

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

عنوان الأطروحة

معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش
دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم في علم الاجتماع الحضري

تحت إشراف:

أ.د. عبد الرحمان برقوق

إعداد الطالب:

شوقي قاسمي

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د بلقاسم سلاطنية
مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د عبد الرحمان برقوق
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د عبد العالي دبله
عضوا مناقشا	جامعة مسيلة	أستاذ	أ.د خلف الله بوجمعة
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د جمال علقمة
عضوا مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	د. عبد القادر خليفة

السنة الجامعية: 2013/2012

شكر وتقدير

اجتهدت أن أبحث بين معاني الكلمات عن عبارات تفي بغرض الثناء على أصحاب الفضل الحقيقيين في استكمال هذا الجهد المتواضع، فالحمد لله أولاً والحمد لله ثانياً... ودائماً وأبدي على نعمة التوفيق في إتمام هذا العمل.

وألوف ألفه شكر الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "عبد الرحمان برفوق"، والذي حمل نفسه كل عناء من أجل توجيهي إلى الأصوب، بنفس صادقة وقلوب مخلص. وامتنانا خاص إلى الأستاذ الدكتور عبد العالي دبله الذي لم يبخل علينا يوماً بنصائحه الجادة ونقاشه المثمر، ومن ورائه كل أساتذتي بقسم العلوم الاجتماعية. مع تقديري اللامتناهي لكل المساهمين من قريب أو بعيد في تقديم يد العون: سليمان صباح، حميدي سامية، فاروق مزالي، حاجي محمد، فويل عثمان ...

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس التمثيلات البيانية
أ - ت	مقدمة
67-05	الفصل الأول: الاقتراب النظري والمنهجي
10-05	1. تقديم الموضوع
05	1.1. طرح الإشكالية
07	1.2. تساؤلات وفرضيات الدراسة
08	1.3. دوافع وأهداف الدراسة
09	1.4. صعوبات وعراقيل الدراسة
30-10	2. الموجهات النظرية للدراسة
11	2.1. الطرح الليبرالي
14	2.2. الطرح الماركسي
17	2.3. نظرية ثقافة الفقر الحضري
20	2.4. الإطار المرجعي للدراسة
-31	3. الدراسات السابقة والمشابهة
31	3.1. الدراسات الغربية
33	3.2. الدراسات العربية
39	3.3. الدراسة الجزائرية
41	3.4. موقع الدراسة من الأبحاث السابقة
42	4. الاقتراب المنهجي
68	الفصل الثاني: السكن الهش البعد العالمي والمحلي للظاهرة
117-69	1. تشخيص وضعية السكن الهش

69	1.1. إشكالية مصطلح أم أزمة مفهوم
75	1.2. سياق نشأة وتنامي الظاهرة
79	1.3. السكن الهش... أزمة نتاج أزمات
106	1.4. السكن الهش في الجزائر أو الوجه الآخر للأزمة
118	2. الاستراتيجيات السكانية
118	2.1. إستراتيجية الهجرة
121	2.2. إستراتيجية انتقاء موضع التموقع
124	2.3. التمكين وتحصيل الاعتراف
128	2.4. أنواع القاطنين في العشوائيات
129	3. التوصيف السكن الهش
129	3.1. حجم السكن الهش
135	3.2. البعد القانوني للظاهرة
138	3.3. أنماط السكن الهش
144	3.4. سمات ومزايا السكن الهش
152	4. انعكاسات السكن الهش
258-163	الفصل الثالث: برامج وإستراتيجيات التصدي للسكن الهش
164	1. التجربة الدولية في ميزان التقييم
164	1.1. مقومات إستراتيجية محاربة السكن الهش
169	1.2. الخيارات المتاحة
191	1.3. التعاون الدولي
207	1.4. التجربة الدولية: العائد والمتبقي
209	2. الإستراتيجية الوطنية لامتناس السكن الهش
209	2.1. البرامج وإستراتيجيات التدخل المتبعة
217	2.2. الهيئات المتدخلة
225	2.3. التصدي القضائي لظاهرة السكن الهش
229	2.4. تقييم التجربة الوطنية... وماذا بعد؟

230	3. الجزائر ورهان البنك الدولي: حتمية أم خيار؟
230	3.1. السياسة الإنمائية للبنك الدولي
236	3.2. إسهامات البنك الدولي في التنمية الحضرية
239	3.3. دوافع وأهداف الجزائر
243	3.4. نماذج لتجارب البنك الدولي
245	4. برنامج RHP للبنك الدولي
246	4.1. فلسفة برنامج RHP
248	4.2. التوزيع الجغرافي لبرنامج RHP
251	4.3. أنماط المشاريع الجزئية لبرنامج RHP
256	4.4. التقييم الفني لبرنامج RHP
329-259	الفصل الرابع: المشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية
260	1. ماهية المشاركة الشعبية
260	1.1. تعريف المشاركة
264	1.2. عوامل نشأة المشاركة
269	1.3. أصناف ومزايا المشاركة
278	1.4. معوقات المشاركة
281	2. التجارب الدولية في المشاركة الشعبية
302	3. المشاركة الشعبية في الجزائر
303	3.1. مراحل تطور المشاركة في الجزائر
306	3.2. مكانة الحركة الجمعوية في تأطير المشاركة
307	3.3. مجالات استثمار المشاركة الشعبية في الجزائر
313	3.4. تقييم التجربة الجزائرية في المشاركة الشعبية
315	4. المشاركة الشعبية في برنامج RHP
316	4.1. الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين المتدخلين في برنامج RHP
322	4.2. التركيبة المالية لمشروع RHP
325	4.3. أوجه تدخل السكان في عمليات البرنامج

327	4.4. قياس نتائج المشاركة في برنامج RHP
377-330	الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى
332	1. قراءة جداول الدراسة
359	2. التحليل الجزئي
373	3. التحليل الكلي
376	4. نتائج الفرضية الأولى
415-378	الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية
380	1. قراءة جداول الدراسة
404	2. التحليل الجزئي
412	3. التحليل الكلي
414	4. نتائج الفرضية الثانية
456-416	الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة
418	1. قراءة جداول الدراسة
441	2. التحليل الجزئي
452	3. التحليل الكلي
455	4. نتائج الفرضية الثالثة
492 -457	الفصل الثامن: تحليل الفرضية الرابعة
459	1. قراءة جداول الدراسة
477	2. التحليل الجزئي
487	3. التحليل الكلي
490	4. نتائج الفرضية الرابعة
493	النتيجة العامة
494	الخاتمة
508-495	قائمة المراجع
509	ملخصي الدراسة
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
45	يوضح أجال تنفيذ الدراسة الميدانية	01
48	يوضح حجم العينة في مجتمعات الدراسة الميدانية	02
56	يوضح التطور التاريخي لاستيطان الأسر بموقع الزاوية	03
58	يوضح نمو التوافد السكاني على حي ضرابيينة	04
62	يوضح سن المبحوثين	05
63	يوضح تاريخ إقامة المبحوثين بالحي	06
65	يوضح مواطن قدوم السكان لهذه المواقع	07
66	يوضح نوعية النشاط المهني للمبحوثين	08
116	يوضح حجم إنتاج واستهلاك الحديد والاسمنت فيما بين 1980-1994	09
131	يوضح خارطة التوزع الجغرافي للسكن العشوائي في العالم	10
133	يوضح واقع وآفاق حجم السكن الهش في العالم	11
143	يوضح نسبة تغير هيكله المباني الهشة إلى حجمها الكلي بالجزائر	12
213	يوضح نتائج عملية القضاء على السكن الهش في الجزائر العاصمة	13
219	يوضح توزع المفتشيات الجهوية لل عمران والبناء في الجزائر	14
233	يوضح قوة التصويت لمجموعة البنك الدولي	15
237	يوضح حجم إقراض البنك الدولي في مجال التنمية الحضرية فيما بين 2002-2007	16
254	يوضح أنماط المشاريع الجزئية لبرنامج RHP التي تم تنفيذها	17
256	يوضح توزع المشاريع الجزئية المنفذة في برنامج RHP حسب نمط السكن الهش	18
328	يوضح نسبة المساهمة والتسديد المالي بحسب نوع المشاريع الجزئية	19
332	يوضح دوافع مغادرة المواطن الأصلي	20
334	يوضح كيف تمت عملية الانتقال إلى هذه المنطقة	21
335	يوضح كيف تمت عملية اختيار الموقع	22
337	يوضح المحفزات المتحكمة في اختيار المبحوثين لمواقع التوطن	23
339	يوضح كيف جرى التمويع في هذه الأحياء	24
341	يوضح نوعية الصلة والارتباط الموجود بين الجيران في هذا المستوطنات	25
342	يوضح مدى تأثير العلاقة بين المبحوثين بعد RHP	26
343	يوضح أسباب تصدع العلاقات بين المبحوثين بعد RHP	27

344	يوضح من توكل له مهمة تسيير النزاعات السكانية داخل الحي	28
346	يوضح كيف يتم التدخل لدى المسؤولين لطرح انشغالات الحي	29
347	يوضح مستويات التقاطع بين السكان في إدارة قضايا وشؤون الحي	30
348	يوضح يوضح مدى اقتصار التشاور المبحوثين بشأن RHP على المستوى الأسري	31
349	يوضح مستويات التشاور بشأن RHP خارج النطاق الأسري	32
350	يوضح الانطباع الذي ترسخ لدى المبحوثين بشأن موقف سكان الحي من RHP	33
352	يوضح موقف المبحوثين بشأن RHP بعد المشاورات	34
354	يوضح مدى مبدئية موقف المبحوثين من الامتناع عن السداد	35
355	يوضح مبررات المبحوثين في الامتناع عن السداد	36
357	يوضح من يقف وراء الترويج له وممارسته	37
358	يوضح جهود المبحوثين في ثني عزم الراغبين عن التسديد عن خياراتهم	38
359	يوضح نوعية الأساليب المتبعة لثني الراغبين في السداد عن عزمهم	39
380	يوضح هوية أول متصل بالمبحوثين للحديث حول مشروع RHP	40
381	يوضح كيف كان يتم اللقاء بالمبحوثين لإعلامهم بمستجدات ببرنامج RHP	41
383	يوضح يوضح عدد اللقاءات الرسمية التي عقدت مع القيمين على مشروع RHP	42
384	يوضح أكثر الهيئات والإداريين التي تواصل معها المبحوثين	43
385	يوضح عدد الجمعيات التي كان يتعامل معها المبحوثين أثناء المشروع	44
387	يوضح عدد الجمعيات التي كانت موجودة قبل RHP	45
388	يوضح التحول الطارئ في إنشاء الجمعيات داخل الأحياء العشوائية	46
389	يوضح نظرة المبحوثين للدور الحقيقي للجمعيات الناشئة حديثا	47
391	يوضح مدى مساعدة الجمعية للسكان في التوجيه وفهم متطلبات المشروع	48
393	يوضح رأي المبحوثين في دور الحقيقي الذي لعبته الجمعيات عمليا	49
394	يوضح مدى مشاركة المبحوثين في تأسيس جمعيات الأحياء	50
395	يوضح المؤسسين الحقيقيين لهذه الجمعيات	51
397	يوضح الانتماء الاجتماعي لأفرادها	52
398	يوضح مدى رضا المبحوثين على نشاطها	53
400	يوضح أهم تحفظات المبحوثين على نشاط الجمعية	54
402	يوضح مدى رغبة المبحوثين في وجود صيغ أخرى للتواصل معهم	55
403	يوضح الصيغ التي يفضل بها المبحوثين التواصل معهم	56
418	يوضح أنماط المشاريع التي أدرج فيها المبحوثين	57

419	يوضح مدى رضا المبحوثين عن التصنيف المعتمد لهم في أنماط المشاريع	58
421	يوضح أسباب عدم رضا المبحوثين عن هذا التصنيف	59
422	يوضح مدى استفادة السكان الراغبين في شراء العقار من الأولوية على سكان الحي	60
423	يوضح أوجه الأفضلية التي استفاد منها الراغبين في شراء العقار بالمواقع	61
425	يوضح تصور المبحوثين لوجود خيارات أفضل من المعتمدة	62
426	يوضح نوعية الخيارات التي يقترحها المبحوثين كبديل أفضل من خيارات RHP	63
427	يوضح مبادرة المبحوثين بطلبات الاستفادة من خيارات أخرى خارج RHP	64
428	يوضح دوافع الجنوح لأحد هذه الخيارات تحديدا	65
429	يوضح نظرة المبحوثين للمبلغ المطلوب سداده	66
430	يوضح تخصيصات المبلغ المراد سداده	67
432	يوضح نسبة السداد التي أنجزها المبحوثين	68
433	يوضح شكل السداد في برنامج RHP	69
435	يوضح حجم الثمن المخصص للسداد دوريا	70
436	يوضح مدى تحفيز عقود الملكية للمبحوثين للمشاركة المالية	71
437	يوضح مبررات المبحوثين في الامتناع عن سداد الأقساط	72
439	يوضح الأولويات التي مراعاتها من أجل استفادة السكان من عمليات المشروع	73
459	يوضح ماذا تناولت المشاورات مع القيمين على المشروع	74
461	يوضح مدى تقدم المبحوثين بطلبات محددة للقيمين على المشروع	75
462	يوضح نوع المطالب المقدمة من قبل السكان للقيمين على المشروع	76
464	يوضح مدى تحقق مطالب المبحوثين	77
465	يوضح مدى تحقق إشراك السكان في عملية تصميم وتعديل المساكن	78
466	يوضح مدى تحقق إشراك السكان في عملية هيكلية المجال	79
467	يوضح مدى تحقق إشراك السكان في عملية تموضع المرافق	80
468	يوضح هل تغير شكل المشروع المسجد مقارنة مع الوعود المقدمة	81
469	يوضح أوجه الفرق بين RHP الموعد به والواقع العملي	82
471	يوضح نظرة المبحوثين لأوضاعهم قبل وبعد RHP	83
473	يوضح مدى تقدم السكان بتنفيذ إضافات وتحسينات على مساكنهم بعد RHP	84
474	يوضح نوعية الإضافات والتحسينات التي نفذها المبحوثين على مساكنهم بعد RHP	85
476	يوضح الصعوبات التي تعترض المبحوثين لاستكمال باقي أشغال المساكن	86

فهرس التمثيلات البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
166	يوضح أهمية الارتقاء بالتجمعات السكنية المتدهورة والعشوائية	01
270	يوضح نموذج للتطوير العمراني المستدام بتطبيق مفهوم المشاركة	02
313	يوضح العناصر المتدخلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمحيط البنائي في الجزائر	03
322	يوضح الفاعلين المؤسسيين المتدخلين في برنامج RHP	04

مقدمة

اتسم مفهوم المشاركة الشعبية منذ الوهلة الأولى لوجوده، بصبغة تشاركية بين عدد من القطاعات وحقول المعرفة المختلفة، التي سعت كل منها جاهدة إلى الاستفادة من فلسفتها ومزاياها، في إصابة أهدافها وتعزيز أثر خياراتها التطويرية، والتي من ضمنها نجد حقول الهندسة المعمارية والتهيئة العمرانية، والتي شهدت اعتماد عدد كبير من تجارب المشاركة على مر العقود الماضية، في شتى المواضيع التي تطرقها في محاولة منها لتطوير فكر الإدارة الحضرية الحديثة، وذلك بعدما أثار الإخفاق الذريع الذي انتهت إليه جل النظريات الكبرى، التي جرى الأخذ بها منذ ظهور علم تنظيم عمران المدن L'URBANISME، وعجزها عن الاهتمام إلى حلول واقعية لمشاكل مجتمعات المدينة المعاصرة، طائفة من الردود الواسعة والتساؤلات عن فحوى هذا العجز، ومكامن الإخفاق، وهوية البديل... وتحولت معه إشكالية العمران في ضوء ذلك، من أزمة محيط يعاني الترددي والتدهور إلى أزمة وإخفاق لآليات صنع القرار، كصورة مجسدة لاحتكار السلطة داخل المجتمع من قبل أقلية، وهو التصور الذي وجد ما يسانده في كل من العلوم السياسية والاقتصادية، من دراسات ناشئة حول مفاهيم السلطة والقرار، والتعبير... ودفع بالكثير من رواد الدراسات الأنثروبولوجية والحضرية، لإعادة القراءة والوقوف على خطوات المسار المتبع في عمليات التنظيم العمراني، الذي ركنت إليه الكثير من المجتمعات الإنسانية حتى في أشكالها البدائية، على غرار ما فعلته الباحثة الفرنسية فرنسواز شوي، وتشارلز كوربا... في محاولة لاستقراء عوامل الخلاص والمفاهيم والنظم المتبعة في إدارة شؤون هذه المجتمعات، والتي جعلت المدينة في توافق تام مع متطلبات الحياة الاجتماعية وإرادة مستعملها، مما أدى لاقتباس هذه الأفكار وإعادة تكيفها وإسقاطها مجاليا وفق متطلبات الواقع الحديث، وبذلك رد المدينة إلى فاعليها الحقيقيين الذين سلبت منهم، وجعلت الفارق يتسع بين مدينة الناس ومدينة المخطط. وهو ما أوجد أذان صاغية لدى الكثير من المعماريين ورجال السياسة، الذين سارعوا إلى تلقف هذه الأفكار والعمل بها، فكان أن شكل ذلك بداية لعهد جديد في الإدارة الحضرية، توالى صدور نصوصه وتشريعاته وتوسعت نطاقات استخدامه من بلد إلى آخر ومن موضوع إلى آخر، فمن التصميم المعماري والعمراني، إلى الحفاظ وصيانة التراث الإنساني، إلى توسع نطاقات استخدامها ودخولها على خط المواجهة المباشرة، الدائرة رحاها ما بين الحكومات والكثير من الظاهرة المشينة التي تطبع حواضرها كالسكن العشوائي... حيث تحولت إلى مدخل استراتيجي، يتعدى إشراك السكان في صياغة القرارات المتعلقة بهم إلى تنفيذها، من خلال استثمار الموارد السكانية وتحويلها إلى طاقات ايجابية، تعود بالنفع على أقاليمها وبيئتها المحلية، وذلك برعاية وتركيز من كبرى المنظمات الدولية النشطة في هذا المجال، مشكلة بذلك حقل خصب للكثير من الدراسات والأبحاث الأكاديمية والغير أكاديمية، التي جرى اعتمادها في كل البلاد الأخذة بهذا النهج، مثمنا لدورها ومبرزة لمزاياها وانعكاساتها الايجابية على هذه البؤر، بعد نجاح جهود التحسين التي أدرجت عليها. من دون أن يكون ذلك هو حال كل التجارب التي تم إغراق الكثير من البلاد النامية بها، والتي انتهى مآل الكثير منها أيضا إلى إخفاق وعدم تجاوب، من طرف الجموع السكانية مع هذه البرامج وانسحابها

الغير معلن منه بدون رجعة، كما حدث في الجزائر والتي اتجه السعي فيها في مرحلة ما وهي محور اهتمامنا، إلى مجارة المستجد الحاصل في المنظومة العمرانية العالمية، وذلك تحت ضغط مبررات ودواعي غير فنية، وهو ما يلفت الانتباه ويشكل محور لطحنا هذا، وذلك عبر البحث في جوهر الأشياء التي تصنع الفارق وتسهم في نجاح بعضها وإخفاق البعض الآخر، بما يمكننا في النهاية من إدراك الثغرات التي تعانيها هذه البرامج، وما إذا كانت متصلة بأصل الفكرة في حد ذاتها، أم بسلبيات تطبع منهج التنفيذ، وذلك من خلال اعتماد مقاربة مقسمة إلى جزأين متكاملين، أحدهما نظري والآخر ميداني مضاف إلى مقدمة الدراسة، حيث جاء ترتيبهم وفق التدرج المنهجي التالي:

الفصل الأول: وخصص لانجاز الاقتراب النظري والمنهجي من خلال تحديد الموضوع وضبطه، والذي تم عبر إثارة الإشكالية وتساؤلات الدراسة، مروراً بالتناولات النظرية المستفيضة التي أحاطت بالموضوع، والتي اخترنا إحداها كإطار مرجعي موجه، على ما أفترن به من دراسات سابقة ومشابهة، جرى عرضها مع بيان موقعها من الدراسة، وصولاً إلى الخيارات المنهجية للدراسة وتقنياتها التي أُنقِر عليها الرأي، لتنفيذ الاقتراب الميداني والذي حددت مجمل مواصفاته وخصائصه التقنية والسكانية ضمن هذا الإطار أيضاً.

الفصل الثاني: وتم في ضوئه التعرّيج ومسح كل ما له علاقة بمفهوم السكن الهش، بدءاً من ضبط مسميته ودلالته الاصطلاحية والإجرائية، وحصر لمجمل العوامل التي رافقت ظهوره وتطوره على الصعيد العالمي والمحلي، مع توصيف دقيق لمسار التطور الكمي الذي أبان عليه منذ ساعات وجوده الأولى، والاستراتيجيات المتبعة من قبل قاطنيه في إيجادها، مرفقين بكل ذلك النقاش الدائر حول التعقيدات القانونية من جهة، والتباين الحاصل في صياغة أنماطه وكذا السمات والمزايا التي تتصل به، منتهين عند آخر محطة والمتعلقة بأبرز الانعكاسات التي تتجم عنه على مستويات شتى.

الفصل الثالث: وعمدنا من خلاله إلى إبراز الجهود والاستراتيجيات الدولية منها والوطنية، التي تم الاستناد إليها في مجال التعاطي مع هذه الظاهرة، مبرزين محاسن ومساوئ كل منها ومرفقة بنماذج لها، وذلك بعد تبيان صنوفها والدواعي المتوخى مراعاتها عند الجنوح إليها، وموقوفاتها المصاحبة لها وأثر جهود التعاون الدولي في هذا المضمار حتى الآن، ومن بعدها الاستراتيجيات المتبعة محلياً في كل مرحلة، وكذا أبرز الفاعلين المؤسستيين القائمين على رعايتها والإشراف على تسيرها، والتي من ضمنها نجد برنامج البنك العالمي للإنشاء والتعمير موضوع الدراسة، والذي تم فيها إيضاح كل الخلفية التاريخية والفنية والتمثيلية، ذات الصلة المباشرة بنشأة وتطور هذه الصيغة من المشاريع، ودوافع الجزائر من ورائه ووراء تعاونها مع البنك الدولي، مع إيضاح كل ما يتصل به هو أيضاً من حيث محاوره، وتوزعه وأنماطه وقراءة في التقييم الفني الذي انتهت إليه الجهات الوصية عنه.

الفصل الرابع: والمسمى بالمشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية، فقد جاء جزءا منها هادفا إلى التأسيس لماهية المشاركة الشعبية، من خلال عديد النقاط أبرزها الاشتقاق اللغوي والاصطلاحي، وعوامل النشأة والتنامي، والأهمية والعائد السوسيواقتصادي الناجم عنها، وكذا العراقيل والمثبطات التي تعترض مسارات بروزها واعتمادها في الكثير من البلاد، والتي عملنا على رصد تجارب وخبرات العديد منها، مع استخلاص نتائج المترتبة عن ذلك على عدة أصعدة. في حين تركز الجزء الآخر منها للوقوف على واقع هذه المشاركة في الجزائر، من خلال مرحلتين زمنيتين متباينتين وكذا المجالات التي تم فيها استثمار هذا الأسلوب من الإدارة الحضرية، مع أكثر تركيز لتفاصيلها ضمن برنامج امتصاص السكن الهش للبنك العالمي في الجزائر، في ضوء دائرة الشركاء والتركيبية المالية للمشروع.

أما الجزء الثاني من الدراسة والمتضمن هو الآخر لأربعة فصول، تخصص كل منها في استعراض نتائج عملية تفريغ ومعالجة البيانات الميدانية لأحد فرضيات الدراسة، مع تحليل الاستجابات والردود الواردة على أفواه المبحوثين بناء على المؤشرات والأبعاد المعتمدة، مع تقديم النتائج الجزئية لكل منها متبوعين بالاستنتاج العام، ثم الخاتمة، وهذا قبل أن يتم في نهاية البحث تثبيت قائمة المراجع المعتمد عليها، ثم الملاحق كخاتمة لكل ما سبق من عمل.

الفصل الأول

الإقتراب النظري والمنهجي

أولاً: تقديم الموضوع.

ثانياً: الموجهات النظرية للدراسة.

ثالثاً: الدراسات السابقة والمشابهة

رابعاً: الإقتراب المنهجي

تمهيد: يعد هذا الفصل المنطلق الأساسي، الذي سوف تركز عليه مختلف مجريات وتفاصيل الدراسة، من خلال تضمينه للإطار العام الذي سوف نستعرض فيه بشكل مفصل ومتدرج، كل من إشكالية البحث وما يرتبط بها من مقاربات نظرية متنوعة، وأعمال بحثية سابقة ومشابهة لموضوع البحث، إلى جانب الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

1. تقديم الموضوع: ويتضمن هذا التقديم طرح الإشكال المستهدف إثارته في هذه الدراسة، وما يقترن به من تساؤلات فرعية وفرصيات، وكذا المبررات الكامنة وراء اختيار هذا الموضوع، والأهمية والأهداف المتوخاة من وراء ذلك، مع تبيان ما أحاط بنا من صعوبات في مسار انجاز هذا العمل وخروجه للعلن.

1.1. طرح إشكالية الدراسة: عجلت إفرزات الثورة الصناعية، بتوقيع انقلاب جذري في أبعاد الظاهرة الحضرية، التي اكتست تدريجياً طابعاً جديداً، نجم عنه تغير عكسي في تراكيب الروابط القائمة بين المدن والأرياف، بفعل تنامي جاذبية واستقطاب المراكز الحضرية للوافدة العمالية من الأرياف، بما يعنيه ذلك من تعقد أوجه ومتطلبات الحياة فيها، جراء التضخم الحضري، تفشي أزمة السكن، واستفحال توطن الأحياء العشوائية، في قلب كبرى المدن الأوربية على نحو غير معهود من قبل، مع توسع دلالتها إلى معاني البؤس وبؤر التوتر، بفعل ما شابها من مظاهر مرضية مفرعة كتدني الصحة العامة، العنف والجرائم المختلفة، الانحلال الأخلاقي، البطالة....

هذا الواقع الجديد، كان مدعاة للبحث عن حلول واستراتيجيات جادة، تساعد المدن على النهوض من كبوتها العمرانية، حيث تم طرح جملة من المبادرات، والتي تعددت مسمياتها وتباينت مراميها، بين الإزالة وتقييد الامتداد المجالي أو حتى تغييره جذرياً¹، في تباين يعكس حقيقة رواجها وسيادية البعض على الآخر، تبعاً لمتطلبات واقع هذه الدول كمحدد أساسي، غير أن محدودية الناتج النهائي الذي خلصت إليها هذه التجارب، كان إيذاناً مسبقاً بفشل جل النهج والخيارات المتبعة، والتي كرست جميعها معادلة الإصلاح من الخارج، دون أن يكون ذلك عاملاً حاسماً في التراجع عنها نهائياً، بعد أن تهادى استفحالها أكثر بعد الحرب العالمية الثانية، وتوسع مداها الجغرافي إلى دول العالم النامي، مما حولها إلى فضاء خصب للدراسات العلمية، التي بادر بها رواد الفكر الحضري الحديث، من أمثال تشارلز أبرامز، جون جاك تورنار، هابراكن... والذين حاولوا إعادة اكتشاف هذا الواقع مرة أخرى، من خلال تتبع مسارات النشأة ومسالك البقاء والتطور، متجاوزين في ذلك المنظور التقليدي والقائم على وجوب اجتثاثها، من خلال تثمين المزايا التي تنطوي عليها، والتي تقوم على استثمار الجهود الذاتية، البناء رخيص التكاليف،

¹ . برنارد قرانوتيه، السكن الحضري في العالم الثالث: دراسات إقليمية، تر. محمد علي بمحت الفاضلي (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987)، ص. 247.

والتي تعكس المرونة في التكيف مع مستجدات الواقع وطوارئ، وتحويلها إلى نقطة انطلاق لجهود الإصلاح والارتقاء بها، وهي الجهود، التي سرعان ما تلتقتها المؤسسات السياسية والمالية الدولية، منذ نهاية العقد السادس من القرن الماضي، والتي راهنت على الاستثمار في هذه المعضلة السكنية، لمساعدة الدول النامية على خروج من مأزقها، مشكلة بذلك بداية ظهور الجهود الدولية الداعية، لتبني الحلول المنخفضة التكلفة، وإدماج السكان في السياق العام لبرامج التحديث الحضري، أو ما يعرف اصطلاحاً بالإصلاح من الداخل.

هذا التوجه لم يبقى حكراً على دول معينة، حيث سرعان ما أمتد تأثيره وتعززت مصداقيته، في ظل النجاحات التي حققها في العديد من مناطق العالم الثالث، والتي تسنى لها استثمار هذه الاستراتيجيات الحديثة محلياً، في إطار برامج الشراكة الحضرية التي أبرمتها مع هذه المؤسسات، وذلك تحت ضغط توسع ظاهرة العشوائيات، بشكل يفوق في الكثير من الأحيان إمكانيات تلك الدول، والتي وجدت نفسها عاجزة عن التصدي له بمفردها، الأمر الذي حملها على الاستجابة وتبني هذه المبادرات، كما هو الحال بالنسبة للجزائر موضوع دراستنا، والتي حاولت في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي كانت تعرفها، عدم إغفال متطلبات التنمية الحضرية، في إطار سعيها المتواصل لاستعادة السيطرة على المجال الحضري، وتفعيل سياسة امتصاص السكن الهش التي باشرتها منذ الاستقلال، من خلال محاولتها الاستفادة من رصيد التجربة الدولية، حيث تأسس عقد التعاون المبرم في سنة 1998 مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمدرج تحت مسمى رمزي **BM/RHP***، على منهجية مغايرة للآليات التقليدية المعتمدة آنفاً، تستند على السبل المثلى لبعث شراكة حضرية في كل الأوجه الخاصة بالمشروع، من خلال الحرص على إدخال مبادئ مشاركة المنتفعين بالإنجاز، في تحسين سكناتهم وتشجيع الجهود الخاصة. وذلك بهدف توفير ما يقرب من 15000 سكن تطوري، بمواصفات فنية مقبولة وخدمات هيكلية مناسبة، تساهم الدولة فيه ب 70% والبقية تقع على عاتق المستفيدين، مما يسمح بإدماج كلي للسكان في حياة المجتمعات الحضرية، عن طريق تقنيين وضعية ملكياتهم العقارية، وتحسين البنية التحتية، مع المحافظة على التنظيم الاجتماعي القائم فيها². ولكن النتائج التي خلصت إليها عملية التقويم الرسمية، جنحت لاعتبار البرنامج غير ناجح في خطوطه العريضة، لعدد من الاعتبارات والتي يبقى أبرزها على الإطلاق، العجز الفادح في إقناع السكان، على تحمل جانب من التبعات المالية المنصوص عليه في دفتر

* Resorption de l'Habitat précaire/Banque mondiale

². Madani Safar Ziton, "Le programme de résorption de l'habitat précaire financé par la banque mondiale en Algérie: les chemins tortueux ou vertu de la participation?", la communication a été présentée dans les actes du colloque international sur: quel habitat pour demain? Les pratiques émergentes pour les plus démunis (Casablanca: Secrétariat d'Etat à l'Habitat, 12-14 Juin 2000), p. 83.

الشروط، حيث لم تتجاوز نسبة سداد المستفيدين حد 16.97%، من مجموع العام للمستحقات المالية للمشروع³. الأمر الذي أدى إلى اهتزاز التركيبة المالية للمشروع، على نحو أثر على ديمومة هذا الخيار، باعتبار عدم كفاية المخصصات المالية لاستيفاء كامل الأشغال، إضافة إلى الإخلال ببند الأساسي في اشتراطات قيام البرنامج وانطلاقه.

هذه التأخيرات المسجلة في سداد أقساط المساهمة المالية، تتنافى مع كل الاستعدادات والتعهدات الموثقة التي أبدتها السكان من جهة، إلى جانب نتائج التحقيقات السوسيواقتصادية، والتي لم تسجل استفحال العجز المادي الأسري من جهة أخرى. الأمر الذي يخرج بالفشل من نطاق الركون إلى التنافس السطحية، والقراءات المصوغة لحتمية وجود علاقة، ما بين نسبة مساهمة المستفيدين، والوضع السوسيواقتصادي لقاطنيه*، إلى طائفة من الاعتبارات السوسيوثقافية، التي تكتنرها هذه التجمعات الغير رسمية بداخلها، والتي تتنافى في ظاهرها مع مقتضيات المنطق الإنساني البسيط، القائم على أساس استجابة السكان ومجاراتهم لكافة السبل، التي تخول لهم تسوية وتحسين أوضاعهم السكنية الغير شرعية، في مقابل التزامات مالية رمزية ومقسطة، لا تعادل في مجموعها التكلفة المنفردة للأرض أو للإطار المبنى الذي يتم انجازه، ولا حتى نفقات التزود بمختلف الشبكات (الكهرباء، الصرف الصحي، الماء الشروب). الأمر الذي يدعو للتفكير بمبررات هذه السلوكيات الانقلابية، المنكرة للالتزامات أولية مزكية لبرنامج RHP، مع إمكانية وجود مقاصد أو منطق بديل يراد إحلاله من وراءها.

لذا فإن نقطة الولوج خاصتنا، في ضوء ما تقدم من تشخيص لتفاصيل المشهد، والذي كانت العديد من الأحياء العشوائية مسرحا له، تقوم على استجلاء ماهية المنطق الاجتماعي، الذي استندت إليه هذه السلوكيات الراضية للمشاركة في المشروع؟ أو بتعبير أدق، فيما تكمن المصوغات الاجتماعية الكامنة، وراء تدني معدلات الاستجابة المالية للخيارات التي قام عليها هذا البرنامج؟.

1.2. تساؤلات وفرضيات الدراسة

1.2.1. تساؤلات الدراسة: وتمحورت حول ما يلي:

- هل هذه الممارسات الراضية تتأسس على منطق فردي اختياري للسكان؟ أم هي رهينة منطق جماعي ذو طابع قهري أملت اعتبارات التركيبة الاجتماعية التقليدية لهذه التجمعات العشوائية؟.
- ما هي آليات الحشد والتحفيز السكاني المتبعة في برنامج RHP؟ وما مقدرتها على الانتقال من الحالات الاجتماعية القائمة على الهوية العشائرية ممزقة إلى سلوكيات مواطنيه مسئولة؟.

³. Madani Safar Zitun, Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique, Alger, décembre 2001, P.47.

* يكون هذا الافتراض صحيحا فقط، فيما يتعلق بالجوانب التي تتأسس كعامل مساعد على اتخاذ القرار للعائلات فيما يخص نسبة التسديد.

➤ ما صدقية الخطاب الرسمي المؤسس لخيار المشاركة السكان في RHP؟ وأي مسئولية يتحملها في تحجيم المبادرات السكانية وتعزيز خيارات الرفض؟.

➤ ما مدى استجابة RHP كتصور جاهز لخصوصيات البيئة المحلية؟ وما أثر جهود التخصيص والتكيف المدرجة عليه من عدمها؟.

1.2.2. فرضيات الدراسة: وتثير المسائل الأربعة التالية:

➤ الإقدام السكاني على المشاركة، رهين وصاية الفاعلين القبليين في تقرير الشأن العام لمستوطناتهم.

➤ قصر التعبئة السكانية على الوسائط الجموعية للأحياء، غدى سيادية التراكيب العشائرية وأولوياتها في مزايا RHP.

➤ ازدواجية الاستراتيجيات العلاجية للسلطات العمومية حجت مصدقية برنامج RHP اجتماعيا.

➤ تنافي البرمجة المعيارية لبرنامج RHP، مع خصوصية الواقع السكاني بهذه الأحياء العشوائية.

1.3. منطلقات الدراسة: ونقصد بها الدوافع المؤسسة لهذه المقاربة، وما يقترن بها من أهمية وأهداف تصنع خصوصية هذه الدراسة.

1.3.1. دوافع وأهداف الدراسة: لم تتبع مبررات اختيارنا لهذا الموضوع وإنتاج مقاربة

سوسيولوجية له من باب الصدفة بحال من الأحوال، بل جاءت كاستجابة حتمية لطبيعة اهتمامات علمية وذاتية متنامية تدريجيا. هذه الاهتمامات التي تزامنت مع عمليات الاحتكاك بالتجارب العالمية في السنوات القليلة الماضية والتي مست في جانب واسع منها السكان كفاعلين اجتماعيين حقيقيين، وما صاحبها من فشل ذريع في حشد التعبئة الشعبية والمساهمة المادية للسكان المحليين ودفعهم للالتزام بجوانب الاتفاق المبرم معهم مسبقا. وهو الفشل الذي انحصرت مبرراته بإجماع كل فاعلي التعمير (ممثلي الصندوق الوطني للسكن، المهندسين المعماريين والعمرائيين، جمعيات للأحياء، السلطات المحلية، الوزارة...) في الجوانب السوسيو-ثقافية على وجه التحديد. الأمر الذي حفزنا على الخوض في مسار الإجابة عن جانب من إشكالية وطنية ميدانية، أثارتها جلسات التقويم الرسمي المنعقدة بوزارة السكن وال عمران، والتي أعقبت الإعلان الرسمي عن فشل وتوقيف برنامج ذو طابع استراتيجي بحجم RHP، مما يعني ضياع فرصة ثمينة للقضاء على السكن الهش في 68 موقعا كارثيا بالجزائر، برغم توفر كل الشروط الموضوعية (الإرادة السياسية، السيولة المالية، الكفاءات التقنية) على نحو غير معهود من قبل، ثم القطيعة مع تكرار تجربة من هذا المنوال من جديد ثانيا، والتي شكلت مطلبا ملحا للشريك الأجنبي وتذمره. بشكل كان له بالغ الأثر في دفع الدراسة باتجاه التوصل إلى:

➤ فهم واستعراض وجهات النظر الرسمية والسكانية إزاء موضوع المشاركة الشعبية، وإبراز خصوصيتها المحلية وذلك عبر اقتراح تحليل ميداني لكل مجال على حدا.

➤ تسليط الضوء على مكونات الإستراتيجيات الرسمية، المعتمدة في برامج امتصاص السكن الهش في الجزائر في أطوارها المتعاقبة منذ سنة 1962، والتي اتجهت في مرحلة متأخرة إلى مجارة التحولات التي تشهدها منظومة التسيير الحضري على الصعيد الدولي. ومن ثمة فهم العوامل التي تحكمت في هذا الخيار ولم تحظى بقدر كافي من الاهتمام والمتابعة العلمية.

➤ محاولة الانتهاء لتقويم العلمي لنتائج برنامج RHP، والتي من شأنها أن تصحح الكثير من التناولات الجزئية الضيقة وحتى المتحيزة منها، والتي تصوغها الأحكام التكنوقراطية والقراءات السياسية والإدارية المعتمدة في هذا السياق.

➤ تسليط الضوء على برنامج RHP، كأحد الاتجاهات الهادفة للتمكين من حل مشكلة سكن بالجهود الذاتية، مع التركيز على الدروس المستفادة من هذا النمط من التجارب، في تيسير الحصول على سكن.

1.3.2. أهمية الدراسة: فضلا عن أهمية الموضوع الذي تعنى به، والذي بات يحتل أهمية بالغة في

التراث الحديث الذي يزخر به علم الاجتماع الحضري. فإنها تكمن كذلك في:

➤ فرصة ممتازة لإثبات جدارة العلوم الاجتماعية وقدرتها على تقديم فهم أفضل للمجتمع، أمام محاولات التقزيم والتجاهل التي تمارسها التخصصات التقنية، حيث أن الإجابة على التساؤل المتعلق بكيفية رفض الفاعلين الاجتماعيين لما هو في مصلحتهم؟ هو امتحان عسير لمصادقية العلوم الاجتماعية.

➤ إهمال البحث في إخفاق التجارب والبحث في مبرراتها، على الرغم من الوفرة في الأبحاث والإنتاج العلمي النظري منه والميداني، المتعلق بالمشاركة الشعبية التي ظهرت هنا وهناك، الأمر الذي طمس معه حقيقة كتل حضرية هامة ومهمشة، وركزت فقط على المبادرات الناجحة من قبل السكان.

➤ تركز الصلة بين واقع الممارسة المهنية وميادين البحث السوسولوجي، بما يمكننا من مواكبة وإدراك البرامج، والتطورات الحاصلة في مجال التسيير الحضري، وتحويلها إلى مواضيع للبحث والدراسة، بهدف ضمان ممارستها لتأثير متزايد على الاستراتيجيات الرسمية.

➤ متابعة السياسات الرسمية في التصدي لهذه الأنماط السكنية البائسة، وذلك لأهمية دور الحكومات في حل مشكلات الإسكان المتباينة، وكذا المحاولات الغير حكومية التي يمكن أن تساهم في وضع حلول لهذه المشكلات أيضا، بالإضافة إلى البدائل المختلفة لسياسة إسكان مستقبلية.

1.4. صعوبات وعراقيل الدراسة: لكل دراسة مسار تنتهجه، في سعيها لإدراك الحقيقية وإيجاد

تفسير للظواهر التي تتناولها، على ما يعترضها في ذلك من مثبطات تحد من خياراتها، ويكون لها دور

مؤثر في المآل النهائي الذي تنتهي إليه، وهو حالنا مع هذا الموضوع الذي لم يشذ عن هذه القاعدة، على أن لا تكون تلك حجية في تبرير أي نقائص قد تتطوي عليها هذه المقاربة، والتي من ضمنها:

أ. رفض مصالح مديرية التعمير والبناء لولاية تبسة، للتعامل معنا واستقبالنا، مما قوض من إرادتنا في توسعة مجال الدراسة واشتمال أحد أحيائها بذلك.

ب. صعوبة الحصول على الوثائق الإدارية المتعلقة ببرنامج، لا سيما المتعلقة منها بالتحصيل المالي الحالي، وكذا القوائم الاسمية لسكان هذه الأحياء، وتذرع المتعاملين بسبيل من الحجج الواهية لتبرير هذا الامتناع، مما أثر كثيرا في عملية اختيارنا للعينة، وأخر من شروعنا في إجراء الدراسة الميدانية.

ت. تعارض عملية التنقل المستمرة لإجراء الدراسة الاستطلاعية والميدانية بعد ذلك، على ما يتطلبه ذلك من غياب طويل، مع كل من الالتزامات المهنية والاجتماعية للباحث.

ث. صعوبة تجميع المبحوثين في ظل تواصل غيابهم عن أحيائهم أغلب أوقات النهار، وبتالي تعذر الالتقاء بهم، والاضطرار لتكرار المحاولة والانتظار حتى وقت متأخر بمواقع الدراسة.

ج. غياب هياكل الاستقبال والإيواء ببعض المناطق كعزابة وعين عبيد، جعل الباحث رهين عملية التنقل المستمرة بين مجال الدراسة، وعواصم الولاية للمبيت ثم العودة مجددا في الغد لاستكمال ما بدأه.

ح. تعرضنا لمضايقات سكانية أثناء انجاز هذه الدراسة، بلغت حد التهديد بالحاق الأذى من طرف بعض الأفراد، كما حدث في حي ضرابيينة ببلدية عين عبيد.

خ. سعي أعضاء الجمعيات السكانية ببعض الأحياء للتأثير على سير وتوجهات الدراسة، من خلال محاولتهم لملازمة البحث في تحركاته، وتفنيدهم للكثير من آراء المبحوثين واستجاباتهم.

2. الموجهات النظرية للدراسة: ساهمت النظرية الاجتماعية منذ نشوئها في بناء عدة تفاسير

لإشكاليات الإسكان السيئ الذي اجتاح العالم الغربي تحديدا عقب الثورة الصناعية، وتقديم عدد من المنظورات حول كيفية الارتقاء بالبيئة السكنية والسكانية، والتي تعددت وتباينت من منظور إلى آخر وذلك تبعا لمنطلقات كل منها، والتي من بينها اخترنا المقاربات التالية:

2.1 النظرية الليبرالية: وهو التوصيف الأكثر حداثة في هذا الحقل، والعاكس في الكثير من

الأحيان لمجمل التطورات الحديثة، التي ظهرت على مضمون وأفكار الطرح المحافظ.

2.1.1 التصورات المختلفة للطرح الليبرالي: رغم الاختلاف بين المصاحب لمسببات نشأة هذه

الأمكان، المكرسة لظاهرة الاستبعاد باعتبارها أحياء بائسة، مدن عمالية قديمة، تجمعات مؤقتة، مساكن مقامة بشكل غير شرعي... فإن هذه المظاهر التي أصبحت مألوفة في مختلف أرجاء العالم، تعد وفقا لهذا المنظور إنكار صريح لأن تكون جوانب الحياة الاجتماعية منسوبة إلى نمط الإنتاج فقط. ذلك أن التغيير

التكنولوجي والطبيعة الإنسانية مثلا، يمكن أن تمارس تأثيرات لا حدود لها بالنسبة للنمو الحضري. وبالتالي يكفي أن يفسر كل من التغيير والصراعات الحضرية، بالرجوع إلى المنطق العام للتطور الاجتماعي والتكنولوجي والصناعي⁴. وهو ما يبدو نوع من الدفاع أو تبرئة لزمة السياسات الليبرالية. وتركيزه لذلك، نجد العديد من الآراء التي ساقها لنا منتسبي هذا التيار، من المهتمين بالظاهرة الحضرية، والتي يستند كل منها على بعد أو آخر من أبعادها، لتكرس في مجموعها النهائي عمليات انحرافية عن الأطر والمعايير القائمة. وما يزيد المسألة أهمية، هو التصدي المتأخر للتحليلات الليبرالية بنزعتها التقليدية، وتأويلها على نحو غير سليم. كما هو الأمر بالنسبة لإسقاطات **مونتسكيو** في كتابه "روح القوانين"، على من أسماهم بساكني المدن الذين لا فائدة ترجى منهم، والذين لم يخالفه فيهم الرأي **فريجييه** في كتابه حول "الفئات الخطيرة من السكان في المدن الكبرى" المطبوع في بروكسل سنة 1844⁵. وعلى شاكلتهم كذلك، نجد تأكيد **شارلس ستوكس** لوجود مظهر هام للعملية الحضرية، ممثلا في المناطق السكنية التي يأوي إليها الفاشلون من المجتمع، حيث تعد هذه المناطق في نظره ملاذا يلجأ إليه من لفظتهم المدينة، ومن هم غير قادرين لأسباب اجتماعية على أن يشاركوا في علاقات اجتماعية عادية. وهو ما خالفه **ادوارد بانفيلد** في طرحه العام للآزمة الحضرية، والذي ذهب فيه إلى أن المدن ليست من سوء بالمستوى الذي أشار إليه الكثير من المعلقين، وأن الشواهد تؤكد السير من الحسن إلى الأحسن في كل الأحوال، وأن حقيقة الموقف المتأزم تتمثل في أن الغالبية العظمى من سكان المدن يعيشون في ظروف مريحة وأكثر رفاهية، ويتطلعون مع ذلك إلى المزيد والمزيد... وأن الفشل في حل المشكلات الحضرية لا يرجع في الكثير من الأحيان لعدم توفر المعرفة أو الموارد أو الإمكانيات، بل يرجع في جانب منه إلى عجز الطبقات الدنيا عن تأجيل الإشباع والمتعة الراهنة من أجل نفع مستقبلي أكبر⁶. فيما حاول آخرون تفسير الظواهر الاجتماعية في إطار فيزيقي بحت، من خلال افتراض دور للمجال في التأثير على التطور الاجتماعي، والذي اعتبرت بموجبه كضرورة وظيفية للمدينة، حيث يتم إفراز المناطق الهامشية على أساس سلمها التراتبي. لكن من دون أن يكون ذلك كله مجمل القول، إذ سمح توسع التحاليل الليبرالية منذ منتصف الأربعينات من القرن الماضي، بتناول التغييرات الحضرية خارج السياق الغربي، والذي أملت له الوظائف والواجبات المهنية لبعض منتسبي هذا المنظور، داخل العديد من المؤسسات المالية والهيئات السياسية الدولية، من استدراك الطرح السابق ومحاولة الاستفادة من مزايا المناطق المتردية، من دون الإخلال بجوهره ومقوماته. حيث ذهب **الانجليزي جاك تورنار** للتأكيد على صعوبة إشباع الحاجيات السكنية جميعها، بسبب تغيرها طبقا

4. د. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج.2 (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص. 101.

5. برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 41.

6. د. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 129.

لدورة حياة الأسرة، أو طبقاً لمراحل حياة المهاجر داخل المدينة. كما أن الناس في مجال السكن على وجه الخصوص لديهم حاجيات متنوعة لا نهاية لها، وكذا أولويات وإمكانيات متباينة مما يجعل من الصعب على الحكومات تلبيةها أو أخذها بعين الاعتبار⁷. لذا فإن النظرة السلبية للمستوطنات الغير شرعية تمثل خطأ كبيراً، لأنها تمثل نصراً كبيراً بالجهود الذاتية لذوي الدخل المنخفض، وهي تدل على قدرة الأفراد على حل مشاكلهم بدون مساعدة الحكومة. وغير بعيداً من ذلك، يخلص تشارلز أبرامز إلى أن الاتجاهات والسياسات السكنية، التي لا تعترف بحقيقة وجود واستمرار المناطق العشوائية، لا تؤدي في الغالب إلا لازدياد نموها، وقيامها في مناطق تؤثر على باقي أجزاء المدينة. وحيث أنه لا مناص من كونها فيجب التخطيط لإقامتها في مناطق منتقاة، وبنائها بإنشاءات تسمح لها بتحسينها تدريجياً من قبل مستعمليها⁸.

2.1.2. التناول الوظيفي لإشكالية مشاركة الفقير: ويأتي امتداداً نظرياً وامبريقياً للمنطلقات

والتحليل السابقة، مع ارتكازه على الملاحظات الدقيقة التي رصدها جاك تورنار في إحدى عملية غزو واضعي اليد للعاصمة البيروفية "ليما"، والتي حملها مقترحاته الواردة في العديد من أعماله، ك: "الإسكان بواسطة الناس HOUSING BY PEOPLE" و"الحرية في البناء FREEDOM TO BUILD". أين كان يمكن لسكان المستوطنات الحضرية الغير مخططة، أن يحلوا بأنفسهم جزءاً مهماً من مشكلة السكن. وذلك سواء بطريقة رسمية أو غير قانونية، من خلال التحكم في عدد كبير من العمليات المتصلة بالسكن، على الرغم من المقاومة التي قد تواجهها من جانب الحكومات والأنظمة الحاكمة. الأمر الذي دفعه إلى اعتبار السكن ليس مجرد مأوى، ولكنه عملية تعتمد بدرجة كبيرة على المبادرات الإنسانية الفردية، ويستوجب ذلك حتمية النظر إلى المسكن في ضوء الوظيفة التي يؤديها لمن يستعمله، لا على أساس خصائصه الفيزيائية فقط كما جرت العادة. كما يجب استبدال القيم المادية بقيم الاستعمال البشري، عند الحكم على مدى صلاحية المسكن وملائمته. ليمضي أكثر في تصوره، فيما يشبه إسقاط المسؤولية الاجتماعية للحكومات وتحميلها للسكان، من خلال تسليمه بأن مواجهة هذا الموقف تكون بترك عملية الإسكان لمن يستعملون المساكن، وهو هنا لا يقصد أن السكان هم الذين سيقومون حتماً ببناء مساكنهم، بل يريد التأكيد على أنهم سواء كانوا فرادى أو من خلال هيئات محلية، هم الذين يحددون احتياجاتهم السكنية ويصدرون أحكامهم بشأنها. على أن لا يستثنى ذلك طبعاً دور الحكومات ولا يتم إسقاطه، سواء على المستوى المحلي أو القومي. مع حصره في جوانب إقناع الناس بالدخول في مشروعات إسكان باعتبارها أقدر على ذلك، مع بعض الأنشطة الأخرى ذات الطابع العام كتهييد ورصف الطرق، معالجة المخلفات، مد وصلات المياه

⁷ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (القاهرة: مكتبة غريب، 1991)، ص. 27.

⁸ محمد عبد السميع عيد وعزت عبد المنعم مرغني، "الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تيسير السكن"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثانية حول: المسكن

الميسر (الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 2004)، ص. 133.

والكهرباء... إضافة إلى ذلك فإن الحكومات هي التي تقوم بسن القوانين المنظمة للإسكان، وهي التي تقوم بتزويدهم بالعناصر الداخلة في عملية السكن، كالكقروض، أراضي البناء⁹... الأمر الذي يجعل من جهوده الحائثة على تسوية وضع هذه البيئات المنحطة، والتي مكنته لاحقاً من ابتكاره لبرنامج "إسكان الفقير" الذي ذاع صيته في أصقاع العالم، واعتمده العديد من الهيئات الدولية المهمة بهذا الشأن، بمثابة محاولات ضابطة، تسعى لاستعادة النسق الاجتماعي للتوازن والتناغم المفقود بين مكوناته. غير أن هذا التصور لا يخلو من المعاني والدلالات الأديولوجية، والتي تخدم فقط مصالح التطور الرأسمالي بشكل خاص، من خلال مجانيته للمطالب والاحتياجات السكنية من دون استئثارها. إذ أن تأكيداً على أهمية الفاعل العمومي في عمليات التحسين الحضري، لا يعني أية تبعات وظيفية قد تلحقه جراء مسؤوليته الاجتماعية، عبر إخلاء طرفه وتقزيمه في جوانب الترشيح، والتقنين للمبادرات السكنية.

2.1.3. موقف الوظيفة من الاعتراض السكاني: يتسم التحليل الوظيفي بتفهم أكبر لسلوك الفاعلين

الاجتماعيين ومبررات تصرفهم، ويفترض أنهم يختارون ما هو في صالحهم حتى ولو كان غير ذلك بالنسبة للملاحظ الخارجي، لكنه يقصر ويختزل كل مبررات التي يستفاد إليها الفاعلين الاجتماعيين إلى مبررات نفعية في المقام الأوحده¹⁰. ولا يعتبر القيم والمعايير وباقي المبررات التي يستند إليها السكان، إلا مجرد ستار ووسيلة لتحقيق مصالح معينة. الأمر الذي يجعل موقفها من مسألة الرفض السكاني، مردود إلى عوامل الرغبة في الاستفادة من دون تقديم أدنى مجهود أو مبادرة، أي الحصول على سكن دون الحاجة إلى تحمل مسؤولية إنتاجه، في ظل انسحاب الدولة واكتفائها بجوانب الإشراف الفني فقط.

2.1.4. أوجه القصور الوظيفي: غير أن هذا الطرح تحفه جملة من الاعتراضات التي أثارها طائفة

من مناوئه، والتي تتعلق ب:

أ. يفترض هذا الاتجاه أن المسكن المنتج ذو قيمة مخصصة للاستعمال فقط، وهو افتراض غير صحيح إطلاقاً. ذلك أنه بمرور الزمن يستثمر قاطنيه المساحة المتوفرة بالوحدة السكنية، سواء كان هذا الاستغلال رأسي أم أفقي. مما يحول المسكن إلى منتج ذو قيمة بغرض الاستعمال والاستثمار، ويجعله يؤثر على آليات سوق الإسكان في العالم الثالث.

ب. يعتمد هذا الاتجاه على مبدأ البناء الذاتي بواسطة القاطنين، كوسيلة لتخفيض تكلفة المسكن متجاهلاً بذلك أن معظم مكونات الوحدة السكنية من أرض، ومواد للبناء، وخدمات... تتركز في أيدي الحكومات، مما يستوجب إيجاد حلقة وصل أو إستراتيجية متكاملة لضمان استمرارية فلسفة البناء الذاتي.

⁹ د. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص. 27.

¹⁰ مصطفى راجعي، "الشباب، الإسلام والقروض البنكية: دراسة للمواقف تجاه مشروعية القرض البنكي: حالة شباب المشرية" مجلة إنسانيات 14 (وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ديسمبر 2001)، ص. 49.

2.2. التناول الماركسي: يميل رواد هذا المدخل وأنصاره، في تفسيرهم لمختلف الأزمات الاجتماعية التي تفتك بالمجتمعات المعاصرة، والذي يعد الإسكان السيئ وتفشي العشوائيات إحداها، إلى النظر إليها بوصفها تعبير عن أشكال عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تميز واقع هذه المجتمعات، والتي أنتجت ظروف عدة تناولتها أعمال عدد من منتسبيه كما سيأتي بيانه.

2.2.1. المنظور الماركسي لأزمة السكن والعشوائيات: تصب تحليلات "فريدريك انجلز" أحد

أعمدة المدرسة الماركسية، في تناوله لمعضلة السكن السيئ التي أثارها في كتابيه، "مشكلة السكن" و"وضع الطبقات العمالية في إنجلترا"، خارج دائرة الاختصار والتخصيص، من خلال المزوجة وقرأنها بأزمة السكن. وقد صاغ انجلز نظريته باعتماده على نقد النظريات البرجوازية، ودراسة المشاكل الاجتماعية التي انجرت عن الهجرة الريفية لآلاف العمال للمدن الصناعية، حيث يذهب في وصفه لأوضاع مدن أوروبا الغربية في نهاية القرن 19 إلى القول بأنه "في كل مدينة كبرى يوجد أحياء سيئة للغاية، تتكدس فيها الطبقة العاملة في بيوت ضيقة وقذرة إلى حد كبير. يضاف إليهم سكان الأكوخ حيث الظروف أفسى وأساء، وحيث تزيد نسبة وفيات الأطفال من مرة ونصف إلى مرتين عن سكان الأحياء في المدينة البرجوازية". ومرد ذلك حسب، أن المجتمع الرأسمالي لا يمكنه أن يقوم بدون أزمة سكن، ذلك أنه عندما تكون مجموعة من العمال لا تمتلك سوى أجرة، أي مبلغ رمزي زهيد يتقاضاه العمال جراء بيع قوة عملهم ليؤكدوا بقائهم وينتجون -وقد لا يكفيهم حتى لإعادة إنتاجه- وعندما يوجد معسكر كبير للبطالين من جهة، ومن جهة أخرى تركز العمال في المدن الكبيرة، بإيقاع لا يتجاوب مع بناء المساكن وتوفيرها. فان هذه الظروف تدفع الطبقة المؤجرة على أن تخلق بصفة رأسمالية صاحب ملك، ويفضل المنافسة يدفعه الواجب لتأجير المسكن بأثمان باهظة، الأمر الذي يجعل من أزمة السكن ليس مجرد صدفة، وإنما مؤسسة حتمية لا يمكن القضاء عليها"¹¹. وهذا يعني أن العشوائيات كمشكلة حضرية، لم تتشكل بالتصنيع فحسب، بل من خلال الملامح المميزة للتصنيع الرأسمالي. وهو بذلك يكرس التزام صريح بقواعد المنهج الماركسي والفكرة النضالية، التي لا تأخذ الأزمة السكنية كمشكلة، ثم كظاهرة منعزلة والبحث عن حلول لها، ولكنها تحدد النظام الاقتصادي والسياسي كمسبب للأزمة. فيبرز أن مشكلة السكن لا ترجع إلى الظروف السكنية الغير ملائمة، أو إلى استغلال المؤجرين لظروف المستأجرين، وإنما هي نتيجة ثانوية يفرضاها التناقض العميق السائد بين الطبقات الاجتماعية، والذي أتاح لجماعات قلة أن تستغل بعضها، وأن تستأثر أكثر من غيرها بخيرات الإنتاج وفوائده. الأمر الذي يجعل من العشوائيات في نهاية المطاف، تمثل إفرازا طبيعيا لتشوّهات التنمية الرأسمالية المتأخرة، والتي

¹¹. د. سلوى سقال وعمر وصفي مارتيني، نظريات تخطيط المدن (حلب: منشورات جامعة حلب، 1990)، ص. 81.

تؤدي إلى خلق وتكريس فقر وتخلف الهوامش، وبالتالي فهي نتاج لعلاقات إنتاجية وتوزيعية بين جماعات من الناس¹².

وقد تعزز الطرح الماركسي في نسخته المحدثه، باجتهادات السوسيولوجي الفرنسي "مانويل كاستل"، والتي أنصبت على تنفيذ المزاعم التي روج لها التيار الوظيفي، والقاضية بالتسليم بممارسة الموقع المكاني، في التأثير على العمليات الاجتماعية. ذاهبا في قصده من وراء ذلك إلى اعتبارها مظاهر تفرعت عن الصراع الطبقي، بل أن المكان ذاته يتحدد داخل السياق الاجتماعي والاقتصادي، وأنه خارج هذا السياق لا يوجد له معنى يذكر.

2.2.2. الموقف الماركسي من برنامج إسكان الفقير: لم يقب الطرح الماركسي رهين العجز، ولم يخبو مفعوله إزاء مختلف المستجدات الحضرية الطارئة التي تعترض الواقع الاجتماعي الحديث، عقب رحيل الرعيل الأول من الرواد المؤسسين. وذلك من خلال حرصه على نقل المقولات والنماذج الماركسية، إلى مجالات وقضايا لم تطلها تحليلاتهم من قبل. كما هو الحال عليه ليس بالنسبة لتوسع دائرة السكن السيئ إلى خارج السياق الحضري الغربي، بل فيما يخص روج بعض الحلول والسياسات الإصلاحية التي استهجنتها الماركسية المحدثه، في كتابات وتحليلات كل من "مانويل كاستل" و"برجس" وغيرهم من حاملي لواءها. حيث جاء تناول الماركسي في صيغة ردة الفعل مشحونة بجملة من الانتقادات الحادة لأراء "جاك تورنار" وممارسات البنك الدولي والكثير من المؤسسات الأخرى العاملة في مجال تطوير سكن الفقير. حيث عبر بيرجس Burgess في مقاله المنشور في سنة 1978، عن انتقاداته الصريحة للطرح الوظيفي كما أسس له تورنار وروج له البنك الدولي بعد ذلك، ومقلا من أهميته جراء ما عرف به، من حيث أنه:

➤ "وسيلة لتثبيت الأوضاع الراهنة"، والحفاظ على الظروف العامة للتطور الرأسمالي. ذلك أن إسكان الفقير المعتمد على الجهود الذاتية، يؤدي لتهدئة مطالب للفقراء ويضعف وعيهم الجمعي.

➤ يتجاوز ذلك إلى اعتبار أنه دفاع عن النظرة البرجوازية للمسكن، وأن مريديه قد ضلوا في الوقت ذاته الحكومات، إذ يخلو تحليلهم من أية إشارة إلى البعد الطبقي والامبريالية العمالية، كما تجاهلوا مصالح السياسيين والمديرين ورجال الأعمال وتحليلاتهم لسكان الأحياء العشوائية.

➤ يعارض فكرة تقنين المساكن، بسبب اعتماد عملية الإنشاء على التصنيع الرأسمالي الكثيف والتكنولوجيا المتقدمة¹³. ووفقا لهذا الطرح، فإن الماركسية ترى فيه شكل من أشكال الهيمنة، التي

¹² د. صلاح محمد عبد الحميد، ثقافة العشوائيات (القاهرة: مؤسسة طيبة، 2009)، ص. 187.

¹³ د. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص. 27.

تكرس استمرارية أشكال البؤس وتهميش الفقراء وكبحهم بوسائل خفية أو معلنة، ومعارضة بذلك لأي جهد حقيقي يهدف إلى تغيير أوضاعهم. حيث نستطيع أن نجد تأييد لهذا الموقف في عدد من الدراسات الحديثة التي اهتمت بالبلدان النامية، والتي كشفت عن نتيجة هامة مؤداها أن سياسات الجماعات المهيمنة تتلون تبعا للظروف السائدة. ومن ذلك دراسة لويد Lioyd التي أبرزها كتابه "أكوخ الأمل" والتي أسر فيه بأن "الجماعات المهيمنة تراقب بناء الوقت، وتحالف مع الرأسمالية العالمية، وغالبا ما تملك وتراقب المؤسسات المحلية الصغيرة، حيث تتم المراقبة هذه من خلال الاتحادات والسيطرة على أجهزة الدولة"¹⁴.

2.2.3. مكانة خيار المشاركة في التفسير الماركسي: يتبلور مفهوم المشاركة ضمن أطر النظرية

الماركسية، في نظرتها للصيغة النهائية المقترحة كحل للقضاء على هذا البؤس المتراكم. ذلك أن التشجيع والتحفيز الذي تقوم به الحكومات الرأسمالية، بهدف شحن وتعبئة الموارد السكانية لا يحل المشكلة بقدر ما يزيد في تعقيدها، على اعتبار أن القضاء على المرض يختلف اختلافا جذريا على تهيئته وتسكينه. وأن هذه الأشكال المختلفة للتحكم والسيطرة، التي تفرزها الأبنية الاجتماعية في البلدان النامية تدعم التفاوت الطبقي، وتعمل استمرارية تهميش سكان العشوائيات وغيرهم من أفراد الطبقة الحضرية الدنيا. الأمر الذي يجعل من الرفض السكاني في نهاية المطاف، شكل من أشكال الصراع المستدام بين فئات مهيمنة وفئات مهيم على، والتي بدأت تعي وجودها وتقلق الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي¹⁵. وهو ما نلتمسه سلفا فيما ذهب إليه انجلز من أراء، دفعته لرفض مبادرات وجهود إقامة منازل جديدة للبروليتاريا، لأن ذلك من شأنه أن يحسن من الأوضاع المعيشية للفقير، ولكن على حساب روحهم الثورية¹⁶. وهو ما يجعل ليس هناك "إلا وسيلة واحدة لوضع حد لأزمة السكن، وهي بكل بساطة إلغاء استغلال واضطهاد الطبقة الحاكمة للطبقة العاملة"، أي تغيير جذري للنظام الاجتماعي الرأسمالي، ذلك أن حل مشكلة السكن لن يحل في ذات الوقت المسألة الاجتماعية، ولكن حل المسألة الاجتماعية من خلال إلغاء النمط الرأسمالي للإنتاج، سيجعل من الممكن حل أزمة السكن¹⁷.

هذا الرأي فيما يعنيه، دعوة صريحة لمشاركة الطبقة العاملة في تحسين ظروفها المعيشية، من أجل الخروج من الظروف القاسية التي تعيش فيها، وذلك من خلال القيام بثورة اجتماعية ونزع ملكية المالكين الحاليين كأقلية، وإحلال العمال الذين لا مأوى لهم والناس المقيمين في مساكن مزدحمة جدا في

¹⁴. أ.د. إسماعيل فيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان النامية (عين مليلة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص. ص. 45-46.

¹⁵. أ.د. إسماعيل فيرة، مرجع سابق، ص. 50.

¹⁶. د. يوسف أبو الحديد، تاريخ العمارة: تاريخ العمارة الحديث (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص. 105.

¹⁷. د. سلوى سقال وعمر وصفي مارتيني، مرجع سابق، ص. 5.

المساكن التي نزعت ملكيتها ليصبح ليس هناك أي وجود لمشكلة السكن* . كما تقوم ذات المقاربة بعد ذلك، على افتراض اختفاء البنية العائلية والمسكن العائلي، وتعويضه بالخلية الخاصة للإنسان، والتي ترتبط بها عدة وظائف منزلية تقوم بها مصالح جماعية تشاركيه في خدمة الجميع.

2.2.4. التحفظات التي تنتاب الطرح الماركسي: وعلى الرغم من دقة التحليلات التي قدمها بيرجس

حول مشروع وأراء تورنار، بما تكرسه من تفاوت اجتماعي مضافة إليه بعض المساحيق التجميلية، إلا أن المعطيات التي يمدنا بها الواقع اليومي لمجريات الأحداث في العالم النامي، لا تؤيد هذا التصور على نحو مطلق على الأقل. حيث نجده يقف عاجزا عن تقديم إجابة على بعض التساؤلات الهامة، والمتعلقة بشكل خاص ب:

➤ مبررات اكتفاء الماركسيين بالطريقة المجردة في النظر إلى المدينة، على أنها مرآة عاكسة للصراع الطبقي، دون أن يتولوا إيضاح على أي نحو ممكن أن تسهم هذه النظرة، في إبراق اقتراحات جديدة للتعاطي مع هذه الظواهر الحضرية.

➤ فحوى الاهتمام الحكومات الغير رأسمالية في الدول النامية والغير نامية، بتطوير هذه الأحياء العشوائية أو القضاء عليها، طالما أن وجودها يخدم في المقام الأول مصالح الرأسمالية، من خلال آلية إعادة الإنتاج النظام السوسيواقتصادي القائم في تلك المجتمعات¹⁸.

➤ كما أنه لا يقوى على تفسير كل الممارسات السكانية، ذلك أنه إذا كان جله رافضا فان هناك من يتبناها ويساهم فيها ماديا ومعنويا. فلماذا؟ وكيف نفسر ذلك؟.

2.3. نظرية ثقافة الفقر الحضري: وأدرجت تحت هذا المسمى، بعدما حاول بعض الباحثين

تطوير مضمونها، وذلك عبر إيراد مؤشرات ودلائل حول أثر المكان، وذلك في إطار رؤية سوسيومجالية أوسع نطاقا. دون المساس بالإطار العام الذي سبق وأن صرح به صاحبها من قبل.

2.3.1. الانتساب النظري: وتعد محاولة نظرية كلاسيكية، اكتسبت شهرة عالية وأثارت جدلا واسعا

حول مدى كفاءتها النظرية وصدقها الواقعي، وكذا دلالتها الايديولوجية المشتقة من النظرية الاجتماعية المحافظة، كما صاغها مؤسسها أوسكار لويس. فهي تتأسس على مرتكز متناقض في ظلالة الدلالية لكل منهم، والتي تجعل من الفقر كحال أو وضع استدعته ظروف وعوامل معينة، ليس مجرد حرمان اقتصادي وتفكك اجتماعي، ولكنه يكسب أصحابه ويخلق لديهم أسلوب حياة له صفة الانتظام والرسوخ.

* إن مثل هذه الإجراءات التي نادى بها إنجلترا، قد مورست من قبل الثورة البلشفية بعد ثورة أكتوبر 1917، ولكن في باقي أنحاء العالم حيث لم تحدث الثورات، بدا هذا المنطق المباشر عنيفا.

¹⁸. د. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص. 25.

وقد ارتأها بعض الباحثين على غرار لويد، كأحد أهم أربع مداخل أكاديمية المناسبة، والقادرة على فهم وتفسير ظاهرة الضواحي الحضرية، الجماعات الفقيرة¹⁹... باعتبارها كجماعات متميزة تمثل نمطا خاصا من الثقافة، يستوجب التعرف عليها وتفسيرها في ضوء السياق التاريخي لتطورها. وعلاقة ذلك بالمشكلات البنائية اجتماعيا واقتصاديا وحتى ثقافيا، والتي تختص بها دون غيرها من الجماعات المنتمية معها إلى المجتمع الأكبر.

2.3.2. مكوناتها: وتعود جذورها إلى دراسات أوسكار لويس، والتي أجراها في بداية الأمر على الأحياء المتخلفة مدينة مكسيكو سيتي، والتي تعرف باسم VECIDADES، ثم في مدينة بورتوريكو، ثم على أبنائها من الجالية المهاجرة الذين يعيشون في مدينة نيويورك الأمريكية. حيث كان أول ما عرضه من الدراسات في هذا الشأن، هو تناوله بالدراسة والتحليل لحالة خمس أسر في مكسيكو سيتي، عبر تتبع تفاصيلي لمجريات حياتهم اليومية ما تعلق منها، ب: الأنشطة الفردية والجماعية، الملابس والقيم الحاضرة والمستقبلية، العلاقات التفاعلية، مستوى الفردية والعادات الغذائية، النظرة إلى الذات وللمستقبل، الرؤية تجاه الآخرين، أساليب التعامل مع الأبناء والقيم الأصلية، قيم الاستهلاك، العمل والتدين. حيث كان المحك المنهجي عنده في هذا الشأن، هو اختياره لتلك الأسر على خط متفاوت من درجات الفقر، والخلفية والمكانة الاجتماعية التي تميز كل منها عن الآخر. ثم تبلورت بعد ذلك أفكاره وباتت أكثر تحديدا من خلال دراستين له، الأولى عن أطفال سانخير، والثانية حول **لافيدا** أو الحياة، حيث درس في الأولى حالة إحدى الخمس أسر السابقة، دراسة مركزة وتتابعية عبر الزمن. أما في الثانية فكان تركيزه على المهاجرين البرتوريكيون الذين استقروا ويعيشون في مدينة نيويورك ومدى تأقلمهم مع حياة المهاجر والمجتمع الجديد. وهي الدراسات التي خلص منها إلى نتيجة أساسية مؤداها أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، وليس كحرمان اقتصادي أو تفكك اجتماعي أو حتى في ضعف المستلزمات المادية. وإنما كأسلوب حياة ذو عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، ومن أهم ما يميزها أنها تطور نفسها بنفسها، وتتسم بخاصية التنقل والانتقال عبر الأجيال، عن طريق أسلوب خاص من التنشئة، لتشكل في النهاية ثقافة فرعية تنتمي إلى الإطار الثقافي العام للمجتمع²⁰. وبذلك، فهو يقدم للأغنياء تفسيراً سهلاً لمشكلة الفقر، من خلال اعتباره أن الفقراء مسئولون عن فقرهم، وبالتالي فالبناء الاجتماعي ليس في حاجة إلى تغييرات جذرية لتحسين أحوالهم.

¹⁹ د. إسماعيل قيرة، "الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع" مجلة المستقبل العربي 153 (الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1991)، ص. 30.

²⁰ د. محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية: اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية (الإسكندرية: دار المعرفة، 2000)، ص. 193.

2.3.3. دور ثقافة الفقر في الاعتراض السكاني: ومن أوضح السمات الثقافية المميزة لسكان

الأحياء المتخلفة، كما خلصت إليها الدراسة نجد: المشاركة الضعيفة بأدوارهم في حياة المجتمع بأوجهها المختلفة (ثقافياً، اجتماعياً، وسياسياً)، عدم المشاركة في جوانب الرعايا والتنمية، الشعور بالاستسلام والقدرية للواقع المعاشي، انخفاض نصيبهم من الانتفاع بالتسهيلات والمرافق الخدماتية التي تتيحها المدينة، إضافة إلى انخفاض مستويات كل من: التعليم والمهارة الحرفية والمهنية، كثرة الاقتراض والتسليف لمواجهة أعباء الحياة، قلة المدخرات وعدم توفر مخزون غذائي داخل البيت، الافتقار إلى نظام الخصوصية في نمط المعيشة والحياة، الاعتزاز المفرط بقيم الذكورة، والتضحية المفرطة في سبيل الحياة العائلية عند النساء، فضلاً عن اللجوء إلى العنف كوسيلة لضبط سير العلاقات، مع شيوع ظاهرة الهجر العائلي... إلى غير ذلك من السمات²¹. لذا فهي وعلى عكس ما تروج له مختلف التناولات الثقافية، من أن سلوكيات التخوف والتحفز التي تعترى مبادرات السكان وخياراتهم للمشاركة، تعبير عن مخاوف أو مطالب ثقافية وهوياتية مهددة بالانحفاء والزوال، فإنها هنا تأكيدات معيارية مكتسبة، ناجمة عن إحساس بالعجز ليس مادياً فقط بل ذهنياً ونفسياً أيضاً، تؤكد على أن عجزهم عن المساهمة والإقدام على تبني هذه المبادرات لتغيير وضعهم، هو شيء حتمي يصعب تفاديه أو التغلب عليه. الأمر الذي يجعل من المسألة منتهية حتى قبل بداياتها، ليقينهم بأنها لن تأتي بأي تغيير يذكر. وكنيجة لرواج تلك الثقافة وتنامي مفرداتها، تصاحب الأفراد حالة من الإحباط العام مع رواج بعض الحلول الفردية، بشكل يجعل من الملاحظ يدرك أن ما طرحه "أوسكار لويس"، إنما هو إطار سلبي من الثقافة، يجعل من مسألة إلغاء الفقر أسهل من إلغاء ثقافته في حد ذاتها.

2.3.4. الانتقادات الموجهة لها: أثارت هذه النظرية العديد من الاعتراضات، والتي تبلورت في

مجملاً حول نقطتين وهما:

➤ هذه الفئات لم تقطع صلتها كلياً بالسياق الاجتماعي المحيط بها. فهي تنتمي له بمستوى من المستويات، كما أنها تستمر في التفاعل معه بأشكال وأنماط مختلفة، وبالتالي فهي تحمل سماته الجوهرية وأنساقه الثقافية والنفسية العامة.

➤ ثانيهما يتمثل في خلل التعميم، وذلك نظراً لعدم التجانس الاجتماعي الذي تتسم به هذه المناطق أو التجمعات²². حيث نسجل في كل الأحوال أن دراسة حالات محددة، لا تسمح بتقييم حقيقي للوسائل المعقدة للتنظيم المستعمل في هذه البيئات المنحطة، والتي تدفع نحو خيارات دون أخرى، ولا أهمية

²¹ د. محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص. 193.

²² د. صلاح محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 189.

للفشل والصراع الذي تحمله هذه التجارب في إفرادها بالحقيقة وحصرها في نطاقها، طالما وجد ما يتنافى ولو جزئياً مع ذلك. حيث أدت بوضوح الدراسات اللاحقة، التي أفردتها العديد من المهتمين المعاصرين لهذه الأحياء في مدن العالم الثالث، في صورة: "مانجن" و"برتيس" لتكوين تصورات مغايرة لدور قاطني العشوائيات، مما سمح بتفنيد صريح لأسطورة ثقافة الفقر كما طرحها أوسكار لويس.

2.4. الإطار المرجعي للدراسة: وليس الأمر متعلقاً هنا، بإنكار أهمية هذه الأعمال أو حتى

التعرض لمظاهر العجز فيها. كما أنه ليس أيضاً متعلقاً بالبحث في أثارها على التصورات المختلفة للتسيير الحضري، بقدر ما هو متعلق بفهم ما تطور في حركة وأداء الفاعلين الاجتماعيين في الأحياء المتخلفة، وإيراز مواطن الاختلال الحاصل في النظرات بين الفعل والتحليل، وأخيراً النظر إلى أي مدى أن تطور الظواهر وطريقة النظر إليها، من شأنها أن تقدم دروساً في التسيير العمراني بشكل عام.

2.4.1. الخلفية النظرية: وتتمثل في استعراض السياق السوسيوثقافي الذي نشأت في ظلّه هذه

النظرية، ومستلزمات تطبيقها في حقل الدراسات الحضرية.

2.4.1.1. الاشتقاقات التاريخية: شهدت العلوم الاجتماعية تعقيد تصورات جديد للممارسات

والسلوكيات الإنسانية، جمع تحت اصطلاح "الاستراتيجيات السكانية". وقد أخذ هذا التصور يحل تدريجياً محل التصور الكلاسيكي، والذي يرتد تاريخياً إلى المجال العسكري. فالكلمة مقتبسة من اللفظة اليونانية "استراتيجس STRATEGES"، وتعني حرفياً "فن الجنرال" أو "أساليب القائد العسكري" كما جاء في موسوعة دائرة المعارف البريطانية، وهي ترمز إلى قائد كل قبيلة من القبائل العشرة الممثلة في جيش أثينا.

وقد استخدمت منذ بداية القرن 18 بما يقرب معناها الحالي، حيث بدأت الجيوش يوم ذاك تزداد ميلاً إلى الاحتراف وإلى ارتفاع تكاليف تجهيزها وإعدادها، ومن ثمة شرع في إجراء حسابات دقيقة عن الثمن الذي تكلفه الحرب في مقابل الفائدة التي تجنى منها، وأصبح القرار الدخول في حرب موضوع تفكير وتدبير أكثر منه موضوع نقمة وغضب. وذلك قبل أن تشهد المزيد من التعديلات المتتابعة لمعناها في ذات المجال، حيث أصبح يشير إلى فن الاستخدام الواقعي للوسائل الموضوعية تحت تصرف القائد العسكري لتحقيق أهداف الحرب، وبذلك لم تعد تعني مجرد استخدام القوة بل وحتى التهديد باستخدامها أيضاً، كما لا تهتم بالحرب فقط بل أيضاً بالسلام الذي تتبعه الحرية. إلا أن هذا الأصل ما لبث أن توسع معناه ومجال استعماله منذ سنة 1944، في مزاجية علمية قام بها كل من العالم الرياضي "فان نيومان

* تعتبر من النظريات التي ليس لها مؤسس فعلي، ولكنها طورت من خلال إسهامات عدد من المشتغلين بحقل الدراسات الاجتماعية والحضرية تحديداً، حيث نجد لها اليوم صيتاً معتبراً، يترجمه اهتمام فريق من الباحثين التابعين لمركز بحث فرنسي، حول "التحضر في البلدان العربية" URBAMA والكائن مقره بمدينة تور، بقيادة بيار سنيول، فرنسواز نافي بوشنان، بري شياخوي، دي بولي وآخرين غيرهم.

VAN NEWMAN والاقتصادي "مورجنستون MORGENSTON" وخلصت إلى إطلاق ما أُصطلح على تسميته بـ "نظرية المباريات"، والتي أعطت معنى جديداً لمفهوم الإستراتيجية، مركزاً على عدم التأكد وكذا العلاقات الإنسانية المتداخلة، والناجئة عن الصراع أو التعاون أو أي نزاع بينهما. أي تعريفها من زاوية أسلوب التفكير والعمل، ولا تتضمن كيفية استغلال الموارد والوسائل كما هو الشأن بالنسبة للمجال العسكري²³.

2.4.1.2. الإستراتيجية وإشكالية الفعل في علم الاجتماع: ونظراً للزحف المتواصل لهذا

المفهوم على شتى المجالات، لم يكن بالإمكان إبقاء العلوم الاجتماعية المتأثرة أصلاً بالعلوم الطبيعية والدقيقة، في مسعها الشرعي نحو العلمية ودقة النتائج بمعزل عن ذلك، حيث ما لبثت أن بدأت مخرجات هذا التصور تغزو حقول البحث الاجتماعي بشكل عام، والذي كان فرعه المتخصص بالدراسات الحضرية يعرف أخصب مراحل إنتاجه منذ منتصف القرن الماضي، فيما يخص دراسة وفهم الظواهر التي أفرزتها حركة العمران الحديث المتسارعة*. إذ أنه وبعد أن كان جل الاهتمام، منصباً حول تأثير السياسات الحضرية، وكيفية تدخل الدولة في تسيير وتنظيم المجال الحضري، والتي كانت تتدرج ضمن الاتجاه الفرنكفوني، في مقابل حقول تعنى بالثقافة الحضرية، كمفهوم منبثق عن التيار الانجلوسكسوني الشاخص في مدرسة شيكاغو للايكولوجيا البشرية، واللذان يندرجان ضمن المنظورين الماكروسوسولوجي والميكروسوسولوجي، لسياقات حضرية ونظم سياسية واقتصادية لا يمكن تعميمها خارج السياقات الحضرية الأوروبية والأمريكية. تحول تركيز السوسولوجيا الحضرية، نحو دراسة الحوافز التي تصنع مفاضلات الفاعلين الاجتماعيين، وذلك بعد استخلاصها لوجود متغير أساسي يرجع له الفضل في تشكيل البنية الحضرية، وهو الفرد الساكن أو المستعمل العادي للمجال الحضري، حيث قد يصل تدخل هذا الأخير إلى غاية خرق السياسات الحضرية، بل وحتى تغيير توجهها كمارسة تنعكس على مستوى تغيير القرارات السياسية، وإعادة بلورة النظام الحضري والمشاركة في رسم معالمه**.

هذا التوجه دعم بالنتائج التي أثارها، المقاربات المتمركزة على هامش حركة الفاعلين، والتي تزامنت في منحها التصاعدي مع التيار السائد في أبحاث فروع علم الاجتماع الأخرى، والساعية إلى محاولة مراجعة النظريات التفسيرية التقليدية والقائمة على إيداء عدم حرية الفاعلين، والتي سجلت

²³. أبو النجا محمد العمري، تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية: منظمات، استراتيجيات (الإسكندرية، مكتبة الأزاريطة، 2000)، ص ص. 61-62

* حيث ترتب عن إلقاء العمارة والعمران مجال الهندسة، والتي طغت عليها المبادئ المحسدة للخط المستقيم والزوايا القائمة، والدقة المتناهية على كل ما ينتجه المهندس، وأصبحت تخضع بذلك إلى التصميم الدقيق، الذي يستعين فيه المهندس بالمثلثات والمساطر... أين تذهب دقة التصاميم إلى ابعاد حدود التفاصيل المعمارية والعمرانية للسكان، والمباني العامة، فالشوارع، والمدن وحتى الأقاليم. الأمر الذي كان يعزز حتمية استجابة آلية من لدن المستعملين متماشية مع خط السير هذا دون التفكير في إمكانية الخروج عنه.

** أخذت الكثير من الحتميات الهندسية والتخطيطية السالفة الذكر، تراجع في العقود الأخيرة بفعل صعوبة التنبؤ بالسلوكيات والاستجابة الإنسانية، مما أدى إلى فشل التجارب السابقة.

حضوراً قويا لهذا الجانب، ضمن أكبر المقاربات التي سادت في عشرية السبعينات، ما تعلق منها بتحليل ظاهرة "الحركات الاجتماعية الجديدة"، كما روج لها "ألان توران" صاحب التسمية الأخيرة، و"ألبرتو ميلوكشي" رائد نظرية "تعبئة الموارد" الاحتجاجية. وهو الواقع الذي انبثقت منه تفسيرات أخرى، أخذت تبدي أكثر تركيزاً على الاستراتيجيات التي يستعملها الفاعلون في منهجية معالجة هذه النزاعات وطريقة التصدي لها، وكذا الطابع الظرفي الذي تتصف به عموماً²⁴. والذي عرف في ختام السبعينات توسعاً في دلالات استعماله والاعتماد عليه، كموجه نظري احتكمت إليه المقاربات القائمة في حقل البحث الحضري للكنتل الحضري، لا سيما ما تعلق منها بدراسة الحراك المجالي والاجتماعي في مدن العالم الثالث. أي أن هذا التصور تأسس في منطلقاته على ركيزتين أساسيتين، وهما:

❖ فشل المداخل الكلاسيكية الكبرى، في شرح كل الممارسات السكانية وأنماط الاستجابة على تباينها، حيث كان السوسيولوجيين يحاولون تبسيط الظواهر، وتهميش الاستثناءات منها بغية الوصول إلى التعميمات.

❖ واستثمار التطور الهائل والناجم عن توسع حقول البحث والدراسة إلى خارج المجتمعات الغربية، مما سمح باكتشاف عدة أنظمة اجتماعية معقدة لم يكن ممكناً إدراكها بقصر الدراسات على ما سلف ذكره من مجتمعات.

هذه المقاربات الجديدة التي يشهد عودها في الوقت الحاضر، والتي أريد منها إحداث قطيعة مع النظرة البائسة والمعتادة في هذا الموضوع، بما تركزه من سلبية وديناميكية الساكن، تشكل المحاولات الأكثر جدية من حيث المسالك البحثية التي تفتحها، وليس من أجل النتائج التي توصلت إليها اليوم- على الرغم مما أثارته من ردود أفعال وانتقادات حادة، تلخصت في إرادة تمرير أفكار رومانسية حول العمران والمواطنة، وكذا الإدماج المادي والاجتماعي للفقراء. فهي تظهر من وجهة نظر منتقديها، كما لو أنها محاولة لتخفيف شدة شروط الحياة والعيش للسكان المعدمين في مدن العالم الثالث، أو حتى للطبقات المتوسطة المرشحة للفقرة، أو حتى لتزيين وإنكار مظاهر العار التي يبرزها الإقصاء الاجتماعي، وعن التمييز الكمي والكيفي، الذي تباشره السلطات العمومية في تعاملها مع المجال، فيما يتعلق بالتهبئة والمرافق، وهي كلها اعتبرت غطاء وتبرير للسياسات الليبرالية²⁵.

²⁴ ديديه لصاوت، "نظرية الحركات الاجتماعية، هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج ألامستراقي"، تر. أحمد حمومي. دفاتر مجلة إنسانيات 01 (وهران: مركز

البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2004)، ص. 55.

²⁵ Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine Gestion du développement urbain et stratégies résidentielles des habitants (Paris: L'Harmattan, 2002), p.6.

2.4.1.3. مستلزمات تطبيقها في الدراسات الحضرية: من خلال الأبحاث التي أجريت حول

"الاستراتيجيات السكانية"، كمنظور يقوم على تغيير النظرة المختزلة والغير تامة، لكل ما يجري من تواصل وحراك حضري مشاهد يوميا، أمكن التوصل إلى مستوى من التنظير الذي استلزم توفر مجموعة من المقدمات الشرطية، حتى يتسنى إدراك قواعدها الأساسية ومنهجيتها وتقنياتها، التي تساعد المهتم بها على تطبيقها في مجال بحثه، والتي من بينها نذكر:

➤ التخلي عن تلك النظرة الإحصائية التي لا تميز بين الإستراتيجية الإحصائية والكل السوسولوجي، والتي تتجاهل التحسينات ولو على المستوى الضيق لشروط السكن، وعلى الحراك الداخلي والخارجي المبتدئ والتام لهؤلاء السكان.

➤ الكف عن النظر لكل من سكان الضواحي والعشوائيات مقارنة بنموذج المدينة المخططة والمنظمة، والتي تنتهي لتصبح قاعدة عند الباحثين في بعض الأحيان تحت غطاء المطالبة بالعدالة الاجتماعية والمجالية.

➤ من المهم كذلك، الأخذ بعين الاعتبار مستوى تطور المجتمعات التي يتم تحويل هذه الأنماط الحضرية إليها، والفرق الشاسع بين مستوى المرافق والتطور الحضري والريفي²⁶.

2.4.2. ماهية الإستراتيجية السكانية: ونرمي من ورائها لتقديم صياغة واضحة لمعنى الإستراتيجية

السكانية، والأشكال التي قد تبدو عليها حتى يسهل علينا تمييزها عن غيرها من السلوكيات، والاستجابات الإنسانية التي قد تتشابه معها في مواقف أخرى.

2.4.2.1. فيما تتمثل الاستراتيجيات السكانية؟: إذا كانت الدلالة اللغوية لمفهوم الإستراتيجية

السكانية، كما تضمنها القاموس الفرنسي LAROUSSE تشير إلى كونها "فن تنسيق الأفعال والمناوره والتماس هدف ما"، فإنها تشير كذلك وفي سياقات أخرى إلى معنى الخطة المبيتة، التي يقبل على اعتمادها الفاعلون لبلوغ هدف ما بحيث يكون التخطيط إراديا²⁷. أما المعنى الوارد في سوسولوجيا الفعل والتنظيم، فهو معنى فرض بالتدرج في تحليلات الدارسين الاجتماعيين للمجتمع. فيمكن النظر إليه على أنه يشكل نوعا من الرفض للحتميات المفروضة من قبل التحليلات الاقتصادية، والخاصة بالقطيعة الاقتصادية والمجالية لسوق السكن داخل المجتمع، وكذا التحليلات الماكروسوسولوجية ذات التوجه البنوي المفرط، والتي تصب ضمن دوائر الإنكار لوجود إستراتيجية سكانية. لذا فهي يمكن اعتبارها على أنها التوقع المسبق للأفعال أو لردود الأفعال في مواقف اجتماعية مختلفة. أو أنها الاستجابة القائمة

²⁶. Ibid, p. 5.

²⁷. ليلي مسيلنة، الاستراتيجيات السكانية وامتلاك المسكن الفردي بإحدى بلديات المحيط العاصمي: دراسة حالة سكان الأحياء الفردية ببلدية درارية، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2003)، ص. 61.

على أخذ الدور، الأمر الذي يجعل من الإستراتيجية بمثابة رد الفعل الذي يسبق الفعل لما تقوم عليه الإستراتيجية الرسمية، من حيث كونها توقعات مسبقة لردود الأفعال والعقبات²⁸. فهي وفقا لهذا الفهم تعكس صيرورة من الأفعال والتصورات، فأما التصورات فتتمثل في الأهداف المسطرة، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أما عن الأفعال فهي كل ما يتعلق بتحريك واستعمال مختلف أنواع الموارد السكانية المتاحة. وبذلك فهي لا تنطلق من فراغ، كما أنها ليست اختيار يقوم على التفضيل العشوائي أو اختيار الصدفة. ففي الساحة الحضرية نجد الفاعلين يؤثرون وينتجون المدينة بأفعالهم، ولا يمكن التفريق بينها بين مستعملي المدينة من فاعليها، وذلك ما يجعل معارضة الأفراد وقراراتهم المجهرية، أو اللجوء لبعض الوسائل دون أخرى للإدراج السكني بمثابة إستراتيجية، كونها مقرونة بإعدادات وحسابات وتقدير للعائد. وهذا لا يعني بالضرورة وجود مشروع حقيقي مكتمل ومضبوط الصياغة من البداية، ذلك لأنه يستطيع أن يتغير لاحقا خلال المسار تبعا لاعتبارات عدة²⁹.

2.4.2.2. الإستراتيجية هل هي ممارسات فردية أم جماعية؟: وفي ذلك نفي صريح لما روج

من اتجاهات نظرية، قصرت دلالة الإستراتيجية على الفاعلين المؤسساتيين والماكرو اقتصاديين بإقصاء الأفراد العاديين ونفي فاعليتهم.

لذا نجد مؤخرا انعكاف للباحثين على فهم هذه الاستراتيجيات، من خلال دراسة المدينة من زاوية لا طالما تم تجاهلها، ألا وهي التدخلات الفردية والجماعية على المجال الحضري، في كل ما يتعلق بكيفية استهلاك المجال واحتلاله سكنيا ومهنيا، وحتى اقتصاديا تبعا للنظام الحضري الذي يتواجد فيه. وهي التي تعكس في معناها الظاهر الفعل الإرادي الحر، أو سلطة الإنسان وتصرفه على ما في يده من أشياء، وتنفيذ التصرف فيه سواء شاء الغير أم أبى، حيث يمكن للأشخاص وبدافع الحرية أن يتصرفوا في ملكياتهم، بالبناء والهدم... وفقا لرغباتهم ومصالحهم دون أدنى اعتبار لتدخل أي سلطة خارجية.

وقد انعكست هذه العمليات التفصيلية اليومية على مدى الزمن، إلى أنماط متكررة أكثر تعقيد وأكثر فعالية، نجدها تسود في الأنساق الحضرية. إذ أنه ليس نادرا أن يكون قبول التحول إلى سكن بديل تعرضه السلطات المحلية محط اعتراض من طرف البعض، لأسباب معقدة أين العامل المالي لا يشكل إلا عنصرا ثانويا، كما أن الروايات المسببة للغزو الحضري، الحراك، المقاومة... تتوافق إلى حد كبير في هذه النقطة، مع الملاحظات الأنثروبولوجية الدقيقة المجرات على الممارسات اليومية للتواصل مع المجال، والمعتمدة على القدرات الفردية أو الجماعية للتوصل إليها. حيث تعجز السلطات على التحكم

²⁸. أبو النجا محمد العمري، مرجع سابق، ص. 63.

²⁹. Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p. 9.

والمراقبة الفعلية لعملية التعمير، أين تبوء السياسات الحضرية بالفشل والانحراف من جراء خرق القواعد والقوانين العامة، وهي وضعية بلدان الجنوب بشكل عام. لكن هناك تمييز يجب ملاحظته بين الاستثمار التحسيني في المجال، وبين الحراك الداخلي الحضري إلى مناطق يقدر أنها أحسن من الحالية. وفي الحالتين هناك مجموعة من الطرق والآثار التي يمكن ملاحظتها. ففي الحالة الأولى، تأخذ الممارسات شكل أعمال كبرى ذات صبغة فردية غير استشارية، أو أعمال جماعية ومنظمة للتأثير المباشر على المجال، أو غير مباشرة كمحاولة إقحام السلطات المكلفة بالتهيئة أو تسييرها، وقبوله هو أيضا بإقحامه من طرفها رغم التشاؤم حول نتائج الإقحام. أما في الحالة الثانية المتعلقة بالحراك الداخلي الحضري فنجده يعطي تنوعا أكثر، فهي غالبا فردية وموجهة بآليات السوق المختلفة الرسمية منها والغير رسمية، عندما تؤول إلى قطع موجودة مسبقا، حيث تكون الواجهات الأولى المختارة من طرف العائلات، لا تتوافق بالضرورة مع مستواهم السوسيواقتصادي، أو ما يصبون إليه ويصرحون به، فهم يعرفونه كنتاج مؤقت مع منظور المشاريع المستقبلية. كما قد تكون خلافا لذلك جماعية توافقية، وفي بعض الأحيان بالضرورة تشاورية ومنظمة، عندما يتعلق الأمر بعمليات كالحيازة أو تدمير مناطق شاغرة. وهنا يمكن الإشارة إلى أن الوضعيتين يمكن أن يوجد معا، كما يمكن أيضا أن تشكل أحدهما وجهة عامة أو سائدة³⁰.

وهذا يعني أن مؤهلات الإنسان العادي أصبحت تحوله لفاعل حقيقي، ومتدخل مؤثر يقتنر بالسلطات ويحسب له ألف حساب. وهي المؤهلات التي تتباين حسب دراسات "أ.جيدم" إلى مؤهلات عملية مرتبطة بكل الأعمال التي يعرف الفاعلون القيام بها في حياتهم الاجتماعية، دون قدرتهم على التعبير عنها، ومؤهلات خطابية متعلقة بكل ما قدر الفاعلون التعبير عنه بصفة كلامية، حول الشروط الاجتماعية. وهي المؤهلات التي يمكن التوصل إلى تقييسها عبر تتبع المسيرتين الفردية والاجتماعية لهؤلاء الفاعلين، وبالتالي كل ما ينجم عنها من تجارب ومعارف تتكون طيلة الحياة اليومية والحياة كلها، أخذين البعدين المجالي والزماني بعين الاعتبار³¹. وبذلك يكون المعنى الثاني لمفهوم الإستراتيجية، كصيرونة معقدة من الأفعال والتصورات البعيدة المدى، من أجل الدفاع على المصالح باستخدام المؤهلات الفردية والجماعية، في انتهاز الفرص مجاليا وزمنيا

³⁰. Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p. 8.

³¹. ليلي مسيلنة، مرجع سابق، ص. 61.

2.4.2.3. هل هي ممارسة واعية؟: إلا أن ما يجب توخي الحذر منه عند التحدث عن

الاستراتيجيات، أننا لا نعني بذلك أنها تتم حتما بوعي مطلق، مدرك لمراميه وبارادة تامة تعززه، بل يتطلب منا الأمر تمييزا بين الاستراتيجيات ناجحة وأخرى تبقى مجرد أفكار والهامات.

هذا ما يؤدي بنا للرجوع إلى مصطلح "الإستراتيجية الغير واعية" كما أشار إليها "جاك بران" في تحليله المدرج تحت مسمى "الحراك السكاني والعلوم الاجتماعية: تحول المفهوم وإشكالية المنهج"، والذي أكد فيه على أهمية دراسة الاستراتيجيات السكانية ليس باعتبارها المحددات الرئيسية لعملية التمنطق السكاني، كممارسات فردية حرة بدون قيود ولا حواجز، بل حسبانه يكون بشكل نسبي ما دامت كثيرا من الحواجز تعترض المجموعات الاجتماعية، مثل محدودية الدخل، نقص الشهادات، ضعف الرأسمال الثقافي، وتقلص شبكة العلاقات الاجتماعية حيث يتقلص معهم حقل الإمكانية. الأمر الذي يعني أنه لا حديث عن الإستراتيجية، إلا إذا "كان للأفراد أدنى حد من حرية الفعل، ومن الوعي في الممارسات السكانية"³².

2.4.3. الآليات المولدة للاستراتيجيات السكانية: وليس محل القول هنا، أن نتيجة هذه الاستراتيجيات

دائما ايجابية، أو أن الإقصاء غير موجود. بل لتوضيح الميكانيزمات والشروط التي تكون فيها هذه العوائق لا تؤدي دائما إلى الإقصاء، وكذا للتساؤل عن المصادر التي يمكن أن تغذي هذه الأشكال من التعبئة الظرفية والدائمة؟ وعلى أثرها.

2.4.3.1. المحددات المتحركة في نشأة الإستراتيجيات السكانية: ويقصد بها مجموعة المعطيات

والعوامل، التي تمارس دور المحفزات أو المثيرات السلوكية. ونظرا لأن الأمر هنا، ليس مجالا لاستعراض تاريخ المحددات في كل مستويات تواجدها، فإننا سنقتصرها على المحددات المحلية، والتي تأتي نتاج للمساهمة المتتالية والتفاعلية للممارسين الحضريين، والتي يظهر أنها تحدد في عمومها بنفس الطريقة، من طرف الفاعلين الاجتماعيين، لتعطي الإحساس بالشرعية للقيام وبروز ممارسات سكانية فردية أو جماعية إلى العلن كتعويض، بما فيها من نضج عبر محور الزمن. غير أن هذه المحددات، ليس لها نفس منطلق التأثير بالنسبة لكل الفاعلين الاجتماعيين، وذلك لاعتبارية المصدر. فإذا كان بعضها مفروضا تماما كما هو الحال بالنسبة لموقف السلطات العمومية واستجابتها، والتي تكون محل فحص ومعاينة، بما يولده ذلك من تعاليق واستنتاجات مباشرة يتم التوصل إليها فرديا أو جماعيا، جراء غياب الاستجابة المفسرة من طرف السلطات العمومية، والتي تظهر على أنها عدم اهتمام بهذه القضية الحيوية بالنسبة للمواطنين، أو الإعلان عن استجابات لا يتبعها تطبيق، وإما تستفيد منه فئات اجتماعية

³². ليلي مسيلنة، مرجع سابق، ص. 62.

غير تلك المعن عنها. وحتى الاستجابات الغير ملائمة، أي بعبارة أنها غير ممكنة اقتصاديا وغير متحكم فيها اجتماعيا ولا لائقة ثقافيا. فان بعضها الأخر داخلي، ويشكل محركات بدرجة من القوة تغيب حتى عن وعي الفاعلين ذاتهم، من شاكلة توفر الفرص وأنصافها، والتي يمكن أن تظهر فجأة أو القدر الضئيل من الأحداث الشخصية والعائلية والمهنية، بما فيها من نضج عبر محور الزمن. والتي تغذي أيضا وتعزز عوامل النشأة. وهذا ما يجعل منها شيء صعب التحكم فيه عن طريق تفسير واحد أو عوامل محددة، لاسيما وأن ما ترمي إليه ليس بالشيء الهين، إذا أنه يتعلق بمقاومة وتحويل السياسات والتدخلات التي لا تخدم مصالحهم إلى خدمتها، أو تعديل التدخلات التي تخدمهم لكونها غير ملائمة³³.

2.4.3.2. المصادر المغذية للاستراتيجيات السكانية: هذه المحددات على مالها من أهمية سواء

الخارجية منها أو الذاتية، لا تفهم لوحدها لأنها "لا تعطي صورة واضحة عن أهمية الآليات الغير قادرة على إيجاد إستراتيجية، أو حول فشل الاستراتيجيات التي لم تصل إلى مرحلة المشاهدة...". فتكون غير ذات جدوى ودون اثر حقيقي، إذا لم تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد المكونة أو المتممة للإستراتيجية السكانية. فهي بذلك تمثل نوع من الاستلزام الشرطي وجوده والغير كافي لفهمها، إلا باقترانه بمجموعة من القدرات السياسية والمادية وحتى الاجتماعية، بما تتطوي عليه من طموحات أسرية، رمزية، ثقافية، اقتصادية، مهنية... والتي لا تقدر غالبا حق قدرها والمسماة بالمصادر. والتي تسمح بالارتقاء بالمحفزات السابقة من دائرة التخمين و"مجال الممكن" كما تصفه الباحثة "فرنسواز نافى بوشنان" إلى "توسعة مجال الممكن"³⁴، وبالتالي زيادة فرص وإمكانيات التوصل إلى إنتاج أو تجسيد إستراتيجية، أي من خلالهما وفي ظل تقاطع غير متوقع بين هذه الموارد والمحددات، حتى وان كانت في ظاهرها تبدو غير متجانسة بدون القول بشمولية الحال. فهي تلعب بذلك، دور الموارد المغذية لتصورات وأراء الفاعلين الاجتماعيين في بداية تبلورها، أو الوسائل التي تساعد على إخراجها للنور وتجسيدها كمارسة. وهي التي تتباين في حضورها وفاعليتها تبعاً لمستوى الإستراتيجية (فردية، جماعية)، وتبعاً كذلك للغرض الذي تتعلق به، وإذا ما كان قاصراً على السكن فقط أو يمتد إلى الحي ككل أو غير ذلك.

هذه الموارد التي يمكن التأكد منها، في حالات شراء التجزئات العقارية مبنية أو غير مبنية، أو في حالة الاستغلال المدعم، وحتى في حالات الإيجار... وغيرهم، والتي تعكس في مجموعها الأهمية الكبيرة للمصادر الاقتصادية والمالية في بلوغ الهدف، وكذا أولية الموارد الاجتماعية في اعتمادات الفاعلين بما تمثله من سعة في العلاقات الاجتماعية التي يتمتعون بها ويستفيدون منها عند الحاجة. ودون

³³. Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p. 11.

³⁴. Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p. 10.

الانتقاص من جانب خصوصية الموارد السياسية في رهانها على القنوات الديمقراطية أو الغير رسمية أو كلاهما معا³⁵.

2.4.3.3. هل يمكن تعميم الإستراتيجية السكانية؟: ويقصد بها مدى إمكانية أو قابلية تكرار هذه

الممارسات السكنية، داخل وخارج النطاقين المجالي والزمني اللذان شهدا قيامها؟. وليس مراد القول هنا يتعلق بجعلها كأسطورة غالبا دائما ناجحة أو منتجة، لتحديث تحسينات يمكن ملاحظتها فقط.

التحليل الموصوفة في هذا المقام، من طرف العديد من منتسبي هذا المنظور، تنفق على أن التفكير والانشغال بمعرفة الآثار الفعلية المباشرة لهذه الاستراتيجيات، والذي يكون فقط على المستوى المصغر المتعلق بشروط العيش للسكان يبقى غير كافيا، لأن بيت القصيد يمتد إلى أبعد من ذلك، من خلال محاولة فهم الصيرورة التي تتحكم فيها والعوامل المفسرة لها، وكيف أن تجسيدها في مجال محدد ومرحلة ما، من شأنه أن يؤثر على تصورات باقي السكان، ويؤدي إلى إنتاج أنماط سلوكية متكررة تتواجد واقعا، وتكون ربما أكثر تعقيدا وفعالية من السابق، بشكل تعوض فيه عجز أو غياب الفاعل العمومي. وهو المعنى الذي تحيلنا إليه الكثير من الأعمال الحديثة حول: الفقر، المواطنة، التحضر، الإقصاء... والتي يتنازعها تباين صريح بين من يرى أن:

❖ الاستجابة السكانية اللاحقة تقوم على تأكيد بعضها وترك بعضها الآخر في الانتظار، من خلال مسار إعادة تشكيل دائم يحدث تهجينا أو نوع من إعادة التشكيل للنمط. أي لأن هذه الاستراتيجيات غير مستقرة، وأن التشكيل السوسيوثقافي والسياسي الذي تنبثق عنه، يجب النظر إليه في إطارها المجالي-الزماني الذي رافق نشأتها وتطورها. لذا فان حظوظهم ضئيلة في الوصول إلى نفس النتائج خارج هذا الإطار. كما أن الرغبة في استغلال بكل بساطة لهذه الأشكال المختلفة أو التحكم في ديناميكياتها موجودة بكثرة عند السلطات العمومية، من خلال الحديث عن إمكانية التواصل بين استراتيجيات السكان مع الفعل العمومي، أين نجد بأن الأنماط المفروضة بالعمليات الرسمية والموجهة من الخارج، بخلق شبكات من للفاعلين الذين ينتجون ويعيشون في المدينة، تعرف أشكالا من إعادة الاحتواء الغير متوقعة.

❖ وآخرين يرون بأن نهاية الإستراتيجية في نفس المجال المدني، وحتى في مجال آخر من البلاد لا يعني ضمورها نهائيا، إذ يستحسنها سكان آخرون تحت إطار نفس المحاولات، مما يجعلها ظواهر اجتماعية. أي أن ما تعتريه هذه القراءة هو افتراض وجود هامش حركة كبير للفاعلين الاجتماعيين، لا سيما في فترات النمو الحضري المرتفعة، والتي تترجم بعدم قدرة السلطات المسيرة على مواجهته، وهي الظروف الملائمة لبروز وتغذية استراتيجيات سكانية، لخلق أو تحسين مجالات جديدة تمكن من استيعاب

³⁵. Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p.10.

الطلب. وهي الوضعية التي نجدها تعم بلدان الجنوب عموماً، وتسود في تحليلات كل من: دوماغن، بلون، مرزان، لادوسور، كولومب، بولوي،... والتي تتميز عادة بأشكال أقل تجانسا للسلطات، مقارنة بما يلاحظ في بيئات متطورة وأكثر تنظيماً، والتي من خلالها تتم الملاحظة والمقارنة³⁶.

هذا الأمر، يعني أن القائلين بهذين الخطابين والدوائر التي تنتج فيهما ليست واحدة، رغم وجود نقاط التقاطع والتي يمكن فهمها لوجود انتماء مزدوج، وكذا مرور المعلومات من جهة إلى أخرى والتي ليست نادرة الحدوث. الأمر الذي يجعل من الاستراتيجيات السكنية المعتمدة في بلدان إفريقيا وجنوب أمريكا تتدرج في منطقتين من نوعه، لا يعتمد على النموذج الخاص بالدول الأوروبية وحتى شمال أمريكا.

لذا فإن طرح مسألة طبيعة الأفعال والممارسات السكانية المتوقعة، والمسؤوليات التي يجب أخذها ومختلف السيرورات (المشاركة، المفاوضات، إعداد الخيارات...) والتي يمكن أن توصل الفاعلين الاجتماعيين لتحديد أهداف موحدة، وإلى طرق مترابطة لصياغة إستراتيجية سكانية، تبقى دون إجابة نهائية. وتقودنا إلى أبعد من مسألة الإستراتيجية، إلى التساؤل حول ما يميز مظاهر الإقصاء في بيئة العالم الثالث والدول المتقدمة؟. أين مصطلح دولة الحق يبقى غامضاً وفي طور النشأة، أو على الأقل يمر على تصورات وعبارات معقدة وغير قارة، كما أن دخول أشكال التسيير المنطقي والعدال محدودة وتبقى غامضة، سواء من جهة المؤسسات السياسية التي تعلنها كبرنامج، أو عند المجتمع المدني الذي يتعامل بها وكثيراً ما يكون ضحيتها³⁷.

2.4.4. الإستراتيجية وواقع السكن العشوائي: ووفقاً لهذا المنظور، تشكل الاستراتيجيات السكانية

قضية مجتمعية شاملة لكل أنماط المعيشة الحضرية على اختلافها وتنوعها. إلا أن مناقشتنا لها في بحثنا هذا، سوف تركز على ما يجري من ممارسات واستجابة سكانية لمبادرات الإصلاح، التي تتم داخل حدود المستوطنات العشوائية الموجودة بالمجتمع الحضري، ثم مناقشة إمكانية الخروج بنتائج تطبيقية في مجال إسكان الفقير، تساعد على فهم أفضل للتعقيد الشديد بين مظاهر عدم المساواة، والواقع السوسيوثقافي والاقتصادي والسياسي الذي يجري العمل عليه حالياً، في السياسات الإسكانية المعاصرة التي يشهدها واقعنا.

2.4.4.1. التخصيص النظري: لذا فإننا نرأى أن تقوم مقاربتنا هذه، على اعتماد نظرية الساكن-

الفاعل كما صاغته فرانسواز نافى بوشنان، إزاء الاستراتيجيات الرسمية للإدماج الحضري، مما يضيف على الإستراتيجية السكانية دلالة قدرة الساكن الفقير على اتخاذ القرارات وبلوغ مراميه.

³⁶. Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, pp. 4-9.

³⁷. Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p p. 12-13.

إذ يسمح لنا وضع العمل التكتيكي للفاعلين في مركز التفسير، بإبراز ممارسات السكان مع إيضاح لمجموع الموارد المعتمدة، وكذا العوائق المادية والمؤسسية والرمزية التي تحيط بها، ووضعها في السياق الذي تتطور فيه، من خلال تبيان أن من كان يتم تصنيفهم كمقصين، وهامشيين... يقومون وفي ظل شروط خاصة، بالعمل على استراتيجيات فردية وجماعية، تستجيب أو تتجنب وتحول تدخلات الفاعلين العموميين الأقل أو الأكثر تطابقاً مع الواقع، حتى وإن كان ذلك بشكل محتشم، وهي الاستراتيجيات التي تقوم على استعمال عادي لمنطق خاص من العلاقات، بعيداً عن الأشكال التنظيمية والمؤسسية. وهو التناول الذي بدأ لنا وجيهاً، سواء في شقه المتعلق بتفرد في كيفية تعمير وإشغال المجال، وكذا لخاصيته في استعمال ميكانيزمات حضرية جد خاصة، وليس لها شبيه في جهات أخرى من العالم.

2.4.4.2. إستراتيجية التعبئة السكانية في العشوائيات: نفهم إذن أن هذه المقدمات تدفع إلى

اقتراح صنفا تحليلياً، يقوم على اعتماد نظرة غير بئسة لسكان الضواحي، أين يمكن تمييز الاستراتيجيات السكانية المعتمدة في المستوطنات العشوائية، عن مثيلاتها في التجزئات المجالية الأخرى، ومبرهنة على قدرة كبيرة في تعبئة شبكات مختلفة حسب الأهداف المتوخاة من أجل إعانات مختلفة. أين التعبئة تشمل أفراد الأسرة كوحدة اجتماعية معنية مباشرة بالإستراتيجية السكنية أو العائلة الكبيرة التي توفر أكبر دعم مادي أو معنوي للإستراتيجية. كما قد يمتد إلى خارج العائلة ويكون تضامن جوارى من أصول أثنية أو مهنية، مما يدعم قوتها ويجعلها متينة ومقاومة، لأي تدخل سلطوي ذو صبغة إرادية أو سياسية، أو حتى فنية... كما أن اللجوء إلى الوساطة الزبائنية أو الوجهاء، أو كل أنواع الوسائط المتوافقة مع الظروف، هي أيضاً موجودة بكثرة وتمثل نوع آخر من التلاقي في الاستراتيجيات. والتي تستطيع أن تغطي نفقات كل مراحل المشروع فردياً كان أو جماعياً، كما قد تنحصر في ضمان مرور المعلومة التي لها أهمية في ظل سعة مجال الفرص، وذلك للحصول على حق أو امتياز تمويل أو الحفاظ على ميزة، وذلك بالنظر إلى اتساع الرقعة الجغرافية.

هذا التضامن، وإن كان يتيح إمكانية صمود واستمرارية الهياكل التقليدية، فإنه يتوازى في ذات الوقت، مع صيرورة غير مؤكدة النجاح دائماً من التعبئة والتواصل الواسع، مع الهياكل الحديثة في مظهرها الجمعي.

2.4.4.3. كيف تبنى إستراتيجية الرفض السكاني والاستجابة: تؤدي كل من الألاعب والمداخل

الملتوية من طرف المعالجة المتخيلة، والمتبعة من طرف السلطات العمومية والهيئات المركزية، والمجسدة واقعا وممارسة على المستوى المحلي، والمستويات المختلفة لمعالجة ما هو سياسي في نفس

الهيئة، وتكون قراطية ضد زبائناتية، وكذا الاستراتيجيات الشخصية للموظفين أو المنتخبين على هامش أعمالهم المؤسساتية³⁸... والتي يتم الإشارة إليها دائما، للتعبير عن مصير الطبقات المحرومة في هذه الظروف، إلى نشوء منظومة اعتبارية خاصة خدمت البعض على حساب البعض الآخر، والذي وجد نفسه مضطرا. تؤدي إلى العودة إلى تلك الاستراتيجيات الاثنية، لكن في مغزى أخرى مختلف نقيضا عن سلفه، يعتمد على مؤهلات على اختلاف درجتها وطبيعتها، وتستمد فاعليتها من السياق الحضري المحلي، حيث تصبح التعاقدات الاجتماعية الموجودة بين الأطراف الرئيسية المكونة والمؤثرة فيه، هي المرجعية للممارسات الحضرية على أساس تفاعلي، بين الشرعية والرسمية بحثا عن الحق في المدينة. بدون أن يكون ذلك حائلا مطلقا أمام إيجاد إستراتيجية مثمرة ومستقلة مغذاة من وضعية عدم التجانس وان كانت تبقى استثناءا.

وهذا هو جوهر التصور، الذي يرى أن ضعف إقبال السكان على المساهمة في مشروع RHP، هو إستراتيجية تقوم على نوع من الرفض الضمني بعيدا عن الحركات الاحتجاجية العنيفة، والذي ينطوي على مبدأ هام يتعلق لا برفض المشروع لذاته كفكرة، أو إنكاره كمبادرة هادفة لإصلاح أو تحسين الأوضاع القائمة داخل هذه المواقع، باعتبار أنها تستمد منه جزء من شرعية رسمية اقرارية لشرعية اجتماعية، ترى في التحاقهم ووجودهم بالمدينة حق بدون منازع تدين به السلطة للشعب، بقدر ما يتضمن إنكار الإستراتيجية الرسمية أو الآليات التي اعتمدت فيه.

3. الدراسات السابقة والمشابهة: وهي عبارة عن مزيج من دراسات غربية وعربية وأخرى محلية، ذات اختصاصات بحثية واهتمامات أكاديمية ومهنية متنوعة، والتي من شأنها إثراء جوانب الدراسات في جوانبها المختلفة.

3.1. الدراسات الغربية: "ديناميكية التسيير الحضري في دول أوروبا الغربية": وقد جرى إعداد

هذه الدراسة في سنة 1988، بمبادرة من هيئة البحوث بالإتحاد الدولي للسلطات المحلية (أبول).

3.1.1. إشكالية وتساؤلات الدراسة: سعت هذه الدراسة لاستجلاء المحددات المتحركة في بلورة

الاتجاهات الأساسية السكان إزاء المبادرات التشاركية، والأساليب المتبعة من طرفهم بما يسمح بمعاونة أجهزة الخدمات في مجتمعاتهم المحلية؟. وذلك يمر عبر الخوض في الجوانب الفرعية التالية:

- ❖ أي الفئات الاجتماعية أكثر اهتماما والتزاما بخيارات بالمشاركة؟.
- ❖ فيما تكمن الدوافع المؤسسة لنزعات المشاركة لدى الأفراد والجماعات؟.
- ❖ ما هي أبرز الآليات المتبعة من طرف السكان في تنظيم وتنفيذ المشاركة؟.

³⁸. Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p p. 13-14.

3.1.2. هدف الدراسة: يتمثل في فهم التباين القائم في مستويات المشاركة الاجتماعية في التسيير الحضري، بين المجتمعات الأوروبية من جهة، وحتى داخل المجتمع الواحد من فئة لأخرى، ومن جنس لأخر، في محاولة لإعطاء داعم إضافي لأجهزة أجهزة الخدمات المحلية.

3.1.3. منهج ومجال الدراسة: واعتمدت هذه المقاربة أسلوب المقارنة بين عدد من مدن الضفة الغربية للاتحاد الأوروبي، وذلك عبر استهداف عينة عشوائية طبقية امتدت لتشمل كل من: الفئات العمرية بتبايناتها المختلفة، النساء والرجال، إضافة إلى مختلف الفئات السوسيوالمهنية: أصحاب الدخل المرتفعة والمنخفضة، حرفيون وموظفون، السكان الأصليون والأجانب، متزوجون وعزاب، سكان المدن الكبرى والصغرى، ملاك ومستأجرين.

3.1.4. نتائج الدراسة: كشفت عما يلي:

أ. تتركز اهتمامات المبادرة والإقدام لدى السكان المجتمعات المحلية، على أساس متغير الأوضاع السوسيوالمهنية، والذي تعطي فيه نوعية الجنس أفضلية للرجال على حساب النساء، ويكون المتزوجين أسبق من غيرهم، ومتوسطي السن أكثر ممن زاد عنهم في ذلك. في حين يترجم المتغير الآخر والمتعلق بالتملك والانتماء المكاني للمبجوثين، فاعلية الملاك على حساب المستأجرين، ووعي سكان المدن الكبرى أكثر من غيرهم، وكذا حرص السكان الأصليون أكثر من الأجانب.

ب. أما الدوافع المحفزة للمبادرة السكانية، فتحدد في ثنائيتي المصلحة الخاصة والعامية، على نحو يبرز فيه أسبقية الذات والفردية المتصلة باحتياجات السكان المباشرة، ومشكلاته القرية لتليها اعتبارات المصلحة المشتركة والمنفعة العامة، والتي تتدرج كخيار ثاني اقترن لدى المبجوثين بالمصوغات المثالية التي تأتي أحياناً كغطاء يخفي مصالح وأطماع خاصة، في حين جاءت المبادرة كسلوك اجتماعي ذاتي يتباهى به أصحابه، في ظل انسجامه مع ميولهم الفطرية واستعداداتهم وقدراتهم في أحر الهرم.

ت. في حين تنقسم آليات العمل التشاركي إلى:

➤ **آليات مباشرة:** وتجسدها المبادرات الخاصة للأفراد، بدون الخضوع في ذلك لأي نوع من تنظيم والتنسيق بين المعنيين. أو مبادرات جماعية تقوم على اتصال المواطنين بشكل جماعي بالسلطة المحلية من خلال صور الملصقات والعرائض والشكاوى.

➤ **آليات غير مباشرة:** وتكرس التجاء السكان إلى وسائط رسمية وحتى الغير رسمية، كالجمعيات والمنظمات، أصحاب النفوذ والجاه³⁹.

³⁹. د. عبد الله العلي النعيم، إدارة المدن الكبرى: تجربة مدينة الرياض (الرياض: مكتبة الملك فهد، 1994)، ص ص. 154-160.

3.2. الدراسات العربية: حظي موضوع المشاركة بقسط كبير من اهتمام الباحثين العرب، والذين

سعوا إلى بحث هذه المناهج التنموية الحديثة وتغطية مضمونها، والتي من بينها نورد ما يلي:

3.2.1. الدراسة الأولى: "التطوير الحضري: حالة الأردن"

وقدمت من طرف الباحثة الأردنية هداية الدجاني، في سياق إعداد التقييم الفني لجهود المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، والمخولة قانوناً بتنفيذ مشاريع الإسكان الجديدة في الأردن، وتحديث مستوطنات ذوي الدخل المتدني، إضافة إلى مهمة إعداد السياسات الوطنية لقطاع الإسكان.

3.2.1.1. إشكالية وتساؤلات الدراسة: تمحورت حول معرفة مدى جدوى مساهمة السكان في

برامج تحديث مستوطنات ذوي الدخل المحدود الممولة من طرف البنك العالمي في الأردن، ضمن الفاصل الزمني الممتد ما بين عامي 1980-1994؟. وذلك عبر استهداف الإجابة على التمهصلات الجزئية التالية:

❖ كيف يتجسم مفهوم المشاركة في مشاريع التحديث الحضري في المستوطنات العشوائية؟ وما هي حدود تدخل المجتمعات المحلية في المواقع التحديث؟.

❖ ما أهمية الدراسات التمهيديّة في تحقيق نسب مشاركة مقبولة بالمواقع المعنية؟.

❖ لماذا هذا التباين في مستويات المشاركة المجتمعية من موقع إلى آخر؟ وما هي عوامل ترديده؟.

3.2.1.2. أهداف الدراسة: وتتلخص فيما يلي:

❖ استكشاف مناهج العمل واليات المعتمدة طيلة أكثر من 15 سنة، ومدى مقدرتها على حفز مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في الجهود السكانية، وكذا مواكبة مجمل التغيرات السوسيواقتصادية المستجدة في هذه في المجالات.

❖ تقدير الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، عبر نجاحها في اسردا التكلفة من المنتفعين لضمان إعادة تنفيذ مشاريع مماثلة في ظل ضعف الموازنات المالية للحكومة الأردنية.

3.2.1.3. منهج ومجالات الدراسة: جنحت الباحثة لاعتماد مقاربة كيفية ل 08 مواقع، موزعة

بالتساوي على مدينتي عمان والعقبة. وهي: حي أبو علياء، حي هملان، حي الأمير علي، حي جناعة بالنسبة للأولى، ومواقع شمال وجنوب الشلالة، وكذا شمال وجنوب البلدة القديمة بالنسبة للثانية، والتي شكلت في أساسها مكونات مشروع التطوير الحضري الثالث الممتد ما بين (1988-1994)، من أصل 21 موقع مدرجة في واحد من ثلاث مشاريع التطوير الحضري (المشروع الأول 1980-1987، المشروع الثاني 1986-1991، المشروع الثالث 1988-1994)، وموزعة على نمطين من المشروعات المواقع والخدمات، والتحديث.

3.2.1.4. نتائج الدراسة: وتمثلت في:

❖ برزت مشاركة السكان بشكل رئيسي، في مجال التزامهم بسداد الكلفة المالية المترتبة عن الأشغال التحسينية، إلى جانب تحديد أولويات التحديث، وكذا مضامين القرارات الفنية للمشروع، كأعمال الهدم، وتخصيص القطع، عرض الطرق ...

❖ تستند مشاريع التطوير الحضري التي تنفذها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، إلى قاعدة من البيانات التي يتم جمعها من خلال سلسلة المسوح الميدانية والدراسات المتخصصة، كدراسات الجدوى، والدراسات السوسيواقتصادية والصحية الشاملة لمواقع التحديث المستهدفة، وكذا دراسات الحاجة السكنية. وهي التي تتم في تراتبها الحالي قبل الشروع في التنفيذ. لتشكل أساساً لتحديد الإطار العام للمشاريع القائمة والمستقبلية، والتي يمكن أن ينعفع بها المخططون والمنفذون. فمثلاً أن بعض المعايير تم مراجعتها وتعديلها في المشروعين الثاني والثالث، مثل كيفية الوصول إلى الفئات المستهدفة من المنتفعين، وفي تقييم الأداء المالي للمشاريع وصلاحياتها للبقاء، الأمر الذي جعل الجهة التمويلية الخارجية أكثر اقتناعاً بالاستمرار في التعاون مع الحكومة الأردنية.

❖ وبالنسبة لتباين نتائج المشاركة، فذلك يعود إلى مدى ارتباط المشاريع بحاجياتهم التي سيؤديها هذا التحديث في المقام الأول. في حين شكل ارتفاع أسعار العقار لا سيما بالنسبة للمتوقع منه داخل المجال الحضري العامل الأوسط، المتبوع بتعنت القيادات المحلية بالأحياء موضع التدخل، ومطالبتها بمجانبة الأشغال، مما شطر الصف السكاني وأدى إلى العجز عن اتخاذ قرار موحد، لينعكس ذلك سلباً على بعض المشاريع التي تم إسقاطها، كما هو الحال بالنسبة لموقعي حي الأمير علي وحي جناعة⁴⁰.

3.2.2. الدراسة الثانية: وجاءت بعنوان: "دور المنظمات التطوعية في دعم عمليات التنمية**بالمناطق العشوائية: دراسة حالة منطقة عزبة وعرب الوالدة بمدينة القاهرة"**

قدمت من طرف الأستاذ خالد محمود سامي، المنتسب إلى قسم الهندسة المعمارية بجامعة حلوان بمصر، ضمن أشغال ندوة الإسكان الثالثة التي جرت بالعاصمة السعودية الرياض في 2007. والتي تتدرج ضمن انشغالات واهتمامات بحثية، أملت لها متطلبات الاختصاص المهني الساعي للتوصل إلى أنجع السبل لتطوير حقيقي للبيئات السكنية المنحطة. كما تعكس تحول في قناعات الفنيين ونظرتهم إلى الأبعاد الاجتماعية التي كانت الحاضر الغائب في ممارساتهم المهنية.

⁴⁰ هداية دجاني الخيري، "التطوير الحضري: دراسة حالة الأردن" في إعادة إعمار فلسطين، تص. زحلان أنطوان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص.ص.

3.2.2.1. إشكالية وتساؤلات الدراسة: وتمحورت حول فهم العوامل المثبطة لدور المنظمات

التطوعية في تنمية المناطق العشوائية، والذي يبقى الغير ملموس عمليا، ولم يحقق النتائج المرجوة منه حتى الآن. بالإضافة إلى عدم تحقيق التعاون المتكامل بين هذه المنظمات والجهات الأخرى المشاركة في عملية التنمية، سواء الرسمية منها أو الجمعيات الأهلية والتي تمثل مصالح أفراد المجتمع، على الرغم من وضوح السياسات الرسمية والتي تقوم على تعزيز مشاركة كافة القطاعات والفئات المجتمع في دعم عملية التنمية، بعدما تبين صعوبة إحداث إقلاع تنموي لصالح السكان دون مشاركتهم في ذلك، الأمر الذي أثار تساؤلات الباحث والتي أوجزها في: ما هي آليات تفعيل دور المنظمات التطوعية كشريك أساسي في عملية التنمية المستدامة في المناطق العشوائية؟. وهو ما يستدعي استيضاح الإجابة على التساؤلات التالية:

❖ ما هي القدرات التي تراهن عليها المنظمات التطوعية في دعم التنمية بالمستوطنات العشوائية؟.

❖ ما هي الأدوار التي يمكن أن تلعبها المنظمات التطوعية في ذات المسار؟.

3.2.2.2. أهداف الدراسة: سعى الباحث إلى دراسة واستكشاف دور المنظمات التطوعية في

دعم عمليات التنمية بالمناطق العشوائية، وجوانب الظل في نشاط هذه المنظمات والتي تبقىها مشلولة عن أدائها لمهامها التنموية، ومن ثمة إمكانية الاستفادة من ذلك في البحث عن التعديلات المناسبة، والواجب إدراجها في إستراتيجية عملها، وذلك لاستنباط النتائج وتحديد الآليات التي يمكن تكرارها مستقبلا.

3.2.2.3. الإجراءات المنهجية: وقامت على تبني منهج "دراسة الحالة"، في دراساته "الجمعية

الرعاية المتكاملة" كعينة، والتي كانت بصدد الشروع في تنفيذ برنامج لتحسين مستوى المعيشة في سنة 2005، بمنطقة عزبة وعرب الوالدة بطوان بالقاهرة، كنموذج للمناطق العشوائية التي نمت منذ سبعينات القرن الماضي. وذلك من خلال تحليل المخطط التنموي وتتبع مسار تنفيذه ومتابعته، باستخدام آليات مشاركة سكان المجتمع المحلي المستهدف، ومختلف القطاعات التي ساهمت في هذه التجربة.

3.2.2.4. نتائج الدراسة: من خلال عملية التقويم النهائي للمشروع، كان دور المنظمة

التطوعية لافتا للنظر، سواء من حيث إدارة عملية التنمية وتأمين الموارد، أو في تحفيز المجتمع المحلي على المشاركة واتخاذ القرارات، الأمر الذي مكنها من التوصل إلى نتائج الجزئية التالية:

أ. فيما يتعلق بقدرات المنظمات التطوعية، فقد أبانت عن إمكانيات مقبولة في ثلاث مجالات:

➤ **كمحرك ومعبي للمجتمع:** من خلال كسب ثقة السكان عبر التعايش معهم، واكتشاف القيادات

المحلية التي تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا، وتشخيص مشكلات المجتمع ووضع أولويات المشاكل ... وحثهم على التحرك وإقرار الحلول وتشجيع تكوين التنظيمات المحلية.

➤ **مفاوض للمجتمع ووسيط:** حيث سعت لإزالة المعوقات التي واجهت أفراد المجتمع عند التعامل مع الأجهزة الخدمائية أو الحكومية. وساعدت في بناء علاقات بين أفراد المجتمع والجهات الحكومية وتنظيم عمل واتصال الجمعيات المحلية للمستوطنة ببعضها البعض...

➤ **كتمكن لاستراتيجيات المساندة والتمكين:** من خلال القيام المنظمة بتحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي، وتصميم البرامج والمشروعات المناسبة والإشراف على تنفيذ المجتمع لها، وكذا المشاركة في سير العمل وتقديم المشورة أثناء التنفيذ.

ب. أما الأدوار التي تظطلع بها المنظمات التطوعية في المجالات التنموية المتعددة، فهي:

➤ **دور اجتماعي:** يبرز في إنشاء المدارس ودور العبادة والحضانة، توفير الوحدات الصحية ...

➤ **دور اقتصادي:** وكان ذو شأن متوسط، وانحسر في المساعدة في إنشاء المشروعات الصغيرة المولدة للدخل، وتوفير فرص عمل ...

➤ **دور بيئي-عمراني:** من خلال تهذيب الطرق وتوسيعها، الصرف الصحي، رفع القمامة بصفة دورية، تحسين حالة المباني، معالجة النفايات الصلبة ..

➤ **دور ثقافي محدود:** متعلق بمراكز الشباب وتطوير المكتبات...

➤ **دور ضعيف في مجال التدريب:** حيث لم تبادر لتحسين قدرات الأهالي الإدارية والفنية والمالية...

➤ **دور تمويلي:** جيد عن طريق السعي لدى الهيئات المحلية وتنشيط خيار التمويل الذاتي.

➤ **دور قوي في مجال الاتصال:** عبر إدراك ومعرفة الاحتياجات الحقيقية للأهالي، والأولويات المطلوبة والإمكانيات البشرية والاقتصادية والاجتماعية الفعلية للمجتمع.

ت. في حين أفضى الشق المتعلق بآليات تفعيل دور المنظمات التطوعية، في ضوء المعوقات التي اعترضت المشروع إلى:

➤ **ضرورة توسيع مشاركة السكان إلى جميع المراحل المشروع، بدءاً من وضع السياسات إلى مرحلة التخطيط التفصيلي والمتابعة والصيانة.**

➤ **التأسيس لحوار متواصل وتبادل معلوماتي مكثف بين كافة الأطراف للخروج من دائرة الظرفية والمناسباتية مما يعزز المجتمعات المحلية.**

➤ **دعم الجماعات المؤثرة في المشاركة، عن طريق التدريب والتعليم المستمر للجميع، سواء العاملين بالمشروع والمنتفعين منه والعمل في مناطق تجريبية لإثبات إمكانية ما يمكن أن تحققه التجربة.**

➤ إنشاء صندوق لدعم المبادرات المحلية، للمشاركة في تمويل أعمال التطوير والأنشطة التي تم تخطيطها من خلال مجموعات من المجتمع المحلي أو الخدمات الموجودة في المنطقة⁴¹.

3.2.3.3. الدراسة الثالثة: "آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري

والعمراني: دراسة حالة الضفة الغربية"

3.2.3.3.1. إشكالية وتساؤلات الدراسة: تتبع من الواقع الصعب الذي تزرع تحته السلطة

الوطنية الفلسطينية، جراء نقص الكوادر الفنية المؤهلة وتعثر التمويل، بشكل يجعل من مشاريع الترميم رهينة عمليات التمويل والدعم الخارجي، الذي لا يبقى كذلك حيث سرعان ما يتعداه إلى التدخل في الجوانب الأخرى المتعلقة بالإدارة ورسم الإطار العام لمثل هذه المشاريع ومحتواها، في الوقت الذي يمكن فيه الاستثمار في الإمكانيات والقدرات المحلية إلى جانب تفعيل المشاركة الشعبية في جميع مراحل المشاريع الترميم بغية زيادة الوعي والمحافظة على الانجازات المحرزة في المستقبل. وذلك كله يمر عبر سبر أغوار طبيعة العلاقة بين المشاركة المجتمعية كمدخل حديث نسبيا ومشاريع الحفاظ المعماري، انطلاقا من اعتبار كل مشروع حالة خاصة بذاته؟. وتقييم أثر ذلك في الواقع المحلي الفلسطيني؟. وهو ما يمر عبر تناول الاستفسارات الجزئية التالية:

1. على أي درجة نقف في جانب تطبيق المشاركة الشعبية كمنهج متكامل في عملية الحفاظ

المعماري والعمراني؟.

2. كيف يمكن تفعيل دور المشاركة الشعبية في مشاريع الترميم من أجل بعث تنمية حقيقية؟.

3.2.3.3.2. أهداف البحث: ودارت في مجملها حول النقاط الثلاثة التالية:

1. إلقاء الضوء على عدد من النماذج والنظريات التي تبحث في تفعيل أسلوب المشاركة الشعبية في

عمليات الحفاظ المعماري، ومن ثمة كيفية الاستفادة منها محليا.

2. اختبار صلاحية وقدرة الجهود الشعبية كقاعدة للجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في

مشاريع الحفاظ المعماري.

3. طرح مادة علمية تساعد المهتمين على الانطلاق بأبحاثهم، في ظل النقص الواضح في أدبيات

الخاصة بذلك في فلسطين، وخصوصا علاقته مع المشاركة المجتمعية.

3.2.3.3.3. الإجراءات المنهجية: ولتحقيق ما سبقت الإشارة إليه، أعتد الباحث في مقارنته على

تبني المنهج التحليلي المقارن، لعدد من الحالات الدراسية المتاحة سواء من الواقع الفلسطيني أو من

⁴¹ خالد محمود سامي حسن، "دور المنظمات التطوعية في دعم عملية التنمية بالمناطق العشوائية: دراسة حالة منطقة عزبة وعرب الوالدة بمدينة القاهرة"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحلي السكني أكثر من مجرد مساكن (الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 20-23 مايو 2007)، ص ص. 581-594.

بعض دول الجوار، للوصول إلى الفهم والإدراك لواقع الحال والإمكانيات وما يمكن أن يتم طرحه مستقبلاً. أما عينة الدراسة فقد اشتملت على ثلاثة مشاريع أو تجارب محلية، وهي: مشروع قصر عرابة، والحي الإفريقي بالقدس، وتجربة لجنة اعمار الخليل، في مقابل أربعة مشاريع من ثلاث دول عربية، وهي: ترميم مجموعة بيوت في باب الوزير بالقاهرة القديمة، وكذا مشروع حديقة الأزهر بالقاهرة، إلى جانب عدة عمليات لإعادة الإحياء بكل من حي درب الأحمر بالقاهرة، لجامع العمري الكبير في صيدا، ومدينة أصلية بمراكش⁴².

3.2.3.4. نتائج الدراسة: وكشفت عن ما يلي:

أ. يرتبط نمط المشاركة بطبيعة المجتمع بشكل أساسي، حيث باستثناء مشروع الجامع العربي الكبير، لم يوجد في أي من الحالات الأخرى أي أثر لقوة تدخل المواطنين، سواء ل طرح الفكرة المشاركة أو حث المهندسين التنفيذيين أو الاستشاريين علي تبنيها. كما لم تتضمن الحالات أيضا إجبار المشاركين على المشاركة في المشروع.

ب. تعكس درجة المشاركة طبيعة وفعالية المشاركة الشعبية المطبقة على أرض الواقع، وهي بحسب الحالات السابقة تتجاوز درجات الاحتيال والتلاعب على الجمهور، أي شكلية لتقع في منتصف السلم وبداية درجات قوة سيطرة المواطنين.

ت. يلعب الوضع السياسي الخاص دور مهم في ضعف درجة فعالية المشاركة، حيث كانت هناك حاجة لإقناع الناس وحثهم بجدية على المشاركة والتعاون، في تجربتي الحي الإفريقي ولجنة اعمار الخليل. فيما كان الوضع أيسر نوعا ما في حالة قصور عرابة حيث لاقت الفكرة تقبل بعد طرحها.

ث. تتشابه الحالة الفلسطينية مع غيرها من الحالات، في جانب أهداف المشاركة ودرجتها، مما يشير إلى تقارب المساحة والحيز الممنوح للعامة في المشاركة والتفاعل في الواقع العربي، وأن إدارة العملية لا تزال من القمة إلى القاعدة.

ج. التوصل إلى أن تصبح المشاركة الجماهيرية نهجا وتعتمد لتحقيق تنمية في كافة المجالات، يمر عبر تفعيل آليات إيمان واقتناع السكان بدورهم وحقهم في المشاركة، سواء طرحت الفكرة أم لا، لنصل إلى أنماط تقترب من العفوية أو الضغط الجماهيري الفعلي.

⁴². أيمن عزمي جبران سعادة، آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني: حالة دراسة الضفة الغربية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الهندسة

المعمارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009)، ص ص. 9-2.

ح. يعتمد التطلع إلى شحن همم وطاقت السكان المحليين، بالأساس على الوعي والإدراك لكل الأفراد، وأن تتوفر لديهم قيم واتجاهات ايجابية تجاه التراث المعماري والعمراني، تشجع على المبادرات الفردية والجماعية⁴³.

3.3. الدراسات الجزائرية: "المجتمع المدني والتنمية المحلية: جمعيات أحياء بسكرة نموذجاً"

قدمت هذه الدراسة من طرف "خوان شاوش جهيدة" كأطروحة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، بجامعة محمد خيضر بسكرة في سنة 2004.

3.3.1. إشكالية وتساؤلات الدراسة: وانصبت حول إبراز تعاضد دور المجتمع المدني في الثلاث عقود الأخيرة من القرن الماضي، بشكل بات يمكن من تجسيد مشاركة واعية للمجتمعات في تحديد الاختيارات التنموية الملائمة، وفي حل مشاكلها بنفسها دون الاتكال على المرجعية العمومية في كل شيء، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع والتمكن من تحقيق تنمية مستدامة، على ما يعنيه ذلك من قوة هذا الإطار، والذي يأتي كانعكاس لمدى تجذر قيم الحرية والمبادرة وروح المسؤولية... غير أن تذبذب أداء هذا المجتمع واختلاف منحي أدواره في البيئة المحلية، بات أمراً مثيراً للقلق، ودفع بصاحبة هذه الدراسة للبحث عن الدور الحقيقي للمجتمع المدني في التنمية المحلية؟. وذلك من خلال التطرق إلى التساؤلات التالية:

❖ ما مدى مساهمة جمعيات الأحياء في تنمية المجتمعات المحلية؟.

❖ ما مدى تأطير هذه الجمعيات للمشاركة الشعبية؟.

❖ ما هي العراقيل التي تحد من مساهمة جمعيات الأحياء في التنمية المحلية؟.

3.3.2. أهداف الدراسة: ونوجزها في:

❖ تسليط الضوء على إشكالية المجتمع المدني بالوطن العربي بشكل عام والجزائر على وجه الدقة.

❖ التعرف على خصوصيات المجتمع المدني المحلي.

❖ التحقق من اتجاهات السكان نحو هذه الجمعيات، وكذا مدى تمثيلها وتجسيدها للمشاركة الشعبية.

❖ إدراك العراقيل التي تحد من نشاطه وفعاليتها⁴⁴.

3.3.3. منهج وتقنيات الدراسة: وقامت على تبني المنهج الوصفي التحليلي كأنسب منهج تناول هذا

الموضوع. أما العينة فهي الحصصية، من خلال مراعاة انتقاء الجمعيات بما يتوافق مع توزيعها على مختلف أرجاء المدينة، وهي التي قدر عددها ب 20 جمعية من أصل 91 جمعية حي معتمدة في مدينة

⁴³. أيمن عزمي جبران سعادة، مرجع سابق، ص ص. 144-147.

⁴⁴. جهيدة شاوش خوان، المجتمع المدني والتنمية المحلية (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004)، ص ص. 1-5.

بسكرة. أي ما يمثل 22% من مجتمع البحث. في حين تم الاتصال بالسكان عبر الاعتماد على عينة المصادفة، وهي التي شملت 05 مساكن من كل حي من أحياء تواجدها الجمعيات المعنية بالدراسة. وهو ما يسمح بالوصول إلى 100 مبحوث في نهاية المطاف. مما جعل أدوات الدراسة تتوسع إلى ثلاث تقنيات، وهي الاستبيان كأداة أساسية للدراسة، ويوجه لطرفي العينة تبعاً للغرض من دراسة كل منهما. في حين شكلت المقابلة كأداة للتواصل مع المسؤولين وبعض المطلعين على الشأن الجمعي، إلى جانب الملاحظة المباشرة لوضعية الأحياء موضوع الدراسة الميدانية، وظروفها السوسيواقتصادية، والبيئية، والعمرانية... مقتضيات ذات مرجعية ثانوية مكملة لسابقتها.

3.3.4. نتائج الدراسة: أظهرت المعالجة والتحليل الميداني لردود المبحوثين، عدد من النتائج والتي

سنأتي على ذكر أبرزها:

❖ إن نشاط الجمعيات ذو طابع ظرفي وغير مستمر، ومحدود ضمن مجالات كلاسيكية ضيقة على الرغم من اتساع أهدافها إلى مختلف المجالات السوسيوثقافية، والاقتصادية، والبيئية والترفيهية... إلا أنها في الواقع، تتمحور حول الجوانب الخيرية أو متابعة تهيئة وتطوير البنية التحتية، كمتابعة سير المشاريع الحكومية في الحي، والتدخل لحل بعض المشاكل التي تطرأ على سير الانجاز.

❖ تصطبغ علاقة الجمعيات مع السلطات المحلية بالمناسباتية وعدم الاستقرار، وهو ما يعد سبباً ونتيجة لما سبق. لذا فهي لا تساهم فعلياً في صنع القرار المحلي إلا شكلياً فقط، حيث تخضع عمليات الاتصال والتنسيق والاستشارة، وحتى حضور الاجتماعات إلى إجراءات انتقائية ذات خلفية سياسية تهمش وتقصي كل من يمثل دور المعارض. مع قصر استفادة السلطات المحلية من الجمعيات والاعتماد عليها في نطاق الأغراض السياسية كالمشاركة في تنظيم الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين، أو تحضير الانتخابات، أو بعض العمليات التحسيسية.

❖ في حين جاء تأطير هذه الجمعيات للمشاركة جد محدود، بفعل فشلها أصلاً في إثارتها عملياً على مستوى الأحياء، ولا سيما ما تعلق منها بعملية الانتساب. حيث لم تتعدى حاجز 50% من جمعيات عدد أعضائها 20 عضواً. في حين تحددت باقي أوجه المشاركة السكانية، في الشكاوى الموجهة إلى الجمعية للتدخل، وكذا المشاركة بالفكر والرأي على عكس المشاركة المالية، وذلك لاعتبارات محسوبة على الجانبين.

❖ وانحصرت المثبطات لدور هذه الجمعيات في بعض مسار التنمية المحلية في ضعف التأطير القانوني من طرف القائمين على هذه الجمعيات، إلى جانب عدم التحكم في آليات وأساليب العمل الجمعي من اتصال وتعبئة... وكذا ضعف الدافعية الكامنة من وراء هذا النشاط والذي لم ينبع من

استشعار المسؤولية تجاه المجتمع المحلي، وهو ما ينعكس لاحقاً على واقع الممارسة الديمقراطية داخل هذه الأطر الجمعوية التي تتحول إلى ملكيات خاصة محسوبة على بعض الأشخاص.

❖ أما فيما يتعلق بالعراقيل المتأنية من السكان، فتمثل في نقص الشهرة وعدم علم السكان بها، نظراً لاعتمادهم على أساليب الاتصال الشخصي إلى جانب السلبية وعدم التعاون المتأصلة في البعض الآخر من السكان⁴⁵.

3.4. موقع الدراسة من الأبحاث السابقة: ما تم عرضه من دراسات حول هذا الموضوع، أبدى اهتمام خاص يبحث أثر أساليب المشاركة الشعبية في ميادين التنمية الحضرية، بخلاف ما نسعى إليه من وراء هذه الدراسة، والتي تحرص على تناول الموضوع من منظور آخر، من خلال بحثها في ماهية العوامل الاجتماعية الكامنة وراء هذا الإخفاق الذريع لخيار المشاركة، والذي كثيراً ما تغنت به الدراسات والأبحاث العلمية، والتي تجعل من مشاريع ضخمة تتقوض مصدقيتها، وتفشل في إصابة الهدف الذي اعتمدت من أجله، من دون أن ينفي ذلك إمكانية الاستفادة منها أو التقاطع معها، في العديد من المسائل المطروحة في هذه الدراسات، وهي التي أتسمت إجمالاً بما يلي:

أ. تعكس الدراسات ذات البعد العربي في توزيعها القطري، حجم تجارب المشاركة في هذه البلدان وغيرها، كتجارب محلية وخيارات سارعت إليها العديد منها، تبعاً لمتطلبات ذات خصوصية بواقعها.

ب. هذه الدراسات جاءت بأغراض وأهداف بحثية أكاديمية خالصة، ما عدا الدراسة الغربية الوحيدة والتي جاءت بصيغة فنية وظيفية محضة، الأمر الذي يجعل من نتائجها مترجمة عملية في الميدان المهني، كنصوص قانونية وآليات عمل، في حين تبقى سابقتها حبيسة الأدرج والرفوف المكتبية.

ت. نوعية الطرح الذي قامت عليه هذه الدراسات، يكشف عن نتيجة مفادها البحث وتتبع مسار فعالية والأداء لهذه الأساليب، كواقع حديث في المجتمعات العربية، بحكم أن كل هذه التجارب مازالت تعكس عدم نضج هذه التجربة وارتقائها إلى مرتبة التقليد، والثقافة الراسخة في دواليب التسيير المحلي حتى يتم البحث عن معوقاتها.

ث. يكشف تباين مواضيع هذه الدراسات، عن تنوع مجالات وحقول الاستفادة من خيار المشاركة، ما بين الأحياء العشوائية إلى الحفاظ العمراني مروراً بالتنمية المحلية بمعناها الواسع. وبالتالي مدى إمكانية استغلال هذه الخيارات في تحقيق العديد من النتائج.

ج. وبصرف النظر عن الإطار المكاني الذي قامت فيه هذه الدراسات، فإن إطار التخصص المهني يشير إلى توسع دلالة المشاركة إلى خارج النطق البحثية للعلوم الاجتماعية، حيث عرفت طريقها إلى

⁴⁵. جهيدة شاوش خوان، مرجع سابق، ص ص. 103-109.

حقول الهندسة المعمارية والعمرانية، والتي بدأت تبدي أكثر اهتمام بفعالية وجدوى النظم الاجتماعية على مواجهة مشاكلها ومقابلة احتياجاتها. والذي يبدو انه محصلة لتأثير مزدوج لعاملين، داخلي وأفرزته النتائج المخيبة للجهود الرسمية والتجارب المحلية الكلاسيكية، وأخر خارجي قننته دعوات المنظمات والهيئات الدولية للالتزام به.

ح. تشير تجربة الأردن وكذا تجارب مصر مع الهيئات الدولية، على وجود نوع من الإلزام المقرون بالموافقة على المساهمة في تمويل المشروع، بتبني خيار المشاركة كشرط لا مناص منه، والذي يجعل من المباركة المحلية نوع من التسليم بضغط الحاجة إلى هذا التعاون، أكثر منه قناعة سياسية وتنموية. ويمكن تأكيد ذلك في عدم توسع دلالات هذا المفهوم إلى كل نطاقات التسيير الحضري، الذي يظل رهين تزمته وبيروقراطية إدارية حقيقية.

4. الاقتراب المنهجي: ويمثل المحور الأخير ضمن تفاصيل هذا الفصل، ويستهدف إيضاح كل من الخيارات والعوامل التي استندنا عليها، في صياغة المقاربة الميدانية والتشخيصية على النحو الذي وردت عليه.

4.1. الدراسة الاستطلاعية: دفعنا جهلنا الأولي بالكثير من تفاصيل الموضوع، وعدم إدراكنا بما فيه الكفاية لميدان البحث المعتمد من قبلنا، لتنفيذ الدراسة الميدانية، إلى القيام بدراسة استطلاعية متعمقة لحيثيات وأبعاده المكانية والزمانية.

4.1.1. الاتصالات الأولية: وهي الخطوة التمهيديّة الأولى في هذا المضمار، حيث تضمنت النزول إلى الميدان ومباشرة التنقل إلى الولايات المعنية بإجراء الدراسة الميدانية، والشروع في إجراء الاتصالات الشخصية والمباشرة، مع مسؤولي خلايا برنامج RHP محلياً، وذلك على مستوى مديريات التعمير والبناء*، وبواسطة من مديرية التعمير لولاية بسكرة. تحصلنا بموجبها على:

أ. أسماء وعناوين المتعاملين العقاريين المتدخلين في البرنامج على مستوى كل موقع.
ب. حصر قائمة بأسماء المواقع والأحياء التي شهدت تنفيذ التدخلات عليها، وخصوصية كل موقع، ومدى تقدم الأشغال فيه، والصعوبات الميدانية والتقنية التي جابهت المشروع، ومراحل سير الأشغال... وذلك في محاولة منا للتوصل إلى تكوين نظرة كافية من شأنها أن تساعدنا لاحقاً في عملية اختيار العينة، وأيضاً استكشاف السبل الممكنة ليسر ما تبقى من عمل ميداني حينها. لا سيما أن بعضاً منها كان يقع في بلديات خارج عاصمة الولاية، مما كان يطرح التفكير جدياً في إشكالية المأوى والتنقل...

* تسمى لنا في هذا الإطار التواصل مع كل من: مشاركة السعيد (مسؤول خلية RHP بقالة)، بوعديلة عبد الرزاق (مسؤول خلية RHP بعنابة)، بولنوار نصيرة (مسؤول خلية RHP بسكيكدة)، ملاح يوسف (مسؤول خلية RHP بقسنطينة)، ولعطلي (مسؤول خلية RHP بمسيلة).

ت. أسماء وعناوين مكاتب الدراسات الفنية والتقنية. وهو ما مكننا من حصر كامل للمعطيات المجال المكاني، بما يمكننا من عملية انتقاء العينة المجالية لمواقع الدراسة.

4.1.2. الاتصالات الفعلية: وتضمنت هذه الخطوة، توسيع دائرة الاتصال إلى المتعاملين الميدانيين

المشرفين على المواقع التي وقع عليها اختيارنا لتنفيذ الدراسة الميدانية، في خطوة استهدفنا من ورائها:
 أ. تحصيل مجمل الوثائق الخاصة ببرنامج RHP ميدانيا، والتي لم يتسنى لنا جمعها من مديريات التعمير والبناء لعدم الاختصاص كقوائم المستفيدين، التحصيل المالي...
 ب. الضبط النهائي والدقيق لمجرى الأشغال ومدى استنفادها.

ت. معرفة إمكانيات المساعدة ميدانيا عبر توجيهنا، أو نزول بعض الأعوان معنا.
 ث. خصوصية المواقع المستهدفة، وتكوين نظرة أولية حول طباع السكان وسلوكياتهم، ومدى استعدادهم للتعاون المثمر، وهي الخطوات التي تمت ضمن جدول زمني محدد، جاءت تفاصيله كالتالي:

➤ الأربعاء 02 مارس 2011: زيارة المقر الجهوي لوكالة عدل لولاية قسنطينة، وتسنى لنا من خلالها إجراء مقابلات غير موجهة مع السوسيولوجيتان العاملتان على البرنامج ميدانيا في الوكالة، واللتان أفادتنا بملاحظتهما الميدانية حول موقع ضرابيبينة، وكذا كل المعطيات التقنية والفنية والوثائق المتعلقة بكيفية التدخل وأنواعه والقوائم الاسمية للمساهمين ماليا في البرنامج... بالإضافة إلى مدير الوكالة الجهوية لعدل*، والمسئول السابق للوكالة بولاية عنابة، حيث تولى توجيهنا والتدخل شخصيا لدى وكالات عدل بكل من: قالمة، عنابة، سكيكدة، ومسيلة لتسهيل مهمتنا.

➤ الثلاثاء 08 مارس 2011: وتقلنا إلى مدينة بوسعادة حيث أجرينا مباحثات مع مسئول البرنامج بوكالة عدل والمشرفة على حي ميطر ببوسعادة، مع التنقل إلى الموقع الدراسة واستطلاع أرائه.

➤ الاثنين 14 مارس 2011:الاتصال بالمديرية العامة للوكالة العقارية بولاية سكيكدة، والتي زودنا أعوانها بوثائق APS، مع توجيهنا مباشرة للاتصال بالفرع المحلي للوكالة ببلدية عزابة، بغرض التواصل مع المشرفين الفعليين على ادارة المشروع، وعلى رأسهم... والحصول على كل ما تعلق ببيانات حول هوية المستفيدين، نسب السداد المالي، حجم العجز المسجل في المشروع، بالإضافة إلى النزول إلى مواقع الدراسة، حيث تم تعريفنا بها وبتفاصيلها الجغرافية، والكثير من الاعتبارات المكانية المحلية الأخرى والتي كانت ذات تأثير في حسم تفاصيل المشروع.

➤ الثلاثاء 15 مارس 2011: تحولنا نحو ولاية عنابة، أين توصلنا إلى إجراء مقابلة إضافية مع رئيس المشروع على مستوى مديرية التعمير والبناء لولاية عنابة، والذي حصلنا منه كذلك على وثائق

* قواشي زكية، وبراهيمي سمية، ولوصيفي فريد.

APS، والدراسة السوسيواقتصادية... قبل التوجه معه نحو زيارة موقع سيدي حرب، وتسجيل العديد من الملاحظات والشروح حول الموقع ووضعيات قاطنيه، ومستوى ما تم انجازه وما تعذر تنفيذه إلى غاية يومنا هذا.

➤ الأربعاء 16 مارس 2011: وكان مقصدنا إلى مقر وكالة العقارية لولاية عنابة، بوصفها المتعامل المفوض بالإشراف على إدارة المشروع، حيث خضنا مع رئيس المشروع في تفاصيله، مع حصر بعض البيانات المالية حول سير المشروع من المصلحة التجارية، حول المداخل المحققة إلى غاية يومنا هذا من مشاركة السكان وكل ما يتعلق بهذا الموضوع. ثم اتصلنا بعدها بمكتب الدراسات الهندسة المعمارية والعمرانية الذي تولى الإشراف الفني والتقني، أين حصلنا منه على مخططات الموقع وتفاصيل ميدانه وسير الأشغال، وعوامل تعثرها... لتكون المحطة الموالية "ولاية قالمة"، والتي خصصنا المرحلة المسائية منها، لزيارة موقع الدراسة "حي الحفصي"، والذي تجولنا في أرجائه، وأطلعنا على مجرى سير الأشغال وواقعه اليوم، وذلك برفقة أحد المعماريين العاملين عليه، وكذا التحاور مع بعض سكانه والذين خصونا بوابل من التساؤلات حول هويتنا ومقصدنا من التواجد فيه.

➤ الخميس 17 مارس 2011: وتم فيه عقد عدة مقابلات مع كل من:

أ. رئيس المشروع في مديرية التعمير والبناء لولاية قالمة، حول كيفية ترشيح الموقع، سير الأشغال فيه، إلى جانب تحصيل الوثائق APS، ونتائج التحقيقات السوسيواقتصادية التي تم إجرائها...
 ب. رئيس المشروع على مستوى الوكالة العقارية لقالمة، حول سير الأشغال فيه، إلى جانب بعض الوثائق الخاصة بنسبة السداد السكاني للأقساط، العقبات السكانية التي اعترضت المشروع...
 ت. مدير الوكالة الجهوية للتهيئة العمرانية بقالمة، باعتبارها مكتب الدراسات المعني بانجاز الأشغال الفنية، حول الكثير من المعطيات الميدانية للحي ومطالب ساكنيه...

4.2. الإجراءات المنهجية: وتتضمن تفاصيل الترتيبات المنتهجة في عملية ضبط وتحديد مجالات

الدراسة، وكذا الاستقرار على نوعية المنهج والأدوات التي استخدمت في مقاربتنا الميدانية، إلى جانب طريقة تفرغ البيانات المحصل عليها، والأساليب الإحصائية التي ارتكزنا عليها في عملية معالجتها.

4.2.1. مجالات البحث: ويتضمن ثلاثة جوانب أساسية في هذه الدراسة، وهي المجال الزمني

المستغرق في إنجاز العمل، والمجال المكاني بوصفه الإطار المحتضن لها، والمجال البشري الذي سوف نستهدف تبين آرائه واستجاباته، إزاء العديد من المسائل التي تثيرها هذه الدراسة.

4.2.1.1. المجال الزمني: وينقسم بدوره إلى مجالين فرعيين وهما:

أ. حقبة الدراسة: وتنصب هذه الدراسة على طول الفترة الممتدة ما بين سنتي 1998-2002، وهي الفترة التي دخل فيها برنامج RHP للبنك الدولي حيز التنفيذ، وذلك حتى سنة إصدار وزارة السكن والعمران لتعليمية رقم 1441 بتاريخ 17 نوفمبر 2002، والتي تقضي بإيقاف نهائي لعمليات البرمجة المستقبلية لكل عمليات RHP، والتحول من جديد نحو المعالجات الكلاسيكية من جديد وذلك بتخصيص حصص من برامج السكن الاجتماعي الإيجاري الجاهزة التسليم والمنتھية الأشغال، لإسكان الأهالي المقيمين في المساكن الهشة مباشرة.

ب. الزمن المستغرق في إنجاز الدراسة الميدانية: وتم الشروع العملي في تنفيذ الدراسة الميدانية بتاريخ 26 مارس 2011، وذلك إلى غاية 30 أبريل 2011، كما هو موضحا في الجدول رقم 01. ويعود تطلب الدراسة الميدانية لكل تلك المدة، بفعل كون الباحث كان يقضي من 3-4 أيام كاملة في الموقع الواحد، وذلك بحثا عن تحقيق عدد من الغايات والتي على رأسها نجد:

➤ يصب في مسعى استيفاء حجم العينة وملاقة المفردات التي تم انتقائها.

➤ خلق نوع من الألفة مع مجتمع البحث، والذي يتحفظ كثيرا تجاه الأوجه الغربية أو الغير مألوفة لديه، ممن يعتقدون فيهم صفة مصالح البلدية أو ممثلي المتعامل العقاري أو غيرهم. ويرجع ذلك إلى أمور متعددة منها، وجود نوع من المضاربات بمساكن الصفيح تلمسناها أثناء وجودنا، عمليات البناء العشوائي الغير منتهية... حيث كان يقابل وجودنا هناك بالشك والريبة، وخاصة أن البحث يتناول أموراً كثيرة خاصة بالسداد المالي، مسئولية الجمعيات في إخفاق RHP، ومن ثمة فقد ضروريا التمهيد لذلك كله من خلال طمأنت السكان ومجالستهم وديا فرديا وجماعيا.

جدول رقم 01: بوضح أجال تنفيذ الدراسة الميدانية

الرقم	اسم الموقع	الولاية	تاريخ الدراسة
01	ضراببينة	عين عبيد. قسنطينة	26-28 مارس 2011
02	الحفصي	قالمة	29-31 مارس 2011
03	سيدي حرب	عناية	01-04 أبريل 2011
04	الزاوية	عزابة. سكيكدة	15-18 أبريل 2011
05	ميطر	بوسعادة. مسيلة	28-30 أبريل 2011

المصدر: الباحث

4.2.1.2. المجال المكاني: ويتسع نطاقه إلى كل الولايات والمناطق التي شهدت تنفيذ عمليات

تدخل على الأحياء القصديرية في إطار برنامج RHP للبنك العالمي بالشرق الجزائري، وهي: قسنطينة،

قالمة، سكيكدة، عنابة، ومسيلة، مستثنين من ذلك ولاية تبسة، بفعل الرفض الغير مفهوم والذي أبداه مسيرو مديرية التعمير والبناء في التعاون معنا، وتقديم يد المساعدة بحجج واهية تتعلق بعدم التفرغ، الجدوى المنتظرة من الدراسة بعد فشل المشروع ...

4.2.1.2.1. لماذا الشرق الجزائري دون سواه؟: تتلخص الدواعي الكامنة وراء اختيار مجال

الدراسة، وقصره على الشرق الجزائري تحديدا، في كونه عملية قصدية لجأ الباحث إليها، نظرا ل:

- أ. تعذر القيام بمسح شامل ل 11 ولاية بفعل معطيات موضوعية تتعلق بالإمكانات المادية تحديدا.
- ب. التوزع الجغرافي لأنماط المشاريع الجزئية لمشروع RHP، بالشكل المشتت الذي هو عليه، كان يعني أن اللجوء إلى الطريقة العشوائية في اختيار المواقع، قد يصب في خانة توزع مبعثر لعينة الدراسة كذلك، مثلا حي في عنابة، وأخرى في البويرة وثالث في وهران... لذا اتجه التفكير والعمل على انتقاء إحدى النواحي وتنفيذ الدراسة الميدانية بها. ومرد الاختيار الذي وقع على الشرق الجزائري يكمن في:
 - قرب هذا الإقليم من مقر إقامة الباحث، مما يسهل عملية التنقل والتواصل مع المبحوثين.
 - معرفتنا الشخصية بهذا المجال وهو ما لا يتوفر لنا بباقي الأقاليم.

➤ كونه يحتوي على أكبر عدد من عمليات ومجالات التدخل، سواء في مستواها الولائي ب 06 ولايات، أو فيما يتعلق بالمواقع المدرجة في هذه المجالات، أو عدد العمليات التدخل المنفذة من شاكلة (إعادة الإسكان + إعادة الهيكلة).

➤ تمتعنا بقدر مقبول من العلاقات الشخصية والمهنية، مما يتيح لنا يسر الحركة بما يكفي لإجراء هذه الدراسة، وذلك سواء على المستوى الإداري، أو في مستوى التعاطي مع إجراءات البحث الميداني داخل هذه المواقع.

4.2.1.2.2. لماذا عدة مواقع وليس موقع واحد؟: وقد لجأنا إلى تفادي التركيز على موقع واحد

فقط ومن ثمة قصر نتائج الدراسة عليه، على الرغم من إدراكنا لحجم الصعاب المصاحبة لذلك إداريا، تقنيا، وعمليا، وذلك للاعتبارات التالية:

- أ. قيمة برنامج RHP كمنهج وآلية غير كلاسيكية في سياسة التصدي للعمران الغير شرعي.
- ب. حجم الفشل المصاحب لهذا البرنامج، وغياب أية بوادر أو نماذج ايجابية.
- ت. محاول حصر أكبر عدد من العلل والمبررات السلوكية المؤسسة لكذا فشل.
- ث. التباين الكبير في التراكيب الاجتماعية لهذه المواقع من منطقة إلى أخرى، وكذا تباين منظومة فاعلي التعمير العاملين فيها، وتباين جهودهم وطرق تسييرهم، وكذا حجم ونوع الصعاب التي اعترضت سبيل المشروع، مما يؤدي إلى تباين حجم المسؤوليات بين الأطراف المعنية. وهو ما يسمح لنا بأن نأخذ

بعين الاعتبار، لعدد من الخصائص والمتغيرات لدى العناصر المنتقاة في كل مجال، وأثرها في النتيجة النهائية للمشروع.

4.2.1.2.3. كيفية اختيار العينة المكانية؟: استقر الاختيار على انتقاء بلدية واحدة من كل ولاية

مدرجة في البرامج، ومبرر ذلك هو مراعاة والتماشي مع الإمكانيات المادية للباحث، في ظل عدم قدرته على تنفيذ مسح شامل لـ 31 مواقع المدرجة في الولايات سالفة الذكر، وذلك عن طريق اللجوء إلى استخدام عينة عشوائية طبقية. فكيف تم ذلك؟.

أ. بعد أن تم الاستقرار على الولايات المعنية بالدراسة.

ب. تم اللجوء إلى عملية القرعة لأجل اختيار البلديات التي ستشهد احتضان ميدان الدراسة، وهو ما كان يعني القيام بإجراء 05 عمليات تفرع، حيث استقر الاختيار على كل من: بلدية عزابة بولاية سيكدة، بلدية عنابة، بلدية قالمة، بلدية بوسعادة بولاية مسيلة، بلدية عين عبيد بولاية قسنطينة.

ت. ثم القيام بتفريع جزئي آخر لأجل اختيار مواقع الدراسة، في كل بلدية من البلديات التي تشهد تنفيذ تدخلات بأكثر من موقع بها، كما هو الحال بالنسبة لكل من عزابة وبوسعادة.

4.2.1.3. المجال البشري: ونقصد به تبيان ماهية الفئات السكانية، التي أُنقر عليها الرأي

لدراستها في هذا الموضوع، والكيفية المتبعة في عملية اختيارها وحجمها ومبرر كل ذلك؟.

4.2.1.3.1. مجتمع الدراسة: تحدد في اعتبار الأسر المدرجة ضمن هذا البرنامج هي وحدات

الدراسة، مع تنفيذ الاستبيان على أرباب الأسر دون سواهم من قاطني هذه المساكن، حتى وان جمع سقف المسكن الواحد أكثر من عائلة. وهي هنا تشتمل على نوعين من الأسر في مواقع الدراسة الخمس، وهي الأسر المصنفة ضمن عمليات إعادة الإسكان، ونظرائهم ضمن عمليات إعادة الهيكلة. وبالتالي فهي تستهدف المبحوثين ذوي الصلة فقط، أي من الذين تواجدوا في هذه المواقع أثناء تنفيذ برنامج RHP، وأدرجوا في إحدى عملياته وما زالوا فيه حد الساعة الدراسة، سواء من الذين امتنعوا عن السداد كلياً ونهائياً، أو من الذين سدّدوا أقساط جزئية ضئيلة لم يبلغوا بها نصاب 50%، وانقطعوا عن السداد منذ ما يربو عن 10 سنوات. وهو ما يعني عدم استهداف الوافدين ما بعد نهاية البرنامج، سواء الذين شيدوا مساكن هشة أخرى، أو الذين استفادوا من هذه السكنات عن طريق شرائها من أصحابها.

4.2.1.3.2. حجم العينة: إدراكاً منا لحدسية تباين حجم عينة الدراسة، تبعاً لتباين حجم المجتمعات

الأصلية للبحث، وكذا المعطيات الخارجية والطارئة التي من شأنها أن تؤثر في مجراه، فقد كان لزاماً علينا الحرص على استيفاء نسبة تمثيلية مقبولة ومبررة منهجياً، ليس بالنسبة للحجم الكلي للبحث فقط ولكن أيضاً حتى بالنسبة لأحجام مجتمعات الأحياء الخمس، التي يتكون منها المجتمع الكلي. وهو ما

تسنى لنا إدراكه من خلال اللجوء إلى تحديد حجم العينة وحصره في نسبة 10%، وهي النسبة المبررة من طرف الكثير من المختصين في مجال منهجية وقواعد البحث الاجتماعي، كما هو الشأن بالنسبة لموريس أنجرس⁴⁶. إلا أن اختيارنا لها وتأكيدنا عليها يتعدى لأبعد من ذلك تبعاً للحجج التالية:

أ. إدراكنا أنه يكفي أن يكون لدينا حجم عينة مساو لعدد وجهات النظر الموجودة إزاء آثار هذا المشروع الحكومي، فهو إذن يتيح لنا حجم تمثيلي مقبول في كل المجالات المستهدفة بالدراسة.
ب. صعوبة مصادفة جميع سكان الحي، وذلك نظراً للالتزامات المهنية خارج الحي، وكذا قضائهم لوقت طويل خارجه هروبا من غياب متطلبات الحياة والمرافق فيه.

ت. كما أن رفع حجم العينة أكثر مما هو مقترح، يعني المزيد من شساعة مجال الدراسة وكبر حجم المجتمعات الموجودة فيه، مما يؤدي إلى صعوبات لاحقة غير مبررة في مجال تفريغ ومعالجة البيانات وتحليلها. كما أن اختيار هذه النسبة، سوف يكون لها انعكاس بعد ذلك على أحجام العينات الجزئية، حيث لم يكن في الإمكان توحيد الأحجام التمثيلية لهذه المجتمعات، واعتماد نفس الحجم في كل الأحياء، لاعتبارات تتعلق بتباين حجم مجتمع كل موقع في المجتمع الكلي، وكذا تباين حجم المفردات المنتسبة إلى كل من عمليات إعادة الهيكلة وإعادة الإسكان بكل موقع من مواقع الدراسة.

جدول رقم 02: بوضوح حجم العينة في مجتمعات الدراسة الجزئية

المجموع	حجم العينة		النسبة المعتمدة % 10	الحجم الكلي		المواقع	الرقم
	هيكلية	إسكان		إعادة هيكلية	إعادة إسكان		
64	16	48		157	476	الحفصي	01
49	44	05		435	50	الزاوية	02
88	65	23		650	230	حي ميطر	03
80	56	24		557	240	ضرايبينة	04
54	04	50		39	500	سيدي حرب	05
335	185	150		1838	1496	المجموع	

المصدر: الباحث

4.2.1.3.3. نوع العينة: أمام تعذر القيام بحصر شامل لجميع الأسر القاطنة في موقع الدراسة، والذي وإن بدا ممكناً فإنه يبقى مقترح غير عملي، بفعل ما يتطلبه من جهود إضافية ووقت مضاعف

⁴⁶ موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية، تر. بوزيد صحراوي (الجزائر: دار القصة للنشر، 2006)، ص ص. 318-319.

جدا، في ظل اعتمادنا على أسلوب الاستبيان بالمقابلة، لذا فقد اتجهت النوايا بعد ذلك للأخذ بأسلوب العينة العشوائية الطبقية، باعتبارها الأقرب إلى تحقيق تمثيل أكثر دقة لمفردات البحث، بما يضمن لنا لاحقا صدقية أكثر في النتائج، وذلك في ضوء المعطيات المحلية الخاصة التي تقوم عليها مجتمعات الدراسة، وكيفية انتشار وتوزع المبحوثين بداخلها، والتي تركز في النهاية وجود تقسيم طبقي أو فئوي للسكان تبعاً ل:

أ. أنماط المشاريع الجاري العمل بها، حيث نسجل انقسام كل المواقع ما بين نوعين من مشاريع الجزئية (إعادة الإسكان، وإعادة الهيكلة).

ب. نمط التموضع المجالي، حيث تنقسم كل المواقع إلى قطاعات أو أحياء سكنية. لكن جملة من معطيات الواقع الميداني وقفت حائلاً حقيقياً أمام إمكانية استخدام هذا الأسلوب في دراستنا، كعدم توفر المتعاملين العقاريين على قوائم للمساكن تبعاً لتوزعها حسب القطاعات، وكذا عدم تجانس توزع المساكن حسب نمط المشروع داخل هذه القطاعات، حيث تضم بعض القطاعات جملة من المساكن المصنفة ضمن دائرة عملية إعادة الهيكلة، في مقابل تموضع مسكن واحد من صيغة التطوير، الأمر الذي كان يعقد عملية التقسيم الطبقي. ليستقر بنا الرأي في الأخير، على أسلوب العينة العشوائية البسيطة، حيث من شأنها أن توفر لنا أحسن تمثيل بشري ممكن، وتغنيينا عن الكثير من المشاكل التي تطرح، وذلك من خلال الاعتماد على الخطوات التالية:

➤ الحصول على القوائم الاسمية للمبحوثين مرفقة بأرقام المساكن، وذلك تبعاً لتوزعها حسب أنماط المشاريع الجزئية.

➤ الاستغناء على الحالات التي اكتمل سداد مستحققاتها المالية، أو لم ينقطع منذ انتهاء المشروع.

➤ القيام بالسحب بطريقة عشوائية على أساس أرقام المساكن، لمرة واحدة بدون إعادة.

4.2.2. منهج وتقنيات الدراسة: وتعد خطوة جد حاسمة في مسار إعداد أي دراسة، حيث

سيتوقف عليها ضمان حسن الاقتراب المقترح لفهم الظاهرة موضوع البحث، وكذا مصداقية النتائج المترتبة عنها، الأمر الذي يستدعي إيلاء اهتمام خاص بكل تفاصيلها.

4.2.2.1. منهج الدراسة: يشكل المنهج في الدراسات الاجتماعية، الدعامة الأساسية التي يتوقف

عليها سلامة وموضوعية أي اقتراب منهجي، ومن ثمة دقة النتائج التي يتوخى الباحث الوصول إليها من ورائه، الأمر الذي جعله يشغل حيز مهم في دراستنا هذه، وهو الذي تعد مسألة اختياره عملية ليست وليدة إرادة الباحث ورغبته، بقدر ارتباطها بطبيعة موضوع الدراسة، والأهداف التي يرمي الباحث إلى الوصول إليها، والتي تتعلق في حالتنا هذه بمحاولة التعرف على الآراء والدوافع والمعتقدات

والانطباعات التي تكونت لدى مجموعة من المبحوثين، وكان لها الدور الأبرز في الموقف المتأزم الذي انتهى إليه البرنامج الذي نحن بصدد دراسته. وهو ما كان يدفعنا إلى اعتماد منهج المسح بالعينة، والذي يعتبر من المناهج الأساسية المستخدمة في مجال أبحاث السوسولوجيا الحضرية، كدراسة ظروف الحياة لبعض الطبقات الاجتماعية خاصة الفقيرة منها، أو حي من الأحياء المزدهمة بالسكان، أو جماعة في بيئة معينة، من حيث ظروفهم المعيشية وتكوينهم الاجتماعي... وذلك لكونه وفقاً لما يذهب إليه هويتني: "محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي، أو جماعة أو منطقة، حيث يركز المسح على قطاع عرضي من الحاضر وليس اللحظة الحاضرة، ولفترة من الزمن كافية لدراسته، والهدف منه هو الحصول على مجموعة من البيانات وتأويلها وتعميمها..."⁴⁷. وذلك عبر الالتزام في مسار استخدامه بالخطوات الأساسية الثلاثة التالية:

أ. المرحلة الاستكشافية: وتضمنت التعرف على البيئة مجال الدراسة وبيان حدودها.

ب. مرحلة الوصف الدقيق والمتعمق.

ت. مرحلة النزول إلى الميدان ومباشرة اختبار البيانات. ولما كان التفسير الذي نرمي إليه لهذه الاستجابات السكانية العازفة عن المشاركة، لا يمكن أن يتم خارج إطار التحصيل والإلمام الدقيق، بآراء التي يعطيها الأفراد المعنيين بالدراسة لأفعالهم، واتجاهاتهم الشخصية كخطوة حاسمة وممكنة بعد ذلك من الاستيعاب العام، والإدراك الدقيق لمجمل الدوافع التي تصنع هذه الاستجابة والسلوك، وتتحكم في نوعية الأدوار والدلالات المنسوبة إليه في ضوء البيئة الخاصة بكل منهم، فقد دعنا ذلك إلى تبني نموذج تحليلي، يقوم على استخدام متدرج لمنهج المسح بالعينة، تقوم الخطوة الأولى منه على المستوى الجزئي التفصيلي، من خلال التحليل المفرد لكل موقع على حدى، ومحاولة فهم تعقيدات الموقف التي صاحبت المشروع في كل حي، والكيفية التي تصدر بها نمط الاستجابة في كل مرة... ثم الانتقال بعد ذلك بالتحليل نحو مستوى أوسع، من خلال مباشرة تحليل على المستوى الكلي، والذي يكرس التحرر من الإطار الفردي السابق إلى استهداف قراءة موحدة للمشهد العام.

وتفضيلنا لهذا اقتراب، يأتي رغبة منا في تجاوز الثغرات والمخاطر التي قد تنجم عن تعميم التفسير، كأن يمثل اجتماع قراءات جزئية لبند معين في ثلاثة مواقع، مع قراءات ذات نسبة أقل لبند آخر ضمن ذات المحور إلى إعطاء تفسير مخالف لحقيقة الأمر. وذلك باعتبار أن لكل حي أو مستوطنة أطرها الخاصة، وظروفها المحيطية المغايرة، وأساليب التسيير المتبعة... وغيرها من المعطيات التي أحكمت تشكيل سلوك أفرادها على النحو الذي بدت عليه.

⁴⁷ د. حسين عبد الحميد رشوان، ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1983)، ص 128-132.

4.2.2.2. تقنيات الدراسة: تتوقف مصداقية النتائج التي يخلص إليها البحث العلمي إلى حد

كبير، على قدرة الباحث في انتقاء الأداة أو التقنية المناسبة لجمع البيانات، ومن ثمة مدى تمكنه من توظيفها على النحو اللائق، وهو ما سعيينا جاهدين من أجل التوصل إليه في دراستنا هذه.

4.2.2.2.1. الاستبيان: استخدمت هذه الدراسة الاستبيان، كأداة أساسية لجمع وتقصي المعلومات

الميدانية المتعلقة بموضوع الدراسة، وهو الذي يعتبر من الأدوات المنهجية الأكثر استخداماً في معظم الدراسات والبحوث الاجتماعية على اختلاف أنواعها، بما تمتاز به من قدرة على التقيد بموضوع البحث، وعدم الخروج عن أطره ومضامينه التفصيلية ومساراته النظرية من جهة أخرى. وقد أستقر الرأي على هذه الأداة، عقب اصطدام الباحث بتحفظات منهجية أبداها الأعضاء المحكمين*، للأداة الأولى المقترحة من طرفه والمتمثلة في المقابلة الموجهة، والتي تضمن دليلها 42 سؤال مفتوح، بفعل عدم تناسبها مع طبيعة الموضوع، في ظل العدد الكبير من التساؤلات والتساؤلات المركبة التي تضمنتها، وكذا الحجم الكبير لعينة الدراسة، مما يجعلها تستغرق وقت طویل للتعامل مع المبحوثين من خلالها، قد لا يكون متاحاً لهم وهو ما يفقدها خاصية الواقعية. والدفع باتجاه اعتماد الاستبيان كأداة أساسية، وقصر المقابلة على المسؤولين والقيمين على برنامج RHP، ليتم العمل بعد ذلك على هذا الأساس. وقد مر تصميم هذه الصحيفة وبناء محاورها، بالخطوات المتعارف عليه علمياً، وهي كالآتي:

أ. إعداد الاستبيان في صورته الأولى: تمثلت إجراءات تصميم الاستبيان في صورته الأولى، في لجوئنا لإعادة بلورة محتويات دليل المقابلة إلى استبيان مختلط، من خلال تشطير بعض الأسئلة لأكثر من سؤال، وإعادة تكيف صياغتها بما يخدم الغرض المرجو منها، وتحديد الخيارات المناسبة لكل سؤال منها. وهي العملية التي انتهت بنا للتوصل لتحرير استمارة أولية ب 87 سؤال.

ب. مرحلة التحكيم: بعد الانتهاء من إعداد الصياغة الأولية لاستمارة الاستبيان، تم الانتقال إلى مرحلة عرض مشروع الاستبيان، على مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال البحث الاجتماعي لتحكيم ومراجعة بنوده علمياً ومنهجياً**، وذلك في محاولة لتحقيق الأهداف التالية: الوقوف على الشكل العام للاستبيان، مدى كفاية الأسئلة في تلبية محاور البحث، وضوح الصياغة اللغوية للاستبيان، مدى تعلق محتوى الأسئلة بأهداف البحث واتساقها وتكاملها. وهي العملية التي توجت بإسداء مجموعة من الملاحظات والمقترحات، والمتعلقة بالجوانب الشكلية والمنهجية كضرورة ضبط الصياغة اللغوية لبعض الأسئلة من أجل الوصول إلى أكثر دقة في فهم السؤال، تعديل بعض الخيارات وتحويلها من بنود مغلقة

* أ.د. ديلة عبد العالي، د. إبراهيم الطاهر، د. شعبان مالك من قسم العلوم الاجتماعية بجامعة بسكرة.

** المحكمين هم: أ.د. جابر نصر الدين، د. العقبي لزهرة، د. شعبان مالك من قسم العلوم الاجتماعية بجامعة بسكرة، وكذا د. نوبيات إبراهيم، ود. عميش علاوة من معهد

تسيير التقنيات الحضرية بجامعة مسيلة.

إلى مفتوحة، بما يعطي أكثر حرية للباحث في الاستفادة من المعلومات، وكذا إعادة تنظيم وحذف بعض الأسئلة، وهي الملاحظات التي تم الالتزام بها كلياً، ومباشرة إدراج التعديلات المنصوص عليها.

ت. التجريب: وهي المرحلة التي تم فيها إخضاع الأداة الرئيسية للبحث، إلى محك الاختبار العملي على عينة من مجتمع الدراسة، وذلك للتأكد من صلاحيتها ودرجة ملائمتها للتطبيق الميداني، حيث تم النزول إلى الميدان والعمل على تجريبها في فترتين زمنيتين مختلفتين، على عينة قوامها 15 مفردة تم اختيارها بطريقة عشوائية في كل مرة، وذلك بهدف التوصل إلى ما يلي:

➤ قياس الزمن الذي يستغرقه التعامل مع كل استمارة، مما يساعدنا على تقدير الفترة الزمنية التي قد تستغرقها الدراسة.

➤ مدى وضوح الأسئلة بشكل عام وقياسها للشيء المراد قياسه.

➤ اكتشاف أسئلة أو احتمالات أخرى لم تكن موجودة.

➤ التأكد من سلامة الأسلوب المستعمل في التواصل مع سكان هذه الأحياء.

➤ الوقوف على الأسئلة التي تخرج المبحوثين وتجعلهم يتفادون الإجابة عليها، لإعادة صياغتها بشكل آخرى.

ث. الاستبيان في صورته النهائية: بعد سلسلة الإضافات والتعديلات، التي أقرتها عمليتي التحكيم والتجريب، تم الاستقرار على الشكل النهائي لصحيفة الاستبيان، والتي احتوت على 71 سؤال، منها 67 سؤال مغلق والباقي مفتوح. والتي جاءت موزعة على النحو التالي:

➤ المحور 01: خصص لجمع البيانات الشخصية عن المبحوثين، والمتعلقة بالخصائص السوسيو مهنية، حيث تضمن هذا المحور الأسئلة من رقم 01 إلى 04.

➤ المحور 02: وجهت أسئلته للإجابة على الفرض الأولى، وأحتوى على الأسئلة من الرقم 5-24.

➤ المحور 03: وحمل معنى ودلالات الفرضية الثانية، وامتدت بنوده من الرقم 25-41.

➤ المحور 04: وضم الأسئلة الموجهة للإجابة على الفرض الثالث، والواردة ما بين 42-58.

➤ المحور 05: وتعلق بالأسئلة الخاصة بالفرضية الرابعة، والتي جاءت ما بين الرقم 59-71.

ج. توزيع الاستبيان: وقد جنح الباحث إلى تبني خيار تنفيذ الاستبيان بالمقابلة، من خلال توليه بنفسه لزام إدارة الأسئلة وتوجيهها، وكذا ملاء صحيفة الاستبيان وفقاً لردود المبحوثين، وتقادي عملية توزيعها بشكل مباشر، وذلك نظراً إلى ما يلي:

➤ ظروف الباحث والمبحوثين والتي لم تكن تسمح بالرهان على هذا الخيار، حيث أن توزيعه كان سيطرح حتى في حالة الإجابة عنه، احتمالية كبيرة لعدم استرجاعه في ظل ظروف المبحوثين الغير

ثابتة، جراء التزاماتهم المهنية والاجتماعية... مما سيقبل من فرص التقاطع والالتقاء بهم مجدداً من أجل استرجاع الاستثمارات الموزعة، خاصة في ظل شساعة مجال الدراسة وبعده عن مقر إقامة الباحث.

➤ طبيعة المبحوثين والتي تنتمي في جلها الأعظم إلى فئات متدنية المستوى التعليمي.

➤ كما أن توزيع هذه الاستثمارات ثم العودة من أجل استرجاعها، كان يطرح احتمالات تكييف إجابات المبحوثين وتوجيهها من قبل أطراف معينة (جمعيات الأحياء...).

4.2.2.2.2. المقابلة: وهي عبارة عن مقابلات حرة ومفتوحة، وجه استخدامها تلقاء مختلف

القائمين على المشروع ميدانياً، من فنيي وإطارات: المتعاملين العقاريين، مديريات التعمير والبناء، مكاتب الدراسات. وكذا مع بعض سكان هذه الأحياء من خلال المحادثات الفردية أو الجماعية، التي كانت تدور في مجالس سكان الحي وتجمعاتهم، من غير أولئك المدرجين ضمن عينة الدراسة، حيث سعينا من وراء هذه اللقاءات إلى إصابة أهداف أخرى، ك:

أ. التعرف على التوقيت المناسب الذي سيتم فيه مصادفة المبحوثين وتنفيذ الاستبيان.

ب. شبه دعاية وإعلان عن طبيعة البحث وأهدافه في كل منطقة، وهو ما من شأنه إزالة المخاوف والارتباك الذي كان يظهر عند أفراد مجتمع البحث.

ت. الخروج بأحكام عامة وبعض الخلفيات أو الرواسب حول بعض القضايا التي لم تتمكن صحيفة الاستبيان من كشفها. وذلك عبر محاولة إثارة النقاش وتوجيه الكثير من الاستفسارات، والسماح بتضارب الآراء وتشعب الردود، حول عدد من الموضوعات والأمور، ك: آليات الاتصال المتبعة، التجاوزات المسجلة، التعاون بين السكان، وبين السكان والسلك التقني...

4.2.2.2.3. الملاحظة: واستخدمت كأداة تكميلية ثانية، من شأنها أن تسمح لنا بالتعمق في دراسة

السلوك الإنساني داخل هذه المستوطنات، والإطلاع على أحوال ساكنيه عن كثب، وذلك عن طريق رصد للكثير من السلوكيات والممارسات المتجذرة داخل هذه الأحياء، والتي تعتري المشهد العمراني للحي. وقد كان ذلك ضرورياً، لطبيعة مجتمع البحث خاصتنا والذي يتميز بالانغلاق، من خلال الاهتمام برصد أشكال التجهيزات الحياتية المتوفرة في الحي، ومدى امكانيات استغلالها عملياً من قبل السكان، التقسيم الاجتماعي للحي، شكل التجمعات السكانية وأماكنها ودلالة ذلك، شكل وأحجم الإضافات والتحسينات المدرجة على المساكن، نوعية الأنشطة المنزلية...

4.2.2.2.4. السجلات والوثائق الميدانية: وعدت أداة استرشادية وتكميلية من الدرجة الثالثة، مست

التقارير الفنية المتعلقة بسير الأشغال، التحقيق السوسيواقتصادي المنفذ، قوائم المستفيدين، نسب السداد

والتحصيل المالي... والتي من شأنها إعطاء خلفية أكثر وضوح وتوثيق بياني، يمكن الاستدلال بها عند الحاجة.

4.2.2.3. طرائق وكيفية تحليل البيانات: بعد أن فرغنا كلية من عملية جمع البيانات من

المبوحثين، والخاصة بالأسئلة الواردة في صحيفة الاستبيان، جرى الانتقال إلى المرحلة الخاصة بعملية تفريغ البيانات، وذلك بغرض تحويل ردود واستجابات السكان من معطيات نوعية إلى كمية، وهي العملية التي تمت يدويا وذلك من خلال الالتزام بالإجراءات التالية:

أ. القيام بإعادة مراجعة وتدقيق كل صحيفة على حدا، والتأكد من سلامة وصحة البيانات الواردة فيها، وتصنيفها تبعا لحالة كل موقع من المواقع الخمسة المستهدفة بالدراسة.

ب. رسم الجداول الخاصة بالتفريغ ونقل إجابة المبوحثين إليه، وهي الخطوة التي اخترنا لها أن تكون مقسمة تبعا لحالة كل موقع، وباستخدام الرموز المتفق عليها في ملاء استمارة البحث.

ت. ليتم بعدها حساب المجموع الكلي والجزئي للرموز، حسب كل محور من الاستمارة، مع تحويلها إلى تكرارات عديدة، وتنزيلها في الجداول التي جرى تصميمها لهذا الغرض مرفقة بالنسب المئوية لكل تكرار.

ث. تطبيق بعض الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة وأغراض الدراسة، وتقديرها عدديا.

ج. لننتقل بعدها إلى المرحلة الأخيرة في الشق الميداني للدراسة، والمتعلقة بقراءة البيانات الواردة في الجداول وفق المنظورين الإحصائي والاجتماعي، وعلى المستويين الكلي والجزئي لمواقع الدراسة الخمس، اتبعها تحليل مشخص ومعمق لكل متغيرات البحث، استهدفنا فيه إبراز خصوصية كل حالة دراسية وكيفية تمظهرها العام، مع ما يترتب عن ذلك من نتائج جزئية.

4.2.2.4. الأساليب الإحصائية المستخدمة: واعتمدنا في معالجة إجابات المبوحثين الواردة في

استمارة البحث، على المقاييس الإحصائية التالية:

4.2.2.4.1. المتوسط الحسابي: يعتبر من أهم المقاييس الإحصائية وأكثرها استخداما، ويختص

بوصف التوزيعات التكرارية، من حيث القيمة المتوسطة التي تتركز حولها التكرارات، أو القيمة التي تنزع وتميل نحوها عناصر مجموعة البيانات، ويتم احتسابه بالصيغة الرياضية التالية:..... وقد تم استخدامه في دراستنا هذه بشكل جد محدود، باعتبار طبيعة مقتضيات الدراسة.

4.2.2.4.2. المنوال: وهو أحد مقاييس النزعة المركزية، وأحد أنواع المتوسطات رفقة المتوسط

الحسابي... يستعمل تحديدا في احتساب المتغيرات النوعية، حيث يعرف بوصفه أكثر القيم تكرارا.

4.2.2.4.3. اختبار الدلالة الإحصائية كا²: ويستخدم في حالة قيام الدراسة على البيانات النوعية، من أجل تحقيق عدة غايات، إحداهما وهي التي تم استخدامه من أجلها في دراستنا هذه، وتتعلق باختبار مدى حسن المطابقة، وذلك في ظل توفر عدد من الشروط، ك:

➤ أن لا يقل العدد الكلي لحجم العينة عن 20 مفردة أو قيمة.

➤ أن تكون البيانات المشاهدة في شكل تكرارات قائمة على العد في كل فئة من الفئات.

➤ أن تكون المشاهدات مستقلة عن بعضها البعض. وذلك بإتباع المعادلة التالية:

كا² = مج (ت_و - ت_م) / ت_م، حيث تمثل ت_و الاختصار الاصطلاحي للتكرار الواقعي أو الملاحظ فعليا، في حين تمثل ت_م التكرار المحتمل أو المتوقع، والتي تمثل حاصل قسمة مجموع الاستجابات أو التكرارات على عدد الاختبارات أو الخيارات، وفي الأخير نطبق قيمة كا² المحسوبة مع نظيرتها المجدولة، وذلك عند درجة شك 0.05، وعند درجة الحرية المحسوبة والتي تمثل الحاصل من عدد الخيارات - 1⁴⁸.

4.3. توصيف مواقع الدراسة: ويتضمن تحديد لكل من موضع التموقع الجغرافي للمجالات

المستهدفة بالدراسة، وخصائصها الطبوغرافية، ونوعية التركيب السكاني والسكني فيها، إلى جانب مقرحات وأهداف عمليات التدخل المعتمدة.

4.3.1. حي الزاوية: يعد من بين آخر المواقع التي تم إدراجها ضمن مشروع امتصاص السكن

الهش للبنك الدولي، وهو الذي يصنف كموقع ريفي بالدرجة الأولى، ويتميز بمكوناته التالية:

4.3.1.1. الموقع والخصائص الطبوغرافية للحي: يقع حي الزاوية في بلدية عزابة، بعيدا عن

مقر البلدية ب 04 كلم من ناحية الشرق، ويتربع على مساحة إجمالية قدرها 23.6 هكتار. تحده من الشمال ومن الجنوب خط السكة الحديد الرابط ما بين عنابة وبلدية رمضان جمال، ومن الشرق أراضي زراعية، ومن الغرب منطقة النشاطات. ويمتاز هذا الموقع بشكل منتظم مع ميل ضعيف وقابلية للبناء. وهو الذي تعود نشأته حسب البيانات الإحصائيات المتاحة إلى قبل سنة 1962، حيث لم يكن يتعدى عدد الأسر القاطنة به الثلاث، ليقفز بعد ذلك تعدادها (1962-1974) إلى 14 أسرة، ثم ليتضاعف بأكثر من 05 مرات فيما بين 1975-1985، حيث كان أغلب قاطنيه من العاملين في مصنع الزئبق الذي كان موجود بالمنطقة سابقا، أو بالأنشطة الزراعية التي تتيحها طبيعة المنطقة. والتي شهدت تضخم سكاني مفرط في المرحلة اللاحقة، والتي غذاها العامل الأمني بشكل خاص (1986-1996)، حيث بلغ عدد الأسر القاطنة فيه ب 341 أسرة، في حين لم تعرف المرحلة الممتدة (1996-2002) سوى قدوم 90 أسرة جديدة فقط⁴⁹.

⁴⁸ أحمد غريب السيد، الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي: المعالجات الإحصائية، ج. 1 (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص. 306.

⁴⁹ Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de skikda, Dossier avant projet sommaire sous projet restructuration et relogement: Enquête Socioéconomique, Skikda, Décembre 2000, pp. 1-5.

جدول رقم 03: يوضح تطور التاريخي الاستيطان الأسري بموقع الزاوية

الرقم	مرحلة استيطان العائلات في الموقع	العدد	%
01	قبل 1962	03	0.58
02	1962-1974	14	2.69
03	1975-1985	73	14.01
04	1986-1996	341	65.45
05	بعد 1996	90	17.27
	المجموع	521	% 100

Source : Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de skikda, Dossier avant projet sommaire sous projet restructuration et relogement: Enquête Socioéconomique, Skikda, Décembre 2000, pp. 1-5.

4.3.1.2. التركيب السكاني والسكاني للحي: كان التركيب السكاني للموقع قبل التدخل عليه، يقوم

على سيادة نوعين من المساكن بداخله:

أ. مساكن فردية من نوع البناء الذاتي (en dur sommaires): وتم إنشائها فيما بين بداية ونهاية عشرية الثمانينات، ويقدر ب 395 مسكن صلب، أي ما يعادل 89.37% من التركيب السكن الكلي بداخل الحي، حيث تتكون أغلب المساكن من 03 غرف للسكن الصلب.

ب. مساكن أكواخ: وتتمركز جلها في الجنوب الغربي للحي، وتقدر ب 47 كوخ أي بنسبة 10.63%، ويقطنها 383 ساكن من أصل 2828 ساكن بالموقع ككل في سنة 2002، أما عدد الأسرة فقد قدر حينها ب 521 أسرة، منها 471 أسرة نووية (86.43%)، و 50 أسرة ممتدة (13.57%)، حيث يقدر معدل شغل السكن بالحي TOL ب 6.40 فرد في المسكن الواحد.

4.3.1.3. أهداف عملية التدخل : استهدف برنامج RHP بموقع الزاوية، إلى جانب عملية تحسين

الهيكل السكاني والعمراني المقبول منه، العمل على أن يستقبل الموقع كذلك في إطار عملية إعادة الإسكان 50 مسكن تطوري، و 115 تجزئة ترقوية، إلى جانب تأهيله خدماتيا، عن طريق تزويده بمجموعة من المرافق الأساسية ك: قاعة علاج، مدرسة ابتدائية... وذلك تحت إشراف الوكالة العقارية المحلية لبلدية عزابة كمتعامل مكلف بالمشروع، والذي أعطيت إشارة انطلاق التحقيقات السوسيواقتصادية به في سنة 2000، وبدأت الدراسات الفنية التي باشرها "مكتب الدراسات والانجاز العمراني" URBA باتنة في سنة 2001، في حين تأخرت أشغال التنفيذ والانجاز هياكل إلى غاية 2002⁵⁰.

4.3.2. موقع سيدي حرب: يصنف كموقع حضري، تحكمه جملة من التعقيدات الطبيعية

والطبوغرافية التي سنأتي على بيانها الآن.

⁵⁰.Ibid, p. 09.

4.3.2.1. الموقع والخصائص الطبوغرافية للحي: يتموضع الموقع على بعد 2500م غرب

وسط مدينة عنابة، متربعا على ملكة عقارية بلدية، تقدر مساحتها الكلية ب 11هكتار و 76 أرا و 40 سنتيار، أين تحده شمالا شعبة وتجزئات الترابية لموقعي سيدي حرب I وسيدي حرب II، ومن الشرق مستشفى الأمراض العقلية الرازي، ومن الجنوب تجزئات عقارية خاصة، ومن الغرب Forêt. أما طبوغرافيا فيتسم بكونه مجال ذو أرضية صخرية (Terrain Schiste)، يغلب عليها الطابع الانحداري المترواح ما بين 2-40%. ترجع بدايات وجودها إلى حقبة الستينات من القرن الماضي، قبل أن يتضاعف عددها لاحقا في سنوات السبعينات والثمانينات.

4.3.2.2. التركيب السكاني والسكاني بالحي: يقطن موقع سيدي حرب، حسب البيانات التي

أفضى إليها المسح المجري في سنة 1997، حوالي 3830 شخص موزعين على 468 أسرة، والتي تقويم داخل 456 مسكن، ذات طبيعة فيزيائية متدنية بالنسبة ل 91.80% منها، والمصنفة تقنيا في خانة الأكوخ وبرارك، في حين لا تتعدى حصة المساكن صلبة ما نسبته 8.19%، وذلك بمتوسط مساحة لا يزيد عن 80م². ويخترقه مجرى إسمنتي موجه لتصريف مياه الأمطار والصرف الصحي.

4.3.2.3. أهداف عملية التدخل: يمثل هذا المشروع الذي أوكلت مهام الإشراف عليه تقنيا

وإداريا، لصالح الوكالة العقارية المحلية لبلدية عنابة AFAL، المرحلة الرابعة من البرنامج الأصلي الذي تم تطويره سابقا، خارج دائرة برنامج RHP للبنك العالمي، واستهدف بناء 3200 وحدة سكنية موجهة ل 22 ألف ساكن، منتشرين عبر مواقع سيدي حرب الثلاثة (1، 2، 3). في حين يرمي في نسخته الرابعة، إلى تهيئة الموقع وإدماجه في النسيج العمراني للمنطقة الغربية لمدينة عنابة، ومع حدود وسط المدينة، وذلك من خلال بناء 500 سكن تطوري في نفس الموقع، مضافة إلى 39 مسكن المتوفرة من قبل والمصنفة في خانة عملية إعادة هيكلة، إلى جانب توفير 45 قطعة موجهة للأغراض العمليات الترقوية، مع العمل على توفير الماء، الصرف الصحي، الكهرباء، شق الطرقات...⁵¹.

4.3.3. موقع ضرابيينة: ويعتبر ثاني موقع ريفي ضمن عينتنا المجالية، وهو الذي يتسم ب:

4.3.3.1. الموقع والخصائص الطبوغرافية للحي: يقع موقع ضرابيينة في شمال شرق بلدية

عين عبيد، وبمسافة 300 م على مقر وسط البلدية، بمحاذاة الطريق الولائي رقم 173 الرابط ما بين بلديتي عين عبيد، وابن باديس، وجنوب الطريق الوطني رقم 20 الرابط ما بين قسنطينة وقالمة. يحده شمالا أرض خلاء، ومن الشرق خطوط تيار الضغط العالي، ومن الغرب منطقة صخرية لجبل مزالة،

⁵¹ . Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de Annaba, Rapport d evaluation du projet lotissement: Sidi harb 04, Annaba, Avril 2000, pp 1- 10.

ومن الجنوب منطقة الأنشطة والمخازن. وتمتد مساحته المقدرة بـ 27.87 هكتار على أرضية صخرية ذات طبيعة كلسية، والتي تأتي كامتداد أساسي لمرتفعات جبل مزالة، وبنسبة انحدار في حدود 08% باستثناء شمالها، حيث يصبح الميل أشد من قبل. وهو الذي تعود بداية حكاية وجوده تاريخيا، إلى ما قبل 1970 حين بلغ تعداد الأسر القاطنة فيه بـ 63 عائلة، زاد عددها قليلا بعد ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1970-1980)، وتضاعف حجمها تقريبا في العشرية الموالية، مشكلة بذلك الملامح الكبرى لهذا التجمع الذي قدر عدد قاطنيه في سنة 1987 بـ 1450 شخص، من دون أي يضع ذلك حد للتوافد عليه والذي استمر بعد ذلك، حيث سجلت مرحلة ما بعد سنة 1990 وفود 76 عائلة جديدة إليه.

جدول رقم 04: يوضح التطور التاريخي للتوافد السكاني على الحي

الرقم	السنة	عدد العائلات	%
01	قبل 1970	63	18.48
02	1970-1980	69	20.23
03	1980-1990	130	38.12
04	بعد 1990	76	22.29
05	في الأخير	03	0

Source: Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de constantine, Programme de résorption de l'habitat précaire: site draibina, constantine, Avril 2000, p 7.

4.3.3.2. التركيب السكاني والسكاني بالحي: يبلغ حسب البيانات الرسمية لإحصاء سنة 1997،

تعداد السكان بموقع ضرابيبينة 3048 ساكن، منضوين تحت راية 438 عائلة، تتباين في تشكيلها وتوزع أنماطها المتشنت ما بين إلى 367 أسرة نووية (69.38%) و 08 أسر موازية تنقسم إلى 16 أسرة (3.40%)، و 59 أسرة موسعة تنفرع إلى 135 أسرة (25.33%)، و 03 أسر مركبة تنقسم لتصبح 10 أسر (1.70%) والنمط الأخير شخص يقطن بمفرده (0.19%)، ليلعب تعدادها في الأخير 529 أسرة والتي تقسم في 431 بناية من أصل 465 موجودة بالحي، منها 445 فقط صالحة للاستعمال السكني، تتراوح سماتها المادية ما بين بنايات صلبة منتهية (1.51%)، وبناءات صلبة (5.81%)، و براررك (90.75%) وأنواع أخرى (1.93%)، وبمتوسط 2.31 غرفة للمسكن الواحد. والبقية موجهة أما للاستخدام كزرائب في تربية الحيوانات (08 مساكن)، أو كمستودعات (04 منها) و 08 مباني للاستعمال للتجهيزات.

4.3.3.3. أهداف عملية التدخل: المقترحات المقدمة من قبل وكالة عدل، بوصفها المتعامل

العقاري المفوض لإدارة المشروع، استهدفت تأهيل 557 تجزئة عقارية مصنفة ضمن البناء الذاتي، زائد

العمل على إنشاء 200 سكن تطوري، وإيجاد 924 تجزئة ترقيوية موجهة لأغراض الاستعمال التجاري، مع تعزيز هيكله الحي ب 03 تجهيزات جديدة (مدرسة، مرفق صحي، مركز بريد)⁵².

4.3.4. موقع الحفصي: ويشبه إلى حد كبير موقع سيدي حرب، خاصة من ناحية تموضعه

الجغرافي وسماته الطبوغرافية، مع بعض الفروق التي سنأتي على إيضاحها.

4.3.4.1. الموقع والخصائص الطبوغرافية للحي: ويعرف اليوم باسم حي الشهيد "العمرى عبد

المجيد"، يقع جغرافيا في الشمال الغربي للمدينة، ضمن منطقة صخرية صلبة وذات طابع انحداري يتراوح ما بين 8-15%، متوسطا كتلة سكنية ضخمة تحده من كل النواحي، فمن الشمال متقنة، ومن الشرق مساكن ديوان الترقية والتسيير العقاري، ومن الغرب سكن ترقيوي، ومن الجنوب حي عين الدفلى، متربعا على مساحة تقدر ب 9 هكتار و 67 أر و 92 سنتيار. وهو الذي ترجع بداية حكاية وجوده إلى منتصف عشرية السبعينات وبداية الثمانينات، حيث لعبت الهجرة الداخلية دورا كبيرا فيه، وأمام حاجة السكان للإقامة والتوطن، كانوا يلجئون إلى شراء العقار الواقع حينها على مشارف المدينة، من عند شخص الذي كان الحي يحمل اسمه سابقا "الحفصي"، والذي هو يعد في الرواية الشعبية صاحب العقار الفعلي، وفي الرواية الرسمية سمسار مضارب ليست له أي صفة قانونية، يبيع للسكان أراضي ذات ملكية عمومية، حيث كان يترصد حركة النازحين لمساومتهم والضغط عليهم، من أجل إخلاء الموقع باعتباره ملكية خاصة أو يبيعهم إياه، من خلال الاتفاق على الثمن والمساحة بالاعتماد على معيار (الفحجة) أو الخطوة، ثم يزيدهم واحدة من عنده في مقابل عقود عرفية مبرمة معه.

4.3.4.2. التركيب السكني والسكاني بالحي: قدر عدد سكان الحي في سنة 1999، طبقا لما

توافينا به معطيات التحقيق السوسيواقتصادي المعتمدة آنذاك، ب 3435 نسمة، في الوقت الذي كان يقدر فيه عدد الأسر ب 636 أسرة، تقطن 493 مسكن، منها 110 مسكن مصنفة تقنيا ضمن البناء الصلب، وهو ما يعادل 22.3%، و 383 مسكن الأخرى المشكلة لما مقداره 77.7% تعتبر أكواخ ومبني من الصفيح، وهي التي تقدر في مجموعها الكلي مساحتها الدنيا ب 50م²، والوسطى منها ب 80 م²، في حين تتربع القصى منها على مساحة 240م².

4.3.4.3. أهداف عملية التدخل: استهدفت الدراسة الفنية والتقنية، التي تولت انجازها الوكالة

الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT، تحت إشراف الوكالة العقارية المحلية لقائمة AFL بوصفها صاحبة المشروع المفوض، والتي جرى اعتمادها رسميا في سنة 2001، تنفيذ عملية تدخل من النمط الثنائي

⁵². Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de constantine, Programme de résorption de l'habitat précaire: site draibina, Constantine, Avril 2000, pp. 5-10.

والذي تقوم على إعادة الهيكلة ل 157 مسكن، في مقابل انجاز 512 مسكن ضمن عملية إعادة الإسكان، منها 242 مسكن تطوري فردي، و 58 مسكن نصف جماعي، و 212 مسكن جماعي موزعة على ثلاث قطاعات مجالية بحصة 80 مسكن، و 60 مسكن، و 72 مسكن لكل منها⁵³.

4.3.5. موقع ميطر: ويعتبر هو الإقليم الشبه حضري الوحيد ضمن مجموعة المواقع المستهدفة

بالدراسة، وهو الذي يعتبر أكبر هذه الأحياء مساحة وسكانا، بالإضافة إلى سماته الطبوغرافية والجغرافية والسكانية والتي تصنع خصوصية هذا الموقع.

4.3.5.1. الموقع والخصائص الطبوغرافية للحي: ويقع على بعد 02 كلم من ناحية الشمال

الغربي عن مركز مدينة بوسعادة، ضمن حيازة مجالية ذات امتداد الطولي على مساحة تقدر ب 40.995 هكتار، تعود أصولها ملكيتها العقارية إلى مديرية أملاك الدولة (الفوج 11)، وهي التي تتميز بطابعها الانحداري المتباينة درجاته بين أجزاء الموقع، حيث تتراوح ما بين 5-8% على مستوى المساحة المشغولة، وما بين 20-22% في الناحية الجنوبية من الموقع، مع وجود مجموعة من الشعب والمجاري المائية تتخلله. يحده فيها من الشمال كل من منطقة المخازن (Des PARK) ووادي ميطر، ومن الجنوب جبل مبارك، ومن الشرق الطريق الوطني رقم 08، ومن الغرب سلسلة جبلية صغيرة. وهي المنطقة التي تحظى بأهمية اقتصادية كبيرة لمدينة بوسعادة، نظير ما تحوزه من منطقة الأنشطة والحضائر، والتي تعد هي أصل منشأ هذا الحي وسبب وجوده، حيث قدر عدد القاطنين فيها قبل 1979 ب 55 أسرة، ليبدأ التوافد عليه من طرف بعض السكان، وذلك منذ نهاية حقبة السبعينات وبداية الثمانينات، بغرض مزاوله بعض الأعمال ضمن الحضائر الخاصة بصناعة وبيع مواد البناء التي لا زالت موجودة حتى الآن، وهي الأنشطة التي كانت تستدعي وجود يد عاملة أجيرو يوميا، والتي وجدت نفسها مضطرة تدريجيا في ظل بعد مكان إقامتهم عنها، إلى العمل على للاقتراب أكثر من مكان عملها، من خلال إقامة مساكن بمواد بناء بسيطة وراء المخازن بشكل متفرق، بفعل قلة الأراضي الصالحة للبناء، إلى جانب محاولة للتخفي عن أنظار السلطات المحلية، حيث بلغ عددها فيما 1980-1989 ب 317 أسرة، سرعان ما ازداد التحاق أقاربهم بالحي يتعزز بحثا عن العمل والسكن. لتبدأ معالم الحي تتضح بعد ذلك أكثر فأكثر، لا سيما إبان عشرية التسعينات، أين زاد العامل الأمني من وتيرة قدوم السكان، حيث أصبح محل استقطاب للنازحين من المناطق المجاورة، حيث قدر عدد الأسرة الوافدة إليه خلال هذه العشرية ب 411 أسرة⁵⁴.

⁵³. Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de Guelma, Programme de résorption de l' habitat précaires: site El hafsi, Guelma, Aout 2000, p.8.

⁵⁴. Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de M'sila, Dossier Avant Projet Sommaire: site Maitre, M'sila, mars 2001, pp. 4-5.

4.3.5.2. التركيب السكاني والسكاني بالحي: قدر عدد سكان الحي في سنة 2000 ب 4435

ساكن، موزعين على 783 أسرة موجودة حينها فيه، منها 92.08% أسرة فردية، و 6.39% تعتبر أسر موازية مشتركة، و 1.53% المتبقية تمثل أسرة موسعة، يقدر إجمالي حجم 71.39% منها بأقل من 05 أفراد، و 10.85% منها ما بين 6-9 أفراد، في حين تبلغ نسبة تلك التي تزيد عن 10 أفراد 17.75% منها. تقطن في 846 مسكن، حيث نجد بأن 82.24% منها تعتبر مساكن هشة، والباقية المقدرة ب 17.76% تصنف في خانة المساكن الصلبة المنتهية. والتي تتسم بوجود 6.38% منها ذات توسع رأسي من الحجم (R+1)، وبمتوسط مساحة في حدود 154م²، وهي التي تستغل 98.94% في أغراض الاستعمال السكني فقط، تم تحصيل 55.27% منها عن طريق البناء، و 19.35% عن طريق الشراء، ويقطن 13.35% منها عن طريق الإيجار، و 12.07% المتبقية عبارة عن هبة.

4.3.5.3. أهداف عملية التدخل: استهدفت المقترحات الفنية التي تم إعدادها من طرف مكتب

الدراسات، وحظيت بموافقة المتعامل العقاري صاحب المشروع، والشاخص في "وكالة عدل" لولاية مسيلة، ومصادقة مديرية التعمير والبناء، برمجة عملية تدخل ثلاثية الأبعاد، حيث يتضمن الشق الخاص منها بعملية إعادة الهيكلة، تنفيذ عملية التدخل على 650 مسكن مشيدة سلفا، إلى جانب بناء 230 وحدة سكنية تطويرية، ضمن الشق المتعلق بعملية إعادة الإسكان، وكذا توفير 407 تجزئة عقارية في إطار عمليات الوقاية. على أن يتم تجهيز الحي لاحقا بمدرسة ابتدائية، وثانوية، قاعة علاج، مصلحة للحالة المدنية، 03 ملاعب صغيرة⁵⁵...

4.4. خصائص عينة الدراسة: وتتخلص في مجموعة السمات العامة التي تصنع خصوصية هذه

المجتمعات، والمتعلقة بأعمار الباحثين، ونوعية نشاطهم المهني، إلى جانب مكان القدوم وتاريخ توطنهم بهذه الأحياء، والتي ستظهر تفاصيلها في الجدول التالية.

⁵⁵. Ibid, p. 5.

الجدول 05: يوضح سن المبحوثين

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
50-45	23	09	17	11	06	66
	%35.93	%18.36	%19.31	%13.75	%11.11	%19.70
55-50	19	14	21	15	17	86
	%29.68	%28.57	%23.86	%18.75	%31.48	%25.67
60-55	08	06	27	21	12	74
	%12.5	%12.24	%30.68	%26.25	%22.22	%22.1
65-60	12	14	14	16	08	64
	%18.75	%28.57	%15.90	%20	%14.81	%19.10
70-65	02	04	07	13	06	32
	%3.12	%8.16	%7.95	%16.25	%11.11	%9.55
75-70	/	02	02	04	05	13
		%4.08	%2.27	%5	%9.25	%3.88
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
المتوسط الحسابي = 56.74 سنة	المنوال = 86	كا ² = 68.28 دالة احصائيا عند درجة حرية 5 ودرجة شك 0.05				

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه، الفئات العمرية للمبحوثين على مستوى المواقع الخمسة المستهدفة بالدراسة، حيث نجد بأنه على المستوى العام هناك 25.67% من المبحوثين، يتراوح سنهم فيما بين (55-50) سنة، تليها في المرتبة الثانية الفئة الممتدة ما بين (60-5) سنة، وذلك بـ 21.1% من المبحوثين، تعقبها الفئة العمرية الأقل سنا والتي تمتد ما بين (50-45) سنة، وذلك بـ 19.70% ثم الفئة ما بين (65-60) سنة بـ 19.10%، في حين تقبع في ذيل الترتيب العمري حجما وتنسبيا كل من الفئة السنية (70-65) وذلك بـ 9.55% والفئة العمرية الأكبر سنا وذلك بـ 3.88%. وهو ما لا يبدو نفسه على المستوى القطاعي، أين يختلف الأمر بعض الشيء عن سابقه، حيث تحافظ الفئة السنية (60-55) على رياديتها في كل من سيدي حرب بـ 31.48%، والحفصي بـ 29.68%، وكذلك الزاوية بـ 28.57%، في حين تتراجع إلى ما وراء ذلك على مستوى الحيين الآخرين، تاركة المرتبة الأولى فيهما إلى الفئة العمرية (60-55)، وذلك بـ 26.25% بالنسبة لحي ضرايبينة و 30.68% بالنسبة لحي ميطر. في حين ذهبت المرتبة الثانية إلى فئة المبحوثين الممتدة ما بين (65-60) بالنسبة لحي الأول والتي حصلت على 20%، جاءت هي ثانية بالنسبة للحي الثاني والتي نالت ما نسبته 23.86%. في حين حافظت فئة المبحوثين (70-75) على استقرارها متأخرة مقارنة بكل الفئات وعلى مستوى كل المواقع كذلك، حيث قدرت أعلى نسبة سجلتها بـ 23.86% على مستوى منطقة سيدي حرب، في حين تراوحت نسب ونتائج الفئة السنية (65-70) صعودا وهبوطا ما بين المرتبتين الرابعة والخامسة، وبنسب متفاوتة من موقع إلى آخر.

الجدول 06: يوضح تاريخ إقامة المبحوثين بالحي

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
17-13	03	/	07	/	15	25
	%4.68		%7.95		%27.77	%7.46
22-18	21	06	12	18	20	77
	%32.81	%12.24	%13.63	%22.5	%37.03	%22.98
27-23	27	11	30	26	13	107
	%42.18	%22.44	%34.09	%32.5	%24.07	%31.94
32-28	09	25	28	22	04	88
	%14.06	%51.02	%31.81	%27.5	%7.04	%26.26
37-33	04	07	11	14	02	38
	%6.25	%14.28	%12.5	%17.5	%3.70	%11.34
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
متوسط أقدميه الإقامة= 25.02 سنة	المنوال= 107	كا ² = 70.83	دالة إحصائية عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05			

تبرز النتائج المختزنة في الجدول رقم 06، والخاصة بتاريخ إقامة وتوطن المبحوثين بهذه الأحياء، إلى أن بدايات ظهورها تعود إلى منتصف حقبة السبعينات وذلك بالنسبة لثلاثة مواقع وهي: سيدي حرب بعنابة، ميطر ببوسعادة، والحفصي بقالمة، وذلك بنسبة تقدر ب 7.46%، وهي النسبة التي تركز النصيب الأعظم منها بموقع سيدي حرب وذلك ب 27.77%، حيث تعتبر بداية وأصل التشكل الحقيقي للنويات الأولى لهذه المستوطنات، في حين تأخر ظهورها على مستوى باقي الأحياء حسب ردود المبحوثين، إلى الفترة اللاحقة والممتدة ما بين (1980-1985) مما أدى إلى ارتفاع منسوب التركيب السكاني الوافد عليه جميعا إلى حدود 22.98%، وهي الفترة التي تعتبر نقطة الذروة بالنسبة لحي سيدي حرب مقارنة بغيره، حيث نجد بأنه سجل خلالها نزول 37.03% من المبحوثين عليه، في مقابل توزع متباين الكثافة ما بين باقي الأحياء حيث يزيد في منطقة الحفصي وضرايبينة، أين قدر ب 32.81% بالنسبة للأولى وب 22.5% بالنسبة للثانية، في حين يتراجع إلى نصف ذلك تقريبا على مستوى موقع الزاوية 12.24%، وأكثر منه بقليل على مستوى حي ميطر (13.63%). أما الموجة الكبرى لنزوح الريفي والمقدرة ب 31.94%، فقد تأخر ظهورها إلى غاية الفترة النصف الثاني من عشرية الثمانينات، ولكنها بقيت محصورة على نطاق ثلاثة مواقع فقط، وهي ضرايبينة، الحفصي، وميטר، حيث قدرت ب 32.5%، و 34.09%، و 42.18% على الترتيب، في مقابل تسجيل زيادة نوعية على مستوى حي الزاوية بسكيدة، قدرت بأكثر من 10% عما كان موجودا سابقا، في حين تدنت بأكثر من ذلك نسبة الولوج السكاني بالنسبة لحي سيدي حرب، قياسا إلى مكان موجودا على مدار الفترتين السابقتين، دون أن يعني ذلك انقطاعها أو توقفها، لكنها ظلت مع

ذلك مرتفعة وتفوق ما سجل بموقع الزاوية حيث قدرت بـ 24.07%. لتبدأ تشهد بعد ذلك نوع من العد التنازلي المحسوس، حيث قدر إجمالاً بـ 26.26% بالنسبة لكل المواقع، وهو ما يعد تعميماً حقيقياً بالنسبة 5/4 من مجموع المواقع المستهدفة بدراستنا، باعتبار أن منطقة الزاوية تصنع الاستثناء هنا، وهي التي سجلت أعلى نسبة وحضور لها خلال هذه الفترة، حيث زادت نسبة الإقبال عليها من طرف النازحين بما يفوق 51%، في حين شغلت باقي النسب الجزئية المكانة الثانية على مدار كل المراحل، بالنسبة لحيي ضرابيينة (27.5%) وميطر (31.81%)، والثالثة بالنسبة لحي الحفصي (14.06%) وما قبل الأخيرة بالنسبة لسيدي حرب وذلك بـ 7.04%، وهو ما كان يوحي ببداية بروز نوع من التراجع للمد الريفي صوب المواقع المصنفة حضرية، وهذا قبل أن يشهد النصف الثاني من عقد الأخير من القرن الماضي، انحدار كلي لنسبة النزوح صوب كل المواقع السابقة دون استثناء، حيث قدرت على المستوى العام تبعاً لما جاء في ردود المبحوثين بـ 11.34%، وهي التي تعد ثاني أدنى نسبة بعد تلك التي سجلت في بدايات تشكل وظهور هذه الأحياء في خارطة الحواضر الجزائرية، وهو ما نرصده أيضاً على المستوى القطاعي، مع بعض التباين على المستوى المواقع الحضرية والغير حضرية، حيث نجدها لم تتجاوز حد 6.25% كأعلى قيمة بالنسبة لحي الحفصي، في الوقت الذي توقفت فيه عند 3.70% في حي سيدي حرب، في الوقت الذي تراوحت فيه بالنسبة للمواقع الغير حضرية، ما بين 12.5% على مستوى حي ميطر، و 17.5% على مستوى حي ضرابيينة وبينهما يأتي موقع الزاوية بـ 14.28%.

الجدول 07: يوضح موطن قدوم السكان إلى هذه المواقع

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
من داخل البلدية	13	12	19	52	17	113
	20.31%	24.49%	21.59%	65%	31.48%	33.73%
خارج البلدية	49	30	68	05	03	155
	76.56%	61.22%	77.27%	6.25%	5.55%	46.26%
خارج الولاية	02	01	01	23	34	67
	3.12%	14.29%	1.13%	28.75%	62.96%	20%
المجموع	64	49	88	80	54	335
	100%	100%	100%	100%	100%	100%
الموال = 155	دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05					كا ² = 34.69

تظهر النتائج الواردة الجدول رقم 07، والمتعلقة بموطن النزوح والتوطن داخل المستوطنات التي تم تشييدها، انقسام وتوزع منابع ومصادر الزحف الريفي صوب هذه المستوطنات إلى 03 مصادر، وهي من داخل المدن المحتضنة لهذه المستوطنات في حد ذاتها، وذلك بنسبة إجمالية تقدر ب 33.73% محتلة بذلك الصف الثاني خلف النزوح المتأتي من خارج حدود المدينة أو البلدية، أي من الأقاليم والأرياف المجاورة لها والواقعة ضمن الحدود الإدارية للإقليم الولائي الذي تقع فيه هذه المواقع، وذلك بنسبة تبلغ 46.26%، تاركين بذلك المركز الأخير للهجرات القادمة من الولايات الأخرى، المجاورة منها والغير مجاورة وذلك بما نسبته 20%. وهو ما يكشف عن حجم وأهمية النزوح من داخل المدن صوب الأطراف للتموضع فيها، وذلك في مقابل تراجع ساحق للزحف الريفي والهجرة ما بين الولايات، وذلك بعد أن أصبح لكل مدينة جزائرية عشوائيتها ومراكزها السكنية الغير لائقة... غير أن هذا الترتيب لا يحافظ على تجانسه الكلي عند الحديث على مصادر الهجرة على المستوى المفرد، حيث تتعاضد مكانة النزوح من خارج الولاية في مواقع سيدي حرب، محتلا بذلك مركز الريادة بنسبة بلغت 62.96%، في مقابل احتلاله لمركز الوصافة بكل من مواقع ضرايبينة بعين عبيد ب 28.75%، والمركز الأخير بكل من أحياء ميتر ب 1.13%، والحفصي ب 3.12%، والزاوية ب 14.29%. في حين يهيمن النزوح من خارج الإقليم البلدي الذي يتموضع فيه الموقع المستهدف بالدراسة، على مركز الريادة في ثلاثة مواقع وهي: ميتر ب 77.27%، والحفصي ب 76.56%، والزاوية ب 61.22%، في مقابل احتلاله للمركز الأخير في موقعين وهما سيدي حرب ب 5.55%، ضرايبينة ب 6.25%. أما المصدر الثالث والخاص بالهجرة من داخل المدن إلى هذه المواقع، فينفرد بالريادية في موقع واحد وهو ضرايبينة ب 65%، والمركز الثاني في بقية المواقع حيث نجده يمثل 31.48% من نسبة الهجرة في سيدي حرب، و 21.59% في ميتر،

و20.31% في الحفصي، و24.49% في موقع الزاوية. وهو ما يعني أن كل المواقع تفتقد إلى تجانس الظاهري في تركيبها السكاني، حيث يتباين ويتعدد توزع السكان بداخلها، بين عدد من البلديات والأرياف وكذا الولايات، وليس هناك مصدر واحد وثابت فقط للهجرة.

الجدول 08: يوضح نوعية النشاط المهني

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
أسلاك نظامية	03	02	07	04	05	21
	4.68%	4.08%	7.95%	5%	9.25%	6.27%
مهن حرة	09	11	16	10	07	53
	14.06%	22.44%	18.18%	12.5%	12.96%	15.82%
أنشطة يومية	24	22	35	38	19	138
	37.5%	44.89%	39.77%	47.5%	35.18%	41.20%
وظائف إدارية	12	05	18	11	12	58
	18.75%	10.20%	20.45%	13.75%	22.22%	17.31%
متقاعد وذا معاش	16	09	12	17	11	65
	25%	18.36%	13.63%	21.25%	20.37%	19.40%
المجموع	64	49	88	80	54	335
	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المنوال = 138						كا ² = 111.01 دالة إحصائيا عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05

تعطي بيانات الجدول رقم 08 نظرة حول النشاط المهني للمبحوثين في المواقع المختارة للدراسة، وهي الأنشطة التي تتوزع على خمسة أصناف في إطارها العام، حيث تشغل الأنشطة اليومية الأجيرية الغير ثابتة الدوام ولا المكان ولا الأجر... من شاكلة تحميل البضائع، بنائين، مساعدي بنائين، ... الحيز الغالب في التركيب المهني داخل هذه المواقع، حيث تمثل 41.20% من المجموع العام، تاركة ورائها نسبة مئوية في حدود 58.8% موزعة بنسب متقاربة لا يتعدى هامش الفارق بين بعضها حد 04% كما هو الحال بالنسبة لكل من المتقاعدين وذوي المنح ب 19.40%، والأنشطة الإدارية ب 17.31% والمهن الحرة ب 15.82%، في حين تزيد حصتها عن 09% بالنسبة لغيرهم، والمتكون من الأسلاك النظامية والأمنية، والتي توقفت في حدود 6.27%. أما على المستوى القطاعي فنسجل تباين في أصنافها ونسبها كما سنأتي على ذكره لاحقا، حيث تظل الأنشطة اليومية تشغل المكانة الأولى على مستوى كل المواقع، وبفارق معتبر عن الأنشطة التي تحتل المرتبة الثانية، والتي لم تعد حكر على المتقاعدين وذوي المعاش كما كان عليه الحال في المستوى العام، حيث سجلت تراجع لافت على مستوى مواقع: سيدي حرب، ميطر، والزاوية، والتي نسجل بها تصاعد لأهمية الأنشطة الإدارية على مستوى الموقعين الأولين، والمهن الحرة بالنسبة للموقع الثالث، وبنسبة تزيد عن 20% من المجموع الكلي لكل مستوطنة، متفجرة

بذلك إلى المركز الثالث على مستوى موقعي سيدي حرب ب 20.37%، والزاوية ب 18.36%، وإلى المركز الرابع على مستوى موقع ميطر وذلك ب 13.63%، في حين تشغل الوظائف الإدارية المرتبة الثالثة على مستوى موقعي ضرابيينة (3.75%) والحفصي (18.75%)، متقدمة على النسب المسجلة لصالح الأنشطة الحرة بهاذين الموقعين، والمرتبة الرابعة بموقع الزاوية (10.20%)، تظل الأسلاك النظامية تشغل آخر الصف وعلى مستوى كل الموقع، حيث لا تتجاوز أعلى مستوياتها نسبة 9.25% والتي تم تسجيلها بسيدي حرب.

الفصل الثاني

السكن الهش

البعء العالمي والمحلي للظاهرة

أولاً: تشخيص وضعية السكن الهش

ثانياً: الإستراتيجيات السكانية

ثالثاً: التوصيف الكمي والكيفي للظاهرة

رابعاً: انعكاسات السكن الهش

تمهيد: استقطبت ظاهرة السكن الهش منذ نشوئها، اهتمام جمهور واسع من رواد الدراسات الحضرية على اختلاف مشاربهم واهتماماتهم البحثية (هندسة معمارية، تهيئة عمرانية، قانون، علم الاجتماع الحضري...) والذين انكبوا عليها بالبحث والدراسة، مساهمين بذلك في توفير زخم نظري ومعرفي هائل، يلم بكل تفاصيل هذا الظاهرة، دون أن تتوقف هذا الجهود عن النضوج والمواكبة إلى غاية يومنا هذا، بفعل استمرارية نمو وتطور هذه الظاهرة، وهو ما حاولنا الاستفادة منه في تغطية جانب هذا الفصل، من خلال تناول المسببات الكامنة وراء ظهورها، وانعكاساتها المختلفة، مع ما يعترى ذلك من إشكالات مفاهيمية وتصنيفية وقانونية، والعاكسة لخصوصية كل بيئة.

1.1 تشخيص وضعية السكن الهش: الشكل العام الذي تتبدى فيه ظاهرة السكن الهش يبدو إسكانيا بحتا، إلا أن دوافعه الحقيقية لا تقتصر على ذلك فقط، حيث سمح توسع نطاق الدراسات الحضرية إلى مختلف الأرجاء، على تباينها الجغرافي والسوسيواقتصادي، وما يعترىها في ذلك من خلافات تنظيمية، من الوقوف على مجموعة أخرى من المعطيات المشتركة، والتي تضم إلى جانب ما سبق ذكره مجموعة أخرى من العوامل، والتي قد تتباين في أهميتها وتأثيرها، ومدى تكرارها الزمكاني، إلا أنها أسهمت في تعضيد مشكلة العشوائيات، وتوطيد قوتها ونمائها الذي سنقف عليه.

1.1.1 إشكالية مصطلح أم أزمة مفهوم: دار الجدل بين المختصين، حول أهمية الاحتياج إلى مسمى واضح وموحد لظاهرة السكن السيئ، ولم يكن هذا الجدل محصورا فقط حول الاختلاف على المسمى، بقدر ما أمتد كذلك إلى معناه الاصطلاحي، وان لم يأخذ مساحة شاسعة تسمح بجانب التوثيق، الذي يمكن تعقبه تاريخيا سواء على مستوى الندوات والمؤتمرات العلمية، أو حتى في الكتابات العلمية المختصة، والتي تصلح كمرجعية علمية، عدا الاجتهادات والآراء دائر رحاها داخل أوساط المهتمين، بالشأن العمراني عموما والإسكاني خصوصا، والتي لا يمكن التأسيس عليها كمرجع وثائقي مسند، وهو ما دفعنا لإثارة هذه المسألة لإزالة اللبس العالق بها. فما هي الاصطلاحات المتداولة في هذا الشأن؟ وما هي دلالتها؟ وما مقصدنا نحن من وراء هذا المسمى؟.

1.1.1.1 نسبية التسمية: ظل مفهوم السكن الهش يفقد لصفة الإجماع، حول معنى محدد وصالح لكل البيئات الاجتماعية، حيث شكلت نسبية المفهوم المعطى الصحيح للظاهرة، بشكل انعكس مباشرة على واقع التسمية المعتمدة. حيث تتداول في اللغتين العربية والفرنسية، كوكبة من الاشتقاقات الاصطلاحية تعدت حاجز 60 مسمى، والتي كثيرا ما تستخدم بشكل عشوائي للدلالة على نفس المعنى، مثل: المحلات التائهة Les cité perdues، أحياء الصفيح Les bidonvilles، البناءات الغير شرعية Constructions illicites، البناءات الهامشية Constructions marginales، مدن البؤس Les villes misérable، الأحياء المتخلفة، سكان الأرصفة، أحياء واضعي اليد، الإسكان الاستيطاني، أحياء الفضلات، السكن العارض، الأحياء الطفيلية، مدن الكرتون، الإسكان السيئ الطموح، مناطق التعديات، الإسكان السرطاني، العشوائي، العفوي، أحياء الفقراء، مدن الأكواخ، أحياء ناقصة

التجهيز، السكن الواهي، الغير لائق، المخيمات، المناطق السكنية السيئة، الغير قانوني، الموبوء، المتداعي، مدن الخيام، الغير صحي، أحياء العشش، الغير مخطط، التلقائي... كما تتسع دائرة التسميات أكثر إذا أضفنا إلى ما سبق بعض المسميات المحلية، فنجدها تسمى في **ريوديجانيرو** بالفافيل **Favelas**، وفي **ليما** تسمى بالباريادا **Barriadas**، وفي **سنتياغو** تسمى كالمباس **Callampas**، وفي **كاراكاس** تسمى الرانشيتو **Ranchitas**، أما **بماتيل** فتعرف بالبارانجواي، وفي البرتغال تسمى بالسال، وفي **تركيا** بالجيسيكوندر **Gecekonu**¹، وفي **مصر** تسمى بسكان المقابر... هذا الثراء في المسميات يعكس في نهاية المطاف الافتقاد إلى مرجعية معممة بين كل الفاعلين، ويجد مرجعيته في:

أ. عمومية الظاهرة وسعة انتشارها، مما يضيف طابع الخصوصية السوسيوثقافية وتنوع التقاليد السكانية عليها. فهي من جهة سائدة في كل مجال، لكنها تصطبغ بصبغة تلك البيئية فقط، لنتشابه مع غيرها وتختلف عنها في نفس الوقت، مكرسة في ذلك عدم وجود نمط عالمي واضح المعالم، لأشكال الحرمان من المأوى، فتسمى بسكان المقابر في مصر، الصراريف في العراق، الدوار في المغرب، القوري في تونس، والصنادق في السعودية، وأحياء الباسطي في الهند، والباريادا في البيرو...
ب. الثراء اللغوي الموجود في اللغة العربية، فهناك عدد هائل من المصطلحات التي يتم تداولها في هذا السياق، والتي تقوم على تطابق في المعنى مع تباين لفظي لما تم ذكره سلفاً، ك: (أحياء الصفيح-القصدير)، (الغير مخطط- الفوضوي-العشوائي)، (السكن الغير شرعي-الغير قانوني)، (السكن الغير صحي- الموبوء)، (أحياء العشش-مدن الأكواخ)، (أحياء واضعي اليد-الإسكان الاستيطاني)، (أحياء الفقراء- مجتمعات منخفضة الدخل)، (السكن الانتقالي-العارض-المؤقت) ...

ت. تطور الظاهرة وعدم استقرارها على حال واحد، خاصة من ناحية المواد المستعملة في البناء، جعل بعض المسميات تعكس ظرفية زمنية لواقع اجتماعي ما، قابلة للتغير سريعاً نحو وضع آخر. فمثلاً تسمية أحياء الصندوق، الصفيح، الصراريف... تبقى رهينة باعتماد هذه المواد، وأن تطور الأوضاع وعدم اعتمادها مستقبلاً، سيؤدي لاختفاء هذه المسميات وإسقاطها تلقائياً، وبروز أخرى من شاكلة السكن الغير لائق أو الهش... بعدما اتجهت غالبية المناطق، ولاسيما التي تأصل وجودها، لاعتماد الهياكل الخرسانية والطوب في تشييد المباني، إلا أنها تظل رديئة البناء ضعيفة المتانة قبيحة المنظر، كما تفتقد إلى أدنى شروط السلامة الصحية، في توفير إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي، والكهرباء والنظم المؤمنة للتخلص من النفايات². وهو المعنى الذي بات يجد له

صدى واسع اليوم، في حقول الممارسة العمرانية في الجزائر، وذلك كنتيجة لمخلفات المراحل التنموية السابقة، وما اقترن بها من اعتقاد سياسي-إداري بوجود توحيد الأنماط السكنية، واختزال مفهوم التصور العصري للعمران، في المباني التي تستعمل فيها المواد الصلبة فقط، والباقي يصنف ضمناً في دائرة المجالات التي تستوجب المعالجة.

¹ د. عبد القادر القصير، أحياء الصفيح في المغرب (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1993)، ص. 09.

² خالد محمود سامي حسن، مرجع سابق، ص. 505.

1.1.2. دلالات المعاني المرادفة: تنطوي المسميات السابقة على مجموعة من المعاني

والدلالات، العاكسة في جوهرها للمصادر التي اشتقت منها والمضمون الذي تنطوي عليه كل واحدة منها، والتي تتداخل وتتشابه دلالاتها في بعض الجوانب، وهي التي سنأتي على ذكر البعض منها لتبيان أوجه القصور التي تعترئها في الإحاطة بكل أبعاد الظاهرة.

أ. العشوائيات: هل هي سكن؟، حي أم مدينة؟: لا يتعدى مقصد السكن هنا، كونه إسكان مجازي أو بالأحرى مأوى، لأنه بالمعايير الفنية والتقنية لا يمكن أن يندرج تحت مسمى السكن، بما يعنيه هذا المفهوم من معايير وقيم. لكن المشكلة لا ينظر إليها في بعدها المفرد والقائم على وجود سكن هش وحيد في الوسط الحضري، لأن المبنى المفرد لا يشكل حتى في أروى حالات التدني والانحطاط البيئي، إطاراً قابلاً للخوض فيه والتعميم منه³. وإنما يصبح مشكلة عند تحوله إلى مستوطنة، يتضخم حجمها على نحو مهول في بعض الأحيان، حتى تشكل مدن صغيرة تحيط بالمدن الرسمية والأقدم في الوجود، ثم تزيد عن ذلك حتى يعادل تعدادها حجم بعض المدن الصغرى أو المتوسطة في دول أخرى، ومن أمثلة ذلك منطقة كاتو مانور بجنوب إفريقيا، والتي احتضنت في سنة 1960 ما يزيد عن 120 ألف نسمة، وتمتد على مسافة 2000 هكتار وذلك على مدى 25 سنة لاحقة⁴.

ب. الجيئو Gittou: ظهرت أحياء الجيئو لأول مرة بإيطاليا، وكانت تشير إلى الأحياء التي كان اليهود يجبرون على العيش فيها، لكن ما لبث أن اتسع نطاق استخدام هذا الاصطلاح إلى العلوم الاجتماعية، ليشار به إلى الأحياء المتخلفة والفقيرة، أو تلك المناطق والتي تضم سكاناً يتميزون بطابع القبيلة أو السمات الدينية أو اللغوية ويعانون من إشكالية التمييز والغبن الاجتماعي⁵.

ت. أحياء الصفيح: وتعد أحد أكثر الاصطلاحات شيوعاً وتداولاً، حيث تعرف أيضاً بمسمى مدن التتاك أو القصدير، والتي هي وليدة الترجمة العربية للاصطلاح الفرنسي Bidonvilles، والقائم على مزج وتركيب لغوي ثنائي، وهو Bidon ويقصد به الدلاء وصفائح النفط، التي كانت تستخدم كمواد أولية للبناء، وVille وتعني المدينة أو المنطقة التي تتركز بها هذه الظاهرة⁶. وهو يعكس النماذج الأولى لهذه الظاهرة، حيث تعود نشأته حسبما يذكره الانثربولوجي الفرنسي روني موني، إلى بداية الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1936، في منطقة المغرب العربي (الجزائر والمغرب) في إشارة منه لتلك المساكن المؤقتة والغير مستقرة، المنجزة بشكل مرتجل في مجالات غير صالحة، ومبنية ببراميل البترول المضغوطة، والتي أقامها المهاجرون الريفيون الوافدين على مدينة الدار البيضاء بحثاً عن العمل⁷. غير أن التحفظ الذي يمكن إيرادها هنا، يتعلق بتراجع مدلوله بفعل التحول المسجل

³. د. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 233.

⁴. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المسجحة، تر. ديانا نعوي، عمان، 2009، ص. 189.

⁵. د. إبراهيم محمد عباس، مرجع سابق، ص. 234.

⁶. د. يوسف أبو الحديد، مرجع سابق، ص. 119.

⁷. Brahmi Belaadi, "Les bidonvilles: Histoire d'un concept" Revue des Sciences Humaines 5 (Biskra: Université Mohamed Khider, Novembre 2001), p. 211.

في اتجاهات الأفراد، نحو التخلي على هذا النوع من المواد في تراكيب البناء. فهو بتالي يكون الوضع الابتدائي فقط، الذي تكون عليه هذه المستوطنات العشوائية، وليس الوضع النهائي الذي صارت إليه. وهذه النقطة تشكل بعد أساسي في فهم سيكولوجية مستعملي هذه المجالات، وبحثهم على فرص لتطوير إقامتهم، بما يتناسب وحدود إمكانياتهم المادية، وهو دلالة على ولوج مرحلة تنفي كل أسباب العودة إلى ما سبق.

ث. **السكن الغير صحي:** وأقترن اعتماده، بتلك الدعوات التي أطلقتها الأمم المتحدة، وفروعها المختلفة لا سيما منظمة الصحة العالمية، والمنادية بتكريس مبادئ حقوق الإنسان في الحياة والصحة والعلاج والتعليم، والسكن اللائق بأدمية الإنسانية... حيث بات هذا الأخير، يعد من أهم أوجه وشروط ترقية الصحة، مما أدى إلى بلورتها في شكل معايير وتصنيفات دولية، تحرص على ترقية المحيط المعيشي والوفاء بها، سواء تلك المتعلقة بالإطار المبني في حد ذاته، أو معايير صحية متعلقة بالمجال ككل، من حيث أهلية الموقع وتناسبه مع الاستخدام الإنساني، ليصنف الباقي خارج هذه الدائرة. وهو ما يجعل من هذا المعنى قابل للتوسع، ليشمل كافة المساكن التي تتدهور قيمتها الصحية، جراء التقادم أو التحويلات التي تدرج عليها بمرور السنين، حتى وإن كانت في قلب المدينة، كما تشمل المباني حديثة الانجاز والتي غاب عنها هذه المعايير.

ج. **السكن الهامشي:** وإذا كان سكان العشوائيات، قد اعتبروا منذ ستينات القرن الماضي هامشيين، وذلك لكونهم اجتماعيا كانوا يشكلون نسبة قليلة من سكان المدن، وحضرنا يقعون خارج حدودها التنظيمية، في حين لا يبدون أي تأثير أو تأثير بتفاصيل المشهد السياسي. غير أن ذلك لم يبقى هو الثابت المطلق، فهم اليوم لم يعودوا كذلك، حيث تضاعفت هذه التجمعات عددا وحجما، حتى أطلق عليها اصطلاح المستوطنات، **فحي وادي ماثار** بنيروبي مثلا، والذي كان موجودا منذ استقلال كينيا، ضم لاحقا أكثر من 100 ألف/ن⁸. كما أنها باتت تشكل جزء من ديكور المدن، أما سياسيا فقد اقتضت معطيات السياسة، إلى إعطائهم المزيد من الاهتمام كورقة سياسية ورهان انتخابي مؤثر.

ح. **السكن الغير لائق:** ويستمد دلالاته من دنو قيمته وانحطاطها فيزيقيا واجتماعيا، حيث تعد مناطق مهانة، جراء ما يعترئها من أنماط حياتية تشذ عن المستوى المفترض للمعيشة الأدمية، في الكثير من الأحيان، وذلك وفقا لما أكدته الدراسات التي تناولت هذه المناطق. فهو إذن يتعلق بالكرامة الإنسانية من جهة، ومستوى العائد المتأتي من هذه الملاجئ الفورية، الأمر الذي يجعل منه غير مؤهل لتأدية وظائفه الأساسية (حماية، تنشئة، راحة...)، مما يؤدي إلى وجود نوع من الإحباط، أي سكن لا يلبي متطلبات الإسكان ولا حاجيات قاطنيه لا في الزمان ولا في المكان⁹. وهو المعنى الذي لا تقتصر دلالاته على هذه الفضاءات فقط، حيث يتكرر صداه في أكثر من نمط، كالمساكن القديمة، أو تلك التي "دون مستوى التجهيز"، أو حتى بالنسبة لشروط إشغال المساكن المشيدة حديثا.

⁸. برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 113.

⁹. Centre National d'Analyses pour la Planification, Etude sur l'Habitat Précaire en Milieu Urbain, Alger, 1984, p. 15.

خ. مدينة الذكور: وهي تسمية ذات طابع حصري، غير قابلة للتكرار والتداول خارج نطاق بيئة المنشأ، يشار بها إلى تجمع العمالة الآسيوية الوافدة من باكستان والفلبين والهند... في حي سكني واحد، يقع شرق المنطقة الصناعية لمدينة العين الإماراتية، حيث أقامت الدولة لهم في إطار تشجيع اليد العاملة، وتوفير حد أدنى من الإسكان اللائق إلى ما يشبه العنابر، والتي يتكون فيها كل عنبر من 20 غرفة، ويسكن كل غرفة 05 أشخاص، ولكل مجموعة من الغرف وحدة حمامات، حيث تقدم للعمال بالمجان، ويسكن فيها حوالي 2000 عامل، ولكن مع ازدياد معدل الهجرة العمالية الوافدة، بدأ هذا الحي يكتظ حتى فاقت 20 ألف عامل، وهو ما كان يفوق الطاقة الاستيعابية لهذا المجال، الأمر الذي أدى بالبقية اللاحقة، إلى إقامة مساكن العشش من الكرتون والصفوح حولها والاستقرار فيها¹⁰.

د. السكن العارض: ويقصد به أن المباني ذات طابع ظرفي، ما تلبث أن تختفي تحت مبررات عدة، كالتدخل الحكومي في التصدي لها، واستحالة البقاء فيها لعدم مناسبتها للغرض السكني... غير أن واقع التجربة الدولية في تعاطيها مع هذه الأوضاع، يكشف بأن القضاء على مواقع السكن الهش يبقى أمر ممكن ومتاح، لكن كظاهرة فهي مازالت مستمرة، بل تحولت من الظرفية إلى الاستدامة.

هذا اللاتجانس السائد في ضبط مفهوم السكن الهش، نلمسه عمليا في تجربة تمويل البنك العالمي، لمشاريع امتصاص هذا النمط من البناء بالجزائر، أين أبدى خبراء البنك تحفظهم على بعض نماذج البناء، المعتمدة أساسا على حجارة البناء والاسمنت المسلح، الصفائح الحديدية المموجة... باعتبار أنها تخالف نماذج السكن السيئ المتعارف عليها، ولا تعدو أن تكون أبنية غير مصرح بها أو قريبة من ذلك المعنى، مما أستوجب من السلطات العمومية ممثلة بإطارات وزارة السكن، بذل جهود إضافية، قصد إقناعهم بمحدودية الأنماط القائمة وتعاضم خطورتها، من خلال توضيح مدى افتقارها لأبسط مستلزمات البناء، فهي مبنية بجران غير مثبتة بالأساسات ولا بالاسمنت المسلح، وسقوف غير صلبة، إلى جانب افتقارها للصرف الصحي، الماء الشروب وغيرها من متطلبات الحياة، كما هو الحال في موقع "سيدي حرب" بمدينة عنابة وعدد من المواقع الأخرى.

1.1.3. تعريف السكن الهش: يحصي هذا المعنى كم هائل من التعاريف، والتي تعكس سعة

التناول الذي حظيت به هذه الظاهرة، والتي من بينها اخترنا الآتي:

أ. يرى عبد القادر القصير بأنه "عبارة عن تجمعات سكنية نمت وتوسعت بوضع اليد، على أراضي الغير داخل المدن وغالبا على أطرافها، لتبدو بشكل كتل متراسة من الأكواخ أو المساكن المؤقتة، المبنية غالبا من المهملات على أراضي خالية من الخدمات، كالماء، الكهرباء، المجاري العمومية... كما تفتقر إلى المرافق الاجتماعية والصحية، وتسكنها أفقر الطبقات المجتمع المكونة غالبا من الريفيين، الذين أموا المدن رغبة في الحصول على العمل وتأمين مستوى حياة أفضل"¹¹. هذا التعريف يستند إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها قانوني من خلال نوعية الاستغلال الذي يقوم على التملك بوضع

¹⁰ د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 17.

¹¹ د. عبد القادر القصير مرجع سابق، ص. 09.

اليد، وثانيها عمراني في ضوء طبيعة الهيكلة والتموضع المجالي، وما يقترن بهما من خدمات ومرافق، وثالثهم اجتماعي باعتبار طبيعة الفصيل الذي يؤم هذه المناطق، ومستواه الاقتصادي وطموحاته من وراء ذلك، وهي المعطيات التي تشكل جزء أساسي من حقيقتنا هذه الظاهرة، لكن من دون إلمام بكل تفاصيلها والدوافع التي تقف وراء نشوئها.

ب. يرى فاروق بن عطية بأن "الحي العشوائي، هو ذلك الحي المعزول في ضواحي المدن الكبرى، والذي أقيم فوق أرضية اختيرت خصيصا على أساس التخفي وعدم الظهور، وليس على أساس امتيازاتها العمرانية. حيث يتشكل هذا الحي من سكنات هشة أو برارك منجزة من لوائح خشبية، وصفائح حديدية، حيث تكون محروسة من المياه الشرب والكهرباء وغاز المدينة والصرف الصحي، والطرق المعبدة، ولا تدخل في دائرة التسيير أو اهتمامات الجماعات المحلية"¹². غير أن الملفت للانتباه في هذا التعريف، والذي تضمن توصيف لحالة هذه الأحياء في المراحل الأولى لنشوئها، هو إثارتها لقضية طالما أغفلتها الكثير من التعاريف الواردة حيال هذا الموضوع، وهي تلك المتعلقة باستراتيجيات الجماعات السكنية، في اختيار موضع الإنزال والتوطن، والتي تحرص على متطلبات الأمن وتفادي مخاطر الطرد، على حساب أي امتيازات أخرى، لكن من دون التوسع لذكر غيرها من الاستراتيجيات المتبعة في هذا الشأن.

ت. يعرفها التشريع العمراني السوري باعتبارها: "تجمعات نشأت في أماكن غير معدة أصلا للبناء، وذلك خروجاً عن القانون وتعدياً على أملاك الدولة والأراضي الزراعية. وفي غياب التخطيط أحيانا ثم توسعت وانتشرت وأصبحت أمراً واقعاً وحقيقة قائمة"¹³. لكن هذا التناول، والعاكس لمقاربة رسمية خاصة، قصر جل تناوله على شق الملكية وشرعية الحيازة فقط، دون أن يعني ذلك افتقار هذه الأحياء والمساكن إلى المعايير الهندسية والصحية، كما أنه لا يشكل كل مكوناتها ولا يمثل كل أبعادها، ومن ثمة فهو لا يشخص الواقع الفعلي لها.

ج. يعرفها موئل الأمم المتحدة بأنها "أية منطقة سواء كانت مدينة كاملة أو حي من أحياء المدينة، يعاني نصف سكانها من شح في إمدادات المياه المحسنة، ومرافق الصرف الصحي المطورة، أو بافتقارها للحيز المعيشي الكافي أو السكن الدائم أو ضمان الحيازة أو أية مجموعة مما ذكره"¹⁴. بيد أن اختزال تعريف المستوطنات العشوائية، في واحدة أو أكثر من أشكال الحرمان الخمسة المشار إليها، يؤدي لإخفاء أوجه الحرمان الأخرى التي تعانيها هذه التجمعات، كما أن ملاحظة واحدة أو أكثر من أشكال الحرمان، ي طرح تحدياً أمام عمليات الرصد المنتهجة، حيث من الممكن أن تبقى نسبة سكان هذه الأحياء العشوائية، كما هي في أية دولة في حين قد تتغير أوجه الحرمان.

ح. أما صالح سالم جرادات "تتمثل ظاهرة نشوء المناطق العشوائية في قيام شريحة من المجتمع بأخذ المبادرة وحل مشكلاتها الإسكانية بمفردها وخارج نطاق السلطة الرسمية وبعيدا عن نفوذها أو تدخلها، وذلك من خلال إمكانياتها المادية والثقافية المحدودة، مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من كافة النواحي حيث تنقصها الكثير من القيم والمبادئ المعمارية والبيئية والتخطيطية

¹². Farouk Benatia, *Alger: agrégat ou cité* (Alger: SNED, 1980), p.77.

¹³. إياس الدايري، مناطق السكن العشوائي في سورية وربطها مع خصائص الأسر، ص.8. <http://www.cbssy.org/studies/st24> [En ligne]. (تصفح يوم 2011/11/20).

¹⁴. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص. 107.

السليمة¹⁵. هذا التصور يشكل نقلة نوعية، من خلال تحرره من المحركات التقنية والجغرافية، والتي لطالما شكلت سند مرجعي للكثير من هذه الاجتهادات، وتطرقه لقضية أساسية في نشأة هذه الظاهرة، وهي البناء بالجهود الذاتية، والتي يبادر بها الفقراء من أجل حل مشاكلهم السكنية على نحو فردي، في ضوء ما هو متاح لهم من موارد، بعيداً عن كل شرعية قانونية أو عمرانية، رغم أن ذلك لا يشكل الوضع المطلق في كل الأحوال.

1.1.4. التعريف الإجرائي: وأمام حاجتنا لاعتماد تسمية واضحة ومحددة، من بين كل تلك التي

تم عرضها وأخرى غيرها لم نتطرق إليها، فقد أستقر الرأي في دراستنا هذه على تبني تسمية السکن الهش كمصطلح أساسي، وذلك باعتباره الأنسب والأقدر على الاستجابة لمتطلبات الدراسة، وذلك في ضوء تداوله الواسع على النطاقين المحلي والأكاديمي، تراجع مكانة الكثير من التسميات السابقة، جراء التحول في المعايير المتبعة، إلى جانب تفادي الوقوع في فخ التضارب مع التسمية المعتمدة من قبل الدوائر الرسمية، في ظل تواجدها المكثف في وثائق وملفات برنامج RHP، وهي التي شكلت منهج أساسي في مقاربتنا. غير أن ما نود التأكيد عليه هنا، هو أننا لن نميل إلى حد الدفاع المستميت عنه، وإلغاء ما سواه طيلة فصول هذه الدراسة، بل قد نلجأ أحياناً إلى استخدامه بالتبادل، مع مسميات أخرى مرادفة من شاكلة، السکن: الغير صحي، الواهي، الغير لائق... مع التحفظ الصريح حول أي من إيجاباته المتعلقة بضعف المتانة، وتهوي صلابة المساكن والمباني القديمة، جراء عوامل التقادم النسبي ونقص الصيانة، ما جعلها آيلة للسقوط، أو تلك التي تتسم بعدم مراعاة واستيفاء المعايير الفنية اللازمة، بصرف النظر عن طابعها القانوني ضمن مكونات حظيرة السکن. وهو المعنى الذي لا نقصده، ولا نريده بحال من الأحوال، ذلك أن مفهومنا سيتلخص في كونها كل التراكيب والهياكل الإيوائية التي يتم تشييدها بالجهود الذاتية لقاطنيها، على أرض ملك للغير وبطريقة غير شرعية، باستخدام خليط ممزوج وبطريقة غير متجانسة من بقايا المواد المهملة ومخلفات استعمال المجتمعات المحلية، أو حتى باستخدام مواد وأساليب أكثر حداثة من سابقتها، داخل نطاقات مغلقة محرومة من أبسط مقومات الحياة الإنسانية الكريمة. والتي تتباين في تموضعها المجالي بالنسبة للوسط المدني، وتقطنها فئات سكنية تتباين مستوياتها السوسيو مهنية، ومناطق الورد إليها والعوامل الكامنة وراء ذلك.

1.2. سياق نشأة وتنامي الظاهرة: شكل السکن السيئ جزء من التاريخ الإنساني بشقيه القديم

منه والحديث، وذلك من خلال مسار تطوره وتناميه عبر كل الحقب، التي عرفت نشأة ووجود المراكز الحضرية التجمعات السكنية إلى غاية يومنا هذا، وذلك رغم إغفال الكثير من الكتابات المختصة لهذا الجانب في تناولها.

1.2.1. في الحضارات القديمة: تشير الحفريات المرتبطة بالمدن القديمة، إلى أن المساكن

الرديئة المصنوعة من القش والطين وما شابههم، قد وجدت إلى جانب القلاع الفخمة والمباني، التي صنعت المجد المعماري لهذه الحضارات. حيث حشرت الغالبية العظمى من سكانها، في أكواخ لم

¹⁵. صالح سالم حردات، "دور وزارة الشؤون البلدية في الحد من ظاهرة السکن العشوائي ومكافحة الفقر في المدن وإعداد استراتيجيات تطوير المدن"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الإقليمي الثاني حول: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية (عمان: المعهد العربي لإنماء المدن، 27-29 أبريل 2009)، ص. 106.

تبلغ في أرقى حالاتها، مستوى المناطق المتخلفة في المدن المعاصرة، وهو ما يمكننا استيضاحه من خلال هذا التتبع التاريخي.

1.2.1.1. في مدن الشرق القديم: ورغم تمتعها بجانب من التنظيم المجالي حيث كان لبعضها مخططات شبه منتظمة، كما هو الشأن بالنسبة لمخطط مدينة "تبيور وأور"، إلا أن الفروق كانت كبيرة بين الأحياء التي تقطنها النخب السياسية والعسكرية، والتي تتجمع في مجملها في المدينة الداخلية محيطة بالقلعة التي تحتوي على هرم متدرج وعليه المعبد وقصر الحكم، والذي يمكن من خلاله تتبع حركة ونشاط كل من الرقيق والفئات الحرة التي تعمل لمصلحة الحاكم. وبين تلك التجمعات التي تقطنها الحرفيون وبعض الأرقاء من مساكن الطبقات الكادحة المتراسة ذات الطرق المتعرجة والتي تنتهي عموماً بحواري مغلقة تعترضها كل الاختلالات الصحية والإنسانية الغير لائقة.

1.2.1.2. مدن مصر القديمة: لم تشذ مدن عن هذه القاعدة، فقد كرس ظهورها في الألف الثالثة والثانية قبل الميلاد، تمايز طبقي بين الفئات الاجتماعية، أين كانت مساكن الفقراء من عامة القوم تقع في مكان مفصول بجدار سميك عن قصر الحكم الفرعوني وحاشيته. ويبدو ذلك بالغ الواضح في الحفريات التي عثر عليها لمدينة "كاهون"، حيث تتكدس على الأطراف المدينة وعلى أراضي صغيرة منها، مساكن الفقراء من حرفيين وغيرهم، حيث يتشكل القسم المخصص لهم في شكل مربع فيه 05 شوارع تتجه شمالاً وجنوباً، وتتكدس على جوانبها المساكن محرومة من أبسط شروط ومتطلبات الحياة الإنسانية الكريمة.

1.2.1.3. في الحضارة اليونانية: لعب التنظيم السوسيو عمراني لهذه المدن، على مدى امتدادها التاريخي ما بين القرنين 4-5 قبل الميلاد، دوراً حيوياً في بروز ظواهر السكن المخزي، وذلك بعد أن أخذ نظم الرق يتطور فيها بشكل سريع، كما بدأت مظاهر التمايز طبقي بين السادة والنخب، وباقى مكونات الشعب تأخذ أشكالاً أكثر وضوحاً، الأمر الذي انعكس على هيكلتها العمرانية وتنظيمها المجالي، حيث كانت المباني العامة والرئيسية تقع داخل الأسوار، بينما كانت المساكن باستثناء الأغنياء منهم تقع خارجها¹⁶، حيث التباين الفاضح بين مستويات الإسكان بكل منها، إلى جانب دور العبادة والأسواق... وقد كانت هذه الأوضاع عاملاً مباشراً، في احتدام التناقضات الاقتصادية بالكثير من المدن، حيث ظهرت صراعات عنيفة بين فقراء المدن ومالكي الأراضي.

1.2.1.4. في الحضارة الرومانية: وعلى الرغم من نزوع مدن هذا العهد إلى محاولة تنظيم حركة العمران والتوسع بها، وكونها لاعتماد مخططات شطرنجية محكمة التفصيل والهيكلية المجالية، التي غلب عليها الطابع الطبقي وانعكس في مظهرها العام، حيث كان يتموضع إلى جانب الأحياء الأرستقراطية الفخمة، المنظمة تنظيمياً جيداً والمجهزة تجهيزاً حسناً، العديد من الأحياء القذرة والشوارع الضيقة لفقراء المدن من الأرقاء والحرفيين¹⁷، أين كان الاهتمام بتطوير هذه الأحياء ضعيفاً

¹⁶ د. محمود الكردي، التحضر: دراسة اجتماعية. ج. 2. (القاهرة: دار المعارف، 1986)، ص. 52-53.

¹⁷ د. سلوى سقال وعمر وصفي مارتيني، مرجع سابق، ص. 39-50.

للغاية، فما إن يغادر المرء بوابات المدينة حتى يجد نفسه وسط شوارع ضيقة، تخترق المناطق التي يعيش فيها العامة. وحتى تلك الميادين العامة الضخمة والطرقات، التي تم شقها بفضل الضرائب المفروضة على السكان، لم يكن الفقراء يتمتعون حتى بحق الوقوف فيها أو المرور في طرقها¹⁸.

1.2.2. إبان القرون الوسطى: في هذه المرحلة، تحولت المدن إلى مراكز سكنية صغيرة، تتراوح سعتها ما بين 5-10 آلاف نسمة مع بعض الاستثناءات، وبدون أن يحكمها أي تنظيم عمراني فعلياً، حيث كان مخططها في الغالب مصمم لأداء المهام الدفاعية، مما جعلها أشبه بالقلاع التي تلتفها الأسوار العالية، والتي تتحكم في تحديدها المساحي وتؤثر في نمط الهيكلة الداخلية بعد ذلك، والتي كانت مكونة من حلقة واحدة تلتف حول المركز، الذي يتميز بوجود ساحة عفوية الشكل، تنصب عليها الطرق القادمة من مداخل المدينة، وتتوزع حولها إضافة للكاتدرائية، كل من الخدمات الإدارية وكذلك القصر الإقطاعي، لتأتي بعدها مساكن الأرقاء والعامة في شكل حلقات¹⁹، وهو ما كان عامل مباشر في التردّي والانحطاط البيئي الذي ألت إليه، حيث أن عدم قدرتها على الاتساع خارج أسوارها، جعل المساحات المخصصة للسكن فيها ضيقة جداً، وجعلها عاجزة عن استيعاب الهجرات الوافدة إليها منذ القرن 17م، حيث كانت الأبنية مكدسة فوق بعضها البعض، معتالية أرصفة الشوارع وفوق الجسور وعلى أطراف الأنهار... معتمدة في بنائها على الأخشاب في المقام الأول، في الوقت الذي كانت فيه القصور تبنى بالحجارة²⁰، وهو ما تركها عرضة لكل أشكال الأوبئة والفناء الجماعي، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل الوفيات في بعضها فاق معدل المواليد، وأن الهجرة الكثيفة من الريف هي التي أتاحت استمرار الحياة الحضرية فيها²¹.

1.2.3. إبان الثورة الصناعية: نجم عن تجربة التحول إلى مجتمع رأسمالي صناعي، ازدياد الكثافة السكانية بمدن الفجر الصناعي الأول، وازدياد عدد المدن الكبيرة في حد ذاتها، حيث بتنا نجد في منتصف القرن 18، أكثر من 15 مدينة أوروبية فاق تعدادها 100 ألف نسمة، وهذا كله في وقت لم تتم فيه حركة موازية لبناء المساكن، في ظل حفاظ هذه المدن على ارثها الحدودي، وتنظيمها العمراني الإقطاعي المفلس عملياً، مما أدى إلى ازدياد معدلات التكدس البشري فوق نطاق طاقتها الاستيعابية، وارتفعت معه نسبة الساكنة التي تعيش على صدقات ومساعدات الملاجئ والكنائس، في ظل ارتفاع منسوب العاطلين فيها عن العمل، في وقت كان فيه إيجار البيوت يزيد في حالات كثيرة عن نسبة 40% من الدخل²²، مما أضرهم للسكن بالضواحي حيث المباني خربة، والأكوخ المصنوعة من مخلفات المصانع، والتي تفتقر للمرافق والنوافذ وأي اشتراطات صحية أخرى، مع ارتفاع درجة الرطوبة، وحدة الظلمة، وتفشي الحشرات الضارة... والتي كانت سبباً في كثرة وفيات

¹⁸ د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري. ط.3. (القاهرة: دار المعارف، 1985)، ص. 24.

¹⁹ د. سلوى سقال وعمر وصفي مارتيني، مرجع سابق، ص. 58-61.

²⁰ د. عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري (القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية، 1976)، ص. 94.

²¹ د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع السابق)، ص. 33.

²² د. سلوى سقال وعمر وصفي مارتيني، مرجع سابق، ص. 82.

السكان، وسوء صحة العمال الأحياء²³، وهو ما جعل من عالم العمال في ضوء هذه الظروف القاسية، هو عالم الأحياء القذرة والسكن الغير صحي، والذي سرعان ما أصبح حقلا خصبا للكثير من الدراسات، كما حدث مع تشارلس بوث في 1886، وريس يعقوب سنة 1890، وآخرون غيرهم.

1.2.4. بعد الحرب العالمية: وهي المحطة الأخيرة في مسيرة تطور هذه الظاهرة، والتي

سنقف فيها على واقعها في العالمين الصناعي والنامي.

1.2.4.1. في العالم الأوربي: حافظت ظاهرة السكن العشوائي، على صيرورة وجودها في

الخارطة الجغرافية للبلاد الأوربية، إلى غاية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث من شأن المتتبع تاريخيا لنشأة هذا النمط السكني، أن يلحظ بأن فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، قد شهدت نموا ملحوظا لها في المناطق الواقعة على حواف المدن، وذلك بفعل الدمار الذي مس مراكز الكثير منها، الأمر الذي دفع بالجموع السكانية إلى التنقل طلبا للسكن بتلك الأطراف، وإفساح المجال لأشغال إعادة الاعمار حتى تتم، والتي شاركهم فيها أيضا أولئك النازحين من المدن والقرى، التي هلك فيها كل مصادر الإنتاج من أراضي وحيوانات... حيث كانت المدن التي شهدت أهوال الحرب، أكثر من غيرها في بروز ظاهرة الأحياء المتخلفة²⁴، والتي تكونت حولها كحزام محيطي يحاصرها من كل جانب، وأمتد معها بعد ذلك وعمر زمتا طويلا نسبيا. وخير ما يمكن أن نستدل به على ذلك من الشواهد فرنسا، والتي من ورائها ينجر الكلام عن باقي المجتمعات الأوربية، حيث وبعد مرحلة النشأة الأولى أصبحت هذه الظاهرة أكثر من جلية بعد سنة 1960، حيث أدى سماح السلطات الفرنسية بوجود هذه الأحياء، في انتظار بناء مراكز عبور أو سكنات ذات إيجار متوسط HLM، إلى تنامي واستفحال حدتها بعد ذلك، وهي التي قدر تعدادها الإجمالي في سنة 1965، حسب بيانات وزارة الداخلية ب 75346 نسمة، يتمركزون بشكل أساسي حول ضواحي مدينة باريس، والتي وجد فيها لوحدها 29 حيا وسكنها 48827 نسمة، أي 61% من جملة سكان أحياء الصفيح المنتشرة في المدن الفرنسية²⁵، والحال ذاته ينطبق أيضا على الكثير من البلاد الأوربية الأخرى، والتي ظلت إلى وقت قريب تعاني من ويلات الترددي السكني، كما هو الحال بالنسبة لمدينة بورتو، والتي كانت تعد أكثر من 40 ألف مقيم في أحياء الأكواخ، وهو ما كان يجعل منها جزءا حقيقيا من العالم الثالث²⁶. أما اليوم وعلى الرغم من الجهود الضخمة، والتي بذلت لاجتثاث هذه المستوطنات العشوائية من المشهد المدني الأوربي، إلا أن ذلك لم يمكن من القضاء عليها نهائيا، حيث مازالت هذه المستوطنات تسود على نطاق ضيق، ولكن ليس على النحو الذي نراه في العالم النامي، وذلك سواء من حيث مواصفات مبانيها، وانخفاض كثافتها السكنية وقربها من المرافق العامة، وذلك على الرغم مما يعترها من

²³. د. عبد المجيد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 152-153.

²⁴. د. محمود الكردي، مرجع سابق، ص. 244.

²⁵. د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 12-13.

²⁶. برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص 163-164.

نقائص، تتعلق جلها بحالة المباني وحاجتها للإصلاح²⁷، حيث تبقى مأوى جاهز لاستقبال أفقر طبقات في البلاد الرأسمالية، إلى جانب نظرائهم من مهاجري أوربا الشرقية، أو حتى من المهاجرين الغير شرعيين، والتي يتخذونها كملاذ أمن ضد مدهامات الشرطة، كما هو عليه حي "بارباس" في المقاطعة رقم 19 من العاصمة الفرنسية باريس.

1.2.4.2. الولايات المتحدة الأمريكية: لم تكن بمنأى عن ترعرع هذه الأحياء فيها، حيث عرفت انتشار الكثير من هذه البؤر في كبريات مدنها، مثل: بافلو، برمنجهام... مع انطباعها بطابع خاص يتعلق بالتمييز العرقي والأقليات، الأمر الذي جعل منها "جزر حضرية معزولة" داخل هذه المدن²⁸، كما هو الأمر بالنسبة لحي "هارلم" الواقع في قلب مدينة "نيويورك"، والذي كان يقطنه في سنة 1977 زهاء 750 ألف نسمة، أكثريتهم الساحقة من السود، ويخيم الفقر والتخلف والفوضى على كل جانب من جوانبه، حيث نجد بأن أكثر من 60% من مساكن الحي، عبارة عن أكواخ دون المستوى اللائق والصحي لسكن الإنسان، إلى جانب انتشار البطالة بين صفوف قاطنيه حيث بلغت معدلاتها 45% في بعض الأحيان²⁹. ويبدو أنه من خلال معدلات الحراك العالية، فإنه لا يمكننا التسليم بأن هذا الواقع في طريقه للزوال، وذلك وفقا لما ذهب إليه تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لسنة 2009، والذي أشار إلى أن "العرق البشري أحد أبرز العوامل المحددة لتفاوت، والتذبذب المكاني والعمراني، حيث أنه عادة ما تتجمع الفئات الفقيرة من سكان المناطق الحضرية معا، في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، ضمن أحياء فقيرة متداخلة في وسط المدن"³⁰.

1.2.4.3. في البلاد النامية: تأتي نشأة ظاهرة السكن العشوائي، كحصيلة ناجمة عن تطور حديث نسبيا، إذ لم تكن نعثر على هذه الأحياء في مدن "السلفادور"، و"ليما" قبل 1940، وفي الدار البيضاء والجزائر قبل 1935...³¹. لتنمو متسارعة وبأسلوب لم يسبق له مثيل في التاريخ، ومن دون أن يقتصر وجودها على بلد بعينه، وبأنماط تختلف كلية عما عرفته البلاد المتقدمة من قبل، حتى أصبحت سمة ملازمة لها، ومضرب للمثل في مستويات الانحطاط البيئي، والاجتماعي والاقتصادي، والتي من أمثلتها نذكر: حي كبير في إفريقيا، حي الزبالين في مصر، وادي ماثار في كينيا، مدن كلكتا بالهند... والتي سنأتي على بيان أسباب نشوؤها وتطورها في العنصر اللاحق.

1.3. السكن الهش ... أزمة نتاج أزمت: رغم اختلاف السياق التاريخي المرتبط بكل خبرة مجتمعية، والذي يعطي لها مضمونها ويضع لها تفسيراتها المختلفة، فإن الأوضاع المعاصرة للكثير منها، تنبئ عن وجود تكرار مذهل بشأن بعض العناصر، التي أدت إلى خلق أوضاع متأزمة كانت مبعث لنشأة السكن الهش فيها.

²⁷ د. عبد الحميد دليمي، الواقع والظواهر الحضرية (قسنطينة: منشورات جامعة متوري، ب.س.ن)، ص. 114.

²⁸ د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 64-65.

²⁹ د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 15.

³⁰ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص. 65.

³¹ د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 10.

1.3.1. العامل الاستعماري: وإذا كان نشوء السكن العشوائي في الدول الأوروبية، قد نمى في ظل حركة تصنيع واسعة النطاق، فإننا نجد نشأته الأولى في مدن الدول النامية، قد جاءت نتيجة ظروف وعوامل لا تمت بصلة لما سبق، تم بموجبها تطويع اقتصاديات هذه الدول وتوجيهها لخدمة مصالح المجموعة الاستعمارية. ويمكننا الاستدلال تاريخيا على ذلك بعدد من النماذج، أبرزها ما شاهدها الفترة الممتدة ما بين (1880-1890)، من نشاط مربح بالنسبة لملاك المساكن في الأحياء الفقيرة، في كل من "بيونس أيرس"، و"مونتيفيديو" و"روزاري"... نتيجة الطلب عليها من قبل الوافدين حديثا على المدن³². أو ما أوضحته المسوح الميدانية لمدينة **طرابلس** الليبية في سنة 1917، من أن الأحياء المتخلفة قد ظهرت بعد الاحتلال الإيطالي مباشرة، من خلال نشوء أنوية حضرية متباعدة، تستقبل المهاجرين ذوي الأصول الريفية الوافدة من أقاليم **مصراتة** وأقاليم أخرى³³. غير أن فهم حقيقة دور الاستعمار كمحور أصيل في ظهور وتطور مشكلة السكن الهش، يتطلب منا الوقوف قليلا عند مجموعة من العوامل:

1.3.1.1. من الاستعمار التجاري إلى الاستيطان الاستعماري: لم ينحصر دور هذه المستعمرات فقط، في كونها مجالات للاستثمار وبتأبيح للمواد الخام فحسب، بل أيضا من خلال الدور الحيوي الذي لعبته في التخفيف من المشكلة السكانية التي كانت موجودة بالدول الغربية آنذاك، وذلك عقب إحساس الدول الرأسمالية بأهمية الهجرة إلى مستعمراتها، في تخفيف وطأة المشاكل السوسيواقتصادية، واستيعاب الفائض السكاني المريع المسجل ما بين (1850-1900)، والذي قفز بموجبه سكان أوربا، من 274 مليون نسمة إلى 423 مليون نسمة، حيث بادرت **انجلترا** إلى رفع القيود التي كانت مفروضة على الهجرة الصناع والعمال الفنيين إلى الخارج، وتبعتها في ذلك دول أخرى كفرنسا، وبلجيكا وألمانيا... مما أدى إلى خروج جحافل هائلة من المهاجرين، والتي قفزت حسب تقديرات "**كيرنكروس**"، من 22 ألف إلى 756 ألف مهاجر فيما بين (1900-1910)³⁴، والتي سرعان ما نصبت نفسها كأرباب عمل، بما يتطلبه كل ذلك من توفير مستوطنات إدارية وتجارية وصناعية، موجهة لخدمة جاليته ومصالحه الاقتصادية، والمستقطبة لليد العاملة المهاجرة والباحثة عن مصادر رزق في المؤسسات والمعامل المتاحة.

1.3.1.2. تدمير الاقتصاد المعيشي وبعث حركة النزوح الريفي: وقد أدى نشاط الرأسمال الأجنبي بهذه الدول، إلى تحطيم الاقتصاد المعيشي والتحول للاقتصاد السلعي النقدي، والذي يهدف للإنتاج بغرض السوق، من خلال التخصص في إنتاج المواد الخام الزراعية، بما يتماشى مع متطلبات المراكز الرأسمالية. وقد أدى ذلك لحدوث تشويه في الهيكل الإنتاجي لهذه الدول، بعد أن أصبح يتسم بالتركيز على إنتاج سلعة أو سلعتين، مع الاعتماد على التصدير للمراكز الرأسمالية

³² . د. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 284.

³³ . د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 285.

³⁴ . د. رمزي زكي، المشكلة السكانية: وخرافة الماتوسية الجديدة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1984)، ص. 67.

المتقدمة. كما حدث بمنطقة الشرق الأوسط عشية الحرب العالمية الأولى، حيث أقيمت بعض مشروعات الري الهامة في كل من سوريا، الأردن، العراق، مصر... كما أدخلت المحاصيل النقدية والتي تتلاءم مع احتياجات الأسواق الأوروبية، وذلك على حساب الزراعة التقليدية القائمة على الاستهلاك الذاتي³⁵. وقد أدى ذلك وعلى نحو مباشر، إلى بعث حركة هجرة كثيفة صوب المدن في غالبية البلاد النامية، مستفيدة في ذلك من تركيز الاستثمارات وفرص العمل فيها، حيث عرفت تونس مثلاً، هجرة الآلاف من الفلاحين منذ ثلاثينات القرن الماضي³⁶، ولم يكن حال المغرب بأفضل من سابقتها، حيث سجلت الفترة الواقعة ما بين 1912-1926، هجرة زهاء 1156500 شخص من الريف³⁷.

1.3.1.3. الإفقر الحضري: التدمير الذي تعرضت له الصناعات اليدوية، تحت تأثير نير

المنافسة الغير متكافئة، أدى لتسريح أعداد هائلة من العمال الحرفيين، من الذين شكلوا رفقة الفلاحين الذين طلقوا الزراعة، المصدر الرئيسي لقوى العمال اللازمة للإنتاج، في المناجم والمعامل... التي بات يحوزها الوافدون الأوروبيون، ونظراً لعدم وجود تراكم رأسمالي استثماري حقيقي، مناظر لهذا التفكك الذي لحق بالحرف والصناعات اليدوية، فإن ثمة اختلال قد حدث بين عروض العمل والطلب عليه، وهو ما أدى لتفاقم مشكل البطالة في المدن، واضطرار الأهالي للانضواء تحت راية الأعمال الهامشية، حيث يتم استغلال جهودهم لقاء أجور زهيدة لا تسمح بسد متطلبات الحياة الأساسية، وكان لذلك تأثير مباشر على واقع الإفقر الحضري. وهو ما يمكن الاستدلال على تواضع شأنه، في خلق فرص التوظيف والإعاشة للسكان المحليين، من خلال معرفة النصيب النسبي للإنفاق العام، في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول في تلك الفترة، حيث تراوحت هذه النسبة فيما بين 5-10%، كما أن متوسط نصيب الفرد من هذا الإنفاق كان بسيط جداً³⁸، في حين يستخدم الجزء الأكبر منه، في تمويل مشاريع الخدمات التي تدعم بها مصالحها، والنماذج الواضحة لهذا الإنفاق تتمثل في إنشاء الطرق، والموانئ وغيرها من المشروعات، والتي يراد منها تحقيق وفرة خارجية لرأس المال الأجنبي.

1.3.1.4. التهميش المجالي والسكني: وقد مثل التوطن العشوائي آنذاك اتجاهها متتامياً، وإن

لم تتوفر له ذات السمات التي تميز بها في الحقب التاريخية اللاحقة. حيث انتهت عمليات الهجرات السكانية والتهجير المكثف، والهادف إلى توفير العمالة الرخيصة في الأشغال العامة... بأولئك العمال المهاجرين إلى الإقامة الدائمة في المدن. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى البحث عن المأوى وما أعقبه من نمو للكثير من العشوائيات، وهو ما كان يحدث لولا خيارات الإدارات الاستعمارية، في نظرتها لتسيير المجال الحضري، والتي جاء تكملتها لنظرتها الاستعمارية الممارسة في شتى المجالات، من خلال العمل على عزل مساكنهم ومحلاتهم العامة عن مناطق الأهالي، من أجل ضمان أمنهم

³⁵ . د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 254-255.

³⁶ . د. مصطفى محمد موسى، التكسب السكاني العشوائي والإرهاب (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص. 24.

³⁷ . د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 88-89.

³⁸ . د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص. 345.

وسلامتهم، مما جعل الدور والمسكن المريحة تتمركز في المناطق التي يسكنها البيض³⁹، وهو ما كان يعزز من فرص اللجوء إلى احتلال الأراضي الغير ليقيموا عليها مساكنهم. وإن كنا لا نلاحظ ذلك تماما بالنسبة لمدن الأخرى، والتي نمت العشوائيات فيها وتطورت من خلال تكثيف الأنوية القديمة والتي سبق نشوئها الوجود الاستعماري، حيث يقطن الناس ضمن مباني ضاقت غرفها بقاطنيها، أين بلغ متوسط التزاحم ما يزيد عن 08 أشخاص للحجرة الواحدة، مفتقرة لخدمات البنية الأساسية وبخاصة ما تعلق منها بالجانب الصحي⁴⁰.

1.3.2. التحضر الحدي: أدخل جيرالد بيريز Gerald brese، مفهوم الحدية في دراسات التحضر في البلاد النامية، والذي يقصد به في المعنى العام إنتاج الكفاف، الذي بالكاد يرقى لمواجهة المطالب الضرورية، والذي من مظاهره المستويات الشديدة الانخفاض في الإسكان، الملابس، التغذية⁴¹...

1.3.2.1. واقع النمو الحضري: رغم التأخر الذي كانت تعرفه المدن النامية، على صعيد النمو السكاني طيلة الفترة 1800-1950، مقارنة بنظيرتها الأوربية والتي كانت تحوز 10/9 من المدن المليونية، إلا أنها تمكنت من تدارك ذلك في ظرف عشرينين فقط، حيث أصبح يوجد في آسيا ما لا يقل عن 50 مدينة تفوق سعتها 01 مليون/ن، وكذلك الشأن بالنسبة للمدن الإفريقية، في الوقت الذي سجلت فيه مدن أمريكا اللاتينية، خلال الفترة (1950-1967) نموا هو الأعلى بينهما، وهو ما سمح بإحداث تغيير تدريجي، في شكل الخارطة السكانية في العالم مع نهاية القرن 20، حيث تضاعف سكان الحضر في سنة 1990 بأكثر من ثلاثة أمثالهم، بعد أن أصبح هناك 2390 مليون/ن في مقابل 734 مليون/ن فيما سلف، وذلك بواقع 45 شخصا من كل 100 يعيشون في المدن والحوضر، بعد أن كان لا يزيد عن 29 شخص من أصل كل 100 شخص⁴². وهذا قبل أن تسجل سنة 2007 علامة فارقة في تاريخ المجتمع الإنساني، بعدما بات نصف سكان العالم قاطني مدن، مع ميلان الكفة لصالح البلاد النامية، والتي فاق سكان مدنها نظرائهم في البلاد الصناعية ب 2.6 مرة، وذلك بحصة 2.3 بليون/ن مقابل 0.9 بليون/ن⁴³.

1.3.2.2. العلاقة بين النمو الحضري ونمو العشوائيات: يعود اقتران التصاعد المسجل في معدلات نمو المستوطنات العشوائية، بمعدلات النمو الحضري الذي كان يشهده العالم النامي، في بداياته إلى كون جزء معتبر من الخارطة الحضرية لهاته البلاد، ظهرت إلى الوجود بوصفها مراكز استيطانية في المقام الأول، طورها المستعمرون بحجم وهيكل تخطيطي يناسب أغراضهم، وبعد الاستقلال دخلت هذه المدن في مرحلة نمو سريع، قابله نوع من اللامبالاة من طرف الحكومات

³⁹ . د حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص ص. 95-96.

⁴⁰ . د. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 284.

⁴¹ . د. إبراهيم محمد عباس، مرجع سابق، ص. 239.

⁴² . د. حسين خريف، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي (قسنطينة: جامعة منتوري، 2005)، ص. 119.

⁴³ . مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الترويج لنظم تمويل الإسكان الميسور التكلفة في عالم سائر في التوسع الحضري، من أجل مواجهة الأزمة المالية

العالمية وتغير المناخ. الدورة 22، نيروبي، 3 أبريل 2009، ص. 03.

الوطنية، التي لم تعبأ كثيراً بترقية هياكل المدن القديمة، لتظل بذلك قدرتها الاستيعابية لا تتناسب مع الضغوط المفروضة عليها⁴⁴، والشأن ذاته بالنسبة لمد الجيل الثاني بعد ذلك، أو ما عرف بإسم المدن الوطنية كبرازيليا... والتي لم تهيأ لاستقبال الحشود السكانية التي باتت تعج بها، حيث ينمو سكان الحضر على شكل متتالية هندسية متزايدة، في وقت لا تزيد فيه وسائل العيش والخدمات الأساسية إلا بشكل متتالية حسابية بسيطة، وهو ما يعني عدم تناسب إمكانيات المدن مع الأعباء المطلوب منها تحملها. وهو ما تأكده "رسالة اليونسكو" لسنة 1976، والتي أشارت إلى أنه في الوقت الذي يزداد فيه، سكان البلدان الأخذة بالتحضر بمعدل من 2.5-3.5%، فإن المدن فيها كانت تنمو بمعدل 5-7%، في حين أن المستوطنات العشوائية كانت بمعدل من 10-14% سنوياً⁴⁵، الأمر الذي يجعل السلطات الحكومية حبيسة خيارين، إما أن تظل تحاول مواكبة الطلب المتزايد، دون أن تتجح بإدراكه في نهاية المطاف، بما أن هذه الفئات ستصبح تمثل عبئاً على موارد التنمية، أو أن تستسلم له وتتركه يتزايد. ليصبح بهذا المعنى مفهوم النمو الحضري، لا يتعلق بتحويل نصف سكان العالم إلى ساكني مدن فقط، بل أن جزء معتبر منهم مضطر للعيش في مدن الأكواخ والأحياء المؤقتة.

1.3.2.3. معادلة النمو الحضري: يتأتى الأثر السلبي الذي يلعبه النمو الحضري، في مجال

تعميق مشكلة مدن العالم الثالث، انطلاقاً من تكوينه الأساسيين التاليين:

1.3.2.3.1. الزيادة الطبيعية: تكشف المؤشرات الإحصائية المتاحة في السنوات الأخيرة، عن

تسجيل تحول في معادلة النمو الحضري، حيث تقدر الإسهامات البحثية التي جرى إعدادها، والهادفة لفصل الزيادة الطبيعية عن باقي مكونات النمو الحضري، نسبة مساهمتها في ذلك بحوالي 60% في البلد المتوسط⁴⁶. وهو ما يدفع إلى عدم التسليم كلياً بصحة الافتراضات القائمة، على أساس دور الهجرة الريفية، في نشوء محلات التوطن الغير قانونية، باعتبار أن الزيادة الطبيعية المرتفعة لسكان المدينة ككل، قد تكون مسبب مباشر لنشوء مستوطنات عشوائية إضافية، يسكنها الوافدون الذين تلفظهم المدينة من الداخل⁴⁷. كما يوجد أيضاً عامل الزيادة الطبيعية لسكان الأكواخ أنفسهم، والتي قد تكون بمعدلات أعلى من معدلات تزايد سكان الحضر، ومن أمثلة ذلك نذكر أنه بينما تزايد سكان الدار البيضاء سنوياً، خلال الفترة (1952-1960) بنسبة 4.4%، زاد سكان الصفيح فيها بمعدل 5.8%، أما في الرباط فقد تزايد سكانها خلال الفترة نفسها 4.8% في السنة، في وقت بلغت هذه النسبة في أحياء الصفيح 6% في السنة، وفي مكناس أيضاً تكرر ذات الأمر⁴⁸.

⁴⁴ تشارلز كوربا، الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، تر. إبراهيم محمد بن حسين (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 1999)، ص. 13.

⁴⁵ د. عيد محمد عبد السميع ويوسف وائل حسين، "استثمار طاقات المجتمع في تيسير الحصول على المسكن"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثانية حول: المسكن

الميسر (الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 2004)، ص. 265.

⁴⁶ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص. 13.

⁴⁷ د. إبراهيم محمد عباس، مرجع سابق، ص. 241.

⁴⁸ د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 100.

1.3.2.3.2. الهجرة: ويمكن التمييز بين أربعة أصناف من الحراك السكاني، والتي تؤثر

جميعها في نشأة السکن الصفيحي لكن بدرجات متفاوتة، كما سنلاحظه فيما هو آتي:

أ. **الهجرة الريفيّة:** ظلت تشغل حيز هام في معادلة النمو الحضري، وذلك حتى أواخر منتصف القرن الماضي، حيث امتصت وفقا لبيانات الأمم المتحدة 3/1 الزيادة السكانية بإفريقيا وآسيا، و58% مما هو كائن في مدن أمريكا اللاتينية⁴⁹. وفي إحصائية أخرى، تضمنتها بعض التقارير الدولية لحقبة السبعينات، كشفت معطياتها بأن مدن القارات النامية الثلاث، كانت تعرف وفود 90 ألف ريفي جديد كمتوسط يومي، في الوقت الذي عرف فيه العقد الموالي، هجرة ما يعادل 32 مليون نسمة إلى مدن هذه البلاد⁵⁰، وذلك تحت غطاء مجموعة العوامل التي سيرد ذكرها:

❖ **العامل الاقتصادي:** ويأتي في مقدمة العوامل، التي تسهم في ظهور حراك سكاني زاحف صوب المدن، من خلال فرضه على سكان الأرياف ظروف قاسية لا يستطيعون تحملها، مما يجعل من الهجرة الحل الوحيد المتاح أمامهم، وذلك في ضوء الأوضاع التالية:

➤ **طبيعة الملكية والاستغلال العقاري:** حيث ظلت ملكية الأراضي طيلة عقود طويلة، تتمركز في يد قلة من الملاك، في الوقت الذي لم تكن تمتلك فيه، الغالبية الساحقة من الفلاحين سوى قوت عملها، حيث تشير البيانات التي تيسر جمعها عن أوضاع هذه البلاد، إلى أنه كان في مصر قبل سنة 1952، حوالي 1.7% من السكان يملكون 66% من الأراضي، وفي إيران سيطر 2% من السكان على 85% من الأراضي، في مقابل هيمنة ذات النسبة على 75% في الهند... وهو ما يؤدي لتحول السكان إلى مستأجرين للأراضي، حيث قدرت هذه النسبة في الهند مثلا بحوالي 50%، وفي الأرجنتين 60% وفي إيران 65%... كما يشمل أيضا مصادر المياه والمراعي، وأدوات الإنتاج كأدوات الحصاد....

➤ **ضعف الإنتاجية الزراعية:** كما أن ضعف مستوى العام للإنتاجية، بفعل تشتت الأراضي بين عدد كبير من المؤجرين، وانخفاض الحجم الصافي لإرباح الفلاحين، في ضوء الالتزامات الواقعة عليهم، والتي كانت تتمثل في حصة مالكي الأراضي، والمتراوحة ما بين 30-50% في البرازيل، و75% في تركيا والباكستان، وأكثر من النصف في باقي البلاد الآسيوية، مضافا إليها سداد حقوق المرابين والتجار، الذين يقع عليهم تمويل شراء البذور والأسمدة والمبيدات... بالإضافة إلى الصور المختلفة للضرائب والرسوم، وهو ما يترك الفلاحين البسطاء في مستوى بائس يقارب العبودية.

➤ **تفشي البطالة:** هذا النمط من الإنتاج الزراعي، كان يتعارض مع حتمية النمو السكاني في الأرياف، وجعل قدرته على احتواء المزيد من طالبي العمل محدودة، مما أدى إلى استنفاد الأراضي الزراعية، وتزايد حدة البطالة وتحولها لخطر يتهدد استمرار حياة الكثيرين، وهو ما كان يتم تصحيحه عن طريق الهجرة إلى المدن⁵¹.

⁴⁹ د. حسين خريف، مرجع سابق، ص. 119.

⁵⁰ برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 45.

⁵¹ د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص. 297-303.

➤ إخفاق سياسة التنمية الريفية: كما أدت عصرنة القطاع الزراعي، الذي حفلت بها جل تجارب الاستصلاح، التي بادرت إليها الكثير من البلاد النامية، إلى تقليل الحاجة للاعتماد على العمل اليدوي، وبالتالي تدني فرص العمل في وجه مريديه من أبناء الأرياف⁵².

❖ تردي البنية التحتية: تحيا غالبية سكان أرياف العالم النامي، على وقع الافتقار إلى الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، وذلك جراء النقص الفادح في حجم الاستثمارات، الموجهة تلقاء قاطني تلك المناطق، إذ لم تتعدى في سنة 1994 حد 20%، وذلك من مجموع الاستثمارات التي عرفتها البلاد النامية، في الوقت الذي مثل فيه سكان الأرياف 60% من جملة سكانها⁵³، الأمر الذي يزيد من بؤس الحياة، وتدني مستوى الكرامة الإنسانية فيها.

❖ العامل النفسي: ويظهر في كتابات عديد الباحثين يتقدمهم جيرماني، والذين ذهبوا إلى أنها ليست مجرد تعبير عن ضغوط اقتصادية حادة يقبع فيها سكان الأرياف، ولكنها أيضا تعبير عن تغير عقلي، وحالة نفسية⁵⁴ يتطلع إليه الكثيرون من سكانه، حيث تشكل المدينة فضاء الحياة السعيدة، ورمز التصميم على تجاوز ظروف الماضي وإرهاصاته، وهي الحالة التي تتغذى من شعورهم بوجود فجوة بين ما يملكونه وبين ما يعتقدون أنهم يستحقون الحصول عليه.

ب. الهجرة الداخلية: كما أن الوارد من ملاحظات وبيانات حديثة، بدأ يلفت الانتباه إلى تصاعد أثر الهجرة الداخلية، في مجموع العناصر المسؤولة عن نمو ظاهرة السكن العشوائي، حتى بات يفوق في بعض البلاد توافد القرويين إليها، وذلك باعتبار أن الهجرة الوافدة، لم تتوزع بشكل متوازن بين مناطق الدولة ككل، وإنما كانت تتركز في عدد محدود من المدن، وخاصة فيما يعرف بالمدينة الأولى بوصفها عاصمة الإقليم⁵⁵. كما هو الشأن بالنسبة لكل من المغرب ومصر، فالأول استقبلت مدنه فيما بين 1972-1975 حوالي 1.5 مليون نسمة، 53% منهم جاءوا من المدن الأخرى⁵⁶، والثانية كانت تتسم بكون 5/3 المهاجرين إلى القاهرة، يفدون إليها من المحافظات المجاورة كالمنوفية، الجيزة، الفيوم⁵⁷...

ت. الهجرة من وسط المدينة: تكشف عن عمق التغيرات التي لحقت بأنماط التوطن داخل هذه المستوطنات، على مدار العقود القليلة الماضية، وذلك بعد أن أخذت نسبة متزايدة من سكان المدن، تميل للاستقرار بالهوامش، حيث أصبحت موطنًا متناميًا لنسبة كبيرة للغاية منهم، ولا سيما في مناطق جنوب آسيا وأقاليم جنوب الصحراء الكبرى، حيث باتت معدلات نمو الأحياء الفقيرة، مرتفعة بالنسبة

⁵² . برنارد قرانويه، مرجع سابق، ص. 58-57.

⁵³ . د. عزيزة محمد علي البدر، "الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر: خصائصه وبيئاته ومشكلاته"، ورقة بحث قدمت في ندوة حول: أوضاع الطفل في المناطق العشوائية (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 30-31 مايو 1998)، ص. 13-14.

⁵⁴ . د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 172.

⁵⁵ . د. محمود الكردي، مرجع سابق، ص. 75.

⁵⁶ . أ.د. علي فاعور، "واقع النمو الحضري والتحديات المستقبلية للعواصم والمدن العربية الكبرى" مجلة المدينة العربية 132 (الكويت: المعهد العربي لإتماء المدن، فبراير 2007)، ص. 29.

⁵⁷ . د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 65.

ذاتها لارتفاع معدلات النمو الحضري⁵⁸، وهي الهجرة التي لم يكن مبعثها عفوي، بقدر ما حدثت تحت تأثير مجموعة من عوامل الطرد القائمة بالمدن، والتي واجهت السكان ودفعتهم إلى اللاتجاه إلى مواقع خارج المحيط الحضري غالبا.

ث. **الهجرة الدولية:** وتعد عامل مؤثر في تنامي حطائر السکن الغير صحي، في شطري العالم النامي والمتقدم على حد سواء، بفعل سعي الوافدة العمالية لتحسين مستوى المعيشة المتعثر، في موطن النشأة والإقامة. مما يجعل المسألة هنا تطرح بشكل مغاير عن سابقه، في ظل أن أغلبية من يقيم في هذه الأحياء من المهاجرين الأجانب كما هو الشأن بالنسبة للكثير من البلاد العربية، حيث توثق العديد من التقديرات الرسمية، صدقية الصلة بين ظاهرتي الهجرة الدولية والسكن الهش، دون أن يكون ذلك بمنطق تعميمي جامد، حيث تشير بيانات وزارة السکن الكويتية لسنة 1970، إلى أن تعداد الأجانب من قاطني المساكن غير الصحية، يتراوح ما بين 120-130 ألف غير كويتي⁵⁹. والأمر ذاته ينسحب على السعودية، وذلك وفقا لتأكيدات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والتي أشارت إلى أن التراكيب السكانية لهذه الأحياء، تنتسج إلى جنسيات باكستانية، بنغلادشية، مصرية...⁶⁰ وهو الواقع الذي لا يمكن اعتباره استثناء، وحصره في حيز جغرافي دون آخر، حيث نجد أن هناك نمط ثاني من الهجرة الدولية، يقوم على تنقل سكان البلاد النامية نحو البلاد الأوربية ولا سيما مستعمراتها السابقة، وذلك لامتدادات تاريخية تتعلق غالبا إما باللغة، أو بوجود جاليات كبيرة مهاجرة هناك، كما هو الحال مع فرنسا، والتي سبق وأن كشفت بيانات وزارتها للداخلية في سنة 1966، على أن 94.2% من قاطني هذه الأحياء بالضواحي الباريسية، هم من جنسيات غير فرنسية (تشاد، مالي، دول شمال إفريقيا...)، في حين تقدر هذه النسبة ب 68.2%، بالنسبة لكامل التراب الفرنسي⁶¹. أما اليوم ورغم افتقارنا لبيانات أكثر حداثة، إلا أننا لا نعتقد بأن الوضع سيثد عما سبق، في ضوء صيحات الرعب الآتية من الضفة الشمالية للمتوسط، بعد أن أخذت الهجرة السرية الوافدة من البلاد النامية أبعاد خطيرة، وهي الهجرات التي تجد ملاذا لها داخل الأحياء الفقيرة، بكل من اسبانيا، فرنسا، إيطاليا...

1.3.3. عشرة السياسات وبرامج التنمية الاقتصادية: ويمكن تحديده كمسبب ثالث لنشأة السکن

الهش، حيث تعد هذه المستوطنات نتاج للإخفاقات التي تصيب السياسات، وبرامج التنمية الاقتصادية بتلك المجتمعات، الأمر الذي ارتد بشكل ملحوظ على جملة من المستويات، والتي كانت قطاع السکن إحداها، بدون أن يكون ذلك تأكيدا مطلقا في كل الأحوال.

⁵⁸ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص. 107.

⁵⁹ . عبد الرؤوف عبد العزيز الجرذوي، الإسكان في الكويت: دراسة في علم الاجتماع الحضري (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1978)، ص. 79.

⁶⁰ . د. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 67.

⁶¹ . د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 13-14.

1.3.3.1. العجز الاقتصادي المزمن: كما تلعب الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تقبع فيها

الكثير من دول الثالث، دور بالغ التأثير في نشوء ظاهرة السكن الهش، وذلك من خلال انسحاب تأثيراتها على كل القطاعات التنموية الاجتماعية، المتأثرة سلباً أو إيجاباً بإيقاع النمو الاقتصادي.

1.3.3.1.1. أعباء الديون الخارجية: تشهد الديون الخارجية المستحقة على مجموع البلاد

المتخلفة، تضخم فادح منذ بداية حقبة السبعينات، وذلك بعد أن أخذت الأزمات الاقتصادية العالمية تعصف باقتصادياتها، وهو ما دعاها للجوء للاقتراض الخارجي كمنفذ رئيسي من الأزمات، والذي انتهى بها إلى الوقوع في فخ الديون، والتي قفزت من 63.5 مليار دولار إلى 730 مليار دولار فيما بين (1970-1983)، وكان من الطبيعي أن يرافق هذا الانفجار في حجم الديون، تضخم موازي في حجم المبالغ التي تتكبدها لخدمة أعباء الديون، والتي ارتفعت من 7.3 مليار دولار في عام 1972، إلى حوالي 130 مليار دولار في سنة 1983، حسب التقديرات التي أوردها البنك الدولي، وهو ما جعل قدرتها على تمويل برامجها في تناقص مستمر، حيث أصبحت خدمة الديون تبتلع نسبة هامة من إجمالي صادراتها، خاصة بعد أن ارتفعت من 12% في عام 1973 إلى 21% في عام 1983، بل أن بعضها أصبحت حصيلة كل صادراتها، لا تكفي لدفع أعباء الديون فقط، وكان لذلك تأثير واضح في تعطل الكثير من برامج التنمية وإغائها نهائياً⁶².

1.3.3.1.2. الأزمات الاقتصادية الدورية: وهي أزمات عامة في طابعها، عرفها العالم منذ

النصف الثاني من القرن 19، بحيث تصيب كل من: الصناعة، والزراعة والتجارة... بأفدح الأضرار، لتؤدي إلى تدهور مستوى الأجور الحقيقية، ووجود أعداد هائلة من الناس بلا مورد رزق أو محل سكن لائق. ولأن مسار هذه الأخيرة لم يتوقف عند تلك الحقبة، فقد سجل العالم المزيد منها مع تنوع في الأسباب المفضية إليها، آخرها ما أُصطلح على تسميتها بأزمة "الرهون العقارية"، والتي طفت إلى سطح الأحداث الدولية منذ سنة 2008، حيث باتت الحكومات تجد مشقة في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، في مواجهة تدني ثقة كل من المستهلكين والمستثمرين، الأمر الذي سوف تكون له تبعات بعيدة المدى، تطال سبل توفير التمويل لقطاع الإسكان بالبلاد النامية، من خلال:

أ. انكماش النشاط الاقتصادي، أين يتضاءل توفر الموارد المالية لدى الحكومات، باعتبار أن النفقات الاستثنائية، والتي تتكبدها الحكومات الغربية من أجل تنفيذ تدابير إصلاحية، سوف تؤدي إلى تقييد للجهود الإنمائية الدولية، مما يؤثر على الميزانيات البرنامجية المسخرة لها، من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال تمويل مشاريع الإسكان لذوي الدخل لمنخفض، والبنى التحتية اللازمة لذلك.

ب. الركود الناتج عن شح القروض الائتمانية، سوف يزيد من تقادم الأوضاع، بما يسببه من انخفاض في الإيرادات من الضرائب، مما يستبعد أي احتمال في ازدياد حجم المساهمات.

ت. تخلق حالة من الكساد الاقتصادي، يتم فيها فقد الوظائف وتضييق فرص العمل.

⁶². د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص. 364-365

ث. كما سيؤثر ذلك، على تدفق التحويلات الشخصية من العاملين في الخارج، والتي ما انفكت تعتبر كمصدر مساهمة رئيسي في التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

ج. ويتعلق التحدي الآخر، بالقطاع المصرفي في البلدان النامية ذاتها، والذي سوف يواجه عواقب تضائل السيولة على المستوى العالمي، مما يؤثر على معاملاته المالية والتجارية.

ح. الحذر المفرط الذي باتت تبديه المؤسسات المالية المحلية، في مجال تمويل الاستثمارات العقارية، يؤدي إلى تحجيم قدرات الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في الإسكان ميسور التكلفة⁶³.

1.3.3.2. إخفاق نهج التنمية المقتبسة: شكلت نظريات التنمية، والتجارب الغربية التي

حفلت بها الكثير من الكتابات الاقتصادية منذ مطلع العقد السادس الماضي، مرجعية أساسية للكثير من دول العالم الثالث، والتي سارعت للأخذ بها إقتداءً وتأثراً بما يمكن تكراره من قبلها مرة أخرى.

1.3.3.2.1. التوطين الصناعي الحضري: هذا الإقتداء والتأثر الذي حرصت الكثير من الدول

النامية على الأخذ به، قام على ركيزتين أساسيتين، وهما:

أ. أولوية الصناعة على الزراعة: التجأت العديد من الدول النامية، بعد تخلصها من الهيمنة الاستعمارية التي فرضت عليها، إلى بحث أفضل الخيارات لدفع عجلة التنمية نحو الأمام، على أمل استكمال ما هو حاصل باستقلال اقتصادي، وذلك عبر حشد التخصيصات والموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث وقع خيار جلها على خوض خيار التصنيع، في خططها التنموية المقتبسة حرفياً، مفاضلة إياه على الاستثمار في القطاع الزراعي، الذي لم تتعدى حجم الاستثمارات المخصصة له، منذ منتصف السبعينات نسبة 20%، في الوقت الذي يعيش فيه في المناطق الريفية أكثر من 70% من السكان⁶⁴. حيث تم إنشاء شركات وطنية تتولى إنتاج مصادر الطاقة، الوقود... في الوقت الذي ظلت فيه أحوال قطاع السكن في تدهور مستمر. وذلك بحجة أن هذا النمط من التنمية، كفيل بإعادة توزيع عوائد التنمية على مختلف الطبقات، على افتراض أن التقدم يهبط تلقائياً ليشمل حضيض السلم الاجتماعي، بما يتيح القضاء التدريجي على أسباب ومظاهر الفقر المدقع، وكذا المظاهر السلبية للتحضر السريع، بما تشتمل عليه من إشغال غير شرعي للأراضي...⁶⁵. وهو ما تحقق بداية، حيث قفز المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي، لمجموع الدول المتخلفة إلى حوالي 5% خلال الفترة ما بين 1950-1970، بعدما لم يكن يتعدى حد 1.9% قبل ذلك⁶⁶. لكن النجاح الأولي الذي أحرزته في مجال التنمية الصناعية، لم يترتب عليه حل جوهري لمشاكل الإسكان، بل أن ما حدث هو أن التنمية الاقتصادية، كانت مصحوبة بتناقضات اجتماعية أوسع، ومن ثمة فإن مشاكل إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية تصبح مشاكل ملحّة يوماً بعد يوم⁶⁷.

⁶³ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص 6-7.

⁶⁴ برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص 56-57.

⁶⁵ برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص 114-115.

⁶⁶ د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص 357.

⁶⁷ برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص 115.

ب. التوطين الصناعي الحضري: الشق الثاني من تراكيب المفاضلة، التي كشفت عنها مسارات التنمية الصناعية بهذه البلاد، قامت على تجاهل عمدي لإشكالية البعد المكاني في توزيع الاستثمارات، في ظل علاقة متوازنة مع ثنائيتي المجال والسكان⁶⁸، وهو ما أعطى أفضلية في التوطين للمدن الكبرى، من خلال تركيز نوعي ومكثف للأنشطة الربحية بها، ومرد ذلك عاملين أساسيين، وهما الانخفاض النسبي في حجم الاستثمارات المعلن عنها، وكذا الحاجة لتوفير البنية التحتية اللازمة للعملية الصناعية، وهو ما لم يكن متاح في الكثير من المحلات الحضرية حينها⁶⁹.

1.3.3.2.2. إرهاصات التوطين الصناعي: إذا كانت مشروعات التصنيع، التي شهدتها العالم الرأسمالي إبان العهود الأولى للثورة الصناعية، قد أدت إلى زيادة معدلات الهجرة الريفية صوب المدن خلال القرنين 18 و19، مما انعكس على نمط توسع معظم مدن هذه الحقبة، والذي تم بدون تخطيط مسبق، وكان لذلك نتائج سوسيواقتصادية حادة عن حياة قاطني المدن الصناعية وبشكل خاص الطبقة الشغيلة، والتي هاجرت إلى المدينة وقبلت المأوى الذي وجدته في الأكواخ دون خيار. إلا أن التقدم العام الذي أحرزته هذه الدول، قد مكنها من مواجهة المشكلات الحضرية بقدر كبير من النجاح، غير إننا لا نجد نظيرا لهذه الظروف في الدول النامية، حيث تجمع المؤشرات الإحصائية الجاري تداولها بين كافة المعنيين بالشأن الحضري، على واقع إفلاس وعجز فادح عن احتواء هذا الوضع، حيث نجد بأن الدراسات التي جرى اعتمادها، حول دوافع الهجرة الريفية إلى العاصمة الإيرانية **طهران**، قد كشفت على أن 72% من المهاجرين في سنة 1966، كانوا يسعون للحصول على وظائف أفضل ضمن الأنشطة الصناعية⁷⁰، وفي المغرب أيضا تبدو أحياء الصفيح، أشد ارتباطا بحركة التصنيع، حيث نجد أن مدن الساحل الأطلسي والتي تحتوي على 70% من اليد العاملة الصناعية، تأوي كذلك 70% من مجموع سكان الصفيح⁷¹. وهو الأمر الذي ينجر أيضا على كل من مصر، العراق، الشيلي، نيجريا، الهند... حيث تتكدس المصانع داخل المدن الكبرى وعلى حوافها.

1.3.4. الأزمات الأمنية والكوارث الطبيعية: وتشكلان عاملين رئيسيين في نشوؤها، على الرغم

من تباين الأسلوب الذي يطبعهم، الأمر الذي يجعلنا نتناول كل واحدة منهما على حدة.

1.3.4.1. الاستقرار السياسي والأمني: سجلت النزاعات السياسية والاضطرابات الأمنية

المتقدمة شرارتها، في الكثير من الأقاليم المحلية والجهوية على المسرح الدولي برمتها، حضورها كمعطى مؤثر بشكل مباشر في الصيغ والتراكيب النهائية، المفضية إلى بعث تردي سكني وانحطاط بيئي ومجالي، وذلك من خلال ثلوث يقوم على تدمير الرصيد السكني القائم، بما يعنيه ذلك من خلق لحالات عجز فوري في الوحدات السكنية، وكذا إنهاك الموازنات المالية الحكومية، جراء تخصيص

⁶⁸. سعيد علي خطاب علي، المناطق المتخلفة عمرانيا وتطويرها: الإسكان العشوائي (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1993)، ص. 135.

⁶⁹. أ.د. علي فاعور، مرجع سابق، ص. 45-46.

⁷⁰. د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 280.

⁷¹. د. عبد القادر القصور، المرجع السابق، ص. 91.

كل مواردها في تمويل الحرب، على حساب الاستثمار في القطاع السكني، مما يجعلها تسجل عجز يصعب تداركه في الآجال المنظورة، مضافا إليهما فرار الأفراد والجماعات من مناطق الصراع، مما يؤدي إلى تعزيز التواجد السكاني في أقاليم أخرى، قد لا تبدو مؤهلة لاحتواء العدد الهائل من الوافدين، وبالتالي مضاعفة الطلب السكني وبعث حالة من اللاتوازن الإقليمي، وبين هذا وذاك تبرز العشوائيات كوضع ظرفي أملتته معطيات مرحلية، والتي ما تلبث أن تستدام بعد ذلك. وهو ما يمكن تلمسه عبر أكثر من حدث تاريخي، وفي أكثر من محطة جغرافية سنأتي على ذكرها الآن.

1.3.4.1.1. الحرب العالمية الثانية: أوجدت عصر جديد، لمشكلة السكن الغير لائق في البلاد

الأوربية، من خلال خلقها لمجموعة من الظروف الاستثنائية، والتي نجم عنها ما يلي:

أ. تدمير الرصيد السكني: حيث نتج عن الحرب تخريب 300 ألف مسكن بالكامل، وأكثر من 400 ألف مسكن أضررت، في المناطق التي كانت مسرحا للعمليات العسكرية، مما جعل الطلب على السكن في نهاية الحرب، يقدر ب 240 ألف سكن في بلجيكا، و 500 ألف أخرى في بريطانيا.

ب. تعثر عمليات الانجاز: وذلك جراء الركود الذي أصاب صناعة البناء، بعد استدعاء أعداد كبيرة من العمال للخدمة العسكرية، إلى جانب استخدام كميات كبيرة من مواد البناء، حيث وصل الأمر ببعض الحكومات إلى حد أن منعت عمليات البناء نهائيا، وذلك حتى تضمن الاستقادة القصوى من اليد العاملة، ومواد البناء لأغراض الحرب. أضف إلى ذلك الخسارة الفادحة في الرأسمال الاستثماري، المنجذب نحو الصناعات الحربية⁷². وذلك بعد أن أصبح العائد الذي يمكن الحصول عليه من بناء المنازل، غير مغري للاستثمار فيه.

1.3.4.1.2. النزاع العربي الإسرائيلي: ترتب عن إنشاء الكيان الإسرائيلي في قلب العالم

العربي، إلى بعث أجواء التوتر والنزاع السياسي والعسكري، والتي أفضت إلى قيام 04 حروب مدمرة (1948، 1956، 1967، 1973)، كان لها انعكاسات مباشرة على كل دول المواجهة، من خلال ظهور أنماط استثنائية من الهجرة، حيث عرفت المنطقة هجرة حوالي 190 ألف فلسطيني، إلى مختلف مدن العالم العربي القريبة منها بشكل خاص⁷³، يضاف إليهم أولئك المهاجرين من سكان البلاد ذاتها من أراضيهم نتيجة الحرب، كما حصل في كل من الجولان وخليج العقبة... والتي نتج عنها ظهور مستوطنات عشوائية ليس لها محددات رسمية، عرفت باسم المخيمات. فقد عرفت الأردن مثلا نشو 13 مخيما 05 منها أنشئت بعد عام 1948، كما استقبلت 150 ألف نازح بعد نكسة 1967⁷⁴، مما استوجب إنشاء 08 مخيمات جديدة بسعة 31.977 وحدة سكنية، موجهة لإيواء 371.478 نسمة، والباقي استوطن في المناطق الخلاء بالقرب منها⁷⁵. وهو الأمر الذي مس أيضا باقي دول الجوار الأخرى.

⁷² د. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 226-228.

⁷³ د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 259.

⁷⁴ أ.د. علي فاعور، مرجع سابق، ص. 27.

⁷⁵ غالب العزة، "تحليل أبعاد التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في الأردن"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الإقليمي الثاني حول: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة

العربية (عمان: المعهد العربي لإتماء المدن، 27-29 أبريل 2009)، ص. 07.

1.3.4.1.3. الانقلابات العسكرية: والتي كثيرا ما تكون المدخل الأسهل، لتغيير أنظمة الحكم في الكثير البلاد النامية، حيث شكلت عقيدة سياسية ثابتة تقوم عليها مجريات وتفاصيل الحياة السياسية، آخرها ما شهدته كل من ساحل العاج في سنة 2011، ومالي في سنة 2012. بما يعنيه كل ذلك من انفلات امني ومواجهات مسلحة بين أطراف النزاع، والتي تؤدي لؤاد مشاريع التنمية ومضاعفة الإنفاق العسكري، وخلق حركات تهجير إجباري داخل الحدود الإقليمية للبلاد أو حتى الامتداد خارجها، والذين يصبحوا مشردين دون مستقر مكاني ثابت ومأوى لائق، في وضع مؤجج لتنامي السكن العشوائي. أو اتجاه هذه الأنظمة الصاعدة حديثا والفاقة للشرعية الحكم، إلى طمأننة قاطني هذه المستوطنات على أوضاعهم، والتعهد بتزويد أحيائهم بالخدمات الضرورية، وهو ما يعتبر عامل مغذي لتزايد أحجامها واتساعها سكانيا وإسكانيا، مثلما حدث في البيرو إبان عهد الدكتاتور ODRIA، وغيرها من البلاد الأخرى كالشيلي والمكسيك ونيكارغوا...⁷⁶

1.3.4.2. الكوارث الطبيعية: وتصنف في خانة العوامل القهرية ذات الطابع الفجائي، والتي دفع اطراد زيادتها، إلى تصنيفها كشكل من أشكال التهديد الخطير "للسلامة في المناطق الحضرية" تحديدا، وذلك بتسببها في خلق مناطق منكوبة، والإضرار بمصائر الملايين من البشر سنويا.

1.3.4.2.1. البيانات الدولية حول الكوارث الطبيعية: قدر عدد الكوارث الطبيعية التي تعرض لها المجتمع الإنساني، على مدار الفترة الممتدة ما بين (1974-2003) بأكثر من 6367 كارثة، أين تزايد عددها من أقل من 100 كارثة في عام 1975، إلى حوالي 550 كارثة إنسانية في سنة 2000، مسجلة بذلك زيادة بنحو 04 أضعاف تقريبا عما كانت عليه في سنة 1975، حيث ترجح مجمل الاجتهادات الجاري تداولها اليوم، أن 90% من الكوارث الحاصلة اليوم، له صلة مباشرة بظاهرة التغير المناخي التي يشهدها العالم، والتي تعد المدن مسبب رئيسي لها باعتبارها مصدر مهم لتوليد الغازات⁷⁷.

1.3.4.2.2. أثر الكوارث على البلاد النامية: وعلى الرغم من فداحة الخسائر البشرية، التي تسفر عنها هذه الكوارث، والتي قدرت ب 02 مليون شخص متوفى، إلا أن نطاق تأثيرها لم يكن ليتوقف عند هذا الحد، حيث ألحقت أضرار بليغة بالبنى التحتية وممتلكات الأفراد، والتي قدرت ب 5.1 مليون فرد، كما تعرض ما مجموعه 182 فرد للتشرد⁷⁸، دون أن يكون ذلك سمة لحيز جغرافي بعينه، إلا أن البلاد النامية تبدو أشد تأثرا بتلك المجموعة من الصدمات المتكررة، والتي تتسبب في تدمير المساكن وترك الملايين بلا مأوى، ما يجعلها مضطرة للجوء إلى الحلول المؤقتة كالمأوى الانتقالي، في وقت يظل فيه مسار إعادة التأهيل عملية بطيئة وصعبة، تقف أمامها السلطات الرسمية عاجزة عن تداركها، وإعادة بعث الحياة الطبيعية بها، فتتحول المبادرات الاستثنائية إلى وضع إنساني قار، وباعث لوجود وامتداد مناطق الاستيطان الغير رسمي. أو النزوح صوب الأقاليم الأكثر أمانا

⁷⁶ . Alain Durand-Lasserre, L'exclusion des pauvres dans les villes du tiers-monde (Paris: L'Harmattan, 1986), p. 139.

⁷⁷ . مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص. 14.

⁷⁸ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعزيز الأمن والسلامة في المناطق الحضرية، تر. ديانا نغوي، عمان، ص. 16-17.

واستقراراً، حيث تشير البيانات مركز رصد النزوح الداخلي، إلى أن سنة 2010 شهدت نزوح أكثر من 42 مليون نسمة، جراء تعرضهم لكوارث طبيعية مباغتة، وذلك بزيادة قدرها 17 مليون نسمة عن السنة التي سبقتها، حيث تعدى حجم النازحين في باكستان والصين حاجز 26 مليون نسمة⁷⁹.

1.3.4.2.3. شواهدها: ومن الشواهد التي يمكن أن نوردتها هنا:

أ. **الفيضانات:** ومن أمثلتها نذكر، ما تعرضت لها البنين في 2010، بعد أن أغرقت الفيضانات 55 بلدية، وأدت لتشريد 680 ألف شخص، إلى جانب ما ألحقته من خسائر بالمساكن والبنى التحتية.

ب. **العواصف والأعاصير:** وهي وجه آخر من التهديد، الذي سبق له أن ضرب منطقة نرجس في البيرو سنة 2007، وغواتيمالا في يوليو 2010، مشكلة تهديداً لأكثر من 01 مليون ساكن، يعيشون في مأوى مؤقتة حتى الآن⁸⁰.

ت. **الزلازل:** كما دعت التحديات، التي أعقبت الزلزال الذي هز باكستان في سنة 2005، لوضع إستراتيجية للمأوى الانتقالي، تقوم على استخلاص مواد البناء من الركام المتبقي، وتوزيع الألواح الحديدية المموجة والمجففة على الأسر، لتستعمل فيما بعد كمواد للأسقف، حتى تتمكن الأسر من بناء مرافق المأوى الخاصة بهم⁸¹.

1.3.5. **عدم السيطرة على سياسة سليمة للسكن:** وتعد العامل الأكثر اشتراكاً بين كل الدول النامية، والذي يأتي كنتيجة لجملة من العوامل الاقتصادية، السياسية، الديموغرافية، الإدارية... والتي تحكم تسيير شؤون هذا القطاع بهذه البلاد.

1.3.5.1. **الفجوة السكنية:** وتعني شساعة الهوة بين حجم الطلب المتنامي سريعاً، ومعدلات الانجاز التي يتم تحقيقها، بما يجعل الحصول على وحدة سكنية أمر جد متعسر للكثير من ذوي الاحتياج الحقيقي.

1.3.5.1.1. **تعاظم الطلب على السكن:** ويأتي غالباً كمحصلة لتضافر مجموعة متنوعة من العوامل، من بينها نذكر:

أ. **إعادة التكوين الأسري:** أدى اتساع نطاق التغيير السوسيوثقافي، داخل النظم الاجتماعية القائمة على التصنيع، إلى ظهور ما بات يعرف بالأسرة النووية، وتحولها إلى خيار محبذ لدى فئة معتبرة من المتعلمين والنساء... بحسب ما تذهب إليه العديد من الدراسات، أبرزها تلك المنجزة من طرف "جون بونجارنس"، والتي قامت على معالجة البيانات المحصلة من 43 دولة، شاركت في برنامج المسوح الديموغرافية والصحية بين عامي (1990-1998)⁸²، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي لتعاظم حجم الطلب على السكن، بفعل عدد وحجم التفرعات الناشئة عن ذلك، والتي لا تعطي

⁷⁹ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، معالجة الحواجز التنظيمية التي تعوق توفير مأوى الطوارئ والمأوى الانتقالي، جنيف، 2011، ص. 3-6.

⁸⁰ هيئة الأمم المتحدة، النداء الإنساني: عملية النداء الموحد، نيويورك، 2010، ص. 5.

⁸¹ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مرجع سابق، ص. 16.

⁸² جون بونجارنس، حجم وتركيب الأسرة في العالم النامي، 2001، ص. 20-26. [En ligne]، <http://www.cbssyr.org/studies/st24>

(تصفح يوم 2011/11/23).

في ظلها الفرصة للأقارب والأهل للسكن والعيش معها في بيت واحد، ومن ثمة خلق مشكلة إسكانية لم تكن مطروحة بهذه الحدة، أمام تعثر مسار الانجاز وإخفاقه في مواكبة حجم الطلب المتزايد. وهو ما تذهب إليه أيضا دراسة الدكتور "فهد بن عبد الله الحريق" ومساعديه، حول معضلة الإسكان في المملكة العربية السعودية، والتي أكدت على أن وجود الأسرة الممتدة في حياة المجتمع السعودي، كان يسهم في تقليص حجم الطلب السكني بنسبة 20%، وذلك قبل أن يتراجع أثرها في مقابل تنامي محسوس لأسرة النووية، شأنها في ذلك شأن الكثير من المجتمعات العربية الأخرى⁸³.

ج. **انهيار المباني:** تشهد الكثير من البلاد النامية، ارتفاع متوسط العمر الافتراضي لجزء معتبر من حواضرها السكنية، الأمر الذي يجعلها آيلة للسقوط ومهددة بالانهيار كل يوم، وذلك لا سيما مع تداخل الاستعمالات، وعدم ملائمة هذه الأنسجة للتطور المسجل في مجال وسائل النقل، إلى جانب تفشي الإهمال في تنفيذ أعمال الصيانة والحفاظ على الطابع العمراني، حيث أسقطت الكثير من الحكومات، من برامج عملها إشكالية صيانة المباني والمحافظة عليها، في ظل عجزها على توفير البديل المناسب، والقادر على إيواء المرحلين في حالة إخلاء هذه المباني، حيث تشير التقديرات الرسمية في مصر، إلى أن عدد المساكن التي تتهاوى سنويا في أحياء السيدة زينب، وبو لاق... تتجاوز 2000 وحدة سنويا، وهو الوضع الذي دفع بالكثيرين منهم للنزوح صوب الأطراف، وإنشاء عشش وأكواخ في أسفل جبل المقطم. ومثل ذلك أيضا نجده في بلاد أخرى من بينها المملكة المغربية، حيث قدر عدد البناءات المهددة بالانهيار في سنة 2000 ب 90 ألف أسرة⁸⁴. وهو ما يزيد من مقدار الضغوط المسلطة على قطاع الإنتاج، العاجز أصلا عن إشباع حجم متطلبات السوق في الظروف الطبيعية.

د. **تصدع الموازنات الأسرية:** وتمثل عقبة مثبطة تحد من قدرات الأفراد، وتحجم من الخيارات المتاحة أمامهم، وتتسبب معها إرادتهم الساعية لتحصيل مساكن، عن طريق الالتجاء المباشر إلى السوق العقارية، وذلك في ظل تعثر الجهود الحكومية، وعجزها عن الوفاء بالحاجيات السكنية، وذلك أمام حقيقة أن أسواق الإسكان في العالم المعاصر، بات يحكمها منطق القدرة الشرائية للأفراد، في ظل انسحاب الكثير من الدول النامية من التدخل المباشر فيه، ليبقى الحل الوحيد الذي من شأنه حسم هذه المسألة، هو تعبئة الموارد المالية الخاصة، وحفز طاقاتهم في تحصيل المسكن، وهو الخيار الغير مكفول للجميع، وذلك في ظل غياب ضوابط دقيقة وآليات واضحة وفعالة، من شأنها تعزيز مقدرة الأسواق العقارية وتكييفها، على النحو الذي يمكنها من إشباع حاجيات محدودي الدخل. ومن الشواهد الدالة على ذلك، أن بذور ظاهرة السكن العشوائي في الإمارات العربية، لم تلوح وتتوطد كنتيجة لنقص المساكن، التي مازالت ما نسبته 14.1% منها شاغرة، بقدر ما ترجع إلى عامل انخفاض دخل

⁸³ أ.د. فهد بن عبد الله الحريقي، "الإسكان في المملكة العربية السعودية: تقدير الطلب على مستوى المناطق" مجلة جامعة أم القرى 02 (مكة المكرمة: جامعة أم القرى،

2004)، ص. 23.

⁸⁴ د. مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص. 27.

سكان هذه المناطق، وعجزهم عن الوصول لاقتنائها⁸⁵. الأمر الذي يجعلنا نشك في قدرة الجموع السكانية، على مباشرة عمليات البناء بطريقة فردية، حيث لا يعد العجز الذي يصيب الموارد الأسرية بالظرفي، كما أن تكاليف الإسكان تزايد بوتيرة كبيرة، تعد أضعاف ما تشهد المداخل الأسرية من تحسن، لتصبح بذلك بعيدة عن كل ذوي الدخل المنخفضة، الأمر الذي يزيد الأزمة السكنية تعقيدا.

1.3.5.1.2. قصور الانجاز السكني: ويعني تدني حجم الانجاز الفعلي، وعجزه عن الوصول

لإشباع متطلبات السوق العقارية، وذلك جراء ما يلي:

أ. تدني مخصصات برامج الإسكان: يرد جانب معتبر من مسئولية تعثر قطاع السكن، إلى تدني مخصصات برامج الإسكان، حيث يتعارض نمو الطلب على المساكن، مع ما أعتمد من قبل دوائر الانجاز، وذلك كمحصلة لعدم الاهتمام بالتوقعات والتقديرات الديموغرافية، وكذا التحركات المرتبطة بتغيير محل الإقامة في المدينة... مما يؤدي إلى عدم الاستعداد لها بالخطط والبرامج السكنية المناسبة، وذلك حتى تتوافق المنجزات مع الحاجيات الفعلية للسكان، وبالتالي تضيق الفجوة بين العرض والطلب⁸⁶، ولا نذهب في مسعانا هذا بعيدا لإثبات هذا القصور، فبحسب البيانات الرسمية التي توردها وزارة الإسكان البحرينية، نجد أن العدد التراكمي لطلب على الوحدات السكنية قد بلغ 48000 وحدة، في حين تستجيب الوزارة المعنية سنويا إلى ما لا يزيد عن 1500 وحدة، وهو ما يعني أن الاستجابة تكون في أحسن أحوالها هي 24% من مجموع الطلبات السنوية، و6% من العجز التراكمي⁸⁷، أما في المغرب فقد قدر العجز في سنة 2000 بنحو 700 ألف وحدة⁸⁸.

ب. تناقص اليد العاملة المؤهلة وتدني مردوديتها: يعتبر المؤهل البشري أحد عوامل تعثر الكثير من البرامج السكنية، التي يتم الإعداد لها واعتمادها رسميا، ضمن مخططات التوسع والتحديث الحضري، التي تشهدها البلاد النامية، وذلك جراء ما يلي:

❖ الفاقد في اليد العاملة: يسجل قطاع البناء، نقص فادح في نسب الممتهنيين المحترفين المنتسبين إليه، وهو الذي يقوم على الاستخدام الكثيف لعنصر العمل، جراء تطلب مشاركته في جميع مراحل وأشواط إخراج الوحدة السكنية إلى حيز الوجود، حيث يقدر النصيب النسبي للعاملين في هذا المجال، حسب بيانات العديد من الدراسات الاقتصادية المختصة ما بين 20-25%، وذلك من جملة الذين يؤدون الأعمال الفنية والإنشائية التي يتطلبها هذا القطاع، أي أنه يستأثر بمفرده بما حصته الربع إلى الخمس⁸⁹. وهي الحاجة التي تم إثارتها منذ عدة عقود خلت، خاصة بالنسبة لتلك التي تشهد ضخامة الاستثمار السكني فيها، بفعل الارتفاع المسجل في حجم الطلب الكلي، كما هو الحال بالنسبة لدولة

⁸⁵ . سعيد خطاب علي، مرجع سابق، ص. 79.

⁸⁶ . د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص. 15-16.

⁸⁷ . د. مصطفى بن حموش، "الإسكان الكسري... البديل"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن (الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 20-23 مايو 2007)، ص. 85.

⁸⁸ . د. مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص. 23.

⁸⁹ . د. إسماعيل إبراهيم الشيوخ درة، اقتصاديات الإسكان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 1988)، ص. 66.

الكويت، والتي قدر الفاقد من اليد العاملة في صناعة التشييد والبناء في سنة 1976، حسب نتائج الدراسة التي أجراها مجلس الوزراء، ب 12.9% من المهندسين، و 17.9% من الفنيين والمساعدين، و 22% من عمال الإنتاج، حيث تسبب ذلك وبشكل مباشر في توقف عدد كبير من منشآت صناعة وتشييد البناء، والتي انخفضت إلى 80 منشأة متبقية من أصل 170 مؤسسة كانت موجودة، أي بخسارة أكثر من 50% من إمكانياتها الإنتاجية وقت حصرها، وهو ما انعكس سلباً على وتيرة الانجاز، وتسبب في تعثر البرامج المسجلة حكومياً⁹⁰، ولم تكن مصر بحال أفضل من سابقتها، حيث نجد بأنها قد سجلت في غمرة حركة إعادة الاعمار، التي انطلقت بعد نهاية حرب 1973، ارتفاع محسوس في معدلات هجر العمالة لهذا القطاع، حيث تعدت 40% من مجموع القوى العاملة في سنة 1978⁹¹. والأمر ذاته ينسحب كذلك على كل من سوريا، السودان، الأردن، اليمن... وهو النقص الذي يمكن رده أيضاً إلى هجر النشاط في حد ذاته، من خلال توجههم تلقاء طلب العمل في القطاعات الصناعية، والتي كانت تشكل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية بهذه البلاد، جراء ما توفره من مزايا مالية وأمنية وبدنية. واليوم وأمام تغير الكثير من المعطيات السابقة، ومعاناة الكثير منها من ارتفاع معدلات البطالة في أوساطها السكانية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتغطية النقص المسجل، في اليد العاملة الشبه مؤهلة على وجه التحديد، الأمر الذي جعل الحاجة للعمالة الوافدة يعد مطلباً بديهي، من أجل تغطية النقص المسجل في هذا الإطار، وتدارك التأخر في معدلات الانجاز، وهو ما لا يبدو خياراً سليماً ومتاحاً دائماً بالنسبة لكل الدول، في ظل اصطدام هذا المسعى بالتكاليف المرتفعة، التي تبديها مقاولات البناء للبلدان المصنعة، والرائدة في هذا المجال كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا، و...م.أ.

❖ ارتفاع تكاليف اليد العاملة: كما يتأثر مسار الانجاز بزيادة التكاليف بعد ذلك، بفعل الارتفاع المسجل في أجور هذه العمالة، والتي يستوجبها توسع النشاط الإنتاجي من جهة، وبدائية وسائل وأساليب الإنتاج، حيث تشير في هذا الإطار عدد من الدراسات، إلى أن الأمور التي أصابها الزيادة قد حدثت في كل البلاد النامية، ولم تختلف مصر في شيء عن غيرها بعد أن بلغت المؤشرات القياسية للأجور خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 1961-1974 مقدار زيادة ب 437% في مارس 1974⁹². وهو ما ينعكس في النهاية سلباً على موازنات الانجاز، ويؤدي لتوقف ورشات البناء، فضلاً على لجوء أصحاب الأملاك لرفع الإيجار، لتغطية المصاريف وتحقيق عائد استثماري عالي.

ت. المضاربة والندرة في مواد البناء: تستأثر مواد البناء ب 37% من إجمالي الإنفاق الإسكاني، بحسب ما تشير إليه الدراسات المقارنة لأقسام تكاليف البناء⁹³، الأمر الذي يجعل منها مسألة جد هامة، يتوقف عليها السير الحسن لورشات الانجاز وتقدم الأشغال، حيث يعد توفرها

⁹⁰ عبد العزيز عبد الرؤوف الجرداوي، مرجع سابق، ص. 102.

⁹¹ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 118.

⁹² د. إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، مرجع سابق، ص. 130.

⁹³ د. إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، مرجع سابق، ص. 117.

بالكميات الكافية والأثمان المناسبة، عامل محفز لاستقرار تكاليف الانجاز، وبتالي النجاح في تنفيذ برامج الإسكان المسطرة، ويشجع كذلك المبادرات الفردية والخاصة، التي يتم الدفع بها إلى البروز أكثر فأكثر، بما يسمح في النهاية بالرفع من حجم الطاقة الإنتاجية لقطاع الإسكان، واحتواء حجم الطلب المتنامي عليه. غير أن الواقع لا يوحي بشيء من هذا القبيل، حيث كثيرا ما تعد الزيادات المحسوسة في أسعار وتكاليف انجاز، محصلة للزيادة المسجلة في مصروفات مواد البناء المتعلقة بها، وذلك تبعا لعدد من العوامل المحلية منها أو الخارجية، والتي سنأتي على ذكرها تاليا:

❖ الندرة وحدة الطلب: وتمثل سمة للكثير من أنظمة إنتاج هذه المواد في البلاد النامية، والتي سعت إلى نهج سياسة الاعتماد على الذات في توفير هذه المواد، في صورة ما أقدمت عليه كل من الأرجنتين، البرازيل، مصر، اندونيسيا، غانا، المغرب... في محاولة للتحرر من أشكال التبعية والاعتماد على الخارج، وتخفيض فاتورة الاستيراد الباهظة، من دون إمام أو تحكم كلي، في معادلة الإنتاج والطلب المتفاوتة سنويا، مما أدى لشساعة الفرق بين القدرات المحلية والكميات المطلوب رصدها للوفاء بالالتزامات الحكومية، الأمر الذي يعكس سلبا على سير منظومة الانجاز، ويؤدي لتأخر الكثير من المشاريع بعد ذلك.

❖ الاستيراد واضطراب السوق الدولية: وأمام حتمية استكمال مسار التنمية العمرانية، في ظل تعثر مسار تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواد الأولية، شكل اللجوء إلى الاستيراد الخيار الطبيعي، الذي من شأنه تعزيز متطلبات السوق المحلية، وتعزيز مقدرتها على تحجيم التضخم الذي تشهده الأسعار السارية المفعول من قبل المضاربين، إلا أنه لم يبدو تدرجيا كحل بقبالية مستدامة، بعد أن حافظ المشهد المحلي على ملامحه السابقة، من دون تغيير في أسعار المواد الإنشائية، أو تكاليف الكلفة للانجاز، وذلك بفعل طبيعة الأسواق الدولية والتي تخضع لجملة من المعطيات، أبرزها احتكار عدد محدود من الدول لمراكز الإنتاج، حيث ظل والى وقت قريب نسيبا، تتولى كل من أوربا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي سابقا مجتمعين، إنتاج ما يقارب من 72% من الاسمنت، و83% من الخشب، و92% من الحديد. إلى جانب الاضطرابات التي تشهدها هذه الأسواق، وعدم استقرارها على حال ثابتة، وذلك تحت وطأة ضخامة أعمال التطوير والتحديث العمراني، التي تستوجبها متطلبات التنمية المحلية، والرهانات الرياضية والسياسية الإقليمية منها والعالمية منها، على ما يجره ذلك من زيادة الطلب العالمي وارتفاع الأسعار، وهي المعطيات التي في ضوءها قفز سعر الطن من الاسمنت، الذي كانت تستورده الكويت من الاتحاد السوفياتي في سنة 1972 إلى حدود 42.7 دولار، وبفارق 8.3 دولار عن السعر الذي تم استيراده به في السنة التي خلت⁹⁴.

❖ المضاربة والاحتكار: وهي من الممارسات التي باتت تشكل معاملا ثابت، في تقويض كل الخيارات التي تستهدف تحقيق التوازن لسوق البناء، من خلال سعي المتعاملين الاقتصاديين

⁹⁴. د. إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، مرجع سابق، ص ص. 55-57.

والمستوردين وتجار الجملة والوسطاء، التحكم في دواليب ومقدرة السوق المحلية، ولا أدل على ذلك من واقع سعر الطن من الاسمنت، والذي سجل في سنة 1977 بعدد من الدول العربية، فارق زيادة يتراوح ما بين 6-23 دولار، في الوقت الذي كانت تتراوح فيه هذه الأسعار في العالم الغربي من 39-45 دولار،⁹⁵. وهي النسبة الإضافية من الأموال والتي سوف تدفع باتجاه تزايد أثمان وتكلفة الانجاز النهائية، وبالتالي تجاوز أسعار البيع لطاقة المستفيدين، أو تأخر أجل التسليم في حال تعذر مراجعتها.

ث. **ضعف التمويل:** عانت الكثير من البلاد النامية، من عدم قدرتها على التوصل لسن سياسات محكمة، من شأنها ضمان تمويل اللازم لاستثمارات قطاع السكن، الأمر الذي جعل من الأغلفة المادية التي ترصدها، تعاني من الشحة والضعف في الوفاء بكل حاجياته السكنية، وذلك بسبب:

❖ **انسحاب الدول من تمويل قطاع السكن:** ترتب عن تسارع خطى الإصلاحات السياسية والاقتصادية، التي بادرت بها الكثير من دول النامية تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية (كالبانك الدولي...)، إلى اضطرارها لتنفيذ برامج للتعديل الهيكلي طويلة الأجل، والتي كانت تدفع جميعها إلى تحجيم الإنفاق العام، ومراجعة هامش التدخل المباشر للحكومات في قطاع السكن، ودفعها لإعلان انسحابها من مسؤولياتها السابقة، وتحولها نحو تبني نهج وسياسات تمكينية، تقوم على تحفيز المبادرات الخاصة والقروض البنكية⁹⁶... مما أثر سلبا على المقدرة الإنتاجية لهذه الدول، والتي باتت تسجل تراجعا حادا في حجم الانجاز السكني، إلى جانب عدم تلائم البدائل المقترحة لخدمة كل الفئات السكنية، في ظل نوعية الضمانات التي تبديها مؤسسات التمويل العقاري، والتي تكون في الغالب غير متاحة لقطاع عريض من السكان، مما يؤدي إلى تفاقم واقع هذا القطاع أكثر مما هو عليه.

❖ **ضخامة النفقات العمومية:** وشكلت مطلب ملح واجه الكثير من البلاد النامية، في سياق الحرص الذي كانت تبديه من أجل التجاوب مع مطالب شعوبها الملحة، والارتقاء بمتطلباتها الحياتية في مجال: الصحة، التعليم، الأمن، المصالح والهيئات الإدارية... وهي التي تعد في نهاية المطاف استثمارات غير منتجة اقتصاديا، وهو ما أدى لارتفاع الإنفاق الموجه لهذه الخدمات، حيث تشير إحصائيات البنك الدولي في هذا الصدد، إلى أن تكاليف الخدمات العامة للبلاد النامية ذات الدخل المنخفض، قد ارتفعت نسبتها من إجمالي الناتج المحلي، من 8% إلى 11% فيما بين سنتي (1960-1980)، أما في البلاد المتخلفة ذات الدخل المتوسط، فقد ارتفعت هذه النسبة من 11% إلى 14% خلال نفس الفترة، مستثنية في ذلك قطاع السكن من هذه النسبة، والذي لم يبدو حيويا في تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود. كما صاحب ذلك، نمو العمالة في القطاعين الخدماتي والإداري، بما يعنيه ذلك من زيادة بند الأجور في الموازنة العامة، حيث أصبحت تمتص 25% من الإنفاق العام في بعض

⁹⁵ د. إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، مرجع سابق، ص. 120.

⁹⁶ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، استراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى المساعدة للفقراء، الدورة 19، نيروبي، مايو 2002، ص.

الدول الإفريقية، و17% ببعض دول أمريكا اللاتينية، وذلك في ضوء ضعف الموارد الضريبية لهذه الدول، مما تسبب في عجز الموازنات العامة والتي أخذت في الاتساع عاما بعد الآخر⁹⁷.

❖ ضخامة الإنفاق العسكري: يعد أحد العوامل، التي تقف وراء خفض التمويل المالي، المتاح لقطاع التنمية العمرانية والإسكان في هذه البلاد، وهو الذي يتم غض الطرف عنه وتقادي إثارة أي تساؤلات بشأنه في غالبية الدول المتخلفة، بسبب حساسيته السياسية والأمنية والإستراتيجية، وهو الذي عرف اتجاه نحو التزايد المستمر، حيث قفز من 13.6% في الفترة (1950-1953)، إلى 16% في الفترة (1978-1981)، قبل أن يصل إلى 22.5% بعد ذلك⁹⁸. مشكلة بذلك خصما على إمكانات النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة في شتى المجالات، وهي المعطيات التي لا يبدو أنه قد تغير منها شيء، في ضوء المخاطر السياسية والأمنية التي مازال سارية المفعول.

1.3.5.1.3. ضبابية واضطراب السياسات السكنية: وهي الضبابية التي تعكس عدم وضوح الغايات، وتضارب الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الكثير من الدول النامية، كنتيجة لاستعجال تحقيق الانفراج المرجو، بعيدا عن كل قراءة دقيقة لمكونات وخصوصية الواقع المحلي.

أ. تعقد وغموض التشريعات العقارية والعمرانية: تلعب القوانين والتشريعات العمرانية في أحيان كثيرة، دور المؤثر السلبي الذي يزيد من تعميق أزمة السكن، نتيجة حالة الجمود ألقسري التي يتسبب فيها، بفعل عدم تناسبها مع معطيات الواقع المحلي والتغيرات التي تنتابه، حيث نجد مثلا أن قانون "منع الاتجار بالأراضي"، الذي أصدرته الحكومة السورية في سنة 1972، قد بقي من دون أي أثر يذكر، رفقة قوانين أخرى تلتها، أبرزها قانون اعمار العرصات الصادر في سنة 1974، وقانون التوسع العمراني لسنة 1979، وكذا قانون رقم 26 لعام 2000، بعد أن فشلت جميعها في خفض أسعار الأراضي المعدة للبناء⁹⁹. وفي تأكيد آخر لهذا التعقيد، الذي يطبع النصوص القانونية في الكثير من البلاد النامية، نجد أن إجراءات التخطيط والدراسة وتسجيل الملكية في تنزانيا، تتطلب 08 سنوات، في حين يتطلب تخصيص الأراضي لأغراض الاستخدام الحضري 07 سنوات. أما في المكسيك، فإن إجراءات تنظيم الأصول بالمدن الصغرى، تستغرق 6000 يوم وحوالي 96 إجراء روتيني، وتكاليف تصل إلى 88 ألف دولار أمريكي. وفي غواتيمالا تستغرق عملية تسجيل قطعة أرض، والحصول على تراخيص بناء 12 عاما، إلى جانب تكاليف هي أكثر بضعفين من معدل الدخل الفردي فيها¹⁰⁰.

ب. إحجام القطاع الخاصة: دفع عجز الجهات الرسمية، عن توفير الإسكان اللائق بالحجم المطلوب، إلى بروز توجه عام يدعو إلى فسخ المجال أمام القطاع الخاص الوطني المنظم، ليسهم في رفع حجم المعروض السكني، وهو التوجه الذي لقي صدي إيجابي في الكثير من البلاد النامية، والتي

⁹⁷. د. رمزي زكي، المرجع السابق، ص. 345-352.

⁹⁸. د. رمزي زكي، المرجع السابق، ص. 366-368.

⁹⁹. المركز الاقتصادي السوري، مشكلة السكن في سوريا... واستمرار الأزمة: تقرير خاص، دمشق، 2007، ص. 07.

¹⁰⁰. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نظرة على الاقتصاد الحضري الغير رسمي، تر. ديانا نغوي، عمان، يونيو 2007، ص. 08.

سارعت لمباركة هذا الخيار، وإيثاره بحصص هامة من طلبات السوق المحلية، والتي قدرت ب 80% في تونس والأردن، و 40% في سوريا و 60% في العراق¹⁰¹... غير أن هذا التعاضم وتوسع حجم مساهمته في تنمية قطاع السكن، لم يتحقق معه المأمول من ورائه، بعد أن عجز عن تقديم العدد الكافي من الوحدات السكنية المطلوبة، وباتت معه ملامح الإخفاق جلية للعيان، جراء:

➤ حداثة هذه الشركات في مجال التعهدات، في ظل اتساع ميدان الأعمال تجعلها غير قادرة على تنفيذ ما يوكل إليها من أعمال إنشائية.

➤ التعقيدات الإدارية جعلت الاستثمار العقاري، من الأعمال الشاقة والمنفرة للمستثمرين.

➤ انخفاض العائد الاستثماري في مجال الإسكان بصفة عامة، والذي لا يتعدى في الكثير من الأحيان نسبة 2%، مقارنة بالعائد المتوقع من الأنشطة الأخرى كالأشغال العمومية مثلاً.

➤ تباين الأهداف والأولويات، حيث يأتي الربح المادي كأولوية بالنسبة للقطاع الخاص، بينما يمنع ذلك وفقاً لوجهة النظر الحكومية، الباحثة عن قيمة مضافة اجتماعياً وسياسياً¹⁰². وهو ما عجل بهجرة نسبة كبيرة من مؤسسات القطاع الخاص، لسوق الإسكان الاقتصادي نهائياً، وتحول من بقي منها إلى عبأ إضافي، سواء من خلال انغماسه في عمليات المضاربة التجارية بالأراضي، أو توجيهه نحو الاستثمار في الإسكان الفاخر، وهو ما أدى لحدوث وفرة في عدد الوحدات المنجزة، في مقابل العجز عن اقتنائها من قبل متوسطي الدخل، مما يعني أنه لم يكن بديل ولا مكمل للجهود الحكومية.

ت. فشل خيار السكن التعاوني: كما لجأت دول أخرى في سياق سعيها لتعزيز قدراتها في مجال الانجاز السكني، إلى العمل على تشجيع السياسات التمكينية، والتي تراهن على حفز الجهود والمبادرات السكنية المنتظمة، والتي تقوم على إنشاء الجمعيات التعاونية، والتي تتولى بنفسها عملية انجاز السكن، وذلك عبر توفير كل الدعم والرعاية الممكنة له، كتزويدها بأراضي البناء وبأثمان رمزية، مع تقديم المساهمة والمشورة الفنية لها، وكذا تيسير حصولها على القروض بفوائد منخفضة، وتذليل العقبات الإدارية التي تعترضها... ليتم بعد ذلك توزيع المساكن على أعضاء الجمعية التعاونية، بالاستناد إلى بعض المعايير الملائمة¹⁰³. مثلما جرى العمل به في كل من العراق، الأردن، سوريا، تونس، مصر... والتي حفزها نجاح بعض التجارب الأولية في تحقيق أهدافها، على السماح بتوسيع نطاق هذه المبادرات أكثر، غير أن مجموع الصعاب التي يئن تحت وطأتها قطاع السكن في هذه البلاد، جعلته عاجزاً عن التطور أكثر وفاقداً لصلته بالواقع المعيشي، والتي من جملتها نذكر:

➤ معاناة الكثير منها من سوء التنظيم الداخلي ومفاسد الإدارة المحلية.

¹⁰¹ د. إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، مرجع سابق، ص 61-62.

¹⁰² حسين محمد أبو بكر، "المشاركة بين مطوري القطاع الخاص والسكان كمدخل وأداة فاعلة في تطوير وتنمية المناطق المتدهورة بالمدن: تجربة مشروع جبل عمر بمكة المكرمة وجنوب الجامعة بمدينة جدة"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن (الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 23-20 مايو 2007)، ص. 399.

¹⁰³ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 124.

➤ لم يترافق مع تأمين الأطر القانونية المناسبة له، كقوانين الاستثمار، الرهن العقاري،...
➤ تعقد الإجراءات الإدارية وما يتبعها من تأخر أشغال البناء، وارتفاع أسعار مواده، وبتالي تحميل المكتتبين أعباء وتكاليف إضافية، مما يجعله بعيدا عن قواعد السكن التعاوني.
➤ صعوبة تأمين عقار سكني بأسعار منخفضة، حتى تشجع على تحمل باقي تكاليف الانجاز¹⁰⁴.

1.3.5.2. المضاربة بالعقار: وتمثل مصدر آخر للتعقيدات التي يعاني منها قطاع السكن في البلدان النامية، حيث تسهم في توجيه الطلب على السكن صوب الأنماط الهامشية المتدنية، وذلك من خلال تضخم أسعار العقار المبني منه والشاغر، بمعدلات أكبر بكثير من أسعارها الحقيقية، مستتدة في ذلك إلى جملة من المعايير المنافية لكل الأعراف الاقتصادية المعمول بها، مستفيدة من طبيعة خواصها التجارية، والتي تجعلها أهم السلع الوسيطة التي تدخل في عمليات الانجاز، والتي لا يمكن بدونها الوصول إلى تشييد الوحدات السكنية، كما أنها تعد سلعة غير متجددة، ولا تدر دخلا سنويا مثل العقار الفلاحي، الأمر الذي يجعل من قيمتها تكمن فيما يتوقع لها أن تحققه من أرباح، لو تم إنشاء مباني ومنشآت فوقها، وهو ما جعلها المجال المفضل للاستثمار السهل والسريع، باعتبار أن الربح فيها أكثر تأكيدا مما قد يحدث في حالات الاستثمار الإنتاجي، وذلك في ظل:

أ. العجز الحكومي عن التدخل وتسقيف سعر العقار

ب. غياب العروض العقارية، في ظل تحكم أقلية في أسعار الأراضي الفضاء، داخل مناطق التوسع والامتداد الحضري، رغم اشتداد الطلب عليها.

ت. تحولها إلى أسلوب مفضل لغسيل الأموال، ودفع شبهة الثراء السريع.

هذه الوضع، يدفع إلى بروز سوق عقارية موازية روادها السماسرة والمضاربين، الذين تولوا تحويل الأراضي الزراعية المتاخمة للمدن، عن مقاصدها الأصلية بعد شرائها من عند ملاكها، والقيام بتقسيمها وبيعها بطريقة غير شرعية، إلى المحتاجين للإيواء البسيط والسريع¹⁰⁵، حيث يتم التعاقد عليها عرفيا، مستفيدين في ذلك من الثقل الاجتماعي للسكان، أمام محدودية الفعالية القانونية، وعدم تجرأ السلطات غالبا على استفزاز السكان، وبتالي إبقاء الأمر على ما هو عليه، مما يزيد في تحفيز المهاجرين وفقراء المدن، الراغبين في تملك سكن هروبا من جحيم أسعار الإيجار.

1.3.5.3. دور الإيجار في تعميق مشكلة السكن: التأخر المسجل في الاستجابة لطلبات

السكن، وطول مدة الترقب التي تتطلبها عملية تحصيل التملك، أرغم الكثير منهم على تسيير شؤونهم الخاصة، وذلك عبر الالتجاء إلى طرق أبواب الإيجار. لكن هذا الأخير، وأمام تصاعد حجم الإقبال عليه، تحول إلى هاجس إضافي زاد من تفاقم الأزمة، على نحو ما هو آتي عرضه:

1.3.5.3.1. الغلو في أسعار الإيجار: حيث سجلت ارتفاع مهول خلال العقود الماضية، ما

جعلها تحتل الصف الثاني في بنود الإنفاق خلف الطعام، متقدما في ذلك على كل من الصحة والتعليم

¹⁰⁴. المركز الاقتصادي السوري، مرجع سابق، ص 5-6.

¹⁰⁵. د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص 19-25.

والملبس... ومنافيا بذلك لكل المعايير والتوصيات الدولية، والتي تؤكد على وجوب أن لا تتعدى نسبة الإيجار 25% من الدخل الأسري. ويتأكد ذلك في ضوء البيانات التي رصدتها عدة دراسات، والتي تشير إلى أن أسعار الإيجار في الكويت مثلا، قد تضاعفت خلال العقد السابع الماضي، بشكل قارب 300% عما كان عليه الحال في سنة 1973، حيث قفز إيجار المسكن المكون من غرفتين، من 30 دينار كويتي إلى 90 دينار، وقس على ذلك بالنسبة لباقي أسعار الإيجار الأخرى¹⁰⁶.

1.3.5.3.2. تناقص عروض الإيجار: التدخل الحكومي الهادف، لإعادة ترتيب العلاقة القائمة بين المستأجر والمؤجر، بما يصون حقوق المستأجرين ويحد من سلطة الملاك في فرض منطقتهم التجاري، وذلك عن طريق التشريعات الناظمة لهذه المسألة، لم يكلل بأي أثر ايجابي وفقا لما ذهبت إليه، دراسة أحمد منير سليمان عن "الإسكان والتنمية" في سنة 1996، والتي كشفت عن مقدار الفشل الذريع الذي خلصت إليه مساعي العديد من الدول الإفريقية، والتي حاولت التحكم في آليات سوق الإسكان، والحفاظ على القيمة الايجارية للوحدة السكنية، حتى تتناسب مع موارد الطبقات محدودة الدخل، مما أدى لانكماش مبادرات القطاع الخاص¹⁰⁷، وتراجع حجم عروض الإيجار لحد الشح، إلى جانب بروز الكثير من الممارسات السلبية (ابتزاز، تحايل...)، بغرض الحصول على عائد مالي كبير في فترة وجيزة، وهو ما تؤكد بيانات المركز الاقتصادي السوري، والتي تشير إلى أن عشرية التسعينات، عرفت وجود أكثر من 438.000 مسكن شاغر، يأبى سكانها تأجيرها بسبب سوء العلاقة الايجارية، مساهمة بذلك في ارتفاع أسعار العقار إلى حدود 300% في سنة 2003¹⁰⁸، وهو التأكيد الذي يتكرر بكل من الحالة المصرية، والأردنية، وغيرها من النماذج التي أتبعته في البلاد النامية.

1.3.5.3.3. تشريد السكان: هذه الأوضاع، تترك الأسر متوسطة الدخل، مجبرة على البحث عن سبل بديلة، تجنبها مخاطر التشرد والمبيت في العراء، وهو ما تتيحه لهم الأحياء المتخلفة، وفقا لما أثبتته الدراسات التي أجريت بالعديد من المدن الأمريكية، والتي أكدت على أن ارتفاع القيم الايجارية، زاد في الإقبال على المساكن القديمة والمهجورة، والمصنفة من الناحية القانونية على أنها غير ملائمة للسكن الأدمي¹⁰⁹. حيث توفر لهم هذه البيئات وحدات غير رسمية، تفتقد إلى الشرعية التملك والانجاز، لكنها تمكن قاطنيها من منفعة أقل ولفترة زمنية قد تطول أو تقصر.

1.3.6. قصور أحكام التخطيط والتسيير الحضريين: تستهدف المخططات العمرانية بوصفها أدوات للتنظيم المجالي وتسيير التوسع العمراني، الوصول إلى أفضل استغلال ممكن للفضاء الحضري، غير أن واقع تجربة البلاد النامية يناقض هذا المعطى، باعتبار أن التخطيط الكثير ما يتحول، إلى عامل محفز على نمو العمران الغير شرعي، على نحو ما سنراه في التفاصيل الآتية:

¹⁰⁶ عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوي، مرجع سابق، ص. 93.

¹⁰⁷ د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص. 17-18.

¹⁰⁸ المركز الاقتصادي السوري، مرجع سابق، ص. 04.

¹⁰⁹ د. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 207-208.

1.3.6.1. العجز عن استخدام الحيز بشكل قابل للاستدامة: ويقصد به هنا ضعف محتواها

الفضائي، وعدم قدرتها على الاستفادة من العقار بالشكل الأفضل، للاعتبارات التالية:

1.3.6.1.1. تخصيصات عقارية خارج نطاق خدمة محدودي الدخل: والذي يعكس مدى سداجة مكوناته التنظيمية والتي لا تراعي التلاؤم المفترض مع طبيعة الحاجة المحلية، بقدر ما تراعي مسائل أخرى لها علاقة بالاستثمار والتنظيم وشروط البناء... وهي المسائل التي تقع خارج دائرة اهتمام السكان من جهة، وتقوم حجم طاقتهم في حالة السعي للالتزام بها، الأمر الذي يجعل منها خارج نطاق الخدمة، مؤجلة الاعتماد إلى إشعار غير معلن، كما هو الأمر مع الحالة الأردنية، حيث أظهرت نتائج استطلاع ومسح الأراضي السكنية لعام 1998، أن نظام أحكام الأبنية والتنظيم الصادر في سنة 1985، قد أوجب تقسيم المناطق السكنية إلى أربعة أصناف (أ، ب، ج، د) والتي تختلف فيما بينها حسب الكثافة المقدرة، ونوعية ومساحة البناء على القطع السكنية، بحيث لا تزيد نسب البناء عن حد 36%، و 40%، و 48%، و 52% على التوالي، مع حدود دنيا لمساحة الأراضي تقدر ب 1000م² للحيازات من صنف (أ)، و 750م² للحيازات من صنف (ب)، و 500م² للفئة ج، و 250م² للفئة د¹¹⁰. وهو ما أوجد نوع من الاختلال الواضح المعالم في سوق الأراضي السكنية، نظير الاتساع المسجل في حجم المساحات المنظمة، والذي أدى إلى عدم كفاءة توزيع فئات التنظيم، وهو ما أوجد ندرة عالية في المساحات الصغيرة باستعمال الصنف (د)، والتي تعد الأكثر ملائمة لمتطلبات الأسر ذات الدخل المتدنية، مع وجود فائض مفرط في الأراضي السكنية كبيرة المساحة من الصنفين (أ، ب)، في حين لا تكاد توجد مساحات منظمة باستعمال السكن (هـ) والسكن الشعبي، والتي تلائم أكثر الأسر الفقيرة جدا في المجتمع الأردني، وهو ما أدى بنسبة كبيرة منهم والتي تزيد عن 30% إلى البناء خارج حدود التنظيم¹¹¹. ولا يمثل هذا الوضع استثناء، حيث ساد الأمر ذاته في المشهد الحضري بالكويت، قطر والسعودية، والذي جر معه لاحقا لاستنزاف الأراضي الصالحة للبناء والتشييد، وذلك بسبب الأخذ بسياسة التوسع الأفقي وتوزيع القسائم ذات المساحات الكبيرة، والتي تتراوح ما بين 750-1000م²، مما أدى إلى زيادة الطلب على المعروض من الأراضي وبالتالي لارتفاع أثمانها لاحقا¹¹²، وخاصة في ظل أساليب الاحتكار المتبعة من قبل الكثير من الأطراف، الباحثة عن الاستفادة من الربح الذي تدره عليهم لاحقا.

1.3.6.1.2. جمود المخططات وإغفالها لتباين الأقاليم: وهو المعيب الثاني الذي يرتكب من قبل

القيمين على استصدار نماذج المخططات وإعداد البرامج العمل واستراتيجيات التطوير، حيث أن ما يتم تنصيبه وسنه يعد بمثابة وحدة معمة ومرجعية ثابتة لكل الأقاليم، بصرف النظر عن مكوناتها البشرية، وطبيعتها الجغرافية، والتباينات المسجلة فيما بينها صناعيا... مما يتسبب في إحداث نوع

¹¹⁰ أحمد حسين أبو الهيجاء، "نحو إستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي: حالة الأردن" مجلة الجامعة الإسلامية 01 (غزة: الجامعة الإسلامية، 2001)، ص. 19.

¹¹¹ غالب العزة، مرجع سابق، ص. 03.

¹¹² عبد الرؤوف عبد العزيز الجرذوي، مرجع سابق، ص. 92-93.

من الارتباك، الذي سرعان ما تظهر آثاره في الممارسات بعد ذلك، ومن أبرز الأمثلة التي نسوقها لذلك، قانون التخطيط العمراني في مصر، والذي نجده لا يفرق بين مدينة وأخرى ولا بين منطقة وأخرى، حيث تعامل منطقة متميزة مثل الزمالك بنفس معاملة منطقة شعبية مثل إمبابية، أين تعد نسب الأشغال التي حددت في القانون مرتفعة، إذا ما قورنت بارتفاع أسعار الأراضي، وهي التي تعادل 10% من إجمالي تكلفة البناء، وهو ما دفع بنسبة كبيرة من الناس للتوجه للمناطق الغير رسمية، لتلافي دفع الرسوم واستغلال أكبر مسطح ممكن في البناء¹¹³.

1.3.6.2. أسبقية حركة العمران على حركة المخططات: أبانت نتائج الدراسة، التي أعدت

من طرف "البنك الدولي"، حول الأنماط الحديثة للنمو الحضري، عن عمق الفجوة المسجلة بين حركتي كل من التخطيط والعمران، والأخاذة في الاتساع أكثر فأكثر، الأمر الذي حولها من أدوات توجيه وتأطير، لمسار الحركية العمرانية داخل المدن، إلى مجرد للتعاطي مع الوضع القائم، من خلال التسوية وتقنين ما هو وجود كخيار حتمي. وذلك في ضوء المعطيات المسجلة والتي تعد النمو الحضري الحديث يتزايد كونه كثيف الأراضي، حيث يتزايد الحيز العقاري الذي تشغله المحليات الحضرية اليوم، بسرعة أكبر من سرعة تزايد عدد سكان الحضر أنفسهم، ذلك أن استمرار التحسن المسجل في سبل الانتقال، جعل المدن تتجه لاستخدام المزيد من الأراضي لكل شخص، حيث أنه من المنتظر خلال الفترة ما بين 2000-2030، أن تنمو مناطق العمران في المدن التي يضم كل منها 100 ألف/ن بنسبة 175%، والتي سيكون العالم النامي منها 03 أمثال ما هي عليه اليوم، أين يصبح 600 ألف/كلم² في العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن، في الوقت الذي يشغل فيه هذا الحجم من سكان المدن اليوم، ما مجموعه 400 ألف/كلم² يوجد نصفها في العالم النامي، حيث تشهد مدن هذا الجزء تواجد عدد أكبر من السكان، ولكنها تحتل مساحة لأقل لكل ساكن من ساكنيها¹¹⁴، وهو الامتداد الذي سينجم عنه مزيج من مختلف أنواع الضغوط على توسع الأراضي.

1.3.6.3. إغفال التخطيط لكيفية التعامل مع العشوائيات: ومن المأخذ التي تلاحق التخطيط

الحضري، وتمس بمصداقيته كأداة يراد منها التحكم في مسار التوسع العمراني وتبعاته، والتي يكون لها الأثر المباشر بضعف محتواه الفضائي، وهو القدم المسجل في نصوصه التنظيمية، والتي تجعل منه عاجزا عن التجاوب مع متطلبات العصر الحديث، ومنها مسألة العشوائيات، حيث تسجل الدراسات الحضرية في هذا الشأن، عدم تعرض النظم القانونية المؤطرة لحركة العمران، في الكثير من البلاد النامية لمشكلة التجمعات العشوائية، رغم تواجدها كواقع جلي للعيان، ومن الشواهد الدالة على ذلك، نجد بأن القانون رقم 79 والذي أقر من قبل الحكومة الأردنية سنة 1966، أي بعد حوالي 20 سنة من إعلان تأسيس الدولة، ورغم أن مسائل السكن والعمران شكلت انشغال الرئيسي للسلطات السياسية، وخصوصا مع زحف الآلاف من الفلسطينيين إلى الأردن بعد سنة 1948، إلا أنه لم يشر

¹¹³. أحمد حسين أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص. 13.

¹¹⁴. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم، عمان، 2007، ص ص. 46-47.

صراحة إلى كيفية التعاطي مع هذا الواقع المستجد، برغم التعديلات الكثيرة التي أدخلت عليه في السنوات اللاحقة، إلا أنها لم تشر هي أيضا إلى كيفية التعامل مع هذه المشكلة¹¹⁵، مما سمح بالمزيد من الاستيلاء والتوسع العشوائي للسكن.

1.3.6.4. محدودية منظومة الرقابة والتصدي: ويتعلق الأمر هنا، باستجلاء أثر ودور

أجهزة التخطيط والتسيير الحضري في نشأة هذه المأساة والتعامل معها، والذي يقوم على التسامح أحيانا والتأخر في مباشرة الإجراءات الردعية التي تعقب خروجها إلى العلن أحيانا أخرى، وهو ما يمكن رده حسب بعض الدراسات المختصة، إما إلى عدم الالتزام بتأدية المهام المنوطة بها، أو اختلال يعترى حسن سير منظومة التصدي وآليات نشاطها.

1.3.6.4.1. التوطأ الرسمي: وهو محصلة نهائية لحجم التخبط الذي ترزح تحته، الدوائر

الرسمية المعنية بتنفيذ السياسات في البلاد النامية، في كيفية النظر والتفاعل مع هذه المسائل، في ظل عدم قدرتها على حسم خياراتها الكلية منه، وهو ما ينعكس بشكل سريع ومباشر بعد ذلك، في نزوعها إما إلى عدم إيلائه الاهتمام الكافي، أو التغاضي الفاضح على هذه التجاوزات، من خلال الحيلولة دون تفعيل التدابير الاستعجالية، لحماية الأراضي المستغلة بطريقة غير شرعية... والتي تظهر نوع من الرفض الرسمي، وعدم الرضا على المآل الذي انتهى إليه المشهد الحضري، بشكل يجعل منها تتسبب في تغذية عوامل نشوئه على الاستمرار، على الرغم من تباين الطابع الذي ينطوي تحته هذا التوطأ، والذي قد تغلب عليه معطيات القصدية الغير معلنة، التي أملت معطيات الفشل والعجز عن تغيير الوضع القائم، ولا سيما بالنسبة لمجموعة البلدان المرهقة اقتصاديا واجتماعيا... مما يدفع بها إلى الاستسلام له¹¹⁶، وبالتالي العمل على عدم إثارة مشاعر قاطني هذه المستوطنات، على ما يجره ذلك من نقمة عليها بفعل عجزها عن إبداء تكفل حقيقي بهم، أو يتخذ الطابع العفوي والمبرز لمدى تجذر الجهل، وعدم إمام النخب السياسية وقدرتها على تقدير حقيقي لأبعاد المسألة الحضرية، من خلال عدم الإقرار بالتحضر والتعاطي معه كاتجاه ايجابي، يتجلى في عدم رغبتها المعلنة في الاستعداد لحدوث توسع حضري يمكن التحكم فيه، وكذا تحجيم مكانة التخطيط الحضري والإقليمي والتراجع عنهما، بعد أن خفضت بلدان كثيرة أولويته لديها، كاستجابة لسياسات التكييف والتعديل الهيكلية التي جرت إليها¹¹⁷.

1.3.6.4.2. وهن أجهزة ومجالس الحكم المحلي: وتعد أجهزة للحكم والتنظيم المدني، تتمتع

بتقويض قانوني وصلاحيات تنفيذية، تخول لها التدخل والإشراف المباشر على الشؤون والمتطلبات الحياتية، وذلك ضمن حيز إقليمي محدد ومعرف، بما فيها إعداد ومتابعة انجاز المخططات العمرانية ومسار تنفيذه والتقيدها بها، وبالتالي التحكم في معادلة التوسع العمراني داخل حدودها، إلا أن واقع

¹¹⁵. أحمد حسين أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص. 15.

¹¹⁶. د. محمود الكردي، مرجع سابق، ص. 246.

¹¹⁷. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم (مرجع سابق)، ص. 52-53.

التجربة السارية في الكثير من البلاد النامية، يشير إلى تعاظم مسئولية أجهزة الحكم المحلي في نشوء تلك المناطق أولاً، ثم العجز عن التعامل معها بعد ذلك من خلال تطويقها حجماً ومساحة، والحيلولة دون توسعها إلى خارج الدائرة التي نشأت فيها، ومن ثمة التعامل مع هذا المعطى من خلال عمليات الإزالة¹¹⁸، أو ترقية هذه البيئات واستقرارها لعقود طويلة بعد ذلك، بفعل عدم قدرتها على التحكم واستثمار مخططاتها العمرانية، في توجيه الهياكل الحضرية الوجهة الصائبة، وكذا تطبيق القوانين والنظم المعتمدة في حماية حيازاتها العقارية ونطق امتدادها المستقبلية، إمال:

- تعرض قدراتها التخطيطية والإدارية الهزيلة أصلاً لضغوط متزايدة مع زيادة عدد سكانها¹¹⁹.
- شساعة المساحات الأراضي التي يصعب السيطرة عليها كلياً وتغطيتها¹²⁰.
- ضعف مواردها المالية، لا يسمح لها بتخصيص برامج قادرة على تلبية الحاجيات السكانية.
- كما أن الكثير من العمليات والتدابير لا تأخذ طابعاً جدياً، بسبب عدد من الاعتبارات المتعلقة بالمحاباة السياسية أو الشخصية... أو قضايا الفساد والتقاوس التي تتورط فيها هذه الهيئات¹²¹، وهو ما يفسح المجال أمام هؤلاء المهاجرين، لحيازة تلك الأراضي بدون وجود أي رادع يذكر.

1.3.6.4.3. مركزية قرارات التدخل: ويعد عامل مباشر في تأخير صدور قرارات التدخل ضد هذه المستوطنات، ذلك أن الخيار المركزي يجعل من المستحيل أن تقوم وحدة مركزية، مهما كان وزنها الاستراتيجي وزادت إمكانياتها ومواردها البشرية، بالاطلاع على جميع قضايا البلد والقدرة على فهمها ومعالجتها بأوقات زمنية معقولة، حيث تتحول هذه المركزية إلى مضرة سواء فيما يتعلق بالمشاكل اللازم حلها على مستوى المناطق العشوائية، أو أي قضية تخطيطية من نوع مختلف¹²²، وهو الرأي الذي يدعمه تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والذي يشير إلى أن هناك أدلة كثيرة تؤكد: "أن السياسات المتبعة والمؤسسات الشمولية التي تم إنشاؤها لتلبية المتطلبات المحلية، تعد ذات دور رئيسي في تحديد ما إذا كانت هذه الأحياء الفقيرة، سوف تشهد نمواً أو أنها سوف يتم ترقيتها أو تجاهلها ضمن الخطط والسياسات التنموية الوطنية"¹²³.

هذه اللمحة الموجزة، عن عوامل الكامنة وراء نشأة ونمو السكن الهش، تبين بوضوح أنه محصلة نهائية لتضافر وتفاعل عدد من العوامل، الأمر الذي يجعل منه مشكلة متعددة الأبعاد من ناحية أولى، وذات طابع نسبي في حضورها وتجسمها من مجتمع لآخر، في ظل عدم إمكانية الجزم بسيادتها المطلقة في كل المجتمعات، من باب أن التشابه الظروف والمسببات... التي شهدتها مجتمعات العالم النامي أمر جد وارد، ولكن التطابق التام في كل التفاصيل أمر غير قائم، في ضوء تباين معطى الخصوصية الاجتماعية، والتاريخية... من مجتمع إلى آخر.

118. د. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 240.

119. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم (مرجع سابق)، ص. 02.

120. د. محمود الكردي، مرجع سابق، ص. 246.

121. د. سلوى سقال وعمر وصفي مارتيني، مرجع سابق، ص. 125.

122. أحمد حسين أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص. 16.

123. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 204.

1.4.1. السكن الهش في الجزائر أو الوجه الآخر للأزمة: اقترن نشوء وتنامي السكن الهش في

الجزائر، بمجموعة واسعة من العوامل المباشرة وغير مباشرة، والتي أدت إلى ترتيب البيئة الخصبة والمناخ الملائم، لنشوئها ومن ثمة استمرارها عبر فترات زمنية متوالية، حتى باتت إحدى أوجه التعمير والاستقرار في تجمعاتنا الحضرية، والتي على الرغم من تقاطعها مع نظيرتها من دول العالم الثالث، إلا أن هناك من الاختلافات ما لا نستطيع تجاهله، الأمر الذي دفعنا إلى إفرادها مستقلة.

1.4.1.1. العامل الاستعماري: ارتبط العمران الحديث في الجزائر بالوجود الفرنسي، أين نجد

جزء كبير من حواضرنا تعد نتاج مباشر له، والأمر ذاته كذلك بالنسبة للسكن العشوائي، والذي يستحيل تأصيله تاريخيا بتجاهل الأثر الكولونيالي، باعتباره صاحب الفضل الأكبر في ظهوره، لأول مرة في المشهد الحضري للمجتمع الجزائري، وذلك نتيجة للخيارات الإستراتيجية للإدارة الاستعمارية، والهادفة إلى بسط سيطرتها كليا على الجزائر، والتي سنأتي على ذكرها الآن:

1.4.1.1.1. الاستيطان الأوربي: شجعت السلطات الاستعمارية، كل أشكال الإنزال السكاني

الأوربي، منذ الوهلة الأولى لسقوط مدينة الجزائر وتوقيع وثيقة الاستسلام، وذلك في محاولة مكشوفة لتوطيد وجودها وتثبيت دعائم الحكم الاستعماري فيها، من خلال ترجيح كفة الوجود الأجنبي على المحلي أو معادلته على الأقل، حيث قدر عدد الوافدين على المدينة في سنة 1839، بحوالي 25 ألف نسمة، منهم حوالي 2500 نسمة فقط مصنفة كمستوطنين ريفيون. وهو ما عد مكسب دون مستوى التوقعات، الأمر الذي عجل بسن سياسة جديدة تقوم على إنهاء المقاومة الضارية، التي جابهها خارج الحواضر، والعمل على توسيع دائرة الاستيطان نحو كل الأراضي الخصبة، مستعينا في ذلك بالعسكريين المتقاعدين، من خلال إنشائه لمستوطنات لهم كي يعملوا فيها بصفة جماعية، حيث قدر عددهم في سنة 1846 بحوالي 16500 معمر ريفي، وبزيادة تصل إلى 660% عما كان عليه الحال في سنة 1839، من دون أن يخل ذلك بتفوق الاستيطان الحضري، حتى بعد نجاحها في تجميع 200 ألف أوربي في سنة 1870. الأمر الذي لم يمكنها من إحداث تغيير جذري في الاقتصاد المحلي، حيث بقيت الهياكل الفلاحية محافظة على استقرارها، رغم استيلائه على مساحات معتبرة من الأراضي الزراعية¹²⁴، فما الذي تغير في المشهد الريفي بعدها، حتى يعرف ذلك التدفق الضخم على المدن؟.

1.4.1.2. عوامل الهجرة والتهجير الإجباري للسكان: وتتلخص في عاملي التشريعات

العقارية وكذا الاضطرابات الأمنية، واللذان شكلا مرحلتين متتاليتين في تغذية عوامل الطرد السكاني وفقا لما هو وارد أدناه.

1.4.1.2.1. التشريعات العقارية: في ظل انحصار الاستيطان الأوربي وبقائه حبيس المناطق

الحضرية، اتجهت جهود المرحلة الموالية لإنجاح فكرة الاستيطان الريفي، وإزالة كل العقبات التي تعترضه، حيث باشرت الإدارة الاستعمارية شيئا فشيئا فرض منطقتها الاستعماري، مستخدمة في ذلك

¹²⁴. صالح عماد، المعمرين والسياسة الفرنسية في الجزائر: 1830-1870 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984)، ص. 01.

شنتى الطرق والوسائل، وعلى رأسها سن القوانين وإصدار التشريعات، والتي توالى صدورهما على مدار عمر الوجود الفرنسي بالجزائر، والتي وإن تباينت مسمياتها وتوقيت صدورهما وصيغتها اللفظية، إلا أنها خدمت في النهاية غاية واحدة، وهي تحطيم النظام الاقتصادي التقليدي بطبيعته العقارية الفريدة، والقائمة على الملكية الجماعية لهذه الأصول العقارية، بعد أن ظلت هي الشكل السائد طيلة قرون سابقة الوجود العثماني، ومن ورائها إضعاف الروابط القرابية، وتفكيك النظام الاجتماعي الذي تحتكم إليه. في مقابل توفير الضمانات المؤسساتية، لتملك المعمرين لهذه الأراضي بعد إخراجهم منها، مستفيدة في ذلك من الثغرات التي يقوم عليها هذا النمط من التملك، والذي لم يكن مقننا ولا موثقا إداريا من قبل. وهي الإجراءات التي انطلقت في وقت مبكر، واستمرت لغاية حصر مجمل الأراضي المرغوب فيها، حيث تعدى مجموعها 07 قوانين أبرزها (قانون 1851، قانون 1856، قانون 1863، قانون 30 مارس 1871، قانون وارييه، قانون 1897، قانون 1926)، والتي حولت لأمالك الدولة من أن تمنح للأوربيين، في الفترة ما بين (1881-1900) ما مساحته 296970 هكتار، بالإضافة إلى ما تم توزيعه خلال الفترة (1871-1880)، وهو ما يعني حسابيا بأنهم قد استفادوا خلال 30 سنة الأخيرة من القرن 19، من مساحة إجمالية تناهز 687 ألف هكتار¹²⁵، وهو ما أوجد في سنة 1930 طبقة من منزوعي الأراضي، والتي كان تعدادها يفوق ¼ سكان الأرياف، والتي كانت تعاني الأمرين لضمان لقمة العيش، مما كان يدفعهم للبحث عن مخرج بديل سواء بالهجرة للمدن أو نحو فرنسا¹²⁶.

1.4.1.2.2. العامل الأمني: أدى جو الأمل الذي ميز الريف الجزائري، بعد اندلاع الحرب التحريرية الكبرى، في ظل سياسة الأرض المحروقة التي سنتها السلطات الاستعمارية، والتي نسفت على إثرها 800 قرية فلاحية من الوجود، نظير ما كانت تمثله من إمداد لوجستيكي لاستمرار الكفاح المسلح، إلى تعزيز حجم ووتيرة حركة الهجرة أكثر مما هي عليه، وذلك في ظل اضطرار السكان لإخلائها، حيث قدر عدد الذين أرغموا على مغادرة الأرياف، فيما بين (1954-1960) ب 700 ألف نسمة، لتزداد حدة وتعقيدات هذه الحركة في الفترة الممتدة بين (1960-1963)، بعد أن بلغ تعداد النازحين 800 ألف نسمة، حيث عد هذا الحراك السكاني الأكبر في تاريخ الجزائر الحديث، متخذا من المدن وجهة رئيسية له، بينما لم يتحرك في الاتجاه المعاكس سوى 45 ألف شخص¹²⁷.

1.4.1.3. النمو الحضري ونمط التهيئة المجالية: التداعيات الناجمة عن ظاهرة التهجير الإجباري التي تعرضت لها الأرياف، تحملت أعبائها المدن والحواضر منذ وقت مبكر، حيث باتت تسجل مستويات قياسية في مجالي النمو الحضري والتوسع المجالي، بما كان يفوق قدرات استيعاب هذه الأخيرة، لتسجل بذلك فاتحة عهد السکن القصديري في المدينة الجزائرية.

¹²⁵. صالح عباد، مرجع سابق، ص. 93

¹²⁶. Hadjij Cherifa, "Le processus historique de formation des bidonvilles a Alger: éléments pour une approche" Revue CREA 01 (Alger: Université d' Alger, 1984), p. 127.

¹²⁷. جيلالي بنعمران، أزمة السکن وأفاق التنمية الاشتراكية، تر. عبد الغني بن منصور (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، بدون تاريخ نشر)، ص. 282.

1.4.1.3.1. النمو الحضري: أخذت عملية النمو الحضري في ضوء المعطيات السابقة، شكل منحني متصاعد عايشت وقائعه كبرى المدن الجزائرية حينها، وهو الذي كان يتراوح بحسب ما يذهب إليه الدكتور محمد السويدي، طيلة النصف الأول من القرن 19 ما بين 5-6% من مجموع السكان، الذين قدر عددهم في سنة 1830 بحوالي 03 ملايين نسمة، أما النسبة الباقية فتمثل عدد سكان الأرياف¹²⁸. ليلبغ أقصى درجاته في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو النمو الذي لعبت فيه حركة الهجرة الريفية الدور الأبرز، باعتبار أن مقدار الزيادة الطبيعية لم يكن يتعدى 1% في أحسن الأحوال¹²⁹، حيث استقبلت مدينة الجزائر مضرب مثلثا، باعتبارها كبرى المدن الجزائرية منذ الأزل، وأول موطن لنشوء هذه الأحياء، حوالي 160 ألف شخص فيما بين سنتي 1901-1954، وهو ما يعادل حجم سكانها بالكامل في سنة 1906، والمقدر عددهم بـ 174 ألف نسمة، في الوقت الذي لم تكن مستعدة بعد لاستقبال هذا الحجم الهائل من المهاجرين، وهو ما أدى إلى توسعها بحوالي 200 كلم² إضافية، لتستقبل في الفترة 1954-1960 حوالي 200 ألف نسمة جديدة، ليقفز عدد السكان الجزائريين فيها، من 293 ألف ساكن إلى 558 ألف ساكن وفي ظرف زمني قياسي¹³⁰. والنتائج المباشرة لذلك، هو أن هؤلاء السكان الذين لا دخل لهم، قد خلقوا في معظمهم طبقة عمال فرعية في المدن، وجعلوا من مشكلة البطالة تصبح أكثر حدة، كما أنهم سببوا زيادة في نفقات التجهيز، بالإضافة إلى زيادة الضغط على حظيرة السكن والتي عرفت حالة تشبع مبكرة.

1.4.1.3.2. نمط التملك والتهيئة المجالية في المدن: التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري إبان هذه الفترة، امتدت أثارها وانعكست على مستوى المجال الحضري كذلك، أين هيكل المجال ونظمت المناطق، وشيدت المجمعات والمرافق حسب احتياجات المجتمع المسيطر، الراغب في إنشاء مدينته العصرية بمعزل عن الأهالي، الذين خصصت لهم مساحات معينة ضمن مخططات التعمير، التي كانت تتولى إنجازها الإدارة الاستعمارية، لإبعادهم قدر الإمكان عن الأحياء الأوربية¹³¹، ليجدوا أنفسهم بذلك مضطرين للإقامة على أراضي الأطراف والضواحي، حيث تكون الاستثمارات الأوربية ضعيفة، الأمر الذي جعل منها مناطق للقادمين الجدد، وذلك قبل أن تعجز هي الأخرى تدريجيا عن استيعابهم، ليظهر إلى الوجود فيما بين سنتي 1926-1930، ما يعرف بالأحياء القصديرية وذلك لأول مرة في تاريخ الجزائر، والتي قدر عددها بالنسبة لمدينة الجزائر فقط بـ 04 أحياء قصديرية، قبل أن يقفز هذا العدد في سنة 1954، بالنسبة للأحياء التي يفوق عدد سكانها 1000 نسمة إلى 16 حي، كما ارتفع عدد سكانها إلى حوالي 30% من مجموع سكان مدينة الجزائر¹³².

¹²⁸. د. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص. 80.

¹²⁹. د. عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص. 85.

¹³⁰. Hadjij Cherifa, op.cit, p128.

¹³¹. د. بشير تيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002)، ص. 20.

¹³². Hadjij Cherifa, op.cit, p. 127.

1.4.2. التحولات السوسيوديموغرافية: تسببت التحولات الاجتماعية والديموغرافية العميقة

التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية، جراء التحسن الطارئ على العوامل ذات الصلة المباشرة بمعيشة السكان، في زيادة تعقيد مسألة السکن الهش نتيجة لما يلي:

1.4.2.1. النمو الديموغرافي: لم تقف نسبة النمو السكاني العام في الجزائر، عن التزايد منذ

مطلع سنة 1962 بشكل مهول، مسببة بذلك تضاعف عدد سكان الذي انتقل من 17 مليون نسمة، إلى 30 مليون نسمة فيما بين (1977-1998)، وذلك تحت تأثير سرعة النمو الديموغرافي المسجل، والذي عد من اكبر معدلات النمو في العالم، بعد أن ارتفع من 2.7% في سنة 1962، إلى 4.3% في سنة 1999، أي أنه تضاعف بخمس مرات خلال هذه الفترة، بينما لم يتجاوز هذه النسبة في الأرياف 1.8%، أي بأكثر من مرة ونصف من النمو الديموغرافي الريفي¹³³، وهي النسبة التي جعلت سكان الجزائر يزيدون بمقدار 900 ألف/ن في كل سنة، ما يجعله أحد ابرز العوامل الكامنة وراء تفاقم أزمة السکن وندرته، حيث بقي الرصيد المساكن لا يوافق وتيرة النمو الديموغرافي، والدليل على ذلك انه كان في منتصف السبعينات، هناك 4756 مسكن بكل 1000 شخص، وأصبح فيما بعد 117 مسكن فقط لكل 1000 نسمة¹³⁴، أي بفارق قدره 4639 مسكن في السنوات الأخيرة.

1.4.2.2. النزوح الريفي: سمح زوال مخاطر التهديد الأمني، وإحلال الاستقرار السياسي

والاقتصادي في البلاد، من تحقيق انخفاض محسوس في حركة النزوح الريفي، حيث تدنت نسبتها من 54% إلى 18% فيما بين (1965-1970)، والذي اتبعها انحدار آخر خلال الخماسي المقبل، والذي وصلت معه نسبة السنوية للنزوح إلى 7%، ليعود للارتفاع مجددا فيما بين (1975-1980) إلى حدود 32% سنويا، تلاه ارتفاع أخرى مكنها من أن تبلغ 37% فيما بين (1980-1985)، وهو ما جعلها تؤدي إلى ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية، المنادية بتلبية الحاجيات الإنسانية المتعلقة بالمجال والسكن، والتي أمام عجز الموارد الحكومية المتاحة عن إشباعها، التجأ النازحون إلى مساعدة أنفسهم وإيجاد وسيلتهم الخاصة للبقاء، لينتج عن ذلك تزايد سريع في عدد هذه المستوطنات. ورغم التراجع الجزئي المسجل بعد ذلك، حين تدنت إلى 30% خلال الخماسي (1985-1990)، إلا انه كان تراجع مرحلي مؤقت، بعد أن تسببت الاضطرابات الأمنية التي تلت توقيف المسار الانتخابي، في استباحة دم قاطني الأرياف والمناطق النائية، ما جعل المدن تسجل إلى غاية سنة 2001، وفود حوالي 3.450 مليون مهاجر جديد¹³⁵، وهو ما جعل السلطات العمومية تتبنى خيار "أبني وأصمت" *construis et tais toi*، والذي يعكس غضها للطرف على توسع هذه الأحياء كبديل لهم لا مفر منه.

1.4.2.3. إعادة النظر في التكوين الأسري: لم يقتصر تأثير التحولات الكبرى، التي كانت

تشهدها الجزائر على المجالين الاقتصادي والسياسي فقط، بل امتد تأثيرها حتى إلى المستوى الأسري

¹³³. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة في مشروع الإستراتيجية الوطنية للسكن، الجزائر، 1995، ص. 16.

¹³⁴. د. عبد الحميد دليبي، مرجع سابق، ص. 48.

¹³⁵. د. حسين خريف، مرجع سابق، ص ص. 125-129.

أيضا، من خلال تسارع الانتقال من نمط الأسرة الممتدة، والتي شكلت لعقود عديدة العصب الأساسي للحياة الاجتماعية، إلى الأسرة النووية كنمط دخيل على المجتمع الجزائري، حيث تكشف نتائج الإحصاء الوطني لسنة 1998، عن وجود نزوع واضح نحو نمط الأسرة النووية، والتي باتت تشكل 71% من مجموع أنماط الأسرة الجزائرية، كما أن 60% من البيوت تتكون من أسرة نووية، في الوقت الذي لم يمثل هذا الواقع في إحصاء سنة 1966 سوى ما نسبته 46.2%، وهو التغيير الذي زاد في مضاعفة الطلب على السكن¹³⁶، بفعل انشطار الأسرة الممتدة إلى جزئيات صغيرة، تحتاج كل واحدة منها إلى مسكن مستقل، في مقابل عجز شديد عن إشباع هذه الحاجة.

1.4.3. السياسات والنهج التنموية: ولعبت دور معتبر في مضاعفة حدة هذه الأزمة، نتيجة

عجزها عن بعث تنمية اقتصادية متكاملة ومتوازنة، متسببة بذلك في إحداث نوع من التفاوت جهوي بين الأقاليم الريفية-الحضرية من جهة، وبين الأقاليم الحضرية-حضرية من جهة أخرى.

1.4.3.1. تبعات التوطين الصناعي: ورثت الجزائر شبكة حضرية، مهيكلة على أسس

ومعايير تخدم نظام اقتصادي استعماري، فعملت على المحافظة عليه، ومحاولة تسييره بما يخدم أهداف وتطلعات المصلحة الوطنية العليا، والتي كانت تتبدى في سعيها الصريح، ورغبتها الجامحة في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، تنهي بها كل تبعية للخارج وتضمن استقلالية القرار السياسي عن الوصايا الخارجية، فكان لها أن جنحت إلى تبني الاشتراكية كنظام سياسي واجتماعي، والتي تقوم على أسس الاقتصاد الموجه والمراهن على وسائل ومبادئ التخطيط المركزي، في تنمية ورعاية قطاع صناعي ناشئ، تم توجيه وتركيز معظم استثماراته في المدن الأربعة الكبرى، والتي أصبحت منذ سنة 1967 بؤر توطين للوحدات الصناعية، وذلك في محاولة لاستفادة من البنى التحتية التي تحوزها كتركة، ريثما يتسنى لها تحقيق الإقلاع المنتظر، وتوسيع قاعدة استثماراتها إلى باقي مناطق التراب الوطني، حيث استحوذت المدن الأربعة السابقة، على 70% من مناصب الشغل التي أتاحتها القطاع الصناعي، وذلك حسب إحصائيات سنة 1977 وبنسب متفاوتة فيما بينها، حيث حلت العاصمة أولا وبنسبة 32.91%، وعنابة ثانيا ب 14.82%، ووهران ثالثة ب 11.39%، قسنطينة رابعاً ب 9.7%. ما حولها إلى مناطق استقطاب سكاني رهيب، بفعل الاستيعاب المستمر لنسب كبيرة من هؤلاء النازحين، الساعين وراء مناصب عمل بمجهود أقل، ومدخول أحسن بكثير مما كان يوفره لهم القطاع الزراعي، حيث كانت فروق الأجور بين القطاعين تقدر بمرتين ونصف¹³⁷. وذلك من دون أن تنمو في المقابل المدن الحاضرة على المستويين الكمي والنوعي، حيث لم تحظى تهيئتها بأي أهمية كأولوية، صاحبها نسبة إنتاج سكني وعمراني ضعيفة، وهنا يكمن جزء من تردي الأداء وتخلف المدينة الجزائرية، سواء في نوعية المجالات العمرانية التي يتم توفيرها، أو صعوبة الاستجابة

¹³⁶ د. محمد بومخلوف، "نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته: دراسة إحصائية وتحليل نظري"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثالث حول: التغيرات الاجتماعية والتغيرات

الأسرية (الجزائر: جامعة الجزائر، 20-21 جانفي 2004)، ص. 11.

¹³⁷ د. حسين خريف، مرجع سابق، ص. 126-127.

لطلبات السكن والتجهيز... الأمر الذي سمح بتنامي التجمعات القصدية، وازديادها مساحة وعددا بازدياد عدد الوافدين عليها، وفقا لما ذهبت إليه العديد من الدراسات الأكاديمية، كتلك التي قدمها "سيد طالب" تحت عنوان "الانعكاسات المجالية للتصنيع في الجزائر" والتي درس من خلالها 03 نماذج تمثيلية للتعيين السيئ للمناطق الصناعية في الإقليم العاصمي، كاشفا فيها الانعكاسات التي سببها ذلك للتوازن المجالي، خصوصا ما تعلق منه بتكاثر أحياء الأكواخ، وكذا انسداد الهيكلة الموجودة¹³⁸.

1.4.3.2. إعادة الهيكلة القطاع الصناعي: وشكلت المحطة الثانية في مسار سياسة التصنيع

في الجزائر، لاحت أولى ملامحها في منتصف العقد السابع من القرن الماضي، والذي حمل تغير في نبرة ومنحى الخطاب السياسي الداعي لحتمية مراعاة وإعادة النظر في مسألة التوازن المجالي للاستثمارات الاقتصادية، وهو ما تحقق وتم أخذه بعين الاعتبار في كل من المخطط الرباعي الثاني لسنة 1974، ومن بعده الميثاق الوطني لسنة 1975، وذلك قبل أن يسجل نقلة نوعية مع مطلع العقد الذي تلاه، من خلال الإعلان عن التراجع على المنحى الاقتصادي السابق برمته، حيث شهدت هذه المرحلة تنفيذ 263 عملية إعادة هيكلة، استهدفت المؤسسات العمومية العملاقة، وذلك بحثا عن إضفاء نجاعة أكبر على الاقتصاد الوطني، من خلال تقليص مناصب الشغل الغير منتجة، وتكريس لا مركزية قرارات التسيير، وكذا مرونة شبكة التوازن الجهوي¹³⁹، في مقابل الشروع في تفعيل خيار الصناعات الخفيفة والمتوسطة، وذلك عبر منح لكل إقليم نشاط يختص به دون غيره، مع مراعاة إمكانية تلاؤمه مع مقوماته الاقتصادية، وهو ما جعل من مدن الداخل تعتبر هي المستفيد الأولى، من خيارات الهضاب العليا والتوازن الجهوي، بعد أن سجلت نسبة توطين صناعي عالية، وهو ما مكنها من أن تسجل إيقاع نمو سكاني مرتفع، وذلك بعد أن أخذت عمليات النزوح تسجل تراجع عن المقاصد السابقة، والتوجه نحو مقرات الولايات، حيث تبين من خلال نتائج الدراسات المجرات بعد ذلك، أن حوالي 75% من العمالة المشتغلة بهذا القطاع، يرجع انتمائها للمناطق الشبه ريفية¹⁴⁰، وهو ما لم يكن يتوافق مع وضعيتها كمراكز غير مهيأة، على مستوى التجهيزات والبنى التحتية، مما جعلها عاجزة عن احتواء الوفود السكانية، وإشباع حاجتها إلى المأوى اللائق والخدمات الحياتية.

1.4.4. مازق الإسكان والتنمية العمرانية: كما سمح تضافر عاملي أزمة السكن وقصور

التخطيط العمراني، في تهيئة الظروف المناسبة لنشو هذه الظاهرة، فالأول من خلال عجزه عن توفير الإيواء، والثاني في عدم قدرته على تأطير حركية العمران، كما ستوضحه العناصر التالية:

1.4.4.1. قصور التخطيط الحضري: يمكننا الوقوف على حقيقة الدور الذي لعبه التخطيط

الحضري، في تعميق مأساة السكن الهش في الجزائر، من خلال الثلاث مؤشرات التالية:

¹³⁸. الجليلي بن عمران، مرجع سابق، ص. 84.

¹³⁹. Hadjiz Ali, *Le grand Alger: Activité économique, problèmes socio-urbaines et aménagement du territoire* (Alger: OPU, 1994), p. 180.

¹⁴⁰. بشير تيجاني، مرجع سابق، ص. 50.

1.4.4.1.1. من حيث الوجود: سيرت السلطات العمومية الوضعية الموروثة عن الاستعمار، بما كان يسير بها المستعمر مرحلة وجوده من قوانين ومخططات، ولم تنزع إلى أي اجتهاد في هذا الإطار، بفعل معطيات موضوعية آنذاك، فكان يجب الانتظار حتى سنة 1975، لرؤية أدوات جديدة تدخل حيز التنفيذ فظهر إلى مسرح الفعل العمراني كل من المخطط التوجيهي للبلديات العاصمة POG، وكذا المخطط التوجيهي للعمران PUD، ومخطط العصرية الحضرية PMU، ومخططات بعيدة النمو PCD، والتي ظلت مستعملة حتى نهاية عشرية الثمانينات¹⁴¹. وهو ما يعني أن الجزائر، سيرت مرحلة تتجاوز زمنيا 13 سنة، مع مد ريفي طاغي، واستعصاء أزمة السكن عن الحل، بدون وجود أي تصورات حقيقية للتوسع العمراني، أو محاولة التحكم فيه وتوجيهه على النحو المرغوب فيه.

1.4.4.1.2. من حيث التغطية المجالية: التأخر الذي عرفه هذا المجال، لم يكن كافيا لاستعجال إعداد هذه المخططات، والتي ظلت تعاني ركود فادح لم تكن حركة التعمير لتظل واقفة أمامه تنتظر إعدادها، حيث تشير بعض البيانات إلى أن سنة 1978 لم تسجل سوى 88 مخطط توجيهي للتعمير دخلت حيز التنفيذ، في حين بقي 55 أخر مؤجلا قيد الدراسة¹⁴²، من دون أن يكون ذلك سمة لمرحلة بذاتها، حيث نجد أن حال اليوم ليس بأحسن من سابقه، بعد أن تواصل مسلسل التأخر في إعداد مخططات التعمير، وفقا لما تؤكد بيانات مصالح وزارة السكن والعمران، والتي تشير إلى أنه وفيما يتعلق بمخططات شغل الأراضي، والتي بلغ عددها في سنة 2007 بنحو 12000 مخطط، فإن 4109 منها فقط هي التي قيد الانجاز ميدانيا، أي ما يعادل 34% في حين أن القانون الذي نص على إنشائها صدر في سنة 1990، أي قبل 17 سنة على الأقل، و 3337 مخطط أخر (28%) لا زالت لم تدخل حيز التنفيذ، أما الباقي والمقدر بـ 4747 مخطط (38%)، فلا زالت قيد الدراسة والإعداد¹⁴³، وهو ما يعطي نظرة موجزة عن الكيفية التي يتم بها التخطيط الحضري، وأثر ذلك على وضعية المجال فيما بعد.

1.4.4.1.3. من حيث الفعالية: وتعكس مدى نجاعة المخططات المعتمدة، في ضبط مسار التوسع العمراني، وتسييره وفق منهجية واضحة المعالم، وهو ما يتسنى لنا فهمه من خلال:

أ. ضعف محتواها الفضائي: اتسم التخطيط العمراني، طيلة العقود السابقة لعشرية التسعينات بالبساطة، حيث كانت تتلخص عملية التهيئة آنذاك، في التدخل الانفرادي للقطاعات الاقتصادية الثقيلة، في برمجة وتوطين مشاريع التنمية عن طريق محاضر اختيار الأراضي، في وقت لم تكن له المقدرة الكافية على رفضها، أو حتى معارضة الطرف المؤسس لها، والتي كان لها دور مؤثر في تشكيل وصياغة الفضاء الجزائري، باعتبارها الفاعل الحقيقي للتخطيط الفضائي. كما أتسمت أيضا برؤية تجزئية للتخطيط، من خلال اقتصارها على التهيئة داخل المحيط العمراني للمدينة، دونما

¹⁴¹. Saidouni Mouaouia, *Eléments d'introduction à l'urbanisme: Histoire, méthodologie, réglementation* (Alger: Ed Casbah, 2000), p. 210.

¹⁴². Nadir Benmatti, *L'habitat du tiers- monde: cas de l'Algérie* (Alger: SNED, 1982), p. 153.

¹⁴³. محمد الهادي لعروق، التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات الخلية، ورقة بحث قدمت في أعمال الملتقى الوطني حول: تسيير الجماعات الخلية (فلسطين: مخبر المغرب

تناولها داخل إطارها الطبيعي والبيئي، كما لا ينظم العلاقات بينها وبين باقي الأوساط الأخرى، ولا يراعي جوانب الانسجام والتناسق مع المراكز الحضرية المجاورة، الأمر الذي جعلها عاجزة عن مواكبة الحركة السريعة لل عمران¹⁴⁴.

ب. العامل الزمني: وهو سمة خاصة بمخططات الجيل الثاني، والمتشكلة من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU، ومخطط شغل الأراضي POS، أين يتسبب ثقل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالإعداد والموافقة ثم المصادقة، والتي تأخذ في المتوسط 03 سنوات، يضاف إليها مدة انجاز الدراسات، والمقدرة ب 2.5 سنة في المتوسط، في أن تفقد هذه المخططات كفاءة الاستجابة للأهداف المقررة، بعد نشوء واقع ميداني جديد، يعيق تطبيق المقترحات على الأرض، ويتأكد ذلك في ضوء ما أعلنت عنه الوزارة الوصية، من نية لمراجعة نحو 780 مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU، من جملة 1541 مخطط على المستوى الوطني أي ما يعادل 50.61%، منها ما بين 2007-2009، لأنها أصبحت غير ملائمة وتجاوزها الواقع¹⁴⁵.

1.4.4.2. تناقص المعروض السكني: تعاني الجزائر من ارتفاع حجم الفاقد السكني، الموجه

لأغراض إشباع حاجيات الطلب الاجتماعي، وذلك بفعل مجموعة العوامل التالية:

1.4.4.2.1. تقادم وانهيار المباني: انعكس الحرص الذي أبدته السلطات العمومية، واستعجالها لإشباع الحاجة إلى السكن، وامتصاص العجز المفرط المسجل في موازنات هذا القطاع، سلبا على جزء معتبر من مكونات الحضيرة العقارية، وذلك بعد أن تم إسقاط إجراءات الصيانة، والحفظ المعماري من اهتمامات القائمين عليه، حيث عرف جزء معتبر منها ولا سيما المباني الجماعية، حالة جد متقدمة من التدهور المفضي إلى التداعي والسقوط، والتي قدرها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في سنة 1995، بأكثر من 800 ألف وحدة سكنية مهددة بالانهيار، من المجموع الكلي للحضيرة الوطنية للسكن، والتي يعود تاريخ انجاز 1.948.000 مسكن منها إلى ما قبل 1962، والباقي والمقدر ب 1.570.000 وحدة بنيت بعدها على فترات متفاوتة¹⁴⁶.

1.4.4.2.2. الكوارث الطبيعية: تعرف الجزائر جيولوجيا بأنها تقع ضمن منطقة زلزالية

نشطة، خاصة على مستوى شريطها الساحلي، مما جعلها معرضة بشكل دائم لمخاطر الهزات الأرضية، والتي سبق لها وأن ضربت ثلاثة أقاليم مختلفة على مدار الثلاثة عقود الأخيرة، وهي زلزال الشلف في 1980، وزلزال عين تيموشنت في 1998، وزلزال بومرداس في 2003، بما يعنيه ذلك من وقوع خسائر فادحة في مجال البنية التحتية، ومرافق وهياكل الإيواء والاستقبال*، وحوله إلى مناطق منكوبة من الدرجة الأولى، تتطلب جهود إغاثة عاجلة لإعادة اعمار هذه المناطق وإيواء المنكوبين منهم، وهي العملية التي تستوجب أجال زمنية طويلة نسبيا، جراء ما تتطلبه من نفقات مالية

¹⁴⁴. Saidouni Mouaouia, op.cit, p. 211.

¹⁴⁵. د. محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص. 37.

¹⁴⁶. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة في مشروع الإستراتيجية الوطنية للسكن (مرجع سابق)، ص. 11.

* مس زلزال الشلف 28 بلدية متواجدة داخل إقليم الولاية، كالشطية، وادي الفضة... في حين أمتد أثر زلزال بومرداس حتى شرق العاصمة.

ضخمة، ورفع الأنقاض، وإحصاء المنكوبين، وتعد مسار الدراسات التقنية المستوجبة بعد كل كارثة، تسخير المؤسسات العامة والخاصة وحملها على المساهمة في هذا الإطار... وهو ما يدعو إلى بحث سبل بديلة من شأنها أن تخفف من هول المأساة وتلم شمل الأسر المشتتة فتقيهم حر الصيف وتمنع عنهم برد الشتاء، وذلك من خلال العمل على تجهيز مناطق خاصة للإيواء العاجل، سواء عن طريق البناء الجاهز أو الخيام، والتي سرعان ما تتحول إلى مناطق عشوائية*، من خلال الإضافات والتعديلات التي يلحقها قاطنوها بها، إلى جانب وفود نازحين آخرين عليها من مناطق أخرى، طمعا في المكاسب التي ستدرها عليهم هذه الفرص، والشواهد في هذا الإطار كثيرة، وما زالت مخلفاتها إلى اليوم مجسمة في تجمعات تقبع داخل محيط المدن الثلاثة السالفة الذكر.

1.4.4.2.3. المضاربة بالسكن: رغم أن البوادر الأولى لهذا السلوك، تعود إلى حقبة السبعينات في ضوء ما أشار إليه الباحث "جيلالي بنعمران" من وجود امتعاض لدى المجالس البلدية، والجمعيات التنظيمية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، إزاء وجود مساكن ثانوية تستغل بعض الأيام في السنة فقط، من طرف أناس لا يؤدون حتى ما عليهم من حق الإيجار، بينما يزدحم آخرون في أحياء من الصفائح الفدرة¹⁴⁷، إلا أنها أخذت بعد ذلك أفقا أوسع من ذي قبل، تحول في ظلها هذا المكسب الاجتماعي، إلى مجال للربح السريع يسعى الكثيرون ورائه، وذلك سواء بفعل التدخلات المبنية على العلاقات الشخصية والغير رسمية، من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة الثغرات التي تعترى إجراءات التوزيع. وهو ما جعل جزء معتبر من مستفيدي الساكن من غير مستحقه، وذلك في مقابل حرمان المواطن البسيط منه، وهو ما عجل بتوليد وضعيات جديدة، جعلت من الذين استنثوا من هذا الحق أمام حتمية الخروج للضواحي وبناء مساكن غير قانونية، لم تكن تدخل في إطار التنظيم العمراني المسطر من طرف الدولة، وفقا لما يذهب إليه الدكتور صفار زيتون مدني¹⁴⁸، وتؤكد كذلك موجات الغضب المسترسل بكل المدن الجزائرية، مع كل قرب لموعده الإعلان عن قوائم المستفيدين، وهو ما دفع بالسلطات العمومية لإدراج أكثر من تعديل، على النصوص القانونية التي تحكم تنظيم هذه العملية*، إلى جانب منع بيعه وسحب صلاحية توزيعه من المجالس المنتخبة، على نحو يعكس مقدار القلق من المآل الذي خلصت إليه هذه العملية.

1.4.4.3. تأخر تبني سياسة سكنية واضحة: عرفت المرحلة التي تلت استرجاع السيادة الوطنية، تأخر الجزائر في تبني سياسة سكنية واضحة المعالم، والتي كرسها سياسيا عدم إنشاء وزارة تعنى بالقطاع إلا في سنة 1971، وذلك بفعل سوء تقدير ناجم عن العاملين التاليين:

* نشرت جريدة الخبر في عددها الصادر بتاريخ 2011/10/26، تحقيقا حول مصير العائلات المنكوبة من زلزال الشلف، والتي مازالت بعد 31 سنة من تاريخ هذه الفاجعة، تقطن في شاليهات ومساكن قصديرية، يقدر عددها حسب آخر إحصاء ب 19300 وحدة، منها 2000 وحدة مخربة وغير صالحة للسكن الإنساني بعد انتهاء مدة صلاحيات الإقامة بها منذ 20 سنة تقريبا.

¹⁴⁷ جيلالي بنعمران، مرجع سابق، ص. 50.

¹⁴⁸ Madani Safar ziton, Stratégies Patrimoniales et urbanisation: Alger 1962-1992 (Paris, Ed L'Harmattan, 1996), p. 10.

** شهدت الفترة (1993-2008) اعتماد 04 مراسيم تنفيذية في هذا الإطار، وهي: المرسوم 84-93، المرسوم 506-97، المرسوم 42-98، والمرسوم 142-08.

1.4.4.3.1. أسطورة المساكن الشاغرة: سمح خروج المعمرين من الجزائر، بتحرير 300 ألف وحدة سكنية كانت مستغلة من قبلهم، الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى المراهنة عليها، في تلبية حاجيات الجزائر من السكن، وذلك بعد أن دلت التوقعات الرسمية حينها، على قدرة هذه الأخيرة على تغطية العجز السكني إلى غاية 1969، وبالتالي امتصاص الفائض السكني الذي تعج به المدن، إلى جانب اعتبار عودة الأمن إلى الأرياف، وتأميم أراضي المعمرين سيسمح بعودة النازحين لقراهم، إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق، حيث فوجئت السلطات السياسية بما أظهرته نتائج الإحصاء العام لسنة 1966، من استهلاك لكل المساكن وفي ظرف أقل من المتوقع. وذلك بعد أن تم احتلالها بدون النظر إلى النوعية أو إلى القانون، وهو ما كان بداية اتساع الهوة بين الطلب والعرض السكني.

1.4.4.3.2. عدم أولوية قطاع السكن: لم يحظى قطاع السكن، بأية أهمية تذكر من قبل السلطات العمومية في الجزائر، وظل خارج دوائر ومحاور اهتماماتها الإستراتيجية التي تراهن على إنجازها، والتي تركزت خلال العقدين الموليين لسنة استرجاع السيادة الوطنية على القطاعات المنتجة وميادين التكوين في المقام الأول، حيث ظلت تنظر إليه بوصفه من القطاعات العقيمة والغير منتجة للثروة، بل من شأنها أن تخفض وتهدر ثروات البلاد، حيث حاز على أقل نسبة من حجم الاستثمارات، والتي لم تتعدى 2.75% من حجم الاستثمار الكلي الموجه للمخطط الثلاثي الأول، في مقابل استفادة قطاع النفط من 60% من هذا الغلاف، ورغم بعض التحسن الذي لحق به بعد ذلك، من خلال مضاعفة هذه القيمة في المخطط الرباعي الثاني، إلا أنها أبقت في مؤخرة الاهتمامات، وظلت غير مستجيبة لحجم التحديات المتزايدة التي تواجه هذا القطاع، وذلك حتى إطلاق المخطط الخماسي الأول (1978-1982)، والذي خصص له فيه 60 مليار دينار، وهو ما يقارب المقدار الموجه للمحروقات وهو 63 مليار دينار جزائري¹⁴⁹.

1.4.4.4. تعثر مسار إنجاز المساكن: سجلت عملية إنجاز السكن منذ الاستقلال تأخر محسوس، مما سبب حالة من العجز أخذت تتعدى درجة الاحتمال، حيث تشير التشخيصات التي أعدها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إلى أن معدل العجز بلغ 1.2 مليون وحدة سكنية في سنة 1995، بعد أن كان يقدر 530 ألف وحدة منذ سنة 1970¹⁵⁰، وذلك تحت طائلة العوامل التالية:

1.4.4.4.1. نقص المواد الأولية للبناء: طرحت منذ مطلع عشرية الثمانينات، إشكالية الاختلال الحاصل بين العرض والطلب بالنسبة لمواد البناء، غير أن ضعف إنتاجية قطاع السكن غطت على هذا الاختلال نوعاً ما، لكن ومع ميل العرض نحو التهيكل والنمو، ظهرت هذه الندرة كعائق صعب للتخطي -كما هي موضحة في الجدول رقم 09- حيث تسببت في توزيع مضطرب كلياً، لا يمكن برمجة أية عمليات تمويل معه، مما كان يزيد في طول عمر مدة الانجاز أو تعثر البرامج، فمثلاً لم

¹⁴⁹ فاطمة طهراوي، "التحولات المورفولوجية والوظيفية للسكن، وأثارها على المحيط العمراني في الجزائر: مدينة وهران" مجلة إنسانيات 05 (وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، أوت 1998)، ص.ص. 9-10.

¹⁵⁰ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة في مشروع الإستراتيجية الوطنية للسكن (مرجع سابق)، ص. 10.

تتجاوز نسبة تلبية الطلب على مادتي الحديد والاسمنت، في بداية التسعينات أكثر من 50%، أما بالنسبة للمواد الخاصة بالمرحلة الثانية من الانجاز، فإن هذا المعدل كان يتراوح ما بين 35-45% في أحسن الأحوال¹⁵¹، وذلك رغم المساعي الحكومية لتحويل العجز ما أمكن، وذلك بإقامة وحدات إضافية للإنتاج، واللجوء لاستيراد مواد البناء بكل أشكالها، لغرض إشباع حاجة السوق المحلية، والذي سرعان ما تحول إلى معطى ثابت في معادلة الإنتاج السكني¹⁵²، وجعل مسار الإنتاج أكثر تعقيدا من ذي قبل، حيث جرى انتقال الإشكال المطروح، من "عمر الانجاز" إلى "تكلفة الانجاز"، بما كان يتنافى مع الأغلفة المالية التي يتم رصدها، مما كان يدفع باتجاه تأخر أجل الانجاز أو إلغاء جزء منها.

جدول رقم 09: بوضوح حجم إنتاج واستهلاك الحديد والاسمنت فيما بين 1980-1994

السنوات	تطور حجم إنتاج استهلاك الحديد			التغير في حجم إنتاج استهلاك الاسمنت		
	الإنتاج	الاستهلاك	الفارق	الإنتاج	الاستهلاك	الفارق
1987	269	680	411-	7539	8700	1161-
1988	243	770	527-	7194	8200	1006-
1989	173	1100	927-	6784	8900	2116-
1990	150	9514	801.4-	6363	8500	2137-
1991	150	800	650-	6318	7900	1582-
1992	150	818	668-	7000	8800	1800-
1993	137.4	727.26	589.81-	7897.6	8192	2944-
1994	275.29	1226.027	950.737-	6068	8268	2240-
المجموع	1547.74	7072.687	5524.947-	90094.6	67.460	14986-

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول السكن، الجزائر، 1995، ص. 44.

1.4.4.4.2. **نقص التمويل المالي:** انبنت سياسة تمويل قطاع السكن العمومي إلى غاية سنة 1990، على المساعدات المالية المتأتية من موارد الخزينة العمومية، وبفائدة منخفضة جدا تقدر ب 1%، وذلك لمدة 40 سنة، مراهنة في ذلك على الصحة المالية للبلاد. غير أن الانهيار الاقتصادي الذي عرفته البلاد منذ منتصف الثمانينات، وتداعياته التي مست كل القطاعات بدون استثناء، جعل من الموارد العمومية عاجزة عن مواجهة هذا الطلب، مما دفع إلى البحث عن موارد مالية بديلة، وذلك حتى لا تقع ضحية ضغط اجتماعي إضافي، أكبر من الذي تتحمله في سبيل مواجهة أزمة السكن، والتي لم تكن إلا الموارد الخاصة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، والمشكلة أساسا من ودائع المدخرين، غير أن آلية التمويل هذه أظهرت جليا عدم تلاؤمها مع متطلبات دورة الأعمال والبناء العقاري، وعدم قدرتها على الاستجابة للحاجيات المتزايدة والمتنوعة في مجال السكن، ما دامت أسعار الإيجار المتبعة تعد أسعار إدارية وليست اقتصادية، فهي لا تسمح لدواوين

¹⁵¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة في مشروع الاستراتيجية الوطنية للسكن (مرجع سابق)، ص. 28-29.

¹⁵² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول السكن، الجزائر، مارس 1995، ص. 31.

الترقية والتسيير العقاري (OPGI)، باسترداد كلفة المسكن، وبالتالي لا تستطيع تسديد القروض التي تحصلت عليها، من عند صندوق للتوفير والاحتياط CNEP، في حين ظل الفارق بين معدلات الفائدة التي يطبقها الصندوق، وتلك التي تدفعها دواوين الترقية والتسيير العقاري، والمقدرة بـ 14% مسئولية الخزينة العمومية، يضاف إلى ذلك التكفل بالفارق بين معدلات الفائدة لدى صندوق للتوفير والاحتياط، والمعدلات التي يدفعها المقترضون المدخرون لدى الصندوق. والحال أن الدولة وبنك السكن (CNEP)، قد عانيا كثيرا من كل ذلك، وباتا في ظرف ما عاجزين عن مواجهة الحاجيات من القروض¹⁵³، مما أدى لإلغاء برامج سكنية ضخمة، وتعثّر مسار انجاز أخرى في منتصف الطريق، بما انعكس على حجم معدلات الانجاز، وإمكانية تخفيف حدة الأزمة المستشرية.

1.4.4.4.3. نقص العقار وأراضي البناء: شكل العقار هاجس مؤرق للسلطات العمومية،

العاجزة عن إعداد تصور استراتيجي، من شأنه أن يتناسب مع الخيارات الاقتصادية الكبرى، التي تصبو إليه البلاد في كل مرحلة، الأمر الذي أدى إلى تعقد وتضارب خياراتها إزائه، فبعد عشرينين (1971-1991) من تسيير إداري قائم على الاحتكار وتأميم الأراضي، بما أدى إليه من شلل تام لعمليات التهيئة والتعمير، بفعل ما اعتراه من اعتلالات خطيرة، لعل أبرزها غياب سوق عقارية حقيقية، الإفراط في استهلاك العقار، التنازل عنه بأسعار ذات طابع رمزي في أحيان كثيرة، شيوع ظواهر المضاربة والريوع العقارية، وتعقد المنازعات العقارية وتنوعها¹⁵⁴... وهو الخيار الذي انتهى بالتراجع عنه، وذلك بإصدار قانون التوجيه العقاري لسنة 1990، والذي شهد إرساء أسلوب جديد في الميدان، ألغيت بموجبه كليا ممارسات السياسة السابقة، والتي كان من أهمها إعادة الأراضي المؤممة، تراجع سياسة احتكار الدولة، مع السماح للخواص أصحاب الملكيات العقارية، بالمشاركة في عمليات الترقية العقارية، وفق توجيهات مخططات التعمير المصادق عليها¹⁵⁵. غير أن ذلك لم يمكن من تجاوز التآزم الحاصل، بعدما لم يستجيب تسييره لما كان ينتظره المشرع من ورائه، ذلك أن العرض العقاري بقي دون الطلب بكثير، في حين توجد ثروة عقارية مجمدة تنتج ريوعا عقارية لا تقدر بثمن، وتبقى عرضة لتبذير مطرد¹⁵⁶. وهو ما أوقع الجزائر اليوم في أزمة حقيقية، جراء عدم توفر العقار المؤهل للإشغال السكني، مما بات يهدد انجاز البرامج السكنية المعتمدة، وأضطر مجلس الوزراء إلى بحث صيغ الحلول البديلة المتاحة، والتي خرج منها بالقرارين التاليين:

أ. تحويل المساحات وقطع الأراضي الفلاحية وتخصيصها لانجاز سكنات ومرافق عمومية في 15 ولاية التالية: أم البواقي، البليلة، تبسة، تيارت، تيزي وزو، الجزائر، جيجل، سطيف، سكيكدة، قسنطينة، المدية، مستغانم، مسيلة، معسكر، خنشلة.

¹⁵³. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة في مشروع الإستراتيجية الوطنية للسكن (مرجع سابق)، ص. 32-33.

¹⁵⁴. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة في مشروع الإستراتيجية الوطنية للسكن (مرجع سابق)، ص. 42-51.

¹⁵⁵. محمد بومخلوف، التحضر: التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 1992)، ص. 246-247.

¹⁵⁶. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول السكن (مرجع سابق)، ص. 28.

ب. تحويل غابات تابعة للأملاك الوطنية، في ولايات الجزائر، بجاية، جيجل إلى عقارات سكنية¹⁵⁷. على ما يجره ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد الزراعي في الجزائر.

1.4.4.4.1. محدودية وسائل الانجاز: بذلت الجزائر، جهود معتبرة من أجل التأسيس لقطاع إنتاج وطني، في مجال انجاز منشآت وهياكل الإسكان، فكان لها أن توصلت في سنة 1994، إلى امتلاك 600 مؤسسة تابعة للقطاع العام، توظف ما لا يقل عن 266 ألف عامل، وتضطلع بانجاز ما يزيد عن 75% من البرامج السكنية. إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على مستوى الانجاز، حيث لم تتعدى نسبة الإنتاجية في سنة 1993، حد 6.37 مسكن في السنة للمؤسسة الواحدة، و0.13 مسكن للعامل في السنة¹⁵⁸، الأمر الذي يفسر التأخر المسجل في احترام أجال الانجاز، والتي كانت تستغرق في بعض الأحيان، من 5-10 سنوات لبرنامج سكني من الحجم المتوسط، وهو ما أضعف مصداقيتها وقدرتها على الوفاء بتعهداتها تجاه الشركاء العموميين، من دون أن يكون هناك بديل آخر متاح وفعال، وذلك باعتبار أن السوق الجزائرية لم تكن تشكل أي إغراء للمستثمرين الأجانب، جراء الإرادة الرسمية الساعية للتحكم في تكاليف الإنتاج، وذلك عبر تسقيف هوامش الربح وأسعار المساحات المبنية¹⁵⁹، والتي كانت تتجاهل واقع السوق وحقيقة التغيرات الحاصلة فيه.

وهو ما يدفعنا في الأخير إلى القول، بأن مجموع هذه العوامل، قد أدى لزيادة مضطردة في طلب واستهلاك المجال الحضري، مع تنازل المستعملين على الكثير من الشروط الأساسية، والتي كان ينبغي أن يستوفيهما هذا الأخير لأجل إشباع حاجيات قاطنيه ومريديه.

2. الاستراتيجيات السكانية: سمح توسع دائرة البحث في قضايا السكن الهش، من مراجعة العديد من المسائل، والتي كانت تعتبر هذه الأحياء نتاج لعمليات عشوائية، حيث بات في حكم المؤكد اليوم، أن ما يتم عمليات مدبرة ومحكمة التخطيط، إن لم تكن كلها ففي بعض جوانبها على الأقل.

2.1. إستراتيجية الهجرة: وتضم بين معانيها كل من الشكل المتبع في الخروج الريفي، وكذا التوقيت المختار لتنفيذ الإنزال السكاني بالحواضر المستهدفة.

2.1.1. شكل الخروج الريفي: أوضحت العديد من الدراسات أن مسار تكون ونشأة هذا الأحياء، ليس نتيجة لخيارات عشوائية فردية بحال من الأحوال¹⁶⁰، بقدر ما هي مسار محكم وخطوات مدبرة ومنظمة، تكون بداياتها الأولى من عملية النزوح والوفود على المدينة، حيث يتطلب هذا الحراك وجود حد أدنى من التنسيق بين السكان على المستوى الأسري والعشائري، حول الكثير من المسائل والترتيبات المتصلة بتنظيم وضبط محددات هذا الخيار، كظروف الاستقرار، العواقب المترتبة بعد ذلك ... وذلك بصرف النظر على شكل هذا الخروج و الذي يتوزع عادة ما بين:

¹⁵⁷. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11-237، المؤرخ في 09 يوليو 2011، والمتضمن إلغاء تصنيف قطع أراضي فلاحية وتخصيصها،

لانجاز سكنات ومرافق عمومية في بعض الولايات، الجريدة الرسمية، العدد 39، 13 يوليو 2011، ص. 3-6.

¹⁵⁸. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة في مشروع الإستراتيجية الوطنية للسكن (مرجع سابق)، ص. 20-26.

¹⁵⁹. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة في مشروع الإستراتيجية الوطنية للسكن (مرجع سابق)، ص. 30.

¹⁶⁰. د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 10.

2.1.1.1. الغزو المفاجئ: ويسمى أيضا بالغزو العنيف أو الإجباري، وهو الذي ينشأ غالبا في ظل ضغوط وعوامل قهرية، كالحروب، الكوارث ... حيث يضطر الكثير من الناس للهروب من مناطق الخطر، فينتقلون إلى مجتمعات أخرى يمكنهم أن يأمنوا فيها على حياتهم واستثماراتهم، ويستأنفون فيها حياتهم متفاعلين مع المجتمع الجديد تأثيرا وتأثر¹⁶¹، وذلك سواء على دفعة واحدة أو على دفعات كبيرة الحجم. وقد شكل هذا الأسلوب منذ نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، الأسلوب الأكثر شيوعا في نشوء الكثير من أحياء الباربادا في مدن أمريكا الجنوبية، والكثير من البلاد النامية الأخرى، أين كانت تتفاجئ السلطات وكذا سكان الأحياء المجاورة، في صباح اليوم الموالي بمئات الأشخاص يقيمون على أرض كانت خالية بالأمس، حيث يتولى البعض مسئولية تجهيز القطع السكنية، في حين يعمل آخرون على نقل الحفائب والمتاع...¹⁶²

2.1.1.2. الغزو التدريجي: وعلى عكس الغزو العنيف، فإن هذا الشكل من الخروج الريفي والغزو يتم بطريقة هادئة، مستمدا معطياته من الخبرات السابقة للأهالي والأقارب وأبناء القرية الذين سبقوه إلى ذلك، يقوم على انسحاب ريفي مجزأ على مراحل للجماعات والوفود السكنية، في مقابل توطن حضري متتابع في مقر الإقامة الغير شرعي الذي جرى حيازته، وهنا تختلف قواعد هذا الإنزال عن سابقتها، حيث نجد بأن وجود أقارب للمهاجرين أو أصدقاء و معارف يكونون قد سبقوهم إلى نفس المدينة وسكنوا بذات المنطقة، يسهل إلى حد كبير اتخاذ قرار الهجرة، ويضمن إلى درجة بعيدة نجاحه في تحقيق الهدف من وراء هجرتهم، وهو ما يعني أن قرار الهجرة والمقصد واستصدار موافقة الجهة المستقبلية، لا يمكن أن يكون عملية اعتباطية وغير محسوبة العواقب، ويكشف النقاب عن وجود اتفاقيات مسبقة بين هذه الأطراف، ومن الشواهد التي يمكن عرضها هنا في سياق الاستدلال، نجد أن الكثير من الدراسات التي أجريت حول السكان المقابر في مصر، قد مالت في تفسيرها لعملية تحول المقابر إلى مقرات سكنية، في ضوء عوامل الهجرة الريفية إلى المدينة، أين اتخذ هؤلاء المهاجرون قرار التوطن في هذه المستوطنات، وذلك اعتمادا على وجود أقارب لهم كانوا قد اتخذوا من المقابر مساكن لهم في وقت سابق¹⁶³. والى جانبها أيضا نجد بأن دراسات أخرى أكثر حداثة، تم إعدادها في عشوائيات العاصمة الكينية نيروبي قد خلصت، إلى وجود العديد من سكان هذه الأحياء ممن باتوا اليوم يستخدمون الأجهزة الخلوية في الاتصال، مع أفراد عائلاتهم من سكان مناطق الأرياف، والذين يحصلون منهم على المعلومات التفصيلية حول مدى توفر المساكن بالمناطق التي يقيمون فيها، وغيرها من الخدمات الأساسية¹⁶⁴. ويبرز مجال استخدام هذا الأسلوب، في حالة

¹⁶¹ . د. عبد المجيد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 179.

¹⁶² . برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 130-131.

¹⁶³ . د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 49.

¹⁶⁴ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المسحمة (مرجع سابق)، ص. 203 .

التوطن داخل مستوطنات عشوائية مر على وجودها باع من الزمن، أو التوطن داخل فضاءات شاغرة مازالت لم تطأها يد أي فصيل سكاني من قبل، ذلك أنه يتيح تحقيق عدة فوائد أبرزها:

أ. تقليل شأنهم في أعين السلطات المحلية، فلا تبادر إلى اتخاذ إجراءات فورية ضدهما، بشكل يسمح لهم بتثبيت أوضاعهم وتكييفها لاستقبال الوافدين الآخرين.

ب. صعوبة التحرك في حالة الهجرة الكبيرة، مما يصعب عملية تنظيم أوضاعهم بسرعة.

ت. التقليل من حجم الأعباء النهائية في حال فشلت المحاولة. وهو ما يؤدي في النهاية إلى تشكيل تراكيب وهيكل مجالية داخل هذه المواقع، تكرر هيكله سوسيوثقافية تحكمها الانتماء والعلاقات القرابية، والانتساب الجغرافي بدرجة اقل.

2.1.2. توقيت الوفود إلى المدينة: يعد التوقيت الذي تتم فيه عملية التوطن، مؤشر ذو دلالة بالغة على انتظامية هذا السلوك، ومجانبة للصدفية والعشوائية التي ألصقت به، وهو الذي يعكس حسن اختيار اللحظة المناسبة، التي تتم فيها عملية المبادرة بالتنفيذ، والتي يجب أن تتم خفية عن الأنظار على الأقل بداية، وهي اللحظة التي تغيب فيها أجهزة التدخل العمومي عن الخدمة، سواء لظرف وجيز أو طويل نسبيا تبعا لاعتبارات عدة، وهو ما يشكل عامل حاسم يسمح لهم بالنجاح في مبتغاهم، مستفيدين في ذلك من عاملي المفاجأة والسرعة، في التفوق على السلطات الحكومية، وهي التي لا تخرج غالبا حسب عدد من الدراسات عن نطاق الثلاث* محطات الزمنية التالية:

2.1.2.1. تحت جناح الظلام: وهو التوقيت الأول الذي عرفت بها عملية نشأة هذه الظواهر وبروزها إلى العلن، حيث يعقب نهاية عمل المصالح والإدارات العمومية التي من شأنها التدخل ضدهم، مما يسمح بسهولة التحرك والشروع في مباشرة الأشغال، وتأكيد ذلك نجده فيما أورده الدكتور يوسف أبو الحديد في كتابه "تاريخ العمارة"، والذي ذكر فيه الأسلوب المتبع في التملك بوضع اليد، في أحياء الباربادا بالعاصمة البيروفية ليما، بوصفها أحد أشهر العشوائيات الموجودة في البلاد النامية، حيث يقوم فريق ثلاثي في الليل برسم الحدود للطرق وفرز الحصاص الأرضية، وفي فجر يحضر الآلاف من النازحين بسيارات الأجرة ومعهم رجال قانون، يرجع لهم مسألة اختيار الأراضي المناسبة، وامرأة لها صفة سكرتيرة الدفاع، تتولى مواجهة الشرطة التي سيأتي تدخلها متأخرا في حدود الساعة 10 صباحا، وفي المساء عندما تكون الشرطة قد تساهلت وهزمت في المعركة تكون مدينة صغيرة من عشش القش قد أقيمت مع توقعات بتوسع أكبر مستقبلا¹⁶⁵.

2.1.2.2. في عطل نهاية الأسبوع: والتوقيت المفضل الآخر، والذي تم استخدامه من طرف سكان هذه الأحياء لتشييد الأكواخ، تمثل في أيام الإجازات الأسبوعية وعطل المناسبات الدينية

* توجد مناسبات أخرى أقل أهمية، يتم استغلالها من قبل السكان النازحين، والتي من شواهدنا نذكر، أنه وأثناء تحضيرات سلطات ولاية عنابة لاحتضان مقابلة الجزائر والمغرب في إطار تصفيات كأس إفريقيا 2012، مما تم تسخيرها من تغطية أمنية كبرى لهذا الحدث، تعرضت أحد الحيازات العقارية التابعة لوكالة عدل، إلى عملية احتلال جزئي من طرف نازحين من الأقاليم المجاورة، وذلك بعد أن قاموا بتجزئتها فيما بينهم، والتي عجزت عن التدخل واستردادها فورا لطبيعة الظرف العام الذي أحاط بالعملية.

د. يوسف أبو الحديد، مرجع سابق، ص 120-121.

والوطنية (Les jours fériés) المعتمدة إدارياً، والتي يتم فيها تسجيل حالة من التوقف الظرفي للهيئات والمصالح الحكومية، وذلك لمدة أطول نسبياً مقارنة بسابقتها، حيث تبنى دون أن تستكمل تماماً، وذلك تحت حتمية التعجيل بالجزء الأكبر من البناء، بغرض وضع السلطات أمام الأمر الواقع¹⁶⁶.

2.1.2.3. في المواعيد والمناسبات الانتخابية: وهو التوقيت الثالث والأخير، والذي يكون تحديداً أثناء فترات المواعيد والحملات الانتخابية، ولا سيما انتخاب المجالس المحلية منها، حيث يتم استغلال انشغالها بالإعداد لهذه الاستحقاقات، وتسخيرها لكل المصالح والوسائل الموضوعية تحت تصرفها، وما يترافق مع ذلك من استعداد مجلس محلي لإعادة الترشح، أو تحضير نفسه لتسليم المهام والمغادرة، بما يتطلبه الأمر من وقت بالنسبة للأول من أجل تسليم العهدة، وبالنسبة للوفاء الجديد من أجل توزيع المهام، وفهم تفاصيل ووضعيات الموروث الذي سلمت له، ومباشرة بعض التغييرات على مصالحه... وهي الفترة التي تمثل مرحلة انسداد حقيقي في المجالس البلدية*، وبالتالي تتعطل معها مهام باقي المصالح التقنية، وهو ما يشكل فرصة مثلى وظرف زمني جد كافي، لنشوئ النواة الأولى لحي قصديري، والتي ما تلبث أن تتحول في ظرف وجيز إلى حي ذو كثافة سكنية معتبرة.

2.2. إستراتيجية انتقاء موضع التوقيع والتجسيد: ويقصد بها الترتيبات المتوخاة من قبل نزلاء هذه الأحياء، في اختيار موضع التوطن، وكيفية تهيكّل المجال وتقسيمه عمرانياً، مع تدبير مواد البناء وإدارة التوسع المستقبلي.

2.2.1. محددات انتقاء الموقع: وقبل أن يبدأ السكان النازحين صوب هذه المناطق، في التعامل مع عناصر المجتمع، والتشييد فوق الأراضي التي ينتقلون إليها، فهم مطالبون بداهة بتحصيل الأوعية العقارية موضع الاستقرار، وهو التحصيل الذي يثير الكثير من التساؤلات حول نوعية المناطق التي يقع عليها اختيار هؤلاء السكان لبناء عشوائيتهم؟ وما هي المعايير التي يشترط توفرها فيها؟ وكذا الآليات المتبعة من طرفهم في تحصيلها؟ وهو ما حاولت العديد من الدراسات التوقف عنده، والنتيجة هي أن ما تم لم يكن نابعا من فراغ، مما يكشف على أن هناك عملية تنقيب مسبقة تتم، وتسمح بتكوين دراية حقيقية بالمجالات الشاغرة الموجودة في المدينة أو ضواحيها، وأن الحراك السكاني لا يكون إلا بعد العثور على هذا المجال، وهو الوضع الذي سيقود حتماً بعد ذلك، إلى إمكانية فتح المجال للمفاضلة فيما بينها، من حيث الأولوية والأهمية، والتي قد تتعلق بأحد الإمكانيات التالية:

أ. مساحة وحجم الموقع وقدرته على استيعاب المهاجرين، من ذلك أن ما يؤدي إلى نشأة المستوطنات الهامشية، هو حالة التشعب التي تنتهي إليه المستقرات العشوائية الحضرية.

ب. مقدار الحاجة للقرب من مقرات العمل أو لتوفر الخدمات الحضرية¹⁶⁷.

¹⁶⁶. برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 168.

* هذه الحالة وقفنا عليها في الجزائر، من خلال تتبعنا المستمر ورسدنا لمسار وحركة تطور هذه الظاهرة، أين فوجئنا إلى تطرق كل الجرائد الوطنية بعد نهاية الانتخابات المحلية الفارطة، إلى شروع المجالس المنتخبة حديثاً في القضاء وإزالة المناطق التي شيدت في الأسابيع القليلة الماضية، والتي تكررت في الانتخابات التشريعية كذلك.

¹⁶⁷. د. محمود الكردي، مرجع سابق، ص. 162.

ت. التعرض لتدخل المصالح المعنية وتصديها لمحاولة التوطن، وهو ما دفع الكثيرين حسب الدراسات الحديثة، إلى اختيار التوضع في نقاط التماس بين التقاسيم الإدارية للمدن، أين يكثر الجدل والخلاف حول ترسيم معالم الحدود الإدارية لكل منها، وحول أحقية الإدارة والملكية والذي قد يمتد لسنوات طويلة، مما يشجع على غزوها والاستقرار بها¹⁶⁸.

ث. حجم الجماعات المهاجرة، حيث يدفع عادة صغر عدد النازحين إلى اختيارهم التخفي عن الأنظار، والابتعاد قدر الإمكان عن مناطق ومجالات التوسع الآني، في حين قد يرجح كبر حجم المجموعات المهاجرة وسرعة توافدها، إلى عدم الخوف من الإجراءات الحكومية والاقتراب أكثر من المجال الحضري.

ج. تفضيل بعضهم الاستقرار على محاور الهجرة التي تقلهم إلى مواطنهم الأصلية، تسهيلا لحركة النقل غدوا وإياب¹⁶⁹. من دون أن يكون ذلك معيار ثابت في جميع الحالات، حيث قد تتغير معطياتها في أي لحظة، وتحت تأثير أي نوع من المتغيرات الظرفية الطارئة، فقد تفرض الحاجة نفسها أحيانا على الوافدين وتملي عليهم القبول بمنطق الواقع، والرضا بما هو متاح من عقارات شاغرة، حتى وإن كانت ضمن صنوف القطاعات المدرجة، في خانة الغير قابلة للتعمير... وهو ما يعني أن المسألة معقدة إلى أبعد حدود التعقيد، لكن ليس هناك تحرك عشوائي تجاه المجهول.

2.2.2. تحصيل مواد البناء والإنشاء والتوسع المستقبلي: كما تعكس الأساليب المتبعة في

تنفيذ عمليات البناء، وجود مستوى أخرى من التنظيم والتخطيط السكاني في هذا المجال، والذي تكون بداياته غالبا بحصر الوافدين للحيازة العقارية، ثم القيام بتسيبها عبر إقامة صور عليها أو ما شابه ذلك من وسائل متاحة، وذلك لتأكيد وضع اليد عليها ومنع الاقتراب منها من قبل آخرين، يتبعها بعد ذلك عملية تدبر مواد البناء، والتي يشكل تحصيلها هي الأخرى هنا نقطة تأكيد إضافي لمزاعم والافتراضات التي تصب في سياق تأكيد وجود القصدية في تنفيذ هكذا أفعال، وإلا كيف يتم تدبر عملية جمعها ونقلها واستخدامها في ظرف وجيز، وهي التي لا تخرج في عموم الأحوال عن صفائح الزنك والترنيت وملحقاتهم من الأخشاب والقصب والكرتون والحجارة... وغيرهم من مواد أولية وبدائية غير لائقة للبناء، والتي تستخدم في البداية لبناء أكواخ أو عشش أو حتى غرفة واحدة، تقدر مساحتها الأولية حسب بعض الدراسات ب 12م²، مع ترك فتحة صغيرة فقط على الخارج تسمح بحركة الدخول والخروج¹⁷⁰، ليضع السكان أيديهم وأرجلهم ورؤوسهم فيها، فيما يشبه التأكيد على الملكية العقارية لها، وذلك بفعل ضعف الإمكانيات المادية المتاحة لهم، والتي لا تسمح لهم ببناء مساكن مناسبة لحظة وصولهم إلى المدينة، وكذلك طبيعة الظرف العام الذي يحكم العملية برمتها،

¹⁶⁸ د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص. 53.

¹⁶⁹ سعيد علي خطاب علي، مرجع سابق، ص. 72.

¹⁷⁰ د. بوجمة خلف الله ورجم علي، "آليات تطور مناطق السكن العشوي"، ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي الثاني حول: تسيير المدينة (مسيلة: جامعة مسيلة، 07-

والمتمسم بقصر الفضاء الزمني المتوفر لهم لإنشاء هذه المساكن قبل اكتشاف الأمر، وتزايد مخاطر التهديد والتدخل السلطات لوقف هذا التوسع الغير شرعي، والذي لا يمكن معه المراهنة والبناء بالمواد الصلبة واحترام الأسس والضوابط العمرانية، فيما يشبه التريث والترقب في انتظار موقف ورد فعل السلطات والدوائر الحكومية، ولكن تدريجا مع تقادم المنطقة وتوسعها أكثر وتضؤل احتمالية الإزالة، تشهد هذه الأكوخ بحسب عديد الدراسات المختصة، إدراج تعديلات إضافية على المستويين الكمي والنوعي، فيما يتعلق بكيفية إشغال العقار، نوعية البناء... بما يتفق مع تطور الإمكانيات المادية للسكان¹⁷¹، وذلك بقيام صاحب الحيازة بتشييد حجرة أو حجرتين إضافيتين، في أحد أركان قطعة الأرض ليتوسع فيها، كما قد يضيف لها بعض الملاحق الأخرى، كذلك باستخدام مواد أكثر ثباتا وصلابة من سابقتها، من دون أن يشكل مسار التطور هذا نمطا ثابتا، فبعض من الذين قاموا بهذا التوطن والإحلال الغير شرعي سرعان ما قاموا ببيعه بعد ذلك¹⁷².

2.2.3. تهيكّل الحي عمرانياً وتقسيمه: تتبع عملية الاستيلاء على المواقع المستهدفة، من قبل الجماعات السكانية النازحة، الشروع في انطلاق أشغال بناء المساكن والأكوخ، التي سيأوي إليها هؤلاء السكان، والتي تأتي في بداياتها بحسب ما دلت عليه بعض الدراسات، متموضعة ومبنية على هيئة بيوت متلاصقة بعضها ببعض والتي قاموا بتخطيطها بأنفسهم، حيث لا يتركون بينها سوى ممرات صغيرة، وأزقة ضيقة ومتعرجة طويلا لا تسمح بسهولة حركة الراجلين، عاكسة في سماتها الأعم نمط الإسكان القروي¹⁷³. وتظهر مسألة التأكيد على وجود تدبير وتنظيم مسبق هنا، انطلاقا من كون أن حجم وطبيعة الأعمال، التي تتطلبه إدارة هذه العملية برمتها، لا يمكن لها أن تكون فورية ووقف على لحظة الإنزال السكاني بالحي فقط، باعتبار أنه مهما قيل عن عشوائية هندسة الحي وهيكلته المجالية، وطريقة تموضع المباني فيه، إلا أن مسألة تدبيرها وتجزئة الأرض إلى قسائم، بحسب عدد الأسر النازحة ليقيموا فيها مساكنهم، وكذا تقدير حجم هذه المخصصات، وكيفية ارتصاف المباني، وتجهيز الطرق السالكة وعرض الشوارع... تبقى مسألة تتجاوز في صميمها، حجم النطاق الزمني الضيق المتاح لهم من أجل الانجاز. كما دلت دراسات أخرى ببعض البلاد العربية الإسلامية، على أن عملية الشروع في تجهيز وبناء هذه المناطق، يصاحبها كذلك تخصيص قسائم لأجل بناء مساجد، حيث من شأن ذلك أن يوفر لهم حماية مزدوجة، ظاهرها الوقاية من مخاطر الانحراف، التي تهدد المجتمعات ذات أصول ريفية خاصة في مراحل الهجرة الأولى، وباطنها توفير حماية إضافية أخرى لهم أيضا، ضد مخاطر الهدم والطرّد المحتمل حدوثه، من خلال إحراج المصالح المحلية أمام الرأي العام، ومنعها من تنفيذ مخططاتها باعتباره سيّطال أيضا هدم مكان العبادة¹⁷⁴.

¹⁷¹ د. محمد عبد السميع عيد وعزت عبد المنعم مرغني، مرجع سابق، ص. 131.

¹⁷² د. صلاح محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 158.

¹⁷³ د. إبراهيم محمد عباس، مرجع سابق، ص. 200.

¹⁷⁴ د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص. 08.

2.3. التمكن وتحصيل الاعتراف: ويمثل مرحلة العبور من حالة لا شرعية التواجد، إلى

الاستقرار النهائي وتقنين الحيازة، وذلك عبر الثلاث خطوات التالية:

2.3.1. التفاوض وتسيير شؤون الحي: بعد انتهاء مرحلة التوطن الأولى وتشبيد الجزئي

للمباني، تتجه الجهود اللاحقة للعائلات المتوطنة حديثا في هذه الأحياء، إلى العمل على إصابة غايتين أساسيتين أولهم، تتعلق بتفادي التعرض إلى عملية الطرد، وإخلاء هذه المواقع من قبل الجهات الحكومية، وذلك عن طريق تشجيع التكسب السكاني فيها كإجراء دفاعي وقائي، في مواجهة أي إرادة أو نية للسلطات العمومية أو المحلية في الخلاص منها، أو حتى الدخول معها في مواجهات صدامية دامية لإحباط أي محاولة في هذا الإطار، وتتصل ثانيتهم بالعمل على تزويد هذه الأحياء بالخدمات والتجهيزات الأساسية أو بعضها على الأقل، بما يلبي حاجيات سكانها الأساسية من جهة، ويحقق شبه إقرار بالأمر الواقع فيما يتعلق بحيازة الأراضي ومشروعية الإقامة من جهة أخرى، وذلك عن طريق دخول السكان في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع أجهزة الحكم المحلي، وتكثيف الاتصال وتكرار محاولات تحصيلها وممارسات ضغوط اجتماعية ووساطات عليها، أو على أي جهة أخرى لها علاقة بالسلطة السياسية القائمة، من أجل ثنيها على رفضها المسبق والمبرر بالافتقار إلى الإمكانيات، وعدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيقها... وما شابه ذلك من حجج واهية، وحملها على الخضوع إلى مطالبهم وتزويد مناطقهم بالمستلزمات الأساسية، بما يضمن حد أدنى من المعيشة الآدمية كالحنفيات العمومية، والتغطية الكهربائية، إلى جانب مبادراتهم هم أنفسهم لحفر الآبار والمجاري الصرف الصحي أمام البيوت¹⁷⁵... وهو ما قد يتحقق على دفعة واحدة أو على مراحل، وذلك تبعا لعدد من المعطيات والتي يمكن حصرها إجمالاً في حجم النقل الذي يمثله هؤلاء السكان، وهو النقل الذي يقترن في جزئه الأعظم بقوة التنظيم السكاني وانسجامه وإدراكه لطبيعة التحديات والإزامية التعاون إزائها، أما إذا ظل سكان مدينة الصفيح في حالة تشتت وعدم تنظيم فستبقى هذه البؤر دائما في موقف ضعف، وتظل محرومة من الخدمات الأساسية والمرافق، إلى جانب طبيعة الظرف السياسي والاجتماعي الذي تساق فيه هذه المطالب، وكذا موقع هذه المستوطنة أو بعدها عن الوسط الحضري. حيث يؤخذ ذلك غالبا على أنه مؤشر ايجابي في الأفق، من أجل التصالح بشأن مواقع بين الأطراف المعنية، وعامل تظمين وأمان بعدم التعرض لهم بالتهديد والطرده من مواقعهم.

أما ما تعلق بتسيير الشأن الداخلي لهذه الأحياء، فيبقى رهين هو الآخر بوجود قاعدة سكانية متجانسة، أو مرجعية توافقية بين السكان، تحافظ من خلالها على تنظيمها الاجتماعي الخاص، وبتشريعاتها التي تقف جنبا إلى جنب مع التشريعات الرسمية. فهناك على سبيل المثال هيكلية مجالية مبنية على قواعد استيطانية غير مكتوبة، وعلى قوانين تنظم الجوار وحركة المشاة، كما أن الضبط الاجتماعي بسمته الغير رسمية يكون فعالا، وذلك بدرجة لا تقل عما هو موجود في أي منطقة سكانية

¹⁷⁵ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 64.

أخرى بالمدينة، حيث يشير "وايت" في هذا الإطار إلى أن السلوك الإنساني في هذه الأحياء، كثير ما يكون منظماً وموجهاً بدرجة عالية¹⁷⁶، وذلك على أساس أن ما يشهده هذا الحي هو في النهاية إعادة استنساخ كلي أو إسقاط للتنظيم الاجتماعي الريفي، بما يحكمه من أعراف وضوابط تسمح بإيجاد وخلق أسلوب خاص في حفظ النظام الداخلي، وهو الرأي الذي أسنده برنارد قرانوتييه بالنموذج الأحياء الفقيرة في مانيليا، والذي أكد فيه على أن أرباب الأسر في الخمسينات، وفي إطار الروندا كانوا يجوبون الشوارع ليلاً ليحافظوا على الأمن ويمنعوا الجريمة¹⁷⁷. الأمر الذي يستوجب معه على القادمين الجدد إلى المنطقة، ضرورة الحصول على تركية أو إذن مسبق قبل الانضمام إلى هذا التجمع¹⁷⁸. غير أن ذلك لا ينبغي أن يعتمد على أساس أنه ذو مرجعية مطلقة في جميع الأحوال، باعتبار إن هذا السلوك سوف يشهد تدريجاً تحول تفرضه مجموعة من المتغيرات الاجتماعية للبيئة الحضرية، بفعل توافد جماعات مهاجرة من مناطق ريفية/حضرية أخرى، من شأنه أن يؤثر هو الآخر في هذا الجانب، سواء عاشت هذه الجماعات المتباينة في أقسام منفصلة داخل الحي أو تداخلت فيما بينها. كما قد يغيب كذلك من البداية تحت النشأة الحرة للحي العشوائي، أي من طرف خليط أو جماعات غير متجانسة توافدت تبعاً من شتى المناطق، بعادات وسلوكيات متباينة وخصائص مختلفة، مما يجعل من الحي فاقداً إلى مرجعية يحتكم إليها الجميع في تسيير الشؤون اليومية للحي، مما يزيد من حدة الترددي والانحطاط البيئي¹⁷⁹.

2.3.2. تحصيل الاعتراف وترقية الحي: ولما كان التوطن داخل هذه الأحياء، بمثابة إعلان

عن استقرار أبدي ووضع نهائي بالنسبة لهؤلاء السكان، فقد كشفت عدد من الدراسات في هذا الصدد، على أن الجهود اللاحقة لسكان بعض هذه المناطق، تتجاوز نطاق العمل على الظفر ببعض الخدمات التحسينية العامة، إلى الدخول في مواجهة أعقد مع السلطات والحكومات، من أجل الحصول على تسوية نهائية لهذا الوضع، سواء من خلال إدراجهم ضمن برامج الحكومية للإسكان، أو الاعتراف الرسمي لهم بأحقية هؤلاء السكان في الأراضي التي بنو عليها مساكنهم، باعتباره عامل أمان لهم ومحفز شخصي لاحق للاستثمار أكثر في ترقية بيئتهم السكنية، وهو الأسلوب الذي لا يتخذ شكل ثابت يمكن التعميم له، بل يقوم على الاستثمار في جملة من المعطيات الظرفية والمحلية والسكانية.. حيث رصدت الدراسات المختصة في هذا الإطار الأساليب التالية:

2.3.2.1. الصفقات السياسية: لوحظ أن أحياء السكن العشوائي قد تنمو وتترقى في ظل

متغيرات سياسية معينة، من ذلك سعي الأحزاب السياسية المتنافسة، للحصول على تأييد السكان هذه الأحياء في الحملات الانتخابية، من خلال تقديم الوعود للدفاع عنهم في مواجهة البلديات، وحصولهم

176. د. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 58.

177. برنارد قرانوتييه، مرجع سابق، ص. 142.

178. د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة مدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 204.

179. د. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 58.

على المزيد من الخدمات التحسينية كالكهرباء، تهيئة وترصيف الطرق... وربما كانت هذه الوضعية أكثر وضوحا في دول أمريكا اللاتينية، حيث تم ذلك في إطار صفقة بين السياسيين والسكان. وهكذا يبدو واضحا أن المصالح السياسية تلعب دورا حاسما في تشكيل، وصياغة السياسات نحو الأحياء الفقيرة، أما كيف يستطيع فقراء هذه الأحياء تحقيق مكاسب من وراء هذا الموقف، فإن ذلك يتوقف على درجة الصراع السياسي بين الأحزاب، وتنظيمهم السياسي ووزنهم الانتخابي، الدخل القومي، ومدى وجود سياسة فعلية إزاء ترقية الأحياء الفقيرة من عدمه...¹⁸⁰.

2.3.2.2. الترددي المفضي للحل: كما مالت تجمعات الجيسيكوندو في تركيا، إلى إتباع

قائنها لأسلوب مغاير من الممارسات الهادفة إلى الوصول لانتزاع اعتراف رسمي بوجودهم، قبل الشروع في البحث بعدها عن سبل استكمال التحسين والترقية أطر الحياة فيها بالجهود الذاتية. فبتطبيق الافتراض المتفائل، يبدأ واضعو اليد في التجمع لصياغة مطلب جماعي، يتمثل في المطالبة بإعطائهم صفة الشرعية على ممتلكاتهم، فإذا جاء القرار الحكومي ليس في صالح السكان، تتحول المنطقة إلى ما هو أسوأ، وتصبح الحكومة مجبرة على تحمل نفقات إضافية، ودفع أموال أكثر في سبيل الإصلاح، وفي حالة العكس ينبغي هدم بعض البيوت لأجل فتح بعض الشوارع، وتقليل الكثافة السكانية، مع وجوب إعادة إسكان من هدمت بيوتهم، وهو ما يعتبر في صالح واضعي اليد، إذ يضمن لهم ذلك الاندماج مع المدينة الأم، ووصول خدمات مختلف الشبكات إليهم، ويتحول المطلب الجماعي بعدها لتحسين وإعادة تخطيط الجيسيكوندو، كالمطالبة برصف الشوارع، وتوصيل خدمات النقل العام، وتوفير الهياكل والمرافق كالمدارس، المستوصفات...¹⁸¹

2.3.2.3. الاتحادات والتنظيمات السكانية: كما تعد الاتحادات الرسمية والجمعيات التي

يؤسسها السكان المهاجرون في الكثير من الأحيان، ويوكل لها مهام إدارة وتنظيم الشأن الداخلي لهذه المناطق، على جانب كبير من الأهمية في دراسة الإستراتيجية السكانية في تحصيل الاعتراف، وهي التي تمنحهم دعما روحيا وأمانا سيكولوجيا، وقدرة على مواجهة العزلة والفقر والمرض، والضغط الممارسة عليهم من قبل الإدارات المحلية. حيث ما تنفك ترفع مطالب الاعتراف وترخيص الاستغلال، وتحث السلطات العمومية على إصلاح القطع العقارية، الأمر الذي سيسمح لكل مقيم بإرجاع مسكنه أكثر صحية، عبر إعادة بنائه على نحو أكثر صلابة وتنظيما¹⁸².

2.3.3. الاستثمار في ترقية العشوائيات: ويشكل المرحلة الأخيرة، في مسار ترقى هذه الأحياء

وخروجها من دائرة الترددي واليؤس، والتي من شأنها أن تخول لهم تحسين مستويات تكيفهم مع البيئة الحضرية، وهي الخطوة التي تتم سواء نجحت في تحصيل الاعتراف الحكومي بوجودها، أو فرضته كأمر واقع لا يمكن التعاطي معه إلا بالسكوت عنه، وهنا لا بد من التأكيد على أن ردود أفعال الفقراء

¹⁸⁰ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 25.

¹⁸¹ برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 173.

¹⁸² د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 33.

واستجابتهم، إزاء ظروفهم السكنية وإمكانية تطويرها، تقوم على عوامل ومتغيرات عديدة، يسعون لإدراكها قبل الشروع في إطلاق أية مبادرة في هذا الاتجاه، من بينها تصوراتهم حول الحي والمسكن، درجة تنظيمهم من أجل تحسين موقفهم السكني، مستوى طموحاتهم...¹⁸³ وهو ما كان يتنافى في عمومه مع ما راج من معتقدات سابقة، حول كون واضعي اليد يعيشون في ظروف من الحرمان، تجعلهم لا يستطيعون ادخار الأموال، حيث يكشف التحليل المسهب لسلوكيات هؤلاء السكان، في العديد من أرجاء العالم الحضري، على ميلان قاطنيتها للأخذ بأسلوب السكن التطوري، والذي يقوم على تعبئة الموارد الكامنة وتفعيل نظم الادخار العرفية، باعتبار أنه لا يمكن التعويل على الدخل لظاهري، حيث غالبا ما يمارس رب الأسرة أعمالا إضافية أخرى، كما تعمل الأم في بعض الوظائف أو تمارس أعمال منزلية، تدر دخلا على الأسرة، مثل تربية الدواجن، الحياكة... كما يمارس الأبناء أحيانا بعض الأعمال، ويصب كل ذلك ولو بنسبة ضئيلة في وعاء واحد يرفع إمكانيات الأسرة، كما تساعد المدخرات السابقة أو بعض المقتنيات، في عملية البداية في التملك والبناء مثل ذهب المرأة، بالإضافة إلى وجود نظم ادخارية منزلية أو عرفية، والتي تساعد في تنمية المدخرات الأسرية، إلا أن كل ذلك لا يجعل من هذه الإمكانيات كافية بحد ذاتها، للوفاء بمتطلبات الإسكان والنمو السريع الملحوظ، الأمر الذي يجعل من عملية البناء تتم بصورة مرحلية تدريجية، يقوم خلالها المحتل ببناء جزء من المبنى (غرفة أو غرفتين)، حيث يمارس بعض الأعمال بإحدى الغرف ويقطن بالأخرى، وهي الخطوة التي تتم سواء بممارسة التجارة أو أي نشاط آخر، بالإضافة إلى مصادر الدخل الأخرى، والتي تستخدم في استكمال بناء الدور الأرضي وإضافة غرف بالدور الثاني، أين يتم استغلال الدور الأراضي تجاريا، أو حتى تأجيره لوافدين جدد، واستغلال العائد في استكمال البناء وهكذا... ومن الأمور الأخرى التي ساعدت كثيرا في تيسير عمليات البناء، نجد التقسيط المتبع لثمن مواد البناء، مما يمنع استنزاف الموارد الأولية وتوجيهها للبناء، ثم سداد الأقساط من عائد البناء. أما على المستوى الخارجي والمتعلق بتنمية إمكانيات الموقع، وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات مجتمع المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بتزويدها بالبنية الأساسية، فهي تتوزع هنا ما بين استراتيجيات فردية وأخرى جماعية، والتي تبدأ بمحاولة توفير عناصر البنية الأساسية بجهودهم الأولية، مثل دق طلمبات المياه، خزانات الصرف الصحي... ثم الحصول على وصلات الكهرباء من المناطق المجاورة، وهو ما جعل بعض الدارسين يذهبون إلى القول، بأنه لا يمنعهم من استكمال عناصر هذه البنية، سوى احتياج بعض الأعمال إلى خبرات تقنية مختصة، أو معدات فنية ضخمة وتكلفة كبيرة، وذلك كله في سياق موازي لضغطهم على المصالح الحكومية، وذلك باستغلال ثقلهم الانتخابي من أجل توفير الخدمات، في حين يتبرع السكان لتوفير مرافق أخرى كدور العبادة¹⁸⁴...

¹⁸³ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 21.

¹⁸⁴ أيمن عيسى عبد العليم وخالد ناصر باراشد، "المشاركة الشعبية والتنمية المستدامة: دروس من المناطق العشوائية بمصر"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن (الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 20-23 مايو 2007)، ص. 634-635.

2.4. أنواع القاطنين في العشوائيات: من النماذج التي توصل إليها "سيلي" في دراسته لنماذج

ساكني العشوائيات، أنه تقوم على تمييز بين الأنماط سلوكية لقاطني هذه المستوطنات، والتي تخلص إلى التمييز بين 04 نماذج رئيسية، نستوضحها فيما يلي:

2.4.1. المضطرون الدائمون: وقيمون في هذه المناطق بصفة دائمة ومرغمين على ذلك،

حيث لا يمكنهم مغادرته ولا يستطيعون التصرف لإيجاد إقامة بديلة، وهم 03 أصناف فرعية:

أ. المرفوضون اجتماعيا: وقد يتوسع هذا المعنى، إلى بعض الأصناف الفرعية للمنتهزين الدائمون، لكنه ليس قاصرا عليهم فقط، لأنه يشمل جميع المهاجرين الذين لم يتمكنوا من التأقلم مع أنماط الحياة الحضرية، فلا يجدون القبول إلا في الوسط الاجتماعي الذي انتسبوا إليه حديثا.

ب. الخاملون: والصفة الأكثر وضوحا لديهم هي عدم المبالاة والتلبذ أو التجمد والركود، وقد

يرجع ذلك إلى صفات موروثية أو خبرات فاشلة أو انسحاب على أساس معتقدات دينية وطائفية...

ت. الفقراء المتأقلمون: وهؤلاء عادة أقل تجمدا وركودا، حيث يمكنهم التأقلم بالتعود ثم باكتساب

طريقة الحياة فيه، وأكثرهم من المعوزين الذين تنقصهم كل الضروريات، ويعيشون في فقر مدقع.

2.4.2. المضطرون المؤقتين: وهم الذين أرغموا على توطنها تحت ذرائع قهرية، دون أن

يكون ذلك وضع قار، باعتبار إرادتهم الساعية لتغيير هذا الواقع، وهو الصنف الذي ينقسم إلى:

أ. الفقراء المحترمون: وهؤلاء غالبا لم يكونوا طرفا في وجوده، لكنهم أرغموا على الوفود إليه

والإقامة فيه، تحت غطاء مبررات جمّة، كعدم مقدرتهم على تحمل أعباء الإيجار، وارتفاع تكاليف

الحياة في المدينة، ففروا إلى عشوائيتها طلبا في ضمان أدنى مستويات الحياة. أو جموع الطبقات

الوسطى الدنيا، التي أرغمت على إخلاء مساكنها عنوة تحت خطر انهيار المباني، دون إيجاد البديل

المناسب لهم. وهؤلاء غالبا لا يتأقلمون مع الحي العشوائي، حيث تظل كل انتماءاتهم وارتباطاتهم

خارجة، كما أن لديهم آمالهم المتباينة مع غيرهم، لذا نجدهم يمارسون طريقة حياة أرقى في حدود ما

توفر لهم، أملين في أن تتحسن أحوالهم فيعيشون حيث وكيف يشعرون بأنهم يجب أن يعيشوا.

ب. الواقعون في الفخ: وهم جماعات أو أفراد مشتتون اشترروا في الحي بيتا، أو ترك لهم أحد

أبائهم أو أقربائهم بيتا هناك عندما لم تكن المنطقة بهذا الخراب، فوجدوا أنفسهم بعد ذلك يعيشون في

الحي الخرب. ويشمل هذا النموذج الوافدون إلى المناطق التقليدية والقديمة من المدن، من خلال

عمليات البيع والشراء أو حتى المبادلة، والتي ما تلبث أما هجرة أصحابها جراء خطورتها بفعل

انهياراتها وقدم نازحين آخرين أماكنهم، أو ازدياد الكثافة السكنية بها مما يؤدي إلى ترديها.

2.4.3. المنتهزون الدائمون: وهؤلاء موجودون في الحي العشوائي ليقبوا فيه، لسبب أو لآخر

تبعاً لأهداف ومصالح لكل طرف، ومن هؤلاء طريكو العدالة، التجار المتجولون... ممن يوفر لهم

السكن العشوائي مهربا وملجأ وتعاطفا وتحملا. كما أن هناك المستفيدين من الذين اعتادوا على إبقاء

محلات سكنية داخل هذه المواقع، بغرض إيجارها للمهاجرين أو المضطرين لذلك، وفي ذات الوقت

يتربصون ببرامج التطوير الحضري وإعادة الإسكان بغرض الظفر بسكن حكومي دون وجه حق.

2.4.4. المنتهزون المؤقتين: وفي هذا الفريق نجد كل من:

- أ. المبتدئون: وهم غالبا المهاجرين الذين يعتبرون الحي العشوائي، هو أول محل إقامة بالنسبة لهم على أمل عدم البقاء فيه طويلا، من خلال الحصول على البديل المريح.
- ب. المتسلقون: وهم نازحو وسط المدينة بعد أن عاشوا فيها فترة معينة، واضطرتهم الظروف إلى النزول في درجات السلم الاجتماعي، فجاءوا إلى الحي كفترة انتقالية يعدون فيها أنفسهم، ويعيدون استجماع قواهم وإمكانياتهم المالية لينتقلوا إلى منطقة أحسن ومستوى معيشة أفضل، أي أنهم يتخذون من فترة حياتهم بالحي فرصة للادخار من أجل الحصول على مسكن أفضل في منطقة أرقى.
- ت. المغامرين: وهو أندر الأصناف وأكثرها طموحا، حيث يرتضي متنسبيه هذه الإقامة في سبيل ادخار بعض الأموال، من أجل شراء مساكن بعدها والهروب من البؤس الذي هم فيه¹⁸⁵.

3. توصيف السكن الهش: ويتضمن هذا المحور، إلى جانب التوصيف الكمي لظاهرة السكن الهش في سيرورة تطورها، التوصيف الكيفي لكل من الوضعية القانونية لهذه الظاهرة وأنواع الحيازة فيها، وكذا الأنماط التصنيفية والمزايا والسمات التي تطبعها على المستويين المحلي والدولي.

3.1. حجم السكن الهش: شكل اكتساء السكن الهش سمة العالمية في ظرف وجيز، مثار قلق لأجهزة الرصد المحلية منها والدولية إزاء مستقبل هذه الظاهرة، ودعا لإحاطتها بعناية بالغة في تتبع مسارها والتنبؤ بمستقبلها، الذي سنقف عليه في العنصر.

3.1.1. سيرورة التطور: مر نظام رصد حجم ظاهرة السكن الهش، في مسار نموها وتطورها المتزايدة والمتسارعة من مرحلة لأخرى، بثلاثة مراحل كبرى كما ستوضحه لنا التفاصيل اللاحقة.

3.1.1.1. في النصف الأول من القرن الماضي: على الرغم من التطور المتسارع الذي عرفته ظاهرة الإسكان العشوائي، إلا أن عملية رصد الحجم الحقيقي لها، وتقصي معدلات نموها ظلت خجولة في بداياتها، ولم تحظى بنصيب كافي من العناية والتتبع، على المستويين المحلي والدولي، وذلك جراء جملة من التعقيدات التي تصاحب إخضاعها إلى عملية حصر شامل، كضعف أجهزة الرصد للكثير منها، مما يجعل من مصداقية البيانات محل شك مستمر، وكذا عدم إحساس الكثير من الحكومات بخطورتها، وتعتمد بعضها الآخر إخفاء الحجم الفعلي لها، كسبا للرأي العام المحلي، في ظل الاعتقاد بظرفية الواقع المستجد وأيله للزوال... الأمر الذي كان يجعل من أي محاولة، للوصول إلى تعميمات حول حقيقة هذه الظاهرة متعثرة، رغم الإجماع على التضخم الأخذ في الاتساع، وتحولها إلى أخطر مشكلة حضرية تواجهها هذه البلاد.

3.1.1.2. في النصف الثاني من القرن الماضي: التطور التدريجي الذي حدث بعدها، على مستوى الوعي الحكومي والدولي المتزايد، سمح من تحولها إلى محط استقطاب، للجهود البحثية المتنوعة والمتعاقبة، مما مكن من تحقيق بعض التقدم في هذا الإطار، إذ تكشف البيانات المحصل

185. د. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص ص. 64-65.

عليها آنذاك، إلى أن حجمها على مستوى دول أمريكا اللاتينية، قد عرف بعض التفاوت من مدينة لأخرى، حيث وصل مثلا عدد سكان أحياء الباربادا، في ليما سنة 1966 إلى 400 ألف/ن، أما بريو ديجانيرو فقد وصل سكان الفافيللا إلى 600 ألف/ن في سنة 1964¹⁸⁶. أما في آسيا، فأبرز الشواهد التي يمكن الاستدلال بها في هذه الفترة، تتعلق أولا بحالة العاصمة الفلبينية مانيلا، والذي ناهز في سنة 1968 تعداد سكان أحياء الصفيح المتفشية فيها 01 مليون نسمة. في حين عرفت مدينة دلهي في سنة 1959 حوالي 85 حيا صفيحي، يقيم في كل منها ما يقارب 200 ألف/ن¹⁸⁷. كما سارت البلدان الإفريقية على نهج سابقتها، حيث عانت مدنها هي الأخرى من وطأة التحول الحضري، وانتشار أحياء الصفيح فيها، إذ تشير التقديرات السكانية لهذه الحقبة إلى أن 3/1 سكان المدن الإفريقية كانوا يعيشون فيها، وقد ترتفع هذه النسبة بشكل مذهل في بعض المدن، إذ قدر عددهم ب 77% في مدينة مقدايشوا، و 60% في أبيدجان، و 75% بلومي عاصمة الطوغو، و 60% في كينشاسا، و 33% بنيروبي¹⁸⁸. ... ليظل الحديث عن التوصل إلى تقدير الكلي لحجم هذه الظاهرة، مؤجلا إلى غاية مطلع عشرية الثمانيات الماضية، حيث قدر عدد من الخبراء والمعنيين بهذا الشأن، بأن هناك 200 مليون حضري يعيشون في أكواخ ومدن الصفيح¹⁸⁹. وذلك بسبب استمرارية التدهور الحضري بمدن العالم النامي، وظهور أنماط جديدة من السكن العشوائي لم تكن مألوفة من قبل، على الرغم من تعاضم الاستثمارات والجهود التي تبذل في هذا الإطار.

3.1.1.3. في مطلع الألفية الجديدة: أفادت النتائج النهائية التي خلصت إليها الدراسة التي

أعدتها هيئة الأمم المتحدة حول "حالة المدن في العالم" سنة 2001، والتي تم إعلانها عشية انعقاد مؤتمر الإسكان الثاني المنعقد باسطنبول، إلى وجود ما يقرب من 01 مليار نسمة في العالم يعيشون في سكن غير مناسب، فضلا على أن أكثر من 100 مليون /نسمة يعيشون في ظل شروط مصنفة كوضعية بدون مأوى¹⁹⁰. وهو ما يمثل 6/1 سكان العالم أجمع، ومن دون أن يشكل ذلك هو الوضع النهائي والمستقر العام لها، حيث أن مسار تنامي هذه الظاهرة لم يتوقف عند هذا الحد، ذلك أنه ومنذ التصديق على إعلان الألفية في سنة 2000، ازداد عدد سكان الأحياء الفقيرة في ظرف وجيز لا يتعدى 05 سنوات، انطلاقا من تاريخ انعقاد مؤتمر الإسكان الثاني بنحو 75 مليون نسمة¹⁹¹، وهو ما يعد مؤشر بالغ الدلالة على قوة وسرعة انتشار هذه الظاهرة، وتؤكد صدقيته أكثر في ضوء التقديرات التي تضمنها تقرير حالة مدن العالم 2010/2009، والتي تشير لاستمرار اطراد نسبة

186. د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 11.

187. د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 11.

188. د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص. 08.

189. برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 23.

190. د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص. 07.

191. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المرحلي. الدورة 20. نيروبي، 4-8 أبريل

2005، ص. 5.

المنتسبين لهذه المستوطنات¹⁹²، من دون أن تشكل هذه المعطيات الواقع الحقيقي لحجم الظاهرة، باعتبار أن الأرقام تبقى دائما أقل من الواقع.

3.1.2. الواقع والتوزيع الجغرافي للظاهرة: تعطي عملية تحليل وضعية الانتشار الجغرافي

للمستوطنات العشوائية في العالم النامي، والمتضمنة في الإصدار الذي قدمه مؤئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في الأول من أكتوبر 2003 تحت عنوان "تحديات السكن العشوائي"، نظرة واضحة عن الكيفية الغير متوازنة ولا المتجانسة التي يتم بها توزع هذه الظاهرة، والتي تعود في جوهرها لجملة من المعطيات والمتعلقة أساسا، بالعدد الكلي لمجموع البلدان والدول المشكلة لكل إقليم، وكذا حجم الظاهرة داخل كل بلد، وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما هو آتي:

جدول رقم 10: يوضح خارطة التوزع الجغرافي للسكن العشوائي في العالم

الرقم	القارة	الإقليم	النسبة المئوية لسكان العشوائيات في المدن
01	آسيا	جنوب ووسط آسيا	58%
		شرق آسيا	36.2%
		غرب آسيا	33.1%
		جنوب شرق آسيا	28%
02	أفريقيا	شمال إفريقيا	28.2%
		إفريقيا جنوب الصحراء	71.9%
03	أمريكا اللاتينية	أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	31.9%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم، عمان، 2007، ص. 15.

3.1.2.1. على المستوى القاري: نجد بأن قارة آسيا تعد صاحبة الريادة، حيث تستوعب ما

يزيد عن 50% من سكان العشوائيات في العالم، وهي النسبة التي تمثل فيها كل من الصين والهند معا ما يعادل 37%، في حين تمثل فيها منطقة جنوب ووسط آسيا أكبر حصة منها ب 58%، تليها تراتبا كل من شرق آسيا ب 36.2%، وغربها ب 33.1%، وأخيرا جنوبها الشرقي ب 28%. أما على مستوى إفريقيا، فنجد بأن جنوب الصحراء الكبرى، قد أصبح التحضر فيه مرادفا لنمو العشوائيات، أين يعيش 72% من سكان مدنها في مثل هذه الأحياء، حيث تضاعف تعداد قاطنيها في غضون 15 سنة، ليصل إلى 200 مليون نسمة في عام 2005. أما شمال القارة فيعد أفضل حالا من جنوبها، وهو الذي يشهد تصنيف 28.2% من سكانه كقاطني عشوائيات، وهم الذين يزداد عددهم في كل من موريتانيا، مصر والمغرب، لتليهم ليبيا ثم الجزائر وتونس. لتحتل بذلك أمريكا اللاتينية ذيل الترتيب بأضعف نسبة مقارنة بسابقتها، حيث يقدر عدد سكان عشوائيتها حوالي 32% من إجمالي سكان مدنها¹⁹³.

3.1.2.2. على مستوى المدن: أما مستوى التباين الثاني، في خارطة توزع المستوطنات

العشوائية، فهو بناء على حجم سكان هذه المدن ذاتهم، وذلك وفقا لما تحدده المؤسسات التنفيذية في

¹⁹² برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، العالم الحضري، ترجمة. ديانا نفوي، عمان، أكتوبر 2010، ص 02.

¹⁹³ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم (مرجع سابق)، ص. 15.

كل بلد، حيث تكشف في هذا الإطار بيانات المسوح السكانية، والمأخوذة من 49 بلد متوزعة على قارات إفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية، عن وجود 04 اختلافات في تركيز هذه المستوطنات، وهي:

- أ. انتشارها بنسبة كبيرة في المدن الصغرى والكبرى (في 11 بلد وبنسبة 22%).
- ب. انتشارها بنسب مرتفعة في المدن الصغرى وانخفاضها في الكبرى (17 بلد بنسبة 35%).
- ت. انتشارها بمعدل منخفض في المدن الكبيرة والبلدات الصغيرة (في 17 بلد بنسبة 35%).
- ث. ارتفاع معدل انتشارها في المدن الكبيرة مقارنة بالمدن الصغرى (4 دول وبنسبة 08%)¹⁹⁴.

3.1.3. **أفاق الظاهرة: من الظرفية إلى الاستدامة: تعطي التوقعات التي اليوم يجري التسويق**

لها، صورة أكثر سوداوية عن مستقبل هذه الظاهرة، من خلال تأكيدها على أن ظاهرة السكن الهش سوف تحافظ على نموها، وسيرتفع عدد منتسبيها بحلول سنة 2020 إلى أكثر من 01 مليار و392 مليون نسمة، وذلك في ظرف عشرية واحدة وبزيادة قدرها 277 مليون نسمة، وهو ما يعني أن معدل سكان هذه الأحياء سوف يزداد بمعدل قدره 77 مليون نسمة سنويا، مع تفاوت نسبة تزايد أعدادها من منطقة لأخرى، حيث نجد في العديد من مدن إفريقيا جنوب الصحراء، أن سكان هذه الأحياء يمثلون ما يربو عن 70% من سكان الحضر، في حين أن سكان الأحياء الفقيرة في جنوب وغرب آسيا، يزدادون بسرعة ازدياد سكان المناطق الحضرية عموما¹⁹⁵، مع إمكانية ارتفاع هذا العدد ليصل إلى ملياري نسمة بحلول عام 2030، ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة في هذا الشأن¹⁹⁶. وعلى الرغم من التحفظات التي يسوقها البعض لصيغة المحاكاة التقريبية، التي تركز عليها مبادئ عمل المؤسسات الدولية في مجال التنبؤ، والتي تعد مرتفعة جدا ومبالغ فيها، إلا أن هناك مخاوف حقيقية من أن يتحول الإسكان الغير لائق، إلى نمط مستدام في البلاد النامية، وذلك بعدما ظل الاعتقاد السائد إلى وقت قريب، بأنها لا تعدو إلى أن تكون أحياء مؤقتة، طالما أنها نشأت كحالات طارئة، تتعلق بمشكلات تعاني منها المجتمعات النامية، فإنه من المنطقي أن يكتب لها الاستمرار والبقاء، بمجرد ما تنتهي تلك الحالة¹⁹⁷، لكن الثابت الأكيد فعليا اليوم لا يؤيد كثيرا هذا الاعتقاد، وذلك بعدما ظلت محافظة على وجودها وبقائها، رغم اختفاء معظم الظروف الأولى التي دعت إلى وجودها، حيث يكفي تصفح تقديرات هذه الظاهرة منذ استقطابها لاهتمامات البحث، ليتأكد لنا بجلاء أنها لم تسجل أي تراجع في مرحلة ما، وما ذلك إلا بفعل ظهور عوامل بديلة غدت وجودها وأكملت دور سابقها، وهو ما من شأنه أن يعطي مصداقية أكثر لهذه المخاوف، ويدفع بنا للاحذ بالمنحى الثاني والذي يرى بأن هذه الأحياء قد وجدت لتبقى قائمة، وأنها تتخذ بمرور الأيام وجود أكبر.

¹⁹⁴ . برنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 106.

¹⁹⁵ . الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، الدورة 61، نيويورك، 15 أوت 2006، ص. 03.

¹⁹⁶ . برنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية، العالم الحضري، تر. ديانا نفوي، عمان، مارس 2009، ص. 02.

¹⁹⁷ . د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 189.

الجدول رقم 11: بوضوح واقع وأفاق حجم السكن الهش في العالم

سكان العشوائيات في المناطق الحضرية						المناطق
% من سكان الحضر		التقديرات والتوقعات بالآلاف				
2001	1990	2020	2010	2001	1990	
31.6%	/	1.392.416	1.115.002	912.918	714.972	العالم
11.8%	11.8%	413.846	270.948	187.563	122.692	إفريقيا
/	/	806.731	648.605	533.385	420.415	آسيا
31.9%	35.4%	162.626	143.116	127.566	110.837	أمريكا اللاتينية
/	/	/	/	/	/	أمريكا الشمالية
/	/	/	/	/	/	أوروبا

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية، تر. ديانا نغوي، عمان، 2007، ص ص. 330-333.

3.1.4. واقع السكن الهش في الحظيرة الوطنية للسكن: شغل السكن الهش حيز معتبر من

الحظيرة الوطنية للسكن، وذلك منذ السنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية إلى يومنا هذا، مسجلا في ذلك نموا متزايدا من حقبة لأخرى كما هو آتي إيضاحه في التفصيل التالي.

3.1.4.1. مخلفات الحقبة الاستعمارية: قدرت نسبة السكن القصديري غداة استرجاع السيادة

الوطنية، حسب البيانات الرسمية المصرح بها آنذاك ب 200 ألف كوخ ومسكن صفيحي، وهو ما كان يمثل تقريبا أكثر من 10.52% من حجم الكلي للحظيرة الوطنية للسكن في سنة 1962، والتي كانت تقدر ب 1.900.000 سكن¹⁹⁸، وهو ما كان يمثل ارث استعماري، يضاف إلى باقي المآسي التي خلفها المحتل ورائه، وهي التي قدر عددها ب 07 سنوات من قبل، وفقا للنتائج التي خلص إليها الإحصاء الرسمي ل 45 مركزا حضريا رئيسيا بأكثر من 87 ألف سكن هش، وذلك بإجمالي تعداد سكاني يناهز 208.000 نسمة، ما يعني أن 15% من إجمالي السكان المحليين حينها، كانوا يعيشون في أكواخ قصديرية وبتوزيع متفاوت، والذي حازت فيه ولايتي الجزائر وعنابة على النسبة الأكبر، والتي كانت تعادل 30% من مجموع السكان المسلمين في كل إقليم، تلاها إقليم وهران في المرتبة الثانية وبنسبة 29%، متبوعا بإقليم قسنطينة وبنسبة لا تتعدى 07% من المجموع الكلي لهذه الحظيرة¹⁹⁹.

3.1.4.2. تجذر الظاهرة: غير أن المعطيات السالفة الذكر، سرعان ما شهدت سلسلة من

التغيرات المتتالية، والتي كانت بداياتها مع ما وقع في الفترة الممتدة ما بين الإحصاء العام الأول لسنة 1966، والإحصاء العام الثاني والذي جرى تنفيذه عشرية من بعد ذلك، والذي لم يكن منطقيا ولا مبررا إطلاقا، باعتبار ما ذهبت إليه بعض البيانات الرسمية من تسجيل انخفاض محسوس في حجم

¹⁹⁸. اتحاد الممارين الجزائريين، المهمة الحالية والمستقبلية للمعماري الجزائري، الجزائر، 1985، ص. 06.

¹⁹⁹. Cherifa Hadjij, Op.cit, p. 126.

الظاهرة، والتي قدرت ب 9.3% من الحجم الكلي للحظيرة الوطنية للسكن، وهو ما كان مرفوضا لدى طائفة واسعة من المختصين، والتي أعتبرت أن هذه المعطيات تبقى الأقل تخيلا، ولا تعكس حقيقة الانتشار الغير مشكوك فيه في أهمية هذه الظاهرة، وذلك في ظل وضع لا يمكن معه تجاهل حدة أزمة السكن التي عرفتها البلاد، وكذا عودة اللاجئين الجزائريين من كل من تونس والمغرب، وأيضا تفكيك مراكز التجميع القروية، والتي أحدثت في مدة وجيزة حركة نزوح هامة نحو المدن، إلى جانب الجاذبية السوسيواقتصادية التي مارسها هذه الأخيرة على ساكني الأرياف، وبافتراض أن ظروف السكن السابقة كانت مرضية، دون مراعاة لحاجة جزء معتبر من الأملاك العقارية لعمليات التجديد الضرورية...²⁰⁰ وهو ما كان مؤشر على الوضع اللاحق الذي ستتول إليه هذه الظاهرة بعد ذلك، أين سجلت مستويات قياسية في ظرف لا يتعدى العشرية، حيث قدرتها مصالح وزارة السكن وال عمران في سنة 1987 ب 423 ألف مسكن قصديري²⁰¹، وهو ما كان ينبأ ببداية تحولها إلى وضع مستدام، في ظل عدم كفاية الجهود الحكومية في القضاء عليها نهائيا، في ظل صبغة التوزع الجغرافي الغير مسبوق، والذي استهدف أرجاء الكثير من المدن الجزائرية، وهو ما جعل منه جزء من واقع مدننا وسمه لها، لا سيما بعد أن أعاد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، في سنة 1995 التأكيد مرة أخرى على هذا المنحى، وهو الذي قدره ب 400 ألف سكن مؤقت منه 120 ألف سكن قصديري²⁰².

3.1.4.3. الوضعية الحالية: التدرج الذي ميز بعض العوامل جزئيا أو ظرفيا، لم يكن من شأنه أن يحد من سعة انتشارها، حيث حافظت على نسقتها التصاعدي بعد ذلك، الأمر الذي مكنها من أن تتجاوز، وفقا للبيانات التي أوردتها وزارة السكن في سنة 2001، حاجز 524 ألف سكن غير لائق على المستوى الوطني، وهو ما كان يمثل أكثر من 20% من حاجة الجزائر للسكن حينها²⁰³. وهي الأرقام التي جرى التأكيد عليها من بعد ذلك، في أكثر من مرة وفي أكثر من موقع*. وهو ما يعني أنها قادرة على استيعاب أكثر من 3.144.000 نسمة كحد أدنى، وذلك من خلال القيام بعملية حسابية بسيطة، تقوم على اعتماد متوسط حجم الأسرة الواحدة ب 06 أفراد، باعتباره المعدل الوطني لشغل السكن (TOL). لتبقى هذه الأرقام محل تضارب وجدل عميق، بين عدد كبير من الأوساط العارفة بخبايا هذه الظاهرة، والتي تظل تراهن على وجودها بنسب تفوق بكثير الأرقام المعلن عنها، كما هو الحال بالنسبة "للمجلس الوطني للمهندسين المعماريين"، والذي أكد على أن حجم الظاهرة يتجاوز هذا العدد بكثير، لكون الإحصاءات المتبعة لا تراعي الكثير من أصناف البناءات الهشة، وكان مجمل

²⁰⁰ جيلالي بنعمران، مرجع سابق، ص ص. 54-55.

²⁰¹ Nora Semmoud, *Les strategies d'appropriation de l'espace à Alger* (Paris: L'Harmattan, 2001), p. 32.

²⁰² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة في مشروع الإستراتيجية الوطنية للسكن (مرجع سابق)، ص. 11.

²⁰³ سامية كغوش، "سياسة التمليك والتأجير المتبعة في الجزائر: مزايا، عيوب ومواعظ" مجلة الباحث الاجتماعي 06 (فلسطينية: جامعة محمد منتوري، أبريل 2004)، ص. 100.

* أكد وزير السكن السابق "محمد نذير حميميد"، في تصريح بالصفحة الرابعة من جريدة الشروق اليومي، العدد رقم 1874 الصادر بتاريخ 2006/12/23، بأن مصالحه تحصي نحو 524 ألف سكن قصديري في نهاية سنة 2005، وعلى خطاه سار الوزير السابق كذلك نور الدين بن موسى، والذي صرح لجريدة الخبر الصادرة يوم 31 جانفي 2011، بأن حجم الحظيرة الوطنية من البناءات الهشة قد بلغت حد 553 ألف سكن.

عملها ضيق وينحصر في صنف معين²⁰⁴، مهمة بذلك باقي الأصناف كالبناى فوق أسطح العمارات وأقيبتها، وهو ما يشكل خطر حقيقي على أمن وسلامة ساكني هذه العمارات.

3.2. البعد القانوني للظاهرة: تثير الأحياء العشوائية إلى جانب التعقيدات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية، إشكالات قانونية كذلك، حيث سمح توسع نطاق الدراسات المختصة في هذا الإطار، من التوصل لإعداد تشخيص دقيق لواقع التوطن والتملك بوضع اليد، إلى جانب رصد عدة أشكال من الحيازة الغير شرعية، وليس شكلا واحدا كما كان يعتقد في السابق.

3.2.1. الوضع العام للملكية العقارية في البلاد النامية: يتسم الوضع العقاري في البلاد النامية

بالكثير من التعقد، الأمر الذي جعله منه أحد الملفات الشائكة، والتي باتت تعكر صفو السير الحسن للكثير من القطاعات الإستراتيجية بها، كما هو الحال بالنسبة لقطاع السكن، بعد أن أصبحت الحكومات تجد نفسها عاجزة عن تسيير استثماراتها فيه، وتجسيد برامجها التنموية، جراء الاستخدام الواسع النطاق للأراضي على نحو غير رسمي، وتعذرها في أحيان كثيرة عن إثبات مدى شرعية ملكية الأراضي المستغلة من قبل الأفراد والجماعات من عدمه، على ما يجره ذلك عليها من الدخول في مناهات قانونية ونزاع قضائي طويل، حيث تقدر اليوم نسبة هذا الاستخدام حسب البيانات الدولية، ب 51.4% في دول جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، و 41.2% في شرق آسيا والمحيط الهادي، و 26.4% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و 25.9% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و 5.7% في أوروبا الشرقية ووسط آسيا. وذلك بفعل طائفة من المبررات والعوامل التي أثارها أهل هذا الاختصاص، والتي من جملتها نذكر ما يلي:

أ. عجز الكثير من البلدان عن استكمال السجلات، التي تدون بها مساحات وطبيعة الأملاك العقارية، بفعل تعثر مسار عمليات المسح العقاري، لأمر الذي جعل المرجعية القانونية، للكثير منها غير محددة بدقة، حيث تشير البيانات التي أوردها موئل الأمم المتحدة، إلى أن 30% فقط من الأراضي حول العالم مسجلة، والنصيب الأكبر من العجز في التسجيل يبقى من نصيب البلاد النامية.

ب. الكثير من أنظمة التسجيل العقاري، تتسم بعد الفاعلية في منع تسجيل ملكية الأراضي أكثر من مرة، الأمر الذي يجعل منها غير مجدية في تأدية الغرض الذي وجدت من أجله.

ت. معالم تحديد وضبط المساحات تبقى غير ثابتة، فهي قابلة إما للإزالة أو للنقل والتحييد، وذلك تحت تأثير عوامل طبيعية وبشرية.

ث. في أحيان كثيرة، يقر القانون العرفي والذي يعد مرجعية في بعض البلاد، أو حتى بعض القوانين العقارية، بحقوق ملكية الأراضي الغير مسجلة، إذا ما كان قد تم وضع اليد عليها من نفس الأشخاص منذ وقت طويل، أو كان إثبات ملكيتهم لها يقتضي الدخول في مناهات قضائية طويلة.

²⁰⁴ كمال تكواشت، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر (رسالة ماجستير في القانون العقاري، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2009).

ج. جانب كبير من معاملات حيازة وتملك الأراضي، تتم بشكل غير رسمي، وخاصة في البلدان التي تفرض رسومات باهظة، أو تتطوي على إجراءات معقدة يصعب على الفقراء انجازها²⁰⁵.

3.2.2. التأسيس القانوني للظاهرة: تجنح الكثير من الاجتهادات القانونية، التي ساقها العديد من المنشغلين برصد الإشكالية العقارية التي تطبع البلاد النامية، إلى تجريم هذه المستوطنات سواء في صيرورة نشؤها الأولى أو توطدها التدريجي لاحقا، وتحولها إلى معلم مادي وحقيقة ثابتة، ضمن مكونات الهيكل العمراني للمدن والحوضر، وذلك على الرغم من التباين الذي يطبع الواقع الجغرافي والقانوني للكثير من هذه البلاد، باعتبارها مناطق مخالقات جماعية سواء فيما تعلق منها بمراعاة نوعية الملكية التي تموضعت عليها، أو أوجه الاستفادة من الكثير من الشبكات والتجهيزات الخدمائية التي تحوز بعضها منها، وذلك بحكم أن ما يتم بنائه والبناء عليه، لا يعتبر بأي شكل كان ملكية قانونية مرخص بها، ومسموح بإشغالها والانتفاع منها، بقدر ما هي حيازة المكتسبة بحكم الواقع، وبأسلوب مغاير لأحكام الملكية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية، وذلك من خلال مبادرة من لا أرض لهم ولا ملجأ، باستغلال أراضي النفع العام وأملاك الغير، وذلك لإقامة مساكن عشوائية عليها، أين يتخذ هذا التعدي على الجيوب العقارية في دول العالم الثالث شكلا مفضوحا، يتسم بطابع التحدي والمزايدة، حيث يجلب نجاح الاحتلال عادة مزيدا من الاستقطاب، وتكرار الأمر من قبل آخرين مرات عدة، لنجد أنفسنا في النهاية أمام مستوطنات كوخية، وذلك في ظل غيبة القانون وغفلة من الهيئات الرقابية المسؤولة عن ذلك، دون أن يجعل ذلك من الترتيبات المتبعة من قبلهم، أن تقتضي تغييرات حقيقية في نظام الملكية.

3.2.3. أنواع الحيازة في الأحياء العشوائية: سمحت عملية الرصد والتتبع عن كثب، لأشكال التملك وأنماط الحيازة داخل هذه المستوطنات، من التوصل إلى الإقرار بعدم وحدوية هذا النمط من الحيازة، وتباين أشكاله وأوجهه إلى عدة أصناف، يمكن حصرها إجمالا في ثلاثة نماذج، وهي:

3.2.3.1. حيازة التملك: ويتصف هذا النوع بإقدام الوافدين، على مباشرة مساعي الاستيلاء على هذه الحيازات، وتشطيرها لقسائم لاستخدامها لأغراض الإيواء، مشرفين بأنفسهم على عمليات تجهيز القسائم وبنائها، دون أن تعتري ذلك أي صيغ وسيطية أو أغراض ربحية أخرى، من شاكلة اللجوء إلى بيعه والمتاجرة به²⁰⁶.

3.2.3.2. حيازة الإيجار: يشاع انتشار هذا النوع من الممارسات بشكل خاص، في الأحياء الفقيرة الواقعة بالأقاليم الحضرية لكل من إفريقيا وآسيا، بينما تقل بشكل واضح جدا بالنسبة لنظيرتها المنتشرة في ربوع أمريكا اللاتينية، مع اتصاف المنتسبين إليه بكونهم الأكثر فقرا بين باقي أصناف الحيازات الأخرى²⁰⁷، وهم الذين لا يعود إليهم فضل حيازة المباني التي يقطنون فيها، باعتبار أنهم

²⁰⁵ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مرجع سابق، ص. 6-7.

²⁰⁶ د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 21.

²⁰⁷ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 17.

ملتزمون لقائها بدفع أجر شهري لمحتل آخر، دون أن يشكل ذلك تكريس لصيغة واحدة من الحيابة المأجرة، وهي التي يمكن لها أن تتفرع إلى حالتين:

أ. الحالة الأولى: وتتسم عملية الإيجار هنا بكونها مبادرة فردية، يقيم فيها المستأجر مع المأجر في نفس المبنى الذي ستأجره منه، أو على مقربة منه، وذلك تبعاً لمدى تعدد حيازته للقوائم العقارية. من دون أن يشكل ذلك موقفاً حديثاً وفقاً لعدد المصادر، حيث كشفت أحد الدراسات المسحية التي تم إجرائها في السعودية، على أن معظم ملاك الصنادق مأجرين من عند سكان صنادق آخرين أيضاً²⁰⁸.

ب. الحالة الثانية: ويشاع التصريح بها والإعلان عنها تحت مسمى "الإيجار من الباطن"، وتتشد عن سابقتها في كون أن المحتل يبني كوخه على أرض تخص شخصاً غيره، معترفاً له قانوناً بملكيتها لها ودون تنكر من قبله، مع الالتزام بأن يدفع له إيجار شهري مقابل البقاء فيها، وهو الإيجار الذي يختلف بحسب مساحة القطعة وموضعها. وهي الممارسات التي سادت في عدد معتبر من المناطق العالم، كما هو الحال بالنسبة لكل من الهند، كينيا... والتي شهدت الاعتراف بها وتقنينها رسمياً بالنسبة لأولى، ضمن ما عرف بقانون "إيجار الشيكات" الصادر في سنة 1948، والذي منح بموجبه لملاك الأراضي صلاحية تأجيرها إلى أشخاص آخرين يصطلح عليهم في القاموس المحلي بالشيكا، والتي تعني المدير أو الوسيط المسئول عن إدارة شأن هذه الحيازة وضبط العلاقة القائمة بين الملاك والمستأجرين، بعد أن يقوم بتشييد مساكن الباسطي عليه²⁰⁹، وبذلك فهو يغطي القانوني عليها، على الرغم من عدم استجابة الهيكل المبني للمعايير الهندسية المعمول بها.

3.2.3.3. حيازة المضاربة: ويحيلنا مسماها، إلى دلالات ومعاني الانتهازية والنفعية التي

يبيدها الكثير من المضاربين والسامسة من خلال سيناريوهات معدة سلفاً من قبل أصحابها لأغراض تحقيق مكاسب ربحية على حساب غيرهم بدون أدنى مشروعية أو وجه حق، مع تباين في الشكل النهائي، والظاهر للممارسات وكيفية بروزها للعلن بعد ذلك، حيث نميز في هذا الصدد بين نوعين:

أ. النوع الأول: ممارسات محلية، تباشر من طرف بعض الفئات من قاطني هذه المستوطنات ومعتادي الإقامة فيها، من ذوي السوابق والدراية الكافية بأساليب الهيئات والمصالح المحلية، في إدارة شؤون هذه المستوطنات والتخلص منها، وذلك إما للاستفادة من تعويضات مالية معتبرة وبدون أدنى جهد، مستفيدين في ذلك من وضع استعجالي، تفرضه أجال انجاز البرامج الاستثمارية يتولى تنفيذها قطاع خاص، يسعى لحسم المسائل بعيداً عن المتاهات القضائية الغير مجدية، أو لتحصيل مساكن حكومية ضمن برامج إعادة الإسكان، التي يتم إعدادها لأغراض استئصال هذه التجمعات، ثم إعادة بيعها والعودة من جديد إلى هذه المستقرات، ومن أمثلة ذلك ما كشفت عند الدراسات التي أعقبت عمليات إعادة إسكان 900 أسرة من منطقة زينهم، نحو مساكن وتوسعات حكومية جديدة،

208. د. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 67.

209. برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 118.

حيث قدرت نسبة العائدين إلى مواضعهم الأولى بحوالي 347 أسرة، وهو ما يعادل 38.55% من المرشحين²¹⁰.

ب. النوع الثاني: وهي ممارسات ممتهنة من قبل أفراد وجماعات، من خارج قوائم قاطني المستوطنات العشوائية، من محترفي السمسة وانتهاز الفرص التي تطرأ، عقب الأزمات والكوارث التي تقع في حياة المجتمعات، حتى تضع يدها على أراضي لا تملك أي صكوك ملكية لها، لاسيما التي تصنف ضمن الاحتياطات الموجهة لأغراض التوسع المستقبلي، مستغلين في ذلك جهل وبساطة المستوى الثقافي للكثير من السكان، وتعرثر الجهاز الرقابي، وعدم وجود متابعة قضائية... لتنفيذ مخططاتها، التي تقوم على التقنن في تقسيمها إلى حيازات صغيرة، وبناء مساكن خربة عليها بدون أدنى تخطيط، ومن ثمة بيعها للباحثين عن مقرات إقامة بتلك المناطق لانخفاض تكلفتها²¹¹، من خلال ورقة اتفاق تفتقد إلى أدنى مصداقية قانونية أمام الجهات المختصة²¹².

3.3. أنماط السكن الهش: سمح تطور الدراسات الخاصة بأنماط السكن في العالم الثالث، من التوصل إلى صياغة تصنيفات متعددة، من قبل طائفة كبيرة من الباحثين، والتي اتفقت جميعها على صعوبة ضبط تصنيف مرجعي موحد، يتم الاحتكام إليه على جميع الأصعدة، وذلك بسبب التباين الناشئ في بنيتها الأساسية، فليست هناك منظومة قارة من المعايير التي يمكن تطبيقها بكل الأقطار. وهي التصنيفات التي تتالت إلى يومنا هذا، والتي يمكننا بعد قراءتها إعادة تصنيفها إلى ثلاثة مستويات من التصنيف، لظاهرة السكن الهش، وهي:

3.3.1. تصنيفات نظرية: يتأسس وجودها على عدد من المحكات، التي لا يقترن اعتمادها ببيئة محددة، يتم فيها تقديم نماذج جاهزة سلفا، تنطلق من منظومة أفكار وتصورات لها خصوصيتها، ومن ثمة محاولة إسقاطها على واقع وأوساط اجتماعية ذات خصوصية ثقافية مختلفة كليا، وهو ما يجعلها لا تصلح دائما للتعميم، وبالتالي تفسير الحقائق والظواهر المرتبطة بكل المجتمعات، بفعل ما يغلب عليها من افتقار إلى الفهم العميق للمجتمعات الأخرى في ديناميكيتها وتفاعل عواملها المختلفة.

3.3.1.1. تصنيف "جانيس بيرلمان": والذي أستخدم في تصنيفه على معياري:

أ. **طبيعة الأرض:** ويقصد بها، الشاكلة الأصلية التي يتواجد عليها المجال الذي تتموضع عليه هذه العشوائيات، أو ما يعرف بالخصائص الجغرافية للمجال بما ينطوي عليه من مكونات وتراكيب طبيعية، من حيث كونه منطقة: منبسطة، جبلية، تخومية.

ب. **الموقع:** أي مكان تواجده بالنسبة للنسيج العمراني للمدينة في الوسط أو على الأطراف. وهو يعد عاملا أساسيا للأغراض المتعلقة بالسياسات الحضرية، حيث تتعلق به مجموعة من المتغيرات الأخرى. من ذلك أن المساكن الواقعة على الأطراف تنقسم بدورها إلى نوعين: مساكن

²¹⁰ د. صلاح محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 155.

²¹¹ د. سلوى سقال و د. عمر وصفي مارتيني، مرجع سابق، ص. 126.

²¹² د. محمد بن مسلط الشريف، "المناطق العشوائية بمكة المكرمة" مجلة المدينة العربية 128 (الكويت: المعهد العربي لإخماء المدن، أبريل 2006)، ص. 64.

تطورت مترامنة وتوسعت مع مرور الوقت. ومساكن نشأت بتخطيط مسبق²¹³. وهو ما يجعل في النهاية من هذا التصنيف تبعاً لما تقدم يتفرع عنه تسعة أنواع من التجمعات العشوائية، ثلاثة منها ذات موقع مركزي، وستة منها تلك التي تنشأ على الأطراف بسبب التقابل بين المخططة والعفوية.

3.3.1.2. تصنيف برنارد قرانوتيه: ويعد تصنيف مبتكر، حاول من خلاله التحرر من

المحكات الكلاسيكية، التي ألف الدارسون اعتمادها واستنباط أخرى مستحدثة، مستفيداً في ذلك من خبرته الطويلة، في دراسة مشكلات الإسكان في العالم الثالث، لإجراء المقارنة بين بعض أنماطها.

أ. **درجة المشاركة الشعبية:** وتعني التمييز بين المناطق في ضوء فاعلية ساكنيها، ودرجة إقدامهم على رفع مقترحاتهم للسلطات، وأخذ زمام المبادرة المتاحة بين أيديهم، للارتقاء بمستوى البيئة المحلية، حيث تتحدد في ضوء هذا المعطى صنفين من المناطق، تختص أولهم باحتواء كبار السن، والمرضى وغيرهم من المكونات الاجتماعية، والتي تجتمع لتعطي أحياء بدون طموح، مما يسهم في إرباك التنمية وتعفن الجو الحضري، بالشوائب والتشوهات التي تلحق الضرر بالنسيج العمراني، في مقابل نموذج ثاني نقيض له، برغم القواسم المشتركة التي صنعت وجودهما، والذي يأبى الخضوع للأمر الواقع الذي يزرع تحته، من خلال التحسين والتجديد والبناء. وهو ما يجعل من مسألة التعاطي مع كليهما بنفس المنظور سخافة سياسية.

ب. **درجة المؤسساتية:** ويهتم بالتمييز بين أنماط السكن الهش، في ضوء درجة ومستوى الاستقرار الذي تتمتع به الأحياء عن أخرى، والذي يأخذ شكلاً مؤسساتياً، ذا طابع تمثيلي لهذه الأحياء، أو انتقاعي من الخدمات الحضرية... والذي ينتهي مع الوقت ليصبح أحياء قانونياً، بخلاف مجموعات أخرى من المستغلين، والتي تبقى في وضعية إشغال غير شرعي مستدام للعقار، مما يقيها هشّة مع درجة ضعيفة لترتقي إلى مصاف المؤسساتية²¹⁴. غير أن اللافت للنظر في هذا التصنيف، هو أنه يبدو كثير الانشغال بالموقف الرسمي، حيث حاول أن يثبت مدى مقدرة هذه التجمعات، بالإمكانات التي تحوزها داخلياً على الاندماج، ليبقى فقط معرفة مستوى الدعم، الذي يمكن أن تقدمه الجهات الرسمية لمسار إعادة الاعتبار، عبر تقنين خيار البناء الذاتي.

3.3.2. تصنيفات قطرية: وهي تمثل اتجاهاً تحليلياً يقوم على المعيشة ورصد الواقع عن

قرب، ولكنها تبقى قاصرة بشكل غالب على المواقع والمجالات التي خصتها بالدراسة لا غير، وذلك نظراً لخصوصية الوضع الذي تخصه بالمعينة والذي قد لا يتكرر في كل مكان.

3.3.2.1. في المغرب: تأخذ أحياء الصفيح في المغرب غالباً أحد الأشكال الثلاثة التالية:

أ. **الدوار النصف حضري:** هو عبارة عن مجموعة من المحلات، الشبيهة في شكلها بالمساكن الريفية، والتي تنشأ بصورة غير شرعية في مناطق الأطراف، سواء داخل أو خارج الحدود التنظيمية

²¹³. المعهد العربي لإنماء المدن، "مساكن ذوي الدخل المنخفض في الدول النامية"، الكويت، فبراير 2004، ص. 75.

²¹⁴. Abd Ellaali Debla & Brahim Belaadi, "Typologies des bidonvilles: analyse critique" *Revue des sciences humaines* 05 (Biskra, Université Mohamed Khider, Décembre 2003), pp. 23-24.

للمدن، حيث تتميز بيئيا بكونها غير مجهزة بالماء، والكهرباء والمجاري العمومية، أما اجتماعيا فيسودها التجانس القبلي، والروح الدينية القوية وارتفاع معدلات الخصوبة والامية.

ب. أحياء الصفيح الغير المنظمة: تعتبر من أقدم أشكال أحياء الصفيح، من حيث تاريخ تشييدها وإقامة السكان فيها، وهي التي تتشابه مع سابقتها في وجودها على أراضي الغير، وعدم تجهيزها بالمرافق الحضرية، وتختلف عنها من ناحية قربها من المدينة، وارتفاع كثافتها السكانية، إلى جانب صغر مساحة المسكن، وعدم مزاوله ساكنيها لأي نشاط ريفي.

ت. الأحياء المنظمة في شبكات صحية: وتكون متاخمة للأحياء العادية، مع مستوى أحسن في التنظيم والتجهيز من سابقتها، جراء التحسين الذي أدرج عليها، والذي أعتبر كاعتراف حكومي، مما عزز من طموحات قاطنيها لتشييد مباني من المواد الصلبة (الطوب الأحمر، الاسمنت...)،²¹⁵ وهي التي تتوفر على دكاكين لبيع السلع الغذائية، كما يوجد فيها بعض الحرفيين (نجارين، حدادين...).

3.3.2.2. في مصر: أجمعت الدراسات التي تناولت الواقع المصري، على وجود أربعة

أنماط من السكن العشوائي، والتي تتباين في توزيعها وحجم كل منها، وهي:

أ. العشش والأكواخ: وتعد نمطا سكنيا مألوفاً لدى نسبة كبيرة من قاطنيها المهاجرين، والذين تعدت نسبتهم إبان حقبة الثمانينات 94.2%، وأخاذاً في النمو والانتساع بكبرى المدن المصرية.

ب. المقابر والأحواش: ويقصد بها صورة التجمعات السكنية داخل مناطق دفن الأموات، بما تركزه من أشكال التعدي، على استخدامات الأراضي تقوم بوظيفة صحية، حيث تختلط المساكن بالقبور كواقع جلي²¹⁶، بدأ على استحياء في سنة 1897، ثم ارتفع تدريجياً منذ أربعينات القرن الماضي، حتى قدر بثلاث مليون ساكن في سنة 1995. وذلك بفضل تركيبها الإنشائية المتألفة، من 2-4 حجرات، إضافة إلى مطبخ ودورة للمياه في النصف الأمامي، إلى جانب حسن تموقعها الجغرافي، على مقربة من وسط المدينة، ما جعلها مطلب لقطاعات اجتماعية كثيرة من البسطاء.

ت. الأطراف المتريفة: تبدو أشبه بجزر منعزلة، يطلق عليها اسم العزبة، مثل عزبة الدقي، عزبة أدم... والتي تظهر من خلال تقسيم عشوائي لقطع من الأراضي، التي اشترها المضاربين من عند ملاكها، ليشرعوا في تقسيمها إلى مسطحات تتراوح مساحاتها ما بين 50-80م²، مع حصر عرض الشوارع بحيث تظهر بالغة الضيق، وذلك دون حيازة اعتماد البناء، فضلاً عن افتقارها للمرافق الأساسية كالماء، والنقل، والكهرباء²¹⁷.

ث. الأحياء الشعبية: تقوم على وضع اليد على عقارات مبنية، لكنها غير مأهولة كنتيجة لانسحاب ساكنها منها، نحو مناطق التوسع العمراني الحديث، مما يجعلها محل إنزال سكاني مكثف نحوها، لاعتبارات تتعلق غالباً بكونها، أفضل من التي قد يضطرون لتشييدها في المناطق النائية.

²¹⁵ د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 92-93.

²¹⁶ د. مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص 30-31.

²¹⁷ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص 59-63.

وهي التي تتميز بتردي تهيئتها المجالية، مع افتقادها لكل الشروط الأساسية للحياة، رغم قربها في الكثير من الأحيان من مصادر الشبكات الأساسية²¹⁸.

3.3.3. تصنيفه في الجزائر: عرف السكن الهش في الجزائر محاولات للتصنيف، باشرها

أكاديميون وهيئات بحثية مختصة، والتي انتهت لاعتماد العديد من النماذج، والتي منها اخترنا التالي:

3.3.3.1. تصنيف فاروق بن عطية: واستهدف التوصل لصياغة منطقية، لأصناف السكن

الهش السائدة في المدينة الجزائرية، والتي ضمنها في كتابه "الجزائر: خليط أم مدينة"، معتمدا في ذلك على معايير شكلية، وسوسيولوجية وأخرى تنبؤية، وهو ما مكنه أن يخلص إلى النموذج التالي:

أ. البيوت القصدية الصغيرة أو الأكواخ: ويتحدد عددها ما بين 10-15 كوخ، وتعرف تجمع لأفراد من عرش أو من إقليم جغرافي واحد، لا يتجاوز عدد منتسبها 100 فرد كحد أقصى، بشكل يؤهلها لأن تنشأ في أقل المساحات التي يمكن توفرها. وهو ما يجعل منها مقدمة لمجتمعات عشوائية أكبر، سواء كانت تحمل نفس الانتماء السوسيوجغرافي أو تفتقده، طالما لم يتعارض ذلك مع شساعة المجال الذي تقيم فيه. وهو الأمر الذي لا يمكنها الاعتراض عليه غالبا، لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة التي ينشدها الجميع، والهادفة إلى تعزيز موقعها ولفت الانتباه إلى أحوالها.

ب. البيوت القصدية الحضرية الغير مستقلة: وهي المساكن التي تقع داخل المحيط الحضري، وتتكون من 15-150 مسكن على أكثر تقدير، مع انسامها بالتهيكل النهائي وعدم إمكانية التوسع لاحقا بفعل عدم توفر العقار الشاغر المناسب لذلك، وذلك لاستنفادها لما هو موجود أو لسرعة تطويقها من قبل العمران الرسمي، سواء كان مخطط أو غير مخطط وهو الاحتمال الأقل.

ت. البيوت القصدية الغير مستقلة للضواحي: وتتشابه مع النمط السابق، ما عدا في خاصية التموضع على الأطراف، الأمر الذي يعطي الانطباع بإمكانية انتفاء باقي السمات والخصائص، سواء ما تعلق بحجم التركيبة السكانية القابلة للتنامي، أو بالتهيكل المتجدد لها، على النحو يدفع لإمكانية تحولها إلى بيوت قصدية ذات استقلالية عن النمط العمراني الرسمي.

ث. البيوت المستقلة الحضرية: وهي تقع داخل الهيكل الحضري، وتتميز بارتفاع عدد الأكواخ عن 150 كوخ، ذات أحجام صغيرة ومتلاصقة، على نحو يتم في ضوئه إشغال كل المجال، وضيق ممراته وتعرجها لتخلص إلى نهايات محدودة. أما جانبها الاجتماعي فهو يتميز بحميمية العلاقات من جهة، وحضور ممثلي السكان والمدافعين عن مصالح الحي وحاجاته: للصرف الصحي، الإنارة، مياه الشرب... مستفيدين في ذلك من تواجدهم داخل المحيط الحضري، وبالقرب من مراكز صناعة القرار، لمحاولة مباشرة ضغط مكثف وهادف إلى تحقيق تدريجي لبعض المكاسب، والتي من شأنها رفع مستوى البيئة السكنية، أو الحصول على حلول نهائية لأوضاعهم.

²¹⁸ د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص. 07.

ج. البيوت القصدية المستقلة والغير حضرية: وتتميز بتوسعها على مساحات واسعة، وأقل حجما من حيث تركيبها السكانية، في حين ينطوي تجسمها الهندسي على نوع من الازدواجية، والتي تتمثل في مخطط مستقيم ومنظم، مع شوارع موصلة وسهلة الاستعمال، بفعل ترانصف المساكن على طول الطرقات، مع بقائها متباعدة ومفصولة بأراضي شاغرة بينها، إلى جانب احتوائها على حدائق صغيرة، تستغل في توفير أنواع من المنتجات الموجهة لإغراض الاستهلاك الشخصي، مع تراوح عملية تموقع المسكن بين درجتي أقل من التنظيم وأكثر من الفوضى²¹⁹. وهم في ذلك يعيدون إسقاط الموروث الريفي مجاليا، متجاوزين النقص في العقار اللازم لاستيعاب هذه المساكن وأخرى لاحقة.

3.3.3.2. دراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل في التخطيط: يعد خصوصية جزائرية

محضة، أفرزتها النتائج المتمخضة عن الدراسة المسحية، التي تم إجرائها في سنة 1984 ل 18 مدينة جزائرية، والتي رغم قدم بياناتها إلا أنها ستعتبر كمرجع مهم، وذلك بسبب صدق نتائجها حتى الآن في ضوء مقارنتها مع عدة دراسات أخرى، وكذا رصدنا لأنماط هذه التجمعات في السنوات الأخيرة.

أ. الخيم: وهي ملاجئ من النسيج الجيد الذي يمكن حمله وتركيبه، وهي تعني في حالتنا هذه الصنف المسكون من طرف المنكوبين، في حيث تبقى خيم البدو الرحل غير مأخوذة بعين الاعتبار.

ب. المغارات والكهوف: وهي تجاويف طبيعية أو صناعية مهياة ومسكونة من طرف عائلة أو أكثر، وتتركز في الغالب الأعم بالغرب من مناطق المناجم، كما هو الحال في منطقة الونزة بتبسة، أو في المناطق الصناعية التي تتموضع بالقرب من المناطق الجبلية.

ت. أكواخ: ويشار إليها محليا باصطلاح القوربي (Gourbi)، وهو من الناحية اللغوية مصطلح قاصر استثناء على الجزائر وتونس. تتسم بنيته المورفولوجية إجمالا، بجدران الطوب وخليط الصلصال خارجيا، أما داخليا فالأرضية تكون من تراب مضروب وفي بعض الأحيان من الاسمنت.

ث. برارك وبرارك مجمعة (Baraque): ومفرداها براكه، وهي عبارة عن ملاجئ بسيطة مسبقة الصنع وجاهزة التركيب، ذات هياكل معدنية أو خشبية، تكون فيها الواجهات من الخشب أو من الصفائح المزودة بعوازل حرارية أو من دونها، ومغطاة بواسطة صفائح من الألياف الإسمنتية أو المعدنية أو الخشبية. وهي مريحة نوعا ما باعتبار أن تخصيصها الأساسي موجه للأغراض ذات الاستعمال السكني السياحي أو العمل المكتبي. وقد اتسمت حالتها بالتدهور الكبير، ومرد ذلك أنها استعملت كحل طارئ لإيواء السكان المنكوبين، لكنها تحولت لخيار شبه مستدام بعد التأخر في إعادة إسكان المتضررين. وهو الواقع الذي شهدته لاحقا عين تيموشنت وبومرداس، جراء تعرضهما لزلزالي 1999 و2003.

²¹⁹. Abd Ellaali Debla & Brahim Belaadi, op.cit, pp. 24-27.

ج. بناء صلب: ويعد مزيج من البناءات الصلبة والقصديرية، حيث يكون البناء مصنوع من مواد مستعملة تقليديا في عملية البناء مثل الأجر، الطوب، الصفائح والألياف الإسمنتية... حيث تكون الجدران من الصلب وأسقفها من القصدير، أين يكون إطارها مقبول من حيث تموضع البنايات، وشكلها الهندسي المنتظم، غير أنها تعد في المقابل متدهورة مورفولوجيا وبدون هيكلية.

ح. بناء صلب مجمع: وهو بنايات ذات تراكيب معقدة وممزوجة عشوائيا من مختلف المعادن الآتية من الاسترجاع، مع استعمال نسبة كبيرة من المواد التقليدية المفتقدة لأدنى هيكلية، إلى جانب غياب الروابط الهيدروليكية الضرورية في مثل هذه الحالات²²⁰. ويعد هذان الصنفان الأخيران أرقى أصناف السكن الهش الوارد ذكرها، حيث نلاحظ عليهما إدراج عدة تغيرات في السكنات، وهذا من أجل تحسين شروط هذا السكن سواء تعلق الأمر بتصليحه أو بإضافة بعض ما يحقق رفاهية محدودة للسكن أو الحي كالتخفيف من الضغط والتزاحم داخل السكن الواحد. على الرغم من افتقادهما للمقومات الأساسية وقواعد سلامة للبناء. كما أن اللجوء إلى السكن الصلب يعكس نوع من الإرادة السكانية الرامية إلى التكيف مع متطلبات البيئة والمرحلة، من خلال العمل المستمر على إدخال التحسينات والتعديلات الملائمة على هذه البيئات، وذلك وفقا لحدود إمكانيات قاطنيه في ظل عدم بروز أية مؤشرات على وجود انفراج يلوح في الأفق لمأساتهم مما يجبرهم على التحول نحو خيار الإقامة الدائمة في هذه المجالات. وتتيح الأرقام المتوفرة في الجدول رقم 12 فرصة التمييز بين هذه الأنماط، حسب أولوية الاستعمال وحسب الفترات الزمنية المتعاقبة بعد الاستقلال.

الجدول رقم 12: يعبر عن نسبة تغير هيكلية المباني الهشة بمجال الدراسة إلى حجمها الكلي بالجزائر

النمط الفترة	بناء صلب مجمع	بناء صلب	أكواخ	برارك مجمعة	مغارات + خيم
قبل 1963	35,83	46,15	31,58	28,89	54,00
63 - 1966	5,28	4,80	6,22	3,70	3,00
67 - 1977	29,54	31,25	44,50	35,56	21,00
78 - 1980	17,40	9,62	11,52	14,07	9,00
بعد 1980	11,95	8,18	7,18	17,78	13,00
المجموع	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

SOURCE: Centre National d'Etudes et d'Analyse pour la Planification, *Habitat précaire en milieu urbain*, Alger, 1984, p. 64.

²²⁰ Centre National d'Etudes et d'Analyse pour la Planification, op.cit, pp. 60-64.

ويعود هذا التباين في استعمالات السكن الهش بين مختلف العائلات الجزائرية، إلى نوعية وإمكانية مواد البناء التي تتيحها البيئات المحلية محل الاستقطاب، فالإقامة بقرب المناطق الصناعية يختلف عن عملية التموقع في مناطق أخرى، وبالدرجة أقل الإمكانيات المادية للعائلات في حد ذاتها المتباينة بين فئة اجتماعية وأخرى.

3.4 سمات السكن الهش ومزاياه: تنامي ظاهرة السكن الهش وتوسع نطاقها الجغرافي، بما يعنيه ذلك من تباين الخصوصية المكانية والاجتماعية، لم يمنع من رصد مجموعة متنوعة من السمات المشتركة، بين قطاع عريض من قاطني هذه الأحياء، وذلك إلى جانب بعض المزايا التي تنطوي عليها هذه المستوطنات، والتي سنأتي على ذكر أهمها في هذا التناول.

3.4.1 السمات العامة للسكن الهش في العالم: هناك جملة من السمات التي أوردتها بعض الباحثين، من أمثال Hilary Rose في كتابها The Housing Problem الصادر في سنة 1960 بلندن، وكذا William Wheaton في كتابه Urban Housing، والتي حافظت على تواجدها وتكرارها في كل المستوطنات مع تفاوت في بعض التقديرات، وهي التي ارتأينا استعراضها فيما هو آتي:

3.4.1.1 السمات الديموغرافية: تمثل فئة الشباب، الطابع الديموغرافي العام للمناطق العشوائية، حيث تتكون نصف التركيبة السكانية ممن هم دون سن 25 سنة، بالإضافة إلى وجود ما نسبته 40% ممن هم دون 19 من العمر²²¹. ورغم الحقيقة المجزأة التي تشير إليها الملاحظات السابقة في ظل تباينها على محور الزمن، فإنه من الممكن أن نستقرأ من التقاطع الحاصل، بين الأرقام الخاصة بحجم الزيادة السكانية ونوعها، الأعراض الأولى لظاهرة لا تتناسب مع منطوق الأشياء للوهلة الأولى، والتي يمكن ردها إلى المستوى الثقافي المتواضع، والذي ينم عن جهل بقواعد التنظيم الأسري، وكذا اقتران الوفرة في الأبناء بالعادات الاجتماعية، التي تزكي طابع الرجولة كما هو الشأن في المجتمعات الشرقية، إلى جانب توفير البديل الجاهز، لتعويض الفاقد من الأبناء بسبب الوفيات، التي تزداد معدلاتها في هذه المجتمعات جراء تدني المستوى المعيشي، نقص الرعاية...

3.4.1.2 السمات الاجتماعية: ومن أبرز السمات الاجتماعية التي أشارت إليها العديد من الدراسات الحديثة نذكر ما يلي:

أ. **التركيبة السكانية لقاطني العشوائيات:** الانطباع السائد، حول هوية الملامح الاجتماعية لقاطني هذه المستوطنات، يتمحور غالبا حول خاصية التجانس الحامل لدلالات: محدودي الدخل، وانخفاض المستوى الثقافي والتعليمي، إضافة إلى البطالة، والتضخم العائلي²²²... لكن هذه الاستنتاجات سرعان ما ثبت تهاوي جانب من دقتها، في ضوء التحولات المسجلة في أنماط التوطن، وما يستوجبه ذلك من تباين التكوين الاجتماعي للتجمع العشوائي، ابتداء بأصول السكان إلى نوعية حياتهم ومصادر دخلهم، وكل ما يتعلق بمحددات التركيبة الاجتماعية، ليصبح التفاوت هو السمة

²²¹ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المدن الصحية، تر. ديانا نغوي، عمان، سبتمبر 2007، ص. 02.

²²² د. عزيزة محمد علي بدر، مرجع سابق، ص. 09.

الغالبية، حيث تشير في هذا الصدد العديد من الدراسات الحديثة، إلى تزايد نسبة تمثيل فئات تتسم بارتفاع المكون التعليمي، لكن تفتقر إلى حد كبير من مهارات العمل التقني، وهو ما ينعكس عليها بالضرورة مع تزايد حدة الأزمة الاقتصادية، في صورة تدهور أوضاعها المعيشية والاجتماعية²²³.

ب. **التحول نحو مجتمع استهلاكي:** يمثل الاهتمام بالمظهر والبحث عن الرفاه الاجتماعي تحولا مثيرا في اتجاهات منتسبي العشوائيات. حيث دلت الشواهد الميدانية التي تم استيفائها، من بعض مجتمعات العالم النامي، على أن مساكن أحياء الرانتيشو تتمتع بتجهيز منزلي مقبول، قوامه ثلاجة كهربائية، تلفاز وبعض الأغراض الأخرى، وتعلوها الهوائيات المقعرة أو ما شابهها من وسائل استقبال البث التلفزيوني، كما تنتزين تقاسيمها الداخلية بالواجهات الدعائية لإعلانات الكوكاكولا والسيارات وغيرها²²⁴، إلى الحد الذي قد يفوق الإمكانيات المالية لهذه الأسر، أو تلك المصرح بها على الأقل. وهو ما يعني الشروع في إحلال الواجهة الاستهلاكية كمنط حياتي، بما تنتجه من يسر في التكسب وتقسيم للأعباء، من خلال إعادة تنظيم الميزانية الأسرية على أساس مواعيد السداد.

3.4.1.3. السمات التعليمية: إذا كانت أسباب التفاوت الاجتماعي في تعزيز فرص الحصول

على التعليم تتباين من دولة إلى أخرى، فإن هناك ميزة مشتركة في البلدان كافة، حول زيادة احتمالية عدم تمكن أطفال العشوائيات، من الالتحاق بالمدارس وإتمامهن لتعليمهن.

أ. معدلات الالتحاق بالمدارس: تكشف البيانات المتعلقة بالفوارق داخل المدن، عن وجود فوارق هائلة في إمكانية الحصول على التعليم، بين المناطق العشوائية الفقيرة والأحياء الأغنى، وهي الأمور التي يمكن ردها لتدني معدلات القيد في المدارس، حيث يتم تحديد التحاق الأطفال بالمدارس في ضوء معطيات أخرى، بعيدا عن معيار القرب المكاني من المواقع الدراسية، كرفض المدارس تسجيلهم لأن مستوطناتهم ليس لها وضع رسمي، أو تغليب الأسر للاحتياجات الاقتصادية على الأهداف التعليمية، جراء عجزها على تحمل التكاليف الغير مباشرة للتعليم، من قبيل الأزياء والكتب المدرسية وغيرها من المستلزمات الأخرى.

ب. التباين في مستوى تعلم الجنسين: العقبات السالفة الذكر، تتألف مع الممارسات السوسيوثقافية التي تنتسب بها هذه المناطق، والتي تقف جميعها في طريق تعليم البنات، اللاتي يواجهن حواجز أكبر في الحصول على الفرص التعليم، وذلك سواء بمنع التحاقهن بالمدارس أو انسحابهن منها في سن مبكرة جدا، ودون أن يكون في ذلك قصرا على بلد بعينه، حيث نجد أنه في بعض الأقطار مثل: الهند، باكستان، البنغلاديش، كولومبيا... تقل نسبة معرفة القراءة والكتابة، بين اللواتي يعشن في مناطق عشوائية فقيرة بما يتراوح ما بين 30-50%، عن نظيرتهن في المجتمعات

²²³. د. صلاح محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 125.

²²⁴. برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 148.

المحلية الغير فقيرة²²⁵، والبديل الذي يتم إحلاله مقابل كل ذلك، هو وإجبارهن على المساعدة في المشقة المنزلية، أو الدفع بهن إلى الزواج في سن مبكرة من باب خفض حجم الإنفاق المنزلي.

3.4.1.4. السمات المعمارية: وتتخلص في مجموعة العناصر الأربعة التالية:

أ. **المواد المستعملة في البناء:** لا تخرج عن مجموع الخامات التي تتيحها البيئات محل الاستقطاب، من ألواح خشبية قديمة، مهملات المصانع من براميل اسطوانية، صفائح قصديرية مموجة، الكرتون، القصب، جذوع الأشجار... وكل ما هو في متناول اليد من وسائل قابلة للاستغلال، والتي يمكن مزجها وتركيبها بطريقة غير متناسقة، الأمر الذي يضي عليها دائما نفس المظهر، ويحد من إمكانية توسعها الذي لا يتعدى الطابق الأرضي، ما عدا في حالات قليلة يضاف إليها طابق آخر. على أن لا يكون كل ذلك سمة ثابتة زمانية ولا مكانيا، جراء عمليات التحويل والتحديث التي تطالها مع امتداد مشوار تواجدها، حيث دلت العديد من التحقيقات الميدانية، على وجود تحول ملموس في تراكيب البناء المعتمدة، حيث حلت محل الأكواخ الخشبية مباني من الاسمنت والحجارة والحديد والطوب... لكن من دون أن يغير ذلك من حال هذه المستوطنات، والتي لا زالت تقوم على عدم مراعاة الأسس والمعايير التخطيطية، الأمر الذي يجعل منها سيئة التصميم والتنفيذ، بفعل إخلالها بالشروط الانتقاعية والصحية.

ب. **مساحة المساكن:** تشير نتائج المسوح الميدانية المعتمدة في هذا الشأن، عبر العديد من الأجزاء الحضرية في العالم، إلى أن تفاوت معدل المساحة السكنية المتوفرة لقاطني العشوائيات هو المعطى الثابت في جميع الأحوال، دون أن يكون إطارا كافيا أو مستجيبا لحجم إشغاله السكاني، حيث يتدرج من وحدة سكنية مستقلة إلى مسكن مشترك، إلى نظام الغرفة الواحدة بمرافق مشتركة، وذلك تحت ضغط مجموعة متباينة من الاعتبارات، ففي بومباي نجد أن الحيز المساحي المتاح ل 30% من سكان العشوائيات يتراوح من 1.5-3م² للعائلة الواحدة²²⁶، أما في المغرب فإن مساحة البراعة تتراوح ما بين 20-80م²²²⁷، وفي السعودية فإن مساحة الصندوق الواحدة تمتد ما بين 9-30م²، كما يمكن أن يتجمع كذلك عدد من الصنادق داخل حوش واحد²²⁸. ليزيد هذا التكديس في مناطق أخرى، إلى الحد الذي لا يصبح فيه من الغريب وجود أوضاع أسوأ مما ذكر.

ت. **غياب التخصيص الوظيفي:** وفيما يتعلق بالهيكل الداخلية للمساكن، فهي تقوم على استحضار وإسقاط للنموذج الريفي غالبا، من خلال تسييج المساحة المستغلة بأسلاك وصفائح معدة، وأحجار إسمنتية وغيرها من المعدات، تبعا لإمكانيات الأفراد، حجم الأسر... وهو ما يسمح باعتماد خيار فناء داخلي تتفتح عليه الغرف، كما يتيح في حالة اتساعه لاحقا أو ظهور الحاجة، من التمكن من بناء

²²⁵ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 82-83.

²²⁶ تشارلز كوريا، مرجع سابق، ص. 10.

²²⁷ د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 94.

²²⁸ د. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 66.

براقة أو غرف إضافية داخليا، تكون معدة لسكن أفراد الأسرة، أو تؤجر حتى للغير من الأقارب الذين قد يتوافدون على الموقع. هذا النوع من الهيكلة، وإن كان يتيح توفير الإضاءة والتهوية، بواسطة الأبواب والفتحات الموجودة كنوافذ للغرف باعتبارها مطلّة عليه²²⁹، فإنه يلغي سمة التخصيص الوظيفي لمرافق المسكن، فنجدها تؤدي كل شيء وفي نفس الوقت²³⁰. مع إمكانية تعذر ذلك في حالة ضيق المساحة الكلية، والتي قد لا تتعدى أحيانا غرفتين، فتتحول هذه الأخيرة إلى حمام للاغتسال، ومطبخ للطهي، وغرفة للنوم ليلا، ومراجعة دروس الأبناء، واستقبال الضيوف...

3.4.1.5. السمات العمرانية: ويعد الاستعمال السكني الميزة الأساسية، والنسبة الغالبة فيما

يتعلق باستعمالات الأراضي، وذلك على حساب الاستعمالات الأخرى التي تتسم بالضآلة أو الغياب النهائي، وهو ما يعكس في النهاية المبرر الحقيقي لوجودها واستخدامها.

أ. هيكلية المجال السكني: نظرا لمسار عملية انجاز هذه المساكن، والذي قام على إسقاط كل أشكال التخطيط، فقد أدى ذلك في نهاية المطاف، إلى تموضع المباني بشكل يخل بأبسط أبعاديات التصنيف المتعارف عليها، حيث تحولت هذه المناطق إلى كتل كبيرة من المساكن المكدسة، والتي تتصل ببعضها في اتجاهين أو أكثر، حيث تؤكد المعايير الميدانية المستقاة من هذه المناطق، إلى أن أبواب المساكن توشك أن تلتصق ببعضها البعض²³¹، لدرجة يصعب معها أن تكون هناك خصوصية للفرد في مسكنه، وذلك كله نتيجة لصعوبة ترك المساحات بين المباني، وهو الأمر الذي يحد لاحقا من عمليتي التهوية أو التشميس، والتي تتم فقط من خلال الأفنية والمناور الضيقة.

ب. موضع التوقع: دلت الدراسات التي خصت بها هذه المناطق في بداياتها، إلى أن الاتجاه الغالب المتحكم في موضع تموقعها، يتعلق بالقرب من نطاق منطقة الأعمال المركزية، حيث يبادر الوافدين إلى التوطن داخل الفراغات البيئية، الموجودة بداخل الأحياء المركزية بالمدن، أو بالمناطق البكر والنطاقات المحيطة بالمناطق الصناعية، أو غير بعيدا عن طرق المواصلات الرئيسية²³²، كما هو الحال بالنسبة لسكاني الأرصفة في مدينة بومباي، والذين يفضلون حسب دراسة تشارلز كوريا، السكن بمحاذاة خطوط السكة الحديدية، حتى يتمكنوا من الذهاب والعودة وفق أسهل السبل الممكنة²³³. غير أن واقع توسع هذه الظاهرة وتنامي معضلاتها، وتساعد حدة استراتيجيات للتصدي لها، كان له بالغ الأثر في تعدد خيارات موضع التوقع، حيث أثبتت المتابعة الميدانية القائمة على صور الرصد الفضائي، أن هذه المستوطنات قد باتت تشيد خارج المدن، بعيدة كل البعد عن أي استقطاب صناعي، وحتى في أراضي مهملة وغير صالحة للبناء كحواف الوديان، والمناطق النائية الغير مطروقة على سفوح شديدة الانحدار. وهو ما يرد تأكيده في دراسة المعهد العربي لإنماء المدن لسنة 1997، والتي

229. د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 94.

230. د. إبراهيم محمد عباس، مرجع سابق، ص. 223.

231. د. محمد بن مسلط الشريف، مرجع سابق، ص. 54.

232. د. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 57.

233. تشارلز كوريا، مرجع سابق، ص. 9.

بين فيها أن حوالي 60% من العشوائيات في العالم العربي، توجد على أطراف المدن، و30% توجد خارج النطاق العمراني²³⁴، وذلك لأن هذا الخيار إذا لم يحقق لهم فرص الإقامة بالقرب من محلات العمل، فإنه يجعل من احتمالية التعرض لهم تقل، دون أن يكون ذلك عامل مفصلي وحاسم في كل الأحوال، لأن لكل مستوطنة علة في نشأتها وتموقعها، تختلف عما سواها.

ت. مستوى التجهيز بالخدمات: تبرز الكثير من الدراسات، استعصاء واقع العشوائيات على التحليل الإحصائي، بفعل فداحة الوضع الذي لا يتجه نحو التيسر، والذي سنقف عليه فيما يلي:

أ. الصرف الصحي: يعيش الكثير منهم، في مجتمعات مكونة من عدد كبير من المساكن، حيث يخدم مرحاض واحد جميع الفئات، وقد تخصص المراحيض للكبار فقط، ويضطر الأطفال لتدبير أمورهم في أماكن أخرى، في وقت يقدرها تقرير موئل الأمم المتحدة، في بعض تجمعات مدن إفريقيا جنوب الصحراء، ب 03 مراحيض ودش واحد لخدمة 250 أسرة معيشية، وفي أمريكا اللاتينية لا تتاح سوى لنسبة لا تتجاوز 33.6% من فقراء الحضر، إمكانية استخدام مراحيض ذات تصريف مقارنة ب 63.7% من نظرائهم غير الفقراء من سكان الحضر.

ب. التزود بالمياه الصالحة للشرب: وتعد المياه مورد شحيح وباهظ التكاليف بالنسبة لقاطني العشوائيات، وكثيرا ما يحصلون عليها بكميات ضئيلة من بائعين في الشوارع، وعند شراء المياه بهذه الطريقة، فإن تكلفة الواحة منها أعلى بكثير عنها، بالنسبة لمن توجد لديهم مياه جارية في منازلهم. أما في حالة وجود إمدادات مائية عامة في وسط الحي، فإن الحصول عليها يتطلب القيام برحلات طويلة، إلى مواقع المياه في الحي، وانتظار مجيء الدور الذي يستغرق وقت طويل، قدرته أحد الدراسات ب 92 دقيقة يوميا في عام 1997، مقارنة مع 28 دقيقة يوميا في سنة 1967²³⁵، متنوعة برحلة مرهقة للعودة إلى المنزل، مع حمل أوعية ممتلئة وتخزين المياه بعناية للحد من هدرها، وإعادة استخدام نفس المياه عدة مرات مما يؤدي إلى زيادة مخاطر التلوث.

3.4.2. سماته في الجزائر*: إجمالا يمكن التسليم بأن السكن الهش في الجزائر، يتفق في

ملامحه العامة مع ما هو موجود بالمناطق العشوائية في العالم النامي، مع بعض التباين الوارد أدناه:

أ. طبيعة المفهوم: وعلى عكس ما كان يعتقد سابقا، لم يعد مأوى للفئات المعوزة والمتدنية من المجتمع، بل توسع مفهوم الإقامة بهذه المناطق ليشمل مختلف الفئات السوسيو مهنية: إطارات متوسطة، إلى جانب معلمين، تجار، حرفيين... وبنسب متفاوتة من فئة لأخرى. حيث نجد أن نسبة 31% من المقيمين هم من العمال الغير مؤهلين، وحوالي 28% هم عمال غير فلاحين، في حين 80% عمال

²³⁴ د. عبد الله العلي النعيم، "الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية"، ورقة بحث قدمت في ندوة حول: الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية (القاهرة: المعهد

العربي لإتمام المدن، 2004)، ص. 45.

²³⁵ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم (مرجع سابق)، ص. 16-17.

* وقد باءت جهودنا في تحديث البيانات الكمية والنوعية الواردة في هذه الدراسة من خلال الاتصال بالمصالح المركزية لوزارة السكن والعمران بالمشغل، جراء عدم توفرها على هذه البيانات أو هكذا دراسات، حيث أن ما يتم توفيره عادة عبر عمليات الإحصاء الدوري الذي تباشره مديريات التعمير والبناء، يبقى ذو طابع تقني محض كونه يقتصر على إحصاء عددها، وتقدير المساحة الإجمالية لهذه الأحياء، بحسب ذلك نفسها الاهتمام بمساحة هذه المساكن، وفئات قاطنيها ...

خواص آخرين غير فلاحين، و6% موظفين في السلك الإداري. وهو ما يعد مؤشرا على مستوى الدخل المالي لهذه الأسر، والذي لا يختلف ظاهريا عن سكان الأحياء الشعبية في المدن الكبرى.

ب. موضع وحجم التوقع: تفحص الخريطة العمرانية لمختلف المدن الجزائرية التي وقع عليه الاختيار كعينة لمجموع الأوساط العمرانية في الجزائر، تسمح لنا برؤية نقاط سوداء موزعة على النسيج عمراني في شكل جزيرات سكنية يتراوح حجمها ما بين 10 إلى أكثر من 500 بركة أو قوربي، وذلك حسب أقدمية الموقع، وكذا سعة المجال، أين تتمركز الغالبية العظمى منها بالدرجة الأولى في المحيط الخارجي للمدينة أكثر من مركزها، حيث نجدها تتموضع على العموم بجوار المناطق الصناعية، سفح أو منحدر جبلي، محاجر، أو بمحاذاة طرق سكة حديدية أو خطوط نقل بري، منطقة أثرية²³⁶... ومرد هذا التفوق للضواحي على مراكز المدن، يكمن في أن عمل السلطات المحلية، يكون أدهى وأبرز في هذه المناطق، نظرا لما تلحقه من انعكاسات سلبية على شتى المجالات، الأمر الذي يسيء إلى جهود المسؤولين في تحقيق تنمية حقيقية، لأن المدينة هي دائما قلب الحدث السياسي.

ت. التمرکز الجغرافي: ونجد أن أكبر تمرکز لهذه السكنات، يكون بالمدينة الكبرى أو المدن الصغيرة المجاورة لها، حيث تشكل حالة وهران، العاصمة، عنابة، قسنطينة نماذج لهذا الواقع. وفي مستوى آخر من التمرکز الجغرافي، نجد بأن حوالي 40% من البلديات الجزائرية، تعرف انتشار هذه الظاهرة، لكن على نحو غير ثابت ولا موحد، حيث نجد من 2-3 على الأقل من التجمعات الهشة في بلدية مساحتها 10.8 هكتار وب 270 مسكن، وذلك بين حدي 05 مساكن كحد أدنى في بلدية **حرشون** بولاية الشلف و76000 وحدة على الأكثر في بلدية **المشرية** بولاية النعامة.

ث. مساحة الحيز السكني: تتكون 56% من هذه المستقرات من غرفتين على الأقل، و82% منها تتشكل على الأقل من 03 غرف، في حين يقدر متوسط حجم الأسرة ب 7.2 شخص في المسكن.

ج. وسائل البناء: وهنا يتم الاعتماد غالبا، على الإمكانيات الجاهزة للاستغلال التي تتيحها البيئات المحلية، دون أن يشكل ذلك الإطار العام للمساكن الموجودة، حيث أخذ التحول في استعمال تراكيب البناء، يتوسع تدريجيا وهو ما يشكل نقطة أساسية في فهم سيكولوجية هذه التجمعات.

ح. التهرب القانوني: تتسم الطبيعة القانونية للأماكن والحيارات العقارية، التي تستحوذ عليها هذه العائلات وتقيم عليها مساكنها، بكونها تابعة للجماعات المحلية بنسبة 87% من الأراضي، والباقي في حيازة الخواص. وهو الوضع الذي لا يترتب أي التزام تجاه المصالح المعنية.

خ. الاستفادة من الوسائل الجماعية: وتعكس جانبا من المستوى المعيشي المتدني الذي تحييه فيه هذه العائلات، حيث ما عدا الاستفادة المسجلة من وجود التيار الكهربائي من طرف 58% من العشوائيات، وذلك عن طريق المبادرات الفردية والجهود التضامنية بين السكان، فإنها تكشف لنا في المقابل عن استمرار الاستهلاك اليومي لمياه الشرب، والأنهار والسواقي المنتشرة بجوار الإقامات. أما

²³⁶ .Centre National d'Analyses pour la Planification, op.cit, pp. 57-60.

الصرف الصحي فيتنسم بكون أن 40% من العائلات، قامت بتركيب قنوات صرف المياه القذرة، و 32% من المستعملين مازالت تعتمد على الصب المباشر في الجداول والأنهار، في حين لجأت 26% لخيار حفر الآبار. وغالبا ما تكون عمليات الاستفاداة من هذه التجهيزات عملية غير شرعية أخرى، تضاف إلى عملية التملك بوضع اليد، بناءً على مبادرات جماعية تملئها المصلحة الآنية المشتركة، لمستعملي هذا النوع من المجال، بشكل يعرضهم إلى مخاطر كبيرة كنتيجة منطقية للاستغلال الغير المدروس.

د. مدى الاستعداد للمساهمة في الحل: تم إدراج عدة تغيرات على المساكن، في سياق تحسين شروط الحياة داخلها، بما يسمح بتخفيف الضغط والتزام داخل المساكن، مع العمل المستمر على تصليحه وإضافة بعض ما يحقق رفاهية محدودة لقاطنيه. وهو ما يعكس نوع من الرغبة والطموح الذي ينتاب هذه الأسر في إيجاد تسوية نهائية لأوضاعهم، حيث نجد أن حوالي 50% من أرباب العائلات قاموا بتقديم طلبات سكن للمصالح المعنية، مع وجود 14% من طلبات الأراضي، وهي الطلبات المقترحة في عمومها من طرف الإطارات السامية والمتوسطة، وذلك بنسبة 75% من الموظفين، و 62% من المعلمين، و 56% عمال في بعض المصانع. وهو ما يعكس رغبة هذه الأسر في تدخل عام، ومباشر من الدولة لتحسين ظروف السكن. في حين أنصبت النسبة المتبقية وهي 36%، على خيار إعادة الاعتبار وتصليح البنايات الصلبة، عن طريق تحسين السكن الحضري داخل الأحياء موطن الإقامة²³⁷. وذلك في ظل ارتباط أعمالهم ومصالحهم وعلاقاتهم بها.

3.4.3. مزاي السكن الهش وإيجابياته: وبالرغم من النقد الموجه، لهذا النوع من التجمعات وقاطنيه، إلا أن ذلك لا يعد عاملاً نافياً ولا مانعاً لبروز مجموعة من المزايا، والتي يمكن استثمارها على أكثر من صعيد، على نحو ما ذهب إليه: تورمان هارتشون، ير جورج وآخرون غيرهم.

3.4.3.1. في حقل العمارة والإسكان: مكنت الجهود التي بادر بها بعض المهتمين، بشأن العمراني في دول العالم الثالث، من تنشئة عدد من المفاهيم والمقاربات، التي لم يكن تداولها متاحاً من قبل، وبات الاحتكام إليها في الممارسات المهنية اليوم، حقيقة قائمة وعلى أكثر من مستوى.

أ. النهج التحريضي في فن العمران: شددت مدن البريادا إليها، أنظار كبار المعمارين الأوربيين، من طراز ألدو فان ايك وجيمس ستيرلينغ... ممن طلب إليهم التكفل بدراستها، في منحى ما لبث أن اتسعت دائرته، لتطال مدرسة معمارية قائمة بذاتها، عرفت باسم **النهج التحريضي***، والتي عرفت أبرز إبداعاتها فيما يخص الممتلكين بوضع اليد، أين زكت الفعل المباشر والتلقائي، كعامل مكثف للمشاركة فيما يسمى "بالمدين الفورية"، وبما أظهرته من قدرات كامنة على التنظيم الذاتي، وقد مكنت هاتان النظرتان من ثني حكومة البيرو عن قمعها، ودشنتها مدناً شابية²³⁸.

²³⁷ .Centre National d'Analyses pour la Planification, op.cit, pp. 60-64.

* عرف هذا النهج أولى نجاحاته أولى نجاحاته في أوائل العشرينات من القرن الماضي، من خلال تحالف حركات الفن والعمارة مع الحركة الاجتماعية في جهة واحدة قبل أن تقتل هذه الحركة بالرجعية الستالينية والإصلاحية المحافظة، إلا أنه عاد من جديد بعد 30 عاماً مع مولد اليسار الجديد، والطلاب التحريضيين والمجموعات الهامشية...

²³⁸ .د. يوسف أبو الحديد، مرجع سابق، ص. 121.

ب. البناء بالجهود الذاتية: كما استقى منها جون تورنار، حوصلة أفكاره عن مفاهيم البناء بالجهود الذاتية، والمشاركة الشعبية في حركة البناء، من خلال دراسته لظاهرة الغزو وفق تجارب عملية، توصل من خلالها لصياغة أحد أكثر أنماط الحلول الغير تقليدية إتباعا، ومدخل رئيسي في تأصيل نظريته المسماة "البناء بالجهود الذاتية المعانة" *assistée L'auto construction*²³⁹.

ت. الإنشاء الرخيص التكاليف: ويعد من المفاهيم التي لقيت رواج واسع، ضمن حقول اقتصاد الإسكان، وهو الذي تم اشتقاقه من الخبرات الدولية التي تم رصدها، في مجال التطوير الذي استهدف هذه المستوطنات، والذي ينم عن تزواج سلس بين ثنائيتي السلامة من جهة، وبساطة التكاليف المترتبة كأعباء مالية للمشروع من جهة أخرى، الأمر الذي يخوله من تهوين بعض متطلبات سوق السكن، في ظل محدودية الموارد الحكومية وعجزها عن مجابهة الاحتياجات المتزايدة، حيث تستخدم الموارد المحدودة والتقنيات المتوافقة بمهارة، لتوفير الحيز المبني ومحيطه المباشر بأقل تكلفة ممكنة²⁴⁰.

3.4.3.2. على الصعيد الاجتماعي: تعتبر من وجهة نظر العديد من الدراسات الاجتماعية

مجال رحب لبروز عمليتي:

أ. التكيف الحضري: حيث يعتبر انتقال المهاجرين من الأرياف إلى الحواضر، رديف لانتقال الأنماط السلوكية والقيم الريفية كذلك، الأمر الذي يجعلهم في حاجة إلى وقت كافي للتكيف مع سكان المدينة ومتطلباتها. وهو الدور الذي تظلم به هذه المستوطنات، باعتبار أنها غالبا ما تكون نقطة ولوجهم للمدينة، حيث تؤدي دور الممر الانتقالي، لاستيعاب أجواء ومتطلبات الحياة الجديدة، بما يمكنهم من تسيير أحسن لتجديدهم الاجتماعي الحضري. ويجعل من مسألة تكيفهم أمر متاحا، من خلال الاستفادة من الزخم الذي تكتنزه خبرات سابقهم²⁴¹، بشكل يسمح بحدوث تطور تدريجي في قناعاتهم، إزاء عديد القضايا، مثل: مواصلة البنت لدراساتها، خروج المرأة للعمل ...

ب. التضامن الاجتماعي: وتشكل هذه المناطق، حسب النتائج التي خلصت إليها العديد من الدراسات، إحدى أبرز صور التعاضد الأسري والاجتماعي، من ذلك ما ذهبت إليه الدراسة المقارنة، التي أعدها برنامج الموثل في سنة 2004 على 1500 أسرة، حول "الفوارق في المناطق الحضرية بمدينة أديس أبابا"، والتي كشفت نتائجها عن وجود روابط اجتماعية أكبر، وتعاون وثيق بين سكان مستوطنة "أكاكي كالييتي"، والتي يقطنها أشد الفئات فقر في المدينة، بالمقارنة مع ما تمت ملاحظته في أحد الأحياء السكنية الثرية، أين تعمل الجماعات السكنية على توفير الدعم المادي اللازم للأسر، في حالات الطوارئ كالجناز، أو فقدان أحد الأفراد لوظائفهم... وذلك من خلال الشبكات الاجتماعية القائمة على العلاقات الأسرية أو زمر المساعدة المتبادلة، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى والمتعلقة،

²³⁹ برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 131.

²⁴⁰ د. سيد محمد التوني، "التمكين من المأوى والإيواء في المفهوم والأبعاد العمرانية"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الثالث للمعماريين المصريين حول: إيواء من لا مأوى لهم (القاهرة: جامعة القاهرة، أبريل 1987)، ص. 34.

²⁴¹ سعيد علي خطاب علي، مرجع سابق، ص. 72.

برعاية الجيران لأطفال بعضهم العض، والاستدانة، وتبادل المعلومات حول والوظائف والفرص التعليمية المتاحة، وتبادل الزيارات بين الأصدقاء ووجود ثقة متبادلة...²⁴².

3.4.3.3. على الصعيد الاقتصادي: كما تسهم العشوائيات في لعب دور إيجابي في مجالي:

أ. تكوين رأسمال ثابت: تتيح عملية البناء بالاعتماد على جهود الذاتية التي يتبعها الأفراد، تحسن خصائصها البنائية تدريجياً، رغم طابعها الغير قانوني وتجاهلها لمعايير البناء، وذلك من خلال تعبئة المدخرات العائلية، واستثمارها في تأهيل هذه المجالات، بشكل يسمح بتنامي رأسمال الثابت وازدياد قيمته. ويمكننا التذليل على ذلك إحصائياً، بالبيانات التي أوردها "الوكالة الأمريكية للتنمية" في يونيو 1966، والتي قدرت رأسمال واحدة من الفافيليا بـ 50 مليون دولار، نتجت عن تراكم المدخرات والاستثمار في مجال العمل²⁴³.

ب. تخفيض معدلات الفقر الحضري: كما تسهم في تذليل الأعباء الاقتصادية، التي تتكبدها الفئات الدنيا في البلاد النامية، فهي منفذ مباشر إلى سوق العمل حتى وان كان ذو طابع غير رسمي، الأمر الذي يتيح لأرباب الأسر إمكانية العمل، حتى وان كان عائدها المادي محدود، وهو ما يعد تنفيذ صريح لمزاعم العديد من الدراسات، والتي اعتبرت أن الأمر برمته لا يعدو أن يكون نوع من إعادة توزيع الفقر من الأرياف إلى المدن، مسقطين بذلك دور وأهمية الحراك السوسيواقتصادي الذي تتيحه الحياة الحضرية، وهو ما يؤهلها أن تكون علامة على الأمل والتصميم على الحياة أكثر من ذي قبل، وذلك من منطلق أن الأمر كان سيكون أسوأ بكثير لو ظل الفقراء يرتقبون الموت في قراهم بدون أن يعملوا شيء. وهو الأمر الذي تم توكيده من طرف إحدى الدراسات التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تتناول بالفحص حالة 25 بلداً من مناطق وفتترات مختلفة، والتي بينت أن انتقال السكان من المناطق الريفية إلى الحضرية، يمثل 10% من الحد من الفقر على الصعيد الوطني في المتوسط الأعم²⁴⁴، وهو ما من شأنه إن يترك الأمل متاحاً أمام المهاجرين، ليتروا أحياء الصفيح ويندمجوا اندماجاً كاملاً في الوسط الحضري،

4. انعكاسات السكن الهش: النمو المتصاعد لهذه المناطق، اقترن في جله بمجموعة من

الآثار السلبية التي حملتها معها، والتي لم تتوقف عند كونها مشكلة هندسية تخطيطية فقط، بل امتد لكي يكون لها جوانب سياسية، واجتماعية واقتصادية أيضاً، كما تعدى المستوى المحلي للإقليم لتأخذ أبعادها حتى على المستوى الوطني.

4.1. الانعكاسات السوسيواقتصادية: وتتعدد أوجهها ونتباين تجلياتها جراء عمق تأثيرها، والذي

يستهدف كل من الفرد الأسرة، المجتمع، الأمر الذي دعانا إلى عدم الإسهاب فيها، وتركيز تناولنا لها في الجوانب التالية:

²⁴² برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 200.

²⁴³ برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 143.

²⁴⁴ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم (مرجع سابق)، ص. 35.

4.1.1. إفلاس التنشئة الاجتماعية: وتعد من المسائل الشائكة، والتي لا ينتظر من سكان المجتمع العشوائى أن يكون يحرصوا عليها، أمام السعي الدعوب الذي يبديه أرباب الأسر لضمان لقمة العيش، مما يضطرهم للغياب طوال الوقت عن مساكنهم، الأمر الذي يجعل الفضل الأكبر في تنشئة الأطفال يرجع إلى العالم الخارجي، الذي يشكل المتنفس الوحيد لمن يعيشون في مساكن غير لائقة، وذات حيز ضيق من المساحة اللازمة لحركاته، في ظل افتقار هذه الأوساط لكل المتطلبات الفراغية، التي من شأنها أن تضمن لهم حياة سليمة وكريمة وتحقق الأهداف المرجوة، بسبب طبيعة الواقع الفيزيقي والقانوني لهذه المناطق²⁴⁵، الأمر الذي يجعله غائبا طوال أوقات اليوم عن أعيان كل رقيب أو وصي، ويصبح فيه تأثير الرفاق عليه أكثر أهمية وبشكل متزايد، حيث يعملون على تشكيل سلوكياته الجديدة، فيحاكي الآخرين في الهروب من المدرسة، وترك التحصيل الدراسي، وتعاطي التدخين وبعض المسكرات... وهي العوامل التي تنمو بنمو الطفل، وتترسخ في معتقداته وتكوينه السلوكي الأساسي، فلا يبدي أي نوع من الامتثال للأسرة، ليشقوا لأنفسهم طريقا في المجتمع الحضري، يتصف في الغالب بنوع من المواقف الغير أخلاقية والسلوكيات العدوانية تجاه المجتمع²⁴⁶.

4.1.2. تهدم الخصوصية الأسرية: وتعد الصورة الأخرى للانعكاسات الاجتماعية، حيث أن طبيعة مواد بناء هذه المساكن وضيقها، فضلا عن تقارب وتلاصق المباني بعضها ببعض، والتي تعني إقامة جمع كبير من الأسر في مساحات متقاربة، قد جعل الحدود الفاصلة بين الفرد وبين الدوائر الاجتماعية المحيطة به شبه معدومة، فعلى مستوى الداخلي نجد بأن متطلبات الحياة الزوجية بين الوالدين تنتفي، فينعدم الحياء وتسقط هيبة الوالدين أمام الأبناء، كما لا يتم التفريق بين الذكور والإناث في المضاجع، مما تنشأ عنه انحرافات أخلاقية مشينة. أما على المستوى الخارجي، فنجد أن الاستخدام المشترك لدورات المياه، يتطلب في الكثير من الأحيان اختراق قطاع مشترك، والذي يعد ملكا مشتركا لجميع السكان، كما أن النوافذ والأبواب ليست حواجز مانعة، الأمر الذي يسمح باطلاع الجيران على أسرار بعضهم البعض، سواء في الزي أو المأكل أو الملابس وغير ذلك من أسرار الحياة العائلية، وهو الأمر الذي كثيرا ما يتحول إلى عوامل نزاع وتشهير بين السكان²⁴⁷.

4.1.3. تفشي الأنشطة الاقتصادية الموازية: يمثل سكانها اليوم، التجسيد الحقيقي للاقتصاد الحضري الغير رسمي، وذلك في ظل عزز القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرسمية عن استيعاب اليد العاملة بالحجم والسرعة المطلوبتين، حيث تشير التقديرات الدولية اليوم إلى أن نسبة الحاصلين على فرص عمل لا يتعدى 3.8%، أي ما يعادل 548 مليون/فرد من أصل 1.1 مليار/ن من الشباب في الفئات العمرية ما بين 15-24 عاما في جميع أنحاء العالم²⁴⁸. ليصبح بذلك القطاع الغير رسمي

²⁴⁵ . نهاد محمود كامل المغني، "موائمة المتطلبات الفراغية والعمرانية للأطفال مع واقع المناطق التاريخية والعشوائية في المدن: حالة مدينة غزة بفلسطين"، ورقة بحث قدمت في

المؤتمر حول: المدينة والطفل (عمان: المعهد العربي لإنماء المدن، ديسمبر 2002)، ص. 259.

²⁴⁶ . د. إبراهيم، محمد عباس، مرجع سابق، ص. 319-323.

²⁴⁷ . د. إبراهيم، محمد عباس، مرجع سابق، ص. 200-212.

²⁴⁸ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 86.

الخيار الوحيد المتاح لعدد كبير منهم، ولا سيما ضعيفي المهارة والتعليم، وهو الواقع الذي يمكن تقييسه كمياً، في ضوء البيانات التي أوردها موئل الأمم المتحدة في سنة 2007، والتي تشير إلى "أن غالبية الفئات الشابة العاملة في القطاع الغير رسمي تعيش في العشوائيات، حيث يمثل سكان العشوائيات في البنين ما نسبته 75% من العاملين في القطاع الغير رسمي، غير أنهم يشكلون في مناطق أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء تحديداً، ك: التشاد، بوركينا فاسو، أثيوبيا، جمهورية أفريقيا الوسطى... ما نسبته 90% من القوى العاملة"²⁴⁹. حيث يرتسم ذلك عبر منحنيين، أحدهما فردي ذا صبغة تجارية بسيطة، كالبيع على الأرصفة، أو التجارة المتجولة، والثاني عبر الانتساب إلى أنشطة مؤسسية غير مصرح بها.

4.1.4. استنزاف العقار الفلاحي والسياحي: ومن بين جملة المخاطر المترتبة عن هذه

التجمعات، نجد أن جانب معتبر منها يقوم على ابتلاع مساحات شاسعة، من الأوعية العقارية الفلاحية بعد تجريفها، على ما يشكله ذلك من تهديد حقيقي لاستقرار الاقتصاد الزراعي، للكثير من دول العالم النامي، حيث تتخفف الإنتاجية الزراعية بسبب استنزافها المستمر، وهي التي قدر المتوسط اليومي لامتداد العشوائيات على حسابها، حسب البيانات المتاحة في هذا الصدد ب 2م²، وقد توصل الأمر مع نهاية القرن العشرين، إلى أن يلتهم الامتداد المدني 60 مليون/هكتار من الأراضي، التي كان من المفروض أن تكون مزروعة، قبل أن تتحول إلى ما يعرف بالمنشآت التلقائية²⁵⁰. ولم تتوقف الآثار السلبية لهذه الظاهرة عند هذا الحد، بل نجد أنها قد امتدت لتطال حتى القطاع السياحي، مهددة بذلك المكانة والأهمية السياحية للعديد من مدن العالم الثالث كأبولوكو في المكسيك، قاهرة المعز في مصر، فاس في المغرب السويقة في قسنطينة... وهي التي تعد اليوم مورد أساسي للكثير من الاقتصاديات النامية، من خلال تنشيط التراث المادي المنشأ، ومن ورائه العديد من الأنشطة الاقتصادية التكميلية للقطاع. لكن الانطباع العام السائد اليوم، ينبأ عن فشل الجهود الرامية لاستقطاب السياح، في ظل التعدي الذي يطال هذه المعالم والأحياء التاريخية، جراء مظاهر الفقر والاستخدام الغير عقلاني لها، ذلك أن ما يهم زائر المدينة ليس الأشكال الهندسية والمشاهد الدينية فحسب، بل الإحياءات التي تصدر من هذه المناطق كذلك، ثم الآثار الناجمة عنها والتي تبقى في ذاكرته مر الزمن²⁵¹، على ما يجر ذلك من عمليات إزالة لهذه المقاصد العريقة، خلف ستار التحديث العمراني الذي جانبها، بعد أن سكنتها العشوائية والفوضى، ولا سيما تلك التي تقع في مراكز المدن أو المقاطعات التجارية المركزية وتعد ذات إمكانات متدنية.

²⁴⁹ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نظرة على الاقتصاد الحضري الغير رسمي (مرجع سابق)، ص. 08.

²⁵⁰ برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 82.

²⁵¹ أ.د. علي فاعور، مرجع سابق، ص. 33.

4.2. **الانعكاسات المعمارية والعمرانية:** وكننتيجة للتزايد المتسارع في أحجام وأعداد هذه

المستوطنات داخل الحواضر وعلى أطرافها، وغياب برامج تأهيل فعالة، فقد نجم عن ذلك جملة من التدايعات المعمارية والعمرانية، كما سنراه في التفاصيل اللاحقة.

4.2.1. **عرقلة مسار ومنحى التوسع العمراني:** كما يتسبب النمو المتسارع للتجمعات

الحضرية، في نمو الهوامش الحضرية بشكل أسرع في معدلاته، من معدلات النمو الحضري العام للمدينة أو حتى للدولة ككل، وذلك وفقا لما أورده التقرير الصادر عن لجنة المستوطنات البشرية في سنة 1991، والذي أشار إلى الارتفاع المسجل في معدلات نمو المدن الكبرى، والتي تزيد عن نسبة 04% سنويا، حيث نجدها في مابوتو مثلا تقدر ب 7.14% سنويا، وفي نيروبي ب 6.11% سنويا، وفي القاهرة ب 5.64% سنويا، في حين يقدر بضواحي هذه المدن بأضعاف ذلك²⁵². وهو ما يعد عائقا كبيرا بالنسبة للنمو المستقبلي للمدينة، حيث يتعثر حجم ومنحى الامتداد الخارجي للحواضر، وذلك بفعل الاستنزاف المسترسل للأوعية العقارية، من مخصصات التوسع للحيز الحضري، وهو ما يسفر في النهاية عن وجود نويات غير رسمية، ذات أحجام عملاقة تحاصر هذه المدن، وتحد من خيارات ومحاور التوسع العمراني المطروحة أمامها، ليتعذر حينها توجيه التوسع الحضري لأي محلية في اتجاهات مواعمة²⁵³، والتي يتوقف اعتمادها نظريا على الأقل بحتمية اقترانها مع جملة من البيانات الأخرى، ويدفع بتالي إما إلى التدخل والعمل على تحريرها، أو إقرار محاور بديلة، تفتقر غالبا إلى الاشتراطات المعمول بها في مثل هذه الحالات، ك: نسبة الارتفاع على مستوى سطح البحر، درجة الانحدار، نوعية التربة، غطاء الأرض، احتمالات الأخطار، النظم الايكولوجية...

4.2.2. **تقويض نظم البناء والتعمير:** وينجم عن توسع دائرة الاحتلال السكاني، والتوطن الغير

شرعي بوضع اليد، إهدار وعدم مراعاة من جانب القاطنين فيها لكافة التشريعات التخطيطية واشتراطات البناء، المنصوص عليها والمعمول بها محليا، سواء ما تعلق منها ب: تحديد استخدامات الأرض، كثافة الاستخدام، خلط أو فصل استعمالات الأراضي، شكل العمران، كيفية التعامل مع المناطق ذلت الطبيعة الخاصة في المدن القائمة، والمناطق ذات القيمة العمرانية، إعداد التصاميم المعمارية، تحديد وضبط نوع الإسكان، الطابع المتبع، الكثافة السكنية، معدلات التزاحم، المساحات المبنية وعلاقتها بغير المبنية، معدلات الانتفاع، معدل الانحدار، وكذلك ما يتعلق بعدد الوحدات وملحقاتها من عرض الشوارع، أماكن انتظار وغيرها من التفاصيل، التي من شأنها إضفاء عوامل السلامة والأمن على الإطار المبنى، وضمان حسن تنظيم الهيكلة المجالية²⁵⁴، إلى جانب حفظ الصورة المرئية والمشهد الحضري، وهي التي تعد مرآة عاكسة لقوة حضور الدولة وحسن تسييرها للإشكالية المجالية، وعامل مرجح لمكانة حواضرها في المحافل والفضاءات الإقليمية والعالمية ضمن مصفوفة

²⁵² د. عزيزة محمد علي بدر، مرجع سابق، ص. 10.

²⁵³ د. محمد عبد السميع عيد وعزت عبد المنعم مرغني، مرجع سابق، ص. 131.

²⁵⁴ سعيد علي خطاب علي، مرجع سابق، ص. 70.

المدن الراقدة، ويؤثر على حتى على مصداقيتها وقدرتها على احتضان الكثير من المناسبات والتظاهرات الرياضية والاقتصادية والسياسية الكبرى

4.3. الانعكاسات البيئية-الصحية: وتعني الآثار الناجمة عن تردي البيئة السكنية وانحطاط

الظروف المعيشية، والتي يقع فيها سكان هذه المستوطنات، وذلك جراء العديد من العوامل التي سنأتي على ذكرها، الأمر الذي يجعلهم عرضة للكثير من الأمراض والأوبئة، مع قابلية هذه الآثار للامتداد خارج حيز هذه المستوطنات.

4.3.1. بيئة خصبة لتفريخ الأمراض والعدوى: تشكل مدن الصفيح كواقع اجتماعي، وحيز

مجالى منط بيئيا وصحيا، بؤرة مناسبة لعودة انتشار الكثير من الأمراض المعدية، والتي مر على انقراضها عقود طويلة، وذلك أمام حتمية التطور الذي سجلته المجتمعات الإنسانية في الخدمات الصحية، بعد أن باتت تسجل مستويات قياسية في حضورها وأثارها المفضية في الكثير من الأحيان إلى الموت المحتوم، حيث تشير الدراسات المختصة في هذا السياق، إلى أنه يمكن لقضية الحرمان من السكان لوحدها، من أن تؤدي إلى زيادة بنسبة 25% لخطر التعرض للإعاقة، أو الاعتلال الشديد للصحة على مدى الحياة، مع تعاضم الخطر بشكل أكبر لدى التعرض لها، خلال مرحلة مبكرة من حياتهم. وهو الخطر القابل للتعاظم أكثر عند اقترانه بالظروف وعوامل أخرى، حيث تشكل الظروف المعيشية القائمة داخل حدود هذه المستوطنات، بما تنطوي عليه من ارتفاع معدلات الحرمان من الخدمات الأساسية، كثافة سكانية، سوء ومخاطر تموضع المواقع، عدم كفاءة الإطار المبنى... أساسا لغالبية المخاطر المنتشرة اليوم، وذلك سواء كمسبب رئيسي أو عامل وسيطي كفيل بنقل العدوى وانتشارها على نطاق واسع، ومن ذلك نذكر ما يلي:

- يتسبب التوفر المحدود لخدمات المياه والصرف الصحي، في نشوء ظروف الإصابة بالدودة الشرايطية، والملاريا ... المفضية لضعف نظام المناعة وزيادة الحمولة الفيروسية للمصابين²⁵⁵.
- ويترتب عن تلوث الهواء الناجم عن حرق النفايات، أو التموضع قرب وحدات الإنتاج، إلى ارتفاع معدلات تركيز الملوثات في الهواء من: أكسيد النيتروجين، أكسيد الكبريت... بما يعنيه ذلك من ازدياد مخاطر الإصابة، بالأمراض التنفسية، الأنسجة المبطنة للأنف، تلف الجهاز العصبي...²⁵⁶
- المواد الداخلة في بناء المساكن كالخشب والتتك... لا تشكل عازلا قويا يحمي السكان، من مخاطر البرد والرطوبة في فصل الشتاء، مما يتسبب في تعرض الكثيرين للإصابة بأنفلونزا، والذي يأخذ مجراه للانتشار بشكل وبائي حاد، في الأحياء المزدهمة، والمساكن المكدسة بالسكان، والتي تعاني غياب التهوية الداخلية، حيث تشكل أماكن مثالية لانتشارها.
- ينجم عن التعرض لمياه السواقي، ومجري الصرف الصحي والفضلات البشرية... والتي تصنع جزء من المشهد اليومي لسكان هذه الأحياء، من انتشار أمراض العيون كالرماد الحبيبي.

²⁵⁵ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المدن الصحية (مرجع سابق)، ص 4-7.

²⁵⁶ غالب العزة، مرجع سابق، ص 11.

► يعزز تلوثها المحيطي، من مخاطر الذباب والبق والقمل وغيرها من نواقل الجراثيم، من شائكة العث الجريبية والتي تتخذ جلد الإنسان مأوى لها، بفعل الافتقار للنظافة في ظل غياب المياه.

► تعد الحقل المفضل لانتشار الحيوانات الضارة، وزيادة معدلات التعرض للساعات العقارب وعضات والجرذان... والتي ترتع كيفما تشاء، ناقلة الكثير من الأمراض وعلى رأسها الطاعون²⁵⁷.

► يؤدي تسرب مياه الصرف الصحي، إلى روافد وقنوات المياه الصالحة للشرب، إلى التسبب في ظهور أمراض التيفوئيد، الكوليرا، الملاريا... وهي الحالات التي يكمن العلاج الحقيقي لها، في تحسين المستويات السكنية لهؤلاء السكان، والقضاء على الانحطاط البيئي الذي يحيط بها، وذلك في ضوء ما خلصت إليه العديد من الدراسات الحديثة، من أن انتقال الأسر من المساكن الغير لائقة، من ناحية الكثافة والبيئة إلى مساكن صحية، قد أدى لتراجع نسبة وفيات الأطفال بمقدار 15%، وانخفاض نسبة الإصابة بالسل ب 45%، وانحصار نسبة الإصابة بأمراض الأطفال ب 31% وانخفاض حوادث الحرائق بمقدار 74% وانخفاض نسبة الوفيات بسبب انهيار المباني ب 100%²⁵⁸.

4.3.2. تراجع التغطية الصحية وإحلال الطب الشعبي: يعد غياب الوعي والثقافة الصحية

داخل هذه الأوساط السكنية، عامل مؤثر في تدني المستوى الصحي الفردي والجماعي، وذلك بفعل:

4.3.2.1. تدني وضعف التغطية الصحية: ينظر إليها الكثير من المعنيين باعتبارها مسبب

رئيسي، في تفشي الانحطاط الصحي داخل هذه البيئات، وذلك بفعل عدم تساوي الفرصة الصحية بين السكان، وتسبب ذلك في زيادة تراكم الأعباء المرضية بشكل أكبر للكثيرين، وذلك بفعل:

أ. الحصار المطبق على هذه المستوطنات من قبل بعض الدوائر الرسمية، فتسقطها من برامج

التحسين وتعزيز مستوى الخدمات الصحية بها، كنوع من عدم الاعتراف بها والدفع بسكانها للرحيل.

ب. صعوبة تغطية هذه الأقاليم والمقاطعات بالخدمات الصحية في ضوء الإمكانيات المادية

الضعيفة للكثير من البلاد النامية، من شائكة الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، والعاجزة

حتى عن تغطية المدن بتلك الخدمات، وهو الواقع الذي يمكن تبيينه جيدا من خلال قياس نسبة حالات

الولادة التي تجري تحت العناية الطبية، باعتبارها مؤشر هام حول مدى تغطية الأفراد بالخدمات، حيث

وجد في هذا الصدد أن ما بين 80-90% من النساء الحوامل في كل من كينيا، مالي، رواندا، أوغندا...

لا يحصلن على أية مساعدة في هذا المجال، والمؤشر الأخر الذي يمكن الاعتداد به أيضا، هو النسبة

المئوية لتحصين الأطفال ضد الحصبة، والتي تعد متدنية بكل الدول الإفريقية ما عدا جنوب إفريقيا²⁵⁹.

ت. صعوبة توطين المراكز العلاجية والمستوصفات وحتى العيادات الخاصة كاستثمار فردي

بداخلها، جراء افتقار المواقع المناسبة لإنشائها، واستحالة الوصول إليها أمام عدم وجود مسالك

وممرات للوصول لداخل الحي، وغياب الماء والكهرباء عنها والتي يؤثر على مستوى الخدمات

²⁵⁷ د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص. 97.

²⁵⁸ د. عبد الرؤوف الضعج، علم الاجتماع الحضري: قضايا وإشكاليات (الإسكانية: دار الوفاء، 2003)، ص. 82.

²⁵⁹ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نظرة على الاقتصاد الحضري الغير رسمي (مرجع سابق)، ص. 11.

المقدمة، من خلال تعذر تعقيم الأدوات الطبية والتي تعد شرطا ضروريا لتقديم خدمة صحية لائقة. فليس مثيرا للدهشة بعد ذلك إذن والاستغراب من رصد وجود فجوة واسعة ما بين الخدمات الصحية التي يستفيد منها كل قاطني العشوائيات ونظرائهم من القطاعات الحضرية الأخرى.

4.3.2.2. سيادية الطب الشعبي والخرافة: كما يتحمل السكان قسط وافر من المسؤولية في

ذلك، من خلال إحجامهم عن استخدام ما هو متاح لديهم، وذلك بفعل الاعتقاد الجازم بعدم جدوى هذا النهج في طلب الشفاء من أوله، حيث يعدون الأطباء في خانة العاجزين عن تشخيص الحالات المرضية بدقة، وتوصيف العلاج المناسب لذلك، كما هو مؤكد من النتائج النهائية التي خلصت إليها دراسة الانثروبولوجية "مارجريت كلارك" عن أحد الأحياء المتخلفة في ولاية كاليفورنيا، والتي بينت فيها على وجه الدقة، المبررات الكامنة وراء نفور السكان من طرق أبواب الأطباء، وعدم التردد على المراكز الصحية والمستشفيات، والتي تلخصت في عدم تمكن الأطباء من تشخيص مرضاهم بدقة، وأن ما يأمررون بصرفه من أدوية ما هو إلتراضية للمريض، كما أن مفعولها له دائما انعكاسات سلبية كبروز أمراض أخرى، مما يؤدي إلى إطالة فترة الاعتلال والمرض، بالإضافة إلى عدم اكتراث الأطباء بهم والتقليل من شأنهم، حيث يقابلونهم بنوع من البرودة لا سيما عندما يطلعون على أماكن إقامتهم بأحد الأحياء الفقيرة الموجودة في المدينة²⁶⁰. وهو ما يفضي بنا إلى التساؤل، حول النهج المبتغى من قبل السكان وأمثالهم من قاطني العشوائيات، في طلب العلاج في ظل عدم الثقة بالعلاج العلمي؟. ويفتح مجال التوجس من أن يؤدي سيادة مثل هذا التصور، واستفحاله لدى كل السكان، إلى خوضهم لمسالك بديلة يستعجلون فيها طلب الشفاء، تكون بداياتها بالتجريب وصفات ارتجالية لمرضى سابقين من أقاربهم أو جيرانهم، ونهايتها بالركون إلى أساليب أخرى من عالم الغيبيات، ومطاردة الأرواح ...

4.3.3. تدهور المحيط البيئي: وينجم هذا التدهور نتيجة طبيعة الاستغلال الغير مدروس الذي

تشهده هذه المناطق، في مجالي الاستفاداة من الخدمات الأساسية وآليات تصريف البقايا الإنسانية بشتى أشكالها، كما سيأتي إيضاحه الآن.

4.3.3.1. تهديد الموارد الطبيعية: ومن الأخطار الداهمة، التي تهدد مصير سكان هذه

المناطق، هو ضعف مستوى الخدمات الصرف الصحي، الأمر الذي يجعل من التخلص من الفضلات الآدمية، عملية مرهونة إما بسعي الأفراد لقضاء حاجياتهم في الخلاء، أو عبر مبادرتهم لتفعيل نظام الصرف، من خلال اللجوء إلى إنشاء ما يعرف بالخرانات الأرضية غير معزولة، حيث تستخدم كدورات للمياه يتم إفراغها في كل مرة تمتلئ، عبر طرح محتوياتها في الهواء الطلق مكونة بذلك برك ومستنقعات، ومتسببة في نقشي الروائح الكريهة في المحيط السكني بأكمله، دون أن يكون ذلك هو التأثير السلبي الوحيد، حيث تؤدي تدريجيا إلى التأثير سلبا على مستويات تشبع التربة بالمياه

²⁶⁰. د. إبراهيم محمد عباس، مرجع سابق، ص. 225.

العادمة، والتي تنعكس سريعا على نوعية مياه الشرب التي تتزود بها هذه الأحياء²⁶¹. سواء كانت عن طريق نظام الحنفيات العمومية، الذي تلجأ إليه السلطات المحلية باعتباره مطلب لا غنى عنه، أو عبر تمديدات العشوائية التي يلجأ إليها الأفراد كحل إضافي، مما يؤدي الى تزايد مخاطر تداخلها مع قنوات الصرف الصحي الموجودة، خاصة في حالة وجود تسربات بفعل عدم سلامة التقنيات المتبعة.

كما قد تتعاظم المخاطر إلى أكبر من ذلك، من خلال تجاوزها نطاق الأحياء العشوائية، إلى التسبب في تهديد الاحتياطات والموارد الجوفية، التي تتزود منها المدن والحوضر التي تقع بداخلها أو على مشارفها، لا سيما بالنسبة لتلك التي تقع منها في أعالي الجبال والمرتفعات، كما سبق وأن حدث في مدينة فاس المغربية من قبل حيث تسببت مدينة الصفيح التي أنشأت غرب المدينة وفي منطقة يحرم فوقها البناء حماية لنظافة الماء الباطني الى تلويث كل من خزانات المياه ومنابع نهر وادي فاس، والتي تعد المصدر الرئيسي للمياه في المدينة، وهو ما شكل خطر محقق بسكانها لمدة زمنية طويلة²⁶²، بفعل تزايد مخاطر التعرض للإسهال الحاد، أو التسمم المفضي إلى الموت، إلى جانب تأثيره على نوعية المزروعات، عند استخدامه في عملية السقي الزراعي.

4.3.3.2. عدم أهلية منظومة تصريف النفايات: ويتعلق جانب كبير من حجم المخاطر

الصحية داخل هذه المستوطنات، بتعاظم أثر الفضلات المنزلية التي تترشح، والتي تأتي كإفراز حتمي لبقايا الاستهلاك الإنساني اليومي، حيث تشير الشواهد المجمعّة من مواطن كثيرة، عن افتقارها لأية آلية لمعالجة النفايات الصلبة وبقايا الاستعمال اليومي، وذلك بفعل عدم اشتغالها بهذه الخدمات، من قبل المصالح المحلية المختصة، وذلك إما:

أ. لعدم دخولها في مخططات التسيير المدني المعتمدة.

ب. ضعف إمكانيات الجماعات المحلية، فيتم قصر التركيز على المناطق المخططة فقط.

ت. طبيعة الهيكلة الفيزيائية لهذه التجمعات والتي تعوق دخول الآليات جمع ونقل القمامة مما يؤدي إلى التسبب في تركها لأيام وأسابيع معروضة في الهواء الطلق داخل المنطقة السكنية بشكل مبعثر، إذ تكاد لا تخلو مساحات شاغرة منها، مسببة بذلك في وجود مكبات للنفايات غير مراقبة وسط هذه التجمعات، ومصدر لانبعث الروائح الكريهة وانتشار الحشرات والحيوانات الضارة... وهي الأوضاع التي يتألف معها الناس تدريجيا كقدر محتوم، فيتعايشون معها دون الإحساس بأن هناك مشكلة بيئية تحيط بهم، وبعائلاتهم ووجودهم ككل²⁶³، أو يتعاملون معها عبر معالجتها بأنفسهم بالطرق التقليدية، كالحرق المكشوف على ما يسببه ذلك من آثار جانبية أحد وأخطر من سابقتها.

4.4. الانعكاسات السياسية-الأمنية: وإلى جانب كل الانعكاسات السابقة، فإن الأحياء العشوائية

في الكثير من بلدان العالم النامي، قد تحولت إلى بؤر للتوتر الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي،

²⁶¹ غالب العزة، مرجع سابق، ص. 11.

²⁶² برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 133.

²⁶³ د. إبراهيم محمد عباس، مرجع سابق، ص. 307.

الأمر الذي جعلها فضاء خصب لمختلف أشكال الاستثمار والاستغلال السياسي والإجرامي، كما هو مبين في التفاصيل اللاحقة.

4.4.1. الاستغلال السياسي للمأساة الإنسانية: التنامي المفرط لهذه الظاهرة، وعدم التوصل

إلى إستراتيجية ناجعة في مجال التصدي لها، جعل منها ملتقى رهانات كل ألوان الطيف السياسي، وأدخلها سوق المزادات السياسية والتنافس الحزبي، باعتبارها أصبحت سجل تجاري ورقة مريحة يتزافع بها كل أهل السياسة ومرتابيها، فتدرجها الحكومات كبنء أساسي في برامج التنمية القومية، من أجل التخفيف من أعباء الفئات الفقيرة في المجتمع، في الوقت الذي ترى فيها الجمعيات ذات الطابع السياسي، تعبير صارخ عن حالة الإسكان المفجعة في البلاد، ودليل عجز الحكومات والنظم عن تأمين "الحق في السكن"، المنصوص عليه في مختلف المواثيق والمعاهدات الدولية، والذي تقوى الفئات المحدودة الدخل على أثمانه²⁶⁴. وذلك بغية الظفر بأصوات قاطني هذه الأحياء، عند كل استحقاق انتخابي أي كان مستواه وشكله (نيابي، محلي...)، وهي الأصوات التي تعزز صدارة أي تنظيم سياسي، وتمكنه من حيازة الأغلبية أو نسب معتبرة من المقاعد، بما سيؤهله للتواجد المؤثر في صناعة القرار المحلي والوطني بعد ذلك.

هذا التنافس وان كان لا يخلو من جوانب المشروعية التي تتطلبها قواعد العمل الديمقراطي، إلا أنه يؤدي في النهاية، إما إلى احتيال سياسي يمارسه المرشحون على منتخبهم، وبتالي زيادة إضعاف الثقة المهزوزة بين الحاكم والمحكوم، أو إخراج اللعبة السياسية من أطر الكفاءة والنضال والبرامج إلى مستويات الولاء والانتماء والعرش... وهو ما يؤدي إلى تسييس للانتماءات العرقية كما هو حاصل في المشهد الإفريقي المنكوب بهذا النوع من الصراعات منذ سنين طويلة.

4.4.2. تفهقر الأمن الجنائي العام: ينجم تفهقر الأمن الجنائي عن تراجع هببة الضبط

الاجتماعي بشقيه الرسمي والغير رسمي، مما يعني غياب عين الرقيب وسلطة الردع لكل أشكال التجاوزات التي قد تتم سواء كحوادث معزولة أو جماعات منظمة.

4.4.2.1. ضعف الضبط الرسمي: وذلك بفعل انحصار العمل الأمني الوقائي، فهي تعد في

معجم التدابير والإجراءات الأمنية، مناطق مغلقة يصعب السيطرة عليها من قبل هذه المصالح، وهو الانغلاق الذي يحيل إلى معاني الغياب التام للتغطية الأمنية بها، بالعدد الكافي من الدوريات في معظم الأوقات، وذلك بسبب:

➤ عدم اشتغالها بالتغطية الأمنية، كنتيجة لعدم الاعتراف بها من قبل المجالس المحلية. وهو ما يؤدي إلى تراجع أثر العمل الاستباقي، الذي تبادر به الهيئات الأمنية من أجل الحد من مخاطرها، والتقليل من أثارها المريعة على الأمن العام.

➤ الهيكلة الفيزيائية لهذه الأحياء، مما يؤدي إلى صعوبة التوغل فليها في حالات المطاردة.

264. د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 9-10.

➤ تموضعها خارج المدن، مما يثير إشكالية تداخل الصلاحيات بين الأسلاك الأمنية المختلفة.

➤ تقادي التعرض لها، خوفاً من التسبب في إيقاد الاضطرابات السكانية الخامة²⁶⁵.

4.4.2.2. تلاشي أثر الضبط الاجتماعي التقليدي: آثار ارتفاع معدلات الجريمة، واستفحال

الانحلال الأخلاقي بداخل المستوطنات العشوائية، جملة من المسائل المتعلقة بدور الضبط الاجتماعي التقليدي ومدى مسؤوليته في ترسيخ معالم المشهد الحالي؟. وذلك باعتبار أن هذه المجتمعات كثيراً ما فسرت من قبل بعض الدارسين على أنها امتدادات للأوساط الريفية أو جيوب ريفية داخل المدن، وأنها ترتكز إلى مبدأ الضبط الغير رسمي وسطوة الجماعة أو العشيرة... وغيرها من المحددات الثنائية التي جادت بها علينا الكثير من الدراسات الحضرية منذ منتصف القرن الماضي، وأنها بذلك تتمتع بقدر كبير من الاستقرار الاجتماعي، بسبب روابط الجيرة والقرابة التي تقوم بين سكانها. فكيف إذن يتنافى ذلك مع معطيات الواقع اليومي للجريمة؟ ولماذا يختفي أثر هذا الضبط؟. وهي التساؤلات التي أنكبت على طرقها عديد الدراسات، والتي تبقى أبرزها دراسة "جيفورد" في مدينة شيكاغو، والتي توصل فيها إلى: "أن المجتمع المحلي للأحياء المتخلفة، يصاب بالتفكك في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، نتيجة الوضعية السيئة التي يعيشها سكان هذه الأحياء، مما يؤدي إلى عزلة أفرادها وبالتالي فهم لا يشعرون بأية ضغط عليهم بحكم معاييرهم وسلوكياتهم مما يؤدي إلى ارتكاب جرائم مختلفة..."²⁶⁶. وهو التفكك الذي يمكن رده أيضاً، إلى تباين الانتماءات السوسيو مهنية لقاطني هذه الأحياء، وهو ما يضعف أو اصر الصلات القائمة بين قاطنيها، ويحيلها إلى علاقات عداة وتعارض شبه مستدام، يتسبب في الوهن الذي يلحق بالضبط الغير رسمي، والنفور من الركون إلى المؤسسات التقليدية، في تسيير متطلباته ومشاكله، مما يؤدي إلى فلتان أمني وأخلاقي متسارع.

4.4.3. توارث السلوكيات الإجرامية: ولم يتوقف أثر هذه المستوطنات عند هذا الحد، حيث

دفع التصاعد المسترسل والمسجل من قبل أجهزة الرصد والمتابعة لتطور الظواهر والمعالجة الأمنية في معدلات ومسار السلوك الإجرامي في العديد من البلاد العالم النامية إلى دق ناقوس الخطر، وبعث مشاعر الفلق والتشاؤم إزاء مستقبل الجريمة في الكثير من البلاد النامية، والتي أخذت في التحول السريع من اعتبارها كوضع طبيعي تمليه مبررات المراحل الانتقالية والتحويلات العميقة التي تشهدها الكثير من بلاد العالم النامي، إلى مخاطر لا تبدو وأنها في طريقها إلى الزوال، حيث لا تزال الكثير من تفاصيل ومعالم المشهد الحالي قابلة للسريان لعقود طويلة قادمة، تحت مظلة مجموعة من العوامل والتي يأتي على رأسها انتقال هذه المستوطنات من بؤر للتوتر فقط إلى أماكن مستدامة لتفريخ المجرمين، وذلك بعد أخذ السلوك الانحرافي الذي يمارسه أغلب الأفراد في هذه المجتمعات يتحول إلى عادة يألفها جميع الأفراد، لا سيما الشباب والحدث الناشئ فيها، ثم إلى سلوك طبيعي متوارث بعد

²⁶⁵ د. عبد الله العلي النعيم، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية (مرجع سابق)، ص. 44.

²⁶⁶ د. محمود الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري (القاهرة: دار الكتب الجامعية، 1975)، ص. 11.

ذلك²⁶⁷، أين يقفوا بسهولة كضحايا إما لوسائل الإغراء والتحريض الباحثة عن استغلالهم حيناً، أو السعي لإرضاء بعض رغباتهم أحياناً أخرى. حيث يؤدي عزلة هذه الأقاليم إلى تحولها لمسرح تلقين ثقافي معين، يتنامى فيه حقد دفين إزاء أوضاعهم المعيشية وإزاء الآخر المسئول عن كل هذا، مع الرغبة في الكسب والنجاح واثبات الذات... بعيداً عن كل مرجعية اجتماعية وثقافية يحتكم إليها الأفراد، فيشب الجميع على أسماء ومواهب المطاردين من قبل الأجهزة الأمنية، واعتبارها كمظهر من مظاهر الفخر والرجولة، وغيرها من روايات التي تحاكي البطولة في مواجهة قهر السلطات، وذلك كله في ظل غياب الرمز القادر على إعطاء البديل لصور النجاح، وحفظ الأمل في صرف الأبناء عن ولوج عالم الجريمة.

4.4.4. التطرف السياسي والديني: وقد تعاضمت التحديات التي تطرحها هذه الأحياء، وذلك

بعد أن بدأت الأمور تأخذ منحرجاً آخر، من خلال التصعيد المسجل في حجم ونوع السلوك الإجرامي، الجانح إلى التطرف والتشدد الديني، بفعل قدرتها على الاستفادة من بؤس هذه المستوطنات، وانحطاط الوضع السوسيواقتصادي بها، إلى جانب محدودية المستوى التعليمي لقاطني هذه الأحياء، في بلورة التصورات وقناعات قاطني هذه المستوطنات، بما يمكن من إحداث تعبئة للموارد البشرية الكامنة فيها، وتعزيز صفوفها بتجنيد العديد من الشباب من أبناء هذه المناطق، والدفع بها للاشتراك في العنف المسلح، أو تشكيل خلايا وقواعد خلفية للدعم اللوجستيكي، الذي تحتاجه هذه الجماعات في إدارة وكسب رهان المعارك، وهو ما تؤكد بعض الدراسات والتي أشارت إلى أن عناصر الجماعات المتطرفة في مصر كانت تحرص على الاحتماء بالأحياء الشعبية داخل "القاهرة الكبرى" بعد ارتكابها للعمليات التخريبية²⁶⁸.

²⁶⁷ د. محمد الجوهري، مرجع السابق، ص. 11.

²⁶⁸ د. عبد الله العلي النعيم، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية (مرجع سابق)، ص. 46.

الفصل الثالث

برامج وإستراتيجيات التصدي للسكن الهش

- أولاً. التجربة الدولية في ميزان التقييم.
- ثانياً. الإستراتيجية الوطنية لامتصاص السكن الهش.
- ثالثاً. الجزائر ورهان البنك الدولي: حتمية أم خيار.
- رابعاً. برنامج RHP للبنك الدولي في الجزائر.

تمهيد: أعطى التنامي الذي سجلته ظاهرة السكن الهش على مدار العقود الماضية، الدافع القوي والمبرر الكافي، لبروز جهود حديثة ومتنوعة في هذا الإطار، والهادفة للتحكم في تفاصيلها وإنهاءها بشكل أو بآخر، والتي تعددت نهجها وتفاوتت نجاعتها من بلد لآخر، تبعا لتفاوت خبراتها ومدى نضج تجربته إزائها، وهي النهج التي سنأتي على تناولها في هذا الفصل، من خلال بيان تفصيلي لحالة كل واحدة منها، مع رصد موازي لمسار تطور التجربة الوطنية، والتي يشكل برنامج RHP للبنك الدولي جزء مهم منها.

1. التجربة الدولية في الميزان: أدى الثراء الذي ميز الخيارات المتبعة في التصدي لظاهرة السكن الهش، إلى طرح الكثير من الرواء حول أرقى هذه النهج، وأجداها فعالية في مجال القضاء على هذه الظاهرة، وهو ما سنعمل على تبيانه في هذا المحور، وذلك عبر حصر لمزايا ومساوئ كل واحدة منها، وكذا أثرها في تحقيق نتائج ملموسة على صعيد الممارسة الميدانية، على ما يستوجبه ذلك من ضرورة فهم واستعراض مكونات كل خيار منها.

1.1. مقومات إستراتيجية محاربة السكن الهش: تتعلق أي إستراتيجية لمحاربة ظاهرة السكن الهش، بجملة من العوامل الإدارية والفنية العاكسة لمنظور سياسي ما، في موقفه من هذه الظاهرة ونظراته إليها ولكيفية التعاطي معها، وذلك ما يترجم في صيغة المفاهيم العلاجية التي تطرح، وكذا أنواع الخيارات المتبعة والأهداف الكامنة وراء ذلك.

1.1.1. الامتصاص وما يقربه من مفاهيم: يحفل حقل الدراسات الحضرية، في شقها المتصل بفهم ظاهرة السكن العشوائي واستراتيجيات التصدي له، بكم هائل من المفاهيم والمداخل النظرية، التي تستند إليها هذه الجهود، والعاكسة بشكل ما لتباين العمق الايديولوجي، لاستراتيجيات التعاطي مع العرض السكني الغير لائق، في تقاسيم المدن وأرجائها، بدون أن تعكس مجمل السياسات المتبعة في هذا الإطار، حيث تتداول من جهة مفاهيم الإزالة، الهدم، القضاء، الاجتثاث، في مقابل مفاهيم أخرى من شاكلة التهذيب، التحسين، التأهيل، الارتقاء، التطوير، حيث تشير معاني المجموعة الأولى، إلى الإجراءات الخاصة بنزع الملكية من الممتلكين غير الشرعيين، عن طريق تنفيذ عمليات هدم وإزالة جذرية للكيان المبني، بصرف النظر عن مدى صلاحية مكوناته، وإمكانية الاستفادة منها، في حين تصب معاني المجموعة الثانية، في خانة المحافظة على السكان وتثمين استثماراتهم، في سياق تزامني يقوم على تراجع تدريجي للجانب السيئ من السكن، مع المحافظة وتدعيم ما يليق منه، وذلك وفق إستراتيجية تأهيلية وعلاجية لمجال التدخل. وهي حزمة المعاني التي يندرج فيها مفهوم الامتصاص، والذي يعد من الناحية اللغوية الترجمة الحرفية للاصطلاح الفرنسي RESORPTION. أما اصطلاحا، فهو من المفاهيم التي دخلت الخدمة في بعد 1997، حيث تم إدراجه لأول مرة ضمن محاور الإستراتيجية الوطنية للتعامل مع ملف السكن الهش، والقاضية بتحديث الإطار المبني وإدراجه ضمن النسيج الحضري العام، حيث يستعمل لإبراز عمليات التحسين الطارئ على الأحياء القصدية، أين يكون هناك انتقال للأسر على أرض مجهزة لهذا الغرض، وذلك سواء على موقع البيوت القصدية

نفسها أو على موقع آخر، وفي كلتا الحالتين يتم هدم البيوت وتجهيز بناء آخر، يكون قريب من المعايير التقنية المتبعة¹. مشكلا بذلك فكرة مستحدثة في الواقع الجزائري، تركز خيرا إصلاح المدن من الداخل وبالجهود الذاتية، بدلا من الحلول السريعة والسهلة، القائمة على مواجهة هذا الواقع من الخارج. ويأتي اعتمادنا عليه في دراستنا هذه، من باب الحفاظ على الاتساق مع المسمى الرسمي، المستخدم في الخطاب التقني والذي تعج به وثائق هذا البرنامج، وما زال معمولا به إلى يومنا هذا.

1.1.2. الأهداف والاعتبارات المتوخاة في إعداد إستراتيجيات محاربة السكن الهش: يستند

إعداد أي إستراتيجية فعالة في مجال محاربة السكن الهش، على حسن تقدير وإعداد المقاصد المستهدفة من وراء ذلك، إلى جانب مراعاة مجموعة من التدابير والإجراءات عند التنفيذ، وذلك من أجل إضفاء المزيد من المصداقية على النوايا المعلنة، وضمان حسن ورشاد المنهج المتوخى في ذلك.

1.1.2.1. أهداف إستراتيجية محاربة السكن الهش: ترمي جهود محاربة السكن الهش، إلى

تعزيز مبادئ الحكم الحضري الراشد، وذلك عبر الارتقاء بالوضع العام للمجال الحضري بمكوناته السكنية والسكانية، حيث تسمح هذه الجهود على المستوى الأول ب:

➤ التحكم في مسار النمو والتوسع العشوائي للمدن والتجمعات السكانية، وذلك عبر تحديد مواقع التوسع العمراني استنادا إلى مزايا الطبيعية والحاجة الفعلية للمدن.

➤ توفير المأوى المناسب، وتشجيع إقامة المشاريع السكنية بشقيها الفردية أو الحكومية.

➤ التنفيذ الناجح للمشاريع الفرعية من قبل أجهزة الحكم المحلي (بلديات، محافظات...)، وبالتالي

ضمان تسجيل دخل متزايد جراء استرجاع أوعية عقارية، واستخدامها في أغراض الاستثمار والتنمية.

➤ تمكين البلديات من بيئات محسنة، بما يضمن حسن أدائها لمسؤولياتها في التنمية الحضرية.

➤ الحفاظ على الأراضي الفلاحية، وضمان استدامة استغلالها وعدم تحولها عن مقاصدها.

➤ توفير مواقع مناسبة للاستثمارات الرائدة، والتي من شأنها إعطاء دفعة قوية للتنمية المحلية.

➤ الإصلاح العقاري ورد الاعتبار للأماكن العمومية والخاصة المستغلة بطريقة غير شرعية.

➤ إعادة الاعتبار للمدينة ووجهها الحضري، وضمان توافرها مع الطابع الوظيفي الموسومة به.

➤ التحكم في عمليات النهب، والاستغلال الغير شرعي لموارد الطاقة كالكهرباء... ، وما يترتب

عنها من خسائر فادحة لمؤسسات التسيير المعنية.

أما أثرها على المستوى الثاني، والخاص بالسكان المستهدفين، فيمكن فيما يلي:

➤ معالجة بؤر التوتر والانحراف الاجتماعي، والتي تتخذ من هذه المجالات أوكار مفضلة لها.

➤ القضاء أو التقليل من أوجه الفقر واليأس الحضريين، على الأقل في شقها المتعلق بظروف

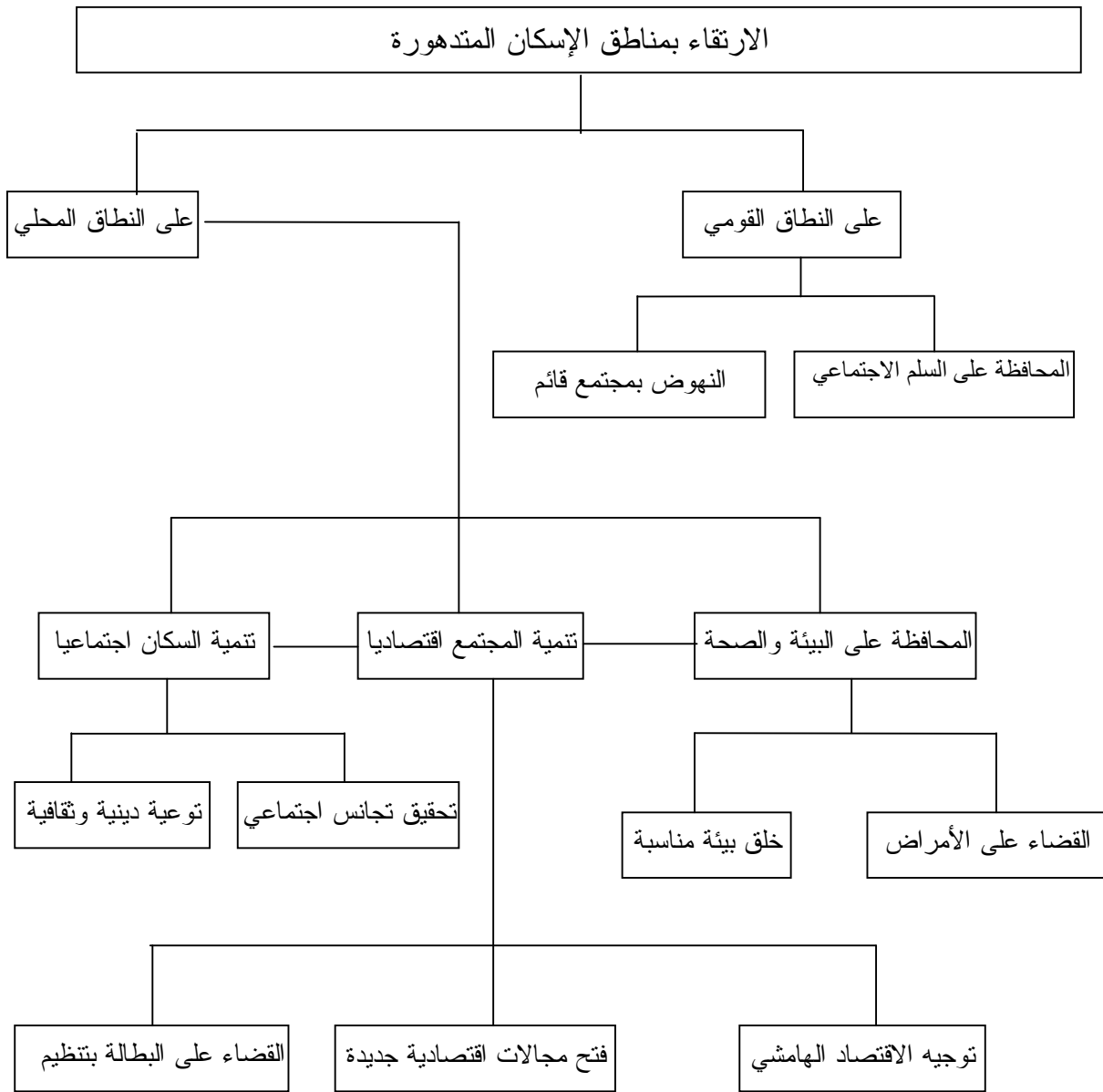
السكن والإقامة². مع بقاء الهدف الأهم الذي تتوجس منه المجتمعات والأنظمة السياسية، هو اعتبارها

شرط أساسي لتحقيق السلم الاجتماعي، لا سيما في كبريات المدن والتجمعات السكانية.

¹. Ministère de L'Habita, Programme de RHP: étude d'identification des projet, Alger, janvier 1997, P. 5.

². صالح سالم جرادات، مرجع سابق، ص ص. 111-110.

مخطط رقم 01: يوضح أهمية الارتقاء بالتجمعات السكنية المتدهورة والعشوائية



المصدر: سليمان أحمد، الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، (بيروت: دار الرتب الجامعية، 1996)، ص. 113.

1.1.2.2. الاعتبارات المتوخاة في إستراتيجية امتصاص السكن الهش: أفصحت الخبرات

المكتسبة في العقود الماضية، أن الحرص على نجاعة الأساليب وأهمية النتائج، يجب أن يراعي عند تصميم أي استراتيجيه للتدخل، توفر مجموعة من الاعتبارات:

- أ. اختيار مناطق التدخل: ويستوجب وضع قائمة بالمناطق العشوائية، المطلوب التدخل عليها لتميتها وتطويرها. بغرض توفير بنك للمعلومات، يلم بكل ما يمت لهذه المواقع بصلة، وييسر الاختيار والتقدير الموضوعي. وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد تلك القوائم، ما يلي:
- التركيز على الأحياء الأكثر كثافة، أو التي يرتفع عدد المساكن المقامة فيها على هكتار واحد.
 - الترويج والمفاضلة، كإعطاء الأولوية مثلا لأحياء تواجه أخطار بيئية أو منطقة تراثية...

- تحديد الأحياء التي تتطلب التدخل دورياً، من تلك التي تتطلب عمليات ظرفية.
- ب. تشخيص معمق لأسباب الظاهرة: عبر إدراك متكامل لمكونات كل حالة، وفهم الخصائص السكنية لمختلف الأنماط القائمة فيها (أحياء الأكوخ...)، والتركييب السوسيو مهني لأفرادها...
- ت. أفق التطوير: من خلال حسن التقدير لما يتطلبه الارتقاء بالوضع السكني، وبما يسمح به من ضبط عناصر التدخل، وتحديد أولوياتها على أساس مدى تأثيرها في تحسين الظروف السكنية.
- ث. تقدير متطلبات التدخل: وخصوصاً ما يتعلق منها بالتمويل وبمتطلبات التنفيذ، ومقارنتها بالموارد والإمكانات المتاحة والتي يمكن رصدها، وهو ما من شأنه أن يمكن من وضع التراكييب المؤسساتية والمالية المناسبة، والتي تشمل الأطراف المساهمة في اتخاذ القرار والتنفيذ والمتابعة. ليتسنى بعدها ترجمة كل هذه العناصر السالفة إلى مشاريع، يتم توزيعها زمنياً على أفساط عملية متتالية، تضبط على أساس قدرات التمويل والانجاز³.

1.1.3. معوقات محاربة السكن الهش: تتمحور جل العوامل الكامنة وراء إخفاق استراتيجيات محاربة السكن الهش، حول عدد مشترك من القضايا التي يتم إهمالها أثناء التنفيذ الفعلي، والتي من أبرزها:

- عجز الحكومات على ترجمة الاحتياجات، والإجراءات ذات الأولوية إلى سياسات، كما أنها لا تعمل على ربط السياسات بالموازنات المالية خاصتها.
- التغييرات التي تطرأ على السياسات الحكومية، عقب استلام قيادات جديدة لزام الحكم في البلاد، فتعتمد برامج عمل تنموية منافية لسابقتها.
- تتسم الكثير من العلاقات المؤسساتية بالخلل، مما يتسبب في إطلاقها للعديد من المبادرات على نحو غير متصل، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إلغاء أو ازدواجية جهود مختلف المجموعات العاملة في الميدان التحسين الظروف المعيشية في المناطق الحضرية.
- العجز عن تدبير التمويل اللازم، لتغطية نفقات مشاريع ترقية المستوطنات البشرية.
- ضعف الجهود الذاتية في عمليات التطوير، والاعتماد كلية على الجهود الحكومية.
- افتقار الكثير من الحكومات، للخبرات الفنية والتقنية اللازمة لتنفيذ التدخلات المطلوبة، وفقاً لما ذهبت إليه الدراسة التي أعدها برنامج المونل وتحالف المدن، لعينة تضمنت 52 مدينة من العالم النامي، مما يؤدي إلى قيام أصحاب المعارف المحدودة، باتخاذ القرارات على الصعيد الفردي.
- التقاعس والإهمال في محاربة الظاهرة، حيث توجد العديد من الحكومات المحلية، والتي قد تدرك مشكلة الأحياء الفقيرة، لكنها لا تعجل بالتصدي لها، بقدر بحثها عن الذرائع لتبرير فشلها⁴.
- أنماط التدخل المختارة، تبقى رهينة بالإمكانات المادية والمالية للسلطات العمومية والعينات السكنية المعنية، وليس بناء على أن نمط التدخل هذا أو ذاك هو الأصلح بالنسبة لموقع ما.

³. د. مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص ص. 255-266.

⁴. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المسجحة (مرجع سابق)، ص ص. 204-211.

استمرار نمو المناطق العشوائية وتكثف ما هو موجود منها، يحول دون التوصل إلى إعداد تقدير حقيقي لمتطلباتها وعدم كفاية المقترحات المعتمدة في التصدي لها⁵.

1.1.4.1.1. تصنيف إستراتيجيات محاربة السكن الهش: لم تعكس الإستراتيجية الدولية، في مجال التصدي لظاهرة السكن الهش، وحدوية سبل التعاطي مع الحجم المتعاظم لها، سواء فيما يتعلق بكيفية النظر للمشكلة، أو موقعها داخل الأولويات الوطنية، الأمر الذي يمكننا نخلص معه إلى إمكانية تمييز بين عدة أصناف منها، وذلك تبعا لنوعية المعايير المستخدمة في ذلك.

1.1.4.1.1. الصنف الأول: ويستند إلى معيار أصل أو مصدر المبادرة الجاري العمل بها، أي الجهة التي تقف وراء إطلاق هذه الاستراتيجيات، حيث يمكن أن نميز في هذا الإطار ما بين:

1.1.4.1.1.1. استراتيجيات عمومية: وتحفظ فيها السلطات العمومية، بمسئولية الإشراف الكلي على إدارة شؤون هذا الملف، كنوع من الالتزام العاكس لنوايا سياسية جادة، تبديها النخب الحاكمة في مواجهة حالات الترددي، التي أل إليه الواقع الحضري المحلي، وذلك من خلال تسخيرها لكل الموارد المتاحة لها، في سبيل الوصول للمبتغى المعلن عنه، خاصة ما تعلق منها بإصدار التشريعات وسياسات مناصرة الفقراء، وتخصيص اعتمادات مالية كبيرة لها في الميزانية...⁶ وذلك لاعتبارات تتصل بكون، جانب كبير من هذه المسائل تبقى صلاحية مركزية، لا يمكن الاجتهاد أو الخوض فيه.

1.1.4.1.1.2. استراتيجيات محلية: عرفت السنوات الأخيرة، تسجيل تصاعد تجاه عالمي ناشئ، أملت تلك التحركات والضغوط، التي باشرتها العديد من الفعاليات السياسية الدولية، والتي أعربت فيها عن قلقها حيال الوضع الحالي للفقراء، ومشددة على ضرورة إتباع نهج أكثر واقعية، تقوم على إسناد المسئولية للسلطات المحلية، وتعترف بأهمية دورها في مجال صنع المبادرات، ومباشرة إجراءات حشد الاستثمارات في مجال الإسكان، والهيكل الحضري الأخرى⁷ في ظل التأكد من استحالة كفاية البرامج العمومية. وهي الإستراتيجية التي أخذت تسجل شيوعا واسعا، ونتائج معتبرة في مجال الحد من الفقر، وتطوير البنيات الأساسية، وفقا لما تشير إليه المحصلة النهائية لتجارب كل من: الفلبين، البرازيل، الصين، الهند، كولومبيا⁸... والتي فوضت سلطاتها أو جزء منها إلى حكوماتها المحلية، مع بعض التفاوت في جانب التفويض المالي، والصلاحيات التقنية لتنفيذ أشغال التحسين الضرورية.

1.1.4.2. الصنف الثاني: ويأتي تبعا لمستوى التدخل، وحجم الدعم المتوفر له، مما يجعلنا نميز في ظله ما بين خيارات شمولية، وأخرى تغلب عليها الصبغة القطاعية.

1.1.4.2.1. إستراتيجيات قطاعية: وتكرس انفصال المقاربات الرسمية المنتهجة، من طرف الفاعلين السياسيين، من خلال العمل على طرفها من منظور جزئي، يحدده الناتج النهائي لها والظاهر

⁵ د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص ص. 86-87.

⁶ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تنفيذ نتائج الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص ص. 4-5.

⁷ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تنفيذ نتائج الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص. 23.

⁸ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجيات المأوى المساعدة للفقراء (مرجع سابق)، ص ص. 4-5.

المادي منها، فيتم اختزالها في كونها مشكلة سكنية أو توسع غير شرعي ... فيتم صب كل الجهود في خانة تحسين ظروفها المعيشية، أو حتى اقتلاعها نهائياً مع توفير البديل لهم أو بدون توفيره، وهي المسؤولية التي تقع على عاتق قطاع السكن، والهيئات الواقعة تحت وصايته مركزياً أو محلياً، وذلك سواء فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية، أو إصدار التشريعات، أو إعداد البرامج...

1.1.4.2.2. إستراتيجيات شمولية: وترى بأن إحراز التقدم في الارتقاء بهذه الأحياء، خيار ممكن إذا ما تم عبر برامج متساوقة بين كافة القطاعات، بهدف ضمان الترابط في تصميم المبادرات وتنفيذها، الأمر الذي يجعل منها جزء من استجابة أوسع، تتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، والتي تتجاوز الاستجابة للضروريات القاصرة في معنى المأوى، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر ضمان تخصيص استثمارات موازية في قطاع التعليم والصحة، والتي يستفيد منها سكان الأحياء الفقيرة وغيرهم من قاطني المدينة⁹.

1.2. الخيارات المتاحة: وهي تعكس ردود الفعل الرسمية، الهادفة للتصدي لكل الاختلالات التي تعترى الخارطة الحضرية، بما يؤدي لاختفائها وإعادة بناء حياة المدينة.

1.2.1. الاستراتيجيات الردعية: وتقوم حول سبل منع النازحين من الوصول إلى المدن، وإن وصلوا فكيف يمكن منعهم من الاستيطان فيها، وهو المبدأ الذي لا زالت تحتكم إليه العديد من البلاد النامية، في إدارة التوسع الحضري والتعاطي مع إشكالية المناطق العشوائية.

1.2.1.1. إستراتيجية الطرد القسري: وتقوم على التعاطي مع الناتج المادي الظاهر، وذلك وفق منظور قانوني-إداري محض، يحرص على مراعاة مبدأ الشرعية في التوطن، والتصدي لكل ما عاده دون النظر للعوامل المؤسسة لهذا الواقع، كما سنراه في التفصيل اللاحق.

1.2.1.1.1. تعريف إستراتيجية الطرد القسري: وتعد أقدم الاستراتيجيات وأكثرها راديكالية، وهي التي سجلت حضورها لأول مرة سنة 1840، في إحدى عمليات الإزالة للأحياء الفقيرة بمدينة سنغافورة¹⁰. حيث تقوم على اجتثاث أحياء بأكملها دونما توفير لأي تعويض، مع ما يترتب عن ذلك تخريب كلي لما تأسس من أملاك قائمة. وهي الممارسات، التي أصبحت سمة ملازمة لكل عمليات التخطيط الحضري في الدول النامية، حيث يكشف في هذا الصدد، تقرير "الفريق الاستشاري لحالات الطرد القسري" في أبريل 2007، عن وجود 80 عملية طرد حصلت في 60 دولة على الأقل، كما يتوقع أن يواجه من 60-70 مليون فرد، نفس المصير فيما بين عامي 2000-2020¹¹.

1.2.1.1.2. المصوغات النظرية: وتتحدد المبررات التي تسوقها الأنظمة السياسية، في مسعاها لإضفاء الطابع القانوني والمؤسسي عليها، وإقناع الرأي العام بشفافية النهج الذي ترعاه، في: ➤ عدم الشرعية عملية استملاك الأراضي وتجزئتها الترابية، والكيفية التي جرى العمل بها.

⁹ إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تنفيذ نتائج الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص 4-5.

¹⁰ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص 107.

¹¹ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نظرة على الاقتصاد الحضري الغير رسمي (مرجع سابق)، ص 7.

➤ المحافظة على السمات الأساسية للمدن، ولاسيما منها ذات الطابعين السياحي والتاريخي¹².
➤ الحاجة لإعادة هيكلة أقاليم المدينة، بما ينسجم مع أهداف مشاريع التطوير التي تم إقرارها¹³.
1.2.1.1.3. تقييم سياسة الطرد القسري: وتتضمن استعراض كل من المآخذ التي تعترى هذا الخيار، إلى جانب المزايا التي تطبعه، وكذا مقدار فعاليته الحقيقية في القضاء على هذه الظاهرة.
أ. **المآخذ والعثرات**: يعد الأثر الناجم عن هذه العمليات شديدا وعميقا، وخاصة بالنسبة لقاطني العشوائيات، وعلى أكثر من صعيد على نحو ما سنراه الآن:

❖ **المآخذ القانوني**: فهي تعد من وجهة نظر القانون الدولي، عمليات غير شرعية لإضفاء الشرعية، وذلك للأسباب التالية:

➤ **التعدي على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان**، والتي تكفل له حق الهجرة، وكذا حق العيش في المدينة والمواطنة، من خلال تحويلها إلى نطاقات مغلقة حكرا على المولدين فيها فقط.
➤ لا تعتمد على المشورة المسبقة، أو تقديم أي تعويض أو بدائل مما يجعلها غير منصفة.
➤ **تغذي العنف والعنف المضاد**، حيث تصطدم الأجهزة المخولة بتنفيذ قرارات الطرد، بمقاومة شرسة تضطرها إلى خوض معارك دموية، تتخللها عمليات الإساءة جسدية والاعتصاب والقتل، بغية إجبار الأفراد على الانصياع للأوامر، ومن الشواهد التي يمكن الاستدلال بها، ما حدث ب: نانجينغ في الصين، ولاهور بالباكستان، وبيتر مارتيزبورغ بجنوب إفريقيا¹⁴...

❖ **الأثر السياسي**: تغذي هذه الممارسات الاحتقان الشعبي، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى التراجع أمام الإصرار السكاني على البقاء والتسليم بالأمر الواقع، لاعتبارات تتعلق في المقام الأول بتغليب المصلحة السياسية، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، بعيدا عن أي استفزاز من شأنه، إثارة قضايا التنمية والعدالة الاجتماعية، وهو ما يمس هوية الدولة ومصداقية مؤسسات العدالة، الإدارة المحلية... ويجعل التراجع في مرات لاحقة إمكانية واردة ومحل مساومة ومزايدة.

❖ **الأثر التنموي**: كما تعد من منظور مقاربات التنمية المتبعة، معاكسة وبصورة جوهرية لهدف التنمية البشرية، من خلال ما يترتب عنها من:

➤ **العائد العقاري المسترد**، يوجه لإقامة مشاريع مظهرية، ذات تكثيف رأسمالي مرتفع.
➤ **تتكبد عملية التدخل نفقات ضخمة**، جراء تسخير الإمكانيات المادية والبشرية لتأدية الغرض.
➤ **ضياح الأصول الإنتاجية**، إلى جانب تدمير كلي للمرافق والخدمات التي كانت متوفرة¹⁵.
➤ **انتقال الأسر إلى الأطراف**، بما يعنيه ذلك من ابتعادهم عن أماكن العمل، وبالتالي زيادة أعباء النقل، وكذا حرمان من فرص العمل الإضافي الذي كانت توفره النساء بالمنازل¹⁶.

¹² . برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 216.

¹³ . د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 107.

¹⁴ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نظرة على الاقتصاد الحضري الغير رسمي (مرجع سابق)، ص. 07.

¹⁵ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نظرة على الاقتصاد الحضري الغير رسمي (مرجع سابق)، ص. 7.

¹⁶ . د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 26.

❖ الأثر النفسي والاجتماعي: ويظهر أثره بشكل عميق، في سلوكيات الأفراد المتعرضين له وممارساتهم اللاحقة، بفعل تسببها في:

- تبديد الطموح في حياة أفضل، بعد أن تغطي على حياتهم مشاعر الخوف والاضطراب.
- تدمير الشبكات الاجتماعية التي كانت تمنحهم شعورا بالانتماء للمكان.
- يمس مشاعر الانتماء لهذه الفئات¹⁷، من خلال انتزاع الجماعات الإنسانية من مجالها الحيوي، دون مراعاة لارتباطها المعيشي والتعليمي بمناطق بعينها.
- ب. المزايا والمحاسن: هذا النوع من الموجهات الصدمية مع السلطات، لا يخلو في الكثير من الأحيان من بعض المزايا التي يمكن إدراكها، والمتمثلة في:
 - تنفيذ إخلاء سريع للمواقع، جراء سهولة عملية التدمير وتسوية عالي الأرض بباطنها.
 - استرداد الحيازة والجيوب العقارية التي كانت تشغلها المستوطنات الغير رسمية.
 - ظهور وعي جماعي لدى سكان هذه الأكوخ¹⁸، والتجند ليس بغرض التصدي لقرارات الطرد والإزالة فحسب، بل أيضا من خلال إبداء الاستعداد للمساهمة في إيجاد حلول لهذا الواقع، من أجل التوصل إلى تسوية مرضية لكل الأطراف.

ت. تقييم فعالية سياسة الطرد القسري: المحصلة النهائية لهذا الأسلوب، تثبت أن ذلك لم يقترن بفعالية ميدانية، من شأنها القضاء على الاعتلال الذي يمس جوانب الحياة الحضرية. ذلك أن طرد الفقراء النازحين من المدن، لا يثني من إرادتهم ولا يوقف مسار إعادة تكوينها من جديد، بل تستمر عمليات اغتصاب الأرض والبناء الغير قانوني بقوة متزايدة، حيث لا يعجز هؤلاء المطرودين أن يجدوا الوسيلة التي يعودون بها للمدينة، متى سنحت لهم أول فرصة بذلك، سواء في المواقع نفسها أو حتى أخرى أسوأ من سابقتها، بعد أن ارتبط وجودهم واستمرارهم بحياتي بالمدينة، أو حتى من قبل نازحين آخرين، وبالتالي فهي لا تعدو إلا أن تكون عملية إزاحة للمشكلة دون حلها حقيقيا¹⁹.

1.2.1.1.4. الحملة الدولية لمناهضة الطرد القسري: شهد الموقف الدولي إزاء سياسة الطرد القسري، تطور ايجابي منذ العقد السابع من القرن الماضي، وذلك في أعقاب أشغال مؤتمر "الإسكان العالمي الأول" المنعقد بفان كوفر الكندية في سنة 1976، ومن بعده مؤتمر "الإسكان الثاني"، والذي تم عقده باسطنبول في سنة 1996، وما بينهما من ملتقيات جهوية، والتي أجمعت التوصيات الناجمة عنها على ضرورة إحداث تغيير في السياسات الحكومية المتبعة في هذا المجال، وهو ما عجل بسرعة تحول هذا الموقف، إلى حملة مناهضة دولية غير مسبوقه من قبل، تنادي باستبعاد فكرة إزالة الأحياء العشوائية، والبحث في رصيد الخبرات الإنسانية عن أساليب إصلاح وتطوير بديلة.

¹⁷ د. صلاح محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 52.

¹⁸ برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 230-231.

¹⁹ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 121.

وقد نجم عن ذلك، أنه شهدت الحقبة ما بين نهاية الثمانينات وبداية الألفية الثالثة، تطور محسوس في أشكال وأساليب تدخل السلطات الحكومية في محاربة السكن الهش، وهو تطور الذي كان يتخلله حث وتشجيع، من قبل المنظمات الدولية الراحية لهذه المبادرة، حيث تغيرت النظرة للأحياء العشوائية في المدن، لتصبح ومن عدة نواحي مسألة اجتماعية تقوم على مساواة السياسات العامة، ودور الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وحتى كيفية سير عمل الديمقراطيات²⁰، والتي أخذت في التصاعد يوم بعد الآخر، الأمر الذي عجل بدفع الكثير من الدول لهجر هذا النهج، وهذا لعدة أسباب أولها تكلفتها المرتفعة، وكذا تأثيراتها الاقتصادية والسياسية المريعة، والتي تمس بمصادقية أجهزة الحكم²¹، والتي تبدو بموجبه كالعاجز عن إيجاد حلول حقيقية لمشكلة التنمية العمرانية.

1.2.1.1.5. نماذج منها: ومن المشاهد المأسوية التي تستوقفنا في ظل هذه الإستراتيجية، والتي

يمكن لنا الاسترشاد بها، للبرهنة على قسوة هذا النوع من الخيارات، نذكر كل من:

أ. **زيمبابوي:** وتشكل مثال واضح، للدول التي نزعنا لتبني هذا الأسلوب، من خلال إطلاقها لعملية "بورامبا تسفينا"، والتي مثلت برنامج إخلاء حكومي للمباني الغير شرعية، أعطيت إشارة انطلاقه في مايو 2005، وبحلول شهر يوليو من ذات السنة، تعرض نحو 700 ألف شخص من قاطني المناطق المتردية، إلى خسارة مساكنهم أو خسارة مصادر عيشهم أو كلاهما معا. أما في يومنا هذا فلا يزال هناك نحو 114 ألف زيمبابوي، ممن لا يملكون مأوى لهم، عدا عن اضطرار نسبة أخرى من السكان، بلغت نحو 20% للهجرة إلى مناطق الأرياف، كما أجبرت عمليات الإخلاء نحو 170 ألف ساكن، على الانتقال والعيش مع أسرهم وأقاربهم، فضلا عن اضطرار عدد مماثل للعيش في مساكن مؤقتة، وفرتها لهم الكنائس وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى²².

ب. **جنوب أفريقيا:** قامت جماعة سكانية وافدة من إقليم جروتونوم، بالاستيطان على مقربة مدينة "كيب تاون"، وذلك بعد أن باءت كل مساعيهم الحصول على مساكن عمومية بالفشل، ليقوموا بتغيير أسلوبهم في التعامل، والشروع في احتلال ملكية عامة في سنة 1998، والتي تم طردهم منها سريعا وتدمير كل ممتلكاتهم، دون أن يكون ذلك حائلا أمام إعادة تكرار المحاولة من جديد، حيث قام مجتمع استيطاني آخر باحتلال الأرض السابقة، في الوقت الذي أضطر فيه السكان الأوائل، للاستيطان في أحد ساحات الألعاب الرياضية في المدينة، وقدموا طلب للمجلس المحلي من أجل أن يخصهم، بحد أدنى من المأوى والخدمات الأساسية، وفي عام 2000 أصدرت المحكمة الدستورية في البلاد، حكما يقضي بالتزام الحكومة بكفالة حق توفير المسكن وخاصة لفقراء المناطق الحضرية²³.

1.2.1.2. **إستراتيجية التناسي:** وتمثل أحد أقدم، وأكثر صور التعاطي مع مشكلة العشوائيات

شيوعا في مدن العالم الثالث، وهي التي تستهدف القضاء عليها عبر طرقها من منظور خاص أطلق

²⁰ كاترين فوريه، إدارة المدن بمشاركة سكانها: من كاركاس إلى داكرا. ترجم من طرف حاتم سلمان (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص. 45.

²¹ Alain Durand Lasserre, op.cit, p. 142.

²² برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 96.

²³ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجيات المأوى (مرجع سابق)، ص. 12.

عليه هولنشتانير تعبير "التسامح من خلال التجاهل"²⁴، وهو الذي سيتضح بيانه في ضوء العناصر التالية.

1.2.1.2.1. مفهوم ومرامى إستراتيجية التناسي: وتعرف أيضا بعدة مسميات أخرى، كالعزلة المكانية التجاهل، غض الطرف... إلخ، والتي تركز جميعها مبدأ التتكر القسدي للموقف السائد، مع التقليل من أهمية المتطلبات الحيوية التي تتطلبها الحياة الإنسانية بهذه المستوطنات، في محاولة لوضع قيود صورية على الهجرة إلى المدن. الأمر الذي يعني أنها لن تجابه بإجراءات قهرية، بل من خلال اللجوء إلى التتكر لوجودها كحقيقة قائمة، بما يعنيه ذلك من متطلبات خدمتية وهياكل... بهدف جعل المدن أقل جاذبية في أعين المهاجرين²⁵، من أجل تنفيرهم منها ودفعهم إلى اليأس والملل، المقرونان بعجز المقيمين عن الارتقاء بأحوالهم، ومن ثمة فتح المجال للمغادرة التلقائية، وبالتالي نجاحها في ردع حدوث المزيد من التنامي بها.

1.2.1.2.2. التبريرات الظاهرية: هذه الممارسات تتبدى تحت إطار مجموعة من المصوغات، التي يكتنزها واضعي السياسات في تبرير ممارساتهم، والتدليل على صحة وسلامة نهجهم، والتي لا تخرج غالبا عن كونها أمر واقع، أمثته حزمة المسؤوليات والمهام التي تناط بالمجالس المحلية، لا يتوفر لها عمليا القوة السياسية والاقتصادية التي تسند البرامج اللازمة لمواجهتها. كما أن أي تحسين لهذه الأحياء، سوف يؤدي لتقوية الميل الطبيعي للريفيين لأن يهاجروا إلى الحضر، من دون تقدير دقيق لا للبواعت المنتجة له، ولا لأية تبعات أخرى من شأنها أن تنبثق على هذا الإهمال، الذي يمس الأصدقاء الاقتصادية والأمنية والاجتماعية... لقاطنيه وللمدينة ككل.

1.2.1.2.3. تقييم إستراتيجية التناسي: ويتم عبر إدراك كم المساوى التي تميز هذا الخيار، وكذا مقدار نجاحها في التوصل إلى تحقيق دحر ملموس لهذا الشكل من التوطن، كما هو أتى ذكره.

أ. عيوب هذه الإستراتيجية: تناول المشكلة من هذه الزاوية، يتخلله قصور في:

❖ تشطير التنمية: لا يمكن للحكومات التملص من متطلبات التنمية للأبد، فمن البديهي أن تحمل السنوات اللاحقة، خططا تهدف للارتقاء بالمناطق السيئة²⁶، لأنه لا توجد في معاجم التنمية، مفردات تركز الإقصاء مهم كان قطاعه أو ضاق مجاله.

❖ تھاوي مصداقية الخطاب الرسمي: في الوقت الذي يتم فيه التحجج، في تبرير تغاضيمهم عن أوضاع هذه المستوطنات، بنقص الموارد المالية، أو أولوية بعض البرامج القطاعية، فإن ذلك لا يمنع من اعتماد برامج التهيئة والتحسين الحضري، لصالح القطاعات السكنية النظامية²⁷. الأمر الذي يجعل مصداقية الخطاب الرسمي تتهاوى، إلى مصاف الإهمال وعدم الجدية في التعاطي مع الشأن العام.

²⁴ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 106.

²⁵ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم (مرجع سابق)، ص. 35.

²⁶ برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 66.

²⁷ برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 140.

❖ تصاعد حدة التوترات الاجتماعية: كما أن عواقب ذلك سوف تكون جد وخيمة، بعد أن تبدأ المطالب السكانية تتصاعد، لتأخذ بعدها أشكال مختلفة من التوترات الاجتماعية، وحتى الاضطرابات ضد كل ما هو حكومي²⁸، وهو ما يوقع المسؤولين في شر أعمالهم، أين يبدأ تسخير الموارد المادية والبشرية، لاستعادة السيطرة على الأوضاع، وهو ما يكلفها نفقات تناهز أحيانا، حجم ما كان يمكن استثماره في ترفيتها، دون حل الإشكال نهائيا، طالما بقي الموقف قابل للتجدد مرات أخرى.

ب. جدوى ونجاعة مفعولها: يظهر أرشيف التجارب المدرجة ضمن هذا الباب، عدم وجود قرائن حقيقية، تؤكد قدرة هذا الأسلوب على الحد من تعاضم حجم العشوائيات. ذلك أن الرهان على استكانة السكان ويأسهم لم يعد مجديا، من حيث أنه ناتج غير يقيني في كل الأحوال، كون هؤلاء الفقراء، لم يعودوا يتصفون بالسلبية المنشودة من قبل المقررين، حيث تشير الشواهد اليوم، إلى أنهم يظلوا حاملين لمطالبهم، الداعية لإضفاء الشرعية على وجودهم والارتقاء بمتطلبات حياتهم ... حتى يتمكنوا في ظل مواقف معينة، من تنظيم أنفسهم وتشكيل قوة سياسية، قادرة على التفاوض وحسم بعض صور الصراع السياسي²⁹. وهو الواقع الذي خبرت تفاصيله العديد من البلدان النامية، وباتت تسعى لتحاويه والانتهاه عن أسبابه، التي تكرر قبر السكان وهم أحياء.

1.2.1.2.4. نماذج منها: من الأمثلة الواقعية والدالة على انتصار واضعي اليد، ما حدث في **سوبيروجويا Suberio guayas** في ضواحي "جوايا كيل" عاصمة الإكوادور، حيث تأسست مستعمرة واضعي اليد في البداية من أكواخ مبنية على أوتاد، ويربط فيما بينها شبكة من ممرات المشاة على الضفاف الموحلة لنهر **جويا**. حيث كانت الأسرة تعتمد إلى جرف الطين وتكويمه تحت منازلها، حيث ملئت المسافات ما بين الأوتاد بالقمامة وبالفضلات من كل نوع. وانتهى الأمر بأن حصلوا من السلطات ليس فقط على الاعتراف، ولكن أيضا بتوصيل المرافق وبمد الطرق. وتواصلت الإصلاحات لاحقا، حيث تم إعادة هيكلة المجال داخليا، وربطه بشبكات الصرف الصحي والمياه النقية، ووزعت سندات الملكية على الأهالي الذين باثروا تحسين القسائم التي أعطيت لهم، وذلك في إطار تنظيم سياسي محلي لعب دور في هذه الإصلاحات³⁰.

1.2.1.3. إستراتيجية منع الهجرة: أو المسار المتعثر: وتعد ثالث أشكال الخيارات الردعية المنتهجة من قبل الكثير من الدول النامية، وهي التي تقوم على ممارسات مغايرة لسابقتها سواء في الشكل أو المقصد.

1.2.1.3.1. مفهوم إستراتيجية منع الهجرة: وتسعى للحد من خطورة هذه المناطق، عن طريق منع تضخمها وتولد أخرى جديدة، باعتبار أن منتسبها غالبا من ذوي الأصول الريفية، وأن أي حل للمشكلة لا بد وأن يمر عبر كبح النزوح الريفي. سواء من خلال سن القوانين، أو وضع نظام يحدد

²⁸ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 56.

²⁹ د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 106.

³⁰ برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص ص. 125-126.

عدد المهاجرين إلى المدن، وذلك عن طريق إعطاء رخص بالمغادرة وبالإقامة فيها³¹. مستمدة ملامحها الرئيسية، من تلك الإجراءات الوحشية التي سنتها النظم الاستعمارية، قبل أن تأخذ طريقها للاعتماد ضمن النهج الحضرية، لأغلبية البلدان ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا لا سيما النامية منها، والتي كانت تبدي مخاوفها من الناتج المترتب على الهجرة الريفية، حيث قدرت نسبة معتققيها في سنة 1996 ب 51% من هذه دول، لترتفع هذه النسبة إلى 73% في عام 2005³².

1.2.1.3.2. مساوى سياسة الحد من الهجرة: ولكن تناول المشكلة من هذه الزاوية فقط، فيه

قصور فادح في استيعاب أبعاد الموقف وتداعياته، والتي تتجلى في:

➤ حجم الزيادة الطبيعية المتعاضمة في المدن، وفقا لما تورده الهيئات الدولية المختصة، لا يمكن معه تطبيق خطة تهدف إلى كبح نمو العشوائيات.

➤ هذه الصيغة، تتعارض كلية مع مبادئ حقوق الإنسان، والتي تكفل للأفراد الحق في التنقل والهجرة، كما تحجر عنهم الحق في الإقامة بالمدينة، الوارد تعريفه ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

➤ حقيقة الحاجة لأن تحمل العقود المقبلة، خططا تهدف إلى بعث تنمية ريفية وإقليمية حقيقية.

➤ تكشف الملاحظات المسندة بتقرير دولية، بأن المجتمعات التي تشهد وجود ضوابط، تحد من حركة انتقال الأفراد للمدن، تشهد زيادة الفقر الريفي فيها، باعتبار أن الحد من الهجرة هو في ذات الوقت، حد من عمليات ضخ الأموال والسلع المعيشية من أفرادها المهاجرين³³.

➤ تزيد من حجم المحسوبية ونطاق استشراف الفساد الإداري للحصول على تراخيص الهجرة³⁴.

1.2.1.3.3. نماذج منها: ومن النماذج التي يمكن أن نسترشد بها على سبيل الذكر، ما شهدته كل من الصين والفيتنام طيلة عقود طويلة، أين كانت تحركات السكان محكومة بطريقة صارمة، إلى أن جرت عمليات الإصلاح والانفتاح فيهما، بدءا من عامي 1978 و 1986 على التوالي³⁵. كما عرفته إيران إبان فترة حكم الشاه، حيث لم يكن يزيد عدد سكان طهران سنويا سوى ب 250 ألف/ن، من بينهم بعض المتسللين من ثغرات القيود، التي كانت تفرضها الشرطة على محاور التنقل للمدن، لذا لم يكن هناك في سنة 1973، سوى 4000 أسرة فقط تعيش في مستعمرات وضع اليد بالعاصمة³⁶.

1.2.2. السياسات العلاجية: لم تعتمد بسهولة، ولكن وجدت طريقها إلى القبول تدريجيا، بعد أن

بلغت العشوائيات كظاهرة هيكلية، درجة من التعقيد والتجذر العميق، أثبتت بموجبها الاستراتيجيات القسرية المتبعة، محدودية جدواها في الخلاص النهائي منها، بشكل دفع إلى التفكير في القبول بالأمر الواقع، والعمل على احتوائهم داخل المدن، من خلال أحد الصيغ التالية:

³¹. تشارلز كوريا، مرجع سابق، ص. 09.

³². برنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم (مرجع سابق)، ص. 83.

³³. برنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم (مرجع سابق)، ص. 35-38.

³⁴. تشارلز كوريا، مرجع سابق، ص. 09.

³⁵. برنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم (مرجع سابق)، ص. 83.

³⁶. برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 279.

1.2.2.1. التسوية القانونية: وتعكس انقلاب جذري في موقف السلطات وأجهزة الحكم، من خلال الانتقال من حالة اللاشريعة إلى ضمان الأمن العقاري لسكان هذه الأحياء، وذلك وفق رؤية خاصة ستوضح لنا معالمها في التفاصيل اللاحقة.

1.2.2.1.1. المفهوم والنشأة: تصنف في خانة الحلول العقلانية، والتي تستهدف التوصل إلى تحقيق نوع من المصالحة مع المباني الخارجة عن القانون، والتي تشكل خطر حقيقي على الممتلكات والأرواح، وذلك بهدف معالجة التراكمات في بعدها التاريخي من جهة، والمحافظة على جانب من معتبر من المباني، بغرض تعزيز حجم الحظيرة السكنية بدل من فقدانها وهدمها، والدخول في مهامات إعادة إسكان أصحابها من جديد³⁷. وهو النهج الذي بزغت نتواته الأولى في البيرو سنة 1956، من خلال إقدام السلطات الحكومية على خوض مبادرة جديدة، تستهدف بها التوصل لنتائج رائدة إزاء معضلة السكن الهش، فكان أن أقدمت على تقنين الانتفاع بالأراضي المستغلة، وإضفاء الشرعية على مناطق التعديت، في سابقة هي الأولى من نوعها، لتتعرز بذلك سريعا دائرة الاعتراف في ظرف وجيز، إلى كل من الفيليبين والمكسيك ثم فنزويلا، وتمتد بعد ذلك حتى إلى الدول الأوربية متعثرة المسار التنموي، كما هو الحال بالنسبة لتركيا والبرتغال³⁸.

1.2.2.1.2. مقومات ومرامى هذا الخيار: يتلخص المبدأ الأساسي لهذا الخيار، في الترخيص بضمان الحيازة المجالية المتملكة بوضع اليد، حيث من شأن ذلك أن يفتح الباب أمام السكان، للجوء إلى التسجيل الرسمي لحيازتهم في الدوائر حكومية، المخولة بتوثيق الملكية، وهو التسجيل الذي يمثل رافدا هاما، لتمويل عملية الارتقاء والتحسين بهذه المناطق، وذلك عبر احتساب الرسوم واستحقاقات التسجيل، مع عدم المغالاة في تقدير أثمانها، وربط التسجيل بإمكانية إمدادها بالخدمات، واستخدامه كضمان للحصول على قروض ميسرة من البنوك، من أجل إدراج تحسينات على مساكنهم... وغيرها من الحوافز، التي من شأنها إقناع السكان للإقدام على التسجيل، وحتى التوصل إلى إمكانية صياغة أسلوب إجرائي مناسب، في ضوء التداول المفتوح مع قاطني هذه المستوطنات، بحيث يصبحون هم المتدخلين في عملية الصياغة التشريعية مما يضمن نجاح الإجراءات وتنفيذها.

1.2.2.1.3. تقييم هذا الخيار: هذه الإستراتيجية تنتازعها وجهات نظر مختلفة، تؤيد وتعارض مساعي هذا الاتجاه، والتي تتبدى لنا في تثمين المزايا أو تحجيم المكاسب، بعلل مسندة بمرجعيات نظرية وتجارب عملية سنأتي على ذكرها الآن:

أ. مزايا التسوية القانونية: ونعدها فيما يلي:

- عدم إبقاء الأوضاع معلقة من النواحي الإدارية والقانونية ... مما يؤثر على برامج التنمية.
- ترقية الوضع الإسكاني القائم، من خلال طمأنة السكان حول مصائرهم، ودفعهم للاستثمار في بيئتهم السكنية، بما يسمح تعزيز رصيد الحظائر السكنية بدل استنفادها وتدميرها.

³⁷ كمال تكواشت، مرجع سابق، ص. 04.

³⁸ برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 32.

➤ بساطة حجم الفاقد من العقار، مهما كان حجم الحيازات المتنازل عنها، باعتبار أنها كانت منذ البداية خارج السيطرة، ولم يكن لها أي عائد نفعي على الموارد العمومية والمحلية.

➤ تذليل الطلب على الوحدات الإسكان العام، الذي يعاني عجز في الاستجابة للطلب المتزايد.

➤ دخول هذا العقار الدورة النظامية للاقتصاد الحضري، مما يسمح بإمكانية توفير موارد مالية معتبرة، متأتية من الرسوم والجبايات المفروضة على تسجيل العقارات³⁹.

ب. المساويء المترتبة عنها: وتتحدد في ضوء النقاط التالية:

➤ كما أن اعتماد خيار التسوية وتقنين الحيازة، وعدم إتاحة الفرصة بالتعديل والتدخل ودعم المباني المخافة يعتبر أمرا سلبيا لما قد ينجم عن ذلك من مشاكل تزيد من تردي وضع المباني.

➤ نوع من الترخيص بإمكانية التعدي على الأملاك العقارية، وقابلية الوضع للتسوية لاحقا.

➤ إعطاء الصفة القانونية لكل المساكن الغير نظامية، وهي النظرة الغير مبررة من المنظور التقني، لعدم مراعاتها لنوعية المواقع المستغلة وأهليتها للتوطن، وكذا قيمته التاريخية والتراثية⁴⁰.

➤ هذا الخيار يقوم على تقنين الملكية فردية، وهو ما يؤدي إلى استنزاف مهول للعقار، المعد لأغراض الاستغلال، وهو ما من شأنه أن يلهب سوق العقار أكثر مما هي عليه في البلاد النامية.

➤ كثيرا ما تصطدم الشروط التكميلية التي يتم إقرارها، بغرض فرض نوع معين من استغلال الأرض، برفض سكاني مطلق لهذه التقديرات والتي تبقى غير مفهومة، وبتالي عرقلة مسار التسوية برمتها، مثلما حدث في تركيا في سنة 1962، وانتهى بمصادمات بين القوى النظامية وواضعي اليد⁴¹.

➤ تعد حل ظرفي وليس إستراتيجية دائمة، هدفه تسوية وضع قائم مهما كبر أو صغر حجمه.

ج. قابلية التعميم: ورغم المزايا التي يمكن أن تتجر على هذه المبادرات، إلا أنها تظل في مقابل ذلك تتجاهل حجم المشكلة التي نحن إزائها، إذ أنه ليس هناك عدد كافي من هذه المواقع في المدن، حتى يمكن أن تكون هذه الطريقة حل مستدام للمشكلة. ولناخذ مدينة بومباي كنموذج لعشرات الحالات المشابهة لها، فلو كان فيها 04 ملايين ممن يسكنون في مساكن مرخصة، و100 ألف ساكن من سكان المستوطنات الغير نظامية، لربما كان ذلك حلا معقولا، ولكن ما دام هناك ما يزيد عن 4.5 مليون محتل غير شرعي، مع ازدياد هذا العدد كل يوم، فأين سيذهب كل هؤلاء بعد امتلاء الميادين والحدائق وأسطح العمارات... فلا بد حينها من توفير المزيد من الأراضي، المخدومة بوسائل النقل العامة، والقريبة من أماكن العمل، وبمعدلات تتناسب مع مقدار الحاجة المعلنة⁴². لذلك فإننا نجد بأن هذا الخيار، يمكن أن يكون خيار تكميلي ضمن إستراتيجية علاجية أوسع، لا كنهج مستقل بذاته، لأن تحقيقه حينها في ضوء أوضاع للكثير من البلاد النامية، خيار غير عملي على الوجه اللائق.

³⁹. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نظرة على الاقتصاد الحضري الغير رسمي (مرجع سابق)، ص. 08.

⁴⁰. تشارلز كوريا، مرجع سابق، ص. 9-10.

⁴¹. برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 172-173.

⁴². تشارلز كوريا، مرجع سابق، ص. 9-10.

1.2.2.1.4. نماذج منه: تعد دول أمريكا اللاتينية، أكثر بلدان العالم الثالث أخذًا بهذا الأسلوب

في تعاطيها مع ظاهرة السكن الهش، والتي من ضمنها اخترنا النموذجين التاليين:

أ. **البيرو:** تكشف تجربة البيرو، على الدور الهام الذي لعبه إصدار التشريعات إصلاحية، في تقنين المنشآت الهامشية، التي تم إنشاؤها في ضواحي مدينة ليما، وذلك منذ مطلع سنة 1956، وهو الإجراء الذي أتبع بنصوص تكميلية أخرى، بعد مضي 05 سنوات من الشروع في تطبيقه، والتي قضت بإعادة تخطيط الأحياء القائمة، وذلك بعد الانتهاء من تسجيل العقارات، التي تم توثيقها رسمياً بأسماء قاطنيها. وتشير الدلائل اليوم، على أن هناك مؤشرات إيجابية على نجاح هذه المقاربة، في تحقيق اندماج سويومجالي، بالمناطق التي كانت تصنف على كونها غير رسمية، حيث باتت طرف فاعل في الأقاليم الحضرية، ومثار نقاش حول مسألة نشوء طبقة متوسطة جديدة في هذه المناطق⁴³.

ج. **السلفادور:** نجح نظام إضفاء الرسمية على العقارات بالسلفادور، في جمع مليون فرد من الفقراء، تحت مظلة قانونية مع نهاية عام 2003، كما أسهم في تسوية الصراع وبطريقة سلمية ما بين المحاربين القدامى، والنازحين الجدد على الأراضي الإنتاجية، مما أدى للحد من الحوافز الالتجاء إلى أسلوب العنف. أما اليوم، وبعد أقل من عقد من الشروع في تطبيق هذه الإستراتيجية، تحتوي سجلات الملكية العقارية في السلفادور، على أكثر من 800 مليون دولار، متأتية من الائتمان المدعوم بالرهون العقارية، بمعدل فائدة يبلغ 6% وفترات سداد تصل إلى 30 عاماً⁴⁴.

1.2.2.2. إعادة الإسكان... أو سياسة تدبير مساكن بديلة: تتعامل هذه الإستراتيجية مع أزمة

الأحياء العشوائية وفق منظور إسكاني بحث، قوامه أنها تأتي كتحصيل لأزمة السكن الحاصلة في البلاد، وأن تجاوزها يمر عبر توفير المزيد من العرض السكني، وهو ما يضع قدرة هذا الخيار على التصدي لهذه الأزمة على محك الاختبار، والذي سنستبين المزيد من تفاصيله في النقاط التالية:

1.2.2.2.1. مفهوم إستراتيجية إعادة الإسكان: وتتعلق بدور الدولة، ومسؤولياتها إزاء قاطني

هذه الأحياء الهامشية، فيما يتعلق بتلبية حاجاتهم من السكن اللائق، حيث عمدت الكثير من حكومات البلاد النامية، إلى وضع برامج عاجلة، ورصد الإعانات مالية لبناء مساكن، وذلك بغية توفير أنماط متعددة من الإسكان ومستويات مختلفة من التكلفة، بحيث يمكن لها أن تلبى احتياجات مختلف الفئات لا سيما الأكثر فقراً. وتتغذى مكانة هذا الخيار، في ضوء وقائع ومعطيات ميدانية، تملئها تحكم الدول الجانحة له، في أغلب وأهم عناصره الأزمة من: أراضي، تمويل، مواد البناء، انجاز...

1.2.2.2.2. نشأة هذا الخيار: التجأت العديد من الدول الأوروبية مثل فرنسا، وانجلترا... إلى

إتباع برامج سكنية منخفضة التكلفة، والتي تم تطبيقها على نطاق واسع في أواخر القرن 19، وذلك بفعل القلق الناشئ، إزاء مظاهر الاكتظاظ في الأحياء الفقيرة، ومدى انعكاسها على صحة الأفراد⁴⁵.

⁴³ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 189.

⁴⁴ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نظرة على الاقتصاد الحضري الغير رسمي (مرجع سابق)، ص. 08.

⁴⁵ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 206.

أما في البلاد النامية، فقد حدث هذا الاهتمام عندما بدأ المسؤولين ومقدمو المساعدات، يولون عناية كبيرة للفوارق السوسيواقتصادية، المتزايدة يوم بعد آخر في بلدانهم، وهو الاهتمام الذي كان ينبع من سعي النظم السياسية، إلى توطيد أركانها عبر لفت الانتباه إلى منجزاتها التنموية، وبالتالي تجاوز التفاوتات السوسيواقتصادية، التي قد يثيرها الفقراء والهامشيين في إشعال فتيل ثورات اجتماعية.

1.2.2.2.3. أنماط الإسكان الحكومي: تتعدد الأنماط والصيغ، التي انتهت إليها التجربة الدولية في هذا الصدد، ما بين سكن اجتماعي إيجاري، وسكن منخفض التكلفة، وهي الأنماط التي تنوعت مسمياتها، وكرست في النهاية نفس المأل الذي تخلص إليه في الختام. حيث تأخذ غالبا شكل مجتمعات متعددة الطوابق، والتي تسمى بالإسكان الجماعي، وأحيانا أخرى في شكل تقسيمات فردية من طابق واحد، وتكون مبنية من مواد سابقة التجهيز، ومجمعة في وحدات ما بين 30-50 وحدة سكنية، وقد تقل أو تزيد تبعا لمتطلبات الحاجة، حيث تنوزع على جانبي ممر المشاة⁴⁶.

1.2.2.2.4. تقييم الإسكان الحكومي: الحكم على ايجابية هذا الخيار، واقتراحه كأسلوب مستدام في مجال التعاطي مع قضية السكن الهش، يبقى رهين بما خلصت إليها التجربة الدولية المنتهجة حتى الآن من نتائج، والتي نعدّها فيم يلي:

أ. مزايا الإسكان الحكومي: محفزات اللجوء إلى هذا الخيار تكمن في:

- المحافظة على العقار وحسن تسييره، من خلال الاستثمار في التوسع الشقولي بدلا من الأفقي، الذي يكلف كثيرا من هذه الناحية، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من نقص العقار السكني.
- تحقيق تحسن على الحياة اليومية للسكان، من خلال سهولة الحصول على المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي المقنن، سلامة المسكن والبيئة الداخلية، التزويد السليم بالكهرباء....
- كما أن تخصيص برامج إسكان ضخمة، يعني أليا تنشيط حركة البناء بما يتبعها من تنشيط لسوق المواد الأولية، وغيرها من الصناعات الإنشائية المكمل لها كالنجارة... وبالتالي توفير المزيد من مناصب الشغل، وارتفاع مداخيل التأمين...
- عملية الإعداد له سهلة مقارنة بغيرها من السبل، كالطريقة الطويلة المفصلة والتي يشترك فيها مستعملو السكن مع صنع القرارات، فمثلا عندما تكون هناك الحاجة لإعادة إسكان 5000 عائلة تقطن في العشوائيات، فإن المعماري يصمم بناية تكفي لإيواء 20 عائلة مثلا، ثم تبني 250 من هذه الوحدات. أما الإداريين الذين يتولون الإشراف على إدارة الوكالات المسؤولة على هذا المشروع، فإنهم يحبذون هذا النوع من الحلول لأنه يساعد في الحصول على ملف مرتب، يتم بموجبه تقدير صحيح وصافي للتكاليف، ومعرفة كمية المواد الأولية المطلوبة، ومن ثمة يقدم لرئيسه المسئول عن قطاع الإسكان، ميزانية منظمة ونتائج نهائية لإسكان العائلات وإخلاء مواقعهم الأصلية⁴⁷.

⁴⁶ . برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 266.

⁴⁷ . تشارلز كوربا، مرجع سابق، ص. 85.

ب. **مثالب الإسكان الحكومي:** وقد كشفت التجربة الدولية، عن صعوبة توصل هذا الخيار لتحقيق أهدافه الاجتماعية، نتيجة كثرة السلبات التي تصاحبه، والتي تمس جوانب عديدة منها:

أ. ارتفاع نفقات البناء: فالتكاليف التي يتطلبها تنفيذ هذا الحل، تشكل عبئاً مادياً هائلاً على عاتق الحكومات، بدرجة تحول دون إمكانية بناء عدد كافٍ منها لسد الاحتياجات السكنية⁴⁸.

ب. عدم تناسب مواقع المساكن مع مواقع الالتزامات المهنية والخدمات العمرانية الأخرى، وهو ما يؤدي لطرح مشاكل إضافية، تتعلق بزيادة تكاليف النقل ومشاقه، وتأثير ذلك على الدخل الأسري.

ت. عدم توفره في حدود التكلفة الملائمة، لكي تتحقق الملائمة الحقيقية والكاملة للسكن، وهو ما يؤدي في النهاية إلى عجز الفقراء عن الاستفادة منه.

ث. كيفية توزيع السكان المرشحين: لم يتم حتى الآن الاستقرار على سياسة واضحة، حيث دلت التجربة وإفرازات الواقع المعيشي، أن أفراد هذه الفئة بمناطق سكنية مستقلة، يخلق نوع من التمايز الطبقي، ويجعل قاطنيتها ينظرون إليها على أنها أدنى من غيرها، كما أنه يقلل من الاهتمام بمرافقها وخدماتها. في حين أن إدماجهم سكنياً مع غيرهم، وإن كان من شأنه تجاوز الإشكال السابق⁴⁹، فإنه يثير إشكال تباين الأنماط السلوكية والحياتية بينهم، مما يؤدي إلى تصادمات يومية بين السكان، وهو ما ينعكس في النهاية على التهيئة المجالية.

1.2.2.2.5. **نماذج منه:** يعج تاريخ الدراسات الحضرية برصيد هائل من التجارب الإنسانية المترامية في هذا الإطار، وذلك جراء اتساع دائرة الأخذ به، والتي اخترنا هاذين النموذجين:

أ. **الصين:** تستثمر سنوياً 100 مليون دولار، لغرض إنتاج 10 مليون وحدة سكنية، وذلك من خلال انتهاز سياسة إسكان وطنية استباقية، تقوم على تحفيز عملية العرض والطلب، وذلك باستخدام كل من المنح المالية المقدمة للأفراد، الذين يعيشون في مساكن غير لائقة، حتى تيسر عليهم تملك المنازل، وكذا الحوافز الضريبية لصالح المستثمرين، ليقوموا بتوفير إسكان تكون أسعاره ممكنة. إلى جانب توفير بيئة إيجابية تتيح دعم الإسكان وتخفيض الضرائب المتعلقة به، وتوفير الإطار القانوني، بشكل ينعكس إيجاباً على السوق العقاري، ويسمح بإنشاء تجمعات تناسب كل فئات الطلب، والتي تتراوح من المستأجرين ذوي الدخل المنخفضة، إلى المجموعات ذات الدخل الأعلى⁵⁰.

ب. **تايلاند:** اتجهت منذ أواخر حقبة التسعينات، للعمل على إعداد برامج إسكانية، تختص بترقية الأحياء الفقيرة، وذلك في أعقاب النتائج التي خلصت إليها الدراسة التحليلية الشمولية، التي تم إعدادها من طرف السلطة الوطنية للإسكان، حول أوضاع الفقراء في المناطق الحضرية. حيث تمكنت منذ ذلك الحين من خفض نسبتها، وذلك من 20% تقريباً في عام 1990 إلى أقل من 1% في عام 2005⁵¹.

⁴⁸ . برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص 120-121.

⁴⁹ . عبد الرؤوف عبد العزيز الجرادي، مرجع سابق، ص 85.

⁵⁰ . مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: تقرير مرحلي للمديرية التنفيذية (مرجع سابق) ص 18.

⁵¹ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص 206.

1.2.2.3. إستراتيجية التحسين الحضري: وهي النهج التي تعرف على الصعيد العالمي بأنها أفضل الأساليب المتبعة في عملية التعاطي مع المستوطنات العشوائية، في ظل العجز الذي أبانت عنه الخيارات الأخرى، دون أن يكون ذلك محط إجماع من قبل كل العارفين، وفقا لما سيأتي بيانه الآن.

1.2.2.3.1 مفهوم وأهمية الارتقاء الحضري: وتعرف بعدد من المسميات البديلة، كالتحسين، الارتقاء، الإصلاح والتجديد، الإدماج، الإحلال والتجديد ... والتي يضيق ويتسع نطاق استخدامها من بلد إلى آخر، حيث قد يتجاوز مدلولها الاصطلاحي حدود المعنى الهادف، لتزويد هذه المناطق بالبنى التحتية والخدمات اللازمة، إلى إمكانية إعادة تخطيط هذه المناطق بالكامل، من خلال وضع إستراتيجية تعمل على رفع المستوى العام للمنطقة، وذلك من خلال التوفيق بين النواحي السكنية، والنواحي الاقتصادية والسوسيوثقافية⁵². مما يعني إبقاء الجموع السكانية ضمن النسيج العمراني القائم، والاعتراف بالإطار الفيزيائي الذي يعيشون فيه، والعمل على تصور مقترحات قابلة للتنفيذ، تستهدف إدراج التحسينات الضرورية بطريقة تدريجية، يتم فيها إعادة تأهيل المباني السكنية، هيكله الخدمات والبنى التحتية، مع مراعاة شبكة الطرق والممرات، وتحفيز الأنشطة والمبادرات ... وتتجلى أهميته في كونه يمثل:

أ. حلا جزئيا لإشكالية إعادة إسكان الفئات محدودة الدخل، والتي لم تجد طريقا للاستفادة من القطاع المنظم، بما يخفف من الأزمة التي تقبع فيها الكثير من المجتمعات⁵³.

ب. تحفيز السكان على تعبئة جهودهم واستثمار مدخراتهم في تطوير بيئتهم.

ت. تقليص الفوارق السكنية والاجتماعية بين أجزاء المجتمع المدني الواحد.

ث. الظفر بالمساعدات المالية الدولية المرصودة في هذا الشأن.

ج. رفع كفاءه البيئة العمرانية المعنية، والتخلص من الظروف والأوضاع السيئة فيها⁵⁴

1.2.2.3.2 الدوافع الكامنة وراء اللجوء إليه: يكمن العامل الحاسم في ترجيح كفة هذا الخيار غالبا، في كون الاستثمارات المطلوب رصدها لترقية العشوائيات، لا تتوافر جميعها في موازنات الدول النامية، فهو يمثل نوع من الموازنة بين الجدوى العمرانية، والمتطلبات المادية المحدودة التي تنتصف بها الدول النامية، وذلك حتى لا تقف عاجزة أمام اتساع نطاق الظاهرة، لأن المحبذ في الغالب هو تحقيق نتائج سريعة وجاهزة، ولكن وأمام تعثر هذا المسعى يتم التركيز على مداخل أخرى بديلة، وذلك كتعويض لعجزها عن تقديم البدائل، القدرة على التعجيل بالخلاص منها، وفقا لما تذهب إليه دراسة Ameer حول Les Spéculations Foncières dans la périphérie urbaine a Fès، بغرض تسوية أوضاع متأزمة وتفادي حدوث انزلاقات خطيرة، جراء التهميش الذي يطال هذه الأحياء⁵⁵.

⁵². أحمد حسين أبو المهيضاء، مرجع سابق، ص. 18.

⁵³. د. مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص. 264.

⁵⁴. د. محمد بن مسلط الشريف، مرجع سابق، ص. 58.

⁵⁵. د. بوجعة خلف الله، "دور المشاركة السكنية في تحسين البيئة العمرانية: حالة حي لاروكاد العشوائي بالمسيلة" مجلة العمران والتقنيات الحضرية 02 (مسيلة): جامعة مسيلة، (2007)، ص. 06.

1.2.2.3.3. أنواع التحسين الحضري: تتنوع سياسات الارتقاء بالمناطق العشوائية، تبعاً لتنوع مستويات الانحطاط الذي تتسم بها، حيث يتم التمييز ما بين مناطق عشوائية لها مقومات استثمارية وأخرى مفتقدة إلى ذلك، الأمر الذي يجعل نطاق التدخل في الغالب محصور في الخيارين التاليين:
أ. التحسين الجزئي: ويقوم على تزويد هذه المستوطنات، بالحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للحياة، والمتعلقة غالباً بالجوانب التالية:

➤ تحسين هيكله الممرات والطرق بداخلها، لتيسير حركة تنقل الأفراد والعربات. وذلك عبر تسميتها أو تبليطها، بأنواع الحجارة التي تتيحها طبيعة المنطقة والموقع.
➤ إنشاء نقاط مشتركة لمياه الشرب والسقي، إلى جانب توفير حمامات مجمعة، ونقاط توزيع في أماكن بعيدة عن المباني.

➤ استخدام الكهرباء داخل المساكن وفي إنارة الشوارع، إذا كان لا يتوقع منها أضرار تلحق بالسكان⁵⁶، في مقابل تقليص هامش المساحة المخصصة، لبعض المناحي الأساسية الأخرى، والتي من شأنها الارتقاء أكثر بأحوال قاطني هذه المستوطنات، كالمدارس، التغطية الصحية...

ب. التحسين الشمولي: ويعتبر أوسع انتشاراً، وأكثر فاعلية في إضفاء تحسين عليها، وذلك عبر تنفيذ عمليات إعادة تخطيط جذري، تستهدف تحسين الفضاء المبني والتهيئة الخارجية، بالإضافة إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية... لسكانها، وذلك من خلال خيارى:

➤ الإزالة الكاملة وإعادة الإحلال: وتمس المناطق التي أمل في الارتقاء بها مستقبلاً، لا سيما ذات الكثافة البنائية المتدنية، من خلال إعادة تخطيط وتقسيم الأرض حسب الاحتياج.

➤ الإزالة الجزئية والتجديد التدريجي: وتتعلق بالمناطق ذات الكثافة السكانية والسكنية العالية، مع العمل على مراعاة ما هو صالح منها وقابل للاستمرار والتطوير.

1.2.2.3.4. تقييم خيار الارتقاء: هذا المسعى وعلى كثرة المزايا التي تعتريه، إلا أنه لا يشكل ترتيباً أو نهجاً نموذجياً يخلو من العيوب التي من شأنها أن تحط من فعاليته، واللذان سنأتي على استعراضهما على الترتيب التالي:

أ. مزايا التحسين الحضري: وتتمثل في القدرة على:

- دمج التجمع العشوائي مع باقي أحياء المدينة، من خلال توفير الخدمات وتجهيز المرافق...
- سهولة وصول السكان إلى بيوتهم، ونقل حاجياتهم وتدبير الأمور اليومية التي تخص حياتهم.
- نشر روح الانتماء للمنطقة لدى السكان.
- رفع المستوى المعيشي للأسر في المنطقة من خلال مشاركة الأفراد في العمل.
- نشوء تقارب بين السكان، من خلال المشاركة الجماعية في إقامة مشاريع إنسانية أخرى.
- تحسين الأوضاع البيئية وشبكات الصرف، وإنارة الشوارع، مع تحسن أوضاع للسكن...

⁵⁶. سعيد علي خطاب علي، مرجع سابق، ص. 88.

- زيادة فرص الأبناء بالذهاب إلى المدرس، وتمكينهم من الحصول على قسط من التعليم⁵⁷.
- ب. الانتقادات الموجهة له: وتتعلق في مجملها بمجموعة التحفظات التالية:
- فسخ المجال أمام المزيد من مناورات السكانية، على أمل الاستفادة من ذات الخيار مستقبلاً.
- صعوبة إدماجها ضمن النسيج المدني، ذلك أن تدني المستويات المعيشية للسكان، سيؤدي إلى تحويلها إلى مناطق عشوائية أخرى، لكنها مخططة ومعتمدة رسمياً.
- تعتبر تكاليفه غير عملية، فتوفير قنوات من أجل نقل المياه أو الصرف الصحي، يتطلب إزالة المباني القائمة، في ظل انعدام التخطيط، وعدم ملائمة الموقع وعدم وجود طرق للوصول...
- يؤدي قيام الحكومات بتجهيز هذه المستوطنات وترقيتها ولو جزئياً، لتصبح مراكز استقرار دائمة، إلى ارتفاع أسعار الأراضي، ويشجع على المضاربة بها⁵⁸.
- سرعان ما ينتهي مفعول التحسين المدرج عليها، لا سيما بالنسبة لعمليات التحسين الجزئي منها، وتساء أحوالها مرة أخرى حالما يفتقد فيها السكان المساعدات الفنية والمهنية.
- كما يؤدي وقوع الكثير من هذه المستوطنات على أطراف المدن، استغراق توصيل الخدمات إليها مدة طويلة نسبياً، كما تتداخل مهام القطاعات المختصة وتتضارب مسؤولياتها⁵⁹.
- 1.2.2.3.5. نماذج منه: وقد تسنى لهذا الاتجاه تحقيق نجاحات متفاوتة، في عدد من مناطق العالم النامي، والتي من جملتها نورد ما يلي:

أ. في السودان: شهدت مدينة بورتسودان، المنكوبة بمستوطنات الصفيح التي تحاصر المدينة من كل جانب، توطين أكثر من 70 ألف أسرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-1985، في نفس المواقع التي تم إعادة تخطيطها وتحسينها. حيث قامت المصالح التقنية المختصة بتعديل معايير بناء المساكن، والمرافق الأساسية والخدمات لأدنى حد ممكن، مع استعمال المواد المحلية المتاحة وقليلة التكلفة، كما اقتصرَت الخدمات الأساسية في بداية المشروع على شبكة تقليدية لتصريف مياه المجاري، وصنابير عامة للتزويد السكان بمياه الشرب⁶⁰.

ب. في الهند: استفاد الاتحاد الوطني لسكان المناطق الفقيرة في الهند، وجمعية تنشيط مراكز الموارد في المنطقة، من غطاء لإنشاء 300 دورة للمياه في العديد من الأحياء الفقيرة، وبناء على ذلك قامت المنظمات بإنشاء دورات للمياه، ومرافق إصحاحية لنحو 1000 أسرة، وفي الوقت ذاته قامت بالعمل على حشد سكانها، من أجل القيام بمجموعة منظمة من المبادرات، والتي تهدف لتأهيل هذه المناطق، حتى تستجيب لمتطلبات الحياة الإنسانية⁶¹. كما ظهرت كذلك محاولات مشابهة في عدة مدن أخرى، كتلك التي سجلت بمدينة بون، أين زودت الحكومة المحلية 02 مليون ساكن بمراحيض

⁵⁷ اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية، نحو الارتقاء بالرصيد السكاني القائم في العراق، بغداد، 2008، ص. 14.

⁵⁸ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم (مرجع سابق)، ص. 39.

⁵⁹ برنارد فرانتوني، مرجع سابق، ص. 156.

⁶⁰ د. محمد عبد السميع عبد ووائل حسين يوسف، المرجع السابق، ص. 271.

⁶¹ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، استراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى المساعدة للفقراء (مرجع سابق)، ص. 10.

عامة، والأمر ذاته بالنسبة لمدينة حيدر أباد، والتي اعتمدت خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1995-2004، نموذجاً يقوم على تطوير دعائم البنية التحتية للمناطق الفقيرة⁶².

1.2.3. السياسات الوقائية: وتهدف لمعالجة المصوغات المفضية لظهورها وانتشارها، والتي تغذي التضخم الحضري بمعدلات إحصائية فادحة النمو، تخرج عن نطاق القدرة على تسييره والإيفاء بمتطلباته على النحو المرجو، ومن ثمة تقادي استمرار الاضطراب لمعالجة آثارها بإلغاء مسبباتها.

1.2.3.1. التنمية الريفية: وتسعى لاقتحام مشكلة امتصاص السكن الهش، عبر إرساء سياسة تنموية تعنى بتحقيق الموازنة في الخيارات التنموية المنتهجة ما بين الريف والحضر، على أساس أن حلحلة أزمة السكن ليس كافياً لحل هذه المشكلة، طالما أن متطلبات النمو الحضري والذي تعد الهجرة الريفية رافد رئيسي فيه غير محدودة، الأمر الذي من شأنه توقيع نفس الوضع بعد فترة وجيزة.

1.2.3.1.1. مفهوم ومراحل التطور: تعد وفقاً لما ورد في التعريف الذي تبنته اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في دراستهم المشتركة والمقدمة في سنة 2003، بأنها "تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية"⁶³. فهي بذلك تستوعب في جوهرها مضمون التنمية الزراعية بوصفها جزءاً وليس رديفاً لها، مضافاً إليها مهام الارتقاء بمختلف نواحي الحياة في الأرياف والقرى والمداشر، من خلال مجموعة البرامج والمشاريع التي تنفذ في المنطقة، وذلك عبر اعتماد أساليب تخطيطية عديدة، أهمها: التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وتخطيط استعمالات الأرض، وتخطيط استغلال الموارد الطبيعية.

وقد جاء تصاعد أهمية هذا المفهوم على نحو مرحلي متدرج، ومنسجم مع سياق كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني، حيث جرى الانتقال من مفهوم تنمية المجتمع المحلي، المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات بهذه المجتمعات، إلى مفهوم "التنمية الريفية المتكاملة" والتي تم اعتمادها كإستراتيجية عمل رسمية، تسابقت الكثير من حكومات العالم الثالث للأخذ بها، في مسعى لزيادة حجم أنشطة الإنتاج الزراعي، الممكنة لزيادة دخل الأسر الريفية، مع الحرص ترقية المكونات الخدمائية الأخرى. وهو المفهوم الذي تعززت دلالاته منذ انعقاد أشغال مؤتمر "قمة الأرض" في سنة 1992 بمعاني الاستدامة، والذي وجد طريقه للاعتماد لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وذلك التزاماً بموجهات الفصل 14 الواردة في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين⁶⁴.

1.2.3.1.2. مقتضيات التنمية الريفية: لم تطرح التنمية الريفية كإستراتيجية مواجهة مباشرة مع الناتج المادي لظاهرة السكن العشوائي من مباني وتجمعات صفحية... كما هو الشأن بالنسبة لباقي النهج المتبعة في هذا الإطار، ولكن جرى الدعوة إليها والمرافعة لصالحها باعتبار مالها من قدرة على نقل التشخيص ومباشرة العلاج، والوقاية في المواطن الأولى للنزوح، والعمل على منع الهجرة

⁶². برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص ص 185-186.

⁶³. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، القاهرة، أكتوبر 2007، ص. 23.

⁶⁴. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص ص 2-3.

إلى الحواضر دون قصر أو إكراه، وذلك من خلال العمل على تفعيل المصالح الحيوية للسكان الريفيين، وتنمية الأرياف والنهوض بها على النحو، الذي لا يجعل منها مراكز طرد لأبنائه. وهي الغاية التي اقترنت في مقام آخر، بحاجة الكثير من الدول لتحقيق تكامل حقيقي بين مجموع القطاعات الاقتصادية، وذلك حتى لا تبقى التنمية عرجاء تقوم على سيادة قطاع واحد وهيمنته، الأمر الذي استوجب خوضها والتنصيب عليها، في برامج التنمية القومية للكثير من بلاد المعمور النامية، ومتى تحقق ذلك نكون قد أصبنا أكثر من هدف دفعة واحدة، فمن جهة يتحقق استقرار السكان ويرتفع مستواهم المعيشي، وتتحسن ظروفهم الحياتية، ومن جهة ثانية يتم الانفتاح بهم كطاقات بشرية تتطلبها العملية التنموية، ومن ثمة النجاح في إقامة معالم مجتمع جديد يختلف عن سابقه النافر من القرية.

1.2.3.1.3. تقييم خيار التنمية الريفية: ويتحدد في ضوء ثنائيتي المزايا والمثالب التي تطبع

واقع كل تجربة، حتى لا تكون الأحكام عامة فتخطئ في إدراك التقدير الحقيقي لكل حالة.

أ. مزايا التنمية الريفية

➤ التمكين للتوازن الإقليمي: يدفع التحسن المتواتر في المستوى المعيشي لسكان الأرياف، إلى تحقيق نوع من الاستقرار لسكانه، وبالتالي زوال بعض دوافع الحراك نحو المدن، ومن ثمة كسب رهان التوازن الإقليمي نسبياً، وفي ذلك إسهام في الحد من مشكلة المد الريفي الحضري، والتخفيف من الاختناق القائم في قطاعات السكن والعمل، والتي تجاوزت حدودها القصوى بالمدن.

➤ القضاء على احتكار العقار الفلاحي: تمكن عملية القضاء على احتكار القلة لملكية الأراضي الزراعية، وإعادة توزيعها على صغار الفلاحين، من تحرير مستأجري الأراضي من كل ضروب التعسف، ويجد عدد كبير من الذين كانوا في عداد الفائض السكاني، فرص العمل والعيش بالزراعة، وهو ما ينفي عن القرية صفة الطرد السكاني.

➤ تحرير الفائض الاقتصادي الزراعي: تسمح بإيجاد تحسن كبير، سوف يطرأ على العلاقة بين العمل الضروري والعمل الفائض، حيث وعن طريق تحرير هذا الفائض الاقتصادي زراعي، وهو ما سيكون له تأثير ايجابي على كل من تأمين الغذاء، وزيادة حجم الإنتاج، وفرص العمل، وتحسن مداخيل العاملين فيه، ذلك أن المزارعين وبعد أن عاد إليهم جزء هام من الفائض الزراعي، سيكون لهم الحافز لزيادة الإنتاج، طالما أن النتيجة ستكون زيادة مستوى دخولهم وتحسن أحوال معيشتهم⁶⁵.

ب. العيوب والمثالب: ورغم سقف الطموحات المرتفع الذي أبداه مؤيدي هذا الطرح، إلا أن واقع التجربة الإنسانية المتعثر، أزاح اللثام على جملة من الاعتبارات، والتي تجعل من هذا الإصلاح يقف في منتصف الطريق، وهي التي يمكن حصرها في:

➤ ارتفاع تكاليف الاستثمار الفلاحي: أدى تضخم النفقات المطلوب رصدها، من أجل الاستجابة لمنطلقات البنى التحتية، والتجهيزات القاعدية التي تستدعيها البيئة الريفية، إلى تعثر مسار بعث تنمية

⁶⁵ د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص. 329.

مقتدرة، حيث تشير في هذا الإطار تقديرات المخططين، في عدد من دول أمريكا اللاتينية المثمنة لهذا المسعى، إلى أن تكاليف كهربية الريف تفوق بكثير تكاليف تزويد الأحياء المتخلفة بالمدن بها، وهو ما أدى في نهاية المطاف، إما إلى عجز الكثير من الدول عن تبنيه، أو العمل على تخصيص البرامج التنموية وحصرها في الغايات الاقتصادية البحتة⁶⁶. الأمر الذي أدى لتحويلها في كثير الأحيان، إلى مجرد مشروعات نموذجية فقط.

➤ **الافتقار لإطار تشريعي منظم للعمالة الريفية:** فجهود تحسين الإنتاجية الزراعية، تظل تفتقد لتشريعات جادة ومنظمة لأداء العمالة الريفية، حيث يتضرر كثير أولئك الذين لا يملكون أرضا من جراء، عدم وجود شبكات للحماية الاجتماعية، والصحة والسلامة المهنيين، وكذا غياب عقود عمل واضحة ومصنفة، إلى جانب العمل بعيدا عن المعايير الدولية المتفق عليها، مع عدم وجود ضوابط وسلم منصف للأجور يحكم هذه العلاقة، حيث يتقاضى الكثير من العمال أجورا متدنية، لا تكفي حتى لإطعام أسرهم، كما أنها تظل غير مضمونة على المدى البعيد⁶⁷.

➤ **الاستغلال السياسي:** كثيرا ما يتم تدجينها بعدد من الاعتبارات الايديولوجية والمثالية، من قبل الصفوة السياسية والعسكرية الحاكمة، من أجل أن حشد تأييد جماهير المستضعفين، وتكسب ود ورضا كتل الفلاحين العطشى للعدالة عنها، وذلك في سعيها لتوطيد دعائم الحكم وبسط هيمنتها سريعا على كافة وجوه الحياة فيه، الأمر الذي جعل مفعولها ينتهي عند هذا الحد، في ظل افتقادها لإجراءات تكميلية تعزز المكتسبات التنموية، وتنزع بها نحو المزيد من الرفاه الاجتماعي

➤ **اعتصار فائض الاقتصاد الزراعي:** كما أن الفائض الاقتصادي المحقق، عقب تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، لم يستخدم منه إلا شذرات بسيطة لتنمية الإنتاج الزراعي، وجرى في مقابل ذلك التركيز على توفير الغذاء الرخيص بالمدن، كعامل جوهري في تهدئة التوترات الحضرية، والإبقاء على أجور الصناعية منخفضة، بما يكفي لجذب المستثمرين المحليين والأجانب⁶⁸. ومن هنا ظلت قدرته على خلق المزيد من فرص الدخل محدودة، على ما يجره ذلك من مشاكل داخلية و خارجية.

1.2.3.1.4. **الوضع الراهن للتنمية الزراعية:** وعلى الرغم من الإعلان عن وفاة التنمية الريفية في سبعينات القرن الماضي، وقلة الجهود التي بذلت في حقبة الثمانينات لتنفيذ هكذا برامج، بعد أن برهن واقع التجربة العالمية عن قصور الأفكار التقليدية، التي لم تجدي نفعا طوال السنوات الثلاثين الماضية، أين انخفض دعم الزراعة في البلاد النامية، والتي وجدت نفسها مجبرة على تحرير زراعتها، تحت ضغوط كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما تم تخفيض نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الزراعة من 13% إلى 3.4% بين عامي 1980-2004 أي من 2.63

⁶⁶ . برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 57.

⁶⁷ . مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، دراسة ثمانية للجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان والمعنية بتعزيز حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، الدورة الثامنة، جنيف، 20-24 فبراير 2012، ص. 16.

⁶⁸ . د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص. 328-331.

مليار دولار إلى 1.9 مليار دولار. إلا أن إفرزات الواقع المعاصر لم تشجع على هكذا منحى، حيث شارف حسب تقرير الفقر الريفي الصادر في سنة 2001، عدد الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعملون فيها 75% من أصل 01 مليار/ن يعانون من الفقر المدقع في العالم، ويمثل صغار الملاك الذين يعتمدون على الزراعة لكسب رزقهم 50% من جياع العالم، في حين تعود النسبة الباقية إلى الأسر الغير مالكة للأراضي، والتي يعمل أفرادها كمزارعين بأجور بخسة. الأمر الذي مكنه من أن يعود، ليحتل مكانته في صدارة جدول الأعمال الدولي منذ عام 1996 تقريبا، حيث جرى التأكيد عليه عدة مرات، آخرها ضمن مؤتمر "للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية"، والمنظم برعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وحكومة البرازيل في مارس 2006، أين اعترفت 95 دولة بأن أهم السبل لضمان إعمال الحق في الغذاء، هو إجراء إصلاح زراعي لضمان حصول المجموعات الضعيفة على الأرض، واعتماد أطر قانونية وسياسات لتشجيع الزراعات التقليدية والأسرية⁶⁹. وذلك لمعالجة هذه المشكلة التي تزداد تفاقمًا عامًا بعد الآخر، في ظل الأزمات المختلفة التي تعصف بالعالم.

1.2.3.1.5. نماذج منها: خاضت الكثير من البلاد النامية غمار هذا الخيار، وأدرجت أنشطته

ضمن خططها الإنمائية، وذلك بهدف النهوض بالقرى والأرياف، ومن ذلك نورد النماذج التالية:

أ. **زيمبابوي:** وقد أتاحت زيمبابوي من خلال تجربتها، الفرصة لأول مرة للسكان بامتلاك البيوت التي يسكنون فيها، وبتقديم المساعدات والقروض بفوائد رمزية جدا، وذلك بهدف إعادة النشاط الزراعي للأرياف، التي تشكو من الإهمال الكبير على جميع المستويات. وقد أظهر هذا النهج القائم على المساعدة الذاتية تأثيره الإيجابي الكبير على سياسة الإسكان القومية، وأسترعى اهتمام كل الحكومات والمنظمات في العالم العربي وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، طبقا لما جاء في تقرير الأمم المتحدة الصادر في سنة 1990 حول الهجرة المعاكسة⁷⁰.

ب. **السعودية:** وتعد السعودية من بين الدول العربية التي دعمت هذا الخيار، وذلك عبر تامين جهود بنك التسليف الزراعي، ودفعه لتقديم قروض للمزارعين والصيادين والرعاة، وذلك لمساعدة الأهالي وتشجيعهم على الاستمرار في المهن المتأصلة في مناطقهم، ونفادي انقراض الكثير من المهن الغير مدعومة وتوسيع نشاطاتهم، والاهتمام ببعض المناطق الزراعية التي يفيض إنتاجها عن حاجة المنطقة، عن طريق شراء إنتاجها ومن ثمة بيعه في الأسواق الدولية، كما تم عمله مع محصول التمر الذي أصبح يباع في الأسواق الإفريقية، مع مراعاة عدم فصل السكان عن مصادر رزقهم، وأماكن النشاطات التي يقومون بها، من مراعي ومزارع ومناطق شجرية، وبمعنى آخر أن تكون الأفضلية لتوفير مشاريع إسكانية تنموية في المناطق الزراعية والرعية⁷¹.

⁶⁹ مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص. 14.

⁷⁰ د. صبحي محمد فنوص، دراسات حضرية: مدخل نظري (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994)، ص. 149.

⁷¹ د. مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص. 241.

1.2.3.2. التنمية الإقليمية: في سياق مواجهة التحضر المرضي، وطغيان العمران العشوائي وغيرها من المشاكل على المشهد الحضري، اتجهت الجهود للتفكير في خيارات وقائية أخرى، من شأنها تعزيز خيار التنمية الريفية، وذلك بالعمل على تطوير أقطاب إقليمية جديدة، تكون دعامة للحياة الحضرية فيها، وتساعد في تصفية الحجم المرضي للمدن الكبرى.

1.2.3.2.1. المفهوم والنشأة: وتعرف كذلك بسياسة الخلطة والتكثيف الحضري، والتي تقوم على إحلال مشاريع التنمية المستقبلية، خارج نطاق الأقاليم التي تشهد تشعب سكاني، وذلك عبر تقديم التحفيز والدعم للتوجه نحو الاستثمار في أقاليم معينة (داخلية، صحراوية...) في مقابل وقف كلي لبرامج التعمير، وعمليات التوطين الاقتصادي فيما عداها، من دون أن يعني ذلك القضاء على المكانة الجيوستراتيجية لها، بل إعادة هيكلة وتوزيع الخارطة الإقليمية، حيث تصبح هذه المدن أقطاب تنمية طبيعية، ووسيلة لإرساء التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة. وهو الخيار الذي تعود بداياته الأولى إلى مطلع القرن العشرين، أين تم اعتمادها كردة فعل للمشاكل العمرانية التي كانت تعانيها، مراكز كبرى المدن الأوروبية آنذاك ككلندن، باريس وعدد من الدول الأخرى⁷². أما في البلاد النامية، فقد أدى صعود هذا المفهوم، والترويج الذي حظي به من طرف طائفة من الباحثين، إلى تهمين أهميته وتحوله وكأنه الخيار الوحيد المتاح أمامها، لمجابهة طغيان العواصم وتنمية الأقاليم، حيث ظهرت في بادئ الأمر الإقليمية الحضرية، غير أنها ما لبثت أن أدت إلى ظهور الإقليمية الاقتصادية، والتي هدفت لإرساء معالم تنمية، تتناسب مع مكونات كل إقليم، وذلك قبل أن تظهر الإقليمية السياسية، والتي سعت لتدعيم الحكم المحلي، باعتباره علامة على الهوية السياسية، والتي تهدف لتحقيق الوحدة من خلال التنوع⁷³.

1.2.3.2.2. أهمية هذا الخيار ومتطلباته: تكمن أهميته هذا المسعى، في قدرته على الحد من أثر الجاذبية العالية، التي تمارسها العواصم السياسية والاقتصادية على السكان، مع خلق مناطق جذب حقيقية لإدارة (الخدمات، النقل...)، حيث تشير في هذا الإطار، الدراسات التي عكفت على مقارنة هذا الخيار، في عدد من الدول المتقدمة التي سبق لها وأن أخذت به، إلى أن معدلات زيادة سكان المدن بها قد سجلت تناقصا كبيرا، حتى أن البعض قد عدها من المدن المتوسطة والصغرى⁷⁴، وذلك فضلا على أنه يسمح بقيام شراكات، بين مختلف البلديات والمقاطعات الإقليمية الجديدة. غير أن التوصل إلى تحقيق ذلك، يستوجب مراعاة توفر جملة الاعتبارات، ك:

أ. الحرص على أن تخطط على أسس سليمة، حتى لا تكون بمثابة نمو عشوائي لا يخضع لأي قواعد تحكمه أو تنظمه، بما يجعل منها مناطق جذب لمن تضيق بهم المدن الأخرى.

ب. إيلاء الاهتمام الكافي بمعايير توقيت الانجاز، التنبؤ، وإعداد الخطط والتنفيذ... وذلك لما لهذه المعايير من أهمية في إنجاح هذا الخيار.

⁷² د. عبد الرؤوف الضيع، مرجع سابق، ص. 223.

⁷³ د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 373.

⁷⁴ د. عبد الرؤوف الضيع، مرجع سابق، ص. 227.

ت. إيجاد علاقات منظمة بين الأقاليم، من خلال ربطها بالمراكز والمستوطنات المتاخمة لها.
ث. ضرورة توفرها على مختلف البنى والتجهيزات القاعدية، حتى لا تصبح مناطق هجرة تمتلئ بالمباني وتفقر بالبشر، كما حصل في الكثير من التجارب الحديثة⁷⁵.

ج. مطلب التوازن هذا ينبغي أن يدرس في نطاق ككل، وذلك حتى لا يكون تحقيق التنمية في إقليم ما، سبب في خلل قد يعاني منه إقليم آخر، لم يتح له نفس القدر من الاهتمام بتنمية موارده.
1.2.3.2.3. أنواعها: تتخذ سياسات التوازن الإقليمي غالباً نوعين، وهما:

أ. النوع الأول: ويتمثل في إنشاء مدن جديدة تلحق بالأقاليم القائمة فعلاً، وتعد بمثابة امتدادات طبيعية، تستطيع استيعاب كافة الأنشطة، وامتصاص الفائض السكاني الذي قد تعانيه بعض الأقاليم⁷⁶.
ب. النوع الثاني: ويقوم على تدعيم المدن ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، أو المتموضعة في الأقاليم الداخلية والنائية، وذلك عبر تحريك دورة الحياة فيها، من خلال تحفيز نموها لكي تتمكن من لعب دورها، وممارسة تأثيرها وإغرائها على سكان باقي الأقاليم، وذلك لتحقيق التوازن الإقليمي وحل مشكل التضخم والبؤس في المدن الكبرى⁷⁷. دون أن يكون هناك تعارض، في استخدامهما معا من طرف أي دولة، إذا ما تيسرت لها الموارد المالية الكافية، والتخطيط والتنظيم الإداري والسياسي الكفاء... ذلك أن تعزيز مقدرة المجمعات الصغرى، وكذا إنشاء المدن الجديدة من شأنه أن يساعد أكثر، في تحريك النمو من خارج المدن العملاقة.

1.2.3.2.4. تقييم سياسة التوازن الإقليمي: رغم التسليم بصعوبة حل مشكلة السكن العشوائي في ظل غياب سياسة تنمية إقليمية، إلا أن نجاح هذا الخيار يبقى رهين بمدى قدرة القائمين عليه في تثمين وإثراء مزاياه، وتحجيم مساوئه التي أثارها العديد من المختصين، والموضحة أدناه:

أ. مزايا التوازن الإقليمي: وتتجلى فيما يلي:

➤ إكساب كل إقليم شخصية مستقلة (حضرية، اقتصادية...) عما سواه داخل الدولة الواحدة.
➤ تحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات والتجهيز وفرص العمل والسكن وباقي متطلبات الحياة.
➤ تخفف من حجم الأعباء التي ترهق كاهل الحكومات، حتى لا يشتد عليها الضغط عليها أكثر فتنوء بالأعباء وتفقد كفاءتها، ذلك أن الإقليمية تنقل السلطة إلى حيث تنتمي وإلى حيث ينبغي⁷⁸.
ب. مساوئه: ومن السلبيات التي طبعت جهود البلاد النامية، التي راهنت على هذا النهج، نذكر:
➤ كثيراً ما تتحول الأقاليم الجديدة إلى ضواحي للعاصمة الأم مما يزيد من حجم أعبائها، وبذلك يصبح ضمور المدن الإقليمية المنشئة حديثاً مرادف لاستمرار تضخم العاصمة، وفي أكثر الحالات سخرية تصبح العاصمة هي الدولة أو تكاد.

⁷⁵ . سعيد علي خطاب علي، مرجع سابق، ص. 121.

⁷⁶ . د. محمود الكردي، مرجع سابق، ص. 169-170.

⁷⁷ . أ. د. فاعور، علي، مرجع سابق، ص. 22.

⁷⁸ . د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 334.

➤ الكثير من التجارب تؤدي لنشوء نمو غير متوازن، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعجل بنجاح بعضها، وتحويل الأخر لمناطق معزولة تشوبها مظاهر الفقر.

➤ تعثر مسار التخطيط الإقليمي، ومسائل التنسيق والشراكة ما بين الأقاليم، وعجزه عن تجاوز العقبات البيروقراطية والسياسية، الأمر الذي يؤثر على تحقيق الانسجام السوسيواقتصادي والبيئي⁷⁹.

➤ صعوبة خلق استثمار اقتصادي حقيقي، قادر على توفير فرص العمل الجادة، جراء عوامل عديدة يتقدمها عزوف المستثمرين، ضعف البنية التحتية، إشكالية العقار والعقار الصناعي... وهو ما يعني إصابة المشروع بمقتل، وتحويله إلى مناطق توسع عمراني إسكاني جديد فقط.

➤ لا يمكنها سوى امتصاص جزء محدود من فائض الزيادة السكانية، الأمر الذي يجعلها تمثل جزء فقط من عملية التوازن المنشودة، وهي إعادة التوزيع السكان وليس العملية كلها⁸⁰.

1.2.3.2.5 نماذج منه: وقد شهد هذا الحقل اقتحام عدد كبير من دول العالم النامي له، وفقا

لما تبديه البيانات التوصيفية المتوفرة في هذا الإطار، والتي يمكن لنا الاستدلال ببعضها التالي:

أ. **التجربة المصرية:** بدأت التطبيقات الأولى لها في منتصف السبعينات، كواحدة من جبهات العمل المكثف التي تم فتحها، لمواجهة المشاكل المرتبطة بالتخلف وآلياته، والتي انعكست بوضوح في تدهور بيئة العمرانية للمدن المصرية، حيث تم استخدام المدن الجديدة كأدوات فعالة لتوجيه التنمية في البلاد، من خلال الطريقة التي تم بها الإعداد لها كمستقرات متكاملة ومستقلة، والتي تمكنها من أن تساهم في توطين الزيادة السكانية الحضرية، المتوقع حدوثها في أفق نهاية الألفية الماضية، والتي قد يتجاوز حجمها 16 مليون نسمة، حيث تم تحديد نحو 12 مستقرة جديدة، خارج النطاق التقليدي لوادي النيل، توزعت ما بين أقاليم الإسكندرية، القاهرة، والمناطق الصحراوية. وهي الآن في مراحل متباينة من التنمية العمرانية، يطبعها كبر حجم أعداد السكان المستهدف الوصول إليها، والمتراوح ما بين المائة ألف والمليون نسمة بكل مدينة، مع محاولة دعمها بقواعد نشاط الاقتصادي المتكامل والمختلط، في محاولة لتوفير البيئة المعيشية المتكاملة⁸¹.

ب. **التجربة البرازيلية:** خاضت أولى تجاربها في هذا الإطار، من خلال تجربتها الرائدة في مجال إنشاء العاصمة الجديدة برازيليا، والتي أبدعتها أيدي المعماري الشهير أوسكار نيماير، وتجدد السعي مرات أخرى كثيرة بعد ذلك، وفق نماذج مشابهة لسابقتها أو مختلفة عنها في تفاصيل التدخل، إحداها كانت في إقليم مدينة كوريتيبيا، والتي نجحت في توجيه سكانها نحو المناطق المتاخمة للمدن من خلال إتباعها للنهج الوقائي، وذلك بغية التخفيف من وطأة الاكتظاظ والاحتقان الذي شهده مركز المدينة، وكذا تحسبا للنمو الذي ستشهده المدينة في المستقبل⁸².

⁷⁹ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة سكان العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 187-189.

⁸⁰ سعيد علي خطاب علي، مرجع سابق، ص 121.

⁸¹ د. السيد محمد التوني ود. نسيمات عبد القادر، "إحياء الحارة: وحدة تخطيطية أساسية مصرية"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الثالث للمعماريين المصريين حول: إيواء من

لا مأوى لهم (القاهرة: جامعة القاهرة، أبريل 1987)، ص. 18.

⁸² برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة سكان العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 187.

1.3.1. التعاون الدولي: أدى النمو المفزع لظاهرة السكن العشوائي في العالم، وارتقائه لمصاف كبرى المشاكل العالمية التي تتحدى الحل، إلى جانب مشاكل المجاعة، الحروب، البيئة... إلى إيلاء المجتمع الدولي هذه المسألة المزيد من الاهتمام، بما يتناسب مع ما تمثله من تداعيات سلبية، من خلال تكثيف الجهود وشحن الهمم وتعبئة المساعدات السياسية والاقتصادية، وذلك وفقاً لإستراتيجية تشرف على رعايتها منظمة الأمم المتحدة وكبار المانحين في العالم.

1.3.1.1. مقومات التعاون الدولي: يستند التعاون الدولي في مساعيه للمساهمة في التعجيل بمساعدة وإفادة البلاد النامية، بخبراته وإمكانياته من أجل القضاء على هذه الظاهرة، على جملة من الدوافع المحركة لهذا المسعى، وذلك في ضوء الإستراتيجية الحديثة للتعاون التي تم الأخذ بها، من أجل تحقيق جملة المقاصد التي من شأنها تفعيل آليات التصدي المنتهجة، والتي سيتسنى لنا التطرق إليها في هذا الجزئية من الدراسة.

1.3.1.1. مفهوم ودواعي التعاون الدولي: يأخذ شكل عهد أو التزام ما بين البلدان المانحة والمنظمات الدولية العاملة في هذا الإطار، والبلدان النامية المعنية بإعمال الحقوق الأساسية كالغذاء، السكن، الرعاية الصحية... شريطة قيامه على الارتضاء الحر لجميع الأطراف، وفقاً لما تشير إليه بنود العهد الدولي لحقوق الإنسان ولا سيما المادة 11(1) منه. ويتم الالتجاء لطلب الدعم والتعاون الدولي من الدول الأطراف، وذلك سواء في شقه التقني الاستشاري أو المادي المالي، في حالة تعذر الإمكانيات المحلية لدولة ما، فيكون مناسباً حينها تقديم طلب الحصول على هذه التعاون وفقاً للمواد 11(1) و(22) و(23) من ذات العهد⁸³. وهو الذي اتخذ في بداياته من المبررات الإنسانية والالتزام الأخلاقي، مرجعية أساسية له يتم تسويقها في أروقة المؤتمرات الدولية المنعقدة في هذا الشأن، وذلك قبل أن تطرأ جملة من المستجدات على المشهد الدولي، منذ منتصف الثمانينات، والتي دفعت لمراجعة هذه الأطروحات وإسقاط المصادقية عنها، بعد أن باتت الإرهاصات الناجمة عن التحديات العالمية، عابرة للحدود الإقليمية والجغرافية، سواء ما تعلق منها بالهجرة الغير شرعية، أو النشاط المستقل لتجارة المخدرات، أو الإرهاب والتطرف الديني المهدد للاستقرار هذه للدول... وهو ما جعل من التعاون الدولي، ينتقل من البعد الأخلاقي إلى البعد الاستراتيجي، الحريص على تفادي تفاقم الأوضاع الإنسانية أكثر، في كل ما يتصل بالشأن السوسيواقتصادي فيها (بطالة، سكن هش، أمية، مجاعة...) حيث تعززت الحاجة للتعاطي مع هذه الظواهر في أوطانها، والبحث عن تفعيل قدرات هذه البلاد، الأمر الذي جعل منه الغطاء الساتر للمخاطر المحدقة بالعالم الصناعي.

1.3.1.2. التوجه الحديث في إستراتيجية التعاون الدولي: سجل التراجع عن الخيار القائم على تقديم المساعدات المالية المباشرة، والتحول نحو أعمال مفهوم "الحق في التنمية" كتصور حديث جرى التحضير له، عبر سلسلة من المداولات التي اشتركت فيها المنظمات الغير حكومية، الوكالات

⁸³. مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، الحق في السكن الملائم: التعليق العام رقم 4، الدورة 6، نيويورك، 1991، ص. 06.

الإنمائية، والهيئات الأكاديمية... إلخ، وذلك منذ أوائل العشرية السابعة من القرن الماضي، وذلك قبل أن تتم عملية المصادقة عليه من قبل لجنة حقوق الإنسان، وذلك في قرارها (4-د-35) المؤرخ في 02 مارس 1979، ليتم بعدها العمل على صياغة مشروع الإعلان عن الحق في التنمية، والذي شهد في سنوات لاحقة العمل على زيادة التوافق حوله، في عدد من المؤتمرات الدولية، كالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمنعقد بفينا سنة 1993، ومؤتمر ريويديجانيرو بشأن البيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة، وإعلان القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكونهاغن... لينتقل المجتمع الدولي بذلك إلى بحث كيفية إعمال هذا الحق، بعد أن بات يسري على كل البلدان، ومؤسسات المجتمع الدولي، لا سيما الوكالات المانحة الرئيسية، كجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الوكالة البريطانية للتعاون الدولي، الوكالة السويدية للتنمية الدولية، الوكالة الكندية وغيرها من الوكالات الإنمائية الدولية، والتي قامت بإعادة صياغة برامج تعاونها الإنمائي، وفقا لمبادئ تشجع الحق في التنمية، كما تواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، كممثل لهيئة الأمم المتحدة حوار مع الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي... بغية مراعاة هذا الحق في البرامج والمشاريع التي تمويلها⁸⁴.

1.3.1.3. أهمية التعاون الدولي ومقاصده: ويأتي الرهان على تفعيل خيار التعاون الدولي

ضمن مساعي القضاء على السكن الهش، انطلاقا من الأهمية التي يحوزها والمقاصد التي يتوخاها من وراء ذلك، وهي التي تتمثل فيما يلي:

1.3.1.3.1. أهمية التعاون الدولي: تشدد المادتان (55) و(56) من الميثاق الدولي، واللذان تتعهد

بموجبها الدول الأعضاء، بأن تقوم بما يجب عليها من عمل مع الهيئات الدولية لإدراك ما يلي:

❖ تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، من خلال النهوض بعوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

❖ تيسير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، إلى جانب

تعزيز التعاون في أمور الثقافة ومسائل التعليم...

❖ أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية بلا تمييز بسبب الجنس أو

اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات⁸⁵. وهو ما يعني أن التعاون الدولي لا يحل المشاكل، بل يستهدف توفير الدعم اللازم وإقامة الأوضاع المناسبة، لاستعادة الأفراد والمجتمعات القدرة على العمل، وإعادة البناء قدراتهم على المجابهة واحتواء الموقف، ومن ثمة تحديد مسار تحسين كافة الأوضاع المعيشية في البلدان التي تعرف الأزمة.

1.3.1.3.2. مقاصد التعاون الدولي: تتحدد المقاصد المتوخاة من وراء هذا التعاون في:

أ. رصد الواقع وتطورات: ومن التحديات الرئيسية التي تعوق الجهود الدولية، هو ندرة البيانات

المصنفة على المستويين الحضري ودون الحضري، ولا سيما في البلدان التي تتسم بسرعة الانتشار

⁸⁴ د. بلقاسم العباس، "المساعدات الخارجية من أجل التنمية" جسر التنمية 78 (الكويت: المعهد العربي للنخطيط بالكويت، 2008)، ص. 1-5.

⁸⁵ لجنة حقوق الإنسان، دراسة عن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في تنفيذ الحق في التنمية، الدورة 56، جنيف، سبتمبر 1999، ص. 14.

الحضري، فالأساليب المتبعة في جمعها لا زال يغلب عليها الطابع التقليدي، كما أنه كثيرا ما تنجح إلى حجب المدى الحقيقي، لظواهر للفقر وتكون الأحياء العشوائية في مناطقها الحضرية، وهي التي يفترض فيها أن تتناول كل ما له صلة بالواقع المزري، الذي يزرح تحته ملايين البشر، من خلال:

❖ التحديد الدقيق لأعداد السكان المقيمين داخل المستوطنات وأعداد المقيمين خارجها.

❖ التعرف على اتجاهات الهجرة الداخلية والتحضر.

❖ خصائص الوحدات السكنية من حيث عدد الغرف، مصادر مياه الشرب، الصرف الصحي.

❖ خصائص المباني السكنية من حيث نوعها، ومدى توفرها على ماء الشرب، الكهرباء...

❖ خصائص السكان، حيث يتيح التعداد مؤشرات عن: الحالة التعليمية، والاجتماعية والعملية...

❖ التعرف على التركيب العمري للسكان، حيث يعد هذا البيان مهم جدا في تقدير نسب الشباب

المستهدف، استيعابهم في العمل، التعليم...

❖ التعرف على مستويات الإنجاب والوفيات من خلال تحليل الهرم السكاني⁸⁶. والأمل معقود

اليوم، على أن تتعدى تلك الدراسات بالبحث والتحليل، مرحلة التحديد الإحصائي والتوصيفي، حيث من شأن ذلك أن يساعد في اقتراح الاستراتيجيات اللازمة، لإعادة تخطيط وتطوير بعض المناطق العشوائية، وإزالة البعض الآخر الذي يشكل خطرا محدقا بأمن المجتمع واستقراره.

ب. التمويل المالي: يشكل حجر الأساس في إستراتيجية التعاون الدولي، نظرا لدوره في إعلاء

شأن الجهود الدولية، الموجهة تلقاء الدفع بمسار التنمية ومحاربة الفقر، وما يتصل بهم من ظواهر اجتماعية مرضية، أو إبقائها مجرد أمانى طيبة، الأمر الذي جعل منه مطلب ملح، ومحور استغاثة أطلقتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجددت الدعوة لكافة الدول الأعضاء فيها، بوصفهم المصدر الرئيسي للتمويل، وذلك بغرض توسيع قاعدة المانحين، والتشجيع على زيادة حجم المساهمة المدرجة في هذا الإطار، وذلك من أجل الانتقال من تخصيص ما نسبته 0.5%، إلى 0.7%، كحد أدنى من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة، على أن يتم تخصيص 5% من المساعدات المحصلة، لأغراض تهيئة الظروف المفضية إلى توفير المأوى الملائم لأكبر عدد ممكن من الأشخاص⁸⁷، وهو المطلب الذي حققه المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية، والذي انعقد في مارس 2002 بمدينة مونترالي⁸⁸.

ت. نشر وتعميق الوعي: كما تحرص جهود الدولية على تعميق الوعي، لدى واضعي السياسات

الإنمائية، وصانعي القرارات والمستشارين وغيرهم من الجهات الفاعلة في منظومة التنمية الحضرية في البلاد النامية، بمقدار الحاجة لضرورة إعمال تنمية إقليمية أكثر توازنا، في المناطق الريفية الحضرية، والتأكيد على ايجابية روابط التنمية الحضرية-الريفية، والتحضر المستدام، وقابلية أن تعمم الممارسات والسياسات السليمة، بشأن العلاقات الإنمائية الحضرية-الريفية التي تتبادل المنافع، والتي

⁸⁶ د. مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص. 39-40.

⁸⁷ مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص. 06.

⁸⁸ د. بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص. 7.

يمكن إعادة اقتباسها وتكرارها في بلاد أخرى، وأثر ذلك فيما بعد على تدني معدلات الهجرة والتوطن العشوائي... وتأكيد ذلك وترجمته عمليا خلال السنوات الأخيرة، بدت في مبادرة برنامج المونل للأمم المتحدة، لعقد اجتماعيين دوليين لتقاسم التجارب، وتعميم الدروس المستفادة بشأن هذه القضايا، حيث عقد الأول والمعني "باستراتيجية التحضر المستدام" في نوفمبر 2003 بولاية ويهاي الصينية، والثاني حول "نهج الروابط الريفية الحضرية حيال التنمية" في أكتوبر 2004 بنبروبي، أين نظر في:

➤ الانفصام الغير مبرر بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية في عمليات التنمية الوطنية.

➤ التبعات البيئية الناجمة عن العلاقة الإنمائية الحضرية الريفية.

➤ تدليل العوامل الخارجية السلبية، والتخفيف إلى أدنى حد من الثغرات القائمة، بين المناطق

الحضرية والمناطق الريفية، من حيث فرص ومصادر كسب الدخل⁸⁹...

ث. التدريب وبناء القدرات: ويعتبر من أبرز المرامي المستهدفة من وراء التعاون الدولي، حيث

يعد الرصيد الخبراتي الواسع، والإمكانيات والمؤهلات البشرية والفنية الكبيرة، التي تحوزها العديد من المؤسسات الدولية المختصة، بمثابة معين لا ينضب من المعارف التي يمكن الاستعانة بها، وذلك بعد أن باتت السياسات الحديثة للتعاون، تميل للعمل على بناء القدرات المؤسساتية لهذه البلاد، ونقل الخبرات إليها، من خلال خدمات الخبراء الإقليميين العاملين على هذه البرامج، فضلا عن تمكينها من الحصول على الاستشارة في مختلف أنواع المشاريع، وتعزيز مقدره مراكز التدريب الحكومية والغير حكومية، على إتباع مناهج مماثلة، الأمر الذي سيسفر عن آثار ايجابية في المدى المنظور، حيث يصبح وبصورة تدريجية عدد متزايد من هذه الدول، يمكنه أن يراهن على إطاراته المحلية وقدراته الخاصة، في مجال إدارة وتنفيذ كل ما يتصل ببرامج التنمية الحضرية، وهو ما يسمح بالتحكم في عملي الوقت والتكاليف⁹⁰، وذلك وفقا لما تؤكد لنا العديد من الشواهد المسندة، والتي نذكر من بينها "برنامج المياه للمدن الإفريقية"، والذي شهد إشراف كل من مونل الأمم المتحدة، والمعهد الدولي للبيئة الأساسية والهيدروجيا والهندسة البيئية، وشبكة المياه والتصحاح الدولية، على برنامج تدريبي موجه خصيصا إلى المهنيين الأفارقة، في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية الحضرية، مع تركيز أكبر على إدارة الطلب على المياه، وإدارة نوعية المياه. والشأن ذاته بالنسبة للمشهد الكيني، الذي عرف مشاركة كل من مونل الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للسلطات المحلية، مع رابطة الحكم المحلي، في وضع إطار إستراتيجية وطنية لبناء قدرات الحكم المحلي في هذه البلاد⁹¹.

ج. بناء الشراكات: يحرص المجتمع الدولي من خلال مساعيه، إلى زيادة تطعيم التعاون بالمزيد

من التحالفات، وذلك من خلال السعي لإبرام المزيد من اتفاقيات الشراكة، على المستويات المحلية

⁸⁹. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المرحلي (مرجع سابق)، ص. 15.

⁹⁰. سالاس رافائيل، المساعدات السكانية العالمية: العشر سنوات الأولى، تر. عاكف أبادير النحال (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1981)، ص. 235.

⁹¹. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية

خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الدورة 19، نيروبي، مايو 2003، ص ص. 17-20.

والإقليمية وحتى الدولية، والتمكين لقيام أشكال جديدة من التعاون، الذي يتسع ليضم: المجتمع المدني، المؤسسات الخاصة، المجالس المحلية، المنظمات المهنية، الحكومات، والمؤسسات العمومية... حيث يتم عن طريقها التوصل لتعزيز ودعم التعاون الفني، من خلال التمكين من تدفق الخبرات، من أجل تأكيد المعرفة وتطوير المؤهلات الوطنية، وذلك عن طريق الاستفادة من الخدمات الاستشارية، إجراء البحوث، تنسيق الجهود، تصميم البرامج واستراتيجيات العمل... مثلما كان عليه الأمر بالنسبة النموذج الفلبيني، والذي عرف قيام كل من مجلس الإسكان والتنمية الحضرية في الفلبين، وإدارة الحكومة المحلية والداخلية، واتحاد المحرومين من المأوى، ورابطة مدن الفلبين، ومؤسسة فقراء المناطق الحضرية، والفريق الاستشاري للمأوى، والجهات الدولية المانحة، في إطار إنجاز جهود الحملة العالمية لضمان الحياة، والحملة العالمية للإدارة الحضرية، بوضع جدول أعمال وطني شامل، واتخاذ العديد من الإجراءات في مجال التنفيذ، وهي الجهود التي تم استكمالها من قبل مؤسسة الرئاسة الفلبينية، والتي أعلنت عن تخصيص الأراضي غير المستغلة لصالح فقراء الحضر، وتوزيع كل ذلك باتفاقية موقعة مع السلطات المحلية وممثلي المجتمع المحلي⁹².

ح. توثيق ونشر أفضل الممارسات: صدرت أول دعوة لاعتمادها، خلال أعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، وذلك باعتبارها وسيلة للتعريف بالتجارب الناجحة، في مجال تحسين ظروف المعيشة على نحو مستدام⁹³، على ما يجره ذلك من فوائد أخرى، كتعزيز مكانة وأهمية الإجراءات المتبعة، وتحفيز الطاقات والموارد المحلية الرسمية وغير رسمية، للمضي في هذه الخيارات وإعادة تكرارها في بيئات أخرى، إلى جانب حفظ الأمل في إمكانية التقدم وإحراز النتائج المرجوة على الصعيد الدولي، وذلك من خلال التركيز على الرصد والمتابعة المستفيضة، ودراسة حالات البرامج والمشاريع المنفذة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، واستنباط أفضل الممارسات والنماذج المتعلقة بمسائل الإدارة الحضرية، دور المنظمات الغير حكومية، سبل الحصول على المأوى، ضمان الحياة، الخدمات الأساسية والحد من الفقر...⁹⁴ وهي الممارسات التي فاق عددها الإجمالي 2700 ممارسة، وجرى توزيعها على 140 بلد فيما بين (1996-2006)⁹⁵.

1.3.1.4. أنواع التعاون الدولي: عرف التعاون الدولي منذ سنوات طويلة، تداول صيغتين

رئيسيتين لا زال يجري العمل بهم إلى غاية يومنا هذا، وهما:

أ. التعاون المؤسسي: وهو تعاون مسند من قبل الهيئات الدولية، النشطة تحت لواء الأمم المتحدة وغطائها السياسي والقانوني، وذلك إلى جانب المنظمات الغير حكومية الأخرى كالصليب الأحمر، الاتحاد الدولي للمعماريين، وكذا عدد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية... حيث يغلب على

⁹². مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، استراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى المساعدة للفقراء (مرجع سابق)، ص. 12.

⁹³. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول المستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص. 07.

⁹⁴. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المرحلي (مرجع سابق)، ص. 25.

⁹⁵. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول المستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص. 07.

هذا النمط من التعاون الصفة أو الطابع التقني، وذلك بما لها من باع طويل وإمكانات فنية وبشرية، تؤهلها لإدارة الأزمات وتجنيب التعاون إزائها، وذلك بدلا من التدخل المباشر ضد مظاهر التمييز والإقصاء. ومن صورته الحديثة اليوم، نجد ما أصطلح على تسميته بمبادرة "تحالف المدن" والتي جرى إطلاقها بموجب اتفاق تعاون المبرم ما بين موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي في سنة 1999.

ب. التعاون الثنائي: ويقوم على التعاون الاختياري، الذي يمر عبر القنوات الرسمية، وتحكمه اتفاقيات مشتركة بين الدول المانحة وتلك التي تتادي بها، بهدف تحسين الوضع الإسكاني في الدول الفقيرة، والسعي إلى الخروج به من دائرة الانحطاط البيئي والإنساني، من خلال استهدافه بتنفيذ برامج وخيارات محددة في مداها الزمني والمالي. بصرف النظر عن أية إسهامات أخرى منها في صناديق الأمم المتحدة، أو غيرها من المنظمات الإقليمية، والتي تتحدد وفق دخل كل دولة. غير أن ذلك لا يبدو أنه كل الحقيقة، فهو غالبا ما كان أحد أشكال الصراع الناشب في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، بهدف احتواء أكبر عدد من دول العالم إلى سياستها، ومن ثمة توسيع نطاق المد والنفوذ الشيوعي والرأسمالي على حساب تبعية الدول الفقيرة. أما اليوم فهو يشغل حيز معتبر في إستراتيجية الدول الكبرى، باعتباره مدخل لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية هامة داخل هذه الدول، أي أنه ذا طابع مساعدة وربح متبادل في نفس الوقت⁹⁶، وذلك عبر تقديم وانجاز مشاريع في شكل هبات، بهدف الاستفادة من التمكين والظفر الصفقات الاقتصادية، كالتقريب عن الثروات الباطنية وغيرها، مثلما تقوم به الصين اليوم في دول إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال بناء منشآت رياضية مجانية، مدارس، مستشفيات.... وهو ما مكن الشركات الأجنبية العاملة في الدول المتخلفة، من أن تحقق أرباح تقدر حسب بعض الدراسات بحوالي 51.9 مليار دولار، وذلك خلال الفترة ما بين (1960-1970)، أي بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 5.2 مليار، أما في الفترة ما بين عامي (1971-1973)، فقد بلغت هذه الأرباح 12.9 مليار دولار، أي بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 4.3 مليار دولار، وارتفع في عام 1980 هذا الرقم ليصل إلى 13 مليار دولار⁹⁷.

1.3.2. البرامج والاستراتيجيات المتبعة: تركز جهود التعاون الدولي على طرح مجموعة من

المبادرات، والتي تستهدف تحويل النوايا الحسنة والإمكانات المتاحة إلى ممارسات فعلية، كما هو الشأن بالنسبة للبرامج التالية:

1.3.2.1. الحملة العالمية لضمان الحيابة: اتجهت الجهود الدولية في السنوات الأخيرة،

لإعادة إحياء جدول الإسكان مرة أخرى، عبر إطلاق حملة عالمية لضمان الحيابة الآمنة، واعتمادها كمدخل استراتيجي لتخفيض فقراء المناطق الحضرية، وإقرار حقوقهم في الحصول على مأوى مناسب. وهي التي تقوم على مناهضة كل أشكال الطرد التعسفي، والسعي الدعوب عبر عدد من السياسات، إلى توفير الحيابة السكنية الآمنة، والتي تتيح لسكان الأحياء الفقيرة، لأن يكونوا من

⁹⁶ . برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 460.

⁹⁷ . د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص. 359.

مواطني المناطق الحضرية، وتفجير إمكانياتهم لتحسين نوعية الحياة. حيث أستهل تنفيذها في سنة 2004 ببوركينافاسو البرازيل، والمغرب ... وذلك كتنويع لجهود الشراكة والتعاون التي رعاها موئل الأمم المتحدة، بين الدول الأعضاء والمنظمات الغير حكومية وإتحاد فقراء المدن، وغيرهم من منظمات ووكالات محلية ودولية، وذلك قبل أن يتوسع نطاقها تدريجيا نحو دول أخرى ككينيا، والتي عقد فيها حلقات عمل بشأن الأراضي، مع رابطة دول الكومنولث والمساحين واقتصادي العقارات.

1.3.2.2. الحملة العالمية للإدارة الحضرية: وتم إطلاقها بالموازاة مع الحملة العالمية لضمان

الحيازة، حيث أصبح المجتمع الدولي ينظر للإدارة الحضرية الجيدة، على أنها عنصر هام في خفض دائرة الفقر والتصدي له، وذلك من خلال العمل على دمج وتوجيه لجهود كل الشركاء الدوليين (فقراء الحضر، الحكومات، وكالات التنمية...) من أجل توفير الإرشادات الموضوعية، ومنهجيات تصميم وتنفيذ خطط وطنية، تعمل على تحويل مبادئ وأساليب عمل الإدارة، إلى خطط عمل مركزة، وبرامج لتحسين أحوال المستوطنات الغير رسمية، وتعزيز الاستراتيجيات الإنمائية التي تخدم الفقراء المناطق الحضرية، كما حدث بعد ذلك في عدد كبير من البلاد النامية، والتي يأتي على رأسها كل من: البرازيل، بوركينافاسو، إندونيسيا، المكسيك، المغرب، الفيليبين، السنغال، سيرلانكا، أوغندا⁹⁸...

1.3.2.3. تعزيز الحق في السكن الملائم: يتمتع الحق في السكن، والناتج عن الحق في التمتع

بمستوى معيشي كافي، بأهمية أساسية قياسا بالحقوق الاقتصادية السوسيوثقافية، التي سنها المجتمع الدولي، حيث جرى التأكيد على وجوب احترام هذا الحق، والتنصيب عليه في مجموعة واسعة من الصكوك الدولية*، والتي تعالج مختلف أبعاد الحق في السكن، والتي يبقى أبرزها المادة 11(1) من العهد الدولي، باعتبارها تمثل الحكم الأشمل ولربما الأهم، نظير ما تتطوي عليه من تأكيد، على صرف هذا الحق لكل الأفراد والأسر، بغض النظر عن أية اعتبارات تتعلق ب: السن، الجنس، الوضع الاقتصادي لجماعة ما، أو المراكز الاجتماعية أو أية عوامل أخرى من هذا القبيل. وقد كلل المسعى الدولي في النهاية، بمصادقة أكثر من 150 دولة على المعاهدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي بات بموجبها الحق في السكن محمي دستوريا في عديد دول العالم⁹⁹.

1.3.2.4. نداء الألفية: وهو عبارة عن وثيقة مرجعية، تحوي على صياغة نهائية لمجموعة

من 08 أهداف رئيسية، قابلة للقياس ومتصلة ومكملة لبعضها البعض، ويتولد عنها 18 غاية متفرعة بدورها إلى 48 مؤشر، والتي يتوخى المجتمع الدولي التوصل إليها في مسيرته التنموية، الساعية إلى دحر الفقر وإرساء قواعد نمو حقيقي، وذلك في أفق سنة 2015. وهو النداء الذي أبدت 189 دولة

⁹⁸. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (مرجع سابق)، ص. 17-18.

* وقد استطاعت لجنة المستوطنات البشرية هيئة الأمم المتحدة، أن تجمع قدرا كبيرا من المعلومات المتصلة بهذا الحق، فعلى مدار الفترة الممتدة ما بين سنتي (1979-1991)، نظرت اللجنة والهيئات السابقة لها في 75 تقرير تعالج الحق في السكن الملائم، كما خصصت يوما للمناقشة العامة لهذه المسألة في كل من دورتيها الثالثة (E/1989/22، الفقرة 312)، والرابعة (E/1990/23، الفقرات 281-285)، كما أحاطت علما بعيناته بالمعلومات التي تمخضت عنها السنة الدولية لإيواء المشردين 1987، وكذا الإستراتيجية العالمية للمأوى.

⁹⁹. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية (مرجع سابق)، ص. 09.

اعتمادها له، والتزامها بالتقيد بالأهداف الواردة فيه، والتي من جملتها الغايتين 07 و 10 من الهدف السابع، واللذان تدعوان لتكثيف الجهود لأجل خفض نسبة السكان، الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب إلى النصف بحلول 2015، إلى جانب تحقيق تحسن كبير بحلول عام 2020، في معيشة ما لا يقل عن 100 مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة¹⁰⁰، وتعد هذه هي المرة الأولى، التي يتم فيها إدراج مشكلة العشوائيات ضمن الأهداف الإنمائية الدولية، وهي الأهداف التي تم تحديدها بما يتوافق مع المثاليات المتبعة في الإدارات العالمية، والمتمثلة في افتراض إمكانية تحقيق تلك الأهداف.

1.3.2.5. المعماريين الحفاة: وهو عبارة عن برنامج تكويني علمي، موجه لأغراض تحسين وتأهيل مستوى القائمين على إدارة مشاريع المناطق السيئة، تم اعتماده رسمياً في أغسطس 1978 من قبل هيئة الأمم المتحدة، وذلك كثمرة للنتائج والمقررات التي خرج بها لقاء خبراء، الذي عقد حينها بمنطقة أنشيد بهولندا¹⁰¹، وذلك بعد أن لاحظ المجتمعون، بأن جزء كبير من إستراتيجية محاربة السكن العشوائي، قد عهد بها للمعماريين والعمرانيين، في إطار ما أُصطلح على تسميته بالإسكان منخفض التكاليف، "ولكن حجم هذه المسؤوليات الغير تقليدية وتعقد المهام والخطوات، وما يرتبط بدقتها من قرارات كانت ولا تزال أكبر بكثير من قدرات ومهارات هؤلاء الأفراد"، الأمر الذي جعل من مفاهيم مثل الإسكان منخفض التكاليف، البناء الذاتي ... محل صدام دائم مع الرؤية التقليدية للسياسيين والمهنيين، وعدم قبولهم لفكرة المشروعات التي تركز فاعلية السكان المستعجلين، المرونة، طابعها البصري، وزيادة لا مركزية التحكم في الموارد¹⁰²... كما هو الحال بالنسبة إلى ما تم رصده في غانا في سنة 1954، والتي شهدت بروز نزعة واضحة لدى المخططين، للقيام بتطهير المدن من الأحياء القصديرية الموجودة بها، رغم النقص الفادح الذي يعانيه قطاع السكن، وهو الأمر ذاته الذي تكرر بعد ذلك في نيجريا وغيرها من البلاد النامية، والتي نسجت على خطى سابقتها. وهي الخيارات التي وجدت معرضة من قبل هيئة الأمم المتحدة، والتي تدخلت لطلب وقف عمليات الهدم التي يتم اعتمادها¹⁰³، باعتباره خيار غير متوازن ودون جدوى يعتد بها في نهاية المطاف.

1.3.3. المتدخلين في التعاون الدولي: تتسع قائمة المتدخلين في مجال التعاون الدولي، لتضم بين صفوفها عدد كبير من الدول المانحة، والهيئات الأممية المتخصصة، إلى جانب الوكالات الدولية النشطة في مجال الإغاثة والتنمية وغيرها من أوجه النشاط.

1.3.3.1. المؤسسات الدولية: نجح نظام الأمم المتحدة منذ اللحظة الأولى لإنشائه، في إطار الوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها، في بناء رصيد ضخم من الخبرات والمعارف، حيث يفوق ما هو موجود اليوم لدى أية دولة¹⁰⁴. وهو ما بات يكفل لها التدخل في شتى الميادين، سواء في

¹⁰⁰ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول المستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص. 02.

¹⁰¹ برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 123.

¹⁰² د. السيد محمد التوي، التمكين من المأوى والإيواء: في المفهوم والأبعاد العمرانية (مرجع سابق)، ص. 35-37.

¹⁰³ تشارلز أبرامز، المدينة ومشاكل الإسكان، تر. من طرف مجموعة من الأساتذة (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1964)، ص. 115.

¹⁰⁴ سلاس رافاتيل، مرجع سابق، ص. 149.

سياق الأزمات أو في سياق التنمية، وذلك تبعا لدائرة اختصاص كل وكالة ومجال نشاطها، مع ضمان آليات التنسيق والتكامل بينها، في إسداء التعاون وإدارة التحديات العالمية، بوصفها مسائل ذات اهتمام مشترك، كما هو الحال بالنسبة لظاهرة السكن العشوائي.

1.3.3.1.1. موئل الأمم المتحدة: تسند المسائل المتصلة بالمأوى والمستوطنات البشرية، إلى الولاية الفريدة المنوطة بـموئل الأمم المتحدة، وذلك بعدما ظلت وعلى مدار أكثر من 04 عقود، قصرنا على جهود لجنة فرعية تعرف باسم لجنة المستوطنات البشرية ECOSOC، والتي يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1956، وذلك إلى غاية تاريخ 2001/12/21 والذي شهد اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار رقم 206/56، والقاضي بتحويلها من لجنة المستوطنات البشرية، إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أو ما يعرف اختصارا بتسمية "موئل الأمم المتحدة"، وهو ما يعني التحول نحو أسلوب عمل الوكالة الداعية والتابعة لذات الهيئة، ووفق قواعد عمل أوضح¹⁰⁵. وقد جاء ذلك تسليما بالدور الذي المتعاضم الذي لعبه البرنامج السابق، ودليل واضح على مقدار الثقة التي باتت توليها إياه، كل من الدول النامية والمانحة على حد سواء، مع الحاجة لآلية جديدة، لإنعاش جهود التعاون الدولي، وتحفيزها على نحو يتناسب مع حجم التحديات، حيث سعى جاهدا إلى تدعيم الحكومات، عن طريق مجموعة متنوعة من المشاريع، والتي تركز على تعزيز القدرات، وإعادة بناء المجتمعات المحلية، وتقديم المساعدة في مجال استعادة الممتلكات وإدارة الأراضي، وإجراء تقييمات لمواطن الضعف، وجعل عناصر الحد من المخاطر جزءا من الأنشطة المستدامة للإنعاش والتنمية، وأثر ذلك على أرض الواقع من خلال النتائج المحصلة فيما بعد، والتي من جملتها نذكر:

أ. مساعدة السلطات الوطنية في إقامة نظم الرصد الحضرية، تدعم عملية صياغة استراتيجيات وبرامج التنمية الحضرية ورصدها.

ب. قام بإعداد قاعدة للبيانات الحضرية، تضم معلومات تم جمعها من أكثر من 80 بلدا، و300 مدينة على مستوى العالم، مما مكن من إيجاد معلومات سخية عن سكان الأحياء الفقيرة، وغير الفقيرة في المناطق الحضرية، وذلك من أجل أحسن استغلال للمؤشرات المتعلقة بالمستوطنات البشرية، في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

ت. دعم جهود إنشاء الشبكة العالمية لأدوات استغلال الأراضي، لتعزيز قدرة السلطات المحلية والحكومات، على توفير أدوات استغلال للأراضي، تتميز بمناصرة الفقراء من أجل النهوض بالأحياء الفقيرة، ولتعزيز تبادل أفضل الممارسات فيما بين الأطراف المشاركة، أين كانت النتائج المحققة حتى الآن جد مشجعة، حيث اعتمدت العديد من الدول بأمريكا اللاتينية وآسيا، وأفريقيا نهجا ابتكارية في هذا الصدد. وقد مكنته كل هذه الجهود لاحقا من أن يقلده مجلس إدارة الأمم المتحدة، دورا أكثر محورية وأثقل مسئولية في مجال تعزيز التصدي الجماعي، للتحديات المتعلقة بالمأوى الممتلكات، من

¹⁰⁵ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (مرجع سابق)، ص. 32.

خلال مواصلة صوغ المبادئ التوجيهية، ورسم الاستراتيجيات بالتعاون مع شركائه الآخرين، وذلك لتعرض على المجلس في دورته 21، حيث تم اعتمادها رسمياً من قبله في أبريل 2007، الأمر الذي حوله القيام بعد ذلك، بدور مركز التنسيق للمسائل المتعلقة بالمأوى والأراضي والممتلكات، وذلك بالتعاون الوثيق مع الوكالات الرائدة الأخرى، في المجموعات المعنية بالحماية والإنعاش المبكر¹⁰⁶.

1.3.3.1.2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNUDI): أسس سنة 1965، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2029 (د-20)، حيث يعتبر الشبكة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة، والشريك الرئيسي لموئل الأمم المتحدة، في كافة المشروعات القطرية التي يشرف عليها، حيث يقدم له دعماً تكميلياً هاماً لكافة الأنشطة التي يربحها، والتي توجت بقيام شراكة هامة على عدة مستويات، أبرزها: أ. إدراج التحضر المستدام، ضمن أطر الأمم المتحدة للمساعدة، وورقات الإستراتيجية الدولية من أجل الحد من الفقر، إلى جانب دعم الحكومات المركزية والمحلية في تطوير القدرات، من أجل تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج المستوطنات البشرية¹⁰⁷.

ب. يهتم بتوصيل المساعدات التقنية لدول العالم الثالث، فيما يتعلق بمواد البناء، وانجاز البحوث المتصلة بالمواد السابقة التجهيز التي يمكن تجميعها بالبناء بالجهود الذاتية.

ت. ما يقرب من 50% من الموارد المالية التي توجه إلى مشروعات الموئل، مازالت تأتي من عنده، وكذا 70% من الأموال التي تقدم لبرنامج الموئل في 30 بلد إفريقي¹⁰⁸.

ث. السماح بتعيين مديرين، لبرامج موئل الأمم المتحدة بعدد من مكاتبه القطرية، وذلك لضمان إدراج الشواغل المتعلقة بالسكن الهش، بصورة أفضل في السياسات والبرامج الوطنية، حيث تم الى غاية سنة 2006، تعيين مديرين في 32 بلد ناميا (كولومبيا، الإكوادور...)، وذلك بهدف مساعدة الحكومات الوطنية، على دمج الاهتمام بالمأوى والتحديات المتعلقة بالأحياء الفقيرة، ومسائل التنمية الحضرية المستدامة، في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييمات الحضرية المشتركة وذلك بغرض وضع حوافز مشروعات لقضايا المستوطنات البشرية¹⁰⁹.

1.3.3.1.3. منظمة العمل الدولية: ارتبطت بالأمم المتحدة كوكالة متخصصة منذ 1946، حيث يشكل تعزيز العمل اللائق الهدف الرئيسي لها. إلا أن ذلك لم يمنعها من تسجيل حضور مميز، في مسار القضاء على المناطق السكنية السيئة، والتي كثيراً ما ارتبط وجودها وانتشارها باليد العاملة والمناطق الصناعية، وذلك بموجب التوجيه رقم 15 لسنة 1961، والتي تخص الدعوة لتوفير حصص ضمن البرامج السكنية لإيواء العمال، كما اتجهت جهودها لاحقاً لتشجيع القطاع الغير مخطط

¹⁰⁶ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص. 15.

¹⁰⁷ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المرحلي (مرجع سابق)، ص. 13.

¹⁰⁸ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (مرجع سابق)، ص. 2.

¹⁰⁹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص. 12.

في مجال البناء، في إطار برنامجها العالمي للتشغيل والذي شرعت فيه منذ 1969¹¹⁰. وفي السنوات الأخيرة ركزت نصيب معتبر من جهودها، على تشجيع كافة المبادرات التي تحسن تقديم الخدمات وخلق فرص العمل، الممكنة من بعث تنمية اقتصادية محلية، وذلك كوسيلة للتصدي للفقر المتزايد في شتى مدن العالم النامي، حيث يجري متابعته ودعمه عبر فعاليات التدريب، وحلقات العمل الشبه إقليمية، كالتى عقدت في نيروبي في أكتوبر 2002، والتي اشتملت على "برنامج للإدارة حضرية وبرنامج مدن مستدامة"، ومركز تدريب دولي تابع لمنظمة العمل الدولية في "توارين"، أين ركزت فعاليات التدريب، على تطوير الأدوات والممارسات الجيدة في تقديم الخدمات الحضرية، إلى جانب خلق فرص العمل في شرق وجنوب إفريقيا. كما تعمل منذ 2002 على الاشتراك في الإستراتيجية البلدية، لخلق فرص عمل وتطوير المشروعات الصغيرة، وتوفير البنية الأساسية، والتخفيف من الفقر الحضري، وبادرت كذلك إلى تنظيم حلقات عمل شبه إقليمية، بشأن العمل اللائق والخدمات الأفضل لفقراء الحضر بأديس بابا، ليما، كويتو...¹¹¹

1.3.3.1.4. صندوق الأمم المتحدة للسكان: وهو وكالة إنمائية أنشأت في سنة 1972، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3046 (د-27)، تهتم ببحث المشكلات والمسائل السكانية ضمن أطر من المفاهيم العامة، والتي تتضمن الحاجة إلى الغذاء، الإسكان، التعليم، الصحة... مع إيلاء اهتمام خاص لمواجهة احتياجات المجموعات الفقيرة من السكان، إلى جانب دعم قدرات استخدام البلدان للبيانات السكانية، لأجل وضع السياسات والبرامج الخاصة بمكافحة الفقر¹¹². أما على صعيد الممارسات الميدانية، فقد قام بتقديم الدعم للجهود الخاصة بتنفيذ جدول برنامج الموثل، وشارك على المستويين العالمي والإقليمي، في متابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الخاص بالمستوطنات البشرية، مع احتفاظه في نفس الوقت بتركيزه الرئيسي على المستوى القطري، في المجالات المرتبطة والمتعلقة باستئصال الفقر وتمكين النماء وبناء القدرات، حيث أعتبر السكان الذين هم في أمس الحاجة، هدفا رئيسيا للدعم الخاص الذي يقدمه الصندوق، وتوفير الخدمات من خلال التخطيط الاستيطاني المتوازن، أين باشر إعداد وتنفيذ برامج خاصة بالتخطيط الأسري، وتنظيم النسل لصالح الأحياء الهامشية بمدن العالم النامي. كما يشمل التعاون تبادل المعلومات والخبرات، وخصوصا في قضايا التوسع الحضري والسكان، وما يتصل بذلك من خدمات اجتماعية أساسية.

1.3.3.1.5. منظمة الصحة العالمية: إلى جانب دورها في الارتقاء بالصحة العامة، فهي تسهم أيضا في مجال النضال ضد الفقر الحضري، حيث تبادر إلى جانب الدراسات التي تجريها حول هذه الأحياء، بغرض مواكبة الأخطار المحدقة بها، فإنها تتولى أيضا إدارة جهود الإغاثة الدولية، وذلك

¹¹⁰ برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 454.

¹¹¹ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (مرجع سابق)، ص. 06.

¹¹² سالاس رافائيل، مرجع سابق، ص. 14.

عبر مكاتبها الإقليمية والقطرية، من أجل خفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفسية والإنجابية للأمهات، والتصدي لعوامل انتشار فيروس نقص المناعة، والملاريا، والسل... وذلك عبر الاستجابة لطلبات الإحاطة التي تبادر بها الحكومات الوطنية، كما سعت في السنوات الأخيرة، لوضع إطار للتعاون مع موئل الأمم المتحدة، من أجل الاستجابة لتحدي الأمن البشري الجديد، الذي فرضته سرعة إسباغ الطابع الحضري على الفقر، واعتلال الصحة في الأحياء الفقيرة، حيث نجده يشترك اليوم في رصد المياه والصرف الصحي، وذلك كجزء من برنامج الرصد المشترك، إلى جانب تطوير مبادرات "البيئات الصحية للأطفال"¹¹³.

1.3.3.1.6. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: تعتبر من أكبر وكالات الأمم المتحدة تخصصاً، حيث تتولى رعاية جهود الأسرة الدولية في مجال الإمداد بالمياه، البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، الزراعة والغابات، السياسات والتشريعات، التنمية الريفية، المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الاعمار، الاستعداد للكوارث ومنعها، الأمر الذي يجعل من تدخلها في معالجة أحياء الصفيح، مسألة هامشية في رزنامة انشغالها الرئيسية، مقارنة بالدور الوقائي الذي ترعاه، والذي من شأنه أن يحد من بواعث الهجرة والنزوح صوب المدن، وذلك عبر الالتزام بتحقيق أهداف التنمية الألفية، وذلك عبر تبني نهج مزدوج المسار، يقوم على تقديم مساعدات مباشرة للفقراء والجياع، إلى جانب البرامج الإنمائية طويلة المدى، والتي ترفع الإنتاجية وتخلق فرص العمل وتزيد قيمة ممتلكات الناس، وبالتالي سد الذرائع الهجرة أمامهم، كما حدث في كل من أمريكا الوسطى من خلال إسهامها بـ 570 ألف دولار في تمويل الشطر الرابع من البرنامج الإنمائي، الهادف إلى تحسين الظروف المعيشية وترقية النساء والجماعات الأصلية وزيادة دخلها، وهي التي يعيش فيها زهاء 3/2 الفقراء في أقاليمها الريفية، إلى جانب دورها في إعادة بناء سبل عيش أفضل للجماعات المتضررة من التسونامي، حيث قدمت برنامج مساعدات بمبلغ 56 مليون دولار للبلدان المتضررة، إلى جانب 25 مليون دولار أخرى لاحقة، مع تحريك 70 خبير دولي وإقليمي لمساعدة هذه البلدان، من خلال تقدير الاحتياجات والتنسيق والتخطيط وتقديم المساعدات في مجال إعادة اعمار طويلة المدى، والتكفل بمجتمعات النازحين إلى أن تكتمل عمليات إعادة بناء مساكنهم وسبل عيشهم، كما تولت إعادة تكوين وتأهيل المزارعين بعد نهاية الحرب الأهلية في سيراليون، وذلك في مراكز دراسات المزارع في غانا وأوغندا للاطلاع على برامج التكوين القائمة هناك¹¹⁴.

1.3.3.1.7. المندوب السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: ويتولى الإشراف ورعاية جهود الأسرة الدولية، في مجال تعزيز حقوق الإنسان في قطاع الإسكان، وذلك بالتنسيق مع مختلف

¹¹³. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (مرجع سابق)، ص. 4-5.

¹¹⁴. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الدورة 20، نيروبي، أبريل 2005، ص. 05.

الشركاء المعنيين، والسهر على عدم تعارض جهود التنمية الحضرية المتبعة في مناطق كثيرة من العالم مع هذه الحقوق، وذلك عبر:

أ. ضبط المؤشرات والتي سوف تستخدم لقياس التقدم المطرد لحق الإنسان في الإسكان الكافي.

ب. عقد حوارات إقليمية وتبادل الخبرات والمناقشات بشأن الدروس المستفادة.

ت. رصد حالات الطرد القسري والتجاوزات التي ترتكب في هذا الإطار. وذلك سواء على نحو منفرد، أو بالتنسيق مع مختلف الشركاء المعنيين، كما حدث في سنة 2002 حين قام وبصورة مشتركة مع موئل الأمم المتحدة، بتدشين برنامج حقوق الإسكان التابع للهيئة الأممية، حيث عد هذا البرنامج مكون رئيسي في تنفيذ الحملة العالمية لضمان الحياة¹¹⁵.

1.3.3.2. المؤسسات الجهوية والإقليمية: كما لا ينحصر مجال التعاون الدولي فقط، على

الجهود الدولية المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة المتفرعة عنها، بل يمتد أيضا إلى المنظمات الإقليمية والدولية الضالعة في هذا المجال، وذلك على أساس مبادرات خاصة أو ضمن اتفاقيات تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

أ. **الاتحاد الأوروبي:** وقام منذ سنة 2001 ببعث حوار مع موئل الأمم المتحدة، وذلك حول أجدى

السياسات التي يمكن التشريع لها، وذلك في عملية تهدف إلى تعزيز التعاون بينهما، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع تركيز خاص على الحد من الفقر الحضري، وهي المساعي التي سرعان ما ترجمت إلى مشاريع مشتركة ومحسوسة، كتلك التي أطلقتها المفوضية الأوروبية في سنة 2004، بشأن إنشاء عالم من المدن المستدامة، وهذا إلى جانب الدراسات التي أطلقها حول دراسة "ملاحم القطاع الريفي في الصومال"، والتي جرى تكرارها في 15 بلد إفريقي آخر، وذلك ضمن إطار برنامج رائد للارتقاء بالأحياء الفقيرة، وبرنامج المياه للمدن للأفريقية، كما رعاها حلقة مشتركة في نيروبي في يناير 2005، بهدف استهلال حوار السياسات مع القطاعات الوطنية والمحلية، وتحديد الاستراتيجيات ذات الصلة لتحسين التنمية الحضرية في إفريقيا¹¹⁶. كما ساهم في تقديم المساعدات المالية في شكل هبات للعديد منها، مثلما حدث مع المغرب وتونس من قبل، أين استفاد الأولى خلال الفترة (2003-2005)، من هبة ب 90 مليون يورو لصالح برنامج مدن بدون الصفيح، في حين استفادت الثانية من هبة ب 30 مليون يورو، كدعم لبرنامج إدماج الأحياء السكنية (2012-2016)¹¹⁷.

ب. **مؤتمر الوزراء الأفارقة:** أنشأ "مؤتمر الوزراء الأفارقة للإسكان والتنمية الحضرية"، في

إطار مؤتمر تأسيسي عقد في ديربان بجنوب إفريقيا عام 2005، حيث يقوم هذا الجهاز بين الوزراء مقام آلية استشارية دائمة ملحقة بالاتحاد الأفريقي، وتسعى إلى تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات

¹¹⁵ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الدورة 19 (مرجع سابق)، ص 18.

¹¹⁶ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الدورة 19 (مرجع سابق)، ص 12.

¹¹⁷ الوزارة المتدبئة المكلفة بالإسكان والتعمير، الإسكان والتعمير في المملكة المغربية: الحويلة والأفاق، المغرب، فبراير 2006، ص 07.

البشرية على الصعيد الإقليمي، وخلال السنوات القليلة الماضية أدى هذا المؤتمر دورا بارزا في تنسيق الموقف الإفريقي في المنتديات العالمية، وكذا في زيادة زخم العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمستوطنات البشرية، أين عقدت دورة استثنائية للمؤتمر بشأن موضوع "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا: استراتيجيات لتحقيق التزامات مؤتمر القمة العالمي بشأن الأحياء الفقيرة"، وذلك بنairobi في 2006، حيث تمثلت الغايتان الرئيسيتان للمؤتمر في وضع إطار مشترك للنهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها، إلى جانب النظر في سبيل تحسين صياغة السياسات للتصدي لتحدي الإسكان والإدارة الحضرية في إفريقيا¹¹⁸.

ت. مصرف تنمية بلدان أمريكا: ويعد ذو باع واسع في هذا المجال، الأمر الذي مكنه من حيازة ثقة برنامج الموئل والذي دعاه إلى إبرام مذكرة تفاهم في سنة 2002، بغرض زيادة مستويات التعاون في مجال تحسين خدمات الإسكان والبنية الحضرية، والخدمات الأساسية، ضمن نطاق نشاطه الإقليمي الممتد في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ث. مصرف التنمية الآسيوي: وهو أحد الوكالات الرائدة في المجتمع الآسيوي، وقد دفعت جهوده الحثيثة في هذا الإطار، مؤسسة موئل الأمم المتحدة إلى الإسراع في حشد تأييده عبر التوقيع اتفاق مشترك معه، بشأن توفير المياه الصالحة للشرب بالمدن الآسيوية، إلى جانب عدد من المجالات الأخرى للتعاون الاستراتيجي، خاصة في مجال الترويج للإصلاحات الأساسية ورصد الانجازات في إطار الأهداف الإنمائية¹¹⁹.

1.3.3.3. كبار المانحين: وتضم تحت مسماهما المساهمات المالية، والمساعدات الفنية والتقنية التي تسوقها الدول الغنية، والمصنفة عادة ضمن دائرة 12 عشر الكبار في العالم، وذلك عبر وكالاتها الإنمائية النشطة في هذا الإطار، والتي من بينها نذكر:

1.3.3.3.1. ألمانيا: تسجل حضور مميز في الإستراتيجية الدولية، لمحاربة الفقر والتخلف في العالم، من خلال وزارة الاقتصاد والتنمية، والتي تتولى تقديم المساعدات المالية والفنية، عن طريق مجموعة متنوعة من المؤسسات، أبرزها البنك الألماني للتنمية KfW، والوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ، حيث يختص الأول بتمويل الاستثمارات، والخدمات الاستشارية المصاحبة لها في مجال تنمية الدول، ملتزما في سعيه بالهدف الأول للتعاون الألماني للتنمية، والقاضي بالتحسين المستمر للظروف الاقتصادية والمعيشية للسكان، كما يسهم أيضا من خلال التعاون المالي، في التقليل من الفقر وإضفاء السلام وحماية المصادر الطبيعية في جميع أنحاء العالم. في الوقت الذي تضطلع فيه الوكالة الألمانية للتعاون الفني، بمهام مساعدة الحكومة الفيدرالية في تنفيذ تعهداتها، وأهداف سياساتها التنموية على الصعيد الخارجي، من خلال تنفيذها وإدارتها لمشاريع تنموية في جميع أنحاء العالم، حيث تتولى

¹¹⁸. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (مرجع سابق)، صص. 8-9.

¹¹⁹. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الدورة 19 (مرجع سابق)، ص. 11.

تقديم حلول عملية تنموية وفعالة، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تعمل فيها، إلا أنها تبقى تسعى نحو تعزيز عمليات التنمية، في إطار هدفها السامي والمتمثل في تحسين الظروف المعيشية للسكان، والتي يعد قطاع السكن أحد تجلياتها البارزة¹²⁰، حيث لعبت دور مهم في إشباع حاجة السكن، من خلال إدارتها لما عرف ببرامج الإسكان الميسر التكلفة، مسجلة في ذلك حضور معتبر في عدد من هذه المشاريع بالبلاد النامية: كالسينغال في سنة 1995، اليمن في 2006، وسوريا في سنة 2008، في إطار مشروع يهدف لتنظيم الأحياء العشوائية، ووضع إستراتيجية لتنمية مدينة حلب على مدى 25 سنة لاحقة، ومن قبلهم مصر في مشروعات تطوير عشوائيات كل من منشية ناصر في القاهرة، وعزبة عرب الوالدة بحلول في سنة 2005¹²¹...

1.3.3.3.2. الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر من أنشط الدول في مجال التسليف والإقراض الإسكاني، حيث خصصت لحساب الفترة ما بين 1970-1949 ما قيمته 04% من الالتزامات، لانجاز المرافق للمشاريع التي تتصل بالتنمية الحضرية، وذلك قبل أن تقرر بمناسبة مؤتمر فانكوفر، أن تزيد من جهودها لصالح القطاعات الفقيرة في مدن العالم الثالث، وخاصة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية. وهي التي تباشر لعب هذا الدور، وإدارة الجزء الأعظم من مساعداتها للدول النامية، من خلال كل من "بنك التنمية للدول الأمريكية"، والذي عمل لوحده على إنشاء 340 ألف وحدة سكنية للدول النامية قبل حلول 1974¹²². وكذا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، والتي تم إنشائها في سنة 1961، كترويج لنجاح الجهود الأمريكية في اعمار العالم الأوربي عبر مشروع مارشال، والذي كشف عن دور وأثر المساعدة الخارجية في تعزيز مكانتها الدولية، حيث أوكل إليها إدارة حزمة من المهام على الصعيد الخارجي، والمتعلقة إجمالاً بالارتقاء بالظروف السيئة للدول التي تحتاج إلى مساعدة في مختلف أنحاء العالم النامي، ولا سيما في مجالات الصحة العالمية، التعليم، مساندة النمو الاقتصادي من خلال التجارة وتحسين الزراعة، نشر الديمقراطية ومنع المنازعات، توفير المساعدات الإنسانية عند الحاجة... وذلك قبل أن تستفيد في سنة 1970 من إنشاء مكتب للإسكان تابع لها، حيث مثل هذا المشروع، الجزء الأعظم من التزامات الحكومة الأمريكية في مجال الإسكان. والذي هدف في الأساس إلى مساعدة البلدان النامية، ومؤسساتها المحلية على تعبئة الادخار القومي، وتقديم قروض عقارية طويلة الأجل، والاستفادة من القروض الأمريكية التي تضمنها هذه الهيئة. والتي قدرت في وقت مضى بأكثر من 01 مليار دولار من القروض، التي وجهت لتنفيذ مشاريع تهم 40 دولة، من بينها البرنامج السكني لكوريا الجنوبية، والذي ما كان ليرى النور لولا القروض التي ضمنتها الوكالة

¹²⁰ . الجمهورية اليمنية، التعاون الألماني للتنمية في قطاع المياه، صنعاء، أكتوبر 2007، ص. 11.

¹²¹ . سحر سليمان عبد الله ونعمات محمد نظمي ومها سامي كامل، "تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج لإسكان المتوافق في مصر: دراسة حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الهندسي الدولي التاسع (القاهرة، جامعة الأزهر، 12-14 أبريل 2007)، ص. 164.

¹²² . د. إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، مرجع سابق، ص. 166.

الأمريكية للتنمية، والتي بلغت 130 مليون دولار¹²³. وكذا برنامج الحكومة التونسية، والتي كانت لها الفرصة لتحصيل قرض يمتد على 30 سنة، وذلك لبناء 2898 مسكن جديد في ذات الفترة¹²⁴. أما اليوم وطبقا لتقريرها السنوي، فإن ميزانياتها تبلغ حوالي 09 بليون دولار، تخصص أغلبها للحد من الفقر العالمي، وتسريع عجلة النمو الاقتصادي ومساندة حقوق الإنسان، وتنمية النواحي التعليمية¹²⁵...

1.3.3.3.3. فرنسا: اتسمت المساعدات الإنمائية الفرنسية منذ منتصف العقد الأخير من الألفية الماضية، بتراجع رهيب في الحجم الإجمالي للمخصصات التي يتم رصدها، لأغراض دعم جهود محاربة الفقر والفقر الحضري تحديداً، وذلك وفقاً لبيانات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة، والتي تشير إلا أن حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي باتت تقدمها في السنوات الأخيرة، لم تعد تتعدى نطاق 0.39% من حجم الناتج الإجمالي المحلي، وهي النسبة الأدنى في مجموع المساعدات التي جرى تقديمها منذ سنة 1975¹²⁶، مثيرة بذلك موجة من السخط الاجتماعي الحاد، في الأوساط السياسية والاقتصادية المحلية، المتخوفة من تداعيات ذلك على سمعة ومكانة فرنسا في المحافل الدولية. أما على المستوى الثنائي فتبدو الأمر أفضل بقليل، مع تمركز قوي لهذه الجهود ضمن دائرة مستعمراتها القديمة تحديداً، حيث تسهر الوكالة الفرنسية للتنمية AFD، بوصفها بنك التنمية والاستثمار الخاص بالحكومة الفرنسية، على رعاية وتأيير هذه الجهود من خلال مكاتبها الإقليمية، مركزة في ذلك على المشاريع أو البرامج التي تدرج ضمن أولويات البلد المضيف، والتي من جملتها نذكر مذكرة التفاهم المبرمة مع سوريا في سنة 2008، لأجل تقديم قرض ب 150 مليون أورو، لتمويل مشاريع في عدد من المجالات، من ضمنها البرنامج الوطني للارتقاء وإعادة تأهيل مناطق السكن العشوائي، والشأن ذاته تكرر مع الحكومة التونسية، المستفيدة من قرض قدره 30 مليون يورو لأجل تفعيل برنامج التهذيب والتجديد العمراني (2012-2016)¹²⁷، ومن قبلهما القرض الذي قدم للمغرب ب 50 مليون يورو ما بين 2003-2005، من أجل دعم برنامج مدن بدون صفيح¹²⁸.

1.3.3.3.4. هولندا: تولى الحكومة الهولندية مباشرة جهودها هذه عبر هيئة استشارية فنية تعرف باسم "المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي"، وهي التي تعد من أوائل الدول التي سارعت لإنشاء مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، كما أنها احتضنت برنامج تدريب المعماربيين الحفاة وتولت تمويله، بوصفه أحد الأساليب المتبعة في محاربة أحد أشكال الفقر الحضري إلا وهو الإسكان الصفيحي، مجتذبة إليها طلاب وباحثوا الدراسات العليا، من مختلف بلاد العالم الثالث. كما تساهم هولندا بنسبة 9.5% في إنشاء لجنة المنظمات الغير حكومية للمستوطنات البشرية، والتي أعتمد مقرها

¹²³ برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص ص. 463.

¹²⁴ د. إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، مرجع سابق، ص. 166.

¹²⁵ [En ligne], <http://www.suronline.org/alabwab/desasat.htm>, (تصفح يوم: 2011/02/04).

¹²⁶ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النظر في التقارير المقدمة من طرف الدول الأطراف حول العهد الدولي، 16 مايو 2008، ص. 02.

¹²⁷ Agence Française de Développement, L' AFD et la Tunisie: un partenariat privilégié, p.3. [en ligne], <http://www.afd.fr>, (page consulté le 14/11/2012).

¹²⁸ الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير، مرجع سابق، ص. 07.

في لاهاي¹²⁹. دون أن يتوقف الأمر عند هذا الحد، أين نجدها اليوم تواصل لعب أدوار هامة في مجال التعاون الدولي، ومحاربة الإسكان السيئ على وجه التحديد، حيث أسهمت في تنفيذ "برنامج التنمية الحضرية للمنطقة الصومالية" برفقة كل من اليونيسيف، والمفوضية الأوروبية ومنظمة العمل الدولية... ومن بعده برنامج "التحديد السريع لملاحق القطاع الحضري لأغراض تحقيق الاستدامة" والذي نفذ في أكثر من 25 بلد، بدعم مالي وفرته مع كل من إيطاليا، بلجيكا، وتحت إشراف المفوضية الأوروبية وبرنامج الموثل¹³⁰، كما أسهمت أيضا في دعم مبادرة تعاونية مشتركة حول "برنامج المياه من أجل المدن الآسيوية"، تقاسمت موازاناتها مع مصرف التنمية الآسيوي"، وذلك من أجل دعم مدن هذه القارة تحديدا فيما تبذله من جهود، لتحقيق أحد غايات الإنمائية لألفية، وبتالي ضمان المزيد من الاستثمارات العاملة لصالح الفقراء في مجال المياه والتصاح¹³¹.

1.3.3.3.5. السويد: تنصدر قائمة أكبر الدول المانحة في العالم، وذلك بعد أن تجاوزت الهدف المحدد من قبل الأمم المتحدة، والمقدر ب 0.7% من إجمالي الدخل القومي، حيث قدرت مساعداتها الرسمية في سنة 2004 ب 0.78%، وذلك قبل أن تقفز إلى نسبة 1.03% في سنة 2006. وهي المساعدات التي تقع على عاتق وكالة التنمية الدولية CIDA، مسئولية الإشراف على إدارة 54% منها بحسب بيانات سنة 2006، ملتزمة في ذلك بتشجيع كل المبادرات الهادفة للقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الألفية للتنمية، مما حولها لتسجيل حضور فاعل في 120 بلد نامي¹³²، ولعب دور رائد في ترقية المستوطنات الغير رسمية، كما هو الشأن بالنسبة لسلفادور في سنة 2004، أين نجحت بمعية منظمة محلية خاصة وغير هادفة للربح، في ضمان التمويل اللازم لإعمال برنامج للإقراض، لغرض تحسين الإسكان لذوي الدخل المنخفض، كما أستخدم تمويلها أيضا في تقوية النظم الإدارية، والتدريب وتسويق القروض¹³³.

1.4. التجربة الدولية: العائد والمتبقي: الجهود المبذولة من طرف المجتمع الدولي طيلة سنوات طويلة، تستدعي منا وقفة تقييم لاستجلاء أثر هذه الجهود في تحقيق تقدم في هذا المضمار، وذلك من خلال إدراك ما تحقق وما الذي زال ينتظر؟ والمطلوب رصده لإدراك المقصد المبتغى الوصول إليه.

1.4.1. الحصاد النهائي: لم تسفر الجهود المبذولة من طرف الحكومات والدول، منذ صدور نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني، للمستوطنات البشرية في سنة 1966، عن تسجيل أي تراجع حقيقي في نمو المناطق المتخلفة بالمناطق الحضرية¹³⁴، وذلك على الرغم من تنوع الخيارات المتبعة، وكذا

¹²⁹ برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 468.

¹³⁰ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص. 13.

¹³¹ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المرحلي (مرجع سابق)، ص. 11.

¹³² [En ligne]، http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID.html، تصفحت يوم 2011/03/13.

¹³³ بوني بريسكي. التمويل الأصغر للإسكان، ص. 2. [En ligne]، http://www.iied.org/urban/pubs/hifi_news، (تصفحت يوم 2011/11/20).

¹³⁴ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص. 22-23.

ضخامة الاستثمارات التي خصتها بها الكثير منها، حتى كادت تتحول إلى واقع شبه ميئوس منه. غير أن الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة، بما طبعها من تنسيق دولي محكم، سمحت بإعطاء نفس جديد لهذا المسعى، حيث تفيد إصدارات مؤئل الأمم المتحدة لسنتي 2010/2011، عن وجود تحسن في الأحوال المعيشية لسكان هذه الأحياء، وذلك بعد أن سجلت مؤشرات رصد الأداء، انخفاض محسوس خلال السنوات العشر الماضية، حيث تدنت نسبة قاطنيها من 39.3% في سنة 2000، إلى نحو 32.7% في سنة 2010، وأن أشكال التقدم المحرز قد مست: مرافق الصرف الصحي، خدمات الإمداد بمياه الشرب، المسكن الدائم أو المساكن الأقل اكتظاظا لما يزيد عن 200 مليون/نسمة، إلى جانب ارتفاع معدلات تـمدرس الأطفال... وهو ما يعني توصل المجتمع الدولي إلى إصابة الغاية 11، والمشمولة بالهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، قبل الموعد المقرر له ب 10 أعوام كاملة، وكذا تجاوز الحجم المحدد ضمن أهداف الألفية بما يفوق الضعفين، من خلال تخلص ما مجموعه 22 مليون نسمة سنويا، من الظروف السكنية السيئة التي كانت تعيش في ظلها، والتي نجد من أبرزها كل من: الهند، مصر، تركيا، الفيتنام، المغرب، المكسيك، كولومبيا، الأرجنتين، اندونيسيا... بحسب ما خلصت إليه الندوة الدولية حول "استراتيجيات التنمية الحضرية"، المنعقدة في 2006 بمدينة هانوي بالفيتنام¹³⁵.

1.4.2. مدى كفاية الجهود المبذولة؟: وعلى الرغم من الترحيب بهذه المنجزات الكبيرة، فإن التوصل لتحقيق خفض حقيقي، في الحجم الإجمالي للفجوة الإسكانية التي يعيشها العالم النامي، تتطلب اليوم تنفيذ جهود أكبر، خاصة أن البيانات الدولية المتاحة في هذا الصدد، تشير إلى أن عدد السكان الجدد الوافدين على الأحياء الفقيرة، خلال الفترة السابقة ذاتها (2000-2010)، قد تجاوز عدد من باتوا يتمتعون بالخدمات الإسكانية اللائقة، حيث سجل نمو كبير في الكثافة السكانية للأحياء الفقيرة، إذ في الوقت الذي كان التحسن في حياة قاطني العشوائيات يأخذ في الحدوث، كان هناك 3/1 مليار نسمة قد وقعوا في براثن البؤس والعيش في غياهب الأحياء الفقيرة، وهو ما يكاد يكون مساويا لمعدل النمو الحضري في البلدان، التي تشهد تسارع الانتشار الحضري فيها¹³⁶، وهو الأمر الذي يكشف عورات هذه الجهود، ومدى تركيزها على تصحيح الأوضاع القائمة فقط، دون الالتفات إلى عملية التعاطي مع العوامل المغذية، والمسئولة عن إرساء دعائم هذه الظاهرة، ويدفع للاعتقاد بأن إستراتيجية التطوير المتبعة، لم تكن فعالة في الوصول إلى فقراء المناطق الحضرية، وحتى عند وصولها إليهم فإن تأثيرها الايجابي لم يستطع مسايرة التحول السريع نحو الحضرة.

1.4.3. المطلوب توفره: هذا الموقف المستجد، يجعل من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه غير كافية، حيث باتت اليوم هناك حاجة ملحة لتطوير آليات جديدة، دون المساس بالمبدأ العام الذي تقوم عليه التجربة الدولية حتى الآن، حيث يحتاج النهج التجاوبي أو العلاجي لمشكلة الأحياء الفقيرة، إلى مساعدة تكملية من إستراتيجية وقائية تطلعية، حيث تلعب الأول دور الآلية التصحيحية للأوضاع

¹³⁵ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، العالم الحضري (مرجع سابق)، ص. 2.

¹³⁶ . مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المحلي (مرجع سابق)، ص. 5.

القائمة، في حين تستهدف الثانية أعمال التنمية الإقليمية، وذلك عن طريق السياسات الوطنية الحضرية، والقوانين العامة التي تدعم المدن من المستويين الثاني والثالث، إلى جانب تحيين أساليب إدارة المدن الميتروبولية، والتخطيط والإدارة المتكاملة للنظم الريفية-الحضرية، مع التطوير الإقليمي المتوازن لتفادي انتشار المدن دون ضابط والمشكلات المرتبطة بذلك¹³⁷. وهو المسعى الذي يبقى رهن توفر جملة من الاعتبارات، والتي على رأسها:

أ. ضرورة توفر إرادة سياسية جادة، للنهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشؤها، وذلك عبر إدراجها ضمن الموازنات الحكومية، واستراتيجيات الحد من الفقر والمساعدة الإنمائية¹³⁸.

ب. إحرار تقدم ملموس في مجال التوعية بأهمية الخيارات المتبعة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وكذا في مجال صياغة عقود الشراكة الإستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية، لتكثيف الجهود على الأصعدة القطرية، من أجل النهوض بالأحياء الفقيرة، فثمة فارق توقيت بين الدول، فيما يتعلق بنضوج التجربة والتوصل إلى اعتمادها.

ت. تحقيق تعبئة أكبر للموارد المالية، وذلك بعد أن سجلت المساعدات الممنوحة للدول الفقيرة، تراجعاً من 0.33% إلى 0.25% من إجمالي دخل الدول المانحة، خلال الفترة 1990-2003¹³⁹.

2. الإستراتيجية الوطنية لامتناس السكن الهش: يستهدف هذا المحور، استعراض تفصيلي

للإستراتيجية المنتهجة من قبل السلطات العمومية في مجال محاربة السكن الهش، وذلك بمكوناتها البرامجية، وكذا الهياكل المؤسسية المتدخلة فيها، والتي جرى توسيع دائرتها حتى إلى مؤسسات أخرى من خارج هذا القطاع، والتي تم تسخيرها لغرض تخليص فضاءات الحواضر الوطنية من هذه الظاهرة، والتي باتت تعكر صفو المشهد الحضري فيها.

2.1. البرامج واستراتيجيات التدخل المتبعة: وعكست تعدد وتنوع الخيارات المنتهجة من قبل

الفاعلين العموميين، في مسعى يعكس محاولة لمحاصرة جميع أسباب الظاهرة وتوفير جميع شروط والخيارات الكفيلة بالقضاء عليها، كما سيكشفه لنا استعراض تفاصيل كل مرحلة.

2.1.1. حقبة الستينات: حضرت الإرادة السياسية وغابت برامج العمل: أدى الوضع المزري

الذي ورثته الجزائر غداة الاستقلال، إلى إحداث نوع من الارتباك لدى القيادة السياسية الناشئة، والتي وجدت نفسها في حالة شلل شبه تام، فسياسياً سادت حالة من اللاستقرار المؤسسي، بفعل ما عرف بأزمة "صيف 1962"، أما اقتصادياً فقد اتسم الوضع بالعجز الحدي في موارد الخزينة العمومية، في حسن شكلت ظواهر الفقر، والامية والتشرد، والنزوح الريفي... الإطار العام للحياة الاجتماعية، الأمر الذي لم يخولها إمكانية انتهاج سياسة حضرية حقيقية، ودفعها إلى الاهتمام بالمسائل قصيرة المدى، عبر تمديد العمل بالتشريعات الفرنسية السابقة، ورغم ذلك فإن السكن الهش قد شكل انشغال

¹³⁷. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المرحلي (مرجع سابق)، ص. 6.

¹³⁸. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (مرجع سابق)، ص. 6.

¹³⁹. د. بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص. 03.

حقيقي للسلطات العمومية، نظرا لما كان يمثل من تشويه للمدن وإهدار للكرامة الإنسانية، وهو ما يتنافى مع المبادئ الأساسية التي أعلنتها الجمهورية الحديثة، وهو ما تم التعبير عنه كذا مرة وفي أكثر من موضع، لعل أبرزها ميثاقى 1961 و 1964، وكذا الخطاب الشهير لرئيس الجمهورية آنذاك في 19 مارس 1963¹⁴⁰، ولكن من دون أن يتضمنوا أية إشارة، حول الآليات الواجب إتباعها في كيفية التعامل معها، حيث اكتفيا بتشديد المطالبة بالإسراع في إيجاد الحلول، الأمر الذي جعلها تركز في ظل هذه الأوضاع لخيار الحلول التحسينية، والتي تقوم على إدخال بعض الترميمات وتحسين مساكن الأحياء القصديرية، كما حدث في جانفي 1963 بأحد الأحياء الواقعة بـ "وادي شايج"، والذي جدت معظم مساكنه، وأنجزت مدرستان ومستوصف وسوق تجاري، إلى جانب توظيف معظم سكان الحي، في الورشات التي أنشأت من أجل هذا الغرض، وتشجيع مظاهر التضامن السكاني عبر أنشطة التوزيع¹⁴¹... وهو العزم الذي لم يفتربعد التغيير الحاصل في هرم السلطة السياسية، حيث جدد التأكيد عليه مرة أخرى في ميثاق سنة 1967، والذي خصص جزءا من أبوابه للحديث عن الأحياء الهشة وخطورتها، باعتبارها رمزا من اللبؤس والتخلف. أما عمليا وعلى صعيد الإجراءات التنفيذية، فقد ترجم هذا الاهتمام فيما بعد من خلال الأمر 67-24 المؤرخ في 18 يناير 1967، والذي ألزم للمجالس البلدية بالسهر على حماية الثروة العقارية الموجودة داخل نطاق إقليمها الترابي¹⁴². وهو ما أضافى الغطاء القانوني، وفسح المجال للقيام بالعديد من عمليات تدخل، والتي مكنت من هدم حوالي 1200 سكن قصديري¹⁴³، من دون انتهاج سبلا إضافية للحد من انتشارها في مناطق جديدة، الأمر الذي جعلها تبقى، ويزداد عددها، وتتسع رقعة انتشارها، في ظل سهولة بنائها.

2.1.2. حلبة السبعينات: وتمثل المرحلة الثانية في إستراتيجية التصدي، وشهدت اعتماد نهج

وخيارات بديلة لتلك التي أتبع في المرحلة الموالية، والتي سنأتي على ذكرها تاليا.

2.1.2.1. الرقابة الإدارية المباشرة: ارتسمت معالمها في وسط هذه العشرية، وشهدت تجنيد

لكل الوسائل القانونية والمادية، من أجل الحد من انتشار هذا النوع من العمران، والتي من بينها الأمر الصادر في 1974، والقاضي بتكوين "الاحتياطات العقارية البلدية"، والذي بموجبه توّول إلى البلديات الملكية العقارية الواقعة داخل حدودها العمرانية¹⁴⁴، وهو ما كان يوحي أنه لم يتبقى هناك مجال لنمو هذا العمران، بعد أن تم سحب زمام المبادرة من بين أيدي النازحين الريفيين، باعتبار أن الأراضي الزراعية محمية، بموجب الأمر الصادر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية، والقاضي بحظر انتقال الملكيات الزراعية بين الأحياء، وأن أراضي الخواص الواقعة داخل حدود المخطط

¹⁴⁰ الجليلي بنعمران، مرجع سابق، ص. 06.

¹⁴¹ د. عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص. 118.

¹⁴² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 07 شوال 1386، الموافق لـ 18 يناير 1967، والمتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية، العدد 06، 18 يناير 1967، ص. 103.

¹⁴³ Mohamed Benarbia, *La question du logement a Alger* (Alger: OPU, 1976), p. 29.

¹⁴⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 27 محرم 1394، الموافق لـ 20 فيفري 1974، والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، الجريدة الرسمية، العدد 19، 05 مارس 1974، ص. 291-292.

البلدي للتعيمير، والزائدة عن الاحتياجات العائلية تؤول إلى البلديات، ولا يحق لصاحبها التنازل عنها لأي طرف كان. وتكملة لذلك وغلقا لمجال تحايل السكان الملاك على القانون المتبع، صدر المنشور الرئاسي لسنة 1976، والموجه خصيصا للولاية والمنتخبين المحليين، والداعي لضرورة السهر على الالتزام بما يلي:

- مراقبة وتوجيه النمو الحضري ومحاربة التحضر التلقائي.
- المحافظة على الأراضي الزراعية من تأثيرات التحضر والتصنيع.
- وقف المضاربات التي تخص أراضي البناء، وخاصة في التجمعات العمرانية الكبرى.
- ديمقراطية الحصول على المسكن، وتمكين كل رب أسرة من بناء مسكن عائلي.
- الإسراع في تعيين حدود المخططات البلدية للتعيمير، وحصر احتياطاتها العقارية ولو بصفة مؤقتة، مع الأخذ في الاعتبار مخطط التنمية على المدى البعيد، وأن لا يسمح لأي بناء أن يقع في هذا النطاق مهم كانت صفة المالك.

وقد نظمت لأجل تحقيق ذلك، حملة واسعة من أجل توقيف التحضر التلقائي، جندت فيها مختلف وسائل الإعلام الثقيلة، قصد التوعية بخطورة العواقب الاجتماعية لهذا التحضر، كما جندت كل من الشرطة البلدية، والدرك الوطني من أجل تفعيل المراقبة الميدانية المباشرة، وذلك عن طريق توقيف عمليات البناء والهدم ومصادرة مواد البناء ومعاقة أصحابها. إلى جانب التضييق على المعنيين، مثل صعوبة الحصول على شهادة تحويل الإقامة، ومنع تسجيل الأبناء في المدارس... الخ، وهو الأسلوب الذي استمر مع بعض الفتنور إلى غاية مطلع الثمانينات تقريبا¹⁴⁵.

2.1.2.2. القرى الاشتراكية: وفي محاولة لعدم قصر مساعيها، على محاربة الناتج الظاهر فقط، اتجهت نية السلطات العمومية إلى تحيين سياسة ترقية الريف، وإعطائها البعد الاستراتيجي ضمن خيارات التنمية الوطنية، وذلك من خلال الشروع في تطبيق سياسة الثورة الزراعية، ابتداء من تاريخ 17 يونيو 1972، والتي استهدفت تنمية وتحديث الريف بقطاعيه الزراعي والرعي، في مسعى لتجنب انهيار النظام الاجتماعي التقليدي، وإزالة الفوارق السوسيوإقليمية بين المدن والأرياف، إلى جانب استثمار العقار الفلاحي المسترجع، في ترقية الاقتصاد الريفي كمورد للاقتصاد الوطني. حيث تم إبان هذه المرحلة، إنشاء 312 تعاونية تحضيرية للاستثمار، و1364 تعاونية زراعية للإنتاج، و793 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك. وتعزيز كل ذلك بخيار القرى الفلاحية (VAS)، والتي لم يرد لها أن تلعب دور محل السكن فقط، بل أيضا حسن إدماج سكان الأرياف في نظام الإنتاج الجديد، وهي التي حدد عددها بألف قرية فلاحية كمرحلة أولى، تم تسجيل 43 قرية منها ضمن المخطط الرباعي الأول، على أن يتم تنفيذ 300 قرية منها خلال مخطط الرباعي الثاني، دون أن تشكل بمفردها كامل مخصصات برنامج الإسكان الريفي، إذ تقرر كذلك أن ينجز خلال المخطط الرباعي الثاني، حوالي

¹⁴⁵. د. محمد بومخلوف، التحضر: التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة (مرجع سابق)، ص 241-244.

40 ألف وحدة سكنية، و60 ألف سكن في إطار عمليات البناء الذاتي¹⁴⁶. غير أن هذه الاستثمارات، لم تتوصل لوقف التدفق الريفي على المدن، وذلك بفعل جملة من العوائق التي علقت بها، ك:

❖ عدم توافق الأنظمة الموجهة لخدمة الأرض وخصائص المجتمع المحلي، حيث لم تستطيع تنمية هذه الميزة، من خلال استثمار الأراضي مع الاحتفاظ بنمط الأسرة القرابية، ونمطها الإنتاجي والاستهلاكي القائم على تربية المواشي وزراعة الأراضي¹⁴⁷.

❖ تعثر مسار الانجاز، حيث لم ينجز حسب بيانات وزارة الفلاحة، إلى غاية شهر مارس 1979، سوى 131 قرية من أصل 343 قرية تم برمجتها في المخططين الرباعين الأول والثاني¹⁴⁸.

❖ عدم استجابة التصاميم المعمارية، لرغبات وخصوصية المستفيدين، من خلال غياب مظاهر الاحتشام، ومراعاة مفاهيم الخصوصية، وتكريس التخصيص الوظيفي...

❖ تركزها في المناطق الغنية نسبيا، في حين ظلت المناطق الفقيرة وكأنها غير معنية بالأمر¹⁴⁹.

2.1.3. حقة الثمانينات: وشهدت أخذ الجزائر بعدد من الخيارات المتضاربة، والتي عكست

مدى تخبط السياسة الحضرية المنتهجة، وعجزها عن وضع حد لاستمرار ظاهرة التوسع العشوائي.

2.1.3.1. سياسة الطرد والترحيل: صعبت السلطات العمومية في بداية هذه المرحلة، من

حدة نبرتها السياسية المعلنة وشكل تعاطيها معه، وذلك من خلال الاتجاه إلى محاولة مسحه نهائيا، من خارطة المشهد الحضري، ولاسيما عاصمة البلاد بوصفها مركزا للثقل الاقتصادي، والاستقطاب السياسي الدولي، وذلك من خلال برمجة واحدة من أكبر عمليات الترحيل القسري في تاريخها، وهي التي تم التحضير لها بطريقة منسقة مع وسائل الإعلام الثقيلة، والتي روجت لتضرر سكان المدن من قاطني هذه الأحياء، بهدف إعطاء مصداقية وغطاء كافي لهذه الحملة ضدهم¹⁵⁰، وذلك ابتداء من سنة 1983، وهي العملية والتي لا تترك المجال مفتوحا سوى لأحد الخيارين، يتعلق أولهم بالسماح للأسر المتواجدة في الحواضر منذ أكثر من 20 سنة، ويمارسون مهن أو أنشطة رسمية وذات كفاءة، بالبقاء في مراكز العبور مع التكفل التدريجي بإعادة إسكانهم، في حين يقضي الثاني بتحويل الأسر التي نقل مدة وجودها بهذه المدن عن 20 سنة، ويفنقدها أفرادها لمهن مستقرة وذات مردود اقتصادي مقبول، إلى المناطق الأصلية التي وفدوا منها، دون إيلاء اعتبار إلى كون أن فئة كبيرة منهم، كانوا يمثلون الجيل الثاني المولود بالمدن الحالية، كما أن ترحيلهم تم دون مراعاة جاهزية ولاياتهم الأصلية، لاستقبالهم وإيوائهم وتوفير مناصب عمل لهم¹⁵¹. ومن أبرز الشواهد الدالة على ذلك، نذكر ما شهدته ولاية الجزائر في هذا الإطار، والذي توضح نتائجه بيانات الجدول رقم 13.

¹⁴⁶. د. محمد السويدي، مرجع سابق، ص. 107-109.

¹⁴⁷. د. حسين حريف، مرجع سابق، ص. 126.

¹⁴⁸. وزارة الإعلام، الجزائر: عشرون سنة من الانجازات، الجزائر، 1976، ص. 143.

¹⁴⁹. د. محمد السويدي، مرجع سابق، ص. 110.

¹⁵⁰. Noura sammoud, op.cit, p. 38.

¹⁵¹. Rachid SidI- Boumedine, "Alger: limites fluctuantes pour un projet Précis", la communication a été présenté dans les actes du colloque international sur: lumières sur la ville (Alger: EPAU, Mai 2002), p. 338.

جدول رقم 13: بوضح النتائج التي انتهت إليها عملية القضاء على السكن الهش في الجزائر العاصمة

معدل العائلات	عدد العائلات		عدد الأفراد		
	%	المجموع	%	المجموع	
8.14%	46.9	9.685	46.3%	78.919	التحويل للولاية الأصلية
8.5%	28.9	5.964	29.8%	50.892	البقاء في العاصمة
7.30%	10.87	2.243	9.6%	16.386	تحويل المسكن فقط
8.80%	13.26	2.737	14.2%	24.214	ملف قيد الدراسة
8.26%	100%	20.629	100%	170.411	المجموع

المصدر: د. محمد بومخلوف، التحضر: التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة (الجزائر: دار الأمة، 2001) ص. 225.

2.1.3.2. سياسة التسوية القانونية: وهو أحد أشكال التدخل التي لجأت إليها الجزائر، والتي تهدف إلى تعديل خط مسار المواجهة المباشرة مع هذه الظاهرة، وذلك من خلال السعي للتخلص من كل الآثار المادية والقانونية لها، عبر العمل على إدماجها ضمن النسيج الحضري المعبر عنه، لتفعل وتعزز مربع الحظيرة العقارية النظامية، وذلك من خلال إدماج الجزء المستوفي للشروط التقنية، في مصاف المباني القانونية، وإزالة الجزء المفتقد لكل المؤهلات التقنية المطلوبة¹⁵²، والمنصوص عليها في التعليمات الوزارية المشتركة رقم 212/85، والمتعلقة بتصحيح كل الوضعيات المترتبة عن البناء الغير شرعي¹⁵³. غير أن هذه المساعي لم تفلح في حصد النجاح المرجو، حيث بقيت فعاليتها محدودة جدا، ولم تتعدى نسبة الملفات المقدمة حاجز 24%، من إجمالي الحالات الموجودة آنذاك، وذلك رغم المراجعة التي أدرجت عليها، بإعادة تقييم العقوبات وتنزيلها من 330 دج/م² إلى 220 دج/م²، كنوع من التحفيز للسكان من أجل التقدم، إلا أن الواقع النهائي لم يتغير كثيرا. هذا النقص وعدم المسارعة في تقديم طلبات التعديل تم ردها إلى:

أ. لم تحظى برضا السكان، بفعل التكاليف المطلوبة منهم من أجل العملية، خاصة في ظل محدودية دخل الكثير من هذه الفئات السكانية.

ب. صعوبة مجمل الشروط المحددة من أجل تحقيق التسوية، الأمر الذي جعله يبدو وكأنه نوع من التعجيز، الهدف منه أكبر من تسوية وضعية البناءات، لتتوافق مع المعايير المنصوص عليها، إلى كونه امتداد لإبعاد هؤلاء السكان من المدينة نحو مناطقهم.

ت. نقص الإعلام وعدم اطلاع السكان عليها بالشكل الكافي¹⁵⁴.

2.1.3.3. التنمية الريفية الجديدة: وهو صيغة بديلة جرى اعتمادها في سنة 1985، تأكيدا لأهمية ومكانة التنمية الريفية في إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة، ودورها في الارتقاء بسياسة

¹⁵². كمال تكواشت، مرجع سابق، ص. 180.

¹⁵³. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعليمات وزارية مشتركة المؤرخة في 26 ذي القعدة 1405، الموافق ل 13 غشت 1985، والمتعلقة بمعالجة البناء الغير مشروع، الجريدة الرسمية رقم 34، 14 أوت 1985، ص. 1189-1197.

¹⁵⁴. Noura samoud, op.cit, p.40.

التوازن الإقليمي، ووقف النمو الغير منتهي لل عمران العشوائي، مع فارق في شكل ومنهج الأخذ بها، مقارنة بنظيرتها سالفة الذكر. وذلك كنوع من التغيير الواضح في فلسفة ورؤية الفاعلين السياسيين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي شرع فيها منذ سنة 1979، وذلك من خلال العمل على إعادة تهيئة الأوساط الريفية، واستصلاح الأنشطة الرئيسية فيها مثل الزراعة، وتربية المواشي، واعتماد بعض الصناعات التحويلية القائمة على المنتوجات الزراعية، إلى جانب تدعيم الفلاحين بالقروض البنكية، والتي يغطيها "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" BADR، وكذا السكن الريفي عبر برامج خاصة توظرها الدولة، حيث تم في هذا الإطار برمجة مشروع يتضمن 44 ألف سكن ريفي، والتي ستوزع على أهالي الريف في غضون الخماسيين القادمين¹⁵⁵.

2.1.3.4. البحث عن التوازن الجهوي: الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في

هذا الإطار، والمعبر عنها في الميثاق الوطني لسنة 1986، والموجهة نحو تطوير مناطق الهضاب العليا، الصحراء والمناطق الجبلية والمعزولة، قامت على تبني خيارات للتطوير الاقتصادي والمجالي لهذه الأقاليم، وذلك بنقل الأنشطة الاقتصادية إليها وترقية مجالها الحضري، بما يسمح من تخفيف الضغط الممارس على المدن الكبرى، والتقليل من جاذبيتها كمراكز استقطاب لسكان المناطق الريفية والداخلية. وحتى تأخذ تلك التوجهات مجراها للتنفيذ، خاصة ما تعلق منها بالتهيئة العمرانية للمجال الوطني، قامت السلطات العمومية في سنة 1983 بإقامة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والذي أوكلت مهامه الإشراف عليه للوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT. إلا أن ذلك لم يتحقق منه شيء، حيث عرف تنفيذ الدراسات على أرض الواقع تذبذبا وبطئا، نظرا للمعارضة والتداخل بين مختلف متعاملي التهيئة العمرانية، فضلا عن عدم الالتزام التام سياسيا بهذا الخيار¹⁵⁶.

2.1.4. حقبة التسعينات: تسبب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي عرفته البلاد في النصف الثاني

من المرحلة السابقة، وجو الأمن الذي خيم عليها وعصف باستقرارها، في عودة بروز تدفق سكاني كثيف باتجاه المدن، بدون توفر مراكز مناسبة لإيوائهم، إلى التخلي عن هذا المشاريع التي لم تعد ضمن جدول الأولويات القصيرة المدى، منذ ميثاق سنة 1986 والذي "غابت عنه إشكالية السكن الهش تماما"¹⁵⁷، وغض الطرف عن كل عمليات عودة نشوء هذه الأحياء، لا سيما مع حل وحدات شرطة التعمير، حفاظا على سلامة أفرادها بعد أن بات التهديد بالتصفية يطالهم. واختزال سياسة محاربة السكن الهش في بعض الحملات الظرفية والسريعة، والتي أوكلت مهمة تسييرها إلى رؤساء الجماعات المحلية وبدون وجود أي نوع من الدراسات المسبقة.

2.1.5. مطلع الألفية الجديدة: وتمتد من نهاية حقبة التسعينات إلى غاية يومنا هذا، وهي التي

شهدت سن نحو أربعة أساليب متباينة، والمزاوجة فيما بينها في مجال محاربة السكن الهش.

¹⁵⁵. Noura samoud, op.cit, p.61.

¹⁵⁶. Ali Hadjij, op.cit, p. 180

¹⁵⁷. Madani Safar ziton, Stratégies Patrimoniales et urbanisation: Alger 1962-1992 (op.cit), p. 165.

2.1.5.1. السكن الاجتماعي: عاد خيار الإسكان الحكومي لي طرح نفسه مجددا، على ساحة الحلول والنهج المعمول بها في مجال التصدي لهذه الظاهرة، وذلك بعد فترة من الاختفاء والتراجع عنه. وقد جاء تفعيل الجزائر لخطواته، واستعمالها القضاء على تجمعاته المنتشرة في الحواضر الجزائرية، بعد التحسن المسجل في الموارد المالية العمومية، الأمر الذي شجعها على المضي قدما، لإزالة هذه المشاهد نهائيا من الحواضر الوطنية، وهو ما تجلت معالمه ضمن تفاصيل البرنامج الحكومي، الذي تم إطلاقه في 23 يوليو 2003، بعد نقاش محتدم في أروقة مجلس الوزراء، وهو ما كرس الالتزام الرسمي بمحاربة السكن الهش، من خلال البرامج القطاعية الضخمة المقررة لصالح قطاع السكن، والمعتمدة جميعها ضمن المحاور الكبرى، التي نص عليها البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005، حيث شهد هذا القطاع ارتفاع محسوس في الحجم الإجمالي للبرنامج المسجل، حيث قفز من 1.034.000 وحدة سكنية في بداية الفترة الخماسية، إلى حوالي 1.450.000 وحدة سكنية أي بزيادة قدرها 416 ألف وحدة جديدة، والتي عدت نتاجا للتدعيم الذي خص به عن طريق البرامج الإضافية التي أقرتها السلطات العمومية، والذي استفاد منها لوحده بقرابة 200 ألف سكن، تم تسجيل 70 ألف وحدة منها ضمن مخصصات ميزانية 2007، مع إعطاء مطلق الأولوية للثلاث حواضر الكبرى (وهران، قسنطينة، الجزائر)، حيث استفادت ولاية الجزائر لوحدها مثلا من حصة 30 ألف سكن اجتماعي إيجاري، في حين توزعت الحصة المتبقية على كل أرجاء التراب الوطني، مع تخصيص الأوعية العقارية المسترجعة لمنافع المصلحة العامة¹⁵⁸.

2.1.5.2. التنمية الريفية المستدامة: الإخفاق الذي لازم برامج التنمية الريفية السابقة، في تحقيق الأهداف المرجوة منها، لم تثني من إرادة السلطات العمومية في التمسك بهذا الخيار، وإدخال التحسينات على تفاصيله، وتذليل كل العواقب التي تعترضه، نظرا لما له من عمق استراتيجي يتعلق بضمان الأمن الغذائي، وهو ما تم السعي إليه عبر تبني إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، والتي تم في ظلها اعتماد البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، والذي أعلن عن الشروع في تنفيذه في سبتمبر 2002، مستهدفا في جملة مرامييه الحفاظ على الاستقرار الحالي لسكان الأرياف، والمقرب بـ 41%، من مجموع سكان الجزائر إلى غاية سنة 2030، وذلك عبر زيادة الفرص الاقتصادية، وضمان التوازن الضروري بين الأقاليم الريفية والحضرية. مع تفادي أخطاء البرامج السابقة، حيث تم في هذا الإطار الرهان على 04 محاور، يستهدف كل منها معالجة إشكال محدد ضمن المنظور الكلي، وهي:

أ. المحور الأول: ويرمي لتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف، عبر سن برامج لتزويدها بالتجهيزات والخدمات العمومية، مما مكنه من حيازة حصة 40% من الحجم الإجمالي لبرنامج المليون سكن، إلى جانب رفع المساعدة العمومية من 500 ألف/دج إلى 700 ألف/دج، وتوسيع نطاق الاستفادة منها لعمليات الترميم والتوسعة أيضا.

¹⁵⁸. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مجلس الوزراء، الجزائر، 23 يوليو 2008، ص. 02.

ب. المحور الثاني: وسمي "تنويع الأنشطة الاقتصادية"، ويعمل على ضمان دخل إضافي لسكان الأرياف، بواسطة إدراج مشاريع وأنشطة اقتصادية جديدة، كتربية النحل، الأبقار، صناعة الفخار...
ت. المحور الثالث: ويتعلق بحماية الموارد الطبيعية وتثمين التراث المادي وغير مادي، وذلك عبر ترميم القصور والمناطق التاريخية فيها، من أجل تشجيع السياحة الريفية، والدينية...
ث. المحور الرابع: وهو ذو طبيعة أفقية، ويشترك مع البرامج الأخرى، ويتعلق بتدعيم القدرات البشرية والتقنية، عبر توسيع استخدامات التكنولوجيا في الاستغلالات الفلاحية¹⁵⁹.

2.1.5.3. التسوية القانونية: وأعيد التنصيص عليها، مجددا بموجب أحكام القانون رقم 08-15، والذي حاول الاستفادة من السلبات والعراقيل السابقة، والتي أثارها تنفيذ أحكام المرسوم 85-212، والعمل على إعادة إدماج هذه الآلية، ضمن مجموعة الأدوات الأخرى المعمول بها، بما يعطي تنوعا وثراء كبيرين في الخيارات المتاحة، أمام القائمين على إدارة شئون هذا الملف، والتي من شأنه تغطية مختلف الحالات والأوضاع القائمة على أرض الواقع، والتي باتت تشهد تنامي غير محسوس لمسكن غير شرعية، ولكنها من النمط الصلب المجهز من حيث مواصفاته البنائية، وهي التي يمكن الاستفادة من ميزات المقبولة نسبيا، للحفاظ عليها والاعتراف بها رسميا، بعد استيفائها لمجموعة من الشروط التقنية والقانونية، وذلك ضمن أجل زمنية محددة، بحيث لا تعدى حدود سنة 2013، وهي المهلة التي جرى تمديدها بسنة إضافية بعد أن أوشكت على البناء، وهو ما يتيح إمكانية تقليص حجم هذه الدائرة تدريجيا، وتعزيز الحظيرة السكنية بها، ما عدا ما تعلق منها بالحالات التالية:

- المساكن المشيدة فوق الأراضي الزراعية.
- البناءات المشيدة بصفة تخالف قواعد الأمن البيئي والصحي.
- المشوهة للمنظر العام للموقع.
- المباني المنجزة فوق الأرصفة والمساحات العمومية والحدائق والمساحات الشاغرة بالمحيط

العمراني

➤ المتموضعة في مواقع خاصة بالمرافق ومباني عامة يستحيل نقلها¹⁶⁰. وهي التسوية التي تتولى الإشراف عليها، لجنة تقنية على مستوى كل دائرة.

2.1.5.4. إعادة التوازن الجهوي: وحرصا من السلطات العمومية على القضاء على عوامل التفاوت الجهوي، بوصفه مصدر ثاني مغذي للحراك السكاني نحو الشريط التلي، ومحاولة التخفيف من حجم الضغط الرهيب الذي يزرع تحته، والذي جعله اليوم محل استيطان حوالي 65% من سكان الجزائر، وهو الذي لا يتعدى حيزه المساحي الكلي نسبة 4% من مجموع الإقليم الوطني، مع توجه

¹⁵⁹. سؤالية، عبد الرحمان، إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، البناء الريفي نموذجا: دراسة ميدانية ببلدية أولاد سلام (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2010)، ص.ص 89-91.

¹⁶⁰. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب 1429، الموافق ل 20 يوليو 2008، والحدد لقواعد مطابقة البيانات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية، العدد 44، 11 أغسطس 2008، ص.ص 19-29.

هذه المعدلات للتزايد في أفق 2025، في ظل ارتفاع عدد سكان المدن إلى حوالي 32 مليون نسمة، من أصل 42 مليون نسمة كمجموع كلي لعدد سكان الجزائر حينها، وفقا لما تشير إليه التنبؤات الرسمية المعلن عنها¹⁶¹، فقد أنصبت الجهود الحكومية منذ مطلع الألفية الجديدة، على ترقية سياسة وطنية لهيئة الإقليم، من شأنها أن تمكن من إزالة معوقات انعدام التوازن الجهوي، وضمان تنمية منسجمة للفضاء الوطني. وذلك من خلال العمل على المحاور الآتية:

أ. إعادة التوازن للمناطق الحضرية الحساسة الواقعة في الشريط الساحلي، حيث تم العمل على وقف النمو السكاني والسكني بها بعد أن وصلت لحالة تشبع، والمرور إلى خيار المدن الثانوية من أجل تخفيف الاختناق وتحسين الخدمة العمومية.

ب. دعم الأقاليم النائية والمحرومة، والمتميزة بضعف مستويات التنمية الاقتصادية فيها.

ت. دعم مناطق الحدود، وذلك بفك العزلة عنها، تطوير أنشطة تكميلية بها في إطار الاندماج المغاربي، وما يترتب عليه من تعاون حدودي، وتنمية مشتركة مع المناطق والبلدان المجاورة.

ث. ترقية مناطق الهضاب والسهوب، مع ضرورة مراعاة توائم نظم الاستغلال، لخصوصية هذه المناطق، ومكافحة التصحر وكل أشكال الاستغلال الفوضوي للأراضي، إلى جانب ترقية نسيج صناعي بها، وتحديث البنى التحتية للنقل والاتصالات بكل أشكالها...

ج. تنمية مناطق الجنوب، وذلك بالعمل على ترقية الموارد الطبيعية، وتأمين الطاقة الزراعية واستصلاح الأراضي جديدة، وحماية المناطق الرعوية، وتحديث البنى التحتية للنقل والاتصالات بكل أشكالها، وكذا الترقية الاجتماعية عبر القيام بأعمال في مجالي الصحة والتربية¹⁶².... وتأكيذا لنيتها في المضي قدما بهذا المسعى، تم التنصيص على عدم إمكانية إنشاء المدن الجديدة مستقبلا*، إلا في الهضاب العليا ومناطق الجنوب، مع استثناء الحواضر الأربعة الكبرى من ذلك، نظرا حاجتها لإنشاء مدن ثانوية للاستجابة للحاجيات الاستعجالية بها¹⁶³، كما هو حال مدينة سيدي عبد الله في العاصمة.

2.2. الهيئات المتدخلة في برامج امتصاص السكن الهش: سخرت الجزائر لغرض مواجهة

تنامي السكن الهش، مجموعة من الهياكل المؤسساتية والوسائل البشرية المؤهلة، والمزودة بترسانة قانونية رديعة وتنظيمية، تخولها لعب دور معتبر في الناتج النهائي لأي إستراتيجية متبعة، وهي التي سنأتي على ذكرها، تبعا لطبيعة المهام المنوطة بكل واحدة منها.

2.2.1 أجهزة الرصد والإشراف والمتابعة: نجدها في الحالة الجزائرية، تتحدد بالرجوع إلى

نص الأمر رقم 75-67 المؤرخ في 26/09/1975، والمتعلق برخص البناء ورخص التجزئة الأراضي

¹⁶¹ الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام: نشرة رقم 31، الجزائر، 2002، ص. 11.

¹⁶² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422، الموافق 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بهيئة الإقليم وتمتية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص. 18-30.

* تتحدث بعض المصادر عن نية السلطات العمومية لانجاز 14 مدينة جديدة إلى غاية سنة 2025، سوف تتركز جميعها في المناطق الهضاب العليا، وهي العملية التي فيها حتى الآن، انجاز 04 مدن جديدة وفق لهذا الخيار وهي: بوغزول بولاية المدية والجللفة، بونان بولاية البلدة، المنبعة في ولاية غرداية، حاسي مسعود في ولاية ورقلة.

¹⁶³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-08 المؤرخ في 25 صفر 1423، الموافق 08 مايو 2002، والمتعلق بشروط تهيئة المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 34، 14 مايو 2002، ص. 4-6.

لأجل البناء، والذي أوضحت المادة 23 منه مكونات الهيكل المؤسسي، المتمتع بصلاحيات مراقبة التجاوزات الواقعة في حقول العمران¹⁶⁴. وهو الهيكل الذي مازال محافظا على استقراره العام لغاية يومنا هذا، والذي سنأتي على تباين تفاصيل وكيفية تدخله وحدود مسؤوليات كل واحدة من مكوناته.

2.2.1.1. وزارة السكن والعمران: وتعد دائرة حكومية يعود تاريخ تأسيسها لأول مرة إلى

سنة 1971، حيث أوكلت لها انطلاقا مما هو متضمن في اسمها مهام تأطير قطاع السكن والعمران والتهيئة العمرانية في أبعادهم الريفية والحضرية، سواء كان الأمر ماليا، فنيا وحتى تقنيا. وحافظت بذلك من خلالها الدولة على جزء من مهامها في مجال بسط نفوذها على التراب الوطني، والتي تجد امتدادها المباشر في محاولة تدارك وتفادي الأخطاء العمرانية المرتكبة في العقود السابقة عبر إعادة تنظيم المجال وهيكلته. ولكنها تبقى برغم ذلك تنظيم فوقي محدود العدد والسلطة، تتبعه مصالح وهيئات مركزية وغير مركزية أيضا، فهي بذلك ليس لها صلاحية التدخل المباشر دون أن يعني ذلك أن نسقط عنها كل أوجه المسؤولية، حيث تتولى عملية:

- رصد تطور الظاهرة وتغيراتها الزمكانية، بغرض تحيين البطاقية الوطنية للسكن الهش.
- تمويل الدراسات والبحوث حول الظاهرة والتي تتولها مراكز البحوث والأقسام الجامعية...
- الإشراف على إعداد وتنفيذ برامج واستراتيجيات التدخل بجانبها الوقائي والعلاجي، منفردة أو بالشراكة مع قطاعات وزارية أخرى كالدخالية، البيئة، التربية والتعليم، النقل...
- إعداد النصوص القانونية التي تعني بالتصدي للظاهرة، والمصادقة عليها حكوميا.
- إنشاء الهياكل المؤسسية وتحديد مسؤولية الأجهزة وصلاحياتها في هذا الإطار¹⁶⁵.

2.2.1.2. مديرية التعمير والبناء: وتقع تحت مسؤولية المباشرة لوزارة السكن، وتعد أدواتها

التنفيذية على المستوى المحلي، والتي تمارس من خلالها سياستها وإرادتها، فيما يخص تسيير شؤون العمران، وتخطيط الحواضر وتسييرها مجاليا، عبر:

- أ. الإشراف على إعداد والمصادقة على مخططات العمرانية المعمول بها.
 - ب. الإشراف والمتابعة لبرامج التحسين والارتقاء الحضري التي تقرها السلطات العمومية.
 - ت. التدخل في مجال إعداد التجزئة الترابية وتهيئتها وتجهيزها.
 - ث. الاستشارة في مجال استصدار رخص البناء من طرف لجان التعمير التابعة للبلديات. وهو ما يعني عدم تدخلها بشكل مباشر في مجال التصدي للظاهرة، جراء افتقادها للصلاحيات التنفيذية، والتي تخولها المتمتع بصلاحيات التقرير والقيام بالمهام الردعية، لينحصر دورها بذلك في:
- تقييس الظاهرة كميا وحصرها جغرافيا وسكانيا من خلال ضبط وإحصاء كل المخالفات.

¹⁶⁴. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 75-67 المؤرخ في 20 رمضان 1395، الموافق 26 سبتمبر 1975، والمتعلق برخصة البناء ورخصة الأرض لأجل البناء، الجريدة الرسمية، العدد 83، 17 أكتوبر 1975، ص. 1107-1110.

¹⁶⁵. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-189 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1429، الموافق أول يوليو 2008، والمحدد لصلاحيات وزير السكن والعمران، الجريدة الرسمية، العدد 37، 06 يوليو 2008، ص. 16-20.

➤ تشكيل لجان رقابة من إدارتها وتكليفهم بمهام المعاينة، وتحرير المحاضر ضد كل حالات التجاوز والتعدي، وتحويلها إلى مديري التعمير المخولين بذلك قانوناً¹⁶⁶.

2.2.1.3. المفتشية العامة للعمارة والبناء: برزت إلى سطح الممارسة العمرانية، بموجب

أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-389، والذي حمل اعتماد رسمي لهذه الهيئة لمباشرة المهام والتكاليف التي أوكلت إليها، والتي يأتي على رأسها السهر على تطبيق التشريع والتنظيم في مجال العمران، إلى جانب تولي ضمان التنسيق بين المصالح الخارجية المكلفة بالعمارة، وحماية الإطار المبنى على مستوى كل إقليم يدخل ضمن اختصاصها، موازاة مع قيامها دورياً بتقييم تدابير الرقابة والتفتيش التي تبادر بها مصالح العمارة المؤهلة لهذا الغرض. كما تتولى مهمة تصور وتنفيذ برنامج للمراقبة في مجال العمران والبناء، مع إمكانية تنظيم زيارات تفويجية ومراقبة حول كل وضعية، يمكن أن تظهر فيها مخالفات للتشريع المعمول به، والقيام دورياً بإعداد حصيلة نشاط مديريات العمران، وذلك تزامناً مع فتح تحقيقات المتعددة الاختصاصات في حالات تبين وجود تجاوزات، كما تسير على المستوى المركزي، البطاقة الوطنية الخاصة بالمخالفات المرتكبة في مجال العمران، كما يتوجب عليها أن توفر الحماية للإطار المبنى والمنشأة، بمقتضى التنظيمات المعمول بها في هذا الصدد، ونشر محتواها سنوياً للجمهور، وتتولى فضلاً عن ذلك المبادرة بكل تحقيق مرتبط بمجال نشاطها، وكذا كل عمل يهدف لتطبيق التشريع والتنظيم في مجال العمران، وحماية الإطار المبنى والاستعمال الأمثل للفضاء. كما تسهر أيضاً على شرعية تسليم عقود العمران المنصوص عليها، كما يمكن أن تتدخل بصفة فجائية للقيام بكل مهمة، أو خبرة تكون ضرورية تملئها وضعية خاصة¹⁶⁷.

جدول رقم 14: يوضح توزيع المفتشيات الجهوية للعمارة والبناء

المقر	الولايات المعنية
وهران	وهران، مستغانم، عين تيموشنت، تلمسان.
سيدي بلعباس	سيدي بلعباس، معسكر، سعيدة، غليزان، تيارت.
بشار	بشار، أدرار، تندوف، النعامة، البيض.
الجزائر	الجزائر، تيبازة، بومرداس، تيزي وزو، بجاية، البويرة.
الشلف	الشلف، عين الدفلى، البلدية، المدية، تيسمسيلت.
الجلفة	الجلفة، المسيلة، بسكرة، باتنة، الأغواط، برج بوعرييج.
ورقلة	ورقلة، الوادي، ايليزي، تمنراست، غرداية.
عنابة	عنابة، سكيكدة، الطارف، قالمة، سوق أهراس، تيسة.
قسنطينة	قسنطينة، أم البواقي، خنشلة، ميله، سطيف، جيجل.

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 69، 7 ديسمبر 2008، ص. 11.

¹⁶⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك مورخ في 02 رمضان 1400 الموافق 04 نوفمبر 1980، والحدد لكيفية تنظيم مديريات التعمير والبناء الولائية وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 45، 04 نوفمبر 1980، ص. 1645-1647.

¹⁶⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 09-344 مورخ في 29 ذي القعدة 1429، 22 الموافق 27 نوفمبر 2008، والمتضمن إنشاء المفتشية الجهوية للتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 69، 7 ديسمبر 2008، ص. 13.

2.2.2. الجهاد التنفيذي: وتمثله الهيئات المخولة قانونا بالسهر على حماية الفضاءات العمرانية من كل أشكال التعدي التي قد تطالها، والتي تنحصر بحسب نصوص التشريع الجزائري في أجهزة الحكة المحلي، والمتكونة من كل من الولاية والبلدية.

2.2.2.1. الولاية: يمثل الوالي قمة هرم السلطة المحلية، نظير ما يتمتع به من ثقل سياسي وإداري، والتي جعلت منه مفوض الحكومة على مستوى الولائي، والذي تمنح له بموجبه صلاحيات واسعة للتدخل والتنسيق، ومراقبة نشاط العديد من المصالح الغير ممركرة للدولة، إلى جانب السهر على تنفيذ القرارات التي يخلص إليها المجلس الشعبي الولائي¹⁶⁸. وهي المهام التي يعد قطاع التعمير إحداها، إلا أنه ظل يشكل مرجعية ثانوية في مجال محاربة السكن الهش، وذلك على مدار أكثر من 04 عقود متتالية، وذلك ما يمكن تلمسه في الأمر رقم 24-67 والمتضمن قانون البلدية، والتي تنص مادته 233 على أنه "إذا رفض رئيس المجلس الشعبي البلدي، أو أهمل أحد الإجراءات المفروضة عليه بمقتضى القوانين، جاز لعامل العمالة إجراء ذلك بحكم القانون إذا طلب منه ذلك"¹⁶⁹. وهي المادة التي جرى تعديلها لاحقا، بموجب أحكام المادة 11 من الأمر 01-85، والتي خولت له لعب دور أكبر، بعد أن نصت على أن: "يقع الهدم بناء على طلب رئيس المجلس الشعبي البلدي، أو الوالي إذا اقتضى الأمر..."¹⁷⁰. وهو القرار الذي أريد به تدارك التأخر المسجل من قبل، من خلال توسعة نطاق منظومة التصدي بما يضمن مزيد من النجاعة، وعدم حصرها في هيئة أو شخص واحدة. وهو المسار الذي جرى تأكيده مرة أخرى، بموجب أحكام المادة 12 من القانون 05-04، أين حافظ الوالي على مكانته السابقة خلف رئيس المجلس البلدي، مع زيادة في وضوح وضبط آجال التدخل، والتي لم تترك مفتوحة كما كانت عليه سلفا، حيث يتم انتقال آلي لهذه المهمة لصالح الوالي مباشرة، في حالة أي قصور يطال رئيس المجلس الشعبي البلدي، وذلك بغرض فرض المزيد من الانضباط والجدية في التعاطي مع هذا الملف، وفقا لما نصت عليه المادة 12 من هذا القانون، والتي ألزمت أن "يصدر الوالي قرار الهدم في أجل لا يتعدى 30 يوم، وتنفذ أشغال الهدم من قبل مصالح البلدية، وفي حال عدم وجودها تنفذ بالوسائل المسخرة من قبل الوالي، ويتحمل المخالف تكاليف الهدم"¹⁷¹. وهو الوضع الذي أستمّر لغاية صدور الإصلاحات التي حملها القانون رقم 15-08، والذي عرف توسعت دائرة التفويض الممنوح له من قبل، حيث أصبح صاحب القرار السيادي الأول، في مجال التصدي لظاهرة السكن العشوائي، كما تشير إلى ذلك أحكام المادة 73 والتي تنص على أنه "يجب أن توقف بأمر من

¹⁶⁸. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 07-12، المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012، والمتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 69، 7 ديسمبر 2008، ص الجريدة الرسمية رقم 15، 29 فيفري 2012، ص. 512.

¹⁶⁹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 24-67 المؤرخ في 07 شوال 1386، الموافق ل 18 يناير 1967، والمتضمن القانون البلدي (مرجع سابق)، ص. 108.

¹⁷⁰. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01-85 المؤرخ في 27 ذو القعدة 1405 الموافق ل 13 أوت 1985، والمتعلق بتحديد انتقاليا قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها، العدد 34، 14 أوت 1985، ص. 1183.

¹⁷¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 05-04 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1425، الموافق ل 14 أوت 2004، والمتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 51، 15 أوت 2004، ص. 6.

الوالي، أو بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، الأشغال التي تهدف إلى إنشاء تجزئة أو مجموعة سكنية دون رخصة تجزئة، فوق الأملاك الوطنية العمومية أو فوق ملكية خاصة لم تخصص للبناء، طبقاً لأحكام مخططات التعمير السارية. وفي هذه الحالة يأمر الوالي المخالف بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية، وهدم البنايات المشيدة في الأجل الذي يحدده، وإذا لم يمتثل المخالف يأمر الوالي بعد تجاوز الأجل المحدد بالقيام بأشغال الهدم...¹⁷². ويأتي هذا الإجراء كنوع من الإجراء العقابي أو الامتصاص إزاء الانزلاقات الخطيرة، التي أخذتها عملية إدارة وتسيير شؤون ومصالح المواطنين اليومية، والتي كانت تجعل من السلطات العمومية، في مواجهة مباشرة مع ضغط اجتماعي متصاعد، وفنتيل أزمات ما تلبث أن تنتهي حتى تنتقد من جديد، لتحمل بذلك أوزار وخطايا المنتخبين المحليين، والذين كانوا يغفلون رعاية هذا النوع من الملفات، جراء تعدد حالات الانسداد والصراع السياسي، الذي كثيراً ما كان يطبع سير عمل المجالس المحلية المنتخبة، أو يغفلونه تحت مظلة التواطؤ الغير مصرح به، لاعتبارات عشائرية أو حزبية. وهكذا يتضرر بالتبعية النسيج الحضري جراء توسع رقعة هذا النمط من العمران.

2.2.2.2. رؤساء البلديات: شهد نظام الإدارة المحلية، الذي اتبع في الجزائر منذ استرجاع

السيادة الوطنية، والقاضي بتقسيم التراب الوطني وهيكلته إقليمياً، إلى مجموعة من الولايات والدوائر المنضوية تحت رايته مجالس شعبية البلدية، استقرار في الشكل العام وتغير في نمط التسيير المعتمد، بفعل سلسلة التعديلات والإجراءات التي تعاقبت عليه، تبعا لطبيعة التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، وتبعا كذلك لنظرة السلطات العمومية لها، وتصورها لأدوارها في معادلة التنمية المحلية، والتي استدعت في مرحلة ما الانتقال من المركزية الإدارية إلى اللامركزية، بما يعنيه ذلك من تعميق دائرة صلاحياتها، وتوسعت نطاق التكاليف المسندة إليها، والتي يأتي على رأسها كل ما يتعلق، بتهيئة الفضاءات العقارية وحمايتها من أشكال التعدي الممكنة، وذلك بإحاطتها بترسانة قانونية تنظيمية وردعية، تخول لها أن تشكل خط المواجهة الأول، ضد كل أشكال التوسع العمراني الغير شرعي، وهو ما يمكن أن نستشفه عبر تتبع مجموعة النصوص القانونية الواردة في هذا المضمار. في تدرجها التاريخي التالي:

أ. صلاحية صيانة الثروة العقارية: وتعد أولى المهام التي وكلت بها، وذلك بموجب أحكام المادة 158 من الأمر رقم 24-67، والمتضمن لأول تشريع بلدي اعتمد في الجزائر، وهو التكاليف الذي تم تعزيزه بعد ذلك، بإصدار الأمر رقم 26-74 والمتضمن قانون الاحتياطات العقارية، والذي استهدف تطبيق تدابير مقيدة، فيما يتعلق بحرية استخدام الأراضي داخل هذه المناطق، والذي بموجبه أصبحت البلديات، ملزمة قانوناً بتشكيل احتياطاتها العقارية، عن طريق حيازة الفسح الشاغرة الموجودة داخل حدود إقليمها، وأن تطبق فيها احتكارها فيما يتعلق بالمعاملة العقارية، من خلال منع التصرف فيها

¹⁷² . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب 1429، الموافق ل 20 يوليو 2008، واحد لقواعد مطابقة البيانات وإتمام

إنجازها (مرجع سابق)، ص. 28.

إلا لمصلحة البلدية، مبعدة بذلك وعلى المستوى النظري على الأقل، جميع إمكانيات انتشار سوق عقارية غير نظامية، تصعب السيطرة عليها فيما بعد¹⁷³. وذلك بعد أن باتت الفاعل الوحيد المسئول عن العقار الموجودة داخل حدودها الإقليمية، الأمر الذي يسمح لها بإشباع حاجيات الاستثمارات العمومية والمحلية، إلى جانب التمكين للمواطنين من فرص الحصول على قطع الأراضي صالحة للبناء والسكن، وهي الصلاحية التي جرى توكيدها مرة أخرى من خلال أحكام قانون البلدية رقم 81-09، وكذا قانون البلدية رقم 10-11، وذلك برغم المستجدات الطارئة على أسلوب التعامل مع ملف العقار¹⁷⁴، والذي بات يخضع لمعاملات وقواعد السوق.

ب. انجاز المخططات العمرانية: وتمثل إحدى الأدوات الهامة التي تم الأخذ بها، في معترك محاصرة هذه الظاهرة، باعتبارها تمثل خروج عن التصورات الفنية المعتمدة، والتي تم سنها لأول مرة بموجب أحكام المادة 158، من الأمر رقم 24-67 والمتضمن قانون البلدية¹⁷⁵. وهي الخطوة التي جانبها النجاح حينها، جراء ضعف المؤهلات الفنية التي كانت تحوزها الجزائر، دون أن يكون ذلك حائلا للتراجع عنها لاحقا، من خلال استمرارية الحرص على التقيد بها، في كل القوانين البلدية الموالية، مع بعض التعديلات التي استهدفت في مجموعها، توسيع صلاحيتها من مسئولية السهر على إعدادها فقط، إلى صلاحية الإعداد والمصادقة عليها، وذلك بناء على مداولة عننية للمجلس الشعبي البلدي، وفقا لما حمله نص القانون رقم 90-29، والمتعلق بالتهيئة والتعمير.

ت. استصدار رخص البناء والتجزئة والمطابقة والهدم: وتشكل الصلاحية الرابعة، التي خولها المشرع لرؤساء المجالس البلدية، من أجل تنظيم وضبط حركة البناء والتعمير، حيث تم إقرارها بموجب أحكام القانون رقم 67-75، والتي تم في ضوئها التمكين للبلديات من استصدار رخص البناء، لبرامج الإسكان التي لا تزيد حصتها عن 44 مسكن، وكذلك رخص التخصيص لبرامج الإسكان التي تقل مساحتها عن 10 هكتار، والذي تباشره المجموعات المحلية أو الهيئات العمومية المؤهلة، وما زاد عن ذلك فهو من صلاحية الوالي أو الوزير المفوض بقطاع العمران¹⁷⁶، وذلك قبل أن يتم رفع هذا التقييد، إلى جانب توسيعها إلى عمليات التجزئة والمطابقة والهدم، باستثناء ما تعلق بعمليات البناء التابعة لمصالح الدولة، والتي تبقى ضمن صميم صلاحية الوالي، إذا ما استوجب الأمر ذلك. وهو ما يعني في النهاية، تحقيق مكسب هام في مجال إضفاء الشرعية، على كل الأساليب الوقائية والردعية، والتي قد تضطر للقيام بها حماية للمجال الذي ترعاه، وبالتالي سحب ورقة الشغور القانوني من أيدي

¹⁷³. بنعمران الجليلي، مرجع سابق، ص. 85.

¹⁷⁴. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 03 جويلية 2011، ص. 16.

¹⁷⁵. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 07 شوال 1386، الموافق ل 18 يناير 1967، والمتضمن القانون البلدي (مرجع سابق)، ص. 103.

¹⁷⁶. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 67-75 المؤرخ في 20 رمضان 1395، الموافق ل 26 سبتمبر 1975، والمتعلق برخصة البناء ورخصة الأرض لأجل البناء (مرجع سابق)، ص. 1107.

محتلي الأراضي، وإقران التسليم بشرعية أي انجاز سكني، بالتراخيص والموافقة المسبقة المستجيبة لقواعد التعمير المنصوص عليها.

2.2.3. الضبطية القضائية والإدارية: وتتمثل في مجموعة من الأعوان الحكوميين، من ذوي

الرتب والاختصاصات المهنية المختلفة، والذين توكل إليهم مهام مراقبة وتتبع حركة العمران وأشغال البناء، ومدى مطابقتها للمخططات المعتمدة والمعايير المنصوص عليها في التشريعات العمرانية، وهم الذين يمكن تصنيفهم إلى صنفين، وهما:

2.2.3.1. الضبطية القضائية: ونظرا لحدة التوسع العمراني العشوائي، واكتساحه لمختلف

الحواضر الجزائرية، فقد كان لزاما مواكبة هذه السيرورة، وتفعيل أكثر للآليات المؤطرة لهذه الحركية على أرض الواقع، حيث أنشأت السلطات العمومية جهاز ينتمي إلى سلك الأمن الوطني، ولكنه يختص بحماية البيئة والتعمير، أطلق عليه مسمى شرطة التعمير وحماية البيئة، والتي تم استحداثها بمقتضى المقرر رقم 5078 المؤرخة في 1983/05/08، وذلك على مستوى الجزائر العاصمة كمرحلة أولى ليمتد لاحقا إلى باقي الولايات، غير أن نشاط هذه الوحدات تم تجميده في سنة 1991 بموجب المقرر رقم 4135 المؤرخة في 1991/07/21 بسبب ظهور آفة الإرهاب، غير أن تحسن الوضع الأمني، إلى جانب استمرار توسع السكن الغير صحي وعدم احترام القواعد المنظمة لعمليات البناء والتعمير، أدى بالسلطات العمومية لإعادة بعثها من جديد، وذلك لتتدخل فيما يلي:

➤ السهر على تطبيق قوانين التعمير وحماية البيئة، من خلال مكافحة كل أشكال المساس، بالبيئة والنظافة والصحة العامة.

➤ التوعية وإعلام السكان، من خلال القيام بحملات تحسيسية بمشاركة الهيئات التقنية المختصة.

➤ مراقبة المحيط الحضري، عبر القيام بدوريات للأحياء والأراضي الواقعة داخل محيطه.

➤ تقديم يد المساعدة لأعوان البلدية، المكلفين بالمراقبة الإدارية لأشغال البناء، لتفادي تعرضهم

للمضايقات التي تضعف أدائهم المهني. غير أن التواجد الميداني الذي يتمتع به هذا جهاز، لم يحقق الفعالية المرجوة منه، وذلك جراء العراقيل التي تحد من قدرته على التدخل، إزاء كل التجاوزات التي تطل المجال الحضري، ومنها على وجه التحديد عدم استقلالية نشاطها، فهي مرتبطة بمصلحة الطرقات مما يؤثر سلبا على أدائها، إلى جانب نقص وسائل التنقل، مما يتطلب التنقل مشيا بشكل يحد من مجال التغطية، وكذا غياب برامج التكوين والتأهيل في الجوانب القانونية والتقنية...¹⁷⁷.

2.2.3.2. الضبطية الإدارية: دفع تعقد وخصوصية ميدان التعمير، لتوسيع صلاحية مهام

البحث عن التجاوزات العمرانية المرتكبة، والتقصي عنها إلى خارج نطاق ضباط الشرطة القضائية، حيث كان لزاما إنشاء جهاز أكثر تأهيلا تقنيا وقدرة على الاضطلاع بهذه المهام، التي تم إيكالها إلى موظفي وإطارات مختصين في حقول العمران، والذين عرفت عملية تحديد وتنظيم مهام هذا الجهاز بعض التباين من حقبة زمنية إلى أخرى.

¹⁷⁷. كمال تكواشت، مرجع سابق، ص ص. 116-117.

2.2.3.2.1. مفهوم ومهام الضبطية الإدارية: تعد جهاز شرطة إداري، يختص بالإشراف والمتابعة لقضايا التعمير على المستوى الإقليمي، ويكرس حق الإدارة المحلية في فرض قيود على الأفراد، تحد من حريتهم المطلقة في مجال البناء والتعمير، بغرض الحفاظ على النظام العمراني العام بطريقة وقائية أساسا وعلاجية احتياطيا، وفي شكل منتظم ودائم وشامل، من شأنه أن يضمن السير الحسن لنمو المدن، بعيدا عن جميع أشكال العشوائية والفوضى، التي تطبق على كل المجالات الشاغرة المتاحة داخلها أو على حوافها. حيث تم إنشائها لأول مرة في سنة 1982، بموجب أحكام المادة 47 من القانون 02-82، والتي تنص على أنه "يعاين المخالفات أعوان الأمن العمومي، وكذا كل موظفي وأعوان مصالح الدولة والمجموعات المحلية المحلفين أو المفوضين لهذا الغرض"¹⁷⁸.

وتتحدد المهام الأساسية المسندة إليها، في ضوء مجموعة من النصوص القانونية السارية المفعول، والتي يتأتى على رأسها القانون رقم 29-90، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-04 في المادة 76 مكرر 04 منه، وكذا المرسوم رقم 55-06 في المادة 17 منه، والقانون رقم 15-08 في المادة 66 منه، والتي تؤكد جميعها على ضرورة:

أ. رصد ومتابعة سير حركة العمران، ومدى مطابقتها للمخططات المعتمدة.

ب. تحرير محاضر المخالفات التي تطل المناطق الواقعة داخل نطاق الإقليم الإداري للبلدية.

ت. التبليغ عن كل التجاوزات المرتكبة، سواء من قبل شخص أو مجموعة، وذلك عبر إرسال محاضر التجاوزات لرؤساء البلديات، لمتابعة باقي الإجراءات القانونية المعمول بها في هذا الشأن¹⁷⁹.

2.2.3.2.2. معوقات أداء الضبطية الإدارية: وتبقى نجاعة جهاز الضبطية الإدارية في تأدية المهام المنوطة بها، رهينة بمدى توفر مجموعة من المتطلبات والظروف المحيطة المباشرة، والتي ينعكس غيابها في تصاعد حدة المشاق، والتأثير سلبا في سير العمل وديمومته، سواء تعلق الأمر ب:

- الافتقار للوسائل التنقل لزيارة المواقع، والتي يتوقف عليها ضبط برامج التدخل والمعاينة.
- التقاعس والسلبية التي تطبع سير عمل هذه المصالح، سواء على المستوى إعداد جداول برمجة الزيارات الميدانية والمتابعة، أو على مستوى الجدية في التقيد به واحترامه.

➤ شساعة الحيز العقاري الموجود داخل المحيط الحضري، والذي تسهل عملية الاعتداء عليه من طرف المتجاوزين، بفعل عدم وضوح طبيعة ولا صاحب الملكية من جهة، أو لتموضعها داخل نطاق المناطق المصنفة في خانة الغير قابلة للتعمير، والتي تقل الزيارة إليها ومعاينتها دوريا.

➤ مخاطر التهديد والاعتداء الجسدي التي يتعرضون لها أثناء تأدية مهامهم، من قبل سكان هذه التجمعات، الأمر الذي يثير في أنفسهم المخاوف والتردد من التدخل لتحرير محاضر التبليغ.

¹⁷⁸. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02-82 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1402، الموافق ل 06 فبراير 1982، والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجرئة الأراضي للبناء، الجريدة الرسمية، العدد 06، 09 فبراير 1982، ص. 263.

¹⁷⁹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 15-08 المؤرخ في 17 رجب 1429، الموافق ل 20 يوليو 2008، واحدد لقواعد مطابقة البيانات وإتمام إنجازها (مرجع سابق)، ص. 27.

➤ عدم التنسيق بين لجان المراقبة والتفتيش المنضوية تحت لواء المصلحة التقنية للبلديات، ونظيرتها التابعة لفروع مديرية التعمير والبناء وكذا أعوان الضبطية الإدارية، مما يتسبب في أحيان كثيرة في أداء غير متناسق في تتبع ومراقبة التنظيم العمراني، ينجر عنه تغطية بعض المواقع عدة مرات وتحرير محاضر ضدها، وأخرى لم يطالها أي محضر بفعل إغفال زيارتها¹⁸⁰.

2.3. التصدي القضائي للعمران الغير شرعي: دخل القضاء على خط المواجهة المباشرة مع ظاهرة السكن العشوائي، وذلك نظرا لما تمثله من خرق للقوانين العمرانية المنصوص عليها، وتعدي سافر على الأملاك الخاصة والعامة، وذلك من خلال الترسنة القانونية التي تم سنها لهذا الغرض، على نحو ما سنراه الآن:

2.3.1. القضاء الإداري: ويمثل المستوى الأول من التصدي، وهو الذي يختص بالإشراف على مراقبة الشرعية في شتى الميادين، سواء ما تعلق منها بالمعاملات، العقود وكل ما يمت لهما بصلة.

2.3.1.1. المرحلة الأولى. الحاضر الغائب: وتمثل عشرية الثمانينات، وقامت على اختزال دور القضاء الإداري، الذي بقي يحتل رقعة صغيرة ضمن دائرة التصدي، في مقابل تقديم القضاء الجزائي على حسابه، وذلك باعتبار ما تم إقراره في أحكام القانون رقم 82-02، والذي نصت المادة رقم 48 منه، على وجوب الالتزام القيام بخطوتين هامتين وهما: إثبات المخالفة المرتكبة من قبل أعوان مؤهلين، ثم المضي قدما في اتخاذ التدابير اللازمة، للحد من إتمام التوسع الغير شرعي وانتشاره، مع إرسال ملفات المعنيين إلى النيابة العامة¹⁸¹. وذلك كإجراء تكميلي، الهدف منه ردع أي عمليات لاحقة للحيازة الغير شرعية للأملاك العقارية والبناء عليها. وهو الغياب الذي استمر لاحقا وثبت تأكيده مرة أخرى من خلال الأمر رقم 85-01، والتي نمت على تغيير نظرة المشرع الذي فوض صلاحيات أوسع لتدخل الإدارة، إلى الحد الذي باتت فيه هي الحكم والمنفذ والمدعي عليه في ذات الوقت¹⁸². وهو الوضع الذي وإن كان يعبر بصدق عن الظرف العام القائم في البلاد آنذاك، حيث تعد الإدارة هي الفاعل المطلق، والمسئول الأول عن تجسيد سياسة الدولة، الهادفة إلى توسيع مربع البناء النظامي، والتصديق على كل الأشكال المنافية لذلك. فإنها كانت تعكس أيضا الرهان على الفعالية الميدانية، والتي قد تتأخر في حالة إذا ما تم اللجوء إلى القضاء لفض النزاع، وهي التي كانت تستعد لتنفيذ إحدى أكبر حملات التطهير، للسكن العشوائي في الجزائر، وبالتالي فهي بحاجة إلى ما يضيفي الغطاء القانوني على كل هذه الممارسات.

2.3.1.2. المرحلة الثانية: القضاء الإداري ورهان النجاعة الغائبة: التحول المشار إليه سلفا، سرعان ما تغير مرة أخرى في الاتجاه المناقض، بعد أن حمل النص القانوني رقم 90-29، نسخ

¹⁸⁰. كمال تكواشت، مرجع سابق، ص. 121-127.

¹⁸¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 82-02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1402، الموافق ل 06 فبراير 1982، والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء (مرجع سابق)، ص. 263.

¹⁸². الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 85-01 المؤرخ في 13 أوت 1985، والمتعلق بتحديد انتقال قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها (مرجع سابق)، ص. 1186-1189.

تام لكل من أحكام القانون رقم 01-82 والأمر رقم 01-85، وبالتالي وضع حد نهائي لكل أشكال التدخل المباشر والواسع للإدارة، في مقابل إقرار لصلاحيات السلطة القضائية عامة، وتعزيز لمرجعية القاضي الإداري أكثر فأكثر، بنصوص قانونية جعلته يحتل صدارة دائرة التصدي. وهي المرجعية التي تأكدها المادة 78 من نفس القانون، والتي نصت على أن "تأمر الجهة القضائية المختصة بمطابقة المواقع أو المنشآت مع رخصة البناء، إما بهدم المنشآت أو إعادة تخصيص الأراضي بقصد إعادة المواقع إلى ما كانت عليه من قبل"¹⁸³. هذا التغيير يندرج في سياق إعادة النظر في فلسفة القوانين الجزائية، بغرض أفلمتها وتكييفها مع التحولات السياسية الجديدة التي باتت تشهدها البلاد منذ سنة 1989، والحاملة لمقومات الانفتاح الديمقراطي والحرية السياسية، واعتماد الشرعية المؤسساتية التي طالت رياحها الجهاز القضائي، وذلك في مقابل تقزيم شأن الإدارة على نحو غير مسبوق، وحصره في عملية تبليغ الجهات القضائية المختصة فقط، حتى يتسنى لهذا الأخير، التدخل والنظر في الأمر من زاوية وتقدير قانوني محض. وهو الوضع الذي لم يلبث طويلا، وذلك أمام سرعة تراجع المشرع عن خياراته السابقة، فيما يخص كيفية التصدي لها، إذ استدرك عثرته السابقة بالتعديلات التي حملها المرسوم التشريعي رقم 07-94، والذي جنح من جديد لرد الاعتبار للإدارة المحلية، لكن بشكل أقل مما كان عليه الحال من قبل، وذلك في إطار العمل على الموازنة بين جهتي الإدارة والقضاء، حيث أصبح التصدي يتم على مرحلتين، تستهدف أولهما إجراء معاينة لمخالفات البناء الغير شرعي، حيث يعد هذا الإجراء كتصدي أولي ويدخل ضمن صلاحيات الإدارة، في حين تتوقف إجراءات المصححة من هدم ومطابقة، وحتى إعادة الأماكن إلى حالتها الطبيعية، والتي تعد المستوى الثاني للتصدي، على درجة التناسق الذي يجمع بين كل من القاضي الإداري والإدارة معا، وذلك من حيث إصدار الأوامر والتنفيذ¹⁸⁴. وذلك بعدما تبين أن منهجية التصدي المقترحة طبقا لأحكام رقم 29-90، لم تأتي بثمارها المتوقعة منها، لحماية العقار الحضري من شوائب التوسع الغير شرعي.

2.3.1.3 المرحلة الثالثة: تعزيز الموازنة بين السلطة القضائية والإدارية: وشهدت استمرار

التشريع الجزائي، في العمل بمبدأ الموازنة بين الأطراف المتدخلة في عملية التصدي، دون تغليب لأحدهما على الآخر، وذلك على الرغم من تعاقب قانونين على هذه المرحلة وهما (05-04) و(08-15)، مع مراعاة أن يتم إعادة توزيع الأدوار على أساس نوع البناء المراد التصدي له. حيث تم في هذا الإطار، التمييز بين السكن الغير شرعي المبني بدون رخصة بناء وبدون عقود ملكية... والسكن المبني برخصة بناء مع عدم احترام تنصيصات قواعد التهيئة والتعمير، وإدراج التعديلات وإضافات غير مرخصة وذلك طبقا لبند القانون رقم 05-04. أين تم إيكال مهمة مكافحة البناء الهش بصورتيه

¹⁸³. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 29-90 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411، الموافق 01 ديسمبر 1990، والمتعلق بالتهيئة والتعمير، العدد 52، 02 ديسمبر 1990، ص. 1660.

¹⁸⁴. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 07-94 المؤرخ في 07 ذي الحجة 1414، الموافق 18 مايو 1994 والمتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، العدد 32، 25 مايو 1994، ص. 4-12.

القصديرية والصلبة إلى الإدارة المحلية وذلك حسب المادة رقم 12 منه، في مقابل سحبها نهائيا من القاضي الإداري دون غيره من أشكال القضاء الأخرى. بينما أوكلت مهمة مكافحة البناء الغير شرعي، بمعناه الغير مطابق لرخصة البناء إلى القضاء الإداري،¹⁸⁵. مما يعني أن سكان العشوائيات ومناطق وضع اليد، لم يدرجوا أصلا ضمن دائرة التصنيف الثاني، باعتبار انتفاء مبررات اللجوء إلى ذلك، في ظل عدم شرعية وجودهم في الحيازات العقارية، وكذا عدم شرعية البقاء فيه ثانيا، إلى جانب باقي التعديلات من استغلال غير مشروع للشبكات والروابط المختلفة الكهرباء والمياه...

2.3.2. القضاء الجزائي: ويستهدف تطبيق الأحكام المتعلقة بالقسم الجزائي للتعيمير، والتي تشكل

الإطار الردي لقانون التعيمير¹⁸⁶. وهو الذي تمتع بصلاحيات أوفر ومكانة ارقى من سلفه، وذلك من خلال إدراج إصلاحات متتالية عليه، بغية الوصول إلى أفضل وأنجع صيغة من شأنها أن تمكن من التحكم في الظاهرة وتضييق رقعتها إلى أدنى حد ممكن. على نحو ما سنراه الآن:

2.3.2.1. تهايوي صلاحية القضاء الجزائي: تحددت مهام القاضي الجزائي، لأول مرة عبر

أحكام القانون رقم 82-02، والذي تولى تحديد الركن الشرعي لجريمة البناء الغير شرعي، في المادة 52 منه والتي نصت على وجوب أن "يعاقب على تنفيذ أشغال أو استعمال الأرض خرقا لأحكام هذا القانون، والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه بغرامة من 3000 دج إلى 300.000 دج. وعند العودة يمكن الحكم بالحبس لمدة من شهر إلى 06 أشهر، فضلا عن الغرامة المنصوص عليها أعلاه". في حين حملت المادة 53 من ذات القانون، الأحكام المتعلقة بكل من الهدم والمطابقة وغيرها من الإجراءات التي تزيل الآثار المادية لجريمة السكن الغير شرعي¹⁸⁷. وهي الصلاحيات التي انتفت طبقا للأمر رقم 85-01، والذي عزل القضاء الجزائي من مواجهة البناء الغير مرخص¹⁸⁸، لذات الأسباب التي ورد ذكرها من قبل، وذلك تماشيا مع لون ورهان النظام السياسي القائم آنذاك، على الإدارة المحلية في تجسيد استراتيجياته ميدانيا.

2.3.2.2. القضاء الجزائي ورد الاعتبار: ولكن إحلال القانون رقم 90-29 محل القوانين

والأوامر التي سبقت وجوده، والذي اعتبر الشريعة العامة فيما يتعلق بتأطير حركة التعيمير، سمح من إعادة الاعتبار للقاضي الجزائي، وذلك بما منحه إياه في المادة 77 منه، والتي عدت بمثابة الركن الشرعي لجميع جرائم البناء الغير قانوني، وهي التي نصت على أنه: "يعاقب بغرامة تتراوح ما بين 3000 دج إلى 300.000 دج على تنفيذ أشغال أو استعمال أرض يتجاهل الالتزامات التي يفرضها القانون، والتنظيمات المتخذة لتطبيقه أو الرخص التي تسلم وفقا لأحكامها، ويمكن الحبس لمدة ما بين

¹⁸⁵. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-05 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1425، الموافق ل 14 أوت 2004، والمتعلق بالتهيئة والتعمير (مرجع سابق)، ص. 6.

¹⁸⁶. كمال تكواشت، مرجع سابق، ص. 154.

¹⁸⁷. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 82-02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1402، الموافق ل 06 فبراير 1982، والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجرئة الأراضي للبناء (مرجع سابق)، ص. 264.

¹⁸⁸. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 85-01 المؤرخ في 13 أوت 1985، والمتعلق بتحديد انتقاليا قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها (مرجع سابق)، ص. 1186-1189.

شهر إلى 06 أشهر في حالة العودة إلى المخالفة¹⁸⁹. في حين ذهب المرسوم التشريعي رقم 94-07 إلى أكثر من ذلك، من خلال منح القاضي الجزائي فرص الوجود والتأثير في مجرى الأحداث مرة أخرى، عبر ما أقره له من إمكانية لتدخل في حالة ما إذا تقدمت الإدارة المحلية بشكوى رسمية ضد القائمين على خلق هكذا أوضاع غير قانونية، وذلك وفقا لما نصت عليه المادة 53 من هذا المرسوم، وذلك دون أن يمس "بالعقوبات المقررة في التشريع والتنظيم المعمول بهما..."¹⁹⁰.

2.3.2.3. القضاء الجزائي وتعزيز المكاسب: كما تعززت هذه المكانة أكثر في المرحلة

المالية، وذلك من خلال أحكام القانون رقم 04-05، ومن بعده القانون رقم 08-15، والذي ذهب إلى عدم حصر الركن الشرعي لهذه التعدييات، في نص قانوني واحد، بل تعددت وتتنوع بحسب نوع الجريمة المرتكبة، حيث نجد أنه فيما يخص بانجاز بناية داخل تجزئة ترابية، دون الحصول المسبق على رخصة تجزئة، فالنص المقابل لها هو المادة 75 منه، والتي تشير إلى أنه "يعاقب بغرامة من مائة ألف دينار إلى مليون دينار، كل من يشيد بناية داخل تجزئة لم يتحصل لها على رخصة تجزئة"، بينما تم التشدد أكثر مع مرتكب مخالفة البناء بدون رخصة، سواء كانت في صورة بناء قصديري أو بناء صلب غير مخطط، مقارنة بما سبق العهد به. حيث يجرم بموجب أحكام المادة 79 منه، والتي تميز بين الحالة العادية والتي تعني إقدام المخالف لأول مرة، على مباشرة أشغال البناء الغير شرعي بدون رخصة، وتكون العقوبة في صورة غرامة مالية تراوح ما بين 50 ألف إلى 100 ألف دج. وفي حالة العودة مجددا إلى تكرار نفس الفعل من قبل نفس المخالفين، فانه يتم التشدد أكثر فأكثر في محتوى العقوبة، والتي تشهد مضاعفة الغرامة المالية لتصبح تتراوح ما بين 100 ألف إلى 200 ألف دج، مع إتباعها بعقوبة تكميلية تتمثل في إكراه بدني في صورة حبس لمدة ما بين 06 أشهر إلى سنة، دون أن يتدخل في النطق بالإجراءات المصححة، والتي تبقى ضمن صميم صلاحيات الإدارة¹⁹¹.

2.3.3. القضاء المدني: كما يتدخل القضاء المدني أيضا، في إستراتيجية محاربة السكن الهش

لكن على نحو مغاير لسابقه، حيث يتم اللجوء إليه بغية تصحيح وضع خاطئ، وليس لمعاقبة الجاني أو الساكن والتي تبقى مسألة جزائية، وذلك بعد إثبات أن مخالفة البناء الشرعي لها صلة مباشرة بالضرر الواقع على المدعي، إذ ليس كل مخالفة للسكن الغير شرعي تؤدي بالضرورة إلى نشؤ أضرار، وذلك كما في حالة الاستغلال الغير شرعي لشبكات الكهرباء والماء، والتي قد تؤدي تعرض سكان الأحياء المجاورة، لمخاطر الإصابة بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه، أو سوء الجوار... فهكذا أوضاع هي التي تجعلهم فقط متضررين شخصا من هذا النوع من السكن¹⁹².

¹⁸⁹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411، الموافق 01 ديسمبر 1990، والمتعلق بالتهيئة والتعمير (مرجع سابق)، ص. 1160.

¹⁹⁰. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 94-07 المؤرخ في 07 ذي الحجة 1414، الموافق 18 مايو 1994 والمتعلق بشروط الإنتاج العماري وممارسة مهنة المهندس المعماري (مرجع سابق)، ص. 11.

¹⁹¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب 1429، الموافق ل 20 يوليو 2008، والحدد لقواعد مطابقة البيانات وإتمام إنجازها (مرجع سابق)، ص. 28.

¹⁹². كمال تكواشت، مرجع سابق، ص. 163.

2.4. تقييم التجربة الجزائرية... وماذا بعد؟: هذا الاستعراض الموجز لتفاصيل التجربة

الوطنية في محاربة السكن الهش، على مدى 50 سنة تقريبا من الجهد المتواتر، يمكننا أن نخلص في الأخير إلى طائفة من النتائج التي سنأتي على ذكرها تباعا:

أ. اتسمت التجربة الجزائرية بتتويع الخيارات المتبعة خلال كل المراحل، وعدم الركون إلى أسلوب واحد في التعاطي مع هذه المشاكل المتزايدة، والمرتبطة بطبيعة التغيرات السوسيواقتصادية بالمجتمع الجزائري، فمن أسلوب التعامل المباشر والقائم على تنفيذ عمليات إعادة الإسكان، والتسوية، والإزالة والترحيل، إلى أسلوب التعامل الغير مباشر مع الأسباب الكامنة ورائه والمسببة لوجوده، عبر خيارات التنمية الريفية والتوازن الجهوي والإقليمي، وذلك في محاولة للإحاطة بكل الظروف والعوامل التي تقف وراء نشوئها، وهو ما يعكس مدى نضج التجربة الوطنية في هذا الإطار.

ب. الناتج أو المردود العام المتجسم ميدانيا ليس بمستوى الخيارات والآليات المتبعة، حيث يبقى العائد الكلي قليل، وذلك رغم الإقرار بضخامة الجهود المبذولة، إلا أنها لا زالت لم تكفل بعد بالقضاء على تلك الجزيرات السوداء المنتشرة في كل الحواضر الجزائرية، حيث ظلت عملية القضاء على الأسباب الحقيقية غير موجودة، أما القضاء على الناتج فهو جزئي و ظرفي، من خلال استهداف وضعيات معينة ومؤقتة، وهو ما يعجل بإعادة طرح وتكرار نفس الإشكال على فترات زمنية متقاربة أو متباعدة، من خلال تجمعات صغيرة سرعان ما تتكاثر وتعيد توقيع نفس الوضع السابق، وهو ما يجعل من البرامج والعمليات المنجزة لحد الآن، لا تخرج عن نطاق المهدئات أو المسكنات التي اعتمدت لمعالجة مشاكل العشوائيات في المدن الجزائرية، بغرض العمل على تقادي تضخم حجمها أكثر مما هو عليه، دون أن يكون أثر ومفعول دائم في ظل استمرارية الظروف المؤسسة لهذا الواقع، وذلك بسبب تأخر المستوى التنفيذي الإجمالي بالنسبة للمستوى السياسي النظري، مما حال دون إمكانية نجاح محاصرة نمو العمران الغير مخطط، فمثلا منذ صدور الأمر المتعلق بالثورة الزراعية سنة 1971، والقاضي بحظر انتقال الملكية العقارية ذات الطابع الزراعي بين الأحياء، فإنه كان لا بد من الانتظار إلى غاية سنة 1974 ليصدر الأمر بتكوين الاحتياطات العقارية البلدية، تم الانتظار إلى غاية سنة 1977 ليتم الإعلان عن السياسة الوطنية للسكن، والتي بقي تنفيذها الفعلي معلق إلى غاية بداية الثمانينات¹⁹³. وكذلك الأمر بالنسبة لحقبة الثمانينات، أين تطلب تحقيق هذه المشاريع مزيدا من رؤوس الأموال، والتي فاقت إمكانيات الدولة آنذاك، بالتوازي مع ذلك يظهر أن تسيير وتخطيط مثل هذه البرامج تعد عملية معقدة، وتتم خارج سيطرة المسؤولين.

ت. خيار إعادة الإسكان الحكومي، والقائم على تخصيص أنصبة من المساكن الجاهزة لإعادة ترحيل سكان الأحياء القصديرية إليها، يتم الاعتماد فيه على قوائم آخر إحصاء سكاني تم إجرائه في هذه المواقع، وعلى نحو مقصود والغرض منه إقصاء آخر الملتحقين من عملية الاستفادة، بشكل

¹⁹³. د. محمد بومخلوف، التحضر: التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة (مرجع سابق)، ص. 244.

يكون له الأثر السلبي في ردة فعل السكان، على أساس أنه خيار غير منطقي، باعتبار أن حجم المعاناة لا يقدر ولا يقاس بطول أو بأقدمية الإقامة في هذه المستوطنات، مما يؤدي إلى خلق نواظر الفوضى والاحتجاج أمام مقرات السلطات المحلية، أو القيام بأعمال التخريب والتي تستغرق أحيانا أسابيع من جهة، ومن جهة ثانية فإن هؤلاء الملتحقين هم ضمان لاستمرارية وديمومة هذا الموقع، والتي تبقى بذلك تغذيته مستمرة من خلال توطن وافدين جدد في هذه المواقع، التي لم يتم إزالتها بالكامل وإشغالها بمشاريع أخرى.

ث. أما الشيء الأكثر ايجابية حتى الآن، هو الجانب المتعلق بالتشريع الحضري، حيث خطت الجزائر خطوة هامة تخول لها التعاطي مع جميع صور الإسكان الغير لائق والغير شرعي.

3. الجزائر ورهان البنك الدولي... حتمية أم خيار؟: يثير لجوء الجزائر إلى خيار التعاون

الدولي، وطلب المساعدة في مجال محاربة السكن الهش، جملة من التساؤلات حول المبررات التي دفعتها نحو هذا الخيار؟ وما هي أوجه الاستفادة المرجوة منه؟ طالما أنه يعد سابقة في تاريخ التعاون بين الطرفين، حيث ظلت الجزائر بمنأى عن كل التعاون إزاء هذا المسألة، وهي النقاط التي سوف تشكل جزء من مكونات هذا المحور، إلى جانب ما تعلق بتعريف منظمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتبيان جهودها في مجال التنمية الحضرية.

3.1. السياسة الإنمائية للبنك الدولي: تشغل التنمية الدولية جزء من المهام والتكاليف المناطة

به، وذلك في إطار مساعيه الرامية لمحاربة الفقر في العالم، والتي يعد السكن العشوائي أحد أبرز تجلياتها المادية، وذلك من خلال تسيير القروض المالية والمساعدات الفنية والتقنية، لصالح الدول الراغبة في ذلك، بناء على شروط وتدابير خاصة ستوضح بنودها وتفاصيلها في التفاصيل اللاحقة.

3.1.1. نشأة وتطور البنك الدولي: يعد أهم الفروع الخمسة النشطة تحت لواء مجموعة البنك

الدولي، والحامل لتسميتها باعتباره المنشأ الأصلي لها. مكلف بتقديم المساعدات الفنية والدعم المالي في شكل قروض استثمارية لبلدان العالم لاسيما الأشد فقرا، بغرض تحسين متطلبات وظروف الحياة فيها وفقا لشروط ومعايير تقنية محددة. حيث تتمتع البلدان المساهمة فيه والمقدرة ب 185 دولة، بصفة العضوية المكتسبة بمجرد المصادقة على اتفاقية تأسيسه، والتي يعود انبثاقها إلى تاريخ 1944/07/01، وذلك بموجب القرار الذي تم سنه من قبل ممثلي 44 دولة مجتمعة في "بريتون وودز" بنيو همشير، ضمن أشغال المؤتمر الدولي المنعقد آنذاك. والذي سرعان ما توسعت دلالاته لاحقا، من مؤسسة وحيدة إلى مجموعة مكونة من 05 مؤسسات إنمائية، مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا، وهي:

أ. هيئة التمويل الدولية IDA: وتعتبر أحد أهم مصادر التمويل مشاريع الخدمات الاجتماعية في الدول الفقيرة، من خلال تقديم قروض ميسرة ومنح للبرامج التي تعزز النمو الاقتصادي، ونقلص التفاوت بالإضافة إلى مساعدة الدول الفقيرة المتقلبة بالديون.

ب. مؤسسة التمويل الدولية IFC: وتهتم بتوفير الاستثمارات والخدمات الاستشارية، بغرض بناء مؤسسات القطاع الخاص بالدول النامية وتمويلها.

ت. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA: وتعنى بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توفير الضمانات ضد المخاطر الغير تجارية المحتملة، بالإضافة إلى توفير المساعدة الفنية التي تؤمن جذب الاستثمار الخاص للدول النامية.

ث. المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار ICSID: ويهدف لتوفير التسهيلات، وفض نزاعات الاستثمار الدولي خارج نطاق المحاكم، بغرض توفير بيئة ملائمة لتدفق الاستثمار الخاص¹⁹⁴.

3.1.2. العضوية والاكنتاب في رأسمال البنك: تعد العضوية والاكنتاب في رأسمال البنك شرط أساسي في عملية الاستفادة من القروض والخدمات المالية والغير مالية التي يتيحها، كما هو موضح في الاتفاقية التأسيسية للبنك الدولي.

3.1.2.1. العضوية: الدول الأعضاء الأصليون في البنك، هي نفسها الدول أعضاء صندوق النقد الدولي، والتي قبلت الانخراط في عضوية البنك قبل تاريخ 1945/12/31، مع بقاء باب العضوية مفتوح، للدول الأخرى الأعضاء في صندوق النقد الدولي للاتحاق، وذلك طبقاً للمواعيد والشروط التي يحددها البنك الدولي، والتي على رأسها إيداع وثيقة تبين فيها أنها قبلت بينود هذه الاتفاقية، وأنها تأخذ بكل الخطوات التي تمكنها من تنفيذ كافة التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، لتدخل حيز النفاذ بعدما يتم التوقيع عليها من طرف ممثلو حكومات، لا تقل اكنتاباتها عن 65% من مجموع اكنتابات الأعضاء الأصليين. وقد قدر عدد منتسبيه حتى سنة 2011 ب 187 دولة.

3.1.2.2. الاكنتاب في رأسمال البنك: تقدر قيمة رأسماله المصرح بها ب 10000 مليون دولار أمريكي، مع قابليته للزيادة عندما يرى البنك الحاجة إلى ذلك، وبأغلبية 3/4 من مجموع الكلي للأصوات. ويقسم إلى 100 ألف سهم، وبقيمة أسمية لكل منها تبلغ 100 ألف دولار أمريكي، لا يتاح الاكنتاب فيها سوى للدول الأعضاء. حيث يتم اكنتاب في أسهم من رأسمال البنك. مع إمكانية زيادة نسبة الاكنتاب لكل دولة عضو في حال زيادة رأسمال البنك المصرح بها، على أن يكون الاكنتاب في الزيادة، بنسبة تعادل ما اكنتبت فيه من الأسهم قبل ذلك إلى مجموع رأسمال البنك، وذلك بالشروط التي يقرها البنك، ومن دون إرغام أي عضو على الاكنتاب في أي جزء من هذه الزيادة¹⁹⁵.

3.1.3. هيكلية البنك وآلية اتخاذ القرار: تشبه الهيكلية الداخلية للبنك الدولي، مؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء فيه، والتي يتم تشغيلها لصالحهم أو يعتبرون مساهمين فيها بحصص متفاوتة من بلد لآخر، مما يؤثر على كيفية اتخاذ القرار وسياسات البنك والخيارات المنتهجة فيه.

3.1.3.1. هيكلية البنك: تركز توزيع المهام بين أربعة دوائر رئيسية وهي:

أ. مجلس المحافظين: والذي تخول له كافة صلاحيات البنك باعتباره مساحة مخصصة لكبار واضعي السياسات فيه، وهو الذي يتألف من محافظين ومحافظين مناوبين، يتم تعيينهم من قبل الدول

¹⁹⁴. د. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات (عمان: دار الفكر، 2011)، ص. 272-275.

¹⁹⁵. البنك الدولي للنشأ والتعمير، اتفاقية إنشاء البنك المعدلة، 1988، ص. 07. [En ligne]. <http://www.go.worldbank.org/>، (تصفح يوم:

الأعضاء، والتي لا تخرج غالبا عن كونهم وزراء المالية أو وزراء التنمية في دولهم، أين تستمر مدة خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين 05 سنوات، مع بقاء إمكانية إعادة تعيينهم رهنا بمشيئة الدول الأعضاء، مع انتخاب أحد المحافظين رئيسا له، وعدم منح المحافظ حق التصويت إلا في حالة غياب المحافظ الأصلي. حيث يختص بمراجعة العمليات والسياسات الرئيسية للبنك.

ب. المديرين التنفيذيون: ويقدر عددهم ب 24 عضوا، يتولون وبتفويض من مجلس المحافظين مهام ومسؤوليات، إدارة العمليات أو أية صلاحيات أخرى يخولها لهم، ما عدا ما تعلق منها ب:

- قبول أعضاء جدد وتحديد شروط قبولها.
- زيادة أو تخفيض رأسمال البنك.
- إيقاف عضوية أي بلد عضو.
- اتخاذ قرار إيقاف عمليات البنك نهائيا وتوزيع أصوله.
- تحديد أوجه توزيع صافي البنك.
- اتخاذ ترتيبات التعاون مع منظمات دولية أخرى¹⁹⁶.

ت. الرئيس وجهاز الموظفين: يتولى المدراء التنفيذيون انتخاب رئيسا لمجلسهم، من خارج أعضاء مجلس المحافظين أو المدراء التنفيذيون أو مناوبا عن أي أحد منهم، والذي يكون في ذات الوقت رئيسا لجهاز موظفي البنك، حيث يتولى مهام تسيير الأعمال العادية للبنك بتوجيه من المدراء التنفيذيين، وذلك لمدة غير محدودة زمنيا حتى ينهيها قرار المدراء التنفيذيين.

ث. المجلس الاستشاري: يتولى إسداء النصح للبنك في الأمور الخاصة بالسياسة العامة، سواء في الاجتماعات السنوية للبنك أو تلك التي يتم عقدها بطلب منه، وهو الذي يتشكل من ما لا يقل عن 07 أشخاص، يختارهم مجلس المحافظين، ويكون من بينهم ممثلو المصالح المصرفية والتجارية... مع مراعاة تمثيل أكبر عدد ممكن من الدول، وإمكانية تمديده إلى المجالات التي تشهد تواجد منظمات دولية، في مجالات ذات صلة بنشاط البنك، حيث يتم بالاتفاق مع تلك المنظمات، اختيار أعضاء المجلس الاستشاري الممثلين لتلك المجالات، وذلك عن طرق التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد¹⁹⁷.

3.1.3.2. آلية اتخاذ القرار: يتم اتخاذ القرارات التي تهم مستقبل البنك، من طرف مجموع

الدول الأعضاء فيه، حيث تعد ذات مسؤولية المشتركة عن كيفية تمويل المؤسسة، وكيفية صرف الأموال على المشروعات الإنمائية التي تحد من أعداد الفقراء... لكن مع تباين جد شاسع في قوة وأوزان التصويت لهذه لدول، وذلك بناء على الحصة المخصصة لها من خلال المجموعة التي تنتمي إليها تلك الدول - كما هو واضح في الجدول رقم 15- الأمر الذي يجعل من قوة التصويت ليست متساوية لدى جميع الأعضاء، حيث تسيطر مجموعة الخمسة الكبار على أكثر من ثلث رأسمال، وهو

¹⁹⁶. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي، واشنطن، 2007، ص. 06.

¹⁹⁷. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، اتفاقية إنشاء البنك المعدلة (مرجع سابق)، ص. 07.

ما يجعلها صاحبة التأثير المباشر على قرارات البنك وإستراتيجيته، الأمر الذي يجعل من هذا النظام مفنقر لمبدأ المساواة، والديمقراطية في اتخاذ القرار، ويحابي الدول العظمى على حساب غيرها.

جدول رقم 15: بوض قوة التصويت لمجموعة البنك الدولي

النسبة المئوية	البلد	
20.84	الولايات المتحدة الأمريكية	مجموعة الخمسة الكبار في العالم
7.44	المملكة المتحدة	
5.06	ألمانيا	
5.05	فرنسا	
5.04	اليابان	
43.43%	النسبة المئوية لمجموعة الخمسة الكبار في العالم	
3.47	الصين	مجموعة الأثني عشر الكبار في العالم
3.28	الهند	
3.22	كندا	
2.94	إيطاليا	
2.25	هولندا	
2.13	بلجيكا	
1.90	أستراليا	
19.19%	النسبة المئوية لمجموعة الأثني عشر الكبار في العالم	
62.62%	النسبة المئوية الكلية	

المصدر: د. شقيري نوري موسى، المؤسسات المالية المحلية والدولية (عمان: دار المسيرة، 2009)، ص. 349.

3.1.4. أغراض البنك ومهامه: استهدفت المتطلبات الظرفية التي رافقت الإعلان التأسيسي

للبنك الدولي واستندت وجوده، حصر نطاق المهام الموكلة إليه ومجالات تدخله في عدد من الملفات والقضايا، والتي كانت تشكل الشغل الشاغل لأقطاب السياسة والاقتصاد آنذاك، وعلى رأسها يأتي:

أ. المساعدة في إعادة اعمار وتنمية الدول ذات العضوية فيه، بتيسير استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية، وتشجيع تنمية الموارد الإنتاجية في الدول الأقل تقدماً.

ب. تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبي، وذلك سواء عن طريق توفير الضمانات، أو المساهمة في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقومون بها¹⁹⁸.

ت. عقد ترتيبات القروض التي يقدمها أو يضمنها، فيما يتعلق بالقروض الدولية من خلال قنوات أخرى، بما يضمن التعامل مع المشروعات الأجدى والأكثر إلحاحاً في المقام الأول.

ث. الاضطلاع بعملياته مع مراعاة أثر الاستثمارات الدولية، في أوضاع أنشطة الأعمال في أراضي الدول الأعضاء، والمساعدة في تحقيق سلاسة الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم.

¹⁹⁸ د. السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 272.

ج. تشجيع نمو التجارة الدولية نموا متوازنا، للحفاظ على التوازن في موازين المدفوعات، عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية، مما يساعد في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل في أراضيها¹⁹⁹. غير إن موجبات المرحلة الآتية، بما حملته من تحولات عميقة على الأصعدة السياسية والاقتصادية، عجلت بالإسراع في إدراج إصلاحات جديدة على مسار البنك الدولي، وذلك عبر إعادة ومراجعة محفظة المهام المنوطة به، والتي شهدت نوع من التوسع في التفويض الراعي لنشاطه إلى خارج نطاق الأنشطة الإقراضية، حيث تشمل المساندة المقدمة خدمات المعرفة، والخدمات المالية، وخدمات وضع الاستراتيجيات والتنسيق²⁰⁰، مع بقاءه على ولائه لرؤيته وفي مقدمتها جهود إعادة الأعمار والتي تظل موضع تركيز هام لعمل البنك، في ضوء الكوارث الطبيعية، واحتياجات عمليات الإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع، والتي تؤثر كثيرا على اقتصاديات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

3.1.5. أنواع وشروط التمويل: يشكل التمويل النشاط الرئيسي الذي يضطلع به البنك الدولي في معاملاته وعلاقاته الخارجية مع الدول والهيئات الحكومية، وذلك من خلال تعبئة موارده المالية للوفاء بالطلبات الواردة إليه، والساعية لضمان تغطية مالية لمشاريعها وبرامجها التنموية، وذلك عبر التقيد بمجموعة من الشروط المعمول بها في هذه المعاملات، والتي ستوضح تفاصيلها فيما هو آتي:

3.1.5.1. الموارد المالية للبنك: يستهدف البنك الدولي، الحصول على موارده المالية عن طريق الأسواق العالمية، حيث يعد أكثر إحدى أكثر الجهات المقرضة ثباتا، أين يتم بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني عالي من مرتبة AAA، حيث تقوم الحكومات ومجموعة واسعة النطاق من المؤسسات العامة والخاصة، بإيداع مبالغ مالية ضخمة في الصناديق الاستثنائية للبنك، وهو ما يمكنه من جني هامش ربحي أولي، يضاف إليه الأموال التي يدفعها مساهمو البنك، أين يتم تعبئة موارد الدول المانحة، لصالح طائفة عريضة من المبادرات الإنمائية، وكذا الاحتياطي الضخم المتراكم عبر عقود عديدة، من سداد أصول القروض وأسعار الفوائد والرسوم، المترتبة عليها من طرف الدول المستدانة. وهو ما يحقق له وفرة مالية، تسمح بتمويل أنشطته الإنمائية عبر العالم²⁰¹.

3.1.5.2. أنواع القروض المعتمدة: وانسجاما مع الأهداف المعلنة، والشروط المنصوص عليها في قانونه الأساسي، يقوم البنك بتعبئة موارده المالية الخاصة، لغرض ضمان التمويل الكافي لمشاريع الدول الأعضاء فيه، من خلال عمليات التمويل الميسر، وذلك بإحدى الصيغتين التاليتين:

3.1.5.2.1. قروض موجهة لأغراض استثمارية: توجه لدعم المشاريع في مجموعة عريضة من القطاعات، الاقتصادية والاجتماعية، وضمن أفق زمني محدود يتراوح ما بين 5-10 سنوات، وهو الذي كان يركز في بداياته على الخدمات الهندسية والإنشاء والانجاز، قبل أن يتوجه بعدها إلى

¹⁹⁹ د. شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص. 353.

²⁰⁰ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي (مرجع سابق)، ص. 12.

²⁰¹ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي (مرجع سابق)، ص ص 53-59.

أغراض بناء مؤسسات التنمية، وإعداد وتجهيز البنى الأساسية للسياسة العامة، اللازمة لتسهيل أنشطة ومبادرات القطاع الخاص، وهي التي تتنوع المشروعات المدرجة تحتها ما بين:

- الحد من ظواهر الفقر الحضري، وذلك من خلال دعم مسار إنشاء وتوفير المساكن الجديدة، وتعزيز التنمية الريفية من خلال توثيق حيازة الأراضي رسمياً، لتعزيز أمن صغار الملاك ...
- تحسين الصحة العامة، عبر إنشاء العيادات الريفية وتدريب أخصائي الرعاية الصحية.
- إدارة الموارد الطبيعية وتوفير تأهيل مناسب للكوادر الفنية.
- إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراعات (تحسين المرافق، إدماج الجنود في المجتمع...).
- دعم التعليم في الأرياف والمناطق النائية.

3.1.5.2.2. قروض السياسات الإنمائية: وهي عادة ما تتراوح ما بين 1-3 سنوات، وتستخدم

لضمان توفير تمويل خارجي سريع، لدعم الإصلاحات السياسية والمؤسسية في البلد المعني، من خلال دعم هياكل الأسواق التنافسية، وتقويم الانحرافات في الأنظمة المحفزة (فرض الضرائب، إصلاح التجارة)، إلى جانب إصلاح القطاع المالي، وإنشاء بيئة مشجعة على الاستثمار ونمو القطاع الخاص، وتعزيز نظم حكم جيدة بإصلاح الخدمات، مع العمل على التخفيف من الآثار السيئة قصيرة الأجل للسياسات الإنمائية، عبر إنشاء صناديق حماية اجتماعية²⁰².

3.1.5.3. شروط التمويل: تخضع المشروعات المقترحة وطلبات القروض المقدمة، لعملية

تشخيص مسبق وتقييم مستفيض، يتم من خلاله تقدير حجم الأخطار الاقتصادية والسياسية، من أجل ضمان سلامة المشروع من النواحي: المالية السوسيواقتصادية، والبيئية، وذلك عبر إيفاد مبعوثين لدراسة الأوضاع عن كثب، من خلال الحرص على مدى توفر شروط التنفيذ، فرص النجاح... وأثناء المفاوضات التي تسبق عملية الموافقة النهائية، والتوقيع على تمويل المشروع، يتفق البنك والدولة المقترضة على الأهداف الإنمائية والنتائج ومؤشرات الأداء، وخطة التنفيذ وكذا الجدول الزمني الذي يجري بمقتضاه تقديم مدفوعات القرض مع تولي البنك الدولي لمسؤولية الإشراف على تنفيذ القروض التي يقدمها، والتأكد من الوجهة الصحيحة للأموال واستخدامها في الأغراض المنفق عليها، وكذا تقييم ما تخلفه هذه القروض من نتائج، في حين تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفق الشروط المنصوص عليها سلفاً في الاتفاقية المبرمة بين الطرفين.

هذه الشروط تعكس في مجملها، شدة الحرص التي يبديها البنك في مجال تقديم القروض، وهي شروط عامة تحكم كل أنواع القروض التي يقدمها، بغض النظر على نوع التنمية التي تستهدفها، وذلك كنتيجة لخبرات سابقة، والتي كانت تشير إلى أن القروض التي تقدم لدول العالم الثالث، يساء استخدامها وتحول إلى غير أغراضها²⁰³. أما في مجال التدخل في تمويل برامج المسكن النواة ... فهي تتوقف على مدى التزام الدول المعنية بالاستفادة، بتوفير مجموعة الإجراءات التالية:

²⁰². البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي (مرجع سابق)، ص. 12-07.

²⁰³. برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 22.

- توفر الإرادة السياسية حقيقية في معالجة مشكل السكن الفقير.
- التدخل في أسعار القطع الأرضية المخصصة للمشروع.
- ضمان أمن وانضباط المستفيدين، من خلال الالتزام بالمساهمة المالية في المشروع.
- تقليص الإعانات المالية الحكومية في دعم برامج السكن.
- دمج هذه المشاريع والاستراتيجيات في برامج التخطيط العمراني، وذلك عبر اتخاذها كقاعدة لإستراتيجية عمومية أو تعميمها واعتمادها كخيار رسمي²⁰⁴.

3.2. أنماط وسمات مشاريع البنك الدولي: قامت جهود البنك في مجال التنمية الحضرية، على تحاشي الدخول في أي عمليات أو مشاريع تمويل لصالح برامج الإسكان الاجتماعي، التي يجري العمل بها في الكثير من دول العالم الثالث، في مقابل الأخذ بالعديد من الصيغ المتاحة في مجال إسكان الفقير، وفق سمات وشروط خاصة تتناسب مع فلسفة البنك، وطبيعة عملياته المالية والإدارية، والتي سيتسنى لنا تناولها الآن:

3.2.1. إسهامات البنك الدولي في التنمية الحضرية: جسد البنك الدولي أولى جهوده في مجال التنمية الحضرية مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك في عملية إعادة اعمار أوروبا من جديد بعد الدمار الشامل الذي لحق بها، حيث كان القرض الأول من نصيب فرنسا في عام 1947 وبقيمة تقدر ب 250 مليون دولار أمريكي²⁰⁵. غير أنه سرعان ما أمتد نطاق خدمته واستثماراته إلى خارج حيز الجغرافيا الأوروبية، مستفيدا في ذلك من ضآلة الموارد والإمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها هذه الدول، وسوء توظيفها واستغلالها على النحو الأمثل، وهو ما كان الأثر البالغ على الجهود التنموية التي كانت تبذل، والتي لم تستثنى قطاع دون الآخر، ومن ذلك العجز المزمن الذي صاحب الطلب على المأوى في الكثير منها، منذ منتصف القرن الماضي وتحوله إلى هاجس مؤرق لصناع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والذين بدأت بوادر إدراكهم تتغذى من مشارب وقناعات أخرى ناشئة حديثا، ترى في الاستثمارات الحكومية المباشرة والموجهة لتوفير الإسكان للغالبية العظمى من قاطني المدن، ذات أثر ومدى محدودين، طالما أنها لا تستطيع الوفاء بالاحتياجات المتزايدة دوريا للوحدات السكنية، وهي المداخل التي ذاع صيتها خلال حقبة السبعينات، بعد أن روج لها الكثير من الدارسين للظواهر الحضرية في البلاد النامية، من أمثال: جون جاك تورنار، تشارلز ابرامز... أين توجه فيها المساعدات للاستثمار في الأغراض المنتجة، وتشجيع الحلول الفردية ومبادرات البناء الذاتي. والتي تلقفها البنك الدولي وراهن عليها في إستراتيجيته الإنمائية، طالما أنها تتناسب مع فلسفته وجهوده في إعادة الاعمار، وذلك بعد أن أخضعها لسلسلة من التجارب والاختبارات الأولية والتي باشرها في كل من البيرو والشيلي فيما بين 1963-1970. قبل أن يشرع في الترويج لها والدعوة إليها بشكل رسمي منذ سنة 1972، حيث طالت هذه المشاريع عدد كبير من دول العالم النامي. وعلى

²⁰⁴. <http://www.worldbank.org/urban/poverty/land.htm>. [En ligne], (page consulté le 20/09/2011).

²⁰⁵. د. السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 272.

الرغم من النجاح الذي أحرزته مناهج الجهود الذاتية، في العديد من البلاد التي أشرف البنك على تنفيذ مشروعات سكنية فيها، إلا أنها لم تتوصل لتشغل الوظيفة الأساسية قبل غيرها دون منازع، إذا ظل غالبا يعد هذا الطراز من الاستثمار جزء لا يتجزأ من منطق السوق، مبتعدا بذلك عن تركيز أو قصر نشاطه في هذا الجانب فقط، حيث لا ينفق على قطاع الإسكان إلا جزء يسير من موارده، التي تمتد أيضا إلى دعم كل من: قطاع التموين بالمياه، تحديث وإنشاء شبكات الصرف الصحي، قطاع التجهيز (طرق برية، سكة حديدية، موانئ...)، ولا أدل على ذلك من كونه مول بين سنتي 1972-1982، أي في ظرف عشرية كاملة، 62 مشروع موزعة على 35 بلد من البلدان الأعضاء فيه، وذلك بإجمالي إنفاق يقدر ب 02 مليار دولار، وهي القيمة التي تعادل 45% من القيمة الحقيقية الموظفة من طرفه. وهي التدخلات التي مكنت من انجاز 370 ألف مسكن ل 02 مليون شخص، و 07 ملايين شخص استفادوا من عمليات تحسين المساكن، وهي المساكن التي تكون تكلفتها في أغلب الأحيان بأقل 20%، من قيمة تكلفة منزل في إطار مشروع سكن اجتماعي²⁰⁶. أما في السنوات الأخيرة، فقد اتجهت جهوده للأخذ باستراتيجية جديدة في مجال الإدارة الحضرية، والتي اعتمدها مجلس البنك في نهاية عام 1999، وأقرها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج المونل)، والقاضية بضرورة التركيز على الحد من الفقر في المناطق الحضرية، وذلك باعتبارها الموطن الأول للفقر في العالم اليوم²⁰⁷. ليترتب عن ذلك نمو محسوس في الحجم الكلي لهذا الصنف من القروض، كما هي موضحة في الجدول رقم 16، مع تباين في توزيعها بين الأقاليم، تبعا لمقدار متطلبات كل واحد منهم.

الجدول رقم 16: يوضح حجم إقراض البنك الدولي في مجال التنمية الحضرية فيما بين 2002-2007

الأقاليم	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إفريقيا	279.6	425.5	261.1	211.4	304.9	734.5
غرب آسيا والمحيط الهادي	63.6	233.6	399.2	493.5	456.9	403.7
جنوب آسيا	766.2	2.6	87.8	59.0	553.7	7.7
أوروبا وآسيا الوسطى	65.4	216.7	93.6	368.0	183.0	658.0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	251.9	435.2	337.6	457.1	384.1	696.9
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	55.8	262.7	178.7	271.1	28.5	121.6
المجموع	1482.4	1576.3	1358.1	1860.0	1911.2	2622.7

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2007، ص. 55.

3.2.2. أنماط المشاريع: قاد الجدول المحدد الذي ظهر منذ منتصف ستينات القرن الماضي حول السكن الفقير، إلى تطوير عدد من أساليب التدخل أو البدائل، والتي وجدت طريقها إلى الذيوع والاعتماد ضمن استراتيجيات التعاطي التي انتهجتها العديد من المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، وذلك تحت صيغ اسمية ومواصفات فنية عدة، يبقى أبرزها:

²⁰⁶. Alain Durand Lasserre, op.cit, pp. 142-144.

²⁰⁷. الجمعية العامة للأمم المتحدة، استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال المونل، الدورة 25، نيويورك، يونيو 2001، ص. 02.

أ. **مشروع المواقع والخدمات:** وهو النموذج الأول لصيغة التدخل التي تم إقرارها من طرف البنك الدولي، وفيها يتم تخطيط المواقع وتجهيزها بالخدمات الحضرية، مع تقسيم الأراضي في صورة قطع صغيرة بعد تسويتها وتجهيزها بالمرافق الأساسية، وإمداد المواقع بباقي الخدمات المجتمعية، كالمدارس، المراكز الصحية... الخ، وذلك بالتدرج زمني وعلى عدة مراحل حسب ظروف تمويل المشروع، على أن يقوم السكان ببناء مساكنهم بالاعتماد على مواردهم الخاصة، والتي تتجدد وتتطور باستمرار ومعها يمكن أن يتطور المسكن ويمتد. كما تبذل عادة الجهود لزيادة نسبة العمالة في المشروع، وذلك من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية مع زيادة الاهتمام بمواقع المشروعات، بحيث يسهل لقاطنيها الوصول إلى الأسواق الرئيسية ومراكز تجمع العمال.

ب. **المساكن النواة:** نشأت فكرة هذا النمط، بسبب الصعوبات التي واجهت تنفيذ برنامج المواقع والخدمات، خاصة ما تعلق منها بجانب صعوبات القيام بعمليات البناء. ذلك أن الجهود الذاتية من واقع تجارب الدول التي طبقت هذه البرامج، لا تستطيع القيام بهذه الأعمال والتي تتطلب في العادة مهارات فنية معينة، بالإضافة إلى أن الاعتماد كلية على الجهود الذاتية يستغرق وقت أطول في انجاز بعض العناصر المشروع المفترض إتمامها في وقت مبكر، بسبب قلة الموارد المالية لدى محدوددي الدخل. وتعتمد فكرة المسكن النواة على إنشاء غرفة واحدة من المسكن، مزودة بالمنافع الأساسية (مطبخ، حمام، مرحاض) وتترك للمنتفع حرية التوسع في المسكن أفقياً ورأسياً مع مرور الوقت، وكذا تطور الموارد المالية المتاحة. وقد أكتسب برنامج المسكن النواة أهمية خاصة كأحد البدائل الإيجابية لحل مشكلة إسكان محدوددي الدخل في الدول النامية، في ظل تميزه ب:

- يعتمد على مساهمة محدوددي الدخل بجهودهم الذاتية في حل مشكلاتهم الإسكانية.
- إمكانية استغلال الدعم الحكومي لإنشاء أكبر عدد من الوحدات السكنية.
- قابلية التوسع في المسكن بما يتلاءم مع إمكانيات السكان وحجم أسرهم وخصوصياتها.
- توجيه الدعم لفئات السكان في صورة مباشرة كمواد البناء مثلاً.
- وجود وحدات المساكن النواة بأراضي المشاريع، التي تتوفر بها المرافق العامة والخدمات، يساعد على تنمية هذه المناطق بصورة أفضل.

ت. **نواة المنافع:** وتعني إنشاء داخل التخصيص العقاري السكني والممنوح للأسر الفقيرة، كل من دورة مياه ومطبخ بواسطة جهاز المشروع، حيث لا يتم إقامة أي إنشاءات على قطعة الأرض قبل البدء في بناء هذه النواة، لتستكمل باقي الأشغال من قبل المنتفعين من الملاك. ويكون ذلك بغرض التوصل إلى أفضل انجاز وتهيئة لمختلف الشبكات (صرف صحي، ماء...)، تحت ضغط ضعف التكلفة المالية للمشروع أو التعويض عن جانب الانجاز العمومي بقرض سكني ميسر...

ث. **قطعة أرض وحائط انتفاعي:** يتم بناء حائط خارجي على محيط قطعة الأرض التي تزود حدودها بالمرافق الأساسية (ماء، كهرباء...)، وذلك لمساعدة المستعملين على إدخال هذه المرافق إلى

السكن مجاناً²⁰⁸، دون إضافة أي تركيب أو إنشاء آخر داخل الحيازة المرخصة لأصحابها باستغلالها، والذين ستقع على عاتقهم عملية الهيكلة الداخلية للمسكن، وتسقيف السطح...

3.2.3. سمات مشاريع البنك الدولي: من خلال تتبع مسار تنفيذ مشروعات البنك الدولي في

العديد من المناطق محلياً وإقليمياً وعالمياً، أمكن لنا الوقوف وتحديد مجموعة من السمات التي تقوم عليها هذه المشروعات، والتي تتلخص في:

أ. **سمات عامة:** وتتعلق بسمات الإستراتيجية المنتهجة، والتي تقوم على:

➤ رغم الفاصل الزمني الكبير بين التجارب، فإن المبدأ العام الذي قامت عليه بقي ثابت، حيث يتم ترقية المبادرات للسكانية في مجال البناء الذاتي، وتحول الدولة نحو مفهوم المؤطر والموجه فقط.
➤ معظم التجارب التي باشرها في مختلف المناطق، اتخذت شكل مشاريع معينة ومحددة زمنياً بحيث لا يتجاوز مدة الثلاث سنوات، وذلك لاعتبارات اقتصادية ومالية بحتة.

➤ يقترن تمويل مشاريع إسكان الفقير، بشروط فنية ومنهجية عمل تلتزم بها الدول المستفيدة.

➤ يقترن تنفيذ برامج تكميلية، لصالح بعض البلدان المستفيدة سلفاً من هذه العمليات، بالإضافة إلى إرادتها السياسية، بالتزام الحكومات بتعهداتها، إلى جانب تحصيل نتائج إيجابية المنقذ عليها.

ب. **سمات خاصة:** وتتعلق بالميزات الفنية لمشاريع التدخل، التي ومن أبرزها:

➤ المرونة الكبيرة: وتبرز في التعاطي الجلي مع التنوع الكبير في مكونات المجال ومتطلبات قاطنيه، حيث يمكن تنفيذها في مواقع متعددة بمستويات مختلفة في شق الخدمات، المرافق، برامج السكن، وهو ما يسمح بظهور عدة صيغ وبدائل: كالمسكن النواة، نواة المنافع، قطعة أرض وحائط انتقاعي... والتي تهدف جميعها في النهاية إلى تقديم نمط من الإسكان المقبول صحياً واجتماعياً، وفي متناول فئات الدخل المحدود. أي أنها ليست ثابتة الصيغ والجزئيات في كل بقاع الدنيا.

➤ النمو المرحلي: ويتم عبر إمداد مواقع الإصلاح بالخدمات والمرافق الصحية، والتعليمية...

تدريجياً، بما يتناسب مع تطور التهيئة المجالية وتطور إقليم التدخل، مع ترك للمستعملين مسؤولية بناء وحداتهم السكنية أو استكمالها -حسب الحالة- في إطار الضوابط الإنمائية والتنظيمية وبما يتلاءم مع احتياجاتهم الاجتماعية المتزايدة مع مرور الوقت للمساحات المعيشية اللازمة للبناء من جهة، ومع تنامي قدرتهم الاقتصادية وتوافر التمويل²⁰⁹.

3.3. **دوافع وأهداف الجزائر:** الحديث عن برنامج امتصاص السكن الهش، الممول من طرف

للبنك الدولي في الجزائر، يتطلب منا قراءة تاريخية لسوابق الجزائر في هذا المضمار، وكذا وضعها الاقتصادي والسياسي قبل ألاتجائها لهذا الخيار، ونظرتها هي إليه ولأهداف المرجوة من ورائه، وذلك بغية الإحاطة بكل التفاصيل والملابسات التي أحاطت بإبرام هذه الصفقة.

²⁰⁸ محمد نور الدين محمد، ومحمد عماد نور الدين، "مشروعات المواقع والخدمات والمسكن النواة بين الإيجابيات والسلبيات"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن (الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 20-23 مايو 2007)، ص. 359-360.

²⁰⁹ محمد نور الدين محمد، ومحمد عماد نور الدين، مرجع سابق، ص. 359-360.

3.3.1. الجزائر وسوابق التعاون الدولي: تحوز الجزائر رصيد خبراتي واسع، توطدت أركانه وتعززت مكتسباته تدريجيا، مع تعاقب الزمن وتراكم اتفاقيات التعاون المبرمة على تعددها وتنوعها الثنائي، والمشارك وحى المتعدد الأطراف، والتي جنحت الجزائر إلى الاستفادة منها منذ سنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية وفي شتى المجالات، بما يخدم متطلبات التنمية الوطنية ويعزز مكانة الجزائر وموقعها في وسط المجموعة الدولية، وهي التي درجت ومنذ البداية في مساعيها الرامية للاستفادة من هذا النمط من التعاون، في عدم حصره أوجه الاستفادة منه في متطلبات الشق المالي فقط، حيث حددت مقومات وضوابط كل أشكال التعاون، باعتباره استعمال مراقب لوسائل وإمكانيات خارجية من شأنها أن تسمح بتعزيز الوسائل الوطنية ولو بصفة جزئية، كما يعتبر انتقالا مناسباً للتكنولوجيا ولمنهجية التسيير الحديثة والتي من شأنها أن تسمح بتعزيز رصيد الخبرة الوطنية وتحسين مستوى الإطارات²¹⁰. وهو التعاون الذي ظل يشغل فيه البنك الدولي حيز هام منذ بداياته، حيث تعد الجزائر من أهم الدول النامية التي استفادت من قروضه ومساعداته، أين كان حضوره قوي ومكثف، في مجال مساعدة الدولة الفتية التي هي في طور البناء. حيث تشير نصوص الاتفاقيات الرسمية المصرح بها بين الطرفين، وتقارير الخبرة للبنك الدولي حول الجزائر المنشورة في موقعه الإلكتروني، إلى حجم التطور الكبير في علاقاتهم والتي توجت بإبرام 74 اتفاقية إقراض، وذلك على مدار 50 سنة من عمر جزائر الاستقلال، مستهدفة بذلك قطاعات التنمية الحضرية التعليم العالي، التكوين المهني، البيئة، التربية، النقل، الصحة²¹¹... كما هي موضحة في الملحق رقم 04. وهي التي عكست مدى مصدقية الالتزام السياسي للجزائر في الإيفاء بتعهداتها المالية، وعدم مواجهتها لمشاكل متعلقة بمتأخرات أقساط، حيث كانت منتظمة في سداد خدمات الدين، وهي التي لا طالما شكلت نموذج التلميذ النجيب، المتفاني في إرضاء المؤسسات الدولية والتعاطي معها على نحو ايجابي. حيث ساهمت تلك القروض في توفير التمويل اللازم لمشروعات البنى التحتية والهيكل القاعدية، ك: النقل البري، الأشغال العمومية، الطاقة، الري، الفلاحة... والتي عرف بعضها تمويل متجدد استهدف الشطر الثاني وحتى الثالث من ذات المشروع. في حين استدعت أربعة منها اللجوء إلى عقد اتفاقيات تكميلية، لضمان المشاريع من طرف الحكومة الجزائرية، باعتبارها المسئول الأول عن سداد أقساط الديون وتبعاتها من الفوائد المترتبة، وهي التي وجهت لدعم وتطوير مؤسسات وطنية* مع تسجيل تأخرها في دخول مضمار البحث عن الدعم المالي، والتعاون التقني في مجال السكن والعمران، مقارنة بالكثير من دول العالم النامي.

²¹⁰. وزارة الإعلام، مرجع سابق، ص. 147.

²¹¹. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ملخصات الإقراض القطري: الجزائر، [En ligne]، <http://go.worldbank.org>، (تم التصفح يوم 2011/03/07).

* وقد تعززت هذه الصلة التعاونية بين الطرفين أكثر، وترجمة بالمصادقة على اتفاق يقضي باعتماد مقر للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر، وذلك بموجب المرسوم رقم 220-04 الموقع في 11 فبراير 2004، والذي يندرج ضمن سياسته التوسعية، الباحثة عن توطيد أركانه أكثر ضمن الأسواق الناشئة.

3.3.2. وضع الجزائر قبل برنامج RHP: شكالت الوضعية السياسية والاقتصادية الصعبة التي

كانت تقبع في ظلها الجزائر في منتصف عشرية التسعينات عامل حاسم في ترجيح كفة خيار إقدام الجزائر على هذا البرنامج على نحو مغاير كلياً للطرق التقليدية السابقة التي صنعت علاقة الجزائر مع البنك الدولي المستعملة من طرف السلطات العمومية. ولكي يتسنى لنا فهم كل ذلك، سنأتي على ذكر بعض العوامل ذات الطابع الهيكلي والصيغة الظرفية.

أ. اختلال الاستقرار السياسي والأمني: شهدت الجزائر منذ مطلع عشرية التسعينات حالة من ألالاستقرار السياسي والأمني، والتي أعقبت توقيف المسار الانتخابي وحل البرلمان وكذا شغور منصب الرئاسة، وما تبع كل ذلك من تولي المجلس الأعلى للدولة إدارة زمام البلاد، كحل طارئ ومطعون في شرعيته الدستورية، من قبل الفاعلين السياسيين في الداخل والخارج. وهو الواقع الذي كان له آنذاك، بالغ الأثر في الصيرورة المتعثرة لكافة القطاعات التنموية، والتي شكل قطاع التعمير المتأزم سلفاً إحداها، إلى جانب تشتت القدرات المؤسساتية للدولة في إدارة الاستثمارات، وحل النزاعات، الشيء الذي جعل من الصعب اللجوء إلى سوق المالية الدولية.

ب. التعديلات الهيكلية الكبرى: وكانت البداية بتطبيق القاسي لمخطط التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي FMI، والذي طبق حرفياً من طرف الجزائر، بالرغم من حجم الانتقادات الهائلة الموجهة له في مجال التسيير الاجتماعي، والذي استهدف وشدد في جانب كبير منه على الحد من تدخل الدولة في مجال قطاع السكن، ومراجعة سياستها المتبعة في هذا الشأن، وذلك عبر الانسحاب ورفع الدعم عن هذا القطاع، بهدف محاربة الاتكالية وتشجيع المبادرات الخاصة على تباينها، ومن ذلك مراجعة مبدأ "الحق في السكن" المكرس في الجزائر، وذلك عبر إعادة النظر في الصيغة المعتمدة من قبل، من خلال التكفل فقط بالفئات المعوزة وذات الدخل الأدنى، في حين توجه الفئات المتوسطة والغنية نحو خيارات أخرى.

ت. الانعكاس المالي: فالظرف العام كان يتسم بانتهاء الحاد في أسعار النفط إلى حدود 06 دولار أمريكي للبرميل، مما أدى إلى تراجع فادح في إيرادات الخزينة العمومية واثراً سلباً على الموازنات المالية الكبرى للبلاد مع زيادة كبيرة في مستوى الديون الخارجية، ولجوء الجزائر مكرهة إلى خيار إعادة جدولة ديونها الخارجية أكثر من مرة، وإعادة صياغة الأولويات الوطنية والتي احتل فيه قطاع التعمير جزء ثانوي من انشغال الحكومات المتعاقبة، مما أدى إلى توقف العديد من الورشات التي جرى انطلاقها، وأجل ما جرى برمجته، بما يعنيه كل ذلك من عدم تسجيل متواصل للطلب على السكن، ويحوله إلى إرهاب إضافي يتقل كاهل السلطة، ويجعلها تحت ضغط متزايد في مواجهة فتيل الأزمة.

ث. **العزلة الإجبارية:** حيث كانت تعيش وضعية مقاطعة معلنة، من طرف المستثمرين الأجانب²¹²، بسبب المبالغة في تقدير المخاطر التي تعترى أشكال الاستثمار، حيث تعد سوق غير مضمونة اقتصاديا، وذات مخاطر كبيرة حسب تقارير كبريات مؤسسات التأمين الدولية، والتي ما فتئت توجه الانتقادات الحادة إلى أنظمة التسيير الاقتصادي وآليات التعامل المالي البالية، والتي لا زالت معتمدة في الجزائر، وهو ما كان يبدو كحملة منظمة تهدف لإضعاف البلاد والدفع بها تجاه مأزق سياسي واقتصادي خطير.

3.3.3. دوافع وأهداف الجزائر من وراء RHP: نظرا لتوسع دائرة السكن الهش، والانعكاسات المترتبة عنها في مختلف الجوانب، عقب تعاضم موجات النزوح الريفي في مطلع عشرية التسعينات، ومحدودية النتائج التي أفضت إليها كل الاستراتيجيات المتبعة، اضطرت السلطات العمومية للإسراع في بحث عن مناهج بديلة من شأنها التعجيل بتدارك العجز الفادح المسجل في هذا الإطار، وذلك عبر الاستفادة من خبرة وتجربة البنك الدولي المقرونة بشق مالي في شكل قرض محدود. حيث سعت الجزائر جاهدة للاستفادة من تطور الفكر العالمي للإدارة والتسيير الحضريين، فيما يتعلق بمسألة التعامل مع العشوائيات، والتي تركز على مبادئ إشراك السكان في تشخيص المشاكل وتوصيف الحلول بالمناطق العشوائية. وهي المبادرة التي جاءت في ظرف اتسم بالتأخر جدا مقارنة بالكثير من دول العالم النامي.

وقد كان طموح الحكومة الجزائرية من وراء الاستفادة من هذا القرض، تنفيذ عدد من العمليات النموذجية في المناطق السكنية الغير لائقة، بقصد تحسين ظروف المعيشة لسكانها. حيث تم إعلان هذا المشروع ضمن محاور الإستراتيجية الوطنية للسكن المعلن والجائحة إلى:

- ❖ تحفيز وحث السكان على المساهمة في تسيير المشاريع الخاصة بسكناهم.
- ❖ العمل على تكييف المقاييس التقنية الحضرية ومتطلبات الأسر.
- ❖ إمكانية التنازل عن الملكية للمستفيدين بعد نهاية الأشغال.
- ❖ حل مشاكل العقار وذلك بخلق ميكانيزمات لتسهيل بيع الأراضي حسب اقتصاد السوق.
- ❖ الحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية التي اجتاحتها العشوائية.
- ❖ معالجة السكن الهش حسب نظرة شمولية وليس كما كان في الماضي في نقطة واحدة.
- ❖ السماح الجمعيات المحلية والمستفيدين بالمساهمة في الانجاز والزيادة في عددهم.
- ❖ تحسين الفعالية في تسيير القروض.
- ❖ التحسين وبطريقة ايجابية ودائمة للظروف المعيشية التي يعاني منه سكان هذه الأحياء.

²¹². Madani Safar-Zitoun, "Le programme de résorption de l'habitat précaire financé par la banque mondiale en Algérie: les chemins tortueux ou vertu de la participation ?" (op.cit), p. 84.

3.4. نماذج لتجارب البنك الدولي: يزخر أرشيف اتفاقيات البنك الدولي، وإشرافه على عمليات التمويل والاشتراك في مشاريع من هذا النوع، بأكثر من 180 تجربة في مختلف أنحاء العالم النامي وحتى المتقدم منه (تشيلي، فنزويلا، المغرب، السينغال، زامبيا،...) والتي منها اخترنا التالي:

3.4.1. تونس: حرصت تونس في مساعيها لتنمية الحواضر التونسية، على تحسين ظروف العيش والسكن لقاطني الأحياء العشوائية، وإدماجها في المدينة وتقليص الفوارق في مستوى الخدمات الأساسية بين الأحياء المنظمة والأحياء الصدفية، من خلال الالتزام الحكومي للنهوض بهذه المستوطنات، وإدماجها عمرانيا واجتماعيا بدلا من إزالتها. حيث ترجم هذا الالتزام عمليا في سلسلة من المشاريع المتتالية وذلك منذ أواخر السبعينات القرن العشرين، من خلا إعطاء برامج التهذيب صبغة وطنية، تقررها وتشرف عليها الدولة مع التكفل بضمان تمويلها من طرف عدد من البلدان المتعاونة مع الجمهورية التونسية والمؤسسات المالية الدولية²¹³. فتبعا لنتائج التي أُل إليها مشروع المخطط الحضري الثاني، الذي سبق ودعمه وموله البنك الدولي في سنة 1978، والمتعلق بإعادة تهيئة وبناء بعض الأحياء القصديرية في كل من العاصمة تونس و صفاقس، أعلنت وزارة السكن عن مشروع ثالث في سنة 1980، لإعادة تهيئة الأحياء بكل من العاصمة وعدد من المدن الأخرى، حيث تم إرسال دراسة للبنك الدولي والذي وافق على تدعيم المشروع الحضري، حيث تم بناء على ذلك إيفاد بعثة تقييم ودراسة من طرف هذا الأخير، حتى تشارك في انتقاء مواقع التدخل وسير الإجراءات التنظيمية المتعارف عليها، في الوقت الذي باشرت فيه المصالح الوزارية المختلفة نشر الإعلانات عن طلبات عروض وإجراءات لاختيار مكاتب الدراسات، والتي ستوكل لها عملية الإشراف التقني وإعداد مخططات المشاريع. ومن بين الأحياء المختارة نجد حي ETTDHAMEN، والذي مثل إنشاء مهم في إطار المشروع الثالث المعلن عنه، حيث تم تحديد منطقتين للتدخل مساحة محيطهما تقدر ب 50 هكتار، أين تم اعتماد شروط جديدة لدراسة المحيط مع تقدير المبالغ المالية اللازمة والتي تدخل في إطار إعادة البناء والتهيئة لهذه الأحياء، حيث تم وضع شرط أساسي ومهم يتعلق بضرورة تسديد السكان لمبالغ مالية، وهذا حتى يعمم ويطبق المشروع في مناطق أخرى، حيث يكون مضمونا وناجحا عندما يدفع السكان ويساهمون في التكلفة، وبالتالي تحقيق التوازن المالي لهذا المشروع. حيث خضعت عملية اتخاذ القرار إلى موافقة ثنائي معادلة الانجاز (البنك الدولي/ ووزارة السكن).

هذا القرار ساهم في اتخاذ تدابير المسح العقاري، والذي كان مفتاح البداية لتعهد حول عملية إعادة البناء (إعادة الهيكلة) من طرف الفريق المحلي وحول المشروع الثالث إلى بعد تقني. أين تمحورت معظم النقاشات التي دارت بين خبراء البنك الدولي والمخططين المحليين، أساسا حول سعر الوحدة، والمخططات الحضرية المالية المتعلقة بالتدعيم، ومستوى الخدمات بالنسبة للمنشآت. ليتم عن طريق مخططات إعادة الهيكلة المحضرة إعادة النظر في تقسيم الأراضي، وكيفية تحويلها من بنايات

²¹³ د. مصطفى محمد موسى، المرجع السابق، ص ص. 245-246.

فوضوية وبطريقة غير شرعية، تعتمد على إعطاء الملكية للاستغلال باعتبارها عقار عن طريق استغلال أراضي الدولة بطرق احتيالية. أين تم تثمين دور التمثيل السكاني المحلي داخل الأحياء، بما يسمح بتقوية التأطير السياسي لسكان الحي، وكذا وقف جميع عمليات إعادة البناء العشوائي واللجوء إلى تخطيط عقلي ومنطقي. أما فيما يتعلق بالفئات السكانية المنتسبة إلى المجال، فإن الشروط المفروضة من طرف البنك العالمي خارج دائرة المعونات وتغطية المصاريف المالية، تظهر بأنها غير متوافقة وغريبة لديهم، خاصة عندما نعلم بأن التعديلات والتغيرات التي قامت بها الدولة كانت وفقا لفائدة الطبقة المتوسطة، فهي تعتمد على قوانين وافتراضات اقتصادية منطلقها أن السكان يمثلون طبقة ذات أوضاع مادية حسنة، وهو الواقع الذي عجل باحتياط الناس منه بالنسبة لتأثيرات هذا المخطط، أين كانت برامج إعادة التهيئة والتسوية تواجه خطر دخولها إلى نظام الإنتاج، وحتمية حماية الأراضي الذي يعتمد على شبكة العلاقات المجالية وزيادة نسبة البناء الغير شرعي، حيث أعطوا فائدة كبيرة للأراضي المستغلة والتي خصصت للبيع، بحيث يصبح معه هذا المشروع وسيلة لإثراء واستجابة لطالبي التجزئة الترابية، الأمر الذي ينتج عنه رسميا اعتماد خيار مخططات إعادة الإنشاء، والتي يتم بموجبها زيادة حركة نزع الملكية أو تحديد الأجزاء الترابية الحضرية، في مقابل الفكرة التي حظيت بإشادة السكان وهي إعادة البناء والتي ينتج عنها إعادة التسوية، الأمر الذي يبرز كيف أن أفكار تقنية واقتصادية، تستطيع أحيانا تغيير التوجه والتوازن الاجتماعي الموجود²¹⁴.

3.4.2. زامبيا: أدى عجز السلطات الزامبية على مواجاة التفشي الرهيب للأحياء العشوائية المحيطة بالعاصمة لوزاكا، والذي تسبب في استهلاك جزء هام من الاحتياطات العقارية المخصصة للتوسع المستقبلي إلى جانب التشوه والتردي الذي يلاحقه بالمجال الحضري، إلى التفكير الجاد في القيام بعمليات تدخل جزئية وفق منظور مختلف إجمالاً عن العمليات الكلاسيكية، والتي تشهدها أربع مناطق محيطة في نفس الوقت، وهي: "شيزا، شوما، شيباتا، بوج" والتي بلغ حجمها السكاني 120 ألف/ن. وقد قدر المبلغ الإجمالي لتغطية تكاليف المشروع ب 41 مليون/دولار، جاءت في شكل قرض قدمه البنك العالمي وبعض الشركاء الآخرين، أما عن تفاصيل المشروع فقد عرفت عمليات التدخل مشاركة 50 أخصائي من مختلف الشعب المهتمة بالتنمية المحلية، من أجل تعبئة الطاقة المحلية وإمكانيات الأهالي للاستثمار في المشروع. ونظرا لطبيعة الظروف الخاصة بالمناطق التدخل والمتسمة بضيق مجالات الإقامة واهتراء البنية التحتية، فقد تم تبني نمط تدخل يقوم على المزج بين عمليتي إعادة الهيكلة وإعادة الإسكان، حيث توجه الأولى لغرض تحسين مناطق السكن الشعبية القابلة للاستغلال مجددا مستقبلا، في حين تعد الثانية كملحق تكميلي من خلال تحريك مجموعات سكانية نحو شبكات استقبال مجهزة خصيصا لامتناس الكثافة المرتفعة داخل هذه المناطق، مع أفراد التدخل الحكومي بهامش جد محدود على غير العادة، حيث اقتصر على تقديم القروض المالية غير مباشرة في شكل مقتنيات ومواد للبناء، أما مشاركة السكان فقد وجهت بشكل أساسي نحو استكمال

²¹⁴ . Alain durand- lasserre, op.cit, pp. 149-151.

عمليات الانجاز الضرورية على المساكن، مع إمكانية الاعتماد على بعض الموارد وتراكم المباني السابقة والتي مازالت قابلة للاستغلال، والاستثمار في تحسين المداخل الناجمة على خلق وظائف عمل وممارسة أنشطة مستقرة في القطاع الخاص بتلك المجالات. وقد أتبع هذا الجهد بتشريع الملكية العقارية للسكان، مما يعني إضفاء الشرعية على عمليات التوطين التي تمت اجتماعيا وقانونيا، مع افتتاح المدارس لاستقبال 80 ألف طفل إلى جانب بعض المستوصفات، وعدد من الخدمات العامة المختلفة²¹⁵، وهو ما يتيح التوصل لإنتاج بيئة محلية قابلة للاندماج في المحيط الحضري الكلي بصورة عفوية ومباشرة ودون أن تكون عالية على المحيط الرسمي للعاصمة لوزاكا.

3.4.3. اندونيسيا: تعتبر اندونيسيا من كبرى الدول في زيادة عدد السكان بها، حيث بلغ تعداد سكان العاصمة جاكرتا 10 ملايين/نسمة، منهم 2.2 مليون/نسمة في مناطق عشوائية مكتظة تحتوي على منازل صغيرة يتم بنائها بخليط من مواد البناء، مستعملة أخشابا وصفيحا وتبلغ الكثافة السكانية بها 1000 شخص/هكتار في مباني متوسط مساحتها أقل من 50م²، ويعد التدهور العمراني للمباني والطرق والبنية التحتية من أهم المشكلات بالمنطقة، ولمعالجة هذا الوضع، دخلت الحكومة الاندونيسية في سنة 1969 في مفاوضات مع البنك الدولي، أسفرت عن إبرام اتفاق تمويل مالي ودعم تقني، حيث تم وضع بالتنسيق مع محافظة المدينة برنامجا عاما مجزأ على ثلاثة أقسام سمي ب 1,2,3 URBAN، والذي كان يهدف إلى تحسين ورفع مستوى المنطقة التي تبلغ مساحتها 2400 هكتار، ومن ورائها المستوى المعيشي للسكان من خلال العمل على:

➤ تحسين البنية التحتية من صرف صحي ومياه.

➤ تحسين البنية العمرانية للحي، من خلال تجهيزها بالمدارس والعيادات والطرق... وذلك كله بمشاركة المستفيدين بأرائهم وجهودهم، وتحت إشراف مباشر ورعاية من قبل تشكيل إداري، متكون من مهندسين وفنيين... يعمل تحت مظلة الإدارة المحلية، ويتمتع بذمة مالية مستقلة. غير أن نتائج بعض الدراسات اللاحقة، بينت أوجه القصور التي اعترضت المشروع بعد تطبيقه، والمتعلقة في كيفية المحافظة على مكوناته من الاستخدام الزائد للخدمات، وذلك في ظل الضغط الممارس من قبل قاطني الأحياء المجاورة للاستفادة من خدماته، وكذا عجز المجتمع المحلي عن استيعاب أهمية البيئة الجديدة، وانعكاساتها على مجريات حياته²¹⁶.

4. برنامج RHP للبنك الدولي: شغل برنامج RHP حيز معتبر من الإستراتيجية الوطنية

لامتصاص السكن الهش، في حقبة نهاية التسعينات حتى مطلع الألفية الجديدة، إن لم يكن هو البرنامج الوحيد الذي تضمنته هذه المرحلة، الأمر الذي يدعونا إلى استيضاح مفهومه ومكوناته الفنية وأنماط العمليات والمشاريع التي ينطوي عليها، وكذا توزيعه الجغرافي، وصولا إلى صياغة قراءة نقدية للتقييم الفني الرسمي الذي أعتمد في إعلان إنهاء العمل به.

²¹⁵ برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص ص. 407-408.

²¹⁶ د. محمد بن مسلط الشريف، مرجع سابق، ص. 59.

4.1. فلسفة البرنامج RHP: يشكل برنامج RHP فكرة مستحدثة في الجزائر، تركز مساعي إصلاح المناطق العشوائية من الداخل وبالجهود الذاتية لسكانها، بدلا من الحلول القائمة على مواجهة هذا الوضع من الخارج، عبر توزيع السكن أو ما شابه ذلك من حلول، كما سيأتي إيضاحه الآن.

4.1.1. تعريف البرنامج: هو عبارة عن برنامج استثماري محدد ب 03 سنوات، بقيمة إجمالية تقدر ب 120 مليون دولار، أي ما يعادل 5,500 مليون دينار حينها، ممول من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بموجب الاتفاقية المبرمة مع الحكومة الجزائرية بتاريخ 09 يوليو 1998. وموجه لامتصاص السكن الغير اللائق، وتوفير ما يقارب 15000 وحدة سكنية تطويرية، بمواصفات مقبولة وخدمات هيكلية مناسبة، حيث تساهم الدولة فيه ب 70% من التكلفة العامة، و30% الباقية تقع على عاتق المستفيدين والجماعات المحلية²¹⁷. أين تقوم البنية الأساسية للمشروع في بعدها الهندسي، على إنشاء خلية قاعدية أولية لكل عائلة تتضمن: غرفتين، مطبخ وحمام... وذلك على مساحة متوسطة تتراوح بين 80-150م²، حيث تتمتع هذه الخلية بقابلية التوسع الأفقي والعمودي، وذلك تبعا لاحتياجات المستفيدين وإمكانياتهم²¹⁸. والدلالة الاجتماعية للمشروع تتجاوز حدود التمويل المالي العادي والبسيط، المخصص للهياكل المادية وإنشاء مساكن تطويرية فقط، إلى حتمية إدراج البعد السوسيواقتصادي كعامل أساسي في التفاصيل الخاصة بالمشروع، بما يمكن من إدماج كلي للسكان الهامشيين في حياة المجتمعات المحلية، وذلك عن طريق التحسين النوعي والكمي للجانبين الفيزيائي والاجتماعي، اللذان يشكلان في نتائج عدة دراسات وجهان لعملة واحدة، من حيث آثارهما ونتائجهما المتبادلة في عمليات التكيف، والاستجابة لمتطلبات الحي المبرمج لمباشرة عملية التدخل عليه..

4.1.2. المبادئ الرئيسية لبرنامج RHP: تقوم الخيارات العامة لهذا البرنامج على مجموعة من المبادئ، التي جرى صياغتها والتوصية عليها في الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، والتي نوجزها في:

- امتصاص السكن الهش بمختلف أشكاله، وهذا حسب النظرة العامة للسكن اللائق في السلم الحضري، حيث تكون مساعدات الدولة المباشرة أو الغير مباشرة موجهة للعائلات الأكثر حرمانا.
- إدخال مبادئ مشاركة الأفراد المعنيين، في انجاز مشروعات تهدف لتحسين ظروفهم السكنية، كأن تأخذ الدولة على عاتقها مسؤولية انجاز بعض عناصر المشروع، وان تأخذ هذه المساهمة أشكال أخرى.

- ضرورة اعتماد أفضل السبل قصد توزيع الإعانات العمومية للسكن والأراضي للبناء، كي تركز مجهوداتها واهتمامها على العائلات ذات الدخل الضعيف.
- الانسحاب التدريجي للدولة من انجاز السكنات الاجتماعية التطويرية أو التامة، مع تشجيع البناء الذاتي بمنح أراضي مجهزة للبناء، والاكتفاء بتقديم الإعانات التقنية والمادية للمستفيدين.

²¹⁷. Madani Safar-Zitoun, "Le programme de résorption de l'habitat précaire financé par la banque mondiale en Algérie : les chemins tortueux ou vertu de la participation ?" (op.cit), p.83.

²¹⁸. Ministère de l'habitat, Rapport sur le programme RHP, Alger, Novembre 1996, p.30.

➤ الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات الايكولوجية، وهذا للمحافظة على الوسط الطبيعي وحماية صحة الأفراد، وكذا ضمان ودعم أسس التطور الدائم²¹⁹.

4.1.3. محاور البرنامج: وتعد هي الركائز الأساسية، التي يتم الحرص على استيفائها في مجالات التدخل، بشكل منسجم ومتوازن وهي التي تتعلق ب:

4.1.3.1. التحسين الحضري: وهو عنصر بالغ الأهمية في صياغة ورسم الملامح الرئيسية للمجتمع المحلي الجديد المراد الوصول إليه. يعكس في العادة الهيكل المادي الخاص بالسكن والحي، البنية التحتية الضرورية، الاستخدامات الممكنة للأراضي... وهو ما يساعد على التطوير العمراني المنظم لهذه المجالات، من خلال تحويل الأراضي والمناطق المتداعية الغير منظمة إلى مناطق ذات قطع أرضية مضبوطة الشكل، وكذا توفير الخدمات واستحداث الطرق والمساحات بما يتناسب مع متطلبات التنظيم والتطوير، وذلك من خلال تغطية المجال بمخطط تفصيلي، والذي يوضح أوجه استخدامات الأراضي الحالية والمستقبلية وتموقع الخدمات، وذلك بناء على موقع الحي في المخططات العمرانية PDAU و POS. وهذا النوع من التحسين يعد ضروري في هذه المناطق سواء على الصعيد الوقائي، أين تكون معرضة أكثر من غيرها لمخاطر: الفيضانات، هبوط وانزلاق الأرضيات، الأمراض الخطيرة المتأتية من تداخل قنوات الصرف الصحي وشبكات الإمداد بمياه الشرب... أو على الصعيد الهيكلي حيث نجد أن حتمية الإدماج ضمن النسيج العمراني الكلي للمدينة، بما يسمح لاحقا من بعث حركة نقل ومواصلات، والقدرة على تقدير الحاجيات للمؤسسات والمرافق الأساسية وغيرها من البنى التحتية التي يحتاجها هذا المجال، وذلك لا يكون ممكنا إلا عبر إعادة النظر في كيفية توزيعها أي المساكن مجاليا وتداخلها العشوائي وذلك عبر ترافقها وتنظيمها بما يسمح لاحقا من مد واستكمال كافة الأشغال التقنية اللازمة بسهولة. وذلك من خلال قدرة النواحي السكنية -حسب عدة دراسات- على خلق فرص اندماج حقيقي ضمن المجال الحضري، وتبني الأنماط والسلوكيات الحضرية المتداولة ضمن البيئة المجالية²²⁰. من خلال إتاحة إمكانية لتجاوز النقيصة التي تملئها عادة اعتبارات نوع المأوى الذي ترتاده هذه الفئات الاجتماعية واقتراجه في أوجهه الكثيرة من باقي مكونات النسيج العمراني الأصلي، وهو ما يعد حافز لهم على تجاوز بعض الممارسات التي لا تليق بمتطلبات المكان والوضع الجديدين.

4.1.3.2. التحسين السوسيواقتصادي: ويتم من خلال الحفاظ على أنماط التنظيم والتركيب الاجتماعي القائم داخل هذه الأحياء، فالتخطيط والتموقع العشوائي لهذه المجالات يقابله بناء اجتماعي مخطط وغير خاضع للصدفة، لأن النشوء الحر لهذه المناطق يتيح للعائلات اختيار مناطق الإقامة بناء على ظروفها ومكانتها الاجتماعية. فالتفاعل الاجتماعي الحاصل في مجمل الأحيان، لا يخرج عن نطاق علاقات القرابة الواسعة أو التكتلات العرقية والعشائرية أو حتى العلاقات الانتقائية، القدرة

²¹⁹. Ibid, p.3.

²²⁰. كوريا تشارلز، مرجع سابق، ص. 91.

على توفير سبل من المساعدات المتبادلة بين الأهالي، وتحقيق تأهيل مناسب لعملية اندماج السكان الهامشيين في المجال الحضري²²¹.

4.1.3.3. تعديل الوضعية القانونية: وتتم عبر تقنين وضعية الملكية، والترخيص باستغلال الحيازة المجالية بصورة مشروعة. وأهمية هذا النوع من الإجراءات تكمن في الجوانب السيكولوجية بدرجة كبيرة. فتاريخ المستوطنات العشوائية يحيلنا إلى أن ساكني هذه المناطق، يكون لديهم في أغلب الأحيان شعور دائم من القلق وعدم الاطمئنان على مصيرهم النهائي، في ظل غياب الأمان في الحيازة الأرض أو السكن، وأنهم مهددون بعمليات الإخلاء في كل حين، وهو ما ينعكس سلبا على مستوى جودة الحياة، وشكل وطبيعة المنشآت السكنية التي تزرع تحتها هذه الفئات، مما يحول دون حصولهم على الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء، وباقي الخدمات البلدية... الأمر الذي يجعل من أمن الحيازة تصديق صريح على حسن نوايا الإصلاح والتحسين الحضري، ويغذي مشاعر بالأمان لدى قاطنيها، ذلك أنه متى ما شعر المستعملون بالأمن والاطمئنان إزاء مآل مصيرهم النهائي، وزوال المخاطر المتعلقة بعمليات الطرد والترحيل الإجباري... فإن دوافع تحسين المسكن ستتمو بصورة سريعة²²²، تآزرها في ذلك مواردهم الاقتصادية الغير مصرح بها، لأنه يشجع الناس على الاستثمار في بيوتهم. فليس هناك تبرير لتقاعس الساكن في إتمام بقية مستلزمات الإصلاح، طالما أنها لا تتم في فراغ أو بدون جدوى، فهو المعني والمستفيد الأول والأخير بهذا التحسين. لتبقى في الأخير هذه الإجراءات الثلاثة مجتمعة، تشكل عمل تمهيدي أولي، هادف إلى تأهيل البيئة الداخلية لهذه الأحياء، وذلك حتى يتم صرف العشوائيات نهائيا عن الارتباط القوي بالنسيج العمراني الناشئ، وهو ما يقتضي في سبيل تحقيقه العمل على خروج السكان من عزلتهم الجبرية، والتي وصلت حد منذر بالخطر، قبل التوسع في إجراءات القضاء على حالات العزل مع النسيج العمراني المحيط بهذه المواقع، ثم يعاد ترتيب العلاقة الناشئة على أساس عملية إدماج المواقع ضمن المجال الكلي بشكل طبيعي. وخاصة إذا ما توافرت فرص وإمكانيات لبعث أنشطة اقتصادية للسكان، مما يتيح إمكانيات حقيقية للحراك الاجتماعي وبالتالي الخروج من دائرة النطاقات المغلقة التي تفرضها هذه البيئات الاجتماعية عادة.

4.2. توزيع الجغرافي والمجالي لبرنامج RHP: تكشف لنا التوزيع الجغرافي والمجالي لعمليات

برنامج RHP، عن نوعية المحددات التي تم استيفائها في عملية توطين هذه المشاريع داخل فضاءات الحواضر الوطنية، ومدى تناسب ذلك مع واقع التوزيع الحقيقي لظاهرة السكن الهش في الجزائر.

4.2.1. التوزيع الجغرافي: يخلص المتصفح لخارطة توزيع الجغرافي لبرنامج RHP، إلى أنه قد

استهدف تنفيذ عمليات نموذجية ضمن 12 ولاية ومقاطعة إدارية بالقطر الوطني، قبل أن ينحصر عددها الإجمالي في 11 ولاية فقط، وذلك لعدم استكمال البرنامج نهائيا، والتي جاء تمركزها مجتمعة بالشريط الساحلي بعد تسجيل غياب ولايات الجنوب عن رزنامة البرنامج، وتوزيع متفاوت بين

²²¹ د. محمد بوخلوف، التحضر: التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة (مرجع سابق)، ص. 219.

²²² كوريا تشارلز، مرجع سابق، ص. 94.

الأقاليم المختلفة للبلاد، حيث نجد على المستوى الأفقي بأن الشريط الساحلي قد حاز ما نسبته 36.36% من الحجم الكلي للبرنامج، في حين شغل الشريط ألتلي 45.45% واكتفت المنطقة السهبية بنسبة 18.19%. أما على المستوى العمودي فقد جاءت الجهة الشرقية للبلاد في المرتبة الأولى ب 06 ولايات صودق على ترشحها، واعتمدت ضمن برنامج RHP، وبدرجة اقل منطقة الوسط ب 04 ولايات، تلتها منطقة الغرب الجزائري بولاية واحدة، وكل ذلك بتفاوت زمني محسوس في مراعاة ذلك، حيث عنى المشروع كمرحلة أولى بالحواضر الكبرى (وهران، عنابة، قسنطينة)، ليشمل في مرحلة ثانية عدد من المواقع الأخرى في مناطق وبلديات كل من: قالمة، سكيكدة، المدية، مسيلة ... وهو ما يعكس في النهاية، بأن التحسن الذي استهدف تحقيقه برنامج RHP لم يخضع لتوزيع متوازن ومبرر ظاهريا على الأقل للإشكالية أو للصيغة النهائية التي استهدفها، ذلك باعتبار أن الولايات التي انخرطت في البرنامج ليست هي نفسها التي تسجل فيها النسب الأعلى للبيوت القصديرية، وذلك حسب بيانات الرسمية لإحصاء 1998 على الأقل، وبالتالي فتوزعه لا يأتي انعكاسا حقيقيا لنسبة المسجلة للبيوت القصديرية في الجزائر، وبعبارة أدق ليست الولايات الأكثر تضررا من ظاهرة السكن القصديري هي التي لجأت إلى هذا البرنامج، فإحصائيا نجد بأن 03 ولايات فقط وهي البويرة، قسنطينة، وسكيكدة والتي تعدت حاجز 10 آلاف سكن هش، في حين جاوزت نصف هذا العدد بقليل 04 ولايات أخرى وهي تيبازة، المدية، قالمة، مسيلة، والبقية الباقية والمشكلة من ولايات وهران، البليدة، عنابة، تبسة فقد جاءت دون ذلك²²³. مسجلين في ذلك غياب العاصمة الأولى للبلاد عن الانتساب لهذا الحدث، وكذا غياب عاصمة الهضاب العليا وعدد من الولايات الأخرى، من التي تحوز نسب معتبرة من هذه الظاهرة، الأمر الذي يثير جملة من التساؤلات حول شروط الانتساب لهذا البرنامج؟، ونوع المعايير التي أحكمت نسج توزع عملياته على هذا النحو؟.

4.2.2. معايير انتقاء الولايات المستهدفة: المسار الذي اتخذته عملية المصادقة على المواقع

التي تم ترشيحها، وأفضى إلى إفراز هذا التوزع الجغرافي الذي عرفه البرنامج، لم يكن عملية اعتبارية أملتها الصدفة أو عشوائية التسيير، ولا حتى نتيجة لمبادرة أو خيار انتقائي رعته السلطات العمومية المركزية، كجهة وصية على البرنامج بقدر ما كان نتيجة لاعتماد خيار اللامركزية في مجال ترشيح المدن والولايات لاحتضان هذا البرنامج، وذلك من خلال ترك حرية المبادرة للمدريات للتعمير، بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية، من أجل تحضير ملفاتها وتقديم مقترحاتها بخصوص ترشيح المواقع المراد استهدافها من خلاله، بشكل يعكس انسجام هذا المسعى مع الخيارات الوطنية المعلنة منذ نهاية حقبة الاشتراكية من جهة، وترجمة للمبادئ التي يقوم عليها هذا البرنامج من جهة أخرى، وهي التي تزكي خيار المشاركة جميع الأطراف المعنية وإحقاق محلية التسيير، باعتبار ما ينتظر أن تدره من منافع من شأنها أن تخدم المشروع بشكل أفضل، ك:

²²³. Madani Safar Ziton, Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique (op.cit), p. 71.

أ. قدرتها على حسن انتقاء وترشيح أعصى المواقع الموجودة داخل حدودها الإقليمية، سواء من ناحية الحجم، سوء التموّج، حجم المخاطر المتأنتية منها... وذلك باعتبارهم أصحاب دراية حقيقية بمعطيات البيئة المحلية ومكوناتها من السكن الهش.

ب. إيداء استعدادها والتزامها بتحمل أعباء المشروع المترتبة عليها، وتوفير المتطلبات المادية والبشرية المناسبة لذلك، وهو ما يتيح إمكانية توزيع الموارد والمنافع التي وفرها البرنامج مكانيا وزمانيا طيلة عمر المشروع، والتدخل في أقصى عدد ممكن من الأحياء والمدن، من دون أن يعني ذلك انسحاب الوصايا نهائيا من رعاية المشروع، وذلك من خلال اضطلاعها بالدور الرقابي والذي كان له هو الآخر نصيب معتبر، في صياغة وتشكيل الخارطة الجغرافية للبرنامج على النحو الذي بدت عليه، من خلال صرف النظر وإعفاء عدد كبير من ملفات الترشيح ومنعها من دخول دائرة الاستفادة بناء على أحد الأسباب التالية:

➤ بعض الملفات تم إلغائها نهائيا لعدم اكتمالها في الآجال المنصوص عليها قانونا، كحالة حي بوعباز في سكيكدة، حي اللوز في وهران، كالوس بالبويرة، بوقزول بالمدينة، ومصحة بالبليدة.

➤ تأخر مديريات التعمير والبناء بعدد من الولايات، في تقديم ترشيحات مواقعها في حدود الآجال المتفق عليها، إما بفعل بطأ إجراءات التكوين المنهجية للإطارات المحلية التي تتولى إعداد ومتابعة الملف، أو لعدم الجدية والبيروقراطية الإدارية التي تطبع سير أعمال الإدارات المحلية، على نحو ما كان عليه الحال في مدينة بسكرة.

➤ عدم استيفاء الشروط والإجراءات النموذجية المنصوص عليها في دفتر الشروط، وذلك لاعتبارات غلب عليها إما عدم التمكن من استيعابها وتنفيذها، أو التقليل من شأنها في مجال تقديم وسير إجراءات المشروع، مما أدى لإسقاطها وتجاهلها بشكل نهائي. كما هو حال "ولاية الجزائر"، والتي بادرت لاقتراح بعض المواقع التي لم تحظى برضا القائمين عليه، مما عجل برفضها²²⁴.

➤ بعض الملفات استهدفت بمقترحاتها، عدد من الأحياء والمواقع التراثية، كالقصور الموجودة في مدن الجنوب والأنوية القديمة، والتي تحتاج في المقام الأول إلى عمليات ترميم وصيانة، وهو ما ينتافى في كلياتها وجزئياته مع مفهوم السكن الهش وأغراض البرنامج. وهو ما كان يكرس في النهاية، منطق مدى جاهزية منظومة التسيير الحضري محليا على المشاركة، وتحمل أعباء وتكاليف هذا البرنامج على حساب أية اعتبارات أخرى تأتي في المقام الثاني كالحجم، قدم هذه المستوطنات..

4.2.3. التوزيع المجالي: يعكس توزيع عمليات التدخل داخل المجال الإقليمي للمدن، في منطلقه

النظري مدى رغبة دوائر صنع القرار محليا، في التعامل مع المعضلات السكنية المطروحة ضمن مجال اختصاصها، وذلك تبعا لحجم هذه المعضلات وتعقدتها، وهي التي يشكل المجال الحضري أولوية بالنسبة للكثير منها، لاعتبارات عقارية، قانونية، اقتصادية، تنموية... غير أن ذلك لم يكن هو

²²⁴. Madani Safar Ziton, Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique (op.cit), p.37.

الحال العام دائما، إذ تكشف الحوصلة الإجمالية الناتجة عن تطبيق هذا البرنامج، في تغطيته للحاجيات المسجلة داخل المحيطات الحضرية منها والريفية، عن وجود:

أ. مجموعة أولى من الولايات والتي فضلت عرض البرنامج في المحيط الحضري على حساب طلب أكبر في الأرياف، وهي قسنطينة، سكيكدة، المدية، تيارة.

ب. مجموعة ثانية وحقت بعض التوازن بين كل من العرض والطلب، ك: قالمة، البويرة.

ت. مجموعة ثالثة، التجأت إلى توسعت العروض الريفية، على حساب طلب أكبر في الوسط الحضري، وهي التي ضمت كل من: البليدة، عنابة، تبسة، مسيلة. وهو الخيار الذي وان كان يبدو مبرر جزئيا بالنسبة لبعض الولايات، كتبسة والتي زاد السكن الريفي فيها عن 76.9%، ومسيلة ب 66.2%، فإنه ليس كذلك بالنسبة للبعض الأخر كالبلدية وعنابة، وهما اللتان يشغل السكن الهش من مجالهما الحضري ما يناهز عن 85% بالنسبة للأولى و 63% بالنسبة للثانية. وهو الخيار الذي يبدو أنه قد أجبر عليه كل الفاعلين في البرنامج نظرا للعاملين التاليين:

➤ الطبيعة الريفية للولايات المختارة في المرحلة الأولى من التطبيق قد فرضت منطقتها، وهي التي مست كل من مسيلة، تبسة، البويرة، المدية.

➤ السهولة الكبيرة في المعالجة التقنية السوسيواقتصادية لهذه المواقع، حيث عززت العقبات التي اعترضت سير الأشغال، ببعض المواقع في دورتها الأولى في شطرها الحضري (سيدي حرب، بوعمامة بوهان) في قناعات المشرفين المحليين لاقتراح مواقع، ليس فيها ما يعيق قبولها من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

4.3. أنماط المشاريع المنضوية تحت برنامج RHP: ينطوي البرنامج بين طياته على صنفين من المشاريع، أحدهما يعتبر رئيسي ويتفرع إلى ثلاث عمليات جزئية، يتم اعتمادها بشكل مستقل أو مختلط، وثانيهما ظرفي تكميلي للصنف الأول إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، وهي الأصناف التي ستوضح لنا الصورة الكاملة لها في هذا التفصيل.

4.3.1. المشاريع الجزئية: يتضمن برنامج RHP، ثلاثة أنواع من المشاريع الجزئية، والتي تتباين فيما بينها فيما يتعلق، بتحديد طبيعة وعمق العناصر السوسيواقتصادية، الواجب استيفائها في كل عملية تدخل، أين يمكن تنفيذها بصورة منفردة أو مركبة، كما سنأتي على ذكر كل منها:

أ. مشروع إعادة الهيكلة: ويستهدف مواقع أو أجزاء منها، تتسم بثبات وصلابة مبانيها المكونة من عناصر إنشائية إسمنتية ومسلحة في أغلب الأحيان، بحيث تعد كإطار كافي لتقديم شروط سكن مقبولة، مما يسمح بتثبيت الأسر في أماكن تواجدها، وإضفاء التسوية على الحياة العقارية مع العمل على إعادة الاعتبار للفضاءات الخارجية الغير مهياة، وذلك بإدخال التحسين الفيزيائي على هذه الأحياء وتحقيق إشغال حقيقي للتجهيزات القاعدية والبنى التحتية²²⁵. ذلك أن دراسة وضعية هذه

²²⁵. Ministère de l'habitat, Séminaire de formation des opérateurs et des professionnels des études socio-économique, Alger, du 21-25 Novembre, 1999, p. 17.

الأحياء، ما تعلق منها بعملية دمجها ضمن مصاف الأحياء النظامية، تؤكد على ضرورة توسيع أزقة هذه الأحياء وممراتها، وذلك بالتدخل على بعض المساكن القائمة، بعمليات تهديم كلي أو جزئي مع تقليص المساحات المشغولة، يتم فيها تهديم الجدران الخارجية فقط، أو حتى تهديم البناية إذا ما كانت تعيق شق طريق...)، وبالقدر الذي يسمح بإنشاء شوارع وطرق مستجيبة لقياسات التعمير المعتمدة.

ب. مشاريع إعادة الإسكان: وهي الصنف الثاني من عمليات التدخل، وتعالج المواقع أو التجمعات المتكونة أساسا من وحدات سكنية ومباني لا تمثل أي شرط من شروط السكن الطبيعي، من شاكلة الأكواخ... حيث المواد المستعملة في البناء الأسقف والجدران عبارة عن قطع مجمعة لمخلفات الأبنية، وما هو متوافر في أماكن الخردة من مواد هشة وغير ثابتة، وبتالي عدم منفعتها لا من النواحي المعمارية أو الصحية أو الاقتصادية. لذا فإن التدخل يتمثل في هدم كلي للمباني المستهدفة، ونقل العائلات والجماعات السكانية المعنية للإقامة في سكنات اجتماعية تطويرية، مع مراعاة ما يستلزمه ذلك من حتمية توفير مراكز استقبال قبل الشروع في عملية التدخل. وكذا توفير غلاف مالي ضخم لتغطية النفقات الباهظة التي تستدعيها هذا الخيار. بما يسمح في النهاية برد الاعتبار للهياكل العمرانية المنكوبة وتحسين ظروف السكن وتحقيق التسوية العقارية وتعزيز المواقع بالبنية التحتية. غير أن هذه العملية لا تتم دائما على نحو واحد وبصيغة فنية ثابتة، جراء تمايزها إلى صنفين، وهما:

أ. إعادة الإسكان خارج الموقع: وقد طور هذا المفهوم لتمكين القائمين على المدن من تخفيض الكثافات البنائية في مناطق الانجاز، كطريقة يمكن من خلالها الموازنة بين مصالح مالكي العقارات والأراضي والمطورين من جهة، والمصلحة العامة من جهة أخرى، وذلك فيما يخص استخدامات الأراضي. ويمكن من خلال هذا المفهوم للقائمين على البرنامج، من الحد من التأثير السلبي للضغط السكاني على المواقع القائمة، وذلك بنقل عمليات انجاز السكن إلى مواقع أخرى شاغرة.

ب. إعادة الإسكان داخل الموقع: وتعني إبقاء الجموع السكانية داخل هذه المستوطنات، مع إمكانية لتغيير موضع تموقع المساكن المنجزة لهم من قطاع سكني إلى أخرى فقط، وذلك كبديل للمساكن التي تم إخلائهم منها. وهي العملية التي تتوقف على مدى شغور العقارات لانجازها، وكذا سير عملية التسليم.

ت. مشاريع المواقع الاحتياطية: وهي عمليات ذات طابع وقائي بالدرجة الأولى، من شأنها الحيلولة دون أي بروز مفاجئ أو استغلال غير مشروع لأراضي مرة أخرى، من خلال التدخل في المواقع ذات المساحات الشاسعة أو محدودة الإشغال السكني، حيث تستهدف عملية التدخل الاستثمار في الفائض المجال الذي تتوفر عليه هذه المواقع، والناجم عن المسطحات الشاغرة أو التجزئات التي تم تحريرها لاحقا بعد تنفيذ عمليات التدخل وإجلاء السكان، وذلك من خلال جعلها أكثر قابلية للحياة عبر إعادة تهيئتها كتجزئات عقارية أو تشييد مساكن عليها وتوجيهها صوب تخفيف ضغط طالبي

السكن، من خلال بيعها للراغبين في ذلك من مستثمرين، مواطنين...²²⁶ الأمر الذي يعني عدم تموضع هذه القطع في مكان واحد، حيث يتشتت توزيعها المجالي داخل الحي، مما يؤثر كذلك في أسعارها لاحقاً.

4.3.2. مخطط إعادة التوقيع: ويسمى أيضاً بمخطط إعادة التثبيت، هو عبارة عن ملف ملحق بمخطط أعمال المشاريع الجزئية المدرجة في خيارات برنامج البنك العالمي، ويتضمن مجموعة من الوثائق والتفاصيل المحددة بدقة لسيناريوهات المتوقعة، والمواقع البديلة وظروف سكن المجموعات الاجتماعية، المعدة من طرف السلطات العمرانية المحلية (فرع التعمير والبناء، البلديات)، لكي تصف وتبرر الطريقة التي يلتزم المتعاملون باتخاذها في عملية إعادة تموقع السكان أو الأنشطة، التي سوف تمسها عملية الترحيل المؤقت طبقاً لمقتضيات عمليات التدخل، وذلك بدون أن يعتبر مخطط نمطي معمم ما دامت الاختلافات كثيرة ومهمة. فهو إذن ليس بديل، ولكن يأتي كإجراء تكميلي توفيقى للصيغ السابقة من المشاريع الجزئية، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول الهدف منه؟ ومتى تطرح الحاجة إليه؟.

أ. ما الغاية من مخطط إعادة التثبيت؟: يسمح بتحديد حكم عن مدى واقعية المشاريع الجزئية المقترحة، من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتقنية. من خلال ضمان تكفل بالأسر المستهدفة، حتى يتسنى للمتعاملين تحرير المواقع من الأهالي، وتتم أشغال الإزالة على النحو الأمثل. هذا التكفل الذي يبديه المخطط للأسر المستهدفة من شأنه في الأخير أن يسمح بضمان:

➤ تفهم السكان وموافقتهم على شروط الاشتراك في المشروع.

➤ تحجيم المساوي الملحقة بالأشخاص المستهدفين، لتكون أقل من المزايا المتحصل عليها.

ب. متى نكون بحاجة إليه: الالتجاء لاعتماد مخطط إعادة التثبيت، ليس خيار متاح في جميع الأحوال، فهو محكوم بتوجيهات العملية رقم 30.04 للبنك العالمي، وبنود الوثيقة الإطار للسياسة العامة لهذا الأخير، والتي تتيح إعداد مشروع إعادة تثبيت واعتماده في الحالات التي تشهد، تحويل ما لا يقل عن 200 شخص من مواقع سكنهم مهما كانت نوعيتها، ريثما تتم عملية الإزالة والارتقاء بالمواقع التدخل، دون الخضوع لأي شكل من التحقيقات السوسيواقتصادية²²⁷.

4.3.3. قراءة في توزيع المشاريع الجزئية لبرنامج RHP: تتيح لنا عملية استقراء تفاصيل البيانات المتعلقة بتوزيع المشاريع الجزئية تبعاً لمؤشري نمط التدخل المتبع (فردى/ مختلط)، وكذا توزيع عمليات التدخل بالنسبة للطابع المجالي (حضري، ريفي...)، نوعية الخيارات الأكثر تحييداً من قبل المصالح التقنية على مستوى المعالجة الفعلية.

²²⁶. Ministère de l'habitat, Séminaire de formation des opérateurs et des professionnels des études socio-économique (op.cit), pp. 18- 19.

²²⁷. Ministère de l'habitat, Manuel de procédures socio-économique, Alger, Septembre 2000, pp. 13-18

أ. توزيع المشاريع الجزئية حسب نمط التدخل: أفسحت منهجية التدخل المنصوص عليها ضمن قواعد العمل، ودفتر الشروط التي تقنن خط سير برنامج RHP والمتبعة من قبل القائمين عليه، المجال واسعا أمام المتعاملين العقاريين المحليين ومكاتب الدراسات للاضطلاع بمهام البحث وانتقاء وتقرير أصناف العمليات الجزئية المتبعة وأفضل صيغ التنفيذ التي يمكن اعتمادها في كل موقع على حدى، وذلك بما يخدم صالح المشروع من الناحية الاقتصادية ويستجيب لطبيعة المتطلبات التقنية لكل موقع على حدى، وهو التوجه الذي أفرز في النهاية إلى تكريس شبه إجماع وميلان صوب ترجيح كفة العمليات المختلطة وهيمنتها على الجزء الأعظم من العمليات المنفذة، حيث حازت على 77.95% من إجمالي العمليات المنفذة في 68 موقع معتمدة رسميا، والتي توزعت بدورها ما بين عمليات مختلطة ثلاثية حازت على حصة الأسد بمقدار 51.47% في مقابل 24.46% لصالح عمليات مختلطة من النمط الثنائي، وهي النسبة التي تقاربت في توزيعها ما بين صنوف هذا الأخير، حيث نالت مشاريع (إعادة الإسكان وإعادة الهيكلة) ما نسبته 14.7%، فيما توقفت مشاريع (إعادة الإسكان وتجزئات وقائية) عند حد 11.76%، وذلك في ظل غياب كلي لصيغة العمليات الثنائية، والتي تقوم على الجمع ما بين عمليتي (إعادة الهيكلة والوقاية)، ومرد ذلك ليس استحالة تطبيقها، بقدر ما يتعلق بعدم توفر الشروط الموضوعية، التي تسمح باعتمادها في المواقع التي تم اختيارها. وذلك كله في مقابل توقف نصاب المشاريع الفردية عند حد 22.05% مما هو جاري تنفيذه، وهي التي حصدت فيها عمليات إعادة الإسكان النصيب الأعظم ب 10.29%، في حين تساوت كفتي النمطين الأخيرين من المشاريع، الأمر الذي يثير علامة استفهام حول العوامل المغذية لهذا التباين، والتي أحكمت أرجحية الخيارات المختلطة عن سواها، والتي سوف نتبين لنا الإجابة عنها تاليا.

جدول رقم 17: يوضح أنماط المشاريع الجزئية التي تم تنفيذها في الجزائر.

أصناف المشاريع	أنماط التدخلات	العدد	%
مشاريع فردية	إعادة إسكان	07	10.29
	إعادة هيكلة	04	5.88
	تجزئات وقائية	04	5.88
المجموع الأول			22.05
مشاريع مختلطة	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + تجزئات وقائية	35	51.47
	إعادة إسكان + إعادة هيكلة	10	14.7
	إعادة إسكان + تجزئات وقائية	08	11.76
	المجموع الثاني		
المجموع الكلي			% 100
			68

Source: Madani Safar-Zitoun, Rapport d'évolution a mi-parcours, Alger, février 2000, pp. 10-13.

ب. التوزيع المجالي للمشاريع الجزئية لبرنامج RHP: وعلى صعيد التوزيع المجالي لأنماط المشاريع الجزئية، فإن البيانات المستقاة من الجدول رقم 18 تكشف انعدام العمليات الفردية من الصنف الوقائي، وذلك سواء على المستوى الحضري أو الشبه حضري، مسجلة جل حضورها على مستوى الأقاليم الريفية أين حازت ما نسبته 75% من إجمالي عمليات هذا الصنف، في الوقت الذي استقرت فيه النسبة المتبقية والمقدرة بـ 25% على مستوى الضواحي، وذلك على عكس النتائج التي أحرزتها مشاريع إعادة الهيكلة، والتي لم تسجل أي وجود على مستوى الضواحي والأرياف، حيث ساد نطاقها الغالب في المناطق الشبه حضرية، والتي استفادت من 3/4 عمليات هذا الصنف، تاركة الربع المتبقي لصالح المواقع الحضرية، في حين صنعت عمليات إعادة الإسكان الاستثناء على هذا المستوى، كاشفة عن توزيع منافي لسابقه، بعد أن سجلت حضورها على مستوى المناطق الأربعة مع تفرد منطقة الضواحي بالصدارة، وبنسبة تفوق 57.1% في حين توقفت نسبة المناطق الثلاثة المتبقية عند حد 14.3% لكل منها. أما على الصعيد الثاني والمتعلق بالعمليات المركبة، فالنتائج الموثقة تعلن عن تسجيل حضورها على مستوى الأقاليم الأربعة، مع بروز هيمنة لمناطق الأرياف واستفادتها من النسبة الغالبة، أين سجلت نصف حضورها بالنسبة لعمليات (إعادة الإسكان وإعادة الهيكلة)، وما يزيد عن ذلك بالنسبة لعمليتي (الوقاية وإعادة الإسكان) و(إعادة الإسكان، إعادة الهيكلة والوقاية)، في حين سجلت أدنى نسبها وبالنسبة لكل الأصناف العمليات المختلطة بالمناطق الحضرية، والتي عدت العمليات الثلاثية أقلها بـ 8.6%، في حين تبادلت المناطق الشبه حضرية والضواحي، اقتسام باقي نتائج العمليات الثنائية من الصنف (إعادة الإسكان والوقاية)، والعمليات الثلاثية، وذلك باعتبار أن عمليات (إعادة الإسكان وإعادة الهيكلة)، عرفت توزيع ثابت توقف عند حد 12.5%، على مستوى الأقاليم الثلاثة المتبقية (حضري، شبه حضري، ضواحي). في حين حازت مناطق الضواحي المكانة الثانية بالنسبة للعمليات الثنائية من الصنف (إعادة إسكان، وقاية) وبنسبة 20% من مجموع نتائج هذا الخيار، والمرتبة الثالثة بالنسبة لنتائج العمليات المختلطة من الصنف الثلاثي. في الوقت الذي حازت فيه هاتين العمليتين ما نسبته 10% بالنسبة للأولى و22.9% بالنسبة للثانية، على مستوى المواقع الشبه حضرية.

جدول رقم 18: يوضح أنواع المشاريع المنفذة حسب نمط السكن الهش

المجموع	أنماط السكن الهش						
	ريفي	ضواحي	شبه حضري	حضري			
07	01	04	01	01	العدد	إعادة الإسكان	أنواع التدخل المعتمدة
% 100	% 14.3	% 57.1	% 14.3	% 14.3	%		
04			03	01	العدد	إعادة الهيكلة	
% 100			% 75	% 25	%		
04	03	01			العدد	وقاية	
% 100	% 75	% 25			%		
08	04	01	02	01	العدد	إسكان + إ. هيكلة	
% 100			% 25		%		
10	06	02	01	01	العدد	إسكان + وقاية	
% 100	% 60	% 20	% 10	% 10	%		
35	18	06	08	03	العدد	إسكان + إ. هيكلة + وقاية	
% 100	% 51.4	% 17.1	% 22.9	% 8.6	%		
68	32	14	15	07	العدد	المجموع	
% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	%		

Source: Madani Safar-Zitoun, Rapport d'évolution a mi-parcours, Alger, février 2000, p. 73.

4.4. التقييم الفني برنامج RHP: المسار المتعثر الذي عرفته مشاريع RHP على أرض الواقع،

استدعت من السلطات العمومية ممثلة في مصالح وزارة السكن إلى استعجال عقد جلسة تقييم لتباحث ما تم إنجازه مع كل الشركاء المعنيين به، والتي كانت نقطة حاسمة في مسار المشروع، جراء ما تمخض عنها من قرار حاسم يتضح لنا تفصيله ومبرراته وثغراته في التفصيل اللاحق.

4.4.1. المبررات الرسمية المعلنة: خاضت عملية التقييم الرسمية والغير نهائية، المعدة من

طرف المقررين في الجزائر، حول الديناميكية المعلنة في إطار برنامج RHP، إلى اعتبار البرنامج غير ناجح في خطوطه العريضة والتي تم المراهنة عليها، حيث تم ذكر الكثير من الحجج والمبررات لأجل تبرير وإقناع المتعاملين والشركاء بحقيقة هذا الفشل* . من شاكلة:

- ❖ صعوبة احترام البعد السوسيواقتصادي في تركيبة المشاريع.
- ❖ المعالجة المعتمدة داخل الأحياء تشجع على تكون متجدد للظاهرة مرة أخرى
- ❖ الرهانات العقارية المميزة للبناء القصديري، لا تنتهي بإعادة الإسكان في نفس الموقع.
- ❖ يتقدم بطريقة بطيئة وسيئة.

* تم إقرار الفشل رغم التباين المسجل في رؤى المشاركين في أشغال هذه الورشة، فالبعض تحدث عن إخفاق وأرجعه لعدم الالتزام بمنهجية العمل، والبعض عبر عن تقدير إيجابي مع بعض التحفظ لزاء الصعوبات المتعلقة بالتدخل في المناطق المأهولة، في حين قدر فريق ثالث، أن المشروع يبقى ذو شكل تجريبي وأن الأهم هو الاستفادة المحققة.

❖ ويبقى الفشل الكبير المشار إليه يكمن في العجز على دفع السكان لتمويل مساكنهم، وتحملهم جانب من المسؤولية التي تقتضيها هذه العمليات²²⁸، تحت طائل التفسيرات الفورية والتي لا تخرج عن نطاق ضعف موارد السكان المالية. إلا أن هذه التوضيحات على صحتها تبدو جزئية عند إملاننا التفكير فيها، وهنا يحق لنا أن التساؤل هل حالة الفشل المعن عنها تعود إلى البرنامج في حد ذاته، أم إلى الآليات والأطر التي اعتمدت في تسييره؟. ثم كيف تطور موقف السلطات العمومية بهذه السرعة إلى الحد النقيض من البرنامج وهو الذي كان في جلسات التقييم المشروع في نصف مسار انجازه قبل أشهر قليلة محط إشادة، حيث تم اتخاذ توجيهات من أجل تعميم منهجية التدخل لاستعماله في كل العمليات اللاحقة الخاصة بامتصاص السكن الهش، وهنا موضع التناقض الجزائري فكل شيء يسير وكأن الدولة والتي هي صاحبة المشروع والمسئولة الأولى عنه لم تستطيع توفير المتطلبات الإدارية والتقنية، وخانها الالتزام السياسي الضامن لتحقيق إخراج ناجح لهذا البرنامج، ولربما كان من المفيد من هذه الوجة القيام بتحليل بسيط بين مستويات النتائج المحققة وحجم المعوقات.

4.4.2. العوائق التي اعترضت البرنامج: إن تفحص مسار مشاريع الجزئية، يبين بوضوح أن هناك جملة من المعوقات التي اعترضت السير البرنامج، وتباينت في حضورها من مشروع لآخر، ومن أبرزها:

أ. **المعوقات الكلاسيكية:** جميع المشاريع، تعرضت لصعوبات متوقع حدوثها، في أي تجربة جديدة، بفعل صعوبة التحكم فيها وهو ما يجعلها غير مطابقة للمعايير المتبعة، مما يؤدي لرفضها عدة مرات، وبالتالي وقوع تأخر في انجازها، مما يؤثر سلبا في عمر البرنامج المحدد سلفا.

ب. **الدور السلبي للجماعات المحلية:** الترددات الواقعة داخل المجالس البلدية، والتي ترجمت في عدم الالتزام بسداد نصيبها، في مجال تمويل المشاريع الفرعية، وكذا البطء في عمليات الإعلان عن قوائم الاسمية، للمستفيدين سابقا من السكن الاجاري، كانت تغذي الإخفاق الحتمي.

ت. **تلاعب مكاتب الدراسات:** فالكثير منهم يرون في الترتيبات الملزمة، والداعية للأخذ بعين الاعتبار، المتغيرات السوسيواقتصادية كعنصر قاعدي مسألة صعبة التطبيق، والتي تقطنوا بعد مدة من الملاحظة والتجريب التقني للطرق المناسبة للالتفاف عليها وتجنبها، بغرض تقليص الخسائر المتوقعة، بتكفل غير سليم عندما تتطلق عملية الانجاز²²⁹.

هذا الأمر أثر سلبا في نوعية ومصداقية دراسات إعادة التوقيع، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار متغيرات هامة، الأمر الذي ولد نوعا من العجز عن التسيير الفعلي لهؤلاء السكان، وعدم التحكم في صيرورة إعادة تموقعهم، وأدى لاحقا إلى الكثير من ردود الأفعال الغير متوقعة من انسحاب السكان عن المشاركة، والعجز في التسديد... وهي العوائق التي تتواجد بأشكال متكررة، وفي بعض الأحيان تكون ذا طابع مزدوج أو مركب، لتخلق بذلك وضعيات انسداد صعبة الحل في نهاية الأمر.

²²⁸. Madani Safar-Zitoun, "Le programme de résorption de l'habitat précaire financé par la banque mondiale en Algérie: les chemins tortueux ou vertu de la participation?" (op.cit), p.2.

²²⁹. Ministère de l'habitat, Manuel de procédures socio-économique (op.cit), pp. 89.

4.4.3. فشل برنامج RHP مسئولية من؟: أما النصف الثاني من الحقيقة الكامنة وراء محدودية

النتائج العملية المستخلصة، فلا ينبغي فصلها عن السياق العام الذي تم فيه RHP حيث نجد أن:
➤ العمر الزمني للتجربة كان قصير، وبعد سنتين فقط أو ثلاث من الشروع في التنفيذ المشروع، نرى أنه من السابق لأوانه أن نتحدث عن سلبية المشروع، وخاصة فيما يخص الطابع المكرر لديناميكيات انجاز المشاريع الخاصة بامتصاص السكن المؤقت.

➤ شكل فرصة ثمينة للجزائر لمعالجة قضية السكن الهش في ظروفها الصعبة السابقة.

➤ شكل سابقة في ثقافة التسيير الجماعي لمف السكن الهش، ومن وجهة نظر البعض فان هذه التجربة خلقت ثورة في ثقافة التسيير الحضري في وسط دائرة المقررين، وأدت إلى إحداث تغيرات جذرية في النماذج المكونة لحركة التسيير الحضري المتبعة، والتي سمحت ببعث ديناميكيات غير مشكوك فيها، لأجل صياغة نمط خاص بسكان الأحياء القصدية. ومن ثمة نستطيع أن نقول في ضوء هذه الوقائع، أن حجم المعوقات التي أحاطت بالمشروع وصاحبت مسار انجازه، ذات طابع متعدد الأبعاد، والتي كان يجب إعطائها الوقت الكافي من أجل تجسيده ميدانيا. الأمر الذي يجعل من مبررات الفشل ليست نابعة من اعتبارات فنية بقدر ما تعكس إرادة سياسية، جانحة إلى تبني خيار معين والعودة نحو سالف ممارسة، من خلال الأسبقية الممنوحة للاستثمارات العمومية المباشرة، في ظل جاهزية الموارد المالية العمومية، بعد استعادة الجزائر لعافيتها المالية، وامتلاء خزائنها بفوائد عائدات النفط المحققة منذ سنة 2000.

الفصل الرابع

المشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية

- أولاً. ماهية المشاركة الشعبية.
- ثانياً. التجارب الدولية في المشاركة الشعبية.
- ثالثاً. المشاركة الشعبية في الجزائر.
- رابعاً. المشاركة الشعبية في برنامج RHP.

تمهيد: سمح تراكم التجارب الإنسانية في مجالات التسيير الحضري، على ما يتطلبه ذلك من وقفات مراجعة وتقييم لنجاعة الخيارات المعتمدة، من دحر العديد من المفاهيم ومبادئ الفكر التقليدي للإدارة الحضرية، والتي ثبت فشلها نهائياً وعجزها عن إدارة الأصول الاجتماعية والثقافية، وتجاوز حالات عدم المساواة السوسيواقتصادية، وطرح الاجتهاد البديل الموسع والمنفتح عن سابقه، والقائم على إشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، في عمليات تحقيق رفاهيتهم وتحسين نوعية الحياة، كفكر أثبت مستويات عليا من الأداء والنجاعة، في تجارب وممارسات العديد من المجتمعات، والتي سارعت للأخذ بها في إدارة شتى شؤونها، بما فيها تحسين حال المستوطنات العشوائية، كما هو حال التجربة الوطنية، والتي شكل فيها برنامج RHP للبنك الدولي جزء من هذا التفعيل، والذي سنأتي على ذكره بالتفصيل ضمن محاور هذا الفصل.

1. ماهية المشاركة الشعبية: يسعى هذا المحور لإيضاح على وجه التفصيل لكل من معنى المشاركة، وكذا السياق السوسيو تاريخي لتطور هذا الفكر، وكيفية تبلوره لاستراتيجيات رسمية محلية منها ودولية، إلى جانب التعرّيج على كل من أصناف المشاركة والعائد المنتظر منها، والعراقيل التي تحد من فاعلية أثر هذا الخيار.

1.1. تعريف المشاركة الشعبية: يمر تعريف المشاركة الشعبية بثلاث خطوات، يتعلق أولها بإدراك جذور التسمية المعتمدة، وثانيها بمعنى ودلالة الاشتقاق اللغوي الذي تتم عنه هذه التسمية في اللغتين العربية والفرنسية، يتبعها في ذلك عدد من الاجتهادات الاصطلاحية التي حاولت التوصل إلى صياغة تعريف خاص بهذا المعنى.

1.1.1. جذور التسمية: تجمع عديد المصادر، على أن البدايات الأولى لهذا النوع من التداولات اللفظية، تعود إلى التراث القديم للأدبيين الانجلوسكسوني واللاتينو أمريكي، واللذان يزخران بكم هائل من هذه الصيغ والتراكيب اللفظية ذات الدلالة على الأنماط البسيطة من التكتاف والتعاقد الاجتماعي ومصالحة الجماعة، والتي كانت تبديها المجتمعات البدائية في مواجهة الصعاب والتحديات التي تفرضها المعطيات الخاصة بالبيئة محل التوطن¹. حيث تشير وقائع التاريخ الإنساني إلى أن السمات الجوهرية للحياة الاجتماعية آنذاك، كانت تقوم على الملكية المشتركة للسكان للأراضي الزراعية والرعية في المناطق التي يعيشون فيها، ومن هنا كان من الطبيعي أن يعتمد الإنتاج على التعاون التام بين السكان المنطقة والواحدة، إذ يستحيل بدون هذه المشاركة من قبل أفراد الجماعة الواحدة، ظهور الإنتاج ومن ثمة إمكانية استمرار الحياة تبعاً لذلك، وأنه في ضوء تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وما يتولد عنها من عادات وقيم وعلاقات بين السكان، فقد كان يمارس حق الرقابة على شؤون القرية المشتركة زعيم أو حكيم منتخب يتمتع بصلاحيات دينية أيضاً، والذي رغم تطور هذه السلطة الدينية والمدنية باستمرار وتوسعها إلى سلطات اجتماعية واقتصادية، غير أن ذلك لم يكن

¹ . Alain Durnd-Lasserve, op.cit, p.115.

يكفل له حق التصرف في الأراضي دون مشاركة أفراد القرية بكاملها وموافقهم على ذلك²، كما لم يتعلق نمط التعاون ويقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل امتد أيضا إلى مختلف جوانب الحياة الأخرى، حيث نجد بأن السكان قد باثروا بأنفسهم تصميم مساكنهم وبيئتهم الحياتية وتجهيزها بمختلف الخدمات الضرورية كالسدود المائية، كما هو الحال في الكثير من مدن البحر المتوسط، وهي أماكن قلما تدخلت فيها يد مصمم محترف أو ممارس لمهنة التخطيط العمراني³، وكذا أثناء أشغال الترحال الموسمي من إقليم إلى آخر، ومواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية، وهي الممارسات التي مازلنا نجد لها بقايا حتى الآن في الكثير من أقاليم البلاد النامية، حين تقف السلطات عاجزة عن توفير متطلباتهم بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب. حيث تشارك في تأدية هذه الأدوار كل الفئات الاجتماعية (كبار/صغار، نساء/رجال...)، كل حسب طاقته المادية والبدنية وحسب نوعية الدور المنوط به في ذلك المجتمع⁴. وذلك كله قبل أن يفرض هذا المصطلح نفسه على واقع الحياة المعاصرة تدريجيا، وترسخه تشريعات وطنية وجهود مؤسساتية، ويشاع استخدامه على نطاق واسع منذ منتصف القرن الماضي، حيث ارتبط من حينها بالتخطيط العمراني أكثر من ارتباطه بأي مجال آخر من مجالات التنمية، بعد أن بات الحديث عن نجاح التنمية يستوجب تضافر الجهود الشعبية والحكومية والأهلية، حتى يمكن توفير المناخ الملائم لتحقيق أهداف التنمية المعلنة.

1.1.2. الاشتقاق اللغوي: يتخذ اليوم الحديث عن مكانة السكان كفاعلين حقيقيين، في مختلف

أوجه ومجالات النشاط الإنساني، صيغ لغوية واصطلاحية متعددة تغطي بدقة مفهوم المشاركة، من شاكلة: المشاركة الجماهيرية، مشاركة العامة، المشاركة الاجتماعية، مشاركة المواطن، المساهمة السكانية... وذلك تبعا للتوجه الأديولوجي كمحدد إنساني في مسار كل المجتمعات والأفراد، من دون أن تشكل هذه المعطيات والألفاظ، الإطار المرجعي الكلي في مجال التسمية، حيث اتسم بقابلية التوسع والتعدد أكثر تحت إطار الخصوصية الزمنية والمكانية واللغوية التي يقوم عليها كل قطاع أو مجال بحث، من خلال إحلال ألفاظ جديدة ومجانبة السابقة منها، كما هو الأمر بالنسبة لحقول البحث الحضري والدراسات العمرانية، والتي شهدت التجأ القائمين عليها من باحثين ودارسين إلى اقتباس وتبني عدد وافر من المفردات الجديدة، والتي تتم عن فلسفة عمران تشاركي مستحدث تحت عدد من المسميات، ك: السكن الارتقائي، البناء بالجهود الذاتية، العمران الديمقراطي، العمران الجديد، الهندسة التساهمية، المواطنة الفعالة، التنمية من القاعدة أو التساهمية⁵... مع الحفاظ في النهاية على المعنى المراد والمدلول المتوخى. وهو المصطلح الذي يحيلنا معناه اللغوي الذي تختزله اللغة العربية

². د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص. 295.

³. د. محمد سالم صقر المعالي، "ابن خلدون وتراثية المشاركة الشعبية في مشاريع الإسكان" مجلة جامعة دمشق 02 (دمشق: جامعة دمشق، 1999)، ص. 124.

⁴. د. جمال محمود حامد ومنى مصطفى الطاهر، "المشاركة الشعبية في التنمية العمرانية في الأقاليم الصحراوية"، ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي حول: التنمية العمرانية في المناطق الجافة، (الرياض، 12-14 أبريل 2007)، ص. 603-614.

⁵. د. مصطفى بن حموش، جوهر التمدن الإسلامي (المنامة: دار قابس للطباعة والنشر، 2006)، ص. 314.

بداخلها، إلى الفعل "شارك" يشارك مشاركة، أي ساهم وأقتسم بذل الجهود وتقديم المعونة لانجاز عمل ما، وهو ما يوحي بالفعل الإرادي والعمل الطوعي الصادر من الأفراد والجماعات والذي ينم عن علو درجات الاستعداد والموافقة على تحمل تبعات وأعباء انجازا ما، والمضي فيه قدما استجابة لحاجة أو خدمة لمنفعة، والعاكس في بعده الآخر لمعاني التكافل والتعاقد وروح التعاون بين أجزاء المكون الاجتماعي الواحد. في حين يتلخص المعنى الحرفي الوارد عن نظيره في اللغة الفرنسية والمسمى PARTICIPATION، في كلمتين الأول وهي PAR وتعني جزء وهو الفعل، وذلك من كل أكبر والذي لا نملكه كله ولكن نتقاسمه مع الآخرين، وهذا ما يفترض منطقيا وجود كل جماعي يمكن تقاسمه مع مجموعة من الأفراد⁶.

1.1.3. المعنى الاصطلاحي: ويتحدد في ضوء مجموعة التعاريف التالية:

➤ تعد الدكتورة هالة منصور المشاركة بأنها: العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا ايجابيا في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في أي مستوى من مستويات التنمية وعملياتها المختلفة، الأمر الذي يتطلب توفر حد أدنى من الوعي والتعليم والتدريب، حتى يمكن ضمان ايجابية هذه المشاركة وتفاعلها بشكل ايجابي في إطار المجتمع⁷. وهو ما يعني أنها ليست متعلقة بمستوى أو جانب محدد، فضلا عن كونها تتطلب تأهيل الأفراد من خلال برامج تدريبية، تضمن فهم المقاصد والأدوار لضمان فعالية في الأداء من ورائها.

➤ ويعرفها خبراء هيئة الأمم المتحدة بأنها: "التفاعل النشط والواضح من جانب الجماهير على مختلف مستوياتها، في عملية صنع القرارات الخاصة بتحديد الأهداف، وتعبئة الموارد لتحقيقها، والتنفيذ الطوعي للبرامج والمشروعات التي يتم إقرارها، مع التمتع بفوائد التنمية وجني الثمار"⁸. يضيف هذا التعريف قضيتين أساسيتين وهم الطوعية والاستفادة من التنمية، حيث يكون من حق المواطن الاستفادة من المشروعات الإنمائية، مثلما هو من حقه المشاركة في التخطيط لها وتمويلها وخلافه من ذلك، وبذلك ربط للمشروعات والبرامج بالسكان كونهم القادرين على المحافظة على منافعهم باستمرار عطائها.

➤ أما قاموس الخدمة الاجتماعية لسنة 1987، فقد حدد مفهومها في هذا الحقل على أنه "النفاف أعضاء الجمهور العام، المرجح تأثرهم بالسياسة الاجتماعية للتغيير، أو المستأثرين بظروف عملية تخطيط وتنفيذ ذلك التغيير، حول جهود التغيير"⁹. هذا التعريف وإن كان يبنانا عن توسع ميادين المشاركة إلى ميادين أخرى كالخدمة الاجتماعية، غير أنه يحصر نطاق الاستفادة منها في جانب واحد، وهو تعبئة المجتمعات المحلية خلف المبادرات التي تطرح عليهم، والعمل على تعزيزها ودعمها للوصول إلى تحقيق التغيير المنشود.

⁶ . Marion, Segaud & Jacques Brun & Jean-claude Driant, Dictionnaire critique de l'habitat et du logement (Paris: Ed Armand colin, 2002), p. 312.

⁷ د. هالة منصور، محاضرات في علم الاجتماع الحضري (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص. 206.

⁸ عبد الحميد عبد الغني سيف المخلافي، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000)، ص. 17.

⁹ أبو النجا محمد العمري، مرجع سابق، ص. 150.

➤ يعرفها ماثيوس بأنها: "العملية التي يتم من خلالها التأثير على صانعي ومتخذي القرارات سواء في وزارة أو مؤسسة أو منظمة أو أي عمل مهما كان"¹⁰. وهو في ذلك إشارة إلى توسع نطاق المشاركة، وتعديها حدود التعاطي الإيجابي، بما يشمل ذلك من تعاون وتنسيق، إلى إمكانية الاعتراض على صانعي القرارات والضغط لتعديل هذه القرارات من قبل المجموعات المستهدفة، دون أن يعني ذلك نقل سلطة صنع القرارات إلى هذه الشرائح.

➤ وفي مجال التنمية الريفية يؤكد Ian Roxborough بأن: "المشاركة من جانب الجماهير أمر ضروري خاصة في المجتمعات الريفية، لأنها تساهم في تقديم كثير من التسهيلات التنظيمية، وحل الكثير من المشكلات بين المستأجرين وملاك الأراضي الزراعية، كما تفيد في قيام المشروعات الأسرية الصغيرة، ولا شك أن هذا كله ينعكس على طبيعة البنية السياسية للمجتمع الريفي، بحيث تجعله أكثر استجابة للظروف والتغيرات التي تحدث به مثل هجرة العمالة الريفية منه إلى جهات أخرى كالحضر أو غيرها"¹¹. هذا التعريف استهدف التركيز على المزايا المترتبة من وراء اعتماد هذا الخيار في الأرياف وميادين التنمية فيها، والذي من شأنه أن يساهم في تقويض الكثير من العراقيل، التي تعترض سبل حياة الأفراد والجماعات فيها وتحد من مبررات نزوحهم منها.

➤ أما الدكتور محمد أدهم رمزي سلامة فير بأنها تعني "انخراط كافة أطراف التنمية، بناء على وعي بالقضية ومصالح الأطراف المختلفة، في عملية تفاوضية مستمرة في مسار صناعة القرار واتخاذها، ويترتب عليها نوع من الاتفاقات المحددة لتوزيع كافة الأدوار المتفق عليها بين هذه الأطراف، وبما يضمن توظيف كل الموارد المحلية المتاحة"¹². فهي إذن ليست حكر على فصيل ما، ولكنها تمس قطاع عريض من المعنيين بعملية التنمية (مقررين، سكان، منظمات أهلية...)، يحكمها في ذلك شرطا الوعي ومقتضيات المصلحة، التي يتم تحصيلها كثمرة لعملية تفاوض ونقاش عادل ومفتوح، والتي ترتسم في ظلها واجبات وأدوار كل طرف، من أجل أحسن استغلال للإمكانات المادية والبشرية المتوفرة.

➤ وفي مجال الإدارة العمرانية هي "مرادف لمفهوم التسيير الحسن أو جودة التسيير، أين تحتوي على دعوة لايدولوجيا ديمقراطية محلية تشاركية، أين السكان يشاركون في كل القرارات، ويصبحون فاعلين حقيقيين في كل مراحل المشروع العمراني"¹³. يتطرق هذا التعريف إلى قضية جديدة، وهي جودة التسيير العمراني، المتأتية من تدخل السكان في مسار صنع القرار، وكذا مراقبة الممارسات الإدارية التي تؤسس باسمهم، وذلك منة خلال التواجد في كل مستويات صنع القرار ومراحل العملية العمرانية.

¹⁰. د. جمال محمود حامد ومنى مصطفى الطاهر، مرجع سابق، ص. 03.

¹¹. أبو النجا محمد العمري، مرجع سابق، ص. 149.

¹². د. أدهم محمد رمزي سلامة، "المشاركة الشعبية كمدخل للحفاظ على التراث العمراني والمعماري"، ورقت بحث قدمت في المنتدى الدولي حول: التقنية والاستدامة في العمران، (الرياض: جامعة الملك سعود، 3-6 يناير 2010)، ص. 228.

¹³. Bouzazhah. Nadia & Bouzazhah Fayçal, "La participation des habitants de la ville Algérienne: du discours... à l'acte!", la communication a été présenté dans les actes du colloque international sur: Biskra Architecture and Sustainability Conference (Biskra: Université Mohamed Khider, 8-10/04/2008), pp.449-458.

1.1.4. التعريف الإجرائي: وأمام تعدد وتنوع التعاريف الواردة في هذا الإطار، والتي تعكس اختلاف منظورات تناول، جراء التوظيف الواسع لها من طرف عدد كبير من شعب التنمية، وكذا الاختصاصات العلمية (علم الاجتماع، العلوم السياسية...)، وصعوبة التوصل في ضوء ذلك لتعريف مرجعي مضبوط ومتفق عليه، سيكون من الأفضل لنا الذهاب نحو صياغة تعريف إجرائي، والذي نعتبرها فيه: عملية تفاعلية، تأتي كترجمة عملية لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من المجتمعات المحلية، والمنظمات الغير حكومية، والمؤسسات الخاصة غير الرسمية... في عملية الصياغة النهائية لجميع القرارات، المتعلقة بأهداف المشروع وعناصره وأولوياته، وتعددي ذلك إلى الاشتراك في انجازه، من خلال حشد جهودها وتعبئة مواردها الذاتية، من منطلق ودافع إرادي خلال كل المراحل، لضمان ناتج عمراني ليس هو الأحسن بين مواصفات القبول المعمول بها، لكنه الأفضل لأنه نتاج إرادة توافقية خلصت إليها جهود المستعملين على تباين مسمياتهم.

1.2. عوامل نشأة المشاركة: جاء نشوئها كردة فعل عن حالة الإخفاق العام، التي انتابت الكثير من تجارب وخبرات التنمية الحضرية، في البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مما جعلها المخرج الذي تم طرحه من قبل الكثيرين كبديل، والذي زكته التحولات السياسية التي باتت تطبع العالم المعاصر منذ ذلك الحين.

1.2.1. إفلاس التخطيط الإداري: أدى التعفن السائد في مجالات التخطيط الحضري، طيلة الفترة الممتدة من عشرينات إلى خمسينات القرن الماضي، والقائم على تفويض عنصر أساسي في التركيبة الاجتماعية المحلية وهم السكان، وفرض مفهوم المصلحة العامة كبديل له، والمتضمن لحق التمثيل النيابي أو الغير مباشر لهم في كافة أشكال المشاريع العمرانية، وكل ما يتصل بها من عمليات تدخل في النسيج الحضري، من خلال انفراد المهندسين بالتعاون مع المنتخبين المحليين، بصلاحيات تحديد تلك المصلحة العامة واستغلالها في تعليل مقترحاتهم¹⁴. إلى رفع مستويات التذمر والتشكيك الدائم في صدق النوايا، وبالتالي إبقاء الشرعية الاجتماعية منقوصة طوال هذه الفترة، فسلبيات كانت السمة الغالبة التي تطبع سير أعمال هذا النمط من التسيير الحضري، وخاصة ما يتعلق منها: بسوء استغلال السلطة، وتغليب المصلحة الشخصية الضيقة، واستفادة أصحاب النفوذ بشكل خاص من هذا الوضع، والشواهد التي يمكن الاستدلال بها في هذا الإطار كثيرة، وأبرزها ما كان يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استفادة المدن هناك من التمويل الفيدرالي، لتنفيذ عمليات تجديد الأحياء القديمة فيها، فإنها اختارت مباشرة إزالة المناطق السكنية القديمة، لكي يحل محلها التوسعات التجارية الجديدة والطرق السريعة الهائلة، حيث تم طرد أعداد كبيرة من الأهالي المقيمين ذوي الدخل المنخفض من منازلهم، والذين لا يتمتعون بنفس القدر من المساواة مع غيرهم من الأمريكيين، لاعتبارات عرقية تتصل بكونهم ينحدرون غالبا من أصول إفريقية، وذلك من دون حتى أن يخصص

¹⁴. ألكساندر إرنست، المدخل إلى التخطيط: آراء ونتائج، تر. فيصل عبد العزيز (الرياض: دار النشر العلمي والمطابع، 2001)، ص. 218.

لهم أي سكن بديل مساو، مما جعل من عمليات التجديد في اللغة العامية حينها مرادف لإزالة أحياء السود¹⁵. بالإضافة إلى ما كان يحصل بفرنسا وعدد من البلاد الأخرى، والذي تناولته دراسات مانويل كاستل وشومبارت دلو، وهنري لوفيفر وغيرهم بالتفصيل، وهو ما سمح ببروز جبهة معارضة متزايدة، قادتها عدة تيارات فكرية كالمدرسة التعددية... والتي أبدت رغبتها في تبني نهج مغاير لمعالجة المشاكل العمرانية، يكون نجاعة في فهم متطلبات الواقع الاجتماعي ومستجداته.

1.2.2. النزعة لاحتواء الحركات الاجتماعية الحضرية: الواقع السالف الذكر، تزامن مع

التنامي الصريح لما اصطلح على تسميته "بالحركات الاجتماعية الجديدة"، والتي اعتبرت الجيل الثاني في مسار تطور الحركات الاجتماعية، نظرا لما تميزت به من أفعال الجماعية الاجتماعية، والتي كانت تبرز خارج الفضاء الاقتصادي والإنتاجي الذي اتسمت به سابقتها، حيث ينفرد هذا النوع من الحركات بنوعية المشاكل الجديدة التي يطرحها، والمجالات التي يستهدفها وينشط فيها، والفئات التي يجندها، والاستراتيجيات التي يستعملها في معالجة النزاعات وطريقة التصدي... بخلاف سابقتها والتي لم يكن لها تأثير مباشر وفعال على جوانب التسيير الحضري، لكونها ليست إطار دائم ومتخصص بالمشكلة الحضرية، بقدر انشغالها بالعالم العمالي ونضالاته منذ قيام الثورة الصناعية¹⁶، حيث كانت هذه الحركات تأخذ الطابع العفوي والإرادي، نتيجة لظروف يحس فيها السكان بنقص ما أو تمييز اجتماعي على كل المستويات، أين يتجمعون لمناقشة الأوضاع والمطالبة بالحلول المناسبة، ومعالجة المشاكل المطروحة حول السكن وتهيئة الأحياء... كما كان يحدث مع سكان ضواحي العاصمة الفرنسية باريس، والذين حاولوا مرارا تنظيم أنفسهم لمقاومة أشكال العنف الممارس ضدهم، ونقد المخططات العمرانية والمطالبة بمقاييس تتناسب أكثر مع رغباتهم¹⁷، والتي رغم التصديقات القاسية التي تعرضت لها من قبل النظم السياسية ومنعها من الظهور، نظرا لما كانت تراه فيها من تهديد لها وعرقلة لسير التخطيط، إلا أن ذلك لم يكن حائلا أمام عودة بروزها وتكرارها عند كل حدث أو مشكلة سكانية، وهو ما أثار المخاوف منها لاسيما مع التوسع الذي أحرزته هذه الحركات، وامتداد تأثيرها إلى مختلف شؤون الحياة في كثير البلاد، بحسب ما تؤكدته دراسات كل من: مانويل كاستل، أليفز Olives، لينتين Lentin، كارش Karsz ... وأدى إلى بروز جهود حثيثة هادفة في جعلتها إلى استمالة هذه الحركات ومحاولة استقطابها، وبالتالي تفادي حدوث انزلاقات في مساعيها المشروعة غالبا، وذلك عبر الرهان على خيار استثمار هذه الجهود، وتطويع قدرات أفرادها في عمل جماعي منسجم، يظهر إمكان الفعل والقدرة على التأثير الإيجابي في الواقع الاجتماعي، وذلك من خلال تحويلها إلى نظم مؤسساتية معتمدة ومعترف بها، كما حدث في فرنسا مع إصدار قانون الجمعيات في

¹⁵ جون كلايتون توماس، مشاركة الجمهور في القرارات العامة، تر. فائزة الحكيم (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001)، ص. 22.

¹⁶ عمر دارس، "الحركات الاجتماعية، الحركات الجموعية" مجلة إنسانيات 08 (وهان: مركز البحث في الأثر وولوجيا الاجتماعية والثقافية، أوت 1999)، ص. 1.

¹⁷ Paul Henri Chombart de Lauwe, *La fin des villes* (Paris: Ed Calman-Lévy, 1982), p. 154.

سنة 1901، كما تضمن به مراقبة أنشطتها وكشف أهدافها وعناصرها¹⁸، حيث تكون هذه الجمعيات بمثابة فضاء مميز وإطار منظم، قادر على إسماع صوت السكان ونقل مقترحاتهم إلى السلطات العمومية في مختلف المجالات التي تهتمه وتعنيه.

1.2.3. صعود الخطاب الديمقراطي: وكان لصعود الخطاب الديمقراطي منذ منتصف القرن

الماضي، بما يحمله من معاني ودعوات علنية لتكريس حق المجتمعات في تقرير مصيرها، واختيار أنظمتها ودساتيرها والقوانين المتفرعة عنها، وكذا انتقاء ممثليها في مختلف مستويات الحكم، وإيجابية هذا المنحى فيما بعد على الحياة العامة، الأثر الأكبر في توسع نطاقات استخدام الديمقراطية، وعدم قصرها داخل أطر العمل السياسي فقط، حيث جرى امتدادها تدريجياً إلى باقي القطاعات، لإشراك السكان فعلياً في إدارة وتسيير الحكم، فظهر حق التمثيل النقابي، وظهرت الأحزاب بتنوع برامجها واتجاهاتها، وتحول الإعلام إلى سلطة رابعة قوية ومؤثرة في المشهد اليومي... فكان لا بد من أن يتأثر حكم المدن بذلك، وأن تستجيب أساليب الإدارة لهذا الواقع، حيث ارتسمت عملية قلب جذرية، للإستراتيجيات المتبعة في مجال إدارة المدن، وذلك من خلال "إعادة النظر دائماً في الممارسات، ومدى تمثيلية المؤسسات التي يفترض أنها تطبق السياسات العامة باسم مجمل المواطنين، والتغلب على الاتجاهات الأبوية والاستقطاب، واستعادة عادات الحوار والبلورة الجماعية للقرارات على كل مستويات الحكم، سواء في إعادة توزيع الموارد ووضع تصور للسياسات العامة أو في تقويم نتائجها"¹⁹، فلا يعقل أن يشارك السكان في اختيار حكام مدنهم، ولا يستشارون بشأن السياسات التي يجري سنها لهم، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين، المعمول بها، وتطويعها بما يخدم هذه الغاية، حيث عدت بريطانيا أول الدول التي سارعت لإقرار هذا الحق، من خلال قانون تخطيط المدن الصادر في سنة 1947، والذي نص على إلزامية مناقشة واستشارة أصحاب العلاقة في كل مشروع أو عملية للتخطيط الحضري²⁰، وهي المبادرة التي سوف تعمم لاحقاً، لتشهد انضمام متسارع لجميع المجتمعات الهامة تقريباً، وعلى نحو غير منظم إلى هذه الطريقة في الرؤية، والتي تقضي بتبليغ الجمهور والخضوع إلى موافقته، إلا أن الوسائل المستعملة ظلت محدودة جداً وأدنى من متطلبات الواقعية، حيث قامت بعض البلدان بإقامة معارض كبرى، تفتح أبوابها لتصويت الجمهور على المقترحات، كما لجأت أخرى لتبني خيار المنشورات الموزعة على السكان المستهدفين، وبأشهر البعض الآخر كالولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ تحقيقات ميدانية، والتي كانت تستفيد من وسائل مادية وأكثر أهمية، غير أنها ظلت ذات صفة مجزأة وغير منظمة²¹.

¹⁸ .د. محمود الكردي، مرجع سابق، ص. 276.

¹⁹ .كاترين فوريه، مرجع سابق، ص. 34.

²⁰ عثمان محمد غنيم، التخطيط: أسس ومبادئ عامة، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ص. 37.

²¹ .روبير أوزيل، فن تخطيط المدن، تر. هيج شعبان (بيروت: دار المنشورات عويدات، 1973)، ص. 15.

1.2.4. أزمة الهندسة المعمارية الثانية: تحول الانتصار الباهر الذي حازه التيار التقدمي منذ منتصف الثلاثينات القرن الماضي، في المؤتمرات الدولية للهندسة المعمارية العصرية CIAM، والذي حول له التسويق المفرد لرؤيته الوظيفية في حفل العمران، والتي قامت حول المبادئ الأربعة الكبرى، التي أقرها ميثاق أثينا في سنة 1937 (سكن، نقل، عمل، ترفيه)، فضلا على إعلاء أهمية المعايير الكمية، والتي تقيس نجاح التصميم والتخطيط بمعايير الكفاءة الاقتصادية، والوظيفية المجردة من كل القيم والرموز وترتيبات السلوك، وغيرها من الاحتياجات الإنسانية والروحية²²، إلى فشل ذريع وكابوس مرعب أرهق القائمين عليه، وذلك بعد أن جرى الرهان عليها بعد الحرب العالمية الثانية، في مجال تشييد المجمعات السكنية الكبرى والمدن الجديدة، والتي هيمنت عليها شروط ومتطلبات العجلة والمردودية، حيث لم يحجب النجاح الأولي الذي أحرزته في مطلع حقبة الخمسينات، الإخفاق المتتالي الذي حازه مؤيدي العمران الحديث في صيرورتهم الخاصة، والمتعلقة بإعادة بناء المناخ والمحيط الاجتماعي كاملا، وذلك بعدما تجاوز المعماريين والعمرانيين عن جهل أو غفلة، حقيقة متطلبات مستخدمي البيئة المشيدة الذين هم بصدد تصميمها، وخاصة تلك المتعلقة بالبيئة السكنية، حيث أصبح المجال على إثرها ميدانا لمواجهة رمزية بين المستعملين، ككائن اجتماعي باحث عن تجسيد تصوراتهم وطموحاتهم، والمصمم للمجال السكني كسلعة نمطية تكرارية، تستجيب فقط للحاجيات البيولوجية المتشابهة بين البشر²³، وهو ما جعلها من أوائل العلوم المتأزمة والعاجزة عن مواكبة وفهم متطلبات المجتمع الحديث، وعرضها لنقد لاذع كاله لها الكثير من الباحثين الاجتماعيين، كالويس ممفورد، شومبارت دلو، هنري لوفيفر، جان جاكوب، ريمون لودري... من خلال العديد من المطارحات التي حفل بها العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، والتي عجلت بيروز وتبلور مفهوم مشاركة السكان في تقرير ما ينتج لهم، وتحولها سريعا إلى ممارسات ميدانية في أعمال العديد من المعماريين، على غرار أعمال كل من السويدي رالف أركين Ralph Erskine في مجمعه السكني في بيكرول بنوكاستل شمال إنجلترا، والبلجيكي لسيان كرول (Lucien Kroll) في منزله الجامعي المشهور في جامعة Louvain²⁴، وهو ما كان يعني ضمنا انتهاء الممارسة المهنية بتقاليد الشائعة، وتتابع خطواتها ومراحلها، بعد أن أصبحت تسجل وجود شريك اجتماعي يؤثر في خياراتها وإنتاجها النهائي.

1.2.5. تدويل المشاركة: كسبت المشاركة الشعبية نقاطا إضافية لصالحها، عززت بها نسقتها التصاعدي في حقول الإنتاج الحضري، وذلك منذ مطلع العقد السابع من القرن الماضي، والذي سميا

²² د. السيد محمد التوني، "عن الثقافة والعمارة: مطارحات" مجلة قسم الهندسة المعمارية 06 (القاهرة: جامعة القاهرة، 1988)، ص. 37.

²³ د. جمال علقمة ومحمد حاجي، "البيئة السكنية بين طموح المستعمل والمتنوع المفروض"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: بسكرة للعمارة المستدامة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، 8-10 أبريل 2008)، ص. 535.

²⁴ Mohamed Foura & Yasmina Foura, "L'intégration des sciences humaines dans le champ des savoirs architecturaux" Revue sciences humaines 15 (Constantine: Université mentouri, Juin 2001), p. 18.

حينها بعقد المشاركة، وذلك بعد أن أصبحت مشاركة السكان جزء من إستراتيجية دولية، تبنيتها هيئة الأمم المتحدة وطرحتها كتوجه جديد، في العديد من المؤتمرات المنعقدة تحت رعايتها، ساعية لتفعيل والتمكين الجهود الذاتية والمحلية، في الكثير من مناطق العالم خاصة الفقيرة منها، والتي استفادة من المساعدات المالية والفنية، لتطوير التجمعات والأقاليم الحضرية المتدنية بها، كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر "العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية" المنعقد بفينا في أغسطس 1979، والذي أوصى بتأمين الاستشارة للسكان من قبل المسؤولين عن السياسات القومية، حتى يساعد ذلك على إسهامات أفضل للسكان في مجال التنمية²⁵، ومن قبله المؤتمر المنعقد بمدينة فانكوفر بكندا سنة 1976، والذي أكد على وجوب تشجيع الجهود الذاتية في مجال الإسكان، وتدعيم نشاطات المجتمعات المحلية في هذا المجال، وإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق المشاركة الاجتماعية في مجال الإسكان، ذلك باعتبار أنه لكافة الناس الحق بالمشاركة، في رسم السياسات والبرامج المؤثرة على حياتهم، حيث يلعب فيها المواطن البسيط دورا فعالا، لا يقل عن الدور الذي يلعبه المسؤولين المباشرين، عن أي مشروع تنموي قيد الاعتماد والتنفيذ²⁶، وكذا إعلان قمة الأرض الذي عقد بمدينة ريو دي جانيرو سنة 1992، والذي نص المبدأ 10 منه، على أن أحسن طريقة لمعالجة المشاكل البيئية والحضرية هو ضمان على مشاركة كل المواطنين المعنيين، حيث ينبغي أن يكون لكل فرد حق الاطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات العامة والمتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد والأنشطة الخطيرة، كما ينبغي أن يكون لكل فرد حق المشاركة في الممارسات المتعلقة باتخاذ القرارات، كما ينبغي على الدول تشجيع وتحسين مشاركة السكان من خلال وضع المعلومات تحت تصرفه...²⁷ والذي أعقبه مؤتمرات أخرى كثيرة، أبرزها لقاء السكان المنعقد في اسطنبول بتركيا سنة 1996، والذي عرف اتجاه المشاركين فيه للأخذ بزمام مبادرات عملية، للاستجابة لرهان التحالف فوق المحلي، وهذا عبر إطلاق فكرة شبكة عالمية للسكان، والتي لاحت ملامحها في سنة 1998 إبان لقاء دكار، والذي جمع مشاركين من 12 بلد إفريقي، والذين هدفوا إلى خلق شبكة السكان على امتداد القارة الإفريقية، لتبادل الخبرات وتعلم الممارسة المواطنة والتأهيل المتبادل، بهدف تكوين شراكة في مواجهة شبكات عمداء مدن القارة، وذلك تحت اسم "التجمع الأنتر إفريقي للسكان"، حيث يضم هذا التجمع المهتمين بتحسين الأحوال المعيشية في الوسط المدني، أو بترسيخ الديمقراطية المحلية في بلدان مثل الكاميرون، السينغال، ساحل العاج ... ألخ، والذي أتبعته بعد ذلك ظهور محاولات مشابهة على المستويين الآسيوي والأمريكي لاتيني²⁸. وهو ما كان له بالغ الأثر في تنامي هذا المفهوم وتوسع دوائر النقاش حوله، وانتقاله تدريجيا إلى المستوى التنظيمات والتجمعات الجهوية والمحلية

²⁵. برنارد قرانتيه، مرجع سابق، ص. 315.

²⁶. د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 113.

²⁷. يحيى وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات (وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 73.

²⁸. كاترين فورييه، مرجع سابق، ص. 107-108.

الأخرى، عبر العديد من اللقاءات التي جرى عقدها بكل من (كاراكاس، ريسيف، مروراً بالسلفادور وتوريننتو...) مما مكن من الخلاص لإعداد دليل نموذجي، أبرز طردية العلاقة بين مستويات نجاعة أدوار المجتمعات المحلية (تزايد- تناقص)، ومستويات التمثيل الاجتماعي في دوائر صناعة قرارات التخطيط، ودرجات التمثيل الجيد لمختلف الفئات المستهدفة بالمشاريع من ناحية أخرى، بما يمكن لها من ترشيد سياسات المجتمعات والمؤسسات المالية الدولية، التي تتبنى مثل هذه الخطط في برامجها الإنمائية بدول العالم الثالث²⁹. وذلك إلى جانب الدور الذي لعبته عمليات التوأمة بين مدن الشمال والجنوب والشرق والغرب، والتي سعت من خلالها الكثير من البلاد النامية إلى الاستفادة من التنوع الهائل، للأطر السياسية والجغرافية والاقتصادية التي تتدرج فيها الأقطاب الحضرية الكبرى، وتطوير اللقاءات بين الممثلين المحليين والأخصائيين في الشؤون المدنية... وما زالت الجهود متواصلة بغية ترسيخ أكثر لهذا المفهوم، التوصل وإدراجه ضمن أبعديات التخطيط الحضري في العالم النامي، حيث أصبحت المشاركة في التمويل والتصميم والانجاز، من متطلبات الممولين والشركاء الدوليين كالبنك الدولي وغيره من الجهات والدول المانحة³⁰.

1.3.1. أصناف ومزايا المشاركة الشعبية: الحديث عن المشاركة لا يعني شكل ثابت، أو مرجعية واحدة يجري تكرارها في كل الميادين وفي كل الأماكن، حيث سمح توسع النقاش وتعدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، من استجلاء عديد الأنماط التي سنأتي على ذكرها في هذا التناول، شأنها في ذلك شأن العائد السوسيواقتصادي، الناجم عن إعمال هذا الخيار في ميادين التنمية الحضرية.

1.3.1. قراءة في سوسيولوجيا المشاركة: تتجاوز الدلالة الاجتماعية، لمفهوم إسهام المجتمع المحلي في ميادين التسيير الحضري، حدود التواجد الرمزي الغير مجدي، إلى البحث عن الصيغ المثلى لتأسس عمران تشاركي، يقوم على مبدأ التفاوض العادل بين عدة أطراف، شركاء في المجال الحضري، والتي تتباين في ذات الوقت من الناحيتين الاجتماعية والقانونية، في علاقاتها ومسؤوليتها إزاءه: فالدولة مالك للمجال، والجماعات المحلية مسير له، والمهندس منتج للمجال، والسكان مستعمل ومنتج. هذا العقد المعنوي يكفل لكل طرف منهم مراعاة مصالحه والدفاع عنها بشكل عقلائي ومتوازن. وتتميز هذا الطرح والاستحسان الذي يلقاه، ينبع من كونه محاولة جادة لتأهيل المجال الحضري اجتماعياً. فهو ينطلق من فهم بسيط مؤداه حق الفاعلين في تقرير وصناعة ما ينتج لهم، "قباسهم يخصص المشروع وباسمهم ينطلق وبطريقة ما ينجز..."³¹، وذلك للانتقال من دائرة المستعمل التقليدي الذي يستهلك المجال كما يقدم له، بغض النظر عن مدى تلاؤمه واستجابته لحاجياته إلى مستعمل آخر ذو امتياز يعرف ماذا يريد وكيف يطالب به. أما في شقها الثاني فهي نوع

²⁹. Notion Unies, Le rôle du logement dans la vie sociale: Objectifs, normes, indicateurs socio-économique et de participation de la population, Danemark, Septembre 1995, p. 84.

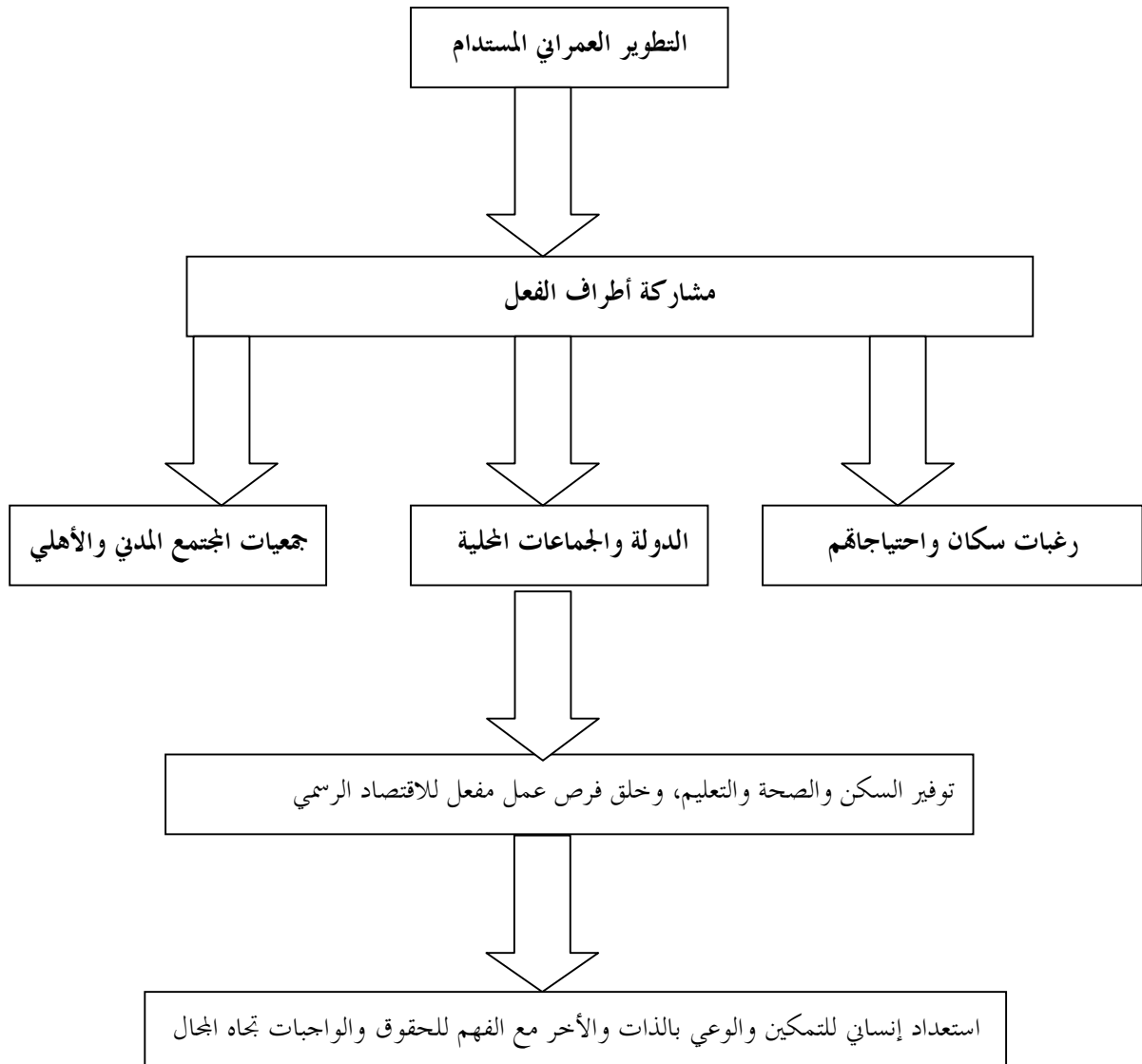
³⁰. د. محمد سالم صقر المعاني، مرجع سابق، ص. 124.

³¹. Jean-Yves Toussaini, "La villes n' est plus ce qu' elle aurait du entre distance et décalage entre la villes planifiée et la ville réalisée" Revue Insanyet 05 (ORAN: CRASC, 1998), p. 89.

الفصل الرابع المشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية

من الإلزام للمنتفعين بمسؤوليات ما بعد الانجاز والتنفيذ، بما يمكن من تجاوز حالات الضياع والتدهور الحاد في المستوى البيئي الخارجي، والذي سرعان ما تؤول إليه المجمعات السكنية الكبرى والبرامج الحكومية الثقيلة، ويعيد للمشروع العمراني بعده الحقيقي المادي والمعنوي بعد أن شهد تراجعاً وانحصاراً في جانب الإسكان فقط.

مخطط رقم 02: يوضح نموذج للتطوير العمراني المستدام بتطبيق مفهوم المشاركة



المصدر: مصطفى غريب مصطفى عبده، "توفيق الحاجات الإنسانية كآليات تنمية للنطاقات العمرانية في فكر المشاركة والتمكين لجماعة المستعملين"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الهندسي الدولي التاسع (القاهرة: جامعة الأزهر، أبريل 2007)، ص. 09.

1.3.2. أصناف المشاركة الشعبية: على الرغم من تباين تصنيفات المشاركة وتعددتها، تبعا

لعدد كبير من المعايير المعتمدة في هذا الشأن، من طرف الدراسات والمختصين ك: حجم المشاركة (فردية، جماعية)، مدى المشاركة (مشاركة في: الحوار، التنفيذ، المتابعة الفنية)، حسب شكل الإسهام المطلوب (مالي، بدني، رأي...)، وكذا حسب نمط المشروع المعتمد... إلا أننا نجد في النهاية

سواء في ظاهر التصنيف المقترح أو في المعنى الذي ترمي إليه، لا تلغي جانبا من التداخل والنقاط فيما بينها، علو نحو ما سنقف عليه الآن.

1.3.2.1. التصنيف الأول: ويتحدد نطاق هذا التصنيف عند مستوى واحد من المشاركة، وهو المستوى الأول السابق لمرحلة التنفيذ، والمتعلق بإجراء الحوار والنقاش والمشاورات بين المعنيين، استطلاع الرأي... حيث يتم في هذا الصدد تصنيف المشاركة تبعا لمستويات الحوار الموجودة داخل هذه المرحلة، والتي هي كالاتي:

أ. **العرض:** وهو يمثل الدرجة الأولى من مستويات المشاركة في حدها الأدنى، والمقصود بالعرض أن يقوم أحد الأطراف الفاعلة (المؤسسة الحكومية، الإدارة المحلية...) بعرض ناتج صناعة القرار لمشروع هندسي، مخطط فني، أو خطة بيئية... على الأطراف الأخرى (المجتمع المحلي، السكان، الجمعيات...) وذلك لتحقيق أهداف كثيرة قد تكون مرتبطة سواء بمتطلبات قانونية، أو استقطاب لتأييد شعبي معين، أو تأكيد لمصادقية المؤسسة وإظهارا بدورها... أو بصورة أخرى التأكد من سلامة التوجه والقرار، وضمان مسار سلس في تنفيذه، وذلك من خلال استكشاف وجود أي نوع من الاعتراضات، سواء كانت فنية أو سياسية أو عقبات تنفيذية لم يتمكن الطرف الفاعل (الإدارة...) من استكشافها مبكرا. وتصدر هنا عملية العرض من مبادرة طرف أساسي وقوي، يمتلك لوحده كل المقومات الفاعلة في اتخاذه وتنفيذه تجاه باقي الأطراف، والتي يعتبرها هامشية وغير مؤثرة، وذلك لتحقيق قدر محدود ومحكوم ومستهدف من مظاهر الشفافية، مع التقليل لأدنى حد ممكن من تأثير الأطراف الأخرى المعنية على عملية صنع القرار وتنفيذه إلى أدنى حد ممكن.

ب. **الاستبيان:** ويتضمن كذلك الاستكشاف والمسوح السوسيواقتصادية، ويمثل درجة أعلى من عملية العرض، يتم إصداره بموجب مبادرة متبناة من طرف أساسي وقوي، يستهدف استكشاف طبيعة الأطراف المعنية بالقضية المطروحة، أو العملية التنموية المستهدفة ونوعها وحجمها، وردود أفعالها وأدوارها المحتملة ومصالحها، وكذا رؤيتها الخاصة للقرار المطروح والمشروع المستهدف، ومن ثمة تقييم وتقدير العقبات والمشاكل في حالة إدراج هذه الرؤى الخارجية في القرار أو المشروع المطروح لاتخاذ قرار نهائي في ذلك.

ت. **الحوار السلبي:** وهو ما يتكافأ تماما مع ما يعرف "بالوظيفة الاتصالية" بين وحدات المجتمع وفئاته ومؤسساته المختلفة، والتي تتحقق من خلال "علاقات اتصال"، والتي قد يتحقق من خلالها معرفة كل طرف جزئيا، أو كليا بطبيعة الطرف الأخرى وأدواره، بما يساهم في بناء نوع من الوعي الذاتي حول القضية المحورية والأطراف الأخرى وأدوارها، ولكنه لا يتجاوز ذلك لطرح مبادرات ايجابية لحوارات، أو مشاركة أطراف أخرى للتعامل مع هذه القضية، وان كان من الممكن أن يحرك حوارا داخل المؤسسة أو الوحدة الاجتماعية ذاتها.

ث. الحوار النشط: وهو العملية التي تقوم على مبادرة أحد الأطراف، بطرح رؤاها للتعامل مع قضية محورية، على باقي الأطراف بهدف استقطابها، في مقابل قيام الأطراف الأخرى، بالاستجابة برؤى معدلة أو مضادة. وقد ينتج عن ذلك رؤى توفيقية مرحلية أو نهائية، ويستقطب أطرافا جديدة لدائرة الحوار، وقد يمهد لاتفاقات تشاركية، ويمثل حده الأدنى لتوليد رؤى مختلفة من أكثر من طرف للتعامل مع القضية المطروحة. ووضوح مواقف ومصالح الأطراف المبادرة والمستجيبة للحوار³².

1.3.2.2. التصنيف الثاني: ويميز بين سبعة أصناف فرعية من المشاركة، بناء على شكل

الإسهام المتبع أو المرجو حدوثه أثناء سير أشغال مشروع ما.

أ. المشاركة بالعمل: حيث تتكون مجموعات عمل من أفراد المجتمع بمركز المدينة كل حسب خبرته، فمنهم من يساعد في العمل اليدوي، ومنهم من يساعد الفنيين على أعمال الرفع المساحي أو المسح الاجتماعي أو أعمال البناء والترميم أو الأعمال الفنية...

ب. المشاركة المالية: من خلال إسهام المقتررون ماديا في تقديم مساعدة مالية لتنفيذ المشروع، حيث يمكن أن يكون في صورة مواد بناء أو معدات للعمل، أو سداد جزء من تكاليف الدراسات ...

ت. المشاركة الإدارية: وتكون في صورة تنظيم مجموعات للعمل، مع توضيح الأعمال المطلوبة منهم، وتوزيع المجموعات على الأعمال المطلوبة.

ث. المشاركة بالرأي: وتعني سماع أصحاب القرار لمطالب وشكاوى أصحاب المشكلة، وغالبا ما تكون في مرحلة إقرار خطة العمل، للتعرف على احتياجات المجتمع وطموحاته المستقبلية، حيث غالبا ما تحظى هذه اللحظة بموافقة أغلبية أفراد المجتمع.

ج. المشاركة بالتأثير السياسي: ويظهر ذلك من خلال ممثلي اللجان المجتمعية من أفراد المجتمع بالمنطقة، والذين يساهمون في الضغط السياسي على متخذي القرار وعلى الجهات التنفيذية، لتسهيل وإزالة العقبات التي تعترض المشروع، وكذلك استخدام أفراد المجتمع أنفسهم في دعم القرارات المجتمعية، من خلال التظاهرات السلمية لتحقيق إنجازات تلبى المصلحة العامة للمجتمع، وتحافظ على هويته العمرانية وانتماؤه.

ح. المشاركة بالحوار: وهذا الشكل غالبا ما يكون مؤسس على الحوارات الغير رسمية، بين القائمين على إدارة المشروع وأفراد المجتمع المحليين، وذلك لمناقشة ما يفكرون فيه، أين يكون شكل الحوار مؤسس على مفهوم استخدام معرفة ومعلومات الأفراد كعنصر أساسي للحوار، حيث يتم سؤالهم وذلك لكي يقومون بالتعليق على ما يقدمه القائمون على المشروع، من اقتراحات وإجراءات وتصاميم وبذلك تنتفي السلطة المطلقة لأصحاب القرار.

خ. المشاركة في صناعة القرار: وخلافا للأشكال السابقة، أين كان القائمون على المشروع هم الذين يملكون سلطة، إعداد التصميمات واتخاذ الإجراءات وتنفيذها، بعد التداول والتحاور مع أفراد

³² د. أدهم محمد رمزي سلامة، مرجع سابق، ص 229-230.

المجتمع، ولكن هؤلاء عليهم سلطة عليا من خارج مجال عملهم، ولهذا تغيرت مشاركة المجتمع من أنها غير فعالة إلى مشاركة متوازنة في سلطة أخذ القرار في الإجراءات الخاصة³³.

1.3.2.3. التصنيف الثالث: كما يمكن التوصل إلى إعداد عدد من التصنيفات أخرى، تبعا لما

تذهب إليه بعض الاجتهادات التي يتم صياغتها من طرف العديد من الباحثين، على غرار ما ذهب إليه Oaxleg في نموذج، والذي حددها بسبعة مستويات رئيسية:

أ. المشاركة السلبية: وتختصر في حدود اطلاق الجهات المختصة للسكان المستفيدين، وإنبائهم

عن وجود مشاريع معينة ستقام في المنطقة أو الإقليم الذي ينتمون إليه فقط.

ب. المشاركة بإعطاء المعلومات: وتتخلص في موافقة السكان والأهالي المستهدفين بمشاريع

وعمليات ما، على تقديم إفادتهم للمختصين والمسؤولين الحكوميين القائمين على إدارة هذه المشاريع، وهي الإفادات التي تتعلق إجمالاً بالحصول على معطيات وبيانات تخص عدد من الجوانب، والتي قد يكون لها تأثير على سير المشروع وأغراضه، مثل: حجم الأسر، الدخل المالي، منطقة الوفود، تاريخ الإقامة بالمنطقة، نوع الملكية... وذلك عن طريق استمارة الأسئلة المطروحة.

ت. المشاركة بالمشورة: وفي هذه الحالة، يتطلب الأمر ضرورة مبادرة المقررين الحكوميين

الذين أوكل إليهم إدارة أحد المشاريع، إلى عقد اجتماعات عامة ومفتوحة مع كل الأهالي من سكان تلك المنطقة أو الحي المستهدف، بغرض الاستماع إلى انشغالاتهم الرئيسية المطروحة، وكذا الأولويات التي يرتنونها في عمليات التخطيط، وكيفية تصميم مساكنهم وإقليمهم السكني، ومناطق تموضع المرافق والتجهيزات ومقترحاتهم... في محاولة للاستجابة لها واسترضائهم خدمة لصالح المشروع ولهم.

ث. المشاركة نظير حافز مادي: وهنا يقوم الناس بالمساهمة في المشروع، سواء كان ذلك عبر

إعطاء المعلومات فقط أو بالمشورة أو بأي شكل آخر ترتثبه الجهات الوصية على هذا الانجاز المتوقع، وذلك نظير حافز مادي تدفعه الجهة الممولة للمشروع.

ج. المشاركة الوظيفية: وتقوم على تكوين مجموعات سكانية من بين أفراد مجتمع الحي

المستهدف، وذلك للمساهمة في انجاز مشروع معين لصالح منطقتهم، عن طريق الجهود المبذولة من قبلهم، والمساهمة في تحمل جزء من أقساط تنفيذ أشغال الانجاز، سواء كان ذلك على مستوى مساكنهم فقط، أو القطاع أو الحي ككل، كحفر خنادق وممرات تموضع شبكات الخدمات، استكمال أشغال بالمساكن.

ح. المشاركة التفاعلية: وتتمثل في الاشتراك في التمثيل الجماعي، وذلك عبر السعي إلى تكوين

جمعية محلية للحي أو تقوية مجموعة موجودة سلفاً، بهدف وضع الأسس التنظيمية لاستقطاب مختلف

³³ د. عبد الرحمان محمد وإنعام جمعة الطويل، "دور المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ العمراني: مشروع إعادة اعمار البلدة القديمة في مدينة الخليل المباركة"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي الثاني حول: الحفاظ المعماري (غزة: الجامعة الإسلامية، 19-20 أبريل 2010)، ص. 05.

وجهات النظر التي تسود داخل هذه الأحياء، وللاستفادة من خطوات التعليم الإنشائية والتي تؤدي دورها لاستيعاب القرارات المحلية للمجتمع المعني في عملية تنمية وترقية منطقتهم.

خ. التعبئة الذاتية: وهي تحرك أفراد المجتمع الحي أو الإقليم ذاتيا وطوعا، من أجل الحصول على الدعم العيني والتقني الذي يتم طلبه من مختلف الجهات، سواء كانت حكومية منها أو خاصة وذلك من أجل إنشاء مشروع ما لخدمة المنطقة، التي ينتسبون إليها، على أن تكون الإدارة الكاملة لأعضاء هذا المجتمع. ومن أمثلة ذلك نذكر ما تشهده العديد من مدن وقرى الكثير من البلاد العربية الإسلامية، من حملات تطوع سكاني في مجال بناء المساجد ودور العبادة بالجهود الذاتية المحضة³⁴.

1.3.3. سمات المشاركة في مجتمع المدينة: أتاح توسع استخدام هذا الأسلوب في ميادين

الإدارة الحضرية، من رصد مجموعة من السمات التي تطبع أداؤها، والتي تتعلق ب:

➤ القرب من مواقع المشاريع المعتمدة، وكذا ارتفاع الكثافة السكانية، لا تؤدي بالضرورة إلى

نشوء شبكات المشاركة المدنية، والتي تعمل على تيسير التعاون والمنفعة المتبادلة في المجتمع.

➤ كما أن مشاركة سكان المدن الكبرى في الاجتماعات العامة، تعد أقل مقارنة مع سكان المدن

الصغيرة والقرى، مما يحول دون تحقيق مشاركة فاعلة في مؤسسات المجتمع المحلي، وتوقيع العرائض والتطوع والعمل ضمن المشاريع المجتمعية... وهو ما تم تأكيده في إحدى الدراسات التي تم إجرائها في 08 بلدان بأمريكا اللاتينية، والتي ذهبت إلى أن معدلات الثقة ومشاركة المجتمع في مناطق الأرياف، تعد أعلى من نظيرتها في مناطق العواصم، أين سجلت أعلى معدلات الإقبال في أرياف كوستاريكا، الهندوراس، في الوقت الذي سجلت فيه عاصمة نيكارغوا أدنى معدلات الثقة والمشاركة. وذلك جراء مظاهر الخصوصية، وإخفاء الهوية التي توفرها الحياة في المدن³⁵.

1.3.4. العائد السوسيواقتصادي: يسمح التدقيق في أدوار مستعملي المجال، في تبصر جملة

من المزايا التي تحتزنها هذه الممارسات، والتي من شأنها أن تتعكس إيجابا على المحيط العمراني، وهي الحقيقة التي كشف عنها تقرير موئل الأمم المتحدة، والخاص بـ "إشراك المجتمع المدني في تحسين الإدارة المحلية"، والذي أكد بأن المنافع طويلة الأجل، والمترتبة عن المساعي الهادفة لزيادة وتفعيل المشاركة، تفوق بكثير التكاليف المتعلقة بها³⁶، وهي المنافع التي تتمحور إجمالا حول:

1.3.4.1. الاستدامة العمرانية: وتتلخص فيما يلي:

أ. تؤدي لتشكيل بيئة مستجيبة لتطلعات سكانها، وبالتالي تزيد من اقتناعهم بها ومحافظة عليهم عليها.

ب. تعمل على تنمية مهارات الأفراد في منطقة التدخل، وتكسب المستخدمين الخبرات المتعلقة

بأساليب وتقنيات الصيانة والترميم... تبعا لوضع المشروع القائم، وتجعل عندهم القدرة على القيام

³⁴ د. جمال محمود حامد ومنى مصطفى الطاهر، مرجع سابق، ص. 04.

³⁵ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 87.

³⁶ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المرحلي، (مرجع سابق)، ص. 14.

بأعمال الصيانة والحفظ ومتابعة المبنى في مرحلة الاستخدام والتشغيل³⁷، مما يساعد والى حد بعيد على الحفاظ على مستوياتهم المعيشية بدلا من التسبب في التدهور الذي تنتهي إليه عادة.

ت. يساعد إشراك المستفيدين في المشاريع في المراحل المبكرة من مسار الإعداد لها، على التشخيص السريع والدقيق للأوضاع والحاجيات المحلية، كما تساعد على تحديد الأولويات بحسبان أن أفراد المجتمع المحلي هم الأكثر إدراكا ودراية بمشاكل بيئتهم من نظرائهم من المتمرسين الخارجيين، ويؤدي إلى لفت انتباههم وتوجيه أنظارهم تلقاء ما قد يكون خافيا عنهم نتيجة لاختلافات البيئة والجوانب السوسيوثقافية والاقتصادية للمستخدمين، نظرا لكونهم هم المتعايشين يوميا معها. علاوة على كون ذلك من شأنه أيضا معرفة وتحديد أهم المعوقات التي تعترض حل تلك المشكلات، مع إفراز بعض المقترحات الجديدة والمبتكرة للحلول³⁸، والتي تتلاءم في النهاية مع حاجيات المستعملين، ويجعل هذا من المشروعات أكثر استجابة لاحتياجات الأسر والمجتمع.

ث. تركز المشاركة خلق فرص وعلاقات تعاون بين الذين يتصورون كيفية صناعة المجال وبين مستعمليه، وبالتالي تجنب بروز كل أشكال التعديات والتي قد تحدث في مرحلة الاستخدام، ذلك أن الإقرار بدور السكان ومشاركتهم فيه، يقصد من ورائه الاستفادة من تعاطيهم الإيجابي وتعاونهم مع مقترحات المشروع وبالتالي زيادة فرص نجاحه عبر تحويل السكان إلى شركاء يدافعون عن مشروعهم، ويتفادى ما يمكن أن يخلقه هؤلاء من عراقيل من شأنها إفشال التدخل العمراني، ذلك أن المجتمعات تميل إلى القبول بالقرارات التي تشارك فيها، وتعمل على مسانبتها وتنفيذها والدفاع عنها والحد من التأثير المعوق للتقاليد والاتجاهات السلبية فيها، فكل عمليات التخطيط والتي تركز على الفاعلية الفنية وتهمل واقع حياة الأفراد في المدن، تنتهي لزيادة حالات الإقصاء وتفاقم مشاكل اللامساواة، وهو ما يدفعهم دائما إلى السعي وراء تحقيق مخططاتهم بمعزل عنها، وفقا لما ذهب إليه A.FEIX في دراساته حول La régularisation de habitat illégal : cas de DAKAR-dess³⁹.

ج. تفتح المجال لبروز الأفكار المبتكرة، وتزيد من تحفز السكان على إيجاد الحلول لمشكلاتهم، ما يجعلها قاعدة استشارية حول المستقبل بآليات واضحة لإعطاء كل منهم مرئيات الأخر⁴⁰.

ح. كما أن إدماج الساكن في مسار اتخاذ القرار وإثرائه والعمل على تنفيذه، من شأنه أن يؤدي إلى التوصل إلى نتائج مبتكرة من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، بما يضمن حفظ الهوية وثقافة المنطقة على نحو كامل، بدلا من خيار "توحيد المقاييس والعناصر البنائية ثم إنتاجها بكميات معتبرة"، بغض النظر عن مدى تلاؤمها مع جملة المعطيات المناخية، السوسيوثقافية المحلية، أي

³⁷ د. عبد الرحمان محمد وإنعام جمعة الطويل، مرجع سابق، ص. 3.

³⁸ د. أدهم محمد رمزي سلامة، مرجع سابق، ص. 240.

³⁹ د. خلف الله بوجمة، مرجع سابق، صص. 6-7.

⁴⁰ دلال بنت عبد الله بن عدوان، "دور الشراكة وكيفية تفعيلها في تنمية المجتمع المحلي: دراسة تطبيقية على حي الرائد السكني بالرياض"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن (الرياض: الهيئة العليا لتطوير الرياض، 20-23 مايو 2007)، ص. 522.

الرهان على الساكن نفسه كمصدر للتنوع ومحقق له للقيام بتنفيذ رغباته وخصوصياته بنفسه، وهو ما كان عليه الأمر على مر التاريخ الإنساني، بدلا من الالتجاء لإحداث التنوع عن طريق التكنولوجيا العالية، والتي ما تتباين إلا لانتشابه مرة أخرى⁴¹.

1.3.4.2. المساهمة المالية في تمويل المشروع: وذلك من خلال أحد الآليات التالية:

أ. إمكانية تدبير التمويل والدعم المالي في حالة العجز الحكومي، عن ضمان الاستمرار في تقديم الخدمات الضرورية واستكمال الأشغال، من خلال مبادرات وجهود الجمعيات السكنية والمنظمات التطوعية، التي تتولى توفير الغلاف المالي اللازم لذلك، وذلك عن طريق مباشرة اتصالاتها الشخصية بهيئات التمويل المختلفة (أرباب العمل، جمعيات، وكالات دولية، المستثمرين...) ⁴².

ب. تؤمن المساندة المحلية لعملية التنمية ومشروعات التطوير، مما يساعد على خفض الأغلفة المالية الموجهة لأغراض بناء مساكن ذوي الدخل المحدود، وذلك بتخفيض تكاليف العمالة⁴³، جراء جهود التطوع التي يبادر بها الكثير من السكان، من باب الحرص على سرعة استكمال الأشغال بمواقعهم، واستغلال العمالة المتوفرة في هذه المناطق وتشغيلها بأجور أقل من تلك التي تتقاضاها العمالة المحترفة.

ت. استرجاع أثمان الأراضي المستغلة من قبل قاطني المستوطنات العشوائية، بدلا من ضياعها نهائيا، وذلك عن طريق تقنين عملية التملك، مما يسمح بتحفيز السداد المالي التدريجي، والتوصل بعد ذلك إلى تقنين استغلال الخدمات الكهرباء، والماء عن طريق الاشتراك المالي، وبالتالي تفادي إلحاق خسائر إضافية تلحق بالمؤسسات المعنية بضمان التمويل بهذه الخدمات، من خلال تراجع حجم الاستغلال الغير مشروع لها.

ث. تحقيق المشاركة المالية في تمويل المشروع، وذلك من خلال التزام المستفيدين بالمساهمة المالية في النفقات الكلية للمشروع⁴⁴، عن طريق سداد مسبق لأقساط مالية متفق عليها، أو استكمال انجاز باقي الأشغال الغير منتهية سواء على مستوى الوحدات السكنية أو التهيئة الخارجية للأحياء، مما يسمح بالتخفيض من حدة الأعباء المالية المترتبة على عاتق السلطات الحكومية، لا سيما بالنسبة للسلطات محدودة الدخل، كما من شأنه أن يشعر المستعملين بنوع من التملك النفسي للمجال ويعكس مستويات من الرضا والحرص على صيانة مكتسبات المشروع.

ج. تساعد على إيجاد ديناميكية اقتصادية بالمناطق المستهدفة، وذلك عبر التمكن من إنشاء مشروعات اقتصادية صغيرة مصاحبة للمشروع، أو إيجاد فرص عمل داخل الورشات التي يتم فتحها

⁴¹ . د. مصطفى بن حموش، مرجع سابق، ص. 83-84.

⁴² . خالد محمود سامي حسن، مرجع سابق، ص. 585.

⁴³ . د. صلاح الدين محمود عثمان، "التنمية العمرانية في المجتمعات السكنية الفقيرة في المناطق الصحراوية: تجربة من ولاية الخرطوم"، ورقة بحث قدمت في مؤتمر الدولي حول: التنمية العمرانية في المناطق الجافة (الرياض: وزارة الأشغال العامة والإسكان، 02-04 نوفمبر 2002)، ص. 04.

⁴⁴ . حميد عبد الغني سيف المخلافي، مرجع سابق، ص. 19.

داخل مواقع الأشغال، لغرض تغطية حاجيات الأشغال للعمال، مما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي للمستفيدين⁴⁵.

1.3.4.3. تنامي اتجاهات المبادرة إلى الحل: حيث من شأن هذا الخيار أن يسمح ب:

أ. خلق قيادات محلية في مختلف المجالات الحياتية⁴⁶: فهي تمكن من رفع المستوى التأهيلي للمستعملين، وتحسن جوانب الاكتساب والتعلم لديهم، مما يجعلهم أكثر وعياً وإدراكاً لمشكلات أوساطهم الحضرية المختلفة، وذلك عن طريق عمليات الاحتكاك والتواصل المباشر مع مختلف الفاعلين المهنيين والسياسيين المحليين، فإعداد التصميم والمخططات على نحو تشاركي، وحضور جلسات مناقشة ميزانيات الجماعات المحلية، والاستماع إلى حوارات المختصين وتوجيهاتهم ... لا يمكنه في الأخير إلا أن يحسن مدركات الأفراد وخبراتهم، إزاء الكثير من حقوقهم وكيف يمكن تحصيلها، كنوع الخدمات العامة المتاحة وكيف يجري الإعداد لها، ومن الذي يستخدمها، وكيف تم المصادقة عليها، وما هي الرقابة المحلية الشعبية... مما يتيح لهم مستقبلاً الإحساس بأهميتهم كفاعلين اجتماعيين، ويفتح المجال لعلاقات سوسيو مهنية جديدة، يكونوا فيها مؤهلين على نحو أفضل لرفض التنازل عن حقوقهم التي اكتسبوها، فيشاركوا بفعالية أكبر في إثراء النقاشات...

ب. سوابق المشاركة تشعر الأفراد بكونهم جزء فعلي من العملية التخطيطية، وأنهم هم المستفيدين من نتائجها، مما يزيد من استئثارهم بالاعتزاز والفخر بالمكاسب المحققة في العمليات التي تمت المشاركة فيها⁴⁷، فيكسبهم الإحساس بالثقة بالنفس، ويغذي لديهم الحافز الإيجابي والرغبة في إثبات الذات أكثر، من خلال اعتقادهم بالقدرة على التأثير في مجرى الأحداث، وإمكانية تكرار الانجازات سابقة مرات أخرى، من خلال التدخل لعلاج مشكلات البيئة الحضرية وتحقيق أهدافه.

ت. توسع من نطاق المشاركة إلى مجالات تنموية أخرى: وهو ما يعد هدف مجتمعي بعيد المدى، وذلك من خلال تجلي لدى الأفراد معاني القدرة على إحداث التغيير في القرارات المصاحبة للمشاريع المعتمدة، ودفعها في الاتجاه الذي يستجيب لطموحات وأمال أصحابها، الأمر الذي من شأنه أن يشجعهم على حملها إلى كافة أوجه الحياة اليومية، وعلى المضي قدماً للتصدي للقضايا الأخرى التي تهم مجتمعهم المحلي: مثل التعليم، والصحة، الأمن...⁴⁸

ث. تكسب السكان والكثير من الفعاليات الاجتماعية التي ظلت بعيدة عن سوابق وخبرات المشاركة، روح المشاركة وتغذي لديهم تجاه المبادرة إلى حل المشكلات الحضرية العالقة، مما يساعد على تخطي السلبية والانعزالية القائمة لدى الكثير من الجماعات السكانية، خاصة في البيئات التقليدية والمتردية والتي ألفت رغم طول مدة التعايش المشترك لديهم، إلا أنهم يميلون إلى التأقلم مع الظروف

⁴⁵ . خالد محمود سامي حسن، مرجع سابق، ص. 586.

⁴⁶ . حميد عبد الغني سيف المخلافي، مرجع سابق، ص. 19.

⁴⁷ . د. عبد الرحمن محمد وإنعام جمعة الطويل، مرجع سابق، ص. 117-118.

⁴⁸ . د. حامد جمال محمود والظاهر مني مصطفى، مرجع سابق، ص. 203.

رغم قسوتها⁴⁹، وذلك من خلال الحرص الذي تبديه على التجند والتوجه إلى البحث عن المشاركة في العمل التنموي بدوافع ذاتية محضة بعيدة عن الأطر الرسمية.

ج. تفعيل أسلوب التمكين لجماعة المستعملين، كأحد محفزات العمل التنموي على النطاق الأهلي في المناطق الحضرية القائمة، وتحويل الطاقات الخاملة إلى موارد بشرية فعالة⁵⁰.

1.3.4.4. ديمقراطية المشروع العمراني: ويمكن تلمسها من خلال:

أ. إضفاء عامل الشفافية دراسة وانجازا، حيث تعمل هذه الآلية على خلق الظروف الاجتماعية الملائمة لذلك، خلال كل الخطوات المتبعة من لحظة البحث الميداني والمسح الاجتماعي، مروراً بمناقشة تفاصيل التخطيط واستعراض التصاميم، وصولاً إلى عملية التنفيذ الفعلي للمنشآت⁵¹.

ب. تسمح مشاركة المستعملين في تصميم وإدارة المشاريع، بدلاً من اعتبارهم عملاء فقط، سيؤدي إلى التقليل إلى أدنى المستويات الممكنة من سطوة وهيمنة البرمجة الإدارية الجاهزة على زمام التسيير ودواليب غرفة صناعة القرار من خلال أدراك المستعملين لتقل المجتمع المحلي، وقدراته على التأثير في مسار الانجاز والتخوف من ردة أفعاله الغير قابلة للسيطرة عليها.

ت. تدعم الحق في فرض الرقابة الشعبية، والمسائلة والتحقيق في شفافية التسيير العام⁵²، وإلزام الإدارة باحترام القواعد القانونية، من خلال التفاوض المباشر أو حتى اللجوء إلى القضاء لفرض احترام الشرعية.

ث. رشاد عملية صناعة القرار: وذلك من خلال التعددية وآليات التصحيح الذاتي اللتان تقوم عليهما⁵³، فتمنح مساحات كبيرة من الحرية للمقررين في تصدير مقترحاتهم وتبليغ السكان بها، وبالعوامل التي أحكمت الذهاب إلى هذه خيارات وكذا مزاياها بالنسبة لهم، وتمنح المعنيين بالمشروع الفرصة في التعبير عن آرائهم بكل صراحة، والصدع بالرأي والمطالب الاجتماعية، ووضعها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن السياسات والبرامج التنموية.

1.4. **موقوفات المشاركة الشعبية:** دفع الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة، ببحث ودراسة

خيار المشاركة وسبل تفعيله، في شتى الأرجاء وكل الميادين والقطاعات، بالعديد من الباحثين إلى إثارة جملة من المسائل الجوهرية، والمتعلقة بمدى تأثير غياب المشاركة على نوعية الحياة؟، وكذا نوع الموانع أو المحددات التي مازالت تقف حائلاً، أمام عدم قدرة الكثير من البلاد، على التوصل لإرساء دعائم هذا الخيار وتعميمه، وهي التي تعلقنا جميعها بعد التتبع والتشخيص الدقيق للمسار المتعثر للعديد من التجارب المرصودة بالثلاثة المحاور الكبرى التالية:

⁴⁹ . العمري أبو النجا محمد، مرجع سابق، ص. 156-157.

⁵⁰ . مصطفى غريب عبده، مرجع سابق، ص. 1.

⁵¹ . د. جمال محمود حامد ومنى مصطفى الطاهر، مرجع سابق، ص. 38.

⁵² . دلال بنت عبد الله بن عدوان، مرجع سابق، ص. 522.

⁵³ . د. أدهم محمد رمزي سلامة، مرجع سابق، ص. 228.

1.4.1. عراقل فنية: وتخص الظروف والمعطيات المحيطة بالمشروع، والتي تتمحور حول:

أ. رفض التكنوقراطيين للمشاركة: من خلال التعتن الذي يبديه السواد الأعظم من المعماريين في تجاهل حقيقة وجود مجتمع إنساني كثر يك فيما يقررونه، فينسونهم أحيانا ويتناسونهم أحيانا كثيرة، وذلك تحت ذريعة تعقد المشاكل والإجراءات المستلزمة لتفعيل هذا المسعى⁵⁴، بغرض إبقاء جموع السكان العاديين بعيدا عن هذه الرهانات الكبرى، فيتم تسويق وتقديم جملة من المصوغات، ك: كيف يمكن مثلا تجميع السكان والمنفعين حول برنامج أو مشروع ما يعينهم بشكل مباشر؟، كيف يمكن قيام حوار مع جمهور شديد الانقسام بشكل عام؟، وكيف يمكن تنظيم التبادل في الآراء بين جموع لا تتمتع بنفس الموارد ولا بنفس الرؤيا لواقع الأشياء؟ ولا يتكلمون ربما نفس اللغة؟، فيتدارك السكان الموقف بإدراج وجهات نظرهم على مجالهم الحضري بما يتناسب وأوضاعهم⁵⁵.

ب. الاقتباس الغامض: من المألوف والشائع أن يكشف الفنيون في البلاد النامية، عن جهل حقيقي لطبيعة الأوضاع والمكونات السوسيوثقافية لمجتمعات مدنهم، فيحصرون غالبا نطاق اجتهاداتهم ومساعدتهم عند البحث عن إجابات مقنعة، أو حلول لمجابهة التحديات الحضرية والمشاكل التي تواجهها مدنهم، في خانة الاقتباس والإسقاط الحرفي لتجربة بلدان أخرى مرت في اعتقادهم بخبرات ومشاكل مشابهة للنموذج الذي يقفون عليه بالبحث، متخذين من واقعها أساسا لتحديد في ضوءه أهدافهم وتصوراتهم للخيارات الأنسب لمجابهة لمشاكل واقعه⁵⁶.

ت. نقص الدعاية والتأطير لحمل الأهالي ودفعهم إلى الإقدام: الأمر الذي يجعل منا كآلية عمل ليس بإمكانها المساهمة سوى في معالجة احتياجات سكان مناطق محددة، أو اقتصار العملية على فئات أو أفراد معينين، واستبعاد شرائح الفقيرة من العمليات التشاركية، مما يؤدي إلى تخصيص الموارد على نحو غير متكافئ أو تخصيصها للفئات الغير صحيحة⁵⁷. كما أن ذلك من شأنه أن يجعل أغلب النشاطات والمبادرات السكانية تنحصر بالدرجة الأولى في ردود أفعال عن مواقف الإدارة، مما يعكس عدم ورود أو وجود تصور مستقبلي لتنفيذ أو اعتماد مبادرات من هذا النوع، حيث نادرا ما تعمل على التخطيط والتصور المستقبلي لرسم خطوات عملها لمواجهة الاحتياجات المستقبلية. وفي ظل غياب مبادرات رعاية وتأطير من هذا النوع، فإنه لا تستطيع غالبية المبادرات السكانية تحقيق أهدافها، نتيجة ضعف تعبئة السكان على النحو الكافي، والذي يحتاج في العادة إلى وقت طويل من أجل شحنه وإقناعه بطبيعة النشاط السكاني، وهو العامل الذي لا يتوفر لدى الكثير من السكان والذين تأتي مبادراتهم فقط كردة فعل إزاء ضرر مباشر الحق بهم أو على وشك وقوعه عليهم⁵⁸.

⁵⁴ فاروق عباس حيدر، التصميم المعماري: كيف نصمم مشروعاً عمرانياً (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1998)، ص. 15.

⁵⁵ كاترين فورييه، مرجع سابق، ص. 121-122.

⁵⁶ د. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 292.

⁵⁷ برنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 187.

⁵⁸ بيحي وناس، مرجع سابق، ص. 64.

ث. قصور التعبئة: كثيراً ما تقرأ الدعوات التي تباشرها الجهات الوصية إزاء كل الفاعلين، من أجل تحفيزهم على المشاركة على نحو خاطئ وغير ممنهج، فنقدم على أنها مجرد إسهام في تحمل نصيب من الأعباء المالية لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الأجهزة الحكومية⁵⁹، ليقترن ذلك في أذهان السكان بالضرائب والاقتطاعات المالية، التي تؤدي إلى استنزاف مواردهم الخاصة، لا سيما إذا ما اتسمت مستوياتهم المعيشية بالضعف والمحدودية.

1.4.2. خاصة بالسكان: كما يكون في الكثير من الأحيان من الصعوبة بمكان الدعوة إلى نهج

المشاركة وإنجاحها في ظل عدم وجود دافع حقيقي لدى السكان في ظل العوامل التالية:

أ. عدم ارتباط المشروع بالحاجيات الحقيقية للأهالي والسكان، فتملكهم إزائه مشاعر الخيبة والاقتناع بعدم جدية المسعى المقترح، وهو ما يؤدي إلى ضعف رابطة الالتزام نحوه، ونهجهم لخيار الانسحاب التدريجي أو الفوري، وعدم تبني أي نوع من أنواع الدعم سواء المالي أو الاستشاري، وبالتالي عدم انتظار بروز نتائج مرئية ومحسوسة في مجال تحسين منطقتهم أو حيهم.

ب. تدني المستوى التعليمي للسكان من ناحية ومحدودية خبراتهم إزاء هذا النوع من المبادرات من ناحية أخرى، خاصة في دول العالم الثالث، مما يحول دون استيعاب كافي لحقيقة وأبعاد هذه الصيغة من العمل⁶⁰، إذ لا تزال آليات العمل غامضة لدى الكثير من السكان، وحتى عناصر المجتمع المدني ذاتهم، حيث ما زالت تحتاج إلى الكثير من العمل من أجل تبسيطها وتيسيرها.

ت. محدودية الإمكانيات المالية للسكان من شأنه أن يوهن عملية إقدام الأفراد، خصوصاً إذا ما اقتضى الموقف قدر إلزامي من الدعم المالي، كما هو الحال بالنسبة لمشاريع البناء بالجهود الذاتية.

ث. عدم إشراكهم في خطوات المشروع منذ البداية، مما يترتب عليه عبأ نفسي حاد، ظاهره عدم الاستعداد للالتحاق المتأخر بفعل ظروف التهميش الممارس عليهم في البداية، والتي غدت قناعات سابقة لديهم بعدم اكتراث الإدارة المحلية بأرائهم، وأنها تلجأ لإعلامهم بعد أن تحسم موقفها اتجاه المسألة المعروضة للمشاورة⁶¹، وبذلك يعزف الناس عن المشاركة.

ج. غياب الوعي المجتمعي الكامل لمستعملي المجال⁶²، إذ في الكثير من الأحيان لا يتوفر لهؤلاء السكان إلا رؤية جزئية عن كيفية سير المشاريع المعتمدة، وإمكانية التأثير في سيرها سلباً أو إيجاباً.

1.4.3. عراقيل إدارية: وتتعلق إجمالاً بأحد أو كل العوامل التالية:

أ. دافع لإخلاء المسؤولية: الانخراط في أسلوب الاعتماد على المشاركة خاصة العفوية منها، من شأنه أن يعمل على تشجيع الحكومات لا سيما دول العالم الثالث، للتخلي عن مسؤوليتها اتجاه الفقراء أو الجماعات التي لا تحصل على الخدمات بالمستوى المطلوب.

⁵⁹ . دلال بنت عبد الله بن عدوان، مرجع سابق، ص. 528.

⁶⁰ . العمري أبو النجا محمد، مرجع سابق، ص. 21.

⁶¹ . يحيى وناس، مرجع سابق، ص. 93.

⁶² . مصطفى غريب مصطفى عبده، مرجع سابق، ص. 12-13.

ب. ضياع الثقة ما بين السكان والحكومة: فالتلاعب السياسي في المواعيد والحملات الانتخابية، وعدم الوفاء بالتعهدات التي يتم تقديمها خلال تنظيم لقاءات مع السكان، من أجل توفير الحلول والمتطلبات الأساسية ثم التراجع عنها أو التكرار لها لاحقاً، يضعف مقدار الثقة في المسؤولين وفي كل مبادراتهم ودعواتهم الموجهة لأغراض تحقيق التعبئة السكانية لتفعيل المشاريع وبعث التنمية⁶³.

ت. غياب الإرادة السياسية: ومما يزيد الموقف تعقيداً أن نجد رجال السياسة عندما يهتمون بمشاكل المدينة، يتعاملون معها وفق منظوراتهم الخاصة، وهو ما يجعل الكثير من المشاريع سواء الإستراتيجية منها أو القطاعية في مدن البلاد النامية، في تخطيطها وبنائها نتاجاً خالصاً لما تخترنه الصفوة من تصورات معينة عن المدينة وعن البلد ذاته، بحيث لا تعكس رؤية واقعية وشمولية للسكان الذين لم تفهم حاجياتهم الملحة بعد، لعدم اهتمام الصفوة بالاقتراب منهم وتكليف نفسها عناء الاتصال بهم والتعامل معهم، وهو ما يعكس في النهاية عسر القيام بتغيير يذكر في التدرج الهرمي لمراكز صناعة القرار، إذ أنه من المعروف أن من يقوم بوضع وصياغة أنماط المدن والحوضر، والتوزيع السكاني للوظائف الأساسية، ويوضح أنماط استغلال الأرض فيها،... ليس بمقدوره التنازل عنها وتدبر مفاهيم بديلة بسهولة ويسر، فيسعى إلى الإبقاء والمحافظة على الصلاحيات التسيير والتأثير مجتمعة لديه، في سياق يكشف في النهاية عدم الاستعداد للتضحية بالمصلحة الفردية من أجل التقدم الجمعي والمشاركة على نطاق واسع. دون أن يشكل ذلك القاعدة التي لا تقبل الاستثناء، حيث نجد في مقابل ذلك قلة قليلة من المختصين، ممن يمتلكون هذا الحس وانشغلوا حقيقة بالتعاطي الإيجابي مع مشاكل مدنهم، فاتخذوا من تصورات السكان واستجاباتهم نقطة انطلاق لأعمالهم، فيحرصون على أن تستند توصياتهم إلى ما تكشف عنه الدراسات الإمبريقية المحلية لحاجيات السكان من نتائج⁶⁴.

2. التجارب الدولية في مجال المشاركة الشعبية: يستعرض هذا المحور عدد من التجارب

الفعلية للمشاركة الشعبية في مجال التسيير الحضري، والتي عرفتها بعض دول المعمورة بشقيها النامي والمتقدم على حد سواء، والتي يأتي تناولنا لها بناءً على التوزيع الجغرافي والإقليمي، لكل منها في محاولة لاستخلاص جملة من النتائج التي قامت عليها هذه المبادرات والفروق فيما بينها.

2.1. في العالم العربي: لا زال تفعيل خيار المشاركة في العالم العربي، مسار متعثراً إلى غاية

يومنا هذا، وذلك رغم الجهود المبذولة من طرف عدد من هذه الدول، والتي من بينها نذكر:

2.1.1. في الأردن: بادرت السلطات الأردنية إلى استخدام أسلوب المشاركة الشعبية لأول مرة

في الفترة ما بين 1986-1990، وقد جاء ذلك من منطلق النتائج التي كشفتها التجارب التنموية السابقة، والتي تعذر فيها على الحكومات المتعاقبة، التكفل التام بكل إشكاليات التنمية المحلية، جراء

⁶³ . مصطفى غريب مصطفى عبده، مرجع سابق، ص ص. 12-13.

⁶⁴ . د. سيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص ص. 287-293.

العجز المزمّن في الموارد والإمكانيات المالية للبلاد، الأمر الذي جعل خيار المشاركة مطلب ملح وضروري، من أجل المضي قدم في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث نجد بأنه قد ترجم في مختلف الميادين الحياتية وعلى رأسها قطاع التعمير⁶⁵، والذي شكل أحد الأوجه البارزة لهذا الاستخدام، لا سيما بالنسبة لعمليات التطوير العمراني والإصلاح الحضري، حيث تم اللجوء إلى اعتماد خيار الإسكان رخيص التكاليف، من أجل مواجهة مد العمران العشوائي الطاغي، والذي كانت جل المدن الأردنية تعاني من وطأته، في ظل ارتفاع منسوب الوفود السكاني عليها، وعجز هذا القطاع عن إشباع الحاجة للسكن، وذلك عبر توفير العروض السكنية بالحجم الكافي والشكل المناسب، والمتماشية مع إمكانيات وظروف محدودتي الدخل. وتعتبر تجربة مشروع شرق الوحدات الذي قامت به "دائرة التطوير الحضري"، في سنة 1986 إحدى النماذج العديدة التي يمكن الاستدلال بها على ذلك، حيث تم في ضوئها إعادة تخطيط تجمع سكني عشوائي، يتربع على إجمالي مساحة تقدر بـ 9.1 هكتار، ويقطن به 5030 نسمة داخل 524 قسيمة عقارية لا تصلح للسكن، ومبنية من الزينكو ومواد أخرى متردية من النواحي البيئية، والصحية، والإنشائية. أين تجلت ملامح لعملية مشاركة واسعة وعلى أكثر من صعيد، كان أولهما ذلك الاهتمام الواضح الذين أبدوه السكان من أجل تملك الأرض، حيث قاموا بصرف مدخراتهم وباعوا مصاعهم من أجل شراء قطع الأراضي، ثم استعدادهم لاحقاً للعمل على تطوير مساكنهم، بعد أن تأكد لهم بأنها ستقع في نطاق ملكهم الخاص. حيث تم إيجاد ملكيات بقسائم صغيرة نسبياً، تراوحت مساحتها إجمالاً ما بين 80-120م²، ولم تشكل في النهاية عبأ مادياً كبيراً على المنتفعين من عملية التطوير، وهم الذين وافقوا على دفع مسبق لما قيمته 5% من ثمن الأرض، في حين تم تجزئة بقية المبلغ إلى أقساط بما يعادل 25% من دخل الأسرة شهرياً، والمقدر آنذاك بحسب دراسات الهيئة المكلفة بالإنجاز بـ 145 دينار أردني. ليتم العمل بعدها على إعادة تنظيم الموقع وتخطيطه، بطريقة تستهدف فتح الطرق والممرات بمنطقة المشروع، بالإضافة إلى تأهيله فنياً وتقنياً، من خلال توفير الخدمات والبنية التحتية الضرورية، مثل: الكهرباء، الماء، الصرف الصحي... وتسلم الناس لمساقط أفقية تساعدهم في تصميم المبنى وتوزيع الفراغات⁶⁶. ولم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي يتم فيها تنفيذ هكذا مشاريع، حيث سادت هذه الإستراتيجية وتوسع نطاق استخدامها، ضمن رؤية فنية عرفت "بالإسكان رخيص التكاليف"، والتي كانت تديرها مؤسسة للإسكان والتطوير الحضري بالأردن، لكن المستجدات السياسية والاقتصادية الطارئة، حالت دون استكمال تنفيذ ما ورد بالخطّة المعلنة، حيث تسبب اندلاع حرب الخليج وما رافقها من انهيار مضاعف للاقتصاد الأردني، إلى توقيف المنحى المنهجي العام الذي تم اعتماده سابقاً لمدة 04 سنوات، والبحث السريع عن عملية تصحيح للمسار الاقتصادي، من خلال تبني مبدأ أولوية الخيارات

⁶⁵ . موسى يوسف خميس، مدخل إلى التخطيط (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999)، ص. 83.

⁶⁶ . أحمد حسين أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص. 30.

التقليدية في الإستراتيجية الحكومية⁶⁷، بشكل أدى إلى تراجع مكانة كل من المشاركة الشعبية والمجال العمراني وعدد من القطاعات الأخرى، وتحولها لاهتمامات شبه هامشية لا تكفي لإرساء قواعد متينة لنشاط المجتمعي في ميادين التسيير الحضري.

2.1.2. مصر: تعد بحسب العديد من الدراسات، المهد الأول نشأة المشاركة السكانية، باعتبار ما بادر إليه المعماري "حسن فتحي" في أربعينات القرن الماضي، عند توليه لزام مسئولية تصميم وإنشاء "قرية القرنة" بالصعيد، أين عمل على إشراك الأهالي في انجاز مساكنهم، وذلك باستخدام المواد الأولية التي تتوفر عليها المنطقة، وهو ما أحدث ضجة في الفكر المعماري حينها، وقوبل بموجة واسعة من المعارضة والنقد، باعتباره جاء منافيا لكل النظريات والتقاليد التي كانت سائدة في هذا الفن⁶⁸. كما شكلت رهان أساسي للحكومة المصرية في العديد من المرات، أولها كانت تلك التي أعقبت نهاية الصراع العربي الإسرائيلي، وما تلاه من إرادة حكومية لإعادة اعمار المناطق المتضررة من هذا الصراع، وذلك في ظل العجز الحاد الذي عانى منه الاقتصاد المصري، والذي لم يكن معه بإمكان الإدارة المركزية التكفل الانفرادي، بكل برامج التنمية العمرانية المنشودة، والتي يبقى أبرزها نموذج مدينة السويس في سنة 1975، حيث شكلت مساهمة السكان والجهود الذاتية ل 40 ألف نسمة، ضرورة ملحة من اجل بناء مستوطنات السكنية، وإيجاد بيئة صحية للحياة بالمنطقة، حيث تم إشراكهم بشكل مباشر في المشروع، ونوقشت معهم تفصيليا المخططات المقترحة بعد شرحها لهم، واعتمدت بعد تعديلها واقتناعهم بها وموافقتهم عليها، لتثبت السنوات اللاحقة بعد ذلك ايجابية النتائج المحصلة، أين أوجدت انتماء خاص للسكان بالبيئة المحلية وسرعة اندماج وتكيف اجتماعيين⁶⁹. كما تم اللجوء إلى استخدامه مرة أخرى كذلك، ضمن المسارات والجهود المتوخاة لعملية اعمار، مناطق التوسع العمراني الحديث باتجاه صحراء سيناء، بما يتطلبه ذلك من استثمارات مالية ضخمة في كل من البنى التحتية والمرافق... والتي جرى التصديق عليها كمخرج من حالة التكدر السكاني، الذي كانت تعاني منه مدينة القاهرة الكبرى. كما تم استخدامها كذلك، في الكثير من مشاريع التطوير السكني والتحسين للبيئات والمناطق العشوائية، والتي استفحلت وجودها وزاد داخل كل تجمعاتها الحضرية، لكن من دون أن تشكل هذه النماذج وأخرى غيرها، نهج دائم في تسيير المجال الحضري والاستجابة لانشغالات مستعمليه، حيث تكشف في هذا الصدد العديد من التقارير المختصة، إلى انه وعلى الرغم من اعتبار مصر من بلدان العالم النامي الأكثر نجاحا، في الحد من معدلات نمو الأحياء الفقيرة خلال السنوات الأخيرة، من خلال جهودها في مجال تحسين البنى التحتية بمدينة القاهرة وغيرها من المدن، وذلك عبر ضخ استثمارات ضخمة للغاية في مجال المياه، والمرافق الصحية... إلا أنها تبقى تعاني من فقد عنصر هام، ألا وهو الالتزام السياسي بمشاركة الأفراد في إستراتيجية العمل

⁶⁷. موسى يوسف خميس، مرجع سابق، ص. 83.

⁶⁸. Foura Mohamed & Foura Yasmina, op.cit, p.16.

⁶⁹. د. حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص. 143-144.

الفصل الرابع المشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية

الداعمة للفقراء، وذلك بالرغم من اعتماد العمليات الاستشارية في توفير الخدمات، إلا أنه قد تم إعدادها بعناية من خلال المنظمات الغير حكومية المرتبطة بالحكومة المركزية⁷⁰، وهو ما سبق أن أثارته الورشات المنظمة من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، تحت عنوان "من أجل ممارسات محلية للمساعدة في المحيط الحضري" حول النتائج التجريبية بميدان الحوار الحضري بمصر، ووضعية وأفاق الشراكة الممكنة بين المجتمعين المحلي والتسييري، والمتأثرة كثيرا ب: أ. الغياب الشبه كلي للمجموعات الاجتماعية، الصانعة لتنظيمات التمثيلية والقادرة على مسابرة التحولات الحضرية الموجودة، وبعث المبادرات الخاصة.

ب. مركزية القرار داخل المنظمات الأهلية، فالمركزية لم تعد حكرا على الإدارة الحضرية وحدها، والتي تبدو على ثقة تامة في الأدوات والعلاقات التي تحتكم إليها، بل حتى في تركيبة التي تقوم عليها المنظمات، والمرخصة لمبادرة حق اتخاذ القرار لمجموعة ضيقة من الأشخاص.

ت. ضعف الاهتمام بالحوار، فالحكومة المصرية لا تبدو في الظروف الراهنة مستعدة للدخول في شراكة بناءة، فالأطراف المشاركة تلعب أدوار غير متوازنة في النقاش الحضري، فالبعض لهم دور مركزي والبعض الآخر مثل جمعيات الأحياء والمنظمات الغير حكومية... يبقى حضورهم رمزي، وبالضرورة سيضعفون هذا الحوار⁷¹. وتكون النتيجة النهائية في هذه الحالة، تدهور سريع لأوضاع الأحياء السكنية في ظل استمرار، إلقاء السكان بأعباء الإشراف على شؤونهم، وشؤون أحيائهم ومناطق سكناهم على الدولة.

2.1.3. في دول الخليج العربي: أضطع العمل التعاوني في معظمه بالدور الرعائي، ولم يمارس بشكل ملموس ليكرس مفهوم الشراكة، وذلك نظرا للقصور الذي انتاب الخيارات السياسية والاقتصادية الكبرى، وإحجامها عن الاستفادة من المتطوعين في أعمالها التنموية، مكرسة بذلك سيادة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للدولة إزاء المجتمع، وهو مفهوم ابتدئ مع بداية الدول العربية الخليجية في استخدام إيرادات النفط، لتنفيذ خطط التنمية الشاملة وتوفير دولة الرفاه للجميع، حيث أصبح أفراد تلك الدول مجرد متلقين للخدمات من قبل حكوماتهم، ومعتمدين على الدولة في عملية التنمية من دون أدنى مشاركة فيها، الأمر الذي نمت قناعات اجتماعية بمسؤولية الدولة الكاملة في عملية التنمية، ومن جانب آخر القصور في نشر ثقافة المشاركة لدى أفراد المجتمع، إضافة إلى عدم إتاحة الوسائل والقنوات المناسبة للمشاركة، جراء عدم تبلور هيكل واضحة للمجتمع المدني. غير أن هذا الواقع اليوم بدأ يعرف طريقه للزوال التدريجي، بعد أن أدى توسع أعباء التنمية السوسيواقتصادية، والزيادة المحسوسة في أعداد السكان وتنوع احتياجاتهم، إضافة إلى ازدياد الوعي السوسيوثقافي لدى أفراد

⁷⁰ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن النسخمة (مرجع سابق)، ص. 186.

⁷¹ Programme de développement des nations unies.

⁷¹ Yasser Shérif, "Quel partenariat dans un système de gestion urbain centralisé : Egypte" in L'urbaine dans le monde arabe, ed signales et collab (Paris: CNRS , 1999), pp. 284-290.

هذه المجتمعات، وما قابل ذلك من انخفاض محسوس في إيرادات النفط، ما أدى إلى استشعار هذه الدول لعدم قدرتها على مسايرة التغيرات السوسيواقتصادية في مجتمعاتها، من حيث الاستجابة للاحتياجات وفي الوقت المناسب، وبدأت الحاجة تتنامى للبحث عن السبل الممكنة من تفعيل مشاركة المجتمع في التنمية⁷².

2.2. في العالم النامي: التوسع الكبير الذي حدث في الدور الذي تقوم به الجماعات السكانية في مجال التنمية الحضرية، أصبح مرجعية ثابتة وعامل محفز ومرغب للحكومات النامية في الحدو على حدوها، والاستفادة من قدرات هذه المجموعات الإنسانية، وإمكانياتها في أعمال التنمية بشقيها المحلية والوطنية، بعد أن باتت إحدى أكثر الطرق فاعلية في حصد النتائج المرجوة، ومن أمثلة ذلك نذكر:

2.2.1. في آسيا: حظي فكر المشاركة الشعبية برواج معتبر في أوساط الكثير من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين داخل بلدان هذه القارة، وذلك منذ وقت مبكر جراء القصور الذي طبع جهود التنمية العمومية، والحاجة العاجلة للارتقاء بالوضع الإنساني، جراء النكبات التي كثيرا ما أحاطت بهذه المجتمعات.

2.2.1.1. في اندونيسيا: أخذت العديد من المدن، تطرح خلال السنوات الأخير مجموعة كبيرة من البرامج التشاركية، حيث تساهم كل من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية، والبلديات، في بناء شراكات هادفة للقضاء على الفقر والتركيز على القضايا السكانية، وتوفير الرعايا الصحية الأساسية لكل من النساء والأطفال. ومن أمثلة ذلك برنامج "غاردا ايماس" في منطقة "بوغور" في جاكرتا، والذي ساعد على تقليص عدد الأسر الفقيرة بشكل ملحوظ، حيث انخفض عددهم من 23 ألف أسرة في سنة 1999 إلى 16 ألف أسرة في عام 2003⁷³.

2.2.1.2. في الهند: تعد الهند أحد أكبر دول القارة الآسيوية حجما ومساحة، ومن بين أفقرها من حيث الموارد والثروات الطبيعية، الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها، وجعلها تعاني من حدة توطن العديد من ظواهر المرضية فيها، ك: الفقر، التشرذم، الأمية، السكن العشوائي... هذا الأخير الذي سجل فيها معدلات نمو جد عالية، وذلك منذ منتصف القرن الماضي، حتى قيل بأن سكان المدن الهندية يولدون في الشوارع ويموتون فيها، الأمر دفعها باتجاه البحث عن الخروج من هذا المأزق، والذي تزداد معدلاته حدته مع ارتفاع المسجل في عدد الكوارث الطبيعية، التي تتعرض لها دوريا، فكان لها أن اتجهت لتشجيع الأخذ بأسلوب التمكين للجهود الذاتية، والرهان عليه كأحد الآليات التي يتوقف عليها تنفيذ كافة المساعي التنموية، التي أقرها البرنامج الخاص بتنمية وتأهيل المجتمعات المحلية والمناطق الريفية، والذي شرع فيه منذ مطلع العقد السادس من القرن الماضي، بغرض التصدي للمشاكل المشار إليها سلفا، والتي بدأت تعمل جميعها

⁷² . دلال بنت عبد الله بن عدوان، مرجع سابق، صص. 521-526.

⁷³ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 187.

وفق أهداف محددة بدقة، أفرزتها نتائج الدراسات المسحية المجرات، لأغراض تحديد أولويات المشاريع التي يمكن تنفيذها بمشاركة الأهالي، والتي لم تخرج عن دائرة النقاط الأربعة التالية:

- إجراء تحسينات في المرافق والبنى التحتية للمجالات.

- الصحة العامة والصحة البيئية في المرتبة الثانية

- بعث النشاطات الاقتصادية اللازمة.

- الاهتمام بالأنشطة الترفيهية والثقافية.

الأمر الذي جعلها تتدرج في خانة الجهود الموجهة التي جرى التحضير والإعداد لها، حيث نشطت عدة جمعيات في هذا المجال تبعا لأهدافها وإمكانياتها، حيث نجد بأن هناك المنظمات المحلية، والإقليمية وحتى ذات الامتداد الوطني كفيكاس ما ندلز VICAS MANDLD والتي تمتلك فروعاً في عدد كبير من المقاطعات الهندية⁷⁴. والتي لعبت جميعها دوراً معتبراً بعد ذلك في عدد من المجالات الأخرى، وعلى رأسها تطوير وتحسين المناطق المتردية في البلاد، والتي كانت تشغل حيز هام من الفضاء السكني والمشهد الحضري، للاعتبارات السالف ذكرها وأخرى لا يتسع المقام للتطرق إليها هنا، كما حدث في العديد من المرات وفي مناطق متفرقة من البلاد، ومن شواهد الكثيرة الدالة على ذلك، نذكر ما أقدمت عليه المنظمة الغير حكومية "أحمد أباد للإنجازات العلمية"، والتي تضم بين صفوفها كل من المعماريين الشباب، مخططي المدن والأخصائيين الاجتماعيين، حيث يتم تنفيذ العمل على مستوى المجتمعات المحلية مرتكزا على التزامات حيوية، من جهود في سبيل إعادة إسكان ضحايا الكوارث الفيضانات التي اجتاحت في سنة 1973 منطقة أحمد أباد، وتركت 3000 أسرة دون مأوى، حيث كان وضاعوا اليد الذين أنشئوا أكوأخهم في وسط المدينة، على ضفاف نهر "سار بار ماتي" يجدون أنفسهم بين يوم وليلة دون مسكن، حيثما يزيد منسوب المياه ويغطي على ملكيتهم الضئيلة. وفي سبيل إعادة إسكانهم اختارت المنظمة موزعا آخر يدعى "فازنا"، ويبعد ب 10 كلم عن المركز المدينة، مع تحصيل موافقة البلدية على المشروع المقترح، ولكن دينامية مجموعة العمل الخاصة لم تكن كافية، فكان لا بد من وجود مصادر للتمويل العملية، الأمر الذي دفع باتجاه سبر أغوار المجتمع المحلي، ومدى استعداده وقدرته على تحمل نصيب من هذا المشروع، حيث كشف الاستبيان الأول للمنظمة على أن أسر واضعي اليد، ورغم محدودية دخلها وتدنيه إلا أنها لديها القدرة على الادخار، حيث كان 27% من الأسر لديها أموال مدخرة، وكان من الممكن أن توفر 70% من الأسر أكثر من 40 روبية في الشهر، وهو مبلغ يمثل 20% من متوسط الدخل الأسري في مدينة الصفيح، في المقابل 22% من السكان كانت في حالة استئانة وليس لهم المقدرة على الادخار، وهو ما كان يدفع باتجاه البحث عن تمويل خاص من أي طريق، فكان أن قدمت ولاية جوجارات الأراضي اللازمة، كما قدمت معونة ب 700 روبية لكل مسكن سوف يبني، كما اشتركت منظمة خيرية

⁷⁴. العمري أبو النجا محمد، مرجع سابق، ص. 176.

بريطانية تدعى باسم OXFAM في المشروع، وقدمت كمساهمة منها 400 روبية لكل وحدة سكنية. أما البلدية فقد دعمتها في صورة خدمات أساسية ومرافق عامة، ثم قامت هيئة HUDCO بإعطاء السكان المستقبلين قروضا تسدد على 20 عاما بمعدل فائدة محدودة. وحينما تأكدت منظمة أحمد آباد من كفاية التمويل، أجرت حملة مكثفة من المناقشة والإعلام خاصة بالسكان المعنيين، حيث استحسن 82% من الذين تعرضوا للحوارث فكرة الإقامة في منطقة فازنا المقترحة عليهم، وفي مدى بضعة أشهر أمكن الانتهاء من بناء 2248 مسكنا، باستخدام مواد بناء محلية وبالإستعانة بالجهود الذاتية بالكامل، وحيث أن التوصيات القومية تنص على معدل 150 مسكن في الهكتار، فقد أمكن الوصول إلى مستوى أفضل بكثير، حيث تحدد المعدل بحوالي 135 مسكن في الهكتار، كما زرعت الأشجار وتم العمل على تجميل الوسط البيئي، هذا إلى جانب أن التصميم المعماري الذي تم تطبيقه كان بسيط جدا، واضعا في اعتباره نمط الحياة السكان وطريقة تفكيرهم، فأعطاهم من سبل الراحة ما لم يكن يحلم به أي فرد منهم. وقد رغبت بعض الأسر في العودة إلى وسط المدينة، ولكن معظم السكان الجدد اعتبروا أن ظروف حياتهم قد تحسنت كثيرا. وتبرز نجاعة التجربة مثلما هو الحال في الهند، في قدرتها على تجاوز حجم الاختلافات الاثنوغرافية والعقائدية، والتي كثيرا ما مزقت المجتمع الهندي وتحويلها إلى نقطة قوة لصالح المشروع، تصنعها وحدة الهدف والمصير المشترك للسكان المعنيين، الذين كان نصفهم من المسلمين، والنصف الآخر كان من الهندوس، حيث أعدت منظمة أحمد آباد مشروع استحقاقات من النمط السوسيو ميتري، والذي يعطي للأسر الحق في اختيار جيرانها، كما لقيت بعض المرافق الاجتماعية اهتماما بنفس الدرجة كدور العبادة⁷⁵... ونظرا لكون هذا النموذج كان جزء من فلسفة تشاركية جرى تبنيتها رسميا، فلم يكن الأمر ليتوقف عند هذا الحد، حيث نجد اليوم كذلك نماذج أخرى لا تقل أهمية عما سبق، منها تلك التي بادرت بها منظمة "أشآ" بمدينة دلهي، والتي دخلت في شراكة بناء مع كل من الحكومة المحلية والبلدية، بغرض العمل على ترقية وتنظيم الأحياء الفقيرة في المدينة، حيث تعمل هذه المنظمة ضمن 32 حي فقير بمنطقة حوض "نهر يامونا"، وذلك من خلال إتباعها لنهج تشاركي واستخدامها لمسألة الرعاية الصحية كنقطة البداية⁷⁶.

2.2.2. في إفريقيا: أخذت العديد من الدول الإفريقية ولاسيما الفقيرة منها، والتي تعاني ويلات تعثر مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، تشجع على الأخذ بأسلوب المشاركة السكانية في كل المبادرات التنموية التي تشهدها، وذلك سواء كخيار محلي أو تحت إشراف ورعاية المانحين الدوليين، كما سنراه في النماذج التالية:

2.2.2.1. السينغال: تعد تجربة إقليم "بومبال" الواقع في بلدية بكين، على بعد 25 كلم شمال العاصمة السنغالية دكار، نموذج لأحد العمليات الريادية والهادفة للارتقاء بالبيئة، والإطار المعيشي

⁷⁵ . برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص ص. 471-473.

⁷⁶ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 187.

الفصل الرابع المشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية

للسكان ضمن هذا الإقليم، والذي تعود بدايات تكونه إلى سنوات الستينات، أين نشأ حول مركز فلاحى تقليدي كان يقطن فيه قرويون ومربي مواشي، قبل أن تتسع طاقته الاستيعابية لاحقا إلى حدود 120 ألف نسمة، 50% منهم دون سن 25 سنة، ومثلها من البطالين وبنسبة تعلم لا تتعدى 10%، الأمر الذي جعله يتحول إلى بؤرة للعديد من المشاكل الحضرية، كالمخدرات، والجريمة... وهو الذي يشهد تزايد عدد الأحياء العشوائية به منذ نشأته، مكونة بذلك نواة لشكل جديد من الطبقة الكادحة الحضرية من ذوي الأصول الريفية، ضحايا الجفاف... والقادمة من طوائف عرقية واثنية مختلفة، بدون أن يكون له أي نظام عقاري، ومحروم من كل أشكال التخطيط وخاصة فيما يتعلق بالهياكل والمرافق العمومية والتي تغيب عنه (طرق أولية، مياه، كهرباء، مدارس ومنشآت تربية، صرف صحي، هياكل صحية، النقل...)، وهذا ضمن واقع آخر لا يقل سوداوية عما ذكر، حيث تتسم بلدية بكين والتي يقع ضمن نطاقاتها هذا الإقليم، بكون 10% فقط من الممتلكات أو أقل مربوطة بشبكة الصرف الصحي، في الوقت الذي ترمى فيه الفضلات المنزلية في الشوارع مباشرة، مما يتسبب في تلوث المياه الجوفية، إيصال الماء الصالح للشرب غير منظم تماما، عيون الشرب الجماعية الغير المجانية تغطي حوالي 50% من حاجيات السكان وغير كافية (حنفية لكل 2800 ساكن) في ظل قلة الإيصال الشخصي، إيصال الماء يكون بإعادة البيع الفوضوي أو بالتزويد غالبا من الآبار مباشرة، والتي يعد 80% منها الواقعة ضمن المجموعة العمرانية للعاصمة داكار ملوثة، بحسب المتصرف العمومي للاستغلال وتوزيع الماء، باعتبار أن المياه الجوفية غير عميقة، الأمر الذي جعل الحالة الصحية لناحية داكار-بكين الأكثر فتكا في السينغال، خاصة لما أتصل منها بأمراض الأطفال والكوليرا.

البرنامج الذي تم إطلاقه في سنة 1995، وتم خوضه من طرف سكان الإقليم بمشاركة تنظيمات محلية غير حكومية، وبالتنسيق مع كل من ENAD و ECCPOP*، وتحت إشراف ورعاية برنامج اليونسكو التابع لهيئة الأمم المتحدة، ارتكز في رسم وتحديد أهدافه والغايات المرجوة منه، على النتائج التي خلص إليها التشخيص المشاركون الذي تم اعتماده في بداية البرنامج، من خلال الورشات والمناقشات العامة التي تم إجرائها مع كل من السكان كل منطقة داخله، والجمعيات المحلية الموجودة فيه وكذا مع السلطات التقليدية (رئيس الحي، الحكيم)، حول المشاكل ومقومات هذه الأحياء وكذا الأولويات المطروحة فيها... ليتم في نهاية التشخيص المتوصل إليه، تحديد قائمة بأهداف مركزية لعمل البرنامج على المدى القصير، والتي بدت مطالب معقولة وقابلة للتحقق ميدانيا، وذلك عبر تعبئة الطاقات السوسيواقتصادية الممكنة ل 18 حي وحوالي 20 ألف ساكنة، لغرض:

أ. انجاز هياكل جماعية أو فردية (مراحيض، أبار للصرف الصحي، جمع النفايات، جلب المياه)، والتي تم تحديدها كحاجيات ذات أولوية من طرف المواطنين.

* ENAD للعالم الثالث، ويمثل المكلف بالدراسة "البرنامج التنمى الاجتماعى الحضري" PDSU كبرنامج تعاون بين 04 مدن من الشمال، وأربع بلدات يفى ضواحي العاصمة داكار بما فيهم بلدية بكين. أما ECCPOP فهو أحد فروع ONG للعالم الثالث، وكان موجودا منذ سنة 1991 في كل من أحياء ثيوارى، بكين، قيداوى، وذلك في إطار "البرنامج الخاص للتقييم"، والذي يدعم مبادرات في الاقتصاد الشعبى في الأحياء العشوائية.

ب. دعم المشاريع الاقتصادية (زراعة، تجارة) لمجموعات الشباب والنساء.
ت. وتدعيم القدرات والوسائل التنظيمات الجموعية في ديناميكية الجماعة. الأمر الذي كان يستوجب توسيع نطاق الشراكة والتعاون إلى خارج دائرة المستفيدين، حيث أشرفت جامعة دكار على إجراء دراسات أولية على المياه الجوفية، في حين تولى المركز الجهوي لمياه الشرب والصرف الصحي للكلفة المحدودة (CREPA) بمعية المصلحة الوطنية للصحة، بتصميم الهياكل الخاصة بالصرف الصحي، وكذا تصميم مقاييس للتربية الصحية وتكوين البدائل الطائفية. في الوقت الذي أسندت فيه للجمعيات التمثيلية التي جرى اعتمادها، القيام بعملية تنشيط وتوعية بآثار مشاريع الصرف الصحي اللاحقة، من خلال المناقشات العامة التي تم تنظيمها بالتنسيق مع مجموعات تطهير المناطق، وكذا تعبئة الموارد المالية للسكان ومتابعتها لتنفيذ المشاريع، مع ضبط معايير وآليات اختيار العائلات المستفيدة، والتي تمت بشكل علني وجماعي (بناء على مقدرة السداد، وصعوبة إيصال المشاريع، والشروط الصحية كضرورة البعد عن الآبار لتجنب العدوى، اختيار المكان لتجنب تلويث المياه الجوفية...)، إلى جانب تسيير الحنفيات العمومية الموجودة في البرنامج، والوقوف خلف تسديد فواتير الاستهلاك ورواتب القائمين عليها. في حين عملت فيه المنظمات الدولية إلى جانب الإشراف المؤسسي، على لعب دور الجهات المانحة وتوفير الغلاف المالي اللازم، حيث قدمت منظمة اليونسكو في هذا الإطار هبة ب 74 ألف دولار، في حين قدم الاتحاد الأوروبي عن طريق ENAD إعانة ب 35 ألف دولار، وقدرت مساهمة السكان المعنيين بمشاريع الصرف الصحي في حدود 8-10% من قيمة التكلفة، وهو ما يعادل 20 ألف فرنك إفريقي قديم للعائلة، والعاجزة منها عن السداد تتبرع بجهود أفرادها أثناء عملية الانجاز، لتعويض المساهمة المالية المفقودة بتخفيض نفقات اليد العاملة. مما سمح في نهاية المرحلة الأولى والتي كانت في سنة 1998، من تحقيق انجازات كبيرة على مستوى البيئة الجوارية تعدت الأهداف الأولية التي تم تسطيرها، وتمثلت في إنشاء المرافق والتحسين الواقعي للشروط المادية للسكن، القائم على توفير:

✓ 05 حنفيات جماعية مسيرة من طرف السكان، وكذا توسيع الشبكة الأولية للمياه.

✓ 75 هيكل للصرف الصحي الفردي بدلا من 45 التي كانت متوقعة.

✓ جمع النفايات داخل بعض المناطق باستعمال العربات التقليدية، والتي تمكن جميعها في نفس الوقت من توفير مناصب عمل. إلى توفير الدعم الآلي واللوجستيكي والتقني لمجموعة من المشاريع الاقتصادية، والتي تدخل ضمن عملية بعث ديناميكية اقتصادية في الحي، حيث تم في هذا الإطار إلى جانب عدد من العمليات الجانبية التي استهدفت تكوين البنائين لانجاز الهياكل المكورة، و36 منشط في التربية الصحية، استفادت 10 مجموعات من النساء المختارات حسب خصائص التجربة، أو أقدمية التواجد... من قروض دائرية للانطلاق في مشاريع صغيرة تسدد خلال 03 أشهر، في حين استفاد 50 عنصر آخر من دعم لتقوية قدراتهم في العديد من المجالات، التسيير، التسويق... وهي

النتائج التي كانت عامل محفز لجميع الأطراف، لأجل الانتقال إلى المرحلة الثانية من المشروع (1998-1999)، والتي قدرت تكاليفها بـ 0.6 مليون دولار، مدعومة من طرف اليونسكو بـ 20% والتضامن الفرنسي بـ 30% والاتحاد الأوروبي بـ 30% إلى جانب دخول طرف جديد على خط الشراكة، وهم المالكين لمشاريع الصرف الصحي، إلى جانب السكان والذين بات حتى من لا يستطيع منهم تمويل مشروع، فعل ذلك عن طريق قروض واجبة السداد، ويتم تغذيتها من مداخيل وأرباح الناتجة من الخدمات الحضرية المربحة (بيع المياه، جمع النفايات)، ومن طرف مالكي الأصول لتمويل أشغال على مستوى أحيائهم. حيث باتت الرهانات الناجمة عن مواصلة البرنامج، تستهدف تحقيق قفزة نوعية أكبر من ذي قبل، وهي التي قدرت حسب التحقيقات المعدة من طرف ECOPOP-ENDA، بـ:

- 300 مرحاض و 100 بئر بالقرب من العائلات، والتي يجب أن تتضاعف 8 مرات تقريبا.
- انجاز 20 حنفية عمومية بالشراكة مع ملاك عموميين لاستغلال المياه، إلى جانب أيضا انجاز إيصالات فردية ذات طابع اجتماعي.
- جمع النفايات عن طريق 10 ورشات، أما مسار الجمع والأسعار فيتم دراستها بالتشاور مع تنسيقية المجموعات الشبابية بوصفها القائمة بذلك، والذين امتلكوا خبرة في مجال تسيير النفايات.
- إعانة على التقارب الذي مازال ضعيفا بين السلطات المحلية (مع مصالحهم) والسكان (أو ممثلوهم) والذي يرمي إلى خلق جوار واسع حول الأحياء⁷⁷. وهو الأمر الذي من شأنه أن يقوي أو يبعث المسؤولية الجماعية والفردية، وبالتالي خلق ديناميكية دائمة في تسيير الحي، تمكن من إرساء قواعد للتضامن والتعاون بين السكان، في مجال الاستفادة من الخدمات القاعدية وخاصة بالنسبة للأكثر حرمانا.

2.2.2.2. الكاميرون: في مدينة ياوندي نجح بعض الشباب الجامعيين المتطوعين من العاطلين عن العمل، في تنظيم وفرز النفايات المنزلية داخل حي مودونغ ذي 5000 نسمة، حيث كان الجميع في السابق يظنون أن هذا الأمر يقع فقط على عاتق البلدية. حيث نجحت حملات التعبئة وتجنييد مختلف السكان، والمساهمة التمويلية المتزايدة من طرف العائلات في هذا العمل، بالتخفيف من وطأة لا مبالاة الجماعات المحلية، التي لم تكن موارد المالية تسمح بتأمين هذه الخدمة الضرورية لضمان الأمن الصحي للسكان⁷⁸.

2.2.2.3. السودان: دفع تعسر الأوضاع الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد، منذ مطلع عشرية التسعينات من القرن الماضي واستعصائها على الحل، جراء شح الموارد المالية العمومية والتقلص المحسوس في حجم المساعدات الدولية، إلى جانب ضخامة الإنفاق العسكري، الذي

⁷⁷. Sylvaine Bulle, "Gestion urbaine et participation des habitants: quels enjeux, quels résultats? Le cas de Yeumbeul, Sénégal" *Revue gestion des transformations sociales* 33 (Paris: UNESCO, 2004), pp. 3-41.

⁷⁸. كاترين فوريه، مرجع سابق، ص. 14.

استوجبته حدة أطوار المواجهات المسلحة، الدائرة رعاها بين الحكومة والقوى الانفصالية في جنوب البلاد، بالسلطات السودانية إلى الرهان الكلي على مواردها الذاتية في تسير الصالح العام، والعمل على تركيز خيار المشاركة الشعبية وتحريك الموارد من الداخل، من خلال مساهمة كل من المنظمات الأهلية وأفراد المجتمع المحلي العاملين بالخارج، والتي أصبحت هي التي المحدد الأول لنوع وحجم الخدمات الصحية، والتعليمية والثقافية والاجتماعية التي يتلقاها المجتمع المحلي⁷⁹. كما شكلت خيار مهام كذلك في إستراتيجية مواجهة مخلفات الكوارث، التي كانت تتعرض لها العديد من المناطق بالبلاد، من ذلك تجربة إعادة اعمار الحارة رقم 14 بمحافظة أم بلدة، الواقعة في الطرف الغربي لولاية الخرطوم والتي جرى اعتمادها في سنة 1998، بعد الخراب الفادح الذي لحق بمساكنها جراء السيول القوية المتدفقة التي اجتاحت المنطقة، حيث تبين بعد اللقاءات الجماعية المكثفة، والدراسات الأولية للأسر المتضررة، تعد من أفقر الأسر الموجودة في المنطقة، حيث لا يتجاوز متوسط دخلها الشهري 20 ألف دينار سوداني (حوالي 80 دولار أمريكي)، وتتراوح تركيبة كل أسرة ما بين 6 إلى 8 أفراد، وتوطن في مساكن تم تشيدها غالبا من مادة الجالوص، مع سقف بلدي مسطح ومتكون من جذوع الأشجار والأغصان والتراب، الأمر الذي جعلها لا تصمد كثيرا أمام قوة السيول. وأمام حتمية الحاجة العاجلة لإعادة إيواء هذه الأسر، اتجهت جهود الإغاثة والتي رعتها منظمة SOS international التطوعية، والتي تعني بالأطفال الأيتام ومجتمعاتهم الفقيرة، إلى الاستفادة من المعطيات السوسيوثقافية للمنطقة، والتي تقوم على انحدار جميع السكان من أصل عرقي واحد، وتجمعهم روابط اجتماعية وقرابية جد قوية، وتشيع بينهما الممارسات التضامنية والمسماة بالنفير، والتي تعني مساعدة الجيران والأهل والأصدقاء لبعضهم البعض، في الأفراح والأتراح سواء بالمساهمة المالية أو العينية أو بالعمل التطوعي بدون أجر، مع توقع المعاملة بالمثل عند الحاجة إلى ذلك، وهو الأسلوب الذي تم استخدامه في المرة الأولى عند تشييد هذه المساكن، إلى جانب تضامن قيادات الإدارة المحلية المنتخبة بواسطة هؤلاء السكان أنفسهم، واستعدادها للوقوف معهم على الرغم من الضعف البين في مواردها المالية، وهو الضعف العام الذي انعكس سلبا على حجم الغلاف المالي الذي تم رصدته لتغطية تكاليف المشروع، والذي قدر ب 05 مليون دينار سوداني (20 ألف دولار أمريكي)، الأمر الذي جعل الاتفاق الذي يسري بين كل الأطراف، يقضي بضرورة توجيه الجهود نحو إطلاق مشروع تجريبي، قوامه 40 أسرة فقط في المرحلة الأولى وبواقع 500 دولار أمريكي لكل أسرة، يتم اختيارهم من بين الأكثر تضررا بواسطة القيادات المحلية التي هي أدري بأحوالهم. وأن تتلخص عملية البناء في تجهيز نواة منزل مكونة من غرفة واحدة ومرحاض، في شكل نموذج مبسط وقابل للتكرار والتطوير بعد ذلك، ومتوائمة في خصوصيته مع متطلبات البيئة ومحدودية الميزانية، على أن تقوم الأسر المستفيدة لاحقا بتطوير تلك النواة بالصورة المناسبة لوضعها الاجتماعي وظروفها الاقتصادية المستجدة حينها.

⁷⁹ د. جمال محمود حامد ومنى مصطفى الطاهر، مرجع سابق، ص. 605.

وقد اتجه العمل لتحقيق هذه الغاية، على توزيع الأدوار بين الجهات الأربع ليتسنى تضافر الجهود وضمن التناسق في الأداء، بين الجهات الأربع ذات الصلة بالموضوع، حيث تقوم المنظمة التطوعية بضمن تمويل تكلفة العمال المهرة ومواد البناء، في حين تتولى الجهة الاستشارية الاضطلاع بمسائل التصميم والإشراف ومتابعة الانجاز، على أن تقوم الإدارة المحلية ومعها اللجنة الشعبية للحي كإطار تنظيمي، بالتعبئة السكانية واختيار الأسر التي سوف تستفيد من المشروع من بين الآلاف المتضررة، على أن يبادر المستفيدين أنفسهم بالمساهمة في تجهيز مواد البناء وفي عمليات البناء ذاتها، حيث تم الاستقرار على اعتماد خيار الطوب اللبن كمادة أساسية للبناء، وذلك نظرا لصغر ميزانية المشروع وللمزايا العديدة التي يتوفر عليها، مع تصحيح الكثير من السلبيات الرئيسية لهذا الأسلوب، والتي وقع فيها السكان في المرة السابقة، حيث تم التركيز على استعمال الحجر النوبي في الأساسات بدلا من الطين، لتفادي مشكل انهيارها في حالة تسرب مياه الأمطار والسيول إليها، ثم يتم بناء فوقه أساس مضاعف من الطوب المحروق وطوب الطين بارتفاع 40 سنتيمتر، وبذلك يكون الأساس أعلى من مستوى الأرض بحوالي 20 سنتيمتر، ويكون حينها قد تم التغلب على اكبر المشاكل التي أدت إلى انهيار المساكن. إلى جانب استعمال أسلوب القشرة وهو بناء الحائط بسبك 37 سنتيمتر، أين يستخدم في تجهيز الوجه الداخلي الطوب اللبن، بينما يكون الوجه الخارجي للجدار بسبك 12 سنتيمتر ومبني من الطوب المحروق، والذي يغطي أيضا جوانب الفتحات والشبابيك، وبذلك أمكن تثبيت الأبواب والشبابيك بصورة متينة، وحماية الحائط الخارجي من عوامل الطبيعة والأمطار بأقل التكاليف. وهي الخيارات التي تم مناقشتها جميعا مع المعنيين من السكان، وحظيت برضاهم التام عدا الخيار المتبع في إعداد السقف القشري الحجري، والتي لم تجد القبول الكافي من الأسر المستفيدة، والتي لم تشاء تجريب نظام آخر غير مألوف لديهم ولا في المنطقة ككل، وخاصة وأن مأساة انهيار مساكنهم السابقة لا زالت عالقة في أذهانهم، ولم تجدي معهم لا محاولات الإقناع ولا حتى الاختبارات التي نفذها الفنيون أمامهم، ولم يكن هناك من بد إلا الخضوع لرغبتهم واستعمال الصيغة المألوفة لديهم. ليكتمل في ضوء ذلك تنفيذ المشروع في أربعة أسابيع فقط، وتوج ذلك باحتفال شعبي حضرته الأسرة المستفيدة والقيادات الشعبية والمحلية، والاستشاريون وممثلي المنظمة الذين قدموا من أوربا خصيصا لهذا الغرض، والذين أمام إعجابهم وتثمينهم لحجم المجهود المبذول، قدموا منحة إعانة أخرى قدرها 2.50 مليون دينار سوداني (حوالي 10 آلاف دولار أمريكي)، لتمديد شبكة المياه إلى الأسر المستفيدة من المرحلة الأولى للمشروع، مع الاستعداد لتكفل بتمويل تمديد الشبكة لبقية الأسر في الحارة، عندما توفر السلطات المحلية والأهالي الميزانية المطلوبة لاستكمال الشطر الثاني من المشروع⁸⁰.

⁸⁰ د. صلاح الدين محمود عثمان وآخرون، مرجع سابق، ص 684 - 688.

2.2.3.2. في أمريكا اللاتينية: تحصي هذه القارة، عدد هائل من التجارب والسياسات الناجحة في هذا المجال، وذلك رغم حداثة الأخذ بهذه النهج في الإدارة الحضرية بهذه البلاد، والتي من ضمنها اخترنا النموذجين التاليين للاستدلال بهما في هذا الإطار:

2.2.3.1. في فنزويلا: لغرض مواجهة المشاكل الخطيرة في الإسكان، والناجمة عن التوسع العشوائي للمدن الكبرى، تم اعتماد مشروع بناء معهد الإسكان في بداية التسعينات بولاية فالكون، من أجل تشجيع الوصول إلى حل يقوم على "نهج أكثر شمولية وتكاملاً"، من ذلك المطبق حتى ذلك الحين من قبل الخدمات العامة. وتشكل فريق متعدد الاختصاصات يضم كل من الناشطين المعنيين بأزمة السكن (البلديات، مؤسسة الإسكان، المؤسسات المالية، الجماعات المنظمة، إسكان الأحياء الشعبية...)، وقاموا بوضع مشاريع للإدارة والبناء بالجهود الذاتية، والتي تم تنسيقها وتخطيطها على مستوى الدولة، وكان هذا المسار من حيث طابعه الشمولي وتوجه الناشطين الذي يفرضه، يهدف خاصة إلى تجاوز حالة الطوارئ السياسية التي كانت عادة تميز عمل الحكومة. وفي سنة 1994 عندما كان المشروع لا يزال قيد التجربة، بدأ الشعور بالنتائج الإيجابية، ك: تحسن نوعي وكمي في سياسة الإسكان، وفي عمل كل من المشاركين في هذه الجهود، انخفاض كلفة بناء المساكن، استثمار أفضل للطاقات وسلامة المحاسبة، للحصول على موارد من جانب المؤسسات المالية والبلديات، اكتساب التأهيل المهني للسكان، تموضع نهائي للبيوت⁸¹.

2.2.3.2. في البرازيل: تشكل البرازيل بما تتمتع به من تنظيم فيدرالي، يكرس استقلالية المقاطعات وحكم الأقاليم واحتكامها إلى دساتيرها الخاصة في إدارة الشأن العام المحلي بعيداً عن تدخل الحكومة المركزية، نموذج فريد للدول النامية التي سارعت إلى اعتناق هذا النهج وإتباعه وفق منطق تصاعدي يبدأ من القاعدة وصولاً إلى القمة، وذلك بعد أن أخذ يشق طريقه تدريجياً من مقاطعة إلى أخرى، مثبت فيها جدوى قدرته على مواكبة المتطلبات المحلية والارتقاء بها، وذلك قبل أن يتحول إلى مرجعية للخيار الوطني في مجال التنمية القطرية. والبدية كانت من مدينة: "بورتو أليغري" والتي تقع في جنوب البلاد ويبلغ تعدادها السكاني ما يزيد عن 1.3 مليون ساكن، والتي تعرف مشاركة سكان مختلف قطاعات المدينة منذ سنة مطلع سنة 1988، في إدارة ميزانية البلدية، ويبلورون معها القرارات المتعلقة بتخصيص اعتمادات لشؤون جد متنوعة، مثل: تحسين وضع الأحياء السكنية، التعليم، الصحة، المواصلات، التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تقسيم المدينة إلى 16 ينتخب كل منها ممثلين محليين في عدة لجان، مسئولة عن استعراض ميزانيات سابقة ووضع برامج لمصروفات مستقبلية، وقد أتاح هذا النهج إعطاء الطابع الديمقراطي للميزانية، حيث يضمن أن الاستثمارات البلدية والتي تشهد تخصي 700 مليون دولار أمريكي خلال العشر سنوات الماضية، لا تخدم احتياجات سكان الطبقتين المتوسطة والعليا فقط، بل تخدم أيضاً احتياجات الأقاليم الأكثر فقراً،

⁸¹. كاترين فوريه، مرجع سابق، ص 135-136

ونتيجة لذلك فهي تدعم الشعور بالمواطنة وتقف حافزا وراء استعداد الناس لدفع الضرائب⁸². غير أن الواقع لم يكن بهذه السهولة الموصوفة ولم يتحقق بدون صعوبات تذكر، باعتبار أن الأمر يتعلق بالفتح التدريجي للرأي العام ليتدخل في إعداد الموازنات المالية، فبين بداية التجربة عندما كان الناس الأكثر فقرا والذين يأتون بشكل كثيف إلى الاجتماعات، ويريدون كل شيء في نفس الوقت، وبين المرحلة الحالية والتي تعرف كل عام مناقشة خيارات الميزانية حيا فحي، كان على البلدية أن تثبت بوضوح أنها لا ترفض أي مواطن بسبب اديولوجي أو انتماء ما، كما مكان عليها أن تذكر على الدوام بان الأمر يتعلق بمسار مفتوح فضلا عن الشرح المنتظم للرهانات على كل المستويات، مع القيام بإصلاحات عميقة في نظام الضرائب المحلي، من أجل الوصول إلى حد أدنى من المصادقية والعمل بشكل يثق معه المواطنون بالمناهج الجديدة للإدارة البلدية. هذه المسيرة الثقيلة والمتطلبة تبدو مقنعة جد اليوم، ونموذج يحتذى به في مجال الإدارة المدنية على الصعيد المحلي والذي امتدت خلال السنوات التي اعتمدت هذه التجربة سريعا إلى المدن أخرى في البلاد، ك:بيليم، كاسياس، بيلو أوريزنتي، فيكتوريا... ثم إلى كل ولاية"ريوغراندي دوسول" حيث انخرط في التجربة 467 بلدية و22 مقاطعة، وصولا بعد ذلك إلى الموازنات المالية الكبرى للحكومة البرازيلية، حيث يتم مناقشة تحضير الميزانية في جمعيات بلدية عامة وفي المجالس المنطقية للتنمية، كما جرى تجربتها بعد ذلك والعمل بها في كل من فرنسا، واسبانيا، والكاميرون والكاميرون السينغال⁸³...

2.3. في العالم المتقدم: سمح الزخم السوسيوثقافي لتجارب المشاركة، بما رافقه من تأطير تشريعي وتحفيز مؤسسي، بتحفيز الوعي الإنساني إزاء كل قضايا المحيط والشأن العام الذي ينتمي إليه، والارتقاء بها إلى مصاف الممارسات اليومية.

2.3.1. الولايات المتحدة الأمريكية: اقترن جزء كبير من فلسفة المشاركة في و.م.أ بمفهوم الديمقراطية المحلية، وهي التي جرى التنصيص عليها واعتمادها لأول مرة في سنة 1954، وذلك مع صدور المرسوم خاص عن وزارة الإسكان، والذي يؤكد على ضرورة تبني خيار المشاركة السكان في كافة المشاريع التي تمولها الحكومة الفيدرالية⁸⁴، الأمر الذي جعلها تشغل الصف الثاني عقب بريطانيا صاحبة السبق في هذا المضمار، ليسمح التراكم المتتالي للخبرات الإنسانية والتجارب بعد ذلك، بتعزيز هذا الوعي وتعميقه أكثر في أذهان المستعملين وإطلاق حرية المبادرات الخاصة، حيث بات مفهوم المشاركة يتجاوز حدود عمليات إنشاء المساكن، والبحث عن إدماج السكان في وسطهم الحضري، إلى التمكين لقيام بيئة سوسيوثقافية واقتصادية وخدمانية ملائمة. حيث يشكل السكان إلى جانب النخب والفعاليات المحلية، وكذا المؤسسات المالية والصناعية الخاصة، والجمعيات الغير مربحة عماد عمليات المشاركة، هذه الأخيرة التي تجاوز عددها حسب إحصائيات سنة 1994 حد

⁸² . مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجيات المأوى المساعدة للفقراء (مرجع سابق)، ص.11.

⁸³ . كاترين فورييه، مرجع سابق، ص ص. 13-14.

⁸⁴ . جون كلايتون توماس، مرجع سابق، ص. 222.

المليون منظمة خيرية تطوعية، في حين كان عدد من تطوع بوقته وجهده أكثر من 94 مليون شخص، أي حوالي 23% من مجموع عدد السكان، وقدر متوسط ما تطوع به الفرد الواحد ب 4.2 ساعة أسبوعياً، كما وازى مجموع عدد ساعات التطوع مجهود عمل 09 ملايين موظف، في حين بلغ مجموع الوقت الذي تم التطوع فيه ما قيمته 176 بليون دولار⁸⁵. الأمر الذي مكناها في النهاية من تسجيل صدى اجتماعي واسع على مستوى كل المقاطعات التي استهدفتها عملية إعادة الحيوية لأحياء للأحياء المعزولة، وذلك في ظل قدرتها على الإمام بمتطلبات تركيبة واقع سوسيوثقافي جد معقد، تتجسد فيه التباينات العرقية والعقائدية من ناحية، والتمايز الاجتماعي في استهلاك المجال من ناحية ثانية حيث نجد أنهم في:

➤ **ديتروايت DETROIT:** أثروا في السياسة المحلية، وقاموا بتأجيل هدم ألف مسكن، مبرزين أن الأمر يتعلق بنقص في الصيانة وأن الهدم خدمة مجانية لأصحاب المصالح والأعمال

➤ **دالاس:** باثروا مشروع لوضع الأشخاص بدون مأوى

➤ **بأمريال:** رفضوا تعيين وكيل عنهم وكل سبل الوساطة الأخرى متمسكين بحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

➤ **هوستن:** قاموا بتجديد الشقق وحاربوا العنف وتجارة المخدرات في أحياء المدينة... إلى جانب كل هذا، فإن هناك ديناميكية اجتماعية حقيقية في الكثير من المدن الأمريكية الأخرى: كأديانا بوليس، نيوجرسي... وبمبادرات ذاتية من الأهالي: طلبة، متقاعدین، أشخاص غير مؤهلين... حيث يتم توريث هذه المفاهيم وتوسيع مجالات استعمالها⁸⁶.

2.3.2. إسبانيا: تعتبر إحدى أهم وأرقى النماذج الأوروبية، وذلك لما شهد لها به من نجاعة وواقعية في تجسيد مشاركة السكان. حيث يكشف أرشيف التراث الحضري ومشاريع التطوير العمراني في إسبانيا، بأن اعتماد هذا الخيار وطرحه للتداول بشكل رسمي، يعود إلى خمسينات القرن الماضي، وذلك عن طريق إقامة معارض مستمرة يتم فيها تبليغ تقديرات الإعداد والمقترحات والخطط الواصلة والى نهايتها إلى الجموع السكانية وتخضع لموافقها كذلك⁸⁷. وقد أدى التواتر والاسترسال في الالتزام بهذه الممارسات المهنية، إلى خلق تراكم خبراتي جد هائل بعد ذلك، أسفر عن توسع نطاق استخدام هذا الخيار ضمن مختلف المجالات الحياتية، إلى جانب وعي سكاني حقيقي وجاد ارتسمت معالمه واتضحت في العديد من المرات، والتي يمكن أن نستشف بعض جوانبه من خلال اللامحات التالية، والتي تعود أولها إلى بداية حقبة السبعينات من القرن الماضي، حيث واجهت السلطات المحلية للعاصمة مدريد تحديات هامة اعترضت المشروع الضخم الذي كانت تستعد له من

⁸⁵. دلال بنت عبد الله بن عدوان، مرجع سابق، ص. 523.

⁸⁶. Dan Ferrand Bechman, "Rebâtir des logements, rebâtir des villes: l'exemple des USA", in Entraide, participation et solidarités dans l'habitat, ed Dan Ferrand Bechman (Paris: l' Harmattan, 1992), pp15-25.

⁸⁷. روبر أوزيل، مرجع سابق، ص. 21.

أجل إعادة بعث الوجه الحقيقي للعاصمة المملكة، بما يتناسب مع مكانتها كإحدى كبرى العواصم الأوروبية والعالمية، وذلك من خلال السعي إلى محاربة كل التشوهات التي ألحقت بها عنوة، بعد أن تحولت ضواحيها إلى نسيج محيطي جد معقد، تسيطر عليه مجموعات كاملة من سكان الأحياء القصديرية والمناطق القديمة، والممزوجة كذلك بمجموعة من السكنات العمومية المتهرئة تقادما، والتي باتت تشكل عائقا كبيرا لكونها تحولت إلى موطن للعائلات المحدودة الدخل، وملاجئ للمهاجرين الذين استقروا بها منذ الخمسينات، إلى جانب إيوائها لفئات سكانية أخرى غير مرغوب فيها أين يتجمع ويعيش الفئات العاملة بهذه الأماكن بفضل المساعدات المقدمة من قبل النقابات المنتدبة للمؤسسات العاملين بها، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إفساد كامل للضواحي والمدينة معا، ولفت انتباه المقررين المحليين الذين سعوا إلى مواجهة هذا الواقع ودحره، قبل أن يأخذ في التآزم أكثر مستقبلا. وهو ما شكل مصدر قلق وعامل استفزاز للمنظمات السكانية وتمثليات الأحياء، التي وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع ما أسمته الأغراض الخفية وأطماع السلطات المحلية، لإدراكهم التام بأن عملية التهديم والإزالة لا تصب إطلاقا في مصلحتهم، ودعاها إلى نقل الضغوط إلى معسكر أهل الحل والربط ممن يمتلكون الحلول لمشاكلهم، وذلك بإخراج المشكلة خارج نطاق الحي الواحد وربطها بباقي الأحياء 28 المشكلة لضواحي العاصمة، وذلك عبر العمل على توضيح وتعميق الرؤى لدى الفئات السكانية، وإثارة مشاعر الخطر التي تطالهم جميعا ولا سيما ما يتصل بعمليات الطرد السكان المهاجرين، بسبب مطامح التوسع المدني الذي تنشده هذه العملية. الأمر الذي أفضى إلى تعميق مشاعر التلاحم والتضامن بين قاطني هذه الأحياء، وأضفى صبغة الوحدوية على نوع المشاكل السوسيو حضرية التي تعانيها جميعا، وعلى نحو لم يحدث من قبل، وهو ما مكن الجماعات السكانية وأصحاب حقوق الانتفاع من تأكيد ذاته، وإعلان رفضها لكل التصنيفات المحددة سلفا من قبل الآخر، من خلال تقديم حججها علنا حول حجم الضرر اللاحق بهم وبالمدينة بعد ذلك، بسبب مشكل ترتيب شؤونها أو انعدام هذا الترتيب أصلا، والعمل على تجاوز إمكانية إلحاق الضرر بسير العملية فقط، أو العمل المطبلي لجماعة معينة، إلى إبداء استعدادها لأخذ وتحمل جزء من أعباء العملية وشؤون إدارتها، بشكل اضطر المقررين المحليين إلى معاودة النظر في خياراتهم، والقبول بإقامة مسرح نقاش مفتوح وتبادل الآراء مع السكان وممثليهم فيما يمكن عمله من أجل الصالح العام، وليكون مناسبا لإمكانيات وظروف الفريقين، وهي المبادرة التي أفضت إلى مراجعة السكان لسقف مطالبهم، وحصرها في:

- ✓ العمل على تصفية الديون المترتبة عن الفترات السابقة.
- ✓ إعطاء أهمية للسكنات القديمة وهذا بترميمها أو تعويضها.
- ✓ رفض نظام الإجراءات المعمول به في تملك الأرض.
- ✓ إنشاء صيغة تبديل مسكن بمسكن، وإعادة تسكين السكان بأحيائهم.

✓ موافقة المساحات السكنية مع الحاجيات العائلية. وذلك في مقابل التزام السكان التام باستكمال بقية الأشغال لتوفير التغطية الكهربائية للأحياء، والتجهيزات القاعدية، وكذا البحث عن التأهيل الاقتصادي لهذه المناطق من خلال افتتاح الورشات المسيرة ذاتيا، إلى جانب إشرافهم على مراقبة نوعية البناء وتصور الحي... مراهنين في ذلك على نظام الإقراض المباشر الذي تخوله إياهم القوانين المحلية، لتكشف النتائج التي خلصت إليها الدراسات البعدية، على نجاح هذه الجهود في رفع كفاءة هذه الأحياء، وتأكيد قدرتها على البقاء وفق خيارات التطوير المرغوب فيها⁸⁸. ولأن المشاركة هذه كانت تعكس في النهاية فلسفة مجتمع ونهج تنموي، فإن ذلك شكل مدعاة لعدم قصرها على قطاع ما دون غيره، أو حيز زمني ليس له ما بعده، كما هو الحال مع "برنامج الأنديس" الذي جرى إطلاقه في سنة 1986، كبرنامج للإينماء الغذائي الموجه لصالح عائلات 09 قرى صغيرة في منطقة الأنديس الاستوائية، والذي كان يهدف للاستجابة لحاجات السكان المحليين، عبر القبول بأنواع التنظيم الخاصة بهم، وإلى الالتزام بتطوير بعض السياسات واحترام تاريخهم وثقافتهم وطرق تفكيرهم، وذلك قبل أن يتوسع طموح هذا البرنامج إلى أفاق أخرى، خارج نطاق الحيز الذي كانت تتولى إدارته، إلى البحث المشترك عن التنمية بواسطة كل من المؤسسات والسكان، والسعي لإحداث تغييرات سياسية في مجال التغذية، في مختلف أجهزة الدولة والجامعات والأعمال الخاصة، عن طريق تشجيع انتشار نشاطات ناجحة على الأصعدة المحلية أو الوطنية أو العالمية، وذلك من خلال بلورة مقاربات تجديدية في أنظمة التعليم، إلى جانب تشكيل هيئة مكلفة بالبحث عن الابتكارات التكنولوجية ونشرها، وإقامة جسور بين مختلف الحقول المعرفية وبين الخبراء والفلاحين...

أما اليوم، فتعرف إسبانيا ولادة ما يعرف بفرق "العمل التضامني" والتي تتكون من جماعات صغيرة من النشطاء، نشأت عفويا في مناطق مختلفة من البلاد، والتي هي ملتزمة بعمليات التطوير الذاتي الجماعي في الأوساط الريفية والمدينية المحرومة، وقد كونت 41 من هذه الفرق "شبكة لتنسيق التجارب"، لكونها تتميز بانخراط عميق في الواقع الاجتماعي، وبمناهج تدخل قائمة على مشاركة المباشرة للسكان، وبتصميم أفرادها على تقديم البديل على النموذج الراهن، حيث تنظم الشبكة برنامجا لتبادل الأفكار بين الجماعات، وتحليل وتقويم العمليات الاجتماعية المنخرطة فيها، وهي تنشر وثائق وتقدم خدمات لمساعدة أعضائها على بلورة المشاريع، أو البحث عن الموارد، ولكن تساهم أيضا في نشاطات أكثر شمولا مع روابط تشمل المسافة الوطنية، بهدف تغيير مسارات التنمية الجارية على صعيد البلاد، وفيما يتجاوز شكلا تنظيما بسيطا لتجميع المبادرات، فإن شبكة فرق العمل التضامني تصبح بتالي ممثلة "لقدره الجماعات المنضوية فيها على الاحتفاظ بروحيتها الأصلية، دون الوقوع في الانغلاق المحلي، الذي يمنعها من معالجة المشاكل على الصعيد المطلوب"⁸⁹.

⁸⁸. Julio Algucil, "Les réseaux sociaux dans la restructuration de 28 quartiers a Madrid", in entraide participation et solidarités dans l'habitat, ed Dan Ferrand Bachmann (Paris: l'Harmattan, 1992), pp.205-215.

⁸⁹. كاترين فوريه، مرجع سابق، ص 100-102.

2.3.3. بلجيكا: وتشكل بلجيكا مشهد آخر من النموذج الأوربي، القائم على الالتزام العميق بمسار التحول وتعزيز مكاسب الديمقراطية وتكريسها ممارسة ضمن قواعد التسيير الجوّاري للشأن العام المعلي في مختلف أوجهه ومن جملة ذلك يمكن أن نذكر ما أقدمت عليه سلطات مقاطعة "بروكسل" والتي أمام حجم الضغوط الهائلة والتي كانت تمارسها عليها روابط وتجمعات السكان المجتمعيين من أجل مشروع العمل الذي أصطلح على تسميته بـ"تحسين نوعية الحياة في بروكسل" قامت بالعمل على مراجعة مواقف ومسائل قانونية عدة، تم بموجبها الإقرار وإدخال "حق المبادرة" للسكان في القانون، ليصبح ومنذ ذلك الحين السكان قادرين على أن يطلبوا بأنفسهم من بلدية بروكسل انجاز خطط لاستصلاح الأراضي، إجراء الدراسات عن الضرر الصوتي، أو تصنيف الخيرات الموروثة... مع الحرص على تقديم الطلب بواسطة رابطة مدعومة بتوقيع عدد من الأشخاص المقيمين في المدينة أو المنطقة ذاتها⁹⁰. ومع التجا الكثير من الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة إلى تعزيز منظومة الإدارة المحلية من خلال إدراج التكنولوجيا الالكترونية والرقمية ضمن الآليات المتبعة في إدارة الشأن المحلي، نظرا لما تسهم به هذه الأساليب من قدرة على تحقيق التحول الاجتماعي، وخفض معدلات عدم المساواة وتحقيق المزيد من الشفافية...⁹¹، فقد شكل ذلك عاملا مساعدا في مسار الدفع بالفاعلين الاجتماعيين للمضي في خيار المشاركة قدما إلى الأمام، حيث تكشف مضامين الدراسات المفرج عنها في هذا الصدد، على توجه السلطات المحلية للمدينة سائلة الذكر إلى تخصيص فضاء أو موقع الكتروني، يكون لسان حال هذه الأخيرة في إعلام سكان المدينة بكل المستجدات الطارئة، وتبليغهم بكل القضايا والشؤون المتعلقة بالمدينة، لتمكينهم من إبداء آراءهم واقتراح مشاريعهم، وإبداء التحفظات... حيث يحق لكل ساكن في المدينة، التقدم باقتراح لاعتماد مشروع له في إقليم محدد من المدينة التي هو قاطن فيها، ك: إقامة مطعم، مدينة ملاهي، مقهى... وطلب الحصول على المصادقة عليه، باعتباره غير مدرج ضمن مخططات التسيير الحضري للمدينة، وذلك بعد استيفاء بعض التوضيحات الأساسية والتي تعلق بتحديد الموقع، نوعية النشاط، التصميم الهندسي... إلى جانب بعض الشروط القانونية، قبل أن تتم إحالة المشروع على المصالح التقنية للمقاطعة المحلية، لإبداء رأيه الفني فيما يتعلق بأهلية وقدرة الموقع المقترح على احتضان هذا النشاط، ومدى ملاءمته للطابع البيئي للمنطقة... ليتم بعدها وفي حالة ايجابية التقييم التقني، بإحالة المشروع إلى المرحلة الثانية وإخضاعه إلى عملية التصويت السكاني عليه بعد أن يتم الإعلان عنه بشكل رسمي ضمن الموقع الالكتروني للمجلس المحلي المخصص لذلك، وضمن أجال زمنية محددة. ليتوقف بذلك منح الاعتماد والترخيص بتنفيذه تبعا لاجبائية الرد السكاني والمصادقة عليه من عدمها من طرف سكان المدينة، وهنا يتضح لنا كيف يتحول دور السلطات المحلية، من التحكم في زمام

⁹⁰. كاترين فوريه، مرجع سابق، ص. 125.

⁹¹. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 203.

التسيير برمته، واحتكار الخيارات والمصادقة عليها، على ما قد يضيفه ذلك من غياب الشفافية وتدخل العوامل الذاتية وغيرها، في توهين المشروع وتقويضه أو المصادقة عليه وهو لا يستحق ذلك، إلى مجرد تسيير لتفاصيل ومجريات المشروع وترك الشأن في حسمه للسكان، لاعتبار أنهم الأحق في تقرير مدى إمكانية نجاح هذا المشروع في تلبية مطالبهم وخدمة مدينتهم أو العكس.

2.4. النتائج المستخلصة: تفضي بنا القراءة المتأنية لهذه المجموعة من التجارب، لاستخلاص

جملة من النتائج المترتبة عنها، والتي سنأتي على ذكرها تاليا:

2.4.1. البعد السياسي والتنظيمي: لا تخلو أي إستراتيجية منتهجة لتفعيل خيار المشاركة، من

مسحة سياسية وتنظيمية تضي مشروعية على العمل المتبع، أو تظهر واقع هذا الخيار داخل منظومة حكم ما، كما سيتضح بيانه في التفصيل التالي:

أ. تأطير السياسي للمشاركة: ترتبط مكانة السكان كفاعلين، في جانب كبير منها بإستراتيجية الدولة، فالمشاركة لا يمكنها أن تولد فجأة أو من العدم، لذا فالإرادة السياسية تعتبر عامل حاسم في هذا السياق، فهي المحفز الرئيسي والراعي الأول والضامن لكل ذلك، والمستفيد أيضا من كل فاعلية منشودة، وذلك سواء من خلال إصدار نصوص تشريعية موجهة ومنظمة لهذا الحراك الاجتماعي، أو تحديد التنظيمات المؤهلة للتكفل به، أو عبر تعزيز وتشجيع صيغ البرامج والمشاريع التي تتركس هذا الخيار، لذا فإن رفع الوصايا والانسحاب الفوري من إدارة وتسيير المجال، في مقابل السماح بتعاظم دور المجتمع المحلي يتطلب تأهيل وإعداد الهيكلية القانونية والتنظيمية حتى يكون هناك تأهيل سكاني حقيقي قادر على الأخذ بزمام المبادرة وصناعة نجاعة واقعه سواء فيما يتعلق بالمحافظة والصيانة أو الإنتاج... للتحول من ثنائية (فاعل مستفيد) إلى (فاعل منتج لمجاله)، وقد بادرت ضمن هذا الإطار الكثير من الحكومات في ظل إدراكها لأهمية الدعم السياسي لعمليات التخطيط بالمشاركة، إلى إدراج تعديلات على قوانينها الأساسية وديساتيرها بما يمكنها من تنفيذ عمليات التخطيط بالمشاركة، كما حدث في كل من و.م.أ، بلجيكا، الهند، بريطانيا، وأخيرا البرازيل والتي عدلت أطرها التشريعية والسياسية لتدعيم الإصلاحات الحضرية، بما في ذلك النظام الأساسي للمدينة لعام 2001، وإنشاء المجلس الوطني للمدن ووزارة المدن⁹².

ب. الفرق بين المشاركة في العالمين النامي والمتقدم: يقترن اللجوء إلى هذا الخيار في تجارب

العالم النامي في جانب كبير منه، بتعاظم حجم المشاكل الداخلية بالشكل الذي يتجاوز حدود وإمكانات تلك البلاد، لا سيما المالية منها، فلا تستطيع مواجهة أزمة طاحنة كإسكان الفقير بمفردها، أو تسيير المحيط المعاشي أو الأقليات العرقية... مما يفرض الإسراع في اللجوء إلى البحث عن الحلول بغض النظر عن أساليبها وأشكالها، مما يجعل كل ما يمكن أن تحققه بعض الخطط من أثار ملموسة، فهي صغيرة في نطاقها وكثيرا ما تكون غير متسقة ولا متواصلة، وأحيانا تفرط في التركيز على جوانب

⁹². برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 185.

أو عمليات محددة دون أن يكون لها عائد كبير، كما قد تعدو مجرد تجارب نموذجية ينتهي مفعولها حيث بدأت، أما على مستوى البلاد المتقدمة فهي تركز المشاركة كنهج موجه نحو تحقيق النتائج التنموية لعملية تشاركية مستمرة تدخل فيها المجموعات السكانية والقطاع الخاص بغرض إثبات الذات بالنسبة للأقليات وممارسة المواطنة والتمتع بها⁹³، إلى جانب المسؤولية الأخلاقية... وقد ظل هذا المفهوم يتطور ويتوسع حتى بات عاملاً جدياً مؤثراً في وضع التصورات، وفي تعزيز دور المدينة وفي التنمية الاقتصادية المحلية...

ت. زيف المشاركة: لم يتعدى الاهتمام المتصاعد بإدراج خيار المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط التنموي في الكثير من البلاد النامية خلال العقود الأخيرة، حدود استكمال واجهة سياسية أو خطاب طقسي يتم الترويج له بغرض إضفاء المزيد من الطابع الديمقراطي على الدولة والسلطات العامة والمحلية، دون العمل على التأسيس للميكانيزمات الملائمة لمساهمة ساكن الحاضرة في صنع القرارات التي تؤثر على حياة عامة السكان، أو حتى الأخذ بها في حالة ما إذا وجدت. وهو ما يثبت وجود هوة واسعة بين الحديث عن التغيير والسعي إلى التغيير فعلاً، والذي يقوم على استبدال مصطلح قديم كالتسيير التكنوقراطي بشعر جديد يوضع فوق الدول ويسمى "ديمقراطية المشاركة"، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها نذكر ما حدث في "الفيليبين" والتي تعرض فيها سكان المستوطنات الغير رسمية والتي تقع في وسط منطقة مركز الحكومة الوطنية في "مانيل" إلى خسارة صوتهم القوي، وذلك في ظل ارتفاع قيمة الأراضي وتدني مستويات دعم الدولة لهم، والتي أدت إلى وضع ضغوط مفرطة فيما يتعلق بالأراضي الشاغرة. وبعيداً عن جنوب شرق آسيا نجد ذات الممارسة تتكرر لكن هذه المرة في "جوهانسبورغ" حيث كانت استراتيجيات تطوير المدن التعاونية والممولة من خارج البلاد، تهدف إلى معالجة كل من أهداف النمو الاقتصادي وأهداف التنمية الدائمة للشرائح الفقيرة، غير أن العمليات البيروقراطية القوية قد تمكنت من إعادة توجيه الأولويات المحلية بعد انتهاء الأنشطة التشاركية غير المعمقة، حيث لم يتمتع المواطنون المشاركون في أية عملية بأي موقع دائم في عمليات صنع القرار، كما تم تمثيل مصالحهم في الفترة المتبقية من عملية التخطيط من خلال حكام مدنها⁹⁴. وهو ما يعني الرجوع خطوة إلى الوراء وإلى التمثيل النيابي المنقرضة ولايته.

ث. يكرس مجموع النماذج السابقة الذكر، الاعتقاد بعدم وجود معادلات جاهزة التركيب وأكددة النجاح، يمكن تنفيذها وإعادة تكرارها في كل الحالات وباستمرار، لكن يبقى التأطير حتمية ينبغي استيفائها، حتى يمكن لها من أخذ مسارها الصحيح من أجل الاستثمار الأحسن لكافة جهود التعبئة الاجتماعية، وهو ما يمكن الوقوف عليه في معظم التجارب السابقة، والتي وفق المستعملون فيها في القيام بدور حاسم، في رسم مسار صناعة القرار، ففي الهند تبرز الجمعيات التعاونية، وفي إسبانيا

⁹³ . مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجيات المأوى لمساعدة الفقراء (مرجع سابق)، ص. 03.

⁹⁴ . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 188.

الشبكات الاجتماعية، وفي و.م.أ هناك الجمعيات الغير مربحة... وذلك بما لها من قدرة على حشد التعبئة وتأييدها، ونقل الصورة الصحيحة عن المرغوب من المشروع والمطلوب من السكان.

2.4.2. البعد السوسيوثقافي: التطور المسجل في فكر المشاركة الشعبية، وتحوله لأسلوب في

الإدارة الحضرية الحديثة، لا يتناقض مع الرصيد الإنساني المحلي والخصوصية الاجتماعية، وذلك نظرا للاعتبارات التالية:

أ. دور الموروث السوسيوثقافي في تعبئة المشاركة: كما تكشف التجارب أن المشاركة ليست سمة خاصة بالعام المتقدم، ولم تكن وليدة له بالمعنى الحرفي الجازم، وكنوع راقى من المواطنة بل وجدت أيضا في عمق التراث الإنساني للكثير من المجتمعات النامية، كما ترشدنا إلى ذلك الكثير من الشواهد والمرجعيات التاريخية والتي تبرز في هذه البيئات، مع وجود بعض الاختلاف والتباين تبعا لاختلاف الثقافة المحلية... والتي من أمثلتها نذكر: الكيايا (le cyapa) في فنزويلا، والايمس (I'imace) في تركيا، والباينيهان (le bayanihan) في الفلبين، والكايي في إثيوبيا، الاوجاما في تنزانيا⁹⁵، النفير في السودان، التوية في الجزائر... حيث تلعب الايدولوجيا والمعتقدات القبلية والمحلية وأساليب التنشئة دورا بارزا في هذا الاتجاه، من خلال تشجيع المبادرات الإرادية والتعاون المتبادل بين كل أطراف النسيج الاجتماعي المحلي، والتي تمثل قيم الحياة التقليدية البسيطة والحل الجماعي للمشكلات، وذلك قبل أن تعود إليها في شكل نصوص وفلسفة عمل، واستراتيجيات مفروضة وبرامج يتم التنصيص عليها، دون أدنى التفات لهذا التراث ومحاولة استثماره، أين يتم الانغماس والإتباع والاستنساخ لهذه التجارب على نحو مرضي.

ب. الهوية: كما يبدو أن توفر هذا المبدأ ضمن استراتيجيات التنمية العمرانية، لا يعد فقط فعل تزكية لأي مشروع عمراني، وتأهيله للاستجابة لتطلعات وحاجيات ساكنيه على اختلافها، بل أنه يعد أيضا نقلة نوعية تجعل من المشاريع تتجاوز حدود الإسكان فقط، لتبذل التساؤل الخاص بكيفية وهوية البناء، وبتالي الخروج من دائرة التكرار والتصور الجاهز إلى مراعاة ومواكبة هذه التطورات التي يعرفها أي مجتمع محلي في إطار تفاعله مع المجال، فهو وعلى هذا النحو لا يطرح صيغة احتكارية معينة ولصالح تخصص بعينه.

ت. استيراد المشاركة: انبثت مساعي الكثير من الدول واجتهاداتها لتكريس المشاركة، وإحداث تحول ايجابي من شأنه تعزيز المكتسبات والمنافع العامة، على تنفيذ عمليات اقتباس لتجارب وخبرات الأخر دون قيود، ولا مراعاة لمدى تطابقها مع خصوصية الواقع المنقولة إليه، وهو ما جعلها تبقى دون أثر يذكر، ويجعل معها من عملية النقل المباشر للتجارب أمر غير ممكن، دون نفي لإمكانية الاستفادة منها في كيفية قراءة الواقع الاجتماعي، ذلك أن المجتمع يجب أن يتحول من داخل نفسه

⁹⁵ . برنارد قرانوتيه، مرجع سابق، ص. 313.

للاستجابة لاهتماماته، وذلك حتى يكون على استعداد وجاهزية تامة للضغط على المقررين، وتميرير مقترحاته ومطالبه لتنفيذها.

2.4.3. نماذج جديدة للمشاركة: التراكم الحاصل في الخبرات الإنسانية، سمح بظهور أشكال

ونماذج جديدة في ميادين المشاركة، والتي يمكن تلمسها في النتيجتين التاليتين:

أ. تمثل بعض التجارب السابقة، وخاصة الاسبانية والأمريكية منها، مدخل لنماذج جديدة من المشاركة السكانية، أين تجاوزتا حدود التجارب الايجابية مع السياسات الحكومية، وتوفير عناصر الإسناد اللازم لعمليات التدخل المبرمجة، أو مجرد التصدي ومقاومة كل التغيرات التي لا تتناسب واحتياجات السكان وتطلعاتهم، وتحولتا إلى فعاليات اقترح ومبادرات تتولى إدارة واقعها وصناعة مستقبلها بنفسها، قبل أن تفرض عليها أملاءات وضغوط لا ترتضيها، الأمر الذي من شأنه أن يجعل المشاريع أكثر تفاعلا مع المجتمع والمحيط، وبتالي عوائد التنمية أكبر وأكثر استدامة.

ب. كما لا تعد المشاركة اليوم مجرد خيار، بل إحدى واجبات المستعمل إزاء مجاله من جهة، ومن جهة أخرى مسار لا رجعة فيه في إستراتيجية الكثير من المجتمعات، وذلك من خلال التوسع في نطاقات استخدامها، ليس فقط داخل حقول التخطيط الحضري بل أيضا في تسيير مختلف شؤون المجتمع، والتي من أمثلتها استخدام المشاركة كنظم لرصد الأداء القائم على أساس النتائج، والذي يتم تطبيقه لغرض إدراك مدى رضا الأفراد على أداء المؤسسات المختصة بتوفير الخدمات، كالبلديات، المستشفيات... والتي يتم جمعها عن طريق نهج الدراسات الاستقصائية كما يحدث في "اندونيسيا"، أو عبر الاستدلال عليها بطريقة غير مباشرة من خلال درجات إقبال المواطنين عليها، الأمر الذي من شأنه أن يخضع السلطات المحلية للمساءلة أكبر أما أفراد المجتمع المحلي.

ت. كما لا تعد المشاركة اليوم مجرد خيار، بل إحدى واجبات المستعمل إزاء مجاله من جهة، ومن جهة أخرى مسار لا رجعة فيه في إستراتيجية الكثير من المجتمعات، وذلك من خلال التوسع في نطاقات استخدامها، ليس فقط داخل حقول التخطيط الحضري بل أيضا في تسيير مختلف شؤون المجتمع، والتي من أمثلتها استخدام المشاركة كنظم لرصد الأداء القائم على أساس النتائج، والذي يتم تطبيقه لغرض إدراك مدى رضا الأفراد على أداء المؤسسات المختصة بتوفير الخدمات، كالبلديات، المستشفيات... والتي يتم جمعها عن طريق نهج الدراسات الاستقصائية، أو من خلال درجات إقبال المواطنين، الأمر الذي من شأنه إخضاع السلطات المحلية لمساءلة أكبر أما أفراد المجتمع المحلي⁹⁶.

3. المشاركة الشعبية في الجزائر: تعد الجزائر من أوائل دول العالم النامي، التي سعت إلى

مباشرة تنفيذ سياسة مبكرة، تشجع على تدخل السكان في مجال الإنتاج العمراني، وذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال، الأمر الذي سنحاول الوقوف عليه في هذا العنصر، مستهدفين فهم حيثيات هذا الخيار وما هي أوجهه وأثاره في واقع الممارسة العمرانية.

⁹⁶. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق) ص. 187.

3.1.1. مراحل تطور المشاركة في الجزائر: شهد خيار المشاركة في سيرورة تطوره، وتبلوره على النحو الذي هو عليه اليوم ثلاثة مراحل كبرى، عكست في مجملها ملامح الفكر السياسي والإداري الذي كانت تتبناه السلطات العمومية في مسعاها لإعمال هذا الخيار، بما يخدم تطلعات المشروع الاشتراكي في المرة الأولى، والديمقراطي في المرة الثانية كما سيأتي إيضاحه في التفصيل الوارد أدناه.

3.1.1. المرحلة الأولى: رهان مرحلي-ظرفي لتسيير أزمة: وتمثل الامتداد التاريخي المحصور ما بين سنتي 1962-1971، وهي المرحلة التي عرفت باسم تجربة التسيير الذاتي، والتي تقوم على تكريس مبدأ الملكية الجماعية للممتلكات، التي تم استرجاعها بعد مغادرة المعمرين للجزائر، وجرى نقل تسييرها إلى مجموع العمال المنتسبين إليها. وهو النموذج الذي يرى فيه الباحث الجزائري "أحمد بويقوب" أنه كان حتمية فرضتها معطيات الواقع آنذاك، والذي أسفر عن شغور تلك الممتلكات، وعدم امتلاك الجزائر للكفاءات البشرية التي تتولى إدارتها، في ظل حداثة عمر الدولة وضعفها⁹⁷. وأبرز ملامح هذا الخيار في ميدان التسيير الحضري إبان هذه المرحلة، هو وجود 95 هيئة مسيرة لقطاع السكن الحضري، كان لمعظمها مجالس إدارة عاجزة، الأمر الذي فتح الباب لكل أنواع التجاوزات والخروقات القانونية، لذا جاء التفكير في إدراج مشاركة السكان في تسييرها⁹⁸. لكن الفشل السريع كان المآل النهائي لهذا الخيار، بفعل عدم تلاؤمه مع العائد الناجم عن هذا الشكل من التنظيم، مع الايدولوجيا الاشتراكية المعلنة في كل النصوص حينها، ذلك أن عزوف السكان عن المشاركة في تسيير هذه الهيئات، أفرغ هذا المرحلة من مضمونها الأساسي، وحول السكان من ملاك إلى مجرد تابعين للإدارة ومصالح الدولة، وهو ما كان يبدو متناقضا مع محتوى الخطاب الرسمي⁹⁹.

3.1.2. المرحلة الثانية: الدولة وخيار الفاعل المطلق: وامتدت حتى نهاية عشرية الثمانينات تقريبا، وعرفت تأكيد النية وتجديد المسعى مرة أخرى، من أجل المضي قدما في تفعيل خيار المشاركة السكانية في كل القطاعات، والتي اصطلح على تسميتها بتجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات، والتي كان الغرض منها تحسين مكانة العمال وتوسيع مجال مشاركته في التسيير والتكوين وإقامة الرقابة العمالية على نشاط المؤسسات. ولم يكن قطاع التسيير الحضري بمعزل عن هذا التأثير، حيث يندرج سعي الجزائر لتوسيع دائرة المشاركة إلى ميدان التسيير الحضري، ضمن اختيار الجزائر الايدولوجي والمذهبي والسياسي، الطامح إلى خدمة ديناميكية بناء الفلسفة الاشتراكية وإرساء دعائم وجودها، حيث نجد بأن هياكل التسيير الحضري والمخططات والبرامج العمرانية والسكنية، قد أصبحت جزء أو أداة لتطبيق سياسة الدولة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، حيث تجسد هذا المسعى في أكثر من مستوى، وأبرز تجلياته بالنسبة لهذا القطاع التي يمكن الوقوف عليها، هي:

⁹⁷. Ahmed Bouyacoub, *La gestion de l'entreprise publique industrielle publique en Algérie* (Alger, OPU, 1987), p. 31.

⁹⁸. جيلالي بنعمران، مرجع سابق، ص. 308.

⁹⁹. Ahmed Bouyacoub, op.cit, p. 28.

أ. العمل على إعادة إحياء النموذج الأول، من خلال السعي لإشراك المستأجرين عن طريق ممثليهم المنتخبين في تسيير ومراقبة الدواوين العامة للتسيير الحضري آنذاك، على ما ينطوي عليه ذلك من إثراء في مجال النصوص القانونية على مستوى هذه الهيئات، حيث تشارك الجماهير في نطاق لا مركزية الدواوين العامة للتسيير العقاري، المتواجدة على مستوى الدوائر وبكيفية مفيدة وناجعة، في مكافحة كل أشكال البيروقراطية والتجاوزات، وتخصيصات المساكن المفرطة والمخالفة للتنظيم في مستوى الدواوين¹⁰⁰.

ب. كما تم الحرص على إشراك العمال في صياغة السياسة الوطنية للسكن، من خلال مساهمة منظماتهم العمالية، في إعداد تصورات ونماذج المساكن، وكذا انجاز المدن العمالية المخصصة لهم.

ت. التنازل عن أملاك الدولة لصالح المستأجرين، وهي العملية التي شرع في تنفيذها، ابتداء من تاريخ 07 فيفري 1981، واستهدفت بيع الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني، والمهني، والتجاري، التابعة منها للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقاري، وكل المؤسسات والأجهزة العمومية¹⁰¹، وذلك بأثمان رمزية مقارنة بأسعارها الحقيقية وذلك في محاولة لتمكين ذوي الدخل الضعيف والمتوسط من الاستفادة، والحصول على مسكن عائلي خاص وذلك عبر تسهيل إجراءات الاكتساب لمسكن يكون الشاغل له مالكا بمقتضى نص قانوني، وذلك بعد أن كان يقتصر على مجرد كرائه فقط، وخصوصا أنها تمس 300 ألف عائلة ذات دخل ضعيف أو متوسط¹⁰². وإذا كان الهدف الظاهر من وراء هذا الخيار ذو صبغة اجتماعية خالصة، تقوم على تحقيق حلم كل عائلة جزائرية في اكتساب مسكن عائلي، إلا أن الهدف المخفي من ورائها، يتمثل في محاولة امتصاص أموال الأفراد، وإعادة توظيفها لتمويل انجاز السكن، وذلك عبر دفع المستأجرين لتسوية وضعيتهم الايجارية أولا، ومن ثمة سداد مستحقات الكراء المترتبة عليهم.

ث. في صيانة الممتلكات العقارية: للمستأجر في النظام القديم إيجارين، الأول يدفع دوريا في نهاية كل شهر، والثاني وهو الأكثر أهمية ويتمثل في المشاركة في صيانة محل الإقامة، حيث قد يتأخر المستأجر عن الدفع الأول، لكنه لا يقبل منه التأخر في أداء الواجب الثاني¹⁰³.

ج. في إعداد الدراسات العمرانية: كانت مجموعة دراسات التطور والتنظيم والإسكان للجزائر العاصمة COMDOR، والتي تتولى وضع البرامج والدراسات وتضمن المراقبة العمرانية، تسمح بوجود ممثلين عن العديد من الجمعيات ذات طابع محلي أو وطني ضمن هذه التنظيم¹⁰⁴.

¹⁰⁰ جيلالي بن عمران، مرجع سابق، ص. 155.

¹⁰¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 81-01 المؤرخ في 02 ربيع الثاني 1401، الموافق ل 07 فبراير 1981، والمتعلق بالتنازل عن الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقاري والمؤسسات والهيئات والأجهزة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 06، 40 فبراير 1981، ص ص. 121-127.

¹⁰² Madani Safar ziton, Stratégies Patrimoniales et urbanisation: Alger 1962-1992 (op.cit), p.123.

¹⁰³ Farouk Benatia, op.cit, pp. 66.

¹⁰⁴ Noura Semmoud, op.cit, p. 32.

ح. خيار البناء الذاتي: كما دفع تصاعد حدة أزمة السكن منذ منتصف السبعينات، وما صاحبه من تعقد لمسار عمليات الانجاز، إلى توجه السلطات العمومية للتعاطي معه من منظور مختلف عما سبق، عبر توسيع دائرة المتدخلين فيه لصالح مريديه أنفسهم، وذلك كآلية منها للمساهمة في القضاء على شبح هذه الأزمة، من خلال تقنين المبادرات الذاتية والجهود السكانية، واعتمادها رسميا بموجب قانون رقم 67-75 المؤرخ في 09 فيفري 1977، وبثالي إعطائهم الفرصة للاضطلاع بتلبية حاجياتهم السكنية بأنفسهم، وعدم انتظار ما ستخلص إليه المبادرات العمومية المتعثرة في كل مرة، بما يسمح برفع القدرات الإنتاجية للقطاع من جهة، وتخفيف حجم الطلب الواقع عبئه على عاتق السلطات العمومية فقط¹⁰⁵، حيث كان الاعتقاد الساري حينها، بأن مشاركة الأفراد في مجهود السكن، من خلال الهياكل التعاونية العقارية والتي ستقوم البلديات بتنشيطها وتنسيقها، ستكون بالإضافة إلى نجاحها في جلب التوفير الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار في قطاع السكن، في نفس الوقت الذي ستكون فيه عبارة عن فضاءات حقيقية، وهياكل ديمقراطية تسمح بتعبئة الجماهير، ومشاركتها في عمل بناء الجماعي¹⁰⁶، حيث قدرت نسبة البناء الذاتي بالمدن الجزائرية، والتي جرى إطلاقها في ذات السنة ب15.5%، فيما سجل في سنة 1980 تسليم حوالي 12385 طلب رخصة بناء، ليتضاعف هذا العدد إلى 36000 رخصة بناء في سنة 1984، في الوقت الذي راهن فيه المخطط الخماسي (1980-1984)، على انجاز وتسليم 450 ألف مسكن، منها 250 ألف سكن ضمن صيغة البناء الذاتي¹⁰⁷.

3.1.3. المرحلة الثالثة: التجديد الفاقد للتوازن؟ وتمثل زمنيا الامتداد الحاصل ما بين نهاية

المرحلة الثانية إلى غاية يومنا هذا، وهي المرحلة التي جاءت مستندة أساسا إلى الأحكام التي أقرها دستور سنة 1989، والذي جاء بإصلاحات سياسية واقتصادية جديدة، واستهدفت إحداث القطيعة الكاملة مع التوجه السابق للبلاد، وتأكيد الرهان على نظام الاقتصاد الحر، وحق المبادرة الفردية في شتى المجالات وحمائتها. حيث عمدت السلطات العمومية في ظلها، على إعادة النظر في العديد من التشريعات والنصوص القانونية القديمة، والتي من جملتها تلك التي أحكمت عملية صناعة المجال والتسيير الحضري سابقا، وإعادة تكييفها بما يخدم تطلعات المرحلة الحالية من جهة، ويمكن الجزائر من الوفاء بالاتفاقيات الدولية التي تعد طرفا فيها، والتي تعتبر السكان فاعلين مؤثرين سلبا أو إيجابا في مسار كل تنمية منشودة، حيث تم إعادة بلورة صيغ تدخل السلطات العمومية وممثليها القطاعيين والمحليين، وفسح المجال لوجود أطراف جديدة كالمعاملين الخواص والسكان، الذين تم التأكيد على حقهم وممثليهم من لجان الأحياء، والحركات الجموعية المهتمة بال عمران، وحماية البيئة والموروث المعماري... في التدخل لإبداء الاستشارة وصناعة المبادرة، وفرض المراقبة الشعبية، من أجل حماية إطار الحياة الحضرية وترقية المحيط. حيث أنصبت مجمل الخيارات التي جاءت تبعا لذلك،

¹⁰⁵ محمد الهادي لعروق، "التخطيط الحضري في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في المنتدى حول: تسيير المدن الكبرى (الجزائر: جامعة هواري بومدين، 1996)، ص. 08.

¹⁰⁶ جيلالي بنعمران، مرجع سابق، ص. 308.

¹⁰⁷ جيلالي بنعمران، مرجع سابق، ص. 98.

والهادفة إلى تحسين البيئة العمرانية بمختلف الحواضر الجزائرية، على استحداث آليات وبدائل جديدة للتطوير العمراني، تقوم على المساهمة الفعلية والفعالة لجميع المتدخلين وخاصة السكان¹⁰⁸، وهي التعديلات التي مست عدة جوانب والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً.

3.2. مكانة الحركة الجموعية في تأطير المشاركة: عرف المجتمع المدني في الجزائر ولادة

متعسرة، أملت متطلبات الظرف السياسي العام الذي كان يخيم على البلاد حينها، في واقع متناقض مع التفاصيل المتعلقة بنظرة السلطات العمومية لدور الساكن في مشروع التنمية الوطنية، وهو التأزم الذي أعقبه انفراج حقيقي فيما بعد، جراء عدد من المعطيات التي ستتضح لنا في التفاصيل اللاحقة.

3.2.1. مرحلة إقصاء وتهيش المجتمع المدني: أبانت السلطات العمومية منذ السنوات

الأولى للاستقلال، عن نوايا وإرادة سياسية جادة في إرساء دعائم دولة قوية، ومستقرة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما كان يستدعي مشاركة جميع الفاعلين، في صياغة المشروع والتجند خلفه، إلا أن واقع الممارسة الميدانية كشف عن المكانة الغامضة، والتصور السلبي الذي أحاط بهذا المفهوم في تصور الجمهورية الجزائرية، والذي كان يتناقض مع فلسفتها السياسية القائمة على الوصايا المطلقة، من خلال الانفراد بالتسيير والإشراف المباشر على كل شؤون الحياة اليومية، وعدم التقبل لوجود لأي تجمع دائم يتفاعل معه المواطن، ولا يخضع مباشرة إلى مراقبتها وتوجيهاتها، ويعمل دون انتظار تعليماتها حول مستوى وطريقة العمل والأهداف المراد تحقيقها من نشاطاته¹⁰⁹، في مسعى يعكس مقدار الحرص على تفادي التضارب في التصورات، إزاء مشروع المجتمع الجاري صياغته، حيث أخذت مؤسسات الدولة على عاتقها مسئولية التصدي بحزم، لأي شكل من أشكال الوساطة هذه، وذلك عن طريق إخضاعها من جهة إلى الرقابة السياسية، من خلال إصدار وزارة الداخلية للتعليمات في مارس 1964، والتي تطالب فيها الإدارة بالقيام بإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها، مهما كانت طبيعة نشاطها، وهي التعليمات التي تحولت بفعل الممارسة الإدارية، إلى سلطة تقديرية في منح تراخيص إنشاء الجمعيات، والتي قنناها الأمر رقم 71-79 بعد ذلك، والذي اعتبر بان "الجمعية تمثل خطراً محدقاً بالتماسك الوطني، بما تبيده من منافسة للدولة الممثل الوحيد لكل الجمعيات"، ومن جهة أخرى السعي إلى طرح البدائل المناسبة لها، من خلال خلق أشكال جديدة من التجنيد في مختلف الميادين، وذلك في إطار الاتحادات المهنية والاجتماعية والخيرية، والتي يخضع تأطيرها لحزب جبهة التحرير الوطني، قصد احتواء الفئات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي إفشال أي محاولة لبروز تنظيم اجتماعي خارج هذا المسعى، حيث ظهر في هذه المرحلة كل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني لشبيبة الجزائرية، الاتحاد الوطني لفلاحين الجزائريين، الفيدرالية الجزائرية لذوي العاهات... مما أدى إلى انتكاسة حقيقة

108. د. خلف الله بوجمعة، مرجع سابق، ص. 02.

109. أ.د. محمود بوسنة، "الحركة الجموعية في الجزائر: نشأتها، وطبيعة تطورها، ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية" مجلة العلوم الإنسانية 17 (قسنطينة: جامعة منتوري، 2002)، ص. 135.

للمجتمع المدني، وانسحابه كلية من ميادين التنمية، وهو الإقصاء الذي استمر مع صدور المرسوم 87-15 المؤرخ في 25 ذي القعدة 1407 والموافق ل 21 جويلية 1987، والذي زاد من تكريس سيطرة وإشراف الجهاز الإداري على عملية إنشاء الجمعيات ومراقبة نشاطاتها¹¹⁰. وقد أدت هذه السلطات المنوطة للإدارة، إلى تقييد وتحجيم العمل التطوعي الجماعي، وخلق شبه مجتمع مدني انتقائي من حيث الموضوع والأشخاص، من خلال انتماءاتهم السياسية وولاءهم

3.2.2. ميلاد المجتمع المدني: وقد لاحت معالم التغيير في تصور أدوار الحركة الجمعوية، وهدف النشاط التطوعي الذي تباشره، تحت تأثير الانقلاب الحاصل في الأوضاع السياسية والقانونية التي عرفت الجزائر، والتي عجلت بإرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شئون الدولة، من خلال دستور سنة 1989 والمعدل في سنة 1996، والذي كرست المادة 43 منه حرية الحق في إنشاء الجمعيات إذ نصت على أن "الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، وتشجع الدولة على تطوير الحركة الجمعوية". كما صاحب هذا الاعتراف الدستوري صدور قانون الجمعيات لسنة 1990، والذي أحدث تحولا جذريا في حرية إنشاء الجمعيات، وعدم إخضاعها لرحمة الإدارة سواء في إنشائها أو حلها¹¹¹، وهو ما سمح بظهور في سنة 1992، حوالي 25000 ألف جمعية، منها 400 جمعية ذات طابع وطني¹¹²، وقد تخللت هذه المرحلة محاولا عديدة رسمية وغير رسمية، لفتح النقاش وتقييم شامل لدور المجتمع المدني وتفعيل بعض المحاور فيه.

3.3. مجالات استثمار المشاركة في الجزائر: التوجه الذي طبع الإرادة السياسية للسلطات

العمومية في مجال تفعيل خيار مشاركة ساكن المدينة، والأخذ بها كجزء من البرنامج الوطني للتنمية الحضرية، والساعي لرد الاعتبار للحواضر الوطنية والتي باتت تعاني اليأس والانحطاط، مما تسبب في تراجع مكانتها بين مصاف مدن الضفة المتوسطة، استدعى توسيع نطاقات استخدامها إلى شتى ميادين التنمية والتسيير الحضري، وعدم قصرها في جزئية واحدة كما سيأتي بيانه في هذه التفاصيل.

3.3.1. في حلحلة أزمة السكن: التأزم الذي يعانیه قطاع السكن منذ سنوات طويلة جراء العجز

عن إدراك الطلب الاجتماعي المتنامي وإشباعه، وما تلاه من أتساع دلالة التأزم وامتدادها إلى عمليات التوزيع، شكل أيضا فضاء آخر لإدراج خيار المشاركة الشعبية، كجزء من مسار إستراتيجية الحل المبتغى الوصول إليه.

3.3.1.1. المشاركة في تمويل السكن: نجم عن التحول الطارئ في الخيارات الاقتصادية

والاجتماعية الكبرى، التي جنحت إليها الجزائر منذ مطلع عشرية التسعينات، تغيير واضح في مفهوم الحق الذي تراجعت دلالاته السابقة، وتم قصر نطاق استخدامه على الفئات السكانية المعوزة، وذلك بعد القرار الحكومي المتخذ والمتعلق بضرورة توقيف كل المبادرات العمومية، الموجهة لانجاز

¹¹⁰ يحي وناس، مرجع سابق، ص ص. 18-20.

¹¹¹ يحي وناس، مرجع سابق، ص ص. 21-23.

¹¹² محافظة الجزائر الكبرى، ملتقى الجمعيات، الجزائر، 1998، ص. 17.

السكن الاجتماعي لصالح كل الفئات الاجتماعية على تفاوتها المادي، حيث حملت الإستراتيجية الوطنية للسكن (1996-2000)¹¹³، عدد من الأنماط السكنية البديلة لما كان معمولاً به سابقاً، من خلال تكريس التمايز في تصنيف طالبي السكن، تبعاً لتفاوت مستويات الدخل المادي لكل منهم، حيث تبقى فقط الفئات محدودة الدخل تحت وصاية التكفل الحكومي، وهي التي يقل دخلها الشهري أو يساوي المعدل الوطني الأدنى للأجور، أما الفئات المتوسطة الدخل فتصب خياراتها ضمن دائرة خيارات السكن الاجتماعي التساهمي أو ما يعرف بالترقوي المدعم اليوم، وذلك من خلال تكفلها بالمساهمة في تمويل عملية انجاز مساكنها، والتي يتولى انجازها المرقيين العموميين والخواص، حيث ينحصر هامش التدخل العمومي هنا على تقديم مساعدة مالية، من طرف الصندوق الوطني للسكن، والباقي يتوزع ما بين سداد مباشر للمعني، وقرض بنكي بضمان. أما الفئات المصنفة خارج هاذين الدائرتين، والتي تتمتع بدخل مادي مرتفع المضاعف للحد الوطني الأدنى للدخل، فتوجه نحو خيار السكن الترقوي، والذي تغيب فيه مساعدة الدولة نهائياً، وتقع مجمل تكلفته على عاتق المستفيد لوحده سواء عن طريق قرض عقاري، أو بتمويل شخصي من حسابه.

3.3.1.2. في توزيع السكن: ونظراً للانزلاق الذي عرفته عمليات توزيع السكن، وتحولها لهاجس مؤرق للسلطات العمومية، والتي تجد نفسها في مواجهة غضب اجتماعي عارم، وفتيل أزمة متقدة شراراتها، جعلت من التوزيع في حد ذاتها وجه آخر لأزمة السكن، وذلك جراء ما يصاحبها من تشكيك في قوائم المستفيدين، والتأكيد على وجود تلاعب وخروق قانونية، فقد صببت اجتهادات خبراء وإطارات وزارة السكن، على ضرورة الأخذ بالسلام والمعايير المحلية في عملية التوزيع، والخروج من منطق العمل الإداري المشكوك فيه، إلى العمل التشاركي المستوجب لحضور ممثلهم، داخل لجان التي يوكل لها مهام إعداد قوائم المستفيدين، وذلك بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-42 المؤرخ في 04 شوال 1418 الموافق ل 01 فبراير 1998، والمتعلق بشروط الحصول على المساكن العمومية ذات الطابع الإيجاري، الآليات القانونية المتعلقة بدراسة طلبات الحصول على هذا النوع من السكن، والتي يتم في إحدى خطواتها عبر تشكيل لجنة بلدية لمنح السكنات، تتكون تركيبها البشرية من: رئيس المجلس الشعبي البلدي وثلاثة من أعضائه المنتخبين، ممثل عن جمعيات ولجان الأحياء، ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ممثل عن المنظمة أبناء الشهداء، ممثل عن المنظمة الوطنية للمجاهدين¹¹⁴، وهو المرسوم الذي تم إلغاؤه لاحقاً واستخلافه بمرسوم آخر.

3.3.1.3. الترقية العقارية الخاصة: وجرى اعتمادها وإطلاق العمل بها، منذ صدور قانون التوجيه العقاري لسنة 1990، والذي تراجعت الجزائر بموجبه كلياً عن الممارسات السياسية السابقة، والتي كان من أهمها إعادة الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية لأصحابها، وتراجع السياسة

¹¹³. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة في مشروع الإستراتيجية الوطنية للسكن (مرجع سابق)، ص. 47.

¹¹⁴. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 98-42 المؤرخ في 04 شوال 1418 الموافق ل 01 فبراير 1998، والمتعلق بشروط الحصول على المساكن العمومية ذات الطابع الإيجاري، الجريدة الرسمية رقم 05، 04 فبراير 1998، ص. 14.

الاحتكارية للدولة في هذا الميدان، مع السماح للخوادم من أصحاب الملكيات العقارية، بإمكانية المشاركة في عمليات الترقية العقارية، من خلال التنازل على حيازة أراضيهم عن طريق البيع من أجل السكن والبناء، وهذا بعد القيام بعملية التجزئة العقارية، وفق توجيهات مخططات التعمير المصادق عليها، وحصولهم بتالي على رخصة تجزئة من الجهات المخولة لها هذه الصلاحية¹¹⁵.

3.3.2. في تسيير المجال الحضري: كما يعتبر الفضاء العمومي للحواضر الوطنية، حقل آخر لإسهام المشاركة السكانية، حيث يتيح لها التشريع الجزائري التدخل في أدوات تسييره، والتأثير في مسار صناعة القرارات المعنية به، باعتبارها تمس حياة الساكنة بشكل مباشر.

3.3.2.1. لجان الهندسة العمرانية والمحيط (CAUE): وهي عبارة عن هيئات استشارية يتم استحداثها في كل ولاية، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 95-370 الصادر في 19 نوفمبر 1995، كمحاولة لتجديد أدوات التسيير وإنتاج المجال الحضري، من خلال إلزام المهندسين بالعودة للمستعملين في كافة أنواع المشاريع المحضر لها. وهي التي تتكون تركيبها البشرية من: 03 مدراء تنفيذيين بالولاية ومن بينهم ينتخب مدير اللجنة، وكذا 03 منتخبيين محليين معينين من طرف الوالي، زائد ممثل محلي عن مجلس نظام المهندس، وآخر ممثل عن جمعيات محلية مؤهلة في مجال الهندسة والتعمير والمحيط. أما عمل اللجنة فيؤكد على مراعاة التشاور والتكامل بين كل الأطراف المعنية بالمجال المدني، وذلك في معالجة كل الأسئلة المتعلقة بالعمران وحماية المناطق المصنفة والمناطق الطبيعية الحساسة، والتي من ضمنها مساعدة السكان والجمعيات التمثيلية، من أجل وضع آليات حضرية محترمة لقواعد الهندسة المعمارية خاصة المحلية منها. إذ يمكن من خلالها لهذه التنظيمات الجوارية ولجان الأحياء، بتقديم مقترحاتها لوضع التجهيزات العمرانية داخل النسيج الحضري، وتهيئة المساحات الخضراء، ومناطق الترفيه...¹¹⁶.

3.3.2.2. القانون التوجيهي للمدينة: واستكمالا لمسار التحول الإيجابي، الذي كانت تعرفه ميادين التسيير الحضري، شهدت سنة 2006 صدور القانون التوجيهي للمدينة، والذي اعتبر صدوره بمثابة ميلاد جديد للمدينة، واستصدار لبطاقة هويتها المغيبة، بوصفه أول قانون يتعلق بالمدينة في تاريخ الجزائر، في محاولة لإحداث القطيعة مع السياسات السابقة، والتي جعلت من مدننا ضحية الأولويات، والخيارات السياسية والاقتصادية العمومية، منتجة بذلك الصورة الباهتة والمشوهة التي تبدو عليها اليوم، ومحاولة لسد الفراغ المؤسساتي والتأسيس لمستقبل واعد للمدن الجزائرية. حيث

¹¹⁵ د. بومخلوف محمد، التحضر: التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة (مرجع سابق)، ص. 246-247.

¹¹⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 95-370 المؤرخ في 22 جماد الثانية 1416، الموافق ل 15 نوفمبر 1995، والمتعلق بتنظيم لجنة الهندسة المعمارية والتعمير، والبيئة المبنية في الولاية، الجريدة الرسمية، العدد 70، 19 نوفمبر 1995، ص. 4-5.

يعد هذا القانون من بين القوانين القليلة في مجال التسيير الحضري، والتي أخذت الوقت الكافي للإثراء والتشاور بين كافة المعنيين: مختصين في علم الاجتماع، معماريين، عمرانيين، تهيئة حضرية، منظمات المجتمع المدني، الجماعات المحلية... وتشكلت له لجان مشتركة على مستوى عالي تحت إشراف وزارة تسيير المدينة، والتي تم استحداثها آنذاك تحت وصاية وزارة السكن والعمران، من أجل إيجاد التنسيق محكم وتشاور متكامل، حيث استمر النقاش حوله لمدة سنتين ونصف بين لقاءات وملتقيات، ليخلص إلى وضع صيغة نهائية له تتضمن 29 مادة.

جاء حاملا لفكرة المصالحة مع المواطن رهان نجاح سياسة المدينة المنشودة، وذلك عبر تحديد وضبط مجموع الفاعلين المعنيين بالتدخل فيها، ومجموعة من الأدوات بعضها مكمل لما هو موجود حاليا، وبعضها الأخرى مستحدث لأول مرة **كعقد تطوير المدينة**، والذي يعد عقد التزام ما بين كل من الدولة، باعتبارها الراعي الرئيسي لعمليات التنمية المحلية والوطنية، والجماعات المحلية بصفقتها مشارك ومشرف، المستثمرين والمرفقين العقاريين، وسكان المدينة. حيث يتيح هذا التعاقد تنفيذ برامج وأنشطة محددة في إطار سياسة المشار إليها، وذلك عن طريق عقود التطوير التي يتم اكتتابها مع الجماعات الإقليمية، والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، بما يؤكد وعي السلطات العمومية بضخامة التحديات التي تنتظرها خلال العشريتين القادمتين، ورغبتها في التمكين وتفعيل لإسهام حقيقي للمجتمع المحلي، بغرض تكريس التكامل بين مختلف القطاعات المتدخلة في الشأن الحضري على تفاوت نسبها في ذلك، فالكل شريك في صناعتها والكل شريك في المسؤولية تجاهها. وهو العقد الذي يتضمن 10 مبادئ رئيسية، تهدف لتوفير الغطاء القانوني وإضفاء التواصلية، الممكنة من إيلاجه ضمن مختلف برامج التنمية العمرانية والاقتصادية المحلية، والتي نعد أبرزها ما يلي:

أ. الإعلام: أي استشارة السكان بشكل مباشر في عملية تهيئة الحي... وضمان حصولهم الدائم على كل المعلومات المتعلقة بوضعية مدينتهم وتطورها وآفاقها، بغرض تكريس المزيد من الشفافية في إدارة العمليات، وتشركه كطرف فعال في تقرير مصير مشروعه، باعتباره الركيزة الثالثة: يستشار، ويساهم ماليا، ويشترك في المتابعة.

ب. الحكم الراشد: والذي تحرص في ظل الإدارة المحلية على التقرب من المواطن، وأن تعمل على التكفل التام بانشغالاته، خدمة للمصلحة العامة في إطار الشفافية.

ت. التسيير الجوّاري: والذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية لإشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجموعية في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعاشي، وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها.

ث. التنمية المستدامة: والتي يعتبر فيها الساكن، المصدر الرئيسي للثروة والغاية من كل تنمية.

ج. التنسيق والتشاور: والذي بمقتضاها تساهم مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة وناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك. وذلك بالإضافة إلى كل من اللامركزية، واللامركزية، المحافظة على ممتلكات المدينة، الإنصاف الاجتماعي، الثقافة¹¹⁷.

3.3.3 في تسيير الأملاك العقارية المبنية منها والغير مبنية: ولأن العقار يعتبر ثروة وطنية

غير قابلة للتجدد، فقد أستخدم الأمر إيلاءها المزيد من الحرص في عملية تسييرها، وذلك من خلال

¹¹⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم 1427، الموافق ل 20 فبراير 2006، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة،

الجريدة الرسمية، العدد 24، 12 مارس 2006، ص. 18.

إضفاء الشفافية في المعاملات وصيانتها ضد عوامل سوء الاستغلال، وذلك من خلال إدراج المشاركة كجزء من معادلة تسيير هذه الثروة بشقيها المبني منها والغير مبني.

3.3.3.1. المشاركة في تنظيم وتسيير السوق العقارية: حملت التعديلات القانونية الأخيرة

والهادفة إلى جمع الوكالات العقارية المحلية تحت سلطة ووصاية الوكالات العقارية الولائية، المكلفة بمهام حشد العقار الحضري لأغراض التنمية الحضرية والاقتصادية، تأكيد لمسعى تفعيل المشاركة السكنية في مجالات التسيير العقاري، حيث تتسع التركيبة البشرية لمجلس إدارتها، إلى 10 أعضاء من الهيئات التنفيذية الولائية، ورئيس المجلس الشعبي الولائي أو من يمثله، و2 من ممثلي الجمعيات السكنية المعنية بالتعمير والبيئة، واللذان يعينهما الوالي بصفته رئيس مجلس الإدارة¹¹⁸.

3.3.3.2. تحسين الإطار المبني وتسيير الأجزاء المشتركة: سمحت الاستثمارات العمومية

الضخمة التي قامت بها الجزائر في مجال توفير السكن، إلى تسجيل ارتفاع مهول في الحجم الكلي لهذه الحظيرة، والتي قفزت إلى 05 ملايين وحدة سكنية في سنة 1998، أي بزيادة قدرها 03 ملايين وحدة سكنية في ظرف لا يتعدى 32 سنة، بلغت فيها نسبة السكنات الجماعية 16.68% من المكون الإجمالي لهذه الحظيرة، أما في سنة 2007 فقد قدر التعداد الكلي لهذه الحظيرة ب 6.4 مليون وحدة سكنية، منها 1.5 مليون وحدة مصنفة كمباني جماعية¹¹⁹، وهو ما كان يستوجب مجابهة هذا الاستثمار الضخم في الانجاز، باستثمار آخر لا يقل عن سابقه والمتعلق بصيانة والحفاظ على هذه الحظيرة العقارية، والتي باتت تكلف الخزينة العمومية موارد ونفقات مالية ضخمة، الأمر الذي دفعها إلى العمل على إدراج الملاك والمستعملين في عملية صيانة الإطار المبني الذي ينتسبون إليه وتسيير أجزائه المشتركة، وكيفية الانتفاع بها وما ينبني عن ذلك من أعباء ومسئولية قانونية ومادية سواء كانت جزئية أو كلية، وذلك بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 59-94 المؤرخ في 07 مارس 1994 والمحدد لكافة القواعد المتعلقة بالملكية المشتركة وتسيير البنايات الجماعية، والتي تميز بين صنفين من المشاركة:

3.3.3.2.1. التسيير العادي والترميمات الصغيرة: والتي تتضمن كل من:

- نفقات إدارة العمارة وأجور المستخدمين.
- نفقات استهلاك الماء والكهرباء بالنسبة للأجزاء المشتركة.
- مصاريف شراء جميع المواد والأوعية اللازمة للصيانة.
- مصاريف صيانة المصاعد والقوة المحركة.
- نفقات صيانة وإصلاح مؤقتة للإنارة داخل العمارة، حيث يتم توزيع الأعباء بين الشركاء على أساس ميزانية سنوية، أو دفع مبلغ محسوب على بيان تقديري.

¹¹⁸ د. محمد الهادي لعروق، التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية (مرجع سابق)، ص. 41.

¹¹⁹ جمال دحلوح، "تسيير المساحات الخارجية للسكن الجماعي في إطار الملكية المشتركة بالجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: تسيير المدينة (مسيلة: جامعة مسيلة، 8-9 ديسمبر 2010)، ص. 43.

الفصل الرابع المشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية

➤ التأمين ضد الحرائق والحوادث والمسؤولية المدنية وأضرار المياه وغير ذلك من الأخطار.
➤ دفع مبالغ التأمين والتي تغطي حوادث العمل والحوادث التي يتسبب فيها مستخدمو إدارة العمارة للغير. وذلك عبر توزيع الأعباء إلى أقساط متساوية بين كل شاغلي المحلات المكونة للملكية المشتركة وتسديدها إلى المتصرف حسب الكيفية التي تحددها الجمعية العامة.

3.3.3.2.2. الترميمات الكبرى للمباني وصيانتها وأمن الشركاء في الملك: وتشمل ما يلي:

➤ نفقات الترميم باختلاف أنواعها، والمتعلقة بالجدران الضخمة (خارج الشقق) وكل ما له علاقة بالبناء الجماعي (مواسير، سطوح، قنوات المياه، الكهرباء، المداخن).

➤ مبالغ التأمين ضد الحرائق والحوادث والمسؤولية المدنية وأضرار المياه وغير ذلك ...

➤ فك المصاعد وأجهزة التسخين وإصلاحها كلها.

➤ نفقات تنصيب وترميم منشأة الإنارة والأجزاء المشتركة.

➤ الضرائب والرسوم المحتملة التي تخضع لها الأجزاء المشتركة العامة في المجموع العقاري.

➤ نفقات تبييض الواجهات. حيث يتم توزيع الأعباء بين الشركاء، وذلك إما على أساس ميزانية

سنوية أو دفع مبلغ محسوب على بيان تقديري¹²⁰.

3.3.4. في إعداد وتنفيذ المخططات العمرانية: كما مثلت المشاركة، حجز الزاوية في الأدوات

العمرانية الجديدة، التي تم ترجمتها بقانون العمران والتهيئة العمرانية رقم 90-29، والصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1990، والذي قرر اعتماد أداتين جديدتين وهما مخطط شغل الأراضي، والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وذلك ضمن سياق المساعي الهادفة إلى البحث، عن تسيير أكثر تفاعلية واقعية، من أجل تقوية التنظيم الاجتماعي الحضري، وتقويض أركان العمران أحادي الوظيفة الذي فضل خلال سنوات السبعينات، وإحلال محله العمران المتعدد الوظائف والذي يراعي توازن وتكامل مختلف الوظائف العمرانية (سكن، صناعة...)، وهو ما كان يستدعي وجوبا تجسيد حقيقي لمفاهيم التشاور، والعمل على إعادة إدماج السكان في مسار اتخاذ القرار في مجال التنمية العمرانية¹²¹.

3.3.4.1. التحقيق العمومي: ويعد من أقدم الإجراءات المتبعة في مجال إقرار المشاركة

السكانية، وذلك من خلال إخضاع دراسة المشروع المقترح إلى سبر للآراء، أو التصويت السكاني عليها، وذلك من أجل فسح المجال لتحقيق مراقبة ديمقراطية لأنشطة الجماعات المحلية، وهو الذي يعرف تنوعا في نطق استخدامه ضمن ميادين التنمية الحضرية، والتي يعتبر موضوع تهيئة وتسيير المجال إحداها، حيث تقتضي إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)، بأن يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، بعرض مشروع المخطط للتحقيق العمومي وذلك لمدة 45 يوم، وبزيادة قدرها 15 يوما إضافية عن المهلة السابقة، بالنسبة لعملية إعداد مخططات شغل

¹²⁰. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-59 المؤرخ في 07 مارس 1994، واحدد لكافة القواعد المتعلقة بالملكية المشتركة وتسيير

البنائات الجماعية، الجريدة الرسمية، العدد 13، 09 مارس 1994، ص ص. 17-18.

¹²¹. Saidouni Mouaouia, op.cit, pp. 217-218.

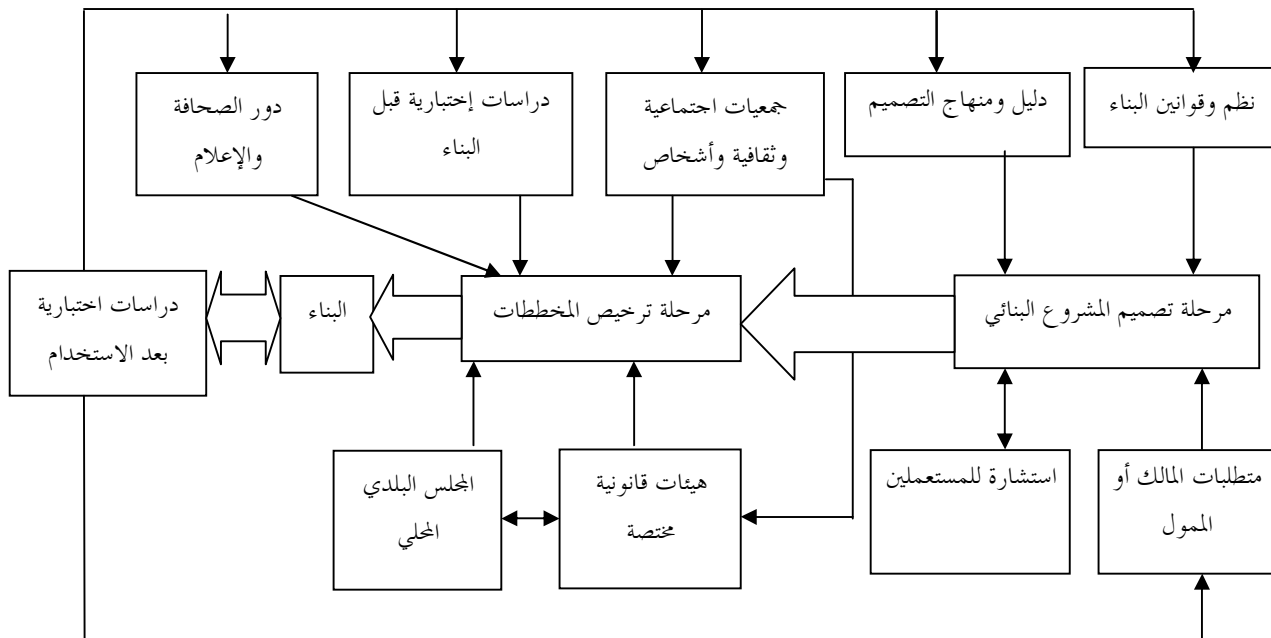
الفصل الرابع المشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية

الأراضي، وذلك من أجل تمكين السكان من إبداء آرائهم، وتدوين تحفظاتهم عليه متى وجدت، على أن يعدل المشروع عند الاقتضاء للأخذ بعين الاعتبار الخلاصة النهائية للتحقيق¹²².

3.3.4.2. الإعلام والإشهار: كما يلزم التشريع رؤساء البلديات، بالعمل على تحقيق إشهار

واسع لأدوات التهيئة والتعمير، وذلك ضمانا لشفافية سيرورة العملية، من خلال تمكين السكان من كل المعلومات اللازمة، حول وضعية مدينتهم وأفاق تطورها وتوسعها اللاحقة، على أن يتم نشر تفاصيل مشروع مخطط شغل الأراضي، وكذا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير باستمرار، وذلك في الأمكنة المخصصة للمنشورات، على أن تلتزم السلطة التي وضعتها باحترام محتواها. إلى جانب أنه يحق لأي شخص أن يطلع في عين المكان، على محاضر مداوات المجلس البلدي وقراراته، وأن يأخذ نسخة على نفقته الخاصة. إضافة لإمكانية حضورهم للجلسات العلنية للمجلس الشعبي البلدي.

المخطط رقم 02: بوضوح العناصر المتدخلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمحيط البنائي في الجزائر



المصدر: د. جمال علقمة ومحمد حاجي، "البيئة السكنية بين طموح المستعمل والمنتوج المفروض" ورقة بحث قدمت في

الملتقى الدولي حول: يسكرة للعمارة المستدامة (يسكرة: جامعة محمد خيضر، 2008)، ص. 538.

3.4. تقييم التجربة الجزائرية: ويبقى المكسب مؤجلا؟: التتبع الدقيق لمسار التطور المسجل في

خيار المشاركة بميادين التسيير الحضري في الجزائر، ينتهي بنا إلى الوقوف على نوع من التناقض والتباين الصارخ، الذي يصنع تفاصيل ومكونات هذه التجربة، والتي تكشف في جانبها التنظيمي على ضخامة الجهود التي بذلت من طرف السلطات العمومية، في مجال إعداد التشريعات واستصدار النصوص القانونية، وإتاحة فرص التدخل أمام مكونات المجتمع المحلي والمدني، لأجل تقديم الإسهام

¹²². د. الهادي لعروق، التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية (مرجع سابق)، ص. 34.

والاقتراحات البناء، وصوغ المبادرات في مختلف ميادين التسيير والتنمية المحلية، في نقلة شبيهة بتلك الموجودة في الكثير من البلاد المتقدمة، لكن يبقى كل ذلك وبعد مرور أكثر من 22 سنة من تبني هذه النهج في التسيير، مجرد تشريع في ظل عدم تلمس أي أثر أو عائد في مجال الممارسات السكانية، حيث ظلت عقيدة المشاركة لدى ساكن الحاضرة الجزائرية، تتسم بنوع من السلبية والعزوف عن تبني وخوض أية مبادرات والمضي بها قدما، كما توضحه لنا مجموعة من الاستدلالات المتواترة في هذا الإطار، والتي يبقى أبرزها:

أ. الإخفاق الذريع الذي انتهت إليه عملية تسيير الأجزاء المشتركة التي سعت إليها الجزائر، حيث تشير في هذا الصدد دراسة الأستاذ "جمال دحدوح"، إلى عدم اهتمام الشريك الاجتماعي المتمثل في السكان بتسيير شؤونهم، من خلال عدم عقد الجمعيات، وتعيين المتصرفين للقيام بإدارة هذه العملية، مستمرين في سياسة الاتكال على الدولة أولا، والبلدية بشكل أقل للقيام بتسيير هذه المساحات¹²³.

ب. فشل عملية التنازل عن أملاك الدولة الثانية والتي تم إطلاقها في سنة 2004، بعد انصراف السكان عن شراء مساكنهم، مما أدى إلى وقفها نهائيا من قبل السلطات العمومية.

ت. المؤشرات الأولية لقانون استكمال المباني، تتحدث عن تدني معدلات الإقبال على تسوية وضعية الأملاك العقارية، وذلك في مقابل نجاح لمبادرات أخرى وتحقيقها لنجاح مقبول، من شاكلة سياسة البناء الذاتي والسكن التساهمي، الأمر الذي يدفع إلى الغرابة والتساؤل عن العوامل التي تصنع الفرق بين هذه وتلك؟ وفي مستوى أخرى من هذه السلبية التي تطبع المشهد الحضري، تكشف لنا الوقائع الميدانية عن عدم وجود أي تطور موازي في مجال الممارسات المهنية، وذلك على المستويين المحلي والمركزي، حيث نسجل على المستوى الأول، التراجع عن خيار التمثيل السكاني في لجان توزيع السكن الاجتماعي الايجاري، والذي تمت الإشارة إليه سابقا، وأحلت محله المرسوم التنفيذي رقم 08-142¹²⁴. أما على المستوى المحلي، فقد ظلت هي الأخرى تتسم بالكثير من الجمود، والعزوف التام عن تفعيل النصوص القانونية وتحفيز المجتمع المحلي على المبادرة، حيث لا زالت ترى في المشاركة جزء من ديكور شكلي، تتطلبه تنصيصات قانونية يمكن تمريرها من خلال تمثيل سكاني شكلي ومبادرات مناسباتية، وبيان ذلك نستشفه من المثالين التاليين:

➤ إخضاع التمثيل السكاني ضمن مجلس إدارة الوكالات العقارية الولائية غالبا، إلى عمليات انتقائية تبادر بها الإدارة المحلية، الأمر الذي يطرح التساؤل عن مدى مشروعية التمثيل، ومقدرته على إبداء تكفل حقيقي بالانشغال العام.

¹²³. جمال دحدوح، مرجع سابق، ص. 06.

¹²⁴. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب 1429، الموافق ل 20 يوليو 2008، والحدد لقواعد مطابقة البناءات وإتمام

انجازها(مرجع سابق)، ص ص. 19-29.

➤ أفادت العديد من دراسات المجرأة على المشاريع العمرانية، كذلك التي قام بها الدكتور خلف الله بوجمعة على مخطط شغل الأراضي رقم 08 ببلدية سطيف، إلى انخفاض نسبة المشاركة لدى السكان المعنيين، طبقاً لما هو وارد في البيانات المدونة في سجل الاستقصاء العمومي للعملية المشار إليها أعلاه، وذلك بفعل إسقاط الحق في الإعلام، حيث لم يستجيب مكتب الدراسات المعني بالانجاز، لرغبة السكان في معرفة طبيعة الدراسة المراد إجرائها على هذا الموقع، على نحو لم يتجاوز فيه نسبة الذين أمكنهم تلقي إجابة حدود 2%، في الوقت الذي قدر فيه حجم الذين لم يتلقوا إجابات نهائياً ب 21%، والغير مباليين ب 60%، وحتى الذين تلقوا إجابات لم تكن هي الرد الصحيح، بقدر ما كان هدفها تحويل أنظارهم لتقاء جهات أخرى، في الوقت الذي كان يمكن فيه استغلال رغبة السكان في الاطلاع لتفعيل المشاركة التي يقرها القانون. ولم يكن المجلس المحلي المنتخب أحسن حالاً في مجال القيام بدوره الإعلامي والتحسيبي، من خلال حالة التجاوز القانوني الذي قامت به هذه الهيئة، بفعل عدم تعليق المداولات العلنية المتضمنة لإنشاء المخطط، وهو ما يفسر النسبة المتدنية جداً لمن سمع من السكان بدراسة اسمها مخطط شغل الأراضي، بالأحياء التي يقطنوها والتي لم تتجاوز 4.79%. وهي المقدمات التي كان لها انعكاس سلبي ومباشر، في نسبة الذين شاركوا في الاستقصاء العمومي بعد ذلك، والذي لم يتجاوز 1% من المجموع الكلي لسكان الحي المعني بالدراسة، الأمر الذي لا يجعلنا ننظر من المشاركة أن تكون فاعلة، ومؤثرة في نتائج التهيئة لأي دراسة عمرانية، بقدر ما هي شكل من الأشكال العامة لعمليات البناء، والتي يتم اتخاذها كحجة من أجل إنتاج العقار للبناء¹²⁵.

هذه الوقائع تدفع بنا إلى طرح التساؤل التالي، هل خيار المشاركة السكانية مكسب مؤجل؟ لا زال ينتظر المزيد من الوقت، الذي تستدعيه عادة متطلبات نضج أي نهج أو سياسات حديثة يجري اعتمادها، كما هو الشأن بالنسبة للتجربة الدولية في هذا الإطار، أما هو رهان خاسر لا يمكن أن ننتظر منه الكثير؟، في ظل معطيات الواقع الجزائري الرازح تحت وطأة الضروريات الوظيفية (نقل، سكن، شغل...)، والذي تبقى معه المشاركة أشبه بالشعار أو الخطاب السياسي الذي يبقى نصاً مكتوباً ولا يجد طريقه إلى التنفيذ إلا نادراً.

4. المشاركة السكانية في برنامج RHP: يفرد هذا المحور لنتناول واستعراض واقع المشاركة

الشعبية في برنامج امتصاص السكن الهش الممول من قبل البنك الدولي (RHP/BM)، وذلك من خلال إبراز الإستراتيجية التشاركية التي قام عليها في المجالين الإداري-الفني والمالي، تبعاً لكيفية توزيعها على كل المتدخلين فيه وعلى رأسهم المستفيدين منه، من خلال أدوارهم القبلية والبعديّة في كل مراحل المشروع، إلى جانب تقييس العائد المادي والتحصيل المالي الناتج عن عملياته.

¹²⁵ د. خلف الله بوجمعة وعائشة شايب، "أدوات التهيئة والتعمير المستدامة للفضاءات الحضرية"، ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي حول: بسكرة للعمارة المستدامة

(بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2008)، ص. 120.

4.1. الفاعلين المؤسسيين والاجتماعيين المتدخلين في برنامج RHP: الإفرازات السلبية

للإستراتيجيات القطاعية السابقة في مجال محاربة السكن الهش، والتي قامت على تكريس التدخلات القطاعية المكرسة في أغلبية الأحوال للعمل الانفصالي ونقص التنسيق القطاعي، لم تكن لتتواءم مع طبيعة المشروع والأهداف التي يرمي إليها، الأمر الذي استوجب إعادة النظر وتكييف الهيكل المؤسسي التقني منه والإداري المتدخل في مثل هذه العمليات مع متطلبات المرحلة الجديدة، والتي يتم فيها تدخل جميع الأطراف المعنية بتسيير المشروع وهذا من أجل عمل مشترك، وذلك من خلال الهيكله المؤسسية التالية:

4.1.1. الفاعلين العموميين: ونقصد بهما، إلى جانب كل من السلطات العمومية الممثلة في

الحكومة الجزائرية، كطرف سياسي ضامن للالتزام ببنود الاتفاق المبرم، والوزارة الوصية بوصفها ممثل للحكومة، ومشرف على إدارة وتسيير زمام البرنامج، الجماعات المحلية أيضا باعتبارها جهاز للحكم المحلي، والمشرف الأول على كل الفضاءات العقارية الحاضنة لهذه المواقع والمستوطنات.

4.1.1.1 الدولة: أثبتت جل الممارسات والتجارب الدولية المشابهة لهذه الحالة، جدوى تدخل

الدولة وحضورها الفعلي، بوصفها صاحبة سلطة القرار والقول الفصل في كل ما يتم بشأنه، وهو الدور المتأاتي من منطلق أن المناطق المتداعية، باتت تعتبر اليوم في عداد القضايا الدولية التي تحظى باهتمام خاص، لما لها من تأثيرات سلبية على مستويي الفرد والمجتمع في شتى النواحي، حيث نجد بأنها هي المسؤولة عن الإشراف العام على هذا البرامج، من خلال الغطاء السياسي الذي تحرص على أن تكفله إياه، والذي يتبدى في:

أ. تعد السبب في إقراره ووجوده محليا، من خلال الاتصال المباشر مع البنك الدولي، وقطع مشوار طويل من المفاوضات لإبرام الاتفاقية الموقعة بين الطرفين.

ب. تمسك بزمام كل الآليات القانونية والإجرائية للتخطيط العمراني والسيطرة العقارية.

ت. وحدها التي تستطيع إقناع السكان بالمشاركة، فوجودها يمثل تأكيدا لاهتمامها الكبير بمسألة إسكان الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، في ظل اعتبارها إياه شأنا وطنيا.

ث. تدعم عملية زرع الثقة بين كل الأطراف، فهي تعتبر لوحدها الضامن والحكم لحقوق المتعاملين واستثماراتهم من جهة، ومن جهة أخرى حقوق السكان المستهدفين في الخدمات، المأوى، والمرافق العامة... وهو ما يعطي مصداقية أكبر لهذه المشروعات ويسهم في إنجاحها.

ج. تركز وحدوية الخيارات الفنية والسياسات المتبعة، وثبات المعايير اتجاه كل المناطق، مع الحرص على تعميم البرنامج على الجهات والمحليات بصرف النظر عن إمكانياتها المتفاوتة.

ح. تنظم العلاقة بين المعنيين الذين يتشاركون في التكلفة والعائد (المتعاملين العقاريين، البلديات، سكان...)، بما يكفل التنسيق والتكامل بين أدوار ومهام كافة المتدخلين ويضمن نجاح عملية الشراكة.

خ. حجم مساهمتها المرتفع في تمويل المشروع، والذي لا يمكن أن تتم من دون تقديم دعمها المباشر، ذلك أن موارد وإمكانيات الجماعات المحلية تتفاوت من إقليم إلى آخرى، ولا تتناسب في غالبية الأحوال مع الحاجيات، وهو ما لا يؤمن تعميم التدخلات وشموليتها¹²⁶.

4.1.1.2. وزارة السكن: ورغم نوعية وحجم الاهتمام السياسي الذي أبدته السلطات العمومية لهذا ملف، إلا أنه لا يمكن لها وحدها أن تستجيب لمتطلباته بكل أبعادها، باعتبار نوعية المهام المترتبة عليها، والتي تأول بالإسقاط الذي تمليه اعتبارات الاختصاص، إلى الدائرة الوزارية المعنية بهذا الملف، وذلك بوصفها التجسيد والترجمة المادية لكيان الدولة، وذراعه الطولي في قطاع الإسكان والتعمير، وهي التي تكون ممثلة عن طريق خليتين إحداهما على مستوى الوزارة، وتعرف بمسمى خلية RHP، والثانية موجودة على مستوى مديرية التعمير والبناء، مما يجعل منها مسئولة عن تأدية حزمة من المهام التالية:

أ. اختيار واستصدار الموافقة على الترشيح الذي تقدمت به بعض الولايات لبعض المواقع في مرحلة الانتقاء أو رفضها.

ب. توزيع وتعيين القروض التي يقدمها الصندوق الوطني للسكن، حسب مخطط التمويل المحدد في المساعدة المالية.

ت. ضمان التلاحم في نوعية الملفات واحترام أجل التنفيذ

ث. ضمان تنفيذ أعمال التصور والتنسيق والمتابعة والتطبيق والرقابة.

ج. ضمان انجاز المشاريع وتنفيذها وتطبيقها ومتابعتها ومراقبتها من خلال كل المتدخلين¹²⁷.

4.1.1.3. البلدية: وتم إدراجها ضمن زمرة الفاعلين المؤسستين المكونة لتركيبية المشروع، بناء على كونها هيئة ديمقراطية تمثيلية، ينتخب أعضائها من قبل السكان لتعبر عن تطلعاتهم، مما يجعلها صاحبة سلطة معنوية قادرة على تحريك طاقات أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية لصالح التنمية المحلية، وذلك في ظل حاجة المشروع لمزيد من الشركاء المحليين الفاعلين. كما أنه يندرج أليا ضمن حزمة المهام والمسئوليات المسندة إليها قانونا والتي يعد قطاع التعمير والسكن ومحاربة السكن الهش من ضمنها. يضاف إلى ما تقدم أنها هي المسئولة الأولى قانونا على اتخاذ القرار على المستوى المحلي، الأمر الذي يجعل من غير المقبول أخلاقيا ولا سياسيا، أن يحتضن إقليمه الترابي مشروع ما ويتم إسقاطها منه. وهو ما حولها أن تلعب دور فاعل في تقرير وحسم جانب مهم من تفاصيل هذه المشاريع، ك:

✓ تتدخل في اقتراح وانتقاء المواقع وتعين القطع المستهدفة في المواقع المعتمدة.

✓ التكفل بانجاز وتجهيز المرافق الأساسية كالمدارس الابتدائية والخدمات الصحية مثلا.

¹²⁶. Ministère de l' habitat, Programme de résorption de l'habitat précaire : éléments de mise en œuvre, Alger, Décembre 1996, p. 43.

¹²⁷. Ibid, pp.43-44.

- ✓ المساهمة في التركيب المالي للمشروع.
- ✓ تنفيذ أشغال الهدم لكل الأكواخ أو المساكن الهشة التي يتم إعادة إسكان أصحابها.
- ✓ التكفل بتوفير الكهرباء العمومية في المواقع.
- ✓ مسئولة بشكل كامل عن توفير القوائم الاسمية للعائلات المراد نقلها لإعادة التثبيت.
- ✓ تضع تحت تصرف المتعاملين العقاريين كافة الوسائل التقنية والمادية والبشرية اللازمة لإنجاح العملية، كوسائل النقل، الوسائل البشرية في عمليات المسح¹²⁸.

4.1.2. الفاعلين التقنيين: ونعني بهم كل المصالح المتدخلة في المشروع، والمضطلعة بالشق

الفني والتقني منه كل حسب مجال اختصاصه، وهي المتمثلة في:

4.1.2.1. مديرية التعمير والبناء: ألزمت مديريات التعمير والبناء للولايات 11 المستهدفة

ببرنامج RHP بلعب دور مسئول التآليف أصحاب المشاريع Maitre d ouvrage، والذين تقع عليهم مسؤولية الإشراف المباشر على كل جزئيات وتفصيل العمليات الجارية داخل نطاق حدودها وصلاحياتها الإقليمية، حتى يتوصل المشروع إلى تحقيق أهدافه العامة والكلية، فلا ينكب جهدها فقط على إنهاء الأشغال الفيزيائية للمشروع كما دأبت عليه من قبل، بل يتوجب عليها أيضا الحرص إلى أقصى الحدود، لضمان نجاح المحور السوسيواقتصادي لهذه المشاريع الجزئية، والتمكن من الحصول على المجانسة المنشودة، ما بين الجوانب التقنية والمالية وكذا الجوانب السوسيواقتصادية، وذلك ما يستدعي منها القيام بما يلي:

- اقتراح مناطق ومواقع التدخل من خلال تحضير ملفات الانتقاء وتسليمها للمصالح المركزية.
- اختيار المتعامل العقاري القائم بالعملية، ومكاتب الدراسات على أساس التنافس.
- توفير التحقيقات السوسيواقتصادية لتحديد الأهداف وضبط المتابعة الاجتماعية¹²⁹.
- متابعة سير أشغال الانجاز ومدى مطابقتها لدفتر الشروط والعقود المبرمة.
- تجهيز كل العناصر السوسيواقتصادية التي تدخل في إعداد مخططات إعادة التمتع، مع التحقق ما إذا كانت الإثباتات ترتبط مع النتائج المحصل عليها بالإحصاء والتحقق السوسيواقتصادي.

4.1.2.2. المتعامل العقاري: ويعتبر هو القائم بالعملية، وصاحب المشروع المفوض من قبل

مديرية التعمير والبناء، بناء على اتفاقية المشروع الموقعة بين الطرفين، وهي الاتفاقيات التي كرس في مجموعها الكلي والمقدر ب 68 عملية تدخل، حضور للوكالات العقارية العمومية فقط، وعلى وجه التحديد كل من: الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ADDL، والوكالات العقارية المحلية AFL وذلك قبل أن يعاد هيكلتها وتتحول إلى الوكالات العقارية الولائية AFW، بما يعكس نوعا من الحرص والالتزام الرسمي بتوفير كل ضمانات نجاح المشروع، والتي على رأسها توفير متعاملين

¹²⁸. Ibid, p. 44.

¹²⁹. Ministère de l'Habitat, *Projet de résorption de l'habitat précaire en Algérie : Dossier de projet*, Alger, septembre 1998, p.15.

الفصل الرابع = المشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية

مقتدرين على المستويات المادية، الخبراتية، الفنية، والبشرية، وذلك نظرا لجسامة المهام والأدوار التي أوكلت إليها، والمتعلقة أساسا ب:

- مراقبة النفقات المالية وتحصيل أقساط المساهمة للعائلات المستفيدة.
- انجاز الدراسات والأعمال الفنية والتقنية، واقتراح التصاميم التفصيلية للبنية التحتية للمواقع المستهدفة، ومحلات توزيع الاستثمارات الجديدة، وتصاميم المساكن، وهيكله المواقع...
- متابعة الملفات قبل المشروع المفصل APD.
- تحضير ملفات المناقصات وإعداد الصفقات العمومية، ومتابعة انجاز الأشغال.
- القيام بتجزئة العقارات الشاغرة أو ما تم تحريره منها، وبيعه كأرض شاغرة لراغبين في الشراء أو غيره من فرص الاستثمار، والتي من شأنها أن تدر فوائد على المشروع.
- إعداد برنامج يتضمن تحديد القطاعات التي ستشهد انطلاق الأشغال بها، ومجرى العملية تبعا لذلك ضمن جدول زمني دقيق تلتزم باحترامه.
- يتولى المتعامل مسؤولية تنفيذ كافة الأعمال البنية التحتية والمرافق والخدمات العامة اللازمة للمشروع، وتسليمها للجهات المعنية كاملة التجهيز وصالحة للتشغيل¹³⁰.

4.1.2.3. الصندوق الوطني للسكن: حددت هيكله ومصالحه بموجب أحكام المرسوم التنفيذي

رقم 91-145 المؤرخ في 12 مايو 1991، والمعدل والمكمل عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 18 مايو 1994¹³¹، وهو طبقا لذلك يتمتع باستقلالية كاملة في إدارة عملياته المالية، والتي من جملتها برنامج RHP، والذي يعتبر أحد الأطراف الموقعة على اتفاقية العملية خاصته، وعامل ضمان لحسن سير مجريات الأشغال من خلال إشرافه على:

- مراجعة مخطط التمويل المقترح من طرف القائم بالعملية.
 - المتابعة المالية أثناء تنفيذ العملية.
 - مراقبة العائلات المستفيدة اعتمادا على تسيير قاعدة من المعطيات الاجتماعية.
 - تسند له مهام سداد تكاليف الدراسات والانجاز.
- 4.1.2.4. خلية امتصاص السكن الغير لائق: وتم إنشائها مع إعطاء إشارة انطلاق المشروع، وتضم عدد من إطارات وفني وزارة السكن والعمران، وتحضر هذه الخلية خلال مدة فحص المشروع، وعليها تقع مسؤولية:

- التنسيق التقني مع المصالح التقنية المحلية.
- السهر على إتمام الملفات واحترام النوعية التقنية (الأبعاد السوسيواقتصادية، البيئية...).

¹³⁰ . Ibid, p.15.

¹³¹ . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 28 ربيع الثاني 1415، الموافق ل 04 أكتوبر 1994، والمحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال دعم الأسر، الجريدة الرسمية، العدد 66، 16 أكتوبر 1994، ص ص. 5-6.

➤ القيام بالدور الرقابي على كل من مديريات التعمير والبناء المحلية والقائم بالعملية¹³².

4.1.2.5. لجنة المساعدات (Fonds National d'Aide au Logement): وتضم في تركيبها البشرية

كل من المدير المركزي للتعمير، مدير العمران، مدير البرامج السكنية، مدير الوكالة العقارية، المدير العام للصندوق الوطني للسكن والمدراء الجهويين لذات الصندوق، مسئول خلية امتصاص السكن الهش RHP، وبمساعدة مديريات البناء والتعمير، إلى جانب حضور ممثلين عن كل من وزيرى الداخلية والمالية، وكذا ممثل عن مديرية البيئة. ويتلخص دورها تحديداً، بحسب القرار الذي سنته وزارة السكن بتاريخ 1998/05/23 في:

➤ منح أو منع الموافقة على تقديم المساعدة، وذلك تبعا لاستجابة الملف المشروع للشروط

المنصوص عليها في دفتر الشروط البرنامج، وتحت سلطة الصندوق الوطني للسكن.

➤ فحص ملفات المساعدة المقدمة إليها من قبل رؤساء المشاريع¹³³.

4.1.2.6. مكاتب الدراسات والإنجاز: ودورها فني وتقني بحت، يتم التعاقد معها طبقا لبنود

قانون الصفقات العمومية، وحسب الغلاف المالي المخصص للأشغال، مع تحديد مسبق للحالات الخاصة، والتي يمكن فيها تجاوز الغلاف المالي المسطر، لترعى إنجاز التصاميم المساكن التطورية والمخطط العام للموقع، والاقتراحات التوسع، وكل الأشغال المشابهة لها¹³⁴.

4.1.3. الفاعلين الاجتماعيين: كما حمل هذا البرنامج أيضا، دعوة صريحة لمشاركة القطاعات

الأهلية والمتطوعين، وذلك كضرورة لمواجهة مشكلة قلة الإمكانيات والموارد التي تواجه مثل هذه المشروعات، وكذا الطابع التطوري الذي تقوم عليه، وعدم النظر إلى الدولة وباقي المؤسسات والدوائر الحكومية على تباينها، على كونها هي المسئول الأوحد عن نجاح وتقدم أشغال المشروع.

4.1.3.1. السكان: ونقصد بهم الفئات المستهدفة بالمشروع، والذين يشكلون محور رئيسي

في تركيبة مختلف عملياته وغاياته الرئيسية كذلك، لا سيما وأنه استهدف فصيل سكاني واسع من قاطني هذه المستوطنات، كما سيتضح في التفصيل التالي.

4.1.3.1.1. الفئات الاجتماعية المستهدفة: الغرض الذي وجد من أجله المشروع، يجعل من

فرص الاستفادة منه عملية مرخصة لفئات اجتماعية محددة، في نطاق أحد الصنوف الثلاثة التالية:

➤ السكان المقيمين في الأحياء القصدية الحضرية.

➤ مناطق السكن الحضرية الغير مؤهلة.

➤ السكان ذوي الدخل الضعيف والقاطنين بداخل محيط التدخل. والذين يتيح لهم المشروع

إمكانية الاستفادة من دعم المجالس البلدية، لتغطية أقساط المساهمة المالية المعنية بها. الأمر الذي أنتج عمليا بحسب المعطيات المعلنة من قبل خلية المتابعة (OFARES) في نوفمبر 2001، عن استفادة

¹³². Ministère de l' habitat, Programme de résorption de l'habitat précaire: éléments de mise en œuvre (op.cit), p. 47.

¹³³. Ministère de l'Habitat, Projet de résorption de l'habitat précaire en Algérie: Dossier de projet (op.cit), p. 51.

¹³⁴. Ministère de l'habitat. Manuel de procédures socio-économique(op.cit) , p. 22.

173705 شخص موزعين على 35287 أسرة، أي حوالي 12% من العائلات الفاطنة ببيوت القصديرية على المستوى الوطني، وذلك في عدد مماثل من السكنات والقطع المجهزة¹³⁵.

4.1.3.1.2. الأدوار الموكلة إليهم: وشكل إدماجهم ضمن كل مراحل التحضير لهذه المشاريع، شرط ضروري لأجل إعطاء إشارة انطلاق المشروع واستمرارية الأشغال به، حيث جرى التنصيص عليها وإقرارها، وذلك ضمن بنود الملف الإطار المحدد للسياسة العامة لبرنامج RHP، ومجال تدخل وحركة الدولة فيه، والذي صودق عليه من طرف السلطات العمومية في سنة 1998، في إطار سلم المبادئ العامة التي من المفترض أن تطبق في إطار إستراتيجية التهيئة. وذلك حتى يمكن للسكان الهامشيين والمحرومين، من أن يدخلوا في الحياة الحضرية، بالإضافة لإحداث تطوير ايجابي في ذهنيات المعنيين، من خلال دفعهم للتخلي عن فكرة المساعدات والاعتماد على أنفسهم، وتمكينهم أيضا من التعبير وتحقيق إرادتهم في التكفل بمستقبله السكني، والذي يمر عبر ما يلي:

أ. يلتزم الملاك الجدد بجميع مواصفات واشتراطات البناء والأسس، الواردة بالكراسة الخاصة بخطة التي تم بموجبها إصدار تراخيص البناء للمواقع، والمسلمة إليهم من طرف المتعامل العقاريين والمعتمدة من قبل جهات الاختصاص.

ب. المساهمة في تغطية تكاليف أشغال الانجاز.

ت. تولي المنتفعون مسئولية استكمال أعمال الانجاز، بمنشاتهم السكنية كل فيما يخصه.

ث. تحضير وضعية الحيازات العقارية حسب مسار تهيئة المواقع، وذلك بإخلائها لصالح تقدم الأشغال بالمجال المستهدف، وتدبر مؤقت لمراكز بديلة ريثما يحصل المستهدفين على حيازاتهم¹³⁶.

4.1.3.2. جمعيات الأحياء: والى جانب السكان، اعتمدت إستراتيجية عمل البرنامج، على أن

تقيم ضمن مناطق التدخل والمجالات المستهدفة، تمثيل سكاني كإطار مؤسساتي وتنظيمي وسيط، يرتكز على القيادات المحلية، ويحظى بتزكية اجتماعية من قبل أبناء وقاطني هذه الأحياء، ومصداقية قانونية مكتسبة من عملية الإشهار لهذه الجمعيات، وذلك بإتباع الطرق القانونية للحصول على الاعتماد الرسمي والذي يخول لها أحقية الاضطلاع بهذا التمثيل، لتأدية المهام التالية:

أ. السهولة والطابع الرسمي للاتصالات لدى كل المتدخلين في برنامج RHP (المتعاملين...).

ب. تحفيز السكان على طرح مشاكلهم ومناقشة مقترحاتهم وتحفظاتهم على الخطط...

ت. المساهمة في تحديد قوائم الاسمية للمستفيدين، وذلك عبر مساهمتهم في الإحصاء السكاني.

ث. تشكيل توجهاتهم وقناعاتهم بقدرتهم على معالجة الأشغال الغير مستوفية، عبر تعبئة الجهود الذاتية واستثمار مواردهم المالية منها والمادية في مجالات العمل المختلفة.

ج. متابعة الأشغال ومراقبة نوعية الانجازات الأولية.

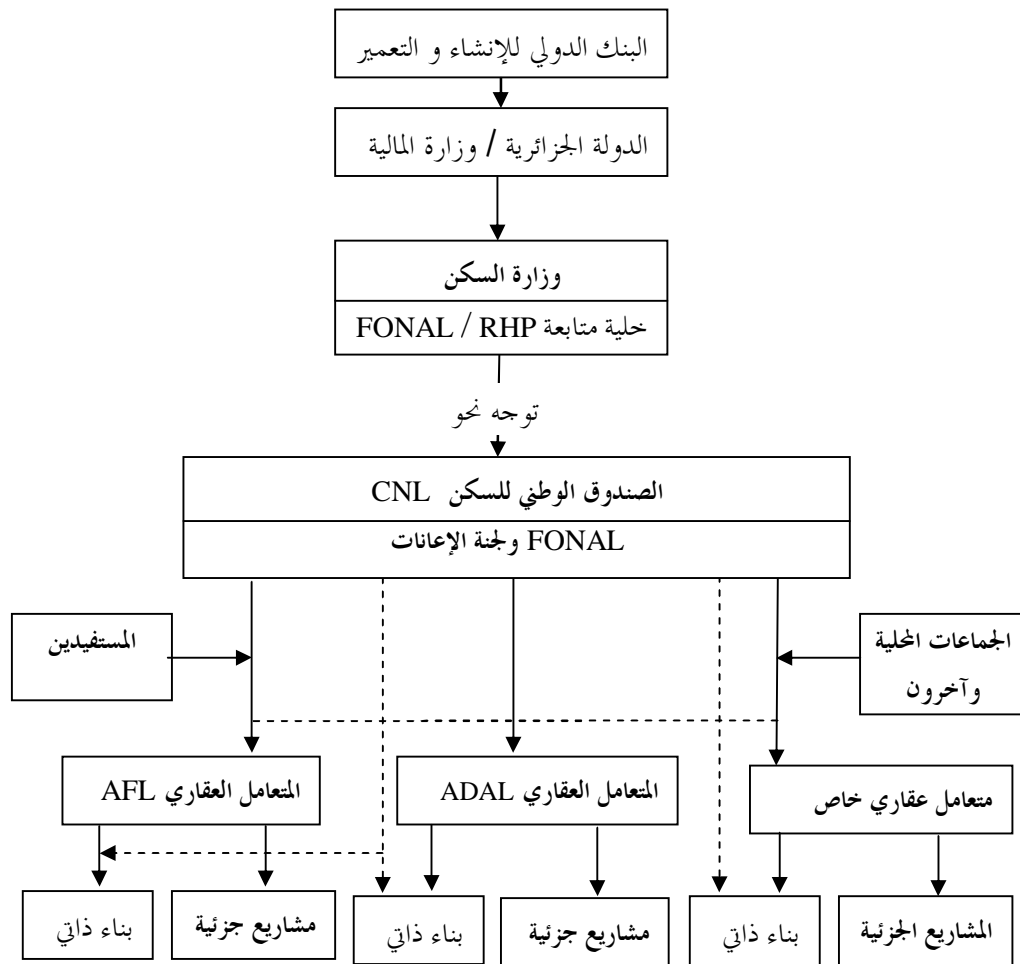
¹³⁵. Madani Safar-Zitoun, "Le programme de résorption de l'habitat précaire financé par la banque mondiale en Algérie: les chemins tortueux ou vertu de la participation ?" (op.cit), p. 85.

¹³⁶. Ministère de l'Habitat, Programme de résorption de l'habitat précaire: éléments de mise en œuvre (op.cit), pp. 48-49.

الفصل الرابع المشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية

ح. نقل الصورة الصحيحة لمعطيات وبيانات ونتائج المشروع للسكان، وإيضاح ما غمض منه أو تعذر إدراكه¹³⁷. وذلك حتى ينحصر دور المتعاملين العقاريين في إطلاق المبادرات، والإشراف والانجاز، بينما يحمل التمثيل الجمعي على عاتقه استمرارية الجهود المبذولة في هذه المشروعات بالجهود الذاتية، وذلك حفاظا على مستوى الخدمات المقدمة، وحرصا على التطوير المستمر لتلك المجتمعات بما يتلاءم واحتياجاتها.

مخطط رقم 04: يوضح الفاعلين المؤسستين المتدخلين في برنامج RHP



SOURCE: Ministère de l'Habitat, Le recensement l'étude socio-économique: le plan de réinstallation, Alger, Novembre 1999, p. 61.

4.2. التركيبة المالية لبرنامج RHP: بعد مناقشات مستفيضة مع البنك الدولي، حول العديد من

آليات التمويل التي أتبع في تجارب دولية سابقة، ومالها من مزايا وسلبات، تم إقرار تركيبة جديدة لتمويل المشروع، تركز الصبغة التشاركية له وتراعي خصوصية ومتطلبات الواقع المحلي، والتي تقوم على ما يلي:

¹³⁷. Madani Safar-Zitoun, "Le programme de résorption de l'habitat précaire financé par la banque mondiale en Algérie: les chemins tortueux ou vertu de la participation ?" (op.cit), p. 5.

4.2.1. النموذج النظري للتمويل: هذا المشروع بصيغته الاجتماعية التشاركية، أقتضى وجود تعدد وتنوع في المصادر التي ترد منها تمويلات الأشغال، وعدم قصره على طرف بذاته مهم كانت حدود مقدرته وجاهزيته للاستجابة، وتحمل الأعباء المترتبة عن ذلك لوحده، وهي التي يمكن تقسيما تبعا لذلك إلى:

أ. تمويل عمومي-مركزي: ويعد هو المصدر الأول، ويتمثل في الغلاف المالي الذي يتم رصده من قبل الحكومة، ممثلة في القطاع الوزاري المشرف على إدارة هذا البرامج باعتبار الاختصاص، وتضعه تحت تصرف الهيئات أو المؤسسات التابعة لها، والتي لها دور أو تدخل مباشر في إدارة البرنامج بشكل ما¹³⁸.

ب. تمويل محلي: وهو آلية تكميلية لآلية التمويل العمومي المعتمدة بهذا البرنامج، والتي تفرق عن سابقتها في كون أن مستلزماتها وأعبائها تقع على عاتق الجماعات المحلية، والتي تكون ممثلة في شخصية المجالس الشعبية البلدية، كمساهمة منها والتزام بتطوير المواقع والأحياء الواقعة داخل حدود إقليمها، وذلك عبر المبادرة بتقديم من أشكال المساعدات مباشرة أو الغير مباشرة، من أجل تغطية تكاليف المشروع¹³⁹، كتخصيص غلاف مالي عن طريق مداوات المجلس الشعبي، أو التنازل عن الأوعية العقارية التي تقع عليها هذه الأحياء لصالح المتعامل، إلى جانب التكفل بتحمل الأقساط المالية المترتبة عن الأسر الفقيرة داخل هذه الأحياء، وتوفير بعض المرافق والتجهيزات العمومية، ك: المرافق الصحية، المدارس الابتدائية...

ت. التمويل السكاني: ويتم عبر الموارد الأسرية، والمتأتية بشكل خاص من الالتزام القانوني بالسداد الدوري للمستحقات والأقساط المالية المترتبة عليه، من جراء استفادتهم من خدمات المشروع ومزاياه المتعددة، ما تعلق الأمر منها بتحصيل المساكن التطورية، أو مجرد الاكتفاء بالتزويد المساكن القائمة قبلا بالخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، صرف صحي، غاز). وهي الأقساط التي تتوزع على ثلاثة جوانب، أولها خاص بسداد تكلفة انجاز المبنى، وثانيها بسداد تكلفة الحيز العقاري الذي شيدت عليه المساكن، وثالثها متعلق بتكاليف تزويد هذه المساكن والأحياء بالخدمات العامة. وذلك في إطار عملية تطوير سلوكيات السكان تجاه بيئتهم العمرانية والحضرية بعد تحسينها، على الرغم مما قد يمثل من أعباء مرهقة على نسبة كبيرة منهم، لكنه يبقى ايجابيا في مقابل التحسين الطارئ على البيئتين السكنية والعامة¹⁴⁰.

ث. الموارد الذاتية للمشروع: ويتمثل هذا المصدر، في أن يحرص القائمون على إدارة هذا المشروع، أن يتوفر للمشروع إمكانية أن يعمل على تمويل نفسه ذاتيا، وذلك من خلال نوعية

¹³⁸. Ministère de l' habitat, Programme de résorption de l'habitat précaire: éléments de mise en œuvre (op.cit), p.53.

¹³⁹. Ministère de l' habitat, Programme de résorption de l'habitat précaire: éléments de mise en œuvre (op.cit), p. 53

¹⁴⁰. Madani Safar-Zitoun, "Le programme de résorption de l'habitat précaire financé par la banque mondiale en Algérie: les chemins tortueux ou vertu de la participation ?" (op.cit), p. 94.

المقترحات الجاري التحضير لها أثناء مسار الإعداد له، وذلك عن طريق استغلال الإمكانيات المتاحة بالموقع لأجل برمجة أنشطة استثمارية، من شأنها أن تدر عائد اقتصادي للمشروع، كأن يتم:

✓ تقسيم الأراضي الإسكان الموجودة داخل هذه المواقع، بعد إعادة هيكلة وتنظيم المواقع إلى حيازات عقارية وطرحها للبيع بسعر السوق عن طريق لمزاد العلني.

✓ إقامة مباني تجارية أو صناعية... والقيام ببيعها أو تأجيرها للأهالي أو للمؤسسات الراغبة في ذلك، بغرض جذب عائد الاقتصادي للمشروع والمنطقة ككل¹⁴¹.

4.2.2. التقييم الكمي للمساهمة المالية للشركاء المؤسستين: ونقصد به حجم الأعباء المالية

المرتتبة على كل طرف متدخل في هذا البرنامج، فيما يخص عملية إنجاز أشغال التحسين والتطوير العمراني، الداخلة ضمن المقترحات الأساسية والأهداف المتوخاة من وراء كل عملية تدخل.

4.2.2.1. الإعانة العمومية: ويتم تقديمها من طرف FONAL، وتقدر قيمتها النظرية ب 70%

من التكلفة الكلية لانجاز المشاريع الجزئية، وهي تشكل الركيزة الأساسية التي يتم الرهان عليها من طرف المتعاملين العقاريين، من أجل إعطاء إشارة انطلاق الأشغال في المشاريع المواقع المعتمدة، والتي يتم صرفها في أوجه الأشغال المتعددة، كانجاز الخلايا القاعدية للمساكن التطويرية، تكلفة تزويد هذه الأحياء بالمنافع الخدماتية الضرورية، بما يعنيه ذلك من شق للطرق، ومد الشبكات، وسداد أعباء المتعاملين الآخرين (الجزائرية للمياه...) شق الطرق والمسالك، وتسوية ورصف الطرق¹⁴²...

4.2.2.2. البلديات: تعتبر مساهمة البلدية في هذا المشروع، هي الحصة الأقل بين مساهمة باقي

الشركاء والمتدخلين في برنامج RHP، حيث لا تتجاوز 10% وفي بعض الأحيان غير موجودة تماما. لكن تبقى هذه النسبة غير ثابتة في جميع الأحوال، فهي تعتبر عنصر متغير وتتوقف عملية إعدادها وتقديرها على مجموعة من العوامل التالية: طبيعة المشاريع الجزئية المقترحة، نسبة معدومي العائلات، المشاكل المادية في الواقع العملي، وكذا درجة إرادة تكفل السلطات المحلية واستعدادها للمساهمة. لكن من دون أن يعني ذلك أنها متروكة للصدفة أو لإرادة الحرة للمنتخبين المحليين، بل يتم تحديدها في أثناء مرحلة التركيبة المالية للمشروع، مما يفرض إلى التزامات مضبوطة وموضوع عقود موجبة التسديد، موقع عليها من طرف رؤساء المجالس الشعبية البلدية. ولكن دائما ورغم هذه الإجراءات القانونية المتبعة، إلا أن هذه الالتزامات بقيت دون الوفاء بها في الغالب، أو على الأقل لم يتم رصدها في الوقت المناسب، مما يتسبب في تأخير كبير في إنجاز مخططات إعادة الترميم. حيث توضح في هذا الصدد عمليات تحليل المعطيات ل 68 مشروع جزئي، التي جرى اعتماده في إطار برنامج RHP للبنك العالمي ما يلي:

¹⁴¹. Ministère de l'habitat, Programme de résorption de l'habitat précaire: éléments de mise en œuvre (op.cit), p.53.

¹⁴². Ministère de l'habitat, Programme de résorption de l'habitat précaire: éléments de mise en œuvre (op.cit), p.53.

أ. 25 عملية جزئية منها، أي ما يعادل 36.8% من المجموع الكلي للمشاريع الجزئية، إما أنها لا تتوفر على معلومات مرسلة من طرف مديريات التعمير والبناء DUC، والمتعلقة بالمساهمة المالية للبلديات، وإما أن هذه الأخيرة غير موجودة أو لم تحسب من أساسها.

ب. في 43 المشروع الجزئي الباقية، الجدول رقم يبين وجود مشروع بلغ مستوى 90% من مساهمة البلدية، وهو مشروع إعادة الإسكان بوهران. أما ما تبقى منها فلم تتعدى فيها نسبة مساهمة المجالس المنتخبة 10% من التمويل المتوقع إذا وجد أصلاً، باعتبار أنها تشهد وجود 07 مشاريع جزئية لا يتوقع منها أي مساهمة تذكر من طرف البلديات. حيث نجد بأن مستوى مساهمة البلديات قد قارب في أكتوبر 2000 نسبة 10% المذكورة سابقاً لتتعدم بعد ذلك. مما يعني أن البلديات كانت تعرف تأخر كبير في تسديد مستحققاتها للمتعاملين، وضمان توفر مخصصات التمويل المحلي، وهذا حتى بعد الانطلاق في الأشغال¹⁴³. وهو ما يوحي بأنها غير معنية بالمشاريع رغم وجودها على أراضيها، أو أن تحرير المبالغ يتم بصعوبة كبيرة وبعد الكثير من التردد، وعموماً عند إجبارها على ذلك من طرف المتعاملين، عندما تكون مواصلة البرنامج مرتبطة أساساً بمساهمتهم.

4.2.2.3. المستفيدين: تقدر نسبة المساهمة المالية للسكان المستفيدين في برنامج RHP، بما قيمته 20% من التكلفة الكلية¹⁴⁴، وهي النسبة التي يتباين توزيعها تبعاً لتباين أنماط المشاريع الجزئية المندرجة تحت هذا البرنامج. فبالنسبة لمشاريع المواقع الاحتياطية، والتي تتضمن عملية بيع حيازات عقارية متفاوتة الأحجام والمساحات، للسكان الراغبين في الشراء والتملك في هذه الأحياء، فمساهمة السكان هنا في تكلفة المشروع تقتصر على عملية سداد أثمان الأرض، باعتبار أن اللاحق من الأشغال يعتبر عملية بناء ذاتي، لا تدخل تكاليفها ضمن ميزانية البرنامج.

أما عمليات إعادة الهيكلة فيلتزم السكان المعنيين بها، بسداد نوعين من المستحقات لفائدة المتعاملين العقاريين، والتي تتعلق أساساً بمستحقات الحيز العقاري المشغول من طرف ساكنيه، وهي التي تتباين أسعارها من موقع إلى آخر في المدينة الواحدة، تبعاً لدرجة قرب الموقع من النسيج الحضري أو بعده عنه، ومن ولاية إلى أخرى وذلك باعتبار قيمة العقار نفسه في كل منطقة. مضافاً إليهما مستحقات تزويد المساكن بالخدمات الأساسية، والمتمثلة أساساً في الماء، الصرف الصحي، والكهرباء. والنوع الثالث من المشاريع الجزئية والمسمى بإعادة الإسكان، فتتحدد مساهمة السكان المعنيين به في ثلاثة أوجه رئيسية، وهي سداد تكلفة المساحة العقارية التي شيدت عليها المساكن التطورية، بشقيها المبنية منها والملحقة بها قابلة الاستغلال مستقبلاً، وكذا جزء من تكلفة انجاز الوحدات السكنية، وتكلفة تزويد هذه المساكن بالخدمات الأساسية.

4.3. أوجه تدخل السكان في عمليات برنامج RHP: حددت المقترحات الأصلية لبرنامج RHP،

أدوراً رئيسية للجهود الذاتية للسكان في مختلف أوجه المشروع، وذلك منذ إعطاء إشارة الانطلاق

¹⁴³. Madani Safar-ziton, Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique (op.cit), pp. 56-57.

¹⁴⁴. Madani Safar-ziton, Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique (op.cit), p. 45.

الأولى للدراسات والى غاية انتهاء الانجاز، وعدم تحويلها إلى مجرد بند شكلي، غرضه الحصول على الأموال المتعلقة بانجاز المشاريع الجزئية فقط¹⁴⁵، وذلك بغرض تحقيق جزء من فوائد المشاركة في إدارة هذا البرنامج، وذلك على المستويين التاليين:

4.3.1. المشاركة القبلية: وتتم أثناء مرحلتي التخطيط والتنفيذ لأشغال التهيئة والانجاز داخل مواقع الأشغال، والتي تتعلق بأحد أو كل النقاط التالية:

أ. المشاركة في صياغة وتحديد أولويات العمل المنجز: وهي تمثل المرحلة الأولى في هذا الإسهام، حيث يمكن من خلال اعتماد الدراسات السوسيواقتصادية المعمقة، والتي تتحرى إلى جانب الدقة في ضبط البيانات الخاصة بكل القاطنين، والتقرب من السكان وبيان متطلباتهم وانشغالاتهم الأساسية، ثم العمل بعد ذلك على تحديد ترتيب لهذه الأولويات، وفقا لرغبات الفعلية لكل السكان، ومراسل سير المشروع

ب. المشاركة في عملية التصميم: كما تسمح كذلك فرص المشاركة المتاحة في هذا المشروع، بالتدخل حتى في بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات، كالجوانب الفنية واستشارتهم في الكيفية المحبذة للتصاميم السكنية الجاري الإعداد لها، وكذلك تصوراتهم لكيفية إعادة هيكلة المحيط السكني، من أجل فتح المسالك والممرات بغية إضفاء المزيد من المرونة، على تنقلات الأفراد والآليات داخل هذه الأحياء بعد أن كانت تعرف انسداد من قبل، إلى جانب كيفية تموضع المرافق والهيكل والتجهيزات التي سيستفيد منها هذه الأحياء.

ت. المشاركة في إدارة المشروع: وتتم عن طريق إيجاد تنظيم سكاني ذو طابع مؤسساتي غير ربحي، يحظى بالمصداقية الاجتماعية والاعتراف القانوني، حتى يكون طرف فاعل في صياغة أجزاء من المقترحات المتعلقة بالحي، وفقا لما يسمح به إدراكهم لهذه الجوانب، وكذا المشاركة في تنفيذها بعد ذلك، ك: المشاركة في إعداد وانجاز التحقيقات السوسيواقتصادية، توضيح طبيعة المنطقة وخصوصية تركيبها الاجتماعية، الإشراف على مراقبة مسار تنفيذ الانجاز ونوعية الأشغال¹⁴⁶ ...

ث. المشاركة في تمويل المشروع: وهي تتضمن إبداء الموافقة على تحمل جزء من تكاليف انجاز الفني لمشروع، عبر سداد المستحقات المالية المترتبة عليهم كنصيب من تكلفة المشروع، ثم العمل على احترام تلك الآجال وتسريع الوفاء بها حتى تتقدم نسبة الانجاز، ويتم استكمال الأشغال بكل تجهيزاته، باعتبار أن جزء من فلسفة المشروع تقوم على التمويل الذاتي.

4.3.2. المشاركة بعديّة: ويقصد بها كل التحسينات والأشغال الإضافية التي يتم إدراجها على المنجزات المحققة بعد نهاية الأشغال بالأحياء والمواقع المستهدفة، والتي تتمثل غالبا في:

¹⁴⁵. Madani Safar-Ziton, Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique (op.cit), p. 86.

¹⁴⁶. Madani Safar-Zitoun, "Le programme de résorption de l'habitat précaire financé par la banque mondiale en Algérie: les chemins tortueux ou vertu de la participation ?" (op.cit), p. 92.

أ. المشاركة في استكمال أشغال المساكن التطورية: وذلك من خلال السعي والمضي قدما في مسار استيفاء الأشغال الداخلية والخارجية، التي لا زالت تفتقدها هذه المساكن التطورية حتى تصبح جاهزة كلية، وملائمة لأغراض الاستعمال السكني، سواء ما تعلق منه بتحسين التهيئة الداخلية، أو استكمال عمليتي التوسع الأفقي الذي تبقى منه مساحة جزئية غير مشيدة، والعمودي عن طريق إضافة طابق أو طوابق أخرى وفقا للمتطلبات العائلية.

ب. المشاركة في عملية صيانة الشوارع والمنطقة: وتبرز هنا جهود السكان في العناية بالبيئة والمحيط السكني، عبر الاهتمام بتجميل المساحات أمام المنازل ورصفها وتشجيرها، وتجنبها عملية الحفر العشوائي وتمديد القنوات بشكل غير منظم ولا مقنن، حتى لا يعاد إضفاء الفوضى والتردي على حالة الطرقات التي تم انجازها حديثا.

ت. المشاركة في التنمية الاقتصادية للموقع: وذلك عن طريق محاولات ذاتية لإيجاد فرص العمل، وتفعيل الحركيتين التجارية والخدماتية بها، من خلال المبادرة إلى فتح محلات تجارية من قبل سكان أنفسهم، وتنفيذ أنشطة مباشرة (مقاهي، تجار، أكشاك، أنشطة حرفية...)، أو عن طريق إيجار المحلات للغير للقيام بذلك¹⁴⁷.

4.4. قياس نتائج المشاركة في المواقع المعتمدة: ويتم هذا التقييس بناء على معيار المداخل والتحصيل المالي الذي تم تحقيقه من قبل المتعاملين العقاريين، وذلك على مستوى العمليات الجزئية الثلاثة التي يقوم عليها برنامج RHP.

4.4.1. حجم المشاركة المالية في برنامج RHP: المساهمة المالية للمستفيدين هي دائما أقل من التوقعات الأقل تفاؤلا، فالبيانات المتوفرة على مستوى خلية OFARES تبين أن نسبة المشاركة للمستفيدين (عدد العائلات التي سددت كليا أو جزئيا ما عليها) ونسبة التغطية بالعائلة (النسبة المسددة من طرف كل عائلة) تمثل حالات تقدم مختلفة حسب نوع المشاريع الجزئية. حيث لم تتعدى نسبة العائلات المعنية والتي قامت بتسديد جزء من مستحقاتها عتبة 26.66%، وهذه النسبة لا تمثل سوى ما مقداره 16.97% من المجموع الكلي للمستحقات عن كل العمليات المشتركة. وهو ما يعد مؤشر على ضعف حجم التحصيل المالي، والذي سرعان ما تحول إلى عجز مالي في التركيب الكلي للمشروع، وأثر على سير الأشغال بعد ذلك بشكل أو بآخر، لكن من دون أن يكون هذا العجز متساوي في توزيعه، بين كل أصناف المشاريع الجزئية المنضوية تحت غطاء برنامج RHP، حيث نلاحظ بأن نسبة المشاركة والسداد الأكثر ارتفاعا، تخص عمليات إعادة الإسكان أكثر من عمليات إعادة الهيكلة، ففي الوقت الذي سجلت فيه الأولى نسبة سداد قدرت ب 39.74%، وهي النسبة التي تشكل الحصاة الخاصة بحوالي 60.02% من مجموع العائلات المستفيدة من هذا الخيار، ظلت بيانات التحصيل المالي الخاصة بعمليات إعادة الهيكلة أدنى من ذلك بكثير، حيث لم تجاوز نسبة المستحقات التي

¹⁴⁷. Ministère de l'Habitat, Programme de résorption de l'habitat précaire: éléments de mise en œuvre (op.cit), p. 49.

سددت حد 2.12%، وهي مجموع ما استطاعت دفعه 4.46% من العائلات المستهدفة داخل 68 موقع معتمدة ضمن مشروع RHP¹⁴⁸.

الجدول رقم 19: يوضح نسبة المساهمة والتسديد حسب نوع التدخل

مساهمة العائلات			عدد العائلات المستفيدة			نوع العملية
نسبة التسديد %	المنجز	المتوقع	نسبة المشاركة %	التي سددت	المعنية	
2.12	18.51	873.68	%4.46	379	8498	إعادة هيكلة
39.84	276.13	693.11	%60.02	3471	5763	إعادة إسكان
13.20	22.24	168.48	%19.19	409	2131	وقاية
3.39	5.60	164.96	%5.11	38	744	ترقية
%16.97	322.48	1900.23	%26.06	4297	17156	المجموع

Source: Madani Safar-Ziton, Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique, Alger, décembre 2001, p. 47.

4.4.2. نماذج عن المشاركة السكنية في بعض المواقع: التحليل حالة بحالة لنسبة الالتزام

السكان بعملية السداد المالي للمستحقات، تبين لنا تفاوت درجات الاهتمام السكني وتراوحه ما بين الحذر والرفض من جهة، والمشاركة المتفائلة والفاعلة على مستوى الموقع الواحد من جهة أخرى، كما ستوضحه لنا الأمثلة التالية:

أ. السروال (بلدية البوني، ولاية عنابة): المساهمة المالية للسكان في انجاز المساكن تعد ضعيفة، حيث نجد بأن حوالي 57.40% فقط من السكان، هم الذين التزموا منذ البداية بتسديد ما عليهم، بسقف لم يتعدى حد 32.92% من المبلغ الإجمالي الذي على عاتقهم.

ب. ضرابيينة بلدية (عين عبيد، ولاية قسنطينة): البيانات التي أفصحت عنها آخر التقارير المالية، حول نسبة السداد المنجزة من قبل سكان الموقع، تقيد بالالتزام عالي النسبة عبر عنه في البداية، حيث قدرت نسبة العائلات التي عملت على تسديد حصصها ب 81.25%، في حين ظلت نسبة السداد أقل من ذلك بكثير ولم تتعدى 56.87% من مجموع الحصة الإجمالي.

ت. حالة سيدي حرب IV (بلدية عنابة، ولاية عنابة): السكان في هذا الموقع طال انتظارهم، وعبروا عن تذمرهم من خلال تبني خيار المقاطعة، وعدم تسديد حصصهم في تمويل السكنات، والقيمة التي يغطيها المتعامل العقاري والمتمثل في الوكالة العقارية لولاية عنابة، لا تمثل في الأساس إلا 20% من المبلغ الإجمالي، ولا تخص سوى 16% من العائلات.

ث. حالة عمار مرزوق (بلدية سيدي عمار، ولاية عنابة): ورغم أنه يظهر كنموذج ايجابي وناجح فيما يتعلق بمسار انجاز برنامج بناء السكنات وتنفيذ عمليات إعادة الإسكان مقارنة بالمشاريع الفرعية الأخرى لولاية عنابة، والتي يمكن الحكم عليها من خلال بعض الأرقام منها 500 سكن

¹⁴⁸ Madani Safar-Ziton, Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique (op.cit), p. 47.

الفصل الرابع = المشاركة الشعبية في برامج التنمية الحضرية

تطوري تم انجازها، طرقاا سوية، وشبكات صرف اامة، إلا أن نسبة تسديد السكان لما عليهم تظل دون ذلك، حيث نجد أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المساهمين إلى 90.8%، فإن نسبة تغطية المصاريف والأعباء المترتبة عليهم لم تتجاوز عتبة 53%¹⁴⁹.

¹⁴⁹. Madani Safar-Ziton, Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique (op.cit), pp.16-24.

الفصل الخامس

تحليل الفرضية الأولى

أولاً. قراءة جداول الدراسة.

ثانياً. التحليل الجزئي.

ثالثاً. التحليل الكلي.

رابعاً. نتائج الفرضية الأولى.

تمهيد: يستهدف هذا الفصل التوصل إلى صوغ إجابة مؤكدة أو نافية، لصحة الافتراض الأول الذي تم الانطلاق منه في هذه الدراسة، والذي قام على أساس التسليم بصحة وجهة النظر، القائلة بأن هذه المجتمعات تمثل امتداد أو إسقاط مصغر، لملامح المجتمع والبيئة الريفية في المدن، وبالتالي فإن التحكم في القرارات وتوجيه التغيير داخل هذه المستوطنات، يرتبط أكثر بالمرجعية الاجتماعية وسطوة السلطة القبلية، ذلك أن العزوف الشبه كلي الذي تقرر بشأن مقاطعة عملية السداد، يعد علامة على وجود تنسيق مشترك، متصل بسلطة خفية يرجع لها الدور الأكبر، في إقرار خيارات هذا المجتمع ومبادرات سكانه، وبالتالي فالاستجابة لا تتحدد في ضوء الأفكار والمصالح الفردية، بل في ضوء الانتماء الاجتماعي العشائري.

1. قراءة الجداول

الجدول 20: يوضح دوافع مغادرة الموطن الأصلي

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
العامل الأمني	07	23	38	30	05	103
	%10.93	%46.93	%43.18	%37.5	%9.25	%30.75
البحث عن عمل	42	17	29	20	30	138
	%65.625	%34.69	%32.95	%25	%55.55	%41.19
البحث عن سكن	13	9	18	26	17	83
	%20.31	%18.36	%20.45	%32.5	%31.48	%24.77
أخرى	02	/	03	04	02	11
	%3.12		%3.40	%5	%3.70	%3.28
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05						كا ² = 102.767
						المنوال = 138

تعكس مبررات الهجرة وحوافزها والمتضمنة في الجدول رقم 20، والذي تم تصميمه خصيصا للإلمام بمعطيات هذا الواقع، تعدد الأسباب المحركة لهذا الفعل واجتماعها على خلق الظروف المؤدية إلى ذلك، وهي التي يمكن حصرها تراتبا تبعا للقيمة النسبية لكل منها، وذلك وفقا لما أدلى به المبحوثين من ردود في هذا الإطار، حيث يأتي البحث عن العمل في المقام الأول، والذي شكل لوحده حجة عند 41.19% من السكان، والذين يرجع أصل قدومهم إلى المدن والقرى المجاورة، والمصنفة غالبا في خانة المناطق الفقيرة والنائية. في حين شكل الدافع الأمني الذي عرفته الجزائر منذ مطلع عشرية التسعينات، كعامل ذو طابع قهري حضور معتبر في تشكيل روافد الهجرة الريفية، من خلال تجاوز نسبة حضوره لدى المعنيين حد 30% بقليل، وهم الذين وفدوا من بعض القرى والأرياف التي شهدت أجواء هذا الصراع الدامي، والذي طالهم وبات يستهدف وجودهم، مما أدى إلى تفریطهم في الأرض والمسكن والحيوان طلبا للبقاء. ليتلوه وبحصة تقدر ب 24.77% دافع البحث عن سكن، كعامل أساسي ومستقل كلية عن العاملين السابقين، باعتباره يشكل قاسم مشترك لكل منهم، ولما هو أتى أيضا لكن ليس بصفة الأولوية، وهي الحصة التي يبدو أنه قد استفاد منها السكان الوافدين من وسط المدينة، وذلك بعد أن تعذر عليهم البقاء فيها لسبب أو لآخر، ومتقدما في ذلك على الدافع الأخير الذي لم يحظى بأكثر من 3.28%، ما يجعل منه عامل ثانوي صاغته الحاجة إلى الانتفاع من مزايا المدينة، كتعليم الأبناء، طلب العلاج... على المستوى الجزئي، نلاحظ بعض الاختلاف في معالم المشهد السابق، فعلى مستوى حي سيدي حرب يأتي البحث عن العمل في المرة الأولى، من حيث استقرار آراء المبحوثين عليه، وذلك ب 55.55% وهو ما يفسر لنا النشأة والوجود المبكر الذي عرفه هذا الحي، بعد أن كان قبلة لطلبي العمل الوافدين من مختلف المناطق عليه، وذلك على حساب 31.48% من طالبي السكن، و 9.25% فقط للعامل الأمني وهي النسبة التي صنعت الموجات الأخيرة

من الهجرة التي عرفها هذا الإقليم. أما موقع الحفصي فيعد نموذج مستنسخ كلية لحالة سيدي حرب، مع فارق واحد متعلق بحجم كل عامل فيه، أما حي ضرابيينة فقد كان القبلة الأولى ل 37.5% من الفارين من جحيم الإرهاب الذي ضرب مناطق عين الكرشة، وعين الفكرون بأب البواقي، وكذا بعض مناطق ولاية جيجل... والذين يعتبرون من ذوي الوجود المتأخر بالموقع، وذلك مقارنة ب 32.5% من مريدي السكن و 25% من طالبي العمل، والذين وفدوا إليه من الأرياف ومدامر بلدية عين عبيد خصوصا، نظرا لما تتمتع به من خصوصية شبه صناعية فرضتها المحاجر وبعض الوحدات الموجودة في المنطقة. وهو الوضع الذي يتشابه في بعض ملامحه مع حالة موقع ميطر، والذي سجلت به أعلى مستويات الهجرة القهرية وذلك ب 43.18%، رغم تأخر ظهورها، وذلك أمام المد الطاعي الذي باشره الباحثين عن العمل والسكن، والمقدرين ب 32.95% بالنسبة للأول و 20.45% بالنسبة للثاني. وهو ذات الوضع الذي عرفه موقع الزاوية، والذي تحول من قبلة ل 34.69% من طلبي العمل بالمناطق الصناعية الموجود بالمنطقة، و 18.36% من العاملين الباحثين عن مستقر، إلى مقر إيوائي ل 46.93% من سكان القرى والمناطق الجبلية لولاية سكيكدة خصوصا، والتي كانت تعيش تحت وطأة كابوس التهديد بالموت يوميا.

الجدول 21: يوضح كيف تمت عملية الانتقال إلى هذه المنطقة

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
فردية	18 %28.125	10 %20.40	06 %6.81	07 %8.75	16 %29.62	57 %17.01
أسرية	32 %50	23 %46.93	23 %26.13	28 %35	20 %37.03	123 %37.61
أسرية مجزأة	14 %21.87	16 %32.65	21 %23.86	20 %25	18 %33.33	89 %26.56
هجرة جماعية	/	/	38 %43.18	25 %31.25	/	63 %18.80
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المونال = 123						كا ² = 35.32 دالة إحصائيا عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

توضح البيانات الواردة في تفاصيل الجدول رقم 21، والمتعلقة بالكيفية التي تمت بها عملية الانتقال إلى هذه الأحياء والمواقع المرصودة بالدراسة، بأن عمليات النزوح التي باشرها السكان صوب المدن للتوطن في عشوائيتها، قد عرفت سيادة أسلوبين متباينين من ناحية الشكل الذي تتخذه وتظهر به، كرس أحدهما خيار الهجرة الفردية بمعناها الواسع، ومشكلا النمط الغالب الذي طبع الحراك الجغرافي ل 54.62% من المبحوثين، وهو الأسلوب الذي يضم تحت جناحيه كل من الهجرة المفردة والهجرة الأسرية الضيقة، الغير متبوعة بأي مد قرابي مهم زادت درجة قربه، مع تفوق ظاهر لهذا الأخير وذلك بنسبة 37.61% من المجموع الكلي لردود المسجلة، مقارنة بسلفه والذي انحصر أثره عند حد 17.01%. في حين كرس الأسلوب الثاني نمط الهجرة الجماعية، والذي حصد ما نسبته 45.36% من آراء المبحوثين، والتي توزعت ما بين غزو العنيف باشره 18.80% منهم، وهو الذي يقوم على تنفيذ نزوح وإحلال كلي وفوري بمواقع التوطن. في مقابل غزو وإحلال تدريجي أنبنى على هجرات أسرية مجزأة بحسب ردود 26.56% منهم، بشقيها المنتظم منهم في استرساله وتتابعه أو عفوي منه. أما على المستوى القطاعي فتختلف الأمور بين المواقع وتتباين شيئا ما، فعلى مستوى حي ميطر نسجل هيمنت عملية الغزو العنيف، على شكل الإنزال الذي تم في هذا الموقع وذلك بنسبة 43.18%، في مقابل حضور أقل لكل من الهجرتين الفردية (26.13%) والمجزأة (23.86%)، وضعيف بالنسبة للهجرة الفردية. وذلك يرجع إلى كون أن نسبة كبيرة من حركة الهجرة التي تمت إليه، كان أساسها العامل الأمني الذي ضرب المنطقة. أما على مستوى موقع ضرابيينة، فإننا وان كنا نسجل الحضور الثاني والأخير لهجرة الجماعية ب 31.25%، فذلك يرجع للظروف المشابهة لحالة ميطر، حيث كان العامل الأمني هنا أيضا مسبب رئيسي في هذا الشكل من النزوح السكاني، وفي تنامي نسبة سكان هذا الموقع من دون أن يكون سبب في نشأته ووجوده، والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى الهجرة الأسرية المفردة والحائزة فيه على نسبة 35%، في مقابل 25% لصالح

الهجرة الأسرية المجزأة، واستمرار ضعف عملية الهجرة الفردية. أما على مستوى باقي الأحياء الثلاثة، فإننا نسجل توزع آلية الانتقال على ثلاثة خيارات فقط، في ظل اختفاء وزوال لأي أثر للغزو العنيف مع طغيان نزعة الهجرة الأسرية الفردية فيها كلها، وتتبعها الهجرة الأسرية المجزأة في المقام الثاني، مع تحسن واضح في معدلات الهجرة الفردية إلى هذه المواقع، وهو ما يعطينا دلالة أولية حول شكل التجانس النهائي الذي ستكون عليه هذه الأحياء.

الجدول 22: يوضح كيف تمت عملية اختيار الموقع

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
قصدية	48	38	71	68	44	269
	% 75	% 77.55	% 80.68	% 85	% 81.48	% 80.29
عفوية	10	02	06	04	07	29
	% 15.62	% 4.08	% 6.81	% 5	% 12.96	% 8.65
اضطرابية	06	09	11	08	03	37
	% 9.37	% 18.36	% 12.5	% 10	% 5.55	% 11.04
المجموع	64	49	88	80	54	335
	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
المنوال = 269						كا ² = 332.81 دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05

تحمل نتائج المتضمنة في الجدول رقم 22، والمتعلقة بفهم الآليات التي تم على أساسها اختيار الموقع، نفي كلي لكل احتمالات المصادفة والعفوية، في مواقف واختيارات الباحثين لمواقع التوطن والإقامة، حيث تصب ردود وتأكيدات 80.29% منهم ضمن هذا الاتجاه، معتبرين أن كل ما تم وكان جاء على أساس مقصود وبنية مسبقة لنوعية المدينة والموقع المستهدف، أما الاضطرابية والتي تعني عدم وجود البديل آخر متاح، فلم تكن حاضرة سوى في ردود أفعال 11.04% من المجموع الكلي للمبشرين، مشكلة بذلك الخيار الثاني من حيث الحضور الكمي في إجابات عينة الدراسة، تاركة بذلك لمقترح العفوية في اختيار المقر السكني الصف الأخير، والاختيار الأدنى من حيث الحضور وذلك بنسبة 8.65%. أما على المستوى القطاعي، فقد سارت النتائج الجزئية على منوال سابقتها تقريبا من حيث هيمنة خيار القصدية، حيث ظلت الكفة الأرجح في كل المواقع بدون استثناء، مع بعض التفاوت على صعيد حجم النتائج المسجلة، والتي تجاوزت عتبة 80% في كل من سيدي حرب، ضرايبينة، وميطر، ودون ذلك بالنسبة للبقية منها. في حين حدث الاختلاف والتباين على مستوى باقي الخيارات، بعد أن اختلفت عنها جزئيا في المواقع المصنفة حضرية (سيدي حرب والحفصي)، أين نسجل صعود خيار العفوية إلى المرتبة الثانية من حيث المجموع الكلي لإجابات الباحثين، حيث قدرت بنسبة 12.96% بالنسبة للموقع الأول، و15.62% بالنسبة للموقع الذي يليه، وذلك على أساس أن اختيار هذا الموقع لم يكن مبرمجا سلفا، وأن ما حدث قد جاء تحت تدبير وتغيير الظروف المحيطة

وظهور معطيات جديدة، كان لها بالغ الأثر في حسم وترجيح قيمة وأهمية هذا الخيار لدى الباحثين عما كان مطروحا لديهم قبله. في الوقت الذي جاءت فيه نتائج المواقع الأخرى والمصنفة كالمشبه حضرية (ضرايبينة، ميطر والزاوية) مطابقة لها كليا، أين شغل فيها الخيار الاضطراري المحل نفسه الذي شغله في التقدير الكلي الذي أشرنا إليه سلفا، مع عدم تسجيله لحضور لافت للانتباه من حيث التقدير الكمي على مستواها جميعا، حيث جاءت نتائج ثلاثتها على التوالي دون حد 20%، مع بعض الميلان الطفيف لصالح الموقع العشوائي المسمى بالزاوية والذي سجل ما نسبته 18.36%. والتفسير الوحيد الذي يمكن أن نسوقه هنا، لهذا الحضور للخيار الاضطراري على مستوى المواقع السابقة، يعود إلى ما وقع فيه النازحين المتأخرين لهذه المواقع، من إشكال عويص يتلخص في غياب أو عدم وجود البديل الذين من شأنه أن يركنوا إليه، في ظل الظروف الخاصة التي أحاطت بعملية انتقالهم وتنقلهم، جراء موجات الإرهاب التي ضربت المناطق التي قدموا منها.

الجدول 23: يوضح المحفزات المتحركة في اختيار المبحوثين لمواقع التوطن

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
القرب من المدينة	39 %42.85	/	03 %2.20	09 %9.67	13 %15.66	64 %13.55
قربه من العمل	15 %16.48	24 %34.78	27 %19.85	14 %15.05	04 %4.81	84 %17.79
بعيد عن المراقبة	07 %7.69	11 %15.94	21 %15.44	15 %16.12	28 %33.73	82 %17.37
مجال شاغر	19 %20.87	32 %46.37	44 %32.35	21 %22.58	31 %37.34	147 %31.14
وجود الأقارب	11 %12.08	02 %2.89	41 %30.14	34 %36.55	07 %8.43	95 %20.12
المجموع	91 %100	69 %100	136 %100	93 %100	83 %100	472 %100
النوال= 147						كا ² = 41.87 دالة إحصائياً عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05

تدل القراءة العامة لمعطيات الجدول رقم 23، والخاصة بنوعية الحوافز التي صنعت قصدياً المبحوثين في اختيار موقع التوطن التي سكنوا إليها، عن غياب خيار مطلق حكم هذا الاختيار في عمومهم، مما يدل على عدم وجود عامل مفصلي واحد ركن إليه المبحوثين في تقدير الموقف والاستقرار عليه بعد ذلك، ولكن هي عاملين أو أكثر من ذلك في عموم الأحوال، دون أن يكون ذلك حائلاً أمام بروز أفضلية نسبية لصالح دافع معين بعينه، والذي تمثل في حالتنا هذه في العامل الرابع من حيث ترتيب الخيارات، وهو المتعلق بمدى شغور المجال وبالتالي إمكانية استغلاله والبناء عليه، حيث اعتبره 31.14% من المبحوثين العامل الحاسم في الملل الذي جنحوا إليه، وأن من دونه سيكون عليهم البحث عن خيارات بديلة. في الوقت الذي رأى فيه 20.12% منهم، أن الأقارب والعشيرة كانوا هم العامل الأساسي في ترجيح كافة أحد المواقع عن غيره، لما يشكله ذلك من عامل اطمئنان نفسي واستقرار اجتماعي، إلى جانب التسهيلات الأخرى التي يضيفونها على الشأن اليومي، باعتبارهم قاعدة إيواء وإرشاد لهم في تصريف شؤون الحياة في بداياتها. في حين تذهب طائفة أخرى تتحدد بمقدار 17.37% من المجموع الكلي للآراء المسجلة، إلى إرجاع خياراتهم لمعطيات تتعلق بالقرب من مقرات العمل، مما يهون عليهم نوعاً ما إشكالية التنقل اليومي غدوا وإياباً، وهو الخيار الذي وقعت عليه معظم ردود المهاجرين من المدينة إلى العشوائيات، وبفارق ضئيل عنه لا يتعدى 0.42% جاء خيار بعض مفردات الدراسة مرجحاً لعامل آخر، يتمثل في حرصهم على الابتعاد عن المراقبة الحكومية، وذلك من خلال محاولة اتخاذ من المواقع المتخفية عن الأنظار مستقراً لهم، وتقادي كل أشكال التدخل ضدهم، والتي من شأنها أن تنسف جهودهم واستثماراتهم داخل هذه المستوطنات، وتهدد بقائهم في المدن من أساسه، في حين جاء موقف الطائفة الأخيرة من المبحوثين، والتي تعد الأقل أهمية من حيث الحضور النسبي في دائرة التمثيل الكلي ب 13.55% من الآراء، معلية من شأن

عامل القرب من المدينة، وهو ما يعني تفضيل الاستقرار في المستوطنات الموجودة داخل الأوساط الحضرية، نضير ما يتيح ذلك من مزايا في السعي والحركة ووفرة الخدمات... غير أن هذا الطرح، لا يحافظ على استقرار التوزيع النسبي لعوامله السابقة على المستوى القطاعي، حيث تتراجع أولاً الأفضلية التي كان يحوزها معطى المجال الشاغر، على مستوى موقعين من أصل خمسة من المواقع المستهدفة بالدراسة، وتمدنياً بذلك إلى المرتبة الثانية وبنسبة تقدر بـ 22.58% بالنسبة لحي ضرابيبينة، و20.87% بالنسبة لحي الحفصي، وذلك لصالح عاملي وجود الأقارب على مستوى الحي الأول والذي حاز على ما نسبته 36.55%، والقرب من المدينة بالنسبة للحي الثاني وبنسبة تفوق سابقتها وتستقر في حدود 42.85%، مع بقائه رائداً في باقي المواقع وبنسب تفوق ما كان لديه من قبل. وهما العاملان اللذان يتفاوت توزيعها وأثرها على مستوى باقي المواقع، حيث نجد أن عامل وجود الأقارب يشغل المرتبة الثانية على مستوى حي ميطر بنسبة تقدر بـ 30.14%، والرابعة على مستوى حي سيدي حرب (8.43%) والحفصي (12.08%) والأخيرة على مستوى موقع الزاوية وبنسبة لا تتعدى (2.89%). في حين حاز القرب من المدينة على المرتبة الثالثة على مستوى حي سيدي حرب (15.66%)، والأخيرة على مستوى موقعي ضرابيبينة (9.67%) وميطر (2.20%)، في الوقت الذي اختفى تماماً حضوره في موقع الزاوية.

الجدول 24: يوضح كيف جرى التوقع في هذه الأحياء

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
إيجار المساكن	12 %18.75	05 %10.20	02 %2.27	15 %18.75	08 %14.81	42 %12.53
شراء العقار عرفيا	29 %45.31	09 %18.36	/	17 %21.25	07 %12.96	62 %18.50
مراجعة قدامى الحي	05 %7.81	17 %34.69	08 %9.09	11 %13.75	18 %33.33	59 %17.61
بدون مراجعة أحد	18 %28.12	18 %36.73	78 %88.63	37 %46.25	21 %38.88	172 %51.34
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المنوال = 172						دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

تعكس النتائج المبينة في الجدول رقم 24، الكيفية التي تم بها توقع السكان بهذه الأحياء، والتي عكست في عمومها الكلي وجود أكثر من 51% من المبحوثين من الذين اعتبروا التوقع داخل هذه الأحياء خيار فردي لم يراجعوا فيه أحد، وذلك إما لعدم وجود من هم قبلهم من الوافدين عليه، أو لتفوقهم العددي على من هم مستوطنون فيه فلا يستطيعون ردهم عنه، أو لشساعة الفضاء الشاغر وعدم تملكه كله من قبل المستوطنين فيه، أو كان نزولا عند الأهل والمعارف من بني القرابة فلا يحتاجون لإذن أو رخصة حتى يجاز لهم ذلك. وذلك في مقابل 17.61% من الردود التي جرى تداولها على السنة المبحوثين، والمتعلقة بمراجعة قدامى الحي كشرط أساسي من أجل الولوج إليه والاستقرار به، وهي الصفة التي تعد ملازمة للمجرتين الفردية أو الأسرية، أو الهجرة إلى موضع لا تشغله عشيرة أو قبيلة سابقة، والتي تصطدم بواقع وجود كثافة سكانية لا بأس بها داخل هذه المواقع، دون أن يتم إشغال الحي كلية من طرفهم، حيث أن الجهل بالدخيل إلى الحي والسماح له بالسكن والبناء على مقربة من مساكنهم، أمر غير وارد في قاموس هؤلاء المحتلين، لا سيما في تردي ظروفهم المادية نوعا ما، مما يتطلب منهم البقاء جل النهار في مواقع العمل كأجراء طلبا للرزق. في حين تعكس 18.50% نسبة الخيار الثاني في مفاضلة المبحوثين، وهو التموضع الذي يقوم على شراء العقار المستغل عرفيا، إما في شكل كوخ جاهز أو عقار شاغر والبناء عليه، وذلك من عند محتل سابق أو ممتلك غير حقيقي له. أما آخر هذه الردود التي تم طرحها والتي حازت على ما نسبته 12.53%، فهو ذلك الخاص بإيجار المساكن من قبل المبحوثين، وهو يبدو أنه خيار خاص بعامل اقتصادي محض، حيث لا يمتلك في الكثير من الأحيان هؤلاء المهاجرين تكاليف تشييد وتجهيز كوخ أو مبنى رديء. أما على المستوى القطاعي فيختلف المشهد قليلا، حيث نجد بأن ما يسمى بالخيار الغالب والذي يكرس منطق الغزو العنيف من قبل المهاجرين على هذه الأحياء وتوطنها بدون استشارة أحد، قد فقد حظوته على مستوى حي الحفصي لصالح خيار شراء العقار عرفيا، والذي حاز

45.31% من مجمل آراء المبحوثين في هذا الإقليم، كما لم يسجل هيمنة مطلقة على ردود المبحوثين إلا في موقع واحد وهو حي ميطر، حيث سجل هناك ما نسبته 88.63% في مقابل نسب أدنى بباقي الأحياء، قدرت ب 38.88% على مستوى حي سيدي حرب، و 36.73% بالنسبة لموقع الزاوية، و 46.25% في حي ضرابيينة. في حين شغل معطى "مراجعة قدامى الحي" الصف الثاني بكل من سيدي حرب ب 33.33%، والزاوية ب 34.69%، والصف الثالث بحي ميطر ب 9.09%، والصف الأخير بضرابيينة ب 13.75% والحفصي ب 7.81%. كما تعثر خيار "إيجار المسكن" وعجز على أن يشغل موقعا متقدما، وظل يتراوح ما بين المقام الثالث الذي سجله في ثلاثة مواقع وهي: سيدي حرب (14.81%)، الحفصي وضرابيينة ب 18.75%، والمقام الأخير الذي ناله في موقعي ميطر (2.27%) والزاوية (10.20%).

الجدول 25: يوضح نوعية الصلة والارتباط الموجود بين الجيران في هذا المستوطنات

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
قراية دم	10 %16.62	05 %10.20	23 %26.13	19 %23.75	04 %7.40	61 %18.20
انتماء عشائري	07 %10.93	03 %6.12	35 %39.77	30 %37.5	13 %24.07	88 %26.26
انتماء إقليمي	14 %21.87	25 %51.02	21 %23.86	25 %31.25	27 %50	112 %33.43
خارج أية القرابة	33 %51.56	16 %32.65	09 %10.22	06 %7.5	10 %18.51	74 %22.08
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المنوال = 112						دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

يتأسس الارتباط وتحدد نوعية الصلات، الموجودة ما بين الجيران في هذه المستوطنات، بحسب ما تظهره البيانات الواردة في الجدول رقم 25 في عمومها، إما على معطى تموضع وتقارب لا تحكمه أية روابط قرابية أي كان شكلها، ويتوقف عند حد 22.08% من المجموع الكلي لإجابات الباحثين، أو على معطى يكرس الانتماء إلى مرجعية اجتماعية أو جغرافية معينة، ويحوز على ما نسبته 77.92% من الآراء والتي توزعت بناء على معطى الانتماء إقليمي، وهو الانتماء المتعلق بالانتساب إلى الجهة أو الناحية التي وفد منها السكان، وهو ما يفيد في فهم نوعية التوازنات التي يحرص عليها السكان عند وفودهم إلى هذه المواقع، حيث يمتلك السكان نوعا من الإحساس بالأمان والاطمئنان عند الركون إلى أصحاب هذه الجهة، يليه خيار الانتماء العشائري بنسبة حضور في إجابات الباحثين تقدر ب 26.26%، ويتبعهم خيار ثالث وهو آخر هذه المحددات، والذي أنبنى على قرابة الدم التي تجمع ما بين النازحين بحسب 18.20% من الباحثين. أما على المستوى القطاعي فنجد بأن خيار الانتماء الإقليمي، يهيمن كلية في موقعي سيدي حرب والزاوية، ويحوز صدارتهما ب 50% بالنسبة للأول، وب 51% بالنسبة للثاني. في حين يسجل الانتماء العشائري حضور أكبر على مستوى، حيي ضرايبينة ب 37.5% وميطر ب 39.77%، في الوقت الذي يعرف فيه موقع الحفصي ارتفاع معدل الارتباط ما بين السكان، بدون وجود أي رابط قرابي فيما بينهم إلى حد 51.56%. وهو المعطى الذي يتأخر بعد ذلك على مستوى باقي المناطق، إلى الصف الثاني في موقع الزاوية وبنسبة لا تتعدى 32.65%، والصف الثالث في موقع سيدي حرب بنسبة 18.51%، والرابع في ميطر بنسبة 10.22%، والأخير في ضرايبينة ب 7.5%.

الجدول 26: يوضح مدى تأثير العلاقة بين المبحوثين بعد RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	58 %90.62	38 %77.55	61 %69.31	63 %78.75	47 %87.03	267 %79.70
لا	06 %9.37	11 %22.45	27 %30.68	17 %21.25	07 %12.96	68 %20.3
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05						المونال = 267

تظهر بيانات الجدول رقم 26، والخاصة بمدى تأثير العلاقة بين سكان هذه المواقع، بعد ظهور اعتماد مشروع RHP رسمياً، انحياز المبحوثين لصالح خيار نعم وبنسبة تقارب 79.70% من مجموع الردود التي أبديت لنا، وهو ما يمثل الرأي الغالب في هذا الموقف، والحامل لدلالة حدوث نوع من التغيير في شكل وطبيعة العلاقات التي كانت تسود من قبل، بين الأطراف المنتسبة للقطاع السكني الواحد، من خلال بروز مظاهر التوتر والاستتكار لبعض الممارسات والسلوكيات التي بادر بها بعض السكان المنتسبين لهذه الأحياء، والتي لم تكن تلقى أو ينظر إليها بعين الرضا من قبلهم، جراء تسببها في إلحاق الأذى بهم وتقليص حظوظهم في الاستفادة من عمليات البرامج، في مقابل لم تتعدى فيه نسبة المعبرين عن عدم وجود أي تأثير بينهم حد 20.3%، وهي النسبة التي تبدو أنها خاصة غالباً بعلاقات الجوار المتسمة بقرابة الدم، مضافاً إليهم نسبة من المستفيدين المنتمين للقطاعات المعنية بعمليات إعادة الهيكلة، باعتبار أن عدد منهم لم يكونوا معنيين بأجواء التنافس المحموم، والتي كانت تسيطر على أذهان غيرهم الساعين للاستفادة من صيغة المساكن التطورية، الأمر الذي جعل أوضاعها مستقرة في عموم الأحوال وعلاقاتها محافظة على وتيرتها الطبيعية التي كانت تعرف بها قبل ذلك. ولا أدل على ذلك مما تخبرنا عنه تلك النسب الجزئية، التي تم تسجيلها على مستوى كل قطاع، والتي وإن كرس عدم وجود أي تغيير في الموقف العام، والذي يظل يميل لصالح تأكيد وجود التأثير في العلاقات الاجتماعية، إلا أنها سجلت ارتفاعاً في نسبة المبحوثين المعبرين عن عدم وجود أي تغيير في علاقاتهم اليومية، وذلك على مستوى ثلاثة مواقع سكنية، وهي ميطر والذي بلغت نسبة المصوتين فيه لصالح خيار الثاني ب 30.68%، والزاوية بدرجة أقل من سابقتها بلغت 22.45%، يعقبها موقع ضرايبينة بعد ذلك ب 21.25%، حيث تتمتع هذه المواقع الثلاث بخاصية أساسية، وهي ارتفاع نسبة المساكن المدرجة ضمن العمليات الجزئية لإعادة الهيكلة، وذلك قياساً إلى موقعي سيدي حرب والحفصي، واللذان يعرفان حضور أكبر لعمليات إعادة الإسكان، أين نجدهما قد سجلا ضعف نسبة للتوافق حول هذا الخيار، حيث لم تتعدى في الحي الأول 12.96%، ودنت عن ذلك في الحي الثاني والذي سجل 9.37% من إجمالي ردود المبحوثين فيه.

الجدول 27: يوضح أسباب تصدع العلاقات بين المبحوثين بعد RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
إدراج سكان من خارج الحي	31 %37.34	21 %35	38 %39.58	33 %42.30	24 %33.80	147 %37.88
تكرار الاستفادة	12 %14.45	10 %16.66	04 %4.16	15 %19.23	19 %26.76	60 %15.46
التكتم على تفاصيل المشروع	16 %19.27	11 %18.33	30 %31.25	18 %23.07	13 %18.30	88 %22.68
التنافس على الأسقية	24 %28.91	18 %30	24 %25	12 %15.38	15 %21.13	93 %23.96
المجموع	83 %100	60 %100	96 %100	78 %100	71 %100	388 %100
المونال = 147						كا ² = 40.87 دالة إحصائيا عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

تشير النتائج المعبر عنها في الجدول رقم 27، إلى الأسباب التي كانت تقف وراء تصدع العلاقات بين المبحوثين، بعد ظهور واعتماد برنامج RHP رسميا، وهي الردود التي تتضمن الفئة المصوتة لصالح خيار نعم في السؤال السابق فقط، مع تسجيل زيادة في الحجم الكلي المتوقع لها، باعتبار قابلية محتوى هذا السؤال لتبني أكثر من بند. مع تباين في أهمية الردود تبعا لحجم التكرارات المسجلة في كل مقترح، حيث تصب أكبر نسبة من الآراء والمقدرة بحوالي 37.88%، في خانة سعي بعض الأطراف والعائلات القاطنة بالحي، لأجل إدراج آخرين ليس لهم أي انتماء أو وجود سابق في الحي، من أقاربهم وعشيرتهم ضمن قوائم المرشحة للاستفادة، من خلال العمل على إحضارهم إلى الموقع وتسكينهم معهم، أو بالقرب منهم على حساب غيرهم من جيران القطاع أو الحي ككل، في حين يبرر 23.96% من المبحوثين، الأمر على كونه تنافس على أسقية الاستفادة بين السكان، لا سيما بالنسبة لعمليات إعادة الإسكان والتي رغب في الاستفادة منه الجميع، فمن يملك مأوى كوشي أو ما شابهه يريده، ومن منح مسكنا تطوري يريد واحدا آخر أو أكثر لأبنائه المتزوجين والقاطنين معه، دون أدنى اهتمام أو مراعاة لمشاعر وظروف ببقية المحيط الجوارى وما إذا كان قد استفادوا أم لا، مقتربة في ذلك من معطى الخيار الثالث والمقدر ب 22.68%، والمفسر للأمر على كونه تعمد البعض التكتم على تفاصيل المشروع ومعطيته، والتي يمتلكونها دون غيرهم جراء اتصالهم المباشر بالمعنيين... وتجاهل حاجة غيرهم إليها أيضا، منكرين بذلك سنوات من التعايش والحرمان المشترك، ومهدمين لعنصر الثقة التي نشأت بينهم. أما الفريق الرابع والذي يعد الأقل حضورا بين كل الردود السابقة ب 15.46%، فيذهب إلى توصيف الأمر على أنه الرغبة التي تملك البعض لتكرار الاستفادة، وهو البعض الذي أنتسب غالبا لقطاع المساكن الصلبة، والمصنفة خارج دائرة إعادة الإسكان، والرافضين لاحتساب أبنائهم المتزوجين كمقيمين دائمين معهم.

أما على المستوى التخصيصي، فإننا نجد بأن توزع أسباب تصدع العلاقات، تتباين نوعاً ما عن التوزع المسجل على المستوى الكلي، إذ في الوقت الذي حافظ فيه عامل "إدراج سكان من خارج الحي"، على مكانته كمسبب أول لهذا التصدع بالنسبة لكل الأحياء، وبنسب تراوحت ما بين 33.80% كحد أدنى و 42.30% كحد أقصى، يأتي عامل "التكتم على تفاصيل المشروع" في الصف الثاني، وذلك بالنسبة لموقعي ضرابيبينة وميطر، والثالثة في موقعي الحفصي والزاوية والأخير بالنسبة لسيدي حرب. في حين ينال "التنافس على الأسبقية" الإنابة في ترتيب العوامل، على مستوى موقعي الحفصي والزاوية، والثالثة بالنسبة لميطر وسيدي حرب والأخيرة على مستوى ضرابيبينة، يعقبها عامل آخر وهو "تكرار الاستفادة"، والذي جاء ثانياً على مستوى موقع واحد وهو سيدي حرب (26.76%)، وثالثاً بالنسبة لضرابيبينة والأخير بالنسبة للبقية للأحياء.

الجدول 28: يوضح من توكل له مهمة تسيير النزاعات السكانية داخل الحي

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
كبار العرش	/	/	14 %15.90	07 %8.75	/	21 %6.27
إمام ولجنة المسجد	12 %18.75	08 %16.32	19 %21.59	/	/	39 %11.64
الشرطة والعدالة	15 %23.43	10 %20.40	06 %6.81	09 %11.25	08 %14.81	48 %14.32
عقلاء من الحي	37 %57.81	31 %63.26	49 %55.68	64 %80	46 %85.18	227 %67.76
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المونال = 227						كا ² = 331.20 دالة إحصائياً عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

تعطي البيانات الوارد في الجدول رقم 28، صورة حول الآليات التي تركز إليها الجماعات السكانية القاطنة في هذه الأحياء، في مجال التعامل وإدارة النزاعات الداخلية التي قد تنشأ بين السكان أحياناً، والتي تتركز بحسب النسبة المسجلة والمقدرة ب 85.68%، هيمنة شبه مطلقة للحلول الودية الداخلية التي يتم اللجوء إليها، مع تباين نسبي في كيفية تطبيقها حسب ردود المعنيين. فقد أبدى 67.76% منهم، أن خيار العقلاء من سكان الجوار والحي عموماً، والتي تتشكل عفويًا تبقى الصيغة المفضلة في فض النزاعات، متقدماً بذلك على الخيار التقليدي والقائم على استمرارية مفهوم كبار العرش، والمترجع إلى الصف الرابع بنسبة 6.27%، بعد أن عرف انحصار أثره ونطاقه حتى على مستوى موقعي ميطر، وضرابيبينة، والذي تخلف بدوره على الخيار الثالث والقائم على مؤسسة المسجد، والتي سجلت حضورها على مستوى ثلاثة مواقع وهي: الحفصي والزاوية وميطر، وبنسبة لم تتعدى حد 11.64% من إجمالي ردود المبحوثين، وذلك لاعتبارات تتعلق بغياب هذا المرفق داخل باقي المواقع، في الوقت الذي عرفت طريقها إلى الوجود في باقي المواقع بفضل الجهود الذاتية

لسكانها، والتي يرعى شؤونها أحد حملة كتاب الله من المتطوعين لذلك. وهو ما يوحي بوجود نوع من التآنس والتوافق بين هذه الجماعات، والتي استطاعت تدريجياً أن تجد داخل العالم البائس الذي تأوي إليه، حد مقبول من فرص التعايش المشترك فيما بينها، وفض نزاعاتها فردياً بما يضمن حسن سير يومياتها، إلا أن ذلك لا ينفى بقاء مطلب الضبط الرسمي، والذي يتمثل في عملية نقل مشاكل وصراعات هذه الجماعات السكانية، إلى مراكز الشرطة وأروقة العدالة، ذو حضور أهله لاحتلال للصف الثاني من حيث ترتيبها الكمي المفرد بنسبة تأييد 14.32% من السكان له.

أما على مستوى التناول الخاص بكل موقع على حدا، فإننا نجد بأن "عقلاء الحي" يبقى الخيار الراجح، وبأغلبية ساحقة بالنسبة لكل المواقع، إذ تقدر أدنى قيمة له ب 55.68% والتي سجلت على مستوى موقع ميطر، وأعلاها تلك التي كانت بسيدي حرب (85.18%)، في حين يتفرد بالمرتبة الثانية خيار "الشرطة والعدالة"، ولكن على مستوى 04 مواقع فقط، وذلك كنوع من الدلالة على بقاء أثر مفعول فقد التجانس، بين مختلف التشكيلات السكانية التي تقطن المواقع السابقة، والذي تجد معه بعض الجماعات الأقل شأنًا، سواء من حيث أقدميه التواجد، أو حجم تركيبتها... نفسها مضطرة إلى طرق هذا الباب، من أجل حماية نفسها وتأمين وجودها من أي تهديدات أو مخاطر تحدى بها، على عكس ما هو عليه الحال في حي ميطر، أين يلعب التجانس العشائري والقرابي دوره في تقليل الجنوح إليه، ونهج سبل أخرى كلجنة المسجد (21.59%) وكبار العرش (15.90%)، والتي جاءت في آخر اهتمامات المبحوثين بمواقع الحفصي، الزاوية، وضرايبينة، وغائبا تماما عن الذكر بالنسبة لبقية الأحياء.

الجدول 29: يوضح كيف يتم التدخل لدى المسؤولين لطرح انشغالات الحي

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
كبار الحي	/	/	17 %15.04	10 %9.52	/	27 %5.86
جمعية الحي	14 %15.73	13 %17.56	10 %8.84	07 %6.66	19 %24.05	63 %13.69
ممثلين عفويين	46 %51.68	34 %45.94	44 %38.93	56 %53.33	40 %50.63	220 %47.82
إمام ولجنة المسجد	10 %11.23	15 %20.27	18 %15.92	/	/	43 %9.34
شكاوى ومراسلات	19 %21.34	12 %16.21	24 %21.23	32 %30.47	20 %25.31	107 %23.26
المجموع	89 %100	74 %100	113 %100	105 %100	79 %100	460 %100
كا ² =261.69 دالة إحصائية عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05						النوال= 220

تعكس البيانات الواردة في الجدول رقم 29، والمتعلقة بالكيفية التي يتبعها سكان هذه الأحياء في تدخلهم لدى المسؤولين المحليين لأجل طرح انشغالات أحياءهم، في عمومها تعدد الأساليب التي يلجا إليها سكان هذه الأحياء، حيث يمكن لنفس المجموعة اعتماد أكثر من أسلوب في نفس الوقت، أو تتحرك ضمن أكثر من مجموعة في نفس الوقت بغرض قضاء حاجتها وتجاوز المأزق الذي وقعت فيه، وهو ما أفضى في النهاية إلى بروز النتائج التي غلبت كفة الخيار الثالث والقائم على التمثيل العفوي للسكان هذه الأحياء من طرف بعضهم، والتقدم لدى مصالح البلدية بشكل خاص لرفع شكاويهم لدى المسؤولين، أو لدى مصالح مؤسسة سونلغاز، أو الجزائرية للمياه... والذي حصل على 47.82% من المجموع الكلي لإجابات المبحوثين. في حين ارتأى 23.26% من المبحوثين تغليب خيار الشكاوى والمراسلات الرسمية إلى المسؤولين عن إدارة شؤون الإقليم، وجاء ثالثاً في ترتيب الأهمية خيار جمعية الحي (13.69%)، وذلك كشكل تعبيرى عن حالة من عدم الرضا، التي انتبذت المبحوثين وكرست عدم اقتناعهم بعد بأهمية وجدوى هذا الخيار، باعتبار أن الجمعية تبقى عامل مجهول بالنسبة لهم ولا يمكن الوثوق بها، في الوقت الذي حاز فيه خيار عقلاء الحي أو كبار نسبة 5.86%، وكان قاصراً على مستوى موقعين فقط وهم ضرابيينة، وميطر ولا يمتد تأثيره خارجهم إطلاقاً.

أما على المستوى القطاعي، فقد جاءت النتائج التفصيلية حاملة لتأكيد مفاده، استمرار هيمنة التمثيل العفوي وذلك على مستوى كل المواقع، في الوقت الذي سجل فيه الخيار الأخير، في جدول الخيارات المقدمة للمبحوثين، تنامي محسوس أهله لاحتلال المرتبة الثانية في أربعة مواقع، مقدماً بذلك على باقي الخيارات الأخرى، فنجدته في حي سيدي حرب قد حاز على أكثر من 20% من الردود، في حين تجاوز عتبة 30% على مستوى حي ضرابيينة مع تقهقره إلى الصف الثالث على

مستوى موقع الزاوية أين لم يتعدى مجموعه حد 12%. في الوقت الذي ظلت فيه باقي الخيارات، أسلوب غير منتهج بقوة من طرف السكان، حيث جاء مثلا خيار "كبار الحي" حبيس موقعي ضرابيينة وميطر، في حين ظل خيار "جمعية الحي" يتراوح ما بين المرتبتين الرابعة والخامسة، وبمستوى أقل من 18% على مستوى كل من ضرابيينة، الحفصي، ميطر والزاوية، ولم يسجل تقدم محرز إلا على مستوى حي سيدي حرب، أين توصل إلى حيازة 24.05% من إجابات المبحوثين، والتي أهلتها ليشغل المكانة الثالثة والأخيرة في هذه الحالة، أما خيار "لجنة المسجد" فقد سجل غياب التام، على مستوى ردود المبحوثين في موقعي سيدي حرب وضرابيينة، ولم يطرح نفسه كأسلوب مهم في التدخل إلا في موقع الزاوية، أين جاء ثانيا وبنسبة 20.27% من إجمالي الردود على المستوى القطاعي.

الجدول 30: يوضح مستويات التقاطع بين السكان في إدارة قضايا وشؤون الحي

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
دائما	48	31	73	62	41	255
	75%	63.26%	82.95%	77.5%	75.92%	76.12%
أحيانا	14	17	15	13	08	67
	21.87%	34.69%	17.04%	16.25%	14.81%	20%
نادرا	02	01	/	05	05	13
	3.12%	2.04%		6.25%	9.26%	3.88%
المجموع	64	49	88	80	54	335
	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المونال = 255						دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05

تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم 30، والخاصة بمستويات التقاطع بين السكان في إدارة قضايا وشؤون أحيائهم، ومدى اعتبارها كسلوك ظرفي ومؤقت أو سلوك وممارسات دائمة، إلى انحياز ردود 76.12% من المبحوثين، نحو تأكيد ديمومة هذا التقاطع وتواصله، باعتباره بات ضرورة حياتية بالنسبة لهم، حيث لا يمكن بدونها الحصول على المطالب وضروريات للحياة، وذلك في مقابل اعتبار 20% منهم، بأن هذا التعاضد والتقاطع عمليات وممارسات حينية، تملئها مصالح وظروف معينة، تتشابه فيها مصالح وحاجيات الجميع الأطراف القاطنة في الأحياء، في حين اعتبرها 3.88% ممارسات نادرة الحدوث، وأن الأمر الغالب يتعلق بالجهود الفردية.

أما على المستوى الجزئي، فلا يختلف الأمر في شيء عن سابقه، حيث جاءت النتائج التفصيلية لكل حي، تأكيد لحرص السكان على ديمومة سبل التقاطع في إدارة قضاياهم الحياتية، وبنسب متفاوتة أداها (63.26%)، وذروتها تلك التي سجلت بحي ميطر والمقرب 82.95%. في حين تدنى خيار الحينية إلى ما دون (14.81%) بسيدي حرب، ويتعاضم أثرها بالنسبة لموقع الزاوية حيث تناهز حد (34.69%)، وهو ما يعكس في الإجمال ضعف أثر الخيار الأخير، والقائم على نفي لوجود مثل هذا

التلاحم، والتعاقد بين السكان في تسيير شؤونهم وشؤون الحي، حيث يغيب تماما عن ردود سكان حي ميتر، وتقل عن 10% بالنسبة لباقي الأحياء.

الجدول رقم 31: يوضح مدى اقتصار التشاور المبحوثين بشأن RHP على المستوى الأسري

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	21 %32.81	36 %73.46	53 %60.22	37 %46.25	13 %24.07	160 %47.76
لا	43 %67.18	13 %26.53	35 %39.77	43 %53.75	41 %75.92	175 %52.23
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المونال = 160						كا ² = 0.67 غير دالة إحصائيا عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05

تشير البيانات ونتائج الردود المفصح عنها من قبل المبحوثين في الجدول رقم 31، بخصوص حقيقة لجوء المبحوثين إلى إجراء تشاور أسري بشأن RHP، إلى ذهاب 52.23% منهم إلى نفي الأخذ بهذا الخيار عن أنفسهم، معتبرين أن كل ما تم تقريره كان عبر قرار انفرادي، في مقابل تأكيد 47.76% عن عقدهم لمثل هذه المشاورات، دون أن تكون هذه النسب معبرة عن خيار فصيل معين، اندرج كله تحت صنف معين من المشاريع الجزئية، حيث جاءت الإجابة بنعم حاملة لمزيج من ردود المبحوثين الملحقين بكل من عمليات إعادة الإسكان وإعادة الهيكلة، والشأن ذاته كذلك بالنسبة للردود المناقضة لهذا الادعاء. حيث تعود مبررات الكامنة وراء هذا العزوف السكاني عن المشاورة الداخلية، إلى عوامل لا تتصل بعدم الحاجة إلى مثل هذه الأخيرة، أو عدم الثقة في رأيهم... أو أيا من المبررات التي من هذا القبيل، وهذا بالنسبة للسكان الذين تم إدراجهم ضمن المشاريع الجزئية من صنف إعادة الإسكان، بقدر ما تعلق الأمر بعاملين أحدهما ذاتي والثاني خارجي، حيث يتصل الأول منهم برغبتهم وتحينهم الذي يمتد إلى سنوات، في انتظار أي فرصة تتاح لهم مهما كانت بساطتها من أجل اقتناصها، لتحسين ظروفهم المزرية والتي يقعون فيها منذ سنوات طويلة. أما الثاني فيتعلق بطبيعة الصيغة التي اتبعت وتقرر بها تنفيذ هذا البرنامج، والذي لم يكن إطلاقا بالموقف الاختياري والذي يمتلكون فيه رأي بديل، حتى يقرروا بشأنه إذا ما كانوا سيوافقون عليه أو يمتنعون عنه، فهو جاء كمشروع حكومي هادف لتطوير وتحسين المنطقة، وبالتالي فالعملية برمتها كانت مفروضة عليهم وخارج إرادتهم، وما كان عليهم إلا الموافقة عليها ومسايرتها حتى النهاية. دون أن يشكل ذلك الرأي الكلي للمبحوثين المدرجين تحت إطار عملية إعادة الإسكان، باعتبار أن توجد هناك فئة أخرى منهم وإن قل عددها، كان لها موقف بديل انضوت به تحت خيار الإجابة بنعم، وذلك إلى جانب المبحوثين المصنفين ضمن عمليات إعادة الهيكلة، مع تباين واضح في منطلقات وغايات كل منهم، حيث تعلق

مبرر الأولين منهم بحاجتهم إلى مثل هذه المشاورات، حتى يتم تباحث كل الحلول والبدائل المتاحة، خصوصاً وأن العملية سوف يتخللها في المرة الأولى، عمليات إخلاء لبعض المساكن حتى تنطلق الأشغال المشروع، أما الجزء الثاني منهم فقصدهم من وراء ذلك، التفكير والبحث عن طريقة أو تدبير مسلك يتسنى لهم من خلاله، التمكن من إدراج العائلات التي تقطن معهم في مسكن واحد، سواء كانوا أبناء متزوجين أو إخوة أو أقارب آخرين في المشروع، وبالتالي الاستفادة منه هم كذلك.

أما على المستوى المفرد، والمتعلق بكل حالة من الحالات الخمس قيد الدراسة، فنسجل تباين في الموقف السكاني، إذ في الوقت الذي حافظ فيه التيار النافي، على مكانته كخيار أول في استجابات المبحوثين، بكل من ضرابيبينة، الحفصي وسيدي حرب، فإنه تراجع إلى الصف الثاني في حيي ميتر والزاوية، حيث مالت كفة التأكيد لصالح خيار نعم، وذلك بنسبة 60.22% بالنسبة للأول، و73.46% بالنسبة للثاني.

الجدول رقم 32: مستويات التشاور بشأن RHP خارج النطاق الأسري

الخيارات	سيدي حرب	ضرابيبينة	ميتر	الحفصي	الزاوية	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
جيران السكن	29	10	14	16	08	77
	70.73%	23.25%	40%	37.20%	61.53%	44%
الأهل المقيمين بالحي	08	24	15	23	03	73
	19.51%	55.81%	42.85%	53.48%	23.07%	41.71%
القطاع السكني	04	09	06	04	02	25
	9.75%	20.93%	17.14%	9.30%	15.38%	14.28%
المجموع	41	43	35	43	13	175
	100%	100%	100%	100%	100%	100%
الموال = 77	كا ² = 28.70 دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05					

تظهر بيانات الجدول رقم 32، والخاصة بمستويات التشاور بشأن المشروع المقترح عليهم خارج النطاق الأسري، والتي أعرب عنها حوالي 52.23% من مجموع المبحوثين في الجدول السابق، عن تقارب تنسيب خيار التشاور الجوّاري (44%)، والتشاور مع باقي الأهل المقيمين بالحي (41.71%)، في حين لم يذهب لتأكيد خيار توسعة نطاق التشاور إلى أفراد وسكان القطاع السكني سوى 14.28% من المبحوثين.

هذا التوزيع يوحي بوجود نوع من الحرص السكاني، على حصر نطاق الاستشارة ضمن الحدود السكانية الضيقة، سواء الذين اعتادوا على التواصل والنقاط معهم بحكم طول مدة الإقامة، والقرب الفيزيقي والتعايش المشترك، أو ضمن خانة القرابة الدموية والعشائرية، والتي تشاطرهم التوطن ضمن نفس الحي. وهي القراءة التي تتغير دلالتها بعد ذلك، عند النظر إليها وتناولها على المستوى المفرد والخاص بكل حي، حيث يتراجع أثر خيار جيران السكن إلى الصف الثاني، بكل من ميتر،

ضرايبينة، والحفصي، تاركا مكانته لخيار التشاور ضمن "النطاق القرابي"، في الوقت الذي يبقى فيه الخيار الثالث، محافظا على مركزه الأخير في اهتمامات المبحوثين.

الجدول رقم 33: يوضح الانطباع الذي ترسخ لدى المبحوثين بشأن موقف سكان الحي من RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
انقسام رأي الجماعة	13 %20.31	10 %20.40	21 %23.86	17 %21.25	14 %25.92	75 %22.38
وحدة رأي الجماعة	08 %12.5	07 %14.28	17 %19.31	11 %13.75	09 %16.66	52 %15.52
ضبابية رؤية السكان	19 %29.68	14 %28.57	28 %31.81	14 %17.5	06 %11.11	81 %24.18
التهرب من التصريح	24 %37.5	18 %36.73	22 %25	38 %47.5	25 %46.29	127 %37.91
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
الموال = 127	دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05					كا ² = 35.36

تعطي النتائج المدونة في الجدول رقم 33، والخاصة بالانطباعات الفردية التي رسخت لدى المستفيدين، إزاء الموقف الكلي لباقي سكان الموقع من برنامج RHP ساعة اعتماده، وهي الانطباعات التي تباينت نسبيا ردود المبحوثين إزائها، بين من يرى أنها حملت تهرب الكثيرين من التصريح بنواياهم الحقيقية إقداما أو إحجاما، والذي يعكس اعتبارهم للمسألة برمتها أمر فردي، لا يستوجب اقربونها بموقف أي طرف آخر سواء كان فردا أو جماعة، مخافة التأثير عليهم أو مزاحمتهم فيه، وهو الموقف الذي تم التعبير عنه من قبل 37.91% منهم، والمختلف عن موقف 24.18% من السكان والمتسم بالتذبذب، بفعل الضبابية التي كانت تلف جوانب وتفصيل المشروع، في ظل عدم كفاية الشروح والبيانات المتوفرة حوله من قبل القائمين عليه، وتعدد الروايات والآراء التي بتداولها السكان، وهو ما لا يشجع إطلاقا على حسم الأمر والميل نحو ترجيح خيار ما، وبتالي إبقاء القرار النهائي مؤجلا ينتظر البث فيه، ريثما تظهر لهم معطيات جديدة، في الوقت الذي تحدث فيه فوج ثالث كمثل لرأي 22.38% من المبحوثين، عن انقسام الموقف سكان الحي وعدم استقرارهم على خيار موحد ومسد من قبل الجميع، جراء التضارب الحاصل في المصالح والمنافع التي سيدها على كل طرف منهم، فبعض السكان أنكروه جملة وتفصيلا ودعوا الباقين إلى رفضه، جراء ما سيسلبهم إياه من مساحات شاسعة مسخرة في تربية المواشي، أو تحويلها إلى حظائر لصناعة الطوب، والبعض الآخر تحفظ عليه جراء ما تضمنه من شروط وتفصيل مادية ومالية، لا تتناسب مع ظروفهم ومعطياتهم الاقتصادية المتعثرة، ورأي آخر أبدى ليونة على مضض فرضها وضعهم المعيشي.... وذلك في الوقت الذي كان فيه المبحوثين الذين يتحدثون عن سيادة الإجماع، ووحدة رأي السكان إزاء

مشروع التحسين العمراني المقترح عليهم، هم أقل الآراء بروزا وذلك ب 15.52%، والتي نجدها متشكلة إجمالاً من بعض المفردات المعنية بعملية إعادة الهيكلة، والذين تحمسوا إليه ووقفوا عليه بسرعة. أما على مستوى التناول المفرد لكل حالة، فتظهر النتائج اختلال توزيع الردود مع تلك المسجلة في المستوى العام، بعد أن تراجعت مكانة خيار "التهرب من التصريح" إلى الدرجة الثانية، على مستوى موقع ميتر (25%)، وذلك لصالح خيار ضبابية الرؤية لدى السكان، والذي حل ثانياً بموقعي الحفصي (29.68%) والزاوية (28.57%)، في ظل تقدم خيار "انقسام رأي الجماعة" إلى ذات المرتبة، بكل من سيدي حرب (25.92%) وضرايبينة (21.25%)، في حين ظل ثالثاً بباقي الأحياء. كما سجل خيار "وحدة رأي الجماعة" تغير جزئي في ترتيب أولويته لدى المبحوثين، بعدما بات ثالث بموقع سيدي حرب فقط، وهي النتائج التي تعطينا صورة بسيطة عن أشكال التنازع في الموقف، وتأرجح خيارات قاطنيه، بفعل تضارب الحاصل في جملة من المسائل المتعلقة: بالمرجعيات الاجتماعية، والمستوى الاقتصادي، والنظرة المستقبلية... بما يعكس الافتقاد لمرجعية ثابتة في مسار صناعة القرار داخلها، والتي كان من شأنها أن يرجع إليها السكان عند تعاملهم مع مثل هذه القضايا، في تقدير وتوحيد الرأي الجماعي من أجل حسم الموقف، والذي يكون مع أو ضد برنامج RHP.

الجدول رقم 34: يوضح موقف المبحوثين بشأن RHP بعد المشاورات

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
حرية المبادرة الفردية	52 %81.25	32 %65.30	79 %89.77	51 %63.75	49 %90.74	263 %78.5
المقاطعة	04 %6.25	/	/	08 %10	/	12 %3.58
التريث	08 %12.5	17 %34.69	09 %10.23	21 %26.25	05 %9.25	60 %17.91
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المنوال = 263	دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05					كا ² = 317.96

يوضح الجدول رقم 34، والمتعلق بالموقف النهائي الذي خلص إليه كل مبحوث، بعد انتهاء جولتي المشاورات الأسرية والجوارية التي قاموا بها، بشأن مدى الاستعداد للمشاركة في برنامج RHP، إلى تأكيد 78.5% منهم على خروجهم بموقف يبيحون به لأنفسهم، حرية المبادرة الفردية والإقدام وعدم انتظار أحد في هذا الشأن، فكل واحد في النهاية مسئول عن خياراته فقط، وهو الموقف الذي تمثل غالبية المنتسبين إليه في كونهم من المعنيين بعمليات إعادة الإسكان، وهو الخيار الذي عبر عنه أحد المبحوثين بالمثل الشعبي القائل "القافلة قافلنا كل، وكل واحد يعس حصانوا". وذلك في مقابل اتخاذ 17.91% منهم لموقف متحفظ نوعا ما، يدعو إلى التريث وعدم التسرع في إبداء الموافقة النهائية، وهو الموقف الذي اقتصر حيزه البشري ونطاق المدافعين عنه، على دائرة ضيقة من المعنيين بعمليات إعادة الهيكلة دون سواهما، من الذين خافوا أن تتعكس تأثيرات RHP بالسلب، يفقدوا بعض امتيازات التي يحوزون عليه داخل هذه الأحياء، خاصة ما تعلق منها بالمساحة والحاجة إلى فتح مسالك وطرق داخل هذه الأحياء، والتي ستأتي على مساكنهم بالدرجة الأولى، أو الذين لديهم وضعيات عقارية خاصة داخل هذه الأحياء، ليست مشابهة لغيرهم من المحتلين والمستوطنين الغير شرعيين. أما الموقف الثالث، والداعي إلى تبني موقف المقاطعة المشاركة، فلم يتعدى حاجز 3.58% من إجمالي الردود المتاحة، وانحصر نطاق وجوده والدعوة له تحديدا في حيين فقط، وهما حيي الحفصي بقالمة وضرايبينة بعين عبيد، والذان على الرغم من تباين تصنيفهم المجالي، من حيث كون أحدهما ذو تصنيف حضري والثاني ريفي، إلا أنهم حملا تشابها في الغاية والدعوة التي أطلقها بعضهم، ومرد ذلك إلى الطبيعة الأنشطة السوسيو مهنية التقليدية التي تتوفر لبعضهم بها، كوجود مساحات مستخدمة كحظائر لتربية الأبقار والأغنام فيهما، إلى جانب بعض المستودعات لصناعة الطوب وقوالب الاسمنت... والتي شكل برنامج RHP تهديدا مبطنا لها، بفعل حاجته إلى استغلال كل مساحة أو حيز عقاري متاح، من أجل تقنيته أولا ثم استغلاله ثانيا، لأغراض

الاستخدام السكني أو توفير التجهيزات والمرافق التي تقرر انجازها، لصالح سكان الحي وغيره من الأحياء المجاورة.

هذه المواقع الثلاثة، بقدر ما توحى بوجود شرخ في الموقف العام، والذي لم يتم بنائه على خيار توافقي وتساوي بين جميع الأطراف، بفعل ما تنازعه من تباين المصالح الخاصة بكل رب أسرة، والذي سعى إلى الاستفادة من الفرصة المتاحة أمامه فقط، بقدر ما فسح المجال أمام بروز تنافس فردي ستتصاعد حدته، وتختفي فيه كل الروابط والعلاقات التي كانت موجودة بين قاطنيه، لصالح من يستطيع إلى ذلك سبيلا. أما بالنسبة لتفاصيل ودلالة المعالجة الجزئية لهذه البيانات، نجد بأن المشهد العام لتوزيع ردود المبحوثين، قد ظل محافظا على ثباته بكل الأحياء، وأن مجال التباين لم يتعدى حجم التنسيب الذي حازه كل مقترح، إذ في الوقت الذي تراوح فيه خيار حرية المبادرة الفردية، ما بين 63.75% كأدنى قيمة له والتي سجلت بضرابينة، وأقصاها التي بلغت حد 90.74% على مستوى حي سيدي حرب، نجد بأن خيار المقاطعة تتفاوت الدعوة إليه بين المواقع الخمسة، حيث يسجل حضوره فقط بكل من ضرابينة (10%) والزاوية (6.25%) في حين يغيب بباقي الأحياء.

الجدول رقم 35: يوضح مدى مبدئية موقف المبحوثين من الامتناع عن السداد

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
موقف مبدئي	09 %14.06	07 %14.28	/	13 %16.25	/	29 %8.66
تقرر لاحقا	55 %85.93	42 %85.71	88 %100	67 83.75%	54 %100	306 %91.34
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المنوال = 306						دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05 $\chi^2 = 229.04$

تظهر النتائج المتمخضة عن ردود المبحوثين حول طبيعة الموقف المتخذ من الامتناع عن السداد، عما إذا ما كان موقف مبدئي مسلم به من الوهلة الأولى لإعلان المشروع، أو هو موقف ملحق أملته مجموعة من الاعتبارات والظروف التي حكمت سير وتطور حيثيات المشروع أو تأخره، وتأثر المبحوثين بكل تلك الأجواء، وجود نوع من الإجماع لدى كافة المبحوثين حول اعتبار ما ورد وتم مجرد موقف ثانوي لم يكن جاهزا ولا مطروحا في بداية الأمر لدى أكثر من 91% من المبحوثين، في حين لم يتعدى حجم الفئة السكانية التي كان لديها الاستعداد الأولي والعزم من البداية على رفض تقديم أي تنازلات حاجز 8.66%، وهي الفئة التي سجلت حضورها في نمط العمليات الجزئية المسماة بإعادة الهيكلة فقط دون سواها. أما على المستوى القطاعي، فنجد بأن هذه الفئة الراضية قصرت مجمل حضورها على مستوى ثلاثة مواقع فقط، وهي الحفصي ب 14.06%، ضرابيينة ب 16.25%، والزاوية ب 14.29%، في حين لم تسجل حضور ولا حالة واحدة أو مفردة داخل هذه المواقع دون غيرها؟.

هذا العزوف المبكر من قبل سكان المواقع الثلاثة المشار إليها، يرجع إلى كون هذه الفئة لم يتم إشغالها لمجالاتها السكنية بوضع اليد، كما هو الشأن بالنسبة للبقية السكان من قاطنيها، ولكن جاء في سياق استفادتها من مقررات استفادة، منذ عهد المندوبيات التنفيذية التي كانت موجودة سابقا وحتى ما قبلها، الأمر الذي نمي لديها الاعتقاد بأن ما تحوزه ملك، رغم أنه لم يتم ترسيمه لاحقا باعتبار أم مقررات الاستفادة لا تعتبر عقد ملكية، بل وعد يمنح الأولوية وحق الاستفادة من تلك الحيازات لحاملها نهائيا لاحق، وهي المقررات التي تم التراجع عنها مع حل المندوبيات التنفيذية بعد إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر، دون أن يكون بذلك أي علم للسكان حول هذه المستجدات، أو حاولوا تجاهل كل ما ورد حول إلغاء لهذه المقررات، باعتبار أنه لم يتم تبليغهم به بشكل رسمي وموثق، باستثناء حي ضرابيينة أين يحوز السكان هناك على عقود ملكية من البلدية، والذين دخلوا في نزاع قضائي مع المتعامل العقاري "وكالة عدل"، والذي حاز أرضية الموقع كتنازل ومساهمة من بلدية عين عبيد في تمويل المشروع، وبالتالي فالموقف السكاني هنا مؤسس على أنه كيف يتوجب عليهم

سداد أثمان الأراضي وهي أساسا ملكا لهم، وبالتالي وجب التصدي لهذا الخيار. أما على المستوى التفصيلي لكل حالة، فلم يشذ الموقف في شيء عن سابقه، حيث حافظ التوزع التكراري لاستجابات المبحوثين، على هيمنة خيار "التقرير اللاحق" لمقاطعة السداد، وبنسبة كلية بالنسبة لموقعي سيدي حرب وميتر.

الجدول رقم 36: يوضح مبررات المبحوثين في الامتناع عن السداد

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
لا يستحق هذا المبلغ	16 %25	03 %6.12	04 %4.54	08 %10	15 %27.77	46 %13.73
خيار أولوية	14 %21.875	37 %75.51	59 %67.04	52 %65	07 %12.96	169 %50.44
الاستفادة من الوضع	27 %42.18	04 %8.16	09 %10.22	06 %7.5	23 %42.59	69 %20.59
وهب لآخرين مجانا	07 %10.93	05 %10.20	16 %18.18	14 %17.5	09 %16.66	51 %15.22
المجموع	64 %100	49 %100	88 100%	80 %100	54 %100	335 %100
الموال = 169						كا ² = 119.19 دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

تبرز لنا بيانات الجدول رقم 36، مجمل الحجج التي تمحورت حولها ردود المبحوثين، في تبرير موقفهم بالامتناع عن السداد، والتي يأتي على رأسها عدم احترام خيار الأولوية من طرف المتعاملين، في كيفية تسيير المشروع وتوجيه دفته نحو الفئات السكانية الأقدم وجودا بالإقليم، وهي التي استأثرت على ما نسبته 50.44% من مجموع الردود، حيث تم الأخذ بمعايير أخرى، سمحت بإعطاء الأفضلية للوافدين حديثا على هذه الأحياء، وتجاهل الأكثر معاناة فيه. لكن العامل المفصلي والأصل في هذه الرواية، هو أن هؤلاء السكان لم يكونوا مستفيدين في البداية أو أن استفادتهم مؤجلة على الأقل إلى وقت قريب لاحق، ولكن المخاوف من ضياع هذه الفرصة عليهم، دعاهم إلى اقتحام الحصص الأولى من المساكن التي تم إنجازها، دون انتظار إشارة موافقة من عند المتعاملين العقاريين، ودون حتى أن تكون أسمائهم قد فصل فيها نهائيا، وأدرجت في قوائم التي ستستفيد من هذه الحصص التي تم تجهيزها، وهو ما يجعل من عملية التسديد الأقساط عملية غير مجدية، في ظل عدم توفر قوائم بأسمائهم حتى ذلك الحين. هذه الوقائع تسببت بعد ذلك في بروز ممارسات أخرى، مكمل لها في المسعى، ومساوية لها تقريبا في النسبة الكلية التي تحوزها، ومتباينة معها في المنطلقات التي استندت عليها، حيث توزعت على ثلاثة مبررات أخرى مطروحة في هذا الشأن، أولها من حيث التجسم الكمي للردود المعبرة عنها والتي قدرت ب 20.59%، كرسست النزعة النفعية التي حاول البعض استغلالها في مثل هذه الحالات، حتى تتضح لهم الرؤية على نحو أفضل مستقبلا، فلا يذهبون ضحية تسرعهم في سداد المستحقات المترتبة عليهم، في وقت قد يستفيد فيه غيرهم من هذا التحسين السكني

مجانا. تلاها بعد ذلك تبرير أخرى روج له 15.22% من المبحوثين، الذين طلبوا بمعاملة بالمثل والحصول على السكن مجانا، طالما أن هناك من وهب إياه بدون سداد أو حتى إلزام بالسداد، فكيف أن يبادر البقية بذلك. في حين لم ينطوي موقف 13.73% المتبقية منهم، على رغبة علنية في التنكر للسداد أو رفض الامتثال له كمنطلق، لكن متذرعين بأن ما تم تشييده وتسليمهم إياه، من حيث نوعية وشكل الانجاز وحتى مساحته، يبقى بعيد كل البعد عما انتظروه طويلا من قبل، الأمر الذي يجعله لا يستحق كلفة هذا المبلغ المطلوب، وأن مطلب تعديل الكلفة المالية المحتسبة يبدو مطلبا شرعيا من وجهة نظرهم.

أما المشهد الجزئي، فيعطينا قراءة مغايرة لتراتب وتوزع خيارات المبحوثين، حيث تراجعت مكانة "خيار الأولوية" بموقع سيدي حرب، وذلك لصاح خيار "الاستفادة من الوضع" والذي حاز على 42.59% من ردود المعنيين، والذي لم يحافظ بدوره على مكانته الثانية في الترتيب العام، سوى على مستوى موقع الحفصي (21.87%)، في الوقت الذي عرفت مواقع ضرايبينة وميطر والزاوية حلول مبرر "الوهب المجاني للسكن" ثانيا، وشاركه فيها خيار "عدم استحقاق هذا المبلغ" والذي تحقق بموقع سيدي حرب، في حين جاء ثالثا بكل من ضرايبينة والحفصي، وأخيرا بكل من ميطر والزاوية، وهي المعطيات التي تكشف عن جانب من خصوصية كل حالة.

الجدول رقم 37: يوضح من يقف وراء الترويج له وممارسته

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
جمعية الحي	09	05	/	03	08	25
	% 14.06	% 10.20		% 3.75	% 14.81	% 7.46
خيار فردي	39	23	61	57	32	212
	% 60.93	% 46.93	% 69.31	% 71.25	% 59.26	% 63.28
السكان المستفيدين	16	21	27	20	14	98
	% 25	% 42.85	% 30.68	% 25	% 25.92	% 29.25
المجموع	64	49	88	80	54	335
	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
المونال = 212	دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05					كا ² = 159.08

تظهر بيانات الجدول رقم 37، والهادفة إلى الكشف عن هوية من يقف وراء الترويج لخيار الامتناع، أو التوقف عن استكمال السداد المالي الذي ألزم به السكان، وفقا لما أبدوه من آراء واستجابة لبنود الأسئلة المطروحة في هذا الشأن، عن وجود ثلاثة مواقف أو اتجاهات تتباين في تفسيرها لهذا المسعى، حيث يتمثل الاتجاه الأول بوصفه الأكثر غلبة من خلال تمكنه من حصد 63.28% من المجموع الكلي لآراء المبحوثين، في اعتبار ما حصل خيار فردي وليس بالتدبير الجماعي، الذي جرى التخطيط والإعداد له مسبقا من قبل السكان. وهنا ينفرع التيار الراض إلى قسمين، أحدهما راض لفكرة السداد من حيث المبدأ، لاعتقادهم بعدم أحقية ذلك بفعل وضعية الحيازة العقارية التي يدعون ملكيتها، ولديهم كل مستنداتها الثبوتية وبالتالي كيف لهم أن ينجروا وراء ذلك، ويسددوا ثمنها لمن لا يملكها أصلا، وهذا هو موقف السكان المصنفين في إطار عمليات إعادة الهيكلة، والأخر كان يتخذ الامتناع عن السداد لديه شكل التأجيل وليس الرفض، وذلك ريثما يتسنى لهم إعادة تهيئة المساكن والتي سلمت لهم غير مكتملة التجهيز، حتى تكون قادرة على استيعاب أفرادها بصورة مقبولة. أما الموقف الثاني، وهو الأقل حضورا لدى المبحوثين، بحصوله على 29.25% من آراء المعنيين، فيتأسس على اعتبار أن ما تم جاء بناءا على اتفاق وبطلب من بعض سكان الحي المستفيدين، وهو ما يجعله في وضع مناقض لسابقه من دون أن يكون ذلك هو الحقيقة. فهذا الموقف يمثل الوجهة الثانية للموقف الأول، ذلك أنه وبعد أن تناما الموقف وتحول من رأي فردي إلى رأي وسلوك جماعي، جرت جهود ومحاولات من طرف بعض السكان، من أجل تعميمه وسيادته لدى كل سكان الحي. في حين تأسس الموقف الثالث على ردود 7.46% من المبحوثين، والذين اعتبروا أن مصدر المطالبة بعدم السداد التي ظهرت وانتشرت بين السكان، تقف ورائها جمعيات الأحياء الغير رسمية التي تم إنشائها من طرفهم، فيما يبدو كنوع من الرد على التوطأ أو السكوت الرسمي المطبق، على التجاوزات والخروقات التي كانت يقوم بها التمثيل الجماعي المعتمد على مستوى حيهم، وذلك كأفضل وسيلة من شأنها أن تحرك الجهات الوصية على المشروع، حتى

يتم مطالبتها بفتح تحقيق تتجلى فيه حقيقة المشهد المخفي، والذي حاكته بعض الأطراف من السكان وضد السكان. أما على المستوى القطاعي، فقد جاءت نتائجه مزكية للمشهد العام، حيث لم يختلف عنه في شيء، عدا خصوصية كل حالة، ونسبة كل موقف داخل كل موقع من مواقع الدراسة.

الجدول رقم 38: يوضح جهود المبحوثين في ثني عزم الراغبين عن التسديد عن خياراتهم

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	43 %67.18	39 %79.59	63 %71.59	57 %71.25	47 %87.03	249 %74.32
لا أدري	21 %32.81	10 %20.40	25 %28.40	23 %28.75	07 %12.96	86 %25.68
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
كا ² =79.30 دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05						المتوال=249

تظهر معطيات الجدول رقم 38، والخاصة بمدى حقيقة وجود جهود ومساعي من قبل السكان، لثني عزم الراغبين منهم عن التسديد عن خياراتهم هذه، أن ردود 74.32% من المبحوثين قد أنصبت في خانة الخيار المساند لهذا الرأي، في مقابل عدم تأكيد ما نسبته 25.68% من المبحوثين لوجود مثل هذه المبادرات، من دون أن يكون هذا الرأي أو ذاك سمة قاصرة على نمط محدد، من المشاريع الجزئية المعمول بها في إطار برنامج RHP، أو حتى خاصية قطاع سكني بعينه، باعتبار أنها مثلت ممارسة عامة اتفاق عليها الجميع، مع تفاوت في نسب الداعين إليه في كل قطاع أو عمليات. وهو ما يعني ضمناً أن موقف المقاطعة الذي تبناه البعض، لم يقتصر على العزوف الفردي عن المشاركة، بل اتجه إلى خيار التصعيد به أكثر خارج دائرة المجمعين عليه من السكان، وتغذيته لدى غيرهم من الذين قد يكون لديهم استعدادات للسداد، وذلك من أجل دفعهم إلى التراجع عليه وإنكاره نهائياً، بغرض توسيع دائرة المقاطعة أكثر مما هي عليه، وعدم ترك هامش للمناورة أمام المتعاملين، الذي يجدون أنفسهم عاجزين في نهاية المطاف، عن خوض معترك المواجهة ضد الإرادة الجماعية، التي يبديها قاطنو حي سكني بأكمله، أو حتى اللجوء إلى متابعتة قضائياً على ذلك لتحصيل مستحقاته، فلا يكون من حل أمامه إلا الرضوخ للأمر الواقع والقبول به، مستغلين في ذلك كثرة عدد العوامل التي تجمعهم وتوحد موقفهم هذا، منها المصلحة المشتركة والنفع العام جراء الحفاظ على مدخراتهم المالية، طالما هناك فرصة سانحة للحصول على ما يريدون دون صرف أموالهم في ذلك، وتوجيهها نحو استكمال باقي الأشغال الغير منتهية، أو غيرها من أوجه الإنفاق الأخرى. وكذا السلبيات الكثيرة التي اعترت عملية الانجاز، سواء على الصعيد السكنات أو فيما يتصل بمد شبكات الخدمات الأساسية، إلى جانب الممارسات السيئة التي طبعت سير الأشغال البرنامج... أما عدم الدراية بذلك فهي متأتية إما من جهلهم بها، في ظل عدم بلوغها لأسماعهم أو مشاركتهم فيها، أو كموقف إنكاري يتبناه أفراد هذه الفئة من المبحوثين. وهو الوضع الذي يتجدد تأكيده مرة أخرى، على المستوى التفصيلي لحالات الدراسة.

الجدول رقم 39: يوضح نوعية الأساليب المتبعة لثني الراغبين في السداد عن عزمهم

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
الحوار والإقناع	57	47	63	39	43	249
	100%	% 100	100%	100%	100%	% 100
الضغط والتهديد	/	/	/	/	/	/
المقاطعة	/	/	/	/	/	/
المجموع	57	47	63	39	43	249
	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
كا ² = 498 دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05						المنوال = 249

تفصح البيانات الخاصة بنوعية الأساليب التي توخاها السكان المحفزين لخيار المقاطعة، من أجل ثني غيرهم عن مباشرة السداد لمن لم يسبق له ذلك، والتنكر لالتزاماتهم والتوقف بالنسبة لمن سبق لهم وأن أقدموا على ذلك، كما هي متضمنة في الجدول رقم 39، على تأكيد مطلق وبالإجماع من قبل فئة الباحثين والتي سبق لها وان أكدت وجود مثل هذا النوع من المساعي، على أن الأسلوب المتبع لم يخرج عن نطاق الدعوة والإقناع بعدم جدوى السداد، مستفيدين في ذلك من عدد من السلبيات التي طغت على تسيير المشروع والتي سبق لنا وأن أثرناها من قبل، دون أن يكون هناك أي أثر يذكر لأية أساليب أخرى، سواء تعلقت بالضغط والتهديد أو اللجوء إلى مقاطعة المبادرين وعدم الملتزمين بهذا المنحى الذي سارع إلى الأخذ به من طرف الكثير من سكان هذه الأحياء. ومرد تعذر ذلك وعدم المبادرة إلى الأخذ بهاذين الأسلوبين، يعود إلى كون أن منطق المتبع في اللجوء إليهما، تحكمه عوامل واعتبارات أخرى لم تتحقق في هذه الحالة، كأن يكون هناك انسجام في التركيب السكاني وتساند، يسمح بسريان مثل هذه القرارات بين كل سكان الحي، ومتبوع باتفاق مسبق تم إبرامه حول إقرار استجابة جماعية وموحدة، للمضي قدم في المشروع وتم إخلاله من طرف أحد السكان أو بعضهم. لكن طالما كرس المشروع منذ بدايته وانبنى على خيار المبادرة الفردية، فلا يمكن لأحد أو جماعة مهما كان عددها أو انتمائها، أن تفرض على باقي أفراد سكان الحي خيار معين، لم يكن عليه سابق اتفاق وإجماع فيما بينهم، ليبقى بذلك الخيار متاح والذي من شأنه أن يعيد بلورة الرؤى السكانية، ويجمع جهودها حول موقف موحد يحقق لها مصلحتها كلها، من دون أن يتضرر به أحد منهم أو يتحمل وزره لوحده، هو الطرق الودية التي جرى العمل بها.

2. التحليل الجزئي لبيانات الدراسة: ويقوم على التحليل المفرد لمعطيات وبيانات كل حي على

حدا، بما يسمح لنا باستجلاء خصوصية كل موقع.

2.1. حي الحفصي: شهد حي الحفصي مرحلة وجوده الأولى، والتي بدأت فعليا منذ منتصف

السبعينات القرن الماضي، تحت تأثير قوي لعوامل التوافد السكاني إليه، والباحث في نصيبه الأعظم

والبالغ 65.62% عن فضاء معيشي، يوفر قدر من فرص الرزق الحسن، والذي تعذر عليهم تدبرها في موطنهم الأصلي، وهو الذي شكلت الهجرة إليه من خارج الإقليم الولائي، هامش ضيق لم يتعدى نطاق 3.68%، جاءت أغلبها من المناطق النائية الواقعة على مشارف ولاية قالمة، في حين جاء النصيب الأضخم منها والذي فاق 76% من مجموع السكان، بتوزع متفاوت بين أكثر من 25 بلدية محلية، أكبرها حضوراً وتمثيلاً داخل هذا الحي، هم الوافدين من بلدية شتيور ب 14.62%، تليها بلدية مدودة ب 10.02% ثم عين الحفصي ب 5.41%، وسلالة عنونة ب 5.61%... أما الزاحفين من داخل بلدية قالمة، والمقدر عددهم ب 19.66% من مجموع الوافدين، فقد تم تحت حدة مطلب السكن كدافع أساسي.

هذا الإنزال الذي شهدته الموقع على فترات متتالية زمنياً، قام على تغليب خيار الهجرة الأسرية من طرف النازحين، وذلك على حساب كل من الهجرة الفردية والجماعية بصيغتها المجزأة، أنبنى في تفضيل هذا الموقع عما سواه، على عمدية مقصد 75% من النازحين، وذلك على حساب بدائل أخرى كانت متاحة، وهي القصدية التي لم يكن لوجود الأهل والعشيرة فيها سوى اثر محدود فيها لم يتعدى 12.08%، في حين شغلت خيارات أخرى كالتقرب من المدينة (42.85%)، وشغور المجال (20.87%)، وقربه من العمل (16.48%) مكانة أرقى، وهي الخيارات التي تتوافق مع دوافع حركة النزوح، وهو ما يمكن تلمسه أيضاً، في كيفية التموّج السكاني بهذه الأحياء، والتي تمت بعيداً عن أي قرابة قد تجمع بين السكان، حيث لم تزد نسبة التموّج بناءً على قرابة الدم عن 16.62%، والانتماء العشائري عن 10.93%. وهي نفس النتيجة التي نخلص إليها أيضاً، من مقاطعة معطى التشابه في الأسماء العائلية لسكان الحي، ومصادر الوفود والقطاع السكني الذي توفره السجلات الرسمية، والتي تشير إلى وجود عدد محدود لهذا الصنف من التجاور، والذي لم يزد عن 06 مساكن في أفضل حالاته. وتبرير ذلك يكمن في أن نمط الهجرة الأسرية المفردة، قد أدى إلى عزلة العائلات عن شبكتها القرابية، وذلك في مقابل تقلص حجم المجموعات العشائرية الوافدة، إلى مجموعات ضيقة من الوحدات الأسرية قليلة الأفراد، بصيغتها النووية واستقلالها في وحدات سكنية مستقلة.

هذه المعطيات، تعطي نظرة نظرة دقيقة حول كيفية التي تم بها تهيكّل الحي، والتي نمت بعيداً عن الاعتبارات العشائرية والجغرافية، المغذية لأي نوع من الانسجام الطاغي بين مكوناته السكانية، عدا في تشابه الوضع العام الذي أحكم وجودها فيه، ودفعها إلى التآزر والتكاتف الثنائي والمتعدد، في تسيير شأن الحي والتغلب على معوقات الحياة فيه، من خلال تساند عفوي وتحالف في نقل انشغالاتهم إلى السلطات المحلية، وذلك سواء عن طريق التنقل إليهم، أو إرسال الشكوى والتظلمات الجماعية، أو حتى الخروج إلى الشارع إذا ما تطلب الأمر ذلك. والشأن ذاته أيضاً في مجال الحرص على سلامة العلاقات الاجتماعية، من خلال إصلاح بعض الخلافات الناشبة*، والعمل على عدم تعاضمها

* حيث يصرح أحدهم قائلاً: "ما كفتناش المشاكل اللي رانا فيها، باش نزيدو مشاكل بيناتنا".

أكثر ونقلها لأروقة المحاكم، سواء عن طريق الجيران وبعض أهل الحي، أو عن طريق جماعة المسجد الموجود في الحي، والذي ساهم كل السكان في بنائه بالأموال والجهد المبذول لحظة الإنشاء. وذلك قبل أن تتغير الأمور نحو الأسوء، بعد أن اطل المشروع RHP على الحي وبات هدفا لكل ساكنيه، مما تسبب في توتر الأمور بين السكان حسب 90.62% منهم، وذلك من خلال تبادل الاتهامات والصدمات يوميا ما بين السكان، ليس بفعل رغبة كل واحد منهم في الاستفادة منه، ولكن نظرا للممارسات البعض والساعية إلى ترجيح كفته الخاصة، وكفة عشيرته الغير مستقرة حتى داخل الحي، على حساب باقي الأسر القاطنة في المعاناة منذ سنوات طويلة، حيث يؤكد حوالي 37.39% من السكان على سعي البعض لإدراج ذويهم من خارج الحي، والذين جاؤوا بهم مسرعين، في حين عمل البعض الآخر على تجاوز حقهم في الاستفادة من خلال تكرارها، فضلا عن رغبة الوافدين حديثا في الحصول على الأسبقية، وذلك بحسب 28.91% من السكان، مخافة أن تتأجل استفادتهم لسنوات أخرى، إلى جانب التكتم على المعلومات والبيانات حول المشروع، والذي بات سمة السكان الحي وفقا لتصريح 19.27% من المبحوثين.

هذا التوتر في العلاقات بين السكان، ترجم سريعا كممارسة لاحقة بعد ذلك، بعدما أصبح الجو العام لا يشجع على فتح باب الحوار والنقاش، حول الخيارات المتاحة وإمكانيات صياغة موقف عام من البرنامج، يكون مرجعية لكل سكان الحي، حيث طغت النزعة الفردية على سلوكيات الأفراد، الذين لف الغموض والتهرب من التصريح حقيقة نواياهم، وذلك لاعتقادهم أنه المخرج المنتظر، منذ سنوات طويلة لإنهاء معاناتهم، حيث أبانوا عن تجند قوي واستعداد لتعبئة مواردهم الخاصة، من أجل الوفاء باشتراطات المالية للمشروع، وهو ما يتناقض كلية مع الموقف النهائي الذي انتهى إليه لاحقا، ومبرر ذلك أن العزوف والتنكر لم يكن مشروعا جاهزا سلفا، وقيد الانتظار لتنفيذه بالنسبة ل 85.93%، ولكنه تنامي في وقت لاحق، في ضوء المعطيات التي استجدت مع مرور الوقت، والتي كان أولها مجاهرة 14.06% من السكان المعنيين بإعادة الهيكلة، بعدم استعدادهم لسداد ثمن العقار الذي يقيمون فوقه، بعدما سدادوا ثمنه سلفا حسب قولهم، في حين أنشغل حوالي 42.18% من السكان المعنيين بإعادة الإسكان، باستكمال أشغال البناء في مساكن تطويرية أو الجماعية، التي سلمت لهم كهيكل بدون تجزئة داخلية ولا تهيئة، وهي الوضعية التي تتطلب تسخير جانب كبير من المخصصات المالية، لإعادة تهيئة المجال السكني حتى يمكن العيش فيه، وهو ما كان يعني انقطاع جزئي وليس كلي، وذلك بدون الرجوع إلى المتعامل والاتفاق معه، والذي وجد نفسه عاجزا عن مباشرة أي إجراء تنفيذي، نظرا لتعقيدات قانونية طارئة، ومع كثرة الشكاوى والتذمر منه، واعتباره من طرف الكثيرين غير مستحق للتكاليف التي ترتبت عنهم، إلى جانب الاستنكار للكيفية التي تم بها منح سكان آخرين مساكن مجانية، وهم في نفس وضعهم، توسعت دائرة المقاطعة وانتقلت من جزئية إلى كلية، ومن خيار مؤقت لدى البعض إلى فعل مستدام لدى الكثيرين، خاصة بعد محاولة 21.87% من متوسطي الدخل، الاستفادة من الوضع وعدم السداد. وحتى لا يكون الموقف قابلا للتراجع من قبل

البعض، والمفضي لفشلهم في مسعاهم فقد نمت الدعوة له من قبل المستفيدين، بغرض توسعة نطاقه والتأكيد على الأخذ به والاستمرار فيه، حتى يأتي الاعتراف بمجانية السكن، وذلك من خلال السعي لثني عزم القادرين على السداد، عن طريق عمليات التحسيس والتعبئة بعدم جدوى السداد، وأنه لا يوجد من يسدد، وأنه خسارة محسوبة عليه... وغيرها من الحجج المقنعة، والتي أتت أكلها حتى الآن على الأقل.

2.2. حي الزاوية: أضحي موقع الزاوية، والمصنف كتجمع ثانوي لبلدية عزابة، قبلة للنازحين وموطن للإنزال السكاني الغير شرعي منذ منتصف السبعينات، والذين أتوا من داخل وخارج الإقليم البلدي لعزابة، وذلك بمعدلات ونسب متفاوتة، لعب فيها المهاجرون من البلديات المجاورة الدور الأكبر ب 61.22%، وبدرجة اقل المهاجرون من داخل البلدية والذين مثلوا 24.49% من مجموع المهاجرين، وأخيرا الوافدين من خارج إقليم ولاية سكيكدة برمتهم، والذين لم تزد نسبتهم عن 14.29% من مجموع السكان.

هذا التباين في مصادر حركة الهجرة، يعكس أيضا مقدار التباين في بواعثها، حيث شكل الوضع الأمني الذي استهدف بعض البلديات المنطقة عامل مؤثر فاقت نسبته 46%، وذلك على الرغم من نشوئه المتأخر مقارنة بطالبي العمل، والذي شكل أيضا رافد قوي في صياغة الوضع النهائي للحى، إلى جانب الباحثين عن السكن والذين وفدوا جميعهم من داخل البلدية. وذلك من خلال إتباع أسلوب متنوع في حركة النزوح، حيث شكلت الهجرة الأسرية المفردة خيار ل 46.93% من السكان، وذلك مقارنة بالهجرة الأسرية المجزئة والتي لم تزد عن 32.65%، والهجرة الفردية بنسبة 20.40%، في حين ظل النزوح الجماعي بدون أي أثر يذكر.

هذه الحركة في الهجرة والإنزال، صبت جميعها ضمن قصدية الفعل الذي باشره أصحابه، والذي كان يتأتى من الدارية والعلم المسبق بمكونات البيئة محط الاستقرار، والتي ركن إليها السكان بحجية بالغة تقوم على شغور المجال بالنسبة 46.37% من السكان، ثم قربه من مجال العمل حسب 34.78%، في وقت تضاعف فيه اثر وجود الأقارب والعشيرة، كعامل حاسم في اختيار الموقع الحالي للاستقرار فيه، وهو الاستقرار الذي تم في مرحله الأولى بدون أن تكون هناك مراجعة لأحد، وذلك بفعل حالة الشغور التي كان عليها هذا الحيز المجالي، أما مرحلته الثانية فقد عرفت وجوب مراجعة وترخيص سكان الجوار الذي سيتم التموضع قربهم، أما مرحلته الثالثة فقد عرفت تطوير نوع جديد من آليات التوطن، والتي تقوم إما على شراء المباني وأكواخ عرفيا أو إيجار المسكن من عند محتلين آخرين. هذا الاستقرار قام في غالبه الأعم خارج دائرة القرابة والانتماء العشائري، حيث لم تتعدى نسبة هذه الدائرة 16.32%، وهو ما يعني أن المهاجرين لم يكن لديهم أي دافع لتكوين ما يشبه جيوب حضرية، معبرة عن القرى والأصول التي أتوا منها، وهو ما يتبين لنا أيضا من خلال قوائم الاسمية للسكان، والتي وفرها لنا التحقيق السوسيواقتصادي، الكاشف عن وجود تجمعات قرابية محدودة

الأثر، مما يعني أن مسار تكون الهيكلية الاجتماعية لهذا الموقع، تمت بعيدا عن أي تجانس سوسوجغرافي، لا في المنطلق المولد لهذا الوضع، ولا في كيفية التمتع والاستقرار المجالي.

هذا التنوع واللاتجانس البين بين السكان، وإن قام على نوع من الانطواء في بدايته، والذي أملاه الحذر الناشئ من الوضع الجديد، والقائم على عدم معرفة السكن لبعضهم البعض، ولخصائصهم السيكولوجية والاجتماعية... وهو التحفظ الذي لم يكن ليديم طويلا، حيث زال تدريجا تحت تأثير الحاجة الاجتماعية للتواصل، والمصير المشترك الذي يربط فيما بينهم، والذي كان يستدعي التضامن في مواجهة تعقيدات الوضع الذي يقعون فيه، سواء من حيث درجة رداءة مستوى الحياة، أو خطر الإزالة الذي كثيرا ما تهددهم، وهو ما جعل من الأمور تتطور ايجابيا في هذا الاتجاه، حيث سمحت تضحيات وجهود السكان، من تحصيل الكثير من الخدمات إلى الحي كالماء، الكهرباء، وخط نقل عبر سيارات نقل جماعي، بناء مسجد لسكان الحي وذلك عن طريق التطوع. أما داخليا، فنجد بأنه قد تم بذل الكثير من الجهود، من أجل الحفاظ على السلم والاستقرار الاجتماعي بين مكوناته، وذلك عبر جماعات الجيرة وأهل الحي، من خلال رأب الصدع والإصلاح بين السكان.

هذه الوقائع، وإن كانت تشير في بعدها الظاهر إلى المنحى الايجابي الذي أخذته الأمور، لكنه لم يكن اندماج حقيقي أو كاملا على الأقل، أين ظلت الكثير من هذه الروابط ذات طابع مؤقت، لا تدوم إلا بدوام الموقف الذي يربط بين الأفراد ويوحد بينهم، وأن أي شيء آخر يكرس الاستفادة كفيل بأن ينهي هذه العلاقة، وهو ما حدث مع برنامج امتصاص السكن الهش، والذي عرفت بسببه العلاقة بين السكان بعض التغيير الذي لحق بها، وذلك كنوع من ردة الفعل على سلوكيات عامة، طبعت موقف بعض الأسر وممارساتهم الاحتياطية، كمحاولة إدخال الغرباء إلى الحي وتمكينهم من الاستفادة، سعي المعنيين بإعادة الهيكلية، إلى عدم حصر مجال استفادتهم في هذا الجانب، وتوسيعها إلى خيار السكن التطوري، التستر على معلومات ومعطيات تهم جميع السكان... وهو ما أدى إلى نوع من الانقسام والتضارب في المواقف، ذلك ونظرا للفوارق الاجتماعية بين الأفراد والجماعات القاطنة بالحي، حيث تبقى الأهداف دائما مختلفة حسب مستوى الدخل، الوضع السكني والاجتماعي الذي هم فيه، الرغبات والتطلعات والحاجيات، وهو ما كان حائلا دون التوصل لتباحث المسألة، وتداول كل الرؤى لإقرار موقف موحد، يسري مفعوله على الجميع، حيث طبعت حالة التردد موقف 28.57% من السكان، في مقابل تهرب 37.36% من التصريح. وأمام غياب موقف جماعي واضح الأطر، فكان لا بد للموقف الفردي أن يصبح سمة مشتركة لأكثر من 65.30% من السكان، ويزيد من حجم المنافسة المتقدمة بين السكان، نظرا بخدمات برنامج RHP وإيداء كل الاستعداد لإنجاحه، من خلال تعبئة الموارد المالية الأسرية، وكذا التقيد بالشروط الملزمة له على صعوبتها، والتي من ضمنها السداد القبلي لجزء من تكلفة الانجاز. لكن تجسيد الفعلي للبرنامج على أرض الواقع، وما أفرزه من تعقيدات سكنية جديدة لكل الأطراف، كان مدعاة لبروز بوادر مقاطعة سكنانية لعملية السداد المالي، ولكنها كانت مقاطعة جزئية وذات طابع ظرفي، عدا البعض منهم والذي اعتبروا بأن المشروع لا يمسمهم، باعتبار أن لهم

وضع قانوني واضح، فإن البقية اضطروا لمقاطعة السداد بمبرر، كما هو الحال بالنسبة للمستفيدين من عمليات إعادة الإسكان، والذين وجدوا أنفسهم أمام حالة عدم جاهزية هذه الوحدات، مضطرين إلى التوجه كلية نحو تجهيزها، بدلا من الالتزام ببنود التعهد المكتوب لصالح المتعامل، وهو شأن كذلك بعض سكان المدرجين في مشاريع إعادة الهيكلة، والذين عملوا أولا على ترميم مساكنهم، بعد أن تم التدخل عليها جزئيا، خلال عمليات توسعة الأحياء وفتح مسالك جديدة. هذا الوضع شجع الكثير من المتذمرين من نوعية المنشآت السكنية التي سلمت لهم، أو من غياب الشفافية في التسيير، والتي مكنت بعض الأسر من الاستفادة المجانية من السكن، بدون وجود معايير واضحة لذلك، لإعلانها عن الدخول في المقاطعة، لا سيما مع حالة الارتباك التي وقع فيها المتعامل العقاري، وعجزه عن فرض منطقته القانوني وإجبارهم على السداد، مما جعل الموقف ينتقل من خانة الظرفية إلى الاستدامة، ولا سيما مع جهود المبذولة، من أجل توسعة دائرة الملتحقين به، وذلك تحت تأثير مباشر وغير مباشر من جماعة المقاطعين، حيث يسمح ذلك للسكان بإعادة النظر في موقفهم، والالتحاق بالركب وانتظر ما ستؤول إليه الأحداث بعد ذلك.

2.3. حي ميطر: يعد نموذج للأحياء السكنية التي تتسم بتجانس تركيبها البشرية، والتي تعود في مجموعها الغالب إلى انتماء عشائري واحد، وممثل في عرش أولاد عامر والقادمين من بلديتي تامسة وسيدي عامر، في حين لا يتعدى التركيب السكاني من خارج هذه الدائرة 9.09%. حيث قدرت نسبة الوافدين من مناطق، عين السبع، زهرة، بئر الماجد والتابعة جميعها إلى بلدية تامسة ب 32.954%، في حين قدر عدد الأسر النازحة من مناطق الساقية... والتابعة لبلدية سيدي عامر بأكثر من 57.95%. وذلك على الرغم من تفاوت العوامل التي أوجدت هذا الوضع، حيث شكل البحث عن العمل الدافع الذي حرك الوفود الأولى، التي غادرت موطنها لتستقر فيه، في حين شكل العامل الأمني المسبب الرئيسي في الجيل الثاني من هجرة، والذي بدا مع مطلع عشرينات التسعينات فقط، أما البحث عن السكن فكان الحاجة الرئيسية التي دفعت الأسر النازحة من المدينة لتستقر فيه، حيث تمت 67.04% من هذا الحراك، كهجرات جماعية منظمة أو شبه منظمة، أملت حتمية الطرد التي تعرضت لها الأسر القاطنة بحيي القايسة والكوشة بمدينة بوسعادة، كإجراء قانوني ودون تعويضهم بسكن بديل، وكذلك النزوح الجماعي الذي استهدف المنطقة، وهو المقصد الذي لم يكن انتقائه صدفة بالنسبة ل 80.68% من السكان، والذي تحركوا إليه تحت ذرائع متباينة ما بين جيلين، أولهم اختاره لقربه من العمل الذي سعى إليه من خلال هجرته، وكذا بعده عن أي مراقبة أو تهديد بالطرد، وثانيهم اختاره لشغور فضائه العقاري وكذا وجود صلة الانتماء والقربية مع قاطنيه، وهو ما يشكل عامل استقرار رئيسي بالنسبة لهم، يأمنون فيه على أنفسهم وأهاليهم، وهو ما لم يكن يستوجب تحصيل موافقة قاطنيه الأوائل، من أجل الإقامة قربهم بالنسبة ل 88.63%، في حين يختلف الأمر بالنسبة ل 11.27% من الذين لم يكونوا منتسبين لهذا النسيج الاجتماعي، حيث أوغل الوافدين الأوائل على هذا الموقع، في عمقه الداخلي ليقيموا فيه أكوأخهم، وذلك في محاولة للتخفي عن أعين الإدارة المحلية، متخذين من

حظائر وتضاريس المنطقة غطاء لهم، وذلك بخلاف الوافدين المتأخرين والذين استقروا على مداخل الحي، القريبة من الطريق الوطني رقم 08، وذلك بفعل عاملي استغلال الحيز المساحي المتوفر في مداخله، بعد أن ناء عنها المهاجرين القدامى، وكذلك حجية الإقامة القهرية التي يتغنون بها في كل مرة، والتي كان الإرهاب الذي ضرب مناطقهم الأصلية عامل مسبب فيها، مما يستوجب إذعان السلطات المحلية لهم، وهو التوطن الذي طغى عليه على هذا النحو توزع عشائري أكثر تخصيصاً، حيث جنحت كل قرية كما تسمى في العرف المحلي إلى التجمع قرب بعضها، مما أدى لانشطاره إلى 04 قطاعات وهي ((الرحبة، المقارة، نزلة السطح، والخرابشة))، والتي يمكن استيضاحها من الجداول والقوائم الرسمية للعائلات حسب كل قطاع، وهو ما يعني أن التجانس القائم لا يعد إلا أن يكون تجانس ظاهري، تحكمه مرجعية الانتماء إلى ما يسمى بالفرقة، والتي هي أحد تفرعت العرش الأصلي.

هذا التفرع، لم يكن مثار للمشاكل أو حساسية اجتماعية من أي نوع، أو على الأقل لم تكن جلية للعيان، حيث ظلت تتصف في مجملها بالتوافق بين سكان وأهالي الحي، لا سيما وان طبيعة الوضع العام للحي والمشاكل اليومية التي يعانونها، كانت تستوجب منهم المزيد من التعاون والتحالف، من خلال توحيد المطالب وتعضيد الجهود لإدارة مشاكل المستوطنة، من أجل تحسين مستويات معيشتهم اليومية، وإرغام السلطات المحلية على الاستجابة لهم، وهي الجهود التي كانت تتسم بالديمومة بالنسبة ل 82.95% منهم، والحينية بالنسبة ل 17.04% من السكان، وهو ما أثمر فعلياً الاستفادة من برنامج الكهرباء الريفية، الذي أشرفت عليه مديرية الطاقة بالولاية، إلى جانب توفير الإمداد بالمياه، وتهيئة المدخل الرئيسي للحي. وذلك على نحو مخالف لما دأبت على التسويق له عديد الكتابات البحثية، التي تناولت هذه المستوطنات بالدراسة، والتي اعتبرتها نموذج مستنسخ من المجتمع الريفي، تخضع السلطة فيه ومرجعية القرار إلى هيمنة المشايخ العشيرة وكبار العرش في تقرير شان مستوطناتهم، حيث استطاع سكان هذا التجمع تطوير آليات بديلة، يحتكمون إليها في تسيير كل أوجه الحياة داخل هذه المستوطنة، كالتزاعات السكانية التي تظهر بين الفينة والأخرى، والتدخل لدى السلطات المحلية لطرح مشاكل الحي، وهي الآلية التي بات يشكل فيها كبار العرش إحداهما، ومن بين أقلها حضوراً إلى جانب الضبط الرسمي، حيث لم يتعدى حجم الأول 15.90% من مجموع الكلي للردود، في مقابل تزايد أثر كل من جمعية المسجد وعقلاء الحي، وهو ما يعني أن السلطة التقليدية، قد فقدت نفوذها ووصايتها التاريخية والاجتماعية، لصالح آليات جديدة أوجدها الأهالي، وذلك يرجع إلى جملة الاعتبارات التالية:

أ. مسار تطور الحي لم يكن موحداً ومتناسقاً زمنياً، حتى يدين المهاجرين لجهة ما بالخضوع والوصايا المطلقة.

ب. تعدد وتباين المرجعيات الإثنية المحلية رغم تجانسها الاجتماعي الظاهر.

ت. كما يمثل الجيل المولود بهذه الأحياء والمستقر بها، المحطة الأخيرة في مسار تشتت مجتمع القرية، واندثار أثر الانتماء القبلي والمرجعية العشائرية.

تتكون نقطة التحول الكبرى في مسار هذا التساند السكاني، هي بروز برنامج RHP إلى الوجود، حيث استشعر 70% من السكان نوع من التغيير الطارئ في هذه العلاقة، والتي كانت بدايتها بتراجع أثر النقاش والتشاور بشأن أمور الحي، حيث تمحور 60.22% من النقاش على المستوى الأسري تحديداً، قبل أن تأخذ هذه العلاقات في التصدع والتوتر، وذلك نتيجة الممارسات التي بدأت تظهر من قبل الكثير منهم، وعلى رأسها محاولة إدراج سكان آخرين من خارج الحي، من أقاربهم الذين وفدوا حديثاً جداً، وإيوائهم عندهم في مساكنهم حتى يحققوا لهم الاستفادة المرجوة، إلى جانب التكتم على تفاصيل المشروع والتنافس على أسبقية الاستفادة، ومحاولة تكرارها مرة أخرى. وهو ما أدى لاحقاً إلى عدم وجود رؤية موحدة، أو مرجعية جماعية من شأنها أن يرجع إليه السكان، يحكمها التنسيق والتساند كما كان يحصل من قبل، وتستهدف إدراك مقاصد المشروع وشرحها للجميع، والتصدي لمقترحاته والتي لا تخدم السكان، مما عزز في نهاية المطاف وأفضى إلى نزوع 89.77% منهم، إلى حسم أمرهم واقتناعهم بحرية المبادرة الفردية، في ظل غياب لرأي جماعي قد لا يأتي، مسبباً بذلك ضبابية اكتتفت تصور 31.81% منهم، جراء الشروط التي جاء بها المشروع، وما كان يسودها من غموض، وتهرب 25% منهم من التصريح بنواياهم وتأجيل الإعلان. في الوقت الذي فضل فيه 10.23% منهم التريث مؤقتاً.

هذا الإجماع الحاصل من طرف السكان على حرية المبادرة الفردية، يعني ان خيار التتكر لمحتوى العهد الكتابي الذي تم إبرامه مع المتعامل العقاري بعدها، لم يكن مطروحا في البداية على الأقل على المستوى الجماعي، وأن المقاصد كانت تصب في خانة الالتزام بالسداد، والاستفادة من التحسين الهادفين إليه، وأنه تقرر لاحقاً نتيجة بروز مستجدات الجديدة على واجهة الحدث، الذي كانت تشهده هذه المجتمعات، والتي يأتي في مقدمتها خيار تفاضلي إبان عنه بعض السكان، والذي وجدوا أنفسهم في ظل شروط تهيئة الوحدات السكنية، وعدم اكتمال أشغال الانجاز بها نظراً لطابعها التطوري، مضطرين إلى الإسراع في استكمال تجهيزها حتى تصبح قادرة على استيعاب سكانها، في ظل التهديد والحديث المروج، عن تهديم الأكواخ التي يتم إعادة إسكان أصحابها، وبالتالي عدم إمكانية الالتزام من الناحية المالية على جبهتين معاً، سداد تكاليف الاستفادة لصالح "وكالة عدل"، واستكمال الأشغال البناء والتحسين، وهو ما كان يعني سريان مفعول مقاطعة ظرفية، وقد تكون مبررة بالنسبة للبعض، وهي المقاطعة التي تزامنت مع حالة الاحتقان لدى 18.18% من السكان، والتي رفضت فيه إبداء أي تفهم، حول كيف يتم إسكان البعض مجاناً، في الحين الذي يطالبونهم فيه بالسداد التكاليف، وان حجية الفقر ميزة عامة للكثير من الأسر، وليست خاصة فقط بفئة معينة، ثم من رشح هؤلاء من دون غيرهم؟، وعلى أي أساس تم ذلك؟، في مقابل إنكار 05% آخرين لحجم المبلغ المطلوب سداً، في ظل نوعية الانجاز الغير مكتمل من جهة، والمتمثل بالعيوب الفنية والتقنية، ما يجعله غير

مستحق لهذا المبلغ، وهو الوضع الذي حاول من خلاله 10.20% من السكان الاستفادة منه، طالما لا يوجد من يقدم على السداد، رغم أن حقيقة ظروفهم وواقعهم يختلف عما سبق ذكره.

هذه المعطيات تعني أن بداية هذا التوجه في البروز، كانت كنزعة فردية بالنسبة لحوالي 70% من السكان، وهو ما يجعل منه انه لم يكن خيار مقاطعة كلية في بدايته، وأنه كان خيار تأجيل ريثما يكتمل تحسين الأوضاع السكنية بالنسبة للمستفيدين، سواء من خيار إعادة الإسكان أو إعادة الهيكلة، لكنه توسع تدريجاً وفي مرحلة لاحقة إلى 30% الباقية من سكان الحي، في سياق الاقتداء بغيرهم من السكان الذي يعيشون معهم، وهو ما جعله يتحول من موقف فتوي إلى كلي، ومن تأجيل أو مقاطعة ظرفية إلى مقاطعة مستدامة ومعلنة، بعدما استشعروا أثر ذلك في ظل عجز المتعامل على إرغامهم على السداد، خصوصاً وأن الجهود اتجهت بعد ذلك، إلى تحويلها إلى عملية منظمة وواسعة النطاق، تشمل كل من المعنيين بمشروع RHP في الحي، بصرف النظر على نوعية المشروع الذي أدرجوا فيه، وذلك بغية تعزيز موقفهم أكثر وصمودهم، في وجه أي محاولة إدارية أو قضائية لإرغامهم على السداد، أو سحب السكنات منهم، وهي الجهود التي كانت تتم غالباً داخل المستوى القطاعي والجوار الضيق، لمعرفة السكان بعضهم ببعض، وسهولة الاقتناع والتواصل معهم والتأثير عليهم، متخذين من الحوار والإقناع السبيل الوحيد إلى ذلك، وهو التأكيد الأخير بعدم وجود أي أثر لجماعة ضاغطة بعينها، أياً كان مسماها سواء كانت كبار العرش أو غيرهم.

2.4. حي ضرابيينة: يشكل نموذجاً للمستوطنات العشوائية ذات الطابع الريفي، والتي نشأت تحت ضغط المد السكاني، المتأثري من القرى والمداشر التي تحف بلدية عين عبيد، طوال العقود التي سبقت عشرية التسعينات، مما يجعلها محلية التركيب السكاني، حيث يشكل حجم الأسر النازحة من داخل الإقليم البلدي 64.74%، في ظل محدودية اثر الأسر النازحة من البلديات المجاورة، والتي لم تتعدى 6.524%، والباحثة جميعها عن فرص أفضل للعمل والسكن بالدرجة الأولى، وهي التي غلب عليها الطابع الفردي التدريجي، قبل أن تتقلب تفاصيل المعادلة السكانية بعد ذلك، وتتغير ملامح النسيج الاجتماعي للحي، مع تعرضه لغزو سكاني عنيف قوي وسريع، وافد إليه من خارج تراب الإقليم الولائي ككل، جراء المخاطر الأمنية التي تعرضت لها العديد من الأقاليم المجاورة، كعين الفكرون، عين الكرشة، العامرية... والتابعة لولاية أم البواقي، ووادي الزناتي، تاملوكة، بوحمدان، من ولاية قالمة، ومن الشحنة وجيجل كذلك... وهو التوافد الذي شكل 28.93% من المجموع الكلي للتركيب السكاني للحي، بحسب ما تورده البيانات الإحصائية للموقع، وهو التوطن الذي أصطبغ في جله الأعظم والمقدر ب 85%، بسمة القصدية والتي تتم عن إدراك لمعالم ومكونات محل الإنزال، والذي إذا كان قد تم بالنسبة للأوائل المتوطنين فيه، بدون مراجعة أحد طالما انه كان شاغراً، فإنه قد اختلف كلية بالنسبة للموجة الثانية من الهجرة التي حلت بالمنطقة، والتي وجدت نفسها مضطرة لتحصيل المساكن، عن طريق عمليتي الشراء والإيجار بالنسبة ل 40% من الوافدين، باعتبار أن المجال قد بلغ مرحلة متقدمة من الإشغال، لم تكن تسمح بتوفر فرصة مناورة كبيرة للبناء، حيث

يتطلب أي محاولة في هذا الاتجاه، ضرورة تحصيل الإذن من عند قدامي الحي ونزلائه، الذين يرفضون توطن أي غريب على مقربة منهم، وهو ما كرس نوع من التجزئة السوسيوإقليمية لهذا الموقع، والتي تموضع فيها الوافدين حديثا في جنوب الموقع تحديدا، وذلك على مقربة من مرتفعات جبل مزلة، وفي حين ظل السكان المحليين يحتلون واجهة الموقع ووسطه، وذلك على مشارف الطريق الوطني الربط ما بين قالمة وقسنطينة، مكرسين بذلك ثلاثة أصناف من التوزع، أولها عشائري ب 37.5%، وثانيها إقليمي ب 31.5%، وثالثها قرابة الدم ب 23.75%. حيث تمثلت محددات اختيار هذا الموقع بالسنبلة للوافدين الجدد، في إيجاد حيازات فضائية قادرة على استيعابهم، إلى جانب الحرص أكثر على التجمع القرابي، وهو القاسم المشترك مع الوافدين القدامى، الذين مالوا إلى جانب ذلك في بداياتهم الأولى، على تفادي المراقبة التي تتهددهم، إلى جانب الحرص على القرب من العمل ومن وسط المدينة.

هذا الواقع الذي اتسم في بداياته بالانغلاق والتحفظ، الذي انتاب جميع المستقرين فيه، سواء سكانه القدامى بمرجعيتهم الجغرافية المشتركة أو السكان الجدد، جراء جهل طرف بخصائص الآخر وطباعه، لم ليظل على حاله حيث استطاع تدريجيا بعد ذلك، أن يسير نحو مستويات أفضل من الاندماج الاجتماعي، والمعبر عنه في الكثير من علاقات المصاهرة التي تمت بين السكان، كما تتبأنا بذلك القوائم الاسمية للأسر القاطنة بهذا الحي، فضلا على أن ذلك يعتبر من المتطلبات الأساسية التي تستوجبها عملية التعايش، والتي أصبحت تظهر في كيفية تسيير المنازعات الداخلية، التي تقع أحيانا بين سكان الحي على قلتها¹، وذلك يعني أن اختلال المرجعية الاجتماعية والجغرافية للسكان، لم يكن يسمح بالاحتكام إلى سلطة تقليدية مشتركة، والتي رغم بقاء بعض الأثر لها حسب 8.75% من السكان، إلا أن ذلك يبدو أنه يتم داخل نطاق الجماعة العشائرية الواحدة، كما لم يحظى خيار الضبط الرسمي بمصدقية كبيرة، مفضلين عليه آلية أخرى وهي "عقلاء الحي" والتي تجد مصداقية لها أكبر بين السكان، باعتبارها عملية وساطة يسارع إليها الجيران وسكان الحي، حتى لا تتعاضد المسائل أكثر مما هي عليه، والتي يترجمونها كذلك في المسائل المتعلقة بمشاكل الحي، واحتياجات سكانه ومعاناتهم في ظل الافتقار لكل متطلبات الحي، حيث يتم التحرك غالبا من خلال تمثيل سكاني عفوي، باتجاه المصالح والهيئات المعنية لطرح مشاكلهم عليها وطلب التدخل، وهو بالغ الدلالة على مستوى التعايش المشترك، والتوافق الذي كان يحياه السكان، حيث يشارك فيها حوالي 77.5% من السكان على نحو دائم، رغم الانشغالات المهنية الغير محددة بوقت معين للكثيرين منهم، وهي المبادرات التي كرس تهاوي أثر أي سلطة لمشايخ المنطقة في هذا الإطار، وإذا ما كانت فهي تتم داخل إطار هذا التمثيل العفوي وليس خارجه.

¹. وهي التي علق عليها أحدهم بقوله "من نهار سكتنا ما سمعناش مشكلة كبيرة حدثت".

هذه الآلية سرعان ما أثبتت هشاشتها وتهافت سرعيا، بعد أن طال التغيير العلاقات القائمة بين السكان الحي، وذلك منذ بروز مقترح برنامج RHP واعتماده رسميا، وهو ما تحمس له الكثير من سكان الحي، ورأوا فيه المخرج للمشاكل التي يقعون فيها، حيث سرعان ما توترت العلاقات بين السكان، وذلك بفعل محاولات التحايل التي حاول العديد من السكان القيام بها، من خلال إدراج بعض أهاليهم الغرباء عن الحي في قوائم الاستفادة، عن طريق إحضارهم وتوطينهم في الحي، والعمل على إدراجهم في قوائم التحقيقات السوسيواقتصادية، وذلك من دون أدنى مراعاة لمشاعر وحاجيات باقي السكان، والتي لم تكن هي المحاولة الوحيدة في هذا المضمار، في ظل سعي بعض السكان المدرجين ضمن مشاريع إعادة الهيكلة، إلى تكرار الاستفادة لصالح أبنائهم المتزوجين، والقاطنين معهم في نفس المسكن، والتي أزارها أيضا بروز بعض الخصال السلبية، والتي كان أبرزها التكتّم عن ما يحوزونه من معلومات وتفاصيل، فضلا عن محاولة الوافدين حديثا استباق من هم أقدم منهم وأحق بذلك. وهو ما انعكس جليا بعدها على مستويات التشاور حول البرنامج، حيث تسبب هذا التسارع والتنافس بين السكان، للفوز بخدمات المشروع والخلاص من اليأس الذي يحيون فيه، في تغاضيهم عن فتح باب التباحث حوله، وتباحثهم فيما بينهم بما يخدم صالح الجميع، حيث غلب على الموقف العام تباين في الآراء، والتي دفعت بعضهم للتهرب ورفض كشف نواياه علنا، في حين ظل فريق آخر يقرن قراره بالكيفية التي ستجري بها الأمور، وهو ما وضعه في موقف العاجز في ظل عدم وضوح الرؤيا، حول إقدام أو عزوف السكان عنه، ورافع فصيل ثالث يمثل 10% من مجموع الآراء، لصالح بناء وجهة نظر رافضة، وذلك استنادا إلى معطياته الخاصة، والتي ستجعل هذا المشروع يحرمه من مساحات شاسعة، يحوزها لتأدية العديد من الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة، كورشات صناعة الطوب، حظائر تربية الأغنام... وهو ما جعل من الإصغاء السكاني لبعضهم البعض عملية غير متاحة، وترك كل طرف يسعى لتدبر أموره بمفرده، وذلك بعيدا عن أي اتفاق أو إجماع فيما بينهم، في الوقت الذي تراث فيه 26.25% من السكان، حتى تتضح أكثر مقاصد المشروع، وهو التراث الذي كان أصحابه من المعنيين تحديدا بمشاريع إعادة الهيكلة. غير أن تقدم الأشغال في البرنامج وبروز أولى ملامحه، لم يواكبه تقدم في سيرورة السداد المالي لتكاليف المشروع، والذي تحول تدريجا إلى خيار مقاطعة علنية، تنكر فيها السكان كلية لعملية سداد الحقوق الانجاز، لصالح وكالة عدل بوصفها صاحب المشروع المفوض، وهي المقاطعة التي مثلت لدى 16.25% من السكان موقف مبدئي، في الوقت الذي لم يكن هذا الخيار مطروحا لدى 83.75% منهم، وحجية ذلك تكمن في كون أن 65% من المستفيدين من أشغال المشروع، وجدوا أنفسهم في ظل أوضاعهم المالية الغير مستقرة، مترددين في عملية السداد، أمام حاجتهم العاجلة للقيام بالكثير من الأشغال، على الواجهتين الداخلية والخارجية لمساكنهم، سواء التطورية منها أو البناء الذاتي، طالما أن السداد لن يتوقف عندهم هم فقط، وهذا ما شجع على تحفظ 10% من المستفيدين من مساكن تطويرية، والذين عللوا مقاطعتهم برفضهم لنوعية المنجزات المخيبة لظنهم، في مقابل ضخامة المبلغ المطلوب سداه، وهو الوضع الذي حاول 7.5%

من السكان الاستفادة منه، من خلال عدم التسرع وترقب كيف ستسير الأمور، حتى لا يكونوا هم يسددون وغيرهم لا يفعل، أما الطائفة الرابعة والمقدرة بـ 17.5% من السكان، فهي تلك التي تعتبر نفسها صاحبة حق، وأن ملكيتها للسكن تعد مشروعة وموثقة، بما أنها حصلت عليها عن طريق عقود شراء، وبالتالي فكيف يسددوا ثمن عقار هم يملكونه أساساً، وهي الفئة التي سارعت إلى رفع دعوى قضائية ضد المتعامل العقاري، وتسببت بذلك في توقيف مسار الانجاز والسداد بالحي، ريثما تفصل العدالة في هذا الخلاف. وهي المقاطعة التي تسارعت تدريجياً وتحولت من خيار فردي، صنعه الوضع الصعب الذي وقع فيه الكثير من السكان، والمتزامن في مرحلته الأولى مع رفض البعض المبرر قانوناً، إلى خيار جماعي حاول البعض تعميمه، من خلال ثني عزم المعنيين بالسداد عن فعل ذلك، عبر نهج خيار الحوار والإقناع، الذي يقوم على ادخار الأموال، وعدم استحقاق ما تم انجازه لهذا السداد.

2.5. سيدي حرب: جاءت نشأته، كنتاج مباشر لعملية التوطين الصناعي، الذي عرفته مدينة عنابة منذ مطلع عشرية السبعينات، والذي جعلها أحد أهم أقطاب التصنيع في الجزائر، حيث غذى توسع النسيج الصناعي بها، دوافع الهجرة إليها من طرف الباحثين عن العمل، والذين وفدوا إليها من مختلف الأقاليم، حيث فاق الحجم الكلي للنازحين من خارج الولاية 62.61%، والذين جاء 15.81% منهم من قرى ولاية قالمة، و 12.82% من بلديات سوق أهراس، و 6.62% من الطارف، و 2.136% من سكيكدة، و 2.350% من تبسة و 1.923% من ولاية أم البواقي، ودون ذلك توزع على عدد من الولايات الأخرى. في حين مثل الذين وفدوا إليه من بلديات البسباس، شطايبي، الحجار، سرايدي... حوالي 5.77%، أما القادمين من داخل بلدية عنابة فقد قدروا بـ 31.62%، وهي الهجرة التي نشأت تحت تأثير واقع البحث عن مأوى، وهي الإمكانية التي يتيحها هذا الحي في ظل تعقيدات أزمة السكن، مع الاحتفاظ بأمل الاستفادة من سكن عمومي مستقبلاً، وهي الهجرة التي تمت في عمومها قبل عشرية التسعينات، باعتبار أن العامل الأمني قد أسهم بعد ذلك في حوالي 9.25% من مجموع النازحين إليه.

هذه المعطيات تكشف عن نوع التراكيب السكاني الذي شكل مجتمع الحي العشوائي، وكذا نوع الهوية المجالية التي أضفيت عليه، والتي لم تكن بأي لون أو طيف اجتماعي واضح، مما لا يترك لأي فصيل معين، فرصة الهيمنة على شأن الحي عددياً، وذلك ما يمكن إدراكه انطلاقاً من شكل الذي تمت به حركة انتقال هؤلاء السكان، والذي اتسم بطغيان للهجرة الفردية بأكثر من 66.65%، في مقابل حضور متوسط للهجرة الأسرية المتتابعة قدر بـ 33.33%، في الوقت الذي لم نسجل فيه أي أثر لحركة هجرة الجماعية، بدون أن يكون ذلك نافياً كلية لوجود أشكال من التوزع الداخلي، والهيكلية القرابية بين العائلات التي يجمعها رابط دموي مباشر، لكنه يبقى ضمن نطاق ضيق، في ظل ضعف معدلات قرابة الدم والانتماء العشائري، في مقابل زيادة معدلات الانتماء الإقليمي والعلاقات خارج القرابة، وهو ما تؤكد لنا أكثر القوائم الاسمية للأسر القاطنة في الحي، والتي تم إعدادها أثناء عملية التحقيق السوسيواقتصادي، بناءً على الترتيم الأولي الذي أعطي للأكوخ التي كانت موجودة، حيث

تكشف هذه القوائم عن تكرار ذات الأسماء العائلية، ومناطق الوفود الأصلية، لكنها تجمعات لا تتعدى في أفضل حالاتها 10 أسر، إلا أن ذلك لم يكن له أي اثر على طريقة الاستقرار المجالي، باعتبار الوفود المتأخر أو عدم وجود ارتباط من أي نوع بالرغم من الانتساب الجغرافي، وهو ما تؤكد أيضا نوعية المحفزات التي أفضت إلى هذا الإحلال السكاني بسيد حرب، والتي وان كانت تؤكد على انه لم يكن اعتباطا أو قهريا بنسبة 81.40%، إلا أنه لم يغذيها عامل القرابة إلا في حدود 8.43%، في حين شكل كل من شغور المجال، وبعده عن المراقبة ثلثي العوامل الكامنة وراء هذا النشوء، وهو ما يعني أننا أمام نموذج مجتمع غير متجانس فعليا، دفعت قاطنيه ظروف معينة للبحث عن فضاء سكني، يكون قابلا لاستيعابهم واستقرارهم فيه، وهو ما كان يتم عبر ثلاثة آليات تعكس أولها الجيل الأولى من الوافدين على الحي، والذي نظرا لشغوره لم يكن لهم أن يطلبوا الإذن بالتوطن، في حين تعكس الثانية المرور ومراجعة قدامى الحي، وذلك بعدما نمت حجم الحي وتراجع عدد المساحات الشاغرة فيه، ما كان يستلزم استشارة أهل الجوار قبل أي إجراء، والثالثة آلية تجارية تتم عن مضاربة بالعقار، تجعل الوافدين في غنى عن موافقة أو ترخيص أي طرف، طالما أن الإنزال تم عن طريق الإيجار، أو الشراء الكوخ أو المبنى عرفيا.

هذا التباين السوسيوجغرافي لم يكن مثار للمشاكل بين السكان، حيث تعقب مرحلة التحفظ والحذر الأولى، التي تنتاب الطرفين الوافد الحديث والأقدم منه تواجدا، لكنها تأخذ في الزوال تدريجيا بعد ذلك، ومن العوامل التي تعجل بذلك هي حاجة المستعملين لبعضهم البعض، من أجل التساند والتأزر في مواجهة متطلبات الحياة داخل الموقع، من خلال ممارسة الضغوطات على السلطات المحلية ورفع سقف الاحتجاجات، عبر الخروج إلى الشارع كما حدث في الكثير من المرات... حيث كان التحرك يتم عبر عن اتفاق جماعي يتحرك له ممثلين عن السكان حسب الحاجة، وهي ذات الآلية المستخدمة في مواجهة بعض مشاكل الحي الداخلية، الناشئة ما بين الجماعات السكانية فيه، حيث يتم اللجوء من قبل 85.18% من السكان، إلى اعتماد أسلوب يقوم على تدخل مجموعة من عقلاء الحي، والتي تتولى العمل على تهدئة الأمور حتى لا تستخدم أكثر. وهو ما يعني أن السكان لم يبقوا مكتوفي الأيدي، أمام حالة البؤس والشقاء التي كانت تطبع يومياتهم، ونجحوا إلى حد ما في تطوير آلية خاصة بهم، فيما يتعلق بتصريف شؤون الحي ومواجهة مشاكله الداخلية، وهي الآلية التي كان لها الفضل في تحقيق بعض المكاسب لهم، وأسهمت في جعل العلاقات تأخذ صبغة ودية، تترجم في كثرة تبادل الزيارات بين النسوة خاصة، حيث تظل أبواب الأكواخ مفتوحة طول اليوم، وتغزرت في عديد المرات بعلاقات مصاهرة². لكن هذا الوضع لم يكن قارا على نحو ابدى، حيث تعرضت الإستراتيجية التضامنية والتي كانت سلاح السكان، إلى اهتزاز جراء التأثير الذي طبع العلاقات ما بين 87.03% من السكان، بعد ظهور برنامج RHP في مسرح الحدث، حيث أن الصبغة التي جرى طرحه بها وعدم توفر المصالح

². وهي الوضعية التي عبر عنها أحدهما بقوله شكون تقبل تعيش معك هنا غير بنت هنا.

المعنية على بيانات كافية، أو بطاقة محينة لسكان هذه الأحياء، سهل عملية التحايل الكثير من الأسر، والتي سارعت إلى إحضار بعض أقربائهم وأهاليهم، من أحياء قريبة مجاورة وإعادة إسكانهم عندهم، أو في أكواخ ظلت شاغرة بالقرب منهم، والذين تزداد حظوظهم في ظل عدم مراعاة البرنامج لخيار الأقدمية، وإعطاء مبدأ الأولوية للقادرين على السداد المالي، وكذلك سعي المعنيين بإعادة الهيكلة إلى إدراج أبنائهم بطرق ملتوية، وغيرها من الممارسات المنحرفة، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على السكن فوق الحجم الكلي المبرمج انجازه، وجعل حالة من الشحن والتوتر تصيب العلاقات الناشئة بين السكان، وتحولها إلى نوع من التنافس الفردي المحموم، وذلك في ظل تضارب الحاصل في المصالح والمنافع، والتي سيديرها على كل طرف منهم، والمتعلقة بالمرجعيات الاجتماعية، والظروف السكنية لكل منهم، والمستوى الاقتصادي، والنظرة المستقبلية... وهو الذي كان يبرز في مظاهر الغموض والتستر على النوايا الحقيقية لأفراده، والادعاء بعدم التحمس له أثناء اللقاءات الثنائية، أو التقاطعات التي تتم يوميا بين السكان، وهو ما لم يسمح بطرح المسألة لنقاش جدي موسع بين السكان، مما يعكس الافتقاد لمرجعية ثابتة في مسار اتخاذ وصناعة القرار داخلها، والتي كان من شأنها أن يرجع إليها السكان، في تقدير وتوحيد الرأي عند تعاملهم مع مثل هذه القضايا، وذلك من أجل حسم الموقف والخروج منه بوجهة نظر موحدة، تكون لصالح مستقبل الحي وقاطنيه. وهو ما أطلق حرية المبادرة والعزف المنفرد لـ 90.74% من السكان، على الرغم من التحفظ على بعض شروطه، وهو الموقف الذي كان ينم عن خوف ينتاب السكان، من ضياع الفرصة من بين أيديهم وتحول الموقع إلى مساكن صلبة ومقننة يسهل بعدها طردهم منه.

هذه المعطيات، والتي تظهر نمط استجابة السكان للبرنامج وسعيهم للاستفادة منه، تؤكد كذلك بأن خيار المقاطعة لم يكن مطروحا للتداول أو التفكير فيه، باعتبار أن عملية تسليم المساكن كانت تتطلب سداد فوري وقبلي لأقساط من التكلفة، وذات الأمر كذلك بالنسبة لمعنيين بعمليات إعادة الهيكلة، لكن سيرورة تعقد الأحداث بعد ذلك، وخصوصا ما تعلق منها بغزو عديد الأسر الغير مدرجة، للمساكن المنتهية الانجاز والاستقرار فيها، جعل المتعاملين مضطرين للعمل على تفادي تكرار ذلك، بالتحويل إلى خيار التسليم الفوري للمساكن التي تم تشييدها، جعل السكان في غنى عن التسديد القبلي، وجعل الكثير يهتمون بمباشرة إدخال تحسينات وتوسعة عليها، قبل التفكير في سداد المستحقات المالية، وذلك بفعل النوعية السيئة للانجاز، وهو ما جعل حالة من المقاطعة الظرفية تتم، خاصة بين المدرجين في مشاريع إعادة الإسكان، دون أن يمتلك المتعامل أي ردة فعل فورية على ذلك، شجع تدريجا السكان على المضي قدما فيها، متعللين في ذلك بسوء الانجاز وعدم استحقاقه للمبلغ الذي فرض عليهم، في حين استنكر آخرون تفضيل بعض الأسر عليهم، وإسكانهم مجانا مع أولوية الاستفادة، وهو ما حاول 42.59% من السكان استغلاله، وتحويله من موقف مرحلي وعرضي مبرر، إلى ممانعة كلية ومستدامة، من خلال توسعة نطاقه حتى للمعنيين بإعادة الهيكلة، وذلك عبر

التواصل السكاني اليومي معهم، والتأثير في مواقفهم واتجاهاتهم إزاء سداد تكلفة العقار، وتجهيز المساكن بالخدمات الأساسية.

3. التحليل الكلي: مجموعة التحاليل الجزئية السابقة، والكاشفة عن أوجه من التباين والتشابه في ممارسات الفاعلين، من حيز مجالي إلى أخرى، تبعا لتطور وتعقد تفاصيل المشهد الاجتماعي الذي ينتسبون إليه، لم نقودنا إلى تلمس أي أثر يذكر لحقيقة وجود سلطة مرجعية عشائرية، أو قرابية داخل هذه المستوطنات، كان لها الأثر الأكبر في توجيه الشأن العام وتقرير مصير قاطنيه، ما يدفع للتفكير في الطرح البديل النافي لما سبق زعمه، والتساؤل عن يقف إذن وراء صياغة استجابة المجموعات السكانية على النحو الذي بدت عليه، وسريان مفعوله بهذا الحجم، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال العودة إلى قراءة المشهد في كليته، والذي يمكننا في ضوءها الوقوف على حقيقة ما جرى.

3.1. إستراتيجية التوطن وتملك المجال: تدين مجموعة المسارات السابقة، التي أحكمت نشؤ وتوطن هذه المجتمعات، والعاكسة في النهاية لخصوصية الفعل الاجتماعي الذي شهده كل فضاء، من هذه الفضاءات الخمس موضوع الدراسة، والذي حكمته مجموعة اعتبارات أمنية واقتصادية وإسكانية في دافعية وجودها، وقصدية في محل الإنزال السكني، المستند إلى مبررات عدة أبرزها شغور المجالات المستهدفة، وبعدها عن المراقبة، إلى جانب وجود الأقارب والأهل فيها، مفضيا بذلك لسيادة تجمعات وتراكيب سوسيو عمرانية متباينة، والتي جعلت من خاصية الانسجام بين مكوناتها الداخلية، صفة استثنائية بحى **ميطر** دون سواه، دون أن يشكل ذلك عاملا معيقا أو مثبطا لمسيرة التوطن داخل هذه المستوطنات، والتي اتسم 51.34% منها بالحاجة لتحصيل الإذن المسبق، قبل أن تطأ أقدامهم أرض هذه الأحياء، سواء كانت عن طريق موافقة السكان، أو حتى بشراء أكوخ محتلين آخرين أو تأجيرها، والعكس بالنسبة للمتبقين من النسبة السابقة، والتي لم يحتاج فيها أفرادها إلى أي واحدة من هذه الآليات، لإعلان وجودها إلى الملاء. هذه الوقائع المجسدة على مرأى ومسمع الكثيرين، تدرج في إطار إستراتيجية إعادة امتلاك المجال وديناميكية ممارساته، والتي تكشف عن طبيعة العلاقات التي يقيمها مجتمع ما مع المجال الذي بات ينتمي إليه ويقطنه، حيث تتنازع علاقات الجوار فيه فكرتين متناقضتين، تنتصل أولهم بإصرار التمثلات السوسيوثقافية على تنظيم المجال، وهي التمثلات التي تتخذ من الطابع الأثني القرابي إطارا عاما، محددًا لعلاقات الأشخاص بعضها ببعض، ليس على مستوى الجوار القريب فقط، وإنما حتى على المستوى الموقع بأكمله، وتتعلق الثانية بتوظيف التقنيات الجديدة في تملك المجال، والتي تجعل من علاقات الجوار بين السكان، تتم على أسس تعاقدية بين الأسر، وعلى ذلك كان دخول الجماعات الأقلية إلى المنطقة والاستقرار فيها

3.2. إستراتيجية تضامنية: هذا التوطن والاستقرار، والذي يتميز في بداياته بالتحاشي والحذر والحيطه، وعدم الميل كثيرا إلى علاقات قوية وعميقة، يأخذ تدريجا في الانسجام والتوافق في الآراء بين قاطني المستوطنة الواحدة، بصرف النظر عن أشكال التباين والانتماء السوسيو جغرافي، أو حجم تعداد كل فصيل قرابي داخلها، حيث استطاعت بموجبه هذه المستوطنات الهامشية، أن تخلق أنماط

تكافلية بديلة، لأنماط التي تفككت بعد الهجرة من المواطن الأصلية، ما يعني ضمناً التوصل إلى صيغة إستراتيجية للتعايش المشترك بين سكان المجال الواحد، وخصوصاً على مستوى القطاعات السكنية، والتي تقوم على التعاضد والتآزر بين الأسر، وذلك على ما يبدو كحتمية تستدعيها ضرورة مجابهة تحديات البيئة السكنية مقام العيش المشترك، وتعقد المتطلبات وضرورة تسييرها، بقصد الوصول إلى حد أدنى من الحياة الإنسانية الكريمة، في ظل مخاطر الطرد التي تتهددهم في كل حين، سواء ما تعلق منها بالمخاطر الصحية أو البيئية أو الإدارية، والتي تتهدد وجود بقائهم في هذه الأحياء من عدمه، وهو ما سمح لهم فعلياً بتحقيق العديد من المنافع والمزايا لحياتهم داخل هذه المستوطنات، كتوفير حنفيات السقي، الكهرباء....

3.3. إستراتيجية تنافسية: غير أن كل تلك الممارسات التكافلية، والتوافق الساري المفعول بين السكان، ليس بهذا الاتساق الثابت دائماً، نتيجة للتغيرات الطارئة والتي قد تلحق التراكيب الاجتماعية العشوائية، أو التحديات الضخمة التي قد تعترض مصيرها، آخرها ظهور برنامج RHP كحدث مميز في وسط هذه البيئات، وطرحه لخيارات التحسين والتطوير المجالي، حيث تسارعت الأمور وتحولت الممارسات والاستراتيجيات التساندية السابقة، إلى استراتيجيات تنافسية فردية ضيقة، سعى من خلالها كل طرف لتحصيل استفادة تتناسب مع وضعه المزري، وذلك تحت شدة تأثير التنافس الغير شرعي الذي أبانت عنه عديد الأسر، والتي حاولت من خلاله إحضار أقرانهم وإقحامهم في مجال الاستفادة، وكذا سعى بعض المعنيين بإعادة الهيكلة إلى مضاعفة استفادتهم، من خلال العمل على إدراج أبنائهم في المشروع، وهو ما لا يتناسب مع حجم المساكن التطورية المراد إنشائها، بدون أن يكون ذلك ممارسة خاصة بفصيل سوسيوجغرافي بذاته، مما أثار مخاوف الكثيرين من عدم الاستفادة، وبالتالي ذهاب المساكن إلى غير مستحقيها، وهو ما أدى إلى توتر الأجواء بين السكان، وتحولها إلى ضغط نفسي واجتماعي كبير، انتهى بفقد الثقة والتعاون والتوهم السوسيوثقافي داخل هذه المجتمعات، وأثر على فرص الاندماج التي بدأت تتوسع بين السكان، وهو ما انعكس بارزاً بعدها على مسار التقاهم، حيث بات من الصعب التوصل إلى تحقيق توافق أوسع، وأعم ما بين الأهالي حول سير المشروع، بعد أن أخذ عدد معتبر من العلاقات الإنسانية بين سكان المجال الواحد، يصيبها التحاشي وعدم التصريح السكان بالنوايا الحقيقية، أو العزوف كلية عن الخوض في أي نقاش من شأنه بناء موقف جماعي موحد، في ظل عدم وجود وصايا اجتماعية مشتركة، تخول بناء مثل هذه الخيارات أو تلزم أفرادها بها، ودفع بالكثير منهم لإتباع أسلوب خاص في بلورة استراتيجياتهم، يدور في مجمله حول التمحور على الذات دون مراعاة لأي أحد، أو وضع أية اعتبارات لأحقية أو أسبقية فئات أخرى محيطة بهم، ويبدو أن أثر ذلك كان واضحاً لاحقاً في انقسام الموقف الجماعي للسكان، إزاء البرنامج داخل أفراد جماعة العشيرة الواحدة، وجعلت كل طرف مالكا لرأيه وخياراته لا ينازعه فيها شريك ولا قريب، مستفيدة في سعيها من استعدادها للالتزام بشروط والقوانين المنظمة لعملية الاستفادة. وهو ما كان سيصيب في صالح المشروع، من ناحية الالتزام بالسداد المالي على الأقل، بغض النظر على

أحقية الاستفادة وأولوية من يتقدم ومن يتأخر، وبالتالي لم يكن ليطرح في هذه الأجواء، وفي وضع مثل الذي عاشته هذه الأحياء خيار المقاطعة السداد أو التنازل عنه.

3.4. إستراتيجية الرفض: هذه المعطيات الأولية إذن، كانت تجمع على إرادة السكان ورغبتهم في الاستفادة، والالتزام بشروط التي أقرها المتعاملون، الأمر الذي يجعل من خيار الرفض الذي ظهر بعد ذلك، لم يكن موقف مبدئي ولا نية مسبقة لأصحابه، باستثناء قلة بنت موقفها على سلامة وضعها القانوني، ومشروعية ملكيتها للعقار الذي تقيم عليه، فكيف تطور الموقف ووصل الأمر إلى ما هو عليه اليوم؟. فلقد أدى تقدم مستوى الانجاز والأشغال بالمواقع 05 المستهدفة، وبداية تحول المشروع إلى تجسم مادي، وواقع عمراني يعيشه السكان عن كثب، إلى أن بدأت تطفو على السطح جملة من السلبيات، المتعلقة بنوعية المنجزة المشيدة وبطريقة تسييرها، الأمر الذي جعل من الشكاوى والتذمر تتصاعد وتتناقله الألسنة، ويتحول النقاش معها إلى وذلك في ظل اضطرار الكثيرين إلى المفاضلة، ما بين السداد أو استكمال الأشغال بالمساكن، حتى تصبح جاهزة لاستقبال أصحابها، وهو ما أدى إلى تشتت جهودهم المالية، وتعذر عليهم الالتزام بأجال السداد المتفق عليها، والتي تم تنزيلها إلى الصف الثاني في قائمة الأولويات السكانية، فيما يشبه انقطاع مؤقت ريثما تستكمل الأشغال، بدون أن يتمكن المتعاملين من التصدي لذلك، وإرغامهم على السداد لإشكاليات قانونية سنأتي على ذكرها لاحقاً، مما أدى إلى تحول النقاش، من تأجيل السداد وعدم انسجام التكاليف المالية، مع نوعية الانجاز وظروف السكان، إلى عدم أحقية الدفع والامتناع عنه، في ظل صعود جملة من الممارسات بعد ذلك، ولعل أبرزها تنفيذ بعض الأسر لعمليات اقتحام للمساكن، وعجز المتعاملين عن تحريرها وإخراج المحتلين منها، مما اضطرهم إلى تغيير سياساتهم في كيفية التعاطي مع الواقع العملي، من خلال التحول نحو تسليم المساكن فوراً إلى مستحقيها حتى بدون سداد أي دينار. وهو الوضع الذي سعى البعض إلى استغلاله، من أجل توسيع دوائر المقاطعة أكثر مما هي عليه، وذلك بحث السكان على الدخول في المقاطعة والامتناع عن السداد، حتى يتسنى لها بذلك الحفاظ على قوتها ووحدة صفها، في مواجهة أي مطالبة بالسداد والمتابعة القانونية من طرف المتعاملين، وذلك من دون أثر يذكر لأي مرجعية قبلية مهما كانت نوعية باعثها.

4. النتائج الجزئية للفرضية الأولى: وتتلخص فيما يلي:

أ. أفضى قدم التوطن والتعايش المشترك ضمن ذات الحيز المجالي، إلى جانب ضخامة التحديات والبرؤس المفرط الذي يقعون فيه، إلى تجاوز السكان تدريجيا لكل الإشكاليات المتصلة، بمذهبية كل منهم وانتماؤه العشائرية والجهوية، بعدما بات الموقف يتطلب تكاتف الجميع لإدارة شؤون الموقع، والعمل على توفير بعض التحسينات لسكانه وقاطنيه من جهة، وإيجاد الآليات المناسبة لتسيير وفض الخلافات والمشاكل السكانية الحادثة فيه بطريقة ودية، دون الاضطرار إلى الأخذ لا بخيار الضبط الرسمي، ولا بتوسعة حدة النزاع إلى خارج دائرة الحي.

ب. يرجع غياب أي أثر للفاعلين القبليين في هذه الأحياء، إلى كون أن عمليات الهجرة لم تتم بتزامن واحد، إلى جانب اتسام التركيب الاجتماعي لهذه الأحياء بكونه خليط، وعدم استقراره على مرجعية جغرافية واجتماعية موحدة، وكذا نشوء الجيل الثاني من سكان هذه الأحياء بعيدا عن هذه الأعراف.

ت. اتسم موقف الجموع السكانية من برنامج RHP لحظة الإعلان عنه، بالتردد والتشتت والتستر عن النوايا الحقيقية من قبل الكثيرين، وأدى غياب وصايا اجتماعية ومرجعية سلطوية حقيقية في هذا الأحياء، إلى تفويض كل شكل من أشكال توحيد الموقف، وتركيز إجماع لصالح خيار ما سواء مع أو ضد، فتح المجال واسعا أمام حرية المبادرة الفردية للسكان، تبعا لإمكانيات وتقديرات كل واحد منهم ورغباته، وهو ما أضعف الاستراتيجيات التساندية السابقة، وأحل محلها استراتيجيات تنافسية جديدة منافية لها، تقوم على سعي كل طرف نحو غايته بما لديه من جهد وبما يسخره من إمكانيات، بصرف النظر عما ال إليه وضع جيرانه أو أقربائه بعد ذلك.

ث. الامتناع عن سداد المستحقات المالية لصالح المتعاملين، لم يكن خيار جاهز سلفا ومطروح في انتظار التجسيد والاعتماد، ولكنه نمت بعد ذلك في ضوء التعذر والعجز الذي صاحب الكثيرين، الذين مالوا في البداية إلى تغليب خيار تأجيل السداد، ريثما يتم إعادة تهيئة وتجهيز مساكنهم، ورفض بعض المستحقين سداد أثمان عقارات يمتلكونها، وهي المعطيات التي تقاطعت مع عدم الاقتناع بنوعية الانجاز الذي استفادوا منه، ومطالبتهم بإعادة مراجعة وتقدير تكلفة الانجاز المحتسبة، واندفاع البعض إلى اقتحام المساكن الشاغرة، والاستيلاء عليها دون سداد، في ظل عجز المتعاملين عن التصدي لهم وتهيئهم، ما جعلها تتحول من ممانعة جزئية وظرفية بالنسبة للبعض، إلى ممانعة كلية وشبه مستدامة.

ج. الامتناع عن السداد تحول إلى دعوة علنية سوق لها البعض، وحاول من خلالها إعادة بناء إستراتيجية تسانديه جديدة بين السكان، متبنين في تحقيق ذلك خطاب نفعي وأسلوب إقناعي، بغرض تكريس الالتزام السكاني بموقف موحد، في مواجهة أي تهديد إداري أو قضائي طارئ، مستفيدين في ذلك من حاجة الكثيرين للمحافظة على مدخراتهم المالية، وإعادة توجيهها نحو الاستثمار في أغراض التحسين وإتمام المباني السكنية الغير مكتمل انجازها.

ح. عدم تجانس التراكيب السكانية داخل المواقع، وطريقة هيكلية العلاقة بين الجماعات، أظهرت وضعيات تنافس حاد على المصالح، بخصوص الإستراتيجية المتبناة تجاه المشروع أمثلة ضرايبينة، سيدي حرب. وهو ما يعد إذن في النهاية، تأكيداً على عدم صحة الافتراض الأول الذي تم الانطلاق منه في هذه الدراسة، وأن كل ما تم من أشكال ممانعة وعزوف عن السداد، تولدت نتاج ظروف ومعطيات محلية خاصة بطبيعة المشروع، ولم تكن تدبير عشائري مسبق الاتفاق على تفاصيله.

الفصل السادس

تحليل الفرضية الثانية

أولاً. قراءة جداول الدراسة.

ثانياً. التحليل الجزئي.

ثالثاً. التحليل الكلي.

رابعاً. نتائج الفرضية الثانية.

تمهيد: يستهدف هذا الفصل تأكيد مدى صدق الفرضية الثانية لهذه الدراسة، والتي قامت على بحث أثر وسائط التعبئة الرسمية التي أتبعت في برنامج RHP، والتي زكت خيار التمثيل الجمعي لسكان هذه الأحياء، لدى المتعاملين العقاريين والجماعات المحلية، عن طريق عملية اختيار سكاني حر لأعضاء هذه الجمعيات، في تغذية عوامل الرفض الاجتماعي لهذا المشروع، والعزوف عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاهه، وذلك سواء بممارساتها السلبية اتجاه سكان الأحياء الذين تمثلهم، وذلك من خلال إعلائها لمعايير الشخصية والمرجعية عشوائية، فضلا عن تقصيرها في أداء المهام المنوطة بها، مما جعلها تؤثر سلبا على سير أشغال المشروع، وحولتها إلى عقبة إضافية في سير تقدم الانجاز به، من خلال إضعاف عامل الثقة فيها وفي المتعاملين والمشروع برمته، والذي حولته لعلبة تنازع ناقمة عليها ورافضة لوجودها.

1. قراءة الجداول

الجدول رقم 40: يوضح هوية أول متصل بالمبحوثين للحدوث حول مشروع RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
مكتب الدراسات	56 %87.5	31 %63.26	67 %76.13	56 %70	46 %85.18	256 %76.42
البلدية	/	/	/	/	/	/
المتعامل العقاري	/	/	/	/	/	/
السكان	08 %12.5	18 %36.73	21 %23.86	24 %30	08 %14.81	79 %23.58
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المونال = 256						كا ² = 522.03 دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

ولما كانت تفاصيل مشروع RHP، تتطلب مقارنة سكان هذه الأحياء، وإشراكهم في جوانبه المالية منها والفنية، فإن ذلك كان يستوجب الاتصال بهم وإخطارهم بالمشروع، وهو ما توضحه لنا بشكل تفصيلي معطيات الجدول رقم 40، والخاصة بالهيئة التي رعت الإخطار الأول الذي وصل إلى أذان المبحوثين وأسماعهم. والتي تمثلت حسب ما أدلى به 76.42% من المبحوثين، في أن هذا الإخطار قد تم عن طريق مكاتب الدراسات الهندسية، وهو التواصل الذي لم يكن يسعى إلى التعريف بالبرنامج ولا التحسيس بأهميته وأثاره المرتقبة على صعيدي السكان والمنطقة ككل، بقدر ما تعلق بانجاز المقاربات الفنية والتقنية للأشغال المراد إنجازها (الرفع الطبوغرافي، تصميم المساكن التطورية، إعداد تصاميم للمواقع، تعداد المساكن والسكان)، وهو ما كان يستوجب إلزامية التعامل المباشر مع السكان وإعلامهم بدوافع وجودهم، وتحريهم عن كل البيانات المتعلقة بالأسر والمساكن والدخل المادي... في حين كان إطلاع 23.58% من المبحوثين لأول مرة، وتواصلهم حسب ردودهم عبر سكان الجوار، الذين أفادهم ببعض المعطيات حول المشروع، والتي تلقوها بدورهم من عند مكاتب الدراسات المعمارية، أثناء مباشرتها لأشغالها داخل هذه الأحياء. في الوقت الذي تقادت فيه ردود كل المبحوثين، التطرق أو الإشارة إلى دور المتعامل العقاري أو مصالح العمران للبلدية، وهو ما يعني أنها كانت غائبة تماما أو منعزلة، عن لعب دور ميداني مباشر في التواصل مع السكان، وإحاطتهم بتفاصيله وتعبئتهم بالشكل اللائق، وعقد لقاءات أولى للتواصل والتعارف، وشرح إستراتيجية العمل من قبل إدارة المشروع (مديرية التعمير، المتعامل)، وأنه تم الشروع مباشرة في تنفيذ الأشغال عن طريق مكاتب الدراسات، التي وجدت نفسها مضطرة إلى تحمل المسؤولية، ولعب أدوار الأطراف الأخرى دون أن تكون مسئولة عن ذلك، ودون إلمام حقيقي منها بكل تفاصيل ما يجري الإعداد له من قبل المتعامل وباقي الهيئات، وهي المعطيات التي ستنشغل حديث الرأي العام المحلي داخل المستوطنات، وتصنع أجواء من الترقب والانتظار بين السكان، والذين تسارعوا

لاقتناص الأخبار من أطراف أخرى، على اطلاع أكبر بهذا الملف. أما على مستوى التناول التفصيلي لهذا الواقع، لا تظهر البيانات الجدولة وجود أي انحراف، أو تغير يطبع هذا المستوى من المعالجة البيانية، حيث تحافظ ردود المبحوثين على التوزع الذي سجلته على المستوى الكلي.

الجدول رقم 41 : يوضح كيف كان يتم اللقاء بالمبحوثين لإعلامهم بمستجدات ببرنامج RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
أثناء سير الأشغال	19 %10.44	09 %8.18	40 %20.40	14 %9.52	17 %10	99 %12.29
لقاءات تحسيسية	47 %25.82	41 %37.27	67 %34.18	58 %39.45	48 %28.23	261 32.42%
اتصال سكان بالمعنيين	23 %12.63	17 %15.45	27 %13.77	30 %20.40	37 %21.76	134 %16.64
عن طريق الجمعية	08 %4.39	11 %10	14 %7.14	06 %4.08	18 %10.58	57 %7.08
من بعض سكان الحي	44 %24.17	32 %29.09	48 %24.48	39 %26.53	50 %29.41	213 %26.45
نقاط إعلام وتوجيه	41 %22.52	/	/	/	/	41 %5.09
المجموع	182 %100	110 %100	196 %100	147 %100	170 %100	805 %100
المنوال = 261	دالة إحصائية عند درجة حرية 5 ودرجة شك 0.05					كا ² =284.51

تعني بيانات الجدول رقم 41، بإيضاح آليات الاتصال المعتمدة من طرف المتعاملين، في تبليغ رسالة المشروع ومتطلباته، إلى المعنيين به من سكان هذه الأحياء، بهدف حشد التعبئة السكانية وراء المشروع، وذلك بخلق نوع من الاستعداد النفسي والذهني، للتعاون والتعاقد المالي والمادي، وبعث التشاور حول مجريات العمل ومعوقاته. وهي المنهجية التي قامت على مباشرة لقاءات تحسيسية، استهدفت التقرب من السكان في مواقعهم، وذلك بغرض بث نفس محتوى الخطاب الإعلامي، على مرأى ومسمع من جميع الحاضرين في نفس التوقيت وعلى نفس موجة التلقي، حتى لا تختلف الآراء وتتضارب المفاهيم لدى سكان فيما بعد، وهو ما يبدو أنه لم يكن خياراً موفقاً تماماً حيث سجل نسبة حضور لا تتعدى 32.42% منهم، لانشغالات حياتية ومعيشية تتعلق غالباً بطلب الرزق، الأمر الذي دفع البقية منهم فيما بعد إلى الأخذ في طلب المعلومات والشروحات، وذلك عبر عدد من المصادر الأخرى وفي نفس التوقيت، وهي المصادر التي يأتي على رأسها بحسب 26.45% منهم، جيرانهم من سكان الحي من الحاضرين في هذه الاجتماعات، في حين أتجه خيار طائفة أخرى تقدر ب 16.64% إلى محاولة الاتصال المباشر بالمعنيين، باعتباره أصدق فحوى وأقصر طريق وأبلغ أثر، كما لعبت النقاطات ولقاءات الصدفة التي جمعت 12.29% من سكان هذه الأحياء، بالمشرفين على البرنامج أثناء تردهم على هذه الأحياء لمتابعة سير الأشغال بها، مصدر آخر للمعلومات من خلال التقرب منهم وللإصغاء إليهم، في محاولة استراق بعض المعطيات التي قد تكون لم تعلن بعد أو أشكل عليهم

فهمها، وذلك بالإضافة إلى خيار الجمعية الحي التي ركن إليها 7.08% من المبحوثين، وهو الوضع الذي دفع إليه عدم وجود تواصل وتفاعل مستمر بين القائمين على المشروع والمستفيدين منه، كرسه غياب لنقاط إعلام وتوجيه داخل هذه المواقع، حيث لم تكلف الجهات الوصية نفسها عناء فتح مقرات ونقاط إعلامية على مستوى هذه المواقع الخمسة، رغم اشتراط تأسيسها ووجودها على مدار العمر الزمني لأي عملية عمرانية يجري تنفيذها، حيث لم نعرش لها على أي أثر في ردود المبحوثين إلا في موقع واحد وهي حي الحفصي. هذا الغلق أو الانغلاق للجهات المعنية على نفسها، تحت مظلة كل شيء سوف يظهر تدريجياً، أفضى إلى بحث السكان عن الفهم وطلبهم للمعرفة، التي تعني بمصيرهم والارتقاء بأوضاعهم عبر مسالك بديلة، شكلت هي المدخل الأساسي في الاعتقاد بفهم المشروع وكيفية سيره، وتناقل تلك الرؤى بين السكان والتأثير في قناعاتهم وخياراتهم لما هو آتي، حيث بادروا إلى طرق مسالك وحلول بديلة، كالتقاطعات الصدفة أو تصيد حركة المسؤولين عن البرنامج والمشرفين على متابعة سير الانجاز، بغض النظر عن مدى أهليتهم لتأدية ذلك، ومدى تملكهم للمعلومات الحقيقية، والتي من شأنها أن تروي حاجة السائلين، في حين لجأت فئة أخرى إلى التنقل بين المصالح التقنية، والتي كانت تحيلهم بدورها إلى مكاتب الدراسات والمتعاملين، وهاذيين الأسلوبين الأخيرين أي لقاءات الصدفة والتنقل الغير مبرمج أدى تناقل شفاهي للكثير من الروايات والآراء، والتي ترد على ألسنة بعضهم دون التأكد من درجة صدقها أو فهمها على النحو الصحيح والمطلوب، من شاكلة "راهم قالوا" و"رانا سمعنا" وكذا "رايحين يديروا" من دون أن يكون هناك مصدر ثابت ومعلوم لهذه البيانات، مما أدى إلى توليد شحن نفسي وضغط اجتماعي مضاعف داخل الأحياء. وبالنسبة للمستوى التفصيلي والقراءة الجزئية لهذه البيانات، فإن حالة توزع ردود المبحوثين بالنسبة لكل موقع، تكشف عن استمرار هيمنة خيارى "اللقاءات التحسيسية"، وكذا "عن طريق بعض سكان الحي"، على نسبة معتبرة من ردود المبحوثين، كما كان عليه الحال في المستوى السابق من التحليل، لكن مع تغير بسيط طبع ترتيبهما على مستوى موقع سيدي حرب. في حين جاء توزع ردود المبحوثين، إزاء باقي الخيارات محكوم ببعض التفاوت، حيث جاء خيار المبادرة الفردية التي يصنعها اتصال السكان بالمعنيين، ثالثاً بكل من الزاوية، ضرابيبينة، وسيدي حرب، ورابعاً بموقعي الحفصي وميطر، في حين جاء مقترح الإعلام عبر الجمعية رابعاً بسيدي حرب والزاوية، وخامساً بضرابيبينة وميطر وأخيراً بالحفصي. أما خيار الاتصال أثناء سير الأشغال، فقد جاء متقدماً بحي ميطر أين حل ثالثاً، ثم رابعاً بضرابيبينة وخامساً بباقي الأحياء الأخرى، وهو التباين الذي يعكس نوع من خصوصية المعطى الاتصالي، بكل واحد من مواقع الدراسة.

الجدول رقم 42: يوضح عدد اللقاءات الرسمية التي عقدت مع القيمين على مشروع RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرابيئة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
ولا مرة	13	25	21	17	15	91
	%20.31	%51.02	%23.86	%21.25	%27.77	%27.16
مرة واحدة	40	23	58	59	32	212
	%62.5	%46.93	%65.90	%73.75	%59.25	%63.28
مرتان	11	01	09	04	07	32
	%17.18	%2.04	%10.22	%5	%12.96	%9.55
3-4 مرات	/	/	/	/	/	/
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05						كا ² =312.74
						المنوال = 212

تكرس منهجية عمل برنامج RHP حتمية تقرب المسؤولين والقائمين على البرنامج من السكان، والتواصل معهم لتقريب الصورة أكثر فأكثر، وتبسيط المفاهيم للسكان والعامّة، إلى جانب تحفيز الهمم وحث السكان على المشاركة وأداء الدور المنوط بهم، وهو ما كان يمر عبر عقد لقاءات دورية وجلسات عمل وشروح، تباشرها إدارة المشروع (متعاملين عقاريين، بلدية، مديرية التعمير). إلا أن الانطباع العام والذي ترسخه البيانات الظاهرة في الجدول 42، يؤكد على محدودية هذه اللقاءات وفقا لما أدلى به 90.44% منهم، والذين نجد من بينهم 27.16% نفوا أن يكون قد سبق لهم حضور أي لقاء أو جلسة عمل، و63.28% أكدوا على إجرائهم وتواصلهم مع المعنيين في لقاء واحد مباشر. وذلك في الوقت الذي لم تتجاوز فيه، حصة الذين تسنى لهم عقد أكثر من لقاء 9.55% من المبحوثين، وهو ما كان يعني بأنه لم تكن هناك جهود حقيقية تبذل من قبل المتعاملين، من أجل التواصل مع سكان هذه الأحياء، وتكثيف اللقاءات الدورية من أجل التقرب من مشاكلهم وتفهم انشغالاتهم، والحرص على مشاركتهم بفعالية في كل جزئيات المشروع، ودليل ذلك هو ما توضحه لنا البيانات السابقة، والتي لم نسجل فيها أي تأكيد من طرف السكان، عن وجود لقاءات أكثر من العدد المذكور سابقا، وذلك راجع للانطباع العام الراجح في الفلسفة التقليدية للعمل، والتي ألفتها إدارة المشروع والعاملين فيها، والتي تقوم على منطق العمل الفني المكتبي، والذي لا يعرف من خبايا الممارسة الميدانية سوى الرفع الطبوغرافي، والتقدير المساحي، والتحقيق السوسيواقتصادي في أحسن الأحوال، والتي يرجع لهم فيها القول الفصل، في التقدير والتقرير لكل الخيارات، والتي ستثمر انجازات تأخذ طريقها إلى المعنيين، ذلك أن المطلوب منهم هو الالتزام بالسداد واحترام أجال ذلك، من أجل تحقيق موازنات في التركيب المالي للمشروع، دون التدخل في تقرير أو اقتراح أي من تفاصيل العملية الإنتاجية، باعتبارها عملية تقنية لا يفقهون فيها شيئا، وذلك بدلا من الاستماع للسكان وأخذ مشورتهم في كل دقائق المشروع وجزئياته.

في كل دقائق المشروع وجزئياته. أما بالنسبة للقراءة الجزئية لمعطيات هذا البند، فتأتي بيانات كل المواقع محافظة على ذات التوزيع، الذي تم تسجيله على المستوى الكلي من هذه القراءة، باستثناء ما تم تسجيله على مستوى موقع الزاوية، والذي شهد إجماع 51.02% من سكانه على عدم عقد ولا لقاء رسمي، في مقابل تأكيد منافي من طرف 46.93% آخرين لوجود مثل هذه اللقاءات، في حين ظل التأكيد على عقد أكثر من هذا في هذا الإطار، ذو نسبة ضئيلة لم تتعدى 2.04% من مجمل الردود المسجلة.

الجدول رقم 43: يوضح أكثر الهيئات والإداريين التي تواصل معها المبحوثين

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
مكتب الدراسات	35 %26.51	27 %31.76	47 %29.55	40 %31.49	19 %22.35	168 %28.57
المتعامل العقاري	57 %43.18	39 %45.88	72 %45.28	59 %46.45	26 %30.58	253 %43.02
البلدية	17 %12.87	05 %5.88	12 %7.54	09 %7.08	22 %25.88	65 %11.05
جمعية الحي	23 %17.42	14 %16.47	28 %17.61	19 %14.96	18 %21.17	102 %17.34
مديرية التعمير	/	/	/	/	/	/
المجموع	132 %100	85 %100	159 %100	127 %100	85 %100	588 %100
النموال = 253	كا ² = 320.69 دالة إحصائيا عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05					

تقدم البيانات الظاهرة في الجدول رقم 43، نظرة حول ردود المبحوثين على المستويين الكلي والتفصيلي، إزاء أكثر الهيئات والمصالح المتدخلة في المشروع تواملا معهم، فعلى المستوى الأول نجد بأن 43.02% من الردود، تمحورت حول تأكيد تواجد أكثر للمتعاملين العقاريين، وذلك من خلال فنيهم الذين كانوا يتولون متابعة أشغال الانجاز، أو عبر التنقل إلى مقراتهم ومقابلة القائمين فيها على إدارة هذه العملية، ومسألتهم حول كل الأبناء المتداولة والمعلومات التي تحتاج إلى تأكيد. أما المتدخل الثاني من حيث درجة تواصلهم معه، فكانت مكاتب الدراسات التي مرت بهذه الأحياء واستقرت بها لعدة أيام، حتى أنهت متطلبات دراساتها الفنية والتقنية، وهو ما كان يعطيهم الفرصة للاقتراب منها والاحتكاك بها لمعرفة تفاصيل المشروع، متقدمة في ذلك على جمعيات الأحياء والتي حلت ثالثة ب 17.34%، مما يعني محدودية أثر هذا التواجد وضعف تأثيرهم على السكان، وعدم قدرتهم على التواصل مع كل السكان خارج نطاق الجماعات التي وقفت وراء إنشائهم، وذلك رغم أنها تعد جزء من أنسجة هذه الأحياء ومكون من مكوناتها السكانية، وهي التي تحظى بتواجد دائم فيها وعلى مقربة من سكانها، شأنها في ذلك شأن البلديات التي ظلت غائبة على ميدان التواصل والتعبئة والتحفيز للجهود السكانية، رغم أنها تشكل هي كذلك طرف فاعل في إنجاح سير أشغال هذا المشروع، حيث

لم تكلف نفسها عناء التواصل مع السكان، والتأكيد على جدية المسعى وصدق نوايا التحسين، ذلك أن ما تم تسجيله من ردود المبحوثين والتي قدرت ب 11.05%، نجمت عن تواصلهم هم معها طلبا للإفادة والمعرفة، بتفاصيل ما كان يتم إثارته من مسائل تتعلق بتكفلها بالأسرة الفقيرة خصوصا.

أما المستوى الثاني من القراءة، والمتعلق بالتناول المفرد لإشكالية كل حي، فنجد أن التوزع الذي أخذته ردود المبحوثين داخل كل حي، جاءت تكرار لما تم تسجيله على المستوى العام، والاستثناء الوحيد الذي شذا عن هذه القاعدة كان حي سيدي حرب، وذلك بعد أن حلت البلدية كخيار ثاني في استجابات المبحوثين، متقدمة بذلك على مكتب الدراسات والذي تراجع للصف الثالث، وتراجعت معه جمعية الحي إلى الصف الأخير في خيارات المبحوثين، وهي المعطيات التي تصنع خصوصية مكونات وتفاصيل هذه الحالة، التي سوف نقف عندها في عملية التحليل.

الجدول رقم 44: يوضح عدد الجمعيات التي كان يتعامل معها المبحوثين أثناء المشروع

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
ولا واحدة	09 % 14.06	/	13 % 14.77	/	/	22 % 6.56
واحدة فقط	08 % 12.5	05 % 10.20	11 % 12.5	16 % 20	19 % 35.18	59 % 17.61
2-3 جمعيات	18 % 28.12	14 % 28.57	37 % 42.04	33 % 41.25	22 % 40.74	124 % 37.01
4-5 جمعيات	16 % 25	28 % 57.14	20 % 22.72	23 % 28.75	08 % 14.81	95 % 28.35
أكثر من 05 جمعيات	13 % 20.31	02 % 4.08	07 % 7.95	08 % 10	05 % 9.26	35 % 10.44
المجموع	64 % 100	49 % 100	88 % 100	80 % 100	54 % 100	335 % 100
المنوال= 124						كا ² = 106.65 دالة إحصائيا عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05

تتبا الأرقام الظاهرة في الجدول رقم 44، والخاصة بعدد الجمعيات التي تعامل معها المبحوثين أثناء المشروع RHP، عن تسجيل وجود تضخم مفرط في عددها على مستوى مواقع الدراسة، وهي التي لم تعرف طريقها إلى الوجود قبلا، وذلك بفعل عوامل عدة أبرزها، عدم الاعتراف بها قانونا كلجان للأحياء، في ظل عدم شرعية نمو هذه الأنسجة العمرانية من أساسه، كما أن وجودها كان يتنافى مع مبادئ التشاركية التي تقوم عليها منهجية المشروع في شقها المتعلق بالتعامل مع السكان، والتي تقر بالاعتراف واعتماد المتعامل العقاري بجمعية تمثيلية رسمية واحدة، لكل المواقع مهم زادت أو ضاقت طاقة استيعابه. وقد لقي هذا الوجود رضا وإقبال عليه من طرف سكان هذه المستوطنات، حيث نجد بأن أكثر من 93.43% من سكان كانت لهم فرصة التعامل والتعاون مع جمعية واحدة على الأقل، في الوقت الذي تعامل فيه 17.61% مع جمعية واحدة فقط، في حين تعامل 37.01% مع ثلاثة جمعيات على الأقل، وتعاملت فئة أخرى في حدود 28.35% مع 05 جمعيات في الحد الأدنى، والباقي

أي ما يعادل 10.44% فقد تفضلت بالتعامل مع أكثر من ذلك، علما أن الكثير منهم لم تكن تحظى بالاعتراف الرسمي والموافقة عليه من قبل المتعاملين العقاريين. في حين لم تتعدى نسبة المبحوثين الذين نفوا تعاونهم مع أي واحدة من هذه الجمعيات نسبة 06.57%. ويرجع سر الكامن وراء الإقبال السكاني، على التعاطي مع كل هذه الجمعيات ضمن نفس الوقت، ضمن سياق البحث عن طرق كل الأبواب والأخذ بكل السبل التي من شأنها أن توصلهم إلى غايتهم النهائية، متفادين في ذلك أي مفاجأة قد تذهب عليهم فرصة الظفر بالمزايا والتحسينات التي اقترحها برنامج التطوير الحضري المعتمد، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان نسبة الإقبال على هذه التمثيليات تزداد مع تقدم العمر الزمني لمشروع من الانتهاء، مما يقلص فرصهم في الاستفادة منه أكثر، ويجعلهم غير معنيين بكل النتائج التي يخلص إليها ليبقى حالهم على ما هو عليه. أما على مستوى القراءة المفردة لهذه البيانات، فإن النتائج الجزئية تأتي تأكيدا للمعطى العام، من خلال الرهان على التعامل مع أكثر من جمعية في نفس الوقت، ولكن بتوزع متفاوت من حي لأخر، إذ في الوقت الذي أشار فيه نصيب معتبر منهم، على مستوى مواقع الحفصي، ميطر، ضرابيينة، وسيدي حرب، على تعاملهم مع من 2-3 جمعيات، يتحول هذا الخيار إلى الصف الثاني بالنسبة لحي الزاوية، الذي شهد تعامل 54.14% من مبحوثيه مع 4-5 جمعيات، بعد أن كان الثاني بكل الأحياء السابقة باستثناء سيدي حرب أين حل ثالثا، في الوقت الذي يضعف معه مفعول المتعاملين، مع أكثر من 05 جمعيات من سكان هذه الأحياء.

الجدول رقم 45: يوضح عدد الجمعيات التي كانت موجودة قبل RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
كلها	/	/	/	/	/	/
2-3 جمعيات	05 %7.81	07 %14.28	/	04 %5	/	16 %4.77
واحدة فقط	52 %81.25	27 %55.10	78 %88.63	63 %78.75	49 %90.74	269 %80.29
ولا واحدة	7 %10.93	15 %30.61	10 %11.36	13 %16.25	05 %9.25	50 %14.92
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
النوال= 269	كا ² = 561.91 دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05					

تعطينا البيانات الموضحة في الجدول رقم 45، نظرة عن عدد الجمعيات التي كانت موجودة في أحيائهم، قبل الإعلان عن وجود برنامج RHP وخروجه إلى العلن كواقع ميداني، وذلك بحسب رؤية وتقدير الباحثين الذين عايشوا تفاصيل هذه المرحلة. والذين أجمع 80.29% منهم على تأكيد وجود مثل هذه المبادرات والجهود من قبل، والتي لخصها اعترافهم بوجود جمعية واحدة على الأقل، على الرغم من الطابع الغير رسمي الذي كانت تحظى به من طرف الجهات الرسمية، جراء غياب الاعتماد القانوني من قبل مديرية التنظيم والشؤون العامة، والذي بفعل الطابع الغير شرعي الذي تقوم عليه هذه التجمعات السكنية، سواء بالنسبة لأحقية إشغالها لفضاءات العقارية التي تستحوذ عليها، أو نوعية المنشآت المشيدة ومدى تناسبها على المواصفات التقنية المعمول بها. وهو الوجود الذي يستمد بعض مكوناته من ارتفاع نسبة التعليم والتعلم بين أبناء سكان هذه الأحياء، والذين أصبحنا اليوم نجد منهم إطارات في الأسلاك المهنية المختلفة (إدارة، تعليم...) وعززه بشكل أكبر الترتيبات الرسمية للمواعيد الانتخابية، والتي كانت تقوم حتى على افتتاح بعض المكاتب التمثيلية للأحزاب السياسية والمرشحين في هذه الأحياء، والتي كان يوكل مهام الإشراف عليها لبعض سكانه، مما أكسبهم بعض الدارية والاحتكاك بهذا الواقع، والذي حاولوا الأخذ به في مجال التواصل مع السلطات المحلية من قبل، إلا انه ظل دون جدوى أو نتائج تذكر على هذا الصعيد. الأمر الذي كان عاملا مباشرا بعد ذلك، في عدم إعلانها عن وجودها إلى العلن بين سكان هذه الأحياء، في ظل عدم عقدها لجمعية تأسيسية، ولا امتلاكها لمقر ثابت، ولا لمكتب أعضاء دائم يتقاطع فيه سكان الحي لمناقشة كل مستجدات الحي، مشاكله وانشغالات قاطنيه، مما جعل 14.92% من الباحثين ينفون علمهم بوجود هذا النوع من التنظيم الجمعي في أحياءهم، وهو الواقع الذي اصطدمت به محاولات أخرى في بعض المواقع، لإنشاء هكذا تنظيمات سكنية داخل هذه المواقع، وذلك بحسب ما ذهب إليه 4.77%. وهو ما يعني إجمالاً انه كان يوجد هناك نوع من الاستعداد الذهني، والإدراك من قبل بعض السكان هذه الأحياء لحقيقة دور مثل هذه التنظيمات، كما أن المحاولات السابقة لتأسيسها قد خلق جماعات شبه جاهزة

للاعتقاد سريعا مستقبلا. أما على المستوى القطاعي، فإننا نجد النتائج السابقة ذاتها تتكرر من جديد في كل الأحياء، مع تفاوت نسبي على صعيد حجم الردود المسجلة في كل موقع على حدى، وكذا بالنسبة لتأكيدات البعض الآخر حول وجود أكثر من تمثيل جمعي على مستوى مواقعهم، وهو الرأي الذي محصورا على مستوى كل من الحفصي، الزاوية وضرابينة.

الجدول رقم 46: يوضح التحول الطارئ في إنشاء الجمعيات داخل الأحياء العشوائية

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
قبيل انطلاق المشروع	/	/	/	/	/	/
مع إعلان المشروع	03	05	66	12	06	92
	%4.68	%10.20	%75	%15	%11.11	%27.56
مع بداية الأشغال	41	36	20	54	39	190
	%64.06	73.46	%22.72	%67.5	%72.22	%56.71
في وسط الأشغال	20	08	02	14	09	53
	%31.25	16.32	%2.27	%17.5	%16.66	%15.82
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
المونال = 190	دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05					$\chi^2 = 230.64$

تشير نتائج الواردة في الجدول رقم 46، والخاصة بتوقيت التحول الطارئ في مسار إنشاء الجمعيات داخل هذه الأحياء، عن تسجيل عزوف كلي للمبوهين عن إبداء وتأكيد لوجود مثل هذا التحول قبل RHP، وهو ما يعد إجماع سكاني تام على أن الطفرة الجموعية التي حدثت، لما تكون لها أية أعراض مسبقة قبل الإعلان عن المشروع وخروجه إلى العلن، وأن الأمر برمته حدث فيما بعد. وهنا تفاوت ردود المبوهين حول هذه المسألة، حيث جاء تعليق 27.56% منهم، أن ما حدث من تحول كان بعد إعلان بداية المشروع، وما صاحبه من إطلاق الدعوة من قبل دائرة الإشراف الفني والتقني، من أجل تشكيل جمعيات سكانية تمثيلية تساهم في التكفل بانشغالات السكان، الأمر الذي أدى ظهور تنافس محوم بين الكثير من الفئات، من أجل الظفر بالأسبقية تشكيل الجمعية وتمثيل الحي رسميا، وأن اختفائها المؤقت الذي أملاه حسم المسألة من قبل مصالح دائرة التنظيم والشؤون العامة، باعتماد أحدها لم يكن يعني زوالها نهائيا من خارطة المشهد اليومي للسكان، في حين يذهب ما يزيد عن ضعف النسبة السابقة من المعنيين بدراستنا (56.71%)، إلى اعتبار أن إعطاء إشارة بداية الأشغال وتحول المشروع إلى حقيقة، مع بداية ظهور المنجزات السكنية التطورية وبروز أسماء المستفيدين... كان هو نقطة المنعرج الفعلية في كل ما حدث بعد ذلك، وهو الرأي الذي لا يجد تأييدا من قبل 15.82% من المبوهين، والذين يرون أن التحول الحاصل تم في منتصف الأشغال، أي بعد قطع مشوار مقبول من عمر برنامج RHP، وهي المرحلة التي بدأت تعرف تسجيل وظهور العديد من

حالات التجاوز والتلاعب، بقوائم المستفيدين وأحقية السكان من قبل أعضاء الجمعيات الرسمية، من خلال تقديم المتأخر وتأخير المتقدم.

وخارج هذه الدائرة من التناول الكلي، تظهر البيانات التفصيلية لكل حي، نوع من التغيير الذي يطبع المشهد الجزئي، حيث لم نسجل ولا حالة توافق تام مع ما سجل على المستوى العام، حيث رغم استمرار تأكيد نسبة غالبية من مبحوثي الحفصي، الزاوية، ضرابيبينة، وسيدي حرب، على أن بداية التحول الطارئ في إنشاء الجمعيات، تم عقب إعطاء إشارة انطلاق الأشغال، فإن الخيار الثاني مال لصالح تأكيد، أن التحول الحاصل قد تم في وسط أشغال المشروع، وذلك بخلاف ما كان عليه الوضع في المستوى العام. أما بالنسبة لحي ميطر، فإنه يحمل وجهة نظر ثانية منافية تماما لكل ما تقدم، من خلال جزم 75% من سكانه، أن تنامي عدد الجمعيات وليد اللحظات الأولى لإعلان المشروع، في مقابل عدم تأكيد ذلك من قبل 24.99% من سكانه لهذا الطرح.

الجدول رقم 47: يوضح نظرة المبحوثين للدور الحقيقي للجمعيات الناشئة حديثا

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
التنافس على امتيازات	15	04	13	17	09	58
	16.13%	6.45%	10.92%	15.31%	11.39%	12.5%
زيادة شرعية التمثيل	33	22	39	28	26	148
	35.48%	35.48%	32.77%	25.22%	32.91%	31.90%
خدمة مصالح السكان	16	17	25	19	20	97
	17.20%	27.42%	21%	17.11%	25.31%	20.90%
رقابة سكانية عليها	29	19	42	47	24	161
	31.18%	30.64%	35.29%	42.34%	30.37%	34.70%
المجموع	93	62	119	111	79	464
	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المنوال = 161	دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05					$\chi^2 = 58.39$

تشير ردود المبحوثين، ونظرتهم للدور الحقيقي والعلّة الكامنة، وراء بروز عدد من الجمعيات الأخرى في برنامج RHP، كما هي واردة في الجدول رقم 47، إلى بروز تيارين متعارضين في فهم وإدراك مساعي هذه الجهود، حيث يحصرها أحدهما في خاتمة التنافس على امتيازات المشروع والبحث عن حصتها ونصيبها وخدمة مصالح أفرادها ومقربيهما، على حساب بقية أفراد هذا الموقع السكني، وذلك بعد أن ضاعت منها الفرصة في المرة الأولى، وذلك من خلال العمل على استغلال غطاء اسمه مصالح السكان الباحثين عن حقهم الذي لم يشبع من قبل أهل الحل والربط، وهو الرأي الذي يقف ورائه 12.5% من المبحوثين الذين فقدوا ثقتهم بتمثل هذه المؤسسات وهيكل تمثيلية، أو أولئك المنفعين منها في المرة السابقة، ويخافون ويحجمون من شأن غيرها. في حين يقوم التيار الثاني على دحر هذه المزاعم وإنكارها، وهو الذي يمثل (87.5%) من الرأي العام للمبحوثين، والذي يتوزع على ثلاث محاور ليعكس فهم المبحوثين ووقوفهم وراء هذا السعي، حيث يرى 34.70% من

السكان، أنها جاءت بغرض تشكيل قوة مضادة تمارس مهام رقابية على نشاط الجمعية التمثيلية الرسمية، وإجراجها في كيفية ترشيح السكان أصحاب الحقوق والأولويات، وأصحاب الحي القدامى قبل النازحين المتأخرين عليهم في الوفود والتوطن، أما الفصل الثاني من المبحوثين المنتسبين إلى هذا التيار، فهو يفوق الرأي السابق من خلال نسبته المقدرة بـ 31.90% فيعد خيار إنشائها تم بغرض إضفاء المزيد من الشرعية على التمثيل السكاني الحقيقي في المقام الأول. أما الفصل الثالث ضمن ذات الاتجاه، وهو الأقل حضوراً بين آراء المبحوثين في ضوء نسبته المسجلة والتي توقفت عند 20.90% من الآراء المجمعّة لدينا، فهو يرى أنها قد جاءت لتؤدي ما عجزت عنه سابقتها في مجال الدفاع عن مصالح السكان، ورفع انشغالاتهم، وليس الضغط عليهم فقط لتحصيل السداد. ويبدو أن الحضور المعتبر والغالب للرأي الثاني، قد أملت اعتبارات أنها أي الجمعيات قد توزعت قطاعياً داخل المجال، وراهنّت كل واحدة فيها على محيطها الجوّاري، في حشد الآراء وجذب السكان إليها، دون أن تغلق بابها في وجه باقي سكان القطاعات الأخرى، مستفيدة في ذلك من مساعيها الشاكية عند المسؤولين، من خلال قائمة السكان الممضين على تظلماتها، وهي الإمضاءات التي يقول عنها أحد مسؤولي وكالة عدل ببوسعادة بأنه كان يتكرر حضورها في طلب كل الجمعيات. أما بالنسبة للتعاطي التفصيلي مع هذه البيانات، فإنه يظهر انسجام وتوافق كلي في توزيع استجابات المبحوثين، بكل من حيي ميّطر وضرايبينة، مع ما حملته المنظور الكلي من دلالة، في حين مس التغيير باقي الأحياء لكن على مستوى محدود، حيث حل مقترح "زيادة شرعية التمثيل" كخيار أول، على حساب خيار "رقابة سكانية عليها"، في حين حافظت الخيارات الأخرى على توزيعها وتراتبها، كما كان عليه الوضع في المشهد الكلي.

الجدول رقم 48: يوضح مدى مساعدة الجمعية للسكان في التوجيه وفهم متطلبات المشروع

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
سداد القسط المالي	21 %16.8	10 %7.87	27 %13.30	19 %11.80	14 %10.29	91 %12.10
المشاريع الجزئية المتاحة	34 %27.2	41 %32.28	68 %33.49	61 %37.88	37 %27.20	241 %32.04
التدخل القطاعي	03 %2.4	08 %6.29	13 %6.40	/	18 %13.23	42 %5.58
هدف وأهمية المشروع	57 %45.6	53 %41.73	76 %37.43	57 %35.40	46 %33.82	289 %38.43
التكفل بالأسر الفقيرة	10 %8	15 %11.81	19 %9.35	24 %14.90	21 %15.44	89 %11.83
المجموع	125 %100	127 %100	203 %100	161 %100	136 %100	752 %100
النوال = 289						كا ² = 308.95 دالة إحصائية عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05

تكشف البيانات الظاهرة في الجدول رقم 48، ردود المبحوثين إزاء نوعية المساعدة والتوجيه التي قدمتها لهم، جمعيات الأحياء فيما يخص برنامج RHP، والتي تعلق النصيب الأعظم الوارد منها والمقدر بـ 38.43% بتوضيح غايات المشروع وأهميته بالنسبة للسكان والمنطقة ككل، فيما حل ثانيا بـ 32.04% التوجيه والإيضاح الخاص بصيغ السكن المعتمدة في إطار هذا المشروع، لتتوزع الحصة المتبقية والمقدرة بـ 29.51% ما بين ثلاثة محاور أخرى، تناولت أكبرها من حيث الحجم الكمي والمقدر بـ 12.10% من ردود المبحوثين، شروح مبسطة حول الكيفية التي يتم بها سداد القسط المالي وليس احتسابه وتقديره، فيما تلقى 11.83% من المبحوثين توضيحات تتعلق أساسا بعملية التكفل المجاني، والتي تقوم بها مصالح البلدية لصالح الأسرة الفقيرة، فيما انحصرت الكيفية التي يتم بها تنفيذ عملية التدخل على الأحياء، ونقطة انطلاق الأشغال ضمن أخرى النقاط المثارة، حيث لم تتعدى نسبة الردود الذاكرة لها 5.58%.

هذه النتائج تظهر للعيان كيف أن جهود المبذولة من طرف جمعيات التمثيلية، وتحركاتها ميدانيا لم تكن موفقة في أداء الدور المنوط بها، حيث ظلت 03 نقاط رئيسية تدخل في صلب المشروع غامضة وغير مفهومة، وأن نسبة الردود الضعيفة التي سجلتها، تعود إلى أنها لم تكن هي التي تبادر إلى تنظيم لقاءات مع المعنيين، بل كانوا هم الذين يسعون خلفها لطلب الفهم والحصول على إجابات لتساؤلاتهم الكثيرة، وهي التساؤلات التي كانت تتركز بالدرجة الأولى، حول التأكد من أن أوضاعهم تؤهلهم ليشملهم المشروع أما لا، وحال أسر أبنائهم كيف هو، وكيف سينتدبرون مساكن بديلة حين تنطلق الأشغال... لتضيق في غمرة ذلك النقاش والغموض الكثير من النقاط الأساسية الأخرى، الأمر الذي جعل عملية تداركها لاحقا وإثارتها للنقاش محدودة النطاق، لا تتم من طرف الجميع إما لجهلهم بها أول إهمالهم لها، وعدم اعتقادهم بأهميتها حينها، فلم تشاء هي الأخرى أن تثيرها معهم، وهي

النقاط التي تسبب عدم إدراكها لاحقاً من قبل السكان، في حدوث مشاكل وتعقيدات أثرت سلباً على وتيرة سير المشروع، ذلك أن التطرق إلى قيمة المشروع وأهميته الخاصة والعامة، وصيغ السكن التي يوفرها تعد من الأهمية بمكان، لكن الجانب التنفيذي والمتعلق بالأشغال، والتزامات السكان تجاهه ظلت مغفلة، حيث لم يفهم السكان على أي أساس وقع الاختيار، على بعض الأسر للتكفل بها دون غيرها، طالما أن هناك الكثيرين ممن هم في وضعها وحتى أسوأ منها، مما كان يرجح فرضية توطأ الجمعيات معهم، باعتبارها أنها هي تولت ترشيحهم، كما ظل الكثيرون يجهلون كيفية احتساب المستحقات المالية، وبماذا هي تتعلق أساساً بالأرض، أم المبنى، أم الخدمات، أم بماذا تحديداً، ولماذا تم اختيار قطاعات معينة لتتطرق منها الأشغال، وتم إهمال قطاعاتهم وهم الذين يعدون أنفسهم الأحق بذلك، لاعتبارات الأقدمية في الإقامة... وغيرها من الأسئلة التي كان يمكن استباق وقوعها، وتفادي المنزلاقات التي انتهت إليها وأثرت على أجواء سير المشروع، لو فتح نقاش معمق وصريح إزائها، تكشف في العوامل المرجحة والحجية الكامنة وراء كل خيار. أما فيما يتعلق بالمستوى الآخر من هذا التناول، فإن المعطيات التفصيلية تظهر حالة تطابق تامة، ما بين توزيع الردود على المستوى الكلي وحالتي الحفصي وميطر، في حين يعرف موقعي الزاوية وسيدي حرب تغيير جزئي، يمس توزيع الردود الثلاثة الأقل نسبة على المستوى الكلي، وذلك على عكس ما كان عليه الأمر بالنسبة لموقع ضراببينة، والذي شهد تغيير جذري في ترتيب أولوية خيارات المبحوثين فيه، أين حل خيار المساعدة في فهم المشاريع الجزئية أولاً (37.88%)، يليه خيار إيضاح هدف وأهمية المشروع ثانياً (35.40%)، ومن بعدهما التكفل بالأسر الفقيرة ثالثاً (14.90%)، ليحل خيار السداد القسط المالي (11.80%) كأخر أوجه المساعدة التي تحدث عنها المبحوثين.

الجدول رقم 49: يوضح رأي المبحوثين في دور الحقيقي الذي لعبته الجمعيات عمليا

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
مطالبة السكان بالسداد	32 %31.06	27 %27.27	56 34.35	44 %31.88	24 %29.62	183 %31.33
تعبئة وتأطير السكان	11 %10.67	04 %4.04	14 8.58	17 %12.31	08 %9.87	54 %9.24
إعداد قوائم المستفيدين	52 %50.48	41 %41.41	74 45.39	63 %45.65	46 %56.79	276 %47.26
رفع مطالب السكان	08 %7.76	25 %25.25	12 7.36	10 %7.24	03 %3.70	58 %9.93
متابعة أشغال الانجاز	/	02 %2.02	07 4.29	04 %2.89	/	13 %2.22
المجموع	103 %100	99 %100	163 %100	138 %100	81 %100	584 %100
النوال = 276	دالة إحصائية عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05					كا ² = 410.12

توضح بيانات الجدول رقم 49، أهم ملامح الانطباع الذي ترسخ في أذهان سكان المستوطنات المعنية بهذه الدراسة، إزاء الدور الحقيقي الذي اضطلعت به جمعيات، ولجان الأحياء المعتمدة رسميا هذا البرنامج، من خلال المعاينة والرصد الذي قام بها هؤلاء المبحوثين، انطلاقا من موقعهم داخل هذه الأحياء وداخل المشروع، والذي تحدد في نزوع 47.26% منهم إلى التأكيد، على حقيقة الدور الذي لعبته في إعداد قوائم المستفيدين، وبتالي ضلوعها في إقصاء العديد من سكان الحي الأكثر استحقاقا، وذلك عبر التدخل لدى المتعامل والقيام بترشيح قوائم اسمية محددة، والحرص والتشديد على العناية بهم باعتبارهم الأحق والأولى، في حين يرى 31.33% آخرين أن الدور الحقيقي والذي كانت تقوم به إلى جانب ما سبق، يتعلق بممارسة ضغوط ومطالبة السكان بالسداد، وهو ما يكسبها الرضا داخل مقرات المتعاملين العقاريين، ويصبغ عليه مواصفات المصادقية والحرص والتعاون، ويعطي من شأنها ويجعلها حجة ومرجعية في العديد من الشؤون العالقة، وذلك في مقابل تأخر وتراجع نسبة تركية المبحوثين لها في مجال الاضطلاع والقدرة على أداء المهام الحقيقية، المكفولة إليها رسميا من شاكلة تعبئة وتأطير السكان، وذلك عبر العمل على إيصال رسالة المشروع وأهدافه ومتطلباته إلى المعنيين، وتحفيز السكان واطلاعهم على كل المستجدات الطارئة، وشرح التعقيدات المعترضة سير الأشغال، والبحث عن التعاون المفضي لحلها إلى حدود 9.24%، في حين يرى 9.93% منهم أنه تبنت مشاكلهم وانشغالاتهم ورفعتها إلى المسؤولين، وهو الرأي الذي يعبر عن موقف أعضاء الجمعيات في حد ذاتهم وتصريحاتهم، التي يقدمونها دوريا في كل عمليات تواصلهم مع السكان، ضمن حزمة الوعود من أجل التوصل من أي مسؤولية لاحقة قد تقع عليهم. أما في مجال إشرافها على متابعة الأشغال والانجاز داخل الحي، والتحرك في مساعي لدفع عجلة الانجاز والوقوف على كل النتائج التي ظهرت حينها وفورا، فهو أقلها نسبة لدى المبحوثين ب 2.30%. أما

بالنسبة لتصور المبحوثين، لدور هذه الجمعيات على مستوى المعالجة المفردة لمعطيات كل حي، فإن النتائج المسجلة تأتي تأكيداً لاستمرار هيمنة الخيارين اللذان حازا معاً، على ما نسبته 78.59% من إجمالي ردود المبحوثين على المستوى الكلي، وذلك على مستوى كل الأحياء المستهدفة بالدراسة، في حين أستههدف التغيير الحاصل، توزع ردود المبحوثين إزاء خيار "تعبئة وتأطير السكان"، والذي تحول لخيار ثالث في اهتمامات المبحوثين، على حساب الخيار المتعلق برفع و"تبليغ مطالب السكان"، عدا في موقع الزاوية فقط، في حين ظل خيار "متابعة الأشغال والانجاز" ضعيف الأثر، شاغلا بذلك المركز الأخير على مستوى المواقع التي سجل حضوره بها.

الجدول رقم 50: يوضح مدى مشاركة المبحوثين في تأسيس جمعيات الأحياء

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
نعم	05	05	06	13	07	36
	7.81%	10.20%	6.81%	16.25%	12.96%	10.74%
لا	59	44	82	67	47	299
	92.18%	89.79%	93.18%	83.75%	87.03%	89.25%
المجموع	64	49	88	80	54	335
	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المنوال = 299	دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05					

تخلص النتائج الظاهرة في الجدول رقم 50، والخاصة بإيضاح عما إذا كان للمبحوثين دور المساهم والمشارك في تأسيس جمعيات الأحياء المعتمدة رسمياً من قبل إدارة المشروع من عدمه، والتي أخذت على عاتقها تمثيل كل سكان الحي والتجاوب مع حاجياتهم ومطالبهم، إلى حدوث إجماع شبه مطلق من قبل 89.25% من المبحوثين، على نفي هذا المقترح جملة وتفصيلاً، أو أن يكونوا قد حضروا الإعلان التأسيسي لهذه الجمعيات، التي تم اعتمادها من طرف مديرية التنظيم والشؤون العامة على مستوى الولاية، وتم التعامل معها كإطار تمثيلي من قبل المتعاملين، أو حضروا أي من اجتماعاتها إذا كانت قد عقدت فعلاً من قبل. وهو الرأي الذي يعد تصديقاً تاماً لنظرة المبحوثين على المستوى القطاعي كذلك، والتي لم نسجل بها شذوذ لأي حي منها عن هذه القاعدة. وذلك في مقابل 10.74% فقط ذكروا بأنهم قد سبق لهم حضور هذا الإعلان وصادقوا عليه، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول الكيفية التي جرى بها الأمر؟، طالما أنه لا يمكن الحديث عن اعتماد أي منظمة، أو هيكل تمثيلي خارج إطار قوانين الجمعيات، والتي تشدد على وجوب عقد الجمعية التأسيسية... وهو التساؤل الذي تتضح إجابته في ضوء جملة من المعطيات بعضها خاص والأخر عام، فصعوبة تجميع سكان الحي بأكملهم تعد عملية صعبة جداً بفعل الظروف والانشغالات المهنية للكثيرين منهم والتي تستوجب على بعضهم المكوث طويلاً خارج أحياءهم، وذلك في ظل عملية الاستعجال المصالح الوصية، وإصرارها على تسريع عملية استكمال كل المكونات، والتراكيب التنظيمية التي يقوم عليها هذا المشروع، والذي يتزامن مع رغبة الكثير من الأطراف داخل هذه الأحياء، على تسريع عملية

الانتهاء والظفر بالتصديق السلطات الولائية عليها واعتمادها، من أجل غلق باب المنافسة في وجه الجمعيات وأطراف أخرى والتي قد تسعى إلى عرقلة هذا المسعى، وهو ما يمر عبر التضييق دائرة السكان المعنيين بها بما يحقق الحد الأدنى من أجل استصدار وتحصيل الموافقة القانونية.

هذا الواقع، يتأتى كتأكيد مطلق وانعكاس صادق لبيانات المشهد الجزئي، والذي ظلت تأكيدات المبحوثين فيه بكل المواقع، تصب في خانة النفي التام لأي مشاركة لهم، في عملية تأسيس الجمعيات التمثيلية لأحيائهم، وذلك بنسب تراوحت ما بين 83.75% كحد أدنى، والتي سجلت على مستوى موقع ضرابيينة، و93% كحد أقصى والتي سجلت بحي ميطر.

الجدول رقم 51: يوضح المؤسسين الحقيقيين لهذه الجمعيات

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
سكان الحي الأوائل	/	26	22	07	37	92
		%53.06	%25	%8.75	%68.5	%27.46
بعض العائلات بالحي	/	05	07	03	08	23
		%10.20	%7.95	%3.75	%14.81	%6.86
النازحين الجدد بالحي	49	/	/	53	/	102
	%76.56			%66.25		%30.44
سكان أحد القطاعات	15	18	59	17	09	118
	%23.43	%36.73	%67.04	%21.25	%16.66	%35.22
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
الموال = 118	دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05					كا ² =62.86

تعطي النتائج والتفاصيل المدونة ضمن خانات الجدول رقم 51، صورة عن الخلفية هؤلاء الأعضاء ومثلي السكان، والذين يرجع إليهم الفضل في تأسيس أول جمعية في المواقع الخمسة الخاصة بدراستنا وذلك من وجهة نظر المبحوثين، وهي النتائج التي تحمل دلالتها على المستوى العام نوع من التشتت المتقارب على مستوى ثلاثة خيارات، تحدث أولها وأكثرها حضورا في ردود المبحوثين، ب 35.22% من المجموع الكلي للآراء المحصلة، على أن تأسيس الجمعيات كان نتيجة لمبادرة قادها قاطني قطاع سكني محدد داخل هذه الأحياء، ولم تكن نتيجة خيار كلي أو إجماع حظي برضا ومصادقة كل السكان، في ذات الوقت الذي يذهب فيه طرح سكاني آخر يتأخر عن سابقه ب 4.78%، إلى أن ما تم اعتباره تمثيل سكاني هو في حقيقة الأمر تمثيل يخص فئة الوافدين حديثا عن 27.46% من المبحوثين، نجد الرأي الثالث والفاعل بأن "سكان الحي القدامى" هم صاحب الفضل في ذلك والسباقيين إلى إطلاق هذه المبادرة، باعتبار أن أقدميه وجودهم وتعارفهم تؤهلهم لفعل ذلك، في حين توقف عداد الطرح الرابع والمدعي بأن التمثيل الحاصل كان نتاج إرادة وتوافق عفوي لبعض عائلات والسكان عند نسبة 6.86%، وهو أضعف تقدير تم تسجيله هنا، مما يعني أنه لم يحوز على موافقة

المبحوثين، وذلك إما لكونه نوع من المغالطة وعدم الرغبة في ذكر الحقيقة، أو بسبب الجهل بالمكونات الحقيقية، التي أنبنى عليه وجود الجمعيات وسير نشاطها بعد ذلك، هذا التشتت في مجموع الآراء يلقي بظلاله كذلك على المستوى القطاعي، والذي تأخذ فيه ردود المبحوثين وإجاباتهم دلالة أخرى، مما يعطي لخصوصية المواقع هنا دور الفصل في استيعاب واقع تراكيب هذه الجمعيات، حيث نلاحظ بأن الخيار الرابع ترتيبياً والأول من حيث نسبة التمثيل الكلي، يحظى بحضور مطلق على مستوى موقع ميتر فقط وبأكثر من 67.04%، في حين حاز الخيار الثاني من حيث نسبة الحضور الفعلي، الريادية في موقعي الحفصي وضرايبينة ب 76.56% و 66.25 على التوالي. في الوقت الذي صعد فيه الخيار الثالث في سلم النسب العامة، إلى الصدارة مرتين واحدة في موقع سيدي حرب ب 68.5%، والأخرى في موقع الزاوية ب 53.06%، أين كان السكان القدامى وراء ظهور هذه الجمعيات وخروجها إلى العلن. في حين لا نعثر على أي أثر للخيار الرابع ضمن مصفوفة الردود السابقة، حيث ظل قابعا في آخر الترتيب وعلى مستوى كل المواقع.

الجدول رقم 52: يوضح الانتماء الاجتماعي لأفرادها

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
سكان عشيرة واحدة	/	/	79 %89.77	13 %16.25	/	92 %27.46
سكان قطاع واحد	53 %82.81	39 %79.59	/	/	46 %85.18	138 %41.19
ممثلين لمختلف القطاعات	04 %6.25	08 %16.32	09 %10.22	60 %75	05 %9.25	86 %25.67
من خارج الحي	07 %10.93	02 %4.08	/	07 %8.75	03 %5.55	19 %5.67
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المنوال = 138	كا ² = 86.07 دالة إحصائيا عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05					

تعبّر معطيات الجدول رقم 52، عن آراء المبحوثين وتوزع ردودهم بشأن مرجعية الانتساب السوسيو مجالي لأعضاء الجمعيات المعتمدة رسمياً في أحيائهم في إطار برنامج RHP، والتي أنصبت النسبة الغالبة فيها والمقدرة بـ 41.19% من إجمالي الردود، والتي جاءت متمركزة بين ثلاثة أحياء (سيدي حرب، الحفصي، الزاوية)، على تركيبة معطى انحصار هذا التمثيل داخل مكونات قطاع سكني واحد، وذلك على حساب باقي المقترحات المعتمدة في هذا الجدول، والتي جاء ثانياً من حيث حجم التنسيب بـ 27.46% خيار أبناء عشيرة واحدة، مع تركيز كل الردود المزكية لهذا المقترح في موقعي ميطر وضرايبينة. الأمر الذي ينم عن وجود نوع من الرهان أو التقصد من قبل مؤسسيها، في انتقاء أعضائها وذلك بناءً على معيار الأقرب، سواء كان قرب مكاني عززه طول سنوات التعايش المشترك، أو قرب اجتماعي عشائري كما هو الشأن بالنسبة للخيار الثاني، وذلك تحت غطاء الثقة فيه أو المعرفة به، أو توفره في مسار استعجال إنشاء هذه الجمعيات. وذلك في الوقت الذي ذهب فيه 25% من المبحوثين، للتأكيد على تجاوز هذا التمثيل لحدود هيمنة فصيل سكني معين على شؤونه، في حين تمحورت ردود 5.67% المتبقية منهم حول الخيار الأخير، والمتعلق بتوسع تمثيل هذه الجمعيات للسكان من خارج الحي، عبر إدماجها للوافدين المتأخرين وهذا بتوطاً من بعض السكان. أما بالنسبة لكيفية توزع هذه الخيارات على مستوى التناول المفرد لكل واحد من هذه الأحياء، فنجد أن هناك شكل آخر ومغاير لهذا التوزع على مستوى كل حالة، حيث في الوقت الذي حافظ فيه مقترح "سكان قطاع واحد" على هيمنته العالية على ردود المبحوثين، في الأحياء التي ساد فيها وهي الحفصي (82.81%)، الزاوية (79.59%)، سيدي حرب (85.18%)، قفز تأكيد وتركيب المبحوثين لخيار "تمثيل لمختلف القطاعات" إلى المقام الثاني، بكل من حي الزاوية (16.32%) وسيدي حرب (9.25%)، وذلك كنتيجة لعزوف السكان على تأكيد خيار التمثيل العشائري، في حين حافظ مقترح "تمثيل سكني من خارج الحي" على مركزه الأخير، وذلك بعكس ما سجل على مستوى حي الحفصي، أين حل ثانياً بـ 10.93% على حساب

المقترح السابق. أما بالنسبة لحيي ميطر وضرايبينة، فإن الأول شهد اعتماد المبحوثين فيه خيارين من أصل الأربعة المعتمدة، مالت الكفة بينهم لصالح خيار التمثيل عشائري المحض (89.77%)، على حساب مقترح المتعدد والمتنوع لسكان الحي. أما الحي الآخر فجاءت 75% من استجابات مبحوثيه كتأكيد لتمثيل جمعية حيهم لكل القطاعات، وذلك على حساب 25% والذين كان لهم رأي منافي لذلك.

الجدول رقم 53: يوضح مدى رضا المبحوثين على نشاطها

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
راضون جدا	05 %7.81	/	08 %9.09	/	02 %3.70	15 %4.48
راضون	12 %18.75	08 %16.32	15 %17.04	10 %12.5	09 %16.66	54 %16.12
متحفظون	14 %21.87	13 %26.53	17 %19.31	11 %13.75	06 %11.11	61 %18.20
ساخطون عليها	33 %51.56	28 %57.14	48 %54.54	59 %73.75	37 %68.51	205 %61.19
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المنوال = 205						كا ² = 248.72 دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

تحمل البيانات البارزة في الجدول رقم 53، دلالة عن مدى الرضا الذي انتاب المبحوثين إزاء أداء الجمعيات ولجان الأحياء، المشاركة في برنامج RHP كمثل شرعي لسكان هذه المواقع، وهو الرضا الذي انحصر نطاقه حيث لم يتعدى حاجز 20.60% من ردود السكان، منها 4.48% بدرجة راضون جدا جاءت متوزعة على مستوى ثلاثة من أصل 05 مواقع قيد الدراسة، و 16.12% من المبحوثين كانوا راضين فقط. هذه المشاعر بمستوياتها والتي كنها المبحوثين لها، تمثل وجهة النظر المدافعة عن هذه الجمعيات، والتي ترجع إلى تقديرهم لما بذلته من جهود في سبيل تحقيق صالح سكان الحي، لأن رضا كل الناس غاية لا تدرك في مثل هذه المشاريع، والتي كانت عدد المساكن فيها محدودة بحسبهم، وهي التي لم يكن يرجع الأمر إليها في تلبية مطالب السكان، وتقرير مصير العائلات ومنحهم حق الاستفادة أو المنع، وأن أطماع بعض السكان ومطالبهم الخاصة، بضرورة الاستفادة لأكثر من مرة من مساكن تطويرية، بحجة تعدد الأسر التي تقطن معهم أو ضيق المساكن وعدم اتساعها لاستقبال أكثر من أسرة، والتي أرادوا تمريرها تحت غطاء ترشيح جمعية الحي لهم، على حساب سكان آخرين ذوي أحقية ولم يستفيدوا بعد، وكذا إنكارها لاستفادة أعضاء الجمعية من مساكن وكأنه ليس من حقهم الحصول على مساكن مثل غيرهم من سكان الحي. وهو ما صنع التأزم الحاصل وتتكرب البعض لها ونقمتهم عليها، وجنوحهم بعد ذلك وإصرارهم على تكسيرها، عبر اللجوء إلى خيار إنشاء جمعيات أحياء أخرى كبديل. وذلك في الوقت الذي جاءت فيه ردود 61.19% من المبحوثين، مدججة بنبرات حدية السخط والنقمة عليها، وهو السخط الذي ينم عن تحميلها جزء كبير

من المآل النهائي والفشل الذي خلص إليه المشروع، وطعن وتشكيك في مصداقية الآلية التي جرى إتباعها، والرهان عليها في تقريب المشروع الجاري إدارته من السكان والعكس، وذلك بعد أن حاد عن أهدافه وتحول إلى سجل تجاري لإرضاء من تحب فقط، من المنتمين إليها والمنتفعين بها من أسر وأقارب أعضائها والموالين لهم، الأمر الذي جعل منها جمعية لبعض السكان فقط وليس لكل الحي. في حين تحفظ فيه ما مقداره 18.20% منهم، عن إبداء أي موقف قاطع من أدائها تعظيماً أو تحجيماً، وهو الموقف الذي قد ينم عن أكثر من تصور، كتفادي الحكم عليها خشية ظلمها، أو خوفاً من السؤال في حد ذاته، أو توطأً معها بشكل ما.

أما على المستوى القطاعي فلا يختلف الحال كثيراً عما هو بادياً عليه في المستوى العام، حيث تظل مشاعر عدم الرضا هي الانطباع الطاغى في كل الأحياء وبنسب متفاوتة، أدناها ب 51.56% وسجلت على مستوى موقع الحفصي، وأقصاها قدرت ب 73.75% وكانت على مستوى موضع ضرابيينة، وظلت ثانية من خلفها نسب التحفظ التي أبداها السكان في كل المواقع، عدا موقع سيدي حرب حيث تراجعت إلى المرتبة الثالثة ب 11.11%، خلف خيار الرضا الذي عبر عنه 16.66% من المبحوثين، وهو الخيار الذي حافظه على مركزه الثالث في كل الأحياء الأخرى، وبنسب لم تتعدى في أحسنها 18.75% التي سجلت بموقع الحفصي.

الجدول رقم 54: يوضح أهم تحفظات المبحوثين على نشاط الجمعية

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
خدمة مصالح أفرادها	21 %20.38	06 %7.89	42 33.07	33 %28.69	17 %17.70	119 %23.01
لم تتدخل بالشكل الكافي	10 %9.70	11 %14.47	19 14.96	13 %11.30	15 %15.62	68 %13.15
عميلة للسلطات المحلية	08 %7.76	03 %3.95	14 11.02	04 %3.47	06 %6.25	35 %6.76
أخلت بأولوية القطاعات	20 %19.41	15 %19.73	18 14.17	24 %20.86	18 %18.75	95 %18.37
لم توصل انشغال السكان	19 %18.44	11 %14.47	08 6.29	16 %13.91	12 %12.5	66 %12.76
إدماج الغير مستحقين	25 %24.27	30 %39.47	26 20.47	25 %21.74	28 %29.16	134 %25.91
المجموع	103 %100	76 %100	127 %100	115 %100	96 %100	517 %100
الموال=134						كا ² =78.90 دالة إحصائيا عند درجة حرية 5 ودرجة شك 0.05

تظهر لنا معطيات الجدول رقم 54، جملة من التحفظات والمساوئ التي طبعت أداء الجمعيات التمثيلية داخل هذه المواقع، وذلك من وجهة نظر المبحوثين في ضوء الخبرات المتراكمة على مدار ثلاثة سنوات من عمر الانجاز، والتي عكست تضخم في الردود المبحوثين، حيث نجدها أحيانا وبالنسبة للبعض تفوق الرأيين في نفس الوقت، كما تباينت في جوهرها العام إلى مستويين من المعايير، واحدة منهجية وتتعلق بخلل أو قصور في الأداء الأدوار التي أوكلت إليها وعنت بها، وحازت بها على 32.67% من آراء عينة الدراسة، في حين تعلق المعيب الثاني والممثل للنسبة المتبقية والمقدرة ب 67.33%، إلى رصد أخطاء التحيز والموالاة والخروج عن المعايير والنظم المتبعة لغرض خدمة مصالح خاصة. على أن تتوزع كلتا النسبتين بعد ذلك، إلى مجموعة من النقاط الفرعية، والتي تتلخص بالنسبة للمعايير المنهجية التي وقعت فيها هذه الجمعيات، في كونها لم تعنى حقيقة حسب 12.76% منهم، بنقل وإسماع انشغالات السكان إلى المسؤولين، في حين يرى 13.15% آخرون على أنها لم تتدخل لدى المسؤولين كما يجب، بما كان من شأنه أن يرفع حصة المواقع من السكن وباقي الامتيازات، مع بقاء 6.76% من الآراء والتي ترى بأنها لم تكن أكثر من عميلة للسلطات المكلفة بالمشروع من أجل تمرير أفكارها وفرض إرادتها عليهم. أما فيما يتعلق بالمستوى الثاني من المعايير، فقد توزعت هي الأخرى كذلك على ثلاث نقاط جاءت في تراتبها الكمي متدرجة من نسبة 23.01%، والمعبرة عن الرأي القائل بأنها كانت في خدمة مصالح جماعات معينة، سواء كانت هذه الأخيرة عشيرة أو انتساب جغرافي أو غير ذلك، إلى 25.91% والتي كانت ترى فيه متواطئة بشكل أو بآخر في إدماج غير المستحقين من داخل الحي أو حتى من خارجه، وصولا إلى

18.37% من الآراء والتي اعتبرتها مسئولة عن الاختلال الحاصل في عدم مراعاة مبدأ أولوية القطاعات من قبل المتعاملين أثناء مباشرة عملية التدخل وتنفيذ الأشغال بهذه الأحياء.

هذا التشتت في ردود المبحوثين، وعجز أي مقترح عن حصد أغلبية الردود، نتلمسه أيضا على المستوى الجزئي، حيث لم تظهر ولا واحدة من بيانات الأحياء الخمس، وجود حالة انسجام مع الموقف الكلي من جهة، ولا أي تطابق بين حالتين من الحالات الجزئية من جهة أخرى، كما لم يعمر أي خيار كتحفظ رائد على مستوى كل المواقع، الأمر الذي يعطينا في الأخير حالة مختلفة نسبيا عن المشهد الكلي، حيث نجد أنه بالنسبة للتحفظ المتعلق بإدماج غير المستحقين، سجل ريادته في مواقع الحفصي، الزاوية وسيدي حرب، في حين تراجع بباقي المواقع للمركز الثاني، تاركا المكان الأول فيهما للتحفظ الخاص بخدمة مصالح أفرادها، والذي جاء كتحفظ ثاني بموقع الحفصي وثالث بسيدي حرب، ورابع بالزاوية، في حين جاء التحفظ المتعلق بإخلالها بمبدأ أولوية القطاعات، مزوجة بين المرتبة الثانية التي حازها بالزاوية وسيدي حرب، والثالثة بضرابية والحفصي والرابعة بميطر. أما التحفظ الرابع في الترتيب الكلي، فقد جاء ثالثا المسائل التي أثارها سكان الزاوية وميطر، والرابع بالنسبة لسكان حي سيدي حرب وما قبل الأخير فيما عداهما، وعلى منواله سار التحفظ الخاص بعدم قيام الجمعيات، بإيصال انشغالات السكان للمسؤولين، فتوزعت أهميته في ردود المبحوثين، ما بين المركزين الثالث والسادس، في الوقت الذي ظل فيه التحفظ الأخير، والمتعلق بكونها "عميلة للسلطات المحلية"، حبيس المركزين الخامس بالزاوية وميطر، والسادس بباقي المواقع.

الجدول رقم 55: يوضح مدى رغبة المبحوثين في وجود صيغ أخرى للتواصل معهم

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	53	45	73	71	48	290
	%82.81	%91.83	%82.95	88.75	%88.88	%86.56
لا	11	04	15	09	06	45
	%17.18	%8.16	%17.04	11.25	%11.11	%13.43
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
المنوال = 290	دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05					كا ² = 179.17

يتلخص مضمون النتائج الجزئية الموضحة في الجدول رقم 55، والمتعلقة بمدى رضا السكان عن الصيغة المتبعة في تمثيلهم والتوصل معهم، أو تفضيلهم لوجود صيغ أخرى بديلة يرونها أكثر نجاعة ودقة ومصداقية في السير بالعمل نحو أفضل النتائج الممكنة، في إجماع 86.56% من ردود الواردة في صحيفة الاستبيان، على رفض استمرارية هذا الأسلوب وترجيح كفة الخيار البديل، وهو العزوف الذي مرده الحيرة والقلق الذي انتاب السكان في المرة السابقة، جراء عدم استيعابهم لفكرة المشروع وكيفية التنفيذ... وغياب كلي لدور الموجه الذي يفترض أن تلعبه هذه الجمعيات، والتي لم يجدوا عندها لا أذان صاغية، ولا إجابات شافية ترضيهم وتعيد لهم الطمأنينة، ما دفع بعضهم إلى ضرورة التنقل وطرقاً أبواب كل الإدارات العاملة على المشروع، وذلك دفاعاً عن مصالحهم وخوفاً من ضياع حقوقهم، والتي كانت ترددهم ثانية إلى الاتصال والتنسيق مع جمعيات أحياءهم، والتي لم تكن تعيرهم أي اهتمام حقيقي سوى المطالبة بالصبر، أو التحجج إما بعدم مسؤوليتها عن خيارات المتعاملين، باعتبارها مسائل تتجاوز نطاق صلاحياتها، أو باستمرار العمل وعدم الفصل في القوائم النهائية، أو وجود الكثير من المساكن والتي سوف يحصل جميعهم عليها، ووجود مشاكل تعترض سبيل المشروع، في الوقت الذي كان يتم فيه الإعلان بين الحين والآخر عن استفادة آخرين من أعضائها أو من جاورهم، وهو ما دعا بعضهم إلى عدم انتظار الحصول على موافقة أحد، واقتحام المساكن الجاهزة قبل أن يتم تسليمها، وفي بعض الأحيان حتى من دون أن تكتمل الأشغال بها، ولا حاجة لتكرار ذات السيناريو مرات أخرى. وذلك كله في مقابل استقرار ردود 13.43% منهم، على تبني رأي منافي لسابقه، والداعي إلى ضرورة الاستمرار في الأخذ بهذا الخيار والمحافظة عليها، مستندين في ذلك لأهمية الدور الذي تقوم به في إنجاح المشروع، وتفاعلها اليومي والمباشر معهم باعتبار أنها في النهاية جزء منهم، وينتقلون من عندها النصح والرشاد في مباشرة خطواتهم، وحتى بعد نهاية الأشغال المشروع وفي باقي جوانب الحياة. وهو الرأي الذي سجل مرديده تراجعاً في حدود 7.17%، إذا ما تمت مقارنته بنسبة الرضا التي أبدتها 20.60% من المبحوثين في الجدول رقم 40، وهو وما يعني أن الرضا عن أدائها كان مرحلياً فقط، ولم يكن ليعني الرضا عن الأسلوب في حد ذاته، والموافقة على تكريسه أيضاً مستقبلاً في تعاملات أخرى.

أما على المستوى القطاعي، فلم يختلف الأمر إطلاقاً عما سبق ذكره، حيث ظلت نسبة الداعين إلى البحث والتمكين لأسلوب آخر، غير ذلك الذي يقوم على اعتماد جمعية تمثيلية هي النسبة الأرجح في كل المواقع، وذلك بنسبة تعدى أداها والذي سجل بموقع الحفصي حد 82%، في حين شارف أقصاها نسبة 92% والتي سجلت بموقع الزاوية.

الجدول رقم 56: يوضح الصيغ التي يفضل بها المبحوثين التواصل معهم

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
جمعية المسجد	05 %7.81	10 %20.40	/	/	/	15 %4.47
تعامل مباشر	53 %82.81	32 %65.30	61 %69.31	56 %70	45 %83.33	247 %73.73
كبار العرش	/	/	13 %14.77	07 %8.75	/	20 %5.97
جمعية لكل قطاع	06 %9.37	07 %14.28	14 %15.90	17 %21.25	09 %16.66	53 %15.82
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
الموال = 247	دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05					كا ² = 434.46

تركي بيانات الجدول رقم 56، أصناف الصيغ البديلة التي يقترح المبحوثين إقرارها، والتي كانوا يحبذون التواصل بها معهم في إطار برنامج RHP، كبديل عن صيغة جمعية واحدة لكل الحي، تعني بمشاكله كما جرى العمل بها في برنامج RHP. وتتحدد هذه البدائل في اقتراح 73.73% من المبحوثين لصيغة التعامل المباشر، والذي يقوم على تقادي وجود أي نوع من الوسائط بين الهيئات المكلفة بالمشاريع والسكان، من خلال دراسة الملفات وتحديد المستفيدين، في حين يجنح 15.82% منهم إلى تفضيل صيغة الجمعيات المعتمدة، لكن هذه المرة مع إعادة تكييف هذا الخيار، من خلال تخصيص أكثر من جمعية واحدة في ذات الحي، حيث تختص كل منها بقطاع سكني محدد دون غيره، وهو الرأي المتبوع بخيار ثالث تقليدي، نادى به حزمة من السكان القاطنين تحديداً في حي ميطر وضرابيينة دون سواهما من المواقع الأخرى، وهو عقلاء الحي من الموصوفين بأهل الثقة والإجماع، وذلك ب 5.97% من مجموع الكلي للآراء المعبر عنها، وذلك يرجع في تقديرنا إلى كون أن التركيب الاجتماعي لهذه الأحياء، لا زالت تسجل به بعض مستويات العصبية والعشائرية، والتي كثيراً ما يتم الاحتكام إليها في حسم الكثير من المسائل العالقة بداخله. لتبقى جمعية المسجد الخيار الأخير المتبنى من طرف ثلثة من السكان، قدرت إحصائياً ب 4.47% من جملة الردود المقترحة، وهو الخيار الذي طرح فقط على مستوى موقعين وهما الحفصي، والزاوية، في حين غاب كل أثر له على مستوى المواقع الثلاثة الأخرى المعتمدة. وهو الأمر الذي يمكن رده إلى تأثر أصحاب هذا المقترح، بما يمثله المسجد من بعد روحي، يلقي بظلاله على سلوكيات الأفراد من جهة، ولما عرف عنها هي من

صلاح وجهود مضمينة قامت بها في مجال التأسيس وبناء المسجدين الموجودين على مستوى هاذين الموقعين، عن طريق الجهود الذاتية وجمع التبرعات المحسنين سواء على مستوى الحي أو خارجه، إلى جانب صدق أعضائها والذين هما من أهل الحي ذاته. أما فيما يخص التحليل المفرد لحالة كل حي، فإنه لا يختلف في جزئياته كثيرا عن الوضع العام، حيث تظهر البيانات هيمنة خيار التعامل المباشر، على ردود المبحوثين بكل الأحياء، يليه وبفارق شاسع خيار جمعية لكل قطاع، عدا بالنسبة لحي الزاوية، والذي مال فيه المبحوثين لتفضيل خيار جمعية المسجد، وهو ما جعله يتراجع للمركز الثالث في قائمة الصيغ المحببة في التعامل، وذلك بعد أن حاز على 14.28% من الردود، في الوقت الذي ظل فيه خيار التمثيل التقليدي، آخر اهتمامات المبحوثين حتى داخل الأحياء، التي شهدت إطلاق الدعوة لاعتماد هذا الخيار.

2. التحليل الجزئي:

2.1. الحفصي: أتبعنا المصادقة الوزارية على ترشيح موقع الحفصي، لإدراجه ضمن برنامج RHP للبنك الدولي، مباشرة إجراء الدراسات والمسح السوسيواقتصادي للأسر القاطنة بالحي، وذلك بدون سابق تمهيد ولا دراية معرفة بالمشروع وأهدافه، حيث تفاجأ السكان بتواجد العديد من الفنيين الغرباء بحيهم، يوجهون لهم سلسلة من الأسئلة، ويدونون الملاحظات، ويقيسون مساحة المساكن، وعدد قاطنيها... وهو ما شكل بداية إدراك وتواصل السكان مع البرنامج، وأدى لطرح المزيد من علامات الاستفهام، والرغبة في المعرفة أكثر حول هذا المشروع، وهي التساؤلات التي لم يكن يملك الرد عنها كلها، فنيو الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية المعنية بانجاز الدراسة، والذين تولوا إعادة توجيه السكان صوب المتعامل المفوض بالمشروع، والتي تولى 12.63% منهم طرق أبوابها، باحثين عن أجوبة شافية لانشغالاتهم، في حين انتظرت هي ينهي مكتب الدراسات تحقيقاته، لمباشرة عقد لقاءاتها التحسيسية مع سكان الحي، وذلك بغية منع عملية التحايل أو التقليل منها على الأقل، من خلال لجوء الأسر للتكاثف داخل المساكن، وذلك باستدعائهم لتلقي الشروح حول البرنامج وذلك بمسرح مدينة قالمه، فضلا عن فتح نقاط إعلام وتوجيه لها بالحي، تضمنت الإصغاء وتقديم الإيضاحات لكل الراغبين في ذلك، وهو شكل الاتصال الرسمي الذي أتبع، والذي يبدو أن أثره لم يكن فعلا كثيرا، باعتبار أن 24.17% من سكان الحي، توصلوا إلى فهم المشروع عن طريق جيرانهم وأقاربهم الذين وافوهم بالبيانات عنه، مما أدى لنوع من تضارب الرؤى، وتناقل وروايات تتشابه وتختلف عن بعضها، وذلك من خلال استعمال بعض العبارات مثل: راهم قالوا، سمعنا، رايجين يديروا... والتي تعد من بين أسباب إنكفاء التنافس بين السكان، ومن ثمة توتر العلاقات بينهم والتي سبق وأن تطرقنا إليها من قبل، وذلك بسبب نقص هذه اللقاءات الإعلامية، التي من شأنها إزالة الغموض واللبس الذي قد يعتري السكان، وتحقق كذلك التجند والتعبئة السكانية حوله، حيث أن حتى نقطة الإعلام والتوجيه التي عينت في الحي، لم تكن تفتح أبوابها إلا نادرا بحسب توصيفهم، وذلك في ظل الانشغالات السوسيو مهنية للكثير من هؤلاء السكان، والتي كثيرا ما تمنعهم عن حضور مثل هذه

اللقاءات. هذا القصور المعلن في التعبئة الرسمية، حاول فاعلي التعمير المحليين تركه لجمعية الحي، التي تم إنشائها مع بداية المشروع، وأعلنت عن نفسها في وسط السكان، وذلك بدون سابق إعلان ولا معرفة من طرفهم، حيث لم يتسنى لـ 92.18% من السكان، وأن حضروا جلسات أو أشغال التحضير لإنشائها، وهي التي طغى على تركيبها البشرية عنصر الوافدين المتأخرين إلى الحي، حيث تعكس سرعة إنشائها الخبرة المكتسبة من طرف أعضائها، جراء سابق ممارسات خلال مناسبات انتخابية، حيث كانت تشكل لجان مساندة ومقرات حزبية... حيث نجحت في ظرف وجيز في جذب الأنظار لها، خصوصا مع تصاعد حدة التنافس بين السكان، وذلك بتشجيع من المشرفين على البرنامج، والذين كانوا يطالبون السكان بالتنسيق مع جمعية الحي، وذلك سواء في اللقاءات الرسمية التي عقدت، أو حتى أثناء اللقاءات العرضية التي كانت تتم بين الحين والآخر، على هامش مرورهم لتفقد أشغال المشروع، وهو الدور الذي أخفقت في تأديته هذه الجمعيات، باعتبار عدم تحكم أعضائها في المعطى التقني للمشروع، من شاكلة كيفية السداد المالي، التدخل القطاعي التكفل بالأسر الفقيرة... وكذا تحولها إلى امتداد وممثل للمتعامل العقاري وليس للسكان، من خلال المهام التي كانت تؤديها له، والتي كانت تتمحور حول التعبئة السكانية، وحفز السكان على السداد المالي، من دون تكفل حقيقي بانشغالهم المطروحة ميدانيا، أو محاولة نقلها إلى المتعامل وإجباره على الاستجابة لها، أضف لذلك عديد الممارسات السلبية التي أحاطت بسلوكيات أعضائها، سواء فيما يتعلق بتدخلهم في إعداد قوائم المستفيدين، أو بإدراجهم لغير المستحقين في قوائم الفقراء بحسب 24.27% من السكان، في حين يرى 20.38% أنها قدمت استفادة أعضائها وأهاليهم أولا من المشروع، وهو ما أسهم في إعلاء درجة السخط بين السكان، وتصاعد حجم الشكاوى من سواء سلوكياتها وممارساتها، والتي فاقت 51.56% من آراء السكان، وعجل بخلق حالة من التضامن بين المتضررين من ممارساتها، والباحثين عن تحصيل استفادة من المشروع يرونها كحق لهم، حيث سعى العديد من السكان لإنشاء لجان تمثيلية بديلة، والتي جاء توزعها بحسب القطاع السكني لكل جماعة سكنية، وذلك كنوع من التبرؤ من نشاطها باسمهم، مع تقدم بعضها للمتعامل العقاري، بطلب للاعتراف بها كممثل شرعي للسكان في البرنامج، وذلك بعد القيام بالطعن والتشكيك في نزاهتها وتبيين خروقاتها، وهو ما كان يتعارض كلية مع مبادئ برنامج RHP، والتي لم تكن تسمح باعتماد أكثر من جمعية لكل حي، الأمر الذي دفعهم إلى نقل تظلماتهم إلى والي الولاية، قبل أن يسارع المتعامل وبضغوط من مديرية التعمير، لإنهاء التعامل معها ومع كل تمثيل سكاني آخر، وذلك بعد أن كانت توشك أن تلحق بالمشروع وصمة التحيز.

2.2. الزاوية: شكل عامل المفاجأة آلية العمل التي توخاها المتعامل، في إعطائه لإشارة انطلاق الدراسات التمهيدية بالموقع المستهدف، وذلك بغرض تقادي أساليب التحايل التي قد يلجأ إليها هؤلاء السكان، في سبيل تحصيل الاستفادة من السكن، كما دأبوا عليه في العديد من المرات السابقة، وذلك من خلال تقادي أي إعلام مسبق حول المشروع، إلى غاية ساعة نزول مكتب الدراسات المعني بذلك

إلى الميدان، ومباشرة تنفيذ انجاز ما هو مطلوب منه، من خلال طرق أبواب كل المساكن وتفحص الأسر حالة بحالة، وهو ما كان يستدعي ضرورة تقديم شروح وتفصيل حول الغرض من الوجود، في ظل عملية البحث والاستفسار عن كل الخبايا الأسرية، وهي المعطيات التي تلقفها بشكل مباشر 63.26% من السكان، وتناقلا شفاهايا ما بين 36.73% من البقية الغائبة عن الحي ساعتها، وذلك على مدار 03 أيام من التحقيق المتواصل، والذي انتهى بانسحاب مكتب الدراسات من الموقع، ومعه كل البيانات التفصيلية حول الحي ومكوناته الأسرية.

هذا الوضع، خلق شبه حالة من التجند في الأوساط السكانية، والتي حاول من خلالها 15.45% من المعنيين، استباق الأحداث أكثر وطرق أبواب المتعامل والبلدية، طالبين المزيد من الإفادة حول ما يجري الإعداد له، وهو ما أسهم في توسعة دائرة التخمين والتوقع بين السكان أكثر، مستغلين في ذلك انغلاق المصادر الرسمية، وتأجل وفودها إليهم والذي تأخر لقرابة الشهر، قبل أن يتم برمجة لقاءات تحسيسية مع السكان، والتي لم تجلب إليها أكثر من 37.27% من السكان، وذلك نظرا لتوقيت الذي اختير لبرمجة هذا الوفود، والذي كان يتم صباحا دون أي إخطار أو تنسيق مع سكان الحي، وذلك في تجاهل تام لطبيعة سكان المنطقة، والذين يضطرون لمغادرتها يوميا لطلب العمل، وذلك إلى جانب التغييب التام لاعتماد أي نقطة للإعلام والتوجيه بالحي، وهي التي كان يمكنها تدارك أي تأخر يعتري اللقاءات التحسيسية، الأمر الذي جعل سريان المعلومة والتعبئة السكانية الواعية والصحيحة، رهينة ما يتم تناقله بين المعنيين، بطريقة القنوات الغير رسمية فرضت نفسها كبديل، وبلغت أسماع 29.09% من السكان، ورغم تكرار محاولة اللقاء والتحسيس بعد ذلك، إلا أن العائد منها بقي قليل، حيث يفقد مجموع من لم يحضر أي من هذه اللقاءات ب 51.02%، وهو ما يعطي نظرة عن أثر الجهود التي بذلت في مجال التعبئة السكانية، والتي كانت تطالب السكان بالتجند والاستعداد، حيث أنها خلقت حالة أكبر من الغموض في الأوساط السكانية، سوف تتجلى تبعاته بعد ذلك، باعتبار أن مضمون اللقاءات لم يكن حواريا، يستهدف إثارة مشاكل الحي وطرحا للتداول، وتباحث خطوات العلاج لها وإدارتها بمشاركة السكان، لكنه كان ذو طابع تبليغي تحفيزي، حول قرب تنفيذ مشروع تحسني لصالح سكان الحي، يتطلب مشاركة السكان فيه بأموالهم، مما جعل الجهل بمضامينه وتفصيل عملياته، وكيفية التدخل وعلى أي أساس تتم، وما هي الأولويات... إلخ نقاط ظل غامضة التداول. هذا النقاش الموجه من طرف واحد، توج بإعلام السكان بضرورة الإسراع في تعيين جمعية للحي، تكون معتمدة قانونا حتى يسهل اعتمادها رسميا كمثل لهم، ضمن هياكل المشروع وتفصيله الإدارية، التي يحرص الشريك الأجنبي على استيفائها، وهي المساعي التي بذلت من طرف السكان في سنوات سابقة، لكنها لم تحقق أي شيء يذكر، بفعل اصطدامها بعدم الاعتماد المتأني من عدم شرعية الحي ككل، وهو ما تحقق لهم سريعا هذه المرة، بعدما أسرع سكان الحي الأوائل في إنجاح هذه المساعي، وذلك بعيدا عن إدراك حوالي 89.79% من السكان، والذين لم يعرفوا بوجودها داخل حيهم إلا متأخرين، وخاصة أنها لا تعلن عن نفسها من خلال مقر ثابت. غير أن هذا النشوء للجمعية لم يغير من واقع المشروع،

ولا من حال السكان شيئاً، وذلك سواء على مستوى الخطاب الإعلامي المتبع، أو دور الوسيط الذي يفترض بها أن تلعبه، ولا على مستوى الإجراءات التنفيذية للمشروع، والتي حاول السكان مرارا تعديلها دون جدوى، كاحتساب الأسر لا المساكن، مراجعة شكل السداد المالي... الأمر الذي جعلها تبقى من دون تأثير بين في سير المشروع، وذلك باعتبار أن الكثير من هذه المطالب كانت محسومة سلفاً، قبل حتى انطلاق المشروع، ولكنها وكنت بأداء أدوار أخرى تتعلق تحديداً، بترشيح الأسر الفقيرة للاستفادة من التكفل البلدي، وكذا إعداد قوائم المستفيدين طبقاً لقدرات المادية للسكان، وذلك على أساس قدرات السداد المالي، ويأتي ذلك كنتيجة لعدم توفر المصالح المعنية على ملفات كافية، بحقيقة أوضاع قاطني هذه العشوائيات، مما أدى بها للوقوع في أخطاء التحيز والتقدير معاً، متسببة بذلك في إثارة التحفظ الذي كنه البعض لها، وذلك منذ الوهلة الأولى حول الكيفية التي تم بها إنشائها، وأدى إلى تحوله تدريجياً إلى سخط ونقمة، أعرب عنها 57.14% من السكان، والمتأتية حسبهم من إسهامها في إدماج الغير مستحقين (39.47%)، وإخلالها بمبدأ أولوية القطاعات حسب 19.73%، وكذا عجزها عن نقل انشغالات السكان، وعدم تدخلها بالشكل الكافي لدى المسؤولين، بالنسبة لـ 14.47% لكل منها، إلى جانب خدمة مصالح أفرادها بدرجة أقل هذه المرة (7.89%). وهو ما جعل المطالب تتصاعد بوقف نشاطها وتمثيلها لهم، وسعي بعضهم لخلافتها من خلال التقدم للمتعامل بطلبات في هذا الإطار، وهو ما استجاب له المتعامل في حينه، بعد فشل مساعيه لصرفهم عن مقاصدهم التي باتت أكثر حدة، بعد تعرضهم لورشات البناء، خصوصاً بعدما انتهت عملية إعداد القوائم الاسمية للمستفيدين، والتحول إلى أسلوب التعامل الإداري المباشر، من خلال التبليغ عبر الإعلانات، والتي كان يتم تعليقها في داخل الحي، إلى جانب تسيير الاستدعاءات الفردي، مما يؤكد على فشل خيار التمثيل الجمعي، في لعب دور محوري في برنامج الزاوية، وتحوله إلى عبأ يثقل كاهل المشروع.

2.3. ميتر: اقتصر التدخل الأولي للهيئات المديرة لبرنامج RHP في حي ميتر، على مكتب الدراسات الهندسة المعمارية والعمرانية، الذي شرع في إجراء عمليات إحصاء السكاني والاستقصاء السوسيواقتصادي وسط السكان الموقع، وهي العملية التي استغرقت 05 أيام متتالية، حاول فيها الطرف المتدخل تقديم صورة عامة لحوالي 76.13% من المعنيين، عن طابع وأهداف المشروع الجاري الإعداد له، وأهميته، والهيئة المشرفة عملياً عليه والشاخصة في وكالة عدل، وهي المعلومات التي لم تكن تكفي، ولا تتضمن لكيفية وإجراءات الاستفادة، وأنماط المشاريع المتبعة، السداد المالي... ما كان عاملاً محركاً لجهود 13.77% من السكان، لطلب المزيد من التوضيحات من عند صاحب المشروع، والذي كان بانتظار أن يفرغ مكتب الدراسات من مهامه، لمباشرة عملية الإعلام والإخطار للأهالي، وذلك عبر التنقل إلى الحي وعقد لقاءات تحسيسية مع سكانه، يتم فيها تقديم شروحات وبيانات تفصيلية حول أصناف عمليات التدخل، الشروط المالية، تهيئة الحي... وهي اللقاءات التي أتمت بالطابع التجزئي لهذا النشاط، وذلك بحسب كل قطاع وبدون إعلام مسبق للسكان، من خلال تنقل فجائي لبعض تقنيي وكالة عدل إلى الموقع، حيث تم اختيار الفترة الصباحية لمباشرة أداء هذه

المهمة، وهي الفترة التي تشهد غياب جانب معتبر من السكان عن الحي، نظرا للالتزامات المهنية اليومية لأرباب الأسر، مما كان يجعل نطاق سريان المعلومة محدود، حيث لم تتعدى نسبة حضور هذه اللقاءات حد 34.18% من السكان، وهو ما كان يؤثر على شكل ومصادقية الفكرة المنقولة بعد ذلك، على أفواه السكان إلى بعضهم البعض، وخصوصا أنها تشكل مصدر مهم لدى 24.48% من السكان، من أجل تدارك غيابهم عن هذه اللقاءات، والتي اتسمت في مضمونها بنوع من الجمود والتوجيه للخطاب التواصل، والذي لم يكن ذا بعد استشاري أو تفاوضي، بقدر ما اكتسى الطابع الإخباري الذي يلزم به دفتر الشروط، وهو ما شكل نقطة البداية الفعلية للمشروع، والتي تبدأ بتنظيم السكان لأنفسهم واختيار ممثلين لهم، في شكل جمعية أو لجنة للحي، حتى يسهل لهم التفاوض باسمهم ونقل انشغالاتهم للهيئة المشرفة، وكذا تعبئة السكان وتجندهم خلف المشروع، من خلال توضيح الرؤيا لهم وتذليل كل ما يعرقل مشاركتهم، وهو ما تحقق فعلا بعد ذلك، من خلال المبادرة التي قام بها بعض الشباب من سكان الحي، والذين لهم سابق دراية بملف الجمعيات، من خلال مساعيهم سابقا لإنشاء جمعية للحي، فضلا عن نشاطهم الموسمي في المواعيد الانتخابية، والتي كانوا يتولون فيها فتح مقرات تمثيلية لأحزاب سياسية، حيث سارع أعضائها إلى تسوية أمورهم الإدارية والتنظيمية، وتحصيل الاعتماد القانوني من مديرية التنظيم والشؤون العامة بالولاية، ونقله إلى المتعامل العقاري الذي أسرع باعتمادها كمثل لموقع ميتر، حتى يستكمل بها الملف التقني للمشروع لدى الوصايا.

هذا الظهور السريع لجمعية الحي، والذي تم في غفلة عن 93.18% من سكانه، لم يلقى من بدايته استحسان الكثير من سكان، باعتبار الآراء التي أثارها البعض حول اقتصار مكوناتها البشري، على فصيل عشائري معين داخل الحي، والذي تتنازعه عدة فرق عشائرية متفرعة عن الجماعة العشائرية الأم (عرش أولاد عامر)، خصوصا بعدما أثبتت محدودية أدائها ميدانيا، من خلال عجزها عن التكفل بوجهة نظر ومطالب السكان، والتدخل الفعلي والمؤثر لدى المتعامل لتعديل بعض الخطط، التي تم صياغتها بدون مشاركة ولا رضا احد عنها، واكتفائها فقط بالعمل الجوارح الذي وكلت به، والذي يقوم على تحفيزهم، من خلال التركيز على العموميات التي يتم تكرارها مرارا، على مرأى ومسمع الجميع، كأهداف وأهمية المشروع، السداد المالي... وهو ما كان عامل أساسي في خيبة الأمل التي تعرضوا لها، وأدت إلى إفقادهم الثقة في قدرتها على التكفل بمشاكل الحي، خصوصا وان الوضع قد ازداد تعقيدا بعدها، مع انطلاق المشروع وتقدم الأشغال به، وتصاعد حدة التنافس السكاني من أجل الاستفادة، في ظل الشروع في الإعلان عن قوائم المستفيدين الأوائل، وكذا الفقراء المعنيين بالدعم البلدي، وإعادة الإسكان المستفيدين خارج القطاع، وتصنيف السكان بحسب المشاريع الجزئية... حيث أثار ذلك حفيظة السكان عدة فرق عشائرية أخرى، والذين اتهموهم بتهميشهم وتفضيل خدمة مصالح أفراد عشيرتها، إلى جانب توطأها في إدماج غير المستحقين من خارج الحي، والإخلال بمبدأ أولوية القطاعات... وذلك باعتبارها هي المسؤولة الأولى عن إعداد قوائم المستفيدين، بحسب 45.39% من

السكان، وذلك برضا وموافقة تامة من المتعامل، والذي لم يكن يهم إلا من يسدد، وخصوصا وان الكثير من المستفيدين هم من الوافدين المتأخرين عن الموقع.

هذه المعطيات دفعت العديد من سكان الحي، للإسراع لإعلان رفضهم لتمثيلهم من طرفها، ونقل هذا الانشغال إلى كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي، والمتعامل العقاري من خلال شكاوى ووفود تمثيلية لهم، هذا الأخير الذي وجد نفسه مطالب بتسيير أزمة تمثيل سكاني، يعتبر طرفا فيها بغضه النظر عن تصرفاتها وخروقاتها، والمطالبة باستبدالها بتمثيل جمعي آخر، والذي سرعان ما تكاثرت أعدده حتى أصبحت تفوق 04 جمعيات، تتنازع فيما بينها التمثيل السكاني للحي، هدفت للتضييق على نشاط الجمعية الأولى، وفرض المزيد من الرقابة عليها والطعن في مصداقيتها، وهو ما فجر قضية وأزمة ثقة بين السكان، والذين تعرضوا بعد ذلك لتقنيي وكالة عدل، ورئيس المجلس البلدي بالضرب والتعدي عليهم، في إحدى زيارات المعاينة للموقع، اتبعها منع المقاولين من تنفيذ أشغالهم لعدة أيام... والتي سارع المتعامل والسلطات المحلية إلى بذل جهود مضاعفة، تلخصت أولى خطواتها في إلغائها من قائمة المتدخلين في البرنامج نهائيا، في مقابل رفض اعتماد أي تمثيل آخر، والتحول نحو أسلوب التعامل الإداري المباشر.

2.4. ضرابيينة: الوضع الذي ألت إليه عملية إشراك الجمعية السكانية في هذا الحي، يشبه إلى حد كبير ما كان قد تم في موقع ميطر، وذلك بفعل طبيعة التركيبة السكانية، التي يقوم عليها النسيج الاجتماعي للحي، حيث وبعد انتهاء التدخل التقني وعملية التحقيق السوسيواقتصادي، والتي أشرف على إعدادها مكتب الدراسات المخول بذلك، والتي كانت هي المحطة الأولى التي تم عبرها الترويج له، ذلك أن 70% من السكان قد عرفوا بوجود مشروع يستهدف ترقية حيهم، من خلال الشروع في مباشرة نوع من التحسيس الأول، قبل الشروع في تنظيم لقاءات جوارية معهم، هدفها عرض شرح تفصيلي لمضامين المشروع، وكيفية التدخل... وهي الخطوة التي تم تأخيرها نوعا ما، جراء استكمال المتعامل لبعض الترتيبات الإدارية والتقنية، وهي الفترة التي كان من خلالها حوالي 20.40% من السكان، في حالة من التوافد المستمر على مقر المتعامل والبلدية، والتساؤل أكثر عن تطور المشروع وتاريخ الشروع في التنفيذ، وذلك كتأكيد حتمي على فشل نهج التعبئة المتبع، حيث لم نسجل فتح أي نقطة للإعلام والتوجيه داخل الحي، وهو ما أدى لتناقل الكثير من الأخبار بين أفواه القاطنين، وبلورة سيناريوهات وترويج أطروحات وأفكار دون استيضاح حقيقي لها¹، وهو ما أدى إلى تشكيل معين لسلوكيات الأفراد داخل الموقع، دون استيضاح حقيقي أو تأكيد عدى ما قيل لهم. وهي آلية الاتصال والتعبئة التي ظلت مستمرة، حتى مع عقد اللقاءات التحسيسية بقرابة 03 أشهر من بعد ذلك، والتي لم تثمر في جمع والنقاف الساكنين حولها، جراء توقيت البرمجة الذي تم اعتماده للنزول للميدان، والذي لم يتسم بإعلام مسبق لقاطني الحي، وكذا توقيته عقده والذي اختير له الفترة الصباحية، لم يساعد

* من خلال سلسلة "فالك"، "راهم يقولوا"، "سمعتهم بلي راهم رايجين يدبروا"....

الكثير منهم، حيث لم تتعدى نسبة الحضور حينها 39.45%، فضلا عن قلة هذه اللقاءات والتي لم تزد عن المرتين، إلى جانب ضعف محتواها واقتصاره على محاولة تحفيز السكان، ومطالبتهم بالتجند خلفه من خلال الالتزام بالمشاركة والسداد المالي، لما في ذلك من اثر ايجابي على حياتهم، دون أن يكون فضاء مشترك، يطرح فيه السكان المعنيون طموحاتهم ومشاكلهم الخاصة، دون الخروج من الأطر العامة للمشروع. مع مطالبة السكان بتوفير التمثيل السكاني لمستوطنتهم، وذلك بإنشاء جمعية الحي واعتمادها رسميا، دون الإشراف على عملية إنشاء هذا الهيكل التمثيلي، باعتبار أنه لا يندرج ضمن الصلاحيات والمهام الموكلة إليها، لكن أثره سوف يترد بعدها على المتعامل والمشروع. هذه المطالبة شجعت السكان على المبادرة، وأدت إلى انقسامهم خلف عدد من المبادرات، والتي حاولت من خلالها كل طائفة الحصول على تمثيل سكاني، وهو التنافس الأولي والذي انتهى مؤقتا، بعد فصل مديرية التنظيم والشؤون العامة للولاية، في طلب الاعتماد لصالح أول تمثيل تقدم منها، والذي أصبح بموجبها الممثل الشرعي للسكان لدى وكالة عدل، وهي المبادرة التي أعقبت مبادرات أخرى سابقة لبرنامج RHP، من أجل إنشاء جمعية سكانية بالحي، وكانت إحداهما تنشط إلى وقت قريب في صمت، ولا تعلن عن وجودها إلا خلال الأحداث الانتخابية الهامة التي عرفتها الجزائر، من خلال تحولها إلى لجان مساندة، وذلك بفعل افتقادها لطابع الاعتماد القانوني المقرون بشرعية وجود الحي.

هذا التمثيل السكاني، كان بداية التأزم الذي سيشهدها المشروع بعد ذلك، فإلى جانب الطعن في هوية أعضائها وانتماؤهم، والتي طغى عليها هيمنة الوافدين إلى الحي خلال عشرية الأمان، فإن السلبية التي أحاطت أدائها، جراء القصور الذي أبانت عنه في تحقيق بعض المطالب السكانية، زائد تحولها بعد ذلك إلى سجل تجاري حسب ردود السكان، والذي خدمت به مصالح ضيقة، جعلها محط نقمة 73.75% من السكان، وذلك من خلال سهرها على خدمة مصالح أفرادها، حيث كان لهم السبق في مجال الاستفادة، من الدفعة الأولى من المساكن التطورية التي سلمت، وكذا إدماج غير المستحقين من خارج الحي حسب 21.74% من السكان، إلى جانب إخلالها بمبدأ أولوية القطاعات السكنية حسب 20.86% منهم، ومسألة الفقراء الذين تم ترشيحهم للتكفل البلدي بهم...

هذا الانحراف الذي مارسته الجمعية، لم يكن ليرضي السكان ولا يبيقيهم صامتين، حيث سارعوا لنقل انشغالاتهم مباشرة إلى المتعامل ورئيس البلدية، وإرسال الشكاوى لبعض الجرائد، مطالبين فيها بلجنة تحقيق، ومعلنين فيها صراحة رفضهم لتمثيلهم من طرفها، ومقترحين اعتماد جمعية جديدة بديلة لها، حيث أصبح كل فريق يأتي ومعه أنصاره ويطالب باعتماده. وهي الاتهامات التي طالت بعد ذلك حتى المتعامل، بعد بطئ ردة فعله أمام الشكاوى المقدمة والطعن في مصداقيتها، وهي الأزرمة التي سعى المتعامل للتعاطي معها بروية، من خلال امتصاص غضب السكان، وإقناعهم بالسماح باستمرار أشغال المشروع، مع الحرص على شفافية الأشغال اللاحقة، وهو ما رفضه السكان واعتبروه توطأ وسكوت عن سلوكيات الجمعية، راح ضحيتها بعض إطارات الوكالة الذين تعرضوا للضرب والطرده من الحي، إلى جانب العمل على توقيف أشغال ورشات البناء والتهديد بمنع عودتها نهائيا... وهي

التهديدات التي أثارت مخاوف القائمين على المشروع، خاصة بعد ثبوت بأن أحد أعضائها مسبوق قضائياً، وعجلت بإنهاء وجود ما يسمى بجمعية الحي، ورفض اعتماد أي تمثيل سكاني بعدها، من خلال التحول نحو خيار المعالجة الإدارية الصرفة فيما تبقى من أشغال.

2.5. سيدي حرب: عرف هذا الموقع نشوء مبكر لجمعية الحي، والتي كانت تعرف باسم "جمعية الأنصار"، وذلك حتى قبل اعتماد برنامج RHP بشكل رسمي، حيث حال بينها وبين تحصيل الاعتماد القانوني عدم شرعية الحي، لكن ذلك لم يمنع نشاطها وجهودها في ترقية شؤون الحي، من خلال حرصها على التكاليف السكاني، والدعوة للتحرك المنسق لدى السلطات المحلية، والذي كان يبرز علناً أثناء الحملات الانتخابية، حيث تتحول إلى صوت ناطق باسم أحد الأحزاب المتنافسة، وهو ما يعني أنها كانت تتوفر فيها مقومات الجاهزية الأولى من حيث الهيكلة، مما سهل سرعة اعتمادها من قبل السلطات الولائية، وتحولت بموجبها إلى ممثل شرعي لسكان سيدي حرب، وذلك رغم أن تأسيسها تم بطريقة مفاجئة لـ 87.03% من السكان، والذين أعلنوا عدم مشاركتهم في تأسيسها، وهو ما أدى إلى اعتمادها بعد ذلك، ضمن آليات التعبئة التي راهن عليها المتعامل، من أجل لعب دور الوسيط الفعال في توعية السكان، بأثر المشروع على حياتهم وأهمية الالتزام بالسداد لنجاح عملية التدخل... وذلك في ظل القصور الذي أعتري آلية الدعاية والاتصال الرسمية، والتي تم اعتمادها من قبل الوكالة العقارية لعنابة، في مجال تواصلها مع السكان هذه الأحياء، والتي تركت جانبا مهما من عملية الإعلان والتعبئة يقوم بها مكتب الدراسات، وذلك عند شروعه في عملية المسح السوسيواقتصادي لأسر الحي، حيث كان يتم طرق باب كل كوخ للحصول على المعلومات الكافية حول قاطنيه، وهو ما كان يثير جملة من التساؤلات والتوضيحات التي تقدم رد عليها، وهو ما استنفر سكان الحي فراد وجماعات، لطلب فهما أكثر عمقا لنوعية المشروع، ومن سيستفيد منه؟ وما هي محاوره؟... والذان لم يكفيهم اللقاءان التحسيسيان اللذان تم عقدهما في الحي من قبل، نظرا لتوقيت برمجتهم والذي لم يتناسب مع ظروف الكثير من القاطنين، الأمر الذي جعل نسبة الحضور تتأثر بذلك، حيث لم يحضر في كلا المرتان سوى 12.96%، في حين حضر أحدهما 59.25% وغاب عن كليهما 27.77% من السكان، في مقابل إغفال المتعامل للتوصيات الملزمة بضرورة فتح نقاط إعلام وتوجيه بالحي، وهو ما حاول 21.76% من السكان تداركه عن طريق التواصل مع سكان الحي، في حين سعى آخرين نظرا لعوامل عدم الثقة التي اقروا لنا بها، أو عدم فهم شروحات غيرهم بالتنقل إلى مقر الوكالة العقارية واستفسارها، ومحاولة فهم المطلوب منهم... هذه التحركات كانت كافية لخلق نوع من التضارب، وسيادة نوع من فوضى الأفكار بين سكان الحي، من خلال تداول وتناقل جملة من القصص والروايات الغير ثابت صحتها، والتي كان يغذيها الأثر الخافت والمحدود لجمعية الحي، والذي لم يتعدى نطاق 10.58% من السكان، رغم أنه كان يفترض بأنه الوقت المناسب للتدخل في الاتجاهين، وتلعب دور محوري في المشروع وفقا لما منحها إياه القانون من صلاحية، حيث ظلت منغلقة على نفسها وغير متفاعلة مع محيطها السكاني، في وقت كان فيه الغموض وعلامات

الاستفهام، وكثرة الآراء المتداولة بين السكان تفعل فعلها، وذلك يرجع في تقديرنا لضعف تكوين أفرادها حول البرنامج المقترح، وكذا عدم استقرار المتعامل في بداية الأمر على رؤية واضحة، وتضارب الخيارات التي سوف ينتهجها في ظل المشاكل التقنية التي كان يواجهها على عدة مستويات (البلدية، مديرية التعمير، طبيعة الموقع، مديرية أملاك الدولة...). وأضف إلى ذلك عجزها عن معارضة صاحب المشروع، والتأثير في المقترحات والخيارات المنتهجة، والتي لا تتناسب مع واقع الحي، بل تحولت إلى حليفة له من خلال كثرة ضغوطاتها وتأثيرها على الأسر، والتي كانت ترفض مغادرة أكواخها والتنقل إلى مراكز العبور، دون توفر الشروط والضمانات لهم بالحصول على السكن، وهو ما جعلها محل عدم اقتناع ورضا الكثير من السكان (68.51%)، خصوصا بعد تسببها في زيادة تعقد الوضع داخل الحي أكثر مما هو عليه، من خلال ما أبانت عنه من تحيز لخدمة مصالح أفرادها، حسب رأي 17.70% من السكان، والذين استفادوا من الدفعة الأولى للمساكن التطورية، التي تم تسليمها والمقدرة بـ 20 مسكن، فضلا عن توطئها حسب 29.16% في إدماج الغير مستحقين، سواء من خارج الحي أو من بعض السكان المستفيدين من عمليات إعادة الهيكلة، وكذا إخلالها بمبدأ أولوية القطاعات... وذلك أمام صمت المطبق من طرف المتعامل العقاري والذي لم يبالي، وذلك باعتبار أن تقدير نجاح المشروع يكمن في تحصيل السداد، وليس على أحقية من استفاد ومن لم يستفد....

هذا التوسع في دائرة الممتنعين، كان بداية التفكير في مساعي بديلة، من أجل وضع حد لهذا الوضع، وذلك قبل ضياع الفرصة نهائيا من بين أيديهم، وهو ما تم عبر التجا كل جماعة سكانية إلى خيار تأسيس جمعية تمثلها، والبحث لها عن اعتماد قانوني واعتماد موازي لدى المتعامل، وذلك بدون وجود أي تنسيق فيما بينها، حيث نشأت أغلبها تبعا للقطاع السكني لكل طائفة، والتي تعددت حتى فاقت 05 جمعيات، خصوصا وان ارتفاع المستوى التعليمي للسكان كان يصب في مصلحة ذلك، من خلال زيادة نسبة الأبناء المتعلمين وحتى الإطارات المتوسطة، وذلك بحجة البحث عن تمثيل شرعي للسكان، من خلال فرض الضغط على تحركاتها ومراقبة أنشطتها، والطعن في مصدقيتها لدى كل من مديرية التعمير، والمتعامل، وحتى لدى ممثلي الإدارة العامة لبرنامج RHP أثناء زيارتهم الحي للمعاينة. وهو دفع المتعامل العقاري إلى حسم أمره، والقضاء على حالة التملل التي أثرت على سير المشروع، وحولته إلى حلبة صراع من خلال إقصاء جمعية الأنصار، ورفض التعامل بعدها مع أي تمثيل سكاني آخر، وتفضيل الاعتماد على التدخل الإداري المباشر، في تسيير شؤون ما تبقى من المشروع.

3. التحليل الكلي: كيف تتبدى الإستراتيجية السكانية في RHP؟

الدور الذي أنيط بالجمعيات ولجان الأحياء في البرنامج، والذي أريد منها أن تلعبه، تلخص في العمل على حشد السكان والتعبئة الأهالي خلف المشروع، عبر فسح المجال لاطلاعهم وإعلامهم بكل تفاصيل وحيثيات المشروع، وذلك يأتي من منطلق قربها منهم وتواجدها المستمر بينهم ومعهم،

وباعتبارها أولاً وأخيراً جزء من النسيج الاجتماعي للحي، الأمر الذي يجعلها محل ثقة ومحط سمع من قبل السكان المتطلعين إلى واقع أفضل لهم ولأسرهم، بعد بؤس وشقاء سنوات وعقود في بيئة لا تمت بصلة للحياة الادمية. لكن المثير هنا هو تحول هذه الجمعية الممثلة رسمياً، والمعتمدة ضمن هياكل البرنامج، وذلك بعد أن حازت على ثقة كل من صاحب المشروع، الشاخص في مديرية التعمير والبناء، وصاحب المشروع المفوض والمجسد في المتعاملين العقاريين، تم إشراكها في عملية الإحصاء وترشيح السكان الفقراء والمعوزين، ليدرجوا ضمن فئات التكفل البلدي بهم، وكذا إعداد قوائم المستفيدين، في محاولة تعكس تخوف من الحراك السكاني المضاد والغير متوقع، وهو ما منحها صلاحيات أكبر من التي يفترض بها أن تحوزها في واقع الأمر، وجعلها تتحول من مجرد أداة مساعدة يعمل على ترشيح السكان، إلى شبه صاحبة الأمر والنهي في الفصل في ملفات المستفيدين، فتقدم من تشأ وتأخر من تريد، لاعتبارات تتعلق بعامل القرابة، الانتماء العشائري، المصاهرة، المصلحة الخاصة... أو ما شابهها من عوامل ومعطيات ذاتية، وهو ما أثار حفيظة السكان وسخطهم المتنامي تدريجياً وجعلها تتحول إلى عبأ ثقيل على المشروع، وذلك مما يروونه من واقع تغير وتحسن في أحوال بعض الأسر ولا يطالهم منه شيئاً، وتهرب أصحاب القرار من الرد عليهم بإجابات شافية، من خلال الاتصال المباشر بهم والتنقل إلى مقر المتعامل والبلدية، والردود التي كانوا يتلقونها منهم والتي كانت تصب كلها في اعتبار أن ما كان تم هو ترشيح الجمعيات، الأمر الذي أوعز إلى السكان بالتحرك وفق إستراتيجية مماثلة لتلك التي انتهجتها الجمعية، من خلال العمل على ظهور وتأسيس جمعيات أخرى، بلغ تعدادها في بعض الأحيان 05 جمعيات في الموقع الواحد، وتكفل كل جماعة أو عشيرة أو طائفة خلف جمعية، مع حفظ واستمرارية التواصل مع باقي الجمعيات، من خلال عمل هذه الأخيرة على جمع ملفات جديدة للسكان الغير مستفيدين وإعادة تشكيل قوائم مستفيدين بديلة، والظعن في الكثير من الأسماء المستفاداة والتي قدرت أحياناً بقوائم كاملة، والتضييق على نشاط الجمعيات المعتمدة رسمياً، والتهديد بمنع الأشغال والتعدي على المقاولين، كما حدث في حي ميتر، أين تعرض أعوان وكالة عدل إلى مطاردة من قبل بعض سكان الحي، والأمر ذاته تكرر على مستوى موقع ضرابيينة. وفي صميم ذهن السكان فهم مترسخ لتوطأ الجهات الرسمية، والتي جنحت من خلال إستراتيجيتها للتدخل على إطلاق سراح غير مبرر ليد وسلطة الجمعية في فعل ما تريد، وذلك في محاولة أولى لتسريع وتيرة المشروع، والاحتماء بها ضد الضغوط الاجتماعية التي يمارسها ضدها سكان هذه الأحياء، لتبقى بذلك هي بعيدة عن دائرة المجابهة ومخاطر التي يقوم عليها التعامل المباشر مع السكان، في مثل هكذا مشاريع وهكذا مواقف عمل، باعتبار أن تقرير نجاح المشروع يكمن في مدى تقدم انجازاته، من حيث عدد المرافق التي وفرت، والهياكل الأساسية، وتوفير الخدمات والبنى التحتية، وكذا تحقيق المكسب والعائد المادي من المشروع، والذي يجعل منهم أي المتعاملين في خانة الناجحين، أم ذهب هذه المساكن إلى مستحقيها بالشروط والصفة الدقيقة المرادة، وتطبيق مبدأ الأولويات واحترامه في كل حالة، وتقديم من استحق وتأخير الغير جدير بذلك، فلا يبدو

أمرا واجبا ثابت التحقق في كل مرة وحين، ذلك أن تجارب المكتسبة والخبرة المتراكمة تجعل من المسألة بغاية الصعوبة، أن لم ترقى إلى الاستحالة في ظل وضعيات أسهل من هذه، كما هو الشأن بالنسبة لتوزيع السكن الاجتماعي الايجاري... فما بالك في ظل غياب قوائم رسمية ثابتة معترف بها ومتعارف عليها لسكان الحي لدى السلطات المحلية.

هذا الضغط الذي باشرته الجمعيات البديلة، عرى واقع مشروع RHP وتوطأ الكثير من الأطراف، وأفضى إلى إقصاء الجمعيات المعنية، بعد أن باتت لا تحظى بأي إشادة أو رضا، ورفض بعدها المتعاملين العقاريين اعتماد أي واحدة أخرى، وبالتالي فقدت كل تواصل مع السكان، حيث لم تعد تحظى بمصداقية وباتت مساعيها لترميم ما تهدم، محاولة يائسة وجهد ضائع، وحتى الاستدعاءات لم تعد تحظى بالاهتمام ولا بالإصغاء، وهو ما تداركه هؤلاء السكان لاحقا بتنفيذ عمليات اقتحام للمساكن الجاهزة للتسليم، وأخذة بالقوة معتبرين أنفسهم أصحاب حق وألوية.

4. النتائج الجزئية: تقودنا مجموعة التحاليل السابقة، إلى استخلاص جملة من النتائج حول أثر قنوات الاتصال الرسمية المتبعة، في مجال تعبئة الجهود السكانية لإنجاح المشروع، والمتعلقة ب:

أ. التنوع في تراكيب المجتمع المحلي، يؤدي لنشؤ نتائج سلبية في جانب التمثيل السكاني، من خلال الإقصاء الذي يطال مكونات هامة منه، في عضوية الجمعية التمثيلية، وذلك تحت وطأة التعمد أو الاستعجال في إنشائها واعتمادها قانونا، مما يثير غالبا نعرات سكانية وسخط عليها، على خلفية رهان مشترك في إرادة تأطير السكان، أو التواجد بالقرب من عملية صنع القرار، وهو ما يكاد يتفق مع ما طرحته "هداية دجاني الخيري" في دراستها، من عدم وجود التفاهم والانسجام بين المجموعات القيادية التقليدية، ومجموعة القياديين الشباب المنخرطة في هذه المنظمات، مما يخلق متاعب تؤدي إلى فشل المشروع، بفعل عدم اتفاقها على اتخاذ القرار موحد بخصوص قبول المشروع أو رفضه².

ب. التمثيل السكاني لم يتعدى أثره الجانب الشكلي، ولم يكن له أي تأثير في عمق البرنامج كما أريد منها، وذلك بعد أن فشلت الجمعيات الأحياء في أداء الأدوار الموكلة إليها، حيث لم يكن لها الدور البارز في تشكيل سلوك سكان هذه التجمعات، وخلق التعبئة والتجند خلف المشروع. وهو ما يتناقض كلية مع ما خلصت إليه دراسة خالد محمود سامي، حول "دور المنظمات التطوعية في دعم عمليات التنمية بمناطق العشوائيات"، أين لعبت هذه المنظمات دور جد بارز في تنسيق عملية تنمية هذه المناطق، سواء من حيث إدارة عملية التنمية، أو تأمين الموارد، أو تحفيز المجتمع المحلي على المشاركة واتخاذ القرارات³...

ت. عرى برنامج واقع العملية الاتصالية، بين المتعاملين ومجتمعات الأحياء المستهدفة، والتي يتم إدارتها بالنيابة وبمنظور استعلائي، مما ولد مشاعر الإحباط واليأس لدى مجمل السكان، والتي سرعان ما تتحول إلى شكوك ومفاهيم سيئة خاصة، مع توفر المناخ المشحون داخل هذه الأوساط.

² هداية دجاني الخيري، المرجع السابق، ص. 444.

³ خالد محمود سامي، المرجع السابق، ص. 590.

ث. الاهتمام بتنفيذ الخطة الموضوعية واحترام أجال التنفيذ، إلى جانب تحقيق مستويات مريحة من السداد المالي المستوجب تحصيله، لتفادي حالات العجز المادي التي تلحق بالمتعاملين، أدى إلى عدم الاهتمام بالتفاصيل الضرورية، والمتعلقة بأحقية الاستفاداة من عدمها، من خلال بحثه عن الأقدار على السداد، مما فتح باب الترشيح أمام الجمعيات وخروجها عن المهام المناطة بها، وبالتالي استغلال الفرصة لتحقيق مطالبها الخاصة.

ج. غياب التأطير عن مسار تشكيل هذه التمثيلات السكانية، من خلال تغليب الطابع الرسمي واعتبارها مسألة سكانية بحتة، وترك خيار القرار والانتقاء يصدر عن القاعدة، لم يكن خياراً موفقاً في الوضعية، لأنه أفضى لغياب شخصيات إجماع داخل هذه المستقرات، والتي تحظى برضا وقبول الجميع لها، في مقابل تحقق اختيار انتقائي لممثلين السكان وليس قاداته الطبيعيين.

ح. محدودية التكوين العلمي والخبراتي لأعضاء هذه الجمعيات، وسوء انتقاء ممثليها من أوساط سكان الحي، والذي لم يراعي الأقدار بل الأقرب، جعلها تقع ضحية سطوة وتسلط المتعاملين على كل تفاصيل المشروع، وتحويلها إلى ملحقة بهم وممثلة لهم، من خلال عجزها عن نقل انشغالات السكان من جهة، ومعارضة المقترحات التي لا تتسجم مع واقع سكان هذه الأحياء من جهة أخرى. وهو نفس ما خلصت إليه دراسة "شاوش خوان جهيدة"، والتي ذهبت إلى أن عدم التحكم في أساليب العمل الجماعي من اتصال وتعبئة، وكذا ضعف الدافعية الكامنة وراء هذا النشاط، والذي لم ينبع من استشعار المسؤولية تجاه المجتمع المحلي، كان عامل حاسم في الحط من مردود هذه الجمعيات، في بعث مسار التنمية المحلية⁴.

خ. كثرة الممارسات السلبية التي صاحبت أداء الجمعيات المعتمدة، دعا باقي الأطراف للبحث عن حلول تعزز بها مواقعها داخل البرنامج، عبر القيام بتأسيس جمعيات بديلة بين الأهالي، في شكل تحالفات من شأنها إظهار القوة على الآخر، ولجئها لافتعال العراقي التي من شأنها أن تؤثر سلباً في سير المشروع، وذلك من خلال معارضتهم لها والتشكيك في نتائج عملها ومنتسبيها، وبالتالي تؤخر توزيع الفوائد، ما يعطيهم فرصة ثانية لإمكانية تدارك إخفاقهم الأول والفوز بعد ذلك.

وهو ما يدفعنا في النهاية، لتأكيد صحة الافتراض الثاني لهذه الدراسة، والتسليم بفشل آليات التعبئة السكانية، وتحويلها إلى عبأ يثقل كاهل المشروع ويحد من مصداقية وديمقراطية عملياته.

⁴. جهيدة شاوش خوان، المرجع السابق، ص. 105.

الفصل السابع

تحليل الفرضية الثالثة

أولاً. قراءة جداول الدراسة.

ثانياً. التحليل الجزئي.

ثالثاً. التحليل الكلي.

رابعاً. نتائج الفرضية الثالثة.

تمهيد: يتناول هذا الفصل تحليل وتشخيص الواقع الإحصائي، الذي أبانت عنه الفرضية الثالثة لهذه الدراسة، والتي هدفت لتناول أثر تضارب المعايير المتبعة في مجال امتصاص السكن الهش، سواء على المستوى الضيق المتعلق ببرنامج RHP أو على المستوى الوطني برمته، ودورها في إذكاء وتغذية الرفض السكاني، من خلال نزوعها لتكريس نوع من الازدواجية، كمنهج في التعاطي مع الخيارات الفنية والتقنية، مما يؤدي إلى بروز ممارسات تفضيلية لصالح البعض، وإقصائية للبعض الآخر ممن يندرج معهم في نفس السياق الزماني والمكاني، والذي يجعل نفسه في محور مقارنة مع نظرائهم، سواء داخل الحي أو حتى سكان مستوطنات في موقع أو مدينة أخرى، وذلك من خلال تحليل متدرج من المستوى الجزئي إلى الكلي.

1. قراءة بيانات الجداول

الجدول رقم 57: يوضح أنماط المشاريع التي أدرج فيها المبحوثين

المجموع	سيدي حرب	ضرابيينة	ميطر	الزاوية	الحفصي	الخيارات
ك	ك	ك	ك	ك	ك	
%	%	%	%	%	%	
185	04	56	65	44	16	إعادة هيكلة
%55.22	%7.40	%70	%73.86	%89.79	%25	
33	09	03	06	02	13	إ. إسكان داخل القطاع
%9.85	%16.66	%3.75	%6.81	%4.08	%20.31	
117	41	21	17	03	35	إ. إسكان خارج القطاع
%34.92	%75.92	%26.25	%19.31	%6.12	%54.68	
335	54	80	88	49	64	المجموع
%100	%100	%100	%100	%100	%100	
كا ² =103 دالة إحصائياً عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05						النوال=182

توضح النتائج البارزة في الجدول رقم 57 توزيع المبحوثين حسب أنماط المشاريع التي أدرجوا فيها، والتي أعطت أفضلية في التمثيل للسكان المعنيين بإعادة الهيكلة بإجمالي 55.22% من حجم التمثيل الكلي لإجابات المبحوثين، وهي التي اقتضت المحافظة على الوجود السكاني والأسري كما هو دون تعديل ما لم تفرض المعطيات التقنية تدخلات محدودة لأغراض شق الطرقات، وتميرير الشبكات وما شابهها من أشغال. وذلك في مقابل 44.77% بالنسبة للمشاريع الجزئية لإعادة الإسكان، والتي تتوزع بدورها إلى صنفين أحدهما استفاد من تثبيت محل الإقامة وشكل ما نسبته 09.85%، في حين أضطر الآخر والذي قدر ب 34.92% من المبحوثين، إلى الاستفادة من عمليات إعادة الإسكان بعد تغيير محل الإقامة الأصلي، والانتقال إلى خارج القطاع السكني الذي دأب العيش فيه. وهو ما يعني الكشف عن وجود توجه عام، يقوم على عدم تثبيت محلات الإقامة إلا في أقل قليله، والبحث عن الحيازات الشاغرة لتشييد المساكن، ثم إعادة إسكان بعض الأسر وفق تدرج مرحلي، كان حتمية لنتيجة هامة مؤداها، عدم نجاح المتعاملين في تحرير الحيازات التي تم إسكان أهلها منها، بغرض مباشرة أخرى جديدة، بفعل عدم تحرك السلطات المحلية ممثلة في مصالح المجلس البلدي، وتصلها من أغلب المهام الموكلة إليها، من خلال عدم حرصها على مباشرة تهديم الأكواخ، وبالتالي السماح للمتعاملين العقاريين ومعهم مقاولات الانجاز من العمل بحرية، هذا من جهة ومن جهة ثانية الرفض السكاني المطلق، للبحث عن مقرات ومحلات بديلة ومؤقتة، ريثما ينتهي الانجاز. وهو ما كان يخلق نوعا من التناقض الغير مفهوم ولا المبرر، إذ كيف يتم محاربة السكن الهش وبناء مساكن جديدة ويتم ترك بقاياها ومجسماته قائمة. وهو ما اثار حفيظة الكثيرين من الذين قرروا التعاون وإخلاء مساكنهم من أجل تسهيل الأشغال، بعد أن اكتشفوا أنهم قد خسروا على عكس ما أقدم عليه سكان

آخرون. أما فيما يخص تفاصيل هذه البيانات على المستوى الجزئي، فإننا نجد أنه في الوقت الذي حافظت فيه أحياء الزاوية، ميطر، وضرايبينة على تجانس وانسجام بياناتها، مع التوزيع الذي عرفته ردود المبحوثين على الكلي، سجل كل من حيي الحفصي وسيدي حرب، بعض التغيير في تفاصيل هذا التوزيع، حيث شهد الأول تراجع خيار إعادة الهيكلة للصف الثاني، تاركا مكانه لصالح عمليات إعادة إسكان خارج القطاع، متبوعا بخيار إعادة إسكان بنفس القطاع والذي حل أخير. في حين عرف الثاني تقدم إعادة الإسكان خارج القطاع للصف أول، وتراجع عمليات إعادة الهيكلة للصف الأخير.

الجدول رقم 58: يوضح مدى رضا المبحوثين عن التصنيف المعتمد لهم في أنماط المشاريع

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
نعم	29	28	19	27	03	106
	%45.31	%57.14	%21.59	%33.75	%5.55	%31.64
لا	35	21	69	53	51	229
	%54.68	%42.85	%78.40	%66.25	%94.44	%68.35
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
المتوال = 229	كا ² = 45.16 دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05					

تبرز المعطيات الظاهرة في الجدول رقم 58، والمتعلقة بموقف سكان المواقع المعنية ببرنامج RHP، من التصنيفات التي أدرجوا فيها بالنسبة لأنماط المشاريع الجزئية المعتمدة (إعادة الهيكلة، إعادة إسكان داخل القطاع وخارجه)، عن حالة من عدم رضا انتابت 68.35% من المبحوثين على المستوى العام، من الخيارات التي دفعوا إليها، وذلك في مقابل 31.64% منهم عبروا عن ارتياحهم لهذا التصنيف وموافقهم عليه. ذلك أن نسبة معتبرة من المعنيين بإعادة الهيكلة رفضوا هذا التصنيف، وانضموا إلى القائمة السكان المعنيين بإعادة الإسكان والرافضين بدورهم إلى ما انتهوا إليه، ولكنهم اضطروا إليه وأرغموا عليه، لعدم وجود البديل. فمن أين سيأتي الرضا هذا كما يقول أحدهم؟. وتأتي عوامل الرضا التي عبر عنها أفراد النسبة الثانية، انطلاقا من احترام التصنيف المتبع لجهودهم في تطوير المساكن الذي شيدها من قبل، سواء من حيث احترام المساحات التي حازوها، أو أسس ومعايير البناء التي اتبعوها، والتي تقوم على استخدام مواد البناء الصلبة والتقنيات المتعارف عليها في الأوساط المهنية، الأمر الذي جعلها متناسبة مع أوضاعهم الاجتماعية والأسرية وحتى الاقتصادية منها. أما عوامل النعمة والتذمر التي علت محيا هؤلاء السكان، فمنطلقها هو مجموعة من العوامل، والتي يختص بعضها بالسكان المصنفين ضمن عملية إعادة الهيكلة، من الذين كانوا يرون أنهم يستحقون كذلك الاندماج في خيار إعادة الإسكان، باعتبار الحالة الفيزيائية التي توجد عليها مبانيهم، والتي تعاني من درجة مرتفعة من الهشاشة والتصدع، وعدم قدرتها على ضمان مأوى أمن

لأصحابه، مما جعلها لا تختلف كثيرا عن حالة الأكواخ والسكنات الهشة الأخرى، في حين يختزن بعضهم عوامل أخرى تتعلق بالتركيب الأسري الداخلي، والمتكون من أكثر من أسرة في نفس المجال مع ضيقه بالنسبة للكثيرين، وبالتالي فكان من الواجب مراعاة ذلك ومنح مساكن تطويرية لكل أسرة ضمن هذا التركيب. أما السكان المعنيين بعملية إعادة الإسكان فحجتهم تتلخص في اغترارهم بما وعدوا به والمتناقض كلية مع ما وجدوه وتفاجئوا به عند تسلمهم لهذه المساكن، وعلى أكثر من مستوى رغم بعض المزايا التي تحوزها. أما على المستوى القطاعي، فيمكن ملاحظة استمرار ريادية التيار الرفض والنقم على نوعية التصنيف الذي زجوا فيه، بكل من: سيدي حرب (94.44%)، ميطر (78.40%) وضرايبينة (66.25%)، والحفصي (54.68%)، وأن هامش التغيير الوحيد تم تسجيله على مستوى موقع الزاوية، الذي صنع الاستثناء بعد أن جاءت نتائجه نقيض سابقتها، ومعبرة عن ميلان كفة الردود لصالح المبحوثين الراضين (57%)، في الوقت الذي أستقر فيه التيار الرفض عند عتبة 42.85%.

الجدول رقم 59: يوضح أسباب عدم رضا المبحوثين عن هذا التصنيف

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيئة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
لم يتم استشارتنا فيه	18	12	09	14	16	69
	21.42%	19.35%	9.28%	15.38%	19.51%	16.58%
تميزي لا يمس الجميع	29	17	30	33	24	133
	34.52%	27.42%	30.92%	36.26%	29.27%	31.97%
أهمل التركيب الأسري	32	25	35	27	31	150
	38.09%	40.32%	36.08%	29.67%	37.80%	36.05%
غير دقيق	05	08	23	17	11	64
	5.95%	12.90%	23.71%	18.68%	13.41%	15.38%
المجموع	84	62	97	91	82	416
	100%	100%	100%	100%	100%	100%
النوال = 150	كا ² = 55.59 دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05					

تكشف البيانات الرقمية الواردة في الجدول رقم 59، والمتعلقة بنوعية العوامل الكامنة وراء عدم رضا المبحوثين عن التصنيف المتبع لأشكال التدخل على مساكنهم واستفادتهم بعد ذلك منها، وهي التي شكلت ما نسبته 68.35% من السؤال السابق، حيث يتعاطف شأن بعضها كما هو الحال بالنسبة لخيار "تصنيف تميزي لا يمس الجميع"، حيث يعتبر حوالي 31.97% من المبحوثين، أنه لم يتم تعميم نفس المعايير على الجميع وبدون استثناء، وهو ما أدى إلى خلق نوع من الازدواجية في التعامل والتعاطي مع نفس الموقف فيحال هذا إلى إعادة الإسكان والآخر والى إعادة الهيكلة، دون أن يكون هناك رأي مبرر منطقياً أو تفسير ظاهر ومقنع لدى المبحوثين، المضطرين إلى القبول به كما هو أو الانسحاب منه ورفض إشراكهم في تفاصيل المشروع، وبتالي حرمان أنفسهم من امتياز وفرصة لتحسين وضعهم ولو بشكل يسير في فرصة قد لا تتكرر لاحقاً. في حين يذهب 36.05% من المبحوثين، إلى أن هذا التصنيف فيه ظلم لهم، لأنه أهمل التركيب الأسري الثنائي والمتعدد، وقبل بإدراجهم في خانة خيار ما من دون أي اعتبار للأوضاع الأسرية التي هم عليها الأبناء المتزوجين الذين يعيشون مع آبائهم، لا لشيء إلا لأن المساكن شبه صلبة أو صلبة. أما التحفظ الثالث حسب 16.58% من المبحوثين، فيتمثل في كونه خيار غير ديمقراطي ولا تشاوري، حيث تم بعيداً عن إرادتهم ودون الرجوع إليهم في حسم هكذا قرار، وهو ما يتنافى مع مبدأ وصيغة المشروع والتي تنص على رضا السكان وتؤكد على ضرورة إشراكهم في خياراته، مع العودة إليهم دوماً في تقرير ما يتناسب ويتوافق مع إرادتهم وتطلعاتهم. أما الفئة الأخيرة والتي لم تتعدى 15.38% من المجموع الكلي للردود المسجلة، فهي تلك التي تعدده كنوع من التصنيف الغير دقيق، حيث أن الكثير من المساكن والتي صنفت ضمن المشاريع الجزئية لإعادة الهيكلة ليست أهل لذلك، بدليل حجم الترددي والهشاشة التي تحيط بها بدأ من الأساسات إلى الأعمدة وصولاً إلى السقف والجدران، الأمر الذي

يجعلها غير قادرة على المقاومة لوقت أطول. وفي مستوى القراءة المفردة لحالة كل حي، نجد بأن ثلاثة من أصل الخمسة المستهدفة بالدراسة، وهي الحفصي، الزاوية، وميطر، وسيدي حرب قد حافظت على نفس الترتيب والتوزع النسبي، لمبررات المبحوثين ولأسباب عدم رضاهم، كما بدت عليه في التناول الكلي. في حين اختلفت جزئياً بالنسبة لموقعي ضرابيينة وميطر، حيث عرف الأول تغير كلي في توزع مبررات المبحوثين، بعد أن تراجع عامل إهمال التركيب الأسري للصف الثاني، تاركاً محله خيار "التمييزي"، وتراجع معه مبرر "غير استشاري" إلى المركز الأخير، وذلك وراء خيار "غير دقيق". في حين شهد الثاني تغير جزئي على مستوى الخيارين الأخيرين فقط، بعد أن بات خيار غير دقيق، يحوز 23.71% من ردود المبحوثين، وذلك في مقابل 9.28% لصالح خيار غير استشاري.

الجدول رقم 60: يوضح مدى استفادة السكان الراغبين في شراء العقار من الأولوية على سكان الحي

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	57 %89.06	36 %73.46	79 %89.77	68 %85	52 %96.29	292 %87.16
لا	07 %10.93	13 %26.53	09 %10.22	12 %15	02 %3.70	43 %12.84
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
النوال = 292						كا ² = 102.67 دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05

تكشف البيانات الواردة في الجدول رقم 60، والمتعلقة بمدى سيادة اعتقاد لدى سكان المواقع المعنية بالدراسة، بوجود ممارسات تفضيلية وتمييزية كرسها برنامج RHP، لصالح الراغبين في الاستفادة من تخصيصات عقارية بهذه المناطق وبطريقة نظامية، تحكمها عملية البيع على المخطط التي أعلن عنها المتعاملون، كأحد مصادر الحصول على التمويل لاستكمال باقي الأشغال برنامج RHP، عن تحفظ وعدم تجاوب محدود معه حيث لم يتعدى نطاق 12.84%، وهو التحفظ الذي مصدره طائفة ضيقة من المبحوثين المدرجين ضمناً في عمليات إعادة الهيكلة، وذلك في مقابل تركية ردود 87.16% من المبحوثين لهذا الرأي، وهي التركيبة التي يسري مفعولها لدى القطاعين المعنيين بالدراسة (إعادة الإسكان وإعادة الهيكلة)، والذين يذهبون إلى تأكيد وجود مثل هذه المفاضلة، والتي جعلتهم يتحولون للدرجة الثانية في قائمة الأولويات المتعاملين، والذين حرصوا على إبرام صفقات مربحة من وراء بيع العقار داخل الموقع، لصالح القادرين على الشراء من خارج الحي، في حين تأجلت أو منعت استفادتهم من هذه الخيارات، طالما أنهم مدرجين ضمن مشروع RHP، وعليهم أقساط مالية لم تسدد. أما على المستوى القطاعي، والخاص بتناول كل حي كمفردة مستقلة عن سابقتها، تظل نسبة الإجابة "بنعم" تحظى بنسب مرتفعة عبر كل المواقع، أدناها ذلك الذي سجل بموقع الزاوية ب

73.46%، وأقصاها بسيدي حرب ب 96.29% من إجابات المبحوثين، في حين قدرت على مستوى باقي المواقع، ب 85% بالنسبة لضرابيينة، و 89.06% بالنسبة للحفصي، و 89.77% على مستوى سيدي حرب.

الجدول رقم 61: يوضح أوجه الأفضلية التي استفاد منها الراغبين في شراء العقار بالمواقع

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
امتياز الموقع	42 %28.96	09 %20.90	20 %20.20	31 %26.49	47 %36.15	149 %27.90
انتزاع المساحات منكم	54 %37.24	21 %48.83	42 %42.42	46 %39.31	33 %25.38	196 %36.70
حجم التخصيص العقاري	39 %26.89	05 %11.62	22 %22.22	19 %16.23	45 %34.61	130 %24.34
أولوية الاستفادة	10 %6.89	08 %18.60	15 %15.15	21 %17.18	05 %3.84	59 %11.04
المجموع	145 %100	43 %100	99 %100	117 %100	130 %100	534 %100
المونال = 196						كا ² = 72.72 دالة إحصائيا عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

تبدي بيانات الجدول رقم 61، أهم أوجه الأفضلية التي استفاد منها السكان القادمين من خارج المواقع الدراسة، والتي كان لها دور في إثارة حفيظة السكان وتذمرهم من هذه الإجراءات، والتي لم يكونوا على علم أو اطلاع بها من قبل، بعد أن فرضت عليهم في حين غفلة منهم، وجعلت المشروع خاصتهم يخرج من السياق العام الذي وجد من أجله، إلى خدمة مصالح أطراف وفاعلين آخرين غير معنيين به. حيث تشير النتائج العامة والحاملة والعاكسة لردود المبحوثين على مستوى المواقع الخمسة، تجاوز تكرار إجابات المبحوثين لعدد المبحوثين أنفسهم، وذلك بفعل إبدائهم لأكثر من سبب في شرح وجهات نظرهم، للمزايا التي استأثر بها الوافدين الجدد، والتي يعد أولها ما تلاها 36.70% من المبحوثين، الذين رأوا في اقتطاع المساحات التي كانت مستغلة من قبل السكان، بغرض شق الطرقات وفتح المنافذ بالنسبة للمعنيين بإعادة الهيكلة، في مقابل انتزاع العقار من السكان آخرين بإعادة ترحيلهم وإسكانهم في مواقع جديدة، هي عملية موجهة من أجل توفير الأعداد الكافية والمساحات المقبولة، وتوجيهها لصالح عمليات البيع والشراء. في حين حل امتياز الموقع ثانياً وبنسبة 27.90% من المجموع الكلي للردود، التي أختص بها المعنيين بإعادة الإسكان تحديداً، والذين اعتبروا فيها بأنهم قد تم إيثارهم بأفضل المواقع داخل هذه الأحياء بدلا عنهم، وذلك بعد إجلاء السكان منهم وإعادة إسكانهم في مواقع أو قطاعات أخرى، ذلك أن المواقع الجيدة تمنح للمتعاملين فرصة رفع قيمة

المبالغ المالية للمتر المربع، بما يمكنها من فرصة للكسب المادي مهم. وجاء من بعدها وبنسبة تقدر ب 24.34% حجم التخصيص العقاري الذي تم عرضه لتداول، حيث أن متوسط المساحات الموجهة والمعروضة للبيع من قبل المتعامل العقاري، تعد ضعف مرتين على الأقل لمساحات المساكن التطورية، التي خصوا بها رغم أن كلاهما يسدد ثمن العقار. في حين حظي عامل أولوية الاستفادة بتمثيل نسبي أقل من سابقه ب 11.04%، الذين اعتبروا بأنه قد تم تأخيرهم وتقديم الراغبين في الشراء عليهم، وهو ما يتنافى مع دواعي المشروع وغاياته المعلنة. أما بالنسبة لتوزيع هذه الردود محليا، فإن البيانات تظهر تطابق تام لحالتي الحفصي وميطر، مع الهيكلة الكلية التي جاءت عليها هذه الردود، في حين تمثل الزاوية وضرايبية حالتي تجانس نسبي، من خلال انسجام استجابة المبحوثين في كليهما، بالنسبة لخيار "امتياز الموقع" و"انتزاع المساحات منكم"، وتتباين معه في باقي الخيارات الأخرى، والتي عرفت تقدم خيار أولوية الاستفادة وحيازته على (18.60%)، من استجابة المبحوثين بالحي الأول و18.80% بالنسبة للحي الثاني، وذلك على حساب "حجم التخصيص العقاري"، بخلاف ما كان عليه الحال بموقع سيدي حرب، والذي أُنسِم بتحول أفضلية الموقع إلى خيار أول في ردود المبحوثين (36.15%)، يتلوه امتياز "حجم التخصيص العقاري" والذي أثاره 34.61% منهم، في الوقت الذي لم يتعدى فيه خيار انتزاع المساحات من السكان حد (25.38%)، في حين جاءت أولوية الاستفادة في آخر ترتيب هذه الردود وذلك ب 3.84%، وهو التباين الذي يبقى رهين بخصوصية المعطيات المجالية والإدارية لكل واحد من هذه الأحياء.

الجدول رقم 62: يوضح تصور المبحوثين لوجود خيارات أفضل من المعتمدة

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	43 %67.18	36 %73.46	61 %69.31	64 %80	50 %92.59	251 %74.93
لا	21 %32.81	13 %26.53	27 %30.68	16	04 %7.40	84 %25.07
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05						كا ² =83.25
						المنوال = 251

تقدم لنا البيانات الظاهرة في الجدول رقم 62، نظرة حول تصورات المبحوثين واتجاهاتهم لتفضيل خيارات وبدائل أخرى، خارج تلك التي طرحت عليهم في عمليات برنامج RHP وهي التي تركز في الغالب العام نزعة نحو تمني البديل والتفكير فيه لدى 74.93% من المبحوثين، والمتكونة من إجمالي تحالف سكان إعادة الإسكان مضافا إليهم نسبة معتبرة من منتسبي عمليات إعادة الهيكلة، الغير راضية البتة على تصنيفها وأوضاعها، وذلك كله في مقابل ممانعة ورفض 25.07% منهم لهذا الرأي، واعتبارهم لما طرح عليهم صيغة مقبولة وتتماشى مع إمكانياتهم وظروفهم وحتى تطلعاتهم المستقبلية، وهي النسبة التي هيمن عليها وبشكل شبه مطلق السكان المدرجين في صيغة عمليات إعادة الهيكلة، حيث استفادت هذه الفئة من البرنامج بشكل كبير وعلى عدد من المستويات، والتي تعلق أولها بالمحافظة على المساحات والحيازات المحتملة من طرفهم في المرة الأولى، وعدم الاقتطاع منها من خلال التدخلات التي تمت لاحقا، بغرض فتح المنافذ وشق الطرقات الموصلة إلى كل أرجاء تلك الأحياء. وتمثل ثانيهم في عدم معاناتهم من مشكل تعقد التركيب الأسري، وثالثهم هو قدرتهم على المحافظة على استثماراتهم المالية، التي وظفت في بناء هذه المساكن والمباني، ورابعهم استفادتهم من عناصر التحسن في مستوى الخدمات الأساسية من صرف صحي، وكهرباء... أما على المستوى الجزئي، والمتعلق بحالة كل موقع على حدة، فإننا نجد بأن مكنم الاختلاف الوحيد يقع في حي الزاوية، والذي أعرب 73.46% من مبحوثيه عن عدم تصورهم لوجود خيارات أفضل من تلك المعتمدة، وذلك في طرح منافي كلية لعموم ما جرى تداوله في بقية الأحياء الأخرى.

الجدول رقم 63: يوضح نوعية الخيارات التي يقترحها المبحوثين كبديل أفضل من خيارات RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
سكن اجتماعي	17	08	43	49	19	136
	%39.53	%61.53	%70.49	%76.56	%38	%58.87
سكن ريفي	/	/	/	/	/	/
سكن تطوري مكتملة قاعدته	26	05	18	15	31	95
	%60.46	%38.46	%29.50	%23.43	%62	%41.12
الاستفادة من عقار	/	/	/	/	/	/
قرض بنكي	/	/	/	/	/	/
المجموع	43	13	61	64	50	231
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
المنوال = 136	كا ² = 364.69 دالة إحصائية عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05					

تكشف معطيات الجدول رقم 63، عن نوع الخيارات البديلة التي حبذ وجودها ما نسبته 74.93% من المبحوثين في السؤال السابق، واعتقدوا فيها جدوى أفضل لأوضاعهم المعيشية، من تلك الصيغ التي جرى طرحها إطار في برنامج RHP، والتي نجدها في عمومها قد انحصرت في خيارين، أولهم وهو السكن الاجتماعي الإيجاري، باعتباره المقترح الأكثر حضوراً في ردود المبحوثين، حيث نجده بأنه قد حاز ما نسبته 58.87% من مجموع الردود، ورغم أنه يمثل صنف السكن الجماعي بطابعه المعماري الخاص وامتداده الشاقولي، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يعرب المبحوثين عن رغبتهم في الاستفادة منه، رغم ما قد يعنيه ذلك من تقييد لحرية الحركة ويسرها، وضرورة التقيد بحدودها العلوية والسفلية وعلى الأطراف، في ظل المرجعية الريفية لجل التراكيب السكانية بهذه الأحياء، والتي تجعل منهم مفتقدين ب لمقومات الحياة الحضرية، ولم يتكيفوا بعد مع بيئتهم السكنية حق التكيف. في حين حل ثانياً مقترح "سكن تطوري مكتمل مجاني" والذي حاز على ما نسبته 41.12% من المجموع الكلي لاستجابات المبحوثين، والذي يمثل نموذج متطور عن النسخة التي اقترحها برنامج RHP، والذي يعد خيار مغري حيث يتيح إمكانية التوسع بشقيه الأفقي والعمودي، بالإضافة إلى كونه مجاني فإنه يتيح للكثيرين إمكانية مزاولة أنشطتهم الاقتصادية والتقليدية بكل يسر. في حين لم يحوز كل من خيار القروض العقارية السكنية، أو العقار المجاني على أي نسبة أو اهتمام ضمن رغبات المبحوثين على مستوى المواقع الخمسة، ويعود ذلك إلى تفضيل المبحوثين للدعم المجاني أو المساعدات أو الهبات، أما القروض فهي تطرح لديهم إشكالية غياب الضمانات الكافية للحصول عليه أصلاً، إلى جانب عدم المقدرة على الالتزام بالسداد الدوري في ظل محدودية الدخل الأسري، إضافة إلى ما تحمله من فوائد الربوية والتي يرفض الكثيرون الخوض فيها. أما العقار فيطرح مشكل شقاء عملية البناء وصعوبتها مع ارتفاع متطلباتها المادية، في ظل عدم توفر السيولة المالية الكافية لديهم

والتي من شأنها أن تؤهلهم لانجاز عملية البناء، والتي عبر عنها أحد المبحوثين بقوله " البني يتعب وليدي"، وهم محتاجين إلى حلول سريعة. وهما في ذلك في نفس الدرجة مع خيار السكن الريفي الذي نفر منه الكثير منهم، باعتباره يعني العودة مجددا إلى قراهم وأريافهم من جديد، وهو ما لا يبدو مقترح مقبول من وجهة نظرهم في الوقت الحالي، لاعتبارات اجتماعية واقتصادية عديدة.

أما بالنسبة للكيفية التي تظهر بها ردود المبحوثين، على الخيارات المقترحة عليهم على المستوى الجزئي، فهي تأتي منسجمة مع الطرح الذي بدت عليه في المستوى العام، بكل من مواقع ضرايبينة، الزاوية، وميطر، وتختلف عنه بحيي الحفصي وسيدي حرب، اللذان شهدا نزوع استجابات المبحوثين فيهما، نحو تفضيل خيار سكن تطوري مكتمل القاعدة الأرضية، على حساب خيار السكن الاجتماعي الايجاري، وبنسب توافق مقاربة على مستوى الحيين بالنسبة لكل خيار.

الجدول رقم 64: يوضح مبادرة المبحوثين بطلبات الاستفادة من خيارات أخرى خارج RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
نعم	37 %86.04	11 %84.61	59 %96.72	55 %85.93	46 %92	208 %90.04
لا	06 %13.95	02 %15.38	02 %3.27	09 %14.06	04 %8	23 %09.95
المجموع	43 %100	13 %100	61 %100	64 %100	50 %100	231 %100
المنوال = 208	كا ² = 148.16 دالة إحصائيا عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05					

تبدي بيانات الجدول رقم 64، والخاصة بمدى إقدام المبحوثين من عدمه على طلب الاستفادة من أحد الخيارات السابقة، بروز نوع من التجاوب الايجابي لدى 90.04% من أفراد هذه العينة، والذين ذهبوا إلى التأكيد على وجود مثل هذا الطلب لديهم، من خلال تقديم ملفات طلب استفادة من السكن الاجتماعي الايجاري، إلى السلطات المحلية في مسعى سبق حتى تاريخ ظهور برنامج RHP إلى العلن واعتماده رسميا من قبل السلطات الجزائرية، وذلك في مقابل نفي ثلثة منهم لم تتجاوز حاجز 09.95% من المجموع الكلي للردود، لوجود مثل هذه المبادرات من طرفهم وذلك ليس بفعل عوامل اختيارية، ولكنه وضع أملته معطيات قهرية تكشف عنها خيارات النفي التي أعلنوها، والتي تصب إما في حدوث شكل من أشكال الاستفادة سابقا في مواطنهم الأصلية التي هاجروا منها، أو تعذر عليهم الحصول على بطاقة الإقامة والتي تخول لهم بناء ملف طلب السكن.

هذه النتائج تعني عدم جمود السكان عن الحركة واستسلامهم إلى الوضع الذي هم فيه، من خلال البحث عن كل حلول التي من شأنها انتشالهم من المأزق المعيشي الذي يقعون فيه منذ سنين طويلة، والارتقاء بحياتهم إلى مصاف الجودة، مراهنين في ذلك على مأساوية الوضع وانشغال السلطات العمومية بذلك وحرصها على التكفل بهذه الأوضاع، وإزالتها من جبين جزائر الاستقلال،

كالتزام سياسي أكيد قد يتأخر لكنه سيحضر ويكون لهم نصيبا فيه. أما فيما يتعلق بتوزيع هذه الردود على المستوى الجزئي، فتأتي منسجمة مع ما تم تسجيله على المستوى الكلي فيما سلف.

الجدول رقم 65: يوضح دوافع الجنوح لأحد هذه الخيارات تحديدا

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
لا يتطلب وقت (مكتمل)	08 % 14.03	05 % 12.5	10 % 11.23	14 % 19.71	17 % 20.98	54 % 16.41
نعامل كباقي العشوائيات	26 % 45.61	16 % 40	38 % 42.69	29 % 40.84	34 % 41.97	143 % 43.46
يتوافق مع إمكاناتنا	23 % 40.35	07 % 25	41 % 46.06	28 % 39.43	30 % 37.03	129 % 39.20
المجموع	57 % 100	28 % 100	89 % 100	71 % 100	81 % 100	329 % 100
المونال = 143						كا ² = 42.15 دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05

تكشف التفاصيل الواردة في الجدول رقم 65، أهم الدوافع التي كانت واقفة في نزوع المبحوثين نحو الخيارات التي أشاروا إليها، وهي التي تتحدد في ثلاثة عوامل رئيسية، يتعلق أولها بالمطالبة بالمعاملة بالمثل، حيث عبر 43.46% من المبحوثين عن تذمرهم من التمييز الذي تعرضوا له، وذلك من قبل المسؤولين الذين أدرجوهما في خانة برنامج RHP، في حين استفاد سكان الأحياء الأخرى في عدة مدن جزائرية، من عمليات الترحيل وإسكان مجاني في الأحياء السكنية الحديثة، كما تظهره نشرات الأخبار يوميا على أنه إنجازات. في حين يأتي العامل الثاني والحائز على 39.20% من آراء المبحوثين، متعلقا بالصيغة المجانية أو الشبه مجانية التي يقوم عليها هذا النمط من الحلول، والتي لا تكلفهم شيئا الأمر الذي يجعل منه متفقا وإمكانات المبحوثين المادية والتي تعد محدودة حسب تعبيرهم، حيث لا توجد التزامات مالية تسدد ولا أقساط تدفع ولا ديون تتراكم، كما هو الحال بالنسبة للوضع الذي وجدوا أنفسهم فيه في إطار برنامج RHP. أما آخر هذه الآراء وأقلها حجما مقارنة بسابقتها، والذي تمت إثارته من قبل 16.41% من السكان، فهو عامل مؤازر ومساند للعامل الثاني، ويتعلق بكونه مكتمل الأشغال، وبالتالي فهو لا يحتاج إلى مزيد من الأشغال الإضافية تبذل فيه حتى يكتمل نهائيا، ويصبح جاهزا للسكن على ما يعنيه ذلك أيضا من جهود مادية ومالية، وبالتالي المعاناة معه على مدار تلك المدة التي تستغرق في استكمالها.

أما بالنسبة للتحليل الخاص بكل واحد من الأحياء المستهدفة بالدراسة، فإن النتائج المسجلة تظهر انسجام استجابات المبحوثين، وتوافق توزيعها مع الحالة التي وجدناها عليها في التحليل الكلي، وذلك بالنسبة لأربعة مواقع وهي الحفصي، الزاوية، ضرايبينة، ميطر، وأن مكن الاختلاف الذي طبع هذا

المشهد، كان على مستوى حي ميتر والذي عرف ميل مبحوثيه، نحو ترجيح كفة خيار "يتوافق مع إمكانياتنا"، وذلك على حساب مطلب المعاملة بالمثل والذي تقهقر للصف الثاني، في حين حافظ الخيار الثالث على مرتبة الأخيرة دائما.

الجدول رقم 66: يوضح نظرة المبحوثين للمبلغ المطلوب سداده

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
مبالغ فيه	08 %12.5	16 %32.65	32 %36.36	33 %41.25	06 %11.11	95 %28.35
معقول	03 %4.68	05 %10.20	09 %10.22	03 %3.75	/	20 %5.97
مدعم	/	/	/	/	/	/
غير مستحق	53 %82.81	28 %57.14	46 %52.27	44 %55	48 %88.88	219 %65.37
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المنوال = 219						كا ² = 353.25 دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

تكشف بيانات الجدول رقم 66، عن نظرة جمهور المبحوثين إلى المبلغ المالي المستحق عليهم ضمن عمليات برنامج RHP، ومدى الاعتقاد بأثر ذلك في عزوفهم عن السداد أو تأخرهم الغير مبرر حتى الآن، حيث نجد بأن 65.37% من آراء المبحوثين، كانت تصب في خانة التأكيد على أن المبلغ المشار إليه غير مستحق، وذلك لجملة من الاعتبارات يبدونها، والتي يأتي على رأسها وجود نوعين من الممارسات التمييزية بين السكان، حيث يوجد داخل هذه المستوطنات من السكان من استفاد من السكن التطوري مجانا، دون أن يدفع أو حتى يلزم بالدفع مثلهم، وذلك عن طريق عملية التكفل التام الذي أبدته البلديات، بعدد محدود من الأسر باعتبارها الأكثر فقر بينهم، وهو ما رفضه السكن بالملق معتبرين أنفسهم كلهم فقراء، وأن أوضاعهم كلها متشابهة وهم أيضا يستحقون المساعدة. وإلى جانب ذلك نجد أيضا، بأن السلطات العمومية لا تتوقف عن توزيع السكن الاجتماعي الايجاري، على سكان المناطق العشوائية في كل المدن الجزائرية، وأن عمليات الترحيل المتواصلة التي يظل ينقلها التلفزيون الجزائري خير شاهد على ذلك، فلماذا يأتون إليهم هم دون سواهم ويلزمونهم بالسداد، غير مراعين لأوضاعهم السوسيو مهنية المزرية، كما أن شكل ونوعية البناءات التي تم إنجازها خصيصا لهم، وكذا المستوى المتدني لمعياري الجودة والإتقان الذي تبدو عليه، يفترض بأنه لا يستحق أن يسدد السكان عليه شيئا، وأنه لا يختلف كثيرا عما كانوا يقطنون فيه من قبل. وفي مقابل ذلك نجد بأن 28.35% من المبحوثين، تنظر إلى المبلغ المترتب عنهم بوصفه مبالغا فيه كثيرا، وهو فوق طاقتهم المالية وقدرتهم على السداد، لا سيما في ظل الوضعية المهنية الغير مستقرة للكثيرين

منهم. لتبقى النسبة الأخيرة والتي لا تتعدى حد 5.97% من ردود المبحوثين، فقط من ترى بأن المبلغ الذي يدينون به لصالح المتعامل العقاري معقول، وهو لا يشكل في حد ذاته عائقا كبيرا، وهي الآراء التي يبدو أنها تتعلق بفئة المبحوثين المصنفين ضمن عمليات إعادة الهيكلة. وهو الواقع الذي يحافظ على استقرار توزعه على المستوى الجزئي أيضا، حيث لا نشاهد فيه أي تفاوت عما سبق ذكره.

الجدول رقم 67: يوضح تخصيصات المبلغ المراد سداده

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
ثمن المبنى والخدمات	06	01	04	02	07	20
	%9.37	%2.04	%4.54	%2.5	%12.96	%5.97
ثمن المبنى والعقار	39	03	13	17	35	107
	%60.93	%6.12	%14.77	%21.25	%64.81	%31.94
ثمن العقار والخدمات	06	25	65	39	04	139
	%9.37	%51.02	%73.86	%48.75	%7.40	%41.49
كلها	03	01	06	05	08	27
	%4.68	%2.04	%6.81	%6.25	%14.81	%6.86
أحدها فقط	10	19	/	17	/	46
	%15.62	%38.77		21.25		%13.73
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
الموال = 139	كا ² = 162.69 دالة إحصائيا عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05					

تكشف البيانات الواردة في الجدول رقم 67، والمتعلقة باستجلاء مدى إدراك المبحوثين لتخصيصات المبلغ المحتسب عليهم والمطلوب سدادهما من طرفهم، بأنه وعلى المستوى العام فإن 41.49% من الردود المجمعّة تعنّده متصل بـ ثمن العقار والخدمات، وهو الرأي المعبر عن موقف ووجهة نظر المبحوثين المعنيين بعمليات إعادة الهيكلة، وذلك من أصل 55.22% من المنتسبين إلى هذا النوع من العمليات، أين تذهب النسبة المتبقية إلى أصحاب الخيار الأخير والمقدر بـ 13.73%، والذين يعتقدون بأن ثمن السداد خاص فقط بإدراج الخدمات والمنافع على المساكن (ماء، كهرباء...)، وهو موقف جزئي وليس كلي، باعتبار أن وجود يتمركز على مستوى ثلاثة مواقع وهي الحفصي، الزاوية وضرايبينة، وهي المواقع التي يعتدّ ثلثة من سكانها بأن العقار ملكا لهم، وأن مقررات الاستفادة التي بحوزتهم والتي تعود إلى سنوات الثمانينات، ممنوحة لهم من قبل البلديات، وبالتالي فليس عليهم سدادهما، وهو أحد أوجه الرفض والامتناع عن السداد بعد ذلك. أما النسبة الثانية من حيث الأهمية، والمعبرة عن رأي 31.94% من المبحوثين من الذين يعتقدون بأن ثمن السداد يخص المبنى والخدمات فقط، ومسقطين من حساباتهم كلها وجوب سداد ثمن العقار كذلك، في حين ترى فئة ثانية تنتمي هي الأخرى كذلك إلى صنف عمليات "إعادة الإسكان"، ولا يتعدى مجموع آراء منتسبها ما نسبته 5.97%، بأن المبلغ يخص "ثمن المبنى والعقار" ويتناسون احتساب الخدمات، باعتبار أنها كانت

موجودة ومتاحة لهم من قبل، وهي المعطيات التي تعكس إلى حد ما جهل ما نسبته 37.91% من منتسبي عمليات إعادة الإسكان بتخصيصات المبلغ المراد سداده، وهو الجهل الذي ينتفي فقط عند 6.86% من مجموع المبحوثين، والذي تتحمل جزء من مسؤوليته المتعاملين العقاريين، والتي أبت إلا أن تتعمد الغموض في تحديد الموقف المالي، والعمل على استمالتهم حتى يكملوا سداد مبلغ تخصيص جانب ما كالمبنى مثلا، حتى يتم مفاتحتهم بوجوب سداد مبلغ التخصيص الآخر المترتب عليهم، وذلك كنوع من الاستدراج الذي لا يستطيعون التراجع بعده، باعتبار أنهم سدّدوا أقساط معينة ولا يمكنهم أن يسمحوا فيها أو يتنازلوا عليها، ولا يمكنهم أن يحصلوا بدون ذلك على عقود الملكية، أو شهادات تثبت حقيقة استكمالهم سداد كل مخلفاتهم المالية، الأمر الذي يجعلهم مضطرين لاستكمال المسيرة السداد التي بدؤوها أول مرة، وهو ما يخدم المصلحة التجارية لصاحب المشروع المفوض.

هذا الوضع يختلف عند استعراضه التفصيلي والوقوف فيه عند كل حالة لوحدها، أين يكاد يغيب أي مظهر للتوافق مع التوزيع الكلي لهذه الردود، حيث نجد أن في الوقت الذي شكل فيه خيار "ثمن المبنى والعقار"، الخيار الأول بالترتيب من 60% على مستوى حيي الحفصي وسيدي حرب، تراجع إلى المقام الثالث بباقي الأحياء لصالح مقترح "ثمن العقار والخدمات"، والذي حل ثالثا ورابعا بعد ذلك بالحيين المذكورين أنفا على الترتيب، في حين جاء خيار "أحدها فقط" ثانيا بمواقع الحفصي، الزاوية، وضرايبينة، أما مقترح "ثمن المبنى والخدمات" فظل حبيس المركزين الثالث بالحفصي وسيدي حرب والرابع ببقية المواقع، لا يشبهه في ذلك سوى خيار "كلها" مع فارق هذا الأخير أن قد شكل الخيار الثاني بالنسبة لموقع سيدي حرب، وهي الخيارات التي لم تعكس في عمومها حجم تمثيل قوي داخل دائرة المقترحات المعتمدة، دون أن يلغي ذلك دلالتها في عملية التحليل.

الجدول رقم 68: يوضح نسبة السداد التي أنجزها المبحوثين

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
1/2 من إجمالي المبلغ	01 %1.56	02 %4.08	/	/	/	03 %0.89
1/4 من إجمالي المبلغ	05 %7.81	08 %16.32	03 %3.40	07 %8.75	03 %5.55	26 %7.76
8/1 من إجمالي المبلغ	13 %20.31	02 %4.08	18 %20.45	15 %18.75	05 %9.26	53 %15.82
أقل من ذلك	26 %40.62	14 %28.57	21 %23.86	17 %21.25	13 %24.07	91 %27.26
لا شيء	19 %29.68	23 %46.93	46 %52.27	41 %51.25	33 %61.11	162 %48.35
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المنوال = 162						كا ² = 232.44 دالة إحصائية عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05

تظهر بيانات الجدول رقم 68، الوصفة لنسبة السداد المنجزة من طرف المبحوثين، حتى تاريخ انجازنا لهذه الدراسة، بأن 48.35% من المبحوثين كشفت على أنها لم تسدد شيئاً لصالح المتعامل العقاري، وهو ما يجعل حجم الذين سدّدوا أكبر من ذلك باعتبار أن تمثل حاصل الفرق المتأني من طرح المجموع الكلي للردود من نسبة الامتتاع السابقة، والتي تقدر ب 51.65% والتي جاءت موزعة على أربعة أقسام، تعلق الشطر الأكبر منها والبالغ 27.26%، بفئة المبحوثين التي بقي مجموع ما سدّدته أقل من 8/1 المبلغ المحتسب على عاتقها، تلتها بعد ذلك فئة المبحوثين التي وفقت في سداد 8/1 من إجمالي المبلغ، وهي التي مثلت 15.82% من مجموع الكلي لأراء المبحوثين، وبنسبة أدنى من ذلك وبفارق جاوز 08% جاء فصيل ثالث وهو الذي تمكن من سداد 1/4 من إجمالي المبلغ، في حين احتل أصحاب الريادة في نسبة السداد المسجل على مستوى المبحوثين، والمقدر بنصف المبلغ المترتب عليهم، الصف الأخير ب 0.89% من الردود الكلية. وعلى المستوى الخاص بالتناول المفرد لحالة كل حي على حدا، تأتي البيانات الخاصة بأحياء ميطر، ضرايبينة، وسيدي حرب، منسجمة مع ما ورد في التحليل الكلي في كل تفاصيله، في حين يختلف بعض الشيء بالنسبة لما تبقى من أحياء، حيث نجد أنه بالنسبة لحي الحفصي، فإن التغير يمس بشكل خاص نسبة الممتعين نهائياً عن سداد أي شيء (29.68%)، والتي تحولت لخيار ثاني خلف من سدد أقل من ذلك (40.62%). في حين اختلف الأمر بالنسبة لموقع الزاوية، عند فئة السكان الذين سدّدوا 4/1 من المبلغ الإجمالي، والتي تقدمت على فئتي المبحوثين، الذين سدّدوا 8/1 و 2/1 من إجمالي المبلغ، في حين ظل الوضع على ما هو عليه بالنسبة لباقي الخيارات الأخرى.

الجدول رقم 69: يوضح شكل السداد في برنامج RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
قبل بداية الأشغال	13	05	19	09	04	50
	%20.31	%10.20	%21.60	%11.25	%7.40	%14.92
قبل تسليم الانجاز	10	08	22	17	11	68
	%15.62	%16.32	%25	%21.25	%20.37	%17.32
دفع بعدي	41	36	47	54	39	217
	%64.06	%73.47	%53.40	%67.5	%72.22	%67.76
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
المنوال = 217	دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05					كا ² = 150.48

تقدم بيانات الجدول رقم 69، نظرة حول شكل تسديد الأقساط المالية المتبع من قبل المبحوثين، وبايعاز مباشر من قبل المتعاملين العقاريين بغرض التحكم في الموارد المالية وتخصيصات الغلاف المالي للمشروع، والتي جاءت وفقا لرواية المبحوثين وردودهم إزاء هذه النقطة، غير ثابتة ومنشطرة إلى ثلاثة أقسام مما يثير التساؤل حول الكيفية التي كانت تتم بها العملية. حيث كشف 14.92% من المبحوثين بأن شكل السداد الذي تم إعلامهم به من قبل كان سداد قبلي، أي قبل حتى أن تنطلق الأشغال، غي حين تحدث 17.32% منهم على إمكانية تأجيل السداد وتأخيرها، لكن مع وجوب استيفائه قبل تسليم الانجاز السكني لهم، وإلا سيتم حرمان المتقاعسين منه وتوجيهه لمستفيدين آخرين، وهو ما كان يتنافى مع رأي الفئة الثالثة من المبحوثين والتي شكلت 67.76% من إجمالي الآراء الواردة، والتي أكدت على أن التسليم كان عملية بعدية يسري مفعولها على السكان بعد تسلمهم لمساكنهم، وهو ما كان يوحي في بعده الظاهر وينم عن وجود نوع من التناقض الغير مبرر للوهلة الأولى، ويثير التساؤل حول ماهية المعايير التي على أساسها يتم التمييز بين السكان؟، أين يتم التشديد على بعضهم من خلال فرض خيار الإلزامية قبل بداية الأشغال، والتساهل مع آخرين من خلال إمكانية التمديد أجال التسديد إلى غاية موعد الشروع في تسليم المنجزات والمساكن التي تم تشييدها، في الوقت الذي سمح فيه لآخرين من بعدهم بالاكتماء بالسداد البعدي المقسط إلى أجزاء مالية يتم سدادها على عدة مراحل. وهو الغموض الذي يتبدد في ضوء إدراك جملة من المعطيات الأخرى، والتي حبكت تفاصيل المشهد المالي للمشروع ليبدو على ما هو عليه، حيث أن اللجوء إلى فرض خيار السداد قبل بداية الأشغال على السكان المعنيين، كان خاصا بعملية إعادة الهيكلة دون سواهما، ولكن ولما كان مسار الأشغال لا يتم جملة واحدة على مستوى الموقع ككل، ولكن بشكل قطاعي متدرج فقد كشفت بدايات العملية عن تعثر هذا المسار تحت وطأة عدم جاهزية المبلغ لدى البعض، والشك والريبة التي انتابت آخرين منهم... وهو ما كان يعني التأخر في تعبئة الغلاف المالي أو حتى جزء منه، وبالتالي

التأثير على بداية الأشغال أو حتى على مسارها، الأمر الذي دفع بالمتعاملين العقاريين إلى تعبئة مواردهم المالية الخاصة، وعدم انتظار تحصيل كل الأقساط الواقعة على كاهل المستفيدين، في ظل حتمية الالتزام بالأجال الفنية التي فرضها الشريك الأجنبي، وتقديم التنازل الأولى لسكان على أساس أن يتم السداد قبل تسليم الانجاز، لكن الذي وقع بعد ذلك هو أنه قد لاحظ الجميع بأنه قد تم تسليم أشغال بالنسبة لعمليات إعادة الهيكلة دون أن تكون هناك أي الزامات من شأنها أن تشد على يد السكان وتزجرهم حتى يقبلوا مسرعين على الإيفاء بمستحقاتهم، عدا عقود الملكية والتي كان المتعاملين يراهنون عليها ويشترطون عدم تسليمها أو حتى الحديث عنها إلا بعد أن تتم عملية السداد النهائي، وهو ما لا يضايق السكان كثيرا ولا يشكل مصدرا للقلق في الوقت الراهن لا، الأهم هو تحسين مستوى الحياة وتوفير الخدمات المناسبة لذلك. ولكن التطور الثاني الحاصل بعد ذلك، سجل على مستوى عمليات إعادة الإسكان حيث أن ما تم انجازه وتهيئته من مساكن تطويرية والتي بقيت شاغرة ولم يتقدم المعنيين للحصول عليها لعدم استكمال السداد، في حين جنحت فئة ثانية من السكان إلى تنفيذ عمليات اقتحام لهذه المساكن عنوة والاستفادة منها، وهي التي عدت نفسها أنه ظلمت بعد أن تم إقصائها من عمليات التحقيق السوسيواقتصادي رغم قدم توطنها في الحي، وهو ما أثار حفيظة السكان الذين كانوا معنيين بهذه الحزمة من المساكن التي تم انجازها، باعتبار أن ما تم يعد سطو على أملاكهم، وبالتالي تحفزهم لتكرار مثل هذا السلوكيات، مع الفوج الثاني من المساكن التطويرية والتي كان يجري تشييدها، وهو ما دفع بالمتعاملين العقاريين في إجراء أولي، إلى تعيين شركات حراسة خاصة، لحماية ما بني من اقتحام السكان له ووضعهم أمام الأمر الواقع، وهو ما وضع المتعاملين في ورطة كبيرة بعد أن أضحي الأمر لا يسمح بإدراك للموارد المالية، بل مبعث للقلق وخسائر إضافية، جراء تحمل تكاليف حمايتها من تكالب بعض الأسر، وتقليد سلوكيات الأسر الأولى، الأمر الذي عجل بدفعهم لتبني مقترح ثالث، وهو تسليم المساكن فور انجازها لمستحقيها من السكان المحصين والمصنفين في خانة إعادة الإسكان، مع السعي المستحب وراء المطالبة بالالتزام بواجباتهم المالية، قبل أن تضيع هذه المساكن مرة أخرى، ومحاولة تحفيز السكان بعقود الملكية والتهديد بالمتابعة القضائية التي لا تعد مصدر قلق للسكان في ظل عمومية الحال بالنسبة لهم جميعا. وعلى مستوى التحليل الجزئي لشكل السداد في البرنامج، تظهر البيانات الخاصة بحالة كل موقع، انسجام وتناسق ما بين توزيع ردود المبحوثين بالحياء الزاوية، ضرابيبينة، سيدي حرب، وميطر، وتوزيع الردود الظاهرة في الطرح العام، في الوقت الذي يختلف الأمر قليلا بالنسبة لحي الحفصي، والذي عرف تركية 20.31% من المبحوثين لخيار "السداد قبل بداية الأشغال"، في مقابل تدرج خيار "السداد قبل تسليم الانجاز"، إلى المركز الثالث على عكس ما هو عليه الحال بالنسبة لبقية الأحياء.

الجدول 70: يوضح حجم الثمن المخصص للسداد دوريا

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
تقسيمي ثابت	25 %39.06	17 %34.97	31 %35.23	20 %25	14 %25.93	107 %31.94
تقسيمي غير ثابت	39 %60.93	32 %65.03	57 %64.77	60 %75	40 %74.07	228 68.05%
دفعة واحدة	/	/	/	/	/	/
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
كا ² =233.05 دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05						النوال = 228

صم الجدول رقم 70، لأجل توضيح مقدار المخصصات المالية، التي فرض على سكان هذه الأحياء سدادها دوريا، حيث تظهر البيانات الواردة فيه، أن عموم الردود تمحورت حول خيار، تقسيمي ثابت وتقسيمي غير ثابت، أو غير محدد القيمة الواجب سدادها في كل مرة، في الوقت الذي انتفى فيه نهائيا سداد الكلي والفوري من إجابات المبحوثين، بما يدل على عدم اعتماده نهائيا من قبل المتعاملين، وذلك في محاولة منه لتسهيل وتهوين الأمر على السكان وعدم إعجازهم به، في مقابل الاعتماد على خيار تقسيط السداد، لكن أي نوع من التقسيط راهن عليه المتعاملين؟. فالبيانات التي وفرتها لنا إجابات المبحوثين، تظهر تشردم وتباين بين من يرى على أنها تقسيمي ثابت، تباينت قيمته من موقع إلى آخر لكنها لم تتعدى إجمالا حد 4000 دج، وهو الخيار حضورا وذلك بتسجيله 31.94% من المجموع الكلي لأراء المبحوثين، وبين من يرى على أنها تقسيمي غير ثابت وهو الرأي الأكثر حضور ب 68.05%، أين لا يلتزم المبحوثين بأي تكليف شهري مهما كان حجمه، فكيف يكون ذلك ممكنا ضمن نفس المجال؟.

هذا الواقع هو حقيقة قائمة لكن يحكمها تباين زمني، حيث أن خيار التقسيط الثابت قد طرح في بداية انطلاق الأشغال، وذلك في محاولة من المتعاملين لتسريع الأمور وتحصيل المبلغ الكلي لإتمام انجاز الأشغال، ولكن أمام تعثر وتيرة الانجاز وتوقف المبحوثين عن السداد، اضطروا إلى تقديم تنازلات أكبر بغرض تحصيل النفقات المالية التي صرفها المتعامل وعدم تعريضه لخسائر فادحة، تنعكس لاحقا على أدائه واستثماراته. كما توحى نتائج الرأي الأول بشيء ثاني خطير وهو عزوف وانقطاع المبحوثين عن التفكير في هذا الشأن وعدم متابعته إطلاقا، وكأنه نوع من الطلاق البين مع الالتزام المالي ل RHP. أما بالنسبة للقراءة الجزئية لتوزع خيارات المبحوثين وردودهم، فهي لا تختلف في شيء عن سابقتها، حيث يظل السداد التقسيمي الغير ثابت الخيار الأعم بكل المواقع.

الجدول رقم 71: يوضح مدى تحفيز عقود الملكية للمبوحين للمشاركة المالية

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابينية	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	39 %60.93	32 %65.30	51 %57.95	49 %61.25	33 %61.11	204 %60.89
غير مهم	25 %39.06	17 %34.69	37 %42.04	31 %38.75	21 %38.88	131 %39.10
لا	/	/	/	/	/	/
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05						المنوال = 204

تظهر لنا بيانات الجدول رقم 71، نسبة المبوحين المتحفزين للحصول على عقود الملكية، سواء بالنسبة للمدمجين في إطار عمليات إعادة الإسكان، أو نظرائهم من المعننين بعمليات إعادة الهيكلة، وهي البيانات التي تكشف عن اهتمام 60.89% من المبوحين بالحصول عليه، وهو الوضع الطبيعي الذي يفترض أن يحرص كل إنسان على أن يكون فيه، لما له من أهمية على جانبيين النفسي والمادي تقاديا لأي طارئ، وذلك في مقابل ذهاب 39.10% منهم إلى اعتباره غير مهم كثيرا بالنسبة لهم، من دون أن يعني ذلك أنهم ينكرون أهميته أو يرفضون الحصول عليه حال توفره، وهو ما يمكن أن نستشفه انطلاقا من عدم تسجيل أي مبحث، لرأيه ضمن خانة البند الثالث من الخيارات التي يتيحها هذا السؤال. طالما أن تأخر الحصول عليه أو حتى تعذره، لن يقدم أو يؤخر كثيرا في واقع الحياة بالنسبة لهم، باعتبار أنهم يقيمون داخل مساكنهم بدون وجود أي نوع من المشاكل في هذا الجانب. وهذا الرأي الذي يأتي انطلاقا من كونهم، عمروا طويلا داخل هذه المواطن، وقام بعضهم بعمليات استئجار وبيع بدون أدنى حق في التملك، كما أن عدم توفر العقود لا يشكل عقبة حقيقية من شأنها أن تعترضهم، أثناء مسار أي عملية للبيع التي قد يقدمون عليها إذا ما رغبوا في ذلك. وهو ما يعتبر تأكيد للواقع السائد اليوم في مجال المعاملات العقارية في المدينة الجزائرية، والتي تقوم على تكريس الكثير من المعاملات العرفية بشقيها الشرعية منها وحتى الغير شرعية، بدون أن يكون هناك أي أثر أو مسئولية تترتب على أحد الأطراف. هذه النسب المسجلة على المستوى العام، تعكس من جهة أخرى تجانس على المستوى القطاعي بكل المواقع، حيث يعبر الكثير من المبوحين عن أهمية ذلك، بدون أن يكون قرار مصيري بالنسبة لهم، يتوقف عليه صيرورة الحياة أو تعذر استكمالها بدون عقد ملكية، كما يذكر ذلك أحدهم "إذا جاء مرحبا به، وإذا ما جاش رآنا ساكنين في ديارنا...". هذا التحفز للحصول على عقد الملكية، يتأكد أيضا على المستوى الجزئي للمواقع الخمسة، حيث لم نسجل ولا حالة واحدة تدنت فيها خيار الإجابة بنعم، وتراجعت للمقام الثاني لصالح أحد الخيارات الأخرى، ما يجعله منسجما وموakبا للطرح الكلي الذي أتينا على عرضه.

الجدول رقم 72: يوضح مبررات المبحوثين في الامتناع عن سداد الأقساط

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
يمتلك مقررة استفاضة	22 %16.17	11 %12.22	/	/	/	33 %5.16
سددت ثمنه سلفا	/	/	/	17 %11.03	/	17 %2.66
استكمال أشغال البناء	27 %19.85	04 %4.44	31 %19.62	22 %14.28	15 %14.85	99 %15.49
ستسوى عاجلا أم أجلا	10 %7.35	16 %17.77	21 %13.29	20 %12.98	19 %18.81	86 %13.45
لا يوجد من يسدد	36 %26.47	27 %30	57 %36.07	41 %26.62	30 %29.70	191 %29.89
لا وجود لعقود ملكية	41 %30.14	32 %35.55	49 %31.01	54 %35.06	37 %36.63	213 %33.33
المجموع	136 %100	90 %100	158 %100	154 %100	101 %100	639 %100
الموال = 213						كا ² = 303.95 دالة إحصائيا عند درجة حرية 5 ودرجة شك 0.05

يقدم الجدول رقم 72، نظرة إجمالية عن المبررات والدوافع الظاهرة أو المعلنة من قبل المبحوثين، حول الأسباب الكامنة وراء تأخرهم أو تتركهم الغير مبرر لالتزاماتهم المبرمة مع أصحاب المشاريع، بشأن سداد الأقساط المالية حتى ولو بشكل تقسيطي الغير مشروط حجمه ولا فترته، وهي الدوافع التي يمكن ردها على المستوى العام، إلى 07 أسباب متباينة الدلالة والحجم، وهي الأسباب التي كان أولها وأكثرها لفتا للانتباه وفقا لما كشف عنه 33.33% من المبحوثين، يتمثل في عدم وجود عقود ملكية لدى المتعاملين العقاريين من شأنها أن تسلم بعد استكمال السداد، وذلك بفعل عدم امتلاك هذا الأخير لعقود ملكية للحيازات والمواقع التي شهدت تنفيذ البرنامج RHP، وذلك رغم مباشرتهم للإجراءات الإدارية المعمول بها في مثل هذه الحالات، على مستوى مديريات أملاك الدولة، وهي العملية التي مازالت حتى اللحظة هذه وبعد أكثر من 12 سنة من انتهاء عمر البرنامج لم تنتهي، وبقية إجراءات تحويل الملكية تلك العقارات لصالح المتعاملين عاقبة ومعتلة. في الوقت الذي جاء فيه العامل الثاني والمتعلق بتحجج المبحوثين، "بعدم وجود من يسدد" داخل هذه الأحياء من قبل السكان، متأخرا عن سابقه ب 3.44% من حيث الحجم التنسيبي المستخلص من إجمالي ردود المبحوثين، الأمر الذي يجعل من السداد الفردي مغامرة غير محمودة العواقب، وعنه بفارق يزيد عن 12.52% يأتي المعوق الثالث الذي يتحجج به السكان أيضا، والمتمثل في عدم أولوية هذا الباب ضمن حزمة اهتماماتهم المرحلية الآنية على الأقل، بفعل انشغالهم باستكمال أشغال المساكن التطورية الغير منتهية، وهو ما يمكن تأكيده من خلال عملية المعاينة الميدانية، والتي تكشف عن وجود نسبة معتبرة

باشرت أشغال توسعية أفقية وأخرى أفقية وعمودية، وأخرى تحسينية داخلية. أما المعوق الرابع ضمن هذه الحزمة من المبررات والحائز على نسبة تقدر ب 13.45%، فيتمثل في عدم استعجال المبحوثين واستفادتهم من هامش الوقت المتاح لهم أمام عدم امتلاك المتعاملين لوسائل ضغط حقيقية يهددونهم بها، عدا عقود الملكية، في محاولة للوصول إلى نوع من التسوية التي يتم من خلالها التنازل المجاني على هذه المساكن، أو معاودة مراجعة الأسعار المتبعة في تقديرها، وهو ما يعد ممكنا من وجهة نظر المبحوثين وحدث في الكثير من المرات لاسيما أثناء العمليات الانتخابية أو حدوث تغير في السياسات المتبعة حكوميا. وهو ما يجعله مختلفا في ذلك عن المعوق الخامس، والذي نجده سائدا على مستوى موقعين من أصل الخمسة المعتمدة، وهما موقعي الحفصي والزاوية، والذان أعربا 5.16% من المبحوثين فيهما عن امتلاكهما لمقررات تسوية منحت لهم سابقا، وبالتالي فلا يعنهم السداد بتاتا، وهو ما يجعله مختلفا في ذلك عن المعوق السادس والمركز في حي ضرابيينة، الأمر الذي جعله يحوز على أضعف نسبة تمثيلية بين كل ما سبق عرضه من قبل، والتي توقفت عند 2.66% من مجموع الكلي لأراء المبحوثين، الذين أكدوا على تسديدهم لثمن الأرض سلفا إلى البلدية، بعد أن تمت تسوية الملكية العقارية في سنوات الثمانينات، وهم يحوزون على إثبات ذلك، وهو ما دفعهم إلى مباشرة إجراءات قضائية ضد المتعامل العقاري (وكالة عدل لقسنطينة) انتهت بإصدار حكم قضائي بوقف السداد حتى يتم الفصل في القضية نهائيا، وهي التي مازالت عالقة منذ سنة 2006. أما فيما يخص القراءة التخصيصية لهذه البيانات تبعا لمتطلبات كل حالة، فإننا نجد بأن حيي ضرابيينة والحفصي، قد حافظا على نسبة 50% من استقرار حالة توزع ردود المبحوثين فيهما مع تفاصيل المشهد الكلي، في حين حافظا حيي الزاوية وسيدي حرب على ثلث هذا التوافق، وذلك بفعل مستوى التغير الذي طرأ على توزع باقي الخيارات، حيث نسجل على مستوى حي الحفصي تراجع خيار "ستسوى عاجلا أم أجلا" للصف الخامس، تاركا مكانه لخيار "عدم امتلاك مقررة استفادة"، أما بموقع الزاوية فقد تحول خيار أولوية "استكمال أشغال البناء" لخيار خامس وأخير، وراء خيارات "ستسوى عاجلا أم أجلا" (17.77%) وعدم امتلاك مقررة استفادة (12.22%). أما بالنسبة لحيي ميطر وسيدي حرب، فقد تقلصت خيارات المبحوثين فيهما في تبرير الامتناع عن السداد إلى 04 خيارات، وذلك بعد عزوفهم عن تفعيل مقترحي "امتلاك مقررة استفادة" و"سدت ثمنه سلفا"، دون أن يعكس ذلك أي حالة من التجانس الكلي بينهما، وذلك بعد أن ظل خيار "استكمال أشغال البناء" ثالثا بميطر، وتراجع رابعا بسيدي حرب (14.85%)، وهو ما يقرأ ليس على كونه خصوصية كل حالة فقط، بل خصوصية كل جماعة سكانية داخل هذه الأحياء.

الجدول رقم 73: يوضح الأولويات التي مراعاتها من أجل استفادة السكان من عمليات المشروع

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
أقدميه الإقامة	/	/	09	03	/	12
			% 10.22	% 3.75		% 3.58
أولوية للأسر الفقيرة	15	17	11	09	07	59
% 23.43	% 34.69	% 12.5	% 11.25	% 12.96		% 17.61
جاهزية السكان للسداد	31	04	23	28	37	123
% 48.43	% 8.16	% 26.14	% 35	% 68.51		% 36.71
سهولة القطاع للتدخل	18	28	45	40	10	141
% 28.12	% 57.14	% 51.14	% 50	% 18.51		% 42.08
المجموع	64	49	88	80	54	335
% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
النوال = 141	دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05					كا ² = 126.31

تفصح البيانات الظاهرة في الجدول رقم 73، والموضحة لنوعية الأولويات التي تم مراعاتها من قبل المتعاملين، من أجل تحقيق استفادة السكان من عمليات التحسين التي تم مباشرتها، عن غلبة الطرح الذاهب حسب وجهة نظر 42.08% من المبحوثين، إلى تأكيد ترجيح المتعاملين لكفة الخيار التقني عن غيره، وذلك من خلال الأخذ بأفضلية تموضع القطاعات داخل المواقع المستهدفة بالدراسة، حيث يتم تسبيق انطلاق الأشغال داخل القطاعات السهلة أولاً، ثم الانتقال إلى الأعرس تدريجياً وهكذا حتى لا تعرف الأشغال أي تأخر فيها، وهي القطاعات التي تقع في العادة على مشارف هذه المواقع، وذلك بفعل سهولة الولوج لها ونقل العتاد واستغلاله حسب الحاجة فيها، فيتم العمل على تحريرها من أكبر عدد من الأكواخ التي تسيطر عليه، بالإضافة إلى هيكلة شوارعها وتوفير المساكن التطورية فيها، بحسب ما تسمح به الحيابة العقارية المتاحة داخله، حتى يتم نقل السكان إليها وتحرير عقارات أخرى داخل القطاع المجاور، والذي سوف تنتقل إليه الأشغال بعد ذلك تلقائياً. في حين يذهب مجموعة أخرى من المبحوثين تقدر ب 36.71%، إلى التأكيد على أهمية المعطى المالي والمتمثل في القدرة على السداد، في ترجيح كفة السكان للاستفادة من المشروع في المقام الأول، على حساب أية اعتبارات أخرى كأولوية الأسر الفقيرة مثلاً، والتي لم تجد لها مكان إلى لدى 17.61% من المبحوثين، والذين اعتبروا أن هذه الأسر والتي استفادة من التكفل الكلي الذي بادرت المجالس البلدية المنتخبة، بموجب الرخصة التي يمنحهم لها دفتر شروط البرنامج، قد حازت على الأولوية على نظيرتها من الأسر المقتدة لهذا الدعم الحكومي، وهو ما جعله يشغل الصف ما قبل الأخير بين الآراء المتداولة في هذا الإطار، ومتقدماً في ذلك على الرأي القائل بأهمية عامل

أقدمية التوطن بهذه الأحياء، في حسم وترجيح الأولويات داخل هذه المواقع، وهو الرأي الذي جرى تداوله على نطاق ضيق لم يتعدى 3.58% من إجمالي الردود، وبقي محصورا داخل نطاق موقعي "ضرايبينة" و"ميطر". هذا التباين في الآراء قد يوحي ظاهريا ببعض التناقض، أو بتعدد المعايير المتبعة من قبل المتعاملين في إدارة هذا المشروع، وهو الغموض الذي نجد تفسيره تبعا لتخصيص المشاريع الجزئية المعتمدة في إطار هذا البرنامج، حيث أن المستفيدين من عمليات إعادة الإسكان، يراعى فيهما توفر الإمكانيات المالية والقدرة على الالتزام بالسداد، كشرط أساسي لا مناص منه والحالات الخاصة هي تلك المتعلقة بالأسر المعوزة، والتي تتكفل الجماعات المحلية بسداد أقساط مساهمتها بدلا عنهم، أما المعنيين بإعادة الهيكلة فيراعى عند التنفيذ أولوية القطاعات، دون أن يعني ذلك تشتيت للجهود الفني بين هذا وذاك، فالأشغال تتطلق مرة واحدة حسب القطاع الذي أُنشئ عليه الخيار، فتتخذ عمليات إعادة لهيكلة ويبقى السكان في موضعهم، ويتم بناء المساكن التطورية ويستفيد منها أصحاب القدرة والجاهزية على التسديد، مع إعطاء أولوية الاستفادة في هذه الحالة لسكان القطاع ذاته، وإلا سينتقل إليها سكان القطاع المجاور أو أي قطاع آخر ممن يحوزون الشرط الأساسي لذلك، وهذا ما يؤدي إلى ظهور عمليات إعادة الإسكان داخل الموقع وخارجه، لأن الهدف هنا هو الإسراع في تحرير العقارات المشغولة بالأكواخ حتى يسهل استغلالها من طرف المتعامل. وهي النتائج التي لم تتباين على المستوى الخاص بكل موقع على حدا، حيث حافظت هذه الاعتبارات على ترتيبها المذكور سلفا، مع فارق في حجم النسب الواردة في كل موقع.

وخارج هذا المستوى من المعالجة البيانية للنتائج الواردة في الجدول، تظهر عملية الاستقراء التفصيلي للبيانات الخاصة بكل حي، أن توزع ردود المبحوثين بحي ميطر وضرايبينة، جاءت امتدادا للنتائج الكلية، في حين اختلفت جزئيا بالنسبة لبقية الأحياء، حيث نجد أنه بالنسبة لموقعي الحفصي وسيدي حرب، فقد أجمعت ردود المبحوثين فيهما على تركية خيار "جاهزية السكان للسداد"، وذلك في طرح منافي لما سجل بالحيين السابقين، وعلى حساب خيار "أفضلية تموضع القطاعات"، في حين حل خيار "أولوية الأسرة الفقيرة" أخيرا. أما بالنسبة لحي الزاوية فقد عرف وضعاً مغايراً، حيث ذهب 57.14% من المبحوثين، إلى اعتبار أن أولوية الاستفادة قد أعطيت لتموضع القطاعات، على حساب الأسرة الفقيرة والتي حلت في الصف الثاني ب 34.69%، تليها جاهزية السكان للسداد كخيار أخير ب 8.16%.

2. التحليل الجزئي للفرضية الثالثة:

2.1. موقع الحفصي: انبنت الخيارات الفنية لبرنامج RHP بحي الحفصي، في ضوء المكونات الفيزيائية التي كانت تطبع تراكيب الموقع قبل التدخل عليه، وكذا الالتزام بالمقترحات التي يجيزها البرنامج، حيث تم إدراج 157 أسرة في العملية الخاصة بإعادة الهيكلة، في حين وجهت 476 أسرة إلى خيار العمليات الجزئية المتعلقة بإعادة الإسكان.

هذه المعطيات أثرت بشكل مباشر على سير البرنامج بالحي، جراء الرفض الذي أبداه القاطنون للمطالب الداعية لمغادرتهم لمساكنهم، من أجل تحرير حيازات عقارية من أجل انطلاق الأشغال، في ظل عدم التزام السلطات المحلية (المجلس الشعبي البلدي)، باحترام السيناريوهات المعدة بشأن تجهيز مخططات لإعادة التوقيع، جعل صاحب المشروع المفوض في مواجهة مشكل عويص، سارعت إلى تداركه عبر التفكير في خيار بديل، يقوم على إعادة الإسكان ليس خارج القطاع فقط بل خارج الموقع برمته، باعتبار أنه حتمية يستدعيها ارتفاع عدد الأسر المطلوب إعادة إسكانها، بشكل كان يفوق الإمكانيات المساحية المتاحة داخل الموقع ككل، وهو المقترح الذي أثار حفيظة السكان وأدى لرفضه بالجملة، مما جعلها تتدارك الوضع عبر تدبر وعاءين عقاريين جديدين، ذا مساحة ضيقة في المحيط المجاور للحي، وللذان خصصا لاحتضان عملية إعادة الإسكان، وذلك بعدما اختير لهما نمط الإسكان الجماعي، وبطاقة استيعابية تقدر ب 70 مسكن للأول و 80 للثاني.

هذا الإخلاء الذي تم، سمح باستغلال الفضاءات العقارية التي أصبحت شاغرة، للشروع في تنفيذ إعادة الإسكان داخل الحي، وهي العملية التي أنجز لها 60 مسكن جماعي أخرى بأعالي الحي، وذلك بالإضافة ل 58 مسكن من النصف جماعي، و 42 مسكن فردي بنيت في وسط الحي، وهي الخيارات التي شكلت موضع تنافس سكاني، وكانت مدعاة لعدم تقبل عديد السكان لخيار التنقل إليها، في ظل غموض المعايير المعمول بها، والتي تجعل مطلب التنقل يمس البعض دون البعض الآخر، فضلا عن كيفية توزيعها؟ ومن يستحق أن يكون أن يكون في الطابق الأول ومن يليه، باعتبار تباين طموحات ورغبات كل طرف. مما يعطي نظرة عن الوضع العام وحالة عدم الرضا، التي اعترت 54.68% من المعنيين بإعادة الإسكان، والذين أنضم إليهم بعض من المدرجين في خانة إعادة الهيكلة، جراء ما لحق بهم من تدخلات على مبانيهم، استهدفت توسعة شوارع وفتح مسالك جديدة فيه، والتي من شأنها أن تجعل صيرورة الحركة أكثر يسرا داخله، حيث دائما ما تترك هذه التدخلات لدى سكان علامات استفهام حول المعيار المتبع، والذي يبقى غامضا وغير موحد على جميع السكان، باعتبار أنه توجد وضعيات مشابهة بالقرب منهم ولم تظلم هذه الإجراءات، وفقا لما أعرب عنه 34.52% منهم، في حين جاء الانزعاج الأكبر، انطلاقا من كونه غير مناسب ولا مكيف لواقعهم، حيث لم يراعي وضعية التركيب الأسري الداخلي للمسكن الواحد، والذي يتكون في الكثير من الأحيان من عدة أسر، وذلك

إلى جانب كونه غير استثنائي، بحسب ما ذهب إليه حوالي 21.42% منهم، والذين اعتبروا بأنهم أرغموا على قبول خياراته.

هذه المعطيات جعلت 67.18% منهم، لم يستشعروا التحسن الذي جرى الحديث عنه، باعتبار أن الأمور بينهم تأخذ طابع المقارنة والمفاضلة، المفضية لحالات الرضا أو السخط، وجعلتهم يرون أن السكن التطوري بنسخته المعدلة، والتي تقوم على سكن مكتمل الانجاز في طابقه الأرضي، يمثل خيار يتناسب مع جملة المعطيات السوسيوثقافية، والاقتصادية التي تطبع حياة الكثيرين منهم. وذلك على الرغم من التأكيد الذي أبداه 86.04% منهم، على تقدمهم بطلبات للحصول على سكن اجتماعي إيجاري، وذلك قبل ظهور برنامج RHP لمسرح الحدث، ومرد ذلك حسب 45.61% منهم هو حقهم في الحصول على سكن مجاني، شأنهم في ذلك شأن باقي المواطنين الذين يتم إسكانهم يوميا، فضلا على توافقه مع معطياتهم خاصة المادية منها، والتي تجعلهم غير قادرين على ومتطلبات البناء*. غير أن ما ورد يعتبر جزء من كل، باعتبار أن جزء آخر منه يتصل بما سماه 89.06% من السكان بميزة الأفضلية، التي أولها المتعامل العقاري لعملية البيع لأوعية عقارية على المخطط، والتي خص بها السكان الراغبين في الشراء من خارج الحي، وهي التي قدر عددها ب 6.89%، وذلك على حسابهم في الوقت الذي رمي فيه الكثيرون منهم خارج الموقع، أين نزعت المساحات منهم وتحجج المتعامل بضيق المجال (37.24%)، فضلا عن امتياز الموقع وأهميته (28.96%)، إلى جانب الحجم المساحي للتخصيص العقاري والذي فاق 150م²، وهو ما جعلهم يعتبرون أنفسهم كغطاء، لتمير مصالح أناس آخرين. وهو ما يلفت الانتباه للدور السلبي للمتعامل، في المال الذي انتهت إليه الأمور بعد ذلك، من خلال بحثه عن الربحية من وراء المشروع، مفضلا تغليب الطابع التجاري في كل خطواته، ورغم أن ذلك لا يعد جرما من المنظور القانوني، إلا أنه أدى لانحراف المشروع عن أهدافه وغاياته، ففي الوقت الذي تم نقل السكان إلى خارج الحي، بحجة عدم إمكانية استيعاب جميع السكان فيه، يتم توجيه جزء من الوعاء العقاري لصالح العملية الترقوية، كما أن اللجوء لخيار الإسكان الجماعي والذي تم خارج الموقع، تأكيد ثاني لصحة هذا الاعتقاد، حيث أن التحجج بتلبية رغبات السكان، بعدم الابتعاد عن المنطقة التي وجدوا فيها غير كافي، لأن النمط الذي أتبع يكشف عن عملية استغلال تجاري، للطوابق الأرضية في شكل محلات موجهة للبيع، ثم يأتي بعد ذلك السعر المعتمد في احتساب تكلفة الانجاز، والذي خص المعنيين بإعادة الهيكلة ب 563 دج/م²، في حين استوجب على المدرجين في عملية إعادة الإسكان، ضرورة سداد قيمة أكبر من ذلك قدرت ب 910 دج/م²، وهو المبلغ الذي اعتبره 85.81% منهم غير مستحق، وذلك أولا من ناحية تقديره الكمي، الغير متناسب مع نوعية المنجزات المسلمة، والتي اتسمت جميعها بكونها مجرد هياكل غير مكتملة الانجاز، فضلا عن عيوبها

* يقول أحدهم "البي في".

التقنية الكثيرة، والتي جعلت مصالح الرقابة التقنية للبناء CTC، ترفض المصادقة على أحد العمارات التي تم بنائها، نظرا لعدم احترامها للمواصفات الفنية والتقنية المعمول بها في التشريع الجزائري. في حين رفض حوالي 16.22% من السكان، الخوض في أي نقاش حول سداد ثمن الأرض، بغض النظر عن قيمة المبلغ المطلوب، وذلك باعتبار أنهم يحوزون قرارات استفادة، منحت لهم من طرف المندوبيات التنفيذية سابقا، وهو ما جعلهم في نزاع قانوني مع المتعامل، الذي رأى بأن حي الحفصي مصنف ضمن أملاك الدولة، وأنه اشترى هذا الوعاء من مديرية أملاك الدولة لولاية قالمة، في حين رفض آخرين سداد ثمن المنافع العمومية (ماء، كهرباء...)، والتي كانت موجودة من قبل وزودتهم بها المصالح المعنية، ويحوزون معها الوثائق وفواتير السداد، فلماذا تم إزالتها ومطالبتهم بالسداد مرة أخرى، وهي المسألة التي يفترض فيها أنها غير مدرجة ضمن التكاليف الإجمالية، المطالب السكان بسدادها لصالح المتعامل، باعتباره أنها تتدرج في إطار المعونة العمومية المقدمة للمشروع، وهو ما لم يحترمه المتعامل، وذلك عبر إعادة احتسابها مرة أخرى للسكان، وذلك بغرض تغطية التكاليف والخسائر التي لحقت، جراء الارتفاع الحاصل في نفقات الانجاز.

هذه المعطيات جعلت من نسبة السداد في أحسن مستوياتها، لا تزيد عن 1/2 من المبلغ الكلي، مع نسبة تحصيل ضعيفة لم تزد عن 1.56%، في حين زادت نسبة الذين لم يسددوا أي شيء عن 29%، والذين لم يتعدوا 1/4 من المبلغ الكلي 68.74%، ذلك أن ما تم كان في وقت سابق، قبل أن تتوقف عملية السداد نهائيا، وذلك رغم توقف المتعامل عن تقييد المبلغ الواجب سداه دوريا، حيث أصبح من الصنف تقسيطي غير ثابت، وهو ما ينافي الرغبة التي أبدتها 60.93% من السكان، في حيازة عقود الملكية للمساكن التي يقطنوها، وذلك لافتقاد الوكالة العقارية لعقد ملكية عقار حي الحفصي، بعد 11 سنة من توقف المشروع نهائيا، وهي الوضعية التي تثير مخاوف 26.47% من السكان، وتجعلهم لا يقدمون على فعل ذلك، في ظل استمرار حالة المقاطعة المعلنة، وذلك في الوقت الذي ينشغل فيه 19.85% من السكان، بإعادة تأهيل مساكنهم حتى تصبح ملائمة لأوضاعهم، قبل تفكيرهم في فعل أي شيء آخر، وهو الوضع الذي يستغله 7.35% من السكان، والذين يرون بأن استمرار المقاطعة ستأتي أكلها لاحقا، من خلال تسوية مجانية ستتم في مناسبات سياسية قادمة.

2.2. **موقع الزاوية:** استوجبت طبيعة الموقع الاستوائية، والحالة الفيزيائية للمباني الموجودة في موقع الزاوية، حسب المقررين المحليين لبرنامج RHP، اعتماد نمط مقارنة مزدوجة، قام على الجمع ما بين خيارات، إعادة الإسكان وإعادة الهيكلة مع تغليب هذا الأخير، حيث لم تتعدى حصة الأولى 50 وحدة سكنية تطويرية، في مقابل 435 مسكن صنفت ضمن عملية إعادة الهيكلة.

هذا التصنيف تم بناء على التشخيص التقني، الذي أعد من طرف مكتب الدراسات، ووافقت عليه الوكالة العقارية لعزابة، وصادقة عنه كل من مديرية التعمير والبناء للولاية وخلية متابعة المشروع بوزارة السكن. انتهى لخلق حالة من الرضا لدى 57.14%، في مقابل انزعاج وتحفظ 42.85% على

ذلك، وهو التحفظ الذي يتأتى من تزواج آراء المعنيين بصنفي عمليات المشروع السابقة، وذلك بفعل إهماله لعنصر هام في العملية الإسكانية، وهو التركيب الأسري حسب 40.32% منهم، في حين اعتباره 27.42% تمييزي وغير ثابت، في نمط معاملته للجميع على نفس النحو، حيث أنه قابل لمعاملة نفس الوضع، مرتين بشكل مختلف في كل مرة، ففي الوقت الذي أدرج فيه آخرون في عملية إعادة الهيكلة، تم تحويل من هم في نفس وضعهم إلى إعادة الإسكان، وهكذا... وهو ما كان يفتح دائما باب التساؤل، حول لماذا نحن دوننا غيرنا؟، وذلك بالإضافة لطابعه الاقصائي وحرمانهم من الاستشارة فيما يتعلق بمصيرهم، وهو ما جعله غير دقيق في نظر 12.90% منهم.

هذا التصنيف الذي تم فرضه كأمر واقع بحسب 19.35% من السكان، لم يكن الجبهة الوحيدة مثار الجدل والازدواجية، التي سوف تحتسب ضد هذا الموضوع، حيث أن المحددات التي تم الاستناد إليها في مجال تسوية وضعية السكن واستفادتهم منه، أثارت كذلك سخط عدد من المعنيين بأشغاله، والذين يرون أنفسهم الأولى به، من باب اقدمية التوطن والتعمير بهذا الإقليم، والذين تم تجاهلهم كلية في ذلك، من خلال إعطاء الأولوية لتموضع القطاعات وأكثرها سهولة للتدخل عليها، بما يسمح بتسريع وتيرة الانجاز وتقدم الأشغال، وذلك على حساب أي أولوية أخرى وان كانت السداد بحد ذاتها، والتي يفترض فيها أنها المعطى الأول في مشروع ذو بعد تجاري، والمبرر الرئيسي الكامن وراء ذلك، يتمثل في كون أن اعتماد المشروع وإطلاق دراسته، تم في مرحلة متأخرة من عمر برنامج RHP، والذي كان يقارب على انتهاء أجاله، وبالتالي لم يكن مسموحا وقوع أي تأخر من شأنه عرقلة الاستفادة، كما أن عملية الانجاز الأولى مست المساكين المعنية بإعادة الهيكلة تحديدا، وذلك عبر تزويدها بالخدمات الأساسية، والتي لم يكن أصحابها معنيين بسداد تكاليف انجازها، باعتبار أنها ممولة عموميا بعكس ثمن الأرض، وأما عمليات إعادة الإسكان فهي تتأجل إلى المرحلة الأخيرة، من عمر البرنامج حتى تنطلق الأشغال بها، حيث تأجلت استفادتهم منها إلى ما بعد مرور سنتين من انطلاق المشروع، والذي أعطيت أولوية التسليم فيهم لصالح الأسرة الفقيرة (34.69%)، والتي تم التكفل بها من طرف المجلس الشعبي البلدي، ثم أقر السكان وأكثرهم جاهزية بحسب 08.16%.

يضاف لذلك، أنه لم يتم اعتماد خيار إعادة إسكان 60% من الأهالي، بنفس الموقع الذي كانوا يشغلونه سلفا، على الرغم من توفر الإمكانية لذلك، حيث تقرر إزاحتهم إلى قطاع بديل يعتبر اقل في أهمية العقارية، لكونه يقع في آخر الحي، حيث يحده خط للسكة الحديد العابر لبلدية عزابة، وذلك بغرض توجيه الحيازات العقارية المسترجعة لعملية البيع لصالح الراغبين في الشراء، حيث تم تخصيص لهذا الغرض 115 تجزئة عقارية، وجهت للبيع على المخطط في إطار ما يسمى بالعمليات الترقية، ويشاركهم في الإحساس بالتذمر والسوء إزاء هذه الواقعة، عدد معتبر من السكان المدرجين في عمليات إعادة الهيكلة، والذين تم تقليص حجم حيازاتهم الغير مبنية، لإضافتها لقوائم عقارية شاغرة وتوجيهها لذا الغرض، وهو ما كان يؤدي للشعور بالاستصغار، والتهميش الممارس عليهم من طرف

القائم على المشروع، بما يقلل من أثر وقيمة المشروع لديهم، وهم يلاحظون انتزاع المساحات منهم، وذلك لصالح الدخلاء على الحي بحسب 48.83%، وكذا إيثارهم بامتياز الموقع وأولويته كما رآها 20.90% منهم، إلى جانب أولوية الاستفادة والتي أثارها 18.60% من السكان، وذلك نظرا لفارق السعر المحتسب لكل طرف.

هذا النمط من المعالجة، لم ينل في النهاية سوى رضا 23.46% من السكان، والذين اعتبروا ما انتهى إليه وضعهم مقبول بالنسبة لهم، وذلك في مقابل استياء 26.53% فقط من هذه الخيارات، وهي النسبة والتي على قدر ضعفها العام، إلا أنها تثير مسألة تعتبر بغاية الأهمية، وتتعلق بأن ما تم كان خارج دائرة الأمانى والرغبات التي فكر فيها بعضهم، وهي الرغبات التي لم تخرج في النهاية، عن دائرة أحد الامتيازات التالين، سكن اجتماعي والذي حاز على اهتمام 62.53% من السكان، أو سكن تطوري مكتمل في جزئه الأرضي (38.46%)، والذي يبقى غير قابل للتحقق مقارنة بالأول، والذي كانوا يرون فيه مخرج لأزمته، حيث يكشف 84.61% عن تقدمها بطلبات لدى مصالح البلدية، من أجل الاستفادة منه، وهو الذي يأتي بعض الاهتمام به من كونه أصبح حق عام، طالما أن عمليات ترحيل السكان لا تتوقف كما يقولون، حيث يتم إسكان غيرهم ومن هم في نفس وضعهم، زائد على أنه يتوافق مع أوضاعهم الاقتصادية المحدودة، ولا يتطلب أشغال إضافية كما هو منتظر منهم اليوم، خصوصا مع ارتفاع ثمن المبلغ المطلوب سداده، والذي استاء منه جمع كبير منهم، حيث اعتبره (57.14%) غير مستحق، في حين نظر إليه 32.65% منهم على أنه مبالغ فيه، حيث فرض على المعنيين بإعادة الهيكلة إجمالا، سداد ما قيمته 66297.00 دج، في حين يقع على عاتق المعنيين بإعادة الإسكان 134980.00 دج، وذلك على أساس أن سعر المتر المربع يقدر ب 241 دج/م²، بالنسبة للصنف الأولى، و 200 دج/م² بالنسبة للصنف الثاني من المشاريع. كما أن لجوء المتعامل إلى إعادة مراجعة التكلفة الكلية لانجاز، والعمل على رفعها عبر إعادة احتساب ثمن الخدمات الأساسية فيها، وهي التي يقدر سعرها ب 75000.00 دج للمسكن الواحد، وهي العملية التي تمت في صمت ومن دون إخطار أحد بذلك، والذين تفتنوا لها لاحقا ورفضوا إدراجها ضمن المبلغ الكلي، باعتبار أن هذه القيمة تم التكفل بها من طرف FONAL من قبل، وهو ما يجعل ممارسات التعامل في نظرهم تتسم بالازدواجية والتحايل عليهم كذلك، وهنا مثار إشكال آخر يتعلق بعدم استعداد 11 أسرة للسداد نهائيا، أو القبول حتى باحتساب هذه القيمة عليها، وذلك كونها لا تعد ضمن فئات المتوطنين بوضع اليد، وأن حيازتهم للأرض تم من خلال عقود إدارية، منحت لهم من طرف المندوبيات التنفيذية مع مطلع عشرية التسعينات، وهو ما جعلهم يعتبرونها عقود سارية المفعول، وتحمي حقهم في التملك والبناء.

هذه المعطيات، ليست وحدها هي التي أدت لتدني نسبة السداد المالي، الذي لم يتعدى في أحسن حالاته حد 50%، وبمستوى سداد متدني لم يتعدى 4.08%، في الوقت الذي قدرت فيه نسبة من لم يسددوا شيئا ب 46.93%، ومن هم دون ثمن المبلغ المذكور سلفا ب 32.65%، وهي الأقساط التي تم

جزء كبير منها، في المراحل الأولى من الانجاز قبل أن تتوقف كلية، وذلك رغم رفع المتعامل العقاري للحواجز السابقة، والتي كان يضعها في طريق عملية السداد، كجوب سداد تقسيطي دوري وثابت، من خلال سماحه للسكان بسداد أي مستحقات مهم كان حجمها، لكن بقيت العملية من دون اثر يذكر، وذلك رغم إيداء 65.30% منهم لحاجتهم لعقود ملكية الحيازات التي يعيشون فوقها، باعتبارها هي الضامن لأمنهم العقاري، إلا أن ذلك لا يبدو ممكنا في الوقت الحالي على الأقل، حيث قد يصطدم تنازل السكان، كلهم أو حتى بعضهم عن المثالب السابقة، وارتضائهم بتحمل السداد لوحدهم، بإشكال عويص يتعلق بما ذهب إليه 35.55% من السكان، من عدم تملك المتعامل لأية عقود ملكية، وذلك حتى يعطيها لهم، كما أن استعداد 30% من سكان الحي للمخاطرة، تتعارض مع الالتزام بالموقف العام والذي لا يوجد فيه من يسدد، وهو ما أدى إلى تنامي لدى طائفة أخرى من السكان، والتي باتت ترى بأن الانتظار قليلا سوف يكون مدخل لتسوية كلية، سيتم إقرارها مهما طال الوضع، وذلك نظرا لحاجة السلطات العمومية لتسوية الوضعية أكثر من السكان، وذلك ما من شأنه أن يجعل من خيار المقاطعة عملية مستدامة.

2.3. موقع مبطر: يعتبر أقل تعقيدا، في مجال نوعية الأرضية التي تتموقع عليها المباني السكنية، من دون أن يشكل البيئة المثالية من الناحية التقنية التي يمكن استغلالها بسهولة، فعلى الرغم من اتساع المساحة التي يتربع عليها، إلا أنها تبقى غير قابلة للاستغلال كلها، في ضوء ما تنسم به من خصائص طبيعية، كالشعب والتضاريس الطبيعية والتي تحد من الخيارات التقنية، التي قد يراهن عليها القائمين على المشروع، الذي استهدف توفير 230 مسكن تطوري، توجه لأغراض عملية إعادة الإسكان، في مقابل 650 مسكن تم إدراجها في إطار عملية إعادة الهيكلة، والتي برمج تنفيذ جميعها داخل الموقع. فضلا عن تخصيص 404 تجزئة عقارية، في إطار العمليات الترقية التي يتيحها المشروع، والتي وجهت لأغراض البيع للراغبين في الشراء من خارج سكان الحي، وذلك بإجمالي مساحة تتراوح ما بين (103.37-179.51م²).

هذه المعطيات، كانت مثار لجدل كبير وتذمر سكاني غير منتهي، وجعلت 78.40% في حالة من عدم الرضا، على الصيغة التي أتبعته والتصنيف الذي أدرج فيه، إذ في الوقت الذي أستتكر فيه 27% من المعنيين بإعادة الهيكلة، الصيغة التي تم بها التدخل على مساكنهم، وكيف تم الانتقال من مساحتها، والتي أدت إلى تأثر الجدران الخارجية جراء أشغال الهدم التي تمت، مما أدى إلى تصدعها واثار المخاوف من انهيارها في أي لحظة، أثار 44% آخرون رفضهم لهذا التصنيف، وتأكيدهم على ضعف صلابة مساكنهم، وأنهم كانوا يستحقون التصنيف في خيار إعادة الإسكان، وهو ذات المطلب الذي عبر عنه 29% من السكان، والذين أعربوا عن أحقية ذويهم من أبناء وإخوان في الاستفادة، بعد أن تم احتسابهم كوحدة واحدة في الانجاز، وهي الآراء والرود التي تمحورت في جملها، حول إثارة نقطة الكيفية التي وقع بها الاختيار عليهم، وذلك من دون سواهم ممن هم في نفس وضعهم، وهي

نفس الفكرة التي أثارها المعنيين بإعادة الإسكان، لكن بمصوغات تقاطعت مع أثير سابقا، في مجال إهمال مراعاة التركيب الأسري، وزادت عنها في قرار الإحالة بالسكن خارج القطاع، والذي مس 73.91% منهم، في حين حافظ غيرهم على مستقراتهم السابقة والتي ألفوها منذ سنوات طويلة. حيث تم نقلهم إلى أماكن وقسائم متطرفة وصعبة، وذلك بعد رفضهم لإخلاء أكوخهم السابقة حتى يتم البناء عليها، وذلك في ظل عدم توفر البديل الآمن لهم طيلة عمر الانجاز، والتي تقارب نظريا 07 أشهر بحرما وقره، لكنها كانت تمتد عمليا إلى أكثر من ذلك بالضعف، وذلك في الوقت الذي كان يمكن أن يخصص فيه لهم مساكن، ضمن فضاءات أخرى شاغرة وأكثر أهمية، والتي فضل المتعامل العقاري تسويتها وتهيئتها، بغرض استثمارها تجاريا لمن يرغب في الشراء، وهي الاستثمارات التي ما زالت لم تحرز حتى الآن أي نجاح يذكر، وذلك على الرغم مما حازته من مزايا منعت عن غيرهم، مثلما هو الحال بالنسبة للتموضع، وحجم التخصيص المساحي، الذي فاق ما هو متاح لهم، وان كان يعتبر مرضي نسبيا بما انه يقدر ب 99م²، وهو ما يقارب ما كانوا يحوزونه من قبل أو يقل عنه بقليل. وذلك من دون مراعاة لأحقيتهم في أولوية الاستفادة من هذا المشروع، والذي جاء خصيصا باسمهم ولصالحهم، وذلك باعتبار أن الامتياز الأكبر أعطي للراغبين في الشراء من خارج الحي، خاصة بعد أن حددت أسعاره بطريقة جد مرتفعة، مما جعلهم يشعرون بالإقصاء الذي مارسه عليهم المتعامل، والمضاف للتهميش الأكبر الذي وقعوا تحت طائلته، بعد أن تقرر إدماج حيهم في مشروع RHP، وأن يسدوا أثمان الأرض والبناء والخدمات، في حين كان ولا زال سكان مواقع أخرى يتم ترحيلهم وإسكانهم مجانا في مساكن وأحياء جاهزة، والتي سبق وأن سعى 96.72% منهم خلفها، عبر تقديم ملفات وطلبات الاستفادة لدى مصالح البلدية، والتي لا زالوا ينتظرون نتائجها إلى حد اليوم، وذلك في الوقت الذي كانوا يحدثوهم فيه من قبل، عن قرار السلطات العمومية بالتوقف عن إعادة إسكان قاطني العشوائيات، وتوجيههم نحو هذه الخيارات، والتي لم تراعي حقيقة أوضاعهم الاقتصادية الصعبة، من خلال الاحتساب المضخم للمتر المربع، والذي اعترض عليه أكثر من 93.72% منهم، معتبرين إياه غير مستحق بالنسبة ل 65.37% منهم، في حين اعتبره 28.35% مبالغا فيه، وذلك قياسا إلى ما تم انجازه، ونوع الانجاز الذي تم والذي لم يرقى إلى سعر التكلفة الحقيقية، وهو ما يخفي ورائه رغبة صاحب المشروع (الدولة) في تحصيل المال فقط، والدليل الأكبر على ذلك حسبهم، هو مراجعة سعر المتر المربع المعتمد في المرة الأولى، وكذا إدماج الخدمات التحسينية في غلاف المشروع، وهو ما تظن له 6.86% من السكان، في الوقت الذي اتسم فيه موقف البقية، بمعرفة السعر الكلي الواجب سداه، وليس كيفية حسابه، وهو ما يعني غياب الشفافية في ممارسات المتعامل، والتي وجدت نفسها مدفوعة لتبني هذا الغموض، طالما ليس هناك من يطلب شروحات حولها، وذلك كنوع من الاستدراج للسكان حتى يكملوا سدادهم، فضلا عن تحجيم مبلغ السداد حسب مقدرة وإمكانيات كل طرف، لأن المعرفة بها سوف تزيد في عزوفهم أكثر عنه، وهي التي تعاني أصلا من حالة توقف تام، تتضح

عند إدراك أن 52.27% منهم، لم يسددوا شيئاً من المبلغ المطلوب سداده حتى الآن، في حين نجد 44.31% منهم لم يتجاوزوا حد 8/1 ليتوقفوا عن ذلك، وذلك بعد أن رخص بتسليم المساكن للمعنيين بها، في ظل التزامهم بصيغة الدفع البعدي، وذلك تحت الخشية من أن تذهب لغير مستحقيها، بعد أن تنامت عملية الاقتحام والاستيلاء عليها، بدون إذن ولا ترخيص من صاحب المشروع، وذلك باعتبار أن الحق والقانون في صف المتعامل، الذي يبقى يحوز ملكية المساكن والأرض، التي يبقى السكان مطالبين بتحصيلها إن أجلاً أو عاجلاً، إلا أنه لا يسعه فعل شيئاً سوى الانتظار والترقب، وذلك باعتبار حجم التحفظ الذي أبان عنه 45.05% من السكان، والذي جعلهم لا يعتبرونه ذا أهمية بالغة في حياتهم، ويتعلق ثانيهم بأن التمسك والحاجة التي أبقاها حوالي 57.95% منهم، لا تعتبر محفز في حد ذاتها لتسجيل تقدم في عملية السداد، وذلك بفعل جملة متفاوتة من العلل، يتصل 67.08% منها بعامل عدم امتلاك المتعاملين فعلياً للوعاء العقاري الذي تم فيه المشروع، مما يجعل عملية السداد لا تنتهي تلقائياً إلى تحصيل الملكية العقارية، وكذا عدم استعداد أي ساكن لتجاوز الإجماع على مقاطعة السداد، حتى في حالة توفر عقود الملكية لهم، وهو ما غدى بدوره حالة ثانية تتعلق بعدم وجود من يسدد، في حين لم يفكر 19.62% من المعنيين سوى بأمر واحد، وهو كيفية تطوير المساكن وإنهاء الأشغال بها، وهو الوضع الذي اخرج إلى الوجود 13.29% من السكان، الباحثين عن استفادة مجانية قد تتأخر لكنها ستأتي لا محالة، في ظل وحدة الكلمة والالتزام بالموقف التي الاتفاق عليه، والذي لا يمكن للمتعامل أو أي كان أن يفعل حياله شيء.

2.4. ضرابيبيبة: المعالجة التقنية التي تم اقتراحها، من قبل مكتب الدراسات والانجاز العمراني لولاية قسنطينة URBACO، وفقاً للمنهجية المتبعة في دليل الإجراءات المنهجية للبنك الدولي، قامت على اعتماد عملية تدخل من النوع المركب، والذي يقوم على المزوجة بين مشروعين أو أكثر، حيث تم في هذا الإطار، وفي ضوء الخصائص والمعطيات التقنية لحالة المباني، والوعاء العقاري الحاضن لكل ذلك، برمجة انجاز حوالي 240 مسكن تطوري، زائد إدراج 557 مسكن من النوع الصلب ضمن عمليات إعادة الهيكلة، وذلك من خلال الحفاظ على هذه الأخيرة كما هي ثابتة في مكانها، في حين يختلف الوضع بالنسبة لعملية إعادة الإسكان، والتي لم يتمك فيها سوى 3.75% من السكان من البقاء داخل قطاعاتهم السابقة، حيث تم نقل 26.25% منهم إلى قطاعات سكنية أخرى داخل الحي.

هذا التصنيف تبعاً لنمط التدخل المتبع، خلف ورائه حالة من عدم الرضا حسب 66.25% من السكان، والذين اعتبره 36.26% منهم مجحفاً في حقهم، لكونه تمييزي وغير منصف بالنسبة للجميع في توخي المعايير المتبعة، وذلك قياساً لمشاهدتهم وتقديرهم لحالات مماثلة قريبة منهم، حيث أن الكثير من المساكن التي صنفت في خانة التهديم، وإبدال أصحابها بعمليات إعادة الإسكان، كانت قابلة للحفاظ عليها وتطويرها. في حين ذهب 29.67% من السكان إلى الإنكار عليه، إهماله لتعدد تراكيب الأسر داخل المباني والأكواخ، بما يعنيه ذلك من تحصيل أكثر من استفادة، سواء بالنسبة للمعنيين

بمشاريع إعادة الإسكان أو إعادة الهيكلة، وذلك إلى جانب كونه تقديري ولا ينم عن دقة في المعالجة، الأمر الذي راح معه الكثيرون كضحايا، كما أنه غير استشاري ولا يأخذ برأي أصحابه بعين الاعتبار، وهي المعطيات التي كانت محطة أولى في سلسلة التناقضات، والازدواجية التي سوف تتابع بعد ذلك، والتي من جملتها ما رصده السكان فيما يتعلق، بتسليم الحصة الأولى من المساكن التطورية، والتي جاءت منتهية الانجاز داخليا، وتتمتع بتسييج خارجي للمساحة المتبقية بدون بناء، في حين تراجع مستوى تجهيز الحصص اللاحقة، حيث فقدت هذا الامتياز على المستويين الداخلي والخارجي، وهو ما كان مثار تساؤل واحتجاجات متكررة، نقلها السكان إلى كل من المتعامل العقاري، وكذا ممثلي خلية متابعة برنامج RHP أثناء زيارتهم للحي. كما أنه في الوقت الذي تم نقل 87.5% من المعنيين بإعادة الإسكان إلى خارج قطاعاتهم السكنية، بدون حتى استشارتهم في الأمر، تم الإبقاء على 12.5% في قطاعاتهم الأولى، ورغم عدم سوء الموقع السكنية الحديثة التي وطنوا فيها، إلا أن عملية تفكيكهم وإبعادهم عن أهاليهم جزئيا، والذين كانوا يرعون مصالحهم المتبادلة كان هو عامل الانزعاج، خصوصا وأن الحجج والتبريرات التي ساقها المتعامل، انكشفت بعد ذلك وبدت واهية لهم، بعدما بادر لتخصيص ما مجموعه 429 قطعة عقارية، وتوجيهها لتلبية طالبي العقار السكني، الأمر الذي كان يعني حسب 39.31% منهم، ممارسة نوع من الاحتيال من قبل المتعامل، وذلك من أجل سلبهم المساحات التي يشغلونها، ومن ثمة تخصيصها لخدمة أغراضه التجارية، والتي مالت لمنح الأولوية للوافدين من خارج الحي، فضلا عن امتياز الموقع، وكأن المشروع غير مخصص لهم أو لخدمتهم، وهي القناعة التي تغذيها كذلك مسائل وتعقيدات أخرى، من بينها أن عملية تسريح قوائم المستفيدين من المساكن التطورية، وتوزيعها على السكان لم يكن يراعي أي اعتبار، أو مصوغ من شاكلة اقدمية الإقامة، حيث كان المرجح الأول يتعلق بأفضلية تموقع القطاعات، والتي حرص المتعامل على تحريرها من أجل بيعها، وكذا مراعاة الجاهزية المالية، والمقدرة على ضخ الدفعات الأولى من التكلفة المترتبة عنهم، بالإضافة إلى ما أثرته كذلك، عملية التكفل المجلس البلدي ببعض الأسر المصنفة فقيرة، والتي تم إيوائها مجانا.

هذه المعطيات، وإن كانت تعكس نوع من سوء الفهم السكاني لأغراض مشروع ل RHP، والذي اعتبره الكثيرون منهم على أنه اجتماعيا بحتا، فإنها تعكس أيضا مقدار الآمال التي علقوها عليه، قبل أن يصدم السكان بالأمر الواقع، وهو ما أفقدهم تدريجيا الثقة في إجراءات وخطوات المتعامل، ومن بعده الثقة في المشروع ككل، وجعلت حوالي 80% من السكان يمنون بنفس بخيارات أخرى، أنصبت في مجملها حول، إما نمط سكن اجتماعي إيجاري أو سكن تطوري مكتمل القاعدة السفلية، مع رغبة أكبر في النمط الأول، والذي شكل خيار ل 76.56% من رأي السكان، وذلك مقارنة ب 23.43% مالوا للخيار الثاني، وذلك بفعل المزايا التي تطبع هذان الخياران مقارنة بغيرهما، والتي تتعلق أولهما بسمة الإنجاز المنتهي في كليهما، فلا يتطلبان مشقة، مع فارق أن السكن الاجتماعي الإيجاري، إلى جانب

كونه مجاني، فهو الخيار السهل والمعمول به في كل المدن الجزائرية، في مجال إيواء الأسر القاطنة في الأحياء العشوائية، وهو ما يكرس دراية وإلمام سكان هذه الأحياء بالمعطيات، والسياسات والإجراءات التي قد يعاملون بها، والتي من ضمنها عملية ترحيل السكان إلى أحياء جماعية، والتي يتابعون بعض أحداثها على شاشات التلفزيون أو صفحات الجرائد، الأمر الذي يجعلهم يستغربون هذه المفارقة عن غيرهم، والتي تجعلهم مطالبون باستكمال الأشغال وسداد تكاليفها المالية للمتعامل، والتي اعتبرها 41.25% من السكان مبالغاً في تقديرها، في حين ذهب 55% منهم إلى اعتبارها غير مستحقة، وذلك بالنظر إلى نوع الانجاز الذي سلم لهم بعد ذلك، والذي قام على احتساب سعر المتر المربع، من العقار المبني عليه ب 410 دج²، مضافاً إليها قيمة الإطار المبني بالنسبة للمعنيين بإعادة الإسكان، خصوصاً بعد إقدام المتعامل على إعادة احتساب قيمة الخدمات الأساسية (VRD)، ضمن قيمة التكلفة الكلية للانجاز، وهي التي لم تكن مدرجة من قبل ذلك، باعتبار أنها تدرج ضمن المساعدات العمومية التي تقدم لهذه العمليات، والتي تفتن لها السكان الذين رفضوا اعتمادها والنقاش فيها بالجملة، لكونها تمت خارج الاتفاق المبرم فيما بينهما في بداية الأمر، حيث تم احتسابها من طرف واحد وبدون أي إخطار لهم، وذلك من خلال محاولته للضغط عليهم بعقود الملكية، من أجل استكمال ما تم من السداد. وهي المعطيات التي تجعلهم يستشعرون، بأنهم ضحية عملية سمسة رسمية مقننة، خصوصاً بعدما أثارته 17 عائلة مدرجة في مشاريع إعادة الهيكلة، من إشكالية تملكهم للقوائم العقارية التي هم عليها، والتي يحوزون شهادات ثبوتية ملكيتها، باعتبارها تمت في إطار عملية شراء من عند البلدية، والتي بادرت بعدها بالتنازل عنه لصالح المتعامل، بوصفه يمثل حصة مساهمتها في التكلفة الكلية للمشروع، والذين اضطروا أمام رفض أبنان عنه المتعامل للاستجابة لهم، إلى اللجوء للقضاء والدخول في نزاع قضائي معه. ورغم نزوع المتعامل لتشجيع السداد عبر اعتماد خيار تقسيط قيمة التكلفة، وتراجع عن التحديد الدوري والقيمي لها، والذي يعكس بدوره نوع آخر من الازدواجية في التعامل، إلا أن أثرها يظل محدود، حيث لم تزد قيمة أعلى مستويات السداد التي أبان عنها السكان، عن ¼ وبمستوى تحصيلي متدني، مقابل ارتفاع تشكيل العزوف الكلي إلى 51.25%، وهو الوضع الذي من المرشح أن يبقى لسنوات طويلة كذلك، بدون أن يمكن لأحد أن يلومهم على ما أقدموا عليه، ولا مسائلتهم عنه في ظل حالة جديدة من الازدواجية، تقوم على عدم حيازة المتعامل لعقود ملكية موقع ضرابيبيبة، بعد تأخر لأكثر من 12 سنة في إجراءات تحويل الملكية له، مضافاً لذلك حالة المقاطعة المعلنة، والتي لا تشجع أحد على السداد، إلى جانب عدم استكمال الكثير منهم لعملية تهيئة وتوسعة مساكنهم، وهو ما جعل البعض يرى، أن ذلك كفيلاً لوحده بأن يحرك السلطات العمومية لتستجيب لهم، وتمنحهم عقود الملكية في مناسبات سياسية مقبلة، وبدون أن يسدد أحداً ما هو واقعا عليه من ديون لدى المتعامل.

2.5. سيدي حرب: دفعت نوعية المباني والمساكن الموجودة في سيدي حرب، والمتسمة بحالة متقدمة من الترددي والانحطاط، بالمتعامل إلى تغليب خيار إعادة الإسكان على المشاريع الجزئية لإعادة الهيكلة، من خلال استهداف انجاز 500 مسكن تطوري، في مقابل اقتصار عمليات إعادة الهيكلة على 39 مسكن صلب، وهو الخيار الذي أنتج حالة من التذمر لاحقة في أوساط 94.44% من السكان، جزء منها يتعلق بعدم رضا المعنيين بإعادة الهيكلة بهذا التصنيف، الذي رأوا فيه إجحافا في حقهم، باعتباره أبقاهم في نفس وضعهم السابق، على الرغم من أن حالة هذه المباني لا تعد في صحة جيدة، أما النصيب الأكبر من عدم الرضا والمقدر ب 90%، فقد جاء من المستهدفين بعمليات إعادة الإسكان، ولكنه لم يكن أنيا بل تنامي بعد ذلك، في ضوء المشهد الأخير الذي بدا عليه المشروع.

هذا الارتفاع المسجل في عدد الأسر والأكواخ، كان معوقا يعترض عملية إعطاء إشارة انطلاق الأشغال، والتي أصبحت بفعل ذلك تستغرق من 18-24 شهر بدلا من 5-6 أشهر، جراء عدم وجود أوعية عقارية شاغرة، وهو ما استدعى ضرورة العمل على تحرير قسما منه، وذلك عبر الذهاب إلى تبني مخطط لإعادة التوقيع، والذي تم بموجبه إنشاء مركز استيطان مؤقت بأعالي الحي، في منطقة تضاريسية صعبة، قادرة على استيعاب حوالي 100 أسرة في أكواخ، ريثما تنتهي الأشغال والتي تم الاختيار لها، أحد القطاعات الجانبية الأكثر انبساطا وسهولة للتعامل معها تقنيا، وذلك في ظل صعوبة الأرضية الصخرية ذات الطابع الانحداري للموقع، حيث تم مطالبة قاطنيها بإخلاء أكوخهم، والتنقل لمركز عبور الذي تم إنشائه، وهو ما لم يكن مستساغا من طرف الكثير من السكان، الذين رفضوا إبداء أي تعاون أو تفهم حيال هذه النقطة، حيث تعطى الأولوية فقط، للأكثر مقدرة على الوفاء بالسداد المالي المتفق عليه، وكذا الأسر المصنفة على أنها فقيرة، والتي تكفل المجلس الشعبي البلدي بسداد حقوقها، وهو ما سيسمح بتحرير حيازات عقارية أخرى، ستتغل في إعادة إيواء آخرين وهكذا، وهو ما يعني عدم وجود ضمانات كافية لاستفادتهم، وكذا إمكانية تأجل استفادتهم في ظل عدم إعطائهم الأفضلية، في الحصة الأولى من المساكن التي سيتم انجازها. حالة الانسداد هذه، حاول بعض السكان من قطاعات مختلفة فكها، وذلك من خلال إبداء حسن النية وتنقلهم إلى مركز العبور، وهو ما جعل الحيازات المسترجعة، لا تقع جميعها ضمن نفس الدائرة المجالية ولكنها مشتتة داخل الموقع، وهو ما يعني أن عملية التوطين، ستؤول حتما إلى خارج القطاع السكني بالنسبة للكثيرين منهم، وهو ما شكل مصدر انزعاج آخر للسكان، حيث كان يتم إنشاء أحيانا مسكن تطوري واحد، وأحيانا أخرى من 2-3 مساكن تطورية، أو أكثر من ذلك في حالات أخرى، وذلك بحسب ما تسمح به المساحة التي تم تحريرها، وفي أماكن أحيانا جد صعبة. وفي الوقت الذي كان المشروع يعاني، من غياب مخصصات عقارية شاغرة لإنشاء المساكن، اتجهت نوايا المتعامل لتخصيص 34 حيازة عقارية، موجهة للبيع للراغبين في الشراء في إطار ترقوي، وهو ما أثار حفيظة سكان مركز العبور وفجر غضبهم، الذي تحول إلى عملية اقتحام المساكن المجهزة، واستغلالها عنوة عن إرادة المتعامل، مما أضطره إلى

التراجع عن خياره، وأعاد توجيهها لخدمة مساعي المشروع، لكن الأمر لم ينتهي عند هذا الحد بذكر ما هو أتي، والذي زاد في تكريس ازدواجية المعايير المعمول بها، والتي كانت تزيد في إضفاء جو اللاتقة بين السكان، الذين تفاجئوا بأن تدابير عملية توزيع السكن الاجتماعي الإيجاري، قد طالت 19 أسرة مستوطنة في مركز العبور، بالإضافة إلى عمليات الترحيل الأخرى والتي كانت تنقلها التلغزة الوطنية، في إطار تغطيتها للأخبار الوطنية يوميا، وهو ما جعل المشروع في موقف ضعف، وعدم قدرة على الإقناع والتأثير أمام خيارات أخرى متاحة، والتي ربح بها 92.59% من السكان، والتي رجحت الكفة فيها وميزان الاختيار لصالح خيار السكن التطوري (62%)، نظرا للمزايا التي يتيحها من كونه فردي، وإمكانية التوسع المستقبلي... إلا أنه ليس على النحو أو الصيغة المأل بالعيوب التي فرضت عليهم، والتي مع ارتفاع تكاليف التهيئة الخارجية للموقع، والتي استهلكت نسبة معتبرة من الغلاف المالي للمشروع، عرفت تراجع في مقاييس ونوعية الانجاز الذي اتسمت به بعدها، من خلال تحولها لهياكل أسمنتية مضافا إليها باب خارجي، وبدون أي تهيئة داخلية أو تخصيص وظيفي، كما كان عليه الحال في سابقتها، وذلك في ظل احتفاظها بالأسعار الأولى المعلن عنها، والتي بقيت بدون مراجعة على الرغم مما طرأ عليها من تعديل، حيث قدرت تكلفة المتر المربع بالنسبة لإعادة الإسكان وإعادة الهيكلة ب 500دج، وهو ما جعل حوالي 88.88% من السكان، يعتبرونه غير مستحق جراء الرداءة التي باتت عليها نوعية الانجاز، خصوصا بعد أن زاد المتعامل في رفعها أكثر، من خلال مسارعتة إلى إعادة النظر في كيفية تقويم تكلفة الانجاز، بعد أن تعذر عليه عملية بيع الأوعية العقارية 34 التي أوجدها، بغرض توفير الدعم المالي للمشروع، حيث أعاد احتساب تكاليف الخدمات الأساسية، ضمن قيمة الغلاف المالي والذي كان يضم سابقا كل من الأرض والبناء فقط.

هذه الوقائع مجتمعة، كانت عامل مؤثر بعد ذلك في تدني مخصصات السداد، والتي لم تتجاوز أعلى معدلاتها، والمقدرة ب 5.55% معدل الربع من إجمالي المبلغ الكلي، أما نسبة عدم السداد لأي قيمة، فقد فاقت 61% من السكان، والذين لم ينفع فيهما تأثير إغراء عقود الملكية، على التقدم للسداد لا سيما بعدم أدرك 26.63% من السكان، أنه لا اثر لعقود الملكية لدى المتعامل، والذي مازال يسعى ليومنا هذا، وراء ملكيته للصح العقاري للحى لدى مديرية أملاك الدولة بولاية عنابة، وذلك بعد مضي حوالي 14 سنة من انطلاق المشروع، وهو ما لم يحفز 29.20% من السكان على خرق مبادرة المقاطعة التي التزم بها كل السكان به من قبل، في حين اعتبرها 18.81% من السكان بأنها مسألة وقت، وأنه سوف تمنح لهم عقود مجانية كما حصل في الكثير من المرات السابقة، في ظل يقينهم من ازدواجية المعايير المتبعة، والتي لن يبقى الوضع معها على حاله مستقبلا.

3. **التحليل الكلي:** التطور الذي أصاب مفهوم السكن الهش في بعدها الفيزيقي، وأدى إلى تباين صنوف المساكن السائدة داخل هذه الأحياء، ما بين أنواع تستدعي الإزالة الفورية، باعتبارها لا تليق بالحد الأدنى من الكرامة الأدمية، وأخرى يمكن الحفاظ عليها وتطويرها، جراء نوعية مواصفاتها

الفنية والتقنية، المقبولة استوجب إتباع منهجية عمل تراعي هذا التباين بين مكونات الحي الواحد، وتميز ما بين المساكن الصلبة والأكواخ، وذلك من خلال إدراج الأولى منها ضمن خانة عمليات أو مشاريع جزئية لإعادة الهيكلة، والتي تهدف للحفاظ على الإطار المبني في الغالب كما هو، والعمل على تسوية وضعيته وتزويده بالمتطلبات الأساسية، ما عدا في الحالات التي تتعلق بضرورة شق طرقات أو توسع مسالك... حيث يتم التدخل عليها جزئياً والإنقاص منها، أما الثانية فيدرج أصحابها ضمن خانة عملية إعادة الإسكان، والتي تعني نقل السكان إلى وحدات مشيدة حديثاً وغير مكتملة الانجاز، والتي قد يقع مقرها ضمن الموقع السابق وضمن نفس القطاع السكني، أو قد تنقل إلى خارجه في حالة عدم توفر إمكانيات تشييدها داخله. هذه المنهجية في التدخل أدت إلى بروز نوع من الازدواجية، في كيفية تسيير الوضع القائم، والتي كانت بدايتها مع التصنيف الذي أعتمد دون المرور على السكان أو الأخذ برأيهم، بعد أن استناد المتعاملين في قراراتهم، على التشخيص الذي أعدته مكاتب الدراسات المتدخلة في البرنامج، مما أدى في النهاية إلى حالة من عدم الرضا، لدى حوالي 68.35% من سكان الأحياء، وهو ما يعني انه لا يتعلق بأحد صنفى المشاريع الجزئية بل يطال كليهما، وذلك بفعل الغموض الذي اكتنف المعايير المتبعة في ذلك، وتركته يهمل الكثير من المعطيات الهامة من وجهة نظرهم، الأمر الذي جعل منه تصنيف تمييزي، افتقاد إلى المساواة بين للجميع، من خلال تصنيف بعض المساكن رغم ضعفها في خانة إعادة الهيكلة، في وقت صنفت من تشبهها أو هي أفضل منها في خانة إعادة الإسكان. وتعلق ثانيهم بإهمال التركيب الأسري، وعدم مراعاته لعدد الأسر التي تقيم تحت سقف واحد لكلا الطرفين، وهو ما أدى إلى خلق حالة من الازدواجية في التعامل والتعاطي، والتي جعلت أكثر من 74.93% من السكان، يتمنون فيها الحصول على بدائل أخرى أسهل وأجدى مما عرض عليهم، كالسكن الاجتماعي الإيجاري أو سكن تطوري مكتمل، مقارنة بخيارات أو حلول أخرى قد تكون مقترحة إلى جانبها، ومرجعية ذلك هو اكتمال انجاز كليهما، مع أولوية أكثر لصالح الخيار الأول بفعل مجانية الحل، وهي المسألة التي تغذي دافع آخر للتذمر أعترى السكان، أمام ما كانوا يشاهدونه يوميا على شاشات التلفزيون ويتراى إلى أسماعهم من أخبار الجرائد، عن حالات ترحيل لمئات العائلات من سكان الأحياء القصديرية، إلى المساكن الجماعية جاهزة ومجانية، في حين يطالبونهم بالسداد المالي، وهي حالة الازدواجية الثانية ضمن هذا الإطار. كما أن عملية تحديد القوائم المستفيدين كرسى ازدواجية من نوع آخر، وأدت إلى عدم حصول العديد من قدامى هذه الأحياء على خيار الأولوية، في ظل تقدم بعض الوافدين حديثا عنهم، وذلك إما نظرا لما أبانوا عليه من قدرات على السداد الفوري، أو لأفضلية تموضع القطاعات الخارجية على الحواف، لسهولة انطلاق الأشغال بها، إلى جانب اندراجهم ضمن مصاف العائلات المحرومة، والذين تكفلت البلديات بسداد مستحقات حصة منهم، في حين ظل معنى أسبقية التوطن غير ذي معنى، وهو ما لا يبدو مفهوما ولا مقبولا من وجهة نظرهم على الأقل، وجعلهم يبادرون

لتحصيل حقوقهم بأنفسهم، وذلك عبر السطو على المساكن التطورية المنتهية الانجاز أو قاربت منه، مما عجل بالمتعاملين إلى تسليم ما بقي منها إلى المعنيين بها مع تأخير السداد، وهو التأخير الذي استغله السكان بعد ذلك لفرض إرادتهم. أضف إلى ذلك أن الصيغة الثالثة من المشاريع الجزئية لهذا البرنامج، والمسماة مشاريع الوقاية أو المواقع الاحتياطية، والتي تخول للمتعاملين تحويل حصص والقسائم الأرضية الشاغرة، للبيع لسكان من خارج الحي لتوفير السيولة المالية الكافية لتمويل المشروع ذاتيا، تحولت إلى عامل إقصائي للسكان المستهدفين بالمشروع، من خلال التوجه نحو برمجة المساكن التطورية، خارج قطاعاتهم السكنية أو حتى خارج الموقع ككل، أو في مواقع أقل درجة من حيث قيمتها العقارية، بحجة عدم كفاية الفضاء العقاري لأغراض الانجاز، في مقابل الاستحواذ على الأوعية العقارية الجيدة من حيث امتياز الموقع، الاستواء، شساعة المساحة... وتحويلها للبيع وفق الصيغة الترقوية، وهو ما كان يتعرض مع طبيعة المشروع وأصل وجوده، حيث نجد أنهم نظروا إلى سكان العشوائيات باستخفاف بالغ، وكأن الاستفادة من سكن تطوري تعد في حد ذاتها كافية لهم، باعتبارها إقرار قانوني لم يكن متوفر لهم. ومبرر ذلك حاجة المتعاملين إلى للأموال لانطلاق الأشغال، والرغبة في توفير أرباح من العملية ككل، لذلك نجدهم إلى جانب ما ذكر سابقا، فان كيفية احتساب التكاليف الخاصة بقيمة الأرض والبناء، كان مبالغا فيها بالقياس إلى قيمة الانجاز، والذي لم يكن يستحق كل هذه القيمة، جراء رداءة نوعيته وعدم احترامه للمعايير التقنية للبناء. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان عدم الوضوح الذي انتاب كيفية حساب القيمة المالية المطلوب سدادها من السكان منذ البداية، كان مثار مشاكل مع عدة أطراف بالأحياء، ففي بداية الأمر لم يتقرر احتساب تكلفة الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، صرف صحي)، وتقرر أن يتكفل بها المتعاملين، وأن المعنيين بإعادة الإسكان مطالبين بسداد ثمن العقار والبناء، ونظرائهم في إعادة الهيكلة يتوجب عليهم سداد ثمن الأرض فقط، واشترط سداد قبلي، ولكن مع تعذر الموارد المالية للمشروع، أعيد احتساب الخدمات ضمن غلاف المشروع ودون إعلام السكان، والذين فوجئ بعض من قارب على استكمال سداد مستحقاتهم، بوجود دين إضافي مازال لم يسدد، كما أن العديد من السكان المصنفين في مشاريع إعادة الهيكلة، بأحياء كل من ضرابيينة، الحفصي، والزاوية، رفضوا السداد معتبرين حيازتهم شرعية ولا تتعلق بوضع اليد، وبناء على عقود ملكية ومقررات استقادة، فكيف يعيدون سدادها مرة أخرى. وذلك على الرغم التسهيلات التي وضعها المتعامل لهذا الغرض، من خلال عدم تحديد ثمن السداد على نحو دوري وقيمة ثابت، وتركه تبعا لمقدرة السكان إلا أن ذلك لم يجدي نفعاً، خصوصا بعدما فترت رغبة حوالي 60% منهم في الحصول على عقود ملكية مساكنهم، بعدما تبين لهم عدم وجود عقود ملكية لدى المتعاملين، فكيف يطالبونهم بالسداد لشيء هم لا يملكونه، وهي المحطة الأخيرة في مسار الازدواجية الذي شهده برنامج RHP.

4. **النتائج الجزئية للفرضية الثالثة:** غدت المنهجية المتبعة في إدارة هذا البرنامج، على أرض الواقع جملة من التناقضات، والتي أفقدت السكان الثقة فيه وافترت الحماس الذي كان يعترى الكثير منهم، والتي نوجزها في:

أ. أنطوى الأسلوب المتبع من قبل المتعاملين في إدارة المشروع، على ازدواجية في الممارسات والمعايير المتبعة في التعامل مع كافة السكان، مما أثار جملة من التساؤلات حول نوعية المعايير ومبررات الكامنة وراء ذلك، فيما يتعلق بتصنيف بعض سكان إعادة الهيكلة ضمن عمليات إعادة الإسكان، ويمنع آخرون في نفس وضعهم منها، ويتم إعادة إسكان آخرين داخل ذات القطاع الذي كانوا فيه، وينقل آخرين إلى قطاعات أخرى غير قريبة منه، مما أدى إلى بتر أواصر الثقة وهز مصداقية المتعامل في نظر المستفيدين، وأفضى إلى طغيان السلبية التي علت سلوكيات الكثير منهم، مما تسميم المناخ الاجتماعي العام والدخول معه في وضعية صراع غير معلن، وهي المشاكل التي كان يمكن تجاوزها لصالح المشروع.

ب. المتعاملين العقاريين وجدوا أنفسهم وحيدين في الميدان، يتحملون لوحدهم مسؤولية إدارة المشروع، والتعامل مع جميع الوضعيات المعقدة التي تتطوي عليها هذه الأحياء (اقتصاديا، تقنية، وقانونيا)، وفي مواجهة عبأ اجتماعي إضافي، وضغط إداري مكثف، حريص على استيفاء الشروط والمواصفات الفنية والتقنية، واحترام الآجال الزمنية المعلن عنها للانجاز والتسليم، في وقت لم يكن بإمكانهم انتظار المساعدة إلا من مديريات التعمير ذات الفعالية المحدودة، بعد أن استقال كل الشركاء وخاصة الجماعات المحلية، والتي انسحبت من كل التزاماتها حتى تلك المتعلقة بالتدخل في الأحياء دوريا، وتهديم المساكن التي تم إعادة إسكان أصحابها، بغرض منع المضاربة بها لاحقا أو حتى العودة إليها من جديد، لإعادة توقيع نفس الوضع السابق.

ت. كشف برنامج RHP عن غياب سياسة وطنية واضحة المعالم، تركز معالجة موحدة وفعالة لإشكالية السكن القصديري، تركز تجانس البرامج المتبعة من طرف السلطات العمومية، وبتقادي العمل على إعطاء الشيء ونقيضه في نفس الوقت، أسهم في نشر الشك بين المواطنين، وإيجاد مناخ مشحون للمطالب والتظلمات التي تعيق تطبيق البرنامج. وهو الواقع الذي سمة محلية خالصة، باعتبار ما أبرزته دراسة "هداية دجاني الخيري" من أن سكان حي الأمير علي ببلدية الرصيفة، والذي تولت انجازه "المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري"، قد رفضوا بالجملة مشروع التحديث، وطالبوا بان تتولى بلدية الرصيفة مهمة العمل مجانا أسوة بمواقع أخرى¹.

ث. كرس برنامج RHP هيمنة الطابع التجاري على ممارسات المتعاملين العقاريين، الذين سعوا من ورائه إلى تحقيق مكاسب مالية، تعود على مؤسساتهم بالنفع العام كأى مشروع عمراني آخر

¹. هداية دجاني الخيري، المرجع السابق، ص. 442.

تعودوا عليه، مغفلين في ذلك طابع المشروع وأهدافه التطويرية لهذه المواقع، حيث جنحوا إلى انتقاء أفضل الحيازات العقارية وأميزها، ضمن الفضاءات الشاغرة أو تلك التي تم تحريرها، وتوجيهها للبيع عن طريق عمليات المزايمة لصالح الراغبين في الشراء، في الوقت الذي تم فيه توجيه عملية بناء المساكن التطويرية، نحو مواقع أخرى أقل جودة من سابقتها، بغرض تحقيق الربحية المرجوة وضمان تمويل غير مباشر، من شأنه أن يجنب المتعاملين الوقوع في خسائر مالية كبيرة، تخلفها ورائها كاستثمارات تمت داخل هذه المواقع، مما يعود بالسلب على باقي نشاطاتها واستثماراتها اللاحقة، ويؤثر على موازاناتها خصوصا وأن عملية استردادها قد تطول كثيرا.

ج. وقع برنامج RHP ومن ورائه المتعاملين العقاريين، ضحايا سياسة التسيير النزواتي والكارثي للمسألة العقارية في الجزائر، من خلال عدم تمكنهم من الاستعادة حتى يومنا هذا، من أي تسوية للطبيعة القانونية للمواقع التي جرى تنفيذ عمليات التدخل عليها، وذلك على الرغم من مضي أكثر من 10 سنوات عن تاريخ انتهاء البرنامج، الأمر الذي يجعل أي عملية لتسوية المستفيدين لمستحقاتهم، أو المتابعة القانونية ضدهم من طرف أصحاب المشاريع حاليا مستحيلة، في ظل عدم تمكنهم من تحصيل عقود الملكية هذه المواقع، والتي اشتراها بعضهم من عند مديرية أملاك الدولة، في حسن استنقاذ منها البعض الآخر كئمن أو شطر من مساهمة الجماعات المحلية في المشروع.

ح. فضح إخفاق المتعاملين العقاريين في تسوية المسألة العقارية لبرنامج RHP، الغطاء السياسي الذي تم توفيره من أجل انطلاق هذا البرنامج، وكذا نمطية التسيير المتبعة في دواليب الإدارة الجزائرية، والتي تمنع كل متعامل من استصدار أو الحصول على رخصة بناء جماعية، ما لم يتوفر فيه شرط التملك للحيازة العقارية المسخرة لهذا الغرض، وهو ما غاب عن المتعاملين العقاريين الذي حازوا على رخص البناء، وأعطوا إشارة انطلاق وبمصادقة الجماعات المحلية ومباركة مديريات التعمير والبناء. وهو ما يدفعنا في الأخير إلى التسليم بصحة الافتراض الثالث، والتأكيد على الأثر السيئ الذي لعبته ازدواجية الخيارات على مستوى برنامج RHP في إثارة مشاعر التحفظ لدى السكان، وأثر ذلك بعدها في سلوكياتهم واستجاباتهم اتجاه المشروع.

الفصل الثامن

تحليل الفرضية الرابعة

أولاً. قراءة جداول الدراسة.

ثانياً. التحليل الجزئي.

ثالثاً. التحليل الكلي.

رابعاً. نتائج الفرضية الرابعة.

تمهيد: تشكل الفرضية الرابعة محور اهتمام هذا الفصل من الدراسة، والتي سعت لتأكيد دور المعايير التي تطبع واقع الممارسة العمرانية في الجزائر، في الفشل الذي خلص إليه المشروع، وذلك من خلال الجمود الذي عادة ما تتصف به هذه اللوائح، والتي حكمت تفاصيل المشروع في بعده الوطني، مضافا إليها الممارسات الفنية والمهنية المنتهجة على المستوى المحلي، والتي أدت لتهميش خيار المشاركة، بما يعنيه ذلك من خصوصية كل مستوطنة مجاليا، اجتماعيا، اقتصاديا ... وتحويلها إلى عقبة في مسار إقدام السكان على مثل هذه المبادرات، مما يتسبب في إعلاء درجة التذمر وتعزيز قناعات السكان بعدم جدوى المشروع، وذلك انطلاقا من التسليم بصحة الاعتقاد القائل، بأنه إذا كانت التساؤلات واحدة، فإن الأجوبة والحلول ليست ثابتة ولا موحدة، تبعا لتباين معطيات المكان ومتطلبات الجماعات، وذلك من خلال تحليل تفصيلي على المستويين الجزئي والكلّي.

1. قراءة الجداول

الجدول رقم 74: يوضح ماذا تناولت المشاورات مع القيمين على المشروع

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
أهداف وأهمية المشروع	13 % 15.11	16 % 24.61	10 8.85	18 % 17.30	08 % 13.56	65 % 15.22
المطالبة بالسداد المالي	64 % 74.41	49 % 75.38	88 77.87	75 % 72.11	47 % 79.66	323 % 75.64
مناقشة المقترحات	09 % 10.46	/	15 13.27	11 % 10.57	04 % 6.78	39 % 9.13
المجموع	86 % 100	65 % 100	113 % 100	104 % 100	59 % 100	427 % 100
دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05						المنوال = 323

تعطينا بيانات الجدول السابق، نظرة حول أهم النقاط التي شكلت محور التشاور والتباحث، التي جمعت بين سكان المواقع الخمسة والقيمين على المشروع، في المرات القليلة التي تم فيه اللقاء فيما بينهما، والتي تقاطعت إجابات بعض المبحوثين إزاء بنودها وتعددت، من دون أن تخرج في سياقها العام عن ثلاثة محاور أساسية، دار أولها وأهمها من حيث نسبة الإجماع الذي حظيت به في ردود المعنيين والمقدرة بـ 75.64%، بالتشديد على أهمية السداد المالي وعدم التراخي إزائه، لأن عليه تتوقف كل من شروط صحة وسلامة المشروع منهجياً، وكذا تمكن المتعاملين العفاريين على انجاز كل الأشغال المقررة في الدراسات الفنية المعدة، والتكفل بكل الأسر المستحقة الموجودة بالحي. وجاء من بعده ثانياً تأكيد 15.22% من المبحوثين، على وجود نوع من التحسيس بأهمية وأهداف المشروع المقترح عليهم، واعتباره بمثابة فرصة لا تعوض وطوق النجاة للسكان هذه الأحياء، للخروج من جو اللاشريعة والبؤس الواقعين تحته، إلى الاعتراف والتملك المساكن وتحسن الأوضاع تدريجياً. في الوقت الذي اتجه فيه موقف الطرف الثالث ضمن هذه الدائرة، والحائز على أضعف تحصيل من إجمالي ردود المبحوثين والمقدر بـ 9.13%، إلى اعتبار أن سماع الآراء والاقتراحات قد شكلت أحد البنود، التي تم إثارتها مع إدارة المشروع. وهي النتائج التي تعني في سياقها العام، أنه قد تم اختزال مفهوم المشاركة وحصره في خانة ضيقة، تقوم على تحصيل الأقساط المالية المترتبة على المستفيدين، بوصفها مكون أساسي في الموازنات المالية للمشروع، وشرط أساسي للتقدم نحو باقي الخطوات، خاصة في ظل تصعد المؤشرات المنبئة بتعثر مسار جمع هذه المستحقات. أما التحسيس بأغراض وأهمية المشروع، فهي تأتي غالب في سياق خدمة الغرض الأولى، من خلال العمل على تحفيز السكان أحياناً، وحثهم على المضي في مسعى إنجاز المشروع، دون أن يكون ذلك واقع ثابت في كل الأحوال، باعتبار أن اللقاءات التي كانت تعقد مع السكان، لم تكن تأتي كخطاب جماعي موحد

ومباحثات دورية مع السكان، ولكن يغلب عليها دوما الطابع تجزئي المحكوم بالتقسيم القطاعي لموقع، وكذا المبادرات الفردية والتقاطعات الظرفية التي تتم ضمن مسار الانجاز. في حين تعكس النسبة المتبقية الجمود الذي طبع تصورات المشروع، وعدم قابليتها لا للتعديل ولا للمراجعة، باعتبارها سيناريوهات جاهزة تنتظر التنفيذ فقط، لأن سماع الآراء وفتح باب المناقشات حولها، لم يكن أمرا مستساغا من قبل الفنيين الذين يرون فيها أنه مسألة تتجاوز قدرات ومعارف السكان، وتفتح لهم باب التدخل في صلاحيات ومسائل فنية وتقنية بحتة، وحينها ستصبح مطالبهم لا تنتهي ولا يمكن معها إرضائهم جميعا، في وقت لا تتوفر فيه الوسائل المادية ولا عامل الوقت الكافي لتحقيق كل ذلك.

هذا الواقع تعيد توقيعه مرة أخرى القراءة التوصيفية، وذلك كنتيجة لحالة التجانس الشبه تام مع المعطيات الكلية، عدا فيما يتعلق بحالة واحدة وهي تلك الخاصة بحي ميطر، حيث تكشف بياناتها عن اختلال هذا الترتيب، من خلال تحصيل خيار "سماع الآراء والاقتراحات"، لقيمة أقل من تلك المسجلة من قبل خيار "أهداف وأهمية المشروع"، والتي جعلته ثانيا بحسب ردود المبحوثين.

الجدول رقم 75: يوضح مدى تقدم المبحوثين بطلبات محددة للقيمين على المشروع

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	59 %92.18	38 %77.55	81 %92.04	64 %80	45 %83.33	287 %85.67
لا	05 %7.81	11 %22.44	07 %7.95	16 %20	09 %16.66	48 %14.33
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05						المنوال = 287

تعبر النتائج الكلية الظاهرة في الجدول رقم 75، والمتعلقة بحقيقة تقدم المبحوثين بطلبات محددة للقيمين على مشروع RHP من عدمه، على نفي 14.33% من المبحوثين لهذا المسعى عن أنفسهم، لاعتبارات تعلقت حسبهم إما بذريعة الغياب عن جلسات وورشات العمل، التي جرى عقدها ما بين المتعاملين والسكان من قبل، وإما بفعل سلبية الطاغية على البعض الآخر، والذي أراد قسما منه أن يستفيد فقط من نتائج المشروع، من دون أن يكون له أي رأي أو مقترح فيه، تاركا مسألة تقدير ذلك للمسؤولين عن إدارة عمليات البرنامج، وقسما آخر معتقد بعدم وجود فائدة وقيمة لرأيهم لدى المعنيين، باعتبار أن المشروع جاء جاهزا، وبالتالي فلا فائدة ترجى من وراء هذا لأن التغيير لن يمسه، وذلك في مقابل 85.67% من مجموع الكلي للردود، قد صبت في خانة التأكيد على وجود وتقديم مطالب ومقترحات في هذا الشأن، وهو ما يعتبر كنوع من التطلع السكاني وحضور الاستعدادين، الذهني والنفسي للمشاركة بالرأي والمقترح في تحديد الخيارات، وضبط الحاجيات والتطلعات الحقيقية للسكان من وراء هذا المشروع، الذين رأوا فيه خلاصهم من ويلات البؤس التي تتملكهم. على المستوى الخاص بتناول المفرد لهذه المواقع، لا تختلف النتائج الجزئية المحصلة في توزيعها بين المقترحين الواردين في هذا السؤال، عن النتائج العامة المذكورة سلفا إلا في التباين الرقمي الظاهر، العاكس لاستمرارية هيمنة معطى الإجابة بنعم على خيارات المبحوثين، والتي قدرت بما يزيد عن 92% على مستوى موقعي ميطر والحفصي، و80% على مستوى موقعي ضرايبينة وسيدي حرب، وبأقل من ذلك بالنسبة لموقع الزاوية، أين قدرت ب 77.55% من إجمالي ردود سكانه.

الجدول رقم 76: يوضح نوع المطالب المقدمة من قبل السكان للقيمين على المشروع

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرائبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
توفير الخدمات الأساسية	42	05	19	22	43	131
	%22.82	%3.93	%7.45	%11.16	%28.29	%14.31
احتساب الأسر لا المساكن	61	49	82	75	51	318
	%33.15	%38.58	%32.15	%38.07	%33.55	%34.75
توفير المرافق	13	27	79	31	07	157
	%7.06	%21.25	%30.98	%15.73	%4.60	%17.15
الإقامة بنفس المكان	53	39	57	46	38	233
	%28.80	%30.07	%22.35	%23.35	%25	%25.46
مراعاة النشاط الرعوي	15	07	18	23	13	76
	%8.15	%5.51	%7.05	%11.67	%8.55	%8.30
المجموع	184	127	255	197	152	915
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
الموال = 318						ك ² = 194.28 دالة إحصائيا عند درجة حرية 4 ودرجة شك 0.05

توضح المعطيات البارزة في الجدول رقم 76، مجموع المطالب السكانية التي تم رفعها إلى القائمين على برنامج RHP، أثناء لقاءات التشاور والتحسيس التي تم عقدها معهم، وهي المطالب التي تحددت في خمسة بنود ومحاور أساسية، شكلت نقطة لقاء بين مختلف مفردات الدراسة على تباين تشتتها المكاني، من خلال تبني المبحوثين لعدد من المطالب في نفس الوقت، مما أفضى إلى تفاوت ظاهر في ترتيبها تبعا لأهميتها النسبية عند الراغبين فيها، إلى جانب تضخمها المتأني من تجمع آراء المعنيين بصنفي المشاريع الجزئية في ذات الوقت، حيث نجد أن 14.31% من الردود قد أكدت على أنها ناديت، بأهمية توفير الخدمات الأساسية (صرف صحي، كهرباء...)، لما لها من أهمية وضرورة في الخروج من حالة الترددي العام الذي تطبع يوميات هذه الأحياء، في حين جاء المطلب الأكثر أهمية، والمعبر عنه من طرف 34.75% من السكان، متعلقا بضرورة احتساب أعداد الأسر القاطنة داخل المسكن، وليس أعداد المباني الموجودة بالحي، وذلك باعتبار أن الخيار الثاني لا يعطي نظرة دقيقة، حول الوضع المعيشي للأسر داخل مستقراتها السكنية، وهو ما من شأنه أن يضاعف حجم التخصيص السكني الواجب انجازه، وذلك في مسعى علني من قبل الأهالي، ليس فقط للحصول على المساكن التطورية، بل وفرض منح أبنائهم المتزوجين والقاطنين معهم مساكن كذلك، وهو ما يعد مكسب مهم في حال تحقق لهم، وهو المطلب الذي وان كان يجد مبرراته بالنسبة للمعنيين بعمليات إعادة الإسكان، بفعل ضيق المساكن وعدم اكتمال تهيئتها داخليا وخارجيا، فهو ليس كذلك بالنسبة للمعنيين بعمليات إعادة الهيكلة من الذين ألحوا عليه على الأقل أنيا. أما المطلب الثالث والذي نال تأييد 17.15% من السكان، فقد جاء داعيا إلى ضرورة توفير المرافق الحياتية والخدمات، كالخدمات الصحية، البريد... والتي ظلت هذه التجمعات تعاني من غيابها، نظرا لعدم دخولها ضمن مخططات

التسيير الحضري، متأخرة في ذلك على المطلب الرابع وما قبل الأخير، والذي يبقى ميزة خاصة بعمليات إعادة الإسكان، وهو الذي شكل 25.46% من المجموع الكلي للمعنيين بالدراسة، و92.90% من الرصيد الكلي لهذه الفئة، والتي كانت تهدف للإقامة بنفس المكان الذي تتواجد فيه مساكنهم الهشة. ويأتي هذا المطلب في سياق تعود السكان على هذا الأماكن وألفتها، مع إدراكهم لكافة ملامح وخارطة المجال وكيفية التمتع والتحرك فيه... أو ما يعرف بالهوية المجالية للسكان، إلى جانب رغبتهم في الحفاظ على التجمع الجوّاري الكائن به، وعدم الاستعداد للمغامرة في محل جديد، خاصة إذا كان من شاكلة إعادة الإسكان خارج الموقع، مع ما يستدعيه كل ذلك من جيرة جديدة والحاجة لإعادة نسج علاقات جديدة... أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 7.1%، والتي لم يبدو عليها المبالاة والحرص على هذا المطلب، فهي تخص إما بسكان مستأجرين للأكواخ وهمم الوحيد هو الحصول على تسوية مهم كانت بسيطة، أو بسكان يمتلكون أكثر من مسكن داخل الحي، ولا يهمهم الموقع بحد ذاته بقدر ما يهمهم تحصيل مسكن إضافي.

وجاء الانشغال الأخير والمقدم من طرف 8.30% من السكان، على منوال سابقه بعد أن تم تناوله من قبل المعنيين بإعادة الإسكان فقط، وهو الذي عني بالحاجة إلى مراعاة خصوصية حياة للكثيرين منهم، من الذين يقومون على تربية الماشية والأبقار في هذه المناطق، ذلك أن طبيعة التهيئة المقترحة للمساكن التطورية، لا تسمح بالحفاظ على هذا النوع من النشاط، على عكس ما هو الحال بالنسبة لعمليات إعادة الهيكلة. أما التناول الجزئي والظاهرة بياناته ضمن نفس الجدول، فيسجل تغير جلي في توزيع مطالب المبحوثين، قياسا بما كان على مستوى التحليل الكلي، حيث في الوقت الذي ظل فيه مطلب "احتساب الأسر لا المساكن"، قاسما مشتركا في ريادته بكل المواقع، تباينت الصورة بعد ذلك بالنسبة لبقية الخيارات، حيث حلت الرغبة في "الإقامة بنفس المكان" ثانيا بكل من الحفصي، الزاوية، وضرايبينة، وثالثا بميطر وسيدي حرب، في حين جاء مطلب "توفير المرافق" ثانيا بميطر وثالثا بالزاوية وضرايبينة وأخيرا بالحفصي وسيدي حرب. أما مطلب "توفير الخدمات الأساسية" فقد حل ثانيا بسيدي حرب وثالثا بالحفصي ورابعا بميطر وخامسا بالزاوية وضرايبينة، في الوقت الذي بقي مطلب مراعاة الأنشطة الاقتصادية التقليدية للسكان متأخرا، باعتبار أنه ظل حبيس المركزين الرابع والخامس، في ردود المبحوثين على مستوى كل المواقع. وهي المعطيات التي تعطينا تأكيد إضافي لتباين الإشكالات المحلية، لكل موقع عن غيره من المواقع الأخرى.

الجدول رقم 77: يوضح مدى تحقق مطالب المبحوثين

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
كليا	07 %10.93	05 %10.20	11 %12.5	15 %18.75	04 %7.40	42 %12.53
جزئيا	12 %18.75	14 %28.57	21 %23.86	27 %33.75	19 %35.18	93 %27.76
لم يتحقق شيء	45 %70.31	30 %61.22	56 %63.63	38 %47.5	31 %57.40	200 %59.70
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المونال = 200	دالة إحصائية عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05					كا ² = 116.45

تكشف التفاصيل الرقمية الواردة في الجدول رقم 77، والمعبرة عن موقف السكان ونظرتهم إلى حزمة المطالب التي رفعوها، ومدى استجابة المشروع لذلك وقدرته على التكفل بانشغالاتهم وتلبية طموحاتهم، على أن الحديث عن تحقق استجابة كلية، ظل محصور ضمن نطاق ضيق من المبحوثين لم يتجاوز نسبة 12.53% من مجموع الكلي للاستجابات المحققة، وهو الرضا الذي يعود في جزء كبير منه، إلى جانب من المعنيين بالعمليات الجزئية من صنف إعادة الهيكلة، والذين انحصرت جل مطالبهم في توفير الخدمات التحتية والمرافق الأساسية بالموقع، وهو ما بات ساري المفعول لاحقا. في حين اختص بالصنف الأخر من الرضا، فئة ثانية من المبحوثين أكبر من سابقتها بمعدل الضعف تقريبا، وتتنظم معها كذلك في نفس النمط من المشروع، وهي الفئة التي تتوسع لتضم كل الحالات التي عجزت عن تمكين كل أفرادها من الاستنفاع والاستفادة من المساكن التطورية، التي تم توزيعها على السكان بعد أن تم إقصائهم منها، والى جانبها جماعات أخرى لم يتسنى لها الحفاظ على نفس الحيز المساحي الذي كانت تنتفع منه سابقا، بعد أن مسته عمليات التدخل بهدف توسعت الشوارع، أو فتح طرقات ومنافذ جديدة للحي أو لتمرير شبكات به... أما الإنكار الكلي والنفي التام لتحقيق أي من تلك المطالب، والذي عبر عنه 59.70% من المبحوثين، فهو محصلة جمع آراء كل من الفئة الثالثة من عمليات إعادة الهيكلة، والتي تضررت من آثار العاملين السابقين معاً، أي انتقاص المساحة والإقصاء من انتفاع أبنائهم من عمليات إعادة الإسكان، مضافا إليها البقية من سكان هذه المواقع المعنيين بإعادة الإسكان، والتي تعد أكثر استنكارا باعتبار أنه تم تجاهل كل من الإقامة بنفس المكان، وخصوصية النشاط الاقتصادي لبعض الأحياء... وهو ما كرس لديهم الاعتقاد بعدم جدوى الاستماع لانشغالاتهم، وتجاهل المطالب التي رفعوها فرادى وجماعات للمعنيين. أما بالنسبة للاقتراب والتناول الجزئي، فلا نلمس من ورائه أي تباين يذكر عما سجل في المشهد العام، عدا في تباين حجم التكرار الخاص بكل خيار.

الجدول رقم 78: يوضح مدى تحقق إشراك السكان في عملية تصميم وتعديل المساكن

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	/	/	/	/	/	/
لا	64	49	88	80	54	335
	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
المجموع	64	49	88	80	54	335
	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
المونال = 335	كا ² = 335 دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05					

تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم 78، المتعلقة بحقيقة اشتراك السكان في عمليات تصميم الخلايا القاعدية للمساكن التطورية، أو التدخل في تعديل مساحات وأوضاع المساكن الصلبة، المشيدة بالجهود الذاتية لأصحابها من قبل، عن نفي تام من طرف كل المبحوثين لوجود أية مبادرة استشارية، أو مسعى استهدف الاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم في الشأن، حيث تم إعداد التصاميم المساكن التطورية وذلك بالنسبة للمعنيين بعمليات إعادة الإسكان، واقتراح كل التعديلات المستهدفة إنجازها على المباني الذاتي القائمة بالمواقع، بالنسبة لنظرائهم المدرجين ضمن عمليات إعادة الهيكلة، داخل مكاتب الدراسات وتم إسقاطها ميدانيا من قبل مقاولات الانجاز، وهو ما كان يندرج ضمن خانة الإقصاء الكلي للمستفيدين من المشروع، الذين باتوا مطالبين بتسلم الوحدات السكنية والتعامل مع الأمر الواقع كما هو، في حين عد المعنيين بإعادة الهيكلة أكثر تضررا كذلك، حيث تم إدراج تعديلات وتحويرات على أحجام المساكن وطريقة تموضعها، وتهديم أجزاء منها رغما عنهم، وهو ما ألحق أضرار ببعضها خاصة ما تعلق منها بتشقق الجدران الخارجية، وتصغير مساحات بعض المساكن منها... وهو الأمر الذي يتنافى جذريا مع الفلسفة العامة للمشروع، والتي تقوم على وجوب عودة المتعاملين في كل خياراتهم الفنية للسكان، باعتبارهم هم المعنيين بالاستفادة منهم، وبالتالي فمن باب الحكمة والرشاد أن تكيف وتستجيب لاحتياجاتهم ورغباتهم، لأن ذلك من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على إرادتهم المستقبلية، ويحفزهم نفسيا وذهنيا من أجل الاضطلاع بباقي الأشغال، وتطوير ما هو غير مكتمل فيها، حتى يبلغ المشروع غايته المنشودة وتحقيق أهدافه.

الجدول رقم 79: يوضح مدى تحقق إشراك السكان في عملية هيكلية المجال

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	/	/	/	/	/	/
لا	64	49	88	80	54	335
	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
المجموع	64	49	88	80	54	335
	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
المونال = 335						دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05

تؤكد البيانات المتضمنة في الجدول رقم 79، والخاصة بمدى تحقق إشراك السكان واستشارتهم في بعض المسائل المتعلقة بعملية هيكلية المجال، وإعادة تخطيطه من جديد من طرف الهيئة المشرفة على برنامج RHP، عن عدم تحقق هذا المطلب إطلاقاً من طرف كل المبحوثين، وفي أي موقع من المواقع الخمسة السالفة الذكر، وإن كل ما تم تنفيذه من تدخلات وأشغال كان يتم دون علمهم ولا موافقتهم عليه، سواء ما تعلق منه بكيفية فتح الشوارع والممرات، أو أماكن فتح هذه الشوارع، أو بخلق بعض الفضاءات العامة داخل هذه المواقع، أو باختيار المجالات الخاصة بتشييد المساكن التي ستجز ضمن عمليات إعادة الإسكان... إلخ، وهو ما يعكس في النهاية حقيقة واحدة، مؤداها استمرار خيار إقصاء سكان هذه الأحياء، واستبعادهم من مسار المساهمة في تقرير، وصناعة جزء من واقعهم المعيشي الذي يتفاعلون مع يومياً، والتغاضي عن كل التوجيهات الرئيسية التي ينص عليها دفتر أعباء، والإخلال بمبادئ وتوجيهات الدليل النموذجي لهذا البرنامج، والتي جرى التشديد عليها من قبل الهيئة العامة المشرفة مراراً وتكراراً، ومطالبتهم بضرورة توسيع دائرة الإصغاء إلى الأهالي، وإشراكهم في كل الخطوات والإجراءات التنفيذية التي تهمهم، وذلك في سياق البحث عن جودة المقترحات والتي ستصب في صالح المشروع، وذلك لنفس الأسباب والمنطلقات التي سبق وأن تمت إثارتها من طرفنا سلفاً، مغفلين في ذلك جملة من الحقائق البسيكوسوسيولوجية الجد هامة، والتي سبق وأن أثارها العديد من الدراسات العلمية في هذا الشأن، والتي تتعلق بأثر الناجم عن ارتباط الإنسان وتفاعله مع مجاله سلباً أو إيجاباً، والأثر المؤكد لهذا الارتباط بعد ذلك على واقع هذه البيئة الخارجية، والتي ستظل تحتاج إلى عملية صيانة ومحافظة وتعزيز لهذه لمكتسبات، من خلال الحاجة للقيام بأعمال تحسينية أخرى، من شاكلة المبادرة لغرس بعض الأشجار للتجميل، توفير الإنارة الخارجية، تخصيص مساحات لتجميع النفايات الصلبة... وغيرها، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إطلاقاً بمعزل عن هؤلاء السكان، والذين إذا لم يستشعروا انتمائهم إليها وتملكهم لمجالها، فإن ذلك سوف يجعل من مسؤوليتهم تنقل إلى حدها الأدنى، وتنتهي عند حدود أبواب المنازل وجدرانها إلى الداخل، تاركة ما خارج ذلك إلى الغير الذي لا يعنيها، الأمر الذي سوف يعيد معه تدريجياً توقيع نفس الوضع السابق،

من خلال حجم الرداءة التي سوف تغطي على الحي والتردي الذي سيعم تدريجيا. وحينها يكون مكتب الدراسات قد رحل والمتعامل العقاري أنهى أشغاله، وبقي السكان لوحدهم يصارعون بؤس هذا الواقع الذي يأبى أن يتطور.

الجدول رقم 80: يوضح مدى تحقق إشراك السكان في عملية تموضع المرافق

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
	ك	ك	ك	ك	ك	ك
	%	%	%	%	%	%
نعم	/	/	/	/	/	/
لا	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
المجموع	64	49	88	80	54	335
	%100	%100	%100	%100	%100	%100
المنوال = 335	دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05					كا ² = 335

تكشف البيانات الظاهرة في الجدول رقم 80، عن مدى تحقق إشراك السكان في جانب آخر من جوانب مشروع RHP، وهو ذلك المتعلق بالعودة للسكان فيما يخص الاستشارة، بشأن عملية التموضع المجالي للمرافق والهياكل الخدمائية، داخل الفضاء السكني لكل حي من الأحياء المعنية بدراستنا. وهي النتائج التي جاءت امتدادا لجوانب الإقصاء الأخرى، التي طالتهم فيما يتعلق بتصميم المساكن التطورية، وكذا هيكلية المجالية للحي السكني. حيث تعكس النتائج الواردة في الجدول، تجانس مطلق في ردود المبحوثين حيال هذه المسألة. وذلك ما يأتي تأكيدا لتغليب النزعة التقنية، التي طغت على كل جوانب المتصلة بإدارة المشروع، حيث تم إخضاع عملية اختيار الأوعية العقارية الحاضنة لهذه المرافق، لإرادة ورغبات المتعاملين بوصفهم أصحاب المشاريع، وهي الرغبة التي حرصت مكاتب الدراسات المعنية على التقيد بها، وإسقاطها ضمن المخططات التفصيلية التي تم إعدادها، والتي سعوا من خلالها انتقاء موضع التموقع، وتوفير حيازات عقارية وفق المساحات المقدرة لها، من دون أدنى عودة للسكان سواء للإعلام أو الاستشارة، رغم أنهم هم المعنيين الأوائل باستعمالها، حيث تم التعامل مع الأمر، وفق منطق النسب والأرقام التي تستوجب معالجة فنية، وليس على أساس تيسير الاستعمال وتقريب الخدمة من السكان، من دون أن يتخلل ذلك أي استثناء أو تأكيد منافي له، من قبل المبحوثين على تباين توطنهم.

الجدول رقم 81: يوضح هل تغير شكل المشروع المسجد مقارنة مع الوعود المقدمة

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	57 %89.07	37 %75.51	79 %89.77	63 %78.75	51 %94.44	287 %85.67
لا	07 %10.93	12 %24.48	09 %10.22	17 %21.25	03 %5.55	48 %14.32
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
المنوال = 287						كا ² = 170.51 دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05

تبرز أرقام الجدول رقم 81، وجهة نظر المبحوثين للمشروع والواقع والقائم فعلا كتجسم مادي ظاهر ومحسوس، مقارنة بالمشروع المخطط أو الموعود به قبل الانجاز، ومدى عمق التغيير الحاصل فيه، والذي ناهز حد 85.67% من إجمالي الآراء المعلنة، في حين انحصرت إجابة الفئة المعبرة على وجود انسجام بين المشروع كتصور، وما أثمر بعد ذلك من إنتاج معماري وعمراني في أقل من 15%. وهي التي الآراء التي استمدت جلها من عند طرف واحد، وهما بعض فئة المبحوثين المعنيين بإعادة الهيكلة دون سواهما، حيث خدمتهما الظروف والمعطيات التي أحكمت سير البرنامج، وسمح لها بتسوية وضعها أو إدراجها على الأقل ضمن مصاف التسوية، وذلك بعد أن حازت عن طريق الغزو على رقعة عقارية مقبولة المساحة، وقامت بالتنشيد عليها وتطويرها تدريجيا، وفق أسس ومعايير تقنية مقبولة عموما، ليكتمل امتيازها بحسن التموضع ضمن الخارطة المجالية للحي، وذلك بعد تحسن وضعية البنية التحتية وتزويدها بالخدمات اللاتقة، التي كانت تعاني الولايات جراء فقدها. أما التذمر والخيبة الأمل التي علت محيا المبحوثين، فنتبع من حجم الآمال الكبيرة والكثيرة التي علقوه عليه، من أجل توفير مساكن مستوفية الانجاز والتهيئة، مقبولة المساحة، وتتوفر على الخدمات الأساسية، في إطار متزامن مع تطوير للبيئة الخارجية للموقع ككل، ومستلزمات الحياة الأساسية فيه من مرافق وهياكل خدمتية، قبل أن يصطدموا بالواقع الجديد/ القديم الذي لم يتغير إلا في جانب واحد فقط، وهو إمكانية الظفر بالتسوية القانونية بعد استيفاء شروطها. وهو التذمر الذي عم أرجاء كل المستوطنات العشوائية في دراستنا بدون وجود أدنى استثناء، والفارق الوحيد يكمن في حجم درجاته، والتي سجلت أعلى حضور لها على مستوى موقع سيدي حرب وذلك ب 94.44%، وأدناها بحي الزاوية ب 75.51%، وما بينهما كل من حي ميتر ب 89.77%، وحي الحفصي من بعده ب 89.07%، وأخيرا حي ضرابيينة ب 78.75%.

الجدول رقم 82: يوضح أوجه الفرق بين RHP الموعد به والواقع العملي

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
الحجم المساحي المبني	48 %23.30	05 %5.21	23 %10.85	24 %14.81	49 %23.22	149 %16.79
التهيئة والتصميم الداخلي	42 %20.38	05 %5.21	19 %8.96	21 %12.96	45 %21.32	132 %14.88
التموضع في القطاع	13 %6.31	03 %3.12	17 %8.02	12 %7.40	34 %16.11	79 %8.90
مستوى التجهيز بالخدمات	09 %4.37	41 %42.70	71 %33.49	25 %15.43	14 %6.63	160 %18.04
وهن معايير البناء	41 %19.90	04 %4.16	14 %6.60	19 %11.72	37 %17.53	115 %12.96
ضعف التهيئة الخارجية	53 %25.72	38 %39.58	68 %32.07	61 %37.65	32 %15.16	252 %28.41
المجموع	206 %100	96 %100	212 %100	162 %100	211 %100	887 %100
المنوال = 252						كا ² = 115.44 دالة إحصائية عند درجة حرية 5 ودرجة شك 0.05

توضح لنا النتائج المشار إليها في الجدول رقم 82، مجمل ردود الباحثين حول أهم الفروق التي تم رصدها من طرفهم، على مشروع RHP بعد انجازه، مقارنة بما كان يدور الحديث حوله قبل ذلك حين كان المشروع مجرد تصور وتخمين، يتم الترويج له من طرف إدارة المشروع وعلى رأسها المتعامل العقاري، وهي الفترة التي عاشوا تفاصيلها بدقة متناهية، وحملت في الأخير ما يشبه خيبة أمل ويأس بعد ترقب وطول انتظار، ودفعت عديد الباحثين إلى عدم الاكتفاء بإبداء تعليق أو رأي واحد إزائها، وهي التي يأتي على رأسها ضعف المسجل في مجال البنية التحتية والتهيئة الخارجية، بحسب ما عبر عنه 28.41% من الباحثين، حيث ظل مشهد الشوارع والأرصفة وبعد مرور أكثر من 10 سنوات كما كان عليه من قبل. وهي الردود التي تعد قاسم مشترك بين صنفى المشاريع الجزئية المعتمدة في هذا الإطار، شأنها في ذلك شأن مستوى التجهيز بالخدمات (الصرف الصحي، والكهرباء، والماء)، والتي رغم اعتمادها ألا أنها تبقى متذبذبة وغير قارة في توفرها وتوزيعها، الأمر الذي لم يشعر معه 18.04% من السكان بوجود فروق حقيقية بين ما كان عليه الوضع قبلا ومن بعد، في الوقت الذي جاءت فيه بقية التحفظات التي ساقها الباحثين، من طرف السكان المعنيين بعمليات إعادة الإسكان فقط، والتي تعلقت برمتها بالإطار المبني الذي تم العمل على إيوائهم فيه، حيث نجد بأن 16.79% منهم قد عبروا عن اصطدامهم بحجم التحديد المساحي المبني المعتمد، وكيف تم التفكير فيه ومصادقة المشرفين عليه، وهو الذي كبل حياتهم كونه بالكاد يكفي لأسرة لا تتعدى نطاق 04 أفراد، والذي يزداد بؤسه أكثر لدى 14.88% من الباحثين، في ضوء اقترانه بشكل

التهيئة والتصميم الداخليين الغير مكتملي الانجاز كذلك، مما يجعل من شأن عملية استغلاله لا تختلف في شيء عن الأكوخ التي كانت من قبل، دون أن يكون هو السيئة الأخيرة في نماذج السكن التطوري التي تم إتباعها، حيث نجد بأن 12.96% قد كشفوا عن مدى عمق ووهن معايير البناء المتبعة، والتي لا تسمح مستقبلا ببرمجة توسع عمودي كبير، بفعل ضعف الأعمدة الحاملة، وبساطة الأساسات الأرضية، إلى جانب عدم سمك الجدران الخارجية... وهو الفهم المتأني من كون الكثيرين منهم مطلعين على خبايا هذا الميدان، جراء اشتغالهم فيه وخبر أغواره وتقنيات المعمول بها فيه. مع بقاء التموضع الذي انطبعت به هذه المساكن، ضمن الفضاء المجالي السيئ الذي شيدت عليه، عامل خطر محقق ب 8.90% من السكان، بفعل الطبيعة الصخرية وخطر الانزلاق الصخور والأترربة الواردة في كل حين، وغياب أي إجراءات وقائية في مقابل ذلك. أما على المستوى الجزئي، فتبرز البيانات التفصيلية بعض الاختلاف على تفاصيل المشهد السابق، حيث نجد أن مجمل تحفظات سكان حي الحفصي، قد تمحورت تقريبا حول 04 محاور ويقدر متقارب من الردود، والتي تعلق بضعف التهيئة الخارجية (25.72%)، يليها كل من الحجم المساحي المبني (23.30%)، والتهيئة والتصميم الداخلي (20.38%)، إلى جانب وهن معايير البناء (19.90%)، في حين نجد بالنسبة لحي الزاوية أن جل تحفظات تركزت، حول رداءة مستوى التجهيز بالخدمات (42.70%)، وكذا ضعف التهيئة الخارجية (39.58%)، في حين ظل مستوى الاهتمام بباقي الجوانب محدود، ولم يتعدى نطاق (6%) في أحسن الأحوال، وهي الوضعية التي تكاد تنطبق على حي ميتر كذلك، أين أثارت ردود 65% من المبحوثين، مسألتي تردي الخدمات الأساسية (33.49%) وضعف التهيئة الخارجية (32.07%)، في حين توزعت 35% المتبقية بشكل متقارب بين باقي الجوانب الأخرى. وهو الوضع الذي اختلف بعد ذلك بحي ضرابيينة، والذي عرف إثارة 37.65% من سكانه لإشكالية ضعف التهيئة الخارجية كتحفظ رئيسي، تتلوهما تشنت باقي الآراء حول الجوانب الأخرى بشكل متقارب، حيث جاء مستوى التجهيز بالخدمات ثانيا ب 15.43%، والتحديد المساحي ثالثا (14.81%) ومن بعده التهيئة والتصميم الداخلي ب 12.96%، ووهن معايير البناء ب 11.72% والتموضع المجالي أخيرا ب 7.40%. أما الحالة الخامسة والأخيرة، فتشهد تصاعد تحفظات السكان حول كل من حجم التحديد المساحي المبني (23.22%) والتهيئة والتصميم الداخلي، يتلوهما وبشكل أكثر تقريبا ثلاثة تحفظات أخرى، وهي وهن معايير البناء (17.53%)، والتموضع المجالي في القطاع (16.11%) إلى جانب ضعف التهيئة الخارجية ب 15.16% من مجموع ردود مبحوثي هذا الموقع.

الجدول رقم 83: يوضح نظرة المبحوثين لأوضاعهم قبل وبعد RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
سواء أكثر	11	09	14	04	06	44
	17.18%	18.36%	15.90%	5%	11.11%	13.13%
باقي على حاله	29	14	18	26	16	103
	45.31%	28.57%	20.45%	32.5%	29.62%	30.75%
تحسن جزئيا	17	23	37	41	19	137
	26.56%	46.93%	42.04%	51.25%	35.18%	40.89%
تحسن كثيرا	07	03	19	09	13	51
	10.93%	6.12%	21.59%	11.25%	24.07%	15.22%
المجموع	64	49	88	80	54	335
	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المونال = 137						دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05

تشير نتائج المجموع الكلي التي أفضت إليها عملية تفريغ بيانات السؤال رقم 83، والمتعلق بمدى استشعار المبحوثين لوجود تغير في أوضاعهم بعد إنجاز ما تم انجازه، في إطار برنامج تحسين الأوضاع السكنية بمواقع الدراسة الذي جاء به مشروع RHP، ومقارنتها بما سلف من عهد، إلى وجود تباين في آراء وتصورات عينة الدراسة، تراوحت إجمالاً ما بين إعراب 30.75% منهم، عن عدم وجود تغير حقيقي في المستويين المعيشي العام والظروف البيئية، حتى وإن أدخلت بعض التحسينات فإنها ظلت غير كافية بعد أن استجدت أخرى جديدة، أي أنها لم تكن كما أريد لها أن تكون من قبل القائمين عن البرنامج، فهي تعثرت ولم ترفع من المستوى الحياة في هذه المستوطنات. في حين يكشف 56.11% عن وجود تحسن اختلفوا في تحديد درجاته، بين من يرى أنه مجرد تحسن جزئي في المحيط السكني بشكل خاص، تلمسه 40.89% منهم بعد أن تم تخليصهم من الصفيح وما شابهه من مكونات رديئة من جهة، وتزويدهم خاصة بشبكات الكهرباء والصرف الصحي... في حين لا يزال الماء مشكل مطروح بحدة على مستوى كل المواقع، بل ازداد حدة عما كان عليه الحال من قبل. وبين من يعتبره تحسن كبير، وهو رأي الفئة الأقل والتي لم يتعدى حجماً عتبة 15.22%، وهو التحسن الذي قاصراً على الفئة المدرجة ضمن عمليات إعادة الهيكلة، والتي بالإضافة إلى استفادتها من تسوية مشكل الخدمات الأساسية، فإنها حافظت على سلامة مساكنها والتي لم تمس بأي تعديلات مهما كانت بسيطة، بل خدماتها مجموعة التعديلات والتحويلات التي استوجبها المشروع تنفيذها، وبانت تحل مواقع جيدة ضمن خارطة الحي كالمداخل الرئيسية، مما سهل على أصحابها مباشرة بعض الأنشطة الاستثمارية البسيطة بها (تجارة، مهني...). ليبقى ما نسبته 13.13% من المجموع الإجمالي لآراء المبحوثين، مستاء تمام مما تم من تدخلات، وناكراً لوجود أي أثر أو

انعكاس ايجابي لهذه الأشغال على حياتهم المباشرة، بفعل ما ألحقته بهم من أضرار مادية ومعنوية، وهو الرأي الذي يعد نتاج مشترك لتوافق انطباع مجموعة مبحوثين، يتباين تصنيفهم حسب نمط العمليات الجزئية التي نسبوا إليها، حيث يتحجج أصحاب عمليات إعادة الهيكلة بالتصدعات التي لحقت ببعض مساكنهم الصلبة، والتي تم التدخل عليها لإعادة فتح ممرات ومنافذ لسكان الحي، وكذا تقليص مساحات الكثير منهم، أما المعنيين بإعادة الإسكان فأشروا إلى حشرهم في مساكن أضيق من تلك التي كانوا فيها قبلاً، إلى جانب نقل بعضهم إلى مواقع متطرفة خارج قطاعاتهم السكنية الأولى... إلخ. أما بالنسبة لنظرة المبحوثين على مستوى كل حي سكني، فإننا نجد بأنه في الوقت الذي شكل فيه التحسن الجزئي الخيار الأول لهم، على مستوى كل من الزاوية، ميطر، ضرابيينة وسيدي حرب، فإن التحسن العالي والكبير ظل خارج هذا المصاف، حيث حل ثانياً بميطر وثالثاً بضرابيينة وسيدي حرب، والاختيار الأخير بالنسبة للمبحوثين في باقي الأحياء. في حين ظل مقترح "باقي على حاله" كخيار أول بالنسبة لسكان الحفصي، وخيار ثاني عند سكان كل من ضرابيينة، الزاوية، وسيدي حرب، وخيار ثالث في حي ميطر، وذلك في الوقت الذي جاء التقدير بتدهور الوضع أكثر، كخيار ضعيف في ردود المبحوثين، الأمر الذي جعله ثالثاً بالحفصي والزاوية، وأخيراً بباقي المواقع.

الجدول رقم 84: يوضح مدى تقدم السكان بتنفيذ إضافات وتحسينات على مساكنهم بعد RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرابيئة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
نعم	51 %79.68	26 %53.06	72 %81.81	59 %73.75	45 %83.33	253 %75.52
لا	13 %20.31	23 %46.93	16 %18.18	21 %26.25	09 %16.66	82 %24.47
المجموع	64 %100	49 %100	88 %100	80 %100	54 %100	335 %100
دالة إحصائية عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.05						كا ² =87.28
						المنوال=253

تظهر بيانات الجدول رقم 84 مجموع ردود السكان المشكلين لعينة الدراسة، حول مدى شروعهم في تنفيذ عدد من الإضافات، وأعمال التحسين على مساكنهم بعد انتهاء أشغال برنامج RHP، وهي الردود التي انصبت في خانة تأكيد الايجابي ل 75.52% منهم، على قيامهم بمثل هذا النوع من التدخلات بالإضافة أو التحسين على مساكنهم، بدون أن يكون هناك أي فرق بين المعنيين بإعادة الهيكلة أو بإعادة الإسكان، وذلك في الوقت الذي عبر فيه 24.47% من المبحوثين، عن عدم تمكنهم من القيام بمثل هذه الإضافات، محافظين بذلك على أوضاعهم السابقة كما كانت عليه من قبل.

هذه النتائج، وان كانت تعكس في ظاهرها وجود تطور ايجابي في سلوك السكان، الذين سارعوا إلى القيام بتنفيذ العديد من الأشغال، على مستوى الواجبتين الداخلية والخارجية لمساكنهم، فذلك قد جاء كاستجابة لجملة من المعطيات والظروف المتباينة لكل منهم، والتي لعل أبرزها هو استشعار هؤلاء السكان لعاملي الأمن والطمأنينة، التي ظلت غائبة عنهم لسنوات سابقة طويلة، مخافة من غد مجهول قد يأتي ويحمل معه أوامر بالإخلاء أو ما شابه ذلك، وهو ما شجعهم على تعبئة مواردهم الأسرية ومدخراتهم، واستثمارها في عمليات البناء والتحسين تلك، وذلك بعض أن تمت كل الأشغال التي جاء بها مشروع RHP، تحت إشراف حكومي ورعاية رسمية حولتهم الحصول على الصفة القانونية، والتي من مؤشرات فواتير سداد الماء والكهرباء التي باتت تحمل أسمائهم، مما يجعل من استثماراتهم في مأمن ويمكن حتى احتسابها كقيمة مضافة في ثمن المساكن. وهو المعطى الذي لم يكن وحيدا في ترجيح كفة هذا الإقدام السكاني، وذلك بعد أن تزامن مع كل من الحاجة للتوسع بالنسبة للكثيرين، سواء كان هذا التوسع ذو امتداد أفقي أو عمودي، وذلك من أجل تحقيق إشباع للحاجيات العائلية، وتكييف المساحات العقارية المخصصة لهم مع أحجام الأسر، إلى جانب محاولة معالجة وتحسين رداءة بعض جوانب الانجاز السكني، وجعلها أكثر ملائمة توائم وقابلية للاستعمال السكني. أما على المستوى القطاعي، فقد جاءت النتائج إجمالا تأكيدا لمعطيات الوضع السابق، حيث تراوحت نسبة المنتسبين لصالح خيار نعم، ما بين 53.06% كحد أدنى تم تسجيلها بموقع الزاوية، و83.33% كحد أقصى سجلت بموقع سيدي حرب، مع تسجيل أن أكبر نسبة من السكان الذي تعذر عليهم تنفيذ أشغال تحسينية على

مساكنهم، تخص المواقع التي سجلت فيها أعلى نسبة من عمليات إعادة الهيكلة وهي ضرابيينة، ميتر، والزاوية.

الجدول رقم 85: يوضح نوعية الإضافات والتحسينات التي نفذها المبحوثين على مساكنهم بعد RHP

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميتر	ضرابيينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
تعزيز متانة البناء	21 %26.92	16 %36.36	32 %28.57	21 %26.25	12 %18.18	102 %26.84
بناء طابق إضافي	13 %16.66	08 %18.18	23 %20.53	13 %16.25	14 %21.21	71 %18.68
التهيئة الداخلية	44 %56.41	20 %45.45	57 %50.89	46 %57.5	40 %60.60	207 %54.47
المجموع	78 %100	44 %100	112 %100	80 %100	66 %100	380 %100
المنوال = 207						كا ² = 80.21 دالة إحصائياً عند درجة حرية 2 ودرجة شك 0.05

تفصح بيانات الجدول رقم 85، عن نوعية الإضافات والتحسينات التي أدخلها المبحوثين على مساكنهم منذ نهاية تاريخ برنامج RHP، والتي تمحورت في مجملها حول ثلاثة جوانب رئيسية، تباينت في درجة اهتمام وألوية السكان بكل منها، وذلك تبعاً لتباين الإمكانيات المادية والمتطلبات المعيشية، والتي تتحكم في مقدار حاجة لكل أسرة إليها، بدون أن تكون هناك فروق واضحة تتعلق بأهمية صيغة المشروع وأثرها في ذلك، ودون أن تقتصر إضافات كل مبحوث وتعديلاته على جانب واحد فقط، حيث تذهب ردود 54.47% من المبحوثين، إلى التأكيد على إعطائهم للألوية الأولى لعملية استكمال التهيئة الداخلية لمساكنهم، وذلك تحت تتلاءم مع الضروريات التي تستدعيها عملية الاستعمال الأسري اليومي لها، وهي التحسينات التي تتعلق بتبليط الأرض، دهن الجدران الداخلية، تحسين نوعية الإضاءة، إعادة تهيئة المطبخ والحمام للاستعمال، استكمال انجاز الأبواب والنوافذ... فيما تركزت اهتمامات 26.84% من المبحوثين، على العمل على تعزيز المتانة ومعايير البناء، من خلال إعادة النظر في الأساسات والعمل على إعادة تقوية العوارض بشكل خاص، وذلك في ظل تشكيك الكثيرين منهم من أصحاب الخبرات والمعارف بهذا الحقل، في نوعية المنجزات السكنية المشيدة ضمن عمليات إعادة الإسكان، ومقدار صلابتها وقدرتها على تحمل أشغال بناء إضافية مستقبلاً، وهو الخيار الذي سأنده كذلك بعض السكان المدرجين ضمن عمليات إعادة الهيكلة، والذين وجدوا أنفسهم مضطرين لإعادة مراجعة منشأتهم الخاصة، بعد أن تمت عملية تسوية الوضعية القانونية للحي من وجهة نظرهم، والتي حصلوا عليها غالباً عن طريق عمليات الشراء، وذلك بعد أن بات تفكيرهم اليوم يتجه نحو إمكانية التوسع العمودي، في ظل الحاجة الملحة إليه والتي فرضها خاصة تزايد حجم هذه الأسر، وتيسر الجانب المادي نوعاً ما. فيما ظلت فئة المبحوثين التي نجحت

في تحقيق توسع عمودي، وذلك عبر التمكن من إضافة طابق آخر إلى مساكنهم، سواء كانت من النمط التطوري أو الذاتي، تحتل مؤخرة أشكال الإضافات التي بادر بها المبحوثين، وذلك بـ 18.68% فقط من الردود، من دون أن يعني ذلك عدم الحاجة إليها أو التطلع لها، في ضوء المعطيات الواقع الذي أفرزته عمليات إعادة الإسكان خاصة، والتي قامت على اعتماد نمط المسكن النواة في توفير المساكن اللازمة، والتي تعني ألياً عدم تناسبها مع معطيات الواقع السوسيوثقافي المحلي، والمتسم بحجم أسرة في حدود 6-7 أفراد، وتكريس العزل بين الجنسين في الغرف احتراماً لخصوصية كل منهم، بالإضافة إلى ضيق مساحات ما هو موجود منها، والذي لا يمكن أن يستجيب صحياً لأكثر من 03 أشخاص في الغرفة الواحدة... وهو ما يعكس حجم الصعوبة التي تعترض السكان في سبيل استكمال هذا النوع من الأشغال، ويعكس معها كذلك عجز هذه الأسر، وعدم قدرتها على التجاوب سريعاً مع التحديات التي يستوجبها وجوده، وذلك في ظل جملة الظروف السوسيواقتصادية التي أحاطت بالمعنيين، والتي أحكمت بقاء الكثيرين منهم في نفس الأوضاع التي كانوا عليها لحظة انتهاء الأشغال بالمشروع. وفي المستوى التفصيلي لكل موقع، تشير البيانات إلى أن مسعى "استكمال التهيئة الداخلية"، قد ظل الانشغال الرئيسي للمبحوثين على مستوى كل المواقع، في حين لم يبرز تباين توزيع باقي مساعي التحسين، سوى على مستوى حي واحد وهو سيدي حرب، حين حلت مكتسبات التوسع العمودي، وبناء طابق إضافي كخيار ثاني (21.21%)، متقدمة في ذلك على خيار تعزيز معايير البناء (18.18%)، في تغيير ينبأ بنوع من الخصوصية التي تطبع حالة هذا الموقع، والتي سنتطرق لها في المرحلة اللاحقة من التحليل.

الجدول رقم 86: يوضح الصعوبات التي تعترض المبحوثين لاستكمال باقي أشغال المساكن

الخيارات	الحفصي	الزاوية	ميطر	ضرايبينة	سيدي حرب	المجموع
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
%	%	%	%	%	%	%
عدم توفر الوقت الكافي للبناء	15 %18.75	46 %79.31	56 %55.44	49 %53.26	19 %25.67	185 %45.68
تعزيز متانة ومعايير البناء	27 %33.75	07 %12.07	09 %8.91	11 %11.95	17 %22.97	71 %17.53
عدم التحمس لاستكمالها	20 %25	03 %5.17	23 %22.77	20 %21.74	24 %32.43	90 %22.22
صعوبات مادية	18 %22.5	02 %3.44	13 %12.87	12 %13.04	14 %18.91	59 %14.57
المجموع	80 %100	58 %100	101 %100	92 %100	74 %100	405 %100
المنوال = 185	كا ² = 97.19 دالة إحصائية عند درجة حرية 3 ودرجة شك 0.05					

تشير المعطيات النهائية لإجابات المبحوثين كما هي موضحة في الجدول رقم 86، حول نوعية الصعاب التي تعوق السكان هذه المواقع وتحد من إرادتهم، في استكمال باقي أشغال البناء والانجاز على المساكن، وهي العملية التي تقع على عاتقهم بعد نهاية أعمال المشروع، عن تسجيل مجموع كلي من الردود تفوق به الحصة النظرية المتوقعة، والتي تقدر برأي لكل مفردة بحث، بما يعني تعدد خيارات بعض المبحوثين وعدم استقرارها على رأي واحد. وهي الردود التي تركز في النهاية، بروز أربعة عوامل رئيسية تقف حائلا في سبيل تحقيق تلك الغاية، والتي يأتي على رأسها الانشغال الذي رفعه 45.68% من المبحوثين، والمتعلق بعدم توفر الوقت الكافي لديهم لمباشرة أي نوع من هذه الأشغال، باعتبار أن جزء كبير منهم أجبر يومي، والتوقف عن النشاط ولو مؤقتا يعني أليا توقف الدخل والإنفاق الأسري، وهو ما لا يمكن التفريط فيه أمام صعوبة وتزايد متطلبات الحياة اليومية، فيتم التأجيل والتأجيل المتكرر لكذا طموح. والبقية الباقية من التي تتمتع بنشاط مهني قار، ضمن الأنشطة الإدارية التي تنتسب إليها، تعد مطالبة بضرورة التزام بدوام يومي، ولا يسعها الاستفادة من الوقت الكافي، لتدبر أمورها والمضي في مسعى استكمال الانجاز. في حين تصب تبريرات أصحاب الرأي الثاني، من حيث ترتيب المقترحات المقدمة للمبحوثين والمقدر ب 17.53%، في باب تقديم أولوية إعادة تأهيل المساكن التطورية التي استفادوا منها، من خلال العمل على تعزيز معايير المتانة بها، وذلك قبل التفكير في أي شيء آخر، باعتبار أنها لا تعد كافية كثيرا من وجهة نظرهم، لا سيما ما تعلق منها بنوعية الأساسات والأعمدة المتبعة، وذلك باعتبار أن جزء لا بأس به منهم يشتغل ضمن هذا الحقل من النشاط المهني إما كبناء أو مساعد بناء، إلى جانب محاولة إحاطة الجزء الغير مبني بصور واقية على الأقل، حتى يمكن استغلاله ضمن أغراض الاستعمال المنزلي، وهو ما يستوجب ضرورة توفر موارد مالية لا بأس بها، يتطلب تجميعها وقتا طويلا نسبيا، في ظل التهايب

الأسعار الذي تشهده سوق المواد الأولية للبناء. وهو الطموح الذي يغيب عن 22.22% من عينة الدراسة، والذين اصطدموا بمرارة الواقع الذي وقفوا عليه، والذي لا يتناسب مع ظروفهم الأسرية الحالية فما بالك بالمستقبلية، مما يجعلهم غير متحمسين لاستكمالهم من أساسه، وي طرح لديهم عدة بدائل أخرى، من شاكلة إعادة بيعه والاستفادة من أمواله في إعادة بناء أكواخهم السابقة، التي لم يتم تهديمها من قبل السلطات المحلية ولم يتخلوا عنها من البداية، وذلك عبر تحويلها إلى مساكن صلبة جديدة، خصوصا وأن الطلب عليها يبدو معتبر، أمام حجم الإقبال الذي تشهده هذه المواقع. أما ما تبقى من ردود المبحوثين والمقدرة ب 14.57%، فتطرح إشكال آخر يتعلق بالصعوبات المادية التي تعترض الكثيرين منهم، جراء محدودية الدخل الذي لا يكاد يكفي حتى لسد رمقهم اليومي. أما على مستوى القراءة التفصيلية لهذا الواقع، فتتغير معالم هذا المشهد ويتباين أثر هذه العراقيل من موقع إلى آخر، فنجد بأن عدم توفر الوقت الكافي للبناء، قد شكل المعوق الأول على مستوى مواقع، الزاوية، ميطر، وضرايبينة، في حين جاء ثانيا بسيدي حرب وأخيرا على مستوى الحفصي، في الوقت الذي حافظ فيه خيار "عدم التحمس لاستكمالهم"، على استقراره ثانيا بثلاثة مواقع، وجاء أولا بسيدي حرب وثالثا بالزاوية. أما الصعوبات المادية فقد جاءت ثالثة بكل من الحفصي، ميطر، وضرايبينة، وأخيرة بكل من الزاوية وسيدي حرب. أما بالنسبة للحاجة "لتعزيز متانة ومعايير البناء"، فقد جاءت كمعوق أول بالنسبة لموقع الحفصي، ومعوق من الدرجتين الثانية والثالثة بالزاوية وسيدي حرب، والأخيرة بالأحياء المتبقية.

2. التحليل الجزئي: تظهر البيانات والقراءات المقدمة في الجداول الخاصة بهذه الفرضية، أن البرمجة المعيارية تعد ممارسة مهنية متجذرة في كل أطوار البرنامج، ارتسمت معالمها في الإقصاء الكلي لصوت هذه المجتمعات، من خلال منع قاطنيتها من التعبير عن آراءهم، والإصغاء إلى مطالبهم وحاجياتهم التي كانت تقرر بعيدا عنهم، وهو الإقصاء الذي تتباين ملامحه وخصوصياته، من موقع إلى آخر كما سنقف عليه في هذا التحليل الجزئي.

2.1. حي الحفصي: كرسست حالة وظروف مسار الانجاز الذي عرفه هذا الحي، سيادة واسعة النطاق لمعاني البرمجة المعيارية، والتي لم تلقي بالا حسب 74.41% من السكان، سوى لعامل واحد وهو السداد المالي، دون التفات حقيقي وجاد لباقي مطالب السكان، والتي على رأسها مطلب احتساب عدد الأسر بدلا من المساكن (22.82%)، أو إشراكهم في وضع السيناريوهات المختلفة، والتي تجعلهم على بينة من أمرهم كما كان يفترض أن يتم، وذلك في ضوء المعطيات التالية، والتي تتعلق بتجاوز عدد الأسر المرشحة للاستفادة، لما يتيح الموقع من طاقة استيعابية، مما كان يعني الحاجة للبحث عن فضاءات خارجية لإعادة إيواء هؤلاء السكان، وهذه هي إحدى أوجه خصوصية حالة الحفصي، حيث أن عملية تقرير مصير 210 أسرة موجودة بالحي، أفضى في الأخير إلى حتمية نقلها إلى ثلاثة مواقع جديدة خارج الحي، حتى وان كانت على مقربة منها، وهي المسألة التي شدد عليها السكان أكثر، وكانت عامل مباشر في اقتحام 18 مسكن تطوري، والتي كانت منجزة في وسط الحي وتنتظر

التسليم فقط، من قبل أقدم الأسر القاطنة بالحي، مخافة أن يتم نفيهم إلى خارج الحي أو حتى المدينة ككل. أما المستوى الثاني من البرمجة المعيارية، فهي التي باشرها المتعامل مع السكان، وتتلخص في نوعية التصاميم التي تم إعدادها للوحدات السكنية، والتي جعلت هذا المشروع يعرف مفارقة مميزة عن غيره، عدت هي الأولى في سلسلة مشاريع RHP بالجزائر، من خلال اتجاهه لانجاز وحدات إسكان جماعي ونصف جماعي، مما يعني انتقاء الصيغة التطورية عنها بحسب 56.30%. وذلك بفعل محاولة استثمار الوعاء العقاري الأصلي، وتقليل تكاليف المشروع من جهة أخرى، حيث اضطرت عدم كفاية الوعاء العقاري الأصلي، بالوكالة العقارية لمدينة قالمة بوصفها صاحب المشروع، لشراء ثلاثة أوعية عقارية جديدة، تم تخصيصها لانجاز 210 وحدة سكنية، وذلك بالصيغة التي طرحت بها سابقا، لأنه في حالة اللجوء إلى خيار سكن تطوري فردي، فإنه يصبح من المستحيل لها احتضان هذا الكم من الأسر، وتجد نفسها مضطرة للبحث عن مزيد المجالات لإسكان ما بقي منهم، مما سيزيد من حجم التكلفة أكثر مما هي عليه، وهي التي عرفت نفقات قياسية غير متوقعة، جعلته يتحول لمشروع خاسر ماليا، وذلك بفعل الطبيعة الصخرية للمنطقة، مما أدى لارتفاع الغلاف المالي في مجال أشغال التهيئة التحتية والتحسين الخدماتي، إلى 20% من القيمة الكلية لغلاف المشروع، بعد أن كان يفترض فيها أن لا تتجاوز 10% نظريا، مما يثير الاستغراب حول الكيفية التي قدر بها الغلاف المالي اللازم، وذلك من دون التفحص الدقيق للطبيعة والخصوصية الفيزيائية لكل بيئة، أي تقدير وإعداد ألي من قبل الوصايا، والتي كانت حريصة على تسيير الغلاف المالي الكلي للبرنامج، بغرض أن يستهدف أكبر قدر من المواقع، وهو ما انعكس سريعا على باقي أوجه المشروع، وجعلته يتحول لخيبة أمل كبيرة بالنسبة للكثير، والذين أعرب 23.30% منهم عن انزعاجهم من التحديد المساحي المبني، والذي أرق حياتهم على المستويين الكمي والنوعي، فلا هو قادر على استيعاب كل أفراد الأسرة، ولا هو يسمح بوجود خصوصية، أو عزل بين الجنسين وبين حياة الوالدين والأبناء... في حين استاء 30.38% من انعدام التهيئة والتصميم الداخلي للمساكن، وذلك بعد أن سلمت كهياكل مبنية بدون تجزئة داخلية، في حين اشتكى 19.90% من وهن معايير البناء، و25.72% من ضعف التهيئة الخارجية، والتي جعلت حالة الرضا بشقيها الجزئي والكلي، لا تتعدى 37.49% من طرف السكان، مع فارق قدره 26% لصالح الرضا الجزئي، والذين رأوا في المستوى الذي وصل إليه الحي خطوة حسنة، لا زالت تحتاج إلى مزيد من الجهود، حتى يرتقي إلى مصاف الجودة الحياتية، في حين ينبع رفض البقية من حجم الأشغال التي تنتظرهم، والتي تتطلب سنوات أخرى من المعاناة حتى تستكمل تهيئة المساكن نهائيا. وهي العملية التي شرع فيها حوالي 79.68% منهم، مع تركيز أكثر على استكمال التهيئة الداخلية، في حين ذهب 26.92% إلى تعزيز المتانة ومعايير البناء، ولم يتعدى من نجاح في تحقيق توسع عمودي 16.66%، وذلك أمام متطلبات عدم توفر الوقت الكافي للبناء، بفعل الانشغالات المهنية لأرباب الأسر، والتي لا تعرف عطل أو فترات توقف، لكون أغلبهم من ذوي الأنشطة اليومية، وذلك إلى جانب

الصعوبات المادية، وعدم التحمس لاستكمالها من قبل قاطنيه، الذين وجدوا أنفسهم رقم مهمل في معادلة المقررين لهذا البرنامج.

2.2. موقع الزاوية: الدور الذي أنيط بمكتب الدراسات والانجاز العمراني URBA باتنة، والذي أريد منه أن يلعبه في المشروع، انتهى مباشرة مع استكمال الدراسات التقنية التمهيديّة، حيث توارى أفرادها عن الأنظار، ليتحول باقي العمل إلى مهام مكتبيّة يتم تنسيقها مع المتعامل العقاري، وذلك دون الرجوع للمعنيين من السكان، والذين سيقع عليهم استعمالها الدائم والخاص مستقبلاً، حيث ظل الانشغال الأساسي للفنيين، أثناء وجودهم في الموقع وتواصلهم مع السكان، حريصين على ضرورة التزامهم بالسداد المالي (75.38%)، إلى جانب تأكيد على أهداف وأهمية المشروع بدرجة أقل، وذلك حسب ما أدلى به 24.61% من السكان، مغفلين في ذلك إيلاء أي اهتمام للخوض في نقاش خارج هاذين الموضوعين، وذلك رغم المطالب السكانية الداعية لاحتساب الأسر وليس المساكن، فهم التدخل القطاعي، الكيفية التي ستكون عليها الهيكلية، نوع البناء، تموضع المساكن، المرافق والخدمات...

هذا التفادي الذي أبداه مكتب الدراسات للخوض في انشغالات السكان، وتطلعاتهم التي سوف يحملها برنامج RHP، يتأتى من كون مرجعية القرار التي يحرص على استرضائها، ليست السكان ولكنها لدى المتعامل صاحب المشروع، الذي تبقى بيده سلطة الوصايا والمصادقة على كل المسائل الفنية، والمقترحات التي سوف يتحدد بها شكل عيش السكان، وكذا وضع الموقع في المستقبل، حيث لم يتم الرجوع إلى السكان ولقائهم واستفسارهم في أي نقطة من هذه المسائل، والتي لا تعد كلها خيارات محلية، بل يطغى على بعضها سمة المركزية أيضاً، من ذلك حجم المساحي للمساكن التطورية، والذي حدد ب 96م² والمبني منه 44 م² هو خيار وطني، تم اعتماده من قبل خلية المتابعة لبرنامج على مستوى وزارة السكن، لكن شكل التصميم، وكيفية هيكلية المجال مستقبلاً، وتحديد أفاق توسعه، تبقى خيارات محلية تم إهمالها من البداية، معتبرين أن همهم الأول هو تحصيل السكن فقط، أم كيف يبنى المسكن فهي أمور تقنية في المقام الأول، والأمر ذاته ينسحب بعد ذلك أيضاً، على قضية هيكلية المجال وتموضع المرافق داخل الحي، والتي على الرغم من كونها إشكالية محلية، ترجع مسألة تقديرها لصاحب المشروع، إلا أنها عرفت نفس المصير سابقتها كذلك، حيث يتم في هذه الحالة البحث عن أفضل صيغة، يمكن بها استغلال العقار الذي تعود ملكيته للمتعامل بشكل يحقق الربحية، من خلال البحث عن إيجاد قسائم عقارية توجه للبيع، أو تستثمر في شكل مشاريع محددة...

هذا المنطق المتبع في تسيير الشأن العمراني، انتهى لاحقاً إلى أن يصبح عملاً قائماً ومشروع ساري المفعول، لكنه ظل بعيداً عن طموحات السكان والوعود التي قدمت لهم، حول اكتساب وضع أحسن مستقبلاً، وذلك بعد أن أصبح الواقع لا يختلف كثيراً عما كانوا فيه، حيث ساء السكان المعنيين بإعادة الإسكان كلية، الطريقة التي اتبعت في ترحيلهم نحو قطاع سكني الواقع بأخر الحي، على مقربة من خط السكة الحديد، والذي جعلهم في حالة استنفار دائم يتهدد أولادهم، فضلاً عن الإزعاج الذي تلحقه بهم أثناء ساعات النوم، وكذا تسببه في بعض الآثار الضارة تقنياً على المساكن، جراء

قربها والذي لم يتعدى 15 متر، وذلك في ظل وهن معايير البناء المتبعة، سواء بالنسبة للأساسات أو الأعمدة، أو سمك الجدران... والتي نظرا لقربها وتداخلها الشديد، جعلت أحاديث كل مسكن تسمع في البيت الآخر، وكذا مقابلتها لبعضها البعض مما يجعل حركة الأفراد وسلوكياتهم في المساكن مكشوفة للعيان، فضلا عن ضيق الحجم المساحي المبني، والذي جعل خياراتهم المعيشية محدودة جدا، بالنسبة لكيفية استغلال المجال الداخلي، والتي جعلت بعضهم يلجأ لتقسيمه إلى غرفة للرجال وأخرى للنساء، وليس على أساس غرفة للوالدين وأخرى للأبناء، إلى جانب عدم استكمال التهيئة داخليا، باستثناء 10 مساكن الأولى التي سلمت وكانت منتهية، فان البقية تحولت إلى هياكل غير مهيأة تماما للحياة، حيث أصبحت المساكن غير المبنية والمتبقية من المساحة الكلية، بدون جدران واقية وتحدد المساحة، وكذا التجزئة الداخلية والتي لم تعد متوفرة، كما كان عليه الحال في الدفعة الأولى. أما على المستوى الخارجي، فيظل الموقع وبعد مرور أزيد من 10 سنوات على تسليمه للسكان، بدون استكمال أشغال تسوية الطرق وتزفيتتها، وبدون إنارة عمومية، وكذلك الشأن بالنسبة لتوفر الخدمات الأساسية، حيث أصبح الماء يغيب عن السكان لمدة أسبوع، وهو الذي كان لا ينقطع سابقا عنهم، فضلا عن رداءة شبكات الصرف الصحي، والتي تعاني الاهتراء في مشاهد تذكر بحالة الموقع قبل التدخل عليه. إلا أن ذلك لا يعد نفيا لوجود بعض التحسن في وضع للسكان، يقدر تبعا لردود المبحوثين بحوالي 53.05%، لا سيما على مستوى تنظيم المباني وسهولة الحركة داخل الحي.

2.3. حي ضرابينة: عملية تحضير تصاميم المخططات العمرانية المعمارية لهذا الموقع، والتي تم اعتمادها من طرف المتعامل، وبتزكية من مديرية التعمير وخليّة متابعة البرنامج OFRAES، تمت بصيغة فردية ومنعزلة كليا عن استشارة السكان، وذلك في مختلف جوانب المشروع، سواء ما تعلق منها بالوحدة السكنية أو الحي ككل، حيث اقتصرت محاور النقاش الذي تم خوضه، خلال اللقاءات التحسيسية على أمرين فقط، وهما التأكيد على قيمة المشروع وأهميته، كمخرج من المأزق المادي والإنساني الذي يزرحون فيه، وإقران نجاحه بضرورة الالتزام بالسداد المالي من قبل السكان، وذلك بحسب ما أدلى به 72.11% منهم، ودون فتح مجال النقاش والإصغاء لمشاكلهم وحاجياتهم، أو مناقشتهم في خيارات المشروع، ومقترحاتهم إزائها أو تحفظاتهم عنها، والتي سيكون لها أثر مباشر بعد ذلك، على مستقبل هذه البيئة وقابليتها للتطور، وهو ما جعله مبتور وعديم الأثر في رسم ملامح وهوية المشروع، وذلك رغم الطلبات والإلحاح السكان على الاهتمام بأكثر من مسألة، إلا أن ذلك لم يغير من واقع الحال شيئا. وهو الأمر ذاته الذي سابق وأن قام به مكتب الدراسات، وذلك في المرحلة الأولى من المشروع، حيث اقتصر مجمل تدخله على الأبعاد التقنية (تقيسات، الرفع الطبوغرافي...) والمسح السوسيواقتصادي للسكان، دون الخوض في أي نقاش تفصيلي، حول جوانب الهيكلية السكنية والمجالية، حاجيات الموقع...

هذه الممارسات كان يمكن أن تكون مفهومة في المرحلة الأولى من المشروع، باعتبار أنه لم يتم فيها الفصل في قائمة المعنيين بالاستفادة، ولا تصنيفهم حسب نوعية المشاريع الجزئية، لو أعقبها

تدخل تتناول هذه النقاط، لكن لأن الأمر لم يحدث بعد ذلك حتى انطلقت الأشغال، والتي توجت بإسقاط ميداني لم تم تجهيزه من قبل مكتب الدراسات، في وقت ظلت فيه مطالب السكان وانشغالاتهم معلقة بدون تحقق، وهي المطالب التي تتجاوز حدود الدعوة لتوفير ضروريات الحياة، من مرافق وخدمات أساسية (ماء، صرف صحي...)، وان كانت تعد أشياء هامة لا يمكن التقليل من قيمتها، كالإقامة بنفس المكان والتي تجاوزت (23.35%)، واحتساب عدد الأسر لا المساكن (38.07%)، فضلا عن مراعاة الأنشطة السوسيواقتصادية التقليدية للأسر، كتربية ما يصطلح عليه محليا بالهوايش (الدواجن، الأبقار، المواشي...)،*، حيث جاء تصاميم الوحدات السكنية في شكل مباني مربعة الشكل، بني منها حوالي 46م² وترك الباقي المقدر ب 48م² بدون بناء.

هذا التحديد المساحي، لم يترك خيارات كثيرة متاحة أمام الفنيين، والذين لجئوا لاعتماد الحلول السهلة، والتي تمكنهم من تجهيز تصميم لوحدة سكنية ثم تكرارها عدة مرات، تبعا لمقدار المساكن التطورية المراد انجازها، كما هو الحال بالنسبة لأي مشروع سكني كلاسيكي، حيث كان يتم استغلال الواجهة الأساسية للمساكن، من أجل تجهيز غرفتين تطلان مباشرة على الشارع، بإجمالي مساحة لا تتعدى لأكبرهما (4.5x3م²)، مع حمام ومرحاض ب (2مx1م²)، ومطبخ بمساحة لا تتجاوز (2مx2م²)، وبدون استكمال لكل جوانب التهيئة الداخلية، خصوصا بالنسبة للحصص الأخيرة التي سلمت، حيث أصبحت الجدران غير مرطبة، وبدون أبواب ونوافذ، ولا بلاط... إلى جانب عدم سماكة الجدران (طوب 10)، والتي كانت تجعل صدى الصوت قوي ويرتد في الاتجاهين، لتصبح أحاديث الشارع سهلة الوصول إلى من يجلس داخل المساكن، وأحاديث ونقاشات الأسر على مسمع الجميع، خصوصا مع طريقة التناظر التي تم اعتمادها، والتي طرحت إشكال فيما يتعلق بفتح النوافذ، وتسببت في تعدي كل طرف على خصوصية الآخر، ما جعلها مغلقة طوال اليوم، كما أنها لم تكن تسمح بكثافة سكانية عالية بداخلها، الأمر الذي جعل عديد الأسر مضطرة إلى تدبر حلول بديلة، للفصل بين الجنسين أو الفصل ما بين الآباء والأبناء، كنوم البعض في المطبخ، تقسيم الغرف بحسب نوع الجنس، استعمال الأغشية كعازل أثناء النوم... هذا على المستوى الداخلي. أما على المستوى الخارجي والمتعلق بكيفية هيكلة المجال، فقد عرف بالإضافة لعملية الإزاحة الشبه كلية، التي تعرض لها المعنيين بإعادة الإسكان، والتي أدت إلى حصرهم في أحد أطراف الحي، وذلك بغرض استثمار الحيازات العقارية المسترجعة تجاريا، فان عملية شق الطرقات والتي أدت لإزالة الكثير من المساكن الصلبة، أو حتى التدخل عليها جزئيا فقط، والتي سمحت بإيجاد العديد من المسالك والتفرعات داخل الحي، مما سمح بسهولة الحركة ويسرها، إلا أن ذلك لم يكن كافيا باعتبار التهيئة التي لم تتم بعد، على الرغم من مرور سنوات طويلة على شقها، وتزامن ذلك مع غياب الإنارة الخارجية، وضعف شبكات الصرف الصحي، ماء الشرب... والتي لا زالت نشاط موسمي، وتعاني التسرب مما تسبب في اختلاطها عدة

* كما يتم المتاجرة بفضلات الحيوانات التي يتم تجميعها وبيعها لفلاحي المنطقة...

مرات، وأثار احتجاجات السكان ضدها وخروجهم للشارع... والشأن ذاته يسري أيضا على تموضع المرافق، التي استفاد منه الحي في إطار هذا المشروع، كالمدرسة الابتدائية، ملعب صغير... حيث لم يتم الرجوع إلى السكان، وإشراكهم في اقتراح تموقع هذه الهياكل، والذي تم عبر استغلال أحد المساحات العقارية المحررة، بعد عملية ترحيل السكان إلى وحداتهم لتشييدها.

هذه الجهود والاستثمارات التي خص بها موقع ضرابيبينة، لم تكن لتنتل استحسان جميع سكانه، والذين عبروا عن خيبة آمالهم فيما انتهى إليه واقع المشروع، والذين اعتبروه في البداية بمثابة الملاذ والخلص لهم، من سنوات البؤس والشقاء التي راحوا ضحيتها، قبل أن يفاجئوا بواقع سيء آخر في انتظارهم، حيث شكل كل من التحديد المساحي المبني، ووهن معايير البناء، والتموضع المجالي في القطاع، وكذا مستوى التهيئة والتصميم الداخلي، هاجس للسكان ومثار سخطهم خاصة المعنيين منهم بإعادة الإسكان، وبتفاوت نسبي فيما بينهم، في حين شكل مستوى التجهيز بالخدمات، وضعف التهيئة الخارجية، عوامل مشتركة مع المعنيين بإعادة الهيكلة، حيث أن هذه المشاكل جعلتهم يقبعون في نفس الأوضاع تقريبا، والتي كانت يعرفونها قبل تنفيذ مشروع التدخل، مع بعض التحسن البسيط في مجال التنظيم العام للحي، والذي يستوجب الارتقاء به للأعلى على المستوى السكني، جهود أخرى كبيرة من قبل سكانه، والذين شرع 73.75% منهم في تنفيذها، وهي التي تتفاوت تبعا لظروف وإمكانيات كل منهم، ولكنها لم تخرج إجمالا عن نطاق، سعي 57.5% لاستكمال التهيئة الداخلية، من خلال ترطيب الجدران الداخلية، واستكمال السور الواقي لحواف المساحة المتبقية، وتركيب الأبواب للغرف للحمام والمطبخ، وطلاء الغرف... ونفس الشيء بالنسبة للمدرجين في عملية إعادة الهيكلة. في حين اتجهت جهود 26.25% لتعزيز متانة ومعايير البناء، والذين شرعوا في تدعيم صلابة الأساسات وتقويتها، قبل التفكير في أي شكل آخر من التهيئة، باعتبار أن ما هو موجود لا يسمح بتوسع عمودي كبير، ويتحول مع الوقت إلى خطر على ساكنيه، في حين تركز اهتمام 16.25% من السكان، وهم إجمالا من المعنيين بإعادة الهيكلة، ببناء طابق إضافي لغرض توسعت استغلال المسكن.

هذه التحسينات التي تتم، بقدر ما تعكس أثر الجهود الذاتية للسكان، في ترقية بيئتهم السكنية نحو الأحسن، فإنها تعكس كذلك البطء الذي تسير به العملية، وذلك بفعل التعقد المصاحب لمسألة تحسين الفضاء المبني، جراء مجموعة من العوامل والتي أبرزها، عدم توفر الوقت الكافي للبناء لحوالي 53.26% من السكان، حيث أن التفرغ للبناء يستوجب إهمال أشغالهم اليومية، والتي في الغالب هي المصدر الوحيد لاسترزاقهم. وذلك إلى جانب تعاضد مشاعر الإحباط لـ 21.74% من السكان، جراء الوضع الذي وجدوا أنفسهم فيه، مما حوله لعباً نفسي وأفقدتهم الرغبة في استكمالها، هذان العاملان أقرنا كذلك بصعوبات مادية، والتي تتعلق بتكاليف البناء والتي لم تعد في متناول الكثيرين، في الوقت الذي ذهب فيه 21.74%، إلى اعتبار ضعف متانة معايير البناء معوقهم الأساسي، لأنها جعلت من الصعوبة التفكير في أفاق أكبر للسكن الحالي، واستنزفت جزء من جهود أصحابها في كيفية تعزيزها

أكثر، وهو ما يجعل من عملية التفكير في سداد المستحقات المالية، إذا ما كانت عملية اختيارية لهم مؤجلة إلى أجل غير معلومة.

2.4. حي ميتر: المنهجية المتبعة من قبل المتعامل، في مجال تدخلها على الفضاء المبني لحي ميتر، شكلت تحدي جديد واجه فريق الإشراف على المشروع، لا في كيفية التعاطي مع مكوناته الفيزيائية واستغلال مساحاته وهيكلتها، بقدر ما يتعلق بكيفية ما يتعلق بكيفية التعاطي مع مكوناته البشرية، والتواصل معهم واستشاراتهم حول مجمل النقاط المشروع، وهي الأساليب والتقنيات التي يغيب عنهم إدراكها، من خلال الجهل بكيفية النزول إلى الواقع الاجتماعي والإصغاء إليه، انتهت إلى جعل مجمل محاور النقاش مبتورة من شقين أساسيين، وهما الخطاب التعبوي الهادف إلى التحسيس بفوائد وأثر المشروع على واقع حياتهم من جهة، ومن جهة ثانية الخطاب الإصغائي لمطالب السكان واحتياجاتهم، وذلك كنوع من التأكيد على ارتباط المشروع بحاجيات السكان ومشاكلهم، في ظل التأكيد الذي أبداه 97.41% منهم على ضيق ومحدودية اهتمامات الفنيين الذين تواصلوا معهم، والذي لم يخرج عن نطاق التوصية، والتأكيد على ضرورة السداد الأقساط المالية المترتبة عنهم، وهي الممارسات التي تظهر أن مفهوم المشاركة ليس مدرج في جوانب اهتمام المتعامل، مما يعكس نوع من عدم الفهم لقواعد اللعبة الجديدة، والتي تتنافى في كل مقوماتها مع الطابع الكلاسيكي والنمطي المشاريع السابقة، وهو ما تظهره لاحقا الممارسات المتعلقة بالكيفية التي تم بها، تقدير وتسيير مختلف جوانب المشروع، حيث جرى إعداد ووضع التصاميم الهندسية للوحدات السكنية، بدون رجوع جزئي أو كلي إلى المعنيين بها ولو من باب الإعلام، وأنجز الأمر ذاته على كل من الهيكلة المجالية للحي ككل، وكذا عملية تموضع المرافق التي تم تخصيصها لصالح سكان الحي، والتي أثارت فتنة سكانية جراء رفض باقي السكان الحي المحسوبين على أحد الجماعات العشائرية، تموضع كل التجهيزات ضمن قطاع سكني واحد، آخرها المدرسة الابتدائية، وهو ما استوجب تدخل السلطات المحلية لتهدئة الأوضاع، بعد تطور الأمور إلى ما يشبه النزاع، وتقرر نقلها إلى قطاع سكني آخر والذي يعرف لدى السكان بالخرابشة.

هذا التسرع والتجاهل الذي كرسه فاعلي التعمير المحليين، يعكس في مستوى معين نوع القهرية التي فرضت على المتعاملين، والتي حدث كثيرا من خياراتهم الفنية والتقنية، وذلك من خلال التشديد الذي أبدته خلية متابعة برنامج RHP، في احتساب عدد المساكن لا الأسر، بغرض تقليل التحايل السكاني، ويعكس في مستوى ثاني مسؤولية محلية بحتة، ذلك لأن ما تم تبريره أحيانا بالطابع التقني المنجزات الجاري الإعداد لها، وبتالي بعدها عن إدراك وفهم السكان، والتعلل أحيانا أخرى بعدم أهميتها، لكونها تدرج أليا ضمن مقاصد المشروع وأهدافه، كما هو الحال بالنسبة لمطالب توفير المرافق والخدمات الأساسية، هو تنكر لمطالب هوياتية لها مكانتها في حياتهم الاجتماعية، والمتعلقة بضرورة الإقامة بنفس المكان التي هي فيه (32.15%)، ومراعاة طبيعة النشاط الاقتصادي الرعوي الذي يمارسه (7.05%) منهم، والتي كان يمكن تداركها محليا واستيفائها مع قليل من الجهد، مما أدى

فيما بعد إلى مضاعفة المساوي التي قام عليها المشروع، والانتقال من وضع سيء قديم إلى وضع آخر مشابه له، لكنه يعتبر أكثر حداثة. ذلك أن إهمال التركيب الأسري، جعل من التحديد المساحي المبني والمقدر ب 45م² من أصل 99م²، والتي تم تخصيص غرفتين منه بمساحة صغيرة، غير قادر على استيعاب قاطنيه في وضع حسن ولائق، في حالة إذا ما زاد متوسط حجم الأسرة عن 04 أفراد، في حين كان هذا المتوسط بالحي يفوق ذلك بكثير (7.5 متوسط حجم الأسرة)، الأمر الذي جعل الكثير من السكان، يتوجهون إلى استغلال المساحة الخاصة بالمطبخ على ضيقها (2x1.5م)، وكذا صحن المسكن الذي ترك شاغرا في نوم أبنائها، من خلال استخدام السواتر لذلك بين الجنسين.

كما أن إهمال التهئية الداخلية، وخاصة بالنسبة للمساكن التي أنجزت في مراحل متأخرة، لم تكن تلقى استحسان أي طرف، حيث سلمت كهياكل خاوية وجدرانها عارية، وبدون نوافذ ولا أبواب، هذه الأخيرة التي لم يكن يتعدى عرضها 75 سم، مما اثر على كيفية وضع اللوازم الأساسية فيها، إلى جانب غياب وصلات الكهرباء، وعدم استكمال بناء الحمام والمرحاض، جعلت عملية ولوجها مثار استياء، إلى جانب التموضع المجالي في القطاعات السكنية، حيث أشتكى 8.02% منها، والتي كانت في مناطق لم تلقى استحسان أحد، وذلك إلى جانب وهن وضعف معايير البناء، والتي أتسمت بضعف التراكيب المستخدمة، وتشكيك السكان في نوعيتها والتي أدت لسرعة تشقق الجدران، عدم انغماس الأساسات في الأرض بشكل كافي، عدد الأوتاد الحديدية المستخدمة في العوارض... ولم يكن المجال الخارجي بأحسن حالا من الداخلي، أين أشتكى 33.49% من السكان، من ضعف الخدمات الأساسية (كهرباء، ماء...)، في وضع منافي لما قبل وجود مشروع RHP، حيث كان الماء لا يغيب والكهرباء لا تنقطع. وذلك إلى جانب ضعف البنية والتهئية الخارجية للحي، والتي لم تشهد أي تحسن في مجال تعبيد الطرق أو حتى تسويتها على الأقل، ما جعل وصول السيارات إلى عمق الحي عملية مضنية. الأمر الذي يجعل مقدار التحسن المنتظر متفاوت لدى السكان، إذ في الوقت الذي أشتعر جودته 21.59% من سكان إعادة الهيكلة، ظل التحسن ضعيف من وجهة نظر 42.04% منهم، وثابت لدى 20.45% آخرين، ونزوع نحو الأسواء بحسب 15.90%.

هذا الوضع، والذي كرس تسوية قانونية للمباني ووجود شرعي للسكان، كان دافعا ل 81.81% من السكان لتنفيذ أشغال إضافية على مساكنهم، سواء كانت تكميلية أو تحسينية، فمن كان وضعه حسن سعى نحو الأفضل، ومن كان سيء بحث عن تحسينه ولو جزئيا، وهي المساعي التي كانت قاسم مشترك ما بين المعنيين بإعادة الهيكلة وإعادة الإسكان، حيث توزعت في عمومها ما بين تعزيز المتانة ومعايير البناء، سواء بالنسبة لإعادة الإسكان أو إعادة الهيكلة (38.57%)، بناء طابق إضافي بالنسبة ل 20.53%، واستكمال التهئية الداخلية لنحو 50.89%. وهي الأشغال والتي إن كانت تعكس مدى ايجابية ردة فعل السكان، إزاء الوضع الصعب الذي فرض على الكثيرين منهم، إلا أنها لا تخلو من جملة من الصعوبات، والتي تعرقل تقدم سير الأشغال بالوتيرة حسنة، والتي يأتي في مقدمتها ب 55.44% عدم توفر الوقت الكافي، جراء انشغال الكثير من السكان بالسعي وراء الرزق، من خلال

النشاط في أعمال غير ثابتة ولا مستدامة، يتلونها حالة النفور التي انتابت السكان من الوضع، وجعلهم غير متحمسين لاستكمالها (22.77%)، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين لم تهدم أكوأهم بعد، مما يجعل من احتمالية تحويلها إلى مساكن مأجرة، والعودة مرة أخرى للأولى أو العكس أمر جد وارد. فضلا عن الصعوبات المادية المتأتية من ارتفاع تكاليف البناء ومتطلباته (12.87%)، وأقلها تأثيرا انشغال (12.77%) بإعادة تعزيز متانة ومعايير البناء، قبل التفكير في أي توسع أفقي أو عمودي، وهي التي أبانت عن ضعف كبير لا يؤهلها لاحتمال أشغال توسع إضافية. الأمر الذي سيؤثر طويلا مستقبلا على مجرى عملية السداد المالي، في حالة ما إذا تجاوز السكان حالة المقاطعة، واستجابتهم لدعوة المتعامل العقاري بضرورة تسوية وضعيتهم المالية اتجاهه.

2.5. موقع سيدي حرب: عرف هذا الحي، أحد أعقد عمليات التدخل التي شهدتها تنفيذ البرنامج بالجزائر، وذلك نظرا للطابع الطبوغرافي للمنطقة والمتسم بسيادية الانحدار الشديد للموقع، مما كان يحد من الخيارات الفنية المتاحة أمام المقررين، فضلا عن ارتفاع منسوب الأسر بالحي، بشكل يفوق إمكانية استيعابهم من جديد جميعا، وذلك في ظل محدودية المساحة الإجمالية للموضع، والتي لم تكن تتجاوز إجمالا 12 هكتار. مما منع السكان قبل RHP من تنفيذ عمليات لتطوير مبانيهم، والتحول نحو مساكن أكثر صلابة، والتي لم يتعدى مجموعها 40 مبنى. وهو ما كان يدفع لتغليب خيار عمليات إعادة الإسكان، وذلك من خلال استهداف انجاز 500 مسكن تطوري بالموقع، في مقابل التحفظ على 100 أسرة أخرى، والتي تم إعادة إسكانها بمركز العبور والذي مازالت فيه حتى هذا الحين. وتتجلى المعيارية هنا في إقصاء مفهوم المشاركة، حيث أن ما أسرع القائمون على العملية في تحقيقه، تم فيه الاستجابة للاجتهادات الفنية والإدارية، من دون المرور بالسكان واستشارتهم، وإرساء تواصل حقيقي معهم، عبر اللقاءات التحسيسية التي جرى اعتمادها، والتي دارت مضامينها حول نقطة واحدة فقط، وهي ضرورة الالتزام بالسداد المالي المتفق عليه، وهو ما يعني العودة مرة أخرى إلى حقبة العمران الغير ديمقراطي، وفقا لما تكشف عنه ردود فعل المبحوثين، وتوثقه الممارسات المهنية التي شكلت خصوصية حالة موقع سيدي حرب، حيث تم وضع واعتماد مخطط الهيكلية للموقع، وتصميم المداخل الرئيسية للحي، وفتح المسالك فيه... بصورة منفردة بعيدا عن مراعاة السكان فيها (100%).

هذه المعيارية امتدت حتى إلى الوحدات السكنية، حيث دفع الطلب الكبير من قبل الأسر على هذه المساكن، والتي باتت تتنازع تحصيل استفادتها، إلى لجوء المتعامل لمعاودة النظر في المقاييس المتبعة، والعمل خارج إطار كل التنصيصات القانونية المتفق عليها، وذلك على مرأى ومسمع من مديرية التعمير والبناء، والتي ذكر لنا مسئول المشروع فيها أثناء مقابلتنا معه، بأن حجم التخصيص المساحي الكلي هو 90م²، في حين قدرها مكتب الدراسات المشرف على إعداد التصاميم ب 70م²، لكن الواقع الحقيقي أنها لم تتعدى 49م² أي (7x7م)، وهي المساحة الكلية المبنية، أي بدون وجود تخصيص ملحق وقابل للتطور، حيث توزعت مساحة المسكن ما بين المطبخ ب (2x2م)، وغرفة النوم ب (3x5م)، وغرفة الاستقبال ب (3x4.5م)، والحمام والمرحاض ب (1x2م) وعرض الرواق ب

90سم². وهو ما عجل باستيلاء سكانها على الأرصفة والمساحات المجاورة، والاستفادة منها سواء في مجال توسعة المساحة الكلية للمساكن، أو عبر تحويلها لحظائر تؤدي فيها بعض الأنشطة الاقتصادية، كتربية الأبقار، المواشي...

هذا التدني في مواصفات الانجاز السكني، لم يقتصر على الجانب المساحي فقط، بل يمتد حتى لمواصفات الانجاز، حيث وباستثناء الحصة الأولى منها والمقدرة بـ 20 مسكن، والتي تميزت بأنها منتهية الانجاز، فإن كل الدفعات اللاحقة شهدت تراجع مستوى الأشغال بها، حيث باتت تسلم كهياكل خاوية لأصحابها، أي بدون تجزئة لمجالها الداخلي، وبدون أي إتمام لباقي جوانب الأشغال، سواء ما تعلق منها بترطيب الجدران، توفير الأبواب والنوافذ، البلاط... فضلا عن عدم وجود أي عازل ما بين المساكن، والذي يلعب دور الواقي الذي من شأنه تجنب أثر الصدمات والهزات الأرضية، حيث بقيت المسافة الصغيرة الفاصلة ما بين المساكن خاوية إلى غاية اليوم، وذلك من دون أي تواصل مع السكان، واطلاعهم على حيثيات الوضع والمبررات التي أحكمت نشوئه. أما على المستوى الخارجي لها، فقد شهدت تفاوت في قيمة وأهمية مواقع هذه المساكن، حيث تم تشييد جانب معتبر منها على حواف هوة خطيرة، تتعرض أرضيتها لانزلاقات أرضية من أمام المساكن، مما أدى لانتهيار مسكنين شيئا حديثا، من جراء انزلاق التربة من تحت أساسات المساكن المنجزة، في الوقت الذي شيدت 15 وحدة أخرى، في أسفل سفح جبلي يتعرض لانهيئات دورية، وبدون اتخاذ أي إجراءات وقائية، مما جعل حياة الكثير من الأسر في خطر محقق، خشية وقوع انهيارات صخرية عليهم*، وهو ما جعل عدد منهم، يبادرون إلى إقامة أعمدة خشبية بشكل أفقي، تمتد من الجدران الخارجية للمساكن إلى الجبل، وذلك في محاولة لمنع انزلاقات الصخور عليهم، في حين يقضي البعض الآخر جزء كبير في دفع الركاب الترابية بالوسائل اليدوية البسيطة لديهم. وذلك كله في ظل عدم توفر جدار للوقاية، والذي من شأنه أن يقيهم كل هذه المخاطر، ويجعلهم يعيشوا في أمان جسدي على الأقل، طالما أن مشاكل هذه البيئة لا تنتهي هنا، في ظل الغياب الكلي لشبكات الصرف الصحي التي لم تنشأ بعد، مما جعل الفضلات تطرح في الهواء الطلق، في وضع يشبه ما كان عليه الحي قبل ذلك، كما أن المرافق لم تعرف طريقها إلى الحي، فلا عيادة عمومية، ولا مراكز للحالة المدنية، بخلاف ما جاء في الدراسات التمهيدية التي اقرها المتعامل، وذلك تحت مبرر انقضاء الغلاف المالي للمشروع، وهو شكل آخر من البرمجة المعيارية، التي يمكننا الوقوف عليها كذلك في هذه الحالة، حيث كانت تدفع صعوبة المنطقة جيولوجيا وطبيعيا، إلى تعقد أشكال التدخل عليها وهو ما كان يتطلب نفقات مالية ضخمة، تجاوزت حدود الغلاف المالي المخصص للمشروع، مما يعني أن ما تم اعتماده، ينم عن عدم وجود تقدير حقيقي للتكلفة الجاري ضخها في المشروع، وهو ما تبين أثره كما رأينا في نوع وحجم المنجزات، وذلك رغم التسليم بالدور الايجابي الذي قام به المجلس البلدي لعنابة، والذي تنازل طواعية عن ملكية

* وهو ما جعل عينة منهم تصرح "أصبحنا نرقدوا بملايسنا، على الأقل كاش ما صرا نغردوا فغربوا ولا نموتوا مستورين".

الموقع للمتعامل مجاناً، كمساهمة منه في تحمل تكاليف المشروع، وبالتالي توفير غلاف مالي قدره... والذي قد يصرف في هذا الشأن.

هذا الواقع الناشئ، جعل عملية الاستفادة من المساكن التطورية التي تم تشييدها، تصطدم في بدايتها برفض السكان لتسلمها، وهو الموقف الذي سرعان ما عدل عنه أصحابه، مع شروع المتعامل في بيعها، لصالح من يرغب في الشراء، حيث لقيت إقبال من لدن بعض الغرباء والمنحرفات... مما دفع السكان لاقتحامها عنوة، مع الالتزام بعدم سداد أقساطها، محولين جهودهم إلى محاولة التأقلم مع واقعهم الجديد، وذلك من خلال تنفيذ 83.33% من السكان، لمجموعة من الأشغال والتحسينات على المساكن، وهي الإضافات التي تمحورت 60% منها على استكمال تهيئة المساكن، من خلال إعادة تجزئتها داخليا لغرف، ومطبخ... إلخ، في حين شرع 21.21% في بناء طابق إضافي، وذلك حتى يتسنى لهم استيعاب مكونات الأسرة الواحدة، في ظل محدودية المساحة الأرضية لمساكنهم، في حين أنشغل 18.19% في تعزيز المتانة ومعايير البناء، وذلك رغم الصعاب التي تظل تعترض طريقهم، من أجل استكمال انجازها نهائياً، وهي التي تتعلق حسب 25.67% منهم، بصعوبة التوفيق ما بين الالتزامات المهنية وعملية البناء، يعلوها نسبة ب 32.43% من الردود، العامل الخاص بعدم التحمس لاستكمال المبنى، وذلك بفعل الوضعية المعقدة التي انتهى إليها وضعهم، والذي لم يعودوا يرونه كحل مناسب لهم، في حين يدنوهما معا حرص 22.97% من المعنيين، على إعادة النظر في متانة معايير البناء، والتي يرونها غير قادرة على إعطائهم الإحساس بالأمان، مما يستوجب أولاً ضرورة معاودة النظر فيها، ولم يتأتى على ذكر الصعوبات المالية سوى 18.91% من مجتمع الدراسة، وهي التي تتضمن محدودية الموارد المالية للأسر، وتكاليف المرتفعة لأي عملية بناء مهم كانت بسيطة...

3. التحليل الكلي: مالت الهيئات الفنية والتقنية الموكلة بإدارة برنامج RHP محلياً، في مسعاها لأحياء المساحات المعنية وتقرير مبدأ مشاركة السكان، في العمليات والمشاريع التي تخص إطارهم المعاشي المباشر، إلى إتباع منهج اتسم بالجمود والنمطية في التعاطي مع الواقع الاجتماعي، والذي يعتبر تحول جذري في مهام المعمارين والفنيين وحتى الإداريين، بعد أن كان جل تدخلهم ينصب حول فضاءات شاغرة يتعاملون فيها مع أرقام ومعطيات ثابتة. الأمر الذي جعلها تتعامل بنوع من السلبية مع هذا الواقع، حيث تم اختزال مجمل محور المشاركة في الشق المادي للمشروع، والذي تقع أعبائه على المستفيدين، في شكل أقساط السداد الواجب الالتزام بها من طرفهم، وهو ما كان يعكس نوع من البرمجة الجاهزة للمشروع ومقترحاته، وعدم قابليتها لا للتعديل ولا للمراجعة، باعتبارها سيناريوهات جاهزة تنتظر التنفيذ فقط، لأن سماع الآراء وفتح باب النقاش حولها لم يكن مستساغاً من قبل الفنيين، الذين يرون فيها مسألة تتجاوز معارف السكان، وتفتح لهم باب التدخل في صلاحيات ومسائل تقنية بحتة، وحينها سوف تصبح مطالبهم لا تنتهي ولا يمكن معها إرضائهم جميعاً، في ظرف يتسم بعدم توفر الإمكانيات المادية الكافية، وضيق الحيز الزمني اللازم لمباشرة الانجاز، وذلك رغم المحاولات والجهود التي بذلت من طرف عدد كبير من الأهالي، من أجل إقناعهم بتمرير بعض

المطالب والمقترحات، كما أكدت ذلك مقابلاتنا مع عدد منهم أي المعمارين، والذين كانوا يقولون عن المطالب، بأنها لم تكن ثابتة ولا موحدة بين جميع السكان، حيث تتوزع فحواها ما بين المعنيين بإعادة الإسكان ونظرائهم من إعادة الهيكلة، كما تتباين من قطاع إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى، وهو ما يجعل من مسألة التوفيق بينها، عملية شبه مستحيلة من وجهة نظرهم، وذلك بعيدا عن المطالب التي سيأتي على تحقيقها المشروع أليا، كذلك الخاصة بتوفير المرافق والخدمات الأساسية، فإنها تعكس في جهة ما حاجيات وخصوصية سوسيوثقافية واقتصادية جد هامة، مثل احتساب الأسر لا المساكن، لأن الأمر وعلى النحو الذي طرح عليه، لم يكن ليسهم في تحسين أحوال الأسر في شيء، عدا نقلها من وضع غير قانوني إلى قانوني، وأن المبرر الذي تحجج به المتعاملين تنكروهم لذلك، والمتعلق بإمكانية تجاوز هذا الإشكال عبر استكمال التوسع الأفقي والعمودي، يبقى أمر غير متاح فعليا لكل الأسر، في المدى القصير منه على الأقل، فضلا عن احترام رغبتهم في الإقامة ضمن نفس قطاعاتهم السابقة، من خلال نقلهم إلى خارجها وبعثرتهم مجاليا، هو عبارة عن إعادة صياغة مكونات معادلة تفاعل اجتماعي قد لا تتجح، ويتحول المشروع إلى عامل مسئول عن التوتر الحاصل بعد ذلك، كما حصل مع المطلب الثالث ضمن هذا الفرع، والخاص بعدم مراعاة الأنشطة السوسيواقتصادية للسكان، حيث تكشف الملاحظة البسيطة المسجلة داخل الأحياء الخمسة، عن تسجيل تعديلات على بعض الفضاءات التي مازالت غير مستغلة بعد، وتحويلها إلى ما يشبه الزرائب وحظائر تربية الأبقار... وهي المسألة التي سبق وأن تم إثارتها من قبل عملية التقييم الرسمية، فمن المسئول عن ذلك المعماري والمقرر من ورائه، أما الساكن الذي أضطر إلى ذلك؟. بعد أن تجاهل التصميم المتبع مراعاة ذلك، ولم يتحقق من مطالب السكان المشروعة، إلا ما توافق مع وجهة نظرهم القائمين عليه.

هذا الإقصاء السافر، الذي يبرره أصحابه بكونه يندرج ضمن الخيارات العامة للمشروع، الأمر الذي يجعله منه يتجاوز نطاق الصلاحيات المخولة لهم، من قبل المصالح المركزية للوزارة وتحديدا الهيئة العامة المشرفة على البرنامج البنك الدولي، لم يتوقف عند هذا الحد إن سلمنا بصدقية ما سبق، باعتبار أن الوقائع تشير إلى وجود مستوى آخر من الإقصاء، لكنه مردود في مسؤوليته إلى المستوى المحلي فقط، حيث لا يتدخل فيه أي مصلحة مركزية عدا المتعامل صاحب المشروع، والذي يتعلق بعمليات الانجاز الموضعي والخاصة، بتصميم وتعديل المساكن، هيكله المجال، وكذا كيفية تموضع المرافق مجاليا، وهو الأمر الذي يمكن رده إجمالاً لعاملين رئيسيين، وهما:

أ. البرمجة الإدارية الصرفة، والتي باتت تطبع واقع الممارسة العمرانية في الجزائر، والتي يتم فيها إعداد المشروع بصرف النظر عن هوية المستفيد، حيث نجد بأن عملية الرفع الطبوغرافي، وتقدير المساحة الإجمالية للحي، وما تلاهم من تقدير عدد الوحدات السكنية الممكن إنجازها، ثم مباشر تجهيز التصميم المعمارية وإعداد المساقط... تمت وانطلقت الأشغال بها، حتى قبل أن يتم الفصل في أي قائمة من قوائم المستفيدين، وبالتالي فلا مجال للمشاورات حينها ولا أهمية للرأي بعد ذلك، حيث كان المتعاملين تحت ضغط عامل الزمن والضغط الجاهات الرسمية، التي كانت تريد أن

تبدو في مظهر القادر على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركاء، وهو ما حاول المتعاملين الوفاء به عبر تحقيق الانجاز المادي أولاً، تاركين مسألة الفصل في قوائم المستفيدين انشغال مؤجل، لاعتقادهم بأنها ليست بالمسألة العويصة التي ستعيق سير باقي أشواط المشروع.

ب. طبيعة العقيدة التكوينية التي نشأت عليها الإطار الفني في الجزائر، وقننتها حقيقة الممارسات المهنية في ميدان التعمير، والتي دأب عليها إطارات مديرية التعمير والبناء، والمتعاملين العقاريين، ومكاتب الدراسات... والتي لا تركز الخيارات التشاركية، وذلك لاعتقادهم بأن ملكية المشروع تعود للإدارة التي تنتجها فتقرر فيه ما تشاء، وليس لمن سوف تعود إليه ملكيته بعد ذلك، مضافاً إليه مبررات أخرى كعدم استيعاب وتفقه السكان في هذه الجوانب الفنية، وأنهم الأكثر دراية بحاجيات السكان وكيفية تحقيقها، أو مخافة الدخول في مناهة إدارة المفاوضات وتضارب التصورات، والتي قد تستوجب منهم حينها إمكانية تنويع الخيارات الفنية المقترحة، بما يعنيه ذلك لهم من جهود إضافية هم في غنى عنها. وهو ما جعل من المشروع المقترح يبقى مجرد مشروع، ولم يرقى إلى مصاف الواقع المعاش من قبل قاطنيه، وذلك بحسب أكثر من 85% من السكان، بعدما لم يرقى ما أنجز مع ما وصل أسماعهم، من وعود وخطابات مباشرة وغير مباشرة، سواء على المستوى الخاص بالوحدات السكنية أو بالموقع ككل، حيث نجد بأنه على المستوى الأول مثلاً، قد عد **التحديد المساحي** الذي تم إقراره، منافياً تماماً لحاجيات الأسرة الجزائرية، مما يعكس عدم إدراك بحقيقة الواقع الميداني، ذلك أن ما تم انجازه والمقدر ب 45 م² من أصل 90 م² كمساحة كلية، وإن لم يكن خاصاً وصحياً في كل المواقع، كما كشفنا عنه في تحليلنا الجزئي، يجعل منه غير صالح لأسرة يتعدى حجمها 04 أفراد، مما ينعكس بعدها على كيفية استغلال المرافق الداخلية، كغرف النوم والتي اتسمت بالضيق، فضلاً عن عدم تهيئتها داخلياً يجعلها صعبة المعيشة، حيث ظلت الجدران بدون... وبدون أبواب ماعدا الخارجية منها، وبدون حمام ولا مرحاض، كما غلب عليها ضعف ووهن معايير البناء، سواء بالنسبة للأساسات أو الأعمدة، وضعف الجدران الخارجية في ظل استعمال بعضها للأجور بدل الطوب... ما حولها إلى مثار سخرية السكان، الذين رأى فيها أنها لا تختلف كثيراً عن وضعهم السابق. أما على المستوى الخارجي، والخاص بكل من التهيئة المجالية ومستوى التجهيز بالخدمات، فقد كانت أيضاً محط انزعاج الكثيرين منهم، باعتبار أنه لم يتغير منها الشيء الكثير، بعد مرور قرابة 10 سنوات على نهاية المشروع، وظلت تتسم بالضعف الدائم، كانقطاع المياه لعدة أسابيع، تسرب الصرف الصحي من الشبكات المخصصة له، ومرد ذلك لا يتصل بمواصفات أولوية المشروع في حد ذاتها، بقدر ما يتعلق بنوع البرمجة المعيارية المتبعة هنا، والتي تخص هذه المرة الغلاف المالي الذي تم تخصيصه لكل واحد من المواقع، والذي لم يكن يكفي لتغطية تكاليف الانجاز الأساسية، (دراسات تقنية، تشييد المساكن، إعادة هيكلة المجال...) فما بالك بالتعديلات التي تلحق بالمشروع، سواء بفعل الخصوصية الفيزيائية للأرضية كالحفصي...، أو عزوف السكان عن السداد، وعدم تحقق المرجو من وراء بيع الأوعية العقارية، كم حصل في ميطر والزاوية، وهو ما يجعل الغلاف المالي يعاني من

اختلالات، وكان يدفع بالمتعاملين إلى ضرورة تحمل مسؤولياتهم، وذلك عبر تخفيض بعض التكاليف والنفقات، كالتهيئة الداخلية، تقليص إجراءات الحماية... وهو ما لم يكن حائلا أمام السكان من تنفيذ عدد من التحسينات والاضافات، سواء على المساكن التطورية أو المدرجة كبناء ذاتي، والتي تعلق جزء معتبر منها فاق حد 54%، باستكمال التهيئة الداخلية وتعزيز المتانة ومعايير البناء، في حين لم تتحقق خاصية التوسع العمودي، إلا للمعنيين بإعادة الهيكلة على الوجه الغالب، وهو ما يعني إهدار الكثير من الجهد والمال والوقت في إعادة تهيئتها، قبل التفكير في استكمال التوسع، وذلك على الرغم من كثرة العوائق التي تصادفهم، والمتعلقة بشكل عام بعدم القدرة على التوفيق بين العمل اليومي كأجراء وعملية البناء، إلى جانب الصعوبات المالية جراء عدم وجود موارد مالية بديلة، وارتفاع تكاليف مواد البناء، وكذا سأم بعضهم ونفورهم منه في ظل كثرة العيوب التي تعتريه، والتي تجعلهم غير متحمسين لاستكمالها، وهي العيوب التي رغم تقطن السكان لوجودها قبل ولوج بيوتهم، ورفضهم لاستلامها إلا أنهم أرغموا على ذلك، بعد أن تهددهم خطر بيعها من قبل المتعاملين، لصالح سكان غرباء عن هذه الأحياء، الأمر الذي جعلهم يستفيدون منها متبعين في ذلك مبدأ "خذ وطالب"، مع بقائهم محتفظين بأخواصهم السابقة، وإيجار بعضها للوافدين الجدد.

4. نتائج الفرضية الرابعة: تخلص عملية تحليل البيانات التي حملتها ردود المبحوثين، حول مدى استجابة مشروع RHP، كمشروع جاهز جرى إطلاقه في الواقع الجزائري، لمتطلبات البيئة المحلية بتركيبها السوسيوثقافية المختلفة، إلى ما يلي:

أ. أثبت الاستيراد والاقتراب الحرفي للتجارب للمرة الأولى، أنه يبقى خيار عقيم ونهج غير ذي جدوى، في فك شفرة الأزمات والمآسي التي تقبع فيها الكثير من بلاد العالم الثالث، ما لم يتبع ذلك بتكييف وتعديل يستجيب لمتطلبات واقعها السوسيواقتصادي والثقافي. فالمشروع RHP وعلى النحو الذي قدم عليه ولد ميتا، أو حمل منذ البداية بين طياته بذور فئائه، دون أن يشكل ذلك طعنا أو تشكيك في المقوم العام للبرنامج، أو مصداقية منهجية الاقتراب التي يستند عليها.

ب. تجاهل المشروع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت أعداد الأسر، حيث أنه جعل مساحة المساكن "معيار ثابت"، وهي التي تعد في الواقع العملي "معيار متغير"، حيث نجد أنه ليس هناك أدنى تناسب بين أحجام الأسر، والمساحات المبنية والمنصوص عليها في دفتر الأعباء للبرنامج.

ت. الطريقة المشاركة المتبعة من طرف البنك الدولي، تعني الاهتمام بالبعد السوسيواقتصادي ليس فقط في الدراسات السوسيواقتصادية ومخططات إعادة التموقع، ولكن أيضا في تسيير المشاريع منذ الاستشارة الأولية إلى متابعة عمليات الترحيل. لا يظهر أنه تم فهمها بنفس الطريقة من طرف الفاعلين المؤسستيين، والذين اختزلوا مشاركة السكان في المشروع في حدود التحقيقات السوسيواقتصادية، حيث تدون نتائج الدراسة التي تهم موقف السكان من المشروع، في وثائق وتحفظ في أرشيف العملية، ولم يرى الكثيرين منهم فيها سوى بند شكلي، الهدف الأساسي منه الحصول على الأموال، ولا يرون أنهم ملزمون بالأخذ بالنتائج التي توصلت إليها التحقيقات المتبعة.

ث. وضع برنامج RHP منتسبيه أمام حتمية الاتجاه إلى المبادرة بالحل، وذلك بعد التحسن الجزئي المسجل على مستوى التهيئة الخارجية للموقع، وكذا التسوية القانونية التي سار إليها البرنامج بعد اعتماده، والتي سمحت بإضفاء جو من الطمأنينة والأمان لدى السكان، مما سمح لهم بمباشرة تنفيذ بعض الإضافات التحسينية منها والتوسعية، والهادفة إلى تحقيق الإشباع العائلي، وتلبية الكثير من الاحتياجات الإنسانية، لكن دون أن يكون ذلك بالشكل الكافي ولا بالحجم المطلوب حتى الآن، بعد أن كشف التعثر الذي خلص إليه مسار تحسين مستويات الانجاز السكني، عن جملة من الاختلالات التي اعترت كل من المشروع وإستراتيجية الانجاز المتبعة، حيث اتسمت الأولى وهي خاصة بالمشاريع الجزئية لإعادة الإسكان، بكثرة العيوب وعدم احترام المعايير الفنية، والمواصفات التقنية المنصوص عليها في عمليات التشييد، وذلك جراء ضعف الغلاف المالي المخصص لبناء الوحدات السكنية التطورية، مما وضع السكان تحت ضغط الحاجة لمباشرة عملية إعادة تمثين وتدارك ما نقص منه، قبل التفكير في أي نوع من التوسع أفقيا كان أما عموديا، بما يعنيه ذلك من نفقات ووقت زمني هو ليس في صالح المستفيدين جميعا، بما فيهم المعنيين بالمشاريع الجزئية لإعادة الهيكلة، جراء طبيعة ظروفهم السوسيو مهنية كعمال أجراء، والذين لا يمكنهم أبدا التفريط في موارد رزقهم باعتبارها المصدر المعيشي الوحيد لهم، مما يضعهم في ورطة بين هذا وذاك.

ج. كرس برنامج RHP البرمجة المعيارية الجاهزة كمنطق وإستراتيجية مهنية، والتي تعد صاحب المشروع هو الفاعل الأول والأخير في كل تفاصيله الفنية، وتجعل من المشروع تصميم فني وأبعاد هندسية وتخصيص كمي، تجري عملية التحضير والإعداد له مكتبيا ويتم إسقاطه ميدانيا، بعيدا عن إرادة كل الشركاء الآخرين ومطالبهم المعلنين عنها أثناء التحقيقات السوسيو اقتصادية جلسات التشاور معهم، متعاملين معهم بمنطق الأشياء التي لا تستدعي الانتباه والمتابعة، ومفرغين بذلك المشروع من بعده الاجتماعي، ومباعدين إياه عن الأهداف التي جاء من أجلها وأعلن عنها في بداياته.

ح. تجاهل الأسلوب المتبع في إدارة المشروع، وإعداد قوائم المستفيدين من عملياته، معطيات سوسيو ثقافية جد مهمة من وجهة نظر السكان، وهي تلك المتعلقة بأقدمية التوضع وأسبقية الإقامة والتوطن في هذه الأحياء، ومرجحا بدلا منها خيارات تقنية بحتة، تتعلق بالمقدرة المالية للمستفيدين على سداد المستحقات المالية، التي سوف تترتب عليهم جراء ذلك، وكذا أفضلية تموقع قطاع على أخرى جراء سهولة الوصول إليه، وانطلاق الأشغال منه، الأمر الذي جعل في أحيان كثيرة الحصص الأولى من السكنات الجاري إعدادها، تصب في خانة من لا تتوفر فيهم خاصية الأقدمية، وهو ما جعلهم يحاولون تداركه عبر عملية اقتحام السكنات الشاغرة والاستيلاء عليها.

خ. قصر مشاركة السكان على الجانب المالي، وعدم توسيعها لجميع مراحل المشروع، بدءا من مرحلة الاستشارة وسن المقترحات، وصولا إلى هيكلة الموقع وتصميم الوحدات السكنية، والانجاز والمتابعة، أفضى إلى عدم ارتباط المشروع بالحاجيات الحقيقية لسكانه، بعد أن تغاضى عن الكثير من حاجياتهم وطموحاتهم، وهو نفس الواقع الذي كشفت عنه دراسة "هداية دجانتي الخيري"، أين

اعتبرت مشاركة السكان المحليين في المسوح الاجتماعية أمر متاح، إلا أنه لم يتم إشراك السكان في المسوح المادية والتي كانت تتطلب مهارات فنية خاصة غير متوفرة في السكان لبساطة معارفهم¹. هذه النتائج تقودنا إلى تأكيد صحة الفرضية الرابعة، والتسليم بالأثر البالغ للبرمجة المعيارية التي في تكريس العزوف إزاء برنامج RHP، وذلك من خلال تنمية الاعتقاد السلبي لدى السكان، وتكريسه القطيعة مع الكثير من حاجيات الحقيقية للسكان وخصوصياتهم المعيشية، وهو ما جعل حجم سلبياته أكثر من المزايا المنتظرة منه.

¹. هداية دجاني الخيري، المرجع السابق، ص. 444.

النتيجة العامة:

مجموع النتائج الجزئية السابقة، والتي خلصت إليها عملية تحليل استجابة المبحوثين، على مستوى الفرضيات الأربعة للدراسة، تدفعنا للتسليم بأن الممانعات المرتفعة، والرفض المطلق الذي أبدته الجموع السكانية، لأي استجابة أو الالتزام بالسداد المالي لحصتهم في تكاليف الانجاز، لا يمكن اعتبارها وضعيات رفض عام للبرنامج المعتمد، في فكرته الإصلاحية والعلاجية التي تم إقرارها، ولكنه رفض للإجراءات والآليات التي أحاطت به، والتي أتبعته في تسيير شؤونه، والتي تسببت في إفراغ المشروع من محتواها ومراميها الأساسية. إذن فهو لم يكن بالرفض المسبق الإعداد والتحضير، ولكنه تغذى من الأخطاء والسلبيات الكثيرة التي تم الوقوع فيها، فالتجارب العديدة القائمة في هذا المضمار، تكشف على أن مشاريع السكن التطوري تستطيع أن تنمو، إذا ما وضعت الأجهزة المعنية بالإشراف عليها، وسائل ناجعة لتسيير عملية ما بعد الإسكان، لأنه ليس البناء التطوري هو الذي أصلا غير لائق، ولكن إذا ما نمت بطريقة غير لائقة فإن المسؤولية سوف تقع على الشروط القانونية لتسيير وتأطير هذه المساكن، وهو ما يجعل من الرفض الظاهر والغير مصرح به، ردة فعل سكانية على الفعل الإداري والممارسات التقنية التي فرضت عليهم، والتي عكست انتقاد البرنامج لتفاعلية وديناميكية اجتماعية، وجعلته يبتعد شيئا فشيئا عن اهتمامات السكان، ويخرج عن نطاق انشغالاتهم الحقيقية.

هذه العوامل والظروف التي لفتت عملية تسيير المشروع، جعلت من إعمال المشاركة السكانية فعل مؤجل، لم يرى النور ولم يعرف طريقه للتنفيذ، ذلك أن ما تم لا يعدو إلا أن يكون مشروع إسكاني، تم تسييره وفق أبعديات التسيير العمراني المعمول بها في الجزائر، والمزكية لهيمنة الخيارات التكنوقراطية على كل تفاصيله، وجعلت من المشاركة تتحول من إستراتيجية لترقية الفعل العمراني، داخل هذه الفضاءات إلى عامل إعاقة وحجر عثرة في سير تقدم الأشغال به، عاكسة بذلك لمدى قوة سلطة الأفراد وفاعلية المعطى الاجتماعي في حسم النتائج، أمام إرادة وسلطة المتعاملين والهيئات المشرفة عليه، والتي لا زالت تبحث عن تسوية لهذا الملف.

الخاتمة

تدفع التفاصيل النهائية التي خلصت إليها هذه الدراسة، إلى إعادة فتح ملف برنامج RHP من جديد، وبعث النقاش حوله في الوسطين المهني والأكاديمي، وذلك بعد أن تم الإعلان عن الانتهاء منه منذ أكثر من عشر سنوات تقريبا، من دون الخوض في تفاصيله بشكل معمق، ولا تحري الدقة في استخلاص نتائجه الجزئية منها والكلية، مخلفا ورائه غموض لم يستسغه القارئ على صوغ هذه الإستراتيجية، ولا الشركاء المحليين والأجانب المتدخلين فيها، الذين رفضوا أن توارى هذه التجربة الثرى، وتطمس كل معالمها دون مراسيم تقييم حقيقية، من شأنها أن تقودنا إلى استخلاص العبر من كل ما سبق، طالما أن باب العودة إليه يبقى مفتوحا مرة أخرى، وحتى لا نقع في نفس الخطايا القاتلة والتي أدت إلى تفويض أركان مشاريع إصلاحية ضخمة، والوقوف حائلا دون إتمام ما بدأ، وذلك رغم جدية العزم السياسي، والكفاءة التقنية المعترف بها وجاهزية الغلاف المالي لتغطية أعباء المشروع، مما تسبب في فشل ميداني ذريع، وديون مستحقة على عاتق المتعاملين، الذين أخفقوا كلية سواء في استرداد أموالهم التي استثمروها، أو في تحقيق الغاية التي صبوأ إليها منذ البداية، ومن ثمة نسف جهود شراكة وتعاون دولي، واتفاقية مالية مكلفة سعت الجزائر خلفها منذ سنة 1996، والعزوف بعدها عن تكريسه كخيار ضمن السياسة العمرانية التي تتوخا الجزائر، وذلك بعد أن ارتقى في ظرف ما إلى مصاف التوصية باعتماده كنهج وطني محلي، وهو ما كان من شأنه إعادة بلورة فكر الإدارة الحضرية، والسير به نحو توطيد لهذه الأساليب في العمل، وبعث مشاريع من شأنها احتواء الوضع المتفاقم، والذي تحيا فيه الكثير من حواضرنا إلى غاية يومنا هذا، وبتالي قطع الصلة من الركون والانتقال كلية على الموارد العمومية، ذلك أن المسعى الذي تخوضه الجزائر اليوم هو العودة مرة أخرى للوراء، بعد محاولة جادة للمضي قدما للأمام، والثابت الأكيد هو بقاء السكن الهش علامة بارزة في المشهد الحضري المحلي، والمتغير فقط هو الإمكانيات المالية التي توفرت للبلاد، والتي تبقى رهينة الانتعاش المالي المحقق لحد الآن، بفعل الطفرة البترولية المسجلة، والتي سمحت باستقرار الموازنات المالية الكبرى، وإنعاش برامج التنمية الاجتماعية بعد أن شهدت ركود لأكثر من 15 سنة، بما يعنيه ذلك من انتقاص أجزاء من الإنتاج العمومي، وتوجيهها لامتناس جزء من عشوائيتنا، وهو ما يؤسس لاعتقاد جازم مؤداه أن برنامج كان خيار مرحلي لتسيير حقبة تأزم معينة كانت تعيشها البلاد في شتى المجالات ليس إلا، وأن الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال، لم يكن لها الاطلاع الكافي والدراسة التامة، بكل ما يتعلق باستراتيجيات التسيير الحضري وحركة العمران العصري، مما جعل مدننا تسقط في فوضى مقبلة ويصيبها خلل الأداء، وذلك رغم بعض المحاولات الغير مجددة للإصلاح.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً. الكتب

1. أبرامز، تشارلز. المدينة ومشاكل الإسكان. ترجم من طرف مجموعة من الأساتذة. بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1964.
2. إبراهيم، محمد عباس. التنمية والعشوائيات الحضرية: اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.
3. أبو حديد، يوسف. تاريخ العمارة: تاريخ العمارة الحديث، الكتاب الأول. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
4. أحمد، سليمان. الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، بيروت: دار الرتب الجامعية، 1996.
5. إرنست، ألكساندر. المدخل إلى التخطيط: آراء ونتائج. ترجم من طرف فيصل عبد العزيز. الرياض: دار النشر العلمي والمطابع، 2001.
6. أنجرس، موريس. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية. ترجم من طرف بوزيد صحراوي. الجزائر: دار القصة للنشر، 2002.
7. أوزيل، روبير. فن تخطيط المدن. ترجم من طرف بهيج شعبان. لبنان: دار المنشورات عويدات، 1973.
8. بن حموش، مصطفى. جوهر التمدن الإسلامي: دراسات في فقه العمران، بيروت: دار قابس للطباعة والنشر، 2006.
9. بنعمران، جيلالي. أزمة السكن وأفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر. ترجم من طرف عبد الغني بن منصور. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، بدون تاريخ.
10. بومخلوف، محمد. التحضر: التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2001.
11. تيجاني، بشير. التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
12. الجرداوي، عبد الرؤوف عبد العزيز. الإسكان في الكويت: دراسة في علم الاجتماع الحضري. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1978.
13. جون كلايتون، توماس. مشاركة الجمهور في القرارات العامة. ترجم من طرف الحكيم فايزة. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001.
14. الجوهري، محمود. دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، القاهرة: دار الكتب الجامعية، 1975.

15. الحسيني، السيد. المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري. ط3. القاهرة: دار المعارف، 1985.
16. الحسيني، السيد. الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة لأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة، القاهرة: مكتبة غريب، 1991.
17. حيدر، فاروق عباس. التصميم المعماري: كيف نصمم مشروعاً عمرانياً، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1998.
18. خريف، حسين، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، قسنطينة: جامعة منتوري، 2005.
19. خميس، موسى. يوسف، مدخل إلى التخطيط، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.
20. الخيري، هداية دجاني. "التطوير الحضري: دراسة حالة الأردن" في إعادة اعمار فلسطين، صص. 449-433. صنف من طرف زحلان أنطوان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
21. درة، إسماعيل إبراهيم الشيخ. اقتصاديات الإسكان. سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1988.
22. دليمي، عبد الحميد. الواقع والظواهر الحضرية، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، (بدون سنة نشر).
23. رافائيل، سالاس. المساعدات السكانية العالمية: 10 سنوات الأولى، ترجم من طرف عاكف أبابير النحال، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1981.
24. رشوان، حسين عبد الحميد. مبادئ علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1983.
25. رشوان، حسين عبد الحميد. المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
26. زكي، رمزي. المشكلة السكانية: وخرافة المالتوسية الجديدة. سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1984.
27. سفال، سلوى، ومارتيني، عمر وصفي. نظريات تخطيط المدن، حلب: منشورات جامعة حلب، 1990.
28. السويدي، محمد. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
29. السيد، أحمد غريب. الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي: المعالجات الإحصائية، الجزء الأول. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.
30. السيد، السيد عبد العاطي. علم الاجتماع الحضري. الجزء الثاني. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.
31. شقيري، نوري موسى وآخرون. المؤسسات المالية المحلية والدولية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.
32. الضبع، عبد الرؤوف. علم الاجتماع الحضري: قضايا واشكاليات، الإسكندرية: دار الوفاء، 2003.

33. عباد، صالح. المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر: 1830-1870، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
34. عبد الحميد، صلاح محمد. ثقافة العشوائيات، القاهرة: مؤسسة طيبة، 2009.
35. عبد الرحيم، عبد المجيد. علم الاجتماع الحضري، القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية، 1976.
36. عبد القادر، السيد متولي. الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، عمان: دار الفكر، 2011.
37. عثمان، غنيم محمد. التخطيط: أسس ومبادئ عامة، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
38. علي، سعيد علي خطاب. المناطق المتخلفة عمرانيا وتطورها: الإسكان العشوائي، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1993.
39. العمري، أبو النجا محمد. تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية: منظمات - استراتيجيات، الإسكندرية: المكتبة الجامعية الأزاريطية، 2000.
40. فورييه، كاترين. إدارة المدن بمشاركة سكانها: من كاركاس إلى دكار. ترجم من طرف حاتم سلمان. بيروت: دار الفارابي، 2003.
41. قرانوتيه، برنارد. السكن الحضري في العالم الثالث: دراسات إقليمية. ترجم من طرف فاضل محمد بهجت. الإسكندرية: منشأ المعارف، 1987.
42. القصير، عبد القادر. أحياء الصفيح، بيروت: دار النهضة العربية لطباعة والنشر، 1993.
43. قنوص، صبحي محمد. دراسات حضرية: مدخل نظري، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994.
44. قيرة، إسماعيل. أي مستقبل للفقراء في البلدان النامية، عين مليلة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
45. الكردي، محمود. التحضر: دراسة اجتماعية. ج. 2. القاهرة: دار المعارف، 1986.
46. كوريا، تشارلز. الشكل الجديد لمدن العالم الثالث. ترجم من طرف إبراهيم محمد بن حسين. الرياض: النشر العلمي والمطابع، 1999.
47. منصور، هالة. محاضرات في علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
48. موسى، مصطفى محمد. التكديس السكاني العشوائي والإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.
49. النعيم، عبد الله العلي. إدارة المدن الكبرى: تجربة مدينة الرياض، الرياض: مكتبة الملك فهد، 1994.
50. وناس، يحيى. المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات الغير حكومية والنقابات، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.
- ثانيا. المقالات والدوريات العلمية:**
51. أبو الهيجاء، أحمد حسين. "نحو إستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي: حالة الأردن" مجلة الجامعة الإسلامية 01 (غزة: الجامعة الإسلامية، 2001): 9-58.

52. بوجمعة خلف الله. "دور المشاركة السكانية في تحسين البيئة العمرانية: حالة حي لاروكاد العشوائى بالمسيلة" مجلة العمران والتقنيات الحضرية 02 (مسيلة: جامعة مسيلة، 2007): 40-36.
53. بوسنة محمود. "الحركة الجموعية في الجزائر: نشأتها، وطبيعة تطورها، ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية" مجلة العلوم الإنسانية 17 (قسنطينة: جامعة منتوري، 2002): 145-133.
54. التوني، سيد محمد. "عن الثقافة والعمارة: مطارحات مجلة قسم الهندسة المعمارية 06 (القاهرة: جامعة القاهرة، 1988): 45-31.
55. الحريقي، فهد بن عبد الله. "الإسكان في المملكة العربية السعودية: تقدير الطلب على مستوى المناطق" مجلة أم القرى 02 (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 2004): 40-13.
56. دارس، عمر. "الحركات الاجتماعية، الحركات الجموعية" مجلة إنسانيات 08 (وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، أوت 1999): 5-1.
57. راجعي، مصطفى. "الشباب، الإسلام والقروض البنكية: دراسة للمواقف تجاه مشروع القرض البنكي: حالة شباب المشرية" مجلة إنسانيات 14 (وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ديسمبر 2001): 56-45.
58. الرفاعي، محمود فيصل. "مساكن ذوي الدخل المنخفض في الدول النامية" مجلة المدينة العربية 17 (الكويت: المعهد العربي لإنماء المدن، فبراير 2004): 77-75.
59. الشريف، محمد بن مسلط. "المناطق العشوائية بمكة المكرمة" مجلة المدينة العربية 128 (الكويت: المعهد العربي لإنماء المدن، أبريل 2006): 65-48.
60. طهراوي، فاطمة. "التحولات المورفولوجية والوظيفية للسكن وأثارها على المحيط العمراني في الجزائر: حالة مدينة وهران" مجلة إنسانيات 05 (وهران: CRASC، جانفي 1998): 18-9.
61. العباس، بلقاسم. "المساعدات الخارجية من أجل التنمية" جسر التنمية 78 (الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008): 19-2.
62. فاعور، علي. "واقع النمو الحضري والتحديات المستقبلية للعواصم والمدن العربية الكبرى" مجلة المدينة العربية 132 (الكويت: المعهد العربي لإنماء المدن، فبراير 2007): 37-18.
63. قيرة، إسماعيل. "الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع" مجلة المستقبل العربي 153. السنة 19 (الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1991): 39-27.
64. كغوش، سامية. "سياسة التمليك والتأجير المتبعة في الجزائر: مزايا عيوب ومواعظ" مجلة الباحث الاجتماعي 06 (قسنطينة: جامعة منتوري، أبريل 2004): 123-93.
65. لصاوت، ديبية. "نظرية الحركات الاجتماعية، هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الاستشراقي". ترجم من طرف أحمد حمومي. دفاتر إنسانيات 01 (وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2004): 57-53.

66. المعاني محمد سالم صقر. "بن خلدون وتراثية المشاركة الشعبية في مشاريع الإسكان" مجلة جامعة دمشق 02 (دمشق: جامعة دمشق، 1999): 123-137.

ثالثا. الدراسات الأكاديمية

67. تكواشت، كمال. الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر (رسالة ماجستير في القانون العقاري، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2009).

68. سعادة، أيمن عزمي جبران. آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني: حالة دراسية الضفة الغربية (رسالة ماجستير في، قسم الهندسة المعمارية، جامعة نابلس، 2009).

69. سوامية، عبد الرحمان. إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، البناء الريفي نموذجاً: دراسة ميدانية ببلدية أولاد سلام، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2010).

70. شاوش خوان، جهيدة. المجتمع المدني والتنمية المحلية (رسالة ماجستير في علم الاجتماع والتنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2004).

71. المخلافي، حميد عبد الغني سيف. المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن (أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 2000).

72. مسيلمة، ليلي. الاستراتيجيات السكانية وامتلاك المسكن الفردي بإحدى بلديات المحيط العاصمي: دراسة حالة سكان الأحياء الفردية ببلدية درارية (رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2003).

رابعا. المنتقيات الوطنية والدولية:

73. أبوبكر، حسين محمد. "المشاركة بين مطوري القطاع الخاص والسكان كمدخل وأداة فاعلة في تطوير وتنمية المناطق المتدهورة بالمدن: تجربة مشروع جبل عمر بمكة المكرمة وجنوب الجامعة بمدينة جدة". ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن، الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 20-23 مايو 2007.

74. بدر، عزيزة محمد علي. "الإسكان الحضري غير الرسمي والتمدني في مصر: خصائصه والياتيه ومشكلاته" ورقة بحث قدمت في ندوة حول: أوضاع الطفل في المناطق العشوائية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 30-31 مايو 1998.

75. بن حموش، مصطفى. "الإسكان الكسري... كبديل". ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن، الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 20-23 مايو 2007.

76. بن عدوان، دلال بنت عبد الله. "دور الشراكة وكيفية تفعيلها في تنمية المجتمع المحلي: دراسة تطبيقية على حي الرائد السكني بالرياض". ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن، الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 20-23 مايو 2007.

77. بوجمعة، خلف الله ورجم علي. "آليات تطوير مناطق السكن العفوي". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: تسيير المدن، مسيلة: جامعة مسيلة، 07-09 نوفمبر 2006.
78. بوجمعة، خلف الله وشايب عائشة. "أدوات التهيئة والتعمير المستدامة للفضاءات الخارجية". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: بسكرة للعمارة المستدامة، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2008.
79. بومخلف، محمد. "نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته: دراسة إحصائية وتحليل نظري". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثالث حول: التغيرات الاجتماعية والتغيرات الأسرية، الجزائر: جامعة الجزائر، 20-21 جانفي 2004.
80. التوني، السيد محمد. "التمكين من المأوى والإيواء في المفهوم والأبعاد العمرانية". ورقة بحث قدمت في المؤتمر الثالث للمعماريين المصريين حول: إيواء من لا مأوى لهم، القاهرة: جامعة القاهرة، أبريل 1987.
81. التوني، السيد محمد. وعبد القادر، نسمات. "إحياء الحارة: وحدة تخطيطية أساسية مصرية". ورقة بحث قدمت في المؤتمر الثالث للمعماريين المصريين حول: إيواء من لا مأوى لهم، القاهرة: جامعة القاهرة، أبريل 1987.
82. جرادات، صالح سالم. "دور وزارة الشؤون البلدية في الحد من ظاهرة السكن العشوائي ومكافحة الفقر في المدن وإعداد استراتيجيات تطوير المدن". ورقة بحث قدمت في المؤتمر الإقليمي الثاني حول: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، عمان: المعهد العربي لإنماء المدن، 27-29 /04 /2009.
83. حامد جمال محمود والطاهر منى مصطفى. "المشاركة الشعبية في التنمية العمرانية في الأقاليم الصحراوية: دراسة حالة شمال السودان". ورقة بحث قدمت في مؤتمر الدولي حول: التنمية العمرانية في المناطق الجافة، الرياض: وزارة الأشغال العامة والإسكان، 02-04 نوفمبر 2002.
84. حسن، خالد محمود سامي. "دور المنظمات التطوعية في دعم عملية التنمية بالمناطق العشوائية: دراسة حالة منطقة عزبة وعرب الوالدة بمدينة القاهرة". ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن، الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 20-23 مايو 2007.
85. دحدوح، جمال. "تسيير المساحات الخارجية للسكن الجماعي في إطار الملكية المشتركة بالجزائر". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: تسيير المدينة، مسيلة: جامعة مسيلة، 8-9 ديسمبر 2010.
86. عبد العليم، أيمن عيسى وباراشد خالد ناصر. "المشاركة الشعبية والتنمية المستدامة: دروس من المناطق العشوائية بمصر". ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن، الرياض: 20-23 مايو 2007.
87. عبد الله، سحر سليمان ونظمي، نعمات محمد وكامل مها سامي. "تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج لإسكان المتوافق في مصر: دراسة حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة". ورقة بحث قدمت في المؤتمر الهندسي الدولي التاسع، القاهرة: جامعة الأزهر، 1412-1413 أبريل 2007.

88. عبده، مصطفى غريب مصطفى. "توفيق الحاجات الإنسانية كآليات تنموية للناطقات العمرانية في فكر المشاركة والتمكين لجماعة المستعملين". ورقة بحث قدمت في المؤتمر الهندسي الدولي التاسع، القاهرة: جامعة الأزهر، 12-14 أبريل 2007.
89. عثمان صلاح الدين محمود. التنمية العمرانية في المجتمعات السكانية الفقيرة في المناطق الصحراوية: تجربة من ولاية الخرطوم. ورقة بحث قدمت في مؤتمر الدولي حول: التنمية العمرانية في المناطق الجافة، الرياض: وزارة الأشغال العامة والإسكان، 02-04 نوفمبر 2002.
90. العزة، غالب. "تحليل أبعاد التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في الأردن". ورقة بحث قدمت في المؤتمر الإقليمي الثاني حول: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، عمان: 27-29 /04 /2009.
91. علقمة، جمال وحاجي محمد. "البيئة السكنية بين طموح المستعمل والمنتج المفروض". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: بسكرة للعمارة المستدامة، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2008.
92. عيد، محمد عبد السميع ويوسف، وائل حسين. "استثمار طاقات المجتمع في تيسير الحصول على المسكن: البناء بالجهود الذاتية". ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثانية حول: المسكن الميسر، الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 2004.
93. عيد، محمد عبد السميع ومرغني، عزت عبد المنعم. "الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تيسير السكن". ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثانية حول: المسكن الميسر، الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 2004.
94. لعروق محمد الهادي. "التخطيط الحضري في الجزائر". ورقة بحث قدمت في أعمال ملتقى الدولي حول: تسيير المدن الكبرى، الجزائر: جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 1996.
95. لعروق، محمد الهادي. "التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية". ورقة بحث قدمت في أعمال ملتقى الوطني حول: تسيير الجماعات المحلية، قسنطينة: مخبر المغرب الكبير للاقتصاد والمجتمع، 9-10 جانفي 2008.
96. سلامة، أدهم محمد رمزي. "المشاركة الشعبية كمدخل للحفاظ على التراث العمراني والمعماري: مدينة رشيد كحالة دراسية". ورقة بحث قدمت في مؤتمر الدولي حول: التقنية والاستدامة في العمران، الرياض: جامعة الملك سعود، 3-6 يناير 2010.
97. محمد، عبد الرحمان والطويل، إنعام جمعة. دور المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ العمراني: مشروع إعادة اعمار البلدة القديمة في مدينة الخليل المباركة، فلسطين. ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي الثاني حول: الحفاظ المعماري، غزة: الجامعة الإسلامية، 19-20 أبريل 2010.
98. المغني، نهاد محمود كامل. "مؤاتمة المتطلبات الفراغية والعمرانية للأطفال مع واقع المناطق التاريخية والعشوائية في المدن: حالة مدينة غزة بفلسطين". ورقة بحث قدمت في المؤتمر حول: المدينة والطفل، عمان: المعهد العربي لإنماء المدن، ديسمبر 2002.

99. النعيم، عبد الله العلي. "الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية". ورقة بحث قدمت في ندوة حول: الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية، القاهرة: المعهد العربي لإنماء المدن، 2004.
100. نور الدين، محمد عماد و نور الدين، محمد محمد. "مشروعات المواقع والخدمات والمساكن النواة بين الإيجابيات والسلبيات: تقييم التجربة المصرية". ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن، الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 20-23 مايو 2007.
- رابعاً. التقارير الوطنية والدولية:**
101. وزارة الإعلام، الجزائر: عشرون سنة من الانجازات، الجزائر، 1976.
102. اتحاد المعمارين الجزائريين، المهمة الحالية والمستقبلية للمعماري الجزائري، الجزائر، 1985.
103. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول السكن، الجزائر، مارس 1995.
104. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مساهمة في مشروع الإستراتيجية الوطنية للسكن، الجزائر، أكتوبر 1995.
105. محافظة الجزائر الكبرى، ملتقى الجمعيات، الجزائر، 1998.
106. الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام: النشرة رقم 31، الجزائر، 2002.
107. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مجلس الوزراء، رئاسة الجمهورية، الجزائر: 23 يوليو 2008.
108. الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير، الإسكان والتعمير في المملكة المغربية: الحصيلة والأفاق، المغرب، فبراير 2006.
109. المركز الاقتصادي السوري، مشكلة السكن في سوريا... واستمرار الأزمة: تقرير خاص، دمشق، 2007.
110. الجمهورية اليمنية، التعاون الألماني للتنمية في قطاع المياه، صنعاء، أكتوبر 2007.
111. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، القاهرة، أكتوبر 2007.
112. اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية، نحو الارتقاء بالرصيد السكني القائم في العراق، بغداد، 2008.
113. مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، الحق في السكن اللائق: التعليق العام رقم 4، نيويورك، الدورة 6، 1991.
114. لجنة حقوق الإنسان، دراسة عن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في تنفيذ الحق في التنمية، جنيف، سبتمبر 1999.
115. الجمعية العامة للأمم المتحدة، استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل، الدورة 25، نيويورك، يونيو 2001.
116. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، استراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى المساعدة للفقراء، نيروبي: الدورة 19، مايو 2002.

- 117.** مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الدورة 19، نيروبي، مايو 2003.
- 118.** مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسائل التنسيق: التعاون مع الوكالات ومنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الدورة 20، نيروبي، أبريل 2005.
- 119.** مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المرحلي، الدورة 20، نيروبي، 4-8 أبريل 2005.
- 120.** الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، الدورة 61، نيروبي، 15 أوت 2006.
- 121.** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير عن حالة سكان العالم، عمان، 2007.
- 122.** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية، تر. ديانا نغوي، عمان، 2007.
- 123.** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نظرة على الاقتصاد الحضري غير رسمي، تر. ديانا نغوي، عمان، يونيو 2007.
- 124.** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المدن الصحية، تر. ديانا نغوي، عمان، سبتمبر 2007.
- 125.** البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي، واشنطن، 2007.
- 126.** المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النظر في التقارير المقدمة من طرف الدول الأطراف حول العهد الدولي، 16 مايو 2008.
- 127.** مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الترويج لنظم تمويل الإسكان الميسور التكلفة في عالم سائر في التوسع الحضري، من أجل مواجهة الأزمة المالية العالمية وتغيير المناخ، الدورة 22، نيروبي، أبريل 2009.
- 128.** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة، تر. ديانا نغوي، عمان، 2009.
- 129.** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، العالم الحضري، تر. ديانا نغوي، عمان، مارس 2009.
- 130.** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، العالم الحضري، تر. ديانا نغوي، عمان، أكتوبر 2010.
- 131.** هيئة الأمم المتحدة، النداء الإنساني: عملية النداء الموحد، نيويورك، 2010.
- 132.** الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، معالجة الحواجز التنظيمية التي تعوق توفير مأوى الطوارئ والمأوى الانتقالي على نحو سريع ومتكافئ اثر وقوع الكوارث الطبيعية، جنيف، 2011.

133. مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، دراسة نهائية للجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بتعزيز حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، الدورة الثامنة، جنيف، 20-24 فبراير 2012.

خامسا. الجرائد الرسمية

134. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 07 شوال 1386، الموافق ل 18 يناير 1967، والمتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية، العدد 06، 18 يناير 1967.

135. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 27 محرم 1394، الموافق ل 20 فيفري 1974، والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، الجريدة الرسمية، العدد 19، 05 مارس 1974.

136. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 75-67 المؤرخ في 20 رمضان 1395، الموافق 26 سبتمبر 1975، والمتعلق برخصة البناء ورخصة الأرض لأجل البناء، الجريدة الرسمية، العدد 83، 17 أكتوبر 1975.

137. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 02 رمضان 1400 الموافق 04 نوفمبر 1980، والمحدد لكيفية تنظيم مديريات التعمير والبناء الولائية وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 45، 04 نوفمبر 1980.

138. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 81-01 المؤرخ في 02 ربيع الثاني 1401، الموافق ل 07 فبراير 1981، والمتعلق بالتنازل عن الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقاري والمؤسسات والهيئات والأجهزة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 06، 40 فبراير 1981.

139. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 82-02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1402، الموافق ل 06 فبراير 1982، والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء، الجريدة الرسمية، العدد 06، 09 فبراير 1982.

140. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 85-01 المؤرخ في 13 أوت 1985، والمتعلق بتحديد انتقاليا قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها، العدد 34، 14 أوت 1985.

141. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعليم الوزاري المشتركة المؤرخة في 13 أوت 1985، والمتعلقة بمعالجة البناء غير المشروع، العدد 34، 14 أوت 1985.

142. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411، الموافق 01 ديسمبر 1990، والمتعلق بالتهيئة والتعمير، العدد 52، 02 ديسمبر 1990.

143. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-59 المؤرخ في 25 رمضان 1414 و الموافق ل 07 مارس 1994، والمحدد لكافة القواعد المتعلقة بالملكية المشتركة وتسيير البناءات الجماعية، العدد 13، 09 مارس 1994.

- 144.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 94-07 المؤرخ في 07 ذي الحجة 1414، الموافق 18 مايو 1994، والمتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، العدد 32، 25 مايو 1994.
- 145.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 28 ربيع الثاني 1415، الموافق ل 04 أكتوبر 1994، والمحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال دعم الأسر، الجريدة الرسمية، العدد 66، 16 أكتوبر 1994.
- 146.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 95-370 المؤرخ في 22 جماد الثانية 1416، الموافق ل 15 نوفمبر 1995، والمتعلق بتنظيم لجنة الهندسة المعمارية والتعمير، والبيئة المبنية في الولاية، الجريدة الرسمية، العدد 70، 19 نوفمبر 1995.
- 147.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 98-42 المؤرخ في 04 شوال 1418 الموافق ل 01 فبراير 1998، والمتعلق بشروط الحصول على المساكن العمومية ذات الطابع الايجاري، العدد 05، 04 فبراير 1998.
- 148.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422، الموافق 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.
- 149.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-08 المؤرخ في 25 صفر 1423، والمتعلق بتهيئة المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 34، 14 مايو 2002.
- 150.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-05 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1425، الموافق ل 14 أوت 2004، والمتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 51، 15 أوت 2004.
- 151.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم 1427، الموافق ل 20 فبراير 2006، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 24، 12 مارس 2006.
- 152.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-189 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1429، الموافق أول يوليو 2008، والمحدد لصلاحيات وزير السكن والعمران، الجريدة الرسمية، العدد 37، 06 يوليو 2008.
- 153.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب 1429، الموافق ل 20 يوليو 2008، والمحدد لقواعد مطابقة البيانات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية، العدد 44، 11 أغسطس 2008.
- 154.** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-344 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1429، الموافق 27 نوفمبر 2008، والمتضمن إنشاء المفتشية الجهوية للتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 69، 7 ديسمبر 2008.

155. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 09-344 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1429، 22 و الموافق 27 نوفمبر 2008، والمتضمن إنشاء المفتشية الجهوية للتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 69، 7 ديسمبر 2008.

156. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 03 جويلية 2011.

157. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11-237 المؤرخ في 09 يوليو 2011، والمتضمن إلغاء تصنيف قطع أراضي فلاحية وتخصيصها، لانجاز سكنات ومرافق عمومية في بعض الولايات، العدد 39، 13 يوليو 2011.

158. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12-07، المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012، والمتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 15، 29 فيفري 2012.

سادسا. المواقع الالكترونية

159. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، اتفاقية إنشاء البنك المعدلة، 1988، ص. 07. [En ligne]، <http://www.go.worldbank.org/>، (تصفت يوم: 2011/02/04).

160. <http://www.suronline.org/alabwab/desasat.htm>، [En ligne]، (تصفت يوم: 2011/02/04).

161. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ملخصات الإقراض القطري: الجزائر، [En ligne]، <http://go.worldbank.org>، (تم التصفح يوم 2011/03/07).

162. الدايري، إياس. مناطق السكن العشوائي في سورية وربطها مع خصائص الأسر والسكان، 2007. [En ligne]، <http://www.cbssyr.org/studies/st24>، (تصفت يوم 2011/11/20).

163. بوني، بريسكي. التمويل الأصغر للإسكان: المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر. [En ligne]، http://www.iiied.org/urban/pubs/hifi_news، (تصفت يوم: 2011/11/20).

164. بونجارتس، جون. حجم وتركيب الأسرة في العالم النامي، 2001. [En ligne]، <http://www.cbssyr.org/studies/st24>، (تصفت يوم: 2011/11/23).

165. http://portal.unesco.org/en/ev.php-url_ID.html، (تصفت يوم: 2012 /05/03).

المراجع باللغة الفرنسية

I. Les ouvrage

166. Bechman, Dan Ferrand. "Rebâtir des logements, rebâtir des villes: l'exemple des USA", in Entraide, participation et solidarités dans l'habitat. pp.50-83. ed Bechman Dan Ferrand. Paris: Harmattan, 1992.

167. Benarbia, Mohamed. La question du logement a Alger, Alger: OPU, 1976.

168. Benatia, Farouk. Alger : agrégat ou cité ?، L'intégration citadine de 1919 à 1979, Alger : SNED, 1980.

169. Benmatti, Nadir. l'habitat du tiers- monde: cas de l'Algérie, Alger: SNED, 1982.

170. Bouyacoub, Ahmed. La gestion de l'entreprise publique industrielle publique en Algérie, Alger : OPU, 1987.

- 171.** Chombart de Lauwe, Paul Henri. La fin des villes, Paris: Ed Calman-lévy, 1982.
- 172.** Dansereau, Francine & Navez-Bouchanine, Françoise. Gestion du développement urbain et stratégies résidentielles des habitants, Paris: Harmattan, 2002.
- 173.** Durand Lasserre, Alain. L'exclusion des pauvres dans les villes du tiers-monde, Paris: L'Harmattan, 1986.
- 174.** Hadjij Ali, Le grand Alger: Activité économique, problèmes socio-urbaines et aménagement du territoire, Alger: OPU, 1994.
- 175.** Lgucil, Julio. "Les réseaux sociaux dans la restructuration de 28 quartiers a Madrid", in Entraide, participation et solidarités dans l'habitat. pp.114-173. ed Bechman Dan Ferrand. Paris: Harmattan, 1992.
- 176.** Safar ziton, Madani. Stratégies Patrimoniales et urbanisation: Alger 1962-1992, Paris, Ed L'Harmattan 1996.
- 177.** Saidouni, Mouaouia. Eléments d'introduction à l'urbanisme: Histoire, méthodologie, réglementation, Alger: Ed Casbah, 2000.
- 178.** Segaud, Marion. & Brun, Jacques. & Driant, Jean-Claude. Dictionnaire critique de l'habitat et du logement, Paris: Ed Armand Colin, 2002.
- 179.** Semmoud, Noura. Les stratégies d'appropriation de l'espace à Alger, Paris: L'Harmattan, 2001.
- 180.** Sherif, Yasser. "Quel partenariat dans un système de gestion urbain centralisé: Egypte" in L'urbaine dans le monde arabe. pp. 43-61. ed signales et collab, Paris: CNRS, 1999.

II. les articles

- 181.** Belaadi, Brahmi. "Les bidonvilles : Histoire d'un concept" Revue des sciences humaines 5 (Biskra: Université Mohamed Khider, Novembre 2001) :207-213.
- 182.** Bulle Sylvaine, "Gestion urbaine et participation des habitants: quels enjeux, quels résultats? Le cas de Yeumbeul, Sénégal" Revue gestion des transformations sociales 33 (UNESCO, 20004) :3-41.
- 183.** Debla, Abd Ellaali & Belaadi Brahim. "Typologies des bidonvilles: analyse critique" Revue des sciences humaines 5 (Biskra: Université Mohamed Khider, Décembre 2003) :38-51.
- 184.** Foura, Mohamed & Foura, Yasmina. "L'intégration des sciences humaines dans le champ des savoirs architecturaux" Revue Sciences humaines 15 (Constantine : Université Méntouri, Juin 2001) :12-27.
- 185.** Hadjij, Cherifa. "Le processus historique de formation des bidonvilles a Alger: éléments pour une approche" Revue CREA 1 (Alger: université d Alger,) : 123-135.
- 186.** Toussaint, Jean-Yves. "la ville n'est plus ce qu'elle aurait du être distance et décalage entre la ville planifiée et la réalisée" Revue Insaniyat 5 (Oran: CRASC, Août 1998) :7-23

III. LES SEMINAIRE:

- 187.** Bouzahzah. Nadia, & Bouzahzah. Fayçal, "La participation des habitants de la ville Algérienne: du discours...a l'acte!, la communication a été présenté dans les actes du colloque international sur : Biskra Architecture and Sustainability Conference, Biskra: Université Mohamed Khider, 8-10/04/2008.
- 188.** Rachid SidI- Boumedine, "Alger: limites fluctuantes pour un projet Précis", la communication a été présenté dans les actes du colloque international sur: lumières sur la ville, Alger: EPAU, Mai 2002.
- 189.** Safar ziton, Madani. "Le programme de résorption de l'habitat précaire financé par la banque mondiale en Algérie: les chemins tortueux ou vertu de la participation?", la communication a été présenté dans les actes du colloque international sur: quel habitat pour demain? Les pratiques émergentes pour les plus démunis, Casablanca: Université Mohamed, Juin 2000
- 190.** Ministère de l'Habitat, Séminaire de formation des opérateurs et des professionnels des études socio-économique, Alger du 21-25 Novembre, 1999

IV. Document

- 191.** Safar Ziton, Madani. Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique, Alger, décembre 2001.

- 192.** Centre National d'Analyses pour la Planification. Etude sur l'Habitat Précaire en Milieu Urbain, Alger, Septembre 1984.
- 193.** Ministère de l'Habitat. Rapport sur le programme RHP, Alger, Novembre 1996.
- 194.** Ministère de l' habitat. Programme de résorption de l'habitat précaire : éléments de mise en œuvre, Alger, Décembre 1996.
- 195.** Ministère de L'Habita. Programme de RHP: étude d'identification des projet, Alger, janvier 1997.
- 196.** Ministère de l'Habitat, Projet de résorption de l'habitat précaire en Algérie : Dossier de projet, Alger, septembre 1998.
- 197.** Ministère de l'Habitat, Le recensement l'étude socio-économique: le plan de réinstallation, Alger, Novembre 1999.
- 198.** Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de Annaba, Rapport d evaluation du projet lotissement: Sidi harb 04, Annaba, Avril 2000.
- 199.** Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de constantine, Programme de résorption de l' habitat précaire: site draibina, constantine, Avril 2000.
- 200.** Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de Guelma, Programme de résorption de l' habitat précaires: site El hafsi, Guelma, aout 2000.
- 201.** Ministère de l'habitat. Manuel de procédures socio-économique, Alger, Septembre 2000.
- 202.** Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de Skikda, Dossier avant projet sommaire sous projet restructuration et relogement, Enquête Socioéconomique, Skikda, Décembre 2000.
- 203.** Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de M'sila, Dossier Avant Projet Sommaire: site Maitre, M'sila, mars 2001.
- 204.** Ministère de l'Habitat. Dossier éradication habitat précaire, Alger, 2003.
- 205.** Notion Unies, Le rôle du logement dans la vie sociale: Objectifs, normes, indicateurs socio-économique et de participation de la population, Danemark, Septembre 1995.

SITE INTERNET

- 206.** Agence Française de Développement, L' AFD et la Tunisie: un partenariat privilégié [en ligne], [http:// www.afd.fr](http://www.afd.fr), (page consulté le 14/11/2012).

الملاحق



الملحق رقم 01:

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية



يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبيان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالاً للحصول على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص حضري بعنوان " معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش: دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي في الجزائر". ونظراً لأهمية رأيكم في هذا المجال، نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم، لذلك نهيب بكم أن تولوا هذه الاستبيان اهتمامكم، فمشاركاتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها.

ونحيطكم علماً أن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

السنة الجامعية: 2012 - 2013

أولاً. البيانات العامة

1. السن:
2. تاريخ الإقامة بالحي:
3. موطن القدوم:
4. النشاط المهني:
5. ما الذي دفعكم لمغادرة موطنكم الأصلي:
 العامل الأمني كوارث طبيعية أخرى
 البحث عن عمل البحث عن سكن
6. كيف كانت عملية الانتقال إلى هذه المنطقة:
 فردية أسرية أسرية مجزأة هجرة جماعية
7. عملية اختيار الموقع هل هي:
 قصدية عفوية اضطرارية
8. ما الذي حفزكم على اختيار هذا الموقع تحديداً:
 قربه من وسط المدينة قربه من مكان العمل مجال شاغر
 تواجد الأهل والمعارف بعيد عن المراقبة لا يوجد بديل
9. عملية التوقع بهذا الحي إلى ماذا تخضع تحديداً:
 إيجار المجال من شاغليه الأولين شراء العقار عرفياً أخرى
 مشاوره ومراجعة قدامى الحي بدون مراجعة القدامى
10. جيرانكم هل هم من: أقارب الدم الانتماء العشائري خارج القرابة انتماء إقليمي
11. هل تأثرت علاقتكم بهم بعد RHP: نعم لا
12. إذا كانت الإجابة بنعم، فهل ذلك يعود إلى:
 محاولة الزج بآخرين من خارج الحي التكتم على تفاصيل المشروع التنافس على الأسبقية
 تكرارهم الاستفادة
13. إلى من يتم اللجوء في تسيير نزاعات سكان الحي:
 كبار العرش إمام ولجنة المسجد الشرطة والعدالة وسطاء وعقلاء الحي
14. كيف يتم التدخل لدى المسؤولين لطرح انشغالات الحي:
 كبار العرش ممثلين عفويين عن السكان إمام وجمعية المسجد
 جمعية الحي شكاوى ومراسلات رسمية
15. هل سبق وتقاطعتم إيجاباً في إدارة قضايا وشؤون الحي:

دائما أحيانا نادرا

16. مستويات التشاور بخصوص RHP هل تمت على المستوى الأسري فقط:

نعم لا

17. إذا كانت الإجابة بلا، فهل الأمر يتعلق ب:

جيران السكن أصدقاء خارج الحي

جيران القطاع الأهل المقيمين في الحي

18. ماهو الانطباع الذي ترسخ لديك بشأن الموقف العام للسكان من المشروع:

انقسام موقف الجماعة انسجام الموقف الجماعي ضبابية الرؤية لدى السكان

التهرب من إبداء الرأي

19. ماهو القرار الذي توصلت إليه بعد بخصوص RHP بعد هذه المشاورات:

حرية المبادرة الفردية المقاطعة التريث

20. الامتناع عن السداد هل هو موقف مبدئي:

نعم لا

21. كيف جرى طرح هذا الخيار وتداوله بين السكان:

عدم أحقية نوع الانجاز هناك من وهب السكن مجانا

عدم أحقية السداد هناك من اقتحم السكن ولم يسدد

22. من يقف وراء الترويج له وممارسته:

جمعية الحي خيار أسري السكان المستفيدين

خيار فردي نخبة أبناء الحي

23. هل قمتم بجهود لإقناع الراغبين في التسديد بعدم فعل ذلك:

نعم لا

24. إذا كانت أحد الإجابة بنعم، فما هي الأساليب المتبعة لثنيهم عن عزمهم:

الترغيب والإقناع المقاطعة الضغط والتهديد

25. من اتصل بكم للحديث حول المشروع:

مكتب الدراسات المتعامل وآخرون

مديرية التعمير البلدية جمعية الحي

26. كيف كان يتم الاتصال وتقديم الشروح حول RHP:

استدعاء فردي من التحقيقات السوسيواقتصادية نقاط إعلام وتوجيه

اجتماعات دورية أثناء تنفيذ أشغال الانجاز اتصال السكان بالمعنيين

27. كم يبلغ عدد المرات التي تم فيها لقاءكم مع المعنيين:

- أكثر من 7 مرات 2-4 مرة ولا مرة
 4-6 مرات مرة واحدة

28. ما هي أكثر الهيئات والإداريين تواصلًا معكم:

- مكتب الدراسات المتعامل الجمعية
 مديرية التعمير البلدية

29. ما هو عدد الجمعيات الموجودة أثناء المشروع:

30. قبل RHP هل كانت موجودة:

- كلها نصفها واحدة فقط ولا واحدة

31. إذا كانت الإجابة بلا، فمتى حدث هذا التحول:

32. في ماذا تمثل دور البقية الباقية:

- التنافس على امتيازات RHP رقابة سكانية على نشاطها
 زيادة شرعية التمثيل السكاني خدمة مصالح السكان

33. هل ساعدتكم الجمعية في فهم: كيفية سداد القسط المالي صيغة السكن المتاحة التدخل

- القطاعي هدف وأهمية المشروع التكفل المجاني ببعض الأسر

34. ماذا كان دورها تحديدا في البرامج:

- تعبئة وتأطير السكان إعداد قوائم المستفيدين متابعة الأشغال والانتاج
 تبليغ مطالب السكان مطالبة السكان بالسداد

35. هل حضرتم الجمعية التأسيسية للجمعية المعتمدة: نعم لا

36. إلى من يرجع الفضل في تأسيسها: سكان الحي الأوائل النازحين الجدد للحي

- بعض العائلات بالحي سكان أحد القطاعات

37. إلى ماذا تعود انتماءات أفرادها:

- أبناء عشيرة واحدة ممثلين لمختلف أحياء الموقع
 قطاع سكني محدد سكان وافدين من خارج الحي

38. ما مدى رضاكم عن نشاطها:

- راضون جدا راضون ساخطون متحفظون

39. ما هي تحفظاتكم عليها:

- خدمة مصالح عشائر أفرادها فقط لم تقم بإسراع انشغالات السكان
 لم تتدخل لدى المسؤولين بشكل كافي عميلة للسلطات المحلية

تواطأت في إدماج الغير مستحقين أخلت بمبدأ أولوية القطاعات

40. هل توجد صيغة أخرى كنتم تفضلون بها التواصل معكم: نعم لا

41. إذا كانت الإجابة بنعم، فهل الأمر يتعلق ب:

جمعية المسجد تعامل مباشر كبار العرش جمعية لكل قطاع أخرى

42. ما هو نمط المشروع الذي أدرجت فيه:

إعادة الهيكلة إعادة الإسكان داخل الموقع

قطعة عقار إعادة الإسكان خارج الموقع

43. هل أنت راضي على هذا التصنيف: نعم لا

44. إذا كانت الإجابة بلا، فلماذا

45. هل استفاد الراغبون من شراء العقار بالموقع من أفضلية عليكم: نعم لا

46. إذا كانت الإجابة بنعم، فهل يتعلق الأمر ب: حجم التخصيص العقاري امتياز الموقع

انتزاع المساحة منكم أولوية الاستفادة

47. هل هناك خيارات ذات جدوى أفضل من الخيارات المتاحة في RHP: نعم لا

48. إذا كانت الإجابة بنعم، فهل الأمر يتعلق ب:

سكن اجتماعي قرض سكن ريفي سكن مكتمل عقار مجاني

49. هل تقدمتم في هذا الإطار بطلبات للاستفادة من أحدها: نعم لا

50. إذا كانت الإجابة بنعم، فلماذا هذا الخيار تحديداً:

51. كيف تتظرون إلى المبلغ المستحق عليكم:

مبالغ فيه معقول مدعم غير مستحق

52. المبلغ المطلوب سداده بماذا يتعلق تحديداً:

ثمن المبنى والعقار ثمن المبنى والخدمات كلها

ثمن العقار والخدمات أحدها فقط

53. ما هي نسبة السداد التي أنجزتموها حتى اليوم:

لا شيء 2/1 المبلغ 4/1 المبلغ 8/1 المبلغ

54. الاستفادة من عمليات RHP هل يقتضي السداد:

قبل بداية الأشغال قبل تسليم الانجاز دفع بعدي

55. ما هو حجم الثمن المخصص للسداد دورياً:

56. ألا يحفزك الحصول على عقود الملكية على المشاركة: نعم غير مهم لا

57. إذا كانت الإجابة ليست لا، فإلى ماذا يعود هذا التأخر في سداد الأقساط:

- عندك مقرررة استفادة ستسوى عاجلا أم أجلا استكمال أشغال البناء لا يوجد من يسدد
 سددت ثمنه سلفا الحصول على سكن مجانا لا توجد عقود ملكية عند السداد

58. ما هي الأولويات التي تم مراعاتها لاستفادة السكان من عمليات التدخل لتنفيذ المشروع:

- أقدميه الإقامة الوضع سوسيواقتصادي أفضلية تموضع قطاع على آخر
 الإمكانيات المالية للسكان أخرى

59. ماذا تناولت المشاورات مع القيمين على المشروع:

- أهداف وأهمية المشروع المطالبة بالسداد المالي سماع المقترحات
 المشاركة في التنفيذ أشياء أخرى

60. هل بادرتم بتقديم طلبات محددة للمعنيين: نعم لا

61. إذا كانت الإجابة بنعم، في ماذا تمثلت هذه المطالب:

- الإقامة بنفس المكان مراعاة الأنشطة الاقتصادية التقليدية توفير المرافق
 الحفاظ على التجمع القرابي احتساب عدد الأسر لا عدد المساكن أخرى أذكرها

62. هل تحققت لكم المطالب التي رفعتها للمعنيين على RHP:

- كليا جزئيا لم تتحقق

63. هل تم إشراككم في عملية تصميم المساكن: نعم لا

64. هل تم إشراككم في عملية تصميم هيكله المجال: نعم لا

65. هل تم إشراككم في عملية تموضع المرافق: نعم لا

66. هل تغير شكل المشروع المجسد مقارنة بالوعود المقدمة لكم: نعم لا

67. إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي أوجه الفرق:

- حجم التحديد المساحي المبني التموضع المجالي في القطاع وهن معايير البناء

- التهئية والتصميم الداخلي مستوى التجهيز بالخدمات تحسين البنية التحتية

68. كيف هو وضعكم بعد RHP: تحسن كثيرا تحسن جزئيا لم يتغير ساء أكثر

69. هل قمتم باستكمال الأشغال وتنفيذ إضافات وتحسينات على السكن: نعم لا

70. إذا كانت الإجابة بنعم، في ماذا تمثلت هذه الإضافات:

- تعزيز المتانة ومعايير البناء بناء طابق إضافي استكمال التهئية الداخلية

71. ما هي الصعوبات التي تعترض استكمالكم باقي أشغال المساكن:

- عدم توفر الوقت الكافي للبناء الانقسام بين سداد الأقساط واستكمال الأشغال
 عدم التحمس لاستكمالها التفكير في بيعه

جدول يوضح المعاملات التي تمت بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير منذ سنة 1962

الرقم	نوع المشروع الممول	تاريخ التوقيع	قيمة القرض (مليون/دولار)
01	تمويل الشركة الجزائرية لغاز الميثان السائل	1964/06/08	20.5
02	مشروع تربوي	1973/06/14	06
03	مشروع الطريق السريع	1973/06/14	18.5
04	تمويل مشروع السكة الحديدية	1974/05/30	49
05	مشروع ميناء بطيوّة- وهران	1974/05/30	70
06	مشروع طاقي	1974/05/30	38.5
07	مشروع مساعدة تقنية	1975/06/26	08
08	مشروع قرض صناعي	1975/06/26	40
09	مشروع توسعة الشركة الوطنية لمواد البناء	1975/12/16	46
10	المشروع التربوي الثاني	1976/02/10	47
11	مشروع طاقي الثاني	1976/06/22	57.5
12	المشروع التربوي الثالث	1977/03/15	48.5
13	مشروع الطريق السريع الثاني	1977/04/12	41.5
14	مشروع ميناء جيجل	1977/05/19	80
15	مشروع تطهير الجزائر الكبرى	1978/04/04	82
16	المشروع التربوي الرابع	1978/06/15	90
17	المشروع الثالث الخاص بالطريق السريع	1979/04/10	126
18	مشروع صناعة المعادن	1979/06/21	42
19	مشروع المؤسسة الوطنية لصناعة المعادن	1979/11/13	20
20	مشروع الدراسات الهندسية الخاصة بالتموين بالمياه	1980/06/15	05
21	المشروع الخاص بسقي أراضي الشلف	1980/02/26	08
22	المشروع التربوي الخامس	1980/03/11	87
23	المشروع الرابع الخاص بالطريق البري السريع	1980/07/08	110
24	مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية	1983/12/20	128
25	مشروع إمدادات المياه لإقليم الجزائر	1984/06/28	290

262	1985/06/20	مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي	26
120	1987/05/12	المشروع الخامس خاص بالطريق البري	27
94	1987/05/12	مشروع سقي بأراضي الشلف	28
250	1987/05/26	المشروع الثاني الخاص بإمدادات المياه والتطهير	29
00	1988/06/28	إضافي المشروع II للإمداد بالمياه والتطهير	30
14	1988/06/24	مشروع قرض لهندسة السقي	31
143	1988/06/24	المشروع الثاني الخاص بالسكك الحديدية	32
54	1988/06/24	مشروع التكوين المهني	33
160	1988/06/29	المشروع الثالث الخاص بالكهرباء	34
110	1988/12/13	مشروع خاص بالقرض الفلاحي	35
58	1989/01/31	المشروع الخاص بمكافحة الجراد الجوال	36
32	1989/05/30	المشروع الخاص بري متيجة الغربية	37
99.5	1989/06/29	مشروع المينائي الثالث	38
26	1989/08/31	المشروع دعم الإصلاح الاقتصادي	39
300	1990/03/06	مشروع مساعدة تقنية	40
63	1990/05/31	مشروع لإعادة الهيكلة الصناعية	41
110	1990/06/05	مشروع النموذجي للبحث الفلاحي وتعميم الفلاحة	42
65	1990/11/06	مشروع تطوير الجامعات العلوم والتكنولوجيا	43
16	1991/03/05	مشروع النموذجي في تسيير قطاع الصحة العمومية	44
350	1991/06/21	إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والقطاع المالي	45
100	1991/07/30	المشروع البترولي الأولي	46
57	1991/09/24	مشروع تنمية المناطق الصحراوية	47
33	1992/06/11	مشروع صيانة الوثائق العقارية العامة	48
25	1992/06/11	مشروع التنمية الغابية وتهيئة أحواض السفوح	49
200	1993/03/04	الإعانة على إتمام المساكن وتطوير قطاع السكن	50
40	1993/03/16	مشروع دعم التعليم الأساسي والثانوي	51
30	1993/12/23	المشروع الاستعجالي لمكافحة الجراد الجوال	52
7.4	1994/04/06	مشروع مراقبة تلوث البحر المتوسط	53
9.2	1994/04/29	تسيير المحميات الطبيعية والأراضي الرطبة بالقالمة	54
110	1994/06/02	إعادة تأهيل أنظمة التزويد بمياه الشرب والتطهير	55

51	1994/12/01	مشروع إعادة البناء المستعجل في معسكر	56
150	1995/01/12	مشروع دعم إعادة التأهيل الاقتصادي	57
130	1995/01/31	تمويل المشروع السادس للطريق البري	58
300	1996/04/25	مشروع برنامج التعديل الهيكلي	59
50	1996/04/25	مشروع دعم الشبكة الاجتماعية	60
78	1996/06/11	مراقبة التلوث الصناعي	61
89	1997/03/25	مشروع التشغيل الريفي	62
150	1998/06/25	مشروع محو السكن القصديري في 12 ولاية	63
83.46	2000/06/22	مشروع إعادة بناء المنطقة المنكوبة عين تيموشنت	64
05	2000/06/26	مشروع دعم الخوصصة	65
09	2000/06/27	مشروع إصلاح قطاع البريد والمواصلات	66
23.7	2001/02/06	مشروع عصرنة المنظومة الخاصة بالميزانية	67
18	2001/02/27	مشروع الدعم التقني لقطاع الطاقة والمناجم	68
16.5	2001/07/26	مشروع تطوير البنية التحتية للنظام المالي	69
8.72	2001/08/23	مشروع المساعدة التقنية لقطاع النقل	70
5.5	2002/06/27	مشروع الدعم التقني لتطوير القرض الرهنوي	71
88.45	2002/08/08	الحد من المخاطر الطبيعية بالمناطق الحضرية	72
95	2003/04/29	المشروع الثاني للتشغيل الريفي	73
37	2009/02/17	مشروع تطوير البيانات الإحصائية لقطاع الزراعة	74

جدول يوضح جميع عمليات برنامج RHP في الجزائر حسب توزعها الجغرافي ونمط التدخل المتبعة

الناحية	الولاية	البلدية	المواقع المعتمدة	نوع التدخل
الشرق	عنابة	البوني	السرول	إعادة إسكان
		عنابة	سيدي حرب 04	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		سيدي عمار	مرزوق عمار	إعادة إسكان + وقاية
قسنطينة	قسنطينة	عين عبيد	ضرابيينة	إ. إسكان + إ. هيكلة + وقاية
		قسنطينة	لبدال	إعادة هيكلة
		الخروب	مسينيسا	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
تبسة	الونزة	جبل البيضاء	جبل البيضاء	إعادة إسكان
		طرابلسية	طرابلسية	إعادة إسكان + وقاية
		البيضاء القديمة	البيضاء القديمة	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		بئر حشانة	بئر حشانة	إعادة إسكان + وقاية
		المرجة	المرجة	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
شريعة	شريعة	الجرف	الجرف	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		البلدية	البلدية	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		عبد الباقي	عبد الباقي	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		بئر العاتر	حي هواري بومدين	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
سكيكدة	عزابة	منزل الأبطال	منزل الأبطال	إعادة إسكان + إعادة هيكلة
		ديار الزيتون	ديار الزيتون	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		الزاوية	الزاوية	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
سكيكدة	سكيكدة	بريكاتري	بريكاتري	إعادة إسكان
		أمزاج الدشيش	السطيحة	إعادة إسكان
		بوشطاطة	عين الحلوف	إعادة إسكان + وقاية
		الحدائق	بوشطاطة	إعادة إسكان + وقاية
مسيلة	بوسعادة	ميطر	ميطر	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		سيدي سليمان	سيدي سليمان	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		الرصفة	الرصفة	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
عين الحجل	عين الحجل	مقرة	مقرة	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		بن يطو	بن يطو	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		المجاهد	المجاهد	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		الصومام	الصومام	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
سيدي عيسى	سيدي عيسى	محمد بوضياف	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	

		أولاد دراج	الجرف	إعادة إسكان + وقاية	
	قائمة	علي بن بيبة	نوادرية	إعادة إسكان + وقاية	
		عين مخلوف	سراط العيد	إعادة إسكان + إعادة هيكلة	
		نشماية	المالح	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		تاملوكة	صالح طكوك	إعادة إسكان + إعادة هيكلة	
		قائمة	الحفصي	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		خزارة	زوزو	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		بوشقوف	حي سيدي محمد	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		وادي الزناتي	حي 17 أكتوبر	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		البويرة	البويرة	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
الوسط		الأخضرية	السبت	إعادة إسكان + وقاية	
		سوق الخميس	سوق الخميس	إعادة إسكان + وقاية	
		عين الحجر	أيت بن عمر	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		مقراني	حي مقراني	إعادة إسكان + وقاية	
		بئر قباليو	طبي قادة	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		العجبية	الحي الجنوبي	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		الجبهية	الحمراء	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		بوفاريك	بن دالة	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		لعرابة	الفحص	وقاية	
		أولاد سلمى	سيدي حمود	وقاية	
		عين رمانة	برج الأمير	وقاية	
		أولاد يعيش	حي العيشي	وقاية	
		تيازة	الداموس	إعادة إسكان + إعادة هيكلة	
		فوكا	علي عمار	إعادة إسكان + إعادة هيكلة	
			هواري بومدين	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
	المدية		أحمر العين	منطقة التهيئة	إعادة إسكان
			قصر البخاري	عجلانة	إعادة إسكان
			المدية	قشسان	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية
		السانية	عين البيضا	إعادة إسكان + إعادة هيكلة	
الغرب	وهران	وهران	حي إعادة الإسكان	إعادة إسكان	
			دوار الحاسي	إعادة هيكلة	
			دوار رونكة	إعادة هيكلة	
			وادي تيارتيا	إعادة هيكلة	
		حاسي بونيف	حي الأمير خالد	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	
		بوفتيس	القطني	إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	

إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	حمار	قديل		
إعادة إسكان + إعادة هيكلة + وقاية	حي رابح	مسيرغين		

SOURCE : Safar-Zitoun Madani, Rapport d'évaluation a mi-parcours de volet socio-économique, Alger, décembre 2001, pp. 09-13.